

الأمن



العدد (١٠٥)
يوليو ١٩٩١

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

السياسة الدولية

صدر العدد الاول منها في اول يوليو ١٩٦٥



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

□ الافتتاحية :

- أزمة الخليج وقضايا مابعد الأزمة - د . بطرس بطرس غالي ٤
- الدراسات :

- نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل - أنس مصطفى كامل ١٢
- منظمة المؤتمر الاسلامي وتسوية المنازعات - د . محمد السيد سليم ٣٤
- جنوب أفريقيا .. وتصفية الابارتيد - وليد محمود عبدالناصر ٦٢
- ملف العدد : الخليج بعد الحرب :

- افتتاحية : مستقبل الخليج بعد كارثة الحرب - د . محمد السيد سعيد ٨٢
- الاقتصاد السياسي للخليج بعد الحرب - مجدى صبحي ٨٥
- أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجى - عميد مراد ابراهيم الدسوقي ٨٩
- ايران وأمن الخليج - أحمد مهابة ٩٦
- تركيا وأمن الخليج - هانى رسلان ١٠٤
- مستقبل الكويت بعد التحرير - محمد عبدالسلام ١١٢
- مستقبل العراق بعد الكارثة - د . محمد السيد سعيد ١٢١
- الوثائق واليوميات : إعداد نبيه الأصفهاني ١٣٨
- التقارير والتعليقات :

- الحوار والصراع بين الجنوب والشمال - د . بطرس بطرس غالي ١٥٥
- القضية الفلسطينية .. واحتمالات التسوية - بدر أحمد عبدالعاطي ١٦٢
- الانتخابات الهندية والاستقرار السياسى الغائب - أحمد الأبراشي ١٦٨
- القرن الافريقى من النزاع الاقليمى الى المنازعات الاهلية - أشرف راضى ١٧١
- رؤية عربية لمؤتمر القمة الافريقى - أحمد يوسف القرعى ١٧٨
- أفريقيا والتغيرات الديمقراطية - سفير احمد طه محمد ١٨١
- قضية الصحراء الغربية والمرحلة الحاسمة - أحمد مهابة ١٨٦
- الأبعاد الاقليمية لانقلاب مالى - محمد أبو الفضل احمد ١٩٢

سعر بيع النسخة :

داخل مصر : ١٥٠ قرشاً

العراق ٢٠٠٠ فلس ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالاً ، المغرب ٤٠ درهماً ، اندونيسيا ١٢ ريالاً ، مسقط ١٢٥٠ بيسة ،
الجمهورية النيمانية ٣٥ ريالاً ، لندن ٤ جنيه ، لبنان ١٢٥٠ ليرة ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، الخرطوم ٢٠ جنيهاً سودانياً ، البحرين
١٣٠٠ فلس ، دبي / ابوظبي ١٢ درهماً ، غزة / الضفة / القدس ١٠٥ دولار ، سوريا ٣٠٠ ليرة ، ليبيا ١٠٠ دينار

رئيس التحرير :

د . بطرس بطرس غالى

مدير التحرير :

السيد يسسين

نائب مدير التحرير :

احمد يوسف القرعى

سكرتيرا التحرير :

نبية الاصطهاني

سوسن حسين

- ٢٩٢ - عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية الاميرانية - مقدمته وتلخيصها - محمد عبدالله رسول
- ٢٩٣ - مستقبل العلاقات السوفيتية اليابانية - ياسر عى هاشم
- ٢٩٤ - المذاق الاخضر في الاتحاد السوفيتى - سفير بهى الدين كرشيدى
- ٢٩٥ - الياباني بين رياح التغيير وسوار العزلة - محمد عى السراج

□ ندوات ومؤتمرات دولية :

- ٢٩٦ - ندوة الانعكاسات الدولية والاقليمية لازمة الخليج : نظرة مستقبلية - د . عطية حسين اقندى
- ٢٩٧ - ندوة مصر والجماعة الأوروبية - صلاح فوزى
- ٢٩٨ - ندوة العلاقات العمانية المصرية التاريخية - د . عبدالرحمن اسماعيل الصالحى
- ٢٩٩ - مؤتمر براج الدولى من أجل مستقبل الأمن الأوروبى - د . خالد محمود الكومى

□ مكتبة السياسة الدولية :

- ٣٠٠ - قضية الفقر في العالم - د . اسماعيل سراج الدين
- ٣٠١ - المؤلفات العربية السياسية
- ٣٠٢ - كاريكاتير الصحافة العالمية

□ مجلات السياسة الدولية - إعداد سوسن حسين :

- ٣٠٣ - (١) رؤية عربية لاهم قضايا ما بعد حرب الخليج (مقدمة المجلات)
- ٣٠٤ - مفاتيح ما بعد الازمة - مارك لافرنى
- ٣٠٥ - إبادة الاكراد - كندال نيزان
- ٣٠٦ - الشرق الاقصى وأحداث الخليج - فرانسوا جوايو
- ٣٠٧ - نداء الجنوب - فرانسيسكو أوردونيز

□ شهريات الأحداث الدولية :

- ٣٠٨ - مارس ، أبريل ، مايو ١٩٩١
- ٣٠٩ - وثائق دولية

الإدارة والتحرير والإعلانات

شارع الملا - القاهرة

٧٤٥٦٦٦ - ٧٥٥٥٥٥

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٦ جنيهات ، انحاء البريد العربى
الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا ، بالى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

٦ - تؤيد الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تستند الى حق الدفاع الشرعى الذى تنص عليه المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .
٧ - توافق على الاستجابة الى طلب المملكة العربية السعودية والدول الخليجية بإيفاد قوات عربية الى الخليج لدعم قواتها العسكرية والمساهمة في حماية الوحدة الإقليمية لبلادهما .
وقد تبنت القمة العربية هذا القرار بموافقة أغلبية اصوات الدول الاعضاء الحاضرين ضد صوتين (العراق وليبيا) وبامتناع ثلاث دول عن التصويت (الاردن والجزائر واليمن) ، كما وافقت السودان وفلسطين على القرار مع ابداء بعض التحفظات بينما تغيب تونس عن حضور القمة .
وليس من شك ان نتيجة التصويت على هذا القرار تسلط الضوء على الفرقة والانقسام بين مواقف الدول العربية ازاء أزمة الخليج . اذ أيدت الغالبية العربية موقف الأمم المتحدة الذى تبنته لصالح الكويت ، وهى الدول التالية :

مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والمغرب والصومال وجيبوتى ودول الخليج .
ومن جانب آخر ادان عدد من الدول العربية الغزو العراقى للكويت ولكنها وقفت الى جانب العراق وهى : فلسطين والاردن واليمن السودان .
وأخيرا نجد ان عددا آخر من الدول العربية قد تبنى موقفا يميل بشكل أو بآخر الى موقف الحياد وهى : ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا .

وبداهة أنه قد طرأ شيء التغيير الطفيف على مواقف بعض الدول العربية إبان الفترة الطويلة التى امتدت بين تفجر الأزمة في مطلع شهر أغسطس ١٩٩٠ وبين شهر ابريل ١٩٩١ وهو التاريخ الرسمى لانتهاء حرب الخليج . الا أنه بشكل عام ظلت مواقف المجموعات العربية الثلاث على حالها طوال هذه الفترة .

وفي شهر مارس ١٩٩١ ، عقد مجلس الجامعة العربية دورته الخامسة والتسعين في القاهرة ، وعلى الرغم من حضور كافة الدول العربية لهذه الدورة الا أن أزمة الخليج لم تتناولها أعمال الاجتماع . كما تباينت التفسيرات بالنسبة لحضور ممثلي العراق والاردن واليمن وفلسطين (حلفاء العراق) لهذه الدورة . ففي الوقت الذى فسر فيه البعض هذه المشاركة على أنها بداية لمصالحة عربية انبرى البعض الآخر مؤكدا أن مشاركة الدول الأربع في الدورة لا يعدو أن يكون حفاظا على الشكل الاجرائى القانونى لأعمال الاجتماع في الوقت الذى يخفى فيه انقسامات عميقة بين الدول العربية .

واذا كان طابع التباين والانقسام قد طغى على الموقف الاقليمى العربى فانه على النقيض من ذلك تبنت الجماعة الدولية موقفا اتسم بالاجماع شبه المطلق حيال الأزمة . ففي الثانى من أغسطس ١٩٩٠ تبنى مجلس الأمن القرار ٦٦٠ الذى ادان الغزو العراقى للكويت وطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية وحث العراق والكويت على البدء في التفاوض فيما بينهما كما انه أيد الجهود المبذولة من قبل الجامعة العربية الرامية الى تسوية الأزمة . وقد تبنى مجلس الأمن هذا القرار بأغلبية ١٤ صوتا مع امتناع اليمن عن التصويت . ولم يلبث ان تبنى مجلس الأمن في السادس من أغسطس ١٩٩٠ قرارا يقضى بمقاطعة العراق اقتصاديا وعسكريا وذلك بأغلبية ١٣ صوتا وبامتناع كوبا واليمن عن التصويت . وفور اعلان العراق لضم الكويت اصدر مجلس الأمن في التاسع من أغسطس القرار رقم ٦٦٢ الذى ينص على :

« ان ضم العراق للكويت أيا كان شكله أو الدافع اليه بأى سند قانونى ومن ثم فهو يعد عملا باطلا بطلانا مطلقا » .

كما اعلن المجلس أنه « قد عقد العزم على العمل على إعادة الحكومة الشرعية الى الكويت بالإضافة الى استعادتها لسيادتها واستقلالها ووحدتها الإقليمية » .

وحين قرر العراق احتجاج اعداد من المواطنين الأجانب لاستخدامها كدروع بشرية للمنشآت العراقية العسكرية اصدر مجلس الأمن في الثامن عشر من أغسطس بالاجماع القرار رقم ٦٦٤ الذى يطالب العراق بالسماح وبتسهيل المغادرة الفورية للمواطنين الأجانب لكل من الكويت والعراق .
وفي ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ اصدر مجلس الأمن قرارا بغالبية ١٣ صوتا وبامتناع دولتين عن التصويت

(كوبا واليمن) القرار ٦٦٥ الذى يخول الدول الاعضاء استخدام القوة البحرية لوقف السفن التجارية التى تتجه أو تغادر العراق من أجل تفتيش حمولاتها في ضوء القرار الصادر عن مجلس الأمن الخاص بإحكام تطبيق المقاطعة الاقتصادية على العراق .

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦٦ بأغلبية ١٣ صوت ضد صوتين (كوبا واليمن) الذى يخول الأمم المتحدة والصليب الأحمر وغيرهما من المنظمات الدولية مسؤولية نقل وتوزيع الامدادات الغذائية الخاصة بالعراق ذلك لضمان وصولها الى مستحقيها .

وحين قامت قوات الاحتلال العراقية بشن حملات هجومية متكررة على عدد من السفارات في الكويت أصدر مجلس الأمن في ١٦ سبتمبر القرار رقم ٦٦٧ الذى يدين بشدة أعمال العنف التى تمارسها العراق في ميادين مقار وممثل البعثات الدبلوماسية في الكويت بما فيها احتجاز عدد من الرعايا الأجانب كانوا متواجدين في هذه المقار ويطلب بالافراج الفوري عنهم .

وحين طالبت بعض الدول الاعضاء منظمة الأمم المتحدة استنادا للمادة ٥٠ من ميثاق المنظمة بتعويضها عن الخسائر المادية التى لحقت بها من جراء مشاركتها في فرض الحصار الاقتصادي على العراق ، أصدر مجلس الأمن في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٩ الذى يكلف لجنة العقوبات الاقتصادية بدراسة طلبات المساعدة الخاصة بالدول المتضررة . وفي اليوم التالى أى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٧٠ بأغلبية ١٤ صوتا ضد صوت واحد (كوبا) ويطلب هذا القرار جميع الدول بعدم السماح لاية طائفة بالاقلاع من اقليمها اذا كانت الطائفة تحمل شحنة الى العراق أو الكويت أو منهما (عدا الاغذية لاعتبارات انسانية) كما يطلب القرار ايضا جميع الدول باحتجاز أية سفينة تدخل موانئها بفرض كسر الحصار الاقتصادي المفروض على العراق .

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قرارا بأغلبية ١٣ صوتا ضد صوتين (كوبا واليمن) القرار ٦٧٤ الذى يدين الأعمال التى تقوم السلطات وقوات الاحتلال العراقية في الكويت ويحمل العراق تبعة المسؤولية الدولية ازاء أى خسائر أو اضرار أو اصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت أو الدول الأخرى أو رعاياها أو شركائها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت . وعقب مرور شهر على صدور هذا القرار تبني مجلس الأمن في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ بالاجماع القرار ٦٧٧ الذى يدين محاولات العراق الرامية الى تغيير التكوين الديمجرافى لسكان الكويت ويعهد الى الأمم المتحدة بالاحتفاظ بنسخة من السجلات المدنية التى تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت .

وبعد مداوالت عسيرة استمرت عدة اسابيع قام خلالها وزير الخارجية بيكر بزيارات مكثفة لدول عديدة ، أصدر مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ بأغلبية ١٢ صوتا ضد صوتين (كوبا واليمن) وبامتناع الصين عن التصويت قراره الشهير رقم ٦٧٨ الذى يجبر قوى التحالف باستخدام جميع الوسائل اللازمة بما فيها التدخل العسكرى - لاجبار العراق على الامتثال الى كافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بأزمة الخليج ، ومن جانب آخر ينص القرار على منح العراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات ، وفي حالة تمسك العراق بموقفه حتى هذا التاريخ يخول القرار الدول المتحالفة مع الكويت حق استخدام كافة الوسائل الكفيلة باجبار العراق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ والقرارات التالية له ذات الصلة بأزمة الخليج ، وذلك من أجل اقرار السلم والأمن في المنطقة .

في ١٧ يناير ١٩٩١ اندلعت العمليات العسكرية الرامية الى تحرير الكويت واستمرت حتى مطلع شهر مارس الذى سجل انهيار القوات العراقية الكامل في مواجهة قوات التحالف .

وفي ٢ مارس ١٩٩١ ، تبني مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٦ بأغلبية ١١ صوت ضد صوت واحد (كوبا) مع امتناع ثلاث دول عن التصويت (الهند والصين واليمن) الذى يطلب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الاثنى عشرة السابق الاشارة اليها وبالزام العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج وتكليف عدد من القيادات العسكرية العراقية بالتفاوض مع بعض قيادات قوى التحالف بشأن الاجراءات الخاصة بوقف العمليات العسكرية . وقد امتثلت العراق بدون قيد أو شرط للقرار رقم ٦٨٦ . وفي الثانى من شهر مارس بعد مداوالات طويلة استغرقت عدة اسابيع أصدر مجلس الأمن القرار ٦٨٧ بأغلبية ١٢ صوتا ضد صوت واحد وبامتناع دولتين عن التصويت ، وكان هذا القرار بمثابة اعلان وسمى

بانتهاء حرب الخليج . فمن الناحية الفعلية يضع هذا القرار الرابع عشر العراق تحت نظام من الرقابة الدولية شبيه بالنظام الذى فرض على ألمانيا واليابان عام ١٩٤٥ ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومثلما حدث بالنسبة لذات الدولتين ، لم يستطع العراق عام ١٩٩١ أن يرفض أو حتى يناقش الشروط التى أمليت عليه ، إلا أن الفارق الجوهرى بين الموقفين يكمن فى استمرار العراق حتى يومنا هذا فى الاحتفاظ بنفس النظام الذى أشعل بيده لهيب الحرب فى المنطقة بينما استبعدت القيادات الألمانية واليابانية من الحكم غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ترى ما هى الدوافع الكامنة التى أدت الى استمرار مثل هذا النظام فى الحكم ؟ . لعله من الصعوبة بمكان ان نتوصل اليوم الى الحقائق الدفينة التى أملت هذا الوضع ، ولنترك الى مؤرخى المستقبل سبر أغوار هذا الموقف ، ومن الحرى بنا العودة الى تحليل القرار ٦٨٦ الذى يضع العراق تحت الوصاية الدولية سياسيا واقتصاديا :

أولا : يحدد القرار الحدود الفاصلة بين العراق والكويت ويحول الأمم المتحدة مسئولية توفير الضمانات للحفاظ على سلامتها .

ثانيا : تنشئ الأمم المتحدة منطقة منزوعة السلاح تمتد عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت وتنتشر بها قوات من المراقبين الدوليين .

ثالثا : تقبل العراق دون قيد أو شرط أن يتم تحت إشراف دولى نزع وتدمير كافة أسلحتها الكيميائية والبيولوجية وصواريخها الباليستكية التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم .

رابعا : تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا مهمة الإشراف على تدمير كافة الطاقات النووية التى تملكها العراق .

خامسا : تنشئ الأمم المتحدة صندوقا للتعويضات عن الخسائر والأضرار الناجمة عن حرب الخليج . وتتولى لجنة دولية الإشراف على هذا الصندوق الذى يتم تمويله باستقطاع جزء من عائدات الصادرات العراقية .

سادسا : تحرم الأمم المتحدة بيع أى أسلحة أو أى عتاد عسكري للعراق .

سابعا : تلتزم العراق بعدم ارتكاب أو المساعدة على ارتكاب أى عمل من أعمال الإرهاب الدولى فضلا عن عدم السماح لأى منظمة إرهابية بالعمل على أراضيها .

وأخيرا فور إخطار العراق رسميا السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بموافقته على أحكام القرار يبدأ العمل بوقف إطلاق النار على أن يظل مجلس الأمن معنيا بالمسألة ومن حقه اتخاذ كافة التدابير التى من شأنها تنفيذ هذا القرار وضمن أقرار السلم والأمن فى المنطقة .

جملة القول ان العراق قد جرد من غطاءه الاستراتيجى كما سبق أن حدث لكل من ألمانيا واليابان غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية . وفى هذا الصدد يثور تساؤل ملح حول قدرة العراق على توظيف مليارات الدولارات التى كان ينفقها على التسليح بالأمس على عمليات البناء والتنمية الاقتصادية فى المستقبل أسوة بألمانيا واليابان ؟ . هل شخصية صدام حسين أهل لهذا التغيير الجذرى ؟ أم أنه من الأجدى بصدام أن يتخلى عن تمسكه بالحكم حتى يسمح لبلاده بأن تعود ادراجها وتلتحم مرة أخرى بالأسرة العربية ؟ . ليس من مصلحة العراق أن يتولى الحكم فى البلاد نظام جديد أكثر انفتاحا على العالم الخارجى وأقل تأثرا بالتداعيات السلبية لحرب الخليج ؟ .

وتترى غيرها من التساؤلات الواحد تلو الآخر تبحث جاهدة عن اجابة نعجز عن التوصل اليها اليوم مما يفرض علينا ان نوليها مزيدا من الاهتمام وأعمال الذهن .

وفى ٤ أبريل ١٩٩١ أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار ٦٨٩ الذى ينص على إرسال قوة قوامها ١٤٤٠ جنديا لحفظ السلام فى منطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت وذلك احلالا لقوات التحالف المرابطة فى المنطقة وذلك تنفيذا لوقف إطلاق النار . وكان مجلس الأمن يزعم الاعلان رسميا عن انتهاء حرب الخليج الا أن بعض الدول الأعضاء على مندوب العراق أن يتقدم الى المجلس مسبقا بموافقته على شروط وقف إطلاق النار وهو الأمر الذى امتثلت إليه العراق دون أى تعنت أو ممانعة . وفى اليوم التالى أعلن

مجلس الامن رسميا انتهاء حرب الخليج .
وربما يمثل وضع حرب الخليج لاوارها بداية لحقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية . اذ اننا نشهد اليوم اعادة تحديد لمواقع ومصالح العديد من دول العالم الثالث في ضوء المعطيات الجديدة والحقائق التي كشفت عنها الحرب . ولكن ماذا عن الدول العربية وهي الطرف الرئيس في الازمة ؟ وماذا عن العلاقات الجديدة بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب وما هو مضمون هذه العلاقات التي ستستمر الى شهور أو الى سنوات قادمة ؟ ما هي المسؤولية الجديدة المنوطة بالامم المتحدة ؟ الى غيرها من التساؤلات التي سنسعى الى الاجابة عليها في معرض هذا المقال .

(١) لا مراء أن تطور أزمة الخليج والنهاية التي وصلت اليها انها قد رسخت في الازهان بشكل واضح وصريح حقيقة أقول الحرب الباردة . ولعل أحد أهم الأخطار التي ارتكبتها النظام العراقي هي عدم ادراكه لهذه الحقيقة . فلم تشهد أزمة الخليج أي مواجهة بين القوتين الأعظم فحسب ، بل أنه - على النقيض من ذلك - سجلت الأزمة تعاوناً وثيقاً فيما بينهما . فمنذ اصدار مجلس الامن للقرار ٦٦٠ في الثاني من أغسطس الى اصداره للقرار ٦٨٩ في ٤ أبريل ١٩٩١ جاءت جميع قرارات مجلس الامن الصادرة في هذه الفترة ثمرة تعاون دبلوماسي مكثف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

(٢) ولكن اذا كانت أزمة الخليج قد وطدت العلاقات بين الشرق والغرب فالامر يختلف الى حد كبير بالنسبة للعلاقات بين الشمال والجنوب . ففي الوقت الذي استقطبت فيه الازمة اهتمام الرأي العام العالمي وسلطته على وقع الأحداث في الجنوب الا انها من جانب آخر عمقت أزمة الثقة بين شمال وجنوب البحر المتوسط ، فحين رفع صدام حسين شعارات رنانة مثل الحرب المقدسة أو الحرب الصليبية الجديدة بين الاسلام والغرب أو الصدام بين الأثرياء والفقراء وحين استجابت قطاعات في الشارع العربي الى هذه الشعارات لتحول غازيا معتديا الى بطل محرر أو لتجعل من الهزيمة الساحقة نصرا وظفرا القى ذلك كله بظلال كثيفة من الشك والريبة على مستقبل الحوار بين الشمال والجنوب . الا أنه من جانب آخر ينظر بعض المراقبين نظرة معاكسة للرأي السابق . ففي اعتقادهم أن أزمة الخليج قد أعطت العالم الثالث دفعة قوية الى الامام . فهي من جانب قد وضعت العرب على مشارف نقطة انطلاق جديدة ، كما أنها من جانب آخر حثت الدول العربية على بدء حوار متكافئ بين العرب والغرب .

كان من الأخرى أن تحمل نهاية حرب الخليج في جعبتها نتائج مماثلة للنتائج التي اسفرت عن نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا . التي مثلت بعثا جديدا للقارة الأوروبية تبلورت في الصلح الفرنسي - الألماني وإعادة تعمير أوروبا اعتمادا على مشروع مارشال . وهنا يجدر بنا أن نتساءل إذا كان العالم العربي يستطيع ان يحول انقراض حرب الخليج الى بنيان قوى للترابط العربي ؟ هل تستطيع دول الشمال فكرة التعاون مع الدول الخليجية الثرية في مشروع عملاق للتعمير وتنمية المنطقة على غرار مشروع مارشال ؟ هل هناك بارقة أمل تلوح في الأفق بالنسبة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي أسوة بالصلح الفرنسي الألماني ؟

(٣) لا جدال أن أزمة الخليج قد بعثت الحياة من جديد في جسد الامم المتحدة الذي كان قد أصابه الكثير من الضعف والوهن على مر العقود الأربعة للحرب الباردة . اذ أنها (اضطلعت طوال الازمة وما بعدها بدور جديد يتسم بالكثير من الايجابية في الحركة والفاعلية في الأداء والتنفيذ .
فدول التحالف الثماني والعشرين لم تشترك في العملية العسكرية لتحرير الكويت وفقا لقرارات الامم المتحدة فحسب بل ان الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة إستأثرت الامم المتحدة خلالها باتخاذ كافة القرارات والتدابير التي من شأنها تجريد العراق من غطاءه الاستراتيجي فضلا عن الزامة بدفع التعويضات عن كافة الخسائر الناجمة عن الحرب . سينبري البعض قائلا أن كافة الاجراءات التي اتخذتها الامم المتحدة قد تمت بمباركة وبقيادة الولايات المتحدة . وإذا افترضنا جدلا صحة هذا الرأي فإن هذا لا ينفي أن كافة قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بأزمة الخليج قد تم اعدادها والموافقة عليها فيما بين الدول الخمس الدائمة أعضاء مجلس الامن ، هذا بالإضافة الى أن أكثر من ١٢ دولة ما بين عربية وأفريقية ومسلمة وأسيوية ولاتينية قد اشتركت عسكريا في حرب تحرير الكويت .

(٤) لا مراء أن الدروس المستخلصة من حرب الخليج قد سلطت الاضواء مجددا على الاهمية المحورية لقضية نزع السلاح . ولقد سبق أن تعرضنا في معرض هذا المقال الى تحليل قرار مجلس الامن لوقف اطلاق النار (القرار رقم ٦٨٧) الذي جرد العراق بالكامل من الغطاء الاستراتيجي الذي كان يتمتع به . فهل نأمل أن يكون بمثابة خطوة أولى نحو نزع سلاح المنطقة بأسرها ؟ . وفي هذا السياق تستعيد ذاكرة التاريخ سابقة عصبة الأمم التي أثبتت أن تجريد دولة واحدة من ترسانتها العسكرية يعد عملا قاصرا لا يسفر عنه الا اذكاء الرغبة المستعرة في الانتقام ، وهو الأمر الذي يفضي ، لا محاولة ، الى تفجر الاوضاع من جديد ولو بعد حين . بيد أن هناك حقيقة هامة تبرز في هذا الصدد وهي أن دولا ثلاث من الدول الدائمة اعضاء مجلس الامن تستأثر وحدها بتصدير ٨٠٪ من الاسلحة المطروحة في السوق الدولية . فكيف يتسنى اذن مواجهة هذه العضلة المتناقضة الابعاد دون اضطلاع الجماعة الدولية بعمل جماعي وبجهود دؤوب لانقاذ البشرية من تكرار مأساة حرب خليج جديدة تنشب في بقعة اخرى من بقاع العالم .

(٥) لقد جاءت أزمة الخليج لتؤكد للرأي العام العالمي أهمية بل وضرورة التوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية . ولعل احدى النتائج الايجابية لازمة الخليج تكمن في اسلوب معالجة التنظيم الدولي الجديد للامنة منذ بدايتها .. ألا فهل يمكن أن يمثل تمسك الجماعة الدولية هذه المرة بأسس ومبادئ الشرعية الدولية سابقة يستند اليها في تسوية القضية الفلسطينية ؟ .

فاذا كانت الجماعة الدولية قد ربطت انسحاب القوات العراقية بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، اذا كانت قد رفضت هذا الربط السياسي بين هذين الاحتلالين العسكريين فيجب أن يؤخذ ذلك اليوم بعين الاعتبار . اذ يستند كل من القرار رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ أو القرار ٦٦٠ الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ الى المبدأ القانوني ذاته الا وهو عدم الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة . كما ان القرارات يطالبان - بالتناظر - بانسحاب القوات الاسرائيلية والعراقية من الاراضي المحتلة . واذا كان هناك بعض الفوارق القانونية الطفيفة بين القرارين الا أنه من الحرية بالجماعة الدولية وبمجلس الامن مطالبة اسرائيل بما سبق أن طالبت به العراق ذلك اذا ارادت الامم المتحدة ان تنفض عن نفسها تهمة التمييز المتعمدة فيما بين الموقفين . وربما تستند مصداقية الامم المتحدة بل والنظام الدولي الجديد برمته على الاسلوب الذي سينتهج في تناوله للقضية الفلسطينية .

صفوة القول انه لا يعقل ان يطبق القانون ذاته باسلوبين مختلفين : اسلوب خاص بالدول الضعيفة واسلوب مختلف بالنسبة للدول القوية وحلفائها . واذا كانت الامم المتحدة قد آلت على نفسها الدفاع عن القانون الدولي ابان أزمة الخليج فيجب عليها أن تسلك نفس النهج بغية تسوية القضية الفلسطينية كما انه من الحرية بنا الا يسقط من اهتمامنا في معترك الاحداث الراهنة القضايا الملحة المرتبطة باعادة بناء العراق من جديد والتي يأتي على رأسها القضية الانسانية التي يمثلها شعب العراق نفسه أو الضحية الرئيسية لازمة الخليج .

فقد تساقط مئات الالاف من ابناء العراق بين قتيل وجريح كما دمرت الغارات الجوية البنية الاساسية للعراق وانهاء صرحه الصناعي تحت قصف المدافع . ما الذي يمكن أن نقدمه لشعب العراق اليوم لمواجهة ما خلفته الحرب وراءها من دمار وخراب ؟ . ما الذي يمكن أن نبذله لمساعدة العراق في عملية البناء والتشييد وقد عاد اليوم الى عصر ما قبل التصنيع ؟ .

لا ريب أن هذه المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا الدول ، العربية من جانب والجماعة الدولية من جانب آخر . هذا اذا كانت تحدونا رغبة حقيقية في اقرار الامن والسلام أو بقول آخر اذا كنا عقدنا العزم على الانتقال من مرحلة حفظ السلام أو بقول آخر اذا كنا عقدنا العزم على الانتقال من مرحلة حفظ السلام الى مرحلة بناء السلام . فالأحرى بالجماعة الدولية تبني استراتيجية جديدة تهدف بجديّة الى اقرار السلام ، هذا اذا ارادت الحفاظ على المناخ الدولي الجديد الذي بعثته حرب الخليج وحمايته من التلاشي أو الانحسار . ولم لا تعود مبادئ الشرعية والقانون التي تتمسك بها قوى التحالف اليوم بالنفع والفائدة على الدول الفقيرة أيضا حتى يتحقق لها بدورها مستقبل افضل ؟ .

ربما ثارت عقبتان رئيسيتان من شأنهما عرقلة هذا النهج الجديد الذى نناشد الجماعة الدولية أن تأخذ به . العقبة الأولى تتعلق بشكل عام بأسلوب تطبيق القانون الدولى على الاسرة الدولية . ففي الوقت الذى يدين فيه القانون الدولى الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة فإننا نجده يقف مكتوف اليدين امام العديد من القضايا الدولية المرتبطة بالمبدأ ذاته مثل مشكلة التبت عام ١٩٥٠ أو جوا « عام ١٩٦٦ أو الاراضى العربية عام ١٩٦٧ أو قبرص عام ١٩٧٤ وذلك على سبيل المثال لا الحصر أما المشكلة الثانية فيفرضها الخلط بين مفهومين اثنين : الأخلاق الدولية والواقع الدولى . فكيف يتسنى اذن مواجهة هاتين الصعوبتين ؟ . كيف يمكن حفز دول العالم الى السعى من أجل حياة امنة في نطاق من التفاهم والترابط والاعتماد المتبادل ؟ .

ان نشأة القانون تضرب بجذورها في أغوار ماضى سحيق مرت عليه اكثر من الالف السنين وقد ظهرت اولى التجمعات البشرية في شكل قبائل ثم مدن ثم دول ثم تجمعات دولية . اما اليوم فالشعوب تسعى الى اتخاذ خطوة جديدة نحو تعميق أو اصر علاقات التعاون فيما بينها . فهل سيفضى بنا النظام العالمى الجديد الى مجتمع المدينة الفاضلة الذى تخيله الفيلسوف الاسلامى الفارابى أو الى مجتمع الحضارة العالمية التى نادى بها الفيلسوف الأوروبى المعاصر تياردى شردان ويبدو أن أمامنا الكثير من البذل والعطاء حتى نتجه الشعوب نحو أرقى ما جاءت به فلسفة البحر المتوسط للإنسانية ، الا وهو اعلاء قيمه ايثار الغير على اثره النفسى في كل زمان ومكان .



تعتبر هذه الافتتاحية بمثابة ديباجة للقسم الذى يخصصه هذا العدد الى مرحلة « ما بعد أزمة الخليج » حيث أن استشراف ملامح مستقبل الأوضاع في المنطقة يتطلب - الى جانب الوقوف على التسلسل الزمنى الذى شهدته الأحداث - فهما واعيا للأسلوب الجديد الذى تعامل به التنظيم الدولى مع تطورات الأزمة في كافة مراحلها وذلك منذ اصدار مجلس الأمن للقرار ٦٦٠ الذى يطالب فيه القوات العراقية بالانسحاب الفورى وغير المشروط من الكويت ، حتى وقف اطلاق النار في المنطقة .

د . بطرس بطرس غالى

نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمى فى حوض النيل

دراسة

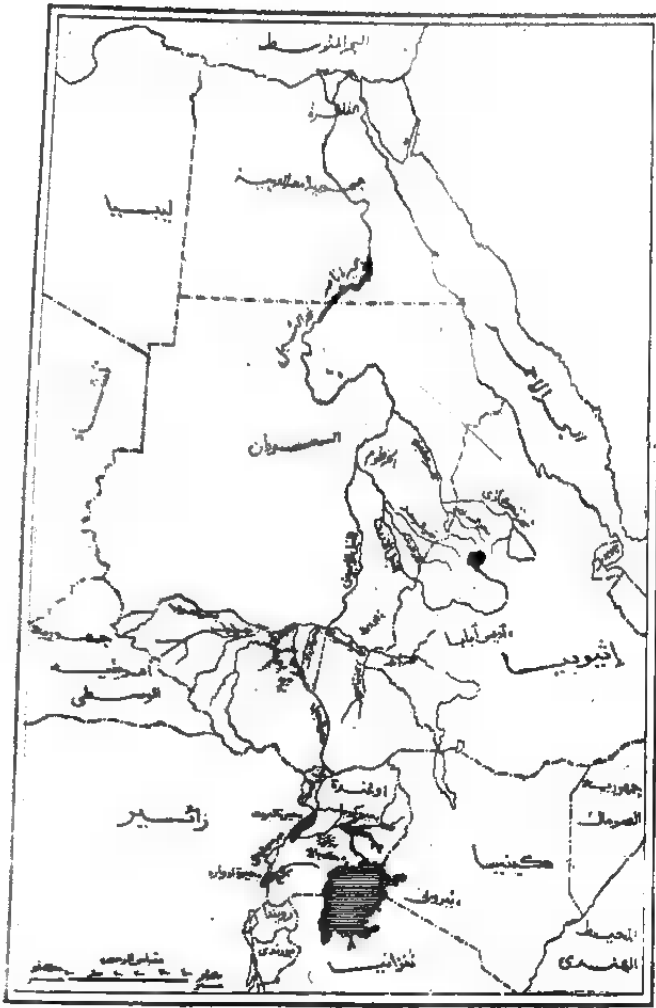
أنس مصطفى كامل

سيطرة مفهوم السياسة الهيدروليكية على تحركها
الاقليمى .
مقدمة : حول إعلان القاهرة للمياه وإشكالية الفراغ
المؤسسى :
والواقع أن إعلان القاهرة هو تتويج لجهد التنظيم
الدولى الحديث والقائم عقب الحرب العالمية الثانية فى
النظر الى قضية التعاون الاقليمى حول إستغلال الموارد
الطبيعية المشتركة من منظور العمل الجماعى لحل
« مشكلة القدرة » ، وفى إطار خلق إستراتيجيات
مؤسسية لمباريات ذات حصيلة تقدمية . تعظم العوائد
الناجمة عن العمل الجماعى . فى إطار توسيع النطاق
الاقليمى لخلق وفورات على نطاق اوسع ومضاعف

يعد إعلان القاهرة للمياه .. الصادر عن الندوة
الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه فى أفريقيا ، والتي
إنعقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ يونيو
١٩٩٠ ،^(١) بمثابة أحدث المحاولات لايجاد إستراتيجية
للعمل الجماعى بين الدول الافريقية ، وخطوة فى سبيل
إيجاد مفهوم جديد للمصلحة المشتركة ، يتغلب على
« معضلة السجين » Prisoner's dilemma^(٢) التى
سيطرت على الوعى القومى لدى الدول الافريقية ،
وجعلتها أسيرة التمحور حول المصالح الذاتية ، وخاصة
فيما يظهر بين الدول المشتركة فى حوض النيل على وجه
التحديد . مما جعل العلاقات فيما بينها أشبه بمباراة فى
المصالح الضيقة ، وعلى أساس غير تعاونى بسبب

* هذه الدراسة هى القسم الاول من خمس دراسات حول التآمل الاقليمى لحوض النيل .. أجرى حاليا اعدادهم .. أما الدراسة الثانية فهى
دراسة مقارنة للهيكل التنظيمى الاقليمى الفرعية فى حوض النيل ، والثالثة حول العلاقات بين دول حوض النيل فى ضوء اتفاقية ليومى ١ . أما
الرابعة فهى مشروع انشاء منطقة تجارة تفضيلية فى حوض النيل ، والخامسة حول بناء نموذج رياضى لتوزيع ناتج العمل الجماعى .
(١) لمزيد من التفصيل حول اعلان القاهرة للمياه يرجى الرجوع الى :
The Institute for Diplomatic Studies- Ministry of Foreign affairs of Egypt and Global Water Policy
and Technology Summits.- The African Water Summit on Policy and Technology Cairo-June
24-27- 1990. 50P.

(2) CONYBEA RE, J.A.- Public Goods, Prisoners'Dilemmas and the International Political
Economy. (1m)- International Studies Quarterly (1984) 28,5- 22 PP. 5-11.



التي يجب إتباعها في إطار إشكالية التعاون الاقليمي في أحواض الأنهار الافريقية ، وأوضح أن المشكلة المحورية هي « الفراغ المؤسسي »^(٤) التي تعوق خلق التنظيم الاقليمي لأحواض الأنهار في الدول الافريقية . ورغم أن عقد الثمانينيات قد شهد العديد من المؤتمرات الفنية حول تنظيم أحواض الأنهار في افريقيا .. بناء على التوصيات التي أعلنتها . خطة لاجوس ، عام ١٩٨٠ .

(والتي سيرد تفصيل لها فيما بعد في موقع آخر من هذه الدراسة) . ومن هذه المؤتمرات ، ندوة « التحديات التي تواجه الهيدرولوجيا الافريقية وموارد المياه » ، والتي نظمت في هراري في يوليو ١٩٨٤ ، بشأن تنظيم القياسات والموازن المائية وإستهلاكات التربة في

وإستخدام أعلى يكون له إنعكاسات على النواتج الفرعية^(٣) للموارد الأولية المشتركة محل التعاون . وخاصة في مجال الموارد المائية .

وفي هذا الاطار ، فقد أجريت دراسات حول المصادر المائية والتعاون الاقليمي بمعرفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥١ ، وأقرت جمعية القانون الدولي في إجتماعها بهلسنكي عام ١٩٦٦ ، المبادئ الحديثة القانونية والعامة التي تساعد على إقامة أنظمة اقليمية للتنمية الشاملة . في أحواض الأنهار ، ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول المياه الذي إنعقد في الأرجنتين بمدينة Mar del plata في الفترة من ١٤ - ٢٥ مارس عام ١٩٧٧ هو تنويع لهذه الجهود ، وقد أفرد في تقريره الختامي ملحقا خاصا حول التوصيات

(3) OLSON , M. The Logic of Collective Action, Schocken Books, New york. 1965-P. 133-
(4) U-N, Water Conference-Mar del Plata Action plan Argentina- 14-25 March 1977 (83-45122), Annex Africa: Institutional Preblems, PP. 56-57.

القومى التقليدى . الى خلق كيان تنظيمى جديد متعدد الوظائف يحقق الرخاء العام . Comon Welfare وهو ما يعد تطويرا لما جاء بإعلان القاهرة للمياه السابق الاشارة إليه والذي يركز على أحادية الوظيفة فى النظام الاقليمى الا وهى نقل التكنولوجيا . دون النظر الى الابعاد الأخرى للتعاون الاقليمى فى إطار الأحواض النهرية ، وبالتالي فإذا كانت هذه الدراسة تتفق مع إعلان القاهرة . فيما ورد فيه من أن عقد التسعينات هو عقد المياه ، من منظور النقص المتوقع فى الموارد المائية القومية . فإن هذه الدراسة أيضا تختلف مع إعلان القاهرة حول قضية الندرة Scarcity ، فكما سيتضح لنا أنه لا توجد أزمة ندرة فى الموارد المائية فى حوض النيل ، إذا تبعنا المنهج الذى أخذت به الدراسة .. الا وهو تجاوز المصالح الذاتية القومية .. وبالتالي فإن القضية هى قضية التوزيع العادل للمياه فى إطار استراتيجية تنمية جماعية وبنية مؤسسية تنطلق من أجل تحقيق هذا الغرض .. وبالتالي فإن الدراسة تعالج الندرة المؤسسية ، وليست المياه هى الهدف النهائى لى تنظيم يسعى الى التكامل الاقليمى الناجح فى حوض النيل .. وإنما المياه هى إحدى عناصر هذا النظام الاقليمى .. ولعل إستعراض اخفاق المحاولات التاريخية السابقة لبناء نظام اقليمى لحوض النيل مستهدفا المياه بالأساس ، كما سيلي شرحه فى هذه الدراسة ، هو الذى دفعنى لتبنى المقترح الشامل الذى سبق وأن إقترحته لبناء نظام اقليمى جديد فى حوض النيل .

القسم الاول : قراءة تاريخية فى التنظيم الاقليمى لحوض النيل ..

إن السعى نحو بناء أى نظام اقليمى جديد لحوض النيل ينبغى أن يبدأ من دراسة التجارب التاريخية سواء السابقة أو القائمة حاليا للتنظيم الكلى أو الجزئى لحوض النيل ومعالجة أسباب الفشل أو الخلل فى الأداء الوظيفى لهذه التنظيمات .

١ - العصر الكولونيالى والنظام التعاهدى الوقائى :
- قام التنظيم الاقليمى لحوض النيل فى العصر الكولونيالى على أساس « النظام الاتفاقى .. أو التعاهدى » بين الميتروبول البريطانى والاطراف المعنية فى النظام من أجل المشروع الانتاجى الاستعمارى فى هذا الاقليم من القارة الأفريقية ، وبالتالي إعتد على نظام تعاهدى أساسه الادعان للقوة والمصلحة البريطانية ،

نهر « الزمبىزي » والأنهار المحيطة فى منطقة الجنوب الأفريقى ، (٥) وندوة المياه التى عقدت « بذاكار » عام ١٩٨٦ . بشأن القياسات الفنية لنهر السنغال ، وندوة حوض النيل التى عقدت فى « بانجوك » فى يناير ١٩٨٦ ، بتنظيم من الأمم المتحدة وبالإشتراك مع هيئة نهر المايكونج ، لتبادل الخبرات التنظيمية فيما يتعلق بالتعاون الاقليمى بين الدول الحوضية فى العالم الثالث . .. أقول رغم كل هذه المحاولات لخلق الحس التنظيمى والمؤسسى للتعاون بين الدول الواقعة فى أحواض اقاليم الأنهار فى أفريقيا ، فإن هذه المحاولات إقتصرت على تقديم حلول لمشكلة « الفراغ المؤسسى » من منظور وظيفى تقليدى ، يدعو بالأساس إلى تنسيق الجهود الفنية بين الأجهزة المعنية بالقياسات الارصادية ، دون تبنى مفاهيم مؤسسية للتنمية الشاملة متعددة الوظائف ، ودون تجاوز « معضلة السجين » التى تسيطر على العمل الحكومى والمؤسسات البيروقراطية . نتيجة للمفاهيم الضيقة للمصلحة القومية .

وهدف هذه الدراسة . هو محاولة تجاوز أحادية الوظيفة الفنية التى تسيطر على مفاهيم الانظمة الاقليمية المقترحة . والتى يتم تبنيها حاليا فى معظم الانظمة الاقليمية للأحواض النهرية فى أفريقيا . وبدلا من التنمية الراسية للوظيفة الفنية لنظام حوض النهر .. كما هو مقترح .. من قبل الندوات السابق الاشارة إليها .. فإن هذه الدراسة تهدف الى خلق نظام اقليمى متعدد الوظائف للتنمية الشاملة أفقيا . فى حوض نهر النيل ، وهى تستند الى التطورات الحديثة التى أدخلها عالم العلاقات الدولية أرنست هاس (٦) فى تعديله الأخير للنظرية الوظيفية فى بداية السبعينيات ، بتركيزه على إطار لعمل أجهزة التعاون الاقليمى بما يتجاوز النظرة الضيقة للمصلحة القومية ، والتى تستند الى المفهوم القانونى لمبدأ السيادة المطلقة فى القانون الدولى ، والى نظرية معضلة السجين فى العلاقات الدولية .

.. إن هذه الدراسة محاولة لاحتلال مفهوم التنمية المطلقة ، القائم على مبدأ تحديد السيادة Delimitation of Sovereignty من أجل تعظيم المنفعة العامة العامة « Publie good » (٧) باعتبار أن النطاق محل الدراسة ليس فقط مياه النيل ، بل تعظيم انتاجية الحوض أيضا .. أى أن المقرب الأساسى فى هذه الدراسة هو تجاوز السياسة الهيدروليكية المحفزة لمفهوم المصلحة الذاتية والأمن

(5) WALLING, D.E. (et.al)- Challenges in African Hydrology and Water Resources - IAHS press, Oxford, U.. 1984. 587 P.

(6) HASS, E.- The Study of Regional Integration- (1m) International Organization, Val 24 (4), 1970.

(7) HEATHCOTE, N.- Neofunctional of Theories of Regional integration - (in) CROOM (et. al)- Functionalism-University of London Press. 1974. P. 38.

ونتيجة لضعف أو إحتجاب إرادة الاطراف التعاقدية الأخرى ، فلم يقدر لهذا النظام الاقليمي الاستمرار لما بعد المرحلة الكولونيالية التقليدية ، وأخفقت محاولات إحيائه في المرحلة الكولونيالية المحدثة إعتبارا من بداية الستينات .

ولتوضيح ذلك نشير الى أن مصلحة الخارجية البريطانية (وزارة الخارجية) ، عقب إحتلالها لمصر أرسلت عام ١٨٨٤ عدد من مهندسي الري للالتحاق بمصلحة الري المصرية عام ١٨٨٤ ، وإن استراتيجة التحرك البريطاني للتنظيم الاقليمي لحوض النيل إعتمدت على الدراسات التي كان وقد سبق أن أعدها مهندسو الري المصريون^(٨) . والتي كانت قاصرة على تنظيم الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل وإقامة مشروعات للحفاظ على الميزان المائي لواردات النهر . ولما كان لبريطانيا من قوة عسكرية .. وما حققته من إستكشافات جغرافية لمنابع النيل .. مما يتجاوز التنظيم السابق المصري .. والذي بلغ أقصى قدراته بإقامة المديرية الاستوائية للخديوية المصرية في زمن الخديوي اسماعيل .. فإن بريطانيا إستطاعت أن تفرض نظاما جديدا أساسه عقود الاذعان أو المعاهدات غير المتكافئة .

فقامت بريطانيا بتقسيم حوض النهر بينها وبين ايطاليا لتحديد مناطق النفوذ في أفريقيا الشرقية بمقتضى بروتوكول روما عام ١٨٩١ . وبالإعلانات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا في الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٢ .. وبمقتضى هذه الاتفاقات تم تحديد حدود السودان المصري الانجليزي وأثيوبيا وأريتيريا ، وتعهدت كل من ايطاليا وأثيوبيا بعدم إقامة أية أشغال على النيل الأزرق أو بحيرة نانا أو نهر السوبات من شأنها منع تدفق المياه أو نقصان حصيلتها الا بعد موافقة مسبقة من بريطانيا .. ثم عقدت بريطانيا إتفاقا مع كل من فرنسا وإيطاليا عرف باسم اتفاق لندن في ديسمبر عام ١٩٠٦ لتقنين هذه الأوضاع . وقد جاء في البند [٤]

فقرة - ١ أن هذا الاتفاق يهدف الى تقنين مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض النيل وقد تضمن تأكيدا على مبدأ عدم نقصان المياه الواردة لمصر من هضبة الحبشة . ومن جانب آخر عقدت بريطانيا مع الملك ليوبولد الثاني ، عاهل دولة الكونجو المستقلة إتفاق بروكسل في مايو عام ١٨٩٤ لتنظيم الجزء الغربي من منابع النيل في

بحيرة فيكتوريا . وقد ورد في البند ثالثا من الاتفاق تعهد من حكومة الكونجو بالا تقليم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر سميلكي أو نهر اسانجو ، أو بجوارهما يكون من شأنه خفض حجم المياه المتدفقة الى بحيرة البرت بدون إتفاق سابق مع حكومة السودان المصري - الانجليزي . وقد تم دعم هذا المحتوى في إتفاق لندن في ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا ودولة الكونجو الحرة .

أما القسم الأخير من إتفاقيات تنظيم حوض النيل في إطار السيادة البريطانية فقد تم توقيعها في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٣٤ ، وهي الاتفاقية الانجلو - بلجيكية ، وتمت في لندن لتنظيم عدم نقصان المياه الواردة من روافد نهر أكاجيرا في رواندا وبوروندي ، حيث توجد أبعد نقاط منابع النيل في منطقة Rotuvu ، وتلتزم فيها بلجيكا بعدم إنقاص المياه الواردة الى نهر أكاجيرا الذي يمر بالأراضي التنزانية (تحت الحماية البريطانية) ، وهو ما يمثل أحد روافد بحيرة فيكتوريا ، إحدى منابع النيل^(٩) .

والملاحظ أن هذا النظام التعاهدي أو الاتفاقى كان مبني على أساس القانون الوقائي . Preventive law لحفظ الميزان المائي في حوض النيل ، وصحيح أن بريطانيا قد ضمنت هذه الاتفاقات بعض البنود الأخرى حول مد خطوط حديدية وطرق برية من بعض مناطق حوض النيل ، لخدمة التجارة البريطانية . الا أن الأساس كان منصبا على تنظيم الميزان المائي .. ولم يتعرض هذا التنظيم للاهتزاز الا في عام ١٩٢٥ حين بدأت بريطانيا في التفكير في التوسع في مزرعة الاقطان الموجودة في مصر بإقامة مزرعة أخرى في إقليم الجزيرة بالسودان ، وما ترتب على ذلك من دراسة إقامة سد جبل الاولياء في السودان ، وخزان آخر على بحيرة تانا عند منابع النيل الأزرق .. لتوفير مياه الري لمشروع الجزيرة ، وقد تم تسوية عناصر عدم الاستقرار في النظام الاقليمي في دول الاحباس السفلى (مصر والسودان) بتوقيع بريطانيا ومصر اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ . وتم تبادل مذكرات تعهدت فيها بريطانيا بالنيابة عن دول المنبع أن تحافظ على حقوق مصر التاريخية في المياه^(١٠) .

والواقع أن معارضة مصر لمشروع الجزيرة ، لم تكن ترجع الى رغبة مصرية خالصة ولكن تعود أيضا الى مصالح الادارة البريطانية في مصر .. ضد التنظيم المتربولى ، فقد عارض مهندسو الري الانجليز بوزارة

(8) GODANA, B.A. - Africa's Shared Water Resources- Graduate Institute of International Studies , Geneva-Francces Printer - London 1985 P- 120. Ibid., P- 188.

(١٠) جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية - القاهرة ١٩٨٢ ص ٧٥ - ٨٢ بالنسبة للنص العربي للمذكرات المتبادلة حول اتفاقية ١٩٢٩ . اما النصوص الفرنسية والانجليزية فترجم الرجوع بشأنهم (وخاصة مذكرة ٧ مايو ٢٩) . الى Société des Nations- Recueil des Traites- 1929. No 2103. P. 44

الهضبة الاثيوبية الى هضبة البحيرات الاستوائية . وكانت وزارة الاشغال المصرية قد أرسلت وفدا فنيا الى أوغندا عام ١٩٢٣ ، حيث سمحت له سلطات الاحتلال البريطاني بمسح المنطقة والتعرف على تصريف النيل وروافده من منطقة البحيرات الاستوائية ، وانتهت اللجنة أعمالها عام ١٩٢٤ وأوصت بالبدء بمشروع لتخزين المياه في بحيرة البرت ، وبالفعل بدأت اتصالات عام ١٩٤٥ مع الادارة البريطانية في أوغندا ومع الكونجو البلجيكي بهدف تحقيق هذا المشروع ، ولكن حدثت خلافات حول مناسيب التخزين ، وبالتالي صرف النظر عن مشروع بحيرة البرت ، ثم تحول فيما بعد الى بحيرة فيكتوريا .

فحينما رأت الادارة البريطانية حاجتها لتوليد الكهرباء من « مساقط أوين » Owen falls في منطقة Jimga عند مخارج بحيرة فيكتوريا .. وأن مصر ستستفيد من ذلك بزيادة المياه الواردة عند أسوان .. بدأت مفاوضات مع الحكومة المصرية في مارس ١٩٤٨ .. حول مقولة إنشاء سد مساقط أوين ، وتم تبادل مذكرات بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية في الفترة ما بين ١٩ يناير ١٩٤٩ وحتى ٥ يناير ١٩٥٣ ، ووقع الاتفاق بين مصر وأوغندا (تحت الحماية البريطانية) في ١٩٥٤/٥ . وقد تناولت المذكرات المتبادلة الاتفاق على إعداد التصميمات والمواصفات الخاصة بهذه الأشغال بالتشاور بين وزارة الاشغال المصرية والسلطات الاوغندية ممثلة في مجلس كهرباء أوغندا . ، وقد تضمن الاتفاق النهائي موافقة مصر على إقامة السد وإرسال خبراء في الري للإقامة بمدينة جنجا - لمراقبة تنفيذ أعمال الموازنات والقياسات ، وتعهدت مصر بدفع مبلغ ٩٨ ألف جنيه استرليني كتعويض لحكومة أوغندا . لخفض الطاقة الكهربائية المولدة ، نتيجة حجز المياه لفترات أطول خلف السد ، كما دفعت مصر مبلغ ٢٢٦,٥ ألف جنيه استرليني تكاليف رفع بناء السد الى المنسوب الذي إقترحتة الحكومة المصرية . ، كما رتب هذا الاتفاق على الجانب المصرى مسئولية تعويض المتضررين من سكان الاقليم ودفع تكاليف الانشاءات الاضافية لاسكانهم في حالة إرتفاع منسوب المياه في المناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا . (١١) . وهو ما رتب علائق قانونية حول تعويض الطرف الثالث (كينيا ، وتنزانيا) ، وهي مشكلة أثرت في النظام الاقليمي لحوض النيل في مرحلته الثالثة (مرحلة تصفية الاستعمار) .

الرى المصرية مثل السير/ ويليام ويلكوكس مشروع خزان سنار وسد جبل الأولياء منذ عام ١٩٢٠ ، وهو ما دفع مصر للمطالبة بزيادة حصتها بناء على تقرير اللجنة المصرية في عام ١٩٢٠ ، الى ٥٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان . ، وهكذا كانت اتفاقية ١٩٢٩ ، تنفيذا للآلية التعاهدية للوصول لتسوية للنظام المائى وفق المشروع المتروبولى لتنظيم الحوض .

٢ - النظام الانتقالي (شبه الكولونيالى) ومبدأ المقولة :

يمكن أن نطلق على هذا النظام الاقليمي شبه الاستعماري هذا الوصف ، لأن المملكة المصرية عقب إعلان ١٩٤٧ ، بدأت تمارس دورها في النظام الاقليمي لحوض النيل كشريك أو « مقاول باطن » مع الميتروبول البريطانى .

والواقع أن أساس هذا النظام الاقليمي لحوض النيل لايعتمد على القانون الوقائى الذى ساد إتفاقيات النظام الكولونيالى .. ولكن يعتمد على القانون البنائى بغرض إقامة مشروعات لبناء سدود وخزانات ليس فقط لحفظ الميزان المائى ولكن لتوليد الطاقة الكهربائية أيضا . . ورغم أن هذا الاتجاه الانشائى ، كان من إبداعات مصلحة الري المصرية بعد نجاح تجربة بناء القناطر الخيرية في بداية القرن ١٩ .. فإنه لم يقدر لهذه المشروعات أن تبوب تبويبا دقيقا الا في خطة المهندس جارسنتين ، المعدة عام ١٩٠٤ ، والتي تقضى ببناء خزان في أسوان ، وخزان في منطقة سنار ، وسد جبل الأولياء ، وسد بحيرة تانا .

وفي مقابل تحديد حصة مصر من مياه النيل بحقوقها التاريخية وفق معاهدة ١٩٢٩ ، فإن هذه الاتفاقية نفسها أعطت مصر حق إقامة مشروعات أعمال مياه في السودان ومناطق منابع النيل في شرق أفريقيا ، وبعد الاتفاق عام ١٩٣٢ بشأن الارتفاع الثانى لخزان أسوان ، وافقت مصر على زيادة طاقة خزان جبل الأولياء بزيادة إرتفاعه ، وحاولت مصر بحكم علاقاتها القوية مع ايطاليا ، وتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٣٥ ، أن تبحث هى بدلا من بريطانيا عن إمتياز بناء خزان على بحيرة تانا ، ولكن المفاوضات مع أثيوبيا لم تكلل بالنجاح .. وبالتالي صرف النظر مرحليا عن تنمية موارد النيل الأزرق ، والاتجاه الى تنمية موارد النيل الأبيض .. في إطار تحول النظام الاقليمي في الحوض نحو أوغندا . وبحيرات فيكتوريا والبرت - وبالتالي تحول النظام من

(١١) مصر والنيل ، م . س ذ ص ص ٨٢ - ٩١ .

GODANA., Op. Cit, PP. 177-183.

HURST, H.E.- The Nile, ■ General Account of the River, and the Utilization of its Waters, London, Constable- 1952.

٣ - النظام الاقليمي في مرحلة تصفية الاستعمار ومعضلة السجين :

- تميز النظام الاقليمي للتعاون في حوض النيل في مرحلة تصفية الاستعمار والاستقلال الوطني ، بعدم الاستقرار ، وقد فجرت قضية قواعد الاستخلاف الدولي القانونية .. العديد من المشاكل الناجمة عن رغبة كل طرف في حماية مصالحه القومية والشك في إمكانيات التعاون المشترك .. إن هذه الفترة الممتدة منذ بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات شهدت نموذجا حيا وتطبيقيا « لمعضلة السجين » ، حيث أصبحت كل الأطراف أسيرة مصالحها الذاتية ، ورغم محاولات مصر والسودان لتقديم نموذج للتعاون الاقليمي باتفاقية مياه النيل التي وقعت بالقاهرة في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .. إلا أن هذه الاتفاقية الثنائية أثارت العديد من الشكوك ، وقسمت دول النيل الى مصلحتين ، منفصلتين ، مصلحة دول الأحباش العليا (المنابع) ، ودول الأحباش السفلى (المصببات) .. ونتيجة للميراث الاستعماري والادراك الخاطئ لمفاهيم المصلحة الذاتية لدى دول المنابع (الهضاب) ، لم يتحقق لدول الوادي الأمل في إقامة نظام للتعاون الاقليمي .. وقد لعب الميراث الاستعماري دوره كما سيتضح أثناء مناقشة معضلة السجين التي حكمت النظام الاقليمي في الستينات .

كان للرفض الاثيوبي للتعاون مع مصر في تنمية موارد النيل الأزرق وإتجاه مصر الى التعاون مع أوغندا (تحت الحماية) لتنمية النيل الأبيض ، أن قررت مصر بناء سد عالٍ عند أسوان ، للانتفاع بالمياه الناجمة عن زيادة منسوب التخزين في بحيرة فيكتوريا وفي خزان الروصيرص في السودان على النيل الأزرق .. وبالتالي فإن إتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ تعتبر إستكمالا لاتفاقية ١٩٢٩ ، فقد أقرت الحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل ومقدارها ٤٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان ، وحصلت مصر على حقوق جديدة قدرها ٧,٥ مليار م^٣ والسودان ١٤,٥ مليار م^٣ كتوزيع صافي لعوائد السد العالي .

وكانت أثيوبيا أول المعارضين على مشروع السد العالي وإتفاق مياه النيل .

فتقدمت أثيوبيا بمذكرتي إحتجاج عامي ٥٦ و ١٩٥٧ للحكومة المصرية أدعت فيها أن لها حقوقا مكتسبة في إستغلال مياه النيل التي تساهم في ايرادها بـ ٨٤٪ من جملة المياه الواردة الى السودان ومصر . ورغم أن كلا من مصر والسودان في إتفاقية ١٩٥٩ قد إلزمتا بالروح الترتيبية Dispositive لمعاهدة ١٩٢٩ .. حيث ضمنا

وجهة نظر أثيوبيا في إعادة [٥] فقرة ٢٠ والتي أقرت بأن كلا من الجمهوريتين ستوافقان على الدراسة المشتركة لدعوى الأطراف الأخرى في حوض النيل المجاورة لكل من مصر والسودان .. وتبنيان وجهة نظر موحدة بشأن هذه الدعوى .. وفي حالة نقصان حصّة المياه الواردة اليهما نتيجة هذه الدعوى فإن الدولتين ستتحملان بالتساوي تقسيم هذه الخسارة .^(١٢)

ومن جانب آخر حملت بريطانيا لواء الدفاع عن منطقة شرق أفريقيا (أوغندا - كينيا - تنجانيقا) ، فأرسلت وزارة الخارجية البريطانية في أغسطس ١٩٥٩ مذكرة رسمية الى مصر وأرسلت صورة منها الى حكومة السودان وأخرى الى إدارة الكونجو البلجيكي (الكونجو - رواندا - بوروندي) ، أعربت فيها عن إحترامها لارادة مصر والسودان التعاقدية ، ولكن طالبت بعقد مؤتمر دولي لتحديد حقوق الدول النيلية كلها بشكل واضح ، وإنشاء هيئة دولية لإدارة حوض النيل .. وقد إعترضت مصر والسودان على هذا المشروع لأنه يدخل أطرافا ليست من دول الحوض في هذه الهيئة التي ستعد شكلا من أشكال الاستعمار الجديد .. وذلك رغم أن بريطانيا حاولت بكل الطرق دعوة مصر والسودان الى تشجيع مشروع هذه الهيئة .. لدرجة أن بريطانيا أعلنت في شهر أكتوبر ١٩٥٩ (قبل أسابيع من توقيع معاهدة ١٩٥٩) بأن إحتياجات دول شرق أفريقيا (كينيا - أوغندا - تنجانيقا) لاتتعدى واحد وثلاث أرباع مليار م^٣ سنويا ، وهو أمر لن ينتقص من واردات مصر والسودان المائية .

وبحصول الدول الأفريقية في منابع النيل على إستقلالها في أوائل الستينات إنهار النظام الاقليمي التعاقدى ، بإدعاء الدول في منابع النيل شكها في قواعد الاستخلاف الدولي بالنسبة للمعاهدات . التي كانت تحكم النظام الاقليمي في حوض النيل ، وبالتالي إنتهى الأمر القانوني للنظام - وبدأت سياسات الأمر الواقع - ففور حصول تنجانيقا على إستقلالها عام ١٩٦١ تقدمت بمذكرة الى سكرتارية الأمم المتحدة تعرب عن إستعدادها لتطبيق كافة المعاهدات التي عقدها بريطانيا بالنيابة عنها لمدة عامين من تاريخ الاستقلال (أى حتى ١٨ ديسمبر ١٩٦٣) وإذا لم يعاد التفاوض حول هذه المعاهدات ستنقضى .. مالم تقرر قواعد القانون الدولي

خلاف ذلك وقد ردت الحكومة المصرية بمذكرة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٦٣ على المذكرة التنزانية بتاريخ ١٩٦٢/٨/٤ أكدت فيها أن معاهدة ١٩٢٩ مازالت ملزمة الى أن يتم التفاوض بين الخبراء الفنيين في اللجنة الفنية لهيئة مياه النيل (التي أنشئت وفق إتفاقية ١٩٥٩) .. مع الخبراء

الجوية في أغسطس ١٩٧٨ وافق على إنشاء لجنة فنية
تجمع كل دول حوض النيل من حيث المبدأ^(١٣) . وتعليق
الأمر على قرار سياسي من الدول المشاركة .

وبهذا أمكن - لكل من مصر والسودان ، إحتواء
التفكك الذى ظهر فى الستينات فى حوض النيل ، نتيجة
لعدم تبلور الوعى بقضية المصلحة المشتركة بين الدول
الحديثة الاستقلال ، والتذرع بادعاءات السيادة
المطلقة ، وفتح مشروع اللجنة الفنية لحوض النيل الباب
لإعادة التفاوض حول اتفاقات ١٩٠٢ ، ١٩٢٩ ،
١٩٣٤ ، فى ضوء التطور الوظيفى الذى أنشأت إتفاقية
١٩٥٩ ، وفى ضوء معالجة فنية للمصلحة المشتركة نفتح
الباب أمام نظام إقليمي على أساس وظيفى جديد ، ولكن
أثار الستينات تركت نتائجها على النظام الإقليمي فى
السبعينات .

٤ - عقد السبعينات وتفتت النظام الإقليمي لانظمة فرعية :

يعد عقد السبعينات ، هو عقد تفتت النظام الإقليمي
فى حوض النيل الى انظمة فرعية ، ولكن وفق قواعد
الجدلية التاريخية ، فإن هذه الانظمة الفرعية ساهمت فى
اقرار ابعاد جديدة لمفهوم التكامل الوظيفى الإقليمي .
وفى اتجاه الأخذ بمبدأ التنمية الشاملة للنظام الإقليمي
الفرعى .. وهو ما يعد مقدمة ضرورية للوصول الى مفهوم
جديد لنظام التكامل الإقليمي فى حوض النيل . اذا امكن
حل مشكلة « الفراغ المؤسسى » السابق الإشارة اليها فى
مقدمة الدراسة . وقد شهد عقد السبعينات بدايات
انشاء ثلاث منظمات اقليمية فرعية . وستناقش فى هذه
العجالة الدور الذى لعبته هذه المنظمات فيما يتعلق
بقضايا التنمية الهيدروليكية فى حوض النيل ، وستتناول
هذه التنظيمات الإقليمية وفق تسلسل قيامها التاريخى
خلال السبعينات .

١ - اتفاقية التكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان :

وتعد أسبق الاتفاقات التى قامت للتنظيم الفرعى فى
حوض النيل فى السبعينات وقد انبثقت فكرة انشاء هيئة
لدول حوض النيل من توصيات اللجنة الوزارية العليا
للتكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان فى
اجتماعها الرابع الذى عقد بالخرطوم فى مايو ١٩٧٧ .
وقد وافقت اللجنة الفنية لمشروع الدراسات
الهيدرولجية لحوض البحيرات الاستوائية فى
ديسمبر ١٩٧٧ على تبني هذا المشروع ، وتم اقراره من
حيث المبدأ فى اجتماع عنيبى - أوغندا كما سبق ذكره .
وكان المشروع يهدف الى الدعوة لعقد مؤتمر قمة للدول
النيلية فى بداية الثمانينات لاقرار قيام هذه الهيئة ولكن

الفنيين فى حكومات كينيا وأوغندا وتنجانيقا لتعديل
اتفاقية ١٩٢٩ .. وقد سلمت نسخة من هذه المذكرة الى
كل من أوغندا وكينيا اللتين تبنتا نفس المذهب
التنزانى .. ولم ترد أى من هذه الدول على المذكرة
المصرية فأعتبر ذلك قبولاً ضمناً . بمبدأ إعادة
التفاوض . لتعديل معاهدة ١٩٢٩ وبالتالي أصبحت
معاهدة ١٩٢٩ قائمة لحين إنتهاء التفاوض على حلها
وذلك على أساس الاتفاق الضمنى . Informal
agreement ولكن ظلت الممارسة الواقعية تنطلق من
تجميد التعاون على أساس معاهدة ١٩٢٩ .

أما فيما يتعلق بمعاهدات أعالي النيل الانجلو بلجيكية
لعام ١٨٩٤ فقد التزمت الكونجو (زائير فيما بعد) فى
دستورها الصادر عام ١٩٦٧ فى مادته السادسة بأن كافة
المعاهدات والاتفاقات الدولية التى عقدت قبل ٣٠ يونيو
١٩٦٠ (تاريخ الاستقلال) ستظل صالحة ما لم تعدل
بقانون محلى ، وبالتالي لم يحدث أى تعديل فى إتفاقية نهر
السمليكى ولكن أصبحت السيادة لزائير فى تحديد
مصريها ، أما رواندا وبوروندى فقد أخذت كل منهما
بمبدأ فترة سماح لمدة أربع سنوات . بالنسبة لاتفاقية
عام ١٩٣٤ المنظمة لنهر « أكاجيرا » . ولم يتم التفاوض
فى ذلك الحين على تجديد هذه الاتفاقية فاعتبرت
منقضية .

وكمحاولة من جانب مصر لوقف إنهيار النظام الإقليمي
فى حوض النيل تبنت مفهوما وظيفيا تقليديا ، أساسه
التعاون الحكومى الفنى فى إطار توسيع النطاق الإقليمي
لعمل اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المصرية -
السودانية ، والتى أنشئت بموجب إتفاقية ١٩٥٩ ، وقد
عقدت هذه اللجنة عدة إجتماعات منذ أكتوبر ١٩٦١ مع
ممثلى تنزانيا وأوغندا وكينيا .

ورغم أن إجتماعات هذه اللجنة كانت إجتماعات فنية
غير رسمية ، فإنه على ما يبدو أن كلا من مصر والسودان
حاولتا من خلال هذه اللجنة .. ملاحقة دول أعالي النيل فى
دعواها من أجل إعادة التفاوض حول اتفاقية عام ١٩٢٩
وأعتبرت هذه الاجتماعات الفنية تعبيراً عن الإرادة
القانونية فى إعادة تشكيل اتفاقية ١٩٢٩ على غرار إتفاقية
١٩٥٩ التى أحدثت مفاهيم تنموية أكثر تقدماً من الطابع
الحماى الذى تبنته اتفاقية ١٩٢٩ .

وقد أثمرت هذه المباحثات الفنية عن قرار عام ١٩٦٧
بإنشاء لجنة فنية موسعة تضم دول النيل الأخرى ،
وإقامة مشروع لمسح الأرصاد الجوية المائية لمستجمعات
أطوار بحيرات فيكتوريا وكوجا والبرت بالاشتراك مع
الصندوق الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وفى
إجتماع عنيبى - أوغندا للجنة الفنية لمشروع الأرصاد

(١٣) مصر والنيل . م . س ذ ص ٣٢ .

صرفت النظر عن ذلك فيما بعد .

والكهرباء في ديسمبر ١٩٧٩ ، (Egl) - منظمة الطاقة للبحيرات العظمى ، ومقرها في بوروندي ، وتقرع عنها شركة الكهرباء الهيدروليكية Sine Lac ، التي انشئت عام ١٩٨٤ .

وتنصب السياسة الهيدروليكية لهذه المنظمة على تنمية الكهرباء المنتجة من خزان الرويزي على نهر الرويزي في حوض نهر زائير ، وقد قام البلجيكي عام ١٩٥٨ ببناء محطة كهرباء روزيزي (Ruzizi - I) ، ثم تم توقيع اتفاق في بروكسل عام ١٩٧٠ ، لإنشاء مشروع روزيزي - ٢ ، ونظرا لتعاون زائير مع مصر في مشروع مد خط الضغط العالي من سد إنجا إلى السد العالي لتحقيق التعاون في مجال تصدير الطاقة في إطار حوض النيل ، فإن مشروع الرويزي - ٢ - (١٥) وتطويراته في إطار مشروع الرويزي - ٣ - يمكن أن يشكل رافدا آخر لكهرباء في حوض النيل من خلال ربط مشروعات خطوط الضغط العالي لمشروع الرويزي عبر محطة كهرباء Rwegeira في شمال غرب بوروندي لتمتد لتقوية محطات الضغط العالي المزمع إقامتها عقب استكمال مشروع خزان رسومو على نهر كاجيرا مما يدفع للتفكير في ربط شبكة إنجا - اسوان بشبكة أخرى للضغط العالي من رسومو RUSOMO إلى اسوان .

وللمنظمة المذكورة أجهزة تعاون اقتصادي أخرى منها الغرفة التجارية والصناعية لدول المنظمة التي انشئت في ديسمبر ١٩٨٩ ، ومقرها جيسيني غرب رواندا وبفك المنظمة BDEGL الذي أنشئ عام ١٩٧٧ في جوما بزائير على الحدود مع رواندا .. ونظرا لارتباط حركة التجارة والتمويل والاستثمار في هذه المنظمة بمشروع الممر الشمالي North - Corrich فإن هذه المنظمة مرتبطة عضويا بمنطقة الهضبة الاستوائية لحوض النيل - ومن ثم فهي ليست مجرد تجمع اقتصادي إقليمي للمنطقة الغربية للهضبة الاستوائية من حوض النيل ولكنها امتداد تنظيمي لحوض النيل ومتكامل معه .

ج - منظمة تهيئة وتنمية حوض نهر كاجيرا :
وتبلغ المساحة المستهدفة للتطوير في ظل هذه المنظمة حوالي ٦٠ ألف كم^٢ من أراضي المنابع الاستوائية لحوض النيل ، في أربع دول هي بوروندي ورواندا وأوغندا وتنزانيا ، وكانت تنزانيا قد تقدمت مع رواندا ، بطلب في منتصف الستينات إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية . U . N . D . P لارسال لجنة فنية لمتابعة ودراسة إقامة تنظيم مشترك لحوض نهر كاجيرا أحد روافد بحيرة فيكتوريا ..

وكان من أهم نتائج اتفاقية التكامل بالنسبة لحوض النيل اقرار مشروع قناة جونجلي ، والذي كانت الحكومة المصرية قد شرعت في دراسة إقامته منذ عام ١٩٢٦ ، وهو مشروع لإقامة قناة بطول حوالي ٣٠٠ كم (ضعف طول قناة السويس) لتصريف مياه منطقة السدود جنوب السودان إلى بحر الجبل وبحر الغزال والزراف والسوباط .. وكانت الحكومة المصرية قد سبق وتقدمت بهذا المشروع إلى حكومة السودان الانجليزية عام ١٩٢٨ تحت اسم مشروع النيل الاستوائي (Project Equatorial Nile) ، وقد طالبت السودان بتغيير المشروع ليربط بين مدينة جونجلي ونهر السوباط ، وتخفيض طاقة التفريغ إلى ٣٥ مليون متر مكعب في السنوات العادية ، و٥٥ مليون متر مكعب في السنوات عالية التصريف .. وقد استكملت دراسات المشروع عام ١٩٤٦ .. إلا إنه ظل معطلا عن التنفيذ حتى بدأ المشروع عام ١٩٧٤ بإشراف الشركة الفرنسية (C. C. L.) ، وسيؤدي حين إتمامه إلى حفظ مياه قدرها ٤٢ مليار م^٣ ، وتوقفت الأعمال في المشروع حاليا بسبب الحرب الدائرة في جنوب السودان ، ويسبب الدعاوى حول الآثار الجانبية للمشروع

أضفت اتفاقية التكامل .. وميثاق التكامل الموقع في ١٢/١٠/١٩٨٢ أبعادا جديدة على التعاون الإقليمي الفرعي في مجالات غير مجالات المياه ، مثل تنشيط وتوسيع اتفاقيات التبادل التجاري (١٩٧٦) والملاحة البحرية (مايو ١٩٧٧) وتوسيع الاتفاق الجمركي (١٩٧٨)

ب - منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى

أنشئت هذه المجموعة في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٦ ، وتشمل ثلاث دول هي رواندا وبوروندي وزائير ، ومقرها في مدينة جيسيني Gisenyi برواندا (١٤) ، وهي منظمة تشمل أفريقيا البلجيكية L'Afrique التي ترتبط بحوض النيل سواء من روافد نهر السملكي في زائير ، أو روافد نهر كاجيرا في رواندا وبوروندي . حيث أن كلا من نهر السملكي الذي يصب في بحيرة البرت ونهر كاجيرا الذي يصب في بحيرة فيكتوريا يشكلان منابع النيل في الهضبة الاستوائية .

وهدف المنظمة في البداية كان هدفا أمنيا خاصا بمراقبة الحدود ومتابعة اللاجئين ، غير أن المنظمة أخذت بعدا وظيفيا بإنشاء منظمة متخصصة للطاقة

(14) C.EPCL-10 ans après- 1976- 1986 - Kigali Rwanda. 1986- PP 5-11.
(15) NDAWAYO, A.- Ruzizi- II: Un acte de Foi (daus)- Grands Lacs (Trinestriel d'Information

لاحظنا الى انحصار التنظيم الاقليمي في حوض النيل الى مجرد تنظيمات فرعية .. فإن رؤساء دول وحكومات الدول الافريقية في مؤتمرهم الاستثنائي الثامن في لاجوس (عاصمة نيجيريا) في الفترة من ٢٨ الى ٢٩ ابريل ١٩٨٠ اعربوا عن قلقهم فيما يتعلق بتطبيق اعلان كينشاسا في ديسمبر ١٩٧٦ بشأن دفع التنظيمات الاقليمية الى اتجاه التوحيد في سبيل انشاء جماعة اقتصادية افريقية ، ولذا اقروا خطة عمل عرفت باسم خطة لاجوس

وقد اكدت خطة لاجوس على أهمية انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية بحلول عام ٢٠٠٠ وفي ضوء ذلك فإن هناك التزاما بتقوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية القائمة وانشاء مجموعات اقتصادية على اساس اقليمي شامل ، وفي مجال التعاون الاقليمي بين دول احواض الانهار اشارت فقرة ٨٥ من البند ٥ من الفصل الثالث الى وجوب انشاء هيئة لاحواض الانهار والبحيرات المشتركة فيما بين الدول لتعزيز التعاون الدولي الحكومي في سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة ... وادفعت بان [يتعين] على الدول الاعضاء التي تحتاج الى هذه الترتيبات المؤسسية ، اجراء مفاوضات فيما بينها ، ومحاولة استكمال هذه المفاوضات بحيث تبدأ هذه الهيئات المشتركة الجديدة عملها اعتبارا من عام ١٩٨٢ ، كما اقترحت الفقرة ٨١ من نفس البند ان تمشيا مع خطة «مارديل بلاتا» التي حددها مؤتمر الامم المتحدة للمياه في الارجننتين في مارس ١٩٧٧ في مجال التعزيز المؤسسي فإنه يجب انشاء لجان وطنية للمياه خلال عام ١٩٨٠ ، بالنسبة للدول التي لم تنس بعد مثل هذه اللجان ، وعلى المستوى دون الاقليمي - Regional Sows بوجوب تعزيز الهيئات القائمة بالموارد المالية الإضافية ، وفق ما اوصى به المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA) - التابعة للامم المتحدة في الاجتماع الخامس الذي عقد بالرباط (بالمغرب) عام ١٩٧٩ . ولم تغفل خطة لاجوس أهمية التركيز على مفهوم التنمية الشاملة للمجموعات الاقليمية .

وتمشيا مع ما جاء بخطة لاجوس ، تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر اقليمي يضم دول حوض النيل ، وبالفعل عقد المؤتمر الخامس الاول لدول حوض النيل في الخرطوم (عاصمة السودان) في الفترة من ٢ الى ٤

ثم قامت كل من رواندا وبوروندي وتنزانيا في يوليو ١٩٧٠ بتقديم طلب آخر الى مجلس محافظي برنامج الامم المتحدة للتنمية الذي قرر تكوين لجنة فنية ، واوصت اللجنة بانشاء خزان رسومو على نهر الحاجيرا عند الحدود الرواندية البوروندية التنزانية ، ووقعت اتفاقية بين الدول الثلاث في رسومو في ٢٤ اغسطي ١٩٧٧^(١٦) ، وقد نصت المادة ١٩ من الاتفاقية على انها مفتوحة لكل دول النهر مما حدا بأوغندا للانضمام للاتفاقية في ١٩ مايو ١٩٨١^(١٧) .

تم تعديل اتفاق هذه المنظمة في القمة السادسة التي عقدت في بوجورا (عاصمة بوروندي) في ابريل ١٩٩٠^(١٨) ليشمل تطوير شامل لتنمية حوض النهر سواء في مجالات الصيد او الزراعة او المناجم او الصناعة او السياحة . ولتنص المادة [٣] من الاتفاق الجديد على امكانية التشاور مع الدول والمنظمات الاقليمية المجاورة لاعداد الدراسات الفنية للمشروعات وقد تم اول اتصال بين هذه المنظمة وهيئة مياه النيل اثناء قيام وفد برياسة السكرتير التنفيذي للمنظمة ومقرها كيجالي (عاصمة رواندا) ، بزيارة الى مصر في نوفمبر ١٩٨٤ واعرب عن رغبة المنظمة في الاستعانة بالخبرات الفنية للهيئة في مجال التدريب ، والدراسات الفنية لمشروع خزان رسومو ، ووعد بانته في حالة الاتجاه الى استخدام مياه نهر الحاجيرا للرعى فإنه سيتم اخطار الهيئة بذلك ، وهناك امكانية لان تستفيد هذه المنظمة بالخبرة المصرية في اقامة خزان اوين . كما ان هناك امكانية لدراسة مد خط ضغط عالي لكهرباء من خزان رسومو عقب انشائه الى محطة خزان اوين ومنها الى السد العالي لخلق شبكة ضغط عالي تشمل في التقائها عند اسوان بشبكة الضغط العالي الواردة من سد انجا في زائير على تغطية شاملة لكهرباء في حوض النيل كمقدمة اساسية لمشروعات التنمية في مختلف المجالات التي تحتاج الطاقة الكهربائية . بل وتصدير هذه الطاقة الى اوربا عبر الشرق الاوسط .

٥ - «خطة لاجوس» .. ومحاولة اعادة النظام الاقليمي في الثمانينات

وفي ضوء ظاهرة الفرعية الاقليمية Sub - Regionalism التي سادت في السبعينات القارة الافريقية ، وخاصة منطقة حوض النيل ، مما ادى كما

de la CEPSEL)- 4 eme trimestre 1989 N° 35 P.2.
(16) O.B.- COM 25/CR, Annex IV P.1.
(17) O.B.- Rapport de Mission sur des Travaux de la 10 e Session de la Commission de l'OB
Arusha- Tanzania. 17/7/81. 88.
(18) O.B.- Communiqué Final 23/4/90.
le Renouveau du Burundi 24/4/90 P.6.

بتوسيع نطاقها الاقليمي اما الجديد الذي قدمه فهو ادراج مشروع لربط المنطقة بشبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية^(٢٠) والطيران المدني

اما المؤتمر السادس لمجموعة الاندوجو الذي انعقد بأديس أبابا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ فبراير ١٩٩٠ . فقد شهد توسعا في المشاركة بعد تحويل عضوية رواندا وبوروندي من دول مراقبة الى دول كاملة العضوية . كما شاركت تنزانيا كمراقب وحضر المؤتمر سكرتير مساعد منظمة الوحدة الافريقية ، ورئيس قسم الموارد الطبيعية في المنظمة وكذلك رئيس نفس القسم في اللجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA) التابعة للأمم المتحدة ، وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدى منظمة الوحدة الافريقية وممثلون عن بعض الاتحادات المهنية والفنية الافريقية ، وممثل بنك التنمية الافريقي بابيدجان (BAD) وقد تمت في هذا المؤتمر مناقشة الخطة الرئيسية التي كان قد تم اعدادها^(٢١) ، وابدئ المشاركون اهتماما بالاتجاه الوظيفي الذي طرأ على المجموعة ، وبالفعل عقد مؤتمر لوزراء الطاقة والكهرباء ، للمجموعة بالقاهرة في يونيو ١٩٩٠ ، في اطار تكثيف التعاون الفني .. كما بدأت المجموع تأخذ شكل المنظمة الاقليمية بالاتفاق على انشاء لجنة متابعة من سفراء الدول الاعضاء في المجموعة بدلا من السكرتارية المؤقتة

ورغم اتجاه مجموعة الاندوجو الى أن تصبح منظمة اقليمية تشمل دول حوض النيل . فان المجموعة تعاني من مشكلة الفراغ المؤسسي التي سبق واشيرنا اليها ، والتي اكدت خطة لاجوس على ضرورة تجاوزها كأساس لترسيخ التنظيم الاقليمي . وهي الاشكالية الأساسية في هذه الدراسة والتي سيتم معالجتها في الصفحات القادمة .

القسم الثاني : حل اشكالية الفراغ المؤسسي ومشروع النظام الاقليمي الجديد :

وبعد استعراض المراحل التاريخية للنظام الاقليمي لحوض النيل ، وتقييم كل مرحلة ، تأتي الى معالجة اشكالية البحث .. الا وهي كيفية اقامة نظام اقليمي جديد لحوض النيل ، والقيود او العناصر التي يشكلها سلوك الدول اعضاء هذا الاقليم في تنظيم مصفوفة العلاقات والمتحصلات التي تتشكل وتتعاظم في علاقة عكسية مع الاستعداد التنازلي عن المصالح الذاتية الفردية وتقلص معضلة السجين السابق الاشارة اليها . والتي يلعب المقرب الوظيفي الجديد دورا هاما في مواجهه هذه المعضلة وعلاجها . كما سبق وان اشيرنا في القضية المنهجية لهذه الدراسة .

نوفمبر عام ١٩٨٣ ، وضم هذا المؤتمر وفود كل من مصر والسودان وزائير وافريقيا الوسطى وأوغندا . وذلك بهدف خلق منتدى سياسي .. وليس تنظيما اقليميا اقتصاديا ، ورغم تغيير اسم المؤتمر الخامس الى مجموع الاندوجو في المؤتمر الثاني الذي عقد بكينشاسا (عاصمة زائير) في الفترة من ٣ الى ٤ سبتمبر عام ١٩٨٤ ، وكانت كلمة الاندوجو تعني باللغة السواحيلية « الاخاء » . فان مجموعة الاخاء لم يتعدى هدفها مستوى التشاور وتنسيق المواقف بين الدول المشتركة فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية ، ورغم زيادة العضوية الى دولة سادسة حضرت بصفة مراقب وهي رواندا ... فقد ظل الحال على ما هو عليه في المؤتمر الثالث بالقاهرة عام ١٩٨٥ والمؤتمر الرابع بكينشاسا عام ١٩٨٧ . وبالتالي لم يحقق هذا التجمع الاقليمي اهداف خطة لاجوس ، رغم انه جاء متمشيا مع الجدول الزمني الذي حددته الخطة ، وظلت هذه الطبيعة السياسية للمجموعة عقبة امام توسيع عضويتها وترحيب دول اقليمية اخرى على المشاركة فيها .

ولذا واعتبارا من المؤتمر الخامس للمجموعة الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ٣١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، تم مشاركة دول أخرى مثل بوروندي وتنزانيا بصفة مراقب ، وتم تكليف مصر بالاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية لوضع خطة عمل لدراسة مشروعات اقليمية للتنمية في اطار خطة رئيسية Master plan . اشبه بما قامت به مؤسسات بريتن وودز من وضع خطة لتنمية اوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد وضعت اللجنة التي شكلها برنامج الأمم المتحدة برئاسة السفير « بول مارك هنري » خطة للتحرك بعد زيارته لعدة دول اعضاء في المجموعة ، وكان اساس هذه الخطة معالجة مشكلة الانفجار السكاني المحتمل في دول منطقة حوض النيل ، ورغم هذا المنظور التقليدي لمعالجة قضايا التنمية في افريقيا والذي لا يتلاءم عادة مع وفرة الموارد الطبيعية .. والحاجة الى تعزيزها بالكفاءات البشرية .. فان تقرير السفير مارك هنري قد رصد عدة مشروعات بالفعل يمكن توسيع مداها الاقليمي ليشمل دول حوض النيل مثل مشروع كهرباء سدانجا ومد خطوط الضغط العالي الى اسوان من زائير - والمح الى امكانية تصدير هذه الطاقة المتجددة ، كما أشار الى امكانية قيام معارض واسواق تجارية بين دول المنطقة .. وامكانيات ربط خطوط السكك الحديدية والطرق البرية بين دول المنطقة ، وهي كلها مشروعات كانت قائمة بالفعل .. وطالب التقرير

(19) O.U.A- AHG/Res-115 (XIX)

(20) U.N.D.P- (Egypt)- RAF 86/014, 4 May 1989.

Executive Summary- UNDUGU Mission, ■ Master Plan OF UNDUGU region.

(21) Groupe UNDUGU- Communiqué Finaf de la Vle Réunion Ministerielle - 26 Feb 1990 Addis Abeba-Ethiopie.

١ - المقرب الوظيفي الحديث .. ومنهجية التعاون

الاقليمي في حوض النيل : فان النظام الاقليمي وفق المقرب باديء ذي بدء ، هو مجموع من المبادئ الظاهرة الوظيفي الحديث ، هو مجموع من المبادئ الظاهرة والباطنة والمعايير والقواعد والاجراءات والقرارات والتي حولها ترتبط الاطراف في منطقة معينة حول اهداف تنموية مشتركة ، ويضع هذا المقرب شرطا اساسيا في تكوين النظم الاقليمية الوظيفية .. الا وهو تحجيم السوق السياسي لحساب نمو السوق الاقتصادي^(٢٢) وهو كما سبق وان لاحظنا ان منحني السلسلة الزمنية لتطور النظام الاقليمي لحوض النيل وصل الى اقل معدل له في النمو .. او الى نهاية الصغرى في الستينيات ، حيث سادت مفاهيم السوق السياسي لمرحلة الاستقلال ولم يكن الوعي التنموي بالتكامل الاقليمي قد نضج بعد لخلق السوق الاقتصادي ، ويعود التقطع الذي ظهر في الدالة الوصفية لهذا المنحنى في السبعينات الى ظاهرة نمو الاسواق الجينية .. مثل ميثاق التكامل المصري - السودان ، والمجموعة الاقتصادية لحوض البحيرات العظمى ، ومنظمة تهيئة وتطوير حوض نهر اكاجيرا ، كما سبق وان شرحنا .. الا ان الثمانينات حلت لتعيد هيكل المنحنى الى الصعود الى نهايته العظمى .. المفروض الوصول اليها عام ٢٠٠٠ وفق خطة لاجوس ، وقد لعبت تفاضليات التحول من مجموعة « الاندجو » من كونها منتدى لتنظيم السوق السياسي الاقليمي في حوض النيل في منتصف الثمانينات .. الى البحث عن نظام يحقق سوقا اقتصاديا تنمويا في الاقليم .. وهو ما يخلق الامل في علاقات تكاملية تستوعب مفاهيم مبدأ الحجم الاقليمي الشامل وتحقق اتجاهها تقدما في سلوك الدالة الوصفية .. بدلا من الاتجاه الانحداري .. الذي كان قائما في الستينيات والاتجاه المتقطع الذي كان في السبعينات .

والنموذج الكلاسيكي لاشكالية المصالح الفردية في النظام الاقليمي .. او العمل الجماعي بشكل عام هو معضلة السجنين .. او السجناء كما سبق وان اشرت ، ومؤداها ان يتبع كل طرف استراتيجية في التعامل الاقليمي تؤدي الى تحقيق ذاتية متوسطة .. تحقق الحد الأدنى لمصالحة .. ولكن تخفيض المستوى العام للمتحصلات .. ولا تساعد في تعظيمها وهو ما وضع في السلوك الاقليمي لدول حوض النيل في الستينيات .. مما خلق ما يعرف عجز - باريتو Pareto-deficient^(٢٣) بينما

السعى في التسعينات الى الوصول الى ما يطلق عليه تعريف امثلية باريتو Pareto-optimal تفترض تنازل كل من دول الاحساس العليا من جانب ودول المصبات السفلى من جانب اخر عن استراتيجيات كل منهما غير التعاونية القائمة على المفاهيم الاقتصادية الوطنية او حتى ما دون الاقليمية ، وفي تصوري ان هناك ثلاث دول يمكن ان تلعب دورا تقدما في تجاوز هذه المفاهيم الضيقة سواء الوطنية او مادون الاقليمية .. وتظل مشكلة توزيع الادوار فيما بينها هي القضية الأساسية في تحقيق التوازن الاقليمي الذي هو شرط اساسي لبناء النظام . وهذه الدول الثلاث هي مصر وزائير وأوغندا وهي الدول المحورية ، في تصوري .

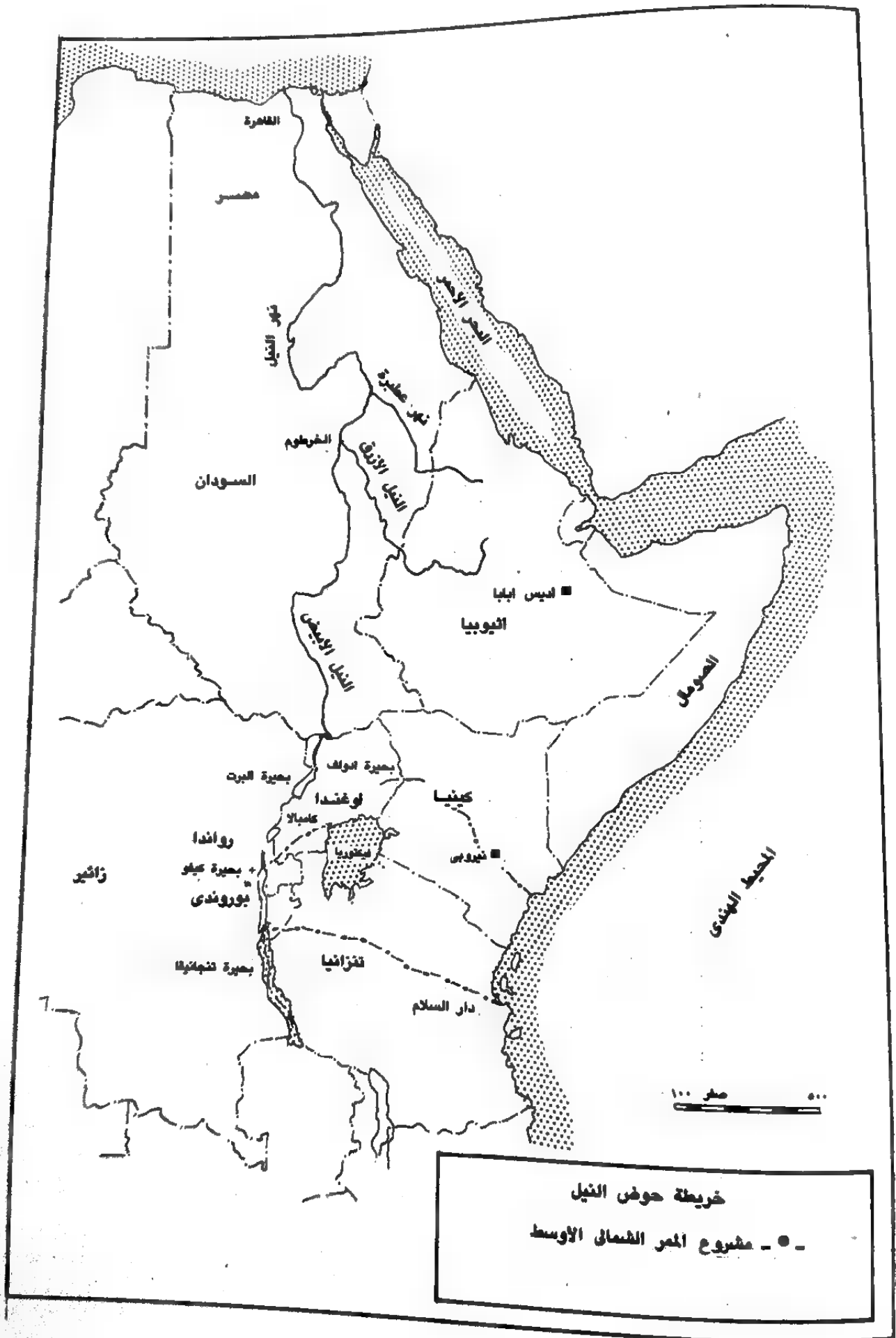
والدراسة ، واكتفى هنا بالإشارة الى ان هذه الدول الثلاث بحكم سياستها دون الاقليمية - قد استطاعت ان تؤكد قدرة وظيفية متميزة في تحقيق معامل التعبئة الذي يحول الاحتياطي الاقليمي الى قوة تنظيمية فاعلة وفق المعايير التي وضعها عالم « الاجتماع الدولي » ، ريموند ارون^(٢٤) .. فقد استطاعت مصر وفق التحليل السابق من المنظور التاريخي ان تحافظ على الحد الأدنى للاداء الوظيفي في منطقة حوض النيل من خلال لجنة مياه النيل ، واستطاعت زائير ان تحول منظمة حوض البحيرات العظمى من منظمة امنية سياسية الى منظمة اقتصادية وظيفية تنموية .. واستطاعت اوغندا .. ان تعيد لتشكيل حسابات المنطقة الاقليمية منذ وصول الرئيس يوري موسفيني الى السلطة عام ١٩٨٦ .. بل واجبت موات منظمة تهيئة وإدارة حوض نهر اكاجيرا منذ اجتماع القمة السادسة غير العادية في بوجمبورا عام ١٩٩٠ .

ولخلق هذا النظام الاقليمي ، فان مجموعة الفقهية المتنازعة بين دول المنبع ودول المصب .. ستلعب دورا هاما في تحديد القانون الاساسي لهذا النظام الاقليمي .. وبالتالي ستحدد طبيعة المباراة .. وهل هي مباراة ذات حصيلة صفرية ، بمعنى ان ما سيكسبه طرف من مياه النيل سيخسره الطرف الآخر .. ام انها مباراة ذات حصيلة تقدمية .. وستساهم هذه المفاهيم الفقهية القانونية في تحديد حدود النظام الوظيفي والهيكل المؤسسية التي سأتناولها في فقرات تالية .. ولعل هذا الشرح الفقهي سيساهم الى حد ما في توضيح سبب وقوع الاختبار على الدول الثلاث السابق الاشارة اليها واستبعاد آخرين اكثر أهمية من ناحية الوزن للماني في الحوض من معادلة النظام الاقليمي لمقترحه .. وقد تم

(22) RASMER, S. - (ed). International Regimes- Cornell University Press. New York. 1983. P.2.

(23) STEIN, A. Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World. (in). International Organizations, Spring 1982. P. 304.

(24) SHAHNAZAROV, G. - The Coming World Order - Progress Publishers- Moscow 1981. P.



الاختيار على اساس معيار الاستعداد للتخلص من فقهية الانكفاء الذاتى . ولذا فقد تم استبعاد اثيوبيا مرحليا - رغم وجود اتجاهات اقليمية جديدة ظهرت اوائل التسعينات في السلوك الدولى الاقليمى لاثيوبيا .. وذلك .. لان نظرية اثيوبيا لهذا النظام المقترح تقوم على اساس مبدأ ونظرية السيادة المطلقة لاثيوبيا على مياهها النيلية .. وقد حاولت ان تمارس نظاما للتعبئة الاقليمية الوقائية لجمع دول منابع النيل في منظمة اقليمية مشتركة في مواجهة دول المصب .. انطلاقا . من تعميم هذا المبدأ في نهاية السبعينات .. وهو ما كان يشكل نظاما لمباراة غير تعاونية .. يقوم على تكتل كل من أوغندا في عهد الرئيس السابق عيذى أمين ، وكينيا من أجل السيطرة على منابع النيل في بحيرة فيكتوريا وبحيرة تانا ..

وتستقى نظرية السيادة المطلقة .. ممارساتها من الفقه الاميريكي والمبادئ التى وضعها المحامى العام الاميريكي فى اعلان ١٨٩٥ فيما يتعلق بقضية النهر العظيم Rio grand بين المكسيك والولايات المتحدة .. ورغم توقيع معاهدة بين البلدين حول هذا النهر وتقسيم حصصه سنة ١٩٠٦ وكذلك بين الولايات المتحدة وكندا حول المياه الحدودية عام ١٩٠٩ .. فان حرص الولايات المتحدة على تضمين مبدأ هارمون فى هذه الاتفاقات الاقليمية .. يعد احد الأسباب الكامنة وراء عدم تقدم محاولات التكامل الاقليمى وخلق نظام جماعى فى امريكا الشمالية حتى اليوم

ولقد ذهبت الممارسات التاريخية لاثيوبيا الى أبعد مما ذهب اليه مبدأ هارمون .. ففى المذكرة التى وزعتها الخارجية الاثيوبية على السفارات المعتمدة بالقاهرة فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٧ .. لعرقلة المفاوضات حول اتفاقية ١٩٥٩ .. ذهبت الى أن تحديد السيادة المطلقة لاثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة .. ولكن احتياجات الأجيال المستقبلية لاثيوبيا .. وبالتالي وضعت حائل دون أى احتمال لتوقيع اتفاق اقليمى لخلق نظام للحصص .. حيث ان احتياجات الأجيال القادمة .. فضلا عن القائمة حاليا لم يتم تحديدها حاليا ومن الصعب تخيلها مستقبلا .

بل وذهب الفقه الاثيوبى الى ما هو أبعد من ذلك بإدعاء الحق فى التدخل لتحديد مجارى الأنهار فى دول المصب بإعلان الحكومة الاثيوبية عام ١٩٨٠ بأن حدود النهر الدولى تقع عند المناطق المرتفعة التى لها صفة الامتداد .. وأن الأرض المصرية تمتد من النيل منبسطة

حتى جبل سيناء وهو ما يعتبر حدود حوض النيل ، وبالتالي نازعت مصر فى حقها فى استخدام مياه النهر داخل هذه الاراضى .. وادعت بأن ترعة السلام المزمع انشاؤها لا ينبغي أن تتجاوز جبال سيناء الى ميناء العريش . وذهبت الى أن العلة فى ذلك أن مياه النهر يجب أن تسير سيرا طبيعيا دون ضخ ميكانيكى داخل الحوض وبالتالي يتحدد حدود الحوض بالسير الطبيعى للمياه .. ويغفل الاعلان الاثيوبى أن مياه النيل تاريخيا كانت ممتدة الى العريش .. كما إن تأثير التكنولوجيا أعاد النظر فى كثير من قواعد القانون الدولى التقليدية .

وبينما يأخذ الفقه الاثيوبى بمبادئ القانون الدولى الاقليمى الاميريكي الشمالى .. وهو ما سيلعب دوره فى حالة قيام الشركات الامريكية أو الاسرائيلية بمشروعات انشائية فى الاراضى الاثيوبية فى المستقبل .. فإن الفقه الأفريقى . فى دول المنابع الأخرى مثل أوغندا وزائير .. وبشكل عام داخل المدرسة الأفريقية .. قد بدأ يتفاعل مع الترتيبات القائمة حاليا فى أمريكا اللاتينية .. فيما يتعلق بالقانون الدولى للتنمية والتنظيم الاقليمى .. وبالتالي فإن الدول الأفريقية الأخرى أميل الى التفاهم مع بناء نظام اقليمى فى إطار قانونى قائم على نظرية السيادة والتكامل الاقليمى المحدود . على أساس أن كل دولة يجب أن توازن مصالحها مع ميزان الدول الاقليمية المجاورة . (وفق ماجاء فى إعلان مونتيفيديو عام ١٩٧٣) ... وإقرار مبدأ الحقوق المتساوية مثلما تم إقراره فى قضية نهر Rio hauca عام ١٩٥٧ بين بوليفيا وشيلي .. على أساس القانون الوضعى لقواعد الانصاف والحسنى .. ولكنها أميل الى تحديد هذه القواعد التوزيعية على أساس مساحة حوض النهر فى كل دولة فى إطار من الأنصبة الموزعة (٢٥)

أما الاتجاه المصرى فيعتمد تقليديا على نظرية الحقوق التاريخية باعتماد القواعد التى أوضحتها محكمة العدل الدولية فى حكمها الصادر عام ١٩٥١ فى قضية المصائد النرويجية .. والقائم على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد .. وقد إستمر الموقف السلبي طول فترة زمنية من قبل دول أعالي النيل كقريئة على حقوق مصر .. كما إن الحقوق المصرية مدرجة فى اتفاقات تاريخية .. واثيوبيا بالذات ليس لها حق الادعاء بعدم انطباق قواعد الاستخلاف الدولى على معاهدة ١٩٠٢ .. حيث أن مقدم هذه المعاهدة أكدت على القواعد التى تنظمها ستظل سارية الى الخلف .. أما الاحتجاج المصرى فى مواجهة الدول الأفريقية الأخرى بالنسبة لقواعد الاستخلاف فينبينى على أساس أن الاتفاقيات

(25) GOLDIE, L. Reconciling Values of Distributive Equity and Management Efficiency in the International Commons. - (In) the Settlement of Disputes on the New Natural Resources Academy of International Law., Workshop. The Hague 8-10. November 1982- P. 335.

وفى تحقيق مبدأ الأنصبة الموزعة يمكن اعتماد النموذج الحسابى الذى وضعه الفقيه Azcarrage الذى صاغه فى المعادلة التالية والمنشورة

المبرمة في العصر الكولونيالى هي إتفاقيات ترتيبية اقليمية .. لا تقر قواعد القانون الدولى .. أو حتى النظريات الفقهية الأفريقية بإحداث تغيير فيها أسوة بما استقر عليه الفقه الأفريقى في قضايا الحدود الإقليمية . ولقد تطورت المفاهيم المصرية من إستخدام القانون الوقائى الذى إعترفت فيه بريطانيا بحقوق مصر التاريخية .. الى تجاوز مذهب الملازمة السابقة .. حتى وصلت الى الأخذ بنظرية التكامل الإقليمى المطلق .. وهى أساس الموقف الذى تبناه الوفد المصرى في إجتماعات داكار عام ١٩٨١ . ومقتضاه أنه ليس من حق أى دولة أن تقوم بإرادتها المفردة بتغيير الظروف الطبيعية لأقليمها لتؤثر على الظروف الطبيعية لأقليم دولة أخرى . وفي تصورى أن النظام الإقليمى الجديد لحوض النيل ينبغى أن يقوم على أساس فقهى متجاوز لكل الأسس السابقة . التى لا يمكن إلا أن تخلق نظاما إقليميا قائما على قاعدة المباراة السلبية في العلاقات الدولية الإقليمية .. وأن إقامة مباراة ذات حصة تقدمية ينبغى أن ينطلق من تطوير نظام الأنصبة الموزعة . الذى بدأ الفقه الأفريقى يعتمد كإساس للتنظيم الإقليمى منذ بدايات التفكير في نظام اقتصادى دولى جديد . ويهدف هذا التطوير كنقطة إنطلاق الى تبني النموذج الحسابى الذى وضعه القاضى الأسبانى Azcarrage .. والذى يمثل أساس إجتهادى في المدرسة اللاتينية .. مع تغيير الدليل (G) في المعادلة المشروحة بهامش رقم (٢٥) من هذه الدراسة لكى يعبر إجمالى مساحة حوض النهر في كل دولة من دول حوض النيل .. مع ضرب حصة هذا النموذج الحسابى في مصفوفة معاملات التنمية لكل دولة حوضية وحاجتها من المياه حاليا والتي تأخذ في حسابها معدلات النمو في الناتج القومى الإجمالى والنسب المئوية لاسهام القطاعات الانتاجية (الزراعة - الطاقة مثلا) المعتمدة على الموارد النهرية ونسبة إستخدامها كمداخلات في العمليات الانتاجية لهذه القطاعات .. ويمكن إعتقاد البيانات الظاهرة في الجدول رقم (١) مع ما يقترح إضافته من معاملات لبناء هذا النموذج . وإذا أمكن تحقيق هذا التوزيع للأنصبة وفق النموذج المقترح فإنه يمكن أن يتحقق نظام إقليمى لمصفوفة متحصلات تحقق نظاما إقليميا لحوض النيل قائما على مباراة ذات حصة تقدمية .. من خلال تقسيم القيم المضافة على أساس النسب المئوية لهذه الحصص بعد

حجز تكاليف رأس المال الكاتب للمشروعات المشتركة القائمة والمستقبلية .. وفق خطة التنمية المقترحة للأقليم . ولما كان نطاق هذه الدراسة لا يدخل فيه تفاصيل إعداد هذا النموذج الرياضى .. الذى سأحاول معالجته في دراسة أخرى - بإذن الله - فإنه يكتفى حاليا .. بمراجعة الجدول رقم (١) .. ليتبين لنا أن التحليل الكمى للتوزيع العادل للأنصبة يعطى جمهورية مصر العربية حصة تفوق الحقوق التاريخية .. وتفتح الباب الى إقامة نظام جديد لحوض النيل يقوم على أساس التنمية الشاملة المتعددة الأبعاد . والمتنوعة في النواتج الفرعية .. ويعظم الحقوق الجماعية . الموزعة « Collectivie » يأخذ في إعتباره إسهام الدول الحوضية الفعلية في تعظيم كفاءة الموارد مثلما يذهب الفقيه Dworkin في تفسيره للمادة ٥٥ من ميثاق الأمم فيما يتعلق بالتعاون الدولى من أجل تحقيق النمو الاقتصادى والاعتماد المتبادل السياسى . وعلى أساس المادة الثامنة من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . (٢٦)

٢ - الهيكل التنظيمى للتكامل الإقليمى في إطار التنمية الشاملة :

وهكذا فإن النظام الإقليمى الجديد والمقترح لحوض النيل ينبغى أن يقوم على مبدأ التوزيع العادل للأنصبة للعناصر المساهمة في هذا العقد الجماعى الإقليمى .. وفق ضوء حساب معدلات التنمية الذاتية وعوائد التنمية الإقليمية الشاملة .. بهدف تحويل هذا النظام الإقليمى من عقد إجتماعى إقليمى .. الى شركة مساهمة للتنمية الإقليمية وفق المفهوم الوظيفى الجديد المقترح في هذه الدراسة .

أنه محاولة للتغلب على المفاهيم الداروينية المحدثة التى سادت عقلية الإدارة الحاكمة في الدول الحوضية في السبعينات .. تمت وهم نقص الموارد .. وتجاوز التنظيمات الإقليمية الفرعية التى إعتمدت مفاهيم للتكامل الإقليمى تأخذ بمبدأ أثر التساقط - Trickle Down من الدولة العظمى الإقليمية الى توابعها . إن إعتقاد رؤية تحررية واقعية (٢٧) من عقدة السجين هو الأساس لتحقيق المساواة الجديدة التى تحول حوض النيل من ساحة للنزاعات البيروقراطية القومية أو فوق القومية .. الى شركات مساهمة تكاملية . وظيفية . تنطلق من مراكز إقليمية نوعية . مستفيدين في ذلك من مناخ التحرر الاقتصادى والانتاجى في الدول الأفريقية حاليا .

= ن حلة الاسبانية للقانون الدولى (عدد رقم ٤٧ سنة ١٩٤٩)

$$(H \times m^2) \% \times 100.$$

حيث تمثل (H) عدد السكان ، بينما تمثل (C) طول الشاطئ البحرى بالكيلومترات - مقسوما على (S) وهى تمثل مساحة الاقليم الاجمالى . وقد استخدم هذا النموذج الحسابى لتحديد الجرف القارى في النزاع الاسبانى الفرنسى الانجليزى .. وهى تدخل في اطار القانون الوقائى Preventive Law السابق الاشارة اليه .

(26) BROWHLIE, Ian- Legal Status of Natural Resources in International Law. . Ibid. P.P. 293-4

(جدول) البيانات الأساسية لاحتياجات دول
حوض النيل من المياه ومعدلات التنمية

البيان الإحصائي اسم الدولة	السكان بالمليون إحصاء عام ١٩٨٨	عدد السكان المتوقع عام ٢٠٠٠ بالمليون	مساحة الأراضي الزراعية - المساحة للزراعة حالياً بالآلاف هكتار	إجمالي مساحة الدولة بالآلاف كم ^٢	نسبة مساحة حوض النيل إلى مساحة الدولة	التوسعات في الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لسنة الأساس ١٩٧٥ - ١٠٠	نسبة الأراضي المروية بمياه النيل إلى جملة الأراضي الزراعية	مطبرات القنات المكعبة علم ١٩٨٠	احتياج الدولة لجهد النيل
بوروندي	٥,٥	٧	٩٩٣	٢٨	%٢٣	١١٨	—	٠,٠١	
أثيوبيا	٤٧,٤	٧٠,١	١٣٧٢٨	١٢٢٢	%٣١	١٢٨	—	١,٧	
تنزانيا	٢٤,٧	٣٧	٦٨١٠	٩٤٠	%١٢	١٦٢	—	٠,٣٤	
زائير	٣٣,٤	٤٧	١٣١٤٦	٢٣٤٥	%٩	١٥٠	—	٠,٣	
أوغندا	١٦,٢	٢٤	٥٢٥١	٢٣٦	%٨١	١٢٤	—	٠,١٤	
رواندا	٦,٧	١٠	٩٠٥	٢٦	%٦٠	١١٠	—	٠,١١	
كينيا	٢٢,٤	٣٤	٤١١٥	٥٨	%٣٢	١٤٠	%١	١,٣١	
السودان	٢٣,٨	٣٣	١٤٢٩٠	٢٥٠٦	%٢٥	١٤٣	%١١,٧	٢١,٥	
الغينيا الوسطى	٢,٩	٤	٥٩١٠	٦٢٣	%١١	١٢٣	—	٠,٣	
مصر	٥٠,٢	٦٦	٢٨٦٠	١٠٠١	٦,٥	١٠١	%١٠٠	٥٥,٥	

(تابع جدول) البيانات الأساسية لاحتياجات دول
حوض النيل من المياه ومعدلات التنمية

البيان الإحصائي اسم الدولة	إحتياج الدول لمياه النيل بمليارات المترات المكعبة عام ٢٠١٠	إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي SOP عام ١٩٨٨	نسبة الغذاء المستورد إلى إجمالي الواردات عام ١٩٨٨	معدل الزيادة السنوية لإسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إنتاج الحافلات الهيدروكربونية ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إستهلاك الطاقة ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في الناتج الإجمالي ١٩٨٨/٨٠	تسبب الفقر من الناتج الاقليمي الإجمالي بالموزار عام ١٩٨٨
بوركينا فاسو	٦	%٥٦	%١١	%٢,١	%١١,٦	%٨,٢	%٢	٢٤٠
أنغولا	٢,٢	%٤٢	%٥	%١,١	%٤,٦	%٢,٢	%١,١	١٢٠
تنزانيا	١,٢	%٦٦	%٦	%٤	%٢,٤	%٢,٤	%٠,٥	١٦٠
زائير	٠,٥	%٢١	%٢٣	٢,٢	%٤,٢	%١,٥	%٢,١	١٧٠
أوغندا	١,١	%٧٢	%٦	%٠,٢	%٤,١	%٤	%٢,١	٢٨٠
بوتسوانا	٠,٢	%٧٥	%١١	%٠,٢	%٥,٥	%٤,٤	%١,٥	٢٢٠
كينيا	١,٧٥	%٢١	%١١	%٢,٢	%٨,٢	%٢	%١,٩	٢٧٠
السودان	٢٧	%٢٣	%٧	%٢,٧	%١,٦	%٠,٩	%٠,٠	٤٨٠
إفريقيا الوسطى	—	%٤٤	%١٣	%٢,٦	%٠,٧	%٢,٧	%٠,٥	٢٨٠
مصر	٨٤	%٢١	%١٩	%٢,٦	%٦,٢	%٦,٧	%٢,٦	٦٦٠

المصدر : مجمع بمعرفة الباحث من :
World Bank - World Development Report Oxford U . P New York 1990 P . 178
FAO - Macarization Agency
الجمعية الاستوائية

FAO - Macanization Agricole et la demand des Materiels Jusqua l'am . 1990 P . 178
 365

(ولايعنى ذلك أنه لايمكن تطوير هذه المقترحات في إطار خلق مراكز جديدة لوظائف جديدة) هي :

١- المركز الأفريقي الإقليمي للطرق والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية .-

يهتم هذا المركز بالتنسيق بين مشروعات حوض النيل وبحث مصادر التمويل ودراسة إسهام الشركات الإقليمية في هذه المشروعات .. وكان إتحاد الطرق الأفريقي وإتحاد السكك الحديدية قد تقدموا بمشروعات لمعالجة وصلات السكك الحديدية من جنوب السودان الى شمال أوغندا ثم إلى كينيا وزائير وجمهورية وسط أفريقيا .. وفي ضوء مشروع خط الضغط العالي من سد انجا - في زائير - الى سد أسوان العالي وكذلك احتمالات قيام شبكات للضغط العالي من مشروع خزان رسومالى خزان أوين في أوغندا فإنه يمكن بحث كهربة خطوط السكك الحديدية في حوض النيل .

ومن جانب آخر فإن هناك إقتراحات أوغندية بإعادة تنشيط الملاحة النهرية في نهر النيل وبحيرة أسوان وبحيرة فيكتوريا وبحيرة كيفو وبحيرة تنجانيقا .. وتتحمس بوروندى لتطوير المشروع الأخير .

وفي ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، هناك دراسات جدوى مقدمة حول البرنامج الأفريقي الإقليمي للمحطات الفضائية .. ويمكن التنسيق في ذلك مع إتحاد عموم أفريقيا للاتصالات خاصة أن منطقة حوض النيل في حاجة ماسة لهذا المشروع .. لشبه إنعدام الاتصالات فيما بين هذه الدول وصعوتها الشديدة وإعتمادها على شبكة الاتصالات في أوروبا الغربية .

أما في مجال الطرق البرية ، فإن إتحاد الطرق الأفريقية يطالب عبر خطوط الطرق البرية من القاهرة الى بورسودان ، ويوجد حاليا مشروعات لتنمية الطرق في الدول النيلية الحبيسة منها مشروع الممر الشمالى الذى يمر عبر ممباسا في كينيا الى أوغندا ورواندا وبوروندى وتنزانيا وزائير وقد وقعت إتفاقية في فبراير عام ١٩٨٥ .. ويمكن أن يساهم المركز في تبني المراحل الباقية من هذا المشروع .. وكذلك مشروع الطرق المعروف باسم الممر الأوسط والذي يبدأ من دار السلام في تنزانيا مارا ببوروندى ورواندا وزائير وأوغندا . (٢٠) وربط مشروع الممرات بشبكة طرق جديدة في جنوب السودان . ومنه الى مصر .

وهذا المشروع في بنيته التنظيمية يضع في الاعتبار المبادئ الجديدة التى أرستها خطة لاجوس وقبلها .. اعتبارا مما جاء في ديباجية ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (مايو ١٩٦٣) من الدعوة لتوجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لتقديم الشعوب الأفريقية في إطار العمل الإقليمي المشترك وما نادى به الاتفاقية الأفريقية للمحافظة على الطبيعة والمواد الطبيعية التى وقعت بالجزائر عام ١٩٦٥

مادة ٥ بند ٢ [من إعتقاد اللجان المشتركة كآلية للتنسيق الإقليمي والدعوة لتكوين أجهزة على أساس إقليمي لتحقيق التنمية وفق ما جاء في إعلان أبيدجان عام ١٩٧٣ (٢٨) .. وفي إطار العمل مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال استخدام الموارد المائية الطبيعية كأداة لتحقيق التكامل الإقليمي الانتاجى . (٢٩)

والتنظيم المؤسسى المقترح في هذه الدراسة للتغلب على مشكلة الفراغ المؤسسى السابق الإشارة إليها . يهدف الى تحقيق التكامل التنموى الشامل ويتجاوز إشكالية الندرة التى خلقت معضلة السجناء في إطار المصلحة القومية . أو الإقليمية الفرعية .. والتى سادت العمل الإقليمي .

ويعتمد هذا التنظيم المؤسسى على مبدأ الرباعية في الإدارة .. بمعنى أن المراكز الإقليمية المقترحة أقامت كتنظيم أساسى (قاعدة) تدار بواسطة ممثلى الأجهزة الحكومية المعنية ، المنظمات الدولية والأفريقية والإقليمية الفرعية المتخصصة والمعنية بنشاط المراكز كل في دائرة إختصاصه . وممثلى الشركات والفعاليات المالية والمصرفية في الدول الحوضية ، ثم رابعا . وهو ليس أقل العناصر أهمية ، ممثلى النقابات النوعية والاتحادات المهنية .. وهذا الشكل من الإدارة - يسمح بتطبيق مبادئ الوظيفة الجديدة المقترحة كمدخل للتكامل الإقليمي .

ويعتمد البناء القاعدى لهذا التنظيم على مبدأ اللامركزية والتوزيع الإقليمي العادل . من أجل خلق تعبئة شاملة على مستوى الإقليم محل التكامل .. والحقيقة أن النظام المقترح للمراكز الإقليمية هو تطوير لبعض المؤسسات القائمة حاليا سواء في إدارتها أو وظيفتها التكاملية أو خلق مراكز جديدة . تعنى بالتكامل الإقليمي للمنطقة . وأهم المراكز المقترحة في إطار هذه الدراسة ..

(in) Envisioning Interdependence Perspective on Future World Order (27) O'LEARY, J.P.- ORBIS, Fall, 1987- PP. 503-536

(28) OUA, CM/ ST/12 (XX1).

(٢٩) راجع في هذا الشأن : تقرير اللجنة العلمية والتعليمية والثقافية لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية الثالثة في موريشيوس ديسمبر ١٩٧٣

وتقرير مجلس وزراء المنظمة في دورته العادية السابعة والعشرين في موريشيوس ، يوليو ١٩٧٦

OUA. CM/RES/ 382 (XXIII).

OUA. CM/RES, 524 (XXVII).

ج - المركز الأفريقي الاقليمي للمعارض والتسويق التجاري في حوض النيل :-

كان من أهم عوامل الركود التجاري بين دول حوض النيل .. أن جزءا كبيرا من هذه الدول يعد أقاليم حبيسة فضلا عن إهماء طرق المواصلات الاقليمية ، ولكن بعد الانتهاء من مشروعات الممر الأوسط والممر الشمالي .. وتنفيذ توصيات إتحاد عموم إفريقيا للطرق والسكك الحديدية .. السابق الإشارة إليها في البند (١) من هذا القسم . فإن من المتوقع أن تكون البنية الأساسية لحركة تجارية نشطة بين دول الأقاليم قد بدأت تظهر ولو على مستوى التجارة العابرة وينمو الاتجاه نحو الملاحة النهرية .. وإنشاء خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين دول المنطقة .. سي تدعم هذا الاتجاه ..

.. وفي ظل اقدام معظم الدول النيلية على إتباع سياسات تجارية تحررية ووجود لغة مشتركة (هي اللغة الانجليزية) يبين معظم دول الاقليم . فضلا عن تشابه التشريعات الجمركية والتجارية بين هذه الدول لانضمام معظمها فيما عدا مصر .. لمنظمة منطقة التبادل التفضيلي لدول شرق وجنوب أفريقيا (P . T . A) التي أنشئت في ديسمبر ١٩٨١ . (ومقرها لوساكا بدولة زامبيا) . وفي ضوء إختلاف طبيعة الاقليم من منتجاته الشمالية (مصر والسودان) ومنتجات دول أعالي النيل في المجال الزراعي والحرفي والحيواني ، فضلا عن التطور الصناعي النسبي في مصر - فإن أرضية التبادل بين دول الشمال والجنوب في حوض النيل قائمة .

ومهمة هذا المركز المقترح لدراسة بحوث التسويق والتشريعات التجارية ، تبادل الوثائق حول الاجراءات التجارية ومطبوعات المنتجات ومراقبة الجودة الانتاجية .. وتنظيم اللقاءات بين الغرف التجارية وإعداد اتفاقات التعاون فيما بينها .. وإقامة المعارض والأسواق الدائمة .. فضلا عن تشجيع إقامة غرفة تجارية مشتركة لدول المنطقة .

كما يقوم المركز بالاتصال بالمنظمات الدولية والأقليمية المعنية مثل منظمة الأونكتاد لتطوير النظم العلم للأفضليات G . S . P ونقل وجهة نظر دول المنطقة لهذه المنظمة .. كما يتابع المركز الامتيازات التجارية التي تحصل عليها دول حوض النيل في إطار اتفاقية ليومي بين

كما يمكن للمركز أن يدرس امكانيات التنسيق لإنشاء شركة للنقل البحري من البحر المتوسط إلى ميناء مصوع وممباسا ودار السلام حيث تعتمد حركة النقل البري والحديدي على مشروعات الممرات المقترحة .. كما يمكن دراسة إقامة شركة طيران للنقل الجوي بين دول المنطقة وأوروبا الغربية وآسيا ، ويقترح في هذا الشأن الالتزام بتوصيات إعلان YAHOOASSOUKRO الذي أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية ، فيما يتعلق بالملاحة الجوية بين الدول الأفريقية والذي يطالب بسرعة إقامة خطوط ملاحية اقليمية لدول القارة .

ب - المركز الأفريقي الاقليمي لقياسات موازين حوض النيل وتنمية مياهه :-

يعد مشروع هذا المركز تطويرا مؤسسيا ، لمشروع هيئة دول حوض النيل التي اقترحت انشاؤها في إجتماع اللجنة الفنية لمشروع مسح الارصاد الجوية والمائية لمستجمعات امطار بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت في عنتيبي - أوغندا .. في أغسطس ١٩٧٨ .. ولم يحدث تقدم يذكر فيه من ذلك الحين .. ويمكن أن يتحول هذا المركز الى مركز للدراسات الفنية والتدريب .. ليس فقط فيما يتعلق بقياسات المياه ولكن بقياسات الترسيب والتربة ، ويشمل كل القياسات الجوية والفيزيائية بالمنطقة .

ويمكن أن تساهم المنظمة العالمية للقياسات WHO واليونسكو في تمويل الدورات التدريبية والدراسات الفنية التي يقوم بها هذا المركز .. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تمويل مشروعات محطات القياسات .. ويمكن للدراسات الفنية لهذا المركز بالاضافة الى الدراسات التي يقوم بها مشروع الارصاد الجوي والمسح لبحيرات الهضبة الاستوائية . وفي إطار مد نشاط المركز ليشمل الهضبة الاثيوبية أيضا . وأن يتم تحديد أولى لتوزيع حصص المياه وفي إطار النموذج الرياضي الذي اقترحه مشروع الارصاد لبحيرات الهضبة الاستوائية عام ١٩٧٩^(٣٠) الاضافات المقترحة في النموذج الموسع الذي طرحت هذه الدراسة . كما سيقوم هذا المركز بإعداد الدراسات الفنية لمشروعات تنمية موارد النهر المائية والمياه الجوفية وذلك بإتباع أساليب الاستشعار عن بعد .

(30). U.IN., DEC, Transcom / CEM.- 1/2/REV.1- Transport and Communication Decade in Africa 1978-1988- Co - financing Meeting for Projects in East African Transport Corridors- Bujumbura-23-25- Sep. 1987- P.3.
(31) BROWN, J.A-(etal)- A Summary of the Upper Nile Basin Model , Snowy Mountains Engineering Corporation, Australia. April 1979.

UNESCO- PROGRAMME HYDROLOGIQUE INTERNATIONAL (PHI) VIe Session du Conseil Intergovernmental - Rapport Final, Paris 18-23. June. 1986.
app. 8-90.

ويمكن لهذا المركز اعداد دراسات جدوى حول مشروعات نقل التكنولوجيا بين الدول الحوضية .. مثل مشروعات تصنيع الجلود وتعبئة الفاكهة والخضروات واللحوم وصناعة الدواء والكيماويات والمنظفات ، والانسجة وقطع الغيار والادوات الكهربائية والكابلات ولوازم البناء وغيرها من المشروعات التى تتوافر عناصرها وموادها الأولية وخبراتها الفنية بين دول المنطقة .. كما يقوم المركز بالترويج للجدوى الاستثمارية للمشروعات الضخمة مثل إستصلاح الاراضى وإقامة الغابات فى الدول الاوربية والاسيوية المعنية بالاستثمار فى هذه المشروعات .

وسيلعب هذا المركز دورا هاما فى سياسات تشجيع الاستثمار فى دول المنطقة .. خاصة فى ضوء إتجاه الدول المانحة الى تقليص معوناتاها للدول الافريقية فيما يعرف باسم ظاهرة تعب المانحين وبالتالي .. فإن جذب الاستثمارات الخارجية لدول المنطقة فى المستقبل القريب سيعتمد بالاساس على إمكانيات توفير دراسات جدوى للمشروعات على أسس ربحية^(٣٤) ويمكن أن يعتمد هذا المركز على تمويل الدول الاعضاء فضلا عن المصارف والغرف التجارية المعنية والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية . U . N . D . P والمصرف الأوروبى للتنمية . F . A . D .

و- الصندوق الأفريقى للتدريب ونقل الخبرات الفنية والتكنولوجية :-

وهو يعد تطويرا للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية .. لكى يعمل على أساس تمويل مشترك بين الدول أعضاء حوض النيل وبالإشتراك مع المصرف الأفريقى للتنمية واليونسكو .. والمنظمات المعنية بالتدريب والرقم الانتاجى فى المنطقة .. ويقوم بتنظيم وإدارة دورات فنية متخصصة قصيرة الأجل للفنيين فى دول المنطقة بالإشتراك والترتيب مع المؤسسات الدولية والأقليمية المتقدمة فى مجال التخصص موضع التدريب . كما يقوم بتزويد دول المنطقة بالخبراء الفنيين للاسهام فى نقل الخبرة الفنية للعاملين فى مشروعات التنمية التى تحددها الخطة الإقليمية للتنمية .. وذلك على أساس إستشارات فنية قصيرة الأجل . وبالتنسيق مع المركز الأقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية ويمكن تركيز نشاط الصندوق فى تكنولوجيا الري والتنمية الزراعية .. بالإشتراك مع المركز الزراعى الدولى بالقاهرة .

دول مجموعة A . C . P والمجموعة الاقتصادية الاوربية .. ويكون حلقة إتصال لترويج منتجات المنطقة فى الأسواق العالمية .. ومن جانب آخر فإن المركز يمكن أن يلعب دورا هاما للتنسيق ورسم السياسات لدول المجموعة كتنظيم اقليمى فرعى فى إطار اتفاقية منظمة منطقة التبادل التفضيلى السابق الإشارة إليها .

ويمكن لشركات مثل شركة النصر للتصدير والاستيراد فتح مراكز تسويق تجارى لها فى هذه المنطقة مستغلة قواعدها فى ممباسا ودار السلام كما يمكن تشجيع شركات افريقية مناظرة على تكوين إتحاد للأسواق الحرة بين دول المنطقة .. تمهيدا لخلق منطقة تجارة حرة وتفضيلية بين دول المنطقة قد تقوم على اساس مبدأ الصفقات المتكافئة .

د - المصرف الأفريقى للتجارة والاستثمار والتنمية فى حوض النيل :

وهو يعتبر مؤسسة مكملة لنشاط المركز السابق الإشارة إليه ، وفى ضوء الحاجة لتمويل المشروعات المشتركة وتحقيق ضمانات للاستثمار الخاص ، فإن المصرف المقترح يمكن أن يقوم .. بدور هام فى تعبئة الموارد المالية للمصارف المحلية لدول المنطقة وفتح الاعتمادات للنشاط الاقتصادى المشترك .. ويمكن أن يكون له ارتباط وثيق بالمصرف العربى فى الخرطوم (التابع لجامعة الدول العربية) والمصرف الأفريقى للتنمية (BAD) فى أبيدجان (عاصمة ساحل العاج) . ومصرف منطقة التبادل التفضيلى سواء فى هرارى أو فى بوجمبورا (عاصمة بوروندى)^(٣٢)

كما قد يقوم هذا المصرف فى المستقبل بإصدار شبكات مصرفية للتداول بين دول المنطقة وإقامة إتحاد نقدى اقليمى .

هـ - المركز الأفريقى الاقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية :-

ويعتبر نشاط هذا المركز مكملا لنشاط مركز المعارض والتسويق التجارى والمصرف الاقليمى المقترح .. وفى ضوء اتجاه عديد من الدول الافريقية حاليا الى تشجيع سياسات التعاون الاقليمى فى الاستثمار على أساس المشاركة الربحية Jon - Ventares .. فإن دور هذا المركز .. تقديم الاستشارات الفنية للدول والمستثمرين .. والترويج للمشروعات الإقليمية لدى المصارف المحلية والإقليمية .. والتفاوض مع الدول الافريقية وغير الافريقية المعنية^(٣٣) (مثل دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ودول الكوميكون فى اتجاهها الجديد للانفتاح على الاستثمار الخارجى فى أفريقيا) .

(32) Eastern and Southern African Trade and Development Bank- Annual Report 1987- Bujumbura Dec 1987-32P.

(33) UNDP- (A.R.E.)- RAF/86/014-a Master Plan of the UNDAGU Region, 4May 1989. P.2.

(34) Ibid- (IV) P.8-

ز - المركز الأفريقي الإقليمي للتنظيم والإدارة
وترجع أهمية إقامة هذا المركز إلى مواجهة مشكلة عدم التوحيد القياسي الإداري بين الدول الأعضاء في الإقليم .. ويمكن أن يلعب الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة مع إدارات الوظائف العامة في الدول المعنية .. دورا هاما في توحيد وتنسيق الأسس الإدارية .. كما يمكن أن ينشئ هذا المركز معهدا إقليميا للتنظيم والإدارة .. يتولى تنظيم دورات تدريبية نوعية وللتوعية بالأهداف التكاملية للإقليم .. سواء في مجال العلاقات المالية أو الاستثمارية أو الدبلوماسية .. أو غيرها .. كما يمكن التركيز على التنظيم والإدارة في مجال الري ..

ح - الاتحاد الاعلامي والثقافي لدول حوض النيل :

في ضوء ثورة الاتصالات اللاسلكية والفضائية المشار إليها في البند أ من هذا القسم فإن قيام اتحاد اعلامي يتولى التنسيق في الاتصالات الاعلامية والثقافية بين الكتاب والاعلاميين بين دول المنطقة أمر هام لتقريب وجهات النظر على المستوى الشعبي بين دول المنطقة .. ويمكن عقد إتفاقات للتعاون بين وكالات الأنباء وأجهزة الإذاعة والتلفزيون ..

كما يمكن إقامة مركز للثقافات واللغات النيلية والدراسات الانثروبولوجية لدول النيل .. خاصة أن هناك اعتقادا على المستوى الشعبي في المنطقة بأن القبائل النيلية التي تتمحور حول حوض النيل اعتبارا من النوبيين والمصريين القدماء (الأقباط) ونزولا إلى الدنكا في السودان وقبائل الأشولى شمال أوغندا والمائدى شرق كينيا وقبائل التوتسى في رواندا ويوروندى وأوغندا وشرق زائير في منطقة كيفو القديمة تعود إلى أصل واحد هو الحضارة المصرية النيلية الحامية القديمة ..

وتجمعها عائلة لغوية واحدة هي المجموعة اللغوية المعروفة باسم Chari-Nile وكل الخلافات بينها هي مجرد لهجات محلية مخلوطة بلغة الـ BANTU^(٣٥) .. ومن جانب آخر فإن المجموعات اللغوية للقبائل القاطنة على حواف حوض النيل مثل الأمهرية والتيجيرية والصومالية والسواحيلية .. إنما تعود إلى اختلاط البانتو باللغة العربية .. وبالتالي فإن هناك تجانس تاريخي ولغوي بين دول المنطقة ويحتاج الأمر إلى دراسته واكتشاف عناصر التماثل

ط - المركز الأفريقي الإقليمي للطاقة الجديدة والمتجددة :

ويعد هذا المركز تطويرا للمركز الإقليمي الأفريقي للطاقة الشمسية والمتجددة الذي أنشئ في بوجمبور (عاصمة بوروندى) عام ١٩٨٨ .. ويمكن أن يضاف إلى

نشاطه في البحث عن تطوير الطاقة الشمسية والطاقة الناجمة عن البيوجاز وغيرها من مصادر الطاقة الجديدة .. عنصر آخر وهو الطاقة المتجددة مثل الكهرباء .. وفي ضوء استراتيجية دول افريقيا النيلية لاستخدام الطاقة الكهربائية في المناطق الحضرية وللتصدير فإن الطاقة الشمسية يمكن أن تلعب دورا في دول المنطقة في تقليل الاعتماد على الطاقة الكهربائية وتخصيص جزء أكبر منها للتصدير .. كما أن طاقة البيوجاز يمكن أن تساهم في التنمية في المناطق الريفية في هذا الإقليم .. ويمكن تنمية الأبحاث في هذا المجال بتطوير الأبحاث القائمة حاليا حول طاقة البيوجاز الموجودة في بحيرة كيفو على الحدود الزائيرية الرواندية ..

ويتوقع جمهورية مصر العربية وزائير على بروتوكول التعاون في مجال الكهرباء والطاقة في يونيو ١٩٨٧ والذي يبحث مشروع ربط محطة توليد الكهرباء في سدانجا والتي تعتبر أكبر محطة توليد كهرباء في العالم .. بخطوط الضغط العالي في أسوان تمهيدا لتصدير الطاقة الكهربائية إلى أوروبا ... وفي ضوء الاقتراح المقدم في هذه الدراسة لربط الشبكة السابق الإشارة إليها لشبكة أخرى تقام بين خزان رسومو وخزان أوين .. ويلعب المركز دورا هاما في تنسيق سياسات الطاقة بين دول المنطقة وعمل دراسات التنمية والتوزيع الخاصة بها ..

ي - المركز الأفريقي الإقليمي لحماية البيئة وتنمية الثروات الطبيعية في حوض النيل :

عقد في نيروبي في ١٧/٤ / ١٩٩٠ الاجتماع المشترك بين جهاز الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P.)، وممثل دول حوض النيل ، حول التعاون الإقليمي في مجال حماية البيئة .. وتقرر أن يتكفل جهاز الأمم المتحدة بجميع المعلومات الخاصة بالمشروعات التي تقوم بها كافة الهيئات وتؤثر على البيئة الطبيعية في حوض النيل في موعد أقصاه نهاية يناير ١٩٩١ .. ويجرى حاليا تقييم نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الـ (U.N.E.P.) في مارس ١٩٨٩ في كل من مصر والسودان وليبيا وتشاد تمهيدا لإنشاء مشروع شبكات متكاملة لإدارة المعلومات لمواجهة مشاكل التصحر وتآكل التربة

ويمكن للمركز المقترح أن ينسق بين نشاط جهاز الأمم المتحدة للبيئة ، الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف وتنمية شرق افريقيا ICAD (ثم إنشاؤها في يناير عام ١٩٨٦)^(٣٦)، وتضم كلا من أثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا وأوغندا والسودان .. وبين مشروع منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO لتنمية الثروة السمكية في بحيرة فيكتوريا^(٣٧) .. وبيانات المنظمة العالمية للأرصاد ، ودراسات المركز الأفريقي الإقليمي لقياسات موازين حوض النيل - والمقترح في البند (ب) من هذا القسم -

(35) The Languages of Africa, an Annotated Map (in) The Courier- bi-monthly of A.C.P.- European Community- No 119, January - Feb- 1990 PP. 48-50

والصليب الاحمر ومنظمة الصليب الاحمر الدولية بتوفير الموارد اللازمة للقيام بنشاطه

م - المركز الافريقي الاقليمي للتحكيم وتسوية المنازعات :

في اطار الآلية التي اقراها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية في مادته التاسع عشر (١٩) بانشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .. فانه يمكن خلق مركز اقليمي دائم لتسوية المنازعات الناجمة عن النشاطات الوظيفية السابق الاشارة اليها في البنود المتقدمة .. ويلتزم هذا المركز بالآليات التي حددها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على ان تبذل لجان نوعية تتلام مع انواع النزاعات المختلفة .

ويكون للمركز دور في تحضير ملفات القضايا التي لم ينجح في حسمها للعرض على منظمة الوحدة الافريقية ومحكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم التجارية وغيرها .. ولابد من دعوة الدول الافريقية الاعضاء في حوض النيل الى قبول مبدأ السلطة القضائية الالزامية سواء للمركز او للتنظيمات الدولية الاعلى .

وهناك دول أعضاء في اقليم حوض النيل قد قبلت هذه المبادئ مثل السودان في اتفاقية ١٩٥٩ ، وأوغندا في المذكرات المتبادلة حول مشروع خزان اوين مع مصر اعتبارا من عام ١٩٤٩ ، ويمكن أن يكون ذلك حافزا لتشجيع باقى الدول على قبول هذه الآلية .

ظ - الفرع الاقليمي لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية :

وعلى مستوى تنسيق العمل السياسى الشعبى والحزبى بين الدول الاعضاء في اقليم حوض النيل ، فقد يرى اهمية انشاء فرع اقليمي لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية في افريقيا (ومقرها تونس) كما ان معظم الاحزاب السياسية في المنطقة أعضاء في هذه الرابطة .. وتجمعها اتفاقات للتعاون الحزبى

وبعد استعراض التنظيمات الوظيفية المقترحة على المستوى القاعدى .. فانه لتحقيق التدرج الهرمى لهذا التنظيم المقترح .. تجدر الاشارة الى ان لكل مركز اقليمي من المراكز السابقة ، سيكون هناك اجتماع للمجلس الوزارى له سنويا يتولى دراسة التقارير المقدمة من الادارة التنفيذية لهذه المراكز . ويتولى اعداد تقرير مطور يعرض على جهاز مركزي يقترح ان يكون بمثابة « الامانة

فيما يتعلق بدراسات الترسيب والتربة والتغيرات الايكولوجية لعمل خطة شاملة لحوض النيل للحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها .. ودراسة الابعاد الاجتماعية والاقتصادية للتغيرات البيئية في حوض النيل .

ك - المركز الافريقي الاقليمي للغذاء والتنمية الزراعية والحيوانية :
يعد اقامة هذا المركز .. تذكيرا بقرار منظمة الوحدة الافريقية في الدورة العادية الحادية عشر لمجلس وزراء المنظمة بالجزائر في سبتمبر عام ١٩٦٨ بشأن ضرورة تكوين مخزون استراتيجى اقليمي من الحبوب الغذائية^(٣٨) ونظرا لتعرض بعض الاقاليم المحيطة بوادى النيل للجفاف والتصحر .. فان اقامة هذا المركز الذى يهتم بدراسات الأمن الغذائى - وتنسيق سياسات التنمية الزراعية ويقوم باقتراح مشروعات الزراعة وتربية الحيوان والتصنيع الزراعى .. من المراكز الهامة في خلق سياسات التنوع في التركيب المحصولى وخطط الزراعة والتنمية الحيوانية وتحسين السلالات .

ل - المركز الافريقي الاقليمي لرعاية اللاجئين ومنكوبى الكوارث الطبيعية :

تعد منطقة حوض النيل من أكثر المناطق الافريقية تصديرا للاجئين . ويدخل قسم منها في نطاق الجفاف ويتعرض قسم آخر لآثار السيول والامطار .. مما يؤدى الى تعاظم عدد اللاجئين فضلا عن عدم استقرار الأوضاع السياسية . الذى يلعب دورا هاما في تزايد اعداد اللاجئين بين الدول اعضاء المنطقة .. وتعد هجرات اللاجئين هي اساس الخلافات الإقليمية على المستوى السياسى وتحول دون تنسيق التعاون بين الواقعة في هذا الحوض نتيجة للشك الدائم حول استخدام بعض الدول للاجئين لاثارة القلاقل الطائفية والقبائلية لدى الدول المجاورة وبالتالي فان قضية اللاجئين تهدد هيكلا التكامل الاقليمي في اطار سياسة حسن الجوار المقترحة ..

وبالتالى فان هذا المركز المقترح الذى يقوم بتوفير الوسائل المادية للاغاثة العاجلة بالتعاون مع المكتب الاقليمي للمفوضية السامية للاجئين في نيروبي والمكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يمكن ان يقدم حولا عاجلة لمشكلة اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية ، كما يهدف المركز الى تنسيق سياسات الدول نحو اعادة توطين اللاجئين .

كما يقوم المركز بالتنسيق مع جمعيات الهلال الاحمر

(36) CANETTY, M. - Conflits et Diplomatie en Afrique de l'Est (dans) Afrique Contemporaine - Documentation Francaise- 3e Trimestre 1986.

P. 63.

(37) REYNOLDS, E. (et.al) - Socio Economic Effects of the Evolution of Nile Perch, Fisheries in Lake Victoria - Review - CIFA Technical Paper- 17- F.A.O- Rome 1988.

(38) OUA, CM/RES 1172 (XI), CM/RES/112 (IV).

لمشكلات المياه كما جاء في اعلان القاهرة .. لان هنالك معالجات أخرى لازمة لتوسيع نطاق التكامل الاقليمي ، بدأت بالفعل مجموعة الاندوجو في النظر فيها .
والواقع انه فيما يتعلق بحوض النيل ، فانه حسب الدراسات المقدمة من المراكز الفنية لادارات الري في الدول الحوضية .. فان موارد نهر النيل المائية يمكن ان تزيد في الاجل المنظور - وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ - وفق الاجل المحدد في خطة لاجوس - بنسبة ٢٤٪ في حالة تنفيذ المشروعات الاقليمية المقترحة .. كما انه يتضح من الجدول رقم (١) انه فيما عدا مصر والسودان فان احتياج الدول الافريقية في حوض النهر ومتابعة للري النهري يكاد يكون محدودا .. كما ان مشروعات توليد الكهرباء باقامة الخزانات لن تؤثر على واردات النهر .. بل قد تدفع الى زيادتها .

وبالتالي فانه من غير المتوقع في حالة اتباع المنهج التكاملي الوظيفي المقترح في هذه الدراسة ان تنشأ حروب او نزاعات اقليمية في المنطقة نتيجة الندرة المائية .. كما حدث في الحرب العربية - الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ وما حدث من نزاع بين بوليفيا وشيلي حول موارد نهر لوقا^(٣٩) وهذا ما أردت ان اوضحه في خطورة ما ذهب اليه اعلان القاهرة من تركيزه على ندرة الموارد المائية .. لان الحل المقترح في اعلان القاهرة لن يتعدى اقامة لجنة فنية لحوض النيل اسوة بلجان انهار أخرى مثل الراين والدانوب والسنغال وغيرها .. وهو مالا يحقق الهدف التكاملي للمضاعف الوظيفي للموارد الطبيعية - والقول بان التكامل الاقليمي بحاجة الى قرار سياسي انما يعرقل هذا اتجاهات التنمية الشاملة تحت تأثير المصالح الذاتية .. ولذا فان التكامل الوظيفي وفق المفهوم الجديد هو الذي سيخلق في النهاية الارادة السياسية المشتركة وفق الهيكل التنظيمي المقترح في هذه الدراسة . □

الدائمة لتنسيق التكامل الاقليمي في حوض النيل .. ويتولى الأمين العام تقديم تقرير شامل لمجلس وزراء خارجية ووزراء التعاون الاقتصادي لدول المنطقة في اجتماع يعقد كل عامين بالاشتراك مع ممثلي المنظمات الدولية المعنية في افريقيا وممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA) التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ... فضلا عن ممثلي الاتحادات النوعية التي يمكن ان تكون قد نشأت نتيجة هذا التعاون مثل اتحاد الغرف التجارية ، واتحاد المنتجين الزراعيين واتحاد المنظمات العمالية .. وغيرها .. الخ

وعقب مراجعة تقرير الأمين العام واطراف نتائج مناقشات واقتراحات المجلس الموسع لوزراء خارجية وتعاون وممثلي المنظمات الدولية والهيئات الاقليمية بعد تقريراً نهائياً يعرض على قمة رؤساء دول حوض النيل .. التي ينصح يعقدها كل ٤ سنوات قبيل تحديد ممثل منطقة شرق افريقيا او شمالها كرئيس لدورة منظمة الوحدة الافريقية حتى يمكن التشاور حول السياسة الاقليمية التي ستقترح عليه لمراجعتها وقت رئاسة للمنظمة . ووفق قاعدة دورة التوزيع لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية بين اركان القارة فانه يتوقع كل ٤ سنوات ان يتم اختيار رئيس لمنظمة الوحدة الافريقية من بين دول منطقة حوض النيل او الدول المتاخمة لها وفق حساب الاحتمالات .

خاتمة : اعادة النظر في اعلان القاهرة للمياه فيما يتعلق بانطباقه على النظام الجديد لحوض النيل وبعد فانه كما وقد يكون قد اتضح من هذه الدراسة ان هنالك مجالات متعددة للتعاون الوظيفي .. وامكانيات متاحة على الفراغ المؤسسي .. فانه يجب مراجعة قراءة اعلان القاهرة للمياه .. في ضوء ما سبق عرضه .. لان القول بان عقد التسعينات يجب ان يكون عقد المياه .. لاينبغي ان يكون قاصرا على المعالجة التكنولوجية

(39) WESTINS, A. - (ed.) Global Resources and International Conflict , Oxford University Press New York , 1986. Chapter 5. and PP. 8-9.

منظمة المؤتمر الاسلامي وتسوية المنازعات

د . محمد السيد سليم

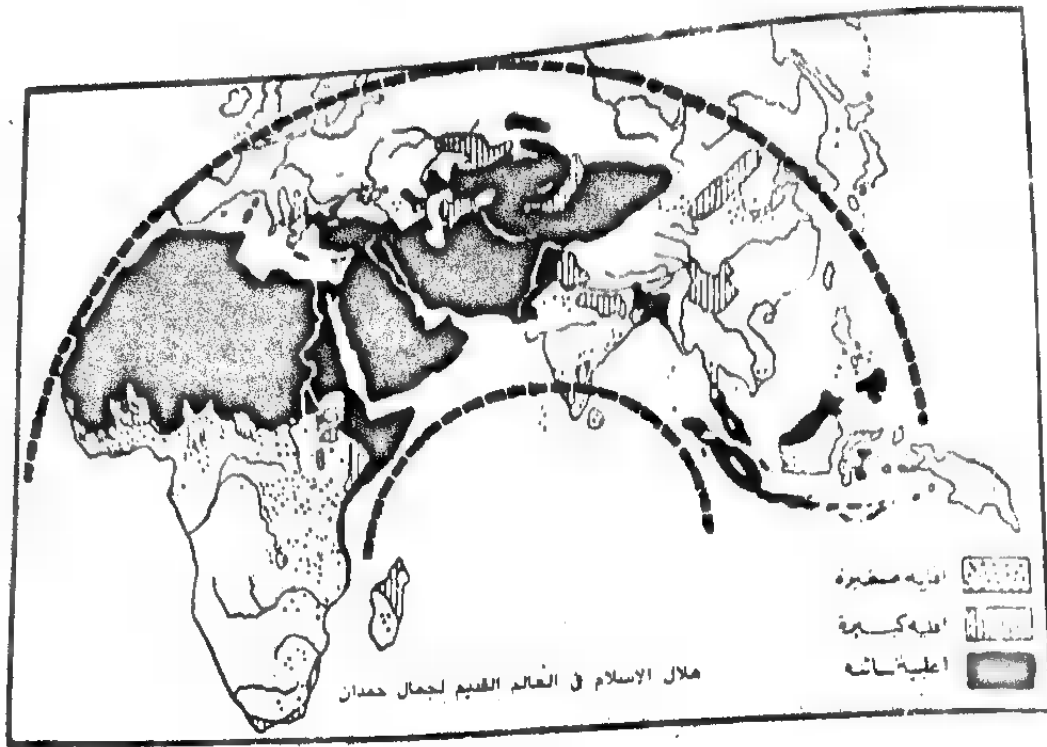
قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
جامعة القاهرة

تعتبر وظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء إحدى الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها المنظمات الدولية ، سواء العالمية منها أو الإقليمية ، بالإضافة إلى الوظائف الأخرى كتحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء ، وتعزيز التعاون الاقتصادي بينها ، وتنسيق علاقاتها المشتركة بالدول الأخرى ، ويذهب بعض الدارسين إلى أن كفاءة التنظيم الدولي تقاس بالأساس بالنظر إلى مدى قدرته على خلق مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول أعضاء التنظيم لتسوية ما قد ينشأ بينهم من نزاعات بشكل سلمي ، مع التطبيق الفعال لتلك القواعد فيما قد يثور من منازعات بين تلك الدول^(١) . ولذلك ، فإنه لا يكاد يخلو ميثاق من موثيق التنظيمات الدولية من نص يشير إلى موضوع تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية . إذا كانت وظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء هي إحدى أهم وظائف التنظيم الدولي عموماً ، فإنها ربما

تعتبر أهم وظائف التنظيم الدولي الإقليمي خصوصاً . ذلك أن أغلبية دارسي التنظيم الدولي يميلون إلى افتراض أن التنظيم الإقليمي أكثر كفاءة من التنظيم العالمي في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . وينهض منطق هؤلاء على أن التنظيمات الإقليمية « تجزئ » المنازعات بمعنى أنها تحتفظ للمنازعات الإقليمية بطابعها المحلي ، وتقلل من تدخل القوى الكبرى في تلك المنازعات ، كما أن أعضاء التنظيم الإقليمي أقدر من غيرهم على فهم حقائق النزاع ، كما أنهم يشتركون في مجموعة من القيم والقواعد السياسية والثقافية التي تمكنهم من تسوية المنازعات التي تنشأ بينهم بكفاءة تفوق كفاءة التنظيم العالمي ، وأخيراً ، يرى دارسو العلاقات الدولية أن التنظيمات الإقليمية تزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين أعضاء التنظيم ، ومن ثم تخلق لديهم حافزاً لتسوية منازعاتهم بطريقة سلمية^(٢) . وقد أيدت بعض الدراسات الإحصائية فرضية دود

١- نال هذا البحث جائزة مؤسسة « دلة » لأفضل البحوث في العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بالرياض ، ١٩٨٩م (١٤١٠هـ) .

1- Joseph Nye, Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization, (Boston: Little Brown, 1971), PP. 17-18, 108-126.
2- John Burton, Peace Theory, (New York: Knopf, 1962), P. 18. Raymond Hopkins and R. Mansbach, Structure and Process in International Politics, (New York: Harper, 1973), P. 209.



التنظيم الاقليمي في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . فقد وجد جوزيف ناي أن كفاءة منظمة الدول الأمريكية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية تضارع كفاءة الأمم المتحدة ، أن لم تفقها في بعض الحالات^(٣) . كما توصلت دراسة أخرى إلى أن « مقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية يوضح أنها كانت - على وجه الإجمال - أكثر كفاءة من الأمم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات »^(٤) .

من ناحية أخرى ، يرى فريق من الدارسين أن التنظيم العالمي ربما كان الإطار الأنسب لتسوية المنازعات الإقليمية ، وذلك بالنظر إلى أن لتلك المنازعات انعكاسات عالمية ، كما أن تداخل اختصاصات

التنظيمات الإقليمية ، كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، يجعل من التنظيم العالمي الأداة الأنسب لتسوية المنازعات بحكم أن اختصاصه يشمل العالم بأسره^(٥) . ويضيف هؤلاء أن محدودية عضوية وموارد واختصاصات التنظيمات الإقليمية تجعل منها أداة غير فعالة لتسوية المنازعات ، وبالدات فيما يتعلق بالحروب الأهلية داخل الدول الأعضاء^(٦) .

ويعالج هذا البحث عملية تسوية المنازعات في واحد من أكثر التنظيمات الدولية ضخامة وهو منظمة المؤتمر الإسلامي . وقد انشئت هذه المنظمة بقرار من المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في جدة في فبراير - مارس سنة ١٩٧٢ ، حينما صادق المؤتمر على ميثاق المنظمة بعد أن تم إنشاء الأمانة العامة بقرار من

3- Hoseph Nye, Op.Cit, pp. 169- 170.

(٤) محمد السيد سليم ، « دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء » في جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٧٩ .

5- Inis Claude, From Swords into Ploughshares: The Problems and Progress of International Organization, (New York: Random House, 1971, 4th ed.), p.104.

6- Linda Miller, «Regional Organization and the Regulation of Internal Conflict ,in Joe Nye ed., intrnationat Regionon, (Boston: Little Brown, 1968) pp.7-90CE1

جانب مجلس الأمن . ومن ثم ، فإن لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وظيفة محددة في ميدان التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاعضاء . في هذا الاطار ، يرمى البحث الى ايضاح واقع الدور الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الاسلامي في ميدان تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء سواء على مستوى النصوص الواردة في الميثاق وقرارات مؤتمرات القمة الاسلامية ، او على مستوى الممارسة العملية مع التركيز على المشكلات التي تواجهها المنظمة في هذا الصدد ، وذلك في ضوء خبرة التنظيمات الاقليمية الاخرى .

وفي الوقت ذاته ، يحاول البحث ان يناقش قضية العلاقة بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة ، وهي في نظرنا ، المشكلة المركزية التي تواجهها منظمة المؤتمر الاسلامي في ميدان تسوية المنازعات ، ذلك ان كل الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية تنتمي كذلك الى عضوية منظمة المؤتمر الاسلامي . كما ان ٢٤ دولة من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي هي في الوقت ذاته أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . فاذا نشأ نزاع بين دولتين تنتميان الى عضوية هذه التنظيمات الثلاث ، هل من الضروري ان تحاول كل التنظيمات المذكورة ان تتدخل لتسوية النزاع ؟ أم أنه من الأفضل اعطاء الاولوية لتنظيم معين من خلال التنسيق بين هذه التنظيمات بحيث يركز كل تنظيم على طائفة معينة من المنازعات ؟ وفي هذه الحالة ، ما هو المعيار الذي يتم بموجبه التنسيق بين التنظيمات الثلاثة ؟ جرى العرف في منظمة المؤتمر الاسلامي على ترك عملية تسوية المنازعات العربية لجامعة الدول العربية ، والمنازعات الافريقية لمنظمة الوحدة الافريقية ، والتدخل فقط في المنازعات التي لا تدخل في اطار الاختصاص الاقليمي المباشر للجامعة او منظمة الوحدة الافريقية . ولكن الملاحظ ان هذا العرف أدى الى اضعاف مصداقية منظمة المؤتمر الاسلامي

للمؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الاسلامية المدعقد في جدة في مارس سنة ١٩٧٠ . وسيمما اكتمل البصايب القانوني لتصنيفات الدول على الميثاق في فبراير سنة ١٩٧٣ أصبح للميثاق قوة قانونية ملزمة ، وللمنظمة شخصيتها الدولية المتميزة . وتضم المنظمة ٤٥ دولة اسلامية ، وهي بذلك تكاد تعادل حجم عضوية منظمة الوحدة الافريقية ، كما أنها تبلغ ضعف حجم عضوية جامعة الدول العربية . من ناحية أخرى ، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي تكاد أن تكون التنظيم الدولي الاقليمي الحكومي الوحيد الذي ينهض على أسس دينية ، وهي الانتماء الى الاسلام مما يعطيها صفة متميزة عن باقي التنظيمات الاقليمية^(١) .

من ناحية أخرى ، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي تندرج في عمدة التنظيمات الاقليمية . ذلك ان عضوية المنظمة ليست مفتوحة للدول التي تعرف ذاتها بأنها دول اسلامية ، طبقا لنص الميثاق ، كما ان هناك قدرا كبيرا من الترابط والتشابه الاجتماعي والثقافي والسياسي بين تلك الدول . هذا بالإضافة الى أنه رغم اتساع المساحة الجغرافية لحجم العضوية ، الا أن العدد الأكبر للدول الأعضاء يتركز في منطقة جغرافية محددة ، وهي شمال وغرب افريقيا والشرق العربي . كما أن كل دولة من الدول الأعضاء تجاور جغرافيا دولة عضو أخرى على الأقل ، باستثناء ثلاث دول فقط هي جزر القمر ، وينجلاديش ، ومالديف .

وترجع أهمية الطابع الاقليمي لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أضفى طابع الشرعية على التنظيمات الاقليمية باعتبارها أطرا اقليمية تقوى تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء ، على نحو ما جاء في المادة ٥٢ من الميثاق ، فطبقا للفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٥٢ عهدت الأمم المتحدة الى التنظيمات الاقليمية بمهمة التسوية السلمية للمنازعات الدولية الاقليمية ، سواء قبل عرضها على مجلس الأمن أو بالاحالة عليها من

(١) من الجدير بالذكر أن بعض الدارسين قد اعترض على تصنيف منظمة المؤتمر الاسلامي كأحد التنظيمات الاقليمية لدول العالم الثالث عن أسس أنها تضم تركيا وهي دولة اوروبية مرتبطة بحلف الاطلنطي ، كما أن العضوية فيها مقصورة على الدول الاسلامية وهو ما يضفي عليها طابعا ، يجعلنا نتردد في اعتبارها منظمة من منظمات العالم الثالث خصوصا وأن ظروف نشأة المنظمة توحى بأن وراءها محاولة لاغراق راجع حسر نافع ، « العالم الثالث في التنظيم الدولي » ، السياسة الدولية ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ١٦٩ .

والمواقع أن وجهة النظر تلك تعكس « موقفا ايديولوجيا » من منظمة المؤتمر الاسلامي أكثر منها تعبيراً عن تحليل واقعي لتكوين المنظمة وظروف نشأتها . فلا يمكن القول أن تركيا ، التي يقع الجزء الأعظم من مساحتها في آسيا ، والتي أسهمت في تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي ، دولة اوروبية . كما أن ظروف نشأة المنظمة قد ارتبطت بمحاولة الرد على الاعتداء الصهيوني على المسجد الأقصى بالقدس في أغسطس سنة ١٩٦٩ ، بل أن جامعة الدول العربية ذاتها هي التي قررت إحالة هذا الموضوع الى مؤتمر قمة اسلامي باعتبار أن هذا الأمر يهم كل المساهمين وليس العرب وحدهم . ومنذ انشاء المنظمة سنة ١٩٧٢ اتبعت سياسات داعمة لسياسة جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه القضية الفلسطينية ، بل أن منظمة المؤتمر الاسلامي سبقت جامعة الدول العربية في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الناصرية من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي . راجع : محمد السيد سليم ، « منظمة المؤتمر الاسلامي والقضية الفلسطينية » ، شؤون عربية ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ١٩٨ - ٢١١ .

كاداة للتأثير في العلاقات بين الدول الاعضاء ، وربما يؤدي الى تعطيل الأجهزة التي انشأتها المنظمة للتعامل مع المنازعات بين الدول الاعضاء . وتحاول الدراسة أن تناقش هذه المعضلة في ضوء خبرة منظمة المؤتمر الاسلامي .

من ناحية أخرى ، فقد سبق أن أشرنا الى أن منظمة المؤتمر الاسلامي تتميز عن التنظيمات الاقليمية الاخرى في أنها تنهض على أساس اسلامي . وبهذه الصفة ، فإن اهداف ومبادئ المنظمة ينبغي أن تكون متميزة عن اهداف ومبادئ التنظيمات الاقليمية الاخرى ، إذ يجب أن تستمد اهداف ومبادئ المنظمة ، كلما كان ذلك ممكناً ، من الشريعة الاسلامية . ويتضح ذلك بالتحديد في ميدان تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء . فقد قدم الاسلام تصوراً لكيفية تسوية المنازعات بين المسلمين ، بما فيها « الدول الاسلامية بطبيعة الحال ، يختلف عن التصور السائد في أدبيات القانون الدولي العام ويقوم التصور الاسلامي على « ضرورة » استخدام « القتال » لإجبار « الفئة الباغية » على قبول مبدأ التسوية السلمية لنزاع مسلح بين دولتين اسلاميتين . بينما ينهض التصور القانوني الدولي على مفهوم استعمال الأدوات السلمية وحدها ، ولا يلجأ الى استعمال القوة العسكرية الا في اطار مفهوم الأمن الجماعي ، أي ردع العدوان الخارجي . فأين تقف منظمة المؤتمر الاسلامي من هذين التصورين ؟ وهل يمكن أن يؤدي تبني المنظمة للتصور الاسلامي لتسوية المنازعات الى تقوية فعاليتها في ميدان تسوية المنازعات ؟

المبحث الاول

تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء

في وثائق منظمة المؤتمر الاسلامي

يوضح تأمل الوثائق الرسمية لمنظمة المؤتمر الاسلامي أن تلك الوثائق قد نصت على موضوع تسوية المنازعات في مجالين الاول هو ميثاق المنظمة والثاني هو القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الاسلامية . وسنحاول أن نوضح أبعاد موضوع تسوية المنازعات في هذين المجالين في المطلبين التاليين على التوالي . غير أننا قبل أن نشرع في ذلك ينبغي أن ننبه الى أن هناك farkاً جوهرياً بين الميثاق وقرارات مؤتمرات القمة . فالميثاق وثيقة قانونية ملزمة لجميع الدول الاعضاء في المنظمة ، وهو بمثابة القانون الاسمي للمنظمة ، بمعنى أن قرارات جميع أجهزة المنظمة ينبغي أن تكون متمشية معه . كما أنه لا يمكن تعديله الا بشروط معينة . اما قرارات مؤتمرات القمة ، فرغم أنها تشكل الاطار العام لسياسة المنظمة الا أنها ليست لها ذات القوة القانونية التي يتمتع بها الميثاق . كما أن معظمها لا يخرج عن كونه توصيات عامة نسترشد بها أجهزة المنظمة الأخرى في عملها .

المطلب الاول

تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي

نص ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي في المادة الثانية فقره (ب) على مجموعة من المبادئ التي تعمل المنظمة لاطارها . فأشار الى أن « الدول الاعضاء تقر وتتعهد بأنها في سبيل تحقيق أهداف الميثاق تستوحى المبادئ التالية » . وأتى البند الرابع من هذه المادة على أن من ضمن مبادئ المنظمة

« حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة ،

أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم . »

ومن ثم ، فقد أتى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي على موضوع تسوية المنازعات ضمن مبادئ المنظمة ، كما هو الحال في ميثاق الأمم المتحدة (م ٢/٢) ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية (م ١/٢) وبخلاف ميثاق منظمة الدول الأمريكية الذي أتى على ذكر التسوية السلمية للمنازعات ضمن الاهداف والمبادئ على السواء (م ٢ من الميثاق) .

وأول ما يلاحظ على المبدأ ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي هو أنه يمثل الإشارة الوحيدة في الميثاق الى موضوع تسوية المنازعات . ومن ثم ، فقد جاء الميثاق خلواً من النصوص القانونية المفصلة التي توضح الأجهزة العاملة في ميدان تسوية المنازعات . وقد طرأ تحسن ملموس على هذه الحالة حينما صدر النظام الاساسي لمحكمة العدل الاسلامية الدولية والحق بالميثاق بقرار صادر من مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد سنة ١٩٨٧ . أضف الى ذلك أن الدول الاعضاء في المنظمة لم تعقد اتفاقيات لاحقة لتحديد اجراءات التسوية السلمية للمنازعات على غرار « المعاهدة الأمريكية للتسوية السلمية للمنازعات » المعقودة في اطار منظمة الدول الأمريكية سنة ١٩٤٨ .

من ناحية ثانية ، فقد أتى ذكر هذا المبدأ ضمن المبادئ الخمسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في سياق تعهد عام من الدول الاعضاء باحترام هذه المبادئ على غرار التعهد الوارد في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (م ١٩) ، وبخلاف ميثاق جامعة الدول العربية الذي لم يلزم الدول الاعضاء باللجوء الى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الواردة في الميثاق (م ٥) .

كذلك ، فمن الواضح من حرفة المادة ٢/ب/٤ أن تعهد الدول الاعضاء بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية إنما يسرى فقط على المنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي بدليل الإشارة الصريحة الى « حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها » . وهذا بخلاف المادة الأولى من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المعقودة في اطار جامعة الدول العربية سنة

الثالثة . امر وارد في الاسلام كاداة لاجبار المتنازعين على اللجوء الى الطرق السلمية . ولكن المبدأ الرابع من مبادئ منظمة المؤتمر الاسلامي اكتفى بالاشارة الى الطرق السلمية وحدها . بل زاد على ذلك في المبدأ الخامس من المادة ٢/ب التأكيد على امتناع الدول الاعضاء من استخدام القوة . أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول الاعضاء .

وفي تقديرنا . فان ميدان تسوية المنازعات هو من الميادين التي كان يمكن لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان تطور بصدها تقاليد سياسية وقانونية للتعامل بين الدول الاعضاء تتفق مع المبادئ الاسلامية لتسوية المنازعات بين المسلمين . وتتميز عن المبادئ القانونية الدولية التقليدية لتسوية المنازعات الدولية والواردة في مواثيق التنظيمات الدولية الاخرى . ويزيد من أهمية هذه المسألة ان المنظمة تنص في مقدمة اهدافها على انها تسعى لتحقيق التضامن الاسلامي بين الدول الاعضاء . من ناحية أخرى . فقد أتى المبدأ الرابع على مجموعة من الادوات السلمية لتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء . وهي المفاوضة . والوساطة . والتوفيق . والتحكيم . وهذه الادوات هي بذاتها الادوات المنصوص عليها في المادة ٤/٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . بينما أتى ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر اداتين فقط لتسوية المنازعات هما الوساطة والتحكيم . بينما نص ميثاق منظمة الدول الامريكية على سبع ادوات سلمية هي المفاوضات . والمسامحة الحميدة . والوساطة . وتقصى الحقائق . والتوفيق . والتسوية القضائية . والتحكيم . أي أن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي تضمن ادوات لتسوية « منازعات تفوق ما هو وارد في ميثاق جامعة الدول العربية . وتعادل ما هو متضمن في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وتقل عما هو ثابت في ميثاق منظمة الدول الامريكية .

ويلاحظ أن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي قد ذكر ادوات التسوية السلمية للمنازعات المشار اليها « على سبيل المثال » . وليس على سبيل الحصر . وذلك حينما أشار الى « حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة » . ومن ثم . فان الميثاق فتح المجال أمام امكانية اللجوء الى طرق سلمية أخرى لتسوية المنازعات كالمسامحة الحميدة . أو الوساطة القضائية^(١٠) . وذلك على غرار ميثاق منظمة الدول

١٩٥٠ . والتي تنص على عزم الدول المتعاقدة على « فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى ... » فالالتزام الوارد في المادة ٤/ب/٢ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي لايسرى الا على المنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء . ويضيف بعض الدارسين أن الالتزام الوارد في المادة ٤/ب/٢ « يقع على الدول الاعضاء كما يقع على المنظمة ذاتها^(٨) .

ويلاحظ أيضا على المبدأ الرابع من مبادئ منظمة المؤتمر الاسلامي انه قد أتى على الوسائل السلمية باعتبارها الوسائل « الوحيدة » لتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء . ومن ثم . فان هذا المبدأ قد استبعد الوسائل غير السلمية لتسوية المنازعات . وذلك تمشيا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية الذي استقر في القانون الدولي منذ اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية سنة ١٩٠٧ وأصبح إحدى السمات التي تميز مواثيق التنظيمات الدولية الحكومية . وتأتى أهمية ذلك . من أن الميثاق قد استبعد الوسائل غير السلمية رغم أن استعمال هذه الوسائل امر وارد في المبادئ الاصولية الاسلامية لتسوية المنازعات بين المسلمين وبالتالي الدول الاسلامية . فقد جاء في القرآن الكريم :

« وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحوا بينهما . فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغى حتى تقيء الى أمر الله . فان فاعت فاصلحوا بينهما بالعدل . واقسطوا ان الله يحب المقسطين » (سورة الحجرات . الآية ٩) .

تدلنا هذه الآية على أنه اذا حدث نزاع مسلح بين فئتين مسلمتين . فانه يقع على عاتق الاطراف الأخرى غير المتنازعة عبء محاولة تسوية النزاع بالطرق السلمية (الصلح) . فاذا تعذرت تسوية النزاع بهذه الطرق . نظرا لرفض أحد الاطراف المتنازعة قبول الحلول السلمية المطروحة . فان الاسلام يقدم آلية أخرى لتسوية النزاع . وهي اجتماع الاطراف الاسلامية غير المتنازعة لمقاتلة « الفئة الباغية » . أي الفئة التي ترفض الحلول السلمية بهدف اجبارها على قبول التسوية السلمية . وليس بهدف هزيمتها أو تدميرها . بعبارة أخرى . فان القتال ينبغي ان يتوقف بمجرد قبول « الفئة الباغية » اللجوء الى الطرق السلمية^(٩) . معنى ذلك ان استعمال « القتال » أي أسلوب التدخل المسلح من الاطراف

(٨) عبد الله الأشعل . اصول التنظيم الاسلامي الدولي (القاهرة : دار النهضة العربية . ١٩٨٨) . ص ١١٢ .

(٩) في تفسير هذه الآية راجع :

حامد محمد جريشه . نظرات في سورة الحجرات . (القاهرة . دار الطباعة المحمدية . ١٩٨٠) . ص ٥٦ - ٦٧ .
(١٠) توفيق بوعشبة . « أهداف ومبادئ منظمة المؤتمر الاسلامي بين النظرية والتطبيق » . مجلة الاقتصاد والإدارة . (جامعة الملك عبد العزيز) سبتمبر سنة ١٩٨٣ . ص ٦٥ .

المنازعات بين الدول الاعضاء . وذلك بعكس الحال في « المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية » . فهذه المادة تحدد انه حينما يتدخل مجلس الجامعة في المنازعات التي يخشى منها وقوع حرب بين الدول الاعضاء . فان تدخله يكون مقصورا على استعمال أسلوب الوساطة . ولا يجوز للدول المتنازعة رفض وساطة المجلس ، ولكنها ليست ملزمة بقبول الحلول التي يقدمها مجلس الجامعة لتسوية النزاع . اما في حالة النزاعات الاقل اهمية (اى التي لا تتعلق باستقلال الدول وسيادتها وسلامة اراضيها) ، فان مجلس الجامعة يستطيع أن يستعمل أسلوب التحكيم بعد موافقة الدول المتنازعة على ذلك .

المطلب الثاني

تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء

في قرارات مؤتمرات القمة الاسلامية

نص « اعلان مؤتمر القمة الاسلامي الاول » المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٩ على أن الدول المشاركة « تعلن التزامها بتسوية المشكلات التي قد تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية بما يؤكد مساهمتها في تدعيم السلام والأمن الدوليين وفقا لاهداف ومبادئ الأمم المتحدة » (١٢) .

ويلاحظ أن الاعلان قد اقتصر على تعهد الدول المشاركة في المؤتمر بالتسوية السلمية لمنازعاتها المتبادلة ووضع هذا التعهد في سياق ميثاق الأمم المتحدة وهو الأمر الذي لم يشر اليه في ميثاق المنظمة فيما بعد . وربما كان ذلك راجعا الى أن منظمة المؤتمر الاسلامي لم تكن قد نشأت بعد . ولذلك ، فإن « اعلان لاهور » الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثاني المنعقد في باكستان سنة ١٩٧٤ نص على « تصميم الدول الاعضاء على حل ما قد ينشأ بينها من خلافات بالوسائل السلمية و بروح الاخوة ، والاستعانة ، كلما كان ذلك ممكنا ، بجهود الوساطة أو المساعي الحميدة من جانب دولة أو أكثر من الدول الاسلامية الشقيقة لحل مثل هذه الخلافات » (١٣) .

ومن الواضح أن اعلان لاهور لم يشر الى ميثاق الأمم المتحدة كما فعل اعلان مؤتمر القمة الاسلامي الاول . كذلك ، فقد أشار اعلان لاهور الى « تصميم الدول الاعضاء على تسوية منازعاتها بالطرق السلمية » . وهو نص تقل قوته الالتزامية عن « التعهد » الوارد في ميثاق المنظمة أو حتى في اعلان مؤتمر القمة الاسلامي الاول

الامريكية الذي أورد في المادة ٢٤ وسائل تسوية المنازعات على سبيل المثال وحددها بأنها المفاوضات ، والمساعي الحميدة ، والوساطة ، وتقصى الحقائق ، والتوفيق ، والتسوية القضائية ، والتحكيم ، « والوسائل الاخرى التي تتلق عليها أطراف النزاع في أى وقت » . معنى ذلك أن ميثاق منظمة الدول الأمريكية فتح الباب أمام امكانية اللجوء الى أى وسائل أخرى قد ترى الاطراف المتنازعة أنها مناسبة لتسوية النزاع . أما ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الافريقية فقد أوردتا وسائل تسوية المنازعات على سبيل الحصر . فقد أشارت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة الى الوساطة والتحكيم على سبيل الحصر ، وإن كان مجلس الجامعة قد توسع في تفسير المادة الخامسة ولجأ الى أدوات أخرى لم ينص عليها الميثاق . كذلك ، فقد أشارت المادة ٢/٤ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى المفاوضات ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم على سبيل الحصر .

ويرى بعض الدارسين أن ذكر المفاوضات ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي يتضمن بالضرورة ترتيبا لتلك الأدوات حسب أولوية اللجوء اليها في تسوية المنازعات . ذلك أن الترتيب المشار اليه يعنى أنه على الدول الاعضاء أن تلجأ أولا الى المفاوضات لتسوية منازعاتها ، فإذا فشلت المفاوضات ، فعليها اللجوء الى الوساطة ، ثم التوفيق ، وأخيرا التحكيم ، ويبنى هؤلاء هذه الحجة على أساس أن هناك ترتيبا لأدوات تسوية المنازعات في المادة ٢٣/١ من ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص هذه المادة على تسوية المنازعات « قبل كل شيء بالمفاوضات ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم » (١٤) . ومع وجهة هذا المنطق ، فإننا نلاحظ أن المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي لا تشير بشكل صريح الى ترتيب معين لأولوية اللجوء الى أدوات التسوية السلمية للمنازعات ، كما هو الحال في المادة ٢٣/١ من ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي ، فمن الممكن اللجوء الى أى من الأدوات التي قد تكون مناسبة لتسوية نزاع معين دون الالتزام بالضرورة بالبدء بالمفاوضات .

من ناحية أخرى ، لم تميز المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي بين الاشكال المحتملة لاستعمال أدوات التسوية السلمية للمنازعات طبقا لطبيعة المنازعات المعروضة أمام المنظمة . ومن ثم ، فإنه يجوز استعمال كل الأدوات المذكورة في المادة في تسوية جميع أشكال

11- Hasan Moinuddin, The Charter of the Islamic Conference, (Oxford: Clarendon Press, 1987), p.94.

(١٢) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، (جدة : منظمة المؤتمر الاسلامي ، ر ، ت) ، ص ٩٠ .
(١٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

جهوية مؤلفة من ممثلي دول اسلامية فض النزاع وتسوية الخلاف .

ويتضح من تحليل الميثاق أن مؤتمر القمة قد قسم الدول الاسلامية الى مناطق اقليمية جغرافية ، وأنشأ لجانا اقليمية (جهوية) للمصالحة والوفاق بحيث تتولى كل لجنة الاشراف على عملية تسوية المنازعات بين الدول الاسلامية الاعضاء في منطقة اقليمية جغرافية ، وبحيث تكون « دائرة اختصاص كل لجنة مصالحة ووفاق منطقة غير المنطقة التي ينتمى اليها أعضاء هذه اللجنة » (١٥) .
أما مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد في الكويت سنة ١٩٨٧ ، فقد فضل تفادي العموميات والتركيز على التعامل مع المنازعات المحددة بين الدول الاسلامية ، ولذا الاطار ركز على التسوية السلمية للنزاع بين العراق وايران والنزاع بين ليبيا وتشاد وسنوضح ذلك في سياق تناولنا للنزاعين فيما بعد .

المبحث الثاني

أجهزة التسوية السلمية للمنازعات

في منظمة المؤتمر الاسلامي

عندما صدر ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي لم يتضمن هذا الميثاق نصا يتعلق بالجهاز المنوط به الاشراف على عملية التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاعضاء ، وإن كان يفهم من سياق اختصاصات مؤتمر وزراء الخارجية الواردة في الميثاق أن هذا المؤتمر هو الجهة المختصة بهذه الوظيفة .

وقد سارت جهود منظمة المؤتمر الاسلامي لانشاء أجهزة للتسوية السلمية للمنازعات في طريقتين . الأولى هو انشاء جهاز سياسي للتسوية السلمية للمنازعات ، والثاني هو انشاء جهاز قضائي للاشراف على تلك التسوية . وسنعرض لهاتين المحاولتين على التوالي :

المطلب الأول

محاولات انشاء جهاز سياسي

للتسوية السلمية للمنازعات

لم تبدأ منظمة المؤتمر الاسلامي في مناقشة مشروع انشاء جهاز سياسي للتسوية السلمية للمنازعات الا منذ الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في طرابلس في مايو سنة ١٩٧٧ . فقد اتخذ المؤتمر القرار رقم ٨/١٩ س « بشأن التضامن الاسلامي » الذي نص في الفقرة الرابعة منه على « انشاء جهاز متخصص دائم لمعالجة الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء بالوسائل السلمية » . وأضاف القرار في فقرته الخامسة

الذي أشار الى « التزام » الدول الاعضاء بالتسوية السلمية للمنازعات ، كذلك ، فإن اعلان لاهور لم يشر الى دور منظمة المؤتمر الاسلامي في التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاعضاء وأحال الدول المتنازعة الى الدول الاسلامية الاخرى للتوسط لانتهاء المنازعات . ولا شك أن هذه الاحالة تعكس مدى حداثة خبرة منظمة المؤتمر الاسلامي بعملية التسوية السلمية للمنازعات في ذلك الوقت . وأخيرا ، فإن اعلان لاهور أتى على ذكر « المساعي الحميدة » كأداة من أدوات التسوية السلمية للمنازعات وهو ما لم يشر اليه في ميثاق المنظمة .

من ناحية ثالثة ، دعا القرار رقم ٣/٤ س (ق ١) الصادر عن المؤتمر الثالث للقمة المنعقدة في السعودية سنة ١٩٨١ ، الدول الاسلامية الى اتباع سياسة تقوم على التعاون المتبادل والتعايش بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما دعاها الى « ممارسة الجهد لازالة أية خلافات فكرية أو مذهبية يمكن أن تنشأ بينها » . وأضاف القرار رقم ٣/٤ س (ق ١) أنه من الممكن ازالة تلك الخلافات عن طريق « التأكيد على القيم الأساسية الروحية والاخلاقية والاجتماعية التي توحد بين المسلمين جميعا ، وبالقضاء على الافكار التي تتعارض مع جوهر الاسلام ، وذلك بتشجيع البحوث ، والدراسات والندوات التي تتم من منظور علمي وعملي والتي تعالج مختلف المشاكل التي تواجه المجتمعات الاسلامية » (١٤) .

من الواضح أن القرار رقم ٣/٤ س (ق ١) قد اقتصر على نوع معين من المنازعات وهي المنازعات الفكرية والمذهبية ، وأنه قد اقترح أسلوب الاتصال الفكري بين الدول الاسلامية من منظور اسلامي كأداة لتسوية تلك المنازعات . ومن ثم ، فإن القرار لم يطور ما جاء في الميثاق بخصوص تسوية المنازعات .

وقد تناول مؤتمر القمة الاسلامي الرابع المنعقد في المغرب سنة ١٩٨٤ مسألة التسوية السلمية للمنازعات . وأصدر في هذا الخصوص « ميثاق الدار البيضاء » ، وهو ميثاق يتعلق أساسا بموضوع التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاعضاء ، وقد نص الميثاق على أنه :

« ايثارا للطرق السلمية والوسائل الاسلامية الصرفة فيما يتصل بفض ما يمكن أن ينشأ بين دول المسلمين من خلاف أو نزاع ، فإن ملوك ورؤساء وممثلي الدول والحكومات الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي يعلنون اتفاقهم واجماعهم على أن يفوضوا للجان مصالحة ووفاق

(١٤) المرجع السابق ، ص ٧٠٦ - ٧٠٧ .

(١٥) انظر نص الميثاق في ملحق هذا البحث .

الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي . بيد أن هذه اللجان لم تتكون ولم تمارس بالتالي نشاطا عمليا . ولذلك ، فقد عاود مؤتمر وزراء الخارجية في دورته السادسة عشرة المنعقدة في فاس عام ١٩٨٦ بحث موضوع انشاء لجان للتوفيق بين الدول الاعضاء المتنازعة واكتفى هذه المرة بحث الدول الاعضاء على بذل الجهود لوضع الدراسات اللازمة لانشاء هذه اللجان . بيد أن الموضوع لم يناقش في المؤتمرات التالية لوزراء الخارجية حتى المؤتمر الثامن عشر المنعقد في الرياض سنة ١٩٨٩ وفي مؤتمر القمة الخامس المنعقد في الكويت سنة ١٩٨٧ . ويرجع السبب في عدم طرح موضوع انشاء لجان التوفيق الى أن اختصاص هذه اللجان قد أدمج جزئيا ضمن أعمال محكمة العدل الاسلامية الدولية في إطار الوظيفة السياسية التحكيمية للمحكمة على نحو ما سنوضحه عند مناقشة نظام المحكمة .

من ناحية أخرى ، فإن المنظمة استطاعت أن تنشئ لجنة مؤقتة هي « لجنة السلام الاسلامية » التي انشئت للتدخل في عملية تسوية النزاع العراقي - الايراني . وقد تشكلت اللجنة في البداية باسم « لجنة المساعي الحميدة » في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٠ في أعقاب اندلاع الحرب العراقية - الايرانية . وقرر مؤتمر القمة الثالث توسيع عضوية اللجنة لتتضمن ٧ دول أعضاء في المنظمة . وقد عقدت اللجنة ٩ دورات انعقاد في جدة ، وقدمت مشروعين للتسوية السلمية للنزاع العراقي - الايراني ولكنها لم توفق في هذا الصدد ، وانتهت بتجميد أعمالها اعتبارا من نوفمبر سنة ١٩٨٦ حين عقدت آخر اجتماع لها (٢٠) .

المطلب الثاني

محكمة العدل الاسلامية الدولية

إذا كان ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي لم ينص على انشاء محكمة عدل للدول الاسلامية ، أو على امكانية انشاء تلك المحكمة (كما هو الحال في ميثاق جامعة الدول العربية) ، فإنه لم يستبعد امكانية انشائها حينما ذكر أدوات التسوية السلمية للمنازعات « على سبيل المثال » . وسنعرض لعملية انشاء هذه المحكمة وتكوينها ومستقبلها في الفروع التالية .

الفرع الأول

انشاء محكمة العدل الاسلامية الدولية

أثير موضوع انشاء المحكمة بشكل رسمي لأول مرة في

أنه على الأمين العام أن يعد « دراسة قانونية حول اقامة هذا الجهاز مستأنسا في ذلك بالأجهزة المماثلة في المنظمات الدولية مثل بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم الخاصة بمنظمة الوحدة الافريقية وغيرها » (١٦) . وفي دورته العاشرة المنعقدة في فاس في مايو سنة ١٩٧٩ اتخذ المؤتمر القرار رقم ١/٣٣ س ، وقد ذكر فيه الدول الاعضاء بالتزامات الملقة على عاتقها بحل « كافة الخلافات والمنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها ، بالوسائل السلمية » وبأنه « لا يوجد جهاز سياسي ملحق لمنظمة المؤتمر الاسلامي يمكنه بحث الأوضاع العاجلة التي تطرأ في العالم الاسلامي أو في العلاقات بين الدول الاعضاء فيما بين دورات الانعقاد الوزارية السنوية » . وقرر المؤتمر تكليف الأمين العام بانشاء لجنة من الخبراء تخلص بما يلي :

١ - بحث كافة الجوانب المتعلقة بشروط انشاء واختصاصات لجنة اسلامية للتوفيق تتولى تسوية الخلافات والمنازعات سلميا فيما بين الدول الاعضاء .
٢ - بحث جدوى تشكيل لجنة وزارية دائمة ودراسة وظائف هذه اللجنة وكافة المسائل المتصلة بتشكيلها وعملها .

٣ - تقديم الدراسات والتقارير الخاصة بهذه المسائل الى المؤتمر الذي يعرض محتواها على المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية ، كما يعرض عليه معلومات من شأنها أن تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة (١٧) .

ويوضح تحليل قرارات المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية المنعقد في اسلام أبار في مايو سنة ١٩٨٠ أن المؤتمر لم يناقش تقرير لجنة الخبراء التي قرر انشاءها في المؤتمر العاشر ، واكتفى باتخاذ القرار رقم ١١/١٦ س « بشأن أمن البلدان الاسلامية وتضامنها » والذي نص على تعزيز أمن الدول الاعضاء « بمزيد من التعاون والتضامن فيما بين البلدان الاسلامية » (١٨) . كذلك لم يتناول مؤتمر القمة الثالث المنعقد في السعودية سنة ١٩٨١ موضوع انشاء الجهاز السياسي للتسوية السلمية للمنازعات واكتفى في القرار رقم ٣/٤ س (ق ١) بدعوة الدول الاعضاء الى ازالة أية خلافات فكرية أو مذهبية يمكن أن تنشأ بينهم وذلك بالتأكيد على القيم الأساسية الروحية والاخلاقية والاجتماعية التي توحد بين المسلمين جميعا (١٩) .

وقد سبق أن رأينا أن « ميثاق الدار البيضاء » قد نص على انشاء لجان المصالحة والتوفيق بين الدول

(١٦) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٧٢٨ .

(٢٠) عبد الله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

السادس عشر المنعقد في فاس بالمغرب سنة ١٩٨٦ هـ،
المشروع النهائي الذي أعدته لجنة الخبراء القانونيين.
ولكنه طاب من اللجنة أن تجتمع مرة أخرى لكي تنظر
الملاحظات الجديدة للدول الأعضاء. وقد عادت اللجنة
إلى الانعقاد في سبتمبر سنة ١٩٨٦ هـ وراجعت المشروع،
ووافقت عليه في ضوء تلك الملاحظات ورفعه إلى مؤتمر
القمة الاسلامي الخامس الذي انعقد بالكويت سنة
١٩٨٧ هـ، وقد وافق المؤتمر على مشروع النظام الأساسي
الذي قدمته اللجنة مع تعديل المادة الثالثة من ميثاق
المنظمة بحيث تصبح المحكمة هي الجهاز الرئيسي الرابع
من أجهزة المنظمة^(٢٣).

وحتى منتصف عام ١٩٨٩ لم تكن قد صادقت على
النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الاسلامية سوى
خمس دول فقط هي الكويت والسعودية، وقطر، وليبيا،
والأردن، مما دعا المؤتمر الثامن عشر لوزراء
الدول الاسلامية إلى «حث الدول الأعضاء التي لم
تصادق بعد على النظام الأساسي للمحكمة والتعديل
المتصل بها في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي على المبادرة
إلى ذلك في أقرب وقت ممكن، وإيداع وثائق التصديق
لدى الأمين العام»^(٢٤).

ويعد هذا القرار من أغرب القرارات، لأن معنى هذا
القرار أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
تحت ذواتها على التصديق على نظام المحكمة. فإذا كانت
الدول الأعضاء مقتنعة بهذا القرار، فلماذا لا تصادق
على نظام المحكمة؟

الفرع الثاني

نظام محكمة العدل الاسلامية الدولية

نص النظام الأساسي لمحكمة العدل الاسلامية الدولية
في مادته الأولى على أن تكون المحكمة هي «الجهاز
القضائي الرئيسي لمنظمة المؤتمر الاسلامي» وعلى أنها
«تقوم على أساس الشريعة الاسلامية وتعمل بصفة
مستقلة وفقا لأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي
وأحكام هذا النظام». ويلاحظ أن مشروع النظام
الأساسي كان ينص على أن المحكمة تقوم على أساس
«مبادئ الاسلام ومصادر الشريعة الاسلامية». ولكن
هذا النص تم تعديله تفاديا للخلاف حول مصادر
الشريعة الاسلامية. ومقر المحكمة هو مدينة الكويت
إلا أنه يجوز لها عند الضرورة، أن تعقد جلساتها وأن

مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في مكة والطائف في
يناير سنة ١٩٨١ هـ حينما اقترحت الكويت على المؤتمر
انشاء تلك المحكمة. وقد اتخذ المؤتمر القرار رقم ٣/١١
س (ق ١) والذي نص على انشاء «محكمة عدل
اسلامية» تكون حكما وقاضيا وفيصلا فيما ينشأ بين
الدول الاسلامية من خلافات.

وقرر المؤتمر^(٢٥):
أولا: الموافقة على انشاء محكمة عدل اسلامية.
ثانيا: الدعوة إلى عقد اجتماع لخبراء من الدول
الأعضاء لوضع نظام أساسي لمحكمة العدل الاسلامية.
ثالثا: تكليف الأمين العام للمنظمة بوضع الترتيبات
اللازمة لعقد الاجتماع المشار إليه في ثانيا «وتقديم تقرير
بنتائج ذلك الاجتماع إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول
الاسلامية في أقرب فرصة».

وقد تألفت لجنة من الخبراء لدراسة النظام الأساسي
للمحكمة ووافقت اللجنة في يناير سنة ١٩٨٣ هـ على مشروع
النظام الأساسي باستثناء مادتين. الأولى تتعلق بعلاقة
المحكمة بمنظمة المؤتمر الاسلامي، أما الثانية فتدور
حول طريقة سريان نظام المحكمة. فقد ثار الخلاف حول
ما إذا كانت المحكمة ستعتبر جهازا من أجهزة المنظمة أم
مؤسسة مستقلة عنها. كذلك ثار الجدل حول ما إذا كان
نظام المحكمة سيعتبر ساريا بمجرد موافقة مؤتمر القمة
عليه أم أنه يلزم تصديق الدول على النظام بعد موافقة
مؤتمر القمة عليه.

وقد أثير هذا الجدل في مؤتمر القمة الاسلامي الرابع
المنعقد بالدار البيضاء سنة ١٩٨٤ هـ. وقرر المؤتمر تأجيل
الموافقة على مشروع النظام، وتشكيل «لجنة من الخبراء
القانونيين تحت رعاية رئيس مؤتمر القمة الاسلامي
الرابع للاجتماع بدعوة من الأمانة العامة لتولى دراسة
مسودة المشروع في ضوء ما دار من نقاش أثناء مؤتمر
القمة الرابع»^(٢٦).

وقد اجتمعت لجنة الخبراء القانونيين في ديسمبر سنة
١٩٨٥ هـ وناقشت مشروع النظام الأساسي للمحكمة،
وأوصت بأن تكون محكمة العدل الدولية الاسلامية هي
الجهاز الرئيسي الرابع في منظمة المؤتمر الاسلامي، بأن
يصبح نظام المحكمة ساري المفعول بعد تصديق ثلثي
الدول الأعضاء عليه.

وقد نظر مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية.

(٢١) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية، المرجع السابق، ص ٧٧٧.
(٢٢) بيانات وقرارات مؤتمر القمة الاسلامي الرابع المنعقد في الدار البيضاء، المملكة المغربية في الفترة ما بين ١٢ - ١٩ ربيع الثاني سنة ١٤٠٤هـ الموافق ١٦ - ١٩ يناير سنة ١٩٨٤م. (جدة: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ١٩٨٤)، ص ٢٨.
(٢٣) المذكرات التفسيرية المتعلقة بالمسائل السياسية، (منظمة المؤتمر الاسلامي: مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، الكويت ١٩٨٧)، ص ٢٤.
(٢٤) البيان الختامي للمؤتمر الاسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد في الرياض من ٦ إلى ٩ شعبان سنة ١٤٠٩هـ الموافق ١٢ - ١٦ مارس سنة ١٩٨٩م، (الرياض، ١٩٨٩)، ص ١٩.

تقوم بوظائفها في أية دولة عضو في المنظمة . ذلك أن دولة الكويت ذاتها قد تكون عضوا في النزاع المعروض أمام المحكمة . ومن ثم ، فقد تقرر المحكمة عقد جلساتها خارج الكويت . ويلاحظ ، أن النظام الأساسي لم يربط بين إمكانية عقد جلسات المحكمة خارج الكويت وبين موافقة أطراف النزاع المعروض أمام المحكمة ، كما فعل نظام محكمة العدل الدولية .

وتتألف محكمة العدل الإسلامية الدولية من سبعة قضاة ينتخبون من قبل المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . ولا يجوز انتخاب أكثر من عضو من رعايا دولة واحدة . فإذا انتخب عضو يحمل أكثر من جنسية من بين جنسيات الدول الأعضاء ، عد من جنسية الدولة التي يمارس فيها حقوقه المدنية والسياسية طبقا للنظام الأساسي للمحكمة^(٢٥) .

اشتراط النظام الأساسي (م ٥ / هـ) أن يراعى مؤتمر وزراء الخارجية في انتخاب القضاة « التوزيع الإقليمي والتمثيل اللغوي للدول الأعضاء » ولكنه لم يحدد المقصود بالتوزيع الإقليمي على غرار ميثاق المنظمة الذي لم يحدد المقصود « بالتوزيع الجغرافي العادل » في جهاز الأمانة العامة .

وتقوم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بترشيح قضاة المحكمة . فتقوم كل دولة بترشيح « ثلاثة أشخاص على الأكثر ويجوز أن يكون أحدهم من رعاياها (م ٥ / ب) » ، مؤدى ذلك أن الدولة الواحدة لا يجوز لها أن ترشح إلا مرشحا واحدا من رعاياها ، ويجب أن ينتمي المرشحون الآخرون على قائمة الدولة إلى جنسية دولة أخرى . ويمكن طبقا لهذا النص ، أن يكون كل مرشحى الدولة ممن ينتمون إلى جنسية دولة أخرى من الدول الأعضاء . ويعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي قائمة مرتبة حسب الحروف الهجائية بأسماء جميع المرشحين يقدمها إلى مؤتمر وزراء الخارجية لانتخاب قضاة المحكمة من بينهم . ونلاحظ أن النظام الأساسي لم يحدد اللغة التي ترتب على أساس حروفها الهجائية أسماء المرشحين لأن ترتيب أسمائهم طبقا للحروف الهجائية للغة العربية يختلف عن ترتيب أسمائهم طبقا للحروف الهجائية للفتين الإنجليزية والفرنسية . وتضيف المادة الخامسة من النظام الأساسي أنه يعد ناجحا من نال الأكثرية المطلقة لأصوات جميع الدول الأعضاء في المنظمة . فلا يكتفى في هذه الحالة بأغلبية الحاضرين في جلسة التصويت . فإذا لم يتم ملء

جميع المناصب القضائية بعد أول جلسة تصويت عقدت جلسة ثانية ثم ثالثة عند الاقتضاء ، فإن بقي أى منصب شاغرا تولى مؤتمر وزراء الخارجية في الجلسة الرابعة إجراء القرعة لاختيار العضو المتبقى من بين المرشحين الذين حصلوا على أغلبية الأصوات (م ٥ / و) . ويعيب نص المادة ٥ / و تناقضه المنطقي ، فإذا كانت القرعة ستجرى على المرشحين الحاصلين على « أغلب الأصوات » ، فلماذا لم يختار واحد منهم ابتداء ، حيث أن حصول المرشح على أغلب الأصوات يكتفى لانتخابه ؟ فالغرض الرئيسى المستتر خلف إجراء القرعة هو أن جميع المرشحين لم يحصلوا على الأغلبية اللازمة لانتخابهم ، ولكن المادة ٥ / و تشير إلى اختيار العضو من بين الحاصلين على تلك الأغلبية . ونعتقد أنه كان يجب أن يحدد النظام الأساسي أن تجرى القرعة على الحاصلين على نسبة مئوية معينة من الأصوات أو على عدد معين من المرشحين بترتيب عدد الأصوات التي حصلوا عليها في دورات التصويت السالفة .

وقد اشتطرت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمحكمة أن يتوافر في المرشح لمنصب القاضى في المحكمة عدة شروط هي ، أن يكون « مسلما عدلا من ذوى الصفات الخلقية العالية ومن رعايا إحدى الدول الأعضاء في المنظمة على ألا يقل عمره عن أربعين عاما وأن يكون من فقهاء الشريعة المشهود لهم ، وله خبرة في القانون الدولى ، ومؤهلا للتعيين في أرفع مناصب الافتاء القضاء في بلاده » ، يعنى ذلك أن النظام الأساسي يشترط أربعة شروط في قاضى المحكمة :

١ - أن يكون مسلما عدلا من ذوى الصفات الخلقية العالية . فلا يعين في هذا المنصب غير المسلم من رعايا الدول الإسلامية الأعضاء مهما كان تضلعه في الشريعة الإسلامية . ويلاحظ أن النظام لم يشترط مذهباً معيناً للمرشح ، ولم يتطلب التحقق من مدى ممارسته للشعائر الإسلامية ، وأن كان قد اشترط أن يكون معروفاً بسمو خلقه وعدالته . كذلك لم يشترط النظام أن يكون المرشح لمنصب القاضى قد ولد مسلماً ، فيمكن أن يرشح لهذا المنصب من اعتنق الإسلام منذ فترة وجيزة .

٢ - أن يكون من رعايا إحدى الدول الأعضاء في المنظمة .

٣ - أن لا يقل عمر المرشح عن أربعين عاماً . ويلاحظ أن النظام لم يحدد كيف يتم حساب عمر المرشح ، هل طبقا للتقويم الميلادى أم التقويم الهجرى ؟ أم يكتفى بشهادة حكومة دولته ؟

(٢٥) النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية ، (جدة : منظمة المؤتمر الإسلامي) . وفي شرح هذا النظام راجع : عبد الله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ - ٢٠٥ .

- صلاح عبد البديع شلبى ، التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، (القاهرة : دون ناشر ، ١٩٨٨) ، ص ٨٩ - ١٠٢ .

القانونية التى تنشأ بينها وبين أية دولة تقبل الالتزام ذاته (م ٢٦) .

وقد حدد النظام الأساسى (م ٢٧) ، أن الشريعة الإسلامية هى « المصدر الأساسى » الذى تستند اليه المحكمة فى أحكامها ، كما أنها « تسترشد » بمجموعة أخرى من المصادر هى القانون الدولى ، أو الاتفاقيات الدولية ، أو العرف الدولى المعمول به ، أو المبادئ العامة للقانون الدولى ، أو الأحكام الصادرة من المحاكم الدولية ، أو مذاهب كبار فقهاء القانون الدولى فى مختلف الدول . معنى ذلك أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للأحكام ، وأن المصادر الأخرى لا تعدو كونها مصادر « استرشادية » .

ويصدر حكم المحكمة بالأغلبية البسيطة للقضاة ، ولا يكون للحكم أى قوة الزامية إلا فى مواجهة أطرافه . وعلى النزاع محل الدعوى فقط (م ٢٨) . كذلك فالحكم المحكمة نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها ، وإذا نشأ خلاف حول مفهوم الحكم ومدى تفسيره تتولى المحكمة امتناع أى طرف فى النزاع عن تنفيذ الحكم يحال الموضوع الى مؤتمر وزراء الخارجية (م ٢٩) .

ثانيا : الوظيفة الافتائية :

يجوز لمحكمة العدل الإسلامية الدولية أن « تفتى فى المسائل القانونية غير المتعلقة بنزاع معروض عليها ، وذلك بناء على طلب أى هيئة مخولة بذلك من قبل مؤتمر وزراء الخارجية » ، (م ٤٢) . فطلب الفتوى أو الرأى الاستشارى يتطلب توافر ثلاثة شروط :

١ - أن تكون المسألة المستفتى فيها مسألة قانونية .
٢ - ألا تتعلق المسألة المستفتى فيها بنزاع معروض على المحكمة ، بيد أن صدور رأى استشارى فى نزاع ، لا يمنع المحكمة من النظر فى النزاع فيما بعد بوصفه قضية تتطلب حكما لا رأيا .

٣ - حق طلب الفتوى مقصور على المنظمات والهيئات التى يخلوها مؤتمر وزراء الخارجية هذا الحق . معنى ذلك أن الدول الأعضاء ليس لها هذا الحق . وتسترشد المحكمة فى إصدار فتاواها بالمصادر التى تستند اليها فى إصدار الأحكام ، بالإضافة الى ما تراه صالحا للتطبيق من أحكام نظام المحكمة (م ٤٥) .

ثالثا : الوظيفة السياسية والتحكيمية :

يجوز لمحكمة العدل الإسلامية الدولية أن « تقوم عن طريق لجنة من الشخصيات المرموقة أو عن طريق كبار المسؤولين فى جهازها بالوساطة والتوفيق والتحكيم فى الخلافات التى قد تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى إذا أبدت الأطراف المتنازعة رغبة فى ذلك ، أو إذا طلب ذلك مؤتمر القمة الإسلامى أو المؤتمر الإسلامى لوزراء الخارجية بتوافق الآراء » (م ٤٦) .

٤ - أن يكون من فقهاء الشريعة المشهود لهم « وله خبرة فى القانون الدولى » . معنى هذا النص أنه يشترط فى عضو المحكمة أن يكون من فقهاء الشريعة أساسا ، ثم يأتى بعد ذلك شرط ثان وهو أن تكون له « خبرة » فى القانون الدولى ، أى أنه لا يشترط أن يكون من فقهاء القانون الدولى ، وكانت بعض الدول قد طالبت أثناء مناقشة النظام الأساسى أن يكون أعضاء المحكمة من فقهاء القانون الدولى ممن لهم خبرة بالشريعة الإسلامية أو أن تتشكل المحكمة من عدد من علماء الشريعة وعدد آخر من فقهاء القانون الدولى .

٥ - أن يكون مؤهلا للتعيين فى أرفع مناصب الافتاء أو القضاء فى بلاده ، ولم يحدد النظام الأساسى كيفية التحقق من هذه المسألة .

وقد حدد النظام الأساسى لمحكمة العدل الإسلامية الدولية فى مادته الحادية والعشرين أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى هى وحدها صاحبة الحق فى التقاضى أمام المحكمة . ولكن المادة تضيف فى فقرتها الثانية أن الدول غير الأعضاء لها الحق أيضا فى اللجوء الى المحكمة للنظر فى المنازعات التى تكون أطرافا فيها ، وذلك بشرطين هما موافقة مؤتمر وزراء الخارجية ، وإعلان الدول غير الأعضاء مقدما اختصاص المحكمة والتزامها بأحكامها . ويستدل من المادة الحادية والعشرين أن الحكومات وحدها هى صاحبة الحق فى التقاضى أمام المحكمة ، وذلك بخلاف الحال فى محكمة عدل الجماعات الأوروبية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، إذ يجوز للأفراد التقاضى أمام هاتين المحكمتين ورفع الدعاوى ضد حكوماتهم أو حكومات الدول الأعضاء الأخرى .

ويمكن تحديد اختصاصات محكمة العدل الإسلامية الدولية كما وُجدت فى النظام الأساسى للمحكمة فى ثلاث اختصاصات رئيسية هى :

أولا : الاختصاص القضائى :

ويشمل هذا الاختصاص عدة نواح هى : النظر فى المنازعات التى تتفق الدول الأعضاء المعنية فى منظمة المؤتمر الإسلامى على إحالتها اليها ، والمنازعات المنصوص على إحالتها الى المحكمة فى أى معاهدة أو اتفاقية نافذة ، وتفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وبحث أى موضوع من موضوعات القانون الدولى ، وتحقيق الوقائع التى إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولى ، وتحديد نوع ومدى التعويض المترتب على خرق أى التزام دولى (م ٢٥) . ويتضح من ذلك أن اختصاص المحكمة هو اختصاص اختياري ، أى أنه لا يجوز أن يعرض عليها من المنازعات أو المسائل إلا ما تتفق الدول المتنازعة على إحالتها اليها .

ألا أنه يجوز للدول الأعضاء فى المنظمة أن تصرح بقبول الاختصاص الإلزامى للمحكمة للفصل فى المنازعات

والواقع أن محكمة العدل الإسلامية تنفرد بهذه الوظيفة السياسية بين محاكم العدل الدولية المعروفة كمحكمة الجماعات الأوروبية أو محكمة العدل الدولية في لاهاي . وقد حددت المادة ٤٦ أن المحكمة تقوم بثلاث وظائف هي الوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الوساطة والتوفيق هما وظيفتان سياسيتان اختياريان . أما التحكيم فهو وظيفة قانونية مؤداها إصدار حكم ملزم في النزاع المعروض . ولكن المحكمة لا تقوم بهذه الوظائف من خلال جهازها القضائي ذاته وإنما من خلال اطار اجرائي يتألف اما من لجنة من الشخصيات المرموقة لا يشترط فيهم أن يكونوا أعضاء في المحكمة ، أو من مجموعة من كبار المسؤولين في جهازها القضائي والاداري . وقد ترك النظام الأساسي للمحكمة أن تقرر الاطار المناسب للتدخل في الموضوع المحال اليها . وقد اشترطت المادة ٤٦ أن يكون النزاع المحال اليها مثارا بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . بعبارة أخرى ، فانه لا يجوز أن تقوم المحكمة بالوظيفة السياسية التحكيمية في منازعات بين الدول غير الأعضاء أو بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ، بخلاف الحال بالنسبة للوظيفة القضائية .

كذلك وطبقا للمادة ٤٦ من النظام الأساسي ، فإن الجهات المنوط بها طلب تدخل المحكمة لاداء أى من تلك الوظائف هي الاطراف المتنازعة ، ومؤتمر القمة الإسلامية ، ومؤتمر وزراء الخارجية . فإذا جاء الطلب من مؤتمر القمة الإسلامي أو مؤتمر وزراء الخارجية . فانه يشترط أن يصدر القرار بالاجماع ، وهذا يعنى اشتراط موافقة الدول الأعضاء . فيما أن المحكمة لا تنظر الا في المنازعات المثارة بين الدول الأعضاء ، وبما أن النظام الأساسي يشترط صدور القرار بالاجماع ، فإن ذلك يعنى منطقيا أن الدول المتنازعة تتمتع بحق الاعتراض على طلب مؤتمر القمة أو مؤتمر وزراء الخارجية من المحكمة أن تتدخل سياسيا أو تحكيميا في النزاع .

الفرع الثالث

مستقبل محكمة العدل الإسلامية الدولية
أشرنا الى انه رغم أن مؤتمر القمة الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ قرر انشاء محكمة العدل الإسلامية الدولية ولكن المحكمة لم تنشأ حتى الان ، مما دعا مؤتمر وزراء الخارجية الثامن عشر الى أن يناشد الدول الأعضاء المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة .
والواقع ان الطريق ما زال طويلا امام تصديق الدول

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على قرار انشاء المحكمة ، وبالتالي تكوين المحكمة فعليا ، وأمام ممارسة هذه المحكمة لوظائفها . ونحن نبني هذا التوقع على أساس اعتبارين : أول هذين الاعتبارين هو أن هناك عددا لا يستهان به من الدول الأعضاء في المنظمة لا يطمئن الى الطبيعة الإسلامية للمحكمة وبالتحديد الى النص الوارد في نظامها الأساسي بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للأحكام . ونحن نقصد بذلك مجموعة الدول الأعضاء التي تنص دساتيرها ، لأسباب مختلفة ، على علمانية الدولة ، أو تتجاهل دساتيرها الإشارة الى الاسلام كمصدر للتشريع ، فهناك اثنتا عشرة دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي تنص دساتيرها على علمانية الدولة وهي : بوركينافاسو (فولتا العليا سابقا) في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٠ ، وأوغندا في دستورهما الصادر سنة ١٩٦٧ ، وبنين (داهومي سابقا) في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٠ ، وتركيا في دستورهما الصادر سنة ١٩٦١ ، والجابون في دستورهما الصادر سنة ١٩٦١ ، والكاميرون في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٢ ، وتشاد في دستورهما الصادر سنة ١٩٦٢ ، وغينيا في دستورهما الصادر سنة ١٩٥٨ ، ومالي في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٩ ، والنيجر في دستورهما الصادر سنة ١٩٦٠ ، والسنغال في دستورهما الصادر سنة ١٩٦٠ ، ودولة فلسطين طبقا للبرنامج السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني . أضف الى ذلك أربع دول أخرى لا تشير دساتيرها الى الاديان على الاطلاق وهي : جمهورية غينيا بيساو في دستورهما الصادر سنة ١٩٨٤ ، وأفغانستان في دستورهما الصادر سنة ١٩٨٠ ، وسيراليون في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٨ ، وجامبيا في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٠ . وأخيرا ، فإن هناك أربع دول أخرى تكتفى بالنص في دساتيرها على احترام الاديان عموما ولا تشير الى الاسلام وهي ، نيجيريا في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٩ ، ولبنان في دستورهما الصادر سنة ١٩٢٦ ، واندونيسيا في دستورهما الصادر سنة ١٩٤٥ ، وبنجلاديش في دستورهما الصادر سنة ١٩٧٧^(٢٦) . معنى ذلك أن هناك ٢٠ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من بين ٤٦ دولة عضو في تلك المنظمة لن تصدق على الأرجح على النظام الأساسي للمحكمة لتعارض ذلك النظام مع نظامها الدستوري ، مما يجعل من الصعب اكتمال النصاب القانوني للتصديق على النظام الأساسي .
من ناحية ثانية ، فالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر

(٢٦) راجع في تفاصيل هذا الموضوع : محمد احمد مفتي ومحمد السيد سليم ، « الاسلام في دساتير الدول الإسلامية : دراسة مقارنة » ، (مركز البحوث : كلية العلوم الإدارية : جامعة الملك سعود ، ١٤٠٩هـ) ، ص ٢١ - ٢٨ .

- (٧) باكستان - بنجلاديش
(٨) سوريا - الاردن
(٩) العراق - الكويت
(١٠) العراق - إيران
(١١) مالي - فولتا العليا
(١٢) المغرب - الجزائر
(١٣) اليمن ش - اليمن ج
- ١٩٧١
١٩٧١
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٤
١٩٧٦
١٩٧٩

وبطبيعة الحال ، فإن هذه القائمة لا تمثل حصراً لكل المنازعات بين الدول الإسلامية ، ولكنها تمثل تلك المنازعات التي اتسمت بدرجة عالية من الكثافة والتأثير في العلاقات بين الدول الإسلامية ، كما أن هذه القائمة لا تشمل المنازعات التي حدثت بعد عام ١٩٧٩ ، كالنزاع التشادي - الليبي عام ١٩٨٠ ، والنزاع العراقي - الإيراني عام ١٩٨٠ ، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو عام ١٩٨٥ ، والنزاع بين موريتانيا والسنغال عام ١٩٨٩ .

قدّمنا أن نسبة المنازعات السياسية بين الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي تعادل حوالي ١٧ ٪ من إجمالي المنازعات الدولية ، وهذه النسبة تكاد تعادل نصيب تلك الدول من مساحة وسكان العالم ، طبقاً لإحصاءات سنة ١٩٨٤ بلغت مساحة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠ ٪ من مساحة العالم ، كما بلغ عدد سكانها ١٧,٩ ٪ من سكان العالم . وبعبارة أخرى ، فإن هذه الدول تتمتع بنصيبها « العادل » من المنازعات الدولية .

وتتسم معظم المنازعات بين الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي ، شأنها في ذلك شأن المنازعات بين الدول النامية بصفة عامة ، بسمتين هامتين : الأولى هي أنها غالباً ما تدور حول قضايا تخطيط الحدود ، وإلى حد ما حول قضايا الصراعات المذهبية والتوجهات السياسية ، والثانية هي اتساع المدى التفاعلي الذي تحدث في إطاره تلك المنازعات ، فغالباً ما تصل تلك المنازعات إلى مرحلة الحرب السافرة ثم تتحول في فترة زمنية وجيزة إلى تسوية كاملة ، وفي خلال فترة زمنية وجيزة أخرى يتحول التفاعل إلى النمط الصراعى السافر وهكذا ، فالنزاع العراقي - الإيراني تحول خلال خمس سنوات من تسوية سياسية كاملة حسب اتفاقية عام ١٩٧٥ إلى حرب شاملة عام ١٩٨٠ ، والنزاع بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية عام ١٩٧٩ تحول من حرب شاملة إلى الحديث عن

الإسلامي هي في التحليل الأخير دول نامية ، وبصفتها تلك ، فإنها لا تطمئن إلى قواعد القانون الدولي ، وهي من المصادر الاسترشادية لأحكام محكمة العدل الإسلامية الدولية ، وذلك باعتبار أن تلك القواعد قد صيغ معظمها في الحقبة الاستعمارية . كذلك ، فهذه الدول تعاني من نقص في فقهاء الشريعة الإسلامية ذوي الخبرة في القانون الدولي الذين يصلحون أما لتولي مناصب القضاء في المحكمة أو للدفاع عن وجهات نظر تلك الدول أمام المحكمة إذا ما أحييت إليها منازعات تمس مصالح تلك الدول . وأخيراً ، فإن هذه الدول لا تطمئن كثيراً إلى التسوية القضائية لمنازعاتها الدولية للأسباب سالفة الذكر ولأن تلك التسوية تتطلب اتفاق أموال طائلة على أعداد مستندات الدعوى وتكاليف الخبراء وغيرها ، مما يتعدى القدرة المالية لمعظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

ولذلك ، فإننا نرى أن منظمة المؤتمر الإسلامي ما زال أمامها شوط كبير لكي تترجم قرار إنشاء محكمة العدل الإسلامية الدولية إلى واقع ملموس .

المبحث الثالث

خبرة منظمة المؤتمر الإسلامي في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء

انتهينا من وصف وتحليل النصوص القانونية والأجهزة التنظيمية المتعلقة بموضوع التسوية السلمية للمنازعات في منظمة المؤتمر الإسلامي ، ويهمننا الآن أن ننقل إلى الخبرة العملية لهذه المنظمة في عملية تسوية المنازعات .

المطلب الأول

طبيعة المنازعات بين الدول الأعضاء

في دراسة كمية عن المنازعات الدولية التي وقعت في العالم بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٧٩ ، قام بها عازار وإيكهارد ، تبين أن هذه الفترة شهدت ٧٨ نزاعاً دولياً « رئيسياً » (٢٧) ، ويتأمل قائمة المنازعات التي وردت في تلك الدراسة يتضح أن ١٧ ٪ من تلك المنازعات (وبالتحديد ١٣ نزاعاً دولياً) ، كان بين دول أعضاء حالياً في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وهذه المنازعات هي :

- (١) موريتانيا - المغرب ١٩٥٧
(٢) العراق - الكويت ١٩٦١
(٣) مصر - سوريا ١٩٦٢
(٤) مصر - السعودية ١٩٦٢
(٥) الجزائر - المغرب ١٩٦٣
(٦) اندونيسيا - ماليزيا ١٩٦٤ - ١٩٦٢

27- William Eckhart and Edward Azar, «Major World Conflicts and Interactions», International Interactions, 5 (1), 1978, pp. 75-110 and Appendix B, pp. 104-106.
William Eckhart & Edward Azar, «Major Military Conflict & Interventions, 1965-19794, Peace Research (Canada), 11(4), October 1979, pp. 205-206.

التاليين :

المطلب الثاني

المنازعات التي اهتمت بها منظمة المؤتمر الاسلامي

يقصد بذلك ، تلك المنازعات التي جذبت انتباه منظمة

المؤتمر الاسلامي ، فاصدرت قرارات معينة بشأنها ،

ولكنها لم تحاول أن « تتدخل » لتسويتها ، ومن هذه

المنازعات النزاع الاردني - الفلسطيني (١٩٧١ -

١٩٧٤) ، والنزاع السوداني - الاوغندي (١٩٧٩) .

والنزاع الليبي - التشادي (١٩٧٨ - ١٩٨٨) .

حينما اندلع النزاع بين الاردن ومنظمة التحرير

الفلسطينية في سبتمبر سنة ١٩٧٠ لم تكن منظمة المؤتمر

الاسلامي قد نشأت بعد ، ولكن النزاع استمر بعد تبلور

الكيان التنظيمي للمنظمة ، ولم تحاول المنظمة أن تتدخل

في النزاع ، واكتفى مؤتمر وزراء الخارجية الثاني المنعقد

في كراتشي في ديسمبر سنة ١٩٧٠ بالتعبير عن « ارتياحه

لاتفاقات القاهرة وعمان التي دعت الى الاخوة والتعاون

بين حكومة الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والى

التنسيق المشترك الكامل لجهودهما ضد العدو

الصهيوني » ، ومناشدة « كل من حكومة المملكة الاردنية

الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاطراف

المعنية الاخرى ، أن تلتزم بهذه الاتفاقيات ، نصا

وروحا ، من أجل الوحدة الوطنية الاردنية الفلسطينية

الكاملة^(٢٨) . ولم يطلب المؤتمر من الامين العام أن يتخذ

أى اجراءات للتوسط بين الاردن والمنظمة ، خاصة أن

النزاع بينهما قد استمر . وللمرة الثانية اكتفى المؤتمر

الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدة سنة ١٩٧٢

بالتعبير عن « تقديره وارتياحه للجهود التي بذلتها كل من

المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في

الوساطة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة

التحرير الفلسطينية للتنسيق الكامل بينهما ولتوحيد

جهودها ضد العدو الهبوني^(٢٩) . وهذا كله بالرغم من

أن القضية الفلسطينية تعتبر هي القضية المركزية من

ضمن القضايا التي تهتم بها منظمة المؤتمر الاسلامي .

وفي عام ١٩٧٣ ثار نزاع حدودي بين العراق وايران .

وقد بادر الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي آنذاك

السيد / حسن التهامي بالتعاون مع الملك الحسن الثاني

ملك المغرب بوصفه رئيس مؤتمر القمة الاسلامي الاول

المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٩ بالتدخل لمحاولة تسوية

النزاع . ولكن النزاع ما لبث ان احيل الى مجلس الأمن

وتوقفت وساطة المنظمة . وعندما انعقد مؤتمر القمة

الاسلامي الثاني في لاهور اقترح الرئيس الاوغندي عبيد

امين أمام المؤتمر تشكيل لجنة فرعية لتسوية النزاع

مشروع للوحدة الكاملة في خلال اسابيع محددة ، ومن
ثم ، فان معظم تلك المنازعات تتكرر بصفة دورية
روتينية ، ويصعب حسمها او تسويتها نظرا لانها تتعلق
بقضايا السيادة الاقليمية .

والاهم من ذلك هو أن منظمة المؤتمر الاسلامي لم

تتدخل في معظم المنازعات التي ثارت بين الدول

الاسلامية منذ نشأتها وحتى اليوم ، اللهم الا أربع

منازعات محددة هي النزاع بين باكستان وبنجلاديش

(١٩٧١ - ١٩٧٤) ، والنزاع بين العراق وايران

(١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، والنزاع بين موريتانيا والسنغال

(١٩٨٩) والنزاع بين العراق والكويت (١٩٩٠ /

٩١) . أما باقى المنازعات فانها فضلت أن تترك لتسويتها

للتنظيمات الاقليمية الاخرى ، وبالتحديد لجامعة الدول

العربية ومنظمة الوحدة الافريقية على أساس أنها لا

تتدخل الا في المنازعات التي لا تدخل في اطار الاختصاص

الاقليمي المباشر لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة

الاغريقية . وربما كان تدخل المنظمة في النزاع بين

باكستان وبنجلاديش ، وبين العراق وايران راجعا الى أن

هذين النزاعين لا يقعان في اطار الاختصاص الاقليمي

لتنظيم اقليمي اخر غير منظمة المؤتمر الاسلامي ، كما

انها في حالة النزاع الموريتاني السنغالي تدخلت بما لا

يتعارض مع اختصاصات منظمة الوحدة الافريقية .

من هذا المنظور يمكن تقسيم المنازعات بين الدول

الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الى ثلاث مجموعات

من المنازعات : المجموعة الأولى تضم المنازعات التي

تجاهلتها المنظمة كالنزاع المغربي - الجزائري سنة

١٩٧٦ ، والنزاع بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي

سنة ١٩٧٩ ، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو سنة

١٩٨٥ . أما المجموعة الثانية ، فتشمل المنازعات التي

أظهرت المنظمة « إهتماما » بعملية تسويتها من خلال

الإشارة اليها في قراراتها ، وإن لم تحاول أن « تتدخل »

في عملية التسوية . وينضوى تحت لواء تلك المجموعة

النزاع الاردني - الفلسطيني سنة ١٩٧١ ، والنزاع

السوداني - الاوغندي سنة ١٩٧٩ ، والنزاع الليبي -

التشادي سنة ١٩٨٧ ، وتضم المجموعة الثالثة تلك

المنازعات التي حاولت المنظمة أن تتدخل في عملية

تسويتها ، وهي أربع منازعات محددة هي : النزاع

الباكستاني - البنجلاديشي (١٩٧١ - ١٩٧٤) ،

والنزاع العراقي - الايراني (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والنزاع

الموريتاني - السنغالي (١٩٨٩) والنزاع العراقي -

الكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١) . وسنحاول أن ندرس

المجموعتين الثانية والثالثة من المنازعات في المطلبين

(٢٨) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٥ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٩ .

ديارهم» (٣٣).

وقد اصرت الحكومة التشادية في مؤتمر القمة الخامس على طرح موضوع النزاع الليبي - التشادي المتمثل في احتلال ليبيا للجزء الشمالي من تشاد ودعمها للمعارضة التشادية . وقد اعترضت ليبيا على اساس ان النزاع مدرج على جدول أعمال منظمة الوحدة الافريقية ، وكحل وسط ، أدرج النزاع تحت عنوان « الخلاف الاقليمي بين ليبيا وتشاد » . وقد اتخذ مؤتمر القمة القرار رقم ٢٨/٥ وفيه أعرب عن « قلق المؤتمر حيال تكثيف العمليات العسكرية في جمهورية تشاد ، وأن هذا الخلاف الاقليمي بين ليبيا وتشاد من شأنه ان يعرض سلام وأمن المنطقة للخطر » ، وطالب المؤتمر « طرد النزاع بالامتناع عن أى عمل من شأنه أن يزيد خطورة الوضع » ، وأكد أن « منظمة الوحدة الافريقية تشكل الاطار الطبيعي لتصفية الخلاف » ، ودعا الدولتين الى « تسوية الخلاف الاقليمي بينهما بالطرق السلمية بدون أى ضغط أو تدخل أجنبي طبقا لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية » . وطلب من الأمين العام للمؤتمر الاسلامي متابعة تطبيق هذا القرار بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية» (٣٤) .

يتضح من نص القرار الصادر عن مؤتمر القمة الخامس ان المؤتمر قد أحال النزاع برمته الى منظمة الوحدة الافريقية مشيرا الى أنها « الاطار الطبيعي » لتسوية النزاع ، وهو أمر يدعو الى الدهشة ، لأن النزاع بين دولتين من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، كما أن الميثاق لم يعط المنظمة سلطة احالة المنازعات التي تنشأ بين أعضائها الى تنظيمات اقليمية اخرى . فضلا عن ان مثل هذه الاحالة تفقد المنظمة سببا رئيسيا من مبررات وجودها ، والغريب ان قرار مؤتمر القمة الخامس « بعد ان أحال النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية » طلب من الدولتين المتنازعتين تسوية النزاع « طبقا لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي » . فكيف يمكن لمنظمة الوحدة الافريقية أن تسوى الخلاف الليبي - التشادي طبقا لقواعد ميثاق منظمة اقليمية اخرى ؟

وقد اتخذ المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد في الرياض خطوة اخرى في هذا الطريق ، حين أعلن في بيانه الختامي أن المؤتمر يحیی « منظمة الوحدة

العراقی - الايراني ، وأيده في ذلك الأمين العام . ولكن وزير خارجية ايران عباس خلعبری اعترض على ذلك موضحا أن النزاع منطور بالفعل أمام مجلس الأمن وأنه « يجب أن تتاح الفرصة لمجلس الأمن لكي يواصل عمله » . ورغم ان رؤساء ليبيا والجزائر وأوغندا ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تحدثوا أمام المؤتمر مطالبين بتدخل المنظمة لتسوية النزاع العراقي - الايراني ، الا ان المؤتمر لم يتمكن من اتخاذ أى اجراءات في هذا الصدد نظرا لمعارضة ايران ، واكتفى ذو الفقار على بوتو ، رئيس وزراء باكستان آنذاك ورئيس المؤتمر ، بالتأكيد على استعداد المنظمة للتدخل لتسوية النزاع اذا طلب منها ذلك» (٣٥) .

وفي عام ١٩٧٩ ، ثار نزاع بين السودان وأوغندا حول تدفق اللاجئين الأوغنديين الى السودان في أعقاب الانقلاب الذي أطاح بحكم الرئيس عيسى أمين ، ولم تحاول منظمة المؤتمر الاسلامي ان تتدخل لتسوية النزاع ، واكتفى المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في اسلام آباد في مايو سنة ١٩٨٠ بالاعراب عن ارتياحه للاتفاق بين السودان وأوغندا على اعادة اللاجئين الأوغنديين الى وطنهم» (٣٦) . كذلك ، فان منظمة المؤتمر الاسلامي لم تتدخل في النزاع الليبي - التشادي الذي ثار حول اقليم أوزو بشمال تشاد . ولم يدرج هذا النزاع على جدول أعمال مؤتمرات القمة أو مؤتمرات وزراء الخارجية منذ أن أثير النزاع في منتصف السبعينات . واكتفت مؤتمرات وزراء الخارجية بمناقشة الصراع الداخلي في تشاد بين الجناحين المتصارعين بزعامة حسين حبري وجوكوني عويضي . فقد اصدر مؤتمر وزراء الخارجية التاسع المنعقد في داكار في ابريل سنة ١٩٧٨ قرارا بعنوان « التضامن مع شعب تشاد » وجه بموجبه « نداء الى شعب تشاد من أجل الاحترام المشدد لوقف إطلاق النار حتى تتاح المواصلات الطبيعية واجراءات التصالح القومي » ، وحث « حكومات السودان وليبيا والنيجر على مواصلة الجهود التي ترمي الى التسوية السلمية العاجلة للموضوع» (٣٧) . كذلك ، اصدر المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية المنعقد في اسلام آباد في مايو سنة ١٩٨٠ قرارا « بشأن اللاجئين التشاديين » ومناشدة الاطراف المتنازعة في تشاد « وضع حد لخلافاتهم وایجاد ارضية مشتركة للتفاهم كي يعود السلام والأمن الى تشاد مما يهيء الجو الملائم لعودة اللاجئين الى

(٣٠) مضابط مؤتمر القمة الاسلامي الثاني ، لاهور ، باكستان ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٩ .

(٣١) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٦٠٠ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٥٩٩ .

(٣٤) نص القرار في السياسة (الكويت) ، ٣٠ يناير سنة ١٩٨٧ .

عملية تسوية تلك المنازعات . فمنظمة الوحدة الافريقية قد تكون أكثر خبرة من منظمة المؤتمر الاسلامي بعملية تسوية النزاعات بين الدول الافريقية الاسلامية . كما أن مبدأ الاعتراف بشرعية الحدود الراهنة الذي طوخته منظمة الوحدة الافريقية يصلح أساساً لعملية تسوية المنازعات الحدودية بين تلك الدول .

الافريقية ولجنتها الخاصة على ما بذلته من جهود بناءة من أجل احلال السلام بين الجماهيرية الليبية وجمهورية تشاد ، وهذا البلدين المتجاورين على إعادة علاقتهما الدبلوماسية ، وحثهما على إقامة علاقات مبنية على الثقة والاخوة وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية طبقاً لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي (٣٥) .

وتثير المنازعات السالفة ، وبالتحديد تلك المنازعات التي أحالتها المنظمة إلى تنظيمات اقليمية أخرى قضية هامة تتعلق بالعلاقة بين التنظيمات الاقليمية في ميدان التسوية السلمية للمنازعات وبالأذات تلك التنظيمات التي تتميز بتداخل عضويتها . فهل من الأفضل أن يتدخل التنظيم الاقليمي لمحاولة تسوية كل المنازعات التي قد تثار بين أعضائه ؟ أم أنه من الأفضل حدوث تنسيق بين التنظيمات الاقليمية بحيث يركز كل تنظيم على عدد معين أو نوع معين من المنازعات ؟

ويمكن أن نتوقع وجود وجهتي نظر في هذا الموضوع ، ترى وجهة النظر الأولى أنه من المناسب أن يتم التنسيق بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة بحيث يركز كل تنظيم على مجموعة من المنازعات قد يكون أكثر فعالية وكفاءة في تسويتها . وتنبئ وجهة النظر تلك على عدة أسس . أولها أن عملية تسوية المنازعات عملية مكلفة مالياً ، ولما كانت موارد التنظيمات الاقليمية ، وبالأذات في العالم الثالث ، محدودة فإنه من الأفضل أن « يتخصص » كل تنظيم في طائفة معينة من المنازعات بحيث لا تتفق موارد التنظيمات على محاولة تسوية المنازعات ذاتها . وثانيها أن محاولة التنظيمات الاقليمية التدخل لحل النزاع ذاته ربما أدت إلى نزاع جديد بين تلك التنظيمات ، كما أن التنسيق بين التنظيمات الاقليمية يؤدي إلى خلق ميادين للتعاون بينهما ، ربما تنعكس على ميادين أخرى ، أما ثالث هذه الأسس فهي أن بعض التنظيمات الاقليمية ربما كانت أكثر خبرة من غيرها بعملية تسوية طائفة معينة من المنازعات ، كما أنها ربما كانت قد طورت مجموعة من المبادئ التي تحكم

أما وجهة النظر الثانية ، فتؤكد أنه من واجب التنظيم الاقليمي أن يتدخل في محاولة تسوية كل المنازعات التي تنشأ بين أعضائه ، وأن تداخل العضوية لا يجب أن يشكل قيداً على « محاولة » التنظيم تسوية تلك المنازعات (٣٦) . ويبرر انصار وجهة النظر تلك رأيهم بأن مسئولية التنظيم الاقليمي في محاولة تسوية المنازعات بين أعضائه هي مسئولية عامة ، بمعنى أنها ليست مقصورة على طائفة معينة من المنازعات ، ومن ثم ، يقع على التنظيم الاقليمي التزام عام على الأقل بمحاولة تسوية أي منازعات تنشأ بين أعضائه بصرف النظر عن محاولة تنظيم اقليمي آخر . ضف إلى ذلك ، أن تقاعس التنظيم الاقليمي عن محاولة تسوية نزاع معين قد ينشأ بين أعضائه ربما أدى مع مرور الزمن إلى فقدان الأعضاء الثقة بهذا التنظيم كإطار مناسب لتسوية منازعاتهم . ومن ثم ضعف التزامهم بأحكام ميثاقه ، ولعل من الأمثلة الواضحة على ذلك ، أن معظم الدول الافريقية غير العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي قد امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تجديد عضوية مصر في المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في المغرب في مايو سنة ١٩٧٩ ، واحتجت بأن منظمة الوحدة الافريقية لم تناقش موضوع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية بعد . (٣٧) أي أن هذه الدول تعطي التزامها تجاه منظمة الوحدة الافريقية الأولوية على التزامها تجاه منظمة المؤتمر الاسلامي . كذلك ، فإن عدم تدخل التنظيم الاقليمي في طائفة معينة من المنازعات ربما أدى إلى تعطيل أجهزته العاملة في ميدان التسوية السلمية للمنازعات ، وبالتالي توقفها عن العمل . فماذا ستفعل

(٣٥) البيان الختامي للمؤتمر الاسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية . المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣٦) دافع عن وجهة النظر تلك الرئيس الليبي معمر القذافي في مؤتمر القمة الاسلامي الثاني المنعقد في لاهور سنة ١٩٧٤ وذلك حينما اقترح الرئيس الاوغندي عيدي أمين أهمية تدخل المنظمة لحل النزاع العراقي - الايراني سنة ١٩٧٣ . وقد اعترضت إيران على ذلك على أساس أن

النزاع منظور بالفعل أمام مجلس الأمن . ورد الرئيس الليبي قائلًا : « إذا كان المؤتمر يقم نفسه في حل النزاعات الاقليمية بين الاقطار الاسلامية ... هذا شيء عظيم . ولكن لا ينبغي أن نأخذ جزءاً ونترك أجزاء . إذا أراد المؤتمر أن يدخل في هذه القضية فعليه أن يتطوع للمساهمة في حل كافة النزاعات القائمة والمحتملة بين عدد من قطار الاسلامية .. إذا أراد (المؤتمر) أن يقوم بشيء لله ولا يلام فعليه أن يتناول كل المشكلات القائمة بين الاقطار الاسلامية وأن يحاول حلها بطريقة اخوية اسلامية » .

مضابط مؤتمر القمة الاسلامي الثاني ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ . جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤ م .

ونضيف أن هذا الموقف لم يمنع من أن تعارض ليبيا في مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ بشدة إدراج موضوع النزاع الليبي - التشادي على جدول أعمال المؤتمر كما قدمنا عند مناقشة النزاع الليبي - التشادي .

(٣٧) راجع في تفاصيل المناقشات حول هذا الموضوع : (دورة فلسطين والقدس الشريف) ، (فاس ، المملكة المغربية) ، ١٠ - ١٤

محاضر اجتماعات المؤتمر الاسلامي العاشر لوزراء الخارجية ، (دورة فلسطين والقدس الشريف) ، ص ٣٧ - ٥٣ .

جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ الموافق ٨ - ١٢ مايو ١٩٧٩ م الجلسة الثانية ، ص ٣٧ - ٥٣ .

المطلب الثالث :

المنازعات التي حاولت المنظمة التدخل في عملية تسويتها :

وتشمل هذه الطائفة من المنازعات أربع منازعات محددة هي النزاع الباكستاني - البنجلاديشي (١٩٧١ - ١٩٧٤) ، والنزاع العراقي - الإيراني (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، والنزاع الموريتاني - السنغالي (١٩٨٩) ، والنزاع العراقي - الكويتي (١٩٩٠ - ١٩٩١) .

الفرع الاول :

النزاع الباكستاني - البنجلاديشي :

ظهر النزاع بين باكستان وبنجلاديش في البداية كنزاع داخلي بين شطري دولة باكستان ، باكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا) ، وباكستان الغربية (باكستان حاليا) ، ولكنه سرعان ما تحول الى نزاع دولي بتدخل الهند في النزاع ثم بانفصال باكستان الشرقية وتحولها الى دولة مستقلة لها نزاع مع دولة باكستان . وقد حدث النزاع الداخلي كمحصلة للتفاوت الاجتماعي والثقافي بين شطري باكستان ، واستئثار الشطر الغربي بمعظم الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية .^(٢٨) ثم جاءت الانتخابات العامة سنة ١٩٧١ لتعطي رابطة عوامي المتمركزة في باكستان الشرقية ١٦٧ مقعدا من اجمالي المقاعد البرلمانية البالغة ٣٠٩ مقعدا ، بينما أتى حزب الشعب المتمركز في باكستان الغربية في المركز الثاني وحصل على ٨٣ مقعدا فقط . ولذلك ، طالب الشيخ مجيب الرحمن زعيم رابطة عوامي بأن يتولى تأليف الوزارة ، ولكن الرئيس الباكستاني يحيى خان رفض تكليف مجيب الرحمن بتشكيل الوزارة استنادا الى أن رابطة عوامي كانت تطالب في برنامجها الانتخابي بالاستقلال الذاتي لباكستان الشرقية في اطار جمهورية اتحادية اشتراكية . وقد أدى ذلك الى حركة تمرد شامل في باكستان الشرقية بزعامة رابطة عوامي ، وتدخل الجيش الباكستاني لمحاولة سحق التمرد ، وتم القضاء القبض على الشيخ مجيب الرحمن ، وفي أعقاب ذلك ، تدخل الجيش الهندي لمساندة المتمردين في باكستان الشرقية ، لأن الهند من مصلحتها تقسيم باكستان الى دولتين . وقد انتهت الحرب الأهلية الباكستانية بهزيمة الجيش الباكستاني ، وإعلان انفصال الشطر الشرقي وإنشاء دولة بنجلاديش في هذا الشطر .

حينما اندلعت الحرب الأهلية الباكستانية سنة ١٩٧١ ، لم تكن منظمة المؤتمر الاسلامي قد انشئت

محكمة العدل الاسلامية اذا استمرت منظمة المؤتمر الاسلامي في التقليد المتبع بعدم التدخل في المنازعات العربية أو الافريقية ، الأرجح أن المحكمة لن تجد أي منازعات تحاول التدخل لتسويتها ، وبالتالي ستصبح جهازا لا وظيفة له .

ونحن نرى أنه لا غشاضة ، من حيث المبدأ ، في التنسيق بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة في عملية تسوية المنازعات . بل أن هذا التنسيق ربما كان مطلوبا ، عملا بمبدأ خفض التكاليف المالية لتسوية المنازعات ، ولكن التنسيق لا يعنى بالضرورة ، انفراد ، تنظيم معين بعملية تسوية نزاع معين أو طائفة معينة من المنازعات . فمن الممكن أن تنسق التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة جهودها بحيث تجمع مواردها (المالية ، والتنظيمية ، والقانونية) في اطار مشترك يتولى « توجيه » عملية التسوية السلمية للنزاع . وعلى سبيل المثال ، فانه اذا ثار نزاع بين دولتين عربيتين اسيويتين ، قد يكون من الافوق أن تنشأ لجنة مشتركة من جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، تتولى الاشراف على عملية تسوية النزاع ، وتوجيه جهود التسوية نحو التنظيم الاقليمي الذي تتوافر فيه الموارد اللازمة لتسوية النزاع ، فاذا تبين ضرورة التسوية القضائية للنزاع مثلا ، يمكن أن يحال النزاع الى محكمة العدل الاسلامية الدولية ، باعتبار أن جامعة الدول العربية لا تمتلك محكمة عدل عربية .

وقد بدأت منظمة المؤتمر الاسلامي تدرك خطورة ابتعادها عن النزاعات العربية والافريقية ، وأهمية التنسيق المشترك مع التنظيمات الاخرى . ولذلك ، بادرت بالتدخل في النزاع السنغالي - الموريتاني سنة ١٩٨٩ ، وبدأت تطرح فكرة تكوين اطار تنظيمي للتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية يتولى تنسيق جهود تلك التنظيمات ، كذلك ، فقد اتخذ المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد في الرياض في مارس سنة ١٩٨٩ قرارا (رقم ١٨/٣٥ س) « بشأن التعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي والتنظيمات الدولية والاقليمية » دعا فيه الى ابرام اتفاقية تعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي من ناحية ، وكل من جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية من ناحية أخرى . ويقودنا ذلك الى مناقشة النزاعات التي تدخلت منظمة المؤتمر الاسلامي في محاولة تسويتها .

(٢٨) راجع الاحصاءات الدالة على ذلك مع توضيح اصول وتطور النزاع في : p.43 ff. (New Delhi: ISS, 1971) .

Yatindra Bhatnagar, Bangla Desh: Birth of a Nation, (New Delhi: vikas, 1982).
Abdul-Wahud Bhuiyan, The Emergence of the Awami League, New Delhi: vikas, 1982).

بالشيخ مجيب الرحمن عن طريق سفارة الهند في القاهرة ، ولكنه تلقى ردا من رئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندى ، توضح فيه أن الشيخ مجيب الرحمن لا يرحب باستقبال لجنة المصالحة ، لأن المنظمة لم تلق بالاً لها مأساة شعب بنجلاديش إبان الحرب الأهلية ، وهكذا فشلت المحاولة الثانية التى قامت بها المنظمة .^(٤٠)

الواقع أن فشل محاولة الوساطة الثانية التى قامت بها منظمة المؤتمر الاسلامى يرجع الى المنهج الذى اتبعته المنظمة ذاتها لمحاولة تسوية النزاع ، فمنذ البداية كان واضحا أن المنظمة « منحازة » لباكستان في خلافها مع بنجلاديش ، ولا يحتاج المرء الا لقراءة البيان الختامى للمؤتمر الثالث لوزراء الخارجية لكى يستنتج أن محاولة المنظمة كان مقصيا عليها بالفشل قبل أن تبدأ .

فقد نص البيان الختامى للمؤتمر على أن المؤتمر يعلن « مساندته » التامة لباكستان وسلامة اراضيها ولسيادتها الوطنية واستقلالها . وهذا النص يعنى أن المؤتمر يرفض الاعتراف بدولة بنجلاديش التى كانت قد اعلنت استقلالها فعلا . كما انه يساند حكومة باكستان في مواجهة حكومة بنجلاديش ، كذلك فالقرار رقم ٣/٩ لم يشر الى دولة بنجلاديش اطلاقا ، واكتفى بالإشارة الى الشيخ مجيب الرحمن دون تحديد منصبه ، وهو أنه رئيس وزراء بنجلاديش ، حتى لا يستشف من ذلك أن المؤتمر يعترف بدولة بنجلاديش ، وأخيرا ، فقد انطوى البيان الختامى للمؤتمر على تهديد مستتر للهند ، بأنها اذا لم توقف جميع العمليات الحربية وتعيد الاسرى والمعتقلين المدنيين ، فإن علاقاتها بالدول الاسلامية ستتأثر .

من الواضح ان قرارات المؤتمر الثالث قد انحازت الى جانب باكستان ضد بنجلاديش والهند ، ومن ثم فلم يكن متوقعا ان ترحب الدولتان بوساطة المؤتمر الاسلامى ، ولذلك ، فقد اكتفى المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية المنعقد في بنغازى في مارس سنة ١٩٧٣ بمطالبة الهند بالافراج عن اسرى الحرب الباكستانيين ، ولم يشر الى بنجلاديش سواء في بيانه الختامى او قراراته .^(٤١) وقد حاول الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى التوسط للمرة الثالثة بين باكستان وبنجلاديش ، ولكن الشيخ مجيب الرحمن رفض تلك المحاولة ، ما لم تعترف باكستان أولا بدولة بنجلاديش ، وبناء عليه اعلنت باكستان استعدادها للاعتراف ببنجلاديش في اواخر سنة ١٩٧٣ م ، وذلك بناء على محاولات الوساطة التى قام بها الامين العام . وقد اكدت باكستان هذا الاعتراف في

رسميا ، ولكن المؤتمر الثانى لوزراء الخارجية المنعقد في ديسمبر سنة ١٩٧٠ كان قد عين تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا الاسبق - امينا عاما للمؤتمر الاسلامى ، وكلفه بصياغة مشروع ميثاق المؤتمر ، وقد بادر الامين العام بزيارة شطرى باكستان على رأس وفد مكون من ممثلين للكويت وايران لمقابلة الاطراف المتنازعة ، ومحاولة التوصل الى حل سياسى . كذلك حاول الوفد مقابلة ممثل رابطة عوامى الذين لجأوا الى الهند ، ولكن الحكومة الهندية منعت الوفد من دخول الهند ، وبرتت الهند قرارها ، بأن المؤتمر الاسلامى ، سبق وأن رفض حضور مندوب من الحكومة الهندية ، مؤتمر القمة الاسلامى الاول سنة ١٩٦٩ ، واكتفى بوفد يمثل « مسلمى الهند » ، ولذلك باءت المحاولة الاولى للمنظمة بالفشل . وفي هذه الاثناء تولى ذو الفقار بوتو رئاسة الحكومة الباكستانية ، وقام بالافراج عن الشيخ مجيب الرحمن الذى عاد الى بنجلاديش ليصبح أول رئيس لوزراء بلاده .

وقد عاودت المنظمة محاولة التوسط لتسوية النزاع بين باكستان وبنجلاديش عقب اعلان استقلال الاخيرة ، وفي هذا الاطار اتخذ المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدة في فبراير - مارس سنة ١٩٧٢ القرار رقم ٣/٩ والذي نص على انه :

رغبة من المؤتمر في الحفاظ على الروح السامية في السنغال الاسلامى . ونظرا الى أن العلاقات المستقبلية بين السكان في الشرق والغرب يجب ان يقررها زعماءها المنتخبون عن طريق اجتماع مشترك يسوده جو من الحرية والكرامة . كلف المؤتمر الامين العام بالاتصال بذو الفقار بوتو في اسلام آباد ، والشيخ مجيب الرحمن في دكا ، لترتيب اجتماع بينهما وبين وفد من ستة اعضاء من مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامى يتكون من الجزائر وايران وماليزيا والمغرب والصومال وتونس ، ويكون هدف الوفد ، تحقيق التفريق والمصالحة والاخوة بين الزعيمين المنتخبين ، وذلك في جو تسوده روح الاخاء الاسلامى والحرية والكرامة ، وكذلك بحث وسائل معاونة كليهما في انهاء المشاكل التى يواجهانها .^(٣٩)

وهكذا تشكلت « لجنة المصالحة » برئاسة الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، وشرعت اللجنة في الاتصال بذو الفقار بوتو ومجيب الرحمن ، ولما كانت الاتصالات مع حكومة بنجلاديش انذاك تتم عن طريق الهند ، كما أن تنكو عبد الرحمن ، الامين العام للمنظمة ، كان متواجدا في القاهرة ، بادر بالاتصال

(٣٩) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٤٠) راجع في ذلك

(٤١) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

الصدامات الحدودية بين الدولتين ، وفي ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٠ م عبرت القوات العراقية الحدود العراقية - الإيرانية الى داخل الاراضى الإيرانية على ثلاثة محاور . وبذلك بدأت اطول حرب دولية مستمرة منذ حروب الثلاثين عاما في أوروبا (١٦١٨ - ١٦٤٨) .^(٤٦)

بمجرد اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عقد وزراء خارجية الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي اجتماعا طارئا في نيويورك في ٢٦ سبتمبر حيث كانوا متواجدين هناك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد قرر الوزراء تكوين « لجنة للنساعي الحميدة » تتكون من الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ، والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطى . وقد قامت اللجنة بزيارة العراق وايران ل الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وأبلغت المسئولين في الدولتين مناشدة المؤتمر لهما وقف الحرب والدخول في مفاوضات سلمية لحل النزاع .

وقد عادت اللجنة الى نيويورك حيث قدمت الى وزراء الخارجية تقريراً عن اعمالها . وقرر الوزراء ان تواصل اللجنة اعمالها . وبناء عليه ، توجه الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى العراق وايران مقترحاً توسيع عضوية لجنة المساعي الحميدة . ولكت الامين العام لم يحرز أى تقدم في مباحثاته مع قادة الدولتين نظراً لوجود هوة كبيرة بين مواقفهما ، فبينما اصررت ايران على انسحاب القوات العراقية من الاراضى الإيرانية قبل وقف إطلاق النار . فان العراق اصر على انه يلزم ان يسبق الانسحاب التوصل الى اتفاق يكفل للعراق سيادته على اراضيه ومياهه الاقليمية .

وهكذا احيل موضوع النزاع العراقى - الايرانى الى مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في ٢٥ - ٢٨ يناير سنة ١٩٨١ . ويلاحظ ان ايران قاطعت المؤتمر بينما حضرته العراق .

عبر مؤتمر القمة الثالث في بيانه الختامى وقراراته عن قلقه العميق لاستمرار الحرب بين العراق وايران . وناشدتهما قبول الوساطة الاسلامية وتسهيل مهمة لجنة المساعي الحميدة ، كما قرر توسيع عضوية اللجنة لتشمل الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي (السيد / الحبيب الشطى) وممثلين للسنفال ، وجامبيا ، وباكستان ، وبنجلاديش ، وتركيا ، وغينيا . ومنظمة التحرير الفلسطينية . ودعا المؤتمر العراق وايران الى وقف إطلاق النار فوراً ، وأعلن ان الدول الاعضاء وانتهت على تشكيل قوة اسلامية من أجل تطبيق وقف إطلاق النار

سبأق الاعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الاسلامي الثاني الذى كان مقرراً عقده في لاهور بباكستان ، اذ أكدت باكستان اعترافها بدولة بنجلاديش . وبناء عليه فقد قرر المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية المنعقد في ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤ م تكوين « بعثة مساع حميدة » من الدول الاعضاء تتولى السفر الى بنجلاديش لتسوية النزاع بينها وبين باكستان . وقد شكلت البعثة من وزير خارجية الكويت رئيساً ومن وزيرى خارجية الصومال ولبنان ومندوبى السنغال والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة الى الامين العام للمنظمة .^(٤٧) كذلك فقد وجه مؤتمر القمة الاسلامي الثاني في جلسته المنعقدة يوم ٢٢ فبراير ، بناء على اقتراح الرئيس المصرى انور السادات ، نداء الى الشيخ مجيب الرحمن بأن يشارك في مؤتمر القمة وأن يرد ايجابياً على مبادرة باكستان بالاعتراف ببنجلاديش .^(٤٨) وفي ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤ حضر الشيخ مجيب الرحمن الجلسة الثانية لمؤتمر القمة الاسلامي الثاني ورحب به بوقو رئيس وزراء باكستان ، واصبحت بنجلاديش عضواً في المؤتمر الاسلامي منذ ذلك الوقت .^(٤٩)

يمكن القول أن منظمة المؤتمر الاسلامي قد استطاعت ان تحقق نجاحاً معيناً في تسوية النزاع الباكستاني - البنجلاديشي ، وان كان هذا النجاح قد أتى في مرحلة متأخرة وبعد أن اعترفت باكستان ببنجلاديش . وان كان المؤتمر الاسلامي قد لعب دور « الاطار التنظيمي » الذى حقق المصالحة بين الدولتين بعد أن توافر « الاطار السياسى » لتلك المصالحة . وقد كان ذو الفقار بوتو حريصاً على أن يؤكد في مؤتمر القمة الاسلامي أن « المصالحة بين باكستان وبنجلاديش جاءت بمبادرة من المؤتمر الاسلامي وليس بناء على مبادرة من باكستان » .^(٥٠) وفي رأينا فانه لو أن باكستان بوصفها الدولة المضيفة ، لم تعط المؤتمر الضوء الأخضر للقيام بالوساطة وباعترافها ببنجلاديش ، لما كان المؤتمر الاسلامي قد حقق نجاحاً يذكر في ذلك النزاع .

الفرع الثانى :

لنزاع العراقى - الايرانى :

تدهورت العلاقات بين العراق وايران في اعقاب سقوط نظام الشاه في ايران في فبراير سنة ١٩٧٩ . فقد أدعت كل من الدولتين ان الدولة الاخرى تتدخل في شئونها الداخلية بهدف اسقاط نظام الحكم . كما تصاعدت

(٤٢) مضابط مؤتمر القمة الاسلامي الثاني ، المرجع السابق ، ص ٥٦٤٨ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٤٤) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٤٦) راجع في أسباب نشوب الحرب وتطورها :

إذا دعت الحاجة ، وبناء على توصية من لجنة المساعي الحميدة (٧).

قامت لجنة المساعي الحميدة برئاسة الرئيس الفيني سيكوتوري ، بزيارة العراق وايران ، واستمعت الى وجهات نظر قادة الدولتين ، وبناء عليه قدمت مشروعاً للتسوية يدور حول انشاء محكمة اسلامية لتحديد الدولة التي بدأت الحرب ، ولكن ايران اصررت على انسحاب العراق قبل ان تشرع المحكمة في ممارسة اعمالها ، كما اشترطت ان تتم التسوية السياسية للحرب على اساس الاتفاقية العراقية - الايرانية الموقعة في الجزائر سنة ١٩٧٥ ، هذا في الوقت الذي اصر فيه العراق على ضرورة اعتراف ايران بسيادته الكاملة على شط العرب ، وهو الشط الذي تقاسمت الدولتان السيادة عليه بموجب اتفاقية سنة ١٩٧٥ ، كما انه لا انسحاب من الاراضي الايرانية قبل هذا الاعتراف .

ومع ذلك ، واصلت اللجنة جهودها ، فبادرت بعقد اجتماعات مكثفة مع قادة ايران ، وتم التوصل الى عدة نقاط تكون جزءاً من عناصر التسوية ، وهي ضرورة تحديد الدولة المعتدية ، وانسحاب القوات العراقية من ايران ، واحترام اتفاقية سنة ١٩٧٥ مع اجراء تعديلات طفيفة في بنود هذه الاتفاقية

ولكن العراق لم توافق على هذه البنود مما ادى الى توقف اعمال لجنة المساعي الحميدة مؤقتاً واتجاهها الى بلورة مشروع للتسوية السلمية ، وهو المشروع الذي اعلنته سنة ١٩٨١ ، وقد تضمن مشروع لجنة المساعي الحميدة مايلي :

- أولاً : قواعد السلام الدائم بين العراق وايران :
- ١ - احترام كل من العراق وايران للسيادة الوطنية للطرف الآخر ولوحدة اراضيه .
- ٢ - إعادة التأكيد على عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة .
- ٣ - إعادة التأكيد على عدم تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .
- ٤ - إعادة التأكيد على قبول مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدولتين .
- ٥ - موافقة العراق وايران على احترام مبدأ حرية الملاحة في شط العرب .

ثانياً : تدابير الحل السلمي الشامل :

- ١ - يسرى وقف إطلاق النار بين العراق وايران اعتباراً

من الليلة الفاصلة بين الخميس والجمعة ١٢ مارس سنة ١٩٨١ في الساعة صفر .

٢ - يتم انسحاب القوات العراقية من الاراضي الايرانية ابتداء من يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٨١ ، وينتهي الانسحاب خلال أربعة اسابيع .

٣ - يتم وقف إطلاق النار وانسحاب القوات تحت إشراف مراقبين تابعين للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي يقبلهم الطرفان .

٤ - تعرض مسألة شط العرب على لجنة مكونة من اعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي يقبلهم الطرفان وذلك بهدف وضع النظام الاساسي لهذا الممر المائي .

٥ - التفاوض لإيجاد حل سلمي للخلافات الاخرى بعد انسحاب القوات العراقية من الاراضي الايرانية .

٦ - تبادل البيانات بين العراق وايران حول عدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

٧ - تتولى الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ضمان احترام الطرفين للتعهدات التي إتضا بها على قاعدة الحل السلمي الشامل ووضع مراقبين على جانبي الحدود الدولية للبادين عند الاقتضاء لمدة معينة .

ثالثاً : تدابير مؤقتة لحرية الملاحة في شط العرب :

١ - ابتداء من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وإلى أن يتم التوصل الى إتفاق نهائي بشأن شط العرب ، فإن الملاحة في هذا الممر المائي تتم بإشراف جهاز خاص تحت رعاية منظمة المؤتمر الاسلامي .

٢ - يجوز لهذا الجهاز الخاص أن يطلب من منظمة المؤتمر الاسلامي أن تضع تحت إمرته قوة للحفاظ على السلام ولتساعدته في مهمته المتمثلة في ضمان حرية الملاحة في شط العرب أثناء هذه المدة .

رابعاً : تشكل لجنة المساعي الحميدة لجنة فرعية لمساعدة الدولتين على تنفيذ عناصر التسوية السلمية الشاملة . على أن تضم هذه اللجنة : الرئيس الفيني

أحمد سيكوتوري ، والرئيس البنجلاديشي ضياء الرحمن ، والرئيس الباكستاني ضياء الحق ، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، ورئيس وزراء تركيا بوانت أولسو ، ووزير خارجية السنغال مصطفى نيامي ، ووزير خارجية ماليزيا تنكو أحمد رباع الدين ، والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطي (٤٨) .

بيد أن مشروع لجنة المساعي الحميدة لم يلقى قبولا

- M.S. El-Azhary, ed., The Iran-Iraq war, (London: Crk: Praeger, Washington Papers series No. 92, 1982).

- Stephen Grummond, The Iran- Iraq War : Islam Embattled, (New York : Praeger, Washington Papers series No. 29, 1982.)

(٤٧) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية . المرجع السابق . من ٧٣١ - 48- Grummond, Op. Cit., pp. 101-102

إطلاق النار .

يختلف المشروع الثانى عن المشروع الاول فى انه يعترف صراحة باتفاقية سنة ١٩٧٥ كأساس للتسوية . وينص على تشكيل لجنة لتحديد الدولة المعتدية وهو ما كانت تطالب به إيران . ورغم ذلك لم يقدر للمشروع النجاح لسبب رئيسى وهو شك إيران فى « إنحياز » منظمة المؤتمر الاسلامى للعراق ، خاصة ان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثانى عشر المنعقد فى بغداد فى يونيو سنة ١٩٨١ كان قد قرر اعتبار خطاب الرئيس صدام حسين ، الذى القاه فى إفتتاح المؤتمر وحمل فيه إيران مسؤولية إندلاع الحرب ، وثيقة من وثائق المؤتمر^(٥٠) .

وفى الوقت ذاته واصلت مؤتمرات وزراء الخارجية بحث موضوع الحرب العراقية - الايرانية . فقد حدث المؤتمر الثالث عشر المنعقد فى النيجر فى أغسطس سنة ١٩٨٢ العراق وايران على وقف إطلاق النار والانسحاب فورا الى الحدود المعترف بها دوليا وقبول فكرة تشكيل قوة مراقبين من أعضاء المنظمة للإشراف على وقف إطلاق النار والانسحاب . كما إتخذ المؤتمر الرابع عشر المنعقد فى دكا سنة ١٩٨٣ قرارا أوصى بحسن معاملة أسرى الحرب لدى الدولتين كما قرر المؤتمر تشكيل لجنة من الامين العام وعدد من وزراء الخارجية يختارهم رئيس المؤتمر بالاتفاق مع العراق وايران لتقصى الحقائق حول وضع الأسرى^(٥١) .

وقد قدمت لجنة المساعى الحميدة ، التى أصبحت تسمى لجنة السلام الاسلامية ، تقريراً عن أعمالها الى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد فى المغرب فى يناير سنة ١٩٨٤ ، وهو المؤتمر الذى حضرته العراق وقاطعته ايران ، وقد تضمن تقرير اللجنة أن « مواقف الطرفين بقيت دون تغيير رغم حدوث تطور معين ، ففىما أعلن العراق عن إستعداده لوقف إطلاق النار ، يبدو أن الطرف الآخر يتمسك من جانبه بالشروط السابقة »^(٥٢) . وقد إتخذ المؤتمر القرار رقم ٤/٨ س (ق أ) « حول النزاع بين ايران والعراق » أعرب فيه عن تقديره للجهود التى بذلتها لجنة السلام الاسلامية ، وطلبت من اللجنة مواصلة وتكثيف جهودها من أجل وقف القتال بين البلدين والتوصل الى تسوية عادلة ومشرفة للنزاع بينهما ، وأكد دعوة الطرفين المتنازعين الى إيقاف كافة العمليات الحربية فورا وسحب قواتهما الى الحدود المعترف بها دوليا ، وأعرب عن ارتياحه لموقف العراق من قبول قرارات المؤتمر الاسلامى ومجلس الأمن وربما

واضحاً لدى ايران والعراق . فقد أصرت ايران على أن تكون إتفاقية سنة ١٩٧٥ هى قاعدة التفاوض ، بينما أصرت العراق على رفض هذه الاتفاقية . كذلك ، فبينما إشتطت ايران إانسحاب القوات العراقية فورا ودون قيد أو شرط ، فإن العراق إشتط إعتراف ايران بالحقوق العراقية فى شط العرب قبل الانسحاب . كذلك إشتطت إيران . عودة من أسمتهم باللاجئين المطرودين من العراق ، بينما إشتط العراق موافقة ايران على الحكم الذاتى لعرب اقليم عربستان^(٥٣) . ومن ثم ، فقد كانت مواقف الدولتين متباعدة الى حد كبير .

إستمرت « لجنة المساعى الحميدة » فى ممارسة أنشطتها لمحاولة التقريب بين الطرفين ، فأقترحت انشاء لجنة مشتركة تضم العراق وإيران ، ولكن الاقتراح لم يلق قبولا لدى ايران . كما دعت اللجنة الرئيس العراقى صدام حسين والامام الخومينى الى مكة المكرمة لتوقيع إتفاق لوقف إطلاق النار ، ولكن ايران رفضت الدعوة . بعد ذلك ، بادرت لجنة المساعى الحميدة بتقديم مشروع ثان لتسوية النزاع العراقى - الايرانى ، وهو فى الواقع المشروع الاول معدلا فى ضوء ملاحظات الدولتين المتنازعتين . وقد تضمن المشروع ما يلى :

اولا : المبادئ :

وهى المبادئ الأربعة الاولى الواردة فى المشروع الاول مع عدم ذكر المبدأ الخامس المتعلق بشط العرب .

ثانيا : عناصر الحل السلمى الشامل :

- ١ - وقف إطلاق النار .
- ٢ - إانسحاب قوات الدولتين الى الحدود المعترف بها طبقا لاتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ .
- ٣ - وضع قوات مراقبة اسلامية على طرفى الحدود بين الدولتين .
- ٤ - تشكيل لجنة من الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى لتسوية مشكلة الحدود البرية والمائية .
- ٥ - تقبل الدولتان تكوين جهاز يتولى مهمة تحديد المعتدى وإدانته .
- ٦ - تنشئ منظمة المؤتمر الاسلامى صندوقا للتضامن الاسلامى لمساعدة الدولتين فى إعادة البناء .
- ٧ - يقبل الطرفان مبدأ جبر الضرر على أساس النتائج التى يقدمها الجهاز المذكور فى البند رقم (٥) .
- ٨ - تجرى مفاوضات غير مباشرة بين الدولتين فى إحدى عواصم الدول الاسلامية . وعند التوصل الى حل يتم البدء فى مفاوضات مباشرة .
- ٩ - تتشكل الأجهزة واللجان المذكورة أعلاه بمجرد وقف

49- Ibid., p.78

50- Al-Ahsan, Op. Cit., pp. 79-80

(٥١) عبد الله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠٢ .
(٥٢) المذكرات التفسيرية المتعلق بالمسائل السياسية ، المرجع السابق .

المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية . وأضاف المؤتمر إعادة التأكيد على عدة مبادئ جوهرية لتسوية النزاع وهي « تطبيق مبادئ وأحكام القانون الدول المتعلق باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة » . كذلك أعرب المؤتمر عن تأييده لقراري مجلس الامن ١٩٨٦/٥٨٢ و ١٩٨٦/٥٨٨ بشأن تسوية النزاع العراقي - الايراني ودعا ايران الى قبول القرارين وتسوية النزاع بالطرق السلمية بعد أن أعلن العراق قبول القرارين^(٥٤) .

وقد أعاد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في عمان في مارس ١٩٨٨ التأكيد على أهمية الالتزام بقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ ولم يقدم المؤتمر تصورا خاصا بمنظمة المؤتمر الاسلامي لتسوية النزاع . وهكذا إكتفى المؤتمر بالاحالة الى قرارات مجلس الامن^(٥٥) . وعلى أي حال ، فقد كان المؤتمر السابع عشر آخر مؤتمر لوزراء الخارجية يناقش تسوية النزاع العراقي - الايراني . فبعد قليل من إنعقاد المؤتمر توقفت الحرب في أغسطس سنة ١٩٨٨ بعد إعلان ايران قبولها تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ . وهكذا إكتفى المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد في الرياض في مارس ١٩٨٩ بالاعراب عن ارتياحه لوقف القتال بين العراق وإيران وأثنى على قبول الطرفين لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ وأعرب عن أمله في أن يضاعف الطرفان جهودهما في المفاوضات المباشرة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة بغية تنفيذ القرار رقم ٥٩٨ تنفيذا شاملا^(٥٦) .

لماذا فشلت محاولات الوساطة المتعددة التي قامت بها منظمة المؤتمر الاسلامي لتسوية النزاع العراقي - الايراني ؟ ولماذا بدأت عملية تسوية النزاع في إطار الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ رغم أن هذا القرار لا يختلف كثيرا عن المشروعات المختلفة التي قدمتها منظمة المؤتمر الاسلامي ؟

لاشك أن رفض إيران لمختلف المشروعات التي قدمتها منظمة المؤتمر الاسلامي يعتبر مسؤولا عن فشل محاولات الوساطة . وفي الوقت ذاته ، فإن رفض إيران لتلك المشروعات كان نابعا من اعتبارين أولهما ■ إيران في أنها ستنتصر في النهاية في حربها مع العراق . ومن ثم شعورها بأن التسوية السياسية ستؤدي الى فقدانها لمكاسب الانتصار العسكري ولذلك ، فإن إيران لم ترفض فقط محاولات الوساطة التي قامت بها منظمة المؤتمر

ايران الى إعلان قبولها لتلك القرارات ، والموافقة على إيقاف القتال والجلوس الى مائدة المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية . وأعرب عن تأييده لقرار مجلس الامن رقم ٥٤٠ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٣ والذي يؤكد على حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية ويدعو الأطراف المتحاربة الى الوقف الفوري لكافة الاعمال العدوانية في منطقة الخليج . وطلب قرار مؤتمر القمة أيضا من الدول الاعضاء الامتناع عن إتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي الى إستمرار النزاع^(٥٣) .

وفي مارس سنة ١٩٨٤ توفي الرئيس الفيني احمد سيكوتوري رئيس لجنة السلام الاسلامية ، وتم إختيار الرئيس الجامبي داوود جاوارا رئيسا للجنة . وقد بادرت اللجنة برئاسة جاوارا بتنشيط جهودها مرة أخرى ، فإقترحت تكوين هيئة عسكرية تابعة لها برئاسة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وذلك للإشراف على وضع الترتيبات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار . ولكن إيران رفضت الاقتراح مما أدى الى تجميد أعمال اللجنة . وهكذا أحيل موضوع الحرب العراقية - الايرانية الى المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في صنعاء في ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، وهو المؤتمر الذي حضرته ايران لأول مرة . وقد عبر المؤتمر في بيانه الختامي عن ارتياحه لتعاون العراق مع لجنة السلام الاسلامية ، وناشد العراق وايران وقف القتال والجلوس الى مائدة المفاوضات ، ومراعاة أحكام الشريعة الاسلامي ، وإتفاقية جنيف حول أسرى الحرب ، وبروتوكول جنيف حول الأسلحة الكيميائية . وقد أعلن وزير خارجية ايران في المؤتمر رفضه لتلك القرارات وأكد أنه لا طريق لتسوية النزاع الا الحرب .

أما المؤتمر السادس عشر لوزراء الخارجية المنعقد في المغرب سنة ١٩٨٦ فقد فشل في مجرد اتخاذ قرار بشأن الحرب العراقية - الايرانية نظرا للتباعد الشديد بين مواقف العراق وايران .

ومرة أخرى أحيل موضوع النزاع العراقي - الايراني الى مؤتمرات القمة الاسلامية ، وهكذا ناقش مؤتمر القمة الاسلامي الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ النزاع ، وقد قاطعت ايران هذا المؤتمر . وقد أكد المؤتمر على « ضرورة الايقاف الفوري لكافة العمليات الحربية والانسحاب الى الحدود المعترف بها دوليا والتبادل السريع لأسرى الحرب في غضون فترة قصيرة من إيقاف العمليات الحربية والانسحاب والجلوس الى مائدة

(٥٣) بيانات وقرارات مؤتمر القمة الاسلامي الرابع ، المرجع السابق .

(٥٤) نص القرارات في السياسة (الكويت) ، ١٩٨٧/٣٠ م .

(٥٥) نص القرارات في الرياض (السعودية) ، ١٩٨٨/٣١٦ م .

(٥٦) البيان الختامي للمؤتمر الاسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

أبناء الجاليتين^(٦٠) وفي الوقت ذاته ، وجه الرئيس السنغالي انتقادات حادة لموريتانيا احتجاجا على ما وصفه بالمعاملة غير الانسانية التي تعرض لها السنغاليون في موريتانيا وحمل السلطات الموريتانية مسؤولية الحادث الحدودي الذي أدى الى تفجر أعمال العنف ، وأبدى إستعداد السنغال لتكوين لجنة دولية تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية للتحقيق في الاحداث^(٦١) وفي الوقت ذاته ، إتهمت موريتانيا السنغال بتجريد الموريتانيين النازحين من ممتلكاتهم قبل مغادرة السنغال^(٦٢) وأضاف الرئيس الموريتاني الى ذلك ، إتهام السنغال بتدبير الاحداث الدامية ، وطالبها بدفع تعويضات عن ممتلكات الموريتانيين التي هودرت ودمرت في السنغال^(٦٣).

وقد حاولت منظمة المؤتمر الاسلامي أن تتدخل لتسوية النزاع ، وتمثلت هذه المحاولة في البيان الذي أصدره الأمين العام للمنظمة ، وفي الدور الذي لعبه الكويت بصفتها رئيسة مؤتمر القمة الاسلامي الخامس . فبمجرد اندلاع النزاع ، أصدر الأمين العام للمنظمة الدكتور حامد الغامد بيانا أبدى فيه إستعداد المنظمة للمساهمة في إستعادة مناخ الثقة وحسن الجوار بين الدولتين ، وناشدهما إيقاف القلاقل ومواصلة الحوار والمشاورات بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع . وأرسل الأمين العام رسالتين بهذا المعنى الى الرئيس السنغالي عبده ضيوف والرئيس الموريتاني معاوية ولد طابع^(٦٤).

من ناحية أخرى ، فقد وأقدت الكويت سعود العصيمي وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية الى كل من موريتانيا والسنغال ، وقد إجتمع الوزير الكويتي بكل من الرئيسين ولد طابع وضيوف ، ونقل لهما رسالتين من أمير الكويت ، وصرح الوزير الكويتي بأن ما سمعه خلال إجتماعه بالرئيسين ، يؤكد عزمهما على تطوير الاحداث وفتح صفحة جديدة بينهما . وأشار الوزير الكويتي الى أنه لم يحمل إقتراحات محددة الى الرئيسين ، ولكن

الاسلامي ، ولكن أيضا محاولات الوساطة التي قامت بها حركة عدم الانحياز . والامم المتحدة في البداية . وثانيهما هو شعور إيران بأن منظمة المؤتمر الاسلامي ليست محايدة تماما في النزاع العراقي - الايراني ، وذلك لوجود مقرها في إحدى الدول العربية ، ووجود أغلبية عربية في عضويتها ، بالإضافة الى كون الأمين العام خلال السنوات الأربع الاولى للحرب عربيا . هذا بالإضافة الى ما أشرنا إليه من إعتبار مؤتمر وزراء الخارجية الثاني عشر كلمة الرئيس العراقي إحدى وثائق المؤتمر ، وهي الكلمة التي أدان فيها إيران ، ورغم أن تصرف المؤتمر لا يبدو كونه عملا روتينيا إلا أنه زاد من شكوك إيران في إنحياز المنظمة .

الفرع الثالث :

النزاع السنغالي - الموريتاني :

في أواخر شهر أبريل سنة ١٩٨٩ اندلعت فجأة أحداث عنف داخل السنغال وموريتانيا تمثلت في تدمير ممتلكات كل من الجالية الموريتانية في السنغال ، والجالية السنغالية في موريتانيا وقتل المئات من أبناء الجاليتين . ففي يوم ٢٦ أبريل قتل وأصيب حوالي ٧٤٠ مواطنا من أبناء الجالية الموريتانية في السنغال على أيدي المواطنين السنغاليين . ومن أبناء الجالية السنغالية في موريتانيا على أيدي الموريتانيين^(٥٧).

بدأت الأحداث بشجار في قرية جاورا على الحدود الموريتانية - السنغالية بين رعاة موريتانيين ومزارعين سنغاليين يوم ٩ أبريل ، ولكنه سرعان ما شمل أبناء الجاليتين في الدولة الأخرى ، وأدى الى توتر شديد في العلاقات بين الدولتين^(٥٨) وفي ٢٨ إبريل قدمت السنغال إحتجاجا الى موريتانيا على أعمال العنف ضد السنغاليين وهددت بالانتقام من الموريتانيين إذا ثبت أن قوات الأمن الموريتانية كانت المسؤولة عن مصرع السنغاليين^(٥٩) كذلك شرعت كل دولة في نقل رعاياها المقيمين في الدولة الأخرى على وجه السرعة ، وشاركت طائرات المغرب وأسبانيا وفرنسا في عملية واسعة لتبادل

(٥٧) الأهرام (القاهرة) ، ٢٧ إبريل ١٩٨٩ م .

(٥٨) أشارت بعض المصادر الصحفية الى أن اسرائيل والمعارضة السنغالية لعبا دورا في تصعيد الاحداث بهدف إخراج الرئيس السنغالي عبده ضيوف واضعاف الدور العربي للسنغال . راجع في ذلك تحقيقات المجلة (السعودية) ، ٢ مايو ١٩٨٩ م ، ص ٢٢١٢ ، ١٠ مايو ١٩٨٩ م ، ص ١٢ - ١٥ .

بينما أشارت مصادر أخرى الى أن المعارضة الموريتانية ذات التوجهات العنصرية المعادية للغرب والمتمركزة في السنغال كانت وراء تصعيد أحداث الحدود . راجع في ذلك تحقيق الوطن العربي (باريس) ، ١٢ مايو ١٩٨٩ م ، ص ٢٩-٢٠ .

(٥٩) الأهرام (القاهرة) ، ٢٩ إبريل ١٩٨٩ م ، ٢ مايو ١٩٨٩ م .

(٦٠) الأهرام ، ١٩٨٩/٤/٣٠ ، والقبس (الكويت) ، ١٩٨٩/٥/٨ ، والشرق الأوسط (السعودية) ، ١٩٨٩/٥/٨ ، والسياسة (الكويت) ، ١٩٨٩/٥/٢ ، والرياض (السعودية) ، ١٩٨٩/٥/٢ م .

(٦١) الأهرام ، ١٩٨٩/٥/٨ .

(٦٢) القبس ، ١٩٨٩/٥/٤ .

(٦٣) الأهرام ، ١٩٨٩/٥/٨ .

(٦٤) الرياض (السعودية) ، ١٩٨٩/٤/٣٠ .

مهمته كانت «لابدء اهتمام الكويت تجاه هذه الأحداث» (٦٥).

من الواضح أن الدور الذي قامت به منظمة المؤتمر الاسلامي، سواء على مستوى الامين العام أو مستوى رئيس مؤتمر القمة الاسلامي، قد إقتصر على مناقشة السنغال وموريتانيا تهدئة النزاع، وأن هذا الدور لم يشمل محاولة «الوساطة» بين الدولتين، وتقديم مقترحات محددة، وهو الأمر الذي نجحت منظمة الوحدة الافريقية في تحقيقه.

فقد بادر موسى تراوري رئيس جمهورية مالي، ورئيس منظمة الوحدة الافريقية بزيارة السنغال وموريتانيا في ١٢ مايو واستطاع اقناع قادة الدولتين بوقف الحملات الاعلامية المعادية، والانسحاب التدريجي لقوات الدولتين مسافة عشرة كيلومترات من الحدود المشتركة بينهما. وفي الوقت ذاته، وافقت الدولتان على البدء في اجراء مفاوضات مباشرة بينهما في باماكو عاصمة مالي على مستوى وزيرى الداخلية^(٦٦). وبالفعل، فقد اجتمع وزيرا داخلية السنغال وموريتانيا في باماكو بحضور وزير الادارة المدنية المالي للنظر في مقترحات مالي لتسوية النزاع^(٦٧). كما قام الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة السنغال وموريتانيا في أول يونيو من أجل دفع المفاوضات بينهما^(٦٨).

يثير تدخل منظمة المؤتمر الاسلامي في النزاع الموريتاني - السنغالي سؤالاً منطقياً، لماذا تدخلت المنظمة في محاولة تسوية النزاع رغم أنه نزاع افريقي بحت، كما انه من المعروف أن المنظمة لا تتدخل في المنازعات الافريقية البحتة؟ يبدو أن تدخل منظمة المؤتمر الاسلامي في النزاع الموريتاني - السنغالي كان راجعاً الى شخصية الامين العام الجديد للمنظمة. ففي يناير سنة ١٩٨٩ تولى الدكتور حامد الغامد (رئيس وزراء النيجر سابقاً) مهام الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي. وبصفته تلك، فإنه يتميز بخبرته في الشؤون الافريقية واهتمامه بها. من ناحية أخرى، فمن الواضح من استعراضنا لدور المنظمة في الموريتاني السنغالي أن تدخل المنظمة في النزاع كان محدوداً، أن المنظمة سرعان ما تراجعت عن تدخلها لكي تترك الميدان لمنظمة الوحدة الافريقية. ومن ثم، فإن تدخل المنظمة في النزاع الموريتاني - السنغالي لا يختلف كثيراً عن النظر العام لدور المنظمة في المنازعات بين الدول الأعضاء.

الفرع الرابع:

النزاع العراقي - الكويتي:

أثناء انعقاد المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في القاهرة في ٢١ يوليو - ٥ أغسطس سنة ١٩٩٠، قام الجيش العراقي بغزو شامل للكويت في ٢ أغسطس احتل على أثره كل الاراضي الكويتية. واتساقاً مع التقاليد السياسية للمنظمة، فقد أجل المؤتمر جلساته، حتى يتيح الفرصة لوزراء الخارجية العرب الحاضرين المؤتمر مناقشة موضوع الغزو العراقي خاصة أن الامين العام لجامعة الدول العربية كان متواجداً في المؤتمر. بعبارة أخرى فقد فضلت المنظمة أن تمثل النزاع برمته الى جامعة الدول العربية باعتباره نزاعاً بين دولتين عربيتين.

بعد أن فرغ وزراء الخارجية العرب من مناقشة موضوع الغزو العراقي وأعلنوا بياناً بشجب الغزو، بادر المؤتمر التاسع عشر، وقبل انتهاء جلساته، باصدار «بيان حول الوضع بين الكويت والعراق.. أدان فيه «الغدوان العراقي على الكويت»، وطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الاراضي الكويتية والعودة الى مواقع ما قبل العاشر من محرم سنة ١٤١١هـ (٢ أغسطس سنة ١٩٩٠م). والالتزام بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي وبصفة خاصة ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية. كذلك فقد أكد البيان أن المؤتمر أحيط علماً باعلان الحكومة العراقية عزمها على سحب قواتها من الكويت وأكد أن المؤتمر سيتابع تنفيذ التعهد العراقي دون قيد أو شرط من الجانب العراقي^(٦٩). إلا أن المؤتمر لم يتابع التعهد العراقي وترك تلك المسؤولية لوزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. كذلك، فإن مؤتمر القمة الاسلامي السادس الذي كان مقرراً عقده في السنغال في يناير سنة ١٩٩١ تأجل انعقاده تحت دعوى أن الدول الاسلامية منقسمة في الوقت الراهن بخصوص موضوع الغزو العراقي وأنه من الضروري الانتظار حتى تسمح الظروف لعقد المؤتمر. بينما يمكن القول أن ظروف الغزو العراقي كانت تتطلب انعقاد المؤتمر في موعده على الأقل لمتابعة التعهد العراقي، كما جاء في بيان المؤتمر التاسع عشر لا تأجيل مؤتمر القمة برمته، بل أنها ربما كانت تتطلب عقه دورة استثنائية للقمة الاسلامية طبقاً لنص ميثاق المنظمة

(٦٥) القيس، ١٩٨٩/٥/٨، ١٩٨٩/٥/٣، والسياسة، ١٩٨٩/٥/٢، والاهرام، ١٩٨٩/٥/٢.

(٦٦) الاهرام، ١٩٨٩/٥/٨٤، والشرق الاوسط، ١٩٨٩/٥/٨٤.

(٦٧) الرياض، ١٩٨٩/٥/٨٩. وقد اشارت المجلة (١٩٨٩/٥/٨٠) صراحة الى فشل الوساطة الكويتية، وإلى نجاح وساطة منظمة الوحدة الافريقية.

(٦٨) الاهرام، ١٩٨٩/٧/٣.

(٦٩) البيان الختامي للمؤتمر الاسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية، المنعقد بالقاهرة.

ومنذ اندلاع « حرب الخليج » في ١٧ يناير سنة ١٩٩١ تراجعت المنظمة لكي تفسح الطريق أمام الحل العسكري ، فقد رفض الأمين العام التجاوب مع القهر الأيراني والتحرك الباكستاني الساعي لوقف إطلاق النار . فقد ، قدمت إيران مشروعاً من خمس نقاط ينفذ في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي^(٧٢) . كما تحركت باكستان لتطوير مبادرة سياسية في إطار المنظمة . ولكن الأمين العام لم يتحمس لتطوير المساعي الأيرانية والباكستانية . وعشية اندلاع الهجوم البري لدول التحالف انعقدت هيئة مكتب مؤتمر القمة ومؤتمر وزراء الخارجية في القاهرة في ٢١ فبراير وأصدرت بياناً أكد « التضامن مع حكومتى وشعبى الكويت والسعودية » . ودعا إلى « الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الأراضي الكويتية وعودة الحكومة الشرعية بقيادة الشيخ جابر أمير الكويت والتزام العراق التام بالامتنثال لقرارات مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي^(٧٣) » . وكان الأمين العام قد صرح أثناء انعقاد تلك الدورة بأن « مبادرة السلام العراقية الأخيرة لا تمثل الحد الأدنى لما تتطلبه الشرعية الإسلامية الدولية^(٧٤) » ومن ثم يلاحظ أن منظمة المؤتمر الإسلامي لم تحاول أن تستخدم الأدوات المنصوص عليها في ميثاقها لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، ولكنها انحازت لوجهة نظر أحد طرفي النزاع ، واقتصر دورها على السعى لعمل ما يخدم وجهة نظر هذا الطرف . كما أن تدخل المنظمة في النزاع لا يختلف عن التقليد المسيطر عليها الرامى إلى عدم التدخل النشط في المنازعات بين الدول العربية . ختام : نحو تقوية فعالية ~~المنظمة~~ المؤتمر الإسلامي في مجال تسوية المنازعات :

اهتمت منظمة المؤتمر الإسلامي بموضوع التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء سواء في نصوص الميثاق أو قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية . كذلك فقد أنشأت المنظمة محكمة العدل الإسلامية الدوابة كإطار قانونى وسياسى لتسوية المنازعات بين أعضائها . بيد أنه من الواضح أن دور المنظمة في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء مازال محدوداً . فقد درجت المنظمة على عدم التدخل في المنازعات التى تقع في إطار اختصاص جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية . كذلك ، فمن الملاحظ أن المنظمة لم يحالفها التوفيق تماماً في تسوية العدد المحدود من المنازعات الذى حاولت تسويته .

ذاته . ولما كانت جامعة الدول العربية قد وصلت إلى طريق مسدود في التعامل مع النزاع نظراً للانقسام بين الدول الأعضاء ، ولما كانت بعض الدول العربية المضادة للعراق في حاجة إلى دعم سياسى إقليمى ، فقد لجأت هذه الدول إلى محاولة تنشيط دور منظمة المؤتمر الإسلامي . وذلك من خلال عقد دورة طارئة لهيئة مكتبى مؤتمر القمة الإسلامي الخامس ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية التاسع عشر . والواقع أن هذه الهيئة ليست من الهياكل التنظيمية المنصوص عليها في الميثاق والمخولة باتخاذ القرارات التى تعبر عن سياسة المنظمة . ولكنها كانت حلاً توفيقياً يوفر للكويت ومصر والسعودية الدعم المطلوب بحكم أن الكويت كانت ترأس مؤتمر القمة الخامس ، كما أن مصر كانت ترأس مؤتمر وزراء الخارجية التاسع عشر . كما أن هيئة المكتبين . كانت تتألف من عدد محدود من الدول معظمها يؤيد الموقف الكويتى ، وهى مصر والكويت والسعودية والمغرب وباكستان وتركيا ومالديف والسنغال والجايبون وفلسطين . ولهذا فإن هيتى المكتبين دعمتا الموقف الكويتى ووجهت نداء إلى العراق لسحب قواته من الكويت دون تأخير^(٧٥) .

وقبيل اندلاع « حرب الخليج » وجه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي نداء في ١٤ يناير إلى الرئيس العراقى ناشده فيه « أن تأمروا دون تأخير بالانسحاب الشامل واللامشروط للقوات العراقية من الأراضي الكويتية » وأضاف أننا على استعداد للعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل مد الجسور بين العراقيين والكويتيين وتسوية ما ظهر من خلافات بينهم والمساعدة على إعادة جو التفاهم والصداقة الأخوية والتعاون التى ميزت على الدوام العلاقات العراقية - الكويتية^(٧٦) .

بيد أن هذا البيان لم يكن متصوراً أن تكون له أى فاعلية في تسوية النزاع العراقى - الكويتى ، ليس فقط بسبب رفض العراق الانسحاب من الكويت ، ولكن أيضاً لأن الأمين العام كان منحازاً بشكل واضح إلى وجهة النظر الكويتية السعودية . وقد تمثل ذلك في حضور الأمين العام المؤتمر الذى نظمتها السعودية في مكة المكرمة باسم « المؤتمر الإسلامى الشعبى » لإدانة الغزو العراقى . وقد تحدث الأمين العام ، حامد الغامد ، في المؤتمر مؤكداً انحيازه لوجهة النظر المعارضة للعراق .

(٧٠) جمهورية مصر العربية في الفترة بين ٩ - ١٤ يوم سنة ١٤١١ هـ - ٣١ يوليو - ٥ أغسطس سنة ١٩٩٠ . من ١٧ الأهرام . ٩ يناير سنة ١٩٩١

(٧١) الجزيرة (السعودية) ١٥ يناير سنة ١٩٩١
(٧٢) نص المشروع في الأهرام ، ٢٨ يناير سنة ١٩٩١
(٧٣) الأهرام ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٩١
(٧٤) الأهرام ، ٢١ فبراير سنة ١٩٩١

رغم أن الصومال كانت هي الدولة الساعية الى تغيير الحدود السياسية بالقوة المسلحة .

كذلك ، فانه من المهم أن تشمل تلك التقاليد تأكيد مبدأ تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء في اطار اسلامي ، أو على الأقل في اطار تشارك فيه منظمة المؤتمر الاسلامي ، فقد ارسيت منظمة الدول الامريكية مبدأ عرض المنازعات بين الدول الاعضاء على المنظمة قبل عرضها على الأمم المتحدة ، كما اقرت منظمة الوحدة الافريقية مبدأ تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء في اطار افريقي . وفي رأينا فان عدم توافر مثل هذا المبدأ في منظمة المؤتمر الاسلامي مسؤول الى حد ما عن ميل الدول الاعضاء الى تسوية منازعاتها في اطار التنظيمات الإقليمية الأخرى .

وأخيرا ، فانه مما يقوى من فعالية منظمة المؤتمر الاسلامي في ميدان تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء هو أن تسعى الى بلورة التقليد الاسلامي الاصولي الذي يؤكد ضرورة اللجوء الى القتال لاجبار « الفتة الباغية على أن تقىء الى امر الله اى تقبل مبدأ التسوية السلمية للنزاع ان بلورة وترسيخ مثل هذا المبدأ سيؤدى ليس فقط الى أن تصبح المنظمة اسلامية بالاسم والهوية والممارسة ولكنه سيقوى فعاليتها في ميدان تسوية المنازعات لانه سيشكل عنصر ضغط كبير على الفتة الباغية ونحن نشك في أن المنظمة ستلجأ بالفعل الى القتال كأداة لتسوية النزاع ، ولكن مجرد بلورة هذا المبدأ واحتمال اللجوء اليه يمثل رصيذا كبيرا للمنظمة في ميدان تسوية المنازعات المسلحة التي يتضح فيها بلا مرأ أن أحد الاطراف المتنازعة مصمم على الاستمرار في الحرب ورفض الطرق السلمية .

من ناحية ثالثة ، فان منظمة المؤتمر الاسلامي مازالت تفتقر ، في رأينا ، الى المقومات المؤسسية التي تؤهل المنظمة لكي تلعب دورا يعتد به في المنازعات بين الدول الاعضاء . ولا يقدح من هذا القول أن المنظمة قد قررت انشاء محكمة عدل اسلامية ، فقد سبق أن أشرنا الى أن المحكمة لم تنشأ بعد وإلى أنها ربما لا تنشأ بالفعل الا بعد مضي فترة طويلة من الزمن . وأهم تلك المقومات المؤسسية هو تقوية الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي . فالواقع أن خبرة التنظيمات الإقليمية الاخرى توضح أنه بصرف النظر عن النصوص الواردة في المواثيق ، فان دور الامانة العامة كان هو الدور الحاسم في تحديد مدى فعالية تلك التنظيمات في تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء . فرغم مرور حوالى عقدين على انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي ، فان جهاز الامانة العامة للمنظمة مازال هشاً ، ويفتقر الى الحدود الدنيا الواجب توافرها لمتابعة العلاقات بين الدول الاعضاء وبالذات في ميدان المنازعات . وفي هذا الصدد ، فانه من الضروري انشاء لجنة سياسية دائمة في اطار الامانة العامة تتولى

والسؤال المنطقي الذي يجب أن نناقشه هو كيف يمكن تقوية فعالية منظمة المؤتمر الاسلامي في مجال تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء ؟ ينبغي أن نوضح في البداية أن الفعالية تعنى القدرة على تحقيق الاهداف المحددة سلفاً . وبهذا المعنى ، تقاس فعالية المنظمة بمدى قدرتها على تحقيق اهدافها .

من الواضح من استعراض وثائق منظمة المؤتمر الاسلامي أن المنظمة تسعى الى تسوية المنازعات بين اعضائها بالطرق السلمية . ومن الثابت كذلك ، من تأمل أنشطة المنظمة في هذا الميدان ، أنها لم تكن « فعالة » في تحقيق هذا الهدف ، وفي نظرنا ، فان نقطة البدء في تقوية فعالية المنظمة في ميدان تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء تكمن في حدوث تغير جذري في المنظور الفكري المسيطر على أعمال المنظمة في ميدان تسوية المنازعات ، وهو انها أداة لتسوية المنازعات التي لا تقع في اطار الاختصاص المباشر للتنظيمات الإقليمية الأخرى ، وبلورة منظور فكري جديد مؤداه أن المنظمة مسؤولة عن تسوية جميع المنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء سواء بمفردها أو بالاشتراك مع التنظيمات الإقليمية الأخرى . فلا يكفي أن تدعو المنظمة في الميثاق ، وقرارات مؤتمرات القمة الدول الاعضاء الى تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية ، ولكن يجب أيضاً أن تتحمل المنظمة مسؤوليات محددة في هذا الصدد .

من ناحية أخرى ، فانه من الضروري أن تقوم المنظمة بتطوير مجموعة من التقاليد القانونية - السياسية في ميدان تسوية المنازعات بحيث تشكل تلك التقاليد أساساً واطراً راسخاً لدور المنظمة في المستقبل . ومن أهم تلك التقاليد قاعدة الاعتراف بشرعية الحدود الراهنة بين الدول الاسلامية ، فالملحوظ أن الغالبية العظمى من المنازعات بين تلك الدول منازعات حدودية اقليمية . ورغم أن ميثاق المنظمة يؤكد صراحة أن المنظمة تسعى الى تأكيد استقلال وسيادة وحدة اراضي الدول الاعضاء ، الا أن مبدأ احترام الحدود الراهنة لم يستقر بعد في تقاليد المنظمة كما هو الحال في منظمة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفي غياب مثل هذا المبدأ ترددت المنظمة في الاقتراب من العديد من المنازعات بين الدول الاعضاء ، كما لم تستطع المنظمة أن تتبع سياسة واضحة ازاء بعض المنازعات تعكس مبدأ احترام الحدود الراهنة وعدم جواز تغييرها بالقوة ، مما أثار الشك لدى بعض الدول الاعضاء المتنازعة في « انحياز » المنظمة ، كما حدث في حالة النزاع العراقي - الايراني . وبالذات في المراحل الأولى للنزاع . ومما أثار أيضاً تساؤل كثير من الدول الاعضاء وغير الاعضاء حول مصداقية المنظمة حين ساندت الصومال في نزاعها مع اثيوبيا سنة ١٩٧٧ تحت شعار التضامن الاسلامي ،

العسكرية بين الدول الاعضاء ، فالميثاق يعطى للامين العام الحق في طلب عقد تلك الدورة ، ولكنه يشترط موافقة ثلثي الدول الاعضاء على انعقادها ، علما بأن تلك الموافقة لم تتوافر الا في حالة مناقشة التدخل السوفيتي في افغانستان والقضية الفلسطينية .

واخيرا ، فانه ربما كان من الافضل ان تنسق منظمة المؤتمر الاسلامي جهودها في ميدان تسوية المنازعات مع جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، بحيث يتم تجميع موارد التنظيمات الثلاث في اطار مؤسسي محدد يتولى تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء في اطار مؤسسي محدد يتولى تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء في اكثر من تنظيم اقليمي واحد . فليس من المقبول ان تتدخل منظمة المؤتمر الاسلامي عن التدخل في المنازعات بين الدول الافريقية الاعضاء بها بدعوى ان منظمة الوحدة الافريقية هي الاطار الانسب لتسوية تلك المنازعات . وانما يجب ان تتدخل في تلك المنازعات ، على الاقل بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية ، او جامعة الدول العربية ، او كليهما طبقا لطبيعة النزاع . □

متابعة المنازعات التي قد تنود بين الدول الاعضاء ، وتقوم بالتدخل في المراحل الاولى لظهور النزاع . كذلك ، فمن المهم ان تشرع الامانة العامة للمنظمة في تطوير خطط محددة لكيفية انشاء قوات لحفظ السلام توضع على الحدود بين الدول الاعضاء المتنازعة ، اذا ظهرت اوضاع تتطلب ذلك . وقد سبق ان اقترحت لجنة المساعي الحميدة التي انشأتها المنظمة وضع قوات طوارئ لحفظ السلام على الحدود العراقية - الايرانية . وفي رأينا ان منظمة المؤتمر الاسلامي قد حالفها بعض الحظ حينما رفضت ايران هذا الاقتراح . لان الامانة العامة للمنظمة ليس لديها القدرة او الخبرة التنظيمية التي تؤهلها لتنفيذ هذا الاقتراح .

ومن الضروري ان تتحوط الامانة العامة لاحتمال اضطلاعها بمسؤولية اعداد قوات لحفظ السلام في المستقبل ، مما يوفر لها قدرا من المصادقية لدى الدول الاعضاء . اضاف إلى ذلك ضرورة دعم صلاحيات الامين العام للمنظمة وذلك باعطائه حق الدعوة مباشرة الى دورة استثنائية لمؤتمر وزراء الخارجية في حالة حدوث نزاع مسلح ، أو نزاع ينطوي على احتمال استعمال القوة



كيف تحصل على أعداد السياسة الدولية أو المواد المنشورة بها ؟

أكملت « السياسة الدولية » خمسة وعشرين عاما من عمرها قدمت خلالها مائة عدد من المجلة (يوليو ١٩٦٥ - أبريل ١٩٩٠) تتضمن منات من الدراسات والتقارير والتعليقات والتحليلات باقلام جمهور من الخبراء واساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين .
وادارة المجلة وقد استشعرت حاجة القارئ المتخصص الى الرجوع الى ما يطلبه من موضوعاتها بالاعداد المائة الاولى في اقل وقت وبأسر وسيلة تم تسجيل الاعداد على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات .
وتتاح الان المجموعة الكاملة لاعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة - كما يتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة .
هذا وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضا باعداد نظام للاسترجاع الموضوعي من اعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الاعداد أو لفترة زمنية محددة - وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمي وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك ان نشر هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد وقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بـ الدكتور احمد السعيد
مدير عام

مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم
شارع التجلاء - القاهرة

ت ٧٥٥٥٠٠

٩٢٠٠٢ / ٩٣٣٤٦ U.N. تنكس

جنوب أفريقيا وتصفية الأبارتيد

دراسة

وليد محمود عبد الناصر

فرض التمييز والسيطرة البيضاء على كافة مجالات حياة السود دافعا للآخرين جعلهم يعتبرون أي مطلب لهم هو بالضرورة مطلب سياسي وبالتالي ينضمون لحركة المقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة . وجاء ذلك في وقت أصبحت الطبقة العاملة السوداء فيه غير قابلة للحللال من ناحية وقادرة على الصمود أمام قهر السلطات العنصرية من ناحية أخرى . وقد فشلت حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومة من يوليو ٨٥ حتى مارس ٨٦ ومرة أخرى من يونيو ٨٦ في قهر الصمود الشعبي في مواجهة « الأبارتيد » أو في إزالة المعارضة السلمية خارج إطار البرلمان - القائم بدوره على أساس عنصري .^(١) ونذكر في هذا السياق أن « نلسون مانديلا » أعلن عام ٨٥ - أثناء وجوده بالسجن - أنه لا مواجهة للعنف إلا بالعنف ولا مكان للنضال السلمي . ولم تنجح حالة الطوارئ في القضاء على دور الجبهة الديمقراطية المتحدة التي أنشئت عام ٨٣ وضمت ٢ مليون عنصر وتبنت « ميثاق الحرية » الذي صدر عام ١٩٥٥ ، وقد قامت هذه الجبهة بتنظيم

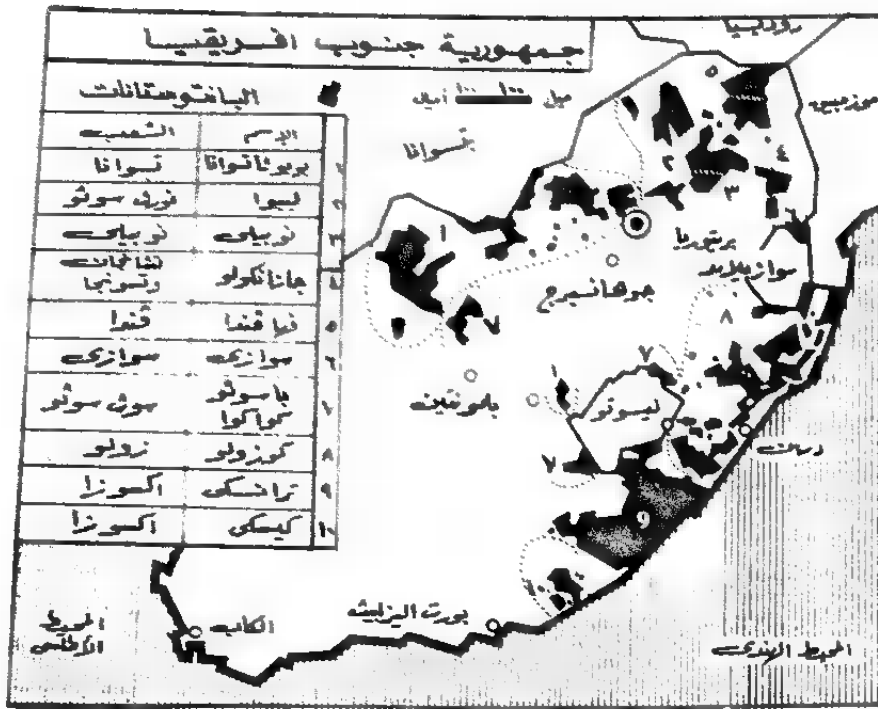
حظيت التطورات التي شهدتها جنوب أفريقيا في العامين الآخرين والتي اتسمت بالتلاحق السريع وعنصر المفاجأة إلى حد ما في تسلسل الأحداث باهتمام المراقبين والمحللين للوضع في هذه الدولة ذات الموقع الاستراتيجي والتاريخي الذي تميز خلال عشرات السنين بالصراع بين السكان الافارقة الاصليين والمستوطنين البيض الذين جاءوا منذ قرون إلى جنوب افريقيا . وتحاول هذه الدراسة تحليل الابعاد المحلية والاقليمية والدولية التي احاطت بهذه التطورات ، تسببت فيها أو نتجت عنها .

الابعاد المحلية :

على هذا المستوى يمكن الحديث عن عوامل خاصة بالاقلية البيضاء من ناحية وعوامل خاصة ببقية السكان (السود - الهنود - الملونين) من ناحية أخرى .

أولا : عوامل تتصل بغالبية السكان خاصة السود : كان اصرار الحكم الابيض في جنوب افريقيا على

1- Harold Wolpe, Race, Class and the Apartheid state (Paris: UNESCO Press, 1988), PP. Vii, 77, 83.



بالبانتوستانات المستقلة (وعددها ١١ حاليا هي : فندا - ترانسكاي - سيسكاي - بوفوتاتسونا) وفي هذا الوقت اصبح واضحا ان صيغة البانتوستانات فرضت نظاما سياسية متسلطة وغير ديمقراطية لم تسمح باى معارضة باى شكل منظم وحظرت الاضرابات وانشاء نقابات العمال مما ادى الى تصعيد معارضة السود لهذه الصيغة . (٢)

ورغم حالة الطوارئ استمر خروج مظاهرات ملونة لاهياء ذكرى احداث « شاربفيل » ١٩٦٠ واحداث « سويتو » ١٩٧٦ وكذلك للاحتجاج على حظر نشاط ١٧

مظاهرات واضرابات ومقاطعات في عدة قطاعات (عدم دفع الضرائب - مقاطعة المدارس - مقاطعة انتخابات الادارة في المدن السوداء) مما سبب خسارة ضخمة لقطاع الاعمال والصناعة للبيض . وكانت تضم في صفوفها نقابات عمال وتنظيمات طلابية ومدنية وكنائس . وقامت على اساس غير عنصرية وعارضت فكرة ٢ برلمانات عنصرية مستقلة عام ١٩٨٣ ، وفشلت في القضاء على مؤتمر نقابات العمال (كوساتو) الذي انشئ عام ٨٥ وافر بالارتباط بين الحركة العمالية والنضال السياسى ، كما رفضت نقابات العمال الاعتراف بما سمي

2- Ibid, PP. 78,79.

انظر ايضا :
- Heidi Holland, The struggle: A History of the African National Congress (London: Grafton Books, 1989), PP.199,203,212.
- Fenele Mbali, the Growth of Black Trade Unionism in South Africa, its Role in Influencing Changes in Wage Differentials with Special Reference to the Mining Industry (Lusaka: International Labor Office, 1986), PP. 25,26, 28.
- Special Report of the Director-General on the Application of the Declaration Concerning Action Against Apartheid (Geneva: ILO, 1989), P.24.

اعادة توزيع الى حد ما للثروة الاقتصادية واعادة توزيع الموارد الى قطاعات التعليم والاسكان والصحة واعادة توزيع الارض واقرار مبدأ صوت لكل مواطن. (٤) وقد حدثت تطورات اجتماعية واقتصادية اخرى دفعت موقف السود الى حد التناقض والمواجهة، ثم الصمود، في وجه السلطة البيضاء العنصرية في جنوب افريقيا فقد تزايد الاختلال الديمغرافي بين السود والبيض لصالح الاولين بشكل كثيف. كما تصاعدت هجرة السود من البانتوستانات الى المناطق الحضرية في وقت رفض فيه السود خارج البانتوستانات النقل الجبري اليها بواسطة الشرطة العنصرية. وبالمقابل بدأت اضرابات العمال السود في القطاعين الصناعي والتعديني تأخذ فترات اطول وتضم اعدادا متزايدة من العمال، في وقت عانت فيه المناجم من انسحاب العمالة السوداء من الدول الافريقية المجاورة. وفي وقت تزايد فيه اتجاه العمالة السودا لرفع مستوى مهاراتها والتوسع في التعليم والحراك الاجتماعي، فان الكساد الاقتصادي وتطور الصناعة كثيفة رأس المال دفعت بمعدلات البطالة بين السود الى ٣٠٪ وادت لانخفاض دخولهم بمعدلات حقيقية.

كما ايقنت الطبقة الوسطى الصاعدة بين السود ان هناك قيودا على حراكها الاجتماعي الى اعلى بسبب سياسات وممارسات الابارتهايد. ورغم ذلك فان تزايد القوة الشرائية للسود بشكل نسبي في نفس الفترة جعل سلاح المقاطعة من قبل المستهلكين السود فعالا ومؤثرا في رجال الاعمال البيض. وقد اصبح الاستقرار الاجتماعي والسياسي مصدر تهديد لاستمرار السيطرة البيضاء وتوسع النظام الرأسمالي في جنوب افريقيا (٥). واثبتت الافارقة عجز سلطة الابارتهايد عن فرض قوانينها. كما اثبتوا انهم تعلموا من تجربة الخمسينات بانهم يستطيعون التصويت بشكل غير مباشر من خلال اسلحة

منظمة معادية للابارتهايد مع تحول جنازات ضحايا عنف السلطة الى مظاهرات سياسية مؤيدة « للمؤتمر الوطني الافريقي ». وقد حاولت كوساتو الدعوة لعقد « مؤتمر للشعب » الا ان السلطات العنصرية حظرت، فاستمرت « كوساتو » تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وترفض مشروعات الانتخابات المحلية للسود في مدنها المعزولة. وقد تزايدت قوة نقابات العمال السوداء في وقت شهدت فيه جنوب افريقيا حالة كساد اقتصادي. وقد تزامن ذلك مع تطورين هامين: الاول هو معارضة رجال الكنيسة لعنف السلطات العنصرية وتأييدهم لفرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا. اما التطور الثاني فهو تصاعد العمليات المسلحة للجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي والمسمى بـ امكونتوي سيزوي خاصة داخل مدن البيض مثل بريتوريا وجوهانسبرج (٦) بما في ذلك اهداف مدنية للبيض، وانشاء السود للجناح شوارع تدبر شئونهم اليومية بشكل مستقل. وعقب حظر سلطات بريتوريا للجهة الديمقراطية المتحدة ظهرت الحركة الديمقراطية الجماهيرية كبديل لها ومثلت بشكل خاص مواقف السود القاطنين في المدن السوداء المعزولة، كما اقتربت مواقف هذه الحركة بدرجة كبيرة من مواقف المؤتمر الوطني الافريقي. وبعد فشل الحديث عن انتخابات مجالس للمدن السوداء الموجودة خارج البانتو ستانات عام ٧٧ نتيجة معارضة السود، فقد فشل قانون السلطات المحلية السوداء عام ٨٢ لنفس السبب رغم اعطاء نظام بريتوريا سلطات اضافية لهذه المجالس الجديدة. وفي منتصف الثمانينات رفض المؤتمر الوطني الافريقي - المحظور منذ ١٩٦١ - صيغتي توسيع الحكم المحلي والاقليمي وخلق برلمان رابع للسود مرتبط بالبانتوستانات (بجانب البرلمانات الثلاثة للبيض والهنود والموثنيين) اللتين اقترحتهما حكومة جنوب افريقيا. وقد تمحورت مطالب المعارضة السوداء بكافة فصائلها على

- 3- Special Report, Op.Cit., pp. 18-19,25,40
- Holland, Op.Cit., pp.11,122,206
- Mbali, Op.Cit.,p.18
- Wolpe, Op.Cit., p.163
- 4- Wolpe, Op.Cit., pp.92,104,109
- «Free at last, free at last-Thank God

انظر ايضا :

- Almighty, but it is just a start.» The Economist, October 21st,1989,p.59.
- 5- Mbali, Op.Cit.,15,17,19,27.

انظر ايضا :

- Raymond Lotta «The Political Economy of Apartheid and the Strategic Stakes of Imperialism», Race and Class, Autumn 1985,pp.32,33
- Special Report, Op.Cit.,pp.53,63.
- Wolpe, Op.Cit.,pp.28,31
- Holland, Op.Cit.,p.227

مواقف القوى السوداء :

يتميز المؤتمر الوطني الافريقى بأنه تنظيم نجح دائما في أن يجمع بين صفوفه فئات من طبقات مختلفة وبالتالي قد تختلف توجهاتهم السياسية بين الوطنية والاشتراكية وجمع بين هذه القوى التزامها بميثاق الحرية الصادر عام ١٩٥٥ .

ركز المؤتمر الوطني الافريقى على الدعوة للديمقراطية من خلال التخلص من القوانين التمييزية وادماج السود كمواطنين كاملي الاهلية في الدولة من خلال تمثيل مباشر في البرلمان على اساس ديمقراطى ومن خلال اعادة توزيع الارض وتوزيع اكثر عدلا للموارد والفوائد الاقتصادية للدولة على أسس انسانية . ويؤكد المؤتمر الوطني الافريقى التزامه بتأميم البنوك والمناجم والصناعات ذات الطبيعة الاحتكارية طبقا لميثاق الحرية عام ١٩٥٥ . كما يطالب المؤتمر بحق السود في المساواة امام القانون وتولى الوظائف العامة . وتحدث المؤتمر عن هدف تحطيم نظام الارباتهيد ونقل السلطة الى الشعب من خلال اصراره على حكم الاغلبية بلا شروط القائم على اساس صوت لكل مواطن .

وفي منتصف الثمانينات ، كانت استراتيجية المؤتمر الوطني الافريقى ما زالت تقوم على اساس الكفاح المسلح والعمل دوليا لتقوية العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا وبالتالي محاولة عزل واضعاف نظام الارباتهيد وليس التفاوض معه . (١٠)

وخلال عامى ٨٧ و ٨٨ كانت شروط المؤتمر الوطني الافريقى للتفاوض مع نظام بريتوريا هي الافراج عن

المقاطعة والاضراب فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بهم . أما من ناحية القوى من غير السود فقد عاد اتحاد الهنود في ترانسفال للصورة السياسية في الثمانينات ، وأيقن الهنود أن لهم مصلحة في القضاء على تحديد مناطق منعزلة للمجموعات العرقية المختلفة وهو ما حال بينهم وبين فرص التجارة في كل المناطق . (١١) كما شهدت اعوام ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ تحرك عدد كبير من الملونين للانضمام للجبهة الديمقراطية المتحدة - بل ومن خلالها الى المؤتمر الوطني الافريقى المحظور حينذاك . (١٢) وقد اثبتت هذه التجربة ان المؤتمر الوطني الافريقى نجح - مباشرة ومن خلال الجبهة الديمقراطية المتحدة - في الاستفادة من خبراته الماضية في الخمسينات بتجميع كافة القوى المعادية للابارتهيد ، خاصة في ظل استمرار الرؤية السائدة داخل الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا - المحظور رسميا - والذي ضم في صفوفه عناصر من البيض بضرورة استمرار الجبهة المتحدة مع المؤتمر الوطنى الافريقى وبقية القوى المضادة للابارتهيد للتخلص من هيمنة البيض وبناء ديمقراطية وطنية تعتبر شرطا لتقدم الطبقة العاملة في جنوب افريقيا (١٣) . وتجدر الاشارة الى أن نيلسون مانديلا رفض منذ ١٩٨٤ اى شروط مسبقة للافراج عنه خاصة التزامه بالتخلي عن العنف . ولذا جاء الافراج عنه عام ٩٠ دون الحصول منه على اى وعد بالتخلي عن استخدام العنف . الا أن سلطات بريتوريا عمدت الى اقامه بانها تحتاج الى هذا التعهد من المؤتمر الوطنى الافريقى قبل بدء مفاوضات جادة . (١٤)

6- Wolpe, Op.Cit., pp.78,87

- Holland, Op.Cit., pp.110,111.

7- Holland, Op.Cit., p.204

- Baruch Hirson, «The Struggle for a Post-Apartheid society in south Africa», A Review Article, Third world Quarterly, April 1990, p.164

8- Wolpe, Op.Cit., p.34

- Holland, Op.Cit., p.78

9- «South Africa: The Tryst at the Tynhuis», The Economist, April 28th, 1990, p.68

- Holland, Op.Cit., p.203.

10- Holland, Op.Cit., p.68

- «South Africa: The Tryst...», Op.Cit., p.68

- Wolpe, Op.Cit., p.11

- Mbali, Op.Cit., p.iv

- Siradion Diallo, «L'NC: Non au Dialogue Avec Pretoria», Jeune Afrique, 26 Octobre 1988, pp.22-23.

الطوارئ والافراج عن المزيد من المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين قبل بدء المفاوضات الفعلية مع حكومة بريتوريا . وطالب المؤتمر الوطني الافريقى أن يتخلل فردريك دي كليرك عن الحكم لصالح حكومة انتقالية خلال فترة المفاوضات الفعلية مع انتخاب مجلس تمثيل يضع الدستور الجديد ، في وقت عمل فيه مانديلا على توحيد كافة المنظمات السوداء تمهيدا لكتلة تفاوضية موحدة . وفي نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ نظم المؤتمر حملة اضرابات ومقاطعات ومظاهرات سلمية للتعبير عن نفاذ صبر السود .^(١٣)

وبالإضافة الى المؤتمر الوطني الافريقى ، هناك تنظيمات السود التى تنتمى لفكر حركة الوعى الاسود BLACK CONSCIOUSNESS MOVEMENT خاصة المؤتمر الافريقى الجامع PAN- AFRICANIST CON- GRESS وكذلك « المنتدى الوطنى » و « منظمة الشعب الازانى » وتقوم هذه التنظيمات على الانتماء لفكر انتقوى لببدي فى الاربعينات وفكر ستيف بيكوفى السبعينات الذى قام على اساس ان جنوب افريقيا دولة للسود واعتبار البيض غرباء والعمل لبعث احترام السود لانفسهم وثقتهم فى ماضيهم ومستقبلهم ، وبالتالي ترفض فكرة الاندماج القومى فى جنوب افريقيا ، وترفض ايضا الاعتماد على البيض الليبراليين المتعاطفين مع السود ونضالهم .

ونذكر ان هذه التنظيمات ترفض ميثاق الحرية لعام ٥٥ والذى يلتزم به المؤتمر الوطنى الافريقى بسبب اشارته الى أن جنوب افريقيا ملك لكل المجموعات العرقية التى تعيش فيها : السود والبيض والهنود والملونون .^(١٤) وتركز تنظيمات الوعى الاسود ايضا منذ نهاية السبعينات على الالتزام بالطريق الاشتراكى بشكل واضح ودعم ذلك قيام اتحاد عمال جديد ركز على العداء

نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين دون شروط ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى وبقية المنظمات السياسية المحظورة واستبدال البرلمان ثلاثى الغرف للبيض والملونين والهنود ببرلمان واحد يعطى حق التصويت للسود . ووضع مانديلا اربعة شروط للحل السلمى لمشكلة جنوب افريقيا هى :

- ١) اعتبار المسألة السياسية هى المسألة المركزية
- ب) جنوب افريقيا موحدة
- ج) التمثيل للسود فى برلمان موحد مركزى
- د) صوت واحد لكل مواطن .^(١٥)

ومن جانبها بدأت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى فى لوزاكا فى اعداد اعلان هراى الذى صدر عام ٨٩ وطالب بحماية حقوق الانسان - دون الحديث عن حقوق اقلية وهو ما تطالب به الاقلية البيضاء - وطالب بدولة مركزية موحدة فى مقابل الصيغة الفيدرالية التى دفعت بها بعض فصائل البيض فى جنوب افريقيا ، واعداد قائمة بحقوق لاتحادات العمال والمرأة وباعادة توزيع الثروة الاقتصادية . الا ان المؤتمر الوطنى الافريقى تراجع عن الحديث عن البناء الاشتراكى الذى يخيف رجال الاعمال البيض فى جنوب افريقيا والذين ربطوا الاشتراكية فى الماضى باشتراك السود فى الحكم . ولم تتضمن هذه القائمة الاشارة للالتزام بتأميم البنوك والمناجم والصناعات الاحتكارية كما ورد فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ . بل أن القائمة تحدثت عن اقتصاد مختلط تحدد الدولة الاطار العام للحياة الاقتصادية والذى يجب للقطاع الخاص التعاون مع الحكومة فى تنفيذه . الا أن القائمة نصت على التزام الدولة بعد سقوط الابرتهيد باعداد برنامج للاصلاح الزراعى^(١٦) وعقب الافراج عن والترسيسولو ثم نيلسون مانديلا عامى ٨٩ و ٩٠ ، اصر مانديلا على اشتراط انتهاء حالة

11-Holland,Op.Cit.,p.223

12- Ibid,Op.Cit.,p.213

انظر ايضا :

- «South Africa: The Tryst...»,Op.Cit.,p.68

13- «Free at last...»,Op.Cit.,p.59

انظر ايضا :

- Ariane Bonzon,«Des élections, vite»Tribune de Genève,2-3/2/1991, p.3

- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout change, rien ne bouge»,Jeune Afrique, 6-12/2/91,p.3

- Holland, Op.Cit.,p.37

- «South Africa: The Tryst...»,Op.Cit., p.68

- «Unpicking Apartheid»,The Economist,:

April 28th,1990,p.19.

- «Reform in Year Two»,The Economist, 26/1/91, p.14

14- Holland, Op.Cit., pp.63,89,97,117,186-187.

انظر ايضا :

- Wolpe, Op.Cit.,p.78

تعهد النظر في استراتيجية حرب الفدائيين وتشكك في جدواها وبالتالي تتراجع عنها بعض الشيء . وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ أعلن المؤتمر الوطني الإفريقي تخليه عن استراتيجية الكفاح المسلح .^(١٦)

كذلك عمل المؤتمر الوطني الإفريقي على أن يثبت للبيض أن المؤتمر حركة تحرير وطني وليس منظمة شيوعية ، وأنه لم يكن يمكنه رفض المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفيتي ولم يمكنه رفض مساعدة الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا لمواجهة العدو المشترك الإبارتهيد . فلمعقد طويلة ، كان الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا هو الحزب الوحيد للبيض في جنوب أفريقيا الذي قبل وضع يده في يد المؤتمر الوطني الإفريقي - الذي بنى نفسه بدوره على أساس غير عنصري - خاصة منذ قانون قهر الشيوعية عام ١٩٥٠ والذي استخدمته سلطات بريتوريا ضد قيادات وكوادر المؤتمر الوطني الإفريقي . وعياً الحزب الشيوعي المساعدات المالية للمؤتمر الوطني الإفريقي لسنوات طويلة ، كما تحالف مع المؤتمر الوطني الإفريقي ومع المؤتمر الهندي في العمل العسكري السري منذ ١٩٦١ بزعامة مانديلا وجوسلوفو . ورغم ذلك ، انتقد الشيوعيون ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ لغياب الحديث فيه عن القضاء على الفوارق فيما بين الطبقات أو عن بناء ملكية جماعية لوسائل الإنتاج أو كيفية نقل الثروة للشعب ، رغم حديث ميثاق الحرية عن تأمين المناجم والصناعات الاحتكارية والتعليم المجاني والرعاية الصحية لكبار السن وحد أدنى للأجور وتخفيض الاسعار والاياجارات .^(١٧)

كما ان الثمانينات شهدت عودة ايمان السود بإمكانية تعاطف المزيد من البيض مع قضيتهم لوضع حد للإبارتهيد . وفي عام ١٩٨٧ طور المؤتمر الوطني الإفريقي مفهوم « الدولة الفاشية في جنوب أفريقيا » لكسب تأييد المزيد من البيض لنضال المؤتمر . وطالب المؤتمر البيض بالاطمئنان إلى أن السود يحتاجون اليهم وإلى مهاراتهم

للرأسمالية وارتباطها بالإبارتهيد رغم تحول الاتحاد من تأكيد هويته السوداء الى هوية غير عنصرية ، وكذلك قيام اتحاد عمال زراعيين معاد للعنصرية وللتمييز العنصري وللرأسمالية اللتين رأهما أيضاً مرتبطين ببعضهما البعض . وهناك أيضاً عناصر داخل المؤتمر الوطني الإفريقي - خاصة داخل جناحه العسكري - امكونتوروى سيزوى - رفضت ما أسمته بسياسة « المهادنة » التي ينتهجها المؤتمر الوطني الإفريقي منذ ١٩٨٨ ، وطالبت تلك العناصر بتصعيد العنف والكفاح المسلح داخل جنوب أفريقيا وذلك لضمان تأييد سكان المدن السوداء المنعزلة من ناحية ولواجهة تزايد قوة اليمين بين البيض ممثلاً في حزب المحافظين من ناحية ثانية ، ولواجهة منافسة تزايد دور « المؤتمر الإفريقي الجامع » الذي يرفض التفاوض مع حكومة بريتوريا من ناحية ثالثة .^(١٨)

عوامل دفعت للمرونة في مواقف السود :

في أكتوبر ٨٩ تحدث نيلسون مانديلا من سجنه حول الحاجة لمجتمع حر وديمقراطي يعيش فيه كل المواطنين في انسجام وفي ظل فرص متكافئة ، وذكر أنه يود المساهمة في خلق مناخ يؤدي الى السلام في جنوب أفريقيا . وفي نفس الشهر ، ذكر والترسيسولو - احد القيادات التاريخية للمؤتمر الوطني الإفريقي - عقب الافراج عنه أن واجب قيادة المؤتمر استمرار الضغط من أجل الحرية ولكن بشكل منظم ومنتظم . وقد عمل المؤتمر الوطني الإفريقي على ابراز انه منذ انشائه عام ١٩١٢ ، تمسك معظم الفترات بالعمل السلمي والسياسي خارج الاطر المؤسسية الرسمية وليس بالواجهة . وابرز المؤتمر انه دفع دائماً فكرة المشاركة في السلطة بين المجموعات العرقية المختلفة دون استبعاد أو سيطرة اى منها ، وأن استخدام العنف جاء كرد فعل لعنف السلطة . كما عاد المؤتمر لتعاونه السابق مع تنظيمات الهنود وبعض تنظيمات الملونين ، كما بدأت بعض قيادات المؤتمر الوطني الإفريقي - بما فيها أوليفر تامبو رئيس المؤتمر -

15- Special Report, Op.Cit., p. 8,12

- Wolpe, Op. Cit., p.104

- Holland, Op. Cit., pp. 228-229;

Francois Soudan, «Afrique Australe: Moscou Change, ses Alliés S'inquiètent». Jeune Afrique. 5 Octobre 1988,p. 31

16- «Free at last...»,Op.Cit., p.59.

انظر ايضا :

- Roger Martin, «Regional Security in Southern: Africa», Survival, September (October 1987, p.40

- Holland, Op. Cit., pp. 54, 62, 64,141,219

- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout change, rien ne bouge», Jeune Afrique, 6-12/2/91, pp. 12,13

- Apartheid in South Africa (New York: The United Nations Center Against Apartheid, 1990), p. 14.

17- Holland, Op. Cit., pp. 46,99, 109, 129, 137, 230.

الانكاثا تهاجم اجتماعات الجبهة الديمقراطية المتحدة وال «كوساتو» ثم المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد رفع الحظر عنه فى بدايات ١٩٩٠ . وشبت نزاعات بين انصار المؤتمر الوطنى الأفريقى وعناصر الانكاثا فى اقليم الكيب الشرقى . وعكست تلك المصادمات الخلافات بين التنظيميين حول مبدأ صوت لكل مواطن . كما بدأ بعض السود الموالين للسلطة خلال عام ٨٦ استخدام العنف ضد المؤسسات المعادية للابارتهايد . وقد تبنت الانكاثا ما سمي بصيغة «كوازولو - ناتال اندابا» والتي تحدثت عن برلمان اقليمى فى اقليم ناتال يتكون من مجلس نيابى يتكون على أساس صوت لكل مواطن ومجلس شيوخ يمثل المجموعات العرقية المختلفة ويكون له سلطة الفيتو ضد قرارات مجلس النواب التي قد تتداخل مع حريات الأفراد والمجموعات خاصة فى مجالات التعليم والدين والملكية والتنظيم . كما تحدثت هذه الصيغة أيضا عن أطروحة فيدرالية لجنوب أفريقيا وعن قدر من إعادة توزيع الثروة دون تحديد لكيفية القضاء على التفاوت فى الملكية . وتأتى خطورة الحديث عن نمو أمة مستقلة للزولو من امكانية كونها مقدمة للحديث عن أمم أفريقية متعددة فى جنوب أفريقيا تطالب كل منها بحكم ذاتى وبأراضيها الخاصة ولغتها وثقافتها المتميزتين . ويهدد نمو منظمات مثل الانكاثا لها أساس وطنى ولكن أيضا أساس عرقى وقبائلى تقليدى بانفجار العنف فيما بين السود والذى أدى الى مصرع ٣ آلاف منهم عام ٩٠ وحدة . وكثيرا ما أشار المراقبون إلى بوتوليزى كمثال على قيادات سوداء دعمتها حكومة جنوب أفريقيا ودفعتها للعب دور فى الحركة الوطنية للسود . الا ان استفتاء للرأى فى بداية عام ٩١ أظهر أن المؤتمر الوطنى الأفريقى أكثر شعبية من الانكاثا حتى فى صفوف قبائل الزولو واقليم ناتال . وقد لام دى كليرك استراتيجية المؤتمر الوطنى الأفريقى للكفاح المسلح فى الماضى كسبب للاقتتال فيما بين السود خاصة اقليم ناتال . وبالمقابل ، اتهم مانديلا شرطة نظام بريتوريا بالتسبب فى هذا العنف (٢١) وبالمقابل ، وداخل صفوف حركة التحرير الوطنى لجنوب أفريقيا ، بدأ الحديث فى السنتين الاخيرتين عن

فى بناء جنوب أفريقيا فى المستقبل وأن المؤتمر تعلم من تجارب أفريقيا الماضية فى هذا السياق . وأكد مانديلا أن البيض جزء من جنوب أفريقيا وأن السود يودون مشاركة السلطة معهم ، وتحدث عن تأمين مستقبل البيض فى جنوب أفريقيا ديمقراطية (١٨)

ومن جانبه ، بدأ اكبر اتحاد لنقابات العمال السود فى جنوب أفريقيا «كوساتو» فى التراجع عن الحتمية الاشتراكية وذكر أن الاشتراكية لا تقدم حلا سحرى لكافة مشاكل المجتمع واكتفى بالمطالبة بحق التصويت للسود وبملكية الدولة للصناعات الرئيسية ، وتحدث أيضا عن الحاجة لتحول غير عنيف فى جنوب أفريقيا . وبدأ رجال الكنيسة يفرقون بين دعمهم للمؤتمر الوطنى الأفريقى ومعارضتهم لاستخدام العنف حتى من جانب المؤتمر (١٩) وجاءت موافقة «انكاثا» - التي يقودها بوتوليزى وتسيطر على قبائل الزولو التي تشكل ما يقرب من ثلث سكان السود فى جنوب أفريقيا - على مبدأ التفاوض مع حكومة بريتوريا لتشكيل عامل ضغط على المؤتمر الوطنى الأفريقى فى نفس الاتجاه ، كما بدأ المؤتمر يتحدث عن تحالف تكتيكى مع بوتوليزى لتجنب جعل السود عرضة للتقسيم العرقى والقبلى (٢٠) وهذا هو ما دفع مانديلا فى يناير ٩١ للالتقاء مع بوتوليزى وإن كان الاتفاق بينهما قد اقتصر على العمل لوقف العنف المتصاعد فيما بين التنظيمات السوداء المختلفة . وتبقى الصراعات العرقية فى صفوف السود مهددة بتمزق الوحدة الوطنية الأفريقية . ويجب هنا التعرض تفصيلا لمنظمة «الانكاثا» التي تتمركز داخل قبائل الكوازولو واقليم ناتال ، وانشئت عام ٧٥ وتبنت مواقف معادية للمؤتمر الوطنى الأفريقى والجبهة الديمقراطية المتحدة واتحاد «كوساتو» لنقابات العمال ، وتهدف المنظمة لاسقاط نظام الابارتهايد بوسائل غير عنيفة ومع استخدام هياكل البانتوستانات ، وقد انشأت المنظمة اتحاد عمال تابع لها منفصل عن «كوساتو» . ورغم اعلان بوتوليزى زعيم الانكاثا معارضته للابارتهايد أو لاستقلال لقبائل الزولو فإنه فى واقع الأمر تحول إلى جزء من منطق الابارتهايد . وفى الثمانينات ، بدأت عناصر

18- Holland, Op. Cit., pp. 11,212-213, 227,231

- Wolpe, Op. Cit., p. 40
19- Holland, Op. Cit., p.12

- Special Report, Op. Cit., p. 7

20- Wolpe, Op. Cit., p. 103
- Holland Op. Cit., p. 227.

21- «Reform in Year Two», Op. Cit., pp. 14, 15.

انظر ايضا :

انظر ايضا :

انظر ايضا :

انظر ايضا :

استقلاله عن المؤتمر الوطني الافريقى كتنظيم سياسى رغم مشاركته للمؤتمر الوطنى الافريقى فى العديد من الافكار والآراء . الا ان « كوساتو » رفضت فكرة مشاركة العمال فى ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية واعتبرتها محاولة لرشوة العمال السود وأبعادهم عن المعركة السياسية . وجاءت هذه الفكرة فى اطار محاولات حكومة جنوب افريقيا تقديم نظم متميزة لبعض العمال السود .^(٢٤)

وبجانب صعود برجوازية افريقية فى البانتوستانات أصبح لها امكانية الحصول على مواد وتسهيلات ائتمانية ودعوة الطبقة الوسطى فى البانتوستانات الى دولة رأسمالية غير عنصرية فى جنوب افريقيا . عمدت حكومة جنوب افريقيا الى دفع طبقة وسطى للسود من خلال قطاع خاص للسود كاسلوب لادماجهم فى النظام الرأسمالى من خلال تشجيع مشروعات صغيرة لرجال اعمال سود ومن خلال ظهور طبقة من الرأسمالية التجارية والمالية السوداء فى المدن وكذلك صعود طبقة وسطى سوداء فى القطاع الخدمى وتحسنت ظروف رجال الاعمال السود فى المدن بحلول منتصف الثمانينات عندما ازلت الحكومة القيود على الائتمانات المقدمة لهم ، وقد أسست البرجوازية الافريقية البنك الافريقى والغرفة الافريقية الوطنية للتجارة والتين تعتمدان على حكومة جنوب افريقيا فى تطورهما . وأصبحت مطالب رجال الاعمال السود فى المدن اقتصادية ومعنية بترك عملية تخصيص الموارد لقوى السوق . وأصبح النضال الاقتصادى للطبقة الوسطى السوداء متجها للقضاء على العوائق التى تحول دون توسعهم الذاتى . وأصبح رجال الاعمال السود يتوسمون قيام رأسمالية غير عنصرية . وتبنوا أحيانا مواقف مضادة لاضرابات الطلبة

خلافاً بين المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى لجنوب افريقيا . وبدأ المؤتمر الوطنى الافريقى يكتسب من جانبه عددا متزايدا من عناصر من المؤتمر الافريقى الجامع وتنظيمات أخرى تتبنى فكر الوعى الاسود .^(٢٥) وقد نجح نظام بريتويا خلال السنوات الماضية فى شراء ولاء قيادات افريقية قبلية خاصة فى البانتوستانات من خلال اعطائها مناصب قيادية بالبانتوستانات مثل مانتازيما الذى عين رئيسا لوزراء بانتوستان ترانسكاى المستقبل طبقا لتصنيف حكومة جنوب افريقيا . ومن جانبها قدمت قيادات البانتوستانات لشرطة جنوب افريقيا ميليشيات سوداء تم توجيهها لضرب عناصر الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ثم المؤتمر الوطنى الافريقى بعد رفع الحظر عنه . وقد أدت سياسة انشاء البانتوستانات على أساس مبدأى الانتماء العرقى والسوق الحرة الى نمو برجوازية بيروقراطية سوداء فى حكم هذه البانتوستانات ، كما أدت خطط التنمية اللامركزية فى البانتوستانات الى خلق طبقة ملاك اراضى سود وفلاحين تجاريين أتاحت لهم منافذ ائتمانية وتسويقية .^(٢٦)

ومن جانبها ، فإن اتحادات عمال السود لم تتفق بعد تماما على الانخراط فى النضال السياسى الوطنى أم الاكتفاء بالعمل على تحسين ظروف العمال ورواتبهم أم اقتحام المعترك السياسى لتحقيق مكسب اقتصادية للعمال . وقد أدان المؤتمر الوطنى الافريقى ما أصبح يعرف بالنزعة « العمالية » Workerism التى تحدثت عن ان النضال للقضاء على القهر ضد السود فى جنوب افريقيا سيتحقق من خلال النضال الاقتصادى للطبقة العاملة السوداء . ورغم ان مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا « كوساتو » الذى انشئ عام ٨٥ أكد التزامه بالنضال السياسى ضد نظام الابارتهايد . فإنه حافظ على

- Wolpe, Op. Cit., pp. 95,96
- Holland, Op. Cit., pp. 54,219, 221, 227
- Special Report, Op. Cit., p. 9
- «South Africa: The Tryst..», Op. Cit., p. 68
- «Small is beautiful», The Economist, October 21st, 1989.
- Hirson, Op. Cit., pp. 160, 163
- 22- Hirson, Op. Cit., P. 162

انظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., p. 200
- 23- Wolpe, Op. Cit., pp. 49,53, 106.

انظر ايضا :

- Golland, Op. Cit., p. 124
- 24- Mbali, Op. Cit., pp. 29,30

انظر ايضا :

- Wolpe. Op. Cit., pp. 54, 55.
- Holland, Op. Cit., pp. 49,219
- Special Report, Op. Cit., p. 28.

انظر ايضا :

ثانيا : عوامل تتصل بالاقلية البيضاء :

لاشك ان اقلية البيض في جنوب افريقيا تغشى فكرة الديمقراطية عند العنصرية القائمة على صوت لكل مواطن بسبب كون البيض اقلية هناك .

الا انه في عام ١٩٨٦ أعلن بوتا - ولأول مرة - عن تعايش تعاوني من خلال صحيفة كونفدرالية تجمع المجموعات العرقية المختلفة في جنوب افريقيا . الا ان المؤتمر الوطني الافريقي رفض هذا الطرح (٢٨) وفي ٢ فبراير ١٩٩٠ تم رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الافريقي الجامع والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا . وعقب رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وبدء المشاورات معه ، رفض فريدريك ديكليرك مبدا الاغلبية البسيطة لانها يمكن ان تؤدي الى قهر المجموعات الاقلية .

ورغم قبوله بمبدا المشاركة في السلطة مع المجموعات العرقية الاخرى ، الا ان ديكليرك رفض انتحار الاقلية البيضاء . وفي تصريح لاحق ، قبل ديكليرك مبدا التصويت لكل مواطن مع توفير اجراءات تحمي الاقليات مثل انشاء مجلس شيوخ ينتخب على اساس عرقي مستقل . وبلورت دوائر البيض هذه الفكرة في اطار الحديث عن مجلس شيوخ مؤثر ولكن بالطبع اقل قوة من مجلس النواب ، على ان يكون التصويت في مجلس الشيوخ على اساس الانتماء الاقليمي او العرقي . وان اقترح بعض البيض ان يكون التصويت على اساس الانتماء اللغوي وليس العرقي لتجنب اعطاء الانطباع باستمرار الابارتهايد . اما الحزب الوطني الحاكم فقد طرح صيغة تمثيل للمجموعات بما يعطي للاقليات (اساسا البيض) حق الفيتو على قرارات الاغلبية - اي قبول حق التصويت للجميع دون قبول حكم الاغلبية . ويقلق البيض في جنوب افريقيا بسبب فشل نظام التعدد الحزبي والتعدي على حقوق الاقليات في معظم الدول الافريقية . الا ان بعض فصائل البيض في جنوب افريقيا أصبحت لا تتحدث فقط عن حكم أفضل بل تحكم اقل في المستقبل بما يعنى من ناحية حكم فيدرالى ينقل عبء

ومظاهرهم عام ١٩٨٠ وبدأوا في مشاركة راس المال الأبيض في مشاريع استثمارية مما اظهر دوائر نفوذهم في جدران المراكز السياسية السوداء وراس المال الأبيض . كذلك مشاركة السود في قطاعي العمل والمصارف ، الا انهم احتجوا على استمرار بعض القيود على مساوهم على الاثنيان وخصوصا عوائق مبرمجة لاداءهم . وبالمقابل قدمت الحكومة / منظمة - مشاركة لكافة المجموعات العرقية بعد ان كانت مقتصرة على البيض ، الا انه تجدد الاشارة الى ان الفرصة العرقية الوطنية للتجارة كانت قد بدأت لاقتحام من مواقف المؤتمر الوطني الافريقي المناهضة لنظام الابارتهايد منذ عام ١٩٨٧ . وعلى مستوى الطبقة العاملة ، عملت حكومة جنوب افريقيا على خلق طبقة عاملة ماهرة بين العمال السود بتشكيل طبقة مديرة تنقسم بالاعتدال في مواقفها وقد أدى التباين الطبقي بين السود الى اعطاء دفعة للخلافات في المصالح . وبالتالي في توجهات السياسية - فيما بين السود . وبدأ بعض السود في السنوات الأخيرة - وان كان باعداد محدودة - يشاركون في انتخابات المجالس المحلية في المدن السوداء (٢٩)

كذلك شهد العامان الاخيران بدء دعوة بعض رجال الدين السود الى اساليب سلمية للكفاح تقودها الكنيسة من خلال الامتناع عن التعاون مع مؤسسات الابارتهايد بهدف تحقيق التحول السلمي في جنوب افريقيا وترسيخ العوامل الاخلاقية فيما بين السود . كما ان سياسة اعدام المتعاملين Collaborators مع حكومة جنوب افريقيا أخافت الكثيرين من البيض ورجال الدين السود - بما فيهم الاسقف ديزموند توتو - وابتعادهم عن المؤتمر الوطني الافريقي ، الا ان توتو عاد وتقارب مع المؤتمر الوطني الافريقي بعد رفع الحظر عنه في فبراير ٩٠ (٣٠) وقد عانى الملونون من انقسام في صفوفهم في السنوات القليلة الماضية بين من قبلوا صيغة البرلمانات العرقية الثلاثة لعام ١٩٨٤ ، وبين أولئك الذين رفضوا الدخول في نظام الابارتهايد وبدأوا في فتح مدارس غير عنصرية مفتوحة لكل المجموعات العرقية (٣١)

25- Wolpe, Op. Cit., pp. 18, 30, 33, 53, 88, 90, 97-98.

انظر ايضا

- Mbali, Op. Cit., pp. 5,13

- Special Report, Op. Cit., pp. 7, 30

26- Christopher s. Wren «Legal Discrimination Could End in Months», the International Herald Tribune, 2-3/2/1991, p. 3.

انظر ايضا

- Holland, Op. Cit., p. 203

- Hirson, Op. Cit., p. 161

27- Wolpe, Op. Cit., p. 99

28- Holland, Op. Cit., pp. 157,215

محددة للسود طبقا لقانونى الارض لعامى ١٩١٣ و ١٩٢٦ وهو ما وعد ديكليرك بالفائه فى خطابه امام البرلمان فى اول فبراير ٩١ . وتبقى حقيقة ان الفجوة فى المرتبات بين البيض والسود مستمرة فى الاتساع . وفى عام ١٩٨٨ تم فرض الحظر على أنشطة مؤتمر نقابات العمال « كوساتو » السياسية والاجتماعية وتم الحد من حق الاضراب من خلال تعديل قانون العلاقات العمالية . وحتى بدايات ١٩٩١ كان السود مازالوا مستبعدين من تولى مناصب قضائية أو أى مناصب عليا فى الجيش والشرطة وكذلك مستبعدين من ملكية الاراضى خارج «انتوبستانات» (٢١)

الحكم من العاصمة ، ومن ناحية أخرى نظام مواز للولايات المتحدة يعطى السلطة القضائية ولاية قوية تحمى حقوق الافراد والمجموعات ، ومجلس نواب يقوم على مبدأ صوت لكل مواطن ثم مجلس شيوخ يعكس الحقائق العنصرية والقبائلية . الا أنه تجدر الإشارة الى ان انتخابات ٨٩ فى جنوب أفريقيا أظهرت اتجاه عدد متزايد من البيض لصالح حزب المحافظين الذى يمثل المتطرفين البيض المعارض لاصلاحات ديكليرك وما يسمونه نزعته التهادية مع السود . (٢٩)

ورغم تفاوض حكومة بريتوريا مع المؤتمر الوطنى الافريقى فإنها تعامله كأحدى منظمات متعددة للسود على مائدة المفاوضات وليس بوصفه المتحدث الرئيسى للشعب الاسود فى جنوب أفريقيا . (٣٠)

وعلى مستوى آخر ، فإن البرجوازية البيضاء تتخوف من الاتجاهات الاشتراكية للمؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع « وكوساتو » ، وتتساعل بقلق عن كيفية ترجمة الفقرات الاقتصادية فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ الى الواقع ، وتحذر من الاتجاه لتأميم البنوك والصناعات الاحتكارية . كما استمرت مصالح بعض الصناعيين البيض فى الابقاء على الاباتهد لضمان العمالة السوداء الرخيصة بسبب استمرار اعتمادهم على تكنولوجيا كثيفة العاملة وقد انضم بعض رجال الاعمال البيض لهذه الاسباب لحزب المحافظين اليميني خوفا من تصاعد عنف نقابات العمال السود . وفى الواقع فإن ٥ ٪ من السكان يمتلكون ٨٨ ٪ من الثروة فى جنوب أفريقيا ، فى حين يمتلك السود ٢ ٪ فقط من الثروة الخاصة ، كما يستمر السود فى مواجهة صعاب للحصول على مهارات حرفية أو تولى مناصب أصحاب ياقات بيضاء . وقد جعل الاباتهد من البطالة وعدم امتلاك الاراضى والحياة فى منطقة غير محددة للسود جريمة بالنسبة للأفارقة ، علما بأنه من ٨ الى ١٣ ٪ فقط من أراضى جنوب أفريقيا

ويجب هنا ان نوضح ان الوضع فى جنوب افريقيا يختلف عما كان عليه فى روديسيا فى اواخر السبعينات ، حيث أنه فى جنوب افريقيا مازالت القوة البيضاء بعيدة عن امكانية التعرض لهزيمة عسكرية من السود مما يعنى أنه يجب الاستماع لمطالب البيض وتحقيق مطالبهم بأكثر مما حدث فى روديسيا (زيمبابوى حاليا) . وبخلاف الوضع فى ناميبيا ، فان جنوب افريقيا تعتبر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة ودى كليرك يعتبر نفسه رئيسا لحكومة قانونية . وقد وضحت القوة البيضاء فى جنوب افريقيا من خلال استمرار فرض حالات الطوارئ والاحكام العرفية بشكل متتالى مع اعتقال نقابيين ورجال دين وقيايين سود وهنود وبيض وكذلك من خلال القمع لانتفاضة المدن السوداء الضخمة بين عامى ٨٤ و ٨٦ والتي فشلت فى تهديد اركان السلطة البيضاء فى جنوب افريقيا . وقد استمر القهر السياسى فى جنوب افريقيا حتى فى فترات الانتعاش الاقتصادى وهو ما يتناقض مع الاوضاع المعتادة . (٣٢)

عمل سياسية دفعت للمرونة فى صفوف الاقلية البيضاء :
منذ نهاية السبعينات ، تزايد دور السلطة التشريعية

29- «De klerk: La peau à l'apartheid», Tribune de Genève, 2-3/2/91, p.3.

- «Small is beautiful», Op. Cit., pp. 14,15.
- Holland, Op. Cit., p. 218
- «South Africa: The Tryst...», Op. Cit., p. 68.
- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 20.
- 30- «Free at last...», Op. Cit., P. 59
- 31- Holland, Op. Cit., pp. 41, 85, 231

انظر أيضا :

- Special Report, Op. Cit., pp. 4, 26, 54
- Wolpe, Op. Cit., p. 82
- Mbali, Op. Cit., p. 14
- «South Africa: The Tryst...», Op. Cit., p. 68
- Hirson, Op. Cit., p. 165
- 32- Wolpe, Op. Cit., p. 62

انظر أيضا :

تفويضاً لدى كليرك - عبر استفتاء - لبدء مفاوضات مع القادة التقليديين للوطنية السوداء . ومنذ نفس الشهر بدأ دى كليرك يسمح بمظاهرات للمعارضة السوداء ويشجع على التخلص من القوانين المسماة «الابارتهايد الصغير» . PETTY APARTHEID . كما بدأ دى كليرك يتشاور مع رجال الدين السود . كذلك انشأ دى كليرك منصبا جديدا اسماه بوزير التطوير الدستورى (٢٢) . وفى ٦ يونيو ١٩٩٠ اعلن دى كليرك الغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ عام ١٩٨٦ . وفى ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ الغى دى كليرك قانون تقسيم المرافق العامة كالحدائق والمكتبات العامة والمستشفيات ودورات المياه العامة طبقا للانتماء العنصرى ، وهو قانون صدر عام ٥٢ . وفى نفس العام الغى دى كليرك حالة الطوارئ وهو ما كان شرطا للمؤتمر الوطنى الافريقى للتفاوض مع حكومة بريتوريا . وفى نهاية عام ٩٠ ، وعدت الحكومة بمشاورات حول دستور جديد وغير عنصرى خلال عام ٩١ بما يعطى حق التصويت للسود . وفى خطاب له فى اول فبراير ١٩٩١ تعهد دى كليرك بالغاء قانون تسجيل السكان الصادر عام ١٩٥٠ الذى صنف المواطنين منذ ميلادهم حسب لونهم بما يحدد مكان سكنهم وتعليمهم ودفنهم . كما تعهد دى كليرك بالغاء قانون المجتمعات السود لعام ١٩٨٤ الذى قنن الوضع المنعزل للمدن السوداء خارج البانتوستانات . وبدأ بعد ذلك الحديث عن انتهاء التمييز العنصرى فى التعليم . كما وعد دى كليرك بان كافة المواطنين فى جنوب افريقيا سيكونو سواء امام القانون . وعلى مستوى الاحزاب السياسية للبيض فى جنوب افريقيا ، نشير الى تصاعد الانتقادات منذ سنوات الى نظام الابارتهايد من قبل الحزب التقدمى الفيدرالى ، الذى

فى انصاف حقوق الافراد - بما فيهم السود - ضد تعديلات السلطة . كما ايقن البيض ان السلطة عجزت لسنوات طويلة عن فرض احترام قانون مناطق المجموعات العرقية الذى قنن تقسيم المجموعات العرقية المختلفة الى مناطق جغرافية منعزلة عن بعضها البعض - والذى وعد دى كليرك فى فبراير ٩١ بالغائه . وفى عام ٧٩ ، كان بوتا قد حاول تبني استراتيجية الهجوم الشامل اقتباسا من اسرائيل الا انه تراجع بعد فشلها وحاول ابقاء الابارتهايد مع اعطائها وجه انساني . وفى نفس العام اعترف بوتا باتحادات العمال السود فى جنوب افريقيا . وفى عام ٨٤ تم انشاء برلمان ثلاثى العزف للبيض والهنود والمولوين مع ترك شئون السود لمنصب رئيس الدولة الذى انشئ حينئذ واحتله بوتا . وفى ابريل ٨٥ ، بدأ نظام الابارتهايد بالغاء قوانين حظر الزواج والعلاقات الجنسية فيما بين المجموعات العرقية المختلفة . ورغم رد الفعل الغاضب من حزب المحافظين اليميني المتطرف ، فان الحكومة الفت فى ابريل ٨٦ قوانين المرور وافرجت عن سجنوا بتهمة تجاوز هذه القوانين . وبحلول عام ١٩٨٧ ، بدأ عدد متزايد من البيض يدرك ان البيض لا يستطيعون ان ينفردوا وحدهم بحكم جنوب افريقيا . وفى نفس العام ، الغى البرلمان الابيض قانون قصر بعض الوظائف على البيض . وفى عام ١٩٨٨ ، اكدت المحكمة الصناعية حق الاضراب للعمال السود كما فتحت الحكومة عدة مناطق تجارية فى مناطق البيض لكافة المجموعات العرقية وجاءت استقالة بوتا من الرئاسة فى فبراير ٨٩ وانتقال السلطة بعده الى دى كليرك الذى كان مسئولا عن التعليم وبالتالى مدركا عن قرب للمشاكل المترتبة على ممارسات الابارتهايد . وفى ٦ سبتمبر ٨٩ ، اعطت الاقلية البيضاء

= انظر ايضا :

- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 20
- «South Africa: The Tryst...», Op. Cit., p. 68,
- Holland, Op. Cit., pp. 208, 225
- Cosmas Desmond, «sanctions and south Africa», Third world Quarterly, January 1986, p. 88
- 33- Holland, Op. Cit., pp. 207, 220, 224

انظر ايضا :

- Bechir Ben Yahmed, «Botha Joue et Gagne», Jeune Afrique, 26 Octobre 1988, p. 5.
- «South Africa: Not far ahead, The road forks», The Economist, February 11th 1989, p. 53
- Martin, Op. Cit., p. 389.
- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 14.
- Special Report, Op. Cit., pp. 36, 47, 64.
- Wolpe, Op. Cit., pp. 8, 79, 93, 101.
- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., pp. 19-20.
- «Free at last...» Op. Cit., p. 59
- Wren, Op. Cit., pp. 1, 3.
- «De klerk: La peau ■ l'apartheid», Op. Cit., p. 3
- «Les lois raciales qui seront abolies», La Tribune de Genève, 2-3/2/1991, p. 3
- «Reform in Year Two», Op. Cit., p. 14.

من اسماءهم « بقيادة لهم مصداقية » من السود و اشار الوزير الى إمكانية انتهاء حالة الطوارئ والاعتراف بمنظمات مثل المؤتمر الوطنى الافريقى تستطيع ان تلعب دورا فى العملية السياسية . وتلى ذلك الافراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى وبدء اجراء المشاورات معه . وكان قد سبق ذلك ايضا رحلة لرجال اعمال بيض من جنوب افريقيا الى لوزاكا للتحادث مع زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى اوليفر تامبو عام ١٩٨٦ وزيارة وفد من اتحادات طلاب الجامعات البيضاء للوزاكا ايضا فى نفس العام للتفاوض مع المؤتمر الوطنى الافريقى . وعقدت مقابلة فى منتصف اكتوبر ١٩٨٨ فى ميونخ بين وفد من المؤتمر الوطنى الافريقى وبعض رجال الاعمال البيض من جنوب افريقيا . كما أجرى حزب الحركة الوطنية الديمقراطية للبيض محادثات مع المؤتمر الوطنى الافريقى . بل ان سلطات اقليم الكيب فى عام ١٩٨٨ تفاوضت مع عناصر من الجبهة الديمقراطية المتحدة المنحلة مع علمها بان هذه العناصر تمثل المؤتمر الوطنى الافريقى .

كما بدأ انضمام عمال بيض منذ عام ١٩٨٧ لاتحادات نقابات العمال السود التى قامت على اساس غير عنصري مثل « كوساتو » و « ناكوتو » .^(٣٥) وفى عام ١٩٨٢ تم ادخال السود لأول مرة فى مجلس تنسيق شئون الحكم المحلى الذى كان يضم البيض والهنود الملونين . كما بدأ التسامح النسبى تجاه مدن السود فى مناطق البيض منذ ١٩٨٤ . واثناء السماح بانتخابات المجالس المحلية فى مدن السود اعطى نظام بريتوريا هامش كره للحملات الانتخابية حتى تلك التى كانت تدعو لمقاطعة الانتخابات نفسها .^(٣٦) وبدأ انشاء مدارس وهيئات اخرى للأطباء والعاملين فى القطاع

طالب حكومة بريتوريا بالتفاوض مع قادة المعارضة السوداء وبحلول نهاية عام ٨٩ كانت كافة الاحزاب البيضاء - باستثناء حزب المحافظين اليميني المتطرف (الذى حصل على ٣١ ٪ من الاصوات فى انتخابات سبتمبر ٨٩) - تؤكد الحاجة لدستور جديد لايربط حق التصويت بالانتماء العراقى . بل ان حزب المحافظين نفسه فشل عندما تولى السلطة فى بعض المجالس المحلية فى اعادة ممارسات مايسمى « الابارتهايد الصغير » Petty Apartheid بسبب مواجهته مقاطعات واضرابات مؤثرة من السكان السود اجبرته على التراجع عن مثل هذه الاجراءات ، كما حدث فى مدينة بوكسبرج . وقد تجمعت التكتلات السياسية البيضاء المعادية للابارتهايد فى الحزب الديمقراطى الذى تشكل من الحزب الفيدرالى التقدمى والحركة الوطنية الديمقراطية والحزب المستقل . واصبح الحزب الجديد يضم ٢٠ عضوا فى البرلمان الابيض ، ودعا هذا الحزب الى مبدأ صوت لكل مواطن فى اطار برلمان فيدرالى غير عنصري . وحالت هذه القوى والعناصر الليبرالية داخل الحزب الوطنى الحاكم بين نظام بريتوريا وبين تكثيف القهر السياسى ضد المعارضة السوداء فى النصف الثانى من الثمانينات . وقد رحب الحزب الديمقراطى بالاجراءات التى اقترحها دى كليرك فى البرلمان فى فبراير ٩١ للقضاء على آخر مظاهر الابارتهايد^(٣٧)

وبالنسبة للعلاقات مع المؤتمر الوطنى الافريقى ، فقد افرجت حكومة جنوب افريقيا فى ١٥ اكتوبر ٨٩ عن والتر سيسولو السكرتير العام للمؤتمر و ٦ مسئولين معتقلين آخرين بالاضافة لمستول قيادى من 'المؤتمر الافريقى' الجامع . وتحدث دى كليرك عن امكانية رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى . كما اعلن وزير الخارجية لجنوب افريقيا ان حكومته تنظر للامام الى مفاوضات مع

34- Wolpe, Op. Cit., p. 103

- «South Africa: Not far ahead», Op. Cit., pp. 53, 54.
- Agbobli, Op. Cit., p. 13.
- Holland, Op. Cit., p. 209
- Wren, Op. Cit., p.1
35- «Free at last...» Op. Cit., p. 59

- Special Report, Op. cit., p. 5
- «South Africa: Not far ahead...», Op. Cit., p. 54.
- Soudan, Op. Cit., p. 31.
- Holland, Op. Cit., p. 217.
36- Wolpe, Op. Cit., pp. 92,100

- Special Report, Op. Cit., P. 64

انظر ايضا :

انظر ايضا :

انظر ايضا :

العسكرية لتصبح عام ٨٥ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨١ واصبحت ٢٨ ٪ من ميزانية جنوب افريقيا ذهبت للنفقات العسكرية كما تزايدت نفقات مواجهة المقاتلة السوداء (٢٦) وادت المعدلات العالية للفساد في ادارات البانتوستانات الى نهب الدعم المالي الذي تقدمه حكومة جنوب افريقيا لهذه البانتوستانات ، في وقت دفع فيه تناقص القدرات الانتاجية للبانتوستانات الى تزايد انتقال السود للمدن وبالتالي تزايد الضغوط لزيادة مرتبات العمال السود (٢٧).

الضحي على اساس غير عنصرى (٢٧).
وبدا البيض يعانون من تفشي الفساد في صفوفهم ، ومن هجرة الكثير من الكوادر البيضاء من جنوب افريقيا بسبب عدم الاستقرار السياسى او اعتراضهم على نظام الابرتهيد وكذلك تزايد عدد الشبان البيض الذين يرفضون اداء الخدمة العسكرية (٢٨).

عوامل اقتصادية دفعت للمرونة في صفوف الاقلية البيضاء :

على مستوى الدولة ، تدنت معدلات الانتاج الصناعى في الثمانينات مع انخفاض الناتج المحلى الاجمالى منذ عام ٨٢ وانخفاض نسبة معدل النمو الاقتصادى منذ عام ١٩٨٤ . وتزامن ذلك مع تزايد الدين الخارجى منذ منتصف الثمانينات حيث وصل عام ٨٩ وبلغ ٢١ مليار دولار ورفض الدائنين اعادة جدولة ديون ج . افريقيا الى نسبة ٩٣ ٪ من عوائد الصادرات من السلع والخدمات وتزايد الكساد الاقتصادى بجنوب افريقيا بعد فترة الرواج الاقتصادى بين عامى ٧٩ و ٨١ . وتزامن الكساد مع حالة تضخمية زادت من سوء الاوضاع المعيشية للبيض انفسهم وتزايد البطالة بين السود مما هدد بالثورة وارتبطت هذه الظروف بنقص الاستثمارات الاجنبية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا كما سيرد تفصيلا في الجزء الثالث من هذه الدراسة . وبعد ان كانت تعتمد جنوب افريقيا على اسواق الدول الافريقية كسوق لمنتجاتها من السلع المتقدمة والوسيلة ، ادت الازمة الاقتصادية في القارة لنضوب هذه الاسواق . كما كلفت الاضرابات والمقاطعات التى نظمها السود اقتصاد جنوب افريقيا ٥٠٠ مليون راند عام ٨٨ وحده . وفي نفس الوقت تزايدت الميزانية

وعلى مستوى رجال الاعمال ، فان بعض القوى الرأسمالية البيضاء دفعت الحكومة للتفاوض مع المعارضة السوداء . فقد وضع التناقض المتزايد في جنوب افريقيا بين اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على السود كعمال وكمستهلكين وبين نظام سياسى ينفى عن السود اية حقوق سياسية مما دفع باتجاه اصلاحى بين البيض لاعادة هيكلة الدولة وسياساتها ودفع ببعض رجال الاعمال البيض في جنوب افريقيا للضغط من اجل تحقيق مواطنة مشتركة لكافة مواطنى جنوب افريقيا ومشاركة السود في الحياة السياسية الوطنية لهذه الدولة نظرا لما راوه من ان الالتزام بالمشروع الخاص اصبح مهددا من قبل استمرار السيطرة المطلقة للبيض . وبدأ المستثمرون البيض يدركون ان العنصرية المؤسسية تشكل عبا اقتصاديا عليهم خاصة القوانين التى كانت تستبعد السود من بعض الوظائف - حتى تم إلغاؤها نظرا لان الكوادر البيضاء اصبحت لا تكفى وحدها لحمل دعائم الاقتصاد - حيث ان اقتصاد جنوب افريقيا سيحتاج بحلول عام ٢٠٠٠ الى ١١٦ الف مدير ، ولايستطيع البيض الا تقديم ٤٠ الف كادر فقط . بل ان بداية المطالبة بالاصلاحات كانت الحاجة للايدى العاملة

37- Wolpe, Op. Cit., p. 102

انظر ايضا :

- Special Report, Op. Cit., p. 55

38- Special Report, Op. Cit., p. 41

انظر ايضا :

- Diallo, Op. Cit., p. 22

- 39- Special Report, Op. Cit., pp. 19, 58.

انظر ايضا :

- Mbali, Op. Cit., p. 17

- Lotta, Op. Cit., p. 31

- Wolpe, Op. Cit., p. 49

- Desmond, Op. Cit., p. 93

- Holland, Op. Cit pp. 227, 228.

- Atutsé kokowi Agbobli, «Tout Change, Rien ne Bouge» Jeune Afrique, 6-12/2/g&1, p. 12

40- Special Reprt, Op. Cit., p. 68

انظر ايضا :

- Lotta, Op. Cit., p. 22

حكم الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، فبدأ هؤلاء رجال الاعمال الابتعاد عن سياسات الابارتهايد لحماية الصناعة من تامين شامل^(٤١).

ومن جانب آخر ، اتهم بعض رجال الاعمال البيض ما اسموه « بالوطنية الافريكانية البيضاء » بخلق قطاع ممتد بأكثر من اللازم ، ويطالبون الحكومة بالتحول للقطاع الخاص PRIVATIZATION مع اتاحة الفرصة للسود للاستفادة من هذا التحول^(٤٢).

وقد جعل نمو السوق الاستهلاكي للسود توسع القطاع الصناعي يعتمد عليها . وقد تزايد الاعتماد على السوق المحلي نتيجة تقلص اسواق التصدير ، ووضع التناقض بين حاجة بعض الصناعات لعمالة سوداء رخيصة وبين الحاجة لتوسيع السوق الاستهلاكية للسود في جنوب افريقيا^(٤٣).

الابعاد الإقليمية :

أدى اعتماد دول المواجهة الافريقية على جنوب افريقيا الى تأثير سلبي على اقتصاديات هذه الدول من قبل العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا . وقد قدمت دول اوربا الغربية مساعدات لدول المواجهة الافريقية . وقد اعتمد المؤتمر الوطني الافريقي لسنوات على مساعدات الدول الافريقية ، الا انه ايقن بمرور الوقت ان مساعدات ودعم هذه الدول ليست كما توقع المؤتمر . ورغم ان معظم هجمات جيش جنوب افريقيا على مقار وافراد المؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الافريقي الجامع في دول المواجهة فشلت في تحقيق اغراضها فانها اوقعت خسائر في هذه الدول . وبدأ بعض قادة المؤتمر الوطني الافريقي في السنوات الاخيرة يفضلون تطبيع العلاقات بين جنوب افريقيا ودول المواجهة بما يساعد المؤتمر على الاتصال عبر حدود مفتوحة مع كوادر المؤتمر داخل جنوب افريقيا . وخشى هؤلاء القادة من ان تكرر اتفاقية نكوماتي بين جنوب افريقيا وموزمبيق لعام ١٩٨٤

الماهرة من السود نظرا لان البيض لم يكونوا يكفون لملء الوظائف الشاغرة ، مما ادى الى الغاء القوانين المقيدة لحجز الوظائف لمجموعات عرقية معينة كما ان التحكم في تحرك العمال من خلال قوانين اصبح لا قيمة له في ظل توسع الصناعة والحاجة للعمالة السوداء ، وقد ادى توسع القطاع الصناعي الى زيادة الطلب على انواع جديدة من العمالة . كما طالب بعض الراسماليين البيض بتقنين العلاقات الصناعية من خلال الاعتراف بالسود كعمال ثم الاعتراف بنقابات العمال السود وهو ما حدث عام ١٩٧٩ . كما تحدث بعض رجال الاعمال والمال البيض عن خسارة اقتصادية يتكبدونها بسبب فرض قوانين التمييز العنصري ، وراوا تناقضا بين النمو الاقتصادي وبين الحفاظ على الوضع السياسي بلا تغيير ، وبدأوا يحسون بوطأة العقوبات الاقتصادية الدولية . ومن ثم تحدثوا عن ضرورة التفاوض مع من اسموهم بالممثلين الشرعيين للسود في جنوب افريقيا . وطالبت غرفة اصحاب المناجم بالتخلص من التمييز العنصري . وطالب رجال اعمال بيض بالغرف التجارية بديمقراطية صناعية بين الثقافات والتوجهات السياسية المختلفة وبسياسات اصلاحية . وقد بدأت بعض مؤسسات البيض توجه بعض انفاقها الاجتماعي للمناطق السوداء ، وبدأت مؤسسات اخرى تشتري مدخلات من مشروعات يمتلكها السود وبدأت مؤسسات اقتصادية للبيض بادخال سود وهنود وملونين في مجالس اداراتها . كما بدأت بعض المؤسسات الصناعية للبيض انهاء التمييز العنصري في الرواتب كما ان جماعات داخل صفوف الاقتصاديين البيض بدأت تطالب بحق الملكية بلا حدود لكافة المجموعات العرقية وبضرورة السماح بصعود طبقة رجال اعمال من السود . بل ان بعض رجال الاعمال البيض تحدثوا عن مزج عناصر اشتراكية بأخرى رأسمالية نظرا لخوفهم من ان يربط السود بين القمع والنظام الرأسمالي وبالتالي يؤمّمون الصناعات بعد

41- Wolpe, Op. Cit., p. 28, 66, 73, 83, 85, 103.

- Special Report, Op. Cit., pp. 3-4, 15, 23, 26, 27, 28, 38, 48, 65

انظر ايضا :

- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 19.

- Mbali, Op. Cit., pp. 5, 13.

- Holland, Op. Cit., p. 231

- Desmond, Op. Cit., p. 79

42- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 15

43- Wolpe, Op. Cit., pp. 82, 84, 89

انجولا واحتلت جزءاً منها . وقد أدى الاتفاق الكوبى / الانجولى / الأمريكى / الجنوب افريقى عام ١٩٨٩ الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من اراضى انجولا والى التمهيد لاستقلال ناميبيا ولكن ايضا الى حرمان المؤتمر الوطنى الافريقى من قواعده فى انجولا . وبالنسبة لزامبيا ، فقد حاول الرئيس كاوندرا التقدم بمبادرات سلام وباجراء اتصالات مع جيب افريقيا رغم استضافة لوزاكا لقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى . وعقب مظاهرات الطعام فى ديسمبر ١٩٨٦ ، اوضحت زامبيا انها لاتستطيع تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا او تحملها . وفيما يتعلق بناميبيا ، فقد اكد سام نجوما رئيس ناميبيا المستقلة انه ليس مستعدا لمناقشة السماح بهجمات لحركات التحرير لجنوب افريقيا من اراضى ناميبيا ضد جنوب افريقيا . ومن جانبه ، ادرك المؤتمر الوطنى الافريقى ان ناميبيا المستقلة ستكون - مثل بقية دول المواجهة الافريقية الاخرى - ضعيفة ومعرضة لاعتداءات من جنوب افريقيا اذا سمحت للمؤتمر بالقيام بأعمال عسكرية من ناميبيا ضد جنوب افريقيا .^(٤٦)

وبالنسبة لبعض الدول البعيدة عن المواجهة مثل زائير وساحل العاج ، فقد التقى رئيساها مع بوتا فى أول أكتوبر و ١٥ أكتوبر ١٩٨٨ على التوالى . ورغم اعلان رئيس زائير موبوتو أن بوتا تعهد له عند مقابلته بالتزامه بالافراج عن نيلسون مانديلا ، فإن المؤتمر الوطنى الافريقى ادان هاتين المقاتلتين واعتبرهما انقساماً للجبهة الافريقية الدولية ضد جنوب افريقيا واعطاء لنصر معنوى ودعائى لبوتا جعله يعطى الايثارتهيد وجها انسانيا . كما اعتبرهما اضعافاً للاجماع المعادى للتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا^(٤٧) .

الأبعاد الدولية :

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ لوقف أية استثمارات جديدة فى جنوب افريقيا . وفى يوليو ١٩٨٥

بين جنوب افريقيا وبقية دول المواجهة الافريقية سيؤدى لطرد عناصر المؤتمر الوطنى الافريقى من دول المواجهة .^(٤٤)

وقد استخدمت حكومة جنوب افريقيا استراتيجية العصا والجزرة تجاه بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند من خلال اتحاد جمركى ومشروعات مياه لضمان حياد هذه الدول فى الصراع مع جنوب افريقيا بعد ضمان حياد ملاوى وزائير . وتعانى سوازيلاند وليسوتو وبتسوانا من غارات ضد مقار المؤتمر الوطنى الافريقى بهم . وفى حين عجزت بتسوانا عن فرض اوقفى العقوبات ضد جنوب افريقيا ، فانها عملت للحد من هجات المؤتمر الوطنى الافريقى العسكرية ضد جنوب افريقيا من اراضيها . ومن جانبها ، عارضت ليسوتو فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا . وفى عام ٨٦ ، نفذت جنوب افريقيا انقلاباً فى ليسوتو لضمان طرد عناصر المؤتمر الوطنى الافريقى من هذه الدولة كما تم تحييد سوازيلاند من خلال اتفاقية امنية عام ١٩٨٢ تم الاعلان عنها عام ٨٤ . وتعارض سوازيلاند ايضا فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا .^(٤٥)

وقد ترتب على اتفاقية نكوماتى بين جنوب افريقيا وموزمبيق عام ٨٤ طرد حكومة موزمبيق لقيادة الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى (امكونتوى سيزوى) من اراضيها . ولم تطبق موزمبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا . ومن جانبها ، تعهدت زيمبابوى بعد الاستقلال عام ١٩٨٠ بحظر النشاط العسكرى لكل من المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع من اراضيها . وقام خبراء بريطانيون بتدريب قوو موزمبيق وزيمبابوى . وكانت انجولا وتنزانيا وحدهما هما اللتان التزمتا بالعقوبات ضد جنوب افريقيا . ورغم اتفاقية وقف اطلاق النار بين انجولا وجنوب افريقيا فى فبراير ١٩٨٤ ، فإن جنوب افريقيا واصلت اعتداءاتها ضد

انظر ايضا :

44- Holland, Op. Cit., pp. 124, 137, 146

- Martin, Op. Cit., pp. 389, 401

- Special Report, Op. Cit., p. 41

45- Martin, Op. Cit., pp. 391, 392, 400

انظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., pp. 208, 220

46- Martin, Op. Cit., pp. 392, 393, 398, 401

انظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., p. 226

- Diallo, Op. Cit., p. 23

- Soudan, Op. Cit., p. 31

- 47- Ben Yahmed, Op. Cit., pp. 4,5

انظر ايضا :

- Diallo, Op. Cit., p. 23

هي المؤهلة للتفاوض مع البيض لانتهاء الصراع على جنوب أفريقيا. كذلك ارتفع الوضع الدولي لنيلسون مانديلا كرمز أسطوري للنضال ضد العنصرية. ويجب التذكير بأن المؤتمر الوطني الأفريقي كان يطالب منذ ١٩٦١ بفرض عقوبات دولية ضد نظام بريتوريا - كما أيد الاسقف ديزموند توتو فرض هذه العقوبات، في حين عارض بوتيلزي زعيم الانكاثا وحده من بين القادة السياسيين السود فرض أى عقوبات ضد جنوب أفريقيا. الا ان ديزموند توتو أعلن عقب اجراءات ديكليرك في اول فبراير ٩١ انه سيكون من الصعب لمطالبة باستمرار العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا.^(٤٩) واذا كانت الانماط المتغيرة في السياسة الدولية وفي علاقات القوى العظمى ببعضها البعض قد انعكست سلبا على المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع من ناحية الدعم السوفيتي لهما، فإن السوفيت والأمريكيين أصبحوا من ناحية أخرى يعتبرون أفريقيا الجنوبية مجالا ناجحا لحلولهم المشتركة للمشكلات الإقليمية بعد نجاحهم في حل مشكلتي أنجولا وناميبيا عام ٨٩ مما شكل ضغطا على حكومة جنوب أفريقيا.^(٥٠) ومن الجانب الغربي، فإن الأهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية لجنوب أفريقيا بالنسبة للمصالح الغربية بما في ذلك ما لديها من احتياطي ضخم من المعادن الرئيسية والاستراتيجية مثل اليورانيوم والكروم اللازم للصناعات العسكرية الغربية وضع حدا لما يمكن ان تفرضه الدول الغربية من عقوبات ضد جنوب أفريقيا. الا أن الدول الغربية قد ضغطت بقوة في الثمانينات على حكومة بريتوريا لتحول بينها وبين قهر بوليسى شامل ضد المعارضة السوداء. كما قدم الغرب مساعدات مباشرة للسود داخل جنوب أفريقيا دون تمرير هذه المساعدات عبر قناة حركات التحرير أو قناة حكومة بريتوريا كما تجدر اشارة خاصة الى أن موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة تغير من موقف يطالب بتعديل الابرتهيد وليس ازالته وتفضيل جنوب أفريقيا « شبه

نجح مجلس الأمن في أجازة قرار حول فرض عقوبات بشكل تطوعي ضد جنوب أفريقيا، وان كان المجلس قد فشل - بسبب استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بل وأحيانا فرنسا - في فرض عقوبات شاملة واجبارية ضد نظام جنوب أفريقيا. ورغم ذلك، فإن اقرار مبدأ العقوبات من المجتمع الدولي دفع المؤسسات التمويلية الدولية والبنوك للأحجام بشكل متزايد عن اقراض جنوب أفريقيا، وعرض جنوب أفريقيا لحظر نفطى من الاوبك. وكان لتلك الضغوط الجولية تأثير واضح على نظام بوتا بدءا من عام ١٩٨٥ وقد جاء الافراج عن زقانيا موثوبيني Zephania Mothopeny قائد المؤتمر الأفريقي الجامع في نهاية ١٩٨٨ تحت تأثير الضغوط الدولية. بل ان الكثير من المراقبين يرى أن خطوة ديكليرك بالافراج عن والتر سيسولو في أكتوبر ٨٩ جاء في هذا التوقيت لتجنب الدعوة لفرض مزيد من العقوبات ضد جنوب أفريقيا في مؤتمر الكومنولث الذي كان سينعقد في كوالالمبور.

وقد حددت الامم المتحدة شروطا لبدء المفاوضات لحل عادل ودائم للصراع في جنوب أفريقيا هي قيام حكومة بريتوريا بالافراج عن نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين السود ورفع الخظر عن المعارضين السياسيين وتنظيماتهم وسحب القوات العسكرية من مدن السود وإعادة حرية الصحافة ووقف نقل السكان السود الى البانتوستانات^(٤٨) وقد شكلت هذه الشروط من ناحية ضغطا معنويا على حكومة بريتوريا ومن ناحية أخرى اطارا للتسوية المقبولة دوليا - وقد ظهر اهتمام حكومة بريتوريا بدور الامم المتحدة جليا من ضغوطها حتى يزور سكرتير عام الامم المتحدة ديكيولار بريتوريا عام ٨٩ عقب التوصل للاتفاق الانجولي / الكوبي / الجنوب أفريقي، وهي زيارة تمت بالفعل حينئذ. ويجب أن نشير هنا الى أن الثمانينات شهدت اقرار الدولي - بما فيه الأمريكي - بأن المؤتمر الوطني الأفريقي - وليس بوتيلزي أو قيادات البانتوستانات -

48- Desmond, Op. Cit., pp. 89,92,93

- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 14
- Special Report, Op. Cit., p. 38
- Apartheid in South Africa, Op. Cit., pp. 10,14
49- Holland, Op. Cit., pp.131, 225, 226.

- Desmond, Op. Cit., p.91
- Wren, Op. Cit., p. 3
50- Hirson, Op. Cit., p. 165

- Soudan, Op. Cit., p. 31

انظر ايضا

انظر ايضا :

انظر ايضا :

أفريقيا . وعقب اجراءات ديكليك في أول فبراير ٩١ ذكرت وزارة الخارجية البريطانية ان ديكليك أثبت التزامه بانتهاء الابرارتهيد وطالب جون ميچور رئيس الوزراء البريطاني ان دي كليك أثبت التزامه بانتهاء الابرارتهيد وطالب جون ميچور رئيس الوزراء البريطاني برفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب أفريقيا لتمكين دي كليك من استكمال بناء جنوب أفريقيا جديدة . وأعربت اللجنة الأوروبية عن رضاها عن اجراءات دي كليك واعتبرتها تمهيدا لتخفيف عقوبات الجماعة الأوروبية ضد جنوب أفريقيا . وأدان البابا يوحنا بولس الثاني الابرارتهيد باعتباره عارا على جبين الانسانية وعقب اجراءات دي كليك في أول فبراير ٩١ ، طالب وزير الخارجية بيك بوتا برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية بعد ان تم القضاء على ما اسماءه بآخر مظاهر الابرارتهيد من قبل حكومة بريتوريا .^(٥٣)

أما الاتحاد السوفيتي ، فقد وضع منذ عام ١٩٨٨ اتجاهه للابتعاد عن الصراعات الإقليمية . وبدأ السوفيت يتحدثون عن استحالة الحل العسكري لحل مشكلة جنوب أفريقيا في ظل اقتناع موسكو المتزايد بعدم كفاءة التكتيكات النضالية المستخدمة من قبل المؤتمر الوطني الأفريقي . ودعت موسكو لضرورة الحل التفاوضي وطالبت المؤتمر الوطني الأفريقي للتفاوض مع حكومة بريتوريا . كذلك أدركت موسكو ان العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا محدودة الفاعلية . ولأول مرة منذ قطع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وجنوب أفريقيا عام ٤٨ تم دعوة وفد صحفي من الغربيين من الحزب الوطني الحاكم في بريتوريا الى موسكو بشكل

عنصرية . ولكن رأسمالية على جنوب أفريقيا غير عنصرية ولكن اشتراكية ، الى موقف يمارس الضغط على حكومة بريتوريا للإفراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي والتفاوض معه .^(٥١) وفيما يتعلق بالولايات المتحدة بشكل خاص ، فقد زادت الولايات المتحدة من فرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا في النصف الثاني من الثمانينات لوضع نهاية للابرارتهيد . كما تم لأول مرة اقرار فرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا من قبل الكونجرس الأمريكي عام ٨٥ . وقد حظر الكونجرس تقديم قروض جديدة لحكومة جنوب أفريقيا وبيع التكنولوجيا النووية وتلك المتعلقة بالكمبيوتر . ورغم اقرار مجلس النواب الأمريكي بمقاطعة تجارية شاملة ضد جنوب أفريقيا ، فإن مجلس الشيوخ فشل في اقرار هذا المشروع خاصة فيما يتعلق بفرض حظر على الصادرات الأمريكية لجنوب أفريقيا .^(٥٢) وان كان الكونجرس الأمريكي قد تبني عام ٨٦ عقوبات ضد جنوب أفريقيا تضمنت حظرا على الاستثمارات الأمريكية في جنوب أفريقيا وعلى استيراد المنتجات التجارية والصناعية وبعض المواد الخام من جنوب أفريقيا . وقد اعتبر المتحدث باسم البيت الأبيض اجراءات ديكليك المعلنة في أول فبراير ٩١ خطوة في الاتجاه الصحيح ، وان طالب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية حكومة بريتوريا بالإفراج عن كل المسجونين والمعتقلين السياسيين قبل رفع العقوبات الأمريكية ضد جنوب أفريقيا . وبالإضافة للعقوبات الاقتصادية ، فإن دول المجموعة الأوروبية الـ ١٢ سحبوا سفراءها من بريتوريا عام ٨٦ احتجاجا على اعلان حالة الطوارئ . وفي عام ٨٦ أيضا فرضت الجماعة الاقتصادية الأوروبية عقوبات ضد جنوب

51- Lotta, Op. Cit., pp. 18, 26

انظر أيضا :

- Martin, Op. Cit., P. 402
- Special Report, Op. Cit., p. 44
- Desmond, Op. Cit., p. 95
- Wolpe, Op. Cit., p. 103

52- «EC, but not U.S. Ready to ease sanctions», International Herald Tribune, 2-3/2/91, p.1

انظر أيضا :

- «Les Sanctions Seront Assouplies», La Tribune de Genève, 2-3/2/91 p. 3
- Holland, Op. Cit., pp. 207, 222

انظر أيضا :

- Desmond, Op. Cit., pp. 79, 81, 84
- Martin, Op. Cit., pp. 401
- 53- «EC, but not U.S....», Op. Cit., p. 1

انظر أيضا :

- «Les Sanctions Seront Assouplies», Op. Cit., p. 3
- «De klerk: La peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3
- Holland, Op. Cit., p. 211

الاستثمارات الغربية بصفة عامة كانت هي التي دعمت القطاعات الاستراتيجية والمتقدمة تكنولوجيا في اقتصاد جنوب أفريقيا ودعمت الترابط بين قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين .

كما انه نتيجة انسحاب البنوك الاجنبية من جنوب أفريقيا ووقف قروضها لها تسببت خسارة للميزانية بليون دولار شهريا في وقت تدهورت فيه قيمة العملة الوطنية الراند . ورغم ان اليابان لم تلتزم بالعقوبات الاقتصادية المفروضة ضد جنوب أفريقيا بسبب اعتمادها على استيراد الكروم منها ورغم ان شركات يابانية واسرائيلية حلت محل الشركات الغربية التي سحبت استثماراتها من جنوب أفريقيا ، فإن ضغط الاستثمارات المنسحبة جسده اعلان دي كليرك انه يأمل في وقف العنف والكفاح المسلح من جانب المعارضة السوداء بما يمهّد لالغاء حالة الطوارئ من جانب الحكومة حتى يتم تشجيع المستثمرين الاجانب على العودة الى جنوب أفريقيا .⁽⁵⁴⁾ وذلك يوضح ان عنصر الاستثمارات الاجنبية دفع كليرك للاعتدال في النهاية .

خاتمة :

رغم ان فيما ورد في هذه الدراسة من عوامل دفعت كلا من الاقلية البيضاء والقوى الوطنية المعبرة عن الاغلبية السوداء الى ابداء المرونة والاعتدال ، مما يبدو مشجعا على الامل في التفاوض وصولا الى تسوية تضمن مجتمعا ديمقراطيا غير عنصري ويضمن قدرا عادلا من اعادة توزيع الثروة في جنوب أفريقيا ، ورغم اعلان ديكليرك في البرلمان في اول فبراير ٩١ عن نيته في الغاء ثلاثة قوانين

رسمى ، كما بدأت موسكو تطور اتصالاتها مع شخصيات افريكانيه بيضاء محافظة .⁽⁵⁴⁾ وقد دفعت كل هذه التطورات وتناقض الدعم السوفيتي لحركات التحرير في جنوب افريقيا مما جعل مصدر الدعم الاقتصادي الوحيد لهذه الحركات هي دول الشغال ، دفعت هذه الحركات لمواقف اقرب للحل التفاوضي وللاعتدال بصفة عامة .

ونأتى الان الى سحب الاستثمارات الاجنبية من جنوب افريقيا . وكان الرئيس السابق بوتافا قد اعلن في غير موضع اهمية الاستثمارات الاجنبية خاصة في مجال نقل التكنولوجيا والتقنية العالية لجنوب افريقيا . وقد بدأ سحب الاستثمارات الغربية - خاصة الامريكية - او تخفيضها في جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٠ مما زاد بمرور الوقت من اعتماد الاقتصاد على عنصر العمالة - وهي في اغلبها سوداء - وبالتالي عمق أزمة الابرتهيد . وفي النصف الثاني من الثمانينات أصبحت الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا تعاني بشكل متزايد من عنصر المخاطرة حيث تحول اقتصاد جنوب افريقيا الى واحد من أكثر الاقتصاديات مخاطرة في العالم وبالتالي تزايد انسحاب الاستثمارات الأجنبية من جنوب افريقيا عاما بعد عام . وقد وصل انسحاب الاستثمارات من جنوب افريقيا الى ما قيمته ٣٠ بليون راند بحلول عام ١٩٨٩ . وكان هناك تأثير سلبي بصفة خاصة لانسحاب الاستثمارات الامريكية من جنوب افريقيا بسبب تواجد هذه الاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال وذات معدلات النمو المرتفعة والمتقدمة تكنولوجيا . كما ان

54- Soudan, Op. Cit., pp. 30,31

- Mbali, Op. Cit., P. (ii)

- Agbobli, Op. Cit., p. 13

55- Reform in Year Two, Op. Cit., p. 14

- Desmond, Op. Cit. pp. 80, 83, 87, 89, 90 : انظر ايضا :

- Lotta, Op. Cit., pp. 25, 29, 31

- Special Report, Op. Cit., pp. 4, 41, 45

- Holland, Op. Cit., pp. 212, 225

56- Wren, Op. Cit., p.3

- «De Klerk: La Peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3

57- Holland, Op. Cit., p. 229

- Pierre Meyer, «Commentaire», La Tribune de Genève, 2-3/2/91, p.3

58- Meyer, Op. Cit., p.3

- Holland, Op. Cit., p. 229

انظر ايضا :

انظر ايضا :

انظر ايضا :

انظر ايضا :

بريتوريا من فقدان قواعدهم الشعبية .
وتظل أهمية التأثير الدولى الفعال والضاغط باتجاه
التسوية وضماناتها التى تطمئن كافة المجموعات العرقية
بمستقبل ديمقراطى وأمن فى جنوب افريقيا غير
عنصرية ، فى ظل اقناع حكومة بريتوريا بأن اتخاذ
اجراءات من جانب واحد لن تحل جذور الصراع الذى
يحتاج حله للتفاوض بين الاطراف المعنية ، ومع البناء
على نقاط الاتفاق بين حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطنى
الافريقى وأهمها مبدأ صوت لكل مواطن ووجود قضاء
مستقل يفرض قائمة حقوق متساوية لكل مواطنى جنوب
افريقيا ، وتجربة الغاء حالة الطوارئ من جانب
الحكومة مقابل تخلى المؤتمر الوطنى الافريقى عن الكفاح
المسلح □ . .

عنصرية هى قانون الاراضى وقانون تخصيص مناطق
لسكنى المجموعات العرقية المختلفة ،^(٥٦) فان هناك
عوامل تدفع فى اتجاه معاكس . وأهم هذه العوامل
السلبية هى أن كل طرف يخاف ممن ينافسه فى الشعبية
فى صفوف المجموعة العرقية التى ينتمى اليها . فتصاعد
قوة يسار المؤتمر الوطنى الافريقى المناهضة لمبدأ
التفاوض خاصة فى ظل الضعف التنظيمى للمؤتمر بعد
عودته للعمل العلنى وامكانية ارتفاع قوة تنظيمات الوعى
الاسود او حتى الانكاثا من جانب^(٥٧) ، وتصاعد قوة
يمين حكومة بريتوريا ممثلا فى حزب المحافظين الذى لديه
ميلشيات مسلحة والذى انسحب نوابه من البرلمان لمجرد
أن تعهد ديكليرك بالغاء ثلاثة قوانين عنصرية ،^(٥٨) ،
ادى الى تخوف كل من المؤتمر الوطنى الافريقى وحكومة

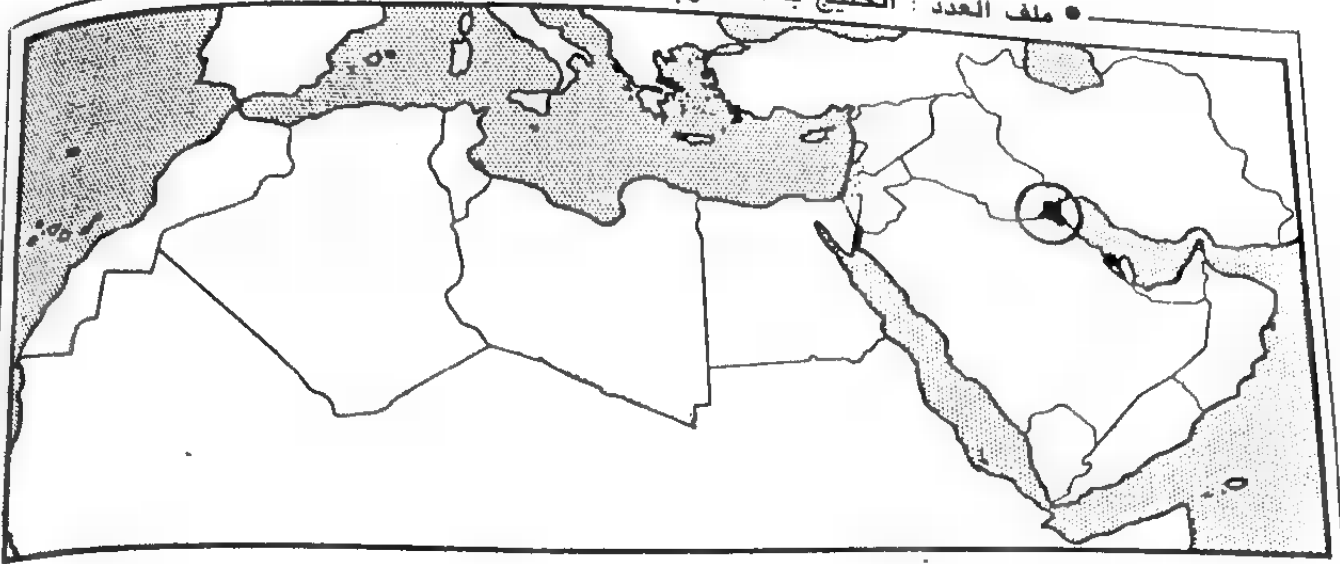


ملف السياسة الدولية

الخليج بعد الحرب

المحتويات

- (١) افتتاحية الملف
- (٢) الاقتصاد السياسي للخليج بعد الحرب
- (٣) أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي
- (٤) إيران وأمن الخليج
- (٥) تركيا وأمن الخليج
- (٦) مستقبل الكويت بعد التحرير
- (٧) مستقبل العراق بعد الكارثة
- (٨) الوثائق
- (٩) اليوميات



(١) افتتاحية

مستقبل الخليج بعد كارثة الحرب

■ محمد السيد سعيد

جرفت أزمة الخليج كثيرا من الانطباعات والأوضاع والنظريات . ولاشك أن أحد أهم ضحايا هذه الأزمة هو العقل . فقد قامت القيادة العراقية بغزو الكويت ، ضاربة بعرض الحائط كل الحسابات العقلية ، واستمرت بقوة دفع غريبة في الاندفاع إلى هاوية الحرب ، دون أن تتمكن أية مراجعة عقلية من وقف أو حتى فرملة عجلات الحرب . غير أن القيادة العراقية لم تكن وحدها على طريق العصف بنماذج الرشادة والعقلانية في السلوك السياسي . إذ أن القيادة الأمريكية كانت بدورها لاعقلانية في رد فعلها تجاه الأزمة . وقد عزفت منذ البداية عن فتح ملف القضية لكل الاحتمالات البديلة للحرب . وكانت قد صاغت موقفها منذ اليوم الأول للأزمة ، وربما قبل انفجار الأزمة وغزو العراق للكويت ، على أساس من النموذج الحربي لإدارة الأزمة . كانت الحرب تبدو هي الهدف . ولكن اللاعقلانية التي أظهرتها القيادة الأمريكية لم تكن من نفس نوع اللاعقلانية التي تظهر من سلوك القيادة العراقية . ففي الحالة الأخيرة كانت اللاعقلانية أقرب إلى سوء التقدير وبدائية الحسابات . وفيما وراء ذلك كان هناك لاعقلانية دولة استبدادية عنيفة وشديدة القسوة في مواجهة المجتمع المدني العراقي : أي أبناء نفس الوطن ، ولاعقلانية تكوين عقلي أيديولوجي بعد القوة والعنف ويتعطش للسيطرة على البيئة الداخلية والخارجية دونما اكتراث باستقلالية هذه البيئة . أما اللاعقلانية الأمريكية فأنها قد عبرت عن حالة ذهنية ذات جذور وتقاليد طويلة تجعل الحرب الوسيلة المثالية لتصفية خصوم تضافى عليهم طبيعة شيطانية إبهامية وتجريدية في الوقت الذي تمجد فيه الذات وتمنحها كل سمات الخير . فالحرب هي - في هذا المنظور - الحل النهائي لتسوية علاقة خصومة استقطابية مطلقة بين شر مزعوم وخير مزعوم . وقد تمارس الحرب وبمهد

الطريق لها بعقلانية حسابية دقيقة ، كما ظهر بالفعل في عملية عاصفة الصحراء ، ولكنها عقلانية تنفى ذاتها ، إذ تظهر عدم اكتراث شاذاً بما إذا كانت الحرب يمكنها حل المشكلة اصلاً أم لا ، أى عقلانية غياب الهدف وتبسيطه أو تجريده أو اعتباره معطى ثابتاً يستحق أن يلقى به خارج دائرة الحسابات .

والواقع أن أزمة الخليج ■ أظهرت افتقار جميع الاطراف المؤثرة للعقلانية السياسية والأخلاقية . وكانت حرب الخليج - في هذا السياق - أقرب الى مدرسة المسرح الهزلى الأسود عنها الى النماذج الأكاديمية الشائعة في دراسة العلاقات الدولية وبندول هذه العلاقات المتأرجح بين دبلوماسية السلام وفن الحرب .. ومع ذلك ، فإن نصيب الوطن العربى من تكلفة حالة العدمية أو العبثية الجماعية الدولية اكبر بما لا يقاس . كما أن تكلفة هذه الحالة هى اكثف وأعلى ماتكون في الطرفين المباشرين للأزمة وهما العراق : المعتدى والمعتدى عليه ، والكويت المعتدى عليه وصاحب الدعوة للحرب باعتبارها الحل النهائى .

على أن التكلفة قد وزعت « بقدر من العدالة » فيما بين كل أقاليم واقطار الوطن العربى ، مع « تحيز خاص » لمنطقة الخليج .

وفى سياق دبلوماسية الأزمة ، حذرت اصوات كثيرة داخل الولايات المتحدة والغرب ، وفى بعض اقطار الوطن العربى من أن الحرب ليست حلاً لاية مشكلة ، وإذا كان من شأنها أن تحل جانباً معيناً من المشكلة ، فلكى تفاقم أو تبعث مشكلات أو جوانب أخرى من المشكلة . ونحن الآن بعد أن انتهت الحرب مكلفون بدراسة نتائج الحرب والآفاق المستقبلية لتداعياتها على منطقة الخليج العربى . أن الوجه المباشر والمادى ~~للحرب~~ هو التكلفة المالية الجسيمة للحرب . ومن منظور الاقتصاد السياسى للخليج تظهر الحرب باعتبارها تعبيراً مثالياً عن العدمية الجماعية التى تحدثنا عنها . فقد رفضت الكويت التنازل عن ديونها للعراق ومنحه مساعدة مالية تبلغ ١٠ مليارات دولار .. ولكنها خسرت فى الحرب عدة مئات من ملايين الدولارات . اضافة الى الأرواح التى اهدرت بين القتل والاصابة . أما العراق فقد كان يطمع فى ثروة الكويت لحل مشكلات خلقتها قيادته بسياساتها العدوانية العنيفة ضد شعبها ذاته وضد ايران ، فإذا بها تضرر كل مابناه العراق عبر قرن كامل من التحديث . وكانت تلك القيادة تتزايد فى الحديث عن كرامة العراق والعرب ، فإذا بها تصبح - بعد الحرب - فى قاع المهانة والذل والانكسار والدمار . وفوق ذلك كله ، فإن تكلفة الحرب التى تقع على كاهل اقتصاديات دول الخليج وعلى رأسها السعودية والكويت سوف ترهن دخل صادرات النفط لسنوات مقبلة ، الأمر الذى يمثل سخرية بشعارات إعادة توزيع الثروة العربية . وبالتالى امكانية قيام نظام عربى متماسك يقوم على المصالح المتبادلة بقدر ما يقوم على الهوية المشتركة . وبدلاً من أن تدفع دول الخليج - من خلال مواقف وسياسات مستنيرة - الى المساهمة فى التنمية المشتركة والجماعية للوطن العربى ، فإنها تندفع - بحكم منطق الواقع وسوء الحسابات والتعلم العكسى - الى مزيد من الارتهان والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى .

لقد افترست الاستنارة بأشكال أخرى بسبب التعلم العكسى : أى استلهاً عكس العبر الحقيقية للأزمة - بأشكال أخرى - وتظهر اللاعقلانية فى قمتها عند الحديث عن الترتيبات الأمنية المستقبلية فى منطقة الخليج . فعوضاً عن رتق النسيج السياسى والاجتماعى للمنطقة وأحيائه وتجديده فإن دول الخليج تبحث عن أمن مستورد ، مضمون من الولايات المتحدة ، ومن خلال تعبيرات تهتك هذا النسيج ، وعبر صياغات سياسية تتناقى مع أبسط نظريات توازن القوى . وحتى لو نحينا جانباً أن الأمن ليس دالة فى الترتيبات العسكرية ، بقدر ما هو ناتج منهجى لعلاقات سياسية واجتماعية وثقافية من طراز معين ، فإننا نجد أن الترتيبات العسكرية التى تدبرها دول الخليج بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة تخلق من المصادقية والعقلانية . إذ تنحى مصر وسوريا عن المشاركة فى قلب الصياغات الأمنية ، وتهمش ادوارهما ، فى الوقت الذى تستقطب فيه ايران الى هذا القلب . وهو أمر معاكس للدلالات الغنية للأزمة والمساهمات الحقيقية فى الحرب والدروس العقلانية لتفاعلات الأزمة والحرب والضرورات الموضوعية النابعة من حسابات المواقف والأهداف والمصالح والامكانيات والتوازنات العسكرية والمادية عموماً .

ان لاعقلانية الاهداف والنتائج والجمود الذهني الذي جعل الحرب هي الاداة التي اندفع اليها الجميع لحسم المشكلة تظهر من حقيقة انه لم تحل اى مشكلة من مشكلات دول الخليج بحسم . ويظهر ذلك من دراسة آفاق التطورات المستقبلية للمجتمع السياسي في العراق والكويت . ففي العراق لم تفض الحرب والهزيمة الى تغيير سياسي يتناسب مع فداحة الاخطاء وجسامة الخسارة . ول الكويت ، لم تهز الكارثة التي حاقت بالمجتمع والدولة المعطيات السياسية والذهنية التي اوقفت تطور المجتمع وقادته بجمود منقطع النظير الى هذه الكارثة . ورغم ذلك فاننا لايمكن ان نقطع بان الاوضاع السياسية الداخلية سوف تثبت عند الظروف التي قادت البلدين الى الحرب وجمدت تطورهما بالرغم من المحنة المذهلة التي عبراها . ففي حالة العراق هناك تكاثف ملحوظ لضرورات موضوعية لا بد ان تمل في النهاية التحول الى دولة ديمقراطية ، ولو جزئيا ، او تفتح ثغرة في الحائط اللامجدي والبشع لدولاب دولة ديكتاتورية قاسية وعنيفة وغازية . اما في الكويت ، حيث هناك تقاليد راسخة نسبيًا للانفتاح السياسي ، فان هناك ايضا حتمية - قد تعبر عن نفسها بتأخير زمني ما - لالتزام أدق بنموذج ملكية دستورية تسمح بمشاركة جزء هام من المجتمع حتى لو لم تدعن لضرورة التجنيس الشامل والمساواة الاصلية بين كل ابنائه والمقيمين بثبات فيه .

ويلقى هذا الملف ايضا بعض الضوء على الجانب المقابل لمنطقة الخليج من الشرق والشمال : اى ايران وتركيا . وفيما بين العرب وكل من تركيا وايران هناك رصيد تاريخي مشترك وشديد الثراء ، على ان هناك ايضا سوء فهم تاريخي متبادل وشكوك وتقديرات فاسدة موزعة بين الأطراف . فعلى الجانب العربى ادى تفسير جامد وميكانيكى للفكرة القومية الى تجاهل لحقيقة التواصل الجغرافى والحضارى وامتداده فيما وراء الحدود الفاصلة بين العرب وكل من تركيا وايران . وكان الادراك المبكر لهذه الحقيقة كافيا لتجنب اصطناع اسوار حاجزة والاشتباك المرير في منازعات لانهاية لها حول السيطرة على مناطق حدودية . وعلى الجانب المقابل ، اكتشفت تركيا - متأخرا جدا - ان الانسلاخ عن المنطقة التى تنتمى لها حضاريا ودينيا وتتواصل معها اجتماعيا واقتصاديا لم يكن بحد ذاته ضمانا للتقدم . ولازال عليها ان تكتشف ان الدخول العنيف الى المنطقة - بالمشاركة في حرب همجية بكل المقاييس ضد العراق - حتى لو كان معتديا - ليس هو انسب الطرق لاعادة وصل انقطاع عنيف . وكذا ، فان ايران قد اكتشفت متأخرا جدا ان الثورات لايمكن تصديرها ، وان الافكار لاتحمل إلا على قوارب الحوار ، وأن العبث بجغرافية المنطقة السياسية ليس سوى الطريق المؤكد للانتحار الجماعى .



(٢) الاقتصاد السياسي للخليج بعد الحرب

مجدى صبحى

باندفاع المدخرين صغارهم وكبارهم نحو المصارف ومكاتب الصرافة سعياً لاستبدال مدخراتهم بالعملات المحلية بعملات صعبة لتحويلها للخارج كعامل احتياطي خوفاً من انتشار الأزمة واندلاع الحرب وقد أعقب سحب المدخرات التوجه نحو سوق الأسهم حيث قام عدد كبير من المستثمرين بالتخلص من الأسهم بالبيع طلباً للسيولة المالية لتحويل مدخراتهم للخارج (بلغ حجم خروج الأموال من الامارات وحدها في شهر أغسطس فقط نحو ٢ بليون دولار وزاد عن ذلك في الأشهر التالية حسب تصريحات محافظ بنك الامارات المركزي). ورغم أن الحجم الهائل للتحويلات والفوضى الشديدة التي سادت الاقتصاد الخليجي في بداية الأزمة يمكن أن تعود للهدوء بعد انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع نسبياً إلا أنه من الواضح أن راسم السياسة الاقتصادية في الخليج عليه أن يتعامل منذ الآن فصاعداً على أن هناك نسبة محددة من المدخرات الوطنية سيتم تحويلها بانتظام للخارج كعامل امان واحتياطي للظروف الطارئة . وهو الأمر الذي ربما تقدم عليه الشركات والأفراد على حد سواء ، وما يؤكد استمرار هذا التغيير الهام في الاقتصاد الخليج هو التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية في الامارات في أول مايو تنتقد فيه استمرار ابتعاد الراسميين الخليجيين عن المنطقة بعد انتهاء الأزمة . كما أنه ذكر أن واحداً من

لاشك أن أزمة الخليج قد فجرت العديد من المشكلات على المدى القصير سواء في أقطار الخليج أو في عدد من الأقطار العربية الأخرى إلا أنه من الهام رصد احتمالات التطور المستقبل لمجتمعات الخليج في توجهاتها أو ادارتها للاقتصاد ، إذ أنه من المؤكد أنها باتت مختلفة الى حد بعيد عن مسيرة الماضي . فالأزمة لا يمكن أن ينظر اليها كحدث عارض ويمكن لهذه البلدان أن تمارس بعده حياتها بنفس الطريقة القديمة . وتحاول في هذا التقرير رصد وتحليل وتقديم بعض الانطباعات الأولية عما حدث في المدى القصير ، وما يمكن أن يكون عليه مستقبل الاقتصاد السياسي لدول الخليج خلال المدى المنظور الذي نقدر استمراره لعدة سنوات قادمة قد تمتد حتى نهاية القرن الحالي .

أولاً : الأزمة ودول الخليج :

لا جدال أن هناك جوانب كثيرة ومعقدة لما تركته الأزمة على الاقتصاد والمجتمع الخليجي من آثار ، ولكننا نحاول هنا أن نركز على التطورات الاقتصادية الهامة التي حدثت والتي يمكن أن يكون لها صلة بما نتوقع حدوثه من تطورات في السنوات القليلة القادمة ويعد أهم هذه الآثار السلبية ما حدث من فوضى هائلة ناجمة عن المخاوف النفسية بين صفوف المواطنين في هذه الدول ، حيث ساد اضطراب كبير في سوق الصرف في كافة الدول الخليجية

النشاط الاقتصادي بدلا من الحد منه ويشير الى هذا الملمح على سبيل المثال تخصيص سلطنة عمان لنحو ٦٢ مليون دولار في موازنتها للعام الحالي لدعم القطاع الصناعي الخاص .

ومن المنتظر ان يزداد الوضع تعقيدا وتازما مع مرور الزمن نتيجة لعدة اعتبارات منها :-

- ١ - أنه رغم تحقيق دول الخليج (باستثناء الكويت والعراق) لكاسب كبيرة نتيجة لزيادة انتاجها من النفط وزيادة اسعاره خلال الفترة الممتدة من أغسطس وحتى يناير الماضي ، الا أن مركزها المالي أصبح اضعف من السابق نتيجة لتحملها بأعباء كبيرة للمساهمة في تكاليف الحرب ، حيث دفعت الكويت والامارات والسعودية نحو ١٧ مليار دولار حتى الآن سددت معظمها السعودية والكويت ، وينتظر ان تقوم الكويت والسعودية بسداد نحو ٢٠ مليار دولار التزمت بدفعها للولايات المتحدة خلال العام الحالي . ونتيجة لذلك فإن العجز في الموازنة السعودية في العام الماضي بينما قدرته المصادر الرسمية بنحو ٦,٧ مليار دولار ، فإن مصادر أخرى تذكر أن العجز وصل الى نحو ١٥,٢ مليار دولار فعليا .
- ٢ - رغم أن كافة المصادر المطلعة في أسواق النفط كانت تميل الى ترجيح ميل أسعار النفط للارتفاع في منتصف التسعينات نتيجة لنضوب النفط أو انخفاض انتاجه في اجزاء العالم المختلفة بخلاف الشرق الأوسط ، وهو ما يترك مساحة أكبر للدول النفطية الخليجية في السوق النفطية كونها صاحبة أكبر احتياطات في العالم ، الا أن الأرجح أن هذا التوقع لن يكون ممكن الحدوث . حيث تتدافع كافة الدول الخليجية الآن لزيادة طاقتها الانتاجية الى حدها الأقصى وقد يحدث ذلك في عدد كبير من هذه الدول في عام ١٩٩٤ ، فتخطط السعودية لزيادة طاقتها الانتاجية الى نحو ١٠ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٩٤ ، وكانت السعودية قد استثمرت بالفعل نحو ٤,٧ مليار دولار في أعقاب الازمة لتزيد طاقتها الانتاجية من ٥,٤ مليون برميل يوميا الى قرابة ٨,٥ مليون برميل حاليا كما تخطط الامارات لزيادة انتاجها بمعدل مليون برميل يوميا حتى عام ١٩٩٤ بحيث يصل حجم الانتاج الى نحو ٢,٥ مليون برميل بدلا من ٢,٥ مليون تنتجها حاليا . وأعلنت ايران بالفعل عن خطط لتصل بطاقة انتاج البترول الى حوالي ٥ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٣ (بدلا من ٣,٤ مليون برميل حاليا) والأمر سوف يزداد تعقيدا مع ادخال الانتاج الكويتي والعراقي البعيدين عن الأسواق الآن . فالكويت أعلنت عدة مرات عن أنها لن تلتزم بأي حصة تحدد لها ضمن سقف انتاج منظمة الأوبك مستقبلا (تبلغ طاقة الانتاج القصوى نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا) وسوف تأخذ باستمرار في اعتبارها حاجتها المالية ومصالح الدول الصديقة التي ساعدتها في تحرير البلاد ، كما أن العراق في حال رفع الحظر عنه بإمكانه أن يقوم بتصدير مليون برميل يوميا فوراً سوف ترتفع الى

الاسباب الأساسية وراء تحديد الحكومة الكويتية بعد التحرير لحد أقصى للسحب من البنوك قدره أربعة الاف دينار شهريا للمواطن ، هو التخوف من قيام المواطنين بتحويل جزء كبير من ودائعهم ومدخراتهم الى الخارج أو حجزها بعيدا عن الجهاز المصرفي . وهذا ملمح هام لا بد وان يرتب عدد من التغيرات الأساسية في حركة نشاط وتوجيه الاقتصاد الوطني . إذ لا بد مع هذا التحويل للعملاء أن يقل حجم السيولة المتوفرة بالأسواق وربما يضعف مركز العملة الوطنية على المدى الطويل نسبيا لاسيما في البلدان التي ستعاني لعدد من السنوات من مشكلات اقتصادية ولاسيما الكويت والبحرين . ولاشك كذلك ان قدرة بلدان الخليج على توسيع قاعدة سياستها المالية باتت محدودة ، فمن المعروف ان الكويت والسعودية والبحرين كانت تتوسع في السنوات القليلة الماضية في تغطية عجز الموازنة الحكومية عن طرح سندات واذون خزانة جذبا للسيولة المحلية المتوفرة وكبديل لتغطية هذا العجز بالسحب من الاحتياطات في الخارج أو الاقتراض من الأسواق الدولية ويبدو ان هذا قد بدأ فعليا في الحدوث حيث ذكرت دراسة لبنك فرنسا المركزي في شهر ابريل الماضي ، أن وكالة نقد البحرين (المصرف المركزي) قد اوقفت اصداراتها الاسبوعية من سندات الخزينة كي لا تجفف سوقا خفت فيه السيولة بشكل كبير مما صعب من تمويل عجز الموازنة وجمد بعض الاتفاق الحكومي . وبينما يعد هذا التطور الأكثر توقعا ، فإن هذا لا ينفي ان حجم الخسائر يتجاوز ذلك بكثير ، فقد أدت الفوضى التي شهدتها أسواق الخليج في أعقاب الازمة مباشرة الى عدد آخر من الاضرار التي يمكن استمرارها مستقبلا من ذلك مثلا وضع الجهاز المصرفي في دول الخليج عامة وفي مصارف الأوف شور في البحرين خاصة إذ أن هذا القطاع (يساهم في الناتج المحلي الاجمالي بالبحرين بنحو ١٦ ٪) الذي كان يعد كمركز مالي هام في المنطقة قد تعرض لأضرار شديدة باغلاق عدد كبير من هذه المصارف لمكاتبها في البحرين ونقلها الى دول أخرى خارج المنطقة ونفس الشيء يتكرر ايضا فيما يتعلق بأسواق المال في المنطقة التي شهدت ركودا لم تشهده هذه البلدان منذ عام ١٩٨١ وانسحاب عدد كبير من المساهمين المحليين الذين يصعب اقتناعهم بالعودة بنفس القوة على الأقل مرة أخرى ، وإذا وضعنا في الاعتبار ان دول الخليج التي كانت ماتزال تمتلك حتى اندلاع الازمة أسواق مالية ضيقة ومحدودة وبالعلة الهشاشة كانت تعول الى حد كبير على تنمية أسواق المال بها وتوسيع قاعدة المساهمين سواء لزيادة رقعة النشاط الانتاجي غير النفطى ، أو تمهيدا لطرح اسهم عدد من المشروعات العامة لنقلها الى أيدي القطاع الخاص قد تلقت ضربة قاصمة . وربما لن تعود عدد كبير من الشركات للعمل بنشاط سوى بزيادة حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة لها ، وهو ما يزيد من دور الحكومة في

ثانياً :- الأزمة ومستقبل العلاقات الخليجية - العربية :

من المؤكد أن الأزمة قد تركت آثاراً متعددة على طبيعة العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ، ورغم أن البعض كانت تراوده أفكار حول تكوين مجموعة قلب تقود العمل العربي تتكون من دول الخليج (السعودية بالاساس) الى جانب كل من مصر وسورية ، بحيث يمكن لهذا القلب أن يقود مختلف الاطراف العربية في المرحلة القادمة نحو بناء نظام عربي جديد ووضع تصميم جديد لطبيعة وأهداف العمل العربي المشترك إلا أن هذه الأفكار يبدد أنها تصبح بمرور الوقت محل شك عميق . فقد كانت البداية التي تبشر بهذا الاتجاه هي التوصل « لاعلان دمشق » في السادس من مارس الماضي بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وكل من مصر وسوريا . وتقوم فكرة الاعلان في الجوهر على أساس مبادلة الأمن العسكري الذي توفره تواجد قوات عسكرية مصرية وسورية على أراضي الكويت والسعودية والامارات بالدعم الاقتصادي الخليجي لكل من سوريا ومصر اللتين تعانيان من مصاعب إقتصادية شديدة . ولكن حتى قبل أن يتضح أن هناك أزمة من نوع ما بين دول إعلان دمشق مع قرار مصر ثم سوريا بسحب قواتها العسكرية التي شاركت بتحرير الكويت من الخليج فقد بدأ أن هناك تحولاً في وجهات نظر الدول الخليجية بشأن إعلان دمشق : فالصندوق الخليجي الذي تم تأسيسه للعبور الانمائي للعالم العربي هبط رأسماله المقترح من خمسة عشر مليار دولار الى عشرة مليارات فقط على مدى ثلاث سنوات وعلى أن يبدأ العمل في عام ١٩٩٢ ، والاكثر أهمية هو إمكانية إشراك أطراف غير عربية في الحصول على معونات الصندوق ثم سعى الدول الخليجية سعياً حثيثاً إلى إدخال آليات عمل جديدة لم يكن معمولاً بها في السابق مثل التصميم على توجيه اسلوب التمويل الى تمويل المشاريع للقطاع خاص وعدم تقديم التمويل من حكومات لحكومات كما كان الوضع سابقاً ، إضافة الى محاولة إشراك صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه عمل الصندوق والإشراف عليه ، وبحيث يصبح التمويل الجديد بمثابة دعم للبرامج الاقتصادية التي يريها كل من الصندوق والبنك . ولذا فإن الكويت وهي تطلب الحماية الغربية فقط والأمريكية بالاساس كانت في الواقع تشير الى الاتجاه الكلي لدول الخليج نحو فك الارتباط السياسي مع العالم العربي المصاحب بفك ارتباط اقتصادي . حيث تعمل دول الخليج الى تعميق روابطها مع النظام الاقتصادي والمالي الدولي . مع تأمين الحد الأدنى الضروري من العلاقات على المستوى العربي ، وربما في شكل علاقات تمييزية وإختيارية ، إذ أعلن وكيل وزارة التجارة السعودية بعد توقيع إعلان دمشق بنحو خمسة عشر يوماً فقط ، أن أفضل اسلوب للتعامل والتعاون هو اسلوب الاتفاقيات الثنائية والتعاون الثنائي

مايتجاوز ٣,٥ مليون برميل في منتصف عام ١٩٩٢ . ورغم أن مصادر الأوبك أعلنت أنها تتوقع زيادة الطلب على البترول الى مايتجاوز ٥٦ مليون برميل يومياً في منتصف التسعينات وهو مايزيد بمقدار نحو ٧ ملايين برميل يومياً عن حجم الطلب الحالي إلا أن الطاقة المخططة للانتاج في عام ١٩٩٤ من قبل دول الأوبك ، إضافة الى الدول الأخرى المنتجة للنفط خارج المنظمة لاشك أنها ستنعكس في صورة استمرار انخفاض اسعار النفط أو بقائها على مستواها الراهن (نحو ١٧,٥ دولار للبرميل) على أفضل تقدير . ومن ثم فإن الآمال المعقودة على زيادة العائدات النفطية مقارنة بالسنوات القليلة الماضية يصبح أمراً غير منتظر الحدوث لاسيما إذا استطاع الاتحاد السوفيتي وهو أكبر منتج للنفط في العالم أن يحدث صناعته النفطية بإسهام من التكنولوجيا المتقدمة لدى الشركات الكبرى في الغرب ، وهو مايجعل الاتجاه الحالي لانخفاض الانتاج السوفيتي أمراً غير متوقع استمراره حتى منتصف التسعينات .

٣ - أوضحت الأزمة مدى الانكشاف الأمني لدول الخليج ، وعلاوة على الاستعانة بقوات أجنبية فإن هذه البلدان أصبحت تركز الآن على زيادة قدراتها الدفاعية على الأقل على المستوى اللوجستيكي وذلك بشراء صفقات ضخمة من السلاح (تعاقدت السعودية على صفقات تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليار دولار) أو إقامة منشآت عسكرية ضخمة كالمطارات والتكنات وهو ما سيعكف هذه البلدان لاسيما الكويت والسعودية والامارات مبالغ ضخمة من الأموال في المدى المنظور .

وترتباً على كل الاعتبارات السابق عرضها ، فمن المتوقع أن تشهد هذه البلدان أزمة في المستقبل . وكان بداية ذلك بالفعل ما أعلن عن إقتراض السعودية لنحو ٣,٥ مليار دولار من البنوك الغربية . وعن توجه كويتي لاقتراض مبلغ قد يصل الى ٢٠ مليار دولار لتغطية حاجات الاعمار . ورغم أن هذين البلدين لن يكونا في موقف المدين الصافي إلا أن حجم الاحتياطيات أو الاستثمارات الخارجية لن يشهد زيادات ملموسة في المدى المنظور نظراً لكل هذه الاعباء ، بل وربما تتوجه الكويت (حسب بعض المصادر فإن الكويت سيلات فعلاً بعض إستثماراتها) لتسهيل بعض هذه الاستثمارات الخارجية إذا لم تستطع أن تقترض ما تحتاج إليه ، أو إذا تأخر إنتاج النفط فيها لفترة أطول مما هو مخطط لها .

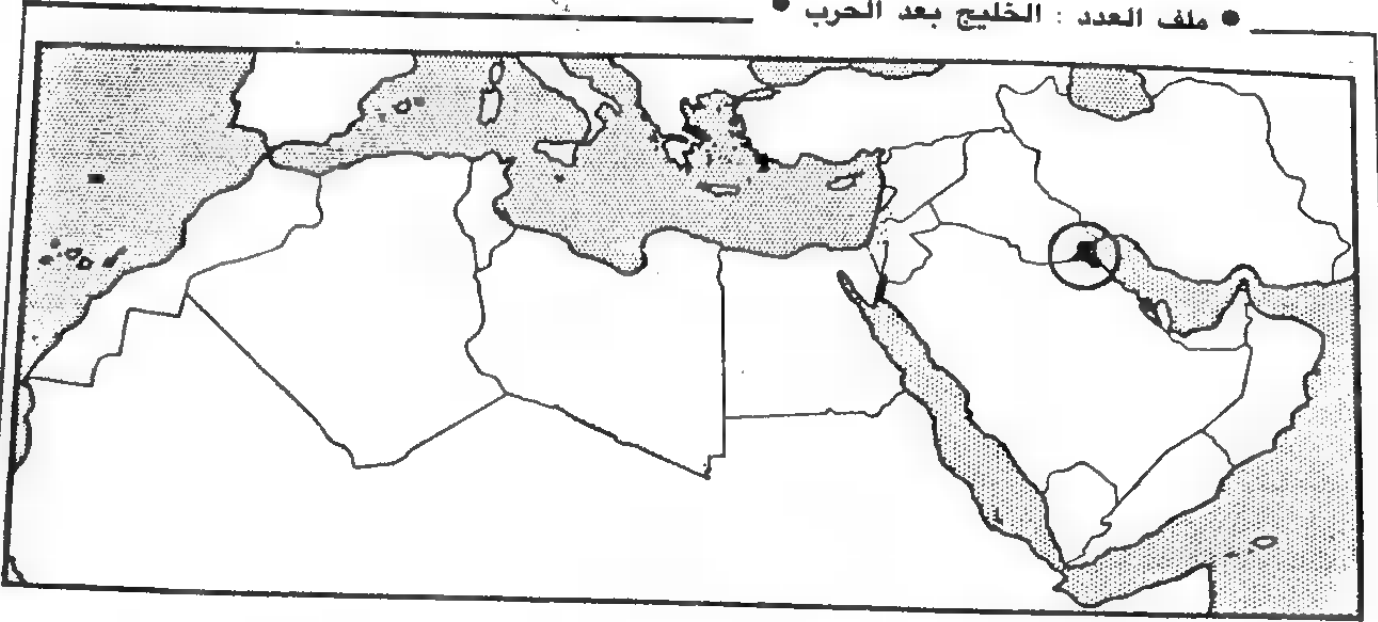
ومع وضع كل التطورات إلى جانب ما ذكرناه سابقاً من توقع انخفاض حجم المدخرات المحلية في المصارف والمؤسسات الوطنية ، فإن إدارة السياسة المالية ستواجه مصاعب جديدة ربما لم تشهدها دول الخليج منذ نحو عشرين عاماً على الأقل .

تبدو دول الخليج إذا عاقدة العزم على إقرار الأمن فيها بالاستناد إلى القوة العسكرية الغربية بعد توفير البنية الأساسية العسكرية اللازمة من معدات ومنشآت وزيادة عدد قواتها العسكرية ومستوى تسليمها ثم بمحاولة الحصول على صمت الدول العربية الأخرى سواء بالدعم الاختياري والتمييزي أو بجماعات ضغط محلية ، أو تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية التي ستقوى فيما يبدو الإشراف على إدارة صندوق الخليج . ويأتى كل ما سبق في إطار شامل من تصور للأوضاع مستقبلا في هذه البلدان . فالكويت أعلنت بالفعل عن خطة جديدة بحيث يبلغ عدد سكانها نحو مليون فقط بدلا من مليونين قبل الأزمة ، وبحيث لا يزيد عدد المواطنين العرب العاملين فيها عن ٣٥٠ ألفا مقارنة بـ ٦٥٠ ألف عربى كانوا يعملون هناك قبل الأزمة . وكانت السعودية قد سبقت ذلك بإلغاء المعاملة المميّزة التي تقدمها للعمالة اليمنية حيث غادرها أعداد كبيرة من هذه العمالة ، إضافة إلى نحو ١٥٠ ألف يمنية تركوا الكويت في أعقاب الأزمة ولا ينتظر عودتهم مرة أخرى . ولذا فإن العلاقات العربية - العربية في جانب القوى العاملة ستتم على أساس تمييزي واختياري أيضا ، وهما يشكل إبتعادا إضافيا عن قضايا العمل العربى المشترك .

والخلاصة أنه بينما نادى العراق بحق يراد به باطل هو قضية إعادة توزيع الثروات العربية ، وبينما نادى بعض المفكرين العرب بعدم العدالة الكلية لفكرة توزيع الثروات العربية ، ونادوا بدلا من ذلك بتحقيق التنمية العربية المشتركة فيبدو أن لا هذا ولا ذاك في طريقة للحدوث . إذ بينما تم دحض فكرة إعادة توزيع الثروات بسهولة فإنه تم تجاهل فكرة التنمية العربية المشتركة بسهولة أكبر . وقد لا يجانبنا الصواب كثيرا والحالة هذه أن نتوقع أن السنوات القادمة قد تشهد تدهورا في مسيرة العمل العربى المشترك حتى عن المستوى البالغ التدهور الذى كان يميز مسيرة هذا العمل طوال عقدي السبعينات والثمانينات . □ .

المشترك . وبخصوص المساعدات الاقتصادية أشار إلى المساعدات التى سبق وقدمتها دول المنطقة لكل من الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق . كما أشار إلى أن أسلوب تمويل المشروعات الانتاجية هو الأسلوب الذى قد تعتمد دول الخليج لاحقا ، وذلك لكى يمكن لمواطنى هذه الدول التى تتلقى المساعدات من الاستفادة المباشرة من هذه المساعدات وليس قوة المصالح المشتركة .. وأهمية الحفاظ على علاقات الأخوة !! (الشرق الأوسط ١٩٩١/٣/٢١) فالواقع أن هذا الأسلوب يسمح أولا بتصنيف الحسابات مع بعض الدول العربية التى ساندت الغزو العراقى للكويت وهو ثانيا : يسمح ببقاء علاقات رابطة بدول عربية محورية دون التطلع لتعاون عربى شامل أولبناء نظام عربى جديد وهو ثالثا لا يقدم دعما مباشرا للحكومات بل يسعى لربط جماعات وفئات محددة بحيث يكون لها مصالح مباشرة مع الدول الخليجية وتشكل من ثم جماعة ضغط على حكوماتها وهو رابعا يستند إلى مظلة دولية هامة تتمثل في مؤسسات التمويل الدولية بنفوذها المتزايد في العالم الثالث ، وفي البلدان العربية المأزومة إقتصاديا على وجه خاص .

ثم أن هذا الأسلوب يسمح خامسا : باشتراك دول أخرى في تلقي الدعم الخليجى وخاصة بعض الدول المجاورة التى لها وزنها الكبير في إستقرار أوضاع المنطقة عموما وبالتحديد بلدان كتركيا وإيران إلى جانب بعض البلدان الإسلامية الفقيرة كباكستان وبنجلاديش .. ومن هنا فإن هناك ترابطا هاما أيضا بين محاولة إشراك إيران في ترتيبات الأمن مستقبلا في الخليج وبين تدعيم العلاقات معها لاسيما في ظل قياداتها البرجمانية الحالية التى تسعى لإعادة بناء الاقتصاد الإيرانى . وهذا كله في ظل غياب أى تهديد متصور من قبل الاتحاد السوفيتى التى كانت الولايات المتحدة تصور في السابق أنه الخطر الأكبر على هذه المنطقة القريبة من حدوده الجنوبية .



(٣) أمن الخليج بين التوجه العربى والتوجه الخارجى

عميد : مراد ابراهيم الدسوقي

يكون مفيدا أن نلقى الضوء على أسباب ودوافع هذا التراجع لعل الرؤية تتضح في هذا الجو المليء بغياب المصالح وضباب الأهداف الخفية وضوضاء التغييرات الحادة التى تسود العالم .

المسائل المتصلة بالأمن العربى والترتيبات الأمنية : يتطلب الوصول الى أمن مستقر تحقيق عدد من الشروط التى تضمن إستمرار هذا الاستقرار وعدم تعريضه للخطر وإتخاذ الترتيبات الأمنية الكفيلة بذلك ، ولكن فى حالة الشرق الأوسط سنجد عددا من المسائل المعقدة والمتشابكة التى تعترض طريق التوصل الى الترتيبات الأمنية ومن ثم تحقيق الأمن العربى ويمكن وصف هذه المسائل كالتالى :

- حل الصراع العربى الاسرائيلى وما يعرف بقضية الشرق الأوسط .
- ضبط التسليح والحد من إنتشار الأسلحة التقليدية ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل .
- مسألة الوجود العسكرى الأجنبى والقواعد الأجنبية العسكرية فى الخليج .
- مسألة الجامعة العربية والتعاون العربى فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى إطار الجامعة العربية .

مقدمة :

كان موضوع الأمن - وما زال - واحدا من الموضوعات التى تشغل عقل وقلب ووجدان المواطن العربى من المحيط الى الخليج ، أيا كان موقع هذا المواطن مسئولا أم غير مسئول ، وحتى العرب فى المهجر سواء فى الأمريكتين أو أستراليا أو أى مكان آخر أصبحوا يشعرون بمدى الخطر الذى بات يتهدد الأمن العربى من منطلق أن ذلك الخطر قد يغير من هوية وطنهم أو يفقده معالمه ويضيع معه كل شيء .

ويعتبر الأمن العربى واحدا من أكبر ضحايا الخليج حيث تعددت القضايا التى تتصل به ، وتشعبت الرؤى التى تدور حوله ، وأصبحت الأطراف الخارجية التى تدعى إهتماما به وحرصا عليه أكبر من تلك العربية التى يهتمها هذا الأمن من حيث الأصل والاساس ، وإزدحمت الساحة بالتعبيرات والمصطلحات بين ترتيبات أمنية ، ومؤتمر إقليمى ومؤتمر دولى ، وموقف الأمم المتحدة وقرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، ومبادلة الأرض بالسلم ، والمستوطنات ، وغير ذلك كثير وكثير . ولكن هل تقدم الأمن العربى خطوة واحدة للأمام ، أكاد أقول : بالقطع لا ! إن الأمن العربى تقهقر وتراجع ويبدو أنه سىظل يتراجع ويتراجع ، ويحتمل أن

الأمريكية خلال الفترة الماضية تبين لنا الآتى :

١ - تعتبر الولايات المتحدة أن النظام العربى الذى كان سائدا في المنطقة قبل يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ - قبل الغزو العراقى للكويت - نظاما لا يصلح ، ومن الضرورى ألا تصبح مصالحها في المنطقة معرضة مرة أخرى بنفس الشكل .

٢ - تعتبر أمريكا أن التوصل الى حل لازمة الشرق الأوسط أمر بالغ الصعوبة وإن كانت ترى أن احتمالات الاستقرار فيه احتمالات قوية وجيدة .

٣ - ما تهتم به الولايات المتحدة هو « القدرة على العودة بقوات عسكرية كبيرة بعد إشعار قصير » إذا إقتضت الحاجة ذلك من أجل ضمان أمن المنطقة ، إذ أنها لا ترغب في وجود عسكري ضخم بالقوات البرية لأمير طويل « مثل حاميات عسكرية أو قواعد عسكرية متكاملة للقوات البرية » في الخليج أو السعودية .

٤ - يعتبر الوجود البحرى الدائم وبقوة كبيرة في منطقة الخليج أمرا بالغ الأهمية للولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - في الوقت الذى تعلن فيه أمريكا أنها لن تقرض الترتيبات الأمنية على أحد ، فإنها تعلن أن هناك ترتيبات أمنية علنية أخرى سرية ، في حين أن هذه الترتيبات ستأخذ شكلا ثنائيا في غالب الأمر وذلك إنطلاقا من أن هناك أطرافا عربية في وضع أكثر إستعدادا للمشاركة بنشاط أكثر من أطراف أخرى ، في حين أن هناك أطرافا أخرى على إستعداد للقيام بأشياء معينة إذا ما ظلت الأمور في طي الكتمان .

٦ - أن تسعى الولايات المتحدة لحل أمن الخليج تابع من حماية المصالح الأمريكية فيه ، ولذلك فإن هناك حاجة للقيام بالرد السريع بالقوة المناسبة على الأحداث الطارئة في المنطقة على نفس النمط الذى حدث أثناء حرب الخليج .. والسيناريو الأكثر احتمالا للتطبيق من جانب الولايات المتحدة يتطلب إنتشارا مرحليا للقوات لتحقيق هدفين :

- الهدف الأول التدريب والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة .

- الهدف الثانى العمل وقت الأزمات للدعم والردع والدفاع .

٧ - تعتبر الولايات المتحدة أن القدرة على الرد على الأزمات أمر هام جدا وخصوصا في ظل بيئة أمنية عالمية يمكن أن تكون أكثر إضطرابا من ذلك الذى كان محتملا إبان فترة الحرب الباردة وإن كان من غير المتوقع أن تتطور أزمة اقليمية في المستقبل الى أزمة عالمية بشكل تلقائى بالنظر الى تداعى الموقف السوفيتى وإنهيار حلف وارسو .

٨ - تنظر الادارة الأمريكية الى مستقبل القوات المسلحة الأمريكية بعين القلق نظرا لأن هناك خفصا كبيرا سيتم اجراؤه على القوات المسلحة الأمريكية قد

- قضية محاولة الغرب حظر إنتشار تكنولوجيا صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة بحيث يحرم منها الاطراف العربية فقط .
- قضية الصراعات والنزاعات العربية العربية المسلحة .

وهذه المسائل والقضايا متشعبة والوصول إلى حل بشأنها أمر بالغ الصعوبة ، ويحتاج إلى جهود مضمينة ووقت طويل ، وقبل الغزو العراقى للكويت كان بعض من هذه المسائل إما غير موجود بهذا الشكل المؤكد والقوى (مثل مسألة الوجود العسكرى الاجنبى) ، أو في طريقه إلى الحل عمليا (الجامعة العربية والتعاون العربى) ، وجاءت عملية الغزو العراقى للكويت ومن بعدها حرب الخليج لكى تعقد من احتمالات حل الصراع العربى الاسرائيلى وتقلب ميزان القوى العسكرية لصالح اسرائيل وتخرج العراق الى أحقاب طويلة قادمة من أى نظام أمنى عربى أو ترتيبات أمنية ، وتضيف الى ذلك سعى الغرب نحو حرمان الدول العربية من إمتلاك التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الأسلحة المتطورة ، وإذا إفترضنا أن كل هذه التطورات كان يمكن تداركها بشكل أو بآخر إستنادا على ما درج عليه العرب من إختلاف وإتفاق وتخاصم وتصالح فإن أخطر تطور يمكن لنا ملاحظته في مجال الأمن العربى والترتيبات الأمنية هو انتقال القدرة الفاعلة والمؤثرة في هذا المجال إلى أيدي غير عربية وإرادة دول خارج المنطقة أصبحت هى التى تسعى لاعادة صياغة هذا الأمن على أسس تضمن مصالحها وتحقق أهدافها تحت شعارات ومسميات مختلفة في ظل غيبة - أو لعلها غيبوبة - عربية وإنعدام للرؤية القومية وفقدان لبرنامج عمل يقود خطوات الأمة ، الأمر الذى يشكل الخطوة الأولى - والرئيسية - على طريق تفكيك الأمة العربية تحت سمع وبصر مثقفين وسياسيين وعسكريين بل وبمباركتهم في معظم الأحيان .

مواقف الاطراف المختلفة من الأمن العربى والترتيبات الأمنية :

أولا : موقف تلولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هى الطرف الأساسى الذى يسعى لصياغة الأمن في الشرق الأوسط ووضع الترتيبات الأمنية بحكم أنها المستفيد الأساسى وبحكم المصداقية التى إكتسبتها أثناء أزمة الخليج والثقة التى أولاها إياها المجتمع الدولى بحكم مواقفها من العدوان العراقى ، والاصرار والوضوح الأمريكى على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الى الحد الذى تطور فيما بعد لاستخدام القوة المسلحة - وفى أعقاب انتهاء الأزمة تاهب العالم كله لأن يرى الولايات المتحدة تتخذ موقفا مشابها من القضايا الأخرى في المنطقة وعلى رأسها إعتداء إسرائيل على الحقوق العربية وعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ، ولكن متابعة ردود الأفعال

يؤدي في النهاية - بعد خمس أو ست سنوات - الى أن لا تستطيع الولايات المتحدة تكرار الدور والمجهود الذي قامت به في الخليج خلال أزمة الغزو العراقي للكويت حيث سيستغنى الجهاز العسكري عن خدمات ٥٢١ ألف فردا .

٩ - ترى الولايات المتحدة أن ادارة النزاع العربي الاسرائيلي لا يقوم على مقولة الحل النهائي والشامل للقضايا الامنية الاقليمية في الشرق الأوسط لأنه حتى لو تمت تسوية تلك المسألة فهناك عدد كبير من النزاعات العربية كما أن هناك مسألة العلاقات العربية الايرانية .

١٠ - تعلن الولايات المتحدة أنها سوف تتابع عملية السلام وأنها سوف تلاحق الفرص التي تلوح لتحقيقه وأنها لن تتراجع عن بذل الجهود للمساعدة في حل أي نزاعات تهدد أمن المنطقة وعلى رأسها النزاع الفلسطيني الاسرائيلي والنزاع العربي الاسرائيلي ، ولكن الولايات المتحدة لن تستطيع فرض السلام على الاطراف في المنطقة حيث أنها « تقف - أي الولايات المتحدة - على أهبة الاستعداد للمساعدة في دفع عملية المفاوضات الثنائية ، لأنه عن طريق المفاوضات الثنائية فقط يمكن تحقيق السلام الحقيقي » .

وهذا يوضح أنه لا مجال للحديث عن ضغط امريكي شبيه بذلك الذي مارسه على العراق ، أو احتمال اللجوء الى استخدام القوة لفرض قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن في كل موقف دولي مماثل لذلك الذي تم مع العراق وانما ستعتمد الولايات المتحدة على بعض المرتكزات لتحقيق سياستها والوصول الى هدف رئيسي ظاهرة يعكس شكلا من اشكال الأمن وباطنه يعنى تحقيق الاهداف والمصالح الأمريكية وهذه المرتكزات تتلخص في الآتي :

١ - السعى نحو اقامة نوع من الترتيبات الامنية المشتركة - على أساس ثنائي - بالدرجة الأولى بالتعاون مع حلفاء امريكا ، مع محاولة لايجاد دور للامم المتحدة كلما أمكن لتغطية الشق الدولي ، مع ضرورة أن يتحمل الأصدقاء والحلفاء كافة التكاليف والمسئوليات الرئيسية عن الأمن الاقليمي في المنطقة ، إذ أن هذا الأمن لا يمكن فرضه من الخارج ، وسيكون للقبول الذي حظى به اشتراك القوات الأمريكية في الخليج اثر كبير في اضاء الشرعية على أي دور مستقبلي .

٢ - اقامة نظام للحد من انتشار الاسلحة التقليدية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، والسيطرة على نقل التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الاسلحة والمعدات العسكرية المعقدة لمنع ظهور قوى اقليمية جديدة مشابهة للعراق مع ملاحظة أنه يمكن لحلفاء امريكا المخلصين أن يحصلوا على التكنولوجيا المتقدمة . دون أن يكون في ذلك خطر على مصالحها ووجودها في المستقبل ، وكذلك المحافظة على اسرائيل كقوة اقليمية عظمى .

٣ - اشراك بعض دول المنطقة في نظام للتنمية الاقتصادية وتشجيع التعاون الاقتصادي بين الولايات

المتحدة بمنطقة الخليج .

٤ - حصر الدور العسكري الأمريكي للمحافظة على الأمن العربي والترتيبات الامنية في الآتي :

- اقامة مخازن طوارئ للعتاد العسكري والذخائر في عدة مناطق في السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وعمان والبحرين . إضافة الى إسرائيل .

- إقامة مركز قيادة متقدم للولايات المتحدة في البحرين يكون مستعدا لتوسيع نطاق الاعمال العسكرية الأمريكية في مواجهة أي تهديد .

- اجراء مناورات عسكرية مشتركة بين دول الخليج والقوات الأمريكية وقوات اوروبية أخرى .

- زيادة مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية - حتى لو كانت من أنواع متقدمة - لدول الخليج .

- زيادة الوجود البحري الأمريكي في مياه الخليج .

- مضاعفة الجهود الأمريكية لتدريب القوات المسلحة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي ورفع مستوى أدائها القتالي .

ويمكن أن نلاحظ الآتي على الدور الأمريكي في مجال تحقيق الأمن العربي والوصول الى الترتيبات الامنية في المنطقة .

١ - معظم الانشطة والتوجهات الأمريكية مركزة في منطقة الخليج وقاصرة على الدول التي لديها احتياطي كبير من النفط .

٢ - تحرص الولايات المتحدة على المحافظة على التفوق الاسرائيلي في المجالات العسكرية مع عدم وجود أية نية للضغط عليها لقبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن أو اجبارها على الكشف عن ترسانتها من اسلحة الدمار الشامل وقبول تدميرها كما حدث مع العراق .

٣ - تركز الولايات المتحدة الترتيبات الامنية لصالح حماية منطقة الخليج من أي دور عسكري إيراني أو دور عسكري سوفيتي في المستقبل مع دعم تركيا عسكريا لتقوية الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي ، ولوازنة خروج العراق من ميزان القوة العسكرية مع ايران .

٤ - تسعى الولايات المتحدة لأن تتقبل الدول العربية المحيطة باسرائيل الوضع الاسرائيلي على ما هو عليه وتشجيع هذه الدول على التحدث مع اسرائيل مباشرة لحل المسائل المعلقة بشكل ثنائي .

٥ - لا يمكن تحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين والسوريين والأردنيين وغيرهم من الدول العربية إلا على مراحل .

٦ - يمكن أن تعمل الولايات المتحدة على فرض سقف نووي على برامج اسرائيل النووية ولكنها لن تدعوها الى التخلي عن قوة الردع النووية التي تمتلكها .

٧ - الولايات المتحدة متميزة جدا في سياستها بالنسبة لاسرائيل وبمرور الايام وعدم التوصل الى نتائج ايجابية على طريق تحقيق استقرار دائم في الاقليم سوف يزيد مستوى انعدام الثقة في الولايات المتحدة فيما يتعلق

موسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تتيح للاتحاد السوفيتي أن يكون بمثابة أداة اتصال مع المنظمة ، ولكن استبعاد واشنطن لمنظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الحالي من عملية السلام سيفقد هذه العلاقة قيمتها على أي الأحوال .

ومن المحتمل أن يكون الاتحاد السوفيتي مدفوعا بعوامل اقتصادية لكي يدعم ويؤيد سياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية ، لعله يستطيع أن يفوز بعدة عقود لبيع صفقات سلاح توفر له قدرا من العملات الحرة يحتاجها بشدة أو أن يتمكن من الحصول على تكنولوجيا متقدمة من الولايات المتحدة تساعد على تطوير صناعة السلاح لديه حتى يتمكن من البقاء في مجال المنافسة . ولكن لن يتعدى دور الاتحاد السوفيتي في أي ترتيبات أمنية مجرد الواجهة تتحمل مع الولايات المتحدة جزءا من احتمالات فشل جهود التسوية أو محاولة التخفيف من حدة بعض الأطراف العربية في التعامل مع الموقف .

ثالثا : موقف الأطراف العربية والأطراف الأخرى : في أعقاب حرب الخليج بدأ للجميع أن ميزان القوى في منطقة الخليج والذي كان يضم إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي قد تغير بالفعل ودخلت الى الحلقة عناصر اقليمية جديدة هي مصر وسوريا وتركيا بعد أن خرجت العراق بالفعل ، وتضائل الدور الإيراني . وسبب الاشتراك المصري والسوري وبعض الأطراف العربية الأخرى في الوقوف في وجه العدوان العراقي ارتيلحا في الأوساط العربية المعتدلة .

لقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي أن « الدرس الذي تعلمته من الاجتياح الكويتي يفرض عليها الوحدة واليقظة وبناء القوة والاعتماد على الذات وتطوير اساليب التعامل العربي بجعلها تركز على ثوابت وحقائق أولها أن طريق التنمية هو حصيلة التفاهم وليس الشعارات وأن المصالح المشتركة هي اقرب طريق للتفاهم » ، كما أنها بينت ان العمل العربي المشترك يقوم على الخط العام الذي جاء في اعلان دمشق حيث أنه صيغة عصرية مستمدة من القانون الدولي ومعتمدة على ميثاق الجامعة العربية ومنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن واقع الأمور وتطورها يفيد عكس ذلك تماما ، إذ لم يكد يمر على تحرير الكويت إلا أقل من ثلاثة أشهر الا وأعلنت مصر عن سحبها لقواتها من الخليج في ٨ مايو ١٩٩١ ، وجاء هذا القرار بمثابة مفاجأة لجميع الأطراف ، ولكنه في واقع الأمر لم يكن مفاجأة لكل من يتابع النمط العربي في التفكير والنمط العربي في العمل وأيا كانت الاسباب والدوافع التي أدت الى أن تتخذ مصر هذا القرار الخطير فإن الواضح ان مصر تحاول أن تعيد صياغة وضعها السياسي في إطار جديد انطلاقا من أن البيانات المشتركة والمؤتمرات لا تستطيع أن توفر التضامن والمصادقية والثبات التي يجب أن تعبر عنها المجتمعات فعلا وسوف يعقد مؤتمر وزراء خارجية دول

بعملية السلام .
ثانيا : الموقف السوفيتي : يركز الموقف السوفيتي من الأمن العربي بعد أزمة الخليج على عدد من الحقائق :

١ - الاتحاد السوفيتي يواجه أزمة خطيرة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلاقات الاجتماعية والايديولوجيات والسيطرة السياسية ، تمنعه من الاشتراك بفاعلية في الأحداث الدائرة .
٢ - لا يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يقف في مواجهة الولايات المتحدة في ظل الصراعات والانقسامات التي تشهدها البلاد .

٣ - على الرغم من الاتحاد السوفيتي يهتم بالأمن العربي ويعتبر أنه هام جدا بالنسبة للأمن السوفيتي إلا أن فشل التجربة الشيوعية كان له أثر خطير في حجب الدور السوفيتي الذي كان له أكبر الأثر في الماضي . ويتصرف الاتحاد السوفيتي من منطلق كونه دولة عظمى في إطار هذه الحقائق داعيا الى البدء في حوار بين أطراف النزاع العربي الاسرائيلي يمكن تسهيله بواسطة العلاقات الأمريكية السوفيتية الجديدة حيث ان احتمال الحل السلمي في الشرق الأوسط قد أصبح « احتمالا واقعا » ومسألة يمكن التعامل معها بسياسات عملية واضحة باخلاص من جميع الأطراف . ويعتبر الاتحاد السوفيتي أن أكثر ما تخشاه اسرائيل هو سلام يفرض عليها فرضا ، في حين أن من الواجب عليها أن تأخذ مقولة مناحم بيجين في الاعتبار : « القوة والعقيدة لا تخلقان واقعا » .

إذ أن الشعب الفلسطيني له من الحقوق ما لاسرائيل أو أية دولة أخرى في إقامة دولته الخاصة به ، ويمكن تعطيل هذه العملية أو تأجيلها ، ولكن ليس من الممكن منع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة . وصحيح أن الاتحاد السوفيتي يعلن أن القضية الرئيسية في إقامة نظام سياسي عالمي جديد - لا في الشرق الأوسط فحسب ولكن في جميع انحاء العالم - هو كيفية اجبار الدول بما في ذلك اسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ولذلك يجب أن تتوفر لمجلس الأمن أدوات لتنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، إلا أن قدرة الاتحاد السوفيتي على تحويل ذلك الأمر الى واقع ملموس مشكوك فيها الى حد كبير .

ومن التحركات السوفيتية والتصريحات المعلنة تجاه النزاع العربي الاسرائيلي والقضايا الأخرى المتعلقة بالأمن في منطقة الشرق الأوسط يتضح لنا أن الاتحاد السوفيتي لم يعد يمسك بين أصابعه بأي من خيوط اللعبة ، اللهم إلا قرار إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل الذي يرى البعض امكانية استخدامه كحافز للتقليل من التشدد الاسرائيلي في مرحلة ما من مراحل التسوية ، والعلاقة الوطيدة بين

العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ إلى تزايد المخاوف من تكرار استخدام القوة العسكرية في تحقيق أهداف اقليمية سواء من منطلق مزاعم تاريخية ، أو لاختلاف على توزيع موارد الثروة النفطية ، ونظرا لاستمرار الاختلاف في نظرة بعض الأطراف الى مصالحها وتصور البعض في احقيتها لما يملكه الطرف الآخر - أو الأطراف الأخرى - من إمكانيات ، فإن هناك احتمالات كبيرة لاستمرار النزاعات وتطورها إلى صراع عسكري ، فقد نشأت من هنا مشكلة فراغ أمني يمكن أن نصفها بأنها ذات قدر من الخطورة بالنظر الى الاعتبارات الآتية :

١ - عظم حجم الثروة التي تملكها مجموعة دول الخليج الأمر الذي يجعلها مطمعا لأطراف خارجية مجاورة .

٢ - وجود خلل في التركيبة السكانية في معظم دول منطقة الخليج الأمر الذي يجعلها غير قادرة - في معظم الأحيان - على أن تكون حشد عسكري مناسب يمكنها من درء التهديد في التوقيت المناسب وبالقوة الكافية .

٣ - توفر إمكانيات الحصول على أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية مما يجعل هذه الدول هدفا لأنشطة تسويق هذه الأسلحة والمعدات ، والرغبة في بعض الأحيان لتحريك الأمور حتى يكون هناك دافعا لشراء مزيد من الأسلحة .

٤ - نجم عن الغزو العراقي للكويت ظهور حالة من الخوف الطبيعي لدى الدول العربية من الشقيقات العربيات ، وضاعف من أثر ذلك ما قد تكون التطورات اللاحقة للغزو قد كشفت عنه من أطماع دول عربية أخرى (مثل اليمن والأردن) في دول الخليج .

٥ - رغبة الغرب في أن يضع حدا نهائيا لاحتمالات تدهور الموقف مرة أخرى وتضاعف الى مواجهات عسكرية قد تكون نتائجها في المرات القادمة غير معروفة ولا يمكن السيطرة عليها .

طبيعة التهديدات المحتملة :

صحيح أن العمليات العسكرية التي شنتها قوات التحالف ضد العراق قد قضت على جزء كبير من القوة العسكرية للعراق حيث تدمر له ما يزيد على ٢٩ فرقة ، وفقد معظم قواته الجوية وترسانته من الصواريخ أرض أرض وإمكانياته في تطوير وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية كإلا أن ارادة العمل العسكري مازالت موجودة ومتوفرة لدى العراق ، وهي الأمر الأكثر خطورة وأهمية ، ويمكن للقيادة العراقية إذا توفرت لها موارد التسليح المناسبة ، وهذا ممكن في ظل الخبرة العراقية في الحصول على الأسلحة والمعدات بطرق وأساليب ملتوية والتي اكتسبتها اثناء حربيها مع إيران ، أن تشكل عددا من الفرق المشاة الميكانيكية والمدعمة لشن هجوم محدود في اتجاه السعودية أو الكويت أو كليهما معا مستفيدة من أخطائها السابقة ، وقد يستغرق ذلك فترة طويلة نسبيا

مجلس التعاون الخليجي بالاضافة الى وزراء خارجية مصر وسوريا في الكويت في شهر يوليو ١٩٩١ ، لبحث امكان إشترك دول أخرى مثل ايران ، وتحديد طبيعة ومدى المشاركة المصرية والسورية في النظام الجديد لامن الخليج . غير أن هذه التداعيات كشفت عن أزمة أكثر عمقا وشمولا تتعلق ببنية العقل العربي ، والأساليب والآليات التي تتبع في معالجة القضايا العربية ، إذ بينما أطمأن الجميع الى أن اعلان دمشق سيكون أساسا سليما يقوم عليه الأمن العربي وترتكز عليه الترتيبات الأمنية - وهو يصلح لذلك بالفعل بشهادة السعودية ودول الخليج أنفسهم - نجد أن القوات العربية التي كان يقال عنها أنها نواة لقوة عربية للترتيبات الأمنية تشرع في الانسحاب والعودة الى بلادها تاركة الساحة خالية وسيكون من الصعب تصورا ستجىء به التطورات من أحداث وترتيبات فعلية بدونها وفي الحديث عن دور أوروبا ودور الأمم المتحدة في أي عمل قادم لترتيب أمن المنطقة فإننا سنجد أن إسرائيل ترفض اشتراك أوروبا ، كما أن إسرائيل ترفض اشتراك الأمم المتحدة بشكل فاعل إلا إذا أصدرت قرارا يلغى قرارها السابق بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، وبينما يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا في رسم الحدود بين العراق والكويت وتقديم ضمان دولي بشكل عملي لحرمة الحدود في المستقبل وانشاء قوة مراقبة للعمل داخل الشريط الحدودي (بعمق ١٠ كم في العراق وه ٥ كم في الكويت) فليس مسموحا للأمم المتحدة أن تلعب دورا في تحريك المجتمع الدولي للموقف في وجه عدوان إسرائيل على الدول العربية وعلى الشعب الفلسطيني ، وبرغم أن أوروبا ترغب في مشاركة فعلية وبرغم أنها مهتمة بقضايا الأمن والسلام وأنها تعرض على إسرائيل مزايا مغرية لقبول التسوية في الشرق الأوسط إلا أنها طرف غير مقبول من إسرائيل . وبهذا نجد أن الأمم المتحدة وأوروبا مستبعدتين من جميع المساعي الخاصة بالأمن العربي والترتيبات الأمنية وتظل الولايات المتحدة مستأثرة بالعمل في هذا المجال وتبقى إسرائيل مهيمنة لا تخشى شيئا ، وبينما نحن نبحث عن الأمن العربي - كدول عربية - نجد الولايات المتحدة قد حصلت على نصيب الأسد من عقود إعادة أعمار الكويت ، واستغلت الأزمة بين العراق والكويت لكي تقضي على العراق كقوة تهدد إسرائيل وتهدد مصالح أمريكا في الخليج وتندرب تغيير خريطة القوى السياسية هناك ثم اجتذبت أنظار العالم ولفتت انتباهه بأعمال أغاة اللاجئين الأكراد حتى تثير الدوافع الانسانية وكسبا للوقت حتى يتناسى العالم ما حدث وتهدأ الأمور ، كل هذا والأمن العربي كرة تتقاذفها الأمواج ، تارة تقترب من بر الأمان وتارة تعصف بها العواصف .

(هناك اضافة ٤ صفحات تحت التحرير)

ثانيا : الجانب العسكري للترتيبات الأمنية في منطقة الخليج :

أدت التطورات التي حدثت في منطقة الخليج منذ الغزو

ونظرا لأن الانتباه مركز حاليا على تلك المنطقة وما حولها، فإن الأمر سيظل كذلك لفترة قادمة .
وليس معنى ذلك أن الأمر سيظل على ما هو عليه ، إذ أن زوال الحماية التي تبسطها دول التحالف على المنطقة قد يفرض بعض الأطراف بتحريك الموقف مرة أخرى مدفوعة بالأسباب والعوامل التي سبق الحديث عنها .
وعلى ذلك فإن الأمر سيتطلب القيام بترتيبات عسكرية معينة لاستمرار ظروف الحماية مع توفر أدوات معينة للردع وتسهيل احتمالات الرد . ويمكن تلخيص هذه الترتيبات في الآتي :

- ١ - استمرار المراقبة الكاملة والدقيقة لما يدور في جميع دول المنطقة باستخدام جميع وسائل المراقبة المتوافره وعلى رأسها الأقمار الصناعية .
- ٢ - إنشاء قوة عربية من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا ومن يريد من الدول العربية الأخرى (مثل المغرب) يمكنها الوقوف في وجه أى عمل عسكري لفترة معينة من الزمن لاعطاء الفرصة الكافية لحشد باقى الامكانيات .
- ٣ - الاعتماد على مخازن الطوارئ (للأسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية) لتخزين الذبابات والمدافع لتقليل زمن اعداد أى قوة عسكرية قادمة من الخارج لمواجهة العدوان .
- ٤ - تكوين قوة بحرية ضخمة من دول التحالف تكون موجودة باستمرار في منطقة الخليج للعمل كقوة ردع .
- ٥ - رفع مستوى الاداء العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الاستعانة بالخبرات والامكانيات العربية (مصر وسوريا على وجه التحديد) .
- ٦ - زيادة معدلات التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وذلك في شكل تدريبات مشتركة ، بعثات عسكرية .. الخ .
- ٧ - اصرار دول مجلس التعاون على حل المشاكل الخاصة بالخلل في التركيبة السكانية وتلاقى نقاط الضعف التي كشفت عنها أزمة الخليج .
- ٨ - انشاء مراكز القيادة الدائمة في المنطقة التي يمكنها العمل في أى وقت وتنسيق استخدام القوات المتوافرة منعا لتدهور الموقف بسرعة .
- ٩ - ربط أنظمة المبكر في منطقة الخليج بشبكة معلومات الأقمار الصناعية في المنطقة لتسهيل ردود الفعل وتحديد اتجاهات التهديد المحتملة في توقيت مبكر .
وينبغي ملاحظة أن العدائيات المحتملة قد تشمل طرف واحد من الاطراف السابق الحديث عنها وقد تشمل أيضا اتفاق طرفين (مثل العراق وإيران مثلا) على القيام بعمل مشترك لتحقيق هدف واحد وسوف يتعين على مجموعة الدول المهتمة بأمن الخليج في هذه الحالة أن ترتب احتياجاتها على الاحتمال الأسوأ وهنا نجد أن أقل قوة يمكن لها الاضطلاع بمسؤوليات الدفاع عن أمن الخليج وتكون متواجدة بشكل دائم أن تكون كالآتي :

قد تصل الى خمس سنوات أو أكثر . وفي ظل احتمالات بقاء الرئيس العراقي في الحكم لمدة أطول في الحكم فإن ذلك قد يكون أمرا محتملا .
ومن ناحية أخرى نجد أن إيران تبذل جهودا ضخمة لاعادة بناء قواتها المسلحة مستفيدة من تجارتها اثناء حربها مع العراق ، ومراقبتها الدقيقة لما كان يجري في مسرح العمليات المجاور اثناء حرب الخليج ، وتركز إيران حاليا على القوات الجوية - خصوصا بعد أن حصلت على ما يزيد على ١٢٠ طائرة مقاتلة متقدمة من العراق اثناء الحرب - والقوات المدرعة ، وتعتمد في ذلك على الاتحاد السوفيتي الذي يضاعف من شحنات اسلحته الى إيران ، ونظرا لأن إيران لم تحقق أى من أهدافها بعد ، فإن التخطيط الإيراني على المدى البعيد يضع في اعتباره العمل بجدية لتحقيق هذه الأهداف مع تغليف ذلك بقدر من الاعتدال وتحسين الواجهة السياسية الإيرانية ، ويمكن اعتبار سعى إيران للدخول كطرف اساسي في الترتيبات الأمنية مكسبا مرحليا كبيرا للنظام الإيراني في الوقت الحالي وسوف يستغل ذلك لتطوير الاهداف الإيرانية فيما بعد . وتجيء تركيا كواحد من أكبر الأطراف استفادة من حرب الخليج ، والموقف التركي هنا له جانبين الأول في اتجاه اليونان - عدوها التقليدي - والجانب الثاني في اتجاه الخليج والعراق ، وفي اثناء حرب الخليج حصلت تركيا على أسلحة ومعدات عسكرية لم تحصل عليها من قبل ، وبعد انتهاء الحرب تم تسوية مشكلة الأكراد كما تهوى تركيا ، والهدف التالي لتركيا هو المشاركة في الثروة البترولية في شمال عراق وقد يستلزم الأمر استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذلك الهدف ، وفوق هذا وذاك فإن مشروع أنابيب مياه السلام التركي يعكس بوضوح نوايا تركيا في تحقيق أقصى استفادة ممكنة .
ويقع الاتحاد السوفيتي على هامش مسرح الأحداث ولكنه يرقب الأمور بعيون مفتوحة ، فهو يريد أن يستأنف مبيعات اسلحته ، ويريد أن يكون له سوق في تلك الدول التي تدفع ثمن صفقاتها عملة حرة مباشرة لكي يعوض خسائره في العراق ، وهناك احتمال أن تسيطر المؤسسة العسكرية السوفيتية على الأمور في الاتحاد السوفيتي وتسعى للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة . وفي هذه الحالة سيكون الخليج احد ساحات القتال المتوقعة .
ونظرا لأن اسرائيل تضمن أن تحقق لها الولايات المتحدة كافة أهدافها الحالية وفي المستقبل القريب ، فإن تدخلها العسكري في منطقة الخليج يعتبر أمرا بعيد الاحتمال في الوقت الحالي .
الترتيبات العسكرية ذات المصدقية اللازمة لردع التهديدات :

يتميز الخطر العسكري المتوقع في منطقة الخليج بأنه خطرا مؤجلا ، حيث لا توجد دلائل موثوق بها تشير الى أن هناك احتمالا وشيكاً لنشوب عدوان عسكري أو حتى تكون مثل هذا الاحتمال .

غير مهدد أو مواجهة العمل في عدة جبهات في حالة اشتراك أكثر من دولة في تدبير عدوان عسكري على إحدى دول الخليج .

وقد يكون من الأفضل أن تعتمد دول الخليج سياسة اجهاض أى ترتيبات لشن عمل هجومى أو توفير قوة ردع عالية لمنع الخصم من شن هذا الهجوم أصلاً ، وإن لم يمكن فإن الهدف التالى يكون تقليل احتمالات تطوير هذا الهجوم وتأخير نجاحه الى أطول حد ممكن .

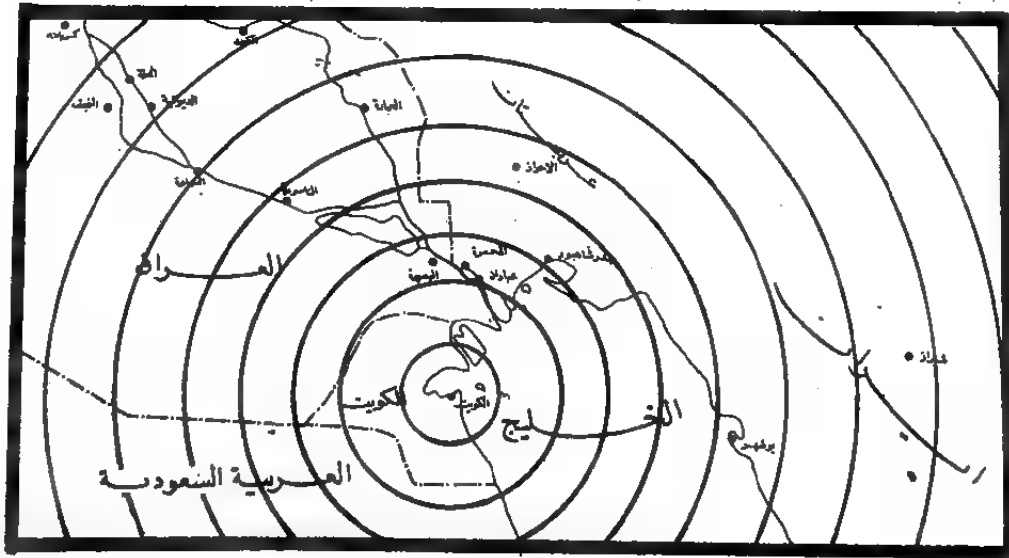
وفى النهاية فإن الولايات المتحدة تزعمت الجانب المنتصر فى حرب الخليج واستطاعت بالفعل أن تحقق أهدافها ولكن ينبغى ملاحظة أن توفر ارادة اشراك الولايات المتحدة الأمريكية فى عمل عسكري على أرض عربية هو الذى كفل لها النجاح . وتوفر هذه الارادة شرط أساسى لتكرار نجاح مثل هذا العمل فى المستقبل ، ويمكن لنا أن نستخلص درساً عميقاً من ذلك وهو أن ارادة العربية تمثل قوة هائلة ولو اجتمع العرب على ارادة واحدة ما استطاع أحد أن يقهرهم ، ولكن ما الذى يجمعهم ؟ هذا هو السؤال □ .

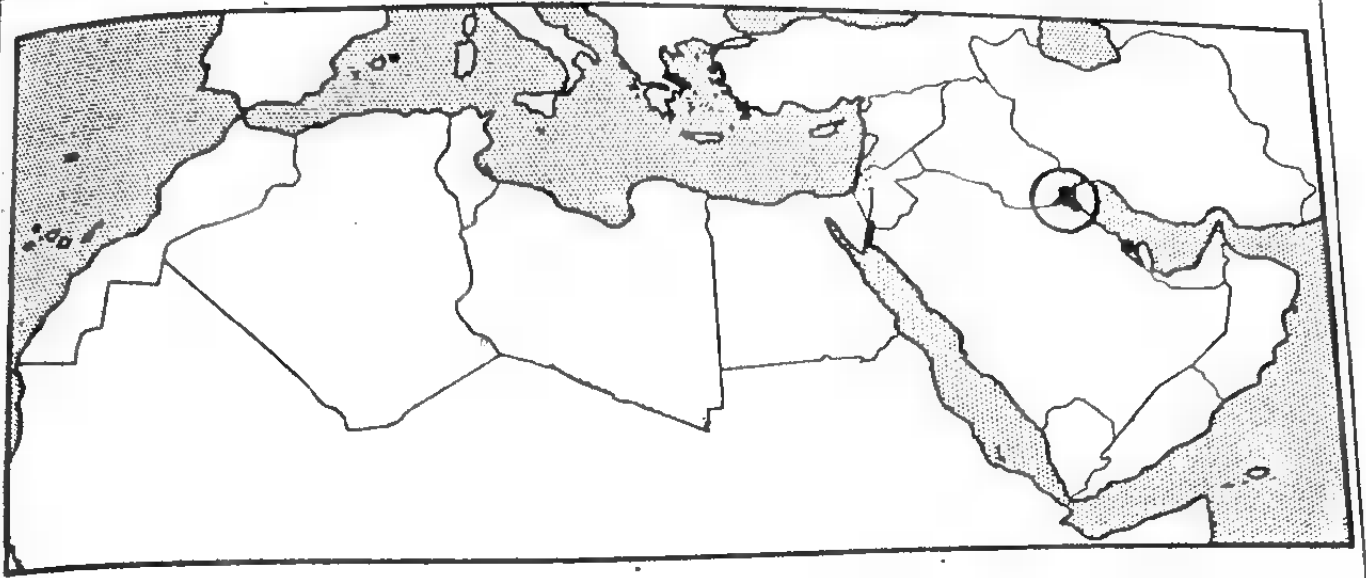
من ٢ - ٣ فرقة مدرعة .

من ٤ - ٦ فرقة ميكانيكية .

وذلك بالإضافة الى أسلحة الدعم اللازمة لها من مدفعية ومهندسين والهدف من هذه القوات هو انشاء نظام دفاع متحرك وقوة احتياطية خفيفة الحركة ولن يكون مهماً فى المرحلة الأولى من عمل هذه القوة الاحتفاظ بالأرض ولكن ستكون مهمتها منع تدهور الموقف أو عدم السماح للقوة المهاجمة بتحقيق مهامها بشكل كامل فى وقت قصير كما حدث اثناء غزو القوات العراقية للكويت . وتوفير أفضل الظروف لعمل باقى مكونات الترتيبات الأمنية .

وسيكون للقوات الجوية المشاركة مع هذه القوة دور كبير فى رفع كفاءتها وزيادة معدل أدائها لصالح المهمة الأساسية ، ويحتمل أن يتطلب الأمر زيادة امكانيات النقل الجوى لدى الدول العربية لسرعة جلب مزيد من القوات فى إطار خطة شاملة لتغطية منطقة الخليج بأكملها ، أو لنقل القوات من اتجاه آخر مهدد الى اتجاه





(٤) ايران وأمن الخليج

أحمد مهابة

خلال فترة وجيزة ، الأمر الذي اغراه بفكرة ضم الكويت ، لاحكام سيطرته على ثروتها البترولية ، وجزرها الاستراتيجية ، وحتى يصبح في نظر العالم ، المتحدث باسم المنطقة العربية كلها .

ووسط العزلة الدولية التي عاشتها ايران الاسلامية بعد الثورة وبعد ان وقعت ايران ضحية لشعور الهزيمة في مواجهة العراق ، التي استقطبت من حولها دول الخليج ، ونجحت في عزل ايران عربيا ، مستغلة حرص العناصر المتطرفة الايرانية على تصدير الثورة الاسلامية ، مما اثار مخاوف دول الخليج والعربية السعودية من ايران ، لكن غزو العراق للكويت اعاد كرة السياسة الى ملعب ايران التي راحت تمسك بالخيوط ، وتظهر براعة في ادارة الصراع في منطقة الخليج . بوسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية ومعنوية ، اعادتها الى التأثير مرة اخرى في مجرى الاحداث في منطقة الخليج ، ولكن هذه المرة بترحيب شديد ، بل بطلب ملح من دول الخليج ذاتها ، لكي تعوهم ايران لتأخذ مكانها في بناء نظام امني جديد فيما بعد الحرب في منطقة الخليج ، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، ولخلق توازن في القوى يحد من سيطرة العراق ، ورغبتها في الانفراد بالزعامة عليها ، وذلك حتى تحول دون تكرار عدوانه على اي من دول المنطقة مرة اخرى .

منذ أن توقف القتال بين إيران والعراق في أغسطس سنة ١٩٨٨ ، بدأت المساعي الحميدة التي قبلت ايران بها وقف اطلاق النار ، قويت الامل في قرب انفراج عربي - إيراني ، استنادا إلى الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والسياسية ، التي تجعل من ايران عنصرا هاما في التفاعلات والقضايا الخليجية ، الأمر الذي يفرض على العرب فيما بعد حرب الخليج ، طرح الافكار والمبادرات الايجابية لتجسيد حسن الجوار القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعلى ايجاد القواسم المشتركة ازاء القضايا الاقليمية والدولية المختلفة .

ولقد شكلت عملية غزو العراق لدولة الكويت نقطة تحول هامة ، حركت المياه الراكدة في العلاقات العربية - الايرانية ، والتي جاءت كنتيجة مباشرة لقبول ايران لقرار الامم المتحدة رقم ٥٩٨ لوقف اطلاق النار بين العراق وايران ، إذ أنه رغم تعثر المفاوضات بين البلدين ، فإنه يمكن القول ان الهدوء الذي ساد الجبهة ، هو الذي انضج في عقل صدام حسين فكرة غزو الكويت ، مستفيدا مما حققه من حربه مع ايران طوال ثمانى سنوات من مكاسب ، كان أهمها بناء قوته العسكرية ، وامتلاكه فعلا لأسلحة بيولوجية ، وتطويره لصواريخ أرض - أرض ، وحيازته لامكانيات صنع سلاح نووي

المؤهلات الاستراتيجية لايران :

الواقع ان ايران لديها من المؤهلات الاستراتيجية والجيوسياسية المتعددة ما يؤهلها للتأثير الايجابي في موازين القوى في المنطقة بصورة ليس مرغوبا فيها فحسب ، وانما ضرورية واسباسية .

فايران بموقعها الجغرافي ، تعتبر المانع الطبيعي بين عدة دول ، هي الاتحاد السوفيتي في الشمال ، والخليج والدول العربية المطلة عليه في الجنوب ، والعراق في الغرب ، وتركيا في الشمال الغربي ، وباكستان وافغانستان في الشرق . كما تشكل ايران بحدودها الممتدة لمسافة الف وخمسمائة ميلا مع الاتحاد السوفيتي ، الحاجز الطبيعي ضد الاطماع السوفيتية في المياه الدافئة ومناجم البترول في الخليج ، كما انها تملك امكانيات التأثير السياسي والديني في الجمهوريات الاسلامية ذات الاغلبية الشيعية في الاتحاد السوفيتي .

كذلك تتحكم ايران في مضيق هرمز الذي يعتبر حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندي ، وتتمتع بأهمية استراتيجية عالمية ، بحيث تستطيع القوة التي تسيطر عليه ، التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي في مجمله بالطاقة ، اذ تمر به ناقلة بترول كل عشر دقائق ، اي مايساوي ٦٢ ٪ من موارد العالم النفطية ، و ٩٠ ٪ من حاجة اليابان من البترول ، و ٧٠ ٪ من استهلاك دول السوق الاوروبية المشتركة ، و ٢٢ ٪ من استهلاك الولايات المتحدة الامريكية ، كما يعتبر مضيق هرمز الذي تتحكم فيه ايران ، هو المنفذ الطبيعي امام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات وسلطنة عمان .

ولقد كان استيلاء ايران على ثلاث جزر عربية في اليوم الثاني لجلاء بريطانيا من شرق السويس عام ١٩٧١ ، هي جزر طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وابو موسى ، من العوامل التي زادت من إحكام قبضتها على الخليج ، لاسيما بعد ان اعتبرت ايران ان مياهها الاقليمية تمتد الى مسافة ١٢ ميلا بحريا ، الامر الذي زاد من قربها من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج ، فزاد من إحكام قبضتها على الخليج .

وطبقا لاتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ ، التي عاد الرئيس العراقي صدام حسين واعترف بها بعد غزوه للكويت ، اصبحت ايران تشاطر العراق الاشراف على الملاحة في شط العرب ، الذي يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج والمحيطات ، كما تملك ايران مخزونا هائلا من الطاقة البترولية تصل الى نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا ، وتملك اكبر مصفاة لتكرير البترول في ميناء عبادان مما يجعل لها ثقلا يعتد به في سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك) اذ تم التنسيق في المواقف بينها وبين دول الخليج العربية ، والدول العربية الاخرى المنتجة للبترول .

يضاف الى ماسبق ان ايران تشغل مساحة من الارض

تبلغ (٦٢٧٠٠٠) ميلا مربعا تمثل اكثر من خمسة اضعاف مساحة بريطانيا وايطاليا ، كما تساوي مساحة تكساس ، ونيومكسيكو ، واريزونا ، وكاليفورنيا الامريكية ، وتعتبر ذات كثافة سكانية عالية اذا ماقورنت بدول الخليج ، كما تتمتع بامكانيات عسكرية تحب قوة دول الخليج منفردة ومجتمعها بما فيها العراق ، بعد ان تم تحميم قوات الحلفاء لقوتها العسكرية ، واضعاف بنيتها الاسباسية في حرب الخليج ، مما يجعل ايران هي القوة العسكرية الاولى في منطقة الخليج .

يضاف الى ماسبق ان لايران وجودا ماديا في الخليج ، ينبغي ان يوضع في الاعتبار ويتمثل اولا في قواتها البحرية المربطة في مياهها ويتمثل ثانيا في العمالة الايرانية الموجودة في امارت الخليج ، والتي يقدر عددها بنصف مليون نسمة ، وهو رقم هام بالنظر الى الحجم السكاني الضئيل لدول الخليج العربي ، كما ان نسبة الشيعية في دول الخليج تصل الى ٢٥ ٪ في المتوسط العام ، لكن نسبتهم بين الفعاليات الاقتصادية القابضة على السوق تصل الى حوالي ٥٠ ٪ ، وهي نسبة يعتد بها .

الموقف الايراني من أزمة الخليج

رسالة موجهة الى الدول العربية

لقد كان موقف ايران من حرب الخليج رسالة موجهة الى الدول العربية تتضمن الدور الذي يمكن ان تلعبه ايران ، اذا اخذت مكانها في النظام الامني الجديد في منطقة الخليج .

لقد اثبتت ايران منذ اندلاع الازمة في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ، سياسة مرنة ومتحركة تتميز بخطوط مفتوحة على مختلف الاطراف الفاعلة في الازمة بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب لصالح الدور الايراني بعد انتهاء الحرب .

وقد اختلف الموقف الايراني عبر مرحلتين للازمة ، يفصل بينهما قرار العراق في منتصف اغسطس عام ١٩٩٠ بقبول الشروط الايرانية لانهاء حالة الحرب ، المعتدل منها والمتشدد ، بما في ذلك عودة العراق الى الاعتراف بمعاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ .

ففي المرحلة الاولى اكدت القيادات الايرانية ، سواء المتشددة منها او المعتدلة ، على ادائه الاحتلال العراقي للكويت ، بل وقبول الحل العسكري ضمنيا لايخراج القوات العراقية منها .

وفي المرحلة الثانية تصاعدت الانتقادات الايرانية للوجود العسكري الاجنبي في المنطقة ، وتصاعدت الدعوة الى حل الازمة بالطرق الدبلوماسية ، وفي اطار اسلامي ، وقد شهدت هذه المرحلة دعوة مرشد الثورة الاسلامية في ايران (علي خامنئي) للجهاد ومقاومة الوجود الامريكي بينما استمرت القيادة المدنية للرئيس (هاشمي رفسنجاني) في التشديد على استمرار سياسة الحياد الايرانية ، التي تقوم في الظاهر على قبول قرارات مجلس

كما كان من مظاهر الدبلوماسية النشطة اتهام ايران لقوات التحالف بانها تجاوزت قرارات مجلس الامن ، وانها تعدت مرحلة تحرير الكويت الى مرحلة تدمير العراق ، كما حذرت من المساس بوحدة العراق القارية او تجزئتها .

ولقد خاطبت ايران العالم الاسلامي في محاولة لعقد مؤتمر اسلامي كان من شأنه ان يظهر ايران بانها القيادة المركزية للعالم الاسلامي . الامر الذي لم يتحقق ، وكانت القيادة الايرانية من الذكاء حين اظهرت انفتاحها على الجميع دون ان تعطى وعدا قاطعا لاحد ، في الوقت الذي ظلت عيونها مركزة على مزايا ما بعد الحرب .

ولقد جنت ايران اولى ثمرات دبلوماسيتها النشطة . حيث اصبح الغرب على استعداد هو ودول الخليج العربية ، للاعتراف بنقل متميز لايران في ترتيبات الامن المقبلة في المنطقة ، وضمن المصالح الايرانية في اية تسوية ، وذلك لتحقيق عنصر التوازن في منطقة الخليج والشرق الاوسط ، واذا كان لم يطرا حتى الان اي تحسن على علاقات ايران مع الولايات المتحدة ، الا ان المجموعة الاوروبية ألغت العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على ايران ، كما اعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ، وعادت فرنسا استثماراتها في ايران وتوجد الآن شركات فرنسية تعمل في اصلاح ميناء البترول في جزيرة (خرج) الايرانية .

وأثناء انعقاد القمة الحادية عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في الفترة ما بين ٢٢ الى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، رحب المجلس برغبة ايران في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة ، و أكد على اهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين ايران والدول الاعضاء لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق اهدافها المنشودة وتسخير مواردها لاغراض التنمية الاقتصادية الشاملة ، وقد أكد المجلس رغبته في اقامة علاقات متميزة مع ايران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستند من روابط الدين والتراث التي تربط دول المنطقة كذلك أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والثلاثين والذي انعقد في المملكة العربية السعودية في الثاني عشر من شهر يونيو الماضي ، أكد المجلس الوزاري على مواصلة المشاورات المتعلقة بالعلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية من أجل ايجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وايران وذلك لبدء مرحلة من التعاون تحترم المصالح المشتركة لشعبيهما ، وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة .

كما أشار السيد يوسف العلوي وزير الدولة العباسي للشؤون الخارجية في تصريح للوفد الصحفي المصري الذي كان مرافقا للدكتور مصطفى كمال حلي رئيس مجلس الشورى ، ان جمهورية ايران الاسلامية تقع على

الامن مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لانهاء الحرب ، وعدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الاراضي او الاجواء الايرانية في العمليات العسكرية الدائرة ، والتهديد بدخول الحرب ، إذا اقدمت القوات المتحالفة على تعريض امن ايران القومي للخطر ، والتشديد على عدم تجاوز قرارات مجلس الامن لمحاولة احداث اي تغيرات جيواستراتيجية في المنطقة ، مع تضيق نطاق الحرب بعدم السماح لكل من اسرائيل وتركيا الدخول في المعركة على نحو مباشر .

أما على المستوى الفعلي فقد كان مفهوما ان الحرب الدائرة ضد العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت ، وما يترتب عليها من تجسيم القوة العسكرية العراقية ومنع العراق من تعديل حدوده مع الكويت ، واحتلال الجزر الاستراتيجية الكويتية وهما جزيرتا (وره) و (بوبيان) ، هو امر في صالح ايران ، لانه يزيد من اهميتها وثقلها الاستراتيجي النسبي في منطقة الخليج . ولقد حاولت ايران مضاعفة المزايا التي تحصل عليها من الحرب من خلال سياسة الحياذ النشاط التي بدأت في انتهائها منذ فترة ، اذ ان هذه السياسة تكسر حاجز العزلة الاقليمية والدولية التي كانت مفروضة على ايران ، منذ بداية الثورة الاسلامية الايرانية منذ فبراير ١٩٧٩ حتى بداية اغسطس ١٩٩٠ ، عندما غزا العراق الكويت حيث اتسع مجال المناورة الذي ترغب القيادة الايرانية في الحصول عليه .

ولقد حركت الحكومة الايرانية على المستوى السياسي الحياذ النشاط ، لكي تظهر وكأنها تساعد العراق فعليا ، دون ان تتخلل من الناحية الواقعية عن سياسة الحياذ ، وفي هذا الاطار استقبلت ايران ما يجاوز المائة طائرة عراقية حربية ومدنية ، وفرت لها الملجأ الامن بعيدا عن عمليات القذف الجوي من جانب قوات الحلفاء للمطارات العراقية ، ومن المعتقد عند البعض ان هذه العملية قد تمت باتفاق مسبق بين العراق وايران ، وهو موقف إيراني يعتبر امتدادا لموقف انساني لايران منذ بداية الازمة ، حيث كانت تقدم - للعراق المواد الغذائية والاسعافات الطبية ، مؤكدة ان ذلك لايعتبر خروجاً على قرار مجلس الامن الخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق .

يضاف الى ما سبق ان ايران سعت ، وقامت فعلا بعمل دبلوماسي نشط ، محاولة بذلك ان توفى بالتزاماتها نحو الشعب العراقي الذي قدم لها رئيسه صدام حسين ما اصررت عليه من شروط لانهاء حالة الحرب بين البلدين ، وفي نفس الوقت تقطع ايران ، بالعمل الدبلوماسي النشط ، الطريق على محاولات الضغط الرامية الى الزج بايران في الحرب من جانب الجناح الايراني المتشدد ، مع الاهتمام بالمزايا السياسية الدولية التي تستطيع ايران الحصول عليها ، خاصة ترتيبات ما بعد الحرب .

جنوبيا ، ويحده من الشرق الساحل الذى تطل عليه ايران ، ومن الغرب شبه جزيرة العرب ، حتى مضيق هرمز ، حيث يتصل بخليج عمان والبحر العربى جنوبا ، ويعتبر الخليج منطقة فقيرة من الناحية السكانية ، اذ يبلغ عدد سكانه مايزيد قليلا عن ثلاثة ملايين ونصف نسمة ، موزعين على الوحدات السياسية فيه .

ويتميز الخليج كممر مائى بالهدوء ، كما يعتبر خاليا من العقبات الملاحية ، ويتميز بكثرة الجزر المنتشرة فيه ، والتي يصل عددها الى نحو ١٢٦ جزيرة ، ترجع اهميتها الى انها تستطيع التحكم فى جميع الممرات البحرية من المحيط الهندى الى داخل الخليج العربى . ويشكل الخليج منطقة التقاء ، لطرق المواصلات بين اسيا وافريقيا واوروبا ويؤلف ما يمكن تسميته بالحدود الشرقية للوطن العربى ، كما انه ممر يسيطر على اهم المضائق الدولية ، التى تتحكم فى نقل البترول عبر مضيق هرمز الذى يربط بخليج عدن ثم ببحر العرب ، الذى يلتقى بالمحيط الهندى شرقا ، وبالبحر الاحمر غربا عن طريق باب المندف .

ولقد اضيفت الجزر والخلجان اهمية خاصة عسكرية واستراتيجية على الخليج لصلاحتها للقواعد العسكرية واخفاء القطع البحرية ، وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ عابرة القارات ، مما جعل الخليج محورا من محاور الصراع الدولى ، خاصة بعد اكتشاف البترول ، الذى حقق لدول الخليج سيولة نقدية هائلة ، وارتباط ذلك بالمصالح الاقتصادية للغرب ، لاسيما بعد تفاقم ازمة الطاقة فى العالم بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . كذلك تكمن القيمة الاستراتيجية للخليج فى اهميته فى ربط القواعد الجوية الممتدة من جنوب شرقى اسيا ، مع قواعد حلف الاطلسى ، المنتشرة فى جنوب اوربا الغربية ، والتى تستهدف احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية ، للحيلولة دون وصولها الى نفط الخليج ، بالإضافة الى استمرار حرية حركة السفن والطائرات الامريكية من المنطقة واليهما ، وهو وضع يرى البعض انه سيستمر حتى فى عصر الوفاق والقطب الواحد ، وانتهاء عصر الحرب الباردة . وتعرض الاتحاد السوفيتى لعمليات تفكك عقائدى وعرقى فى الداخل ، اذ ان وزارة الدفاع الامريكية ذاتها ترى فى تراجع الاتحاد السوفيتى سياسيا واقتصاديا عملية مؤقتة ، وانه مازال القادر عسكريا على تدمير الولايات المتحدة ، لانه مازال يمثل النقل الاستراتيجى والسياسى من ناحية امتلاكه التكنولوجيا والسلاح بانظمته المتقدمة ، وينحصر السؤال فيما هى الفترة اللازمة لوقوف الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى مرة ثانية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الامريكية .

نقاط الضعف فى أمن الخليج :

رغم كل تلك المزايا الاستراتيجية ، التى تتمتع بها منطقة الخليج وايران جزء منها ، فان ثمة عيوباً تشوب

الصفة الشرقية من الخليج العربى . ولا يمكن ان ننسى ان لها مصالح حقيقية بالمنطقة ، ونحن نعتقد ان تعاون العرب وايران على أسس ايجابية يضمن تحقيق المصالح العربية القومية ، وقال إن أمن الخليج يجب ان يكون لمصلحة الشعوب والدول وان النظام العالمى الجديد يفرض ان يكون متكاملا ، ونحن نعتقد ان هناك مصالح حيوية وحقيقية بين العرب ودول العالم وان مسئولية الامن مسئولية كبيرة يجب ان يتحملها كل من له مصلحة فى هذه المنطقة من دول العالم ، وأوضح ان الصيغة النهائية لترتيبات الامن فى الخليج لم يتم التوصل إليها بعد ، لكننا نقوم حاليا باستطلاع الآراء حولها ودراستها من خلال اللجان الفنية .

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده السيد عبد الله بشاره امين عام مجلس التعاون فى الرياض فى ٢٦ مايو ١٩٩١ وعلق فيه على نتائج اجتماعات المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون وفيما يتعلق بايران قال السيد عبد الله بشاره : ان هناك أيضا البعد الاقليمى للمنطقة ، فدول المجلس لها علاقات مصلحة مع ايران بالذات ، ولا بد من تأمين الحوار وانجاحه معها وتحقيق منافع مشتركة ، واقامة علاقات بين دول الخليج وايران قائمة على المصالح المتبادلة والتعاون الاستراتيجى والتفاهم والاطمئنان .

وعلى صعيد آخر اجرت ايران محادثات مع العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية لبحث انشاء نظام دفاعى اقليمى للخليج ، للتصدى لاي اعتداء خارجى او داخلى فى المستقبل ، كما أعادت العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية التى قطعت مع ايران عام ١٩٨٨ ، كما صرح المتحدث رسمى ايرانى يوم ٢٦ فبراير الماضى باتفاق مصر وايران على اعادة فتح مكتب لرعاية مصالح البلدين فى كل منهما وهو ماتم بالفعل .

مفهوم امن الخليج :

اولا - الاهمية الاستراتيجية للخليج :

لقد كانت منطقة الخليج العربى ، بصفة خاصة ، على امتداد عصور التاريخ القديم والحديث نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى السياسية الطامعة فى السيطرة عليها لتأمين مصالحها الحيوية ، والتحكم فى موقعها الاستراتيجى المهم من ناحية ، والاستفادة من خصائصها الجيولوبوليتيكية من ناحية اخرى ، حيث يمثل الموقع اهم عناصرها ، لان المنطقة تمثل من الناحية الجغرافية موقعا متوسطا وفعالا بين المشرق والمغرب ، كما يحتوى على ممرات بحرية ومواقع ارضية هامة للغاية .

والخليج العربى عبارة عن بحيرة شبه مغلقة ، تمتد من شط العرب الى الفاو شمالا حتى مضيق هرمز

للتفاهق على قضايا الدفاع كاعداد الجيوش وشراء المعدات الحربية وبناء القواعد العسكرية او تقديم التسهيلات .

١ - اننا اذا سلمنا بالرأى القائل ان الضعف والتفكك اللذين يفتانان الاتحاد السوفيتى حاليا وضع مؤقت وقابل للتغيير خلال فترة زمنية معقولة يستعيد بعدها مؤهلات كأحد الاقطاب الرئيسية فى الصراع الدولى ، فانه يتعنم علينا ان نضع فى الاعتبار وجهة نظر الاتحاد السوفيتى ، لاسيما ان الغرب بعد ان قلم الاظافر العسكرية للعراق ولن يترك له الفرصة او لغيره من دول الخليج ان يملك من جديد قوة عسكرية تشكل خطرا على جيرانها ، سيحاول لفت نظر دول الخليج الى الخطر السوفيتى عليها ، لاتخاذ مبررا سياسيا واخلاقيا لفرض نفوذه على المنطقة ، لذلك يحسن معرفة رأى السوفيت فى أمن منطقة الخليج ، لأخذها فى الاعتبار عند التفكير فى نظام أمن جديد فيما بعد الحرب ، أو مايمكن ان يسمى « عصر ما بعد صدام »

٨ - ويتمثل رأى السوفيت فيما أعلنه الزعيم السوفيتى « ليونيد بريجنيف » أثناء زيارته للهند عام ١٩٧٩ حين القى خطابا فى البرلمان الهندى شرح من خلاله للعالم وجهة النظر السوفيتية التى أراد بها تقليص الوجود الغربى فى المنطقة الخليجية المجاورة له ، فقال مايمكن تلخيصه فى النقاط الآتية :

أ - الامتناع عن اقامة قواعد عسكرية فى منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها .

ب - عدم وضع اسلحة نووية للابادة الشاملة فى هذه المنطقة .

ج - عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان منطقة الخليج ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

د - احترام وضع سياسة عدم الانحياز التى تختارها دول الخليج وعدم جرهما الى التكتلات العسكرية التى تشارك فيها الدول النووية .

هـ - احترام حق السيادة لهذه الدول على مواردها الطبيعية ، وعدم خلق أية أخطار على التبادل التجارى الطبيعى ، وعلى استخدام الطرق البحرية التى تربط هذه الدول بدول العالم الأخرى .

وقد كانت ردود فعل دول الخليج على مشروع بريجنيف ردودا سلبية ماعدا الكويت ، حيث أن وزير الدولة الكويتى السيد عبد العزيز حسين ، رحب آنذاك بالمشروع وقال ان الكويت عارضت يوما أى وجود عسكري فى المنطقة من أجل الحفاظ عليها بعيدة عن الصراع الدولى .

أمن الخليج العربى فى تصورات ايران ودول المنطقة :

إذا كانت القوى الكبرى قد حددت أهميتها وتصوراتها

تلك المزايا ، منها مايلى :

١ - اختلال التوازن الديمغرافى ، وعدم التجانس الداخلى ، ويرجع ذلك الى الهجرات المنظمة على اختلاف أنواعها ، حتى أصبح الخليج يتميز بالازدواجية السكانية بسبب ارتفاع نسبة السكان غير الوطنيين ، مع مايرتب على ذلك من مخاطر قومية سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية .

٢ - ان الجزء الأكبر من منطقة الخليج المتمثل فى شبه الجزيرة العربية مناطق صحراوية خالية من أية موانع أو عقبات لصالح الدفاع عنها وان الشواطىء الغربية من الخليج هى موضع تهديد مباشر على عكس الشواطىء الايرانية الغربية فى الخليج ، والتى تتحكم فيها سلسلة من جبال زاجروس مما يجعل غزو المنطقة سهلا ويضعف الأمن القومى العربى .

٣ - بعد الانسحاب البريطانى من شرق السويس عام ١٩٧١ ، أصبحت منطقة الخليج خاضعة للنفوذ الأمريكى بشكل عام حيث كانت موضع تطبيق « لمبدأ نيكسون » فى بداية السبعينات وهو ما اقتضى تعيين الشاه شريكا للخليج .

وفى مطلع عام ١٩٨٠ ، طرح « مبدأ كارتر » الذى بموجبه اعتبرت الولايات المتحدة أن أى محاولة خارجية تهدف الى السيطرة على منطقة الخليج تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية الأمريكية وستقوم بالرد عليه بشتى الوسائل بما فى ذلك القوة العسكرية ، وقد وضع ذلك موضع التطبيق ، فأنشأت الولايات المتحدة قوات الانتشار السريع .

٤ - ويمثل التهديد الاسرائيلى المتحالف مع الولايات المتحدة باتفاق استراتيجى خطرا على أمن الخليج ، وقد أكد ذلك تصريح « ارييل شارون » وزير الدفاع الاسرائيلى ، الذى قال فيه « ان منطقة الأمن الاسرائيلى تمتد من باكستان الى شمال أفريقيا ومن تركيا الى الخليج العربى ومن حق اسرائيل أن تضرب أية قوة فى هذه المنطقة » .

وقد كان ضرب اسرائيل للمفاعل الذرى العراقى تطبيقا عمليا لهذه الحقيقة ثم ان حماية اسرائيل هو أحد أهداف اصرار الولايات المتحدة على تحطيم البنية الأساسية للقوة العسكرية العراقية .

٥ - حاولت الولايات المتحدة دائما الفصل بين أمن الخليج وأمن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، بما يعنى الفصل بين أمن الخليج العربى وحل القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، وتحاول الولايات المتحدة تحقيق ذلك بتصوير قضية الأمن على انها قضية عسكرية أساسا تستدعى مزيدا من التنسيق والتحالف الاستراتيجى مع دول الخليج ومع الولايات المتحدة بشكل خاص ودول الغرب بشكل عام .

٦ - من أجل ذلك حاولت ومازالت الولايات المتحدة دفع دول الخليج الى تخصيص جزء هام من مواردها المالية

بعض العراقيين امام الملاحة ، كما أنها وضعت خط رجعة تستخدمه عند الضرورة كما يقول العراقيون فقد اشترطت مايلي :

١ - خضوع السفن في ذهابها وايابها الى قوانين خاصة كأن تخضع لتفتيش بعض الجهات الخليجية لمنع التلوث او غيرها .

ب - في حالة تنازلها عن المرور « البريء » اشترطت الحصول على موافقة سلطنة عمان التي وقفت معها ايران ضد ثوار اقليم ظفار . وتتهم العراق سلطنة عمان بأنها قد ترفض الملاحة بايعاز من ايران .

ج - المطالبة باعلان مياه الخليج مياهها اقليمية ، الامر الذي ترى معه العراق انه يثير مسألة تحديد المياه الاقليمية ، وموضوع (الجرف القاري) ، وهذا من شأنه في نظر العراق ، ان تحصل ايران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربي بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث ، وبعد توقيعها لعدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية في الخليج ، حدد بموجبها (الجرف القاري) لصالح ايران .

وترجع المصادر العراقية لرفضها للاقتراحات الايرانية الى اعتقادها بان تبني ايران لفكرة الدفاع الجماعي عن الخليج ، يوازى البحث عن القبول الرسمي من جانب دول الخليج لهيمنة ايران السياسية والعسكرية المسيطرة او المتفوقة ضمن التجمع المقترح ، وانه في هذه الحالة ستكون ايران بالتاكيد هي هذه القوة المسيطرة . وعلى الرغم من سقوط الشاه ونجاح الثورة الاسلامية في ايران ، فان العراق في عهد الرئيس صدام حسين ، كانت تبرر حربها طوال ثمانى سنوات مع ايران بأن النظام الجديد الذي ورث حكم الشاه ظل مخلصا لسياسته ومواقفه العدوانية من العراق ، بل انها تحمل مخاطر اكبر .

واذا راجعنا تصريحات ومواقف رجال الثورة الايرانية خلال ازمة الخليج التي اندلعت بعد غزو صدام حسين للكويت فاننا نلاحظ ما يلي :-

١ - دعوة على اكبر ولايتي وزير الخارجية الايراني الى اعتماد الحل القائم على التعاون الاقليمي باعتباره الحل الوحيد الذي يضمن الامن في الخليج ، مشيراً الى ان اي تغيير في الوضع الجيوسياسي في المنطقة سيهدد من وجهة نظر ايران ذات نتائج خطيرة على الامن الاقليمي لها .

ب - ان موقف ايران خلال ازمة الخليج كان بمثابة رسالة للعالم الغربي تقول ان بوسع الغرب الاعتماد على ايران لحماية مصالحها النفطية في الخليج وذلك في محاولة لايران للحصول على اعتراف دولي بهذا الدور الايراني الحيوي والاساسي .

ج - ان هذا الموقف الايراني المحايد مع دبلوماسية نشطة في نفس الوقت كان تعبيراً عن لوم ايران للدول الغربية التي ساعدت العراق طوال حربها معها طوال

لامن الخليج العربي بالشكل الذي طرحناه من قبل فهل اخذت تصورات هذه المنطقة شكلاً محدداً بالمقابل ؟ في البداية يجب التأكيد على أن هناك اتفاقاً وادراكاً عاماً من هذه الدول لهذا الموضوع الهام ، غير أن هذا التوافق لم يكن ليحول دون اختلافها بشأن التفاصيل والأدوات أو المسالك المؤدية الى ضمان هذا الامن ، هذه الحقيقة تتأكد بوضوح اذا ما حاولنا معرفة ما الذي يعنيه مفهوم الامن في منطقة الخليج العربي لدى كل من ايران والدول العربية الخليجية الأخرى .

اولاً - موقف ايران :

١ - في أثناء زيارة الرئيس العراقي صدام حسين لطهران في العاشر من ابريل عام ١٩٧٥ طرح في محادثاته مع شاه ايران ولأول مرة فكرة حرية الملاحة والمرور في الخليج وكان موضوع اقتراحه أن تجتمع دول الخليج التي تطل على شواطئه وتصدر بياناً رسمياً تقول فيه مايلي :

« نحن دول الخليج نعلن بأن منطقة مضيق هرمز وكل منطقة الخليج هي منطقة سلام ولايتعرض أحد لسلامة خطوط المواصلات لدول الخليج والتي » « اذا ما تعرضت لما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ ، سواء من دول خليجية » « أو من دولة خارجية فان الدول الباقية تتضامن وتبحث وسائل رفع هذا التضارر وعلى هذا الأساس لا يعود هناك مجال لأي تصرف يعكر العلاقة بين ايران وعرب الخليج .

وهذا الرأي وان كان مطروحاً من جانب الرئيس العراقي ، الا أن الشاه وافق على هذا الاقتراح ورأى أن يتضمن البيان المشترك العراقي - الايراني هذه الفكرة الا أن العراق رأى تأجيل ذلك حتى يتم التشاور مع بقية دول الخليج الست .

٢ - وكان شاه ايران قد اقترح في أواخر مارس ١٩٧٤ بعد أن حدثت تحولات عميقة في أمن الخليج كنتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، اقترح الشاه معاهدة أمنية لمنطقة الخليج ، لكن المشروع لم يحرز تقدماً لأنه لم يحظ بموافقة العراق الذي اعتبره مشروعاً معادياً له ولعرب الخليج .

٣ - وفي عام ١٩٧٥ عادت ايران وقدمت لدول الخليج مشروعاً لأمن الخليج يتضمن مايلي :

١ - اقامة حلف عسكري تحت تسميات مختلفة مثل « منظمة الدفاع الاقليمية » أو « الحزام الامني الخليجي » أو « التحالف الخليجي »

ب - حماية أمن وحدود الدول الأعضاء

ج - اخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع الأخذ في الاعتبار جعل خليج عمان خارج نطاق المياه الاقليمية .

٤ - وعلى الرغم من موافقة ايران على « المرور الحر » عبر مضيق هرمز ، وضرورة مساهمة جميع دول الخليج في حماية هذا الممر ، بعدما كانت تتمسك بمبدأ المرور « البريء » في الخليج ومضيق هرمز الا أنها وضعت

سنوات ، وفي غزوه للكويت ، الامر الذي وضعه في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها ، مما يجعل رايه مهما ، حتى بعد تحجيم قوته العسكرية

فالعراق لا يقبل التعامل مع منطقة الخليج العربي الا باعتبارها جزءا من الوطن العربي ، وانه لا يتحسس لطرح تعبير (أمن الخليج) لانه يعتقد ان القضية اذا طرحت اقليميا فيجب الا تتعدى اطار الاجراءات الخاصة بتأمين مرور الناقلات التجارية في الخليج العربي ، وان الاطار السليم الوحيد هو ربطها بقضية الامن العربي ، لان الاخطار التي تهدد أمن الخليج هي بالضرورة جزء من الاخطار التي تهدد أمن المنطقة العربية بصفة عامة . ويعتقد ان أى حديث عن أمن الخليج العربي بمعزل عن الامن القومي العربي ، هو حديث يخدم قوى دولية وليس أمن القوى المحلية ، ولهذا فالعراق لا يرى جدوى من إنشاء منظمة إقليمية ، سواء اكانت سوقا مشتركة أم حلفا ، لان مثل هذه العملية ستكون غير معبرة عن الطابع الحقيقي للمنطقة بل ستؤدي الى توتر العلاقات لانها لن تعترف بالحدود القائمة ، والى استدراج الصراع بين الدول الكبرى ، وتضارب الاجهزة مع الجامعة العربية ، ولذا فان - العراق يفترض قدرا من التنسيق الخليجي وخاصة بين الدول العربية الخليجية - على أن يكون ذلك جماعيا ، وكانت الصيغة التي طرحها العراق في مطلع الثمانينات هي صيغة (الاعلان القومي) والتي تتضمن التأكيد على :-

١ - رفض التواجد العسكري الاجنبي في الوطن العربي ، او تسهيل هذا التواجد وعزل أى نظام عربى لا يلتزم بهذا المبدأ ، وأن يطبق نفس المبدأ على منازعات العرب مع جيرانهم .

٢ - التصدى المشترك لآى عدوان خارجى ضد العرب لاحباطه .

٣ - تحريم استخدام القوة في فض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربية وحلها بالطرق السلمية .

٤ - التزام الاقطار العربية بالقوانين والاعراف الدولية فيما يتعلق باستخدام المياه والاجواء والاقاليم ، من قبل اية دولة ليست في حالة حرب مع أى من الاقطار العربية .

٥ - ابتعاد الاقطار العربية عن دائرة الصراع الدولى بالتزام سياسة الحياد الدولى وعدم الانحياز ، والالتزم قواتها العسكرية في الحروب والمنازعات العسكرية في المنطقة وخارجها نيابة عن أى دولة أجنبية .

رابعا - الموقف السعودي :-

اما العربية السعودية فانها تتعامل مع قضية أمن الخليج من اطار اوسع نسبيا من الاطار العرقى ، واطار الامن الاقليمى الايراني ، متأثرة في ذلك بالمتغيرات الدولية في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات ، كسقوط شاه ايران وغزو السوفييت لافغانستان ، وقد تقدمت السعودية بتصوير لأمن الخليج الخارجى ، وذلك في نهاية ١٩٨٠ ، وذلك على النحو التالي :-

ثمانى سنوات ، وليتأكد لهم ان ايران القوية المستقرة قادرة على حماية المصالح العالمية الخاصة باستقرار المنطقة وتدفق النفط منها

د - حرصت ايران ان توضح موقفها القائم على التفرقة بين حرصها على ترسيخ التسوية السياسية مع العراق ، والتي حققت فيها كل شروطها ، وبين رفض الغزو العراقى للكويت وضمها اليها ، والتزامها بالقررات الدولية الصادرة ضد العراق .

هـ - انه رغم التنازلات العراقية لايران ، الا ان الاخيرة مازالت تتوجس خيفة من العراق ، الذي قد ينقلب عليها ، وقد اكدت هذه المخاوف صحيفة (طهران تايمز) الايرانية حين قالت عن صدام حسين (ان رجلا يستدير فجأة) (بزواية مقدارها ١٨٠ درجة ، يمكنه ان يتغير فجأة الى الاتجاه المعاكس ، وان) (المضطربين عقليا هم وحدهم الذين يتصرفون على هذا النحو)

و - يخشى الايرانيون اذا خرج صدام حسين منتصرا واخذ الكويت كغنيمة ، ان يكون المستقبل ضد مصالح ايران .

ز - تعتبر ايران ان أى تغيير في الحدود السياسية في المنطقة مرفوض تماما من قبل ايران ، لان ذلك قد يعنى في المستقبل تغيير الحدود السياسية الايرانية ذاتها ، سواء في مناطق الشمال المتاخمة لروسيا ، او في منطقة الاحواز العربية - الغنية بالبتروى ، او بالنسبة للجزر العربية الثلاث التي استولت عليها ايران بعد الانسحاب البريطانى من شرق السويس .

ثانيا - موقف عمان :-

كانت دائما سلطنة عمان يتقارب موقفها من قضية أمن الخليج مع الموقف الايراني ، فقد اقترحت في هذا السياق ، وفي مؤتمر مسقط في نوفمبر ١٩٧٦ ، عقد حلف عسكري بين الدول الخليجية تتحمل فيه كل دولة قدرا من المسؤولية تتناسب مع امكانياتها المادية والبشرية ، او ان تتحمل كل الدول الخليجية المسؤولية بصورة متساوية ، بغض النظر عن حجمها السكانى وامكانياتها المادية ، وقد الحق سلطنة عمان باقتراحها هذا مذكرة ضمنتها فكرة اخرى تتخلص في ضرورة التأكيد على حرية الدولة في اختيار نظامها السياسى والاجتماعى وحرية الملاحة في الخليج العربى ، والتعاون بين دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية .

ولقد عارض العراق مضمون هذه المذكرة هو والكويت ، من منطلق ان البحث يجب ان ينصب على معالجة القضايا التي تهم دول المنطقة ، وبالتالي فليس هناك ضرورة لعقد ميثاق جماعى ، ولاحتى لبحث هذا الموضوع .

ثالثا - موقف العراق :-

باعتبار العراق احد الاضلاع الثلاثة للقوى المؤثرة في الخليج ، واحد الدول التي كانت اطماع رئيسها صدام حسين ، هي التي ورطتها في حربها مع ايران طوال ثمانى

- ٣ - رفض الاتفاقات العسكرية التي من شأنها وجود قوات اجنبية في المنطقة
- ٤ - الابتعاد عن صيغ ومضامين الاحلاف الاقليمية .
- ٥ - ان تتحمل الدول الخليجية مسئولية حماية سواحلها ، والتعاون فيما بينها لسد أية ثغرة تقنية ، ولضمان فاعلية افضل لتلك الحماية
- ٦ - حرية حركة الاساطيل وفقا للقواعد المتعارف عليها بالتساوي والتكافؤ
- ٧ - وضع ضوابط تؤمن حرية الملاحة الى الخليج العربي من اعاليه حتى مضيق هرمز .

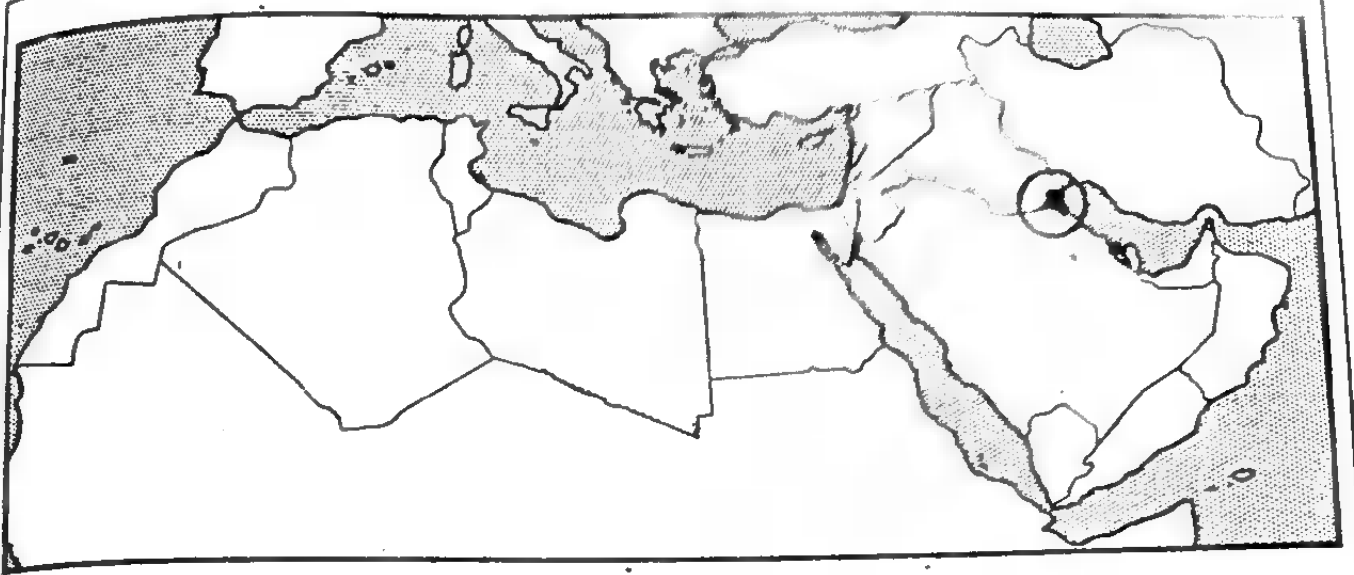
- ٨ - العمل على تسوية المشاكل المعلقة بالمنطقة حتى لاتصبح قابلة للانفجار كما حدث اخيرا بين العراق والكويت .
- ٩ - التعاون والتنسيق الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي لتشكيل محور تقارب بين دول المنطقة .

يتضح مما سبق ان ايران ، في ضوء موقعها الجغرافي ومؤملاتها الاستراتيجية وديناميكية تاريخها السياسي في مختلف مراحلها ، وثقلها السكاني ، وامكانياتها الاقتصادية والعسكرية ، ودورها المؤثر في منطقة الدول المصدرة للبتروول والمكاسب التي حصلت عليها من العراق ، فاستعادت بها سيطرتها على الملاحة في شط العرب ، ولدبلوماسيتها النشطة ، وتصورها الخاص لامن الخليج ، واستعادتها للثقة وتعاطف دول الخليج الست العربية ، التي رحبت بحرارة باعادة بناء الجسور مع ايران لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة ، وحفاظا عليها من الانخراط في نظام امن اقليمي قد يتعارض ومقتضيات الامن القومي ، وتجنبنا للتصادم مع الصحوة الاسلامية المتصاعدة التي تعبر عنها ثورتها الاسلامية ، ولتحقيق التكامل العربي - الايراني في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية ، وانسجاما مع عصر الوفاق وتجاوزا للحرب الباردة بين المعسكرين □

- ١ - ان الامن الجماعي العربي لايتحقق الا اذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالامن والاستقرار الداخلي . واذا ما استجابت الدول العربية لاي دولة يتعرض امنها للخطر لمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلي المستورد ، وهو ما يستلزم تدعيم التعاون بين قوات الشرطة في مختلف البلاد العربية ، والتعاون لاقرار الامن الجماعي ومنع المجرمين والمخربين الدوليين من دخول البلاد العربية .
- ٢ - رفض السعودية فكرة اقامة تحالفات عسكرية بين الدول الخليجية المعنية ٣ - زيادة التعامل بين دول المنطقة كعنصر جوهري لتفادي استمرار الخلافات المؤدية الى عدم الاستقرار .
- ٤ - ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ، وعن الاهداف الاستراتيجية للدول الكبرى ، وهي مهمة جميع الاطراف .

مشروع توفيقى لامن الخليج :

- بعد ان استعرضنا تصور اهم الدول الخليجية لنظام امنى للخليج العربي يمكن استخلاص العناصر المشتركة او المتقاربة من كل التصورات لدول الخليج المعنية بما فيها ايران ، لصياغة مشروع توفيقى لنظام امنى في الخليج ، لايران مكان فيه ، وذلك على النحو التالى .
- ١ - معاهدة دفاع خليجية تشترك فيها كافة دول الخليج وايران ومصر وسوريا لربط امن الخليج بالامن القومى العربى ، والتوفيق بين هذه المعاهدة الخليجية وبين الجامعة العربية وميثاق الدفاع العربى المشترك ، وذلك من اجل عدم تفتيت امن العالم العربى من ناحية ولوازنة التوفيق البشرى الايرانى على دول الخليج مجتمعة بما فيها العراق . حتى لايتطور الامر في المدى الطويل لصالح ايران فيمنعها هي او غيرها من القيام بمغامرات عسكرية كل عدة سنوات .
 - ٢ - ان امن الخليج يخص دول المنطقة التى يجب ان تبقى خارج مناطق النفوذ والصراعات الدولية .



(٥) تركيا وأمن الخليج

هانيء وسلان

وتبدو أهمية هذا الموقف بالنظر الى ان خط البترول العراقي كان يؤمن حوالى ٦٠ ٪ من احتياجات تركيا النفطية ، فضلا عن كونه يمثل أحد مصادر الدخل الأساسية حيث كان تركيا تحصل على ٢٠٠ مليون دولار مقابل مرور النفط عبر أراضيها ، كما أن العراق كان أكبر ثالث شريك تجارى لتركيا ، وقد تراوحت تقديرات المسؤولين الأتراك للخسائر المترتبة نتيجة تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق ما بين ٧ مليارات الى ١٠ مليارات دولار . ومن ناحية أخرى أعلنت تركيا في ٩٠/٩/١٨ - أجل اتفاق التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة عاما آخر في ضوء أزمة الخليج وهو الاتفاق الذى يقضى بتقديم مرافق حربية الى القوات الأمريكية في الأراضي التركية ، وتنظيم استخدام أكثر من ١٢ قاعدة في تركيا ، وحشدت السلطات التركية أعدادا كبيرة من القوات على الحدود مع العراق قدرتها بعض المصادر بما يتراوح بين ١٦٠ و ٢٠٠ ألف جندي ، وذلك بدعوى انها اجراءات احتياطية ضمن احتمالات هجوم عراقي ، وكان البرلمان التركي قد وافق في ٩٠/٩/٥ على تحويل حكومة الرئيس تودجون اوزال سلطات خاصة لارسال قوات الى الخارج والسماح بنشر قوات اجنبية في الأراضي التركية حيث طلبت تركيا ارسال قوات من حلف الاطلسي الى أراضيها ، ومع بدء القتال سمحت تركيا

منذ الايام الاولى لازمة الخليج بادرت تركيا بتحديد موقفها من الاجتياح العراقي للكويت فادانت الغزو وطالبت بسحب القوات العراقية ، ثم بدأ الموقف التركي مع مرور الوقت يأخذ منحني صاعدا ، فيما بدا أنه تعبير عن تصور تركي متكامل لاستغلال أزمة الخليج ليس فقط لمنع العراق من تحقيق مكاسب اقليمية تخل بالتوازن القائم في المنطقة ، وانما تمتد الى اعادة صياغة الدور التركي نفسه ، وتعظيم وزن تركيا الاستراتيجية داخل التحالف الغربى ، وازاء منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص .

ومن خلال محددات هذا الدور الذى يعتمد على اتباع سياسة نشطة تجاه المنطقة العربية والاشكاليات التى يتعرض لها يمكن لنا ان نتلمس مستقبل العلاقات التركية الخليجية .

الموقف التركي من الازمة :

في استجابة سريعة قامت تركيا باغلاق خط أنابيب البترول العراقي المار بأراضيها ، وذلك قبل اقدام المملكة السعودية على اتخاذ الاجراء نفسه حيال خط الأنابيب العراقي الذى يصل الى ميناء ينبع على البحر الاحمر ، كما قامت تركيا بحظر كامل على جميع أنشطة التجارة المباشرة ، وكذلك تجارة الترانزيت من وإلى العراق .

اندلاع الازمة القبرصية في عام ١٩٧٤ مما جعلها تتوجه الى العالم العربي والاسلامي طلبا للتأييد في المحافل الدولية ، كما شهدت تلك الفترة انضمام تركيا الى منظمة المؤتمر الاسلامي وتنشيط دورها في المنظمة سعيا وراء نفس الاهداف ، وفي هذا الاطار وانسجاما مع هذا التوجه خلضت تركيا علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٨٠ الى مستوى القنصلية احتجاجا على اعلان اسرائيل القدس عاصمة موحدة لها ، وسبق ذلك افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة سنة ١٩٧٧ ، كما اعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية عند اعلانها سنة ١٩٨٨ وان اقيمت التمثيل الفلسطيني دون مستوى السفارة حفاظا على التوازن في العلاقات مع اسرائيل . وقد ارتكزت علاقات تركيا مع العالمين العربي والاسلامي من خلال هذه الصيغة على المعادلة الاقتصادية بالاساس ، كمكمل للاداء الاقتصادي التركي باتجاه الجماعة الأوروبية ، وتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة وحلف الاطلسي وليس بديلا عنها ، وحاولت الاحتفاظ بعلاقات طبيعية وحسنة مع كل دول المنطقة دون أن يفلت منها زمام المعادلات والتوازنات الاقليمية الدقيقة ، وذلك لطبيعة الاهداف التي تتوخاها هذه السياسة والتي تسعى الى تحقيق أقصى عائد اقتصادي ممكن ، فوقفت تركيا على الحياد في الحرب العراقية الايرانية ، بل واستثمرت هذه الحرب لتحقيق أكبر قدر من المصالح الاقتصادية ، واجمالا فانه رغم الانفتاح الذي غلب على السياسة التركية تجاه العالمين العربي والاسلامي ، الا ان ذلك الانفتاح غلبت عليه النظرة الى العالم العربي « كسوق اقتصادية وساحة للنفوذ الدبلوماسي وكعامل مساعد في عملية انضمام تركيا الى الجماعة الأوروبية وكميزة اضافية تبررها هذا الانضمام كحلقة وصل بين أوروبا والعالمين العربي والاسلامي » .

ازمة الخليج والتوجهات الجديدة لتركيا :

جاءت أزمة الخليج لتطرح توجهات استراتيجية جديدة على تركيا التي كانت تتخوف من انحصار دورها وانخفاض أهميتها الاستراتيجية في ظل التقارب السوفيتي مع الغرب ، وتزايد هذا الاحساس بعد التغيرات السريعة في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ ، في اتجاه اقامة أوروبا ووحدة مما دفع بتركيا الى هامش النظام الغربي ، الأمر الذي كان متوقعا أن يترك أثره على المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة الى تركيا في الوقت الذي يعاني فيه اقتصادها من المتاعب التي تتضخ من معدلات البطالة والتضخم المرتفعة ، وكان من الواضح أيضا أن ذلك سيضعف من موقف تركيا في نزاعاتها الأوروبية مع اليونان ، وفيما يتعلق بالمشكلة القبرصية ، اضافة الى الخطوات التي اتخذتها المجموعة الأوروبية لابقاء عضوية تركيا فيها ، حيث رفضت المجموعة الأوروبية في فبراير ١٩٩٠ الطلب الذي كانت قد تقدمت به تركيا في ١٩٨٧ للحصول على العضوية الكاملة

للولايات المتحدة باستخدام قاعدة « انجريك » لمهاجمة اهداف عراقية ، ورغم أن تركيا لم ترسل قوات عسكرية للانضمام الى قوات الحلفاء في الخليج ، الا ان موقفها ساهم بدور كبير في فرض الحصار الاقتصادي على العراق ، وتشجيت جهده العسكري واشغاله بامكانيه فتح جبهة برية اخرى في الشمال ، فضلا عن الاستخدام الفعلي للأراضي التركية في القتال وتحويلها الى قاعدة للحلفاء ، والأمر الهام في هذا الاطار هو الاداء التركي الذي اتسم اجمالا بدرجة عالية من الانسجام مع الاهداف الأمريكية ، وصرح وزير الخارجية التركي (٩٠/٩/٦) « أفنى أمل في أن يتيح موقف تركيا أمام حلفائها أن يفهموا تماما خيار أنقرة الى جانب المعسكر الغربي والتضامن الأوروبي » .

ومن خلال تصريحات القيادة التركية المتكررة وموافقتها ، كان من الواضح أن هذا السلوك يندرج في اطار سياسي أشمل ، يتعلق بطموحات تركيا للعب دور اقليمي قيادي ومؤثر في المنطقة ، وذلك بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية وداخلية واعادة تسويق الموقع الاستراتيجي لتركيا ، وعملت القيادة التركية على امساك خياره كل مقلبات هذا الدور اثناء الازمة ، ومحاولة تكريسه ما أمكن ربما يسهل اخراجه الى الحيز العملي في المرحلة التالية للازمة .

السياسة التركية تجاه الدول العربية والاسلامية :

تقليديا ، ونتيجة للعديد من العوامل قامت السياسة التركية منذ الحرب العالمية الثانية على توثيق الروابط مع الغرب على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك على قاعدة من التوجه العلماني في الداخل ، وتجد ذلك في انخراط تركيا في الاحلاف العسكرية والسياسية الغربية وانضمامها الى حلف الاطلسي وسعيها الحثيث للانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة ، وعلى الصعيد الاقليمي اعترفت تركيا باسرائيل منذ وقت مبكر في سنة ١٩٤٩ وطورت تاليا علاقات سياسية واقتصادية وأمنية معها ، واتخذت علاقات تركيا مع الدول العربية سمة المواجهة طوال الخمسينات ومعظم الستينات ، الا أن هذه العلاقات انتقلت في السبعينات والثمانينات الى مرحلة جديدة من التعاون والاعتماد المتبادل ، وذلك بعد أن أخذت تركيا تمارس نوعا من التوازن بين مصالحها في الافكار العربية ومصالحها في الاحلاف العسكرية المرتبطة بالغرب ، وذلك بالتخلي تدريجيا عن احلام العودة الى المنطقة العربية عن طريق المشاريع العسكرية الغربية ، وكان ذلك التحول يرجع من ناحية الى أزمة الطاقة العالمية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتدهور الأوضاع الاقتصادية التركية خلال السبعينات وحاجتها الملحة الى أسواق جديدة واستثمارات للخروج من الازمة . ومن ناحية اخرى الى تأكيد شعور تركيا بدنو مكانتها داخل التحالف الغربي بعد

للنظام الذي ستتشكل المنطقة تبعاً له مازالت في طور التشكل .

ومن خلال الازمة حصلت الحكومة التركية على تحقيق اكبر فائدة ممكنة ، لخدمة اهدافها على المسرحين الدول والاقليمي وذلك من طريق :-

١ - زيادة قدراتها العسكرية وتحديث بنية قواتها المسلحة .

٢ - تحسين وتطوير الاقتصاد التركي

٣ - رفع مستوى العلاقات مع السوق الاوروبية المشتركة

وفي اطار هذه الاهداف حصلت الحكومة التركية على تعهدات بتعويضها عن الخسائر الناجمة عن الازمة بمساعدات مالية واقتصادية ، وذلك من الولايات المتحدة واوروپا واليابان ، اضافة الى تعهد الحكومة السعودية بتقديم بترول مجاني الى تركيا بما قيمته ١,١ مليار دولار ، وتعهد الحكومة الكويتية بدفع ٩٠٠ مليون دولار ، كما نجحت تركيا في خلال الشهرين الاولين من الازمة في الحصول على المساعدات الضخمة التالية من الولايات المتحدة والتي تركزت في المجال العسكري والاقتصادي كما يلي :-

١ - اعتمادات مالية تصل قيمتها الى مليار دولار من بنك الاستيراد والتصدير الحكومي لتمويل انتاج مشتركة لمائتي طائرة هليوكوبتر

٢ - ٨٠ طائرة حربية من طراز (F - 16 - C) اضافة الى اتفاقية سابقة توصل لها الجانبان في مطلع سنة ١٩٩٠ وتتضمن ١٦٠ طائرة من الطراز نفسه

٣ - موافقة اولية من الولايات المتحدة بتمويل خطة كانت تركيا قد اعدتها منذ سنتين ورفضتها امريكا لتحديث الجيش التركي واسلحته الحربية بكلفة اجمالية نحو اربعة مليارات دولار

٤ - حصلت على موافقة امريكا على التدخل لدى صندوق النقد لفك القيود عن قروض لها جمعتها ادارة الصندوق في وقت سابق تصل قيمتها الى ١,٤ مليار دولار

٥ - حصلت على وعد من الرئيس بوش ببذل مساع جديدة وقوية مع السوق الاوروبية المشتركة لتقوم هذه بتوسيع نطاق تعاونها مع تركيا بما في ذلك اجراءات الارتباط الاقتصادي والعسكري بين تركيا واوروپا .

وفي المجال الاوروبي تهدف تركيا تحديداً الى

١ - لن لم يكن الانضمام الكامل للسوق فعلاقات اقتصادية وثيقة جداً

٢ - ضم تركيا الى السياسة الخارجية الدفاعية لاتحاد غرب اوروپا .

وهكذا فقد بدا ان السياسة التركية التي كان من الواضح انها تعاني من الاختيار بين ان تكون القوة الاخيرة والاكثر تخلفاً في اوروپا وبين السعي لتكون القوة الاولى والاكبر بأساً في الشرق الاوسط قد حسنت هذا الاختيار باتجاه تكوين رابطة استراتيجية مع الولايات

العدة أسباب من بينها الاعتقاد بعدم قدرة الاقتصاد التركي على منافسة الصناعات الاوروبية والمطالب الاوروبية الخاصة بمراعاة حقوق الانسان في تركيا ، اضافة الى الضخمة من تدفق العمال الاتراك عند الفساح بلدان السوق الفرصة امام مواطني الدول الاعضاء للعمل فيما بينهما بعد عام ١٩٩٢ ، ولا يخفى الدور الذي تلعبه اليونان للحيلولة دون العضوية الكاملة لتركيا في السوق بسبب المشكلة القبرصية والتنافس القائم بين الدولتين اضافة الى الثقافة التركية التي رغم علمنتها طوال اكثر من سبعة عقود من الزمان ، الا ان جذورها الاسلامية واحتمالات ازدياد المد الاصولي فيها يثيران نوعاً من التوجس في اوروپا .

ولم يكن امام تركيا في هذه الحالة سوى المزيد من الاتجاه نحو الشرق ، الا انه يبدو ان القيادة التركية رأت في أزمة الخليج مخرجاً مناسباً لاعادة توليف موقعها الاستراتيجي بشكل مزدوج عن طريق اعادة تفعيل دورها في النظام الغربي الذي مازال يمثل هدفاً استراتيجياً للسياسة التركية .. من خلال القيام بدور اقليمي نشط تجاه المنطقة العربية ومنطقة الخليج بشكل اخص والتي أصبحت محورا لتفاعلات حيوية وكثيفة للغاية ، وذلك عوضاً عن الدور الدولي الذي كانت تقوم به تركيا في ظل المواجهة بين العملاقين وسياسات الحرب الباردة ، خاصة وان تركيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة المرتبطة عضوياً بالغرب من خلال حلف الناتو ، وفي نفس الوقت تسعى القيادة التركية الى توليف هذا الدور لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ، وهكذا بدا ما يمكن القول انه مراجعة جذرية للعديد من السياسات والمعادلات التي كانت تقوم عليها السياسة الخارجية التركية في السابق التي تركزت على التوجه نحو الغرب مع تحاشي التدخل الاقليمي ، وذلك بعد شعور تركيا من خلال الازمة بالاهمية الكبيرة لدورها في حماية المصالح الحيوية للغرب في المنطقة ، خاصة وقد كان من الواضح ان أهمية الدور التركي مرشحة للتزايد في مرحلة ما بعد الازمة ، تبعاً للعديد من المزايا التي تحوزها تركيا من ناحية الموقع الاستراتيجي وامتلاكها لقوة عسكرية ذات تقاليد ، اضافة الى تقدمها الاقتصادي النسبي بالنسبة الى دول المنطقة ، والشروط المتقدم الذي قطعت في عملية بناء نظام برلماني متماسك ، كما ان لتركيا تاريخاً اسلامياً عريقاً وتراثاً مشتركاً مع المنطقة يسمح لها بالقيام بدور الوسيط اوراقين الجسر للغرب في المنطقة ، يحظى بالقبول اكثر من اطراف اقليمية . اخرى من خارج النظام العربي وقد جاء هذا الطرح الذي يعنى النهوض بدور مباشر في أمن منطقة الشرق الاوسط بما يقضي الى الدخول الى حلبة الاستقطاب بين خصوم وانصار داخل المنطقة العربية . في وقت يتسم فيه الوضع التركي الداخلي بمجموعة من المؤثرات تطرح امكانية صراع داخلي ممتد حول ابعاد هذا الدور وحدوده ، كما ان الملامح الرئيسية

المتحدة بالاساس مع العمل على استخدام هذه الرابطة في تعزيز اندراجها في المنظومة الاوروبية وتذليل العقبات والمشاكل الاخرى التي تواجهها في هذا المجال في مقابل تحمل تبعات القيام بدور مباشر في الترتيبات الامنية المتعلقة بالمنطقة العربية ودول الشرق الاوسط وان تصبح قوة توازن وأداة لحفظ للاستقرار الاقليمي قادرة على مواجهة العراق سواء بوجود صدام حسين او غيابه ، وكذلك لمواجهة ايران ودورها المتزايد في منطقة الخليج ، وهذا الدور يعد بمثابة الرافعة بالنسبة الى تركيا ، إذ انها في الوقت الذي تخدم فيه المصالح الأمريكية فانها تستطيع من خلاله أن تلعب دورا أساسيا في سياسات الاقليم العربي لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية خاصة بها .

والخطوة الاولى للتأهل لدور الجديد كانت الاعلان قبيل انتهاء الحرب - عن الاتجاه الى اجراء تغييرات جذرية في الجيش التركي بادخال المزيد من الاسلحة ذات الطابع التكنولوجي رفيع المستوى وكذلك تغيير هيكل الجيش نفسه الذي يضم ٨٠٠ ألف جندي معظمهم من المجندين ويعد ذلك « ثاني اكبر جيش من حيث العدد في حلف الاطلسنطى بعد الولايات المتحدة » ، ويشير المراقبون الى أن برنامج تحديث القوات التركية الذي دخل الى حيز التنفيذ مع أزمة الخليج سيجعل الجيش التركي إحدى القوى الكبرى في المنطقة . وأشار تورجوت اوزال في أحد تصريحاته الى « ان القوات المسلحة التركية في طريقها لان تصبح الاقوى في الشرق الاوسط » . ويمكن رصد الملامح الرئيسية للدور التركي تجاه المنطقة على النحو التالي :-

- عن المحور الامنى : تفضل تركيا صيغة امنية تشابه مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، وهذه الصيغة التي طرحتها بعض الدول الاوروبية تستلزم حل المشاكل العالقة في المنطقة اولا ، وهو الامر الذي يتوافق مع الاستراتيجية التركية في جوانبها الاخرى الهادفة الى تحقيق مكاسب اقتصادية وعلاقات توازنية ، وقد صرح وزير الدولة التركي كامران اينان « بأن الامن في المنطقة قد يتحقق عن طريق تدعيم التعاون الاقتصادي والصناعى والتكنولوجى وليس عن طريق اقامة الاحلاف » ، وعلى المستوى العملى أشار الرئيس التركي تورجون اوزال الى « ترتيبات دفاعية ثنائية مع دول المنطقة » ، كما أشار الى استعداد تركيا لبحث ما اذا كانت امريكا تريد اقامة ترتيبات في القواعد العسكرية التركية لأغراض اقليمية . وقد وافقت أنقرة بالفعل على اقتراح امريكى بوضع العتاد العسكرى التقليدى على الاراضى التركية ، في اطار ترتيبات امن المنطقة مع بحث منح الولايات المتحدة تسهيلات جديدة . وعلى ذلك فان من المرجح أن تركيا سوف تلعب دورا مهما في هذه الترتيبات كقاعدة لوجستكية متقدمة ذات موقع استراتيجى هام وقريب من مسرح العمليات بما يتيح

امكانية عالية لتنفيذ استراتيجية « الرد المرن » التي توضح المؤشرات انها ستمثل في الاغلب الاساسى الذى تقوم عليه هذه الترتيبات . ويبدو أن هناك عدم حماس متبادل بين تركيا ودول الخليج العربية بشأن انغماس تركيا في نظام امنى يتخذ شكل محور أو حلف ، فمن ناحيتها لا تحبذ تركيا اثاره ذكريات من نوعية تلك المتعلقة بحلف بغداد ودورها فيه . اضافة الى ان السلطات العسكرية التركية تبدي ميلا اقل لفكرة الانغماس المباشر في المنطقة لعدم اثاره العداء ولاختلافه مع الخط العام للعسكرية التركية القائم على فكرة الحياد الاقليمي . كما أن هذا من شأنه أن يضع بعض المحددات على الدور الاقتصادى الذى تراهن عليه تركيا . ومن الناحية الاخرى فان دول الخليج العربية لا تفضل على الأرجح تواجدا تركيا مباشرا رغم أن استعانة تركيا للمصالح الامنية الامريكية والغربية عموما تقلص من التناقض الامنى المباشر بينها وبين دول الخليج وخاصة السعودية . وذلك لعدم الرغبة في اعطاء الانطباع بان الخليج أصبح منطقة مباحة للأطراف من خارج النظام العربى والتبعات الاقتصادية والسياسية لذلك ، اضافة الى عدم استبعاد امكانية احياء النزعة الامبراطورية التركية التى يمكن لها ان تتوسع الى الجنوب خاصة اذا شعرت تركيا بالعزلة في اوروبا ، فضلا عن تفضيل دول الخليج لصيغة تقوم على الالتزام الأمريكى الامنى المباشر . مع اعطاء دورها لايران في هذه الترتيبات ويتضح ذلك من الاهتمام الواضح الذى تبديه البيانات الخليجية بايران ، في حين لا يرد ذكر لتركيا في هذا الخصوص . الا أن هناك دورا هاما آخر لتركيا على الصعيد الامنى . يتعلق بالاساس بضبط التوازنات الاقليمية في المنطقة ، خاصة بعد خروج القوة العسكرية العراقية من ساحة التوازن الاستراتيجى على المدى المنظور على الأقل : وبالتالي فانه سيكون على تركيا في هذه الحالة ضبط الدور العراقى وموازنة الاسلام الاصولى في ايران لمنع طهران من ممارسة دور مهيمن من خلال نزع القوة الناشئة في المنطقة ، او من خلال السيطرة على الورقة الشيعية في جنوب العراق . ومن ثم التأثير على الاتجاهات العراقية في المستقبل . وقد ظهر هذا الدور التركى من خلال محاولات عدة ، بدأت بخطوة مفاجئة اعلن فيها اوزال رفع القيود عن استخدام اللغة الكردية داخل تركيا . وذلك لتحقيق هدف مزدوج : الاول هو خلق مجتمع تركى ليبرالى جديد وفق المعايير الاوروبية وقرارات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى الاخير المنعقد في باريس في نوفمبر ١٩٩٠ ، وذلك لتوسيع الدور التركى المتصاعد في اطار المنظومة الغربية والذى احرزته تركيا باتباعها سياسة نشطة منذ بداية الازمة . والهدف الثانى يصب في الاطار الاقليمي . مما اتاح لاوزال الحديث عن قيام تركيا بدور راعى الاكراد العراقيين ثم الحديث عن عدم الممانعة في قيام نظام فيدرالى في العراق بأمل أن

بانتاج الغذاء النباتي والحيواني والطرق والاتصالات الهاتفية والطاقة الكهربائية . الا أن أهم هذه المشروعات وأكثرها طموحا هو مشروع المياه ، المتعلق ببناء خط أنابيب للمياه من تركيا الى سوريا والاردن والبلدان الخليجية (السعودية والكويت وقطر والامارات) مروراً بالضفة الغربية المحتلة ، وقد عرف المشروع باسم « أنابيب السلام » ، وكان اوزال قد طرحه لأول مرة عام ١٩٨٧ ، ثم عادت أنقرة بعد أزمة الخليج للتأكيد على هذه الفكرة وطرحها بالحاح على أساس أن تركيا هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلئ فائضاً من المياه يمكن تصديره الى الدول الأخرى ، ويتم الترويج للمشروع على أساس أن منطقة الخليج العربي سيمكثها من خلاله الحصول على المياه بتكلفة اقتصادية أقل من تلك المترتبة على تحلية مياه البحر بالإضافة الى القول بأن المشروع سيكون أحد العوامل التي تساعد على استقرار المنطقة لأنه سيكون هناك ثمة مصلحة مشتركة بين جميع الأطراف يهمهم الحفاظ عليها ، وأن المشروع سوف يؤدي الى تخفيف عوامل الاحتقان القادم في المنطقة والمتعلق بالصراع حول المياه ، وتعمل الحكومة التركية على موافقة الخليج وتمويله لهذا المشروع الضخم ، في الوقت الذي يبدو فيه الخليج عازفاً عن ذلك للتكلفة العالية للمشروع ولما يترتب عليه من مخاطر أو ضغوط سياسية في المستقبل ، ومن الواضح أن تحقيق مثل هذا المشروع سيكون مفتاحاً رئيسياً لتحويل تركيا الى الدولة الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط من خلال التحكم في امدادات المياه باعتبارها دولة المنبع ، وبالإضافة الى المكاسب الاقتصادية الضخمة التي ستعود على تركيا في حالة تنفيذه ، فانه سوف يمكنها من لعب دور سياسي مؤثر ويعزز من عوامل قوتها الأخرى في المنطقة مثل قدرتها على لعب دور توازني بين العرب واسرائيل . وفي هذا الاطار يمكن ملاحظة الاتصالات القائمة لامداد اسرائيل بالمياه سواء من خلال مشروع أنابيب السلام ، أو بشكل منفصل الامر الذي يحقق لتركيا هدفين . الأول تحقيق مكسب اقتصادي من امداد اسرائيل بالمياه . إضافة الى الاستعانة بالنفوذ الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة لخدمة المصالح التركية ، والثاني هو الظهور كقوة استقرار بالمنطقة من خلال حث اسرائيل على الاعتدال بتوفير موارد مائية بديلة لها ، بعد أن أوشكت الموارد المتاحة لاسرائيل على النفاذ ، وهذه الاستراتيجية تسمح لتركيا من خلال توفير علاقاتها مع الغرب وموقعها داخل المنطقة بتحصيل المكاسب من مختلف الأطراف ومن خلال قنوات عديدة ، بما يسهل لاقتصادها عملية الانطلاق مجدداً ويعمل في الوقت نفسه من مكانتها السياسية

النموذج الأيديولوجي :

بالإضافة الى المحورين السابقين يمكننا أن نلمح محاولة لطرح تركيا ربما كنموذج أيديولوجي بتكرار

تلعب تركيا دوراً في تحديد مصيرها لكيان العراقى من خلال الاقلية التركمانية المتواجدة في لواء الموصل حيث النفط ، وما ترافق في هذا الشأن من الحديث عن خريطة اوزال التي تضع لواء الموصل داخل الحدود التركية ، ثم قيام أنقرة باستقبال وفد كردى عراقى برئاسة جلال الطالبانى الامر الذى اثار حفيظة معظم القوى السياسية التركية باعتبار أن هذا التصعين في اتجاه مساندة اكراد العراق قد ينعكس سلباً في المستقبل على الأمن القومى لتركيا لوجود اقلية كردية نشطة بها ، الا أن التسابق على مجالات النفوذ في المنطقة بين تركيا وسوريا وايران ووجود توافق عام اولى واقليمى على أهمية الحفاظ على تماسك الاقليم العراقى حد من التكرات التركية في هذا الاتجاه مما سيؤدى بالدور التركى على الأرجح الى الاعتماد على بناء قوة عسكرية قوية مع محاولة اقامة محور اقتصادى مع العراق لجذبه بعيداً عن ايران ، وهو ما ظهرت بوادره من خلال اعلان تركيا عن استعدادها لتشغيل أنبوب النفط العراقى بمجرد رفع الأمم المتحدة للعقوبات الاقتصادية ، أيضاً الاعراب عن الاستعداد والرغبة في إعادة اعمار العراق ، وظهور اتجاهات قوية وضغوط من المعارضة التركية للتعامل مع العراق وكأن العقوبات الدولية قد الغيت بالفعل

المحور الاقتصادى : يقول تورجوت اوزال في مقال له « لا بد أن يحل التعاون محل الصراع وهذا لا يتحقق ببدون الارتباط الاعتمادى الاقتصادى ، وتركيا من جانبها على استعداد للقيام بدور فعال في تسهيل حركة البضائع والراسمال والخدمات والناس « نحن مستعدون أيضاً لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بهاء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية .. »

ويدعو اوزال الى انشاء صندوق تمويل تشارك فيه الدول العربية النفطية وبعض الدول الغربية التي يمكن أن تسهم بتوفير التقنية الحديثة بينما تساهم تركيا بتقديم المشورة والخبرة الهندسية ، ومن الواضح أن نظرة تركيا الى منطقة الخليج تقوم على انها بلدان ذات فائض مالى يمكن استخدامه لصالح مشروعات مشتركة تتيح لتركيا التوسع اقتصادياً في مقابل الدور التركى في الترتيبات الامنية وحفظ التوازن الاقليمى .

وتهدف تركيا الى لعب دور اقتصادى رئيس بما يمكنها من التواجد بقوة في المعادلات الاستراتيجية للمنطقة من خلال نسج عضوى حقيقى ، وذلك بتأدية دور رئيسى في أكبر المجالات حساسية في سياسة المنطقة ، وهى تلك المتعلقة بالنفط والماء والغذاء .

ورغم أن تركيا لديها علاقات اقتصادية من الفترة السابقة مع المنطقة العربية تركزت أساساً مع العراق وليبيا ومع بلدان الخليج العربى بشكل أقل ، وهى علاقات مربحة لتركيا من حيث تنوعها وتعدد مجالاتها ومستوياتها ، الا انها تهدف الى توحيقها ودفعها الى مرحلة أعلى من خلال عدد من المشاريع الطموحة المتعلقة

الحديث عن أن الصراع القادم هو بين المسيحية والاسلام ، يقول أوزال « أن العالم يشهد اليوم نهاية الصراع بين الرأسمالية والشيوعية مما يجعل المتطرفين في العالم يبحثون عن مناطق مواجهة جديدة ، وقد يحاول بعضهم أن ينفخ في بوق الصراع بين المسيحية والاسلام . ويحاول اليمين المتطرف واليسار المتطرف في العالمين الاسلامي والغربي أن يستفيدا من أزمة الخليج لاغراضهما الخاصة . أنا أؤمن بأن علينا أن نكون حذرين إزاء هذا الخطر بالذات » .

ويبدو أن تركيا تتطلع من خلال هذا التوصيف الى دور رئيسي من خلال كونها دولة علمانية مستفيدة من تراثها الاسلامي ، ودولة شرق أوسطية شريكة للغرب بالمعنى الرسمي ، بما يمكنها من أن تشغل موقعا وسطيا ومؤثرا وبما يؤدي الى تغليب الحضور التركي في المسار الذي سترسم لعلاقات بلدان الشرق الأوسط مع الغرب . ويمكن النظر الى الدعوة التركية لاستضافة مؤتمر عربي إسرائيلي للسلام في أنقرة أو أستنبول من نفس الزاوية بما يمكن تركيا من موقع مؤثر ودور متميز على تفاعلات المنطقة ، ومن الجلي أن الدور التركي بمحاورة المختلفة يعتمد الى حد كبير على قيام نظام شرق أوسط في المنطقة ومن الواضح أيضا أن تركيا تدفع في هذا الاتجاه الذي يشكل المناخ الأفضل للدور التركي المطروح على الساحة .

إشكاليات الدور التركي :-

أ - أزمة الهوية : تواجه القيادة التركية إشكالية حسم قضية الهوية وما ينتج عنها من تحديد أبعاد الدور الاقليمي الذي ترغب في أن تقوم به تركيا في المستقبل ، وتعد هذه القضية ذات حساسية خاصة مع تصاعد الظاهرة الاسلامية في تركيا التي يمثلها حزب الرفاة بزعامة نجم الدين أريكان والذي ينادى بتركيز الجهود على تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية والاسلامية عموما مقابل تقليص التفاعلات السياسية والاقتصادية مع أوروبا الغربية . وتبدو قوة هذه الرؤية في ضوء ما حدث في الانتخابات المحلية في ربيع سنة ١٩٨٩ حيث بلغت نسبة مؤيدي حزب الرفاة ٢٠٪ في المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا ، وسيطر الحزب على عدد من البلديات يصل الى خمس بلديات كبرى . وقد لعب الحزب دورا واضحا في التعبير عن رفض السياسة التركية تجاه أزمة الخليج وشارك في المحاولات الاسلامية للوساطة في أزمة الخليج ورأى في التحالف المناهض للعراق أنه أداة لمؤامرة صليبية صهيونية لتدمير العراق الذي هو قوة إسلامية في النهاية . وقد أشارت بعض التقارير التي صدرت عن جهات رسمية إلى أن مصدرى التهديد الرئيسيين لتركيا من الداخل هما الحركة الاسلامية الاصولية والمقاومة الكردية ، وأن الاتجاه الاصولي لديه مصادر تمويل واسعة كما أن أعضاء منه تسللوا الى كل دوائر الدولة ، ويذكر نجم الدين أريكان أنه خلال العشر

سنوات الماضية منذ الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠ اعتقلت السلطات التركية ما يقرب من أربعين ألف مواطن بتهمة الانتماء للتيار الاسلامي . ويرى بعض المراقبين أن الظاهرة الاسلامية مرشحة للتوسع والتزايد في تركيا مع ازدياد الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج التحرير الاقتصادي . ورغم أن التوجه الاستراتيجي الجديد لتركيا قد ساهم في إزالة بعض الشوائب في علاقة تركيا بالولايات المتحدة والغرب عامة ، وتجاوز جدلا العوامل المرشحة لتفجير الاستقرار التركي الراهن ، إلا أنه لم يمتد إلى مراجعة إشكالية العلاقة بين موقع تركيا الجيوسياسي وبين تاريخها ومجتمعها القلق الذي يبحث عن هويته الضائعة فهذا التوجه في نهاية المطاف ليس إلا نوعا من الاستجابة لمعالجة المشاكل الطارئة التي يثيرها الحفاظ على الأمن الاستراتيجي . وظل بذلك قاصرا عن حسم التحدي الذي يواجه تركيا في سعيها نحو دور ثابت . إذ أن الانتقال من الامبراطورية العثمانية الى الدولة القومية الحديثة لا يكفي وحده لمشروع سياسي يتجاوز حدود تركيا التي تستمد قوتها في الاطار الحالي من ضعف الآخرين إضافة الى أن الدور التركي بحد ذاته ليس مستقلا ، وإنما هو يندرج في إطار مشروع أوسع تقوده الولايات المتحدة .

ب - أزمة الاتجاه العلماني :

لقى الموقف التركي من أزمة الخليج معارضة داخلية قوية ، فيذكر رئيس الحزب الديمقراطي بولنت أجاويد « أن الشعب التركي ليس مأجورا للولايات المتحدة كما يظن الرئيس أوزال » ، وهاجم زعيم المعارضة البرلمانية أردال إينونو السياسة الحكومية وإتهمها بتنفيذ السياسة الأمريكية على حساب المصالح التركية الحقيقية ، كما إندلعت تظاهرات ضخمة بلغت نحو مائة ألف وهي أكبر حشد منذ السبعينات . وذلك بالتعاون بين اليساريين والاسلاميين ، وقامت الأحزاب والمنظمات السرية التي تستخدم العنف في مواجهة النظام بدور مدوي في التعبير عن رفض سياسة أوزال . فبلغ عدد القنابل التي القيت على أهداف أمريكية وغربية في تركيا رقما قياسيا فاق عددها في أي بلد آخر .

ويمكن القول أن هذه المعارضة من القوى السياسية المختلفة وقطاعات لا يستهان بها من الشارع التركي ، تعبر عن أزمة الاتجاه العلماني الناتجة عن الاحباط السياسي من مواقف الولايات المتحدة تجاه تركيا ، خاصة فيما يتعلق بالمشكلة القبرصية والنزاع مع اليونان . وهذا الأمر أدى إلى وقوع أزمات بين تركيا والولايات المتحدة في فترات سابقة مما وضع حدا على تطور أفاق العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن ، إضافة الى الاحباط العام في الشارع التركي من الموقف الأوروبي المتشدد إزاء دخول تركيا الى السوق الأوروبية المشتركة وظهور سيل متشدد مضاعف من أوروبا الغربية تجاه عدم السماح بإندراج تركيا بشكل كامل في النسيج الاقتصادي الأوروبي .

الضغط على السعودية والكويت لتقديم مليار دولار بصورة عاجلة إلى تركيا . وتقوم الكويت الآن بدفع مبلغ الـ ٩٠٠ مليون دولار المثلث عليه من قبل على السطاط شهرية بعد ضغط الإدارة الأمريكية عليها في هذا الشأن .

ورغم قيام وزير الدولة التركي ، أشين شلبى ، في شهر مايو بجولة في منطقة الخليج صحبه فيها وفد كبير من رجال الأعمال وشملت أكثر من دولة خليجية من بينها الكويت وقطر والامارات ، إلا أنه لم توضح نتائج ملموسة لهذه الجولة على المستوى الاقتصادي ، حيث تشعر البلدان الخليجية بالارهاق من الأعباء الضخمة الناتجة عن تكاليف الحرب ، والمساعدات التي يتعين عليها تقديمها إلى العديد من الدول التي ساهمت بشكل مباشر في تشكيل وبلورة التحالف الدولي .

ويبدو من خلال هذه الصورة إن الطموحات الاقتصادية التركية لن تجد لها منفذا عاجلا في الخليج العربي .

ـ على الصعيد الأوروبي استخدمت اليونان في ٩/٢/٨ حق الفيتو في مجلس وزراء خارجية السوق ضد مشروع البروتوكول الرابع للتعاون بين المجموعة وتركيا ، وذلك للمرة السادسة على التوالي ، وأعلنت اليونان أنها ستستمر في معارضتها لأي تطوير للعلاقات بين السوق المشتركة وتركيا نتيجة لما تعتبره اليونان سياسات تركية جديدة معادية لها ، وفي نفس الإطار أعلن الرئيس أوزال « أن الموقف الأوروبي لم يكن في حسابنا ، فقد قدمت أوروبا فقط ٢٣١ مليون دولار كمساعدات لتركيا . وما زالت هناك مساعدات بمقدار ٧٢٢ مليون دولار وطلبنا من أوروبا زيادة حصتنا من صادرات الأقمشة بنسبة ٢٥٪ ، وبدلاً من ذلك حصلنا على ١٥٪ » .

وقد انعكست هذه الأوضاع في إزدياد حدة الأزمة الاقتصادية في الداخل ، مما أدى إلى وجود إستياء عام لدى الشارع التركي ، إذ أن الرئيس أوزال كان قد قام بتسويق الدور التركي الجديد داخليا على أساس أنه سوف يعود بفوائد اقتصادية ، ويذكر « حكمت سينين » أحد زعماء المعارضة « لقد أكد أوزال أننا سنحصل في مقابل كل دولار نخسره على ثلاثة أمثاله ، وبدلاً من ذلك خسرنا سبعة مليارات دولار . وورد إلينا أكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ كردي » .

وهكذا يبدو من الواضح أن مستقبل علاقات تركيا بمنطقة الخليج سوف يعتمد على عامين : الأول ينصرف إلى تفاعل مجموعة العوامل المتعلقة بالأوضاع الداخلية في تركيا بينما يتعلق العمل الثاني باتجاهات تطور المنطقة بشكل عام .

وفي الداخل من الواضح أن استمرار التوجهات التركية ، سيتوقف على قدرة الحكومة الحالية على البقاء والصمود سياسياً ، إذ أن جزءاً كبيراً من الجسد السياسي التركي غير راض عن الصيغة الحالية ، و

واندى عبر عن نفسه في قرارات أوروبية وبخاصة بريسطنيا بفرض تأشيرات دخول على المواطنين الأتراك ، مما أدى إلى تزايد الإحساس لدى الأتراك بالرفض والحرمان الاقتصادي علاوة على المشاكل التي تلقاها العملة التركية في أوروبا ، إضافة إلى إمتداد هذا الاحباط إلى المؤسسة العسكرية التركية حارسه التوجه العثماني والحريصة على التوجه نحو الغرب ، حيث تذكر إحدى الوثائق التي ناقشها مجلس الأمن القومي التركي عام ١٩٨٨ ، أن الجيش التركي بعد تجربة نصف قرن من التعامل مع الغرب إنتهى إلى أن هذه الدول مصممة على رفض قبول تركيا كعضو أوروبي على قدم المساواة معها .

وقد إمتدت معارضة السياسة التركية إلى داخل الحكومة نفسها وهو ما يوضحه إستقالة وزيرى الخارجية والدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة التركية . وهكذا فمن الواضح أن التوجه التركي الجديد يواجه بقاعدة عريضة ومتباينة من المعارضة التركية التي تواجه نظاماً متقللاً بالمشاكل الاقتصادية والسياسية حتى الآن .

جـ ـ الوضع الاقتصادي :

يرتبط التوجه الاستراتيجى الجديد لتركيا بمحاولة تحقيق مكاسب إقتصادية لمعالجة الأوضاع المتردية في الداخل عن طريق الحصول على بعض المزايا والمكاسب في الخليج العربى أو المنظومة العربية ، ورغم تحقيق تركيا أسهما سياسية أعلى ، لكن يبدو أنه ليس من السهل ترجمة ذلك إلى مكاسب إقتصادية ملموسة ، حيث إصطدمت المساعي التركية بصعاب على أكثر من صعيد .

ـ لم تستطع تركيا الحصول على حصة مناسبة من مشاريع إعادة الأعمار في الكويت بسبب الاحتكار الأمريكى في هذا المجال ، مما دفع الرئيس أوزال عقب انتهاء الحرب إلى الإعلان عن ندمه من عدم المشاركة فيها مشيراً إلى أن تركيا كانت ستحصل بذلك على فوائد مادية أكبر ونسبة أكبر من عقود الأعمار .

ـ بالنسبة للتعويضات أعلن مسئول تركى (الحياة ٩١/٥/٨٩) « أن تركيا لم تتلق سوى جزء ضئيل جداً من المساعدات التي وعدت بها من قبل دول التحالف قياساً بالخسائر المادية التي لحقت بها بسبب أزمة الخليج . وبالنسبة إلى البلدان الخليجية تشعر تركيا بنوع من

الاحباط ، إذ يرى المسئولون الأتراك أن دول الخليج حققت أثناء الأزمة أرباحاً نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأشهر الأولى إلى ٤٠ دولاراً ، ولكنها لم تقدم مساعدات كافية إلى تركيا ، وذكرت بعض الأنباء أن السعودية قد أبطأت تدفق بترولها إلى تركيا بسبب قيود تتعلق بحصتها من الإنتاج في أوبك ، كما أن الامارات لم تدفع مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كانت قد وعدت به لمساعدة تركيا وإن كانت أعلنت عن إلزامها بالمساعدة ، وقد طلب الرئيس التركى أوزال أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في مارس ١٩٩١

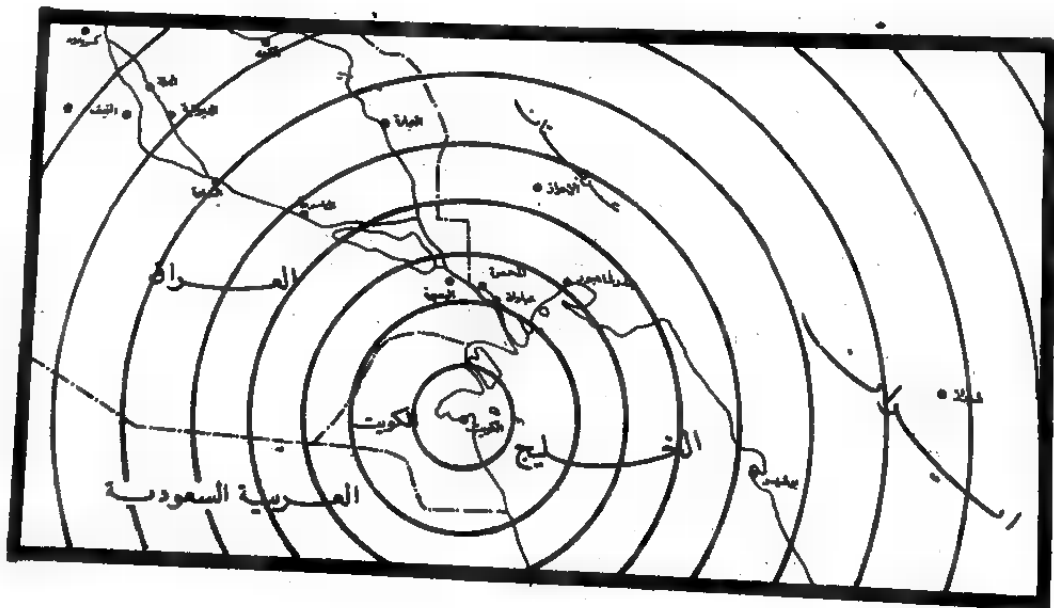
العلاقات التركية الخليجية للعديد من الاعتبارات من أهمها ضرورة حفظ التوازن الداخلي التركي بما يسمح للصيغة الجديدة بالاستمرار . وهو الأمر الذي سيكون ضروريا للحفاظ على توازن قوى النظام . وأيضا لأن تركيا ستكون في موقع إستراتيجي وسياسي يسمح لها بالحصول على بعض المكاسب من خلال دفع وتطوير هذه العلاقات .

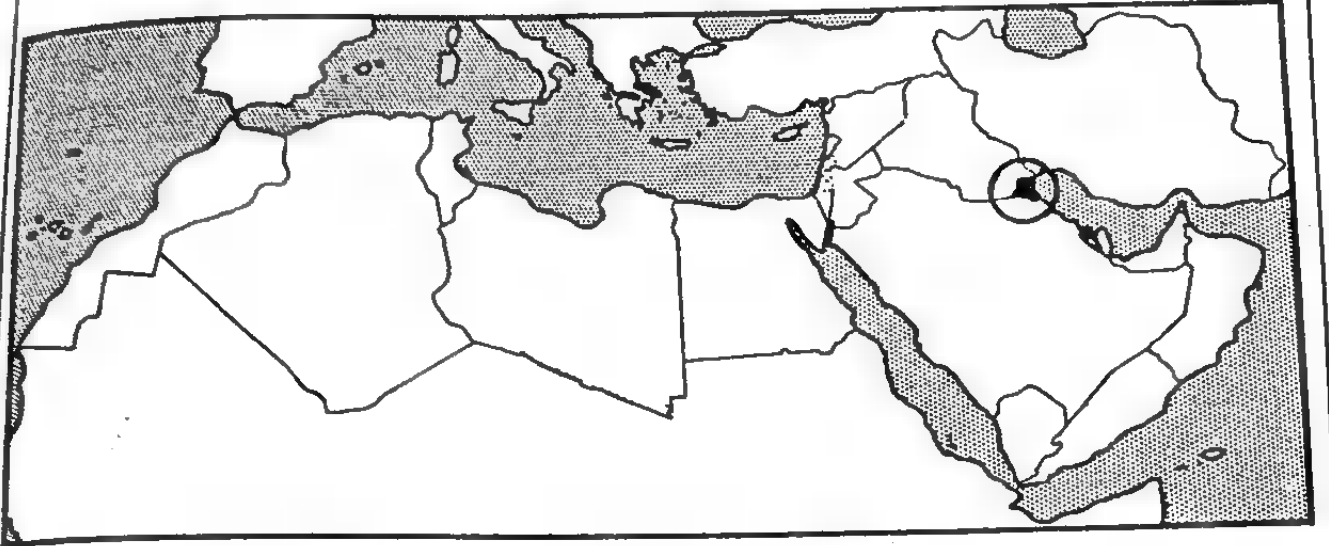
أما في حالة استمرار النظام العربي أو إعادة تأمله وهذا يتوقف بدوره على عوامل عديدة ومتشابهة ، فمن الأرجح أن العلاقات التركية الخليجية لن تتطور كثيرا عما كانت عليه في السابق إلا في أطر محدودة تتعلق بالدور الأمني غير المباشر لتركيا في سياسات منطقة الخليج .

الفعل الهلبي والمحيط في المجال الاقتصادي حتى الآن سوف يزيد من الاصرار على إعادة السياسة التركية الى توازنها التقليدي . ما لم تستطع الحكومة الحالية تحقيق قدر من الانفراج في المجال الاقتصادي .

وفيما يتعلق باتجاهات تطور المنطقة ، فإن الدور التركي يعتمد إستراتيجيا على قيام نظام شرق أوسطي ، يوفر المناخ المناسب لعمل أليات هذا الدور ، حيث تقوم تركيا من خلاله بدور أقليمي نشط يعتمد على دورها الأمني وعلى التعاون الاقتصادي والتبادل السلمي والمشاريع المشتركة ، ويتم من خلاله تكريس الدور التركي كطرف فاعل في هذا النظام . وكأحد مرتكزاته الأساسية .

وفي هذه الحالة فإنه سيكون هناك مجال أوسع لتطور





(٦) مستقبل الكويت بعد التحرير

محمد عبد السلام

داخلي بدأت في أعقاب التحرير ، واتضحت خلال تلك العملية تصورات مختلفة حول الصيغة المستقبلية للكويت كما تراها الأطراف الفاعلة في الصراع ويناقش هذا التقرير الخطاط العامة المتصورة لمستقبل الكويت في السنوات القادمة من خلال استقراء تفاعلات ما بعد الاحتلال ، ورغم أن تلك التفاعلات لاتزال تتحرك في واقع انتقالى تتلاحق الاحداث فيه بشكل سريع ، إلا أن الشهور القليلة الماضية التي أعقبت التحرير شهدت تبلور ، عناصر هامة يحتمل أن يكون الأكثر تأثيرا في تحديد الصيغة المستقبلية للكويت ، ويناقش التقرير هذه العناصر في اربعة محاور أساسية :

- ١ - النظام السياسي في الكويت .
- ٢ - التركيبة السكانية الكويتية .
- ٣ - السياسة الدفاعية الكويتية .
- ٤ - السياسة الخارجية للكويت .

ولن يتناول التقرير كافة تفاصيل تلك المحاور ، وسوف يركز فقط على العناصر الهامة المستجدة التي يحتمل أن تؤثر أكثر من غيرها على مستقبل الكويت .

أولا : مستقبل النظام السياسي في الكويت :
الكويت أمانة وراثية في ذرية الشيخ مبارك الصباح ، يقوم نظام الحكم فيها على أساس دستور مكتوب ويضع

تعرضت دولة الكويت خلال الثمانينات لعدة هزات سياسية واقتصادية وعسكرية عنيفة كانت تعقبها عادة إجراءات وترتيبات معينة تتخذ بقدر ما تسمح به التوازنات الحرجة داخل وحول الدولة ففي بداية الثمانينات حدثت أزمة سوق المناخ أعقبتها بسنوات (١٩٨٥) محاولة اغتيال أمير الكويت ، ثم حدثت أزمة ١٩٨٦ التي أدت إلى حل مجلس الأمة وتعطيل بعض مواد الدستور ، في الوقت الذي كانت فيه كل من العراق وإيران تحاولان الزج بالكويت في حربهما ، وفي نهاية عام ١٩٨٩ حدثت أزمة سياسة أخرى أدت إلى تشكيل المجلس الوطني ، قبل الغزو العراقي للكويت بشهور قليلة ، وفي كل تلك الأزمات كان من الواضح أن السلطة في الكويت استطاعت إدارة شؤون الدولة بشكل لم يعرض الكويت لتداعيات خطيرة ، إلا أن الكويت تعرضت في عام ١٩٩٠ لأعنف وأخطر أزمة يمكن أن تتعرض لها أية دولة عندما قامت القوات العراقية في (٢) أغسطس بإحتياج الدولة ، وضمها وإجبار الأسرة الحاكمة على اللجوء إلى الخارج .

وقد أدت تلك الأزمة خلال سبعة شهور إلى إحداث تفاعلات داخلية وخارجية حادة بما دفع الى طرح كافة القضايا الكويتية للنقاش في إطار عملية صراع سياسي

تمثل في دستور ١٩٦٢ الذي كفل لأسرة الصباح توارث السلطة ، وكفل للشعب الكويتي ، وقواه المختلفة في المقابل المشاركة في الحكم على أسس واضحة .

ب - وجود أسلوب متفق عليه ضمنا لإدارة الصراعات السياسية في الدولة يمكن تسميته بأسلوب المفاوضة . بين الحكم وقوى المجتمع يعتمد التفاهم والحوار والمساومة بين القوى المختلفة لحل المشكلات ، والوصول إلى صيغ وسط ، أو اتفاقات تراضي ، بينهم .

ج - وجود آليات محددة ذات طابع سلمى لإدارة عملية الصراع في إطار العقد المكتوب ، وأسلوب التفاوض ، وفي ظل تصور مشترك للقوى الكويتية حول أهمية التطور السلمى للمجتمع . وتتمثل تلك الآليات في النقاش الصريح واللقاءات المباشرة بين رموز الحكم والقوى السياسية ، وتطورت تلك الآليات قبل الغزو إلى اللقاء الخطب ، وعقد المؤتمرات الشعبية ، ولم تتطور إلى التظاهر إلا في حالات محددة ، ولم تصل إلى طرح احتمالات العنف أو الصدام مع السلطة ، ومن جانبها لم تستخدم السلطة أدوات العنف في مواجهة القوى السياسية إلا أنها لجأت إلى صلاحياتها الدستورية في أوقات محددة لتعطيل الدستور ..

٢ - إن خبرة التطور السياسى للكويت قبل الغزو تشير إلى خاصيتين اتسمت بهما الحياة السياسية في الدولة هما :
١ - أن الأسرة الحاكمة قد حافظت بشكل عام على صيغة العقد الاجتماعى ، إلا أن ذلك الالتزام اهتز منذ منتصف الثمانينات بفعل التوتر الذى ساد الخليج بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، والتفاعلات التى أدت لمحاولة اغتيال الأمير في الوقت الذى كانت قوى المعارضة تتناقل فيه داخل مجلس الأمة بما أدى إلى أزمة سياسية حادة انتهت بصدر القرار الأميرى بحل المجلس (يوليو ١٩٨٦) وتعطيل الدستور ، وعندما نشطت المعارضة مرة أخرى في أكتوبر ١٩٨٩ مطالبة بعودة الدستور والحياة النيابية .

حاولت السلطة تجاوز الضغوط بإنشاء مجلس محدود الصلاحيات سمي المجلس الوطنى الذى مآكله يجتمع حتى اجتاحت القوات العراقية أراضى الدولة . في الوقت نفسه التزمت الأسرة بأسلوب المفاوضة مع مراكز القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة ، لكن حجم استجابتها للمطالب كثر يتوقف على مدى قوة الأطراف الأخرى ، وحجم وأساليب الضغط التى تمارسها تلك الأطراف ، والتزمت أيضا بالآليات الصراع المتفق عليها ضمنا ، ولم تتجاوزها سوى مرة واحدة عام (١٩٨٩) عندما اعتقلت بعض رموز المعارضة .. والنتيجة الأساسية هي - أنه رغم التزام الأسرة الحاكمة ، بالصيغة ، والأسلوب ، والآليات المتعارف عليها ، إلا أن هذا الالتزام كان قد بدأ يهتز قبل الغزو بسنوات ، ولكن مدى الاهتزاز لم يصل أبدا إلى

عن طريق التعاقد ، عام ١٩٦٢ ، وحدد الدستور ثلاثة مبادئ لنظام الحكم في الدولة . هي أن الكويت دولة عربية ذات سيادة تامة ، وأن نظام الحكم فيها ديمقراطى ، وأن السيادة للأمة مصدر السلطات ، ويقوم نظام الحكم فيها حسب مواد الدستور على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها ، وعلى أن يتولى الأمير ومجلس الأمة السلطة التشريعية ، ويتولى الأمير ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية وهو ما يمكن توضيحه حسب الدستور على الوجه الثانى مع ملاحظة أن المطلب الأول للقوى السياسية المعارضة في الكويت هو تطبيق الدستور : -
١ - أمير الكويت : هو رئيس الدولة ، ذاته مصونة لا تمس ، يعين رئيس الوزراء ويعفيه من مناصبه ، ومجلس الوزراء مسئول أمامه بالتضامن مع مجلس الأمة (مسئولية ثنائية) وله حق اقتراح القوانين ، والتصديق عليها ، ولا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير .

٢ - ولى العهد : يعين بأمر أميرى بناء على تزكية الأمير ، ومبايعة من مجلس الأمة في جلسة خاصة بموافقة أغلبية الأعضاء وقد جرى العرف - وليس بنص دستورى - على أن يتولى ولى العهد رئاسة مجلس الوزراء ويسير توريث الحكم على أساس تداول السلطة بين فرعى الجابر والسالم من أبناء الشيخ مبارك الصباح .

٣ - مجلس الأمة : يتألف من (٥٠) عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر ، ومدته أربع سنوات ، وله سلطات واسعة ، فكل وزير مسئول أمامه عن أعمال وزارته . وإذا قرر حجب الثقة عن أحد الوزراء يستقبل فوراً ، لكن لا يحق له طرح الثقة برئيس الوزراء ، ويحق للأمير حل مجلس الأمة بمرسوم مسبب .

٤ - النظام الانتخابى : حق انتخاب أعضاء مجلس الأمة مقصور على الكويتيين الذكور الذين بلغوا (٢١) سنة . أما المرشح للمجلس فيجب أن يكون كويتيا بصفة أصلية وقد بلغ عدد الناخبين في انتخابات عام ١٩٨٥ حوالى (٧٥) ألف ناخب

خبرة ما قبل الغزو :

توضع العناصر السابقة الأساس الدستورى لما طرح عقب التحرير من تصورات لمستقبل الكويت إلا أن هناك ملامح أساسية اتسم بها التطور السياسى للدولة تمثل محددات للأطروحات ، والتفاعلات المختلفة على الساحة السياسية ، وهى :

- أن التطور السياسى عبر سنوات ما بعد الاستقلال وحتى الغزو العراقى اعتمد على ثلاثة أسس مثلك عناصر معادلة الحكم في الدولة بما حفظ التوازن السياسى داخلها رغم الهزات العنيفة التى تعرضت لها الكويت وهى :
١ - وجود عقد اجتماعى موثق بين الشعب والحكم

١ - الاسرة الحاكمة في الكويت .

٢ - القوى السياسية الكويتية .

٣ - العلاقة بين الحكم والقوى السياسية .

١ - اوضاع الاسرة الحاكمة بعد التحرير :

تعرضت اسرة الصباح في عام ١٩٩٠ لاقسى تجربة في تاريخ حكمها للكويت . ومن المحتمل ان تتأثر وضعيتها في الصيغة المستقبلية بالعناصر التالية :

١ - اضطرارها الى اللجوء للسعودية عقب الغزو ، بما أدى الى توجيه المواطنين « المرابطين » الذين بقوا في الكويت انتقادات لها ، لكنها انتقادات لا تتبناها اية قوة سياسية معارضة ، ومع ذلك فإن بعض عناصر المعارضة تلوح احيانا بتنبى تلك الانتقادات .

٢ - الانتقادات الحادة التي وجهت لبعض عناصر الاسرة بسبب ماسمى « المسئولية عن الكارثة » وهي انتقادات تبنتها بعض القوى ، وتحولت الى مطلب محددة منها :

١ - تشكيل لجنة لمحاسبة المقصرين ، والمسئولين عن الغزو ، وهو مطلب ثم التخلي عنه لما قد يؤدي اليه من إفساد علاقة الحكم والقوى السياسية ، لكنه قد يطرح مرة أخرى اذا ما تأزمت تلك العلاقة .

ب - عدم احتكار اسرة الصباح للمناصب السياسية الهامة في الدولة ، وتعين الوزراء حسب معايير الكفاءة ، وهو مطلب تحجم ، إلى تقليل عدد افراد الاسرة في الوزارة .

د - فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء ، وهو مطلب يمس اوضاع الاسرة مباشرة ، وطرح في اطار المطالب القصوى ، في عملية التساوم ، ولا تأمل المعارضة في تنفيذه في المدى المنظور .

٢ - ما تردد عن وجود خلافات داخل الاسرة نفسها خاصة بين فرعيها الجابر والسالم حول كيفية التعامل مع المتغيرات الجديدة ، فالشبان في الاسرة اكثر تشدداً ، كما أن هناك جناح متشدد من الكبار ، وقد عكست وزارة (٢٠) ابريل سيطرة جناح السالم . على الوزارات الحيوية في حين كانت الاسرة قد اعتادت حفظ التوازن بين الفرعين في الوزارات السابقة .

ويمكن استنتاج نقطتين اساسيتين من العناصر السابقة فيما يتعلق بوضعية الاسرة الحاكمة في المرحلة القادمة .

١ - أن هيبة الاسرة قد امتزت نتيجة للغزو بما سيجعلها غير قادرة على الحصول على الطاعة الاختيارية الكاملة من المواطنين في مواجهة القوى المنافسة ، لذا فإنها ستلجأ الى آليات مكافأة سياسية واقتصادية مستمرة لاكتساب القبول لخياراتها في مواجهة محاولة القوى المعارضة استغلال هذا التوازن لطرح الب خاصة بإحتكار الاسرة للقرار السياسي . وهي مطلب قد يتم التفاوض . حولها مستقبلاً .

درجة الاخلال بمعادلة الحكم في الدولة .

ب - أن الكويت لم تشهد خلال العشرين سنة التالية للاستقلال بروز قوى سياسية منظمة وعلنية اقتضرت الحياة السياسية على وجود تيارات سياسية وفكرية تعمل في اطار جمعيات مختلفة ، وجماعات ضغط ذات هياكل تنظيمية اقتصادية واجتماعية . ولقد سيطر التجمعان الوطني ، والديمقراطي على الحياة السياسية خلال الستينات والسبعينات ، إلى أن برز التيار الاسلامي في نهاية السبعينات ممثلاً في الاخوان المسلمين ، والسلفيين ، والشيعية ، وبدأ التنافس بينهم خلال النصف الاول من الثمانينات الى أن أدت قرارات يوليو ١٩٨٦ إلى توحيد تلك التيارات لصفوفها لتبدأ في تصعيد حملتها ضد السلطة ، في اطار نفس صيغة العقد الاجتماعي ، وينفس الآليات لكن بشكل موحد ، وبكثافة اكبر في مواجهة محاولة السلطة احتكار القرار السياسي ، وظهرت في تلك المرحلة تيارات أخرى شاركت بفعالية في حملة الضغوط التي انتهت بتشكيل المجلس الوطني في ابريل ١٩٩٠ ، وكانت خريطة القوى السياسية الفاعلة في الكويت قبل الغزو تتكون من التيارات التالية :

١ - الاخوان المسلمون : كانوا يعملون علناً في اطار جمعية الاصلاح الاجتماعي وتركزت نشاطاتها على تقديم الخدمات الاجتماعية .

٢ - السلفيون : جماعة دينية كانت تعمل في اطار جمعية احياء التراث .

٣ - التجمع الديمقراطي : كان اقوى التجمعات قبل بروز الاخوان ، ويحمل توجهات قومية وكان يعمل في اطار جمعية الاستقلال .

٤ - الجمعية الثقافية : ولم تكن جماعة دينية بقدر ماكانت جماعة ضغط معبرة عن مصالح الشيعة الكويتيين (٢٠ في المائة من السكان) .

ونخلص من ذلك إلى أن القوى السياسية الكويتية كانت قد بدأت تتبلور في مرحلة مابعد حل مجلس الأمة (١٩٨٦) ، وتحدد آليات معنية لتعاملها مع بعضها البعض في إطار إئتلاف ، ولتعاملها مع السلطة لفرض مطالب محددة خاصة بالدستور ، ومجلس الأمة ، ولوحت في بعض الاحيان يتجاوز الآليات المتفق عليها لادارة الصراع السياسي .

النظام السياسي بعد التحرير :

أدت شهور الاحتلال الى تغيرات واسعة في خريطة القوى السياسية ، وتداعت آثار تلك التغيرات خلال شهور مابعد التحرير في شكل تفاعلات حادة على أكثر من مستوى اتضحت خلالها عناصر اساسية من المرجح انها ستشكل مستقبل النظام السياسي في المرحلة القادمة إذا لم تحدث تغيرات فجائية ، ويمكن مناقشة مستقبل النظام من خلال رصد مائراً على وضعية العناصر الأساسية لمعادلة الحكم في الدولة وهي :

فبعد عودة الدستور ، قد تطرح مطالب لتعديل الدستور ، لكن إهتزاز الهيبة لا يعنى اهتزاز الشرعية فقد ادارت الاسرة الحاكمة الازمة بكفاءة ، كما انها كانت رمزا للاستقلال ، فلا يوجد من يطرح شرعية حكم اسرة الصباح .

٢ - ان الخلافات داخل الاسرة لن تؤدي الى حدوث مواجهة مكشوفة او معلنه داخلها كما تدل خبرة الكويت ، وعلى الأرجح فان سيطرة احد الفرعيين قد تم بالتراضي في ظل قناعة بان حكومة (٢٠) ابريل ١٩٩١ هي حكومة ازمة ، فسوف تظل الاسرة متماسكة ، لكنها قد لا تكون مستقبلا بنفس التماسك السابق ، فالمواجهات المحتملة مع المعارضة قد تزيد من مساحة الخلاف داخلها ، لاسيما بعد تشكيل مجلس الامة في عام ١٩٩٢ .

ب - مستقبل القوى السياسية في الكويت :

أدت تداعيات الاحتلال الى تعقد خريطة القوى السياسية ، فقد اندفعت تلك القوى الى الاعلان عن نفسها في اشكال اقرب ما تكون الى الاحزاب غير الرسمية . عقب التحرير ، وتحددت على الخريطة في الشهور السابقة سبعة تجمعات اساسية :

١ - الحركة الدستورية الاسلامية ، وهي الهيكل الجديد للاخوان المسلمين .

٢ - التجمع الدستوري ، وتسيطر عليه غرفة التجارة والصناعة ذات النفوذ المؤثر .

٣ - المنبر الديمقراطي ، ويجمع بين التجمع الوطني والتجمع الديمقراطي السابقين

٤ - التجمع الاسلامي « السلفيون » ، وكان قد برز قبل الاحتلال كتيار منافس للاخوان المسلمين .

٥ - الائتلاف الاسلامي الوطني ، وهو ائتلاف الشيعة الذي يعد جماعة مصلحة اكثر من تيارا سياسيا

٦ - تكتل النواب : ليس تيارا لكنه تجمع يضم نواب مجلس (١٩٨٥) الذي تم حله .

٧ - المستقلون : مجموعة شخصيات فاعلة لا يضمهم تيار او افكار محددة .

ويعتبر التطور الاساسي في خريطة الكويت السياسية بعد التحرير هو تحول القوى السياسية الى العمل من خلال هياكل سياسية ، بعد ان كانت تعمل في اطار هياكل اجتماعية واقتصادية وثقافية قبل الغزو ، ويعنى ذلك ان التعددية ، أصبحت واقعا حقيقيا في الكويت ، وان كانت تلك القوى لا تعتقد ان الوقت مناسب حاليا لاعلان نفسها كاحزاب سياسية رغم ان الدستور لا يمنع ذلك ، فلانزال كلمة الحزبية تثير هواجس مختلفة في الكويت ، وعموما فقد تصبح معركة التحول الى احزاب إحدى ملامح المستقبل السياسي لنظام الحكم في الكويت .

اما واقع القوى السياسية ، فيبدو اكثر تعقيدا مما يبدو عليه ، ويتمثل في عدة عناصر :

١ - أن أوزان القوة للتيارات المختلفة على الساحة قد

تغيرت بفعل موقف كل تيار خلال الغزو ، فقد كان نفوذ كل تيار يقاس قبل الغزو بمعايير تمثيله في البرلمان ، لكن شرعية ونفوذ كل تيار حاليا تستند الى ممارساته خلال الاحتلال بصرف النظر عن نضاله السابق ، وهو ما يوضح اساسا بالنسبة للاخوان المسلمين الذين أصبحوا القوة الرئيسية المعترف بها على الساحة في الكويت .

٢ - انه بينما تمثل بعض تلك القوى تيارات ذات تصورات وافكار محددة لا تمثل قوى اخرى تيارات بالمعنى المحدد ، فهي مجرد تجمعات مؤقتة ، وتمثل قوى ثلاثة جماعات مصالح تعبر عن مصالح قوى معينة وليس توجهات سياسية ، وبالتالي ، فان الواقع الحالي انتقالي لم يتبلور فيه التيارات تماما ، فهي لا تزال تستند على رمال متحركة ، تنتقل من معسكر لآخر .

٣ - أن التحالفات بين القوى المختلفة قد أصبحت أكثر عمقا فيما بعد التحرير ، فهناك مطالب مشتركة شبه موحدة تتبناها التيارات المختلفة ، وعمليات تقاضى مكثفة بينها لتحديد آليات التحرك ، والتعامل مع السلطة ، ورغم ذلك فان التنافس في اطار التوحيد لا يزال مستمرا ، فهناك خلافات في التصورات بين التيارات ويعمل كل تيار بدأب لكسب مؤيديه جدد ، ومن المتصور ان التحالفات الحالية سوف تنفك بمجرد بدء العملية الانتخابية ، لكن ستظل امكانية التحالف بينهم قائمة في حالة ظهور اية ازمة مع السلطة .

والخلاصة .. ان هناك تعددية حالية في الكويت ، تمر بمرحلة انتقالية وسوف تتبلور العناصر الاساسية للخريطة السياسية خلال التفاعلات المقبلة خاصة مع انتهاء تلك الضغوط التي تفرض عليها التحالف المرحلي .
جد - واقع العلاقة بين الحكم والقوى السياسية :
يعتبر هذا العنصر اهم عناصر تحديد الصيغة المستقبلية للنظام السياسي لانه يرتبط مباشرة بالمعادلة التي تحكم توازن الحكم في الكويت ، ويمكن تناول تلك العلاقة في المحاور التالية :

١ - صيغة التعاقد السياسية : ان الخلافات بين القوى السياسية والسلطة فيما يتعلق بالعقد السياسي بين الشعب والاسرة الحاكمة تبدو اوسع مما هي عليه ، فلا يوجد خلاف حول كفاءة توارث الحكم ، وامتيازات اسرة الصباح ، وكفاءة المشاركة السياسية للشعب ، لكن الخلافات تتركز حول امور اجرائية تتعلق بتوقيف الانتخابات ، وشكل الحكومة ، وغيرها ، وإن كان هذا ينفي انها خلافات حادة ، فمطالب المعارضة انن لا تتطرق لتغيير الدستور ، بل لتطبيقه ، وتؤكد اكثر قوى المعارضة راديكالية ، ان تحركات القوى السياسية ليست تحديا لاسرة الصباح ، وليست ضدّها ، لكنها تحركات ذات اهداف دستورية ، ومن جانب اخر فان المطالب الخاصة ، لبعض القوى تحمل معها مطالبا ضمئيا بتغيير الدستور ، او الاعراف الدستورية المستقرة ، وهي مطالب

يؤدي الى توتر شديد ، في علاقات الطرفين ، وسوف يستمر هذا التوتر في المرحلة القادمة مع عدم التخلي عن مضمون المفاوضة ، اذا لم تحدث تطورات حادة غير متوقعة بفعل خطأ في تقديرات اى من الطرفين .

٣ - آليات التفاعل السياسي : لقد شهدت تلك الآليات تطوراً كبيراً بعد التحرير ، فقد طرحت افكار لعقد مؤتمرات شعبية في الخارج بعيداً عن مظلة السلطة ، واستمرت تلك المؤتمرات في الداخل والخارج كآلية رئيسية لممارسة الضغوط ، واتبعت المعارضة ايضا آلية المقاطعة ، في التعامل مع محاولات تشكيل الحكومة الجديدة ، وهي آلية اتبعت من قبل بمقاطعة انتخابات المجلس الوطني اوائل عام ١٩٩٠ ، بالاضافة الى آليات توحيد التيارات وتبنى مطالب مشتركة واصدار البيان الموحدة ، وعقد اجتماعات دورية ، وكان أقصى ما لوجت به المعارضة هو التظاهر ، ضد السلطة ، وقد حدث ذلك مرتين بعد التحرير على نطاق ضيق وبدون استقزاز للسلطة .

وكافة الآليات السابقة تدخل ضمن الوسائل السلمية للضغط السياسي الا أن الكويت شهدت في بعض الفترات احتمالات تصاعد العنف ، أو الوسائل غير المعتادة في الخبرة الكويتية لادارة الخلافات السياسية في ظل ظروف خلقت مخاوف من تصاعد العنف ، كتواجد حوالي (١٠٠) الف قطعة سلاح لدى الكويتيين ومحدودية استجابتهم لدعوة الحكومة لتسليمها ، وتعهد بعض جماعات المقاومة - السابقة - عدم تسليم الاسلحة الا اذا استجابت الحكومة للمطالب السياسية ، ورغم ذلك لم تشهد الكويت حوادث عنف موجهة للسلطة باستثناء اطلاق النار من مجهولين على رجال الامن ، وهي ظاهرة بدأت تخف نسبياً ، ومع هذا فقد حذرت قيادات المعارضة من احتمالات تصاعد العنف ، والتطرف اذا استمرت حالة « الجمود » بين السلطة والمعارضة ، ورغم تلك التحذيرات المتكررة ، فانه لا يوجد تيار يطرح العنف كبديل للتطور السلمي ، وتقتصر دعوات التصعيد على تكثيف الضغط بالوسائل المعتادة مع التلويح بوسائل ضغط غير واضحة .

من جانب السلطة ، فانها لا تعلق كثيراً على تحركات المعارضة ، ويفسر بعض المراقبين ذلك بأنها تتوقع حدوث صدام ، ومع ذلك لا توجد مؤشرات جادة توحي بأن السلطة في الكويت تنوى تغيير آلياتها في التعامل السياسي لوجود ضغوط خارجية واسعة على حرية حركتها ، واقتصرت مؤشرات العنف من جانب السلطة على قيام شبان من الاسرة الحاكمة بتكوين ميليشيات مسلحة للانتقام من الفلسطينيين المقيمين والعراقيين ، وحدث محاولة اغتيال لاهد رموز المعارضة ، مما استدعى تهديداً عنيفاً من جانب ولي العهد ، لشبان الاسرة ، اضافة لذلك فقد منع صدور صحيفة (٢٦ فبراير) ، وتم

تدرك القوى التي تطرحها انها تمس آليات سيطرة اسرة الصباح على الحكم ، وعموماً فان تلك القوى لا تصر طويلاً على مثل هذه المطالب ، كفضيل ولاية العهد من رئاسة الوزراء .

على الجانب الاخر فان المعارضة تقرر ان الاسرة تتجاوز العقد المكتوب ، وتتجاوز مقررات وتوصيات المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد في جدة في اكتوبر ١٩٩٠ خلال الاحتلال ، وتقرر رموز السلطة ان هناك اولويات معينة بينما تنهها قوى المعارضة بانها لم تتفهم تماماً التغييرات التي نتجت عن الغزو - وعلى اية حال فان كلا من السلطة والمعارضة تدركان جيداً مخاطر ومحاذير المساس بصيغة العقد الاجتماعي من جانب كل طرف ، ويتعاملان بحذر بالغ مع هذه المسألة ، لكن من الواضح ان سلوكيات كل منهما قد مست صيغة العقد وان لم يطرح ذلك صراحة ، وقد تشهد الفترة المقبلة محاولات لتغيير بعض بنود العقد ، غير الاساسية ، لكن ماسيحدد مستقبل النظام ليس المساس بالبنود ، بل الاسلوب الذي سيتبع في ادارة تلك العملية .

٢ - اسلوب ادارة الخلافات السياسية : قد يكون واضحاً ان اسلوب المفاوضة التقليدي الذي اتبع قبل الغزو للوصول الى تسويات مرضية بين الاطراف الفاعلة يتعثر في مرحلة ما بعد التحرير ، فقد تفجرت الازمات بين السلطة والمعارضة منذ اليوم الاول لتحرير الكويت وعقب اعلان الاحكام العرفية (٢٦ / ٢ / ١٩٩١) ، ولم تلجأ المعارضة للحوار ، لكن للضغط بمحاولة عقد مؤتمرات شعبية في ظل أزمة ثقة حادة بين الجانبين الى ان استقالت الحكومة (٢٠ / ٣ / ١٩٩١) ، وبدأ ولي العهد مشاورات مكثفة لاشراك كافة الفعاليات في الوزارة الا ان كل القوى علقت مشاركتها على اعلان موعد محدد للانتخابات في حين كانت السلطة ترفض أية شروط مسبقة .. ووصل الحوار منذ البداية الى طريق مسدود في ظل تمسك كل طرف بموقفه وعدم استعدادة للتفاوض حوله او التراجع عنه .

ومن جانبها كانت السلطة تتقدم بما تعتبره حلول وسط . لكن دون ان تمر تلك الحلول من خلال (التفاوض) او الحوار ، وهو ما حدث في خطاب الامير (٨ / ٤) بشأن تحديد موعد للانتخابات ، وفي تشكيل الوزارة الجديدة (٢٠ / ٤) ، التي كانت المعارضة قد تقدمت بمطالب محددة بشأنها ، واستمر التفاعل بين الطرفين دون حوار مكثف ، لكن في ظل التزام كل طرف بمضمون اسلوب المساومة ، فالسلطة تقدم في قراراتها ما تعتبره حلول وسط ممكنة ، والمعارضة تسلك سلوكيات وسطية تعتمد على التصعيد المتدرج المحسوب فيما يبدو انه اسلوب جديد للتعامل السياسي في الكويت ، يقوم على نفس منطق المفاوضة مع التخلي نسبياً عن شكله التقليدي وهو اللقاء المباشر ، والحوار ، وهو اسلوب

ما قبل (٢) اغسطس ١٩٩٠ الى (٢٠٢) مليون نسمة تضاعلت نسبة الكويتيين فيهم الى (٢٨) في المائة ، مع ملاحظة ان الاحصاءات الكويتية قد استبعدت فئة البدون جنسية الكويتيين من نسبة الكويتيين ، وهم يمثلون (١٢) في المائة من عدد السكان في الكويت . وحسب الاحصاءات فان نسبة المقيمين في الكويت كانت تبلغ (٧٢) في المائة قبل الغزو وينتمون الى (١٢٦) جنسية منهم (٢٩) في المائة تقريبا من الاسويين ، و (٧٠) في المائة من المقيمين العرب ، ويمثل المقيمون حوالي (٨٠) في المائة من قوة العمل في الكويت . وقد تبلور اتجاه عام بين الكويتيين خلال الاحتلال مضموه ان لا يجب ان يكون الكويتيون اقلية في دولتهم ، وطرحوا افكار حول خفض عدد السكان الى النصف على حساب المقيمين ، او على الاقل خفض المقيمين بنسبة (٥٠) في المائة ، واحلال الكويتيين محلهم ، بل طرحت افكار - غير رسمية - بترحيل الجاليات التي ساندت قوات الاحتلال ، ومنهم بالطبع الفلسطينيون (٢١٠ الف فلسطيني) . لكن الحكومة نفت انها تفكر في ذلك رغم انها تفكر بالفعل في اعادة النظر في التركيبة السكانية . ويرى وزير التخطيط الكويتي (٣ / ٢١) ان خفض عدد السكان بنسبة لا تجعل الكويتيين اقلية يبدو امرا مستحيلا ، ويرى مدير صندوق الانماء الاجتماعي والاقتصادي والكويتي ، (٥ / ٢١) ان الافضل هو ابقاء السكان عند رقم مليونين ، وبغض النظر عما تفكر فيه قيادة الكويت ، فان من الواضح ان هناك قرارا ، بخفض عدد المقيمين عن طريق اتخاذ اجراءات لتنفيذ الخفض لا تصل الى مستوى الترحيل الجماعي ، لكنها تقيد بشدة العمل والاقامة في الكويت ، كمراجعة قوانين الاقامة ، والعمل ، والغاء عقود ما قبل (٢) اغسطس ١٩٩٠ ، واعطاء الصلاحية للأجهزة الامنية لاعتقال وابعاد أي اجنبي ، وبدء خطة التكويت ، وغير ذلك ، وهي اجراءات سوف تمكن الحكومة من فرض حظر على دخول جنسيات معينة الكويت لاعتبارات امنية ، وترحيل عدد كبير من المقيمين بشكل متدرج ، واعادة النظر في جنسيات المقيمين .

وعلى هذا .. فانه تجرى عملية خفض للسكان على حساب المقيمين ، وتحديد سياسة عمل واقامة جديدة تزيد من نسبة الكويتيين الى (٤٠) في المائة او اكثر من عدد السكان ، ولا توجد تصريحات محددة حول موقع العمالة العربية من عمليات الخفض ، وكذلك المقيمين ، الا ان عمليات « التخويف غير الرسمية » المسلحة ضد جاليات معينة ، واعتقال افراد جنسيات عربية عربية معينة ومحاكمتهم تعد رسائل ، واضحة للجنسيات التي لا تفضل الحكومة (او الشعب) الكويتية بقائهم مستقبلا في الكويت ، ويدخل في ذلك ايضا اعادة صياغة عقود العمل والاقامة بالنسبة للمقيمين العرب . ٢ - مستويات الجنسية : فحكومة الكويت تحاول التعامل

اعتقال بعض افراد الاخوان المسلمين ، وهي كلها لاتعد مؤشرات للاتجاه نحو العنف بقدر ماتعد مجرد عمليات تلويح ، من جانب السلطة بالضغط المضاد - بالقانون - في مواجهة تلويحات المعارضة ، بالتصعيد ، اما الالية الاساسية للسلطة حاليا ، فهي محاولة سحب البساط الشعبي من تحت اقدام المعارضة بقرارات اقتصادية ، وسياسية متدرجة .

فقد اتسعت آليات ادارة الصراع السياسي ، لكنها ظلت في اطار العمل السلمي ، مع التلويح بتصعيد الموقف بوسائل لا يتم التصريح بها علنا . مع ادراك الطرفين لمحاذير تجاوز خطوط حمراء يعرفها الجميع تماما وسيكون من شأنها فتح الطريق لاحتمالات جديدة من المؤكد ان الطرفين لا يرغبان فيها لوجود مصالح مشتركة بينهما .

واخيرا .. فان مستقبل النظام السياسي يتوقف على قدرة السلطة ، والفاعلين على التمسك بعناصر المعادلة السياسية ، وادارة عملية التغيير بشكل لا يهدد وحدة الدولة ، وقدرة كل طرف على سيطرته على سلوكه ، والتحكم جزئيا في سلوك الطرف الاخر ايضا ، اما اذا لم يتمكن الطرفان من القيام بذلك - وهو احتمال ضعيف نسبيا في ضوء خبرة الكويت - فإن كل الاحتمالات تظل مفتوحة .

ثانيا : التركيبة السكانية للكويت :

ان اعادة النظر في التركيبة السكانية للكويت بعد احد العناصر الاساسية في صياغة مستقبل الدولة ، ولم يتولد هذا الاتجاه بفعل الغزو فقط ، بل كان قائما قبل الغزو ايضا بسبب المشكلات التي خلقها الاختلال السكاني بين الكويتيين ، والمقيمين غير الكويتيين ، ومشكلات الجنسية ، ومراتب المواطنة ، ويجري حاليا التفكير في هذا العنصر على ثلاثة مستويات :

- ١ - العلاقة بين الكويتيين وغير الكويتيين (المقيمين) .
- ٢ - العلاقة بين الكويتيين من الدرجة الاولى والثانية .
- ٣ - دورة المرأة ، في الحياة العامة في الكويت .

ويمكن تناول العناصر السابقة في النقاط التالية :

- ١ - العلاقة بين الكويتيين والمقيمين : تشير بيانات اخر احصاء رسمي اجريته الكويت عام ١٩٨٥ (كتاب وزارة الاعلام الكويتية - ١٩٨٦) الى أن عدد سكان الكويت وصل في ذلك العام الى (١,٦٩٥) مليون نسمة منهم (٦٨٠) الف كويتي ، و (١,٠١٦) مليون من غير الكويتيين ، أي ان نسبة الكويتيين المقيمين كانت (٤٠) في المائة من عدد السكان ، ونظرا لان معدل نمو غير الكويتيين (٥,١) كان اكبر من معدل نمو الكويتيين (٢,٧) ، فقد وصل عدد سكان الكويت حسب سجلات

في قوات الطرف المضاد بما لا يجعل عملية التهديد تبدو سهلة ، وتدرك قيادة الكويت بالطبع ان الترتيبات الامنية الحالية ، وخبرة الحرب ستدفع اية تهديدات مقبلة في المدى المنظور ، الا ان خبرة الغزو ستدفعها لتكوين قوة ذاتية بما لا يجعل اعتمادها على الترتيبات الامنية كاملاً . وتعتمد تلك القوة فيما يتعلق باعادة بناء القوات المسلحة على عنصرين :

١ - الكم ، فهناك اتجاه لزيادة حجم القوات المسلحة باكبر من الحجم السابق (٢٢ الف جندي) والتوسع في عمليات التجنيد الالزامي . وهناك اقتراحات بتكوين قوة احتياطية كبيرة يمكن تعبئتها في اى وقت بصورة سريعة .

ب - الكيف : ويتركز على الاهتمام بتدريب وتسليح القوات بنظم تسليحية حديثة لسد فجوة العجز المزمن في القوة البشرية ، ولم تصدر تصريحات حول امكانية الحصول على رادع استراتيجي باعتبار ان الترتيبات الامنية توفر هذا الرادع .

وقد استعادت القوات الكويتية حالياً مستوى حجمها السابق ، وتجرى حالياً عمليات رفع كفاءتها ، وتنظيف صفوف الجيش من القلة المشاغبة . المشكوك بولائها الوطني (نائب رئيس الاركان الكويتي - صوت الكويت - ١٩٩١/٥/٢) بما يعنى ان عناصر معينة في الجيش تسبب قلقاً للقيادة السياسية .

٢ - رفع مستوى التنسيق العسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي لبناء نظام امن خليجي مشترك يستند على قوة رادعة تعتمد - حسب بعض التصورات - على قدرة ابناء الخليج اساساً . وقد بدأت بالفعل اجتماعات خليجية (تشارك فيها الكويت) لبحث ايجاد استراتيجيات دفاعية مشتركة على اساس تحديث القوات في دول المجلس ، والتنسيق حول مصادر التهديد المحتملة ، والتحالفات الخارجية المتصورة وسوف يستمر هذا الخط في سياسة الكويت الدفاعية ، لكنه لن يصل في المدى المنظور الى (التنسيق الكامل) وتوحيد الهياكل العسكرية في ظل اختلافات الرؤى بين دول المجلس حول مفاهيم الامن واستراتيجيات تحقيقه ، والتحالفات الخارجية المختلفة .

٣ - الاستمرار في اقرار الترتيبات الامنية الاقليمية التي تشارك فيها كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، ومصر وسوريا ، وموقف الكويت هي انها وحدها تمتلك الحق في اقرار الترتيبات الامنية الملائمة لها ، وتحديد حجم وجنسية القوات التي يجب ان تتمركز في اراضيها ، وهيكل قيادة تلك القوات ، وفي ضوء ذلك فانها ترى ان تواجداً امريكياً بريطانياً برزاً على اراضيها يضمن لها قدرة ردع ذات مصداقية عالية ، مع مشاركة قوات عربية محدودة ، فهذا يتيح لها ادارة علاقاتها الخارجية بشكل افضل . كما ترى امكانية مشاركة ايران في الترتيبات الامنية .

وفي الاطار السابق .. فان زيادة حجم الجيش قد

مع مشكلة الجنسية بالنسبة للكويتيين انفسهم ايضاً ، في ضوء خبرة الاحتلال ، وخبرة الثلاثين عاماً الماضية للقانون الذي يقسم الكويتيين الى كويتيين بصفة اصلية يحملون جنسية من الدرجة الاولى ويتمتعون بكافة الحقوق ، وكويتيين يحملون جنسية من الدرجة الثانية لا يسمح لهم بممارسة كل الحقوق السياسية ، والفئة التي لا تحمل جنسية على الاطلاق وهي البدون ، (بدون جنسية) وليست لهم اية حقوق على الاطلاق ، ويبلغ عددهم حوالي (٢٣٠) الف شخص . وقد وعد امير الكويت في خطابه (٤ / ٨) بدراسة اوضاع المواطنين الذين يحملون جنسية من الدرجة الثانية ، ويثبت ولاؤهم للكويت كما وعد مسئولون آخرون بدراسة اوضاع البدون ، الا ان مشكلة الجنسية معقدة ، ولم تتخذ بصدد ما اجراءات حتى الان (اول يونيو ١٩٩١) . ولا تريد قوى المعارضة نفسها الخوض فيها .

واذا ما اعيد النظر في هذا القانون ، وسمح لافراد الفئة التي تحمل جنسية من الدرجة الثانية منذ عام ١٩٦٦ ، فان ذلك يعنى مشاركة حوالي (١٢٠) الف كويتي في الحياة النيابية اضافة الى (٢٨٥) الف يشاركون فيها حالياً ، بما سيقبل كثيراً من المعادلات السياسية في الكويت .

٣ - المرأة الكويتية : لا تتمتع المرأة في الكويت باى حق سياسى ، وقد وعد امير الكويت بدراسة اوضاعها ، واذا ما بدأت المرأة تمارس الحياة العامة فان معادلة الكويت السياسية سوف تزداد تعقيداً ، فحسب تعداد عام (١٩٨٥) بلغت نسبة الاناث الى عدد السكان الكويتيين (٥٠ ، ٤) في المائة .

وتعنى العناصر السابقة ان اعادة النظر في التركيبة السكانية سوف تغير الهيكل السكاني في الكويت ، كما ستؤثر في الحياة السياسية فيها بما سيؤدى الى تبلور رأى عام منظم يتزايد في تقرير شئون الدولة .

ثالثاً : السياسة الدفاعية الكويتية :

ان اهتمامات الامن الوطني للكويت سوف تحتل اولوية قصوى في سلم اهتماماتها خلال السنوات القادمة بفعل ما تعرضت له في اغسطس ١٩٩٠ ، وبالتالي فان بناء استراتيجية عسكرية جديدة على اسس مختلفة سيمثل اهم عناصر صيغة الكويت المستقبلية ، وذلك بعد ان اثبتت الاحداث لقادة الكويت ان ادوات سياستها القومية السابقة لم تكن كافية لمنع الاحتلال العراقي لارضها ، ورغم انقشاع التهديدات الخارجية للكويت حالياً ، الا ان هاجس « الامن » سيظل يسيطر كعقدة في سياسيات الكويت بصفة عامة بما قد يؤدى الى عرقلة توازن سياستها الخارجية .

ويمكن تحديد اهم الخطوط المحتملة لسياسة الكويت الدفاعية في المرحلة القادمة فيما يلى :

١ - تكوين قوة دفاعية ذاتية قد لا تكون كافية لردع التهديدات في ظل عدم التوازن بين الكويت والدول المجاورة ، لكن ، لكى تكون كافية لاتزال قدر من الخسائر

يجعله مؤثرا ، في الحياة السياسية مستقبلا كما ان تعقيد السياسة الدفاعية بعناصرها الذاتية ، والخليجية ، والعربية ، والدولية قد يؤدي الى تعقيدات واسعة في صياغة السياسة الخارجية للكويت .

رابعاً : السياسة الخارجية الكويتية :

بدأت بوادر التمول في توجهات السياسة الخارجية خلال فترة الاحتلال في ظل قناعة بان مسؤولية تلك السياسة عن الكارثة ، ليست اقل من مسؤولية السياسة الدفاعية ، وتحددت التوجهات في شهور الاحتلال حسب موقف كل طرف خارجي من الغزو ، وحسب ما يقدمه من دعم لانهاء الاحتلال ، لكن الشهور التالية للتحرير اثبتت ان تلك التوجهات كانت في بعض دوائرها مؤقتة ، ومرتبطة بظروف الغزو ، وان توجهات أخرى تتشكل فيما بعد التحرير ، وكان خروج الشيخ صباح الاحمد من اول وزارة بعد التحرير ذو دلالة في هذا السياق ولقد كانت بعض الالتزامات الشفوية الكويتية قد تحولت الى التزامات مادية . ووضح ان قيادة الكويت تمضي في بعض التوجهات بينما تقوم بتعديل توجهات أخرى ، ويمكن تحديد اهم دوائر حركة السياسة الخارجية الكويتية في المرحلة القادمة فيما يلي :

١ - الموقف من العراق :

ان الشك والتوجس والقطعية سوف تتحكم في سياسة الكويت تجاه العراق في المرحلة القادمة ، وتصرح دوائر الخارجية الكويتية بانه لا مجال لعودة العلاقات مع العراق طالما ظل النظام الحالي العراقي في الحكم ، بل ان القيادة الكويتية لاتزال ترى ان النظام العراقي الحالي لايزال يمثل خطراً على الكويت ، وان « صدام حسين » قادر على تمزيق الاتفاقيات بنفس السرعة التي وقعها بها ، وتساهم تصريحات قيادات النظام العراقي في تأكيد تلك الصورة . فلا مجال من وجهة نظر الكويت - لاعادة العلاقات مع العراق في ظل نظام صدام حسين ، وفي اتجاه اخر ، فان هناك موقفاً خليجياً موحداً - يشمل الكويت - تجاه العراق يتمثل في ضرورة التزام العراق بكافة قرارات مجلس الامن الدولي تجاه ازمة الخليج ، ومن المتصور انها مواقف غير قابلة للتفاوض فيما عدا « التعويضات » التي قد يتم التفاهم حولها في مرحلة ما بعد صدام حسين ، مقابل تعهدات عراقية « ثنائية » اضافية .

٢ - التعاون الكويتي الخليجي :

حسب دلالات التفاعلات الكويتية الخليجية في الشهور السابقة ، فان الاندماج الكويتي في مجلس التعاون الخليجي سوف يتزايد في ظل نفس القواعد القديمة . التي تتيح لكل دولة حرية حركة بمدى معين لتسيير سياساتها الداخلية والخارجية . وفي الواقع .. فان مجلس التعاون يتيح للكويت التحرك بحرية اكثر في مواجهة قضايا متعددة ، فهو يساند موقفها باتجاه العراق بشكل كامل ، وتجاه الدول الأخرى

التي ايدته ايضا بما يجنب الكويت - واية دولة أخرى في المجلس - مغبة اتخاذ مواقف منفردة تبدو متشددة ، كما ان المجلس يتيح لدولة ، والكويت تحديداً ، مرونة اكبر في التعامل مع المواقف الطارئة ، فمن الممكن ان تعقد اتفاقات ترتب التزامات جماعية في ظروف محددة ، ويمكن لكل دولة بعد ذلك ان تتعامل مع الالتزام الجماعي بطريقة مرنة بحيث يمكنها ان تعيد صياغة الالتزام الجماعي بشكل ثنائي معدل في مرحلة تالية ، وبصفة عامة فان وجود الكويت ضمن المجلس يقوى مركزها التفاوضي في مواجهة الاطراف الأخرى .

في هذا السياق ، فان هناك مصالح حقيقية خاصة على المستوى الامني تدفع في اتجاه اندماج كويتي خليجي اكبر ، وباستثناء خلافات وجهات النظر داخل المجلس فلا يوجد ما يعيق هذا الاندماج بشكل حقيقي الا تطور النظام السياسي في الكويت باتجاه الديمقراطية ، بما سيخلق نظاماً سياسياً يختلف عن الانظمة التقليدية في الخليج ، ومن المفترض ان دول المجلس تراقب تطورات الاوضاع داخل الكويت ، وفي لحظة معينة قد تجد ان تلك الاوضاع ستؤثر على نظمها السياسية ، بما قد يخلق تعقيدات جديدة في العلاقة الكويتية - الخليجية .

٣ - سياسة الكويت العربية

لايزال الوقت مبكراً لتحديد الثوابت التي ستحكم علاقات الكويت العربية لكن هناك مؤشرين أساسيين :

أ - ان مواقف أغلب الدول العربية من الغزو قد أصابت القيادة الكويتية بنوع من الصدمة ، كما أن أغلب فئات الشعب الكويتي قد « صدموا » أيضاً من حجم المشاعر السلبية التي أظهرها الرأي العام العربي في أغلب الدول تجاه الكويت . وهو ما طرح في أسابيع ما بعد التحرير الأولى احتمالات أن تتجه الكويت نحو العزلة ، عن التفاعلات العربية ، ويتوقع في إطارها الخليجي ، وتفتتح على العالم الخارجي ، وهو افتراض يصعب التحقق منه حالياً . إلا أن نمط التفاعلات الكويتية - العربية في الشهور السابقة لا يتسم بالانفتاح حتى بالنسبة لدول وقفت ضد الغزو ، ومن المرجح أن هذا الاتجاه سوف يستمر الى أن يزول أثر الصدمة .

ب - ان التصريحات الرسمية الكويتية بعد انتهاء الاحتلال اكدت ان الكويت سوف ترسم سياستها العربية على أساس واضح « فالدول التي وقفت معنا سنقف معها ، وسيكون لنا معها تعامل غيره مع الدول التي أيدت الاحتلال لكن ستظل علاقاتنا مع الشعب العربي كما كانت دائماً » (سليمان ماجد الشاهين - الحياة - ٤/٨٥) . ويضيف نفس المسئول ان من ساهم معنا في تحرير الكويت سيكون لنا معه دور بمقدار هذه المساهمة ، وهو ما يوضح أن الموقف من الغزو سيكون أساس تعاملات الكويت العربية . وبالتالي فان علاقات الكويت لن تفتتح عربياً سوى بالنسبة لمصر ، وسوريا ، ودول الخليج ، « ولن تغفر للدول العربية التي ساعدت

الضغط الأمريكي ، يمكنه ان يساهم في تشكيل النظام السياسي ، ووصل الامر الى اجتماع بعض قادة المعارضة بالسفير الأمريكي في الكويت لمناقشة اوضاع النظام معه (١٩٩١/٧٢) ، وتدخلت الادارة الأمريكية بمطالب مختلفة في تشكيل تفاعلات الكويت الداخلية إستجابة لها الحكومة مع احتفاظها بحرية تحديد مدى وتوقيت الاستجابة لتلك المطالب .

وفي هذا الاطار يوجد احتمالان :

١ - ان يكون الموقع المركزي للولايات المتحدة في سياسة الكويت الخارجية مجرد رد فعل مباشر لما حدث خلال ما قبل التحرير ، وبالتالي قد تخفف الكويت مستقبلا من تصورها للدور الأمريكي في حماية امنها . وفي تفاعلاتها .

٢ - أن يكون هذا الموقع اتجاها طويل المدى للتحالف مع ، أو الاعتماد على الولايات المتحدة ، وهو ما ترجمه المؤشرات السابقة « فالموقف السياسي للكويت تغير عما كان عليه . وأصبحت الكويت اكثر اندماجا مع الدول الغربية » (رئيس مصلحة الجمارك الكويتية - الشرق الأوسط - ١٩٩١/٥/٥) .

ورغم ان المؤشرات تؤيد الافتراض الثاني ، الا ان هناك عوامل تدفع في اتجاه الافتراض الاول ، وهي عوامل خاصة بجدوى ذلك الموقع المركزي للولايات المتحدة في سياسة الكويت الخارجية ، والداخلية ، أهمها :

أ - أن هذا الدور قد يخل بتوازن سياسة الكويت الخارجية في المدى المتوسط خاصة تجاه الدول الأوروبية ، وإيران ، والمنطقة العربية ، وربما تجاه بعض دول الخليج في ظروف محددة .

ب - أن هذا الدور قد يعرقل سياسة الكويت العربية مستقبلا ، وإن كانت الكويت لا تنظر لسياساتها العربية بعناية كبيرة حاليا ، فقد تتغير الصورة فيما بعد خاصة إذا وصلت الضغوط الأمريكية الى مدى قد يعيق استقلالية قرار الكويت ، والتزامها القومي فيما يتعلق بقضايا كمقاطعة اسرائيل ، والمشاركة كمراقب في المؤتمر المحتمل للتسوية ، والتعامل مباشرة مع اسرائيل .

ج - أن القوى الكويتية قد تغير رؤيتها للدور الأمريكي خاصة إذا ما إصطدمت الرؤية الأمريكية للكويت بطموحاتها ، لاسيما بالنسبة للأخوان المسلمين تحديدا ، والقوميين ، أقوى جماعات المعارضة

وفي هذا السياق فان كل الاحتمالات مفتوحة ، وسيتوقف مستقبل العلاقات الكويتية الأمريكية على تفاعلات خارج هذه العلاقة في الغالب .

وفي نهاية التقرير .. فان المحصلة النهائية هي أن الكويت تمر بواقع انتقال ، الا أن التفاعلات التي تجري في هذه المرحلة سوف تلقى بتأثيراتها الحادة على مستقبل الكويت ، لكن رغم أهمية التفاعلات الحالية في تحديد المستقبل ، فان المرحلة القادمة لا تزال تخفي الجزء الأكبر من جبل الجليد .. □

العراق في احتلاله للكويت ، (الشيخ سعد العبدالله - السياسة - ٥/٨٥) .

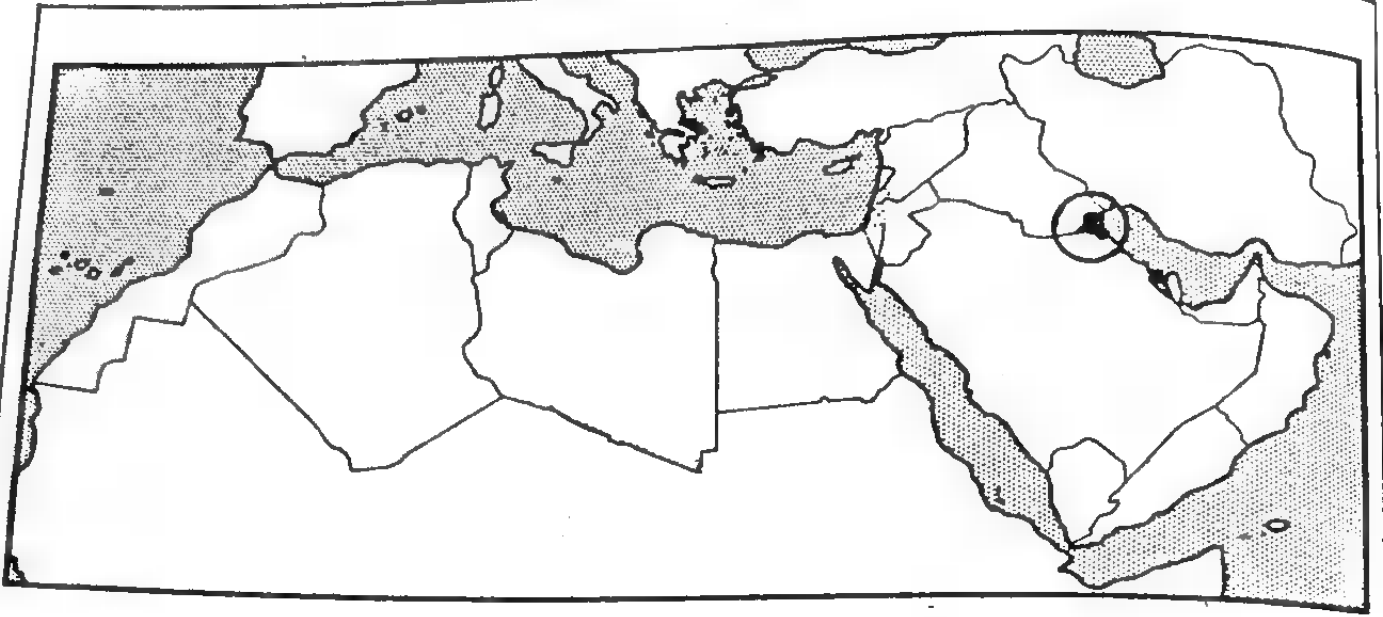
وعلى ذلك - تشير تلك الدلائل الى أن مبدأ الثواب والعقاب سوف يحكم علاقات الكويت العربية في المدى المنظور ، وذلك باتباع اساليب المنع والمنع بشكل دقيق يراعى مستوى التأييد ومستوى الضرر .. ولا يمكن مناقشة هذه السياسة على أساس أخلاقي ، فكل دولة حرة في تحديد سياساتها الخارجية ، كما ان الكويت قاست من أكبر كارثة يمكن ان تتعرض لها أية دولة . الا ان أية سياسة خارجية لا يمكن ان تستمر طويلا معتمدة على منطق الثواب والعقاب ، فهو منطق مكلف ، كما أنه يثير مشاكل توقع وتقدير الأطراف الأخرى لحجم الثواب ، ومدى العقاب ، خاصة اذا ما كانت الكويت تنوى تطبيقه بشكل دقيق .. وبالتالي .. فمن المتصور أنه بعد زوال الصدمة لن تستمر الكويت في التفرقة بدقة بالغة بين الدول المؤيدة ، وغير المؤيدة لها ، وسوف تظهر عوامل جديدة تخفف من آثار ما حدث خلال شهور الاحتلال .

٤ - العلاقات الكويتية الأمريكية :

تبعاً للمنطق السابق الخاص بتحديد السياسة الخارجية على أساس الأدوار في عملية التحرير ، فان الولايات المتحدة تحتل الموقع الرئيسي في خريطة تحالفات الكويت الخارجية ، وقد لقت الكويت خلال الاحتلال ثقلها كاملا باتجاه الولايات المتحدة ، وكانت لديها مبرراتها بصرف النظر عن الدوافع الأمريكية . وراء التدخل في الأزمة .. وبعد التحرير سادت قناعة تامة في الكويت بأن الدولة تحررت بفعل القوة الأمريكية ، وأن الأدوار الأخرى كانت عوامل مساعدة ، وانعكس ذلك في قبول الكويت لكافة المطالب الأمريكية الخاصة بمهام ما بعد التحرير ، وحصول الشركات الأمريكية على النصيب السالح من عقود إعادة الاعمار وإزالة الألغام ، وإطفاء الحرائق ، بالإضافة الى حصة الكويت من تكاليف عملية عاصفة الصحراء ، وهو ما أدى الى حالة تدمير داخل اوساط الدول التي ساهمت بأدوار مختلفة في الحرب . عربية ، وأوروبية .

على مستوى آخر .. فانه عندما اثرت مسألة الترتيبات الأمنية بعد التحرير كان من المتصور حسب التصريحات الأمريكية ذاتها - أن مصر وسوريا سوف تشاركان بقوة برية ، بينما ستشارك الولايات المتحدة ، وبريطانيا بشكل مختلف ، وحسب اتفاق دمشق ، فقد وافقت الكويت على ترتيبات تم الاتفاق عليها « عربيا » ، الا أن الكويت عدلت سياستها فيما بعد باتجاه الترتيبات الأمنية على أساس قبول تواجد برى أمريكى وبريطانى مع تخفيض حجم القوة العربية .

وقد امتدت التفاعلات الكويتية الأمريكية الى الحياة السياسية في الكويت ، ولم تقتصر على القيادة السياسية ، لكنها امتدت لقوى المعارضة التي تعتقد أن



(٧) مستقبل العراق بعد الكارثة

د . محمد السيد سعيد

١ - مقدمة ..

تعد النتائج المباشرة لحرب الخليج صدمة مزدوجة للشعب العراقي . فقد تحمل دماراً مذهلاً لكل ما أنجزه عبر قرن كامل من التحديث بسبب الادارة الأمريكية الهمجية للأزمة والحرب . كما انه قد اكتشف أن عليه أن يستمر في معاناة بقاء نظام تسلطى شديد القسوة والعنف ، عمد لأكثر من اثنين وعشرين عاماً الى هناك نسيج المجتمع المدني ، وأجبره على دفع ثمن لا يصدق لنحو عشر سنوات من الحروب الخارجية المتواصلة ، أولاً مع ايران وثانياً مع العالم كله .

وبقاء نظام صدام حسين بالرغم من الهزيمة المريعة التي قاساها على يد القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة ، والأخطاء القاتلة في الحسابات السياسية التي انطوت عليها مغامرته بغزو الكويت ، ومواجهة النظام الدولي بمواجهة عنيفة في شبه عزلة كاملة عن المجتمع العالمي يعد صدمة شديدة . ولكنه ليس مفاجأة حقيقية . فقد قام الجزء الأكبر من الشعب العراقي بواجبه في التعبير عن سخطه على هذا النظام وتحمله مسئولية الأزمة والحرب والانتفاض عليه . ويعود فشل انتفاضة مارس عام ١٩٩١ الى اسباب عديدة ، غير أن أهم هذه الاسباب هو أن هذا النظام قد مزق أوصال المجتمع

السياسي العراقي وأخلاه من الجانب الأكبر من حيويته وقوته وقدرته على المحاسبة المنهجية أو الثورية لقادة هذا النظام وللنظام نفسه وتغييره . ومع ذلك ، فإن هذه الحقيقة ليست نهائية . ويبدو فشل انتفاضة مارس / آذار ١٩٩١ نوعاً من قطع الطريق على نموذج واحد للتغيير السياسي وهو نموذج الثورة الشعبية المسلحة في اعقاب هزيمة وطنية . ولا يمكن القول بأن ضرورات التغيير السياسي سوف تتوقف عن التعبير عن ذاتها بأشكال أو نماذج أخرى . والمقولة الرئيسية في هذا البحث الأولى والموجز هي أن هناك نوعاً من الحتمية لسقوط النظام الصدامي في العراق . غير أن هذه الحتمية لا يمكن أن تعمل إلا من خلال المعطيات الكبرى والحية للظرف التاريخي : السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الفريد للعراق . ومهمة هذا البحث هي رصد النماذج الأكثر ترجيحاً للتغيير السياسي في العراق ، والأشكال المحتملة لهذا التغيير . وسوف نبدأ بحثنا باستعراض ضرورات التغيير السياسي وحتميته ، ثم بعض النماذج الشائعة للتغيير السياسي في ظروف مشابهة أو على ضوء ضرورات مماثلة ثم نخلص ببعض الاستنتاجات الخاصة بالنموذج الأكثر احتمالاً والأشكال التي قد يتخذها التغيير وفي النهاية نقترح بعض الاحتمالات الخاصة

بالمواقف العربية من التغيير السياسي في العراق .

٢ - ضرورات التغيير السياسي في العراق :

لاشك ان العراق قبل انفجار الوضع الاقليمي والعالمي بغزوه للكويت ، كان يواجه أزمة جسيمة . وقد حملت هذه الأزمة علامات الوضع البنائي الحرج للمجتمع والدولة والسياق الاقليمي والعالمي غير المواتي لهذا الوضع . غير ان اهم علامات هذه الأزمة هي انها كانت في وقت واحد نتاجا منهجيا وحتميا لسياسات دولة تسلطية عنيفة ، وسببا لازمة اكبر واعتى بحكم ان هذه الدولة كانت هي المؤهلة سياسيا للاستجابة « المنفردة » للوضع بالغ الصعوبة الذي أوجدته هي اصلا . وقد تمت هذه الاستجابة بذات المنطق الفاسد الذي طبقته هذه الدولة في الداخل والخارج ، الامر الذي الحق بالعراق اوسع دمار اصاب أى مجتمع عصري منذ الحرب العالمية الثانية .

وبتعبير آخر ، فقد مثلت أزمة الخليج الثانية والحرب التي نشأت عنها الحلقة الاسوأ لسلسلة كاملة من الأزمات التي مرت بالعراق منذ منتصف الخمسينات ، والحلقة التي جرت كل هذه السلسلة في ائتلاف فريد لأوضاع متآزمة هيكليا وموقفيا ، وعلى كل الأصعدة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي ظل هذه الأوضاع اصبح التغيير السياسي ضرورة محتمة . ويمكننا ان نفصل ضرورة التغيير السياسي في العراق في القضايا التالية :

١ - استنفاد صيغة الدولة التسلطية في مجتمع تعددي مركب : فلاشك ان أحد الملامح الهامة لازمة السياسية التي أمسكت بتلابيب الدولة والمجتمع العراقي بعد نهاية الحرب العراقية - الايرانية هي انها طرحت من جديد اشكالية الوضع الحرج لمجتمع تعددي مركب . وقد كان هذا الوضع الهيكل الحرج يطرح مجددا في اعقاب نهاية كل مرحلة من مراحل التحول السياسي والاجتماعي الكبرى منذ تأسيس العراق كدولة حديثة على يد الاستعمار البريطاني .

فكما هو معروف تضم العراق الى جانب العرب اقلية قومية بعضها كبير ومؤثر وخاصة الأكراد (الذين يقدر عددهم بنحو ٣.٥ مليون نسمة ، ويشكلون ٢٠ ٪ من السكان) وبعضها الآخر صغير ومحدود التأثير نسبيا مثل التركمان والأرمن والآشوريين والكردانيين والایرانیين . وبعض هذه الاقلية تتحدث العربية وبعضها الآخر يعيش منعزلا نسبيا على نمط « الجيتو » . وتنقسم هذه الاقلية الهامشية داخليا بدورها على أسس طائفية ودينية وبعضها موزع جغرافيا مما يجعل من الصعب لها التحرك في اتجاهات « استقلالية او انفصالية » بصورة مشابهة للأكراد مثلا . ومع ذلك ، فان احياء الهويات العرقية والطائفية قد يصبح خطرا شديدا بسبب سياسات الدولة التسلطية ، بعد مرحلة معينة . وفي حالات كثيرة لا يمكن النظر الى تلك الهويات

باعتبارها حقائق معطاة وثابتة اذ انها تتصاعد وتهبط في ارتباط منهجي بسياسات الدولة في الاستبعاد او الضم . ويصبح احياء الهويات المنحصرة ، في احيان كثيرة ، انعكاسا لازمة اندماج قومي تفاقمت بسبب توجهات الدولة الاستيعابية . وتسرى تلك الحقيقة بصورة خاصة على الانقسام الطائفي للعرب - الاغلبية الساحقة من السكان - بين سنة وشيعة . ويصر الكتاب والساسة العراقيون - من الحكومة والمعارضة - على ثانوية هذا الانقسام . ومن المؤكد ان الاندماج القومي في العراق كان قد قطع شوطا بعيدا على طريق صهر الطائفتين في الهوية العربية الموحدة . غير ان خطأ هؤلاء الكتاب والساسة هو انهم قد أخذوا تلك الحقيقة كمعطى ثابت لم يتغير . ذلك ان أزمة سياسية ممتدة قد تسفر في النهاية عن شطر حتى اكثر الجماعات القومية اندماجا وتجانسا الى هويات سياسية متقابلة أو متخاصمة . والواقع ان التطورات الكبرى في عقد الثمانينات قد أيقظت الحساسيات الطائفية وخاصة لدى الشيعة .

وما يهمنا تأكيده في هذا السياق هو ان طبيعة الدولة التسلطية العنيفة في العراق قد أصبحت تتعارض مع طبيعة التحولات التي حدثت في تركيبة المجتمع التعددي المركب . وان هذا التعارض كان قد برز مجددا وباشكال جديدة حتى قبل انفجار أزمة الخليج الثانية أو ما يدعى « بحرب تحرير الكويت » . ويتفق مع هذا التحليل ان تلك الدولة ربما تكون قد حققت انجازا جزئيا على صعيد الدمج الاجتماعي للقطاع العربي من السكان لفترة من الوقت . فقد احدث الاستقرار النسبي للدولة التسلطية التي أسسها حزب البعث منذ انقلاب يوليو ١٩٦٨ انقطاعا للحلقات المفرغة من العنف والمرارة بين الجماعات الطائفية والقومية في العراق باستثناء الأكراد ، وساهم بالتالي في التسكين المؤقت للتناقضات الطائفية والعرقية . وبالرغم من الأيديولوجية القومية العربية التي يستند اليها هذا الحزب ، فان الجيل الثاني الذي سيطر على السلطة كانت له توجهات قطرية عراقية وكان أكثر انتباها من جيل المؤسسين لتعقد الخريطة الاجتماعية والسياسية في العراق . وكانت « قطرية » توجهات هذا الجيل سببا لقدر من المصادقية للطابع التوحيدي العضوي للدولة السلطوية ، الامر الذي مكنتها من استقطاب تأييد قطاع هام من المجتمع خارج الجماعة السنية التي تطورت على أكتافها سلطة البعث وأيدجولوجيته القومية . وارتبط بذلك قيام هذه الدولة بنشر حملة التحديث المادي الى الجنوب طوال عقد السبعينات . وكان انفجار الثروة النفطية عاملا هاما ساعد على الاستيعاب الاقتصادي للجنوب وفرض عزلة كما ان التوسع المذهل للمؤسسة الحكومية للدولة قد لعب دورا هاما في الاسراع بدمج الجماعة الشيعية ، وهودون لم تنتبه له الأدبيات الأكاديمية والصحفية . فالواقع ان العراق لم يكن قد أتتبع له ان يطور أداة حكومية حقيقية

ايران كان ايضا عنيفا على صعيد النفسية الجماعية . ولم يخل رد الفعل هذا من احياء طائفي وديني تسبب الحصار الامني والبطش البوليسي بالرموز الدينية في اثارته دوريا . ويصدق الامر نفسه بالنسبة للقسم من الاقلية الكردية التي امكن للنظام استقطابها . حيث انه كان يتعين على هذا القسم ان يتعايش مع الحرب الدائرة بين النظام والقسم المقابل من الاقلية الكردية . وهي الحرب التي اشتعلت على هامش الحرب مع ايران . - ان الحرب قد أدت الى خسائر هائلة على الصعيد الانساني لكل فروع المجتمع العراقي وطوائفه وجماعاته القومية . ولاشك ان كل هذه الجماعات قد حملت النظام أو الدولة التسلطية مسئولية التكاليف الانسانية والمادية الباهظة لهذه الحرب . على ان شعور غالبية الجماعات غير السنية بالاستبعاد الاصيل قد جعلها توحد بين الدولة والجماعة السنية ، كما ان هذا التوحد كان يتم من الناحية الموضوعية بسبب الخريطة الامنية للدولة والتي كان البعد الطائفي والقومي أحد محاورها الهامة .

- وعلى حين ان الدولة قد نجحت طوال الحرب في تخفيف العبء المالي والاقتصادي لتمويلها عن الجماهير ، فان ذلك لم يكن ممكنا بعد نهايتها ، عندما بدأت الدولة في تسديد اعباء خدمة الديون المتراكمة والتي وصلت الى نحو ثمانية بلايين من الدولارات (من اصل ثمانين بليوناً كانت قد دخلت مرحلة وجوب السداد) وهو ما يتجاوز الدخل من صادرات النفط العراقي . وعندما بدأ الوضع الاقتصادي في التدهور بشدة لم يعد من الممكن للدولة التسلطية ان تحافظ على مستوى مقبول من الاستيعاب الاقتصادي للأقليات القومية والطائفية ، وخاصة الاكراد والشيعية ، التي تعاني من ظروف اقتصادية سيئة خارج دولا الدولة .

ولاشك ان تجديد وضع الحرب باقدام الدولة التسلطية على غزو الكويت والقبول بالتحدى العسكري للنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة قد فاقم من الظروف المعاكسة للاندماج القومي .

ب - استنفاد صيغة الدولة التسلطية اداة اقتصاد متاكل :

ولاشك ان الفضل الرئيسي وراء تمكن الدولة التسلطية العنيفة من استئصال التعددية السياسية والثقافية لفترة طويلة من الزمن يعود الى الازدهار غير المسبوق للاقتصاد العراقي خلال عقد السبعينات . ويعود جزء من هذا الفضل الى « وطنية » وراديكالية الدولة التسلطية التي أنشأها حزب البعث ، وتمكنه من انتزاع مكاسب جوهرية من شركات النفط الأجنبية أولا من خلال التأمين وثانيا من خلال سياسات الانتاج والتسعير . أما الجزء الأكبر من الفضل فانه يعود الى الظروف الموضوعية التي سادت في السوق العالمي للنفط طوال السبعينات والتي افضت

قبل منتصف الستينات . ومع استيلاء البعث على السلطة السياسية عام ١٩٦٨ امكن توجيه جزء هام من الثروة النفطية الى توسيع قاعدة الادارة الحكومية ورفع كفاءتها وقد ساهم ذلك في قوة الحركة نحو التحديث في مختلف مناطق الدولة وخاصة في الجنوب . على ان الجانب الاهم لهذه المساهمة هو قدرة الدولة التسلطية على الاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي لجزء كبير من الفئات الوسيطة الحديثة في الجماعة الشيعية بافساح الباب امامها في بيروقراطية الدولة . بل وحدث تطور مناظر على صعيد اندماج الجماعة الكردية . . فبالرغم من الاختلافات القومية ، نجحت الدولة التسلطية في الاستيعاب الاقتصادي والمؤسسي لقسم هام من الاكراد . ومع ذلك ، فقد ظلت النزعة الاندماجية الناشئة عن التحديث وعن توسع بيروقراطية الدولة التسلطية مقيدة بشدة . فحتى قبل انفجار الحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨٠ أدت مصادرة الارادة السياسية لكل الجماعات الطائفية والقومية ولكل تيارات المجتمع السياسي الى حجز العملية الاندماجية . لقد حرصت معظم هذه الجماعات على اظهار ولائها للنظام وعلى مجاراته في دعايته الوطنية والقومية . غير ان الاستلاب السياسي كان يفرض عليها ايضا الانسحاب الى الداخل ، وازدواج الشخصية . كما ان البطش الشديد برموز وقيادات هذه الجماعات أوقف تطور **الاشتراكية** مشتركة ذات مصداقية يمكنها ان تقوم بوظيفة الدمج . على ان انفجار الحرب العراقية - الايرانية كان هو العامل الحاسم الذي ادى الى الاستنفاد السريع لصلاحية صيغة الدولة التسلطية العنيفة بالنسبة للدمج الاجتماعي لمجتمع مركب ومعقد . ويعود ذلك الى عوامل عدة ، منها : - ان الحرب الممتدة قد أدت الى تخريب شامل لمنجزات التحديث المادي في منطقة الجنوب وبالتالي سحبت من الدولة التسلطية الجزء الأكبر من دليل مصداقيتها الوطنية والتحديثية التي الفت بها قلوب الجماعة الشيعية . وقد ارتبط بذلك ان الحرب قد سببت هجرة جماهيرية واسعة النطاق للجماعة الشيعية من الجنوب الى المدن الكبرى في وسط العراق وخاصة بغداد . وتضمنت الهجرة نزعة قوية لاحياء التنظيم الاجتماعي الاولى القائم على الرابطة الشيعية بالرغم من ان الاستيعاب في المناطق الجديدة لم يكن حرا من « اشراف قوى » لبيروقراطية الدولة والحزب واجهزة الامن . وربما بسبب هذا الاشراف على وجه التحديد . - ان الحرب الممتدة وما صاحبها من احياء اجتماعي وديني للرابطة الشيعية قد ايقظت الحساسيات الامنية لدى النظام من ناحية والحساسيات السياسية لدى الجماعة الشيعية من ناحية أخرى . لقد اثبتت الشيعية « وطنيتهم العراقية » في مقابل هويتهم الشيعية اثناء الحرب مع ايران ، غير ان رد الفعل نحو « الاستبعاد الضمني والصريح » من القرارات الخاصة بالحرب ضد

الاقتصادية المتدهورة أو التخلي عن الادارة غير الاقتصادية للاقتصاد لصالح عقلانية اقتصادية وسياسية . اذ ان الدعم السياسي الذي بقى لهذا النظام كان يتوقف على ذلك النمط المبالغ فيه من الادارة للاقتصاد العراقي ، والذي شكل بعد ذاته وقام على شراء رضا قطاعات مختلفة من الفئات الوسيطة الحديثة . وكان النظام السياسي يشعر بحدّة بمدى المخاطرة الكامنة في خسارة تأييد هذه الفئات لو صمد الى تبني اختيار الاصلاح والتصحيح الحقيقي للوضع الاقتصادي بالانتقال الى ادارة عقلانية للاقتصاد العراقي . وشكل هذا العامل الى جانب عوامل اخرى احد الدوافع الرئيسية وراء قرار غزو الكويت . على ان فشل هذا الغزو والدمار المذهل الذي لحق بالاقتصاد العراقي بسبب الحرب يجعل الاصلاح الاقتصادي الجذري احد الضرورات المحتمة لمجرد بقاء المجتمع العراقي ، وهو امر يصعب للدولة التسلطية ان تقوده ، بل ويتعارض تعارضاً كاملاً مع بقاء واستمرار هذه الدولة .

جـ - الفاكل السياسي للدولة التسلطية :

واستنفاد العنف في دولة « مغلقة » : ويتعلق هذا التآكل بالجانب السياسي الصرف من عملية الحكم . وهو عامة ما يحظى بالقليل من الاهتمام والكثير من التعميمات ، بالمقارنة باقتصاديات هذه العملية . والقاعدة التي تنطلق منها في هذا التحليل هو ان الحكم العنيف يميل الى ان يأكل نفسه . ولسنا هنا في حاجة لبيان المدى الهائل الذي تعتمد فيه الدولة التسلطية في العراق على العنف واجهزته . فقد مثل العنف أحد ركائز هذه الدولة التي اقتربت به مع الزمن من نموذج العنف المطلق . فقد استولى حزب البعث على السلطة في يوليو عام ١٩٦٨ بعد ٢١ عاماً من المؤتمر التأسيسي له كحزب قومي في سوريا ، ولم يكن هناك مؤشرا واحداً على مساهمة هذا الحزب في الحياة السياسية في العراق قبل عام ١٩٥٨ ولم يكن هناك أي شخص ينتمي لحزب البعث من بين تنظيم الضباط الاحرار الذي قاد ثورة يوليو ١٩٥٨ ولم يساهم بها اصلاً من بين الضباط سوى حفنة من المنتمين للبعث . وكان مدخل هذا الحزب للحياة السياسية هو العنف ممثلاً في الاغتيالات والانقلابات . فتمكن هذا الحزب من القيام بانقلاب ١٩٦٣ ومالبثت الحكومة البعثية الاولى ان سقطت بعد ٩ اشهر فقط من انقلابها بسبب عزلتها السياسية . ولم يكن الحزب قد توسع جدياً خارج الجيش اثناء سنوات العمل السري الذي أعقب محاولته الانقلابية الثانية في سبتمبر ١٩٦٤ ولكنه نجح في الاستيلاء من جديد على السلطة دون ان تكون قاعدته قد تجاوزت بضع مئات من الاشخاص ، بفضل الطابع السري لتنظيم هيراركي حديدي شبه مغلق وله باع طويل في اعمال العنف المنظم . وما أن استولى هذا الحزب على السلطة حتى طبق مفاهيم العنف شبه المطلق على تكوين

الى ثورة حقيقية في اسعار النفط والدخل الناشء عن تصديره . على ان الازدهار النفطي خلال عقد السبعينات كان يخفي انحطاط كفاءة الدولة الاقتصادية والناجمة عن الادارة التسلطية وغير الاقتصادية للاقتصاد العراقي ، اضافة الى ما أدت اليه الثورة في الدخل النفطي في حد ذاته من حوافز سلبية لنمو بقية فروع الاقتصاد . ان الادارة غير الاقتصادية وغير الرشيدة عموماً للاقتصاد على يد الدولة التسلطية قد سببت تآكلاً حقيقياً للانتاجية في كافة فروع الاقتصاد . على ان برامج العسكرية والطابع المغامر للدولة الذي زج بها في حرب ممتدة وضروس كان هو العامل الرئيسي وراء الاهدار المذهل للدخل النفطي عبر سنى الثمانينات . وقد عوضت القروض الخارجية جزئياً عن هذا الاهدار . ولكن ما ان بدأت ابواب الاقتراض الخارجي في الاغلاق ، وتعين على الدولة ان تبدأ في تسديد اعباء خدمة الدين حتى بدا واضحاً العجز الكامل لنمط الادارة الاقتصادية عن الحفاظ على مستويات المعيشة ، ناهيك عن تمويل برامج العسكرية وتكاليف الاحتفاظ بجيش وبنية أساسية عملاقة . ومنذ نهاية الحرب مع ايران بدأ التناقض بين البنية الاقتصادية الهشة من ناحية ودولاب عسكري عملاق في الاستفحال بشدة . وحتى لو صرفنا النظر عن الاهدار المالي والاقتصادي المريع الناشء عن برامج العسكرية الكبرى التي واظبت الدولة السلطوية على الانخراط فيها ، فان الادارة غير الاقتصادية للاقتصاد عموماً كانت تفرض تكاليفاً هائلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ولقد شعر النظام ذاته باستحالة استمرار هذا الوضع ، الامر الذي دفعه الى اتخاذ قرارات متعجلة بتخصيص أو بيع جزء هام من القطاع الاقتصادي للدولة .

على ان هذا البيع لم يساعد على تخفيف الازمة المالية للدولة كثيراً . فقد صاحب الفساد برامج البيع والتخصيص والتحول نحو الليبرالية الاقتصادية جزئياً . ومن ناحية ثانية ، فان المشكلة الاقتصادية لم تكن كامنة في الادارة الاقتصادية للمشروعات بقدر ما كانت كامنة في ادارة الاقتصاد الكلي ومؤشراته ، الامر الذي لم تركز عليه السياسات الاقتصادية للدولة التسلطية . ولم تمنع « الاصلاحات الجزئية » من استمرار الانكماش والتآكل الاقتصادي على نحو خطير للغاية . ولم يسعف سوق النفط العالمي كثيراً في محاولة تصحيح الاختلالات المالية ، بسبب ان قرارات الانتاج والتسعير قد اصبحت جزئياً فقط في يد الأوبك حيث كان يتعين القيام دورياً بمساومات حرجة للغاية في سياق منافسات ضارية بين كبار المنتجين وفي ظروف صعبة للسوق تحتم وجود سقف لا يمكن تجاوزهها للأسعار وبالتالي انصبه الانتاج والتصدير .

والواقع ان النظام السياسي للدولة السلطوية العنيفة لم يسمح بمرونة كبيرة في محاولة تصحيح الاوضاع

سياسي : أي أن الدولة قد نزلت طابعها السياسي وأصبحت دولة أمنية على قاعدة العنف المطلق .. وأصبحت بذلك « دولة مطلقة » أي دولة بدون سند أو دعم سياسي نشط حتى من بين أنصار الأيديولوجية التي قامت عليها ، في البداية .

والحقيقة أن التكميش العنيف للساحة السياسية يطرح ضرورة التغيير السياسي ، على أنه لا يجمعه بحد ذاته محتما . فهناك أمثلة عديدة في التاريخ القديم والمعاصر سواء في إطار الحضارتين العربية والإسلامية أو في إطار غيرهما من الحضارات لحالات أدى « تعليق الدولة » أي حرمانها من المساندة السياسية النشطة بسبب منطلق العنف المطلق إلى سقوطها في النهاية وأحلالها بدولة جديدة قادت عملية إحياء للمجتمع السياسي . غير أن هناك أمثلة أخرى عديدة لحالات لم تسقط فيها هذه الدولة بسبب أنها كانت قد اخلت المجتمع من حيويته السياسية والاقتصادية والثقافية .. أي أنها « أكلت » المجتمع وهي في طريقها إلى السقوط . غير أنه من المؤكد أن الثراء الثقافي للمجتمع العراقي يؤهله لاتخاذ ذاته في النهاية من برائن دولة سلطوية عنيفة عنفا مطلقا .

د - استنفاد الشرعية الخارجية :

لنظام الحكم : فأيديولوجية العنف المطلق لها وجهان : داخلي وخارجي . فعلى الصعيد الداخلي تمت تصفية التعددية السياسية وشن حرب مستديمة ضد الأكراد في الشمال . وعلى الصعيد الخارجي انخرطت العراق في حربين طويلتين مع إيران ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، ثم مع النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة اغسطس ١٩٩٠ - مارس ١٩٩١ . وبسبب غزوها للكويت أصبحت العراق في عزلة كاملة في المحيط الاقليمي والعالمي . فعلى الصعيد الاقليمي تواجه الدولة السلطوية خصوما من كل الاتجاهات الاصلية ، وهم خصوم لا يبدو أنهم على استعداد للتفاعل الطبيعي القائم على الشرعية المتبادلة مع النظام السياسي في العراق . وعلى الصعيد الدولي ، فإن القوى الرئيسية في النظام تعلن صراحة عن رغبتها في وضع نهاية لنظام حكم الرئيس صدام حسين . ويقض النظر عن توافق سلوكها الفعلي مع هذه الرغبة في الامد القصير ، فإن القوى الرئيسية في النظام الدولي قد قيدت ذاتها بالتزام له تأثير كبير في المدى الوسيط ، وهو التزام بسحب الشرعية السياسية من نظام الحكم في العراق . ومن الصعب للغاية تصور أن يستمر نظام سياسي ما في البقاء لفترة طويلة وهو في وضع العزلة الكاملة في النظام الدولي ، وفي المحيط الاقليمي المباشر له : أي الخليج والشرق العربي .

٣ - النتائج المحتملة للتغيير السياسي في العراق : لكل الأسباب السابقة أصبح التغيير السياسي في العراق ضرورة شبه حتمية . على أن الضرورة لاتعمل على نحو مجرد ، وإنما تبعا لمعطيات مجتمع سياسي محدد

الدولة السياسي . فقد شغلت أجهزة امن متعددة ومتداخلة الاختصاصات والتي جند لها في احيان كثيرة مجرمون محترفون الجانب الرئيسي من عملية بناء الدولة منذ البداية . وحكم بالاعدام على كل شخص يقوم بنشاط سياسي غير بعثي في الجيش . والواقع أن عمليات القتل الجماعي التي طبقت في حكومة البعث الاولى عام ١٩٦٣ لم تطبق فوراً في حكومته الثانية . حيث طبقت الدولة السلطوية تكتيكات أكثر براعة هذه المرة . والنموذج الرئيسي لهذه التكتيكات هي الاعتماد على أحد التشكيلات الرئيسية بالتحالف المؤقت معها حتى يمكن تصفية التشكيلات الأخرى بالتدريج . ففي البداية حيدت حكومة البعث التشكيل الفاعل بين الأكراد في الحياة السياسية للعراق - الحزب الديمقراطي الكردستاني - للنيل من الشيوعيين عام ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٧٣ استثمرت التحالف مع الشيوعيين لضرب الأكراد . وسريعا ما استدارت حكومة البعث على الشيوعيين وتم تصفية تنظيماتهم خاصة في الجنوب ولم يملك قادة الحزب سوى الهروب الى الخارج أو الى المناطق الكردية ، اعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ويات هذه الحكومة متفرغة - كما يقول المفكر العراقي فالح عبد الجبار - لضرب حزب الدعوة الاسلامي عام ١٩٧٩ . ويعود السبب الرئيسي لاتباع تكتيكات سياسية في تصفية التعددية وتأمين الاحتكار الكامل للحياة السياسية في البلاد الى استثمار الوقت لكسب تعاطف قطاعات هامة من الفئات الوسيطة وكسب التأييد بين صفوف الشعب العراقي عموما ، وهو الأمر الذي نجحت فيه الى حد كبير نتيجة للاستثمار السياسي للدخل النفطي الكبير . ولكن ما أن تمكنت الحكومة البعثية من تأمين قدر معقول من التأييد السياسي عند نهاية السبعينات حتى بدأت في ممارسة العنف على نحو شبه مطلق . ولم تكن تلك الحكومة قد صفت بالأساليب العنيفة خصومها السياسيين فحسب ، بل أن عقلية العنف المطلق قد انطلقت من عقالها ضد الحزب ذاته . فتم تصفية الجماعة البعثية التأسيسية من الجيل الاول والثاني عن بكرة أبيها تقريبا : أي باستثناء حفنة قليلة العدد للغاية من الرموز . واخذت أجهزة الامن تحل محل الحزب في الحكم وتوظفه لمصلحتها ، وسريعا ما بدأت النخبة السياسية الحزبية والعسكرية تنحسر وتنكش تحت تأثير العنف الذي جعلته مفتاح عملية الحكم هي ذاتها وسقط مئات من العناصر الحزبية والعسكرية التي مارست الحكم طوال السبعينات ضحية منهجها العنيف . وأصبح العنف غير مقيد تقريبا طوال عقد الثمانينات . وخسرت العراق أكثر من ١٥ مليون شخصا من خيرة كوادرها الفنية والمهنية والثقافية الذين هجروا البلاد بحثا عن الامان . كما خسرت آلافا من الكوادر الثقافية والسياسية عبر اعمال القتل والسجن والتعذيب والملاحقة في الخارج والداخل . وعند نهاية الثمانينات لم يعد للدولة من وجهة نظر المجتمع وجه

لهذه الاجراءات هو كما يقول المفكر العراقي فالح عبد الجبار هو ان الدولة التسلطية تطبق من جديد تفكيك تفكيك المعارضة السياسية الذي حاولته دون نجاح كبير في اعقاب الهزيمة العسكرية عام ١٩٨٢ في خريف شهر المحرم عندما رفضت احزاب المعارضة بالاجماع الحوار مع النظام . وفي اعقاب احتلال الفواع عام ١٩٨٦ والتي انتهت « في بضعة اسابيع بالضرب بالاسلحة الكيميائية » . واقصى مايمكن تصوره في اطار نموذج « التسليم الطوعي بضرورة التحول الى نظام ديمقراطي » هو اعادة تجربة مايسمى بالجبهة الوطنية عام ١٩٧٣ وفقا للميثاق الوطني الذي اصدرته حكومة البعث عام ١٩٧١ وهي تجربة لم تزد عن تشكيل حكومة موسعة تم فيها تمثيل بضعة احزاب « وهي الديمقراطية الكردستانية ، والشيوعية » وقيارات سياسية ، على اساس من اغلبيه بعثية وهيمنة تامة على اجهزة الدولة وخاصة اجهزة الامن . وهي تجربة سريعة ماتقوضت عندما شعرت الدولة التسلطية بما يكفي من الثقة لتصفية التعددية السياسية بل والاستقلال الذاتي النسبي للحزب نفسه عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . بقدر هائل من العنف .

والحقيقة ان حالة العراق تختلف اختلافا كبيرا عن نموذج « التسليم الطوعي للسلطة » الشائع في امريكا اللاتينية مثلا خلال عقد الثمانينات . فعلى الصعيد الخارجي ، تمت عملية التسليم الطوعي للسلطة تحت اشراف دقيق من جانب الولايات المتحدة بعدما استغفنت الحكومات التسلطية اغراضها في تصفية التيارات السياسية الراديكالية والثورية التي هددت مصالحها منذ الخمسينات . وكانت الضغوط الامريكية ملموسة وواضحة ومؤثرة للغاية في جميع الحالات . وبالمقارنة ، فان الولايات المتحدة ليست في وضع يؤهلها للقيام بالور نفسه في العراق . كما ان من الواضح انها قد قررت الابقاء على النظام التسلطي في العراق بخيانة الثورة الشعبية التي دعت اليها في البداية . وعلى الصعيد الداخلي الاكثر اهمية في تفسير هذا النموذج ، فان الحالات التي تمت فيها عملية التسليم الطوعي للسلطة قد اتسمت باستمرار أو تجدد هيكل تنظيمي مجتمعي شديد الحيوية والكفاحية ، بدءا من نقابات عمالية ومهنية نشطة وانتهاء باحزاب سياسية متجذرة ، وذلك بالرغم من العنف البالغ الذي حاولت به الدولة التسلطية اقتلاع التعبيرات المختلفة للتعددية السياسية . أما في حالة العراق ، فان الدولة التسلطية نجحت في تصفية الهيكل المؤسسي والتنظيمي للمجتمع المدني الى حد بعيد ، وذلك بسبب الهشاشة الاصلية للتشكيلة الاجتماعية في العراق التي لم تكن قد قطعت شوطا يذكر على طريق التصنيع والتحديث الاجتماعي .

ب - وعند مستوى ادنى من التعميم ، يمكننا مقارنة العراق بحالة فئة من المجتمعات التي تم فيها التحول

وتاريخه الخاص . ومن العسير للغاية التنبؤ بالنموذج المحدد الذي يمكن ان يحدث على صورته التغيير السياسي في العراق . ومع ذلك ، فانه يمكننا من الناحية المنهجية ان نقرب من ترشيح النماذج الأكثر ترشيعا للتغيير السياسي من خلال المقارنة مع حالات شبيهة عند مستويات مختلفة من التعميم والتخصيص .

١ - وعند أعلى مستوى ممكن من التعميم يمكننا القول بأن حالة الدولة التسلطية العنيفة في العراق تقترب من حالة عامة هي حالة الدولة التسلطية في المجتمعات متوسطة النمو عموما . وقد شهدت هذه الفئة من المجتمعات ميلا متعاطفا للتحول الى دول ديمقراطية ليبرالية . وترجم هذا الميل في عدد كبير من دول امريكا اللاتينية بقدر كبير من الجذرية طوال عقد الثمانينات . وقد اتسم هذا التحول بسيادة نموذج نزاع الحكم العسكري بتسليم الحكومات العسكرية بضرورة التحول الى الحكم الليبرالي المدني اذعاناً لمزاج عام شديد الحدة تكون في اعقاب ازمت اقتصادية وسياسية كبرى . وفي حالات قليلة عجلت اشكال مختلفة من الكفاح الجماهيري المدني بقيام العسكريين بتسليم مقاليد الحكم طوعية للمدنيين أو لاحزاب سياسية فازت في انتخابات عامة . وتستهدف بعض اجراءات النظام الحاكم في العراق الايحاء برغبته في الانتقال الطوعي الى دولة ديمقراطية ليبرالية أو شبه ليبرالية . وقد بدأت هذه الاجراءات حتى قبل انفجار أزمة الخليج والغزو العراقي للكويت . ففي ١٧ يناير عام ١٩٨٩ أقر اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية فكرة تكوين احزاب سياسية على اساس من دستور دائم . وشكلت الحكومة لجنة لوضع دستور جديد دائم . ووافق الاجتماع المشترك في ٩ يوليو عام ١٩٩٠ على عدة فصول من مسودة الدستور وخصص المجلس الوطني في يوليو جلسة لمناقشة مشروع الدستور . وتضمن هذا المشروع انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا وتوسيع صلاحيات « البرلمان » بما في ذلك حقه في مساطة مجلس الوزراء وحرية تشكيل الاحزاب وحرية اصدار الصحف . وحاولت قيادة الدولة التسلطية ان تبعث الى الحياة تلك المناقشات والوعود بعد الهزيمة العسكرية . فوجد الرئيس العراقي في خطابه في بداية مارس ١٩٩١ بادخال اصلاحات ديمقراطية تشمل اقرار الحريات العامة وحرية الصحافة والتعدد الحزبي ، وقرب نهاية مارس ناقش المجلس الوطني هذه الاصلاحات المتضمنة في مشروع الدستور الجديد . واشارت الدولة الى حل مجلس قيادة الثورة بعد الاستفتاء على الدستور الجديد وجاء في المفاوضات مع الحزب القومي الكردستاني مايوحي بعقد انتخابات حرة خلال ستة اشهر . ومع ذلك فان القيادة التسلطية تؤكد ان ماتزمع القيام به ليس شبيها بالديمقراطية الليبرالية ، كما ان مصداقية هذه الاجراءات كلها مشوبة بشكوك عميقة . والتفسير المرجح

جهودها لسحق الانتفاضة الشعبية في الجنوب ثم الانتقال لآبادة قوات الثورة « الكردية » في الشمال ، والتي كانت قد نجحت في طرد القوات الموالية للنظام من معظم المناطق الشمالية .

ويعود الفشل أيضا في جانب كبير منه الى حرمان الانتفاضة في الجنوب من القيادة السياسية والثقافية والعسكرية الموحدة ، وإلى فشل تحالف المعارضة في الخارج في التحضير للانتفاضة والاستجابة السريعة لها . ويعزى هذا الفشل بدوره الى تعمق المعارضة السياسية واقتدارها الى مرتكزات حقيقية للوحدة على المستويات السياسية والتنظيمية . وتنقسم المعارضة العراقية الى **١٩٩١** تجمعات كبرى . الأول هو تجمع الأحزاب الدينية الشيعية وينضوي تحت مظلة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ، برئاسة السيد محمد باقر الحكيم ويضم ستة أحزاب وهي حزب الدعوة الإسلامية الذي أعده مؤسسه وزعيمه الشيخ محمد باقر الصدر في بداية الثمانينات على يد النظام العراقي . ومنظمة العمل الإسلامي بزعامة الشيخ المدرسي ، وحركة المجاهدين العراقيين بزعامة عبدالعزيز الحكيم والحركة الإسلامية في العراق ويرأسها الشيخ مهدي الخالص وحركة جند الامام ويقزعها السيد البدري . والتجمع الإسلامي العراقي . والتجمع الثاني يضم الأحزاب الكردية وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني . والجبهة الكردستانية العراقية . والحزب الاشتراكي الكردي « ياسوك » والاتحاد الوطني الكردستاني . والحزب الشيوعي العراقي : اقليم كردستان . وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني . والحزب الاشتراكي الكردستاني . والحزب الديمقراطي الكردستاني . أما المجموعة الثالثة فتضم الأحزاب ذات الطبيعة العلمانية والوطنية والقومية والشخصيات المستقلة . ويدخل في هذه المجموعة الحزب الشيوعي العراقي . وعدد كبير من التيارات التي تقترب أكثر من جماعات الرأي عنها من الأحزاب أو التنظيمات السياسية المتماسكة . وتتوزع هذه التيارات الأخيرة بدورها بين دمشق ولندن والرياض . ومن الواضح ان هذا التشكيل المعقد ثلاثي الاتجاهات يحتوي على عناصر التناقض أكثر مما يحتوي على عناصر التجانس والائتلاف . إذ تؤمن مجموعة الأحزاب الدينية بفكر سياسي متأثر بشدة بالخطبة الإيرانية بما فيها من محاربة النظام العلماني « العفلي » واسقاطه لصالح إقامة الحكم الإسلامي العادل بقيادة الولي الفقيه والجهاد ضد « قوى الاستكبار العالمي » . كما ان تشكيل الأحزاب الدينية يتميز بالسرية والطابع العسكري ، على نقيض الأفكار التي تتبناها الأحزاب العلمانية القومية والوطنية والتدسية والطبيعية المفتوحة لتكوينها التنظيمي . وقد حاولت تلك المجموعات الثلاث التنسيق فيما بينها بعد انفجار أزمة الخليج والغزو العراقي للكويت . فعددت مؤتمرا في سبتمبر بلندن

السياسي تحت تأثير هزيمة وطنية قاسية أدت الى تكثيف السخط الجماهيري وانطلاقه في انتفاضة أو ثورة شعبية مسلحة ، اذا رفضت الدولة السلطوية القبول الطوعي بضرورات التحول . وهناك حالات عديدة في التاريخ القديم والحديث تتسق مع هذا النموذج . وقد حدث ذلك بالفعل في حالة العراق في أعقاب الهزيمة القاسية التي لحقت بالدولة السلطوية في العراق على يد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة . إذ انبثقت الانتفاضة الجماهيرية في الجنوب والثورة الكردية المسلحة في الشمال ، منذ بداية مارس ، واستمرت نحو أربعة أسابيع قبل ان تتمكن الدولة السلطوية من اخمادها ، في النهاية ، بأسلوب دموي فائق الوحشية . وبالتالي ، فقد فشل هذا النموذج عند التطبيق على حالة العراق . ويمكننا ان نعزو فشل الانتفاضة الشعبية المسلحة في مارس عام ١٩٩١ الى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية ، فعلى المستوى الداخلي ، أدى اندلاع الانتفاضة في الجنوب في أعقاب الهزيمة العسكرية واحتلال القوات الأمريكية والبريطانية لشطر كبير من جنوب البلاد ، مباشرة ، الى اختلاط صورة الانتفاضة مع مشهد الاحتلال ، الأمر الذي أثار العاطفة الوطنية عند الغالبية الساحقة من الجماعة السنية المسيطرة على التشكيلة السياسية والمؤسسية للبلاد . وضاعف من رد الفعل السني ما أثير عن تدخل إيراني قوي ، بدفع وتسليح عشرات الآلاف من الأسرى الشيعة العراقيين لديها الى الجنوب - كما ان التتابع السريع للثورة الكردية المسلحة في الشمال بعد انتفاضة الجنوب مباشرة أدى الى إثارة مخاوف السنة والجيش العراقي معا من وجود سياسة أمريكية وغربية بمشاركة عربية واقليلية لتقسيم العراق . ونزع الجزء الشمالي لإنشاء دولة كردية والجزء الجنوبي لإنشاء دولة شيعية .

والواقع ان عدم مشاركة السنة في الانتفاضة الشعبية قد حكم عليها بالفشل منذ البداية ، باعتبارهم النخل الرئيسي في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد . كما ان عدم مشاركة بغداد إلا على نحو هامشي للغاية - كما تؤكد التقارير الدولية - قد حرم الانتفاضة الشعبية من القدرة على الهجوم المباشر على مواقع ورموز السلطة الفاشية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الانتفاضة الشعبية في الجنوب كانت سيئة التسليح والتنظيم الى حد بعيد . وعلى الأرجح ان هذه الانتفاضة قد بدأت في أوساط جنود الفرق المنسحبة من الكويت بعد ان تفككت تنظيميا ثم امتدت الى الجماهير الشعبية في البصرة ، ومنها الى المدن الجنوبية الأخرى حيث لم يكن هناك تدريب حقيقي أو خبرة بالأعمال العسكرية . ومن ناحية ثالثة ، فإنه بالرغم من تتابع الانتفاضة والثورة المسلحة في الجنوب والشمال ، إلا انه لم يكن هناك تنسيق حقيقي فيما بينها ، الأمر الذي مكن القوات الموالية للنظام من تركيز

في قيام نظام جديد في بغداد .. وربما يعود السبب الرئيسي وراء هذا التحول المفاجيء في الموقف الأمريكي والسعودي الى وضوح نفوذ المنظمات الاسلامية الشيعية في انتفاضة الجنوب ، والى فشل لجنة التنسيق الوطنية في تغيير هذا الانطباع واقناع الولايات المتحدة والعالم بان الانتفاضة ليست طائفية ، وانما هي تعبير عن حالة الغضب والغليان عند الشعب العراقي ككل .

ان استلهم دروس الانتفاضة المسلحة في الجنوب بصفة خاصة يجعلنا نستبعد امكانية تكرار هذا النموذج في العراق لتغيير الوضع السياسي القائم .

جـ - ان نموذج التغيير السياسي في سياق هزيمة قومية على يد جيوش اجنبية يتخذ اشكالا متعددة للغة . ومن أبرز اشكاله في العالم العربي والعالم الثالث عموما هو شكل الانقلاب العسكري . ول حالات عديدة اخرى كان الانقلاب العسكري يسبق ازمات وطنية تهدد بنشوب حرب دولية ، اما لاعداد البلاد للحرب او لتجنبها . وليس من الضروري ان ياتي الانقلاب العسكري فوراً في اعقاب هزيمة وطنية . فقد يشب العسكريون للسلطة السياسية بعد فترة من وقوع الهزيمة الوطنية . وذلك اذا استمرت حالة التزم السياسي المتولدة عن هذه الهزيمة . ويمكن مقارنة حالة العراق بفترة من المجتمعات العربية وقع فيها الانقلاب العسكري بعد هزيمة وطنية شديدة . وتضم هذه الفئة مصر « ١٩٥٢ » وسوريا « ١٩٦٨ » .

وقد كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية وبعض الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت تأمل في تطبيق هذا النموذج على حالة العراق . قبل نشوب الحرب في يناير ١٩٩١ . وتعلّلت التوقعات باحتمال وقوع انقلاب عسكري بعد الهزيمة ، على أساس ان هذا البديل يضمن الى حد ما الوحدة الاقليمية للعراق وقيام حكومة « معتدلة » لا تسيطر عليها الاحزاب الدينية او « المتطرفة » . وخلال انتفاضة ملوس المسلحة ، بدا لفترة ان هناك بعض العلامات لقيام هذا الاحتمال ، اذ انضم جنود وضباط عدة فرق عسكرية الى الثوار سواء في الشمال والجنوب . على ان ذلك لم يكن اشارة بأي حال الى ترجيح وقوع انقلاب عسكري ، لأن القوات النظامية التي انضمت للثورة المسلحة قد فعلت ذلك بسبب تفكك سلاسلها القيادية ، وهياكلها التنظيمية عامة ، او بسبب الانتماء القومي . حالة القوات الكردية في الجيش النظامي وخاصة تلك المنسحبة من الكويت بعد قبول العراق لقرارات الامم المتحدة . اما القوات التي حافظت على هياكلها التنظيمية وتسلسلها القيادي ، فانها وقفت بقوة تدافع عن النظام الحاكم . ويمكننا ايضا ان نميز بين موقف الفرق العسكرية التي تعرضت بكتالة للعمليات الحربية من جانب قوات الحلفاء ، سواء القصف الجوي المتواصل او المعارك البرية ، بسبب وجودها في القطاع الجنوبي وتلك التي كان تعرضها لهذه

أكد على رفض غزو الكويت والتضامن مع الشعب الكويتي وشجب القوات الغربية المتواجدة في الخليج ودعوة الرأي العام العربي والاسلامي لمناصرة النضال العراقي واقامة حكم الشعب ودولة القانون والمؤسسات الدستورية . وكان يحمل تأثيرا قويا للمجموعة الاسلامية . ثم عقدت مؤتمرا اوسع في ديسمبر في دمشق شاركت فيه ٢١ منظمة وتيار سياسي معارض . وتمخض هذا المؤتمر عن تشكيل لجنة العمل الوطني المشترك للتعبير عن هوية جماعية للمعارضة والتنسيق بين منظماتها والسعي من اجل الحصول على اعتراف دولي بها . ونشطت اللجنة في التحضير لاهم مؤتمر لاهزاب وتيارات المعارضة السياسية العراقية في بيروت والذي عقد اثناء الانتفاضة المسلحة في الجنوب والشمال « ١٠ مارس » لمناقشة برنامج عمل تقدمت به اللجنة ووضع تصور مقبول عن تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تقوم بمهام الانتقال بالعراق الى نظام ديمقراطي دستوري . على ان اهم القضايا التي بحثت في هذا المؤتمر وهي تصعيد وتنظيم الانتفاضة كانت متأخرة جدا . اذ بدأ الجيش العراقي الموالي للدولة التسلطية هجومه المضاد على البصرة والنجف وكربلاء بعد ايام قليلة من هذا المؤتمر . واصبحت اهم ثلاثة قرارات لهذا المؤتمر معرضة للانهييار السريع وهي تشكيل هيئة للانتفاضة الوطنية ، ومعالجة الطوارئ التي تفرضها الانتفاضة ، والحصول على اعتراف دولي ، وذلك لاقامة حكومة انتقالية ائتلافية تلتزم باجراء انتخابات حرة في العراق . فقد كان الانهييار السريع للانتفاضة سببا لتجميد مواقف الدول الكبرى والمؤثرة اقليميا ودوليا من مسألة الاعتراف بالمعارضة ، وهو ما جعل تشكيل حكومة منفى امرا غير عملي بدوره .

ويقودنا هذا الاعتبار الاخير الى مجموعة من الاسباب الخارجية وراء فشل الانتفاضة المسلحة في العراق . فقد كان من الواضح تعذر انتصار هذه الانتفاضة بدون مساندة عسكرية غير مباشرة من جانب القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في جنوب العراق ، على الأقل من خلال تحييد سلاح الطيران العراقي وضمان امداد الانتفاضة بأسلحة ثقيلة توازن القوات الموالية للنظام التسلطي في العراق .

وقد كانت الولايات المتحدة ودعوتها المستمرة لاسقاط نظام صدام حسين وراء انعاش الآمال عند المعارضة العراقية بامكان قيام القوات متعددة الجنسية بدور غير مباشر في تدعيم الانتفاضة . وقد كانت هناك بعض الاشارات العملية لذلك في الايام القليلة الاولى من الانتفاضة في الجنوب ، غير انه سريرا ما تراجعته الولايات المتحدة عن هذا الموقف مما فتح الباب امام القوات الموالية للنظام لاختداد الانتفاضة . ومن المؤكد ان الموقف الأمريكي كان - تم اتخاذه بالتنسيق مع المملكة السعودية التي كانت قد اعلنت بدورها في البداية رغبتها

العمليات محدودا بسبب انتشارها في الشمال والقطاع الأوسط . وقد كانت الأخيرة هي التي قامت بقمع الانتفاضة الشعبية المسلحة في الجنوب والثورة الكردية المسلحة في الشمال . وبهذا انهارت توقعات قيام انقلاب عسكري يقود عملية التغيير السياسي في اتجاه ديمقراطي .

ويؤكد المتخصصون في الشؤون العراقية صعوبة ، بل واستحالة وقوع انقلاب عسكري يبدأ عملية التغيير السياسي للدولة التسلطية ، لأسباب عديدة . فيؤكد سمير الخليل مؤلف كتاب « جمهورية الرعب » أنه لا يوجد ضابط واحد في البلاد ليس عضوا في الحزب ومستولا أمام القيادة العليا ، وخاصة أن الجيش يتعرض لحملات تطهير دورية ومنظمة وعنيفة للغاية وأن قيادة النظام التسلطي تعمل على التصفية الجسدية لأي شخصية قيادية قد تبرز باعتبارها مركزا للولاء داخل الجيش . وكذا فإن الحكم بالاعدام على كل من يشتغل بالسياسة بين ضباط الجيش بعيدا عن حزب البعث قد أنتج وضعاً ينسم بالولاء الميكانيكي لقيادة الدولة التسلطية . ويشير كتاب آخرون إلى أن أجهزة الأمن والحزب تسيطر سيطرة تامة على القوات المسلحة في كافة مستوياتها ، وخاصة أن قلب القوات المسلحة والأمن مجند من نفس العشيرة التركيتية للرئيس صدام حسين ، وأن هناك عدة أجهزة أمن ذات اختصاصات متداخلة للسيطرة على وتأمين الجيش سياسيا ومنها المخابرات العسكرية وإدارة الأمن العام والمخابرات العامة التي تعرف بمكتب المخابرات الخاص . ويتفق خبراء اجانب وعرب على استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكري . بسبب هذه الاعتبارات . والواقع أن هذا التحليل يبدو متعجلا وناقصا إلى حد ما . فالتوسع المذهل للقوات المسلحة العراقية خلال سني الحرب مع ايران قد حتم التوسع في تجنيد وترقية الضباط التكنوقراط من غير ذوي الاهتمامات السياسية والأيدولوجية المسبقة . وهؤلاء الضباط المهنيون هم المرشحون للاستلاب السياسي في اعقاب الاستلاب المهني ، وخاصة أنهم هم أيضا المعرضون أكثر لعمليات التطهير والتصفية الدورية . وبقدر ما اتسعت قاعدة الضباط المهنيين يصعب على أي عدد من أجهزة الأمن السيطرة تماما على مواقفهم أو تأمينهم لصالح النظام . بل أن ذلك يبدو صحيحا حتى بالنسبة لأجهزة الأمن المتعددة والمتشعبة . وفي نفس الوقت ، فإن هذه الفئة المتسعة من الضباط قد أصبحت لديهم قائمة طويلة من أسباب الغضب والاحباط ورفض طبيعة الدولة التسلطية ، خاصة بعد الهزيمة القاسية التي لاقاها الجيش على يد الأمريكيين والبريطانيين بسبب سوء الحسابات السياسية لقيادة هذه الدولة . والأرجح أن الولاء الذي أظهرته هذه الفئة من الضباط أثناء الانتفاضة كان يعود إلى المشاعر الشعبية العنيفة المعادية للأمريكيين والغرب عموما بسبب مستوى الدمار الهمجى

الذي الحق بالعراق أثناء الحرب . كما يعود هذا الولاء إلى المخاوف المتجذرة بين سنة العراق عموما من انهيار الدولة وتفككها . وقد لا يكون الدافع السياسي والأيدولوجي لهذا الولاء غير نسبة ضئيلة من مجموع الدوافع المعقدة التي تفسره . ومن المتوقع بعد أن يتم اشاعة المعرفة الكاملة بما حدث في سياق الأزمة والحرب وبعد التقويم الكامل لحساباتها وأخطائها من جانب قيادة الدولة التسلطية في العراق أن يتلاشى تماما هذا الدافع الأيدولوجي والسياسي . ويتفق هذا التحليل مع حالات تاريخية مماثلة حدث فيها نوع من التأخير الزمني لقيام الجيش بمحاسبة الساسة الذين ورطوه في هزيمة ساحقة بالمدى والحجم الذي وقع بالفعل . أي أنه لا يجب استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكري يعبر عن الضرورات الموضوعية للتغيير السياسي في العراق خلال السنوات القليلة المقبلة .

د - ويبقى احتمال أخير للتغيير الذي يأتي من جانب عناصر تتوطن في جهاز الدولة التسلطية . وهو يقوم على نموذج « الانقلاب السياسي » أو « انقلاب القصر » . وربما من داخل الطاقم الحاكم نفسه . بحيث يبدأ هذا الانقلاب في سلسلة من التنازلات والمراجعات التي تقلت تداعيات سياسية وشعبية تقود في النهاية إلى تغيير النظام القائم على نحو جذري أو عميق . ويؤكد سمير الخليل في كتابه جمهورية الرعب « انظر الترجمة العربية في جريدة الاتحاد القطرية يوم ١١ أكتوبر » « علينا ألا نعول على وجود معارضة داخل العراق ، فلقد عمل البعثيون على القضاء على أي معارضة منذ وقت بعيد . يبقى أمامنا شيء غير قابل للقياس وهو القيام بمحاولات فردية من داخل الدائرة الداخلية للبعث » . ويؤكد فالح عبد الجبار نفس المعنى (راجع الجارديان في أول مارس ١٩٩١) عندما يقول « يبدو أن المزيج التركيتي العسكري هو السيناريو الأكثر ملاءمة للمستقبل : أي الاقرار بالحاجة إلى التركيتيين وضباط الجيش » . أي أن التغيير لن يقع إلا إذا وجد انصارا بين العشيرة التركيتية التي ينتمي لها رئيس الدولة - وهم يؤلفون قلب الأجهزة الأمنية وقوات النخبة العسكرية من تشكيلات الحرس الجمهوري .

والواقع أن نموذج انقلاب القصر أو الانقلاب السياسي من داخل الطاقم الحاكم في الدولة أو الحزب كثير الوقوع في الدول الشمولية والسلطوية في فترات التآزم السياسي وخاصة عندما تتجمع الانتكاسات الخارجية والداخلية وتؤلف معا وضعاً حافلا بالتآزم ومشاعر عامة محبطة وثقيلة بالياس . وهناك انقلابات سياسية يقوم بها الراديكاليون وأخرى تقوم بها الاجنحة الأكثر برجماتية واعتدالا . والحالات الأخيرة أوفر عددا . وتقدم أفغانستان امثلة للنوعين من الانقلابات السياسية عبر تاريخ الحرب الاهلية منذ عام ١٩٧٩ حتى الانسحاب السوفيتي من البلاد عام ١٩٨٩ . وبالمقارنة ، فإن الحالة

« الكفاح المدني الجماهيري واسع النطاق » الذي يتكثف ويتواتر بسرعة شديدة بما يؤدي إلى شل الدولة وأجهزتها القمعية . وقد يتراوح الأمد الزمني لموجة الكفاح الجماهيري بين عدة أيام من الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية المتواصلة والتي تعكس اجماع شعبي « مثل حالة السودان عام ١٩٨٥ » ، وعدة شهور من أعمال التظاهر اليومي والاضراب العام المعتد والتي تعكس اصرارا متناهما على اسقاط نظام معين للحكم أو الدولة التسلطية عموما « مثل حالة ايران عام ١٩٧٩ » ، ويسود هذا النمط عندما يصل اليأس الجماهيري إلى منتهاه من امكانية التغيير من داخل الدولة . ويتجمع قدر هائل من الغضب الجماهيري وتزداد العزلة بين الدولة والمجتمع وقد يقبل المجتمع المدني بحل وسط يبرز من خلال قيام انقلاب قصر ويتوجه للجماهير برسالة تؤكد قبول التغيير وبدء عملياته فعليا وتزال الرموز الأكثر أهمية للنظام القديم . وفي حالات معينة قد تستنفذ فرس التغيير من خلال جهاز الدولة عندما ترفضه الجماهير الثائرة التي تصر على سقوط الدولة التسلطية لا فقط طاقم معين من الحكام أو رموز معينة للحكم القديم . وتصل راديكالية الجماهير التي تشن كفاحا مدنيا من هذا النوع إلى اقصاها عندما يكون هناك هيكل مؤسسي قيادي يحتفظ بالرغم من التنكيل والاضطهاد البوليسي بكيانه سليما . وعندما يتسم الموقف الجماهيري بقدر كبير من الاجماع بالارتباط بأيديولوجية متكاملة ودليل واضح للتغيير السياسي أو مثل أعلى ، عادة ما يتجسد في شعار بسيط يسحر الجماهير لدولة جديدة . على حين أن الجماهير قد تقبل حلا وسطا ، عندما تقوم جماعة من نخبة السلطة بانقلاب قصر وتعرض اسلوبا مقبولا للانتقال والتحول السياسي ، وعندما تبدأ فورا تداعيات تؤدي إلى التغيير الجذري في النهاية وبرز نظام جديد للحكم يحظى بالتراضي العام ولو لمرحلة معينة .

وتبدو حالة العراق مرشحة لهذا النموذج من التغيير السياسي . فلاشك أن العراق يعيش الآن في حالة من الغليان والحيرة . وإلى جانب السخط والغضب المرتبطين بالهزيمة المريعة والنكبة التي ألقت بالبنية الأساسية للمجتمع العراقي والتي شيدها عبر عقود من التحديث والتضحيات ، فإن أوضاعا قريبة من المجاعة والارتداد إلى أسلوب الحياة ما قبل الحديثة تقترب الشعب العراقي بما في ذلك بغداد والمدن الكبرى الأخرى في وسط العراق إلى جانب الدمار الشامل الذي حاق بالجنوب . وفي سياق ذلك كله تتزايد المسافة العازلة بين الجماهير ونخبة السلطة وتتعاظم المفارقة الكامنة في العجز عن محاسبة المسؤولين عن الكارثة بما فيهم رئيس الدولة ويزداد الغضب الاخلاقي المرتبط باصرار هؤلاء على عدم الاعتراف بمسئوليتهم وعلى التمسك لا بسلطة الحكم فحسب ، بل وبالاساليب القمعية القديمة في الحكم ايضا .

الداخلية للدولة والمجتمع العراقي وكذا الضغوط الخارجية والموقف العالمي للدولة ترشحانها « لتحول حاسم نحو اليمين » . ويمكننا أن نلقى الضوء على هذه الحالة من زاوية نظرية الثورات التي تأثرت كثيرا بالقياس والاستعارات المأخوذة من الثورة الفرنسية . فيقال على هذا التحول الحاسم نحو اليمين « انقلاب ثرميدوري - Thermido-rian coup » قياسا على الانقلاب الذي وقع ضد روبسبير وانشأ حكومة القناصل بعد فترة طويلة من الارهاق الناشئ عن الصراعات الداخلية والعنف والتوتر الصريح والمكبوت والحروب الداخلية بسبب سياسة فائقة الراديكالية لزعيم يركز كل السلطات في يده . والانقلاب الثرميدوري بهذا المعنى يتم عندما يصل اليأس والحيرة والارهاق بكل من الجماهير والقادة إلى درجة خلق الحاجة إلى فترة توقف ومراجعة .

ولاشك أننا نقف في حالة العراق أمام وضع مشابه من حيث درجة اليأس والحيرة التي تمسك بالجماهير والنخبة الحاكمة في نفس الوقت ، وخاصة بعد الخسائر المادية والمعنوية والسياسية التي نكبت بها العراق بسبب سوء تقديرات الرئيس والمجموعة المحيطة به مباشرة . غير أن الانقلاب الثرميدوري أو انقلاب القصر لا يقابل في حالة العراق شروطا هامة جوهرية . فلم يكن هناك في العراق موقف ثوري سائل ، وإنما هناك آلة دولة جبارة ومعقدة وصلبة للغاية . وقد أثبتت هذه الدولة التسلطية صلابتها غير العادية وتعذرها على التغيير أو التهاون أو المرونة أثناء أكثر من عام منذ بدأت الأزمة الكبرى في الخليج تتفجر في أعقاب غزو الكويت وأثناء حرب ضروس تم فيها تدمير البنية الأساسية الحديثة للدولة والمجتمع . والرئيس ليس هنا زعيم له كاريزما أو جاذبية جماهيرية يحرك الجماهير في اتجاه مغامرات تاريخية ، وإنما متأمر شرس للغاية لم تكن لديه يوما كاريزما حقيقية بين الجماهير ولا مقومات رئيس لدولة حديثة . وتتركز مواهبه الفذة في قدرته غير العادية على تركيز السلطة والتصفية الدموية حتى لأكثر الشخصيات شعبية واقربهم إلى الدوائر الضيقة للسلطة ، وكذا في قدرته على تأمين الدولة ضد كل الظروف المحتملة التي يمكن أن تولد ضغوطا تحد من حريته المطلقة في اتخاذ حتى أكثر القرارات افتقارا للرشادة والزج بالجماهير - مهما كانت علامات الارهاق قد نالت منها - في مغامرات داخلية وخارجية مكلفة . وفي مثل النظام الذي يتوسد هذا الرئيس على قمته تصبح مؤامرة الانقلاب العسكري أكثر سهولة وترجيحا بكثير عن انقلاب القصر بسبب التصفية المستمرة والدورية لكل المنافسين وبسبب عدم التسامح حتى مع أبسط تعبيرات تعددية مراكز اتخاذ القرارات حتى الصغيرة منها داخل الدولة .

٤- وهناك نموذج خامس للتغيير السياسي في المجتمعات المحكومة بدولة سلطوية عنيفة ، وهو يقوم على

والحرية الاقتصادية مع اعتبارات معينة للرقابة السياسية والاقتصادية . وربما تمر العراق بمرحلة انتقالية طويلة نسبيا ، والأغلب انها لن تكون خالية من صراعات ضارية وتواترات شديدة .

فالضرورات الموضوعية التي تحتم التغيير السياسي تتكيف بمعطيات مجتمع مجزأ ، وتعدى على الصعيدين الهيكلي « العرقي - الطائفي » والسياسي « التعدد الشديد في التيارات السياسية والفكرية والأيدولوجية » ، والميراث الثقافي والسياسي لهذا المجتمع .

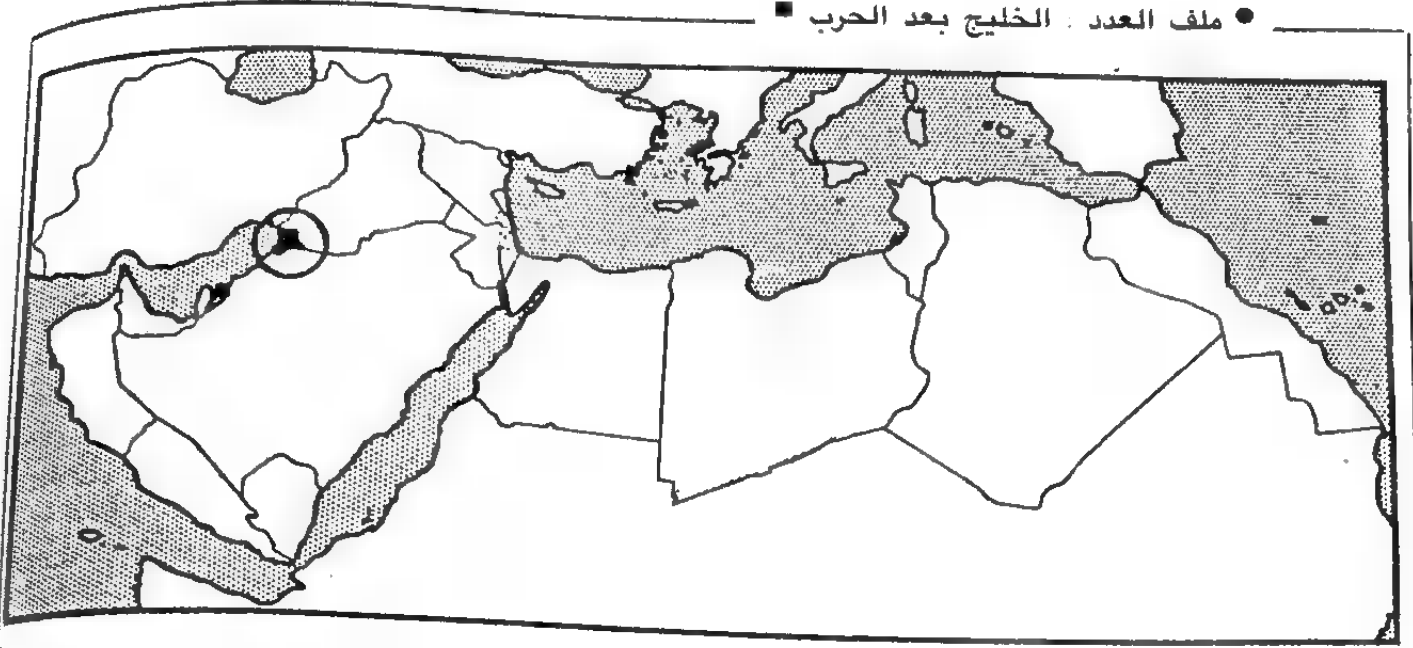
- فعلى الصعيد السياسي تعتبر الديمقراطية السياسية هي القاسم المشترك الأدنى لحالة العلاقات بين الكتل السياسية الكبرى ، وخاصة المجموعات الثلاث للمعارضة السياسية . وقد وصلت هذه الكتل الى هذا الاستنتاج بعد فترة طويلة من المعاناة الشديدة على يد الدولة السلطوية . على انه ينبغي ان نأخذ في الاعتبار ان الكتل السياسية الكبرى في العراق لم تطور هي ذاتها قناعات ديمقراطية أصيلة . ولا تعتبر الديمقراطية السياسية جزءا أو جانبا من التقاليد الفكرية إلا لجماعات صغيرة ليس لها وزن سياسي كبير . فمجموعة الأحزاب الدينية تملك مثلا أعلى يقوم في النهاية على فكرة الدولة الإسلامية ذات الطابع الشمولي والواحدى . ومجموعة الأحزاب القومية قد تأثرت في نهاية المطاف بفكر وميراث سياسي غير ديمقراطي . ويصدق الأمر نفسه على الحزب الشيوعي العراقي . أما مجموعة الأحزاب الكردية فأنها مشغولة بقضيتها القومية ولا تمثل لها الديمقراطية غير بوابة للاستقلال الذاتى وربما لدولة مستقلة . وبهذا المعنى ، فإن الديمقراطية تصبح هي قواعد اللعبة السياسية المقبولة أكثر منها قيمة أو مثلا أعلى أو صورة الدولة المرغوبة من جانب الكتل السياسية وأيدولوجياتها الكبرى .

ومن الممكن ان نتصور اندلاع موجة من الكفاح الجماهيري المدني في شكل مظاهرات جماهيرية واسعة النطاق واضرابات عامة مفتوحة تبدأ من بغداد وتنتقل بسرعة الى وسط العراق حيث موطن الجماهير السنية ، ومنها الى مناطق الجنوب . وفي سياق ذلك لا يستبعد ان يقوم انقلاب قصر يضحي في البداية بالرموز الأكثر استقطابا للكراهية العامة في العراق وخاصة من أجهزة أمن النظام .. ويمكن ان تتداعى الأحداث بعد ذلك بصورة تؤدي الى محاصرة وعزل رئيس الدولة والجماعة المحيطة به مباشرة ، وإلى تلاقى الجماهير الثائرة مع قادة جدد يفتحون الباب أمام تسييس سريع للجماهير وعودة القطاع الكبير من الجماهير والنخب العراقية التي أجبرت على مغادرة البلاد والاقامة في الشتات « خاصة في الغرب » بما يفتح الباب أمام تغييرات ديمقراطية واسعة النطاق .

ويستمد ترجيحنا لهذا النموذج للتغيير السياسي في العراق من شيوعه في العقد الأخير في العالم العربي والإسلامي ، والعالم الثالث عموما . كما يستمد أيضا من وجود خبرات عراقية قديمة بهذا النموذج للكفاحية السياسية للجماهير ..

٤ - التوجهات المرجحة للتغيير السياسي في العراق :

مما لا شك فيه ان مجموعة الضرورات التي تحتم التغيير السياسي في العراق في المستقبل القريب تفرض توجهات ديمقراطية سياسية وليبرالية اقتصادية . غير انه من الصعب ان نتصور امكانية نظام سياسي واقتصادي مفتوح ومنسجم تماما في المستقبل المباشر . ومن المرجح ان التغيير الذي يعقب سقوط الدولة السلطوية العنيفة سوف يمزج بين اعتبارات الديمقراطية



(٨) الوثائق

إعلان دمشق

(٦ مارس ١٩٩١)

إن الدول العربية الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة في اجتماع دمشق يومي ٢٠/٨٩ شعبان ١٤١١ هجرية الموافق ٧/٥ مارس ١٩٩١ م انطلاقاً من مشاعر الأخوة والتضامن التي تربط بينها والتي كفلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والاحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير وتعزيزاً لقدراتها على الاضطلاع بمسئولياتها القومية في إعلاء شأن الأمة العربية وخدمة قضاياها وصيانة أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة .

وفي إطار من التمسك القومي بالاهداف والمبادئ التي كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة .

وإدراكاً للتحولات العميقة الجارية على المسرح الدولي والتي تطرح أمام الأمة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهة أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية واذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدواني والانحياز له كالذي حصل خلال العدوان واحتلال قوات النظام العراقي لدولة الكويت الذي جاء خروجاً سافراً على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية وإسلامية ودولية وأطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربي المشترك في وقت كانت الأمة العربية تحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى إلى جمع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التي لا سابق لها . كما تعلن ترحيبها بتحرير دول الكويت وعودة الشرعية إليها وتعبر عن ألمها العميق وبألم حزنها لما تعرض له الشعب الكويتي

الشقيق من جراء عدوان النظام العراقي عليه كذلك تعبر عن أسفها الشديد لما تعرض له الشعب العراقي من أبشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه . وتؤكد في هذا الصدد وقوفها إلى جانب الشعب العراقي في محنته وحرصها الكامل على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية . تؤكد الاطراف المشاركة عزمها على السعي لاعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء التعاون الأخوي بين اعضاء الاسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادئ التالية :

أولاً : مبادئ التنسيق والتعاون

يقوم التنسيق والتعاون على الاسس التالية :

١ - العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلام الإقليمية والمساواة في السيادة وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٢ - العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الاساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الاعلان في ضوء اتفاق المصالح والاهداف .

٣ - العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة إمكاناتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة وتحقيق حل عادل وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين على اساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

- ٤ - تعزيز التعاون الاقتصادي بين الاطراف المشاركة وصولاً الى تجميع القصادى فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٥ - احترام مبدأ سيادة كل دول عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

ثانياً اهداف التنسيق والتعاون

- ١ - في المجالين السياسى والامنى :
١ - تعتبر الاطراف المشاركة ان المرحلة الحالية التى اعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقى توفر افضل الظروف لمواجهة التحديات والتحديات الاخرى التى تتعرض لها المنطقة وفى مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى على اساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .
ب - تؤكد الاطراف المشاركة احترامها لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان امن وسلامة الدول العربية ، واذ تشير على وجه الخصوص الى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر ان وجود القوات المصرية والسورية على ارض المملكة العربية السعودية ودول عربية اخرى فى منطقة الخليج لتلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن اراضيها - يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان امن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الامنى العربى الدفاعى الشامل - كما تؤكد الاطراف المشاركة على ان التنسيق والتعاون بينها ان يكون موجهاً ضد اى طرف بل يمكن ان يكون مقدمة لفتح حوار مع الاطراف الاسلامية والدولية التى تحترم المصالح العليا للامة العربية وتلتزم بمبادئ الشرعية الدولية المستقرة خاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .
ج - تسعى الاطراف المشاركة الى جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع اسلحة الدمار الشامل خاصة الاسلحة النووية وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الاجهزة الدولية المعنية .

٢ - في المجال الاقتصادي والثقافى :

- انسجاماً مع ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وغيرها من اتفاقيات العمل العربى المشترك تسعى الاطراف المشاركة الى :
١ - تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي فيما بين الاطراف المؤسسة كخطوة اولى يمكن البناء عليها مع دول عربية اخرى بغية توسيع مجالات التعاون ونطاقه .
ب - تبني سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيداً لاقامة تجميع القصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم .
ج - تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية وافساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات التعاون المشترك بصورة سهلة وفعالة .
د - دعم مراكز البحث العلمى وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولاً الى تمكينها من اعداد الابحاث المشتركة التى تحقق التكامل فى مجالات المختلفة .
هـ - الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية فى مجال التبادل الثقافى والاعلامى مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقليدها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .
٣ - فى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك دعم الجامعة العربية والتصدى لكافة المحاولات التى تستهدف إضعافها أو تفتيتها وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالاهداف

والمبادئ التى تضمنها ميثاق الجامعة مع امكانية تطويره عن طريق اضافة ملاحق اليه بالاستفادة من نتائج اعمال لجنة تعديل الميثاق بما فى ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات

ثالثاً : الاطار التنظيمى للتنسيق والتعاون

يتم التنسيق والتعاون بين الاطراف المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف المشار اليها من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة اوجه التعاون من اجل التوصل الى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربى فيما بينها تكون مفتوحة لجميع الدول العربية .

رابعاً احكام عامة

جرى التوقيع على هذا الاعلان بالاحرف الاولى فى دمشق على ثمانى نسخ اصلية باللغة العربية لكل منها نفس الحجية بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤١١ هـ الموافق ٦ مارس ١٩٩١ م ويصبح هذا الاعلان نافذ المفعول بعد اقراره اصولاً وتوضيح وثائق الاقرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية .

التوقيع

- راشد عبدالله النعيمي - وزير خارجية الامارات العربية المتحدة
- الامير سعود الفيصل - وزير خارجية المملكة العربية السعودية
- مبارك بن على الخاطر - وزير خارجية قطر
- الدكتور عصمت عبد المجيد - نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية
- الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة - وزير خارجية دولة البحرين
- يوسف بن علوى بن عبدالله - وزير خارجية سلطنة عمان
- الشيخ صباح الاحمد الصباح - وزير خارجية الكويت
- فاروق الشرع - وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ (٣ ابريل ١٩٩١)

إن مجلس الامن ،

- اذ يشير الى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٣ آب / اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٦ آب / اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٩ آب / اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٨ آب / اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٥ آب / اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠ و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٨ تشرين الثانى / نولمبر ١٩٩٠ و ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٩ تشرين الثانى / نولمبر ١٩٩٠ و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ فى ٢ آذار / مارس ١٩٩١ ،

واذ يرحب برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية ،
واذ يؤكد التزام جميع الدول الاعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالهما السياسى ، ويحيط علماً بالنية التى اعربت عنها الدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت بموجب الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) على إنهاء وجودها العسكرية فى العراق فى اقرب وقت ممكن تمثيلاً مع الفقرة ٨ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ،
واذا يؤكد من جديد ضرورة التأكيد من النوايا السلمية للعراق فى ضوء غزوه للكويت واحيله لها بصورة غير مشروعة

باستخدام جميع الوسائل المتاحة ، ومنها اقامة حوار فيما بين دول المنطقة .

واذا يلاحظ ان القرار ٦٨٦ (١٩٩١) قد اذن برفع التدابير المفروضة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من حيث انطباقها على الكويت .

واذ يلاحظ انه رغم التقدم الجارى احرازه بصدد الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، فإن مصر الكثير من الرعايا الكويتيين ورحاها بلدان ثالثة مازال مجهولا ، كما ان هناك ممتلكات لم ترد بعد .

واذ يشير الى الاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن ، الصانع باب التوقيع عليها في نيويورك في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، والتي تصنف جميع اعمال اخذ الرهائن على انها مظاهر للارهاب الدولى .

واذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق ابان النزاع الاخير باستخدام الارهاب ضد اهداف خارج العراق وبقيام العراق باخذ رهائن .

واذ يحيط علما مع شديد القلق بتقريرى الامين العام المؤرخين ٣٠ اذار / مارس ١٩٩١ و ٢٨ اذار / مارس ١٩٩١ ، وإدراكا منه لضرورة التلبية العاجلة للاحتياجات الانسانية في الكويت والعراق ، واذا يضع في اعتباره هدفه المتمثل في إحلال السلم والامن الدوليين في المنطقة على النحو المحدد في قرارات صادرة مؤخرا عن مجلس الامن .

وادراكا منه لضرورة اتخاذ التدابير التالية بموجب الفصل السابع من الميثاق ،

١ - يؤكد جميع القرارات الثلاثة عشر المشار اليها اعلاه ، عما ما يجرى تغييره صراحة ادناه تحقيقا لاهداف هذا القرار ، بما في ذلك تحقيق وقف رسمي لاطلاق النار ،

الف

٢ - يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر ، على النحو المحدد في « المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة » الذى وقعاه ممارسهما لسيادتهما في بغداد في ١١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٣ ، وسجل لدى الامم المتحدة ونشرته الامم المتحدة في الوثيقة ٧٠٦٣ ، الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، ١٩٦٤

٣ - يطلب الى الامين العام ان يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراق او الكويت ، مستعينا بالمواد المناسبة ، بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الامن S/22412 ، وان يقدم الى مجلس الامن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد ،

٤ - يقرر ان يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة اعلاه وان يشجع جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقا لميثاق الامم المتحدة

باء

٥ - يطلب الى الامين العام ان يقدم في غضون ثلاثة ايام الى مجلس الامن للموافقة ، وبعد التشاور مع العراق والكويت ، خطة للتدخل الفوري لوحدة مراقبة تابعة للامم المتحدة لمراقبة خور عبد ومنطقة منزوعة السلاح ، تنشأ بموجب هذا ، تمتد مسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت من الحدود المشار اليها في « المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف

واذ يحيط علما بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق في ٢٧ شباط / فبراير ١٩٩١ والرسائل الموجهة عملاً بالقرار ٦٨٦ (١٩٩١)

واذا يحيط علما بأن العراق والكويت ، بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتى سيادة ، قد وقعا في بغداد في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٣ على « محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة » ، معترفين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر . وقد سجل هذا المحضر لدى الامم المتحدة وفقا للمادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ تموز / يولييه ١٩٣٢ ، الذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ آب / اغسطس ١٩٣٢ .

وادراكا منه لضرورة تخطيط الحدود المذكورة .

وادراكا منه ايضا للبيانات الصادرة عن العراق والتي يهدد فيها باستعمال اسلحة تنتهك التزامات المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات الخائفة او السامة او ماشابها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٢٥ ، ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية ، واذا يؤكد ان اى استعمال اخر لهذه الاسلحة من جانب العراق سوف تترتب عليه عواقب وخيمة .

واذا يشير الى ان العراق كان قد وقع على الاعلان الصادر عن جميع الدول المشتركة في مؤتمر الدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الاخرى ، المنعقد في باريس في الفترة من ٧ الى ١١ كانون الثانى / يناير ١٩٨٩ ، والذى حدد الهدف المتمثل في إزالة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية على الصعيد العالمى ، واذا يشير ايضا الى ان العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، المؤرخة في ١٠ نيسان / ابريل ١٩٧٣ .

واذا يلاحظ اهمية تصديق العراق على هذه الاتفاقية .

واذا يلاحظ علاوة على ذلك اهمية انضمام جميع الدول الى هذه الاتفاقية ، ويشجع مؤتمر استعراض الاتفاقية المقبل على تعزيز قوة الاتفاقية وكفائتها ونطاقها العالمى .

واذ يؤكد اهمية قيام مؤتمر نزع السلاح بالتبكير باختتام اعماله المتعلقة بإعداد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والانضمام اليها على الصعيد العالمى .

واذ يعلم باستعمال العراق لقذائف تسيارية في هجمات لم يسبقها استقرازان ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة في العراق .

واذا يساوره القلق بسبب التقارير التى لدى الدول الاعضاء والتى تفيد بأن العراق قد حاول الحصول على مواد لبرنامج لانتاج الاسلحة النووية بما يتنافى مع التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الصادرة في اول تموز / يولييه ١٩٦٨ .

واذ يشير ايضا الى الهدف المتمثل في انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في اقليم الشرق الاوسط ،

وادراكا منه للتهديد الذى تشكله جميع اسلحة التدمير الشامل على السلم والامن في المنطقة ، ولضرورة العمل على انشاء منطقة خالية من هذه الاسلحة في الشرق الاوسط .

وادراكا منه ايضا للهدف المتمثل في تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة في المنطقة .

وادراكا منه كذلك لاهمية تحقيق الاهداف المشار اليها اعلاه

الفقرتين ١٢ و ١٣ أدناه .

١٠ - يقرر أن يتعهد العراق تمهيدا غير مشروط بعدم استعمال أو استخدامات أو بناء أو حيازة أى من المواد المحددة في الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه ، ويطلب الى الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، بأعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل ، على أن يقدمها الى مجلس الأمن للموافقة عليها في غضون مائة وعشرين يوما من صدور هذا القرار .

١١ - يدعو العراق الى أن يؤكد من جديد ، دون أى شرط ، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ .

١٢ - يقرر أن يوافق العراق دون أى شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه ، وأن يقدم الى الأمين العام وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في غضون خمسة عشر يوما من اعتماد هذا القرار إعلانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه ، وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها ، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التي نوقشت في الفقرة ٩ (ب) أعلاه ، وأن تقبل ، وفقا للترتيبات المنصوص عليها في الفقرة ١٢ أدناه ، القيام بتفتيش عاجل في الموقع وتدمير جميع المواد المحددة أعلاه ، أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر ، وأن يقبل الخطة التي ترد مناقشتها في الفقرة ١٢ أدناه من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منه بشكل مستمر مستقبلا .

١٣ - يطلب الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجري فوراً ، عن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة ، كما جاء في خطة الأمين العام في الفقرة ١١ (ب) أعلاه ، تفتيشا في الموقع على القدرات النووية للعراق استنادا الى تصريحات العراق وأى مواقع إضافية تعينها اللجنة الخاصة ، وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن في غضون خمسة وأربعين يوما تدعو الى تدمير جميع المواد المدرجة في الفقرة ١٢ أعلاه أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر ، حسب الاقتضاء ، وأن ينفذ الخطة في غضون خمسة وأربعين يوما من تاريخ موافقة مجلس الأمن عليها ، وأن يضع خطة تراعى فيها حقوق العراق والتزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ ، لرصد امتثال العراق لأحكام الفقرة ١٢ أعلاه والتحقق منه باستمرار في المستقبل ، بما في ذلك القيام بجرد جميع المواد النووية الموجودة في العراق التي تخضع للتحقق والتفتيش من قبل الوكالة لتأكيد أن ضمانات الوكالة تشمل جميع الأنشطة النووية ذات الصلة في العراق ، وذلك لتقديمها الى مجلس الأمن لاعتمدها في غضون مائة وعشرين يوما من تاريخ صدور هذا القرار .

١٤ - يخطط علما بأن الاجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف ايصالها ، بهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية .

دال

١٥ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن تقريرا عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي

والأمور ذات العلاقة الموقع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ ، والردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها ، ومراقبة أى أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى ، وأن يقدم الأمين العام الى مجلس الأمن تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة ، وبصفة فورية اذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة .

٦ - يلاحظ أنه بمجرد أن يخطر الأمين العام مجلس الأمن بإنجاز وزع وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة سنتهيا الظروف اللازمة للدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) كي تنهى وجودها العسكري في العراق تمشيا مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١) .

جيم

٧ - يدعو العراق الى أن يؤكد من جديد ، دون أى شرط ، التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات السامة أو السامة أو ماشابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ ، وأن يصدد على اتفاقية حظر استخدامات وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، المؤرخة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٣ .

٨ - يقرر أن يقبل العراق ، دون أى شرط ، القيام ، تحت اشراف دول ، بتدمير مايلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر :

(١) جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع .

(ب) جميع القذائف التسارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا والقطع الرئيسية المتصلة بها ، ومرافق اصلاحها وإنتاجها .

٩ - يقرر ، تنفيذاً للفقرة ٨ أعلاه ، ما يلي :

(١) يقدم العراق الى الأمين العام في غضون خمسة عشر يوما من اعتماد هذا القرار ، بياناً بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة ٨ ، ويوافق على إجراء تفتيش عاجل في الموقع ، على النحو المحدد أدناه .

(ب) يقوم الأمين العام ، بالتشاور مع الحكومات المناسبة ، وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، وفي غضون خمسة وأربعين يوما من صدور هذا القرار ، بوضع خطة ، وتقديمها الى المجلس للموافقة عليها ، تدعو الى انجاز الأعمال التالية في غضون خمسة وأربعين يوما من هذه الموافقة :

١ - تشكيل لجنة خاصة ، تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ، استنادا الى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الإضافية .

٢ - تخطى العراق للجنة الخاصة ، عن حيازة جميع المواد المحددة بموجب الفقرة ٨ (١) أعلاه ، بما في ذلك المواد في المواقع الإضافية التي تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٩ (ب) ١ ، أعلاه وذلك لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر ، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة ، وقيام العراق ، بأشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف ، بما في ذلك منصات إطلاقها ، على النحو المحدد بموجب الفقرة ٨ (ب) أعلاه .

٣ - قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب في

استولى عليها العراق ، بما في ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعاتتها أو عدم اعاتتها سليمة .

هـ

١٦ - يؤكد من جديد أن العراق ، دون المساس بديون والتزامات العراق الناشئة قبل ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ والتي سيجرى تناولها عن طريق الآليات العادية ، مسئول بمقتضى القانون الدول عن أى خسارة مباشرة أو ضرر مباشر ، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية ، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها ، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت .

١٧ - يقرر أن ما أدلى به العراق من تصريحات منذ ٣ آب / أغسطس ١٩٩٠ بشأن إلغاء ديونه الأجنبية باطل ولاغ ، ويطلب بأن يتقيد العراق بتقيد صارما بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية .

١٨ - يقرر أيضا انشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة ١٦ أعلاه ، وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق .

١٩ - يوعز الى الأمين العام بأن يضع ويقدم الى مجلس الأمن ، في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار ، توصيات ، لاتخاذ قرار بشأنها ، لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التي يثبت استحقاقها وفقا لاحكام الفقرة ١٨ أعلاه ، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرات ١٦ و

١٧ و ١٨ أعلاه ، بما في ذلك : إدارة الصندوق ، وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقما يقترحه الأمين العام على المجلس ، على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق ، وقدرة العراق على الدفع كما تقدر بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجى ، واحتياجات الاقتصاد العراقى ، واتخاذ ترتيبات [] أداء المدفوعات للصندوق ، والطريقة التي ستخصص الاموال وتدفع المطالبات بموجبها ، والاجراءات المناسبة لتقييم الخسائر ، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسئولية العراق كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٦ أعلاه ، وتكوين اللجنة المشار اليها أعلاه .

واو

٢٠ - يقرر ، مع السريان الفوري ، ألا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الادوية والامدادات الصحية للعراق ، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، على المواد الغذائية التي تخطر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ، أو بموافقة تلك اللجنة ، بموجب اجراء ، عدم الاعتراض ، المبسط والمعدل ، على المواد والامدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدينة أساسية كما تحدّد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ آذار / مارس ١٩٩١ ، وفي أية استنتاجات أخرى عن وجود حاجة انسانية تتوصل اليها اللجنة .

٢١ - يقرر أن يستعرض مجلس الأمن أحكام الفقرة ٢٠ أعلاه كل سنتين يوما في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق ، بما في ذلك تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وذلك لغرض تحديد ما اذا كان سيخفف أو يرفع الحظر المشار اليه فيه .

٢٢ - يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذي تدرج اليه الفقرة ١٩ أعلاه وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الاجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أعلاه ، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة بالوارد في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن .

٢٣ - يقرر ، ريثما يتخذ مجلس الأمن اجراء بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه ، أن تخول لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق ، عندما تكون لازمة ، لضمان توفير موارد كافية لدى العراق للاضطلاع بالانشطة بموجب الفقرة ٢٠ أعلاه .

٢٤ - يقرر ، وفقا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات ذات الصلة التالية له الى أن يتخذ مجلس الأمن مقرا آخر ، أن تواصل جميع الدول الحيولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يل الى العراق ، أو ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد ، أو اتعانه من لراعيها أو استخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها لهذا الغرض : (أ) الأسلحة والاعدة ذات الصلة بجميع انواعها ، بما في ذلك على وجه التحديد البيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى لجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، بما في ذلك ما يوجه منها للقوات شبه العسكرية ، وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاجها لهذه المعدات .

(ب) المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و ١٢ أعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه .

(ج) المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و ١٢ أعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه .

(د) التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة في انتاج واستخدام أو تخزين المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه .

(هـ) الافراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم التقنى المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه .

٢٥ - يطلب الى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم التزاما تاما بالفقرة ٢٤ أعلاه ، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات أخرى .

٢٦ - يطلب الى الأمين العام أن يضع في غضون سنتين بيما ، بالتشاور مع الحكومات المناسبة ، مبادئ توجيهية ، كي يوافق عليها مجلس الأمن ، لتيسير التنفيذ الدولى التام للفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه والفقرة ٢٧ أدناه ، واتاحتها لجميع الدول ووضع اجراء لتحديث هذه المبادئ التوجيهية دوريا .

٢٧ - يطلب الى جميع الدول أن تواصل فرض ما يلزم من الضوابط والاجراءات الوطنية واتخاذها ما يلزم من الاجراءات الأخرى التي تتسق مع المبادئ التوجيهية التي سيضعها مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢٦ أعلاه ، وذلك لكفالة الامتثال لاحكام الفقرة ٢٤ أعلاه ، ويطلب الى المنظمات الدولية أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة للمساعدة في كفالة الامتثال التام لهذا .

٢٨ - يوافق على استعراض مقرراته الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه ، باستثناء المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و ١٢ أعلاه ، على أساس منتظم وعلى أية حال بعد مرور ثمانية وعشرين يوما على صدور هذا القرار ، مع مراعاة امتثال العراق لهذا القرار والتقدم العام المحرز نحو تحديد الأسطحة في المنطقة .

وإن يساوره شديد القلق إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيين في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وادى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية وإلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة .

وإن يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من الام مبرحة يعاني منها البشر هناك .

وإن يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ و٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، على التوالي (S/22442, S/22435) .

وإن يحيط علما أيضا بالرسالتين اللتين أرسلهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في ٣ و٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، على التوالي (S/22447 , S/22436) .

وإن يعيد تأكيد التزام جميع الدول الاعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي . وإن يضع في اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١ (S/22366) .

١ - يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية ويهدد نتائج السلم والامن الدوليين في المنطقة .

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كسهم منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والامن في المنطقة ، بوقف هذا القمع - ويعرب عن الامل ، في السياق نفسه ، في إقامة حوار مفتوح لكافة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ - يصير على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية ، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع أنحاء العراق ، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية في العراق ، وأن يقدم على الفور ، وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى الى المنطقة ، تقريراً عن معاناة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الاكراد ، الذين يعانون من جميع اشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية .

٥ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والسكان العراقيين المشردين .

٦ - يناشد جميع الدول الاعضاء وجميع المنظمات الانسانية أن تسهم في جهود الاغاثة الانسانية هذه .

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر .

٢٩ - يقرر أن تتخذ جميع الدول ، بما فيها العراق ، التدابير اللازمة لكفالة الا تقدم أية مطالبة بناء على طلب حكومة العراق ، أو أى شخص أو هيئة في العراق ، أو أى شخص يقدم مطالبة عن طريق أو لصالح أى شخص أو هيئة من هذا القبيل ، فيما يتصل بأى عقد أو تعامل آخر تأثر ادأؤه بسبب التدابير التي اتخذها مجلس الامن في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات المتصلة به .

٣٠ - يقرر ، من أجل تعزيز التزامه بتيسير اعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الى الوطن ، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وذلك بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص ، وتيسير امكانية وصول لجنة الصليب الاحمر الدولية الى جميع هؤلاء الأشخاص حيثما يوجدون أن يكونون محتجزين وتيسير بحث لجنة الصليب الاحمر الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين مازالت مصائرهم مجهولة .

٣١ - يدعو لجنة الصليب الاحمر الدولية الى ابقاء الأمين العام على علم حسب الاقتضاء بجميع الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتصل بتيسير اعادة الى الوطن أو العودة لجميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم الموجودين في العراق في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو بعده .

حاء

يتطلب من العراق أن يبلغ مجلس الامن بأنه لن يرتكب أو يدعم أى عمل من أعمال الارهاب الدولي أو يسمح لأى منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الاعمال بالعمل داخل أراضيه وأن يدين بلبس جميع اعمال وأساليب وممارسات الارهاب وينبذها .

طاء

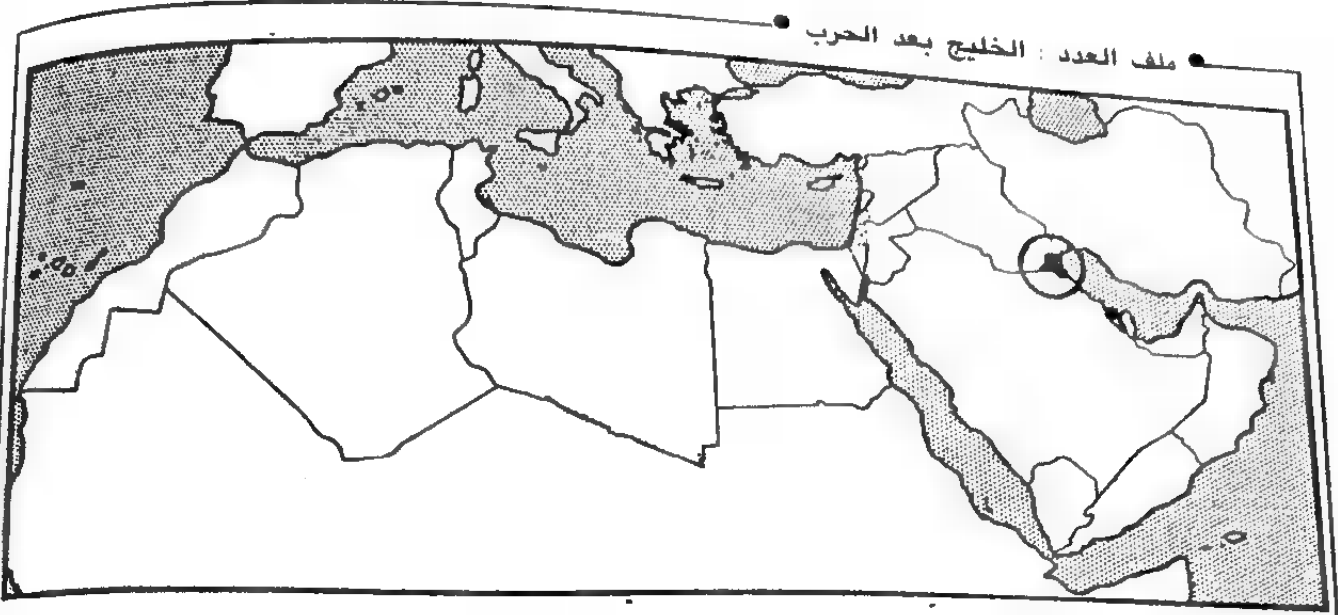
٣٣ - يعلن أنه ، بعد تقديم العراق اخطاراً رسمياً الى الأمين العام وإلى مجلس الامن بقبوله الاحكام الواردة أعلاه ، يسرى وقف رسمي لاطلاق النار بين العراق والكويت والدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت وفقاً للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .

٢٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر وأن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والامن في المنطقة .

قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨

(٥ ابريل ١٩٩١)

إن مجلس الامن ، إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والامن الدوليين . وإن يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة



(٩) اليوميات

(٢٨ فبراير - ٩ يونيو)

إعداد : نبيه الأصفهاني

١٩٩١ فبراير ٢٨ :

- وافقت الحكومة العراقية على عقد إجتماع بين القادة العسكريين العراقيين والأمريكيين من أجل ماقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار .
- طلبت الحكومة الأردنية من الولايات المتحدة ضمان أمن الرعايا الأردنيين المقيدين في الكويت .
- أعلن المتحدث عن البيت الأبيض بأن وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس بوش سيصبح ساريا من طرف واحد حتى لو لم يحصل على رد من بغداد بعد مرور مهلة الـ ٤٨ ساعة التي قررها الرئيس الأمريكي .
- تم تحييد الـ ٤٢ فرقة العراقية الموجودة على مسرح العمليات في الكويت أعلن ذلك الجنرال ريتشارد نيل .
- تلقت القوات العراقية الأمر بوقف إطلاق النار .
- أعلن المتحدث عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن جزءا من الحكومة الشرعية الكويتية سيعود الى الكويت من أجل إعداد الترتيبات اللازمة لعودة الأمير الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيس الحكومة المؤقت والمكلف بإدارة شئون الكويت خلال الـ ٣ أشهر التالية في ظل الحكم العسكري .. لم يحدد بعد تاريخ عودة الشيخ الأحمد الصباح الى وطنه وهو يقيم في العربية السعودية .
١٩٩١ مارس ١ :

- يصل الى الكويت السفير الأمريكي مستر إدوارد جنيلم وفي صحبة فريق مكون من عشرات من الموظفين المدنيين و ٥٠ من العسكريين المتخصصين وذلك بناء على تكليف من قبل الحكومة الكويتية كمستشارين خلال فترة إعادة بناء الكويت .
- وقعت مجموعة « بيشتل جروب » الأمريكية والمتخصصة في الأشغال العمومية والهندسية برتوكولا

بعقد ميرم مع شركة البترول الكويتية وتقوم بمقتضاه بدور رئيسة لمشروع إعادة ترميم وتصليح المنشآت الكويتية . وخاصة إعادة بناء الصناعة البترولية الكويتية التي عانت من الغزو العراقي للكويت .
يقدر البعض حجم عملية إعادة البناء بحوالي ١٠ مليار من الدولارات . كما يستوجب الالتجاء إلى ٦,٢٠٠ من العاملين التابعين للشركة المذكورة بالإضافة الى مساعدين من الباطن وكذا ١,٢٠٠ من العاملين الكويتيين .

- قدرت منظمة « الياتا » الخسائر التي تكبدتها شركات الطيران بسبب أزمة الخليج بحوالي مليار من الدولارات .
- أرسل المدير العام لهيئة اليونسكو رسالة الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تضمنت موافقة اليونسكو على المشاركة في جهود إعادة بناء الكويت والدول المعنية بحرب الخليج وتشكيل مجموعة عمل كلفت بدراسة هذا الاسهام .
١٩٩١ مارس ٢ :

- جاء في مؤتمر صحفي عقد بمدينة الكويت بأن تكاليف إعادة بناء الكويت قد قدرت بحوالي ٤١ إلى ٥٠ مليار من الدولارات . وأن عدد المفقودين من الكويتيين قد بلغ ٣٢,٠٠٠ شخصا منهم ٨,٠٠٠ تم أسرهم على يد القوات العراقية ليكونوا « عملة للمبادلة » في يد الحكومة العراقية .

- أعلن العراق عن موافقته على مضمون القرار رقم ٦٨٦ الصادر عن مجلس الأمن والذي يضع الشروط المفروضة على العراق من أجل إقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم .
- إتخذت السلطات العراقية أول الاجراءات من أجل تطبيع الوضع في بغداد ومناطق أخرى من العراق بعد أن توقف القتال .
- أبلغ البطريرك العراقي رافائيل بيبضاوي قداسة البابا والمشاركين في قمة الفاتيكان المنعقدة لدراسة أوضاع ما بعد الحرب

في الخليج عن « المخاطر » التي قد تنجم عن حدوث تغيير في نظام الحكم بالعراق عن قيام فوضى في البلاد قد تلقى بالعراق في أحضان حرب أهلية شبيهة بالحرب اللبنانية .
- قام نائب رئيس الوزراء العراقي السيد سعدون حمدي بزيارة مفاجئة الى طهران حاملا رسالة من الرئيس صدام حسين موجهة إلى الرئيس الإيراني علي أكبر ولاياتي .
- ألقى مجلس قيادة الثورة العراقي جميع القوانين والاجراءات التي إتخذت من أجل ضم الكويت .
١٩٩١ مارس ٣ :

- دعا الرئيس الليبي معمر القذافي الى « توزيع عادل للبترول العربي على العرب » وأضاف أن كارثة الخليج كان من الممكن تفاديها لو كان هذا التوزيع قد تم وفقا لسياسة بترولية عربية موحدة .
- صرح مسئول أمريكي بأن عدد الجنود العراقيين الذين تم أسرهم على يد قوات الحلفاء قد بلغ حتى الآن ٦٢,٠٠٠ بالإضافة إلى ١,٦٠٠ جندي عراقي أسرتهم القوات الأمريكية في جزيرة فيلقه بالكويت .

- أفادت الأنباء من طهران عن قيام حركة تمرد ذات صبغة إسلامية في الجنوب العراقي حيث يقيم السكان الشيعة ضد نظام صدام حسين بسقوط أربعة مدن - البصرة وعمارة وناصرية وحماوا في يد المتمردين .

- عاد ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ سعد عبدالله الصباح الى الكويت قادما من العربية السعودية .
- أعلن العراق رسميا قبوله للشروط التي وضعها الحلفاء لاقترار وقف إطلاق النار على نحو دائم وكذا للقرار رقم ٦٨٦ الصادر عن مجلس الأمن الذي يلقي بضم الكويت ويقرر دفع تعويضات عن الخسائر التي نتجت عن القوات العراقية .

تم ذلك بعد أن جرى لقاء بين قادة القوات المتحالفة ووفد عسكري عراقي بالقرب من مدينة صفوات التي تقع بالقرب من حدود المنطقة جنوب العراق التي يسيطر عليها الحلفاء .
- إقترح الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بأن ينعقد مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات وذلك لدراسة المشاكل التي أثارها أزمة الخليج وخاصة ما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي وبحقوق الاقليات وباقتسام الموارد وبمراقبة التسليح . وقال الرئيس الفرنسي بأن الأمم المتحدة التي سمحت بالالتجاء الى القوة من أجل تحرير الكويت عليها الآن أن تنظم العودة الى السلام .

١٩٩١ مارس ٥ :

أعرب ممثل الكنيسة العراقية أمام مؤتمر القمة المنعقد في الفاتيكان ليناكش شئون ما بعد الحرب عن قلقه حول المخاطر الناجمة عن أحداث تغيير في نظام الحكم في العراق وحذر من إندلاع حرب أهلية وفوضى قد تكون أخطر مما جرى في لبنان وقد رد معظم المشاركين في المؤتمر نفس الشيء .

- وصل الى طهران نائب رئيس الوزراء العراقي السيد سعدون حمادي في زيارة مفاجئة .

- قرر مجلس الثورة العراقي إلغاء جميع القوانين والاجراءات الخاصة بضم الكويت .

- طلب وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل من الامين العام للأمم المتحدة معونة فنية لمواجهة الاخطار الناجمة عن ثلوث البيئة في الخليج وأوضح الوزير أن العراق قد ألقى مايفوق عن ١٠ ملايين من براميل البترول في مياه الخليج .

- أعلن رئيس الوزراء الاسترالي أن حكومته سترسل مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الى الخليج من أجل التباحث حول إبرام صفقات تجارية .

- قدم وزير الخارجية الايطالي دي ميكيليس مشروعا الى الامين العام للأمم المتحدة حول عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط .

- قامت ٨ دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر) بإصدار بيان تضمن صيغة التعاون فيما بينها .
١٩٩١ مارس ٦ :

- إمتدت الاضطرابات داخل العراق الى مدينتي كربلاء ونجف التي بقيت في أيدي الشيعة ويحاول الحرس الجمهوري العراقي إستعادة سيطرته على المدينتين .

- إستقبل الملك فهد رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في مدينة الرياض الذي قدم من الكويت حيث أجرى محادثات مع المسؤولين الكويتيين حول إعادة تعمير الامارة .

- قرر العراق تسريح ١٠ كتائب من قواته .

- وصل الى دمشق وزراء خارجية لوكسمبورج ض وهولندا وإيطاليا في إطار جولة سيقومون بها في الشرق الأوسط والمغرب بهدف إيجاد تسويات « دائمة لازمة الخليج » .

- أبدت فرنسا وإنجلترا تأييدهما لاقامة قوات فصل عربية في منطقة الخليج .

- أعرب الملك حسين عن تخوفه من أن يدفع الفلسطينيين ثمن الموقف الذي إتخذته قادتهم .

- رفضت حركة المقاومة الكويتية إقرار قانون الطوارئ في الكويت .

- نفى وزير الخارجية الإيراني أي تورط من قبل حكومته في الأحداث الجارية في العراق .

- أجرى نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي مباحثات مع وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي .

- إمتدت الاضطرابات في العراق الى العديد من المدن والقرى في الجنوب .

- أعلن وزير الخارجية البريطاني بأن العقوبات المفروضة على العراق لن تخفف طالما لم يطرأ تغيير على سياسة صدام حسين .

١٩٩١ مارس ٧ :

- تم الإقراج عن مئات من الكويتيين كانوا محتجزين في العراق .
- دعا وزير الخارجية الأردني الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

- أعطت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن النور الأخضر لارسال معونة إنسانية الى العراق بناء على تقرير مشترك قدمته منظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (يونيسيف) .

- أعلن ولي العهد ورئيس الحكومة الكويتية الشيخ سعد العبدالله الصباح بأن الانتخابات العامة ستجرى في الامارة خلال الشهر المقبل « ولكن دون تحديد ميعاد لها » . وعود بأعادة الحياة البرلمانية في الكويت دون ذكر دستور ١٩٦٢ الذي ألغى في ١٩٨٥ .

- كما صرح ولي العهد الكويتي أن بلاده ستساند الفلسطينيين في الاراض المحتلة .

- صرح في عمان وزير الخارجية الكندي جوي كلارك بأنه من الضرورة العاجلة إيجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية كما اعتبر تطبيق عقوبات ضد إسرائيل لرفضها إجلاء الأراضي التي إحتلتها أمرا « غير منتج » وهناك وسائل أخرى أكثر إنتاجية يمكن الالتجاء إليها في نهاية الأمر .

- غادر جيمس بيكر واشنطن في طريقه الى الشرق الأوسط ليقوم بجولة من أجل التعرف على فرص السلام المتاحة . وكان الرئيس بوش قد أعلن بأن « الوقت » حان لوضع نهاية للصراع العربي الاسرائيلي .

- أبدت الحكومة الاسرائيلية رفضها لمقترحات الرئيس بوش حول الشرق الأوسط .

- في الرياض وقع المسؤولون العسكريون المتحالفون مع وفد عراقي على مذكرة إتفاق حول عودة جميع الأسرى الحرب المحتجزين في الخليج .

الخليج . وفي الوقت نفسه صرح مسئول امريكي بأن الاتفاقيات الخاصة بانتشار القوات الامريكية في الخليج ستحدد على الصعيدين الثاني .

- أكد وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في الرياض بأن الاضطرابات تزداد إنتشارا وحدة في العراق . وأن حكومته قد حذرت النظام العراقي من الالتجاء الى القمع بالأسلحة الكيميائية . ١٩٩١ مارس ١١ :

- إنعقد في بيروت مؤتمر منظمات المعارضة العراقية وأهدها تتلخص في كيفية مساندة وتنسيق حركة التمرد في العراق وكيفية تحسين وحدة صفوف المعارضة العراقية من أجل إقرار الديمقراطية في العراق . ١٩٩١ مارس ١٢ :

- توصل وزراء النفط لمنظمة الاوبك المجتمعين في جنيف إلى الاتفاق حول الحد الأقصى من الانتاج البترولي : ٢٢,٢ ملايين برميل يوميا بالنسبة للربع السنوي الثاني وذلك بهدف مساندة أسعار النفط .

- إنخفضت قدرة العراق على تصدير البترول الى أكثر من الثلثين .

- غادر القاهرة وزير الخارجية الايطالي الذي يقوم بجولة في الشرق الأوسط .

- صرح وزير الدفاع السعودي الذي يقوم بزيارة الى القاهرة بأن قد قدم للرئيس مبارك بعض التقارير الخاصة بوجود القوات المصرية في الخليج .

- سلم السفير السوفيتي في القاهرة فلاديمير بولياكوف الرئيس مبارك رسالة من الرئيس ميخائيل جورباتشوف تضمنت تقدير الرئيس السوفيتي للوضوح في الشرق الأوسط وبعض الأفكار حول مرحلة ما بعد الحرب .

- إكتشفت سلطات الامن المصرية خطة إرهابية عراقية مستهدفة المنشآت العامة والتجمعات السكانية وذلك من أجل إثارة البلبلة وعدم الاستقرار .

- في مدريد طلب السفير العراقي من السلطات الاسبانية اللجوء السياسي .

- وفقا لآخر تقدير للخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة في الخليج بلغ عدد القتلى ٢١٢ من العسكريين منهم ١٢٠ قتلوا خلال الاشتباكات و ٢٣ جنديا وطيارين مازالوا مفقودين كما بلغ ضحايا حوادث ومرض ١٨٩ شخصا .

- أوضحت السلطات العراقية أنها رفضت قبول عودة لاجئين عراقيين متمركزين بالقرب من الحدود العراقية الكويتية لأنها عندما إستكشفت المنطقة وجدتها ملغمة فطلبت تأجيل عودة اللاجئين حتى يتم تطهير المنطقة من الألغام . مع الالتزام بميعاد ٢١ مارس . ١٩٩١ مارس ١٣ :

- إستقبل الرئيس الايراني علي أكبر رفسنجاني وزير الخارجية الكندي وقد تناول اللقاء « الوضع الخطير » في العراق . - أصبح ميناء « الشويبة » الكويتية صالح للملاحة وبدأت تستقبل السفن والبواخر .

- مرة أخرى طالبت المعارضة الكويتية بإعادة الديمقراطية وبالعودة الى الحياة البرلمانية داخل الامارة .

- إنتهت اللجنة المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في سلالة - مسقط ، أعمالها الخاصة بإيجاد بنية لترتيبات أمن جماعية في منطقة الخليج .

- بدأ وزير الدفاع الفرنسي « بيير جوكس » جولته الاولى في منطقة الخليج .

- أجرى جيمس بيكر محادثات مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق تناولت الصراع العربي الاسرائيلي والمشكلة اللبنانية والتعاون الاقتصادي وترتيبات الامن في منطقة الخليج وأخيرا فرض الرقابة على الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة الشاملة الدمار .

- أبلغت السلطات العراقية جميع الصحفيين في بغداد بمغادرة البلاد في ظرف ٢٤ ساعة بدون إبداء الأسباب . - جاء في وكالة انباء تركية أن تركيا ترغب في المشاركة في إعادة

تعمير الكويت . - حصلت شركتان بريطانيتان (إنشاءات بحرية وخدمات حاسبات الكترونية) على عقدين بلغت قيمتهما ٥,٤ ملايين دولار في إطار عملية إعادة بناء الكويت .

- صرح سفير الكويت في فرنسا أن حكومته لن تعطى تأشيرات دخول الكويت إلا بعد مضي شهر أو شهرين على الأقل . ١٩٩١ مارس ٨ :

- بدأ وزير الخارجية الامريكي جيمس جولته الى الشرق الأوسط .

- أعلن الرئيس جورج بوش بأن العقوبات المالية المفروضة على الارصدة الكويتية سترفع خلال أسبوعين .

- رحبت الحكومة المصرية بخطاب الرئيس بوش الذي القاه أمام الكونجرس والذي تعهد فيه بإيجاد تسوية عادلة وشاملة لجميع مشاكل الشرق الأوسط وأكدت تمسكها بتطبيق القرارات رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ الصادرة عن مجلس الأمن وكذا بمبدأ الأرض مقابل السلام لضمان أمن إسرائيل والاعتراف بها وفي نفس الوقت للاعتراف بحقوق الفلسطينيين المشروعة .

- أرسل قداسة البابا يوحنا الثاني مبلغ ٨٠ ألف دولار لمساعدة ضحايا حرب الخليج .

- بدأ وفد ياباني من أعضاء الحاكم في اليابان جولته في منطقة الشرق وتشمل مصر والسعودية وسوريا والكويت .. وتتطلع اليابان الى المساهمة في إعادة تعمير منطقة الخليج .

- قدرت تكاليف العمليات العسكرية الفرنسية في الخليج بحوالي ٨,٥ مليار من الفرنكات = (١,٧ مليارات دولار) .

- وجهت إيران نداء الى صدام حسين طالبه فيه أن يتنحى عن الحكم .

- طالب المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي المنعقد في طرابلس (ليبيا) بانسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج وأدان العدوان الذي قامت به الولايات المتحدة وحلفاءها ضد العراق الشقيق . كما طالب بانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي العربية ورفع الحظر على العراق .

- بدأت عودة الجنود الامريكيين الذين كانوا متمركزين في العربية السعودية .

- طلب إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السابق السوفيتي حكومته بإلغاء المعونة العسكرية السوفيتية الممنوحة للعراق .

- قررت هولندا رفع العقوبات المالية المفروضة على الارصدة الكويتية .

- حذرت وزارة الخارجية الامريكية من السفر الى الكويت نظرا لوجود الغام ومفرقات تركتها قوات الغزو .

١٩٩١ مارس ١٠ :

- غادر وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر مدينة الرياض متجها إلى مصر . وقد صرح أمام الصحفيين بأنه قد توصل خلال

لقاءاته مع المسؤولين السعوديين ودول الخليج الى إتفاق ما حول ترتيبات الامن المزمع إقامتها في الخليج . أما بخصوص تسوية الصراع العربي الاسرائيلي فما زالت هناك اختلافات في الآراء .

- أعلن وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز خلال زيارة قام بها الى الكويت بأن بلاده لن تتعامل مع النظام العراقي طالما بقي صدام حسين في الحكم .

- صرح الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي جويلار أن قرار أمن امريكي في منطقة الشرق الأوسط لهو أمر مفروض وشبه ذلك بدكتاتورية دولية مفروضة .

- صرح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في الرياض أن حجم وأماكن إنتشار القوة العربية لحفظ السلام ستحددها دول

- صرح وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني في واشنطن ان القوات الأمريكية ستبقى في العراق متى يعود الاستقرار الى هذا البلد .

- أرسلت اليابان ١٠ أطنان من المعونة العاجلة إلى الكويت من الأغذية والدوية وخيام وأغطية .

- قام رئيس بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتحديد إحتياجات العراق من معونة إنسانية بزيارة الى المحطات الكهربائية التي عانت من الغارات في بغداد .

١٩٩١ مارس ١٤ :

- عاد الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير الكويت الى وطنه بعد بقاءه في السعودية لمدة ٧ شهور على أثر الغزو العراقي للكويت .

- صرح قائد القوات المتحالفة العربية والإسلامية في الخليج الجنرال خالد بن سلطان في مؤتمر صحفي عقده بالقاهرة ان تواجد قوة عربية في الخليج يجب ان تلبى تفويضا خاصا ، وأضاف انه : علينا ان نكون واقعيين ، اذا كان الأمر يتعلق بالقيام بعمليات مشتركة بين ٨ دول فهذا امر سيقدره الجميع . ولكن اذا كان الأمر يتعلق بإنشاء قوة عربية متمركزة في المنطقة او في احد دول الخليج دون هدف محدد او دون تكليف محدد من الصعب تقبل مثل هذا الأمر .

- صرح المستشار السياسي لدى الرئيس مبارك السيد اسامة الباز ان ابقاء القوات الاجنبية في الخليج ترفضه جميع الاطراف المعنية - عربية واخرى - لأنه ستكون له عواقب وخيمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

- تقرير ان تساهم مصر في عملية اقتلاع الألغام وعددها نصف مليون لغم وضعتها القوات العراقية في الكويت .

١٩٩١ مارس ١٥ :

- اكدت وزارة الخارجية الأمريكية ان المتمردين الاكراد يسيطرون على العديد من المناطق العراقية القريبة من الحدود مع تركيا .

- صرح القائد المساعد للعمليات الأمريكية في الخليج ان قواته في حالة الدفاع ولكنها مستعدة عند اللزوم لمواصلة الهجوم . ووصف استعمال العراق هليكوبترات ضد المتمردين الاكراد بأنه - خرق للاتفاق الخاص بوقف اطلاق النار المبرم في ٧ مارس بين العراق والحلفاء .

- قامت القوات الأمريكية بالتقدم داخل العراق من اجل الضغط على النظام العراقي لكي يوقف وقف اطلاق النار .

- قام عدد من السيدات الكويتيات بمظاهرة في شوارع مدينة الكويت وامام السفارة الأمريكية يطالبن بتحرير الاف من الرهائن الكويتيين محتجزين في العراق .

- اتهمت وكالة الانباء الايرانية القوات العراقية باستعمالها قنابل النابالم وكمية كبيرة من الغازات ضد المناطق الأهلة بالسكان في المدن العراقية وأضافت ان اشتباكات ضارية تجرى بين الشعب العراقي ووحدات الحرس الجمهوري في « سلمانية » و « ديوانية » و « اربيل » و « الموصل » وحاج عمران وملاح في شرق وشمال شرق العراق .

- أجرى الجنرال السعودي خالد بن عبدالعزيز محادثات في دمشق مع الرئيس حافظ الاسد تناولت « العلاقات الاخوية بين الجيشين السوري والسعودي والوسائل الكفيلة بدعمهما في مواجهة التحديات الناجمة عن حرب الخليج »

- وجه الزعماء الاكراد في باريس نداء الى الرئيس ميثران يطلبون منه ان « تمثل المسألة الكردية » في جدول الاعمال للمحادثات المقبلة الخاصة بمستقبل الشرق الاوسط .

١٩٩١ مارس ١٦ :

- نفت المعارضة الشيعية ادعاءات الرئيس صدام حسين بان قد تمكن من قمع حركة التمرد في جنوب العراق .

- في مستط التقى وزيرى الخارجية السعودى والايرانى وتناول

الوزيران « العلاقات الثنائية والتطورات الخارجية في منطقة الخليج .

- صرح جيمس بيكر بان في تقديره ان صدام حسين لن يبقى في الحكم اكثر من نهاية هذا العام .

- التقى السيد عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي برؤساء القبائل الكردية في شمال العراق . ودعا « جميع الاكراد » الى الدفاع عن بلدهم وعن وحدتهم الاقليمية والى تلبية دعوة الوطن من اجل اعادة البناء والتنمية .

- اعلن الرئيس مبارك عن عودة دفعة اولى من القوات المصرية المتمركزة في الخليج الى مصر .

- قرر الشيخ سعد عبدالله الصباح رئيس الحكومة الكويتية إلغاء حظر التجول خلال شهر رمضان المبارك .

- اكد الشيخ سعد عبدالله الصباح ولى العهد الكويتى بان الاسرة الحاكمة في الكويت قد تمهدت بأحراز تقدم في مجال اقرار الديمقراطية وان هذا التمهيد يأتى بعد الأمن واعادة البناء فيما بين الاولويات في مرحلة ما بعد الحرب .

- صرح وزير الكهرباء الكويتى ان الكويت سيشغل محروما من التيار الكهربائى لمدة ٢ اسابيع على الاقل .

- قدم الاتحاد السوفيتى مقترحات عن ما بعد حرب الخليج تضمنت ٦ نقاط

- التقى جيمس بيكر في انقره مع الرئيس تورجوت اوزال .

١٩٩١ مارس ١٨ :

- جرى لقاء في انقره بين وزير الخارجية السوري والرئيس تورجوت اوزال تناول بالتفاصيل اعلان دمشق الخارجى بترتيبات الأمن في الخليج .

- اكد متحدث من وزارة الخارجية الأمريكية بان المتمردين الاكراد مازالوا يسيطرون على جزء كبير من كراستان وان حركة التمرد في الجنوب تواصل تقدمها ايضا .

- طلب منظمة العفو الدولية القيام « بتحقيق مستقل حول بلاغات تفيد بان عددا من الاعتقالات التعسفية وكذا حالات تعذيب للفلسطينيين ولرعايا دول عربية اخرى قد جرت اخيرا في الكويت .

- صرح الرئيس بوش ان الخطوة الاولى لتلخص في الحصول على وقف اطلاق النار دائم في الخليج واصدار قرار من قبل الامم المتحدة يسجل هذا الامر .

- صرح وزير الاوقاف والشؤون الدينية العراقي انه قد تم تشكيل لجان مكلفة « بتقدير الخسائر التي نجمت عن المتمردين والاعوان والتي نالت اماكن العبادة في العراق » .

- قدم التليفزيون العراقي السيد عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة لأول مرة كنائب القائد العام للجيش وهو بذلك يخلف الجنرال عدنان خير الله الذى قتل في حادث طائرة .

- صرح نائب وزير الخارجية الايرانى على محمد بشاراتي ان « وضع الجند الكويتية تحت تصرف اجانب ولاغراض عسكرية هو امر لن تتحملة ايران . واكد ضرورة الحفاظ على وحدة تراب الكويت .

- كان الاعلان بعودة العلاقات الدبلوماسية بين العربية السعودية وايران بعد قطيعة جرت في ٢٨ ابريل ١٩٨٨ بمثابة اعلان عن تطبيع العلاقات بين طهران والنظم الملكية في الخليج .

- استقبل ولى عهد الكويت ورئيس الحكومة وزير الخارجية اليوغسلافى

- قررت الجماعة الاقتصادية الاوروبية منح ٦,٥ ملايين دولار لضحايا حرب الخليج

١٩٩١ مارس ١٩ :

- صدر مرسوم من الامير جابر الاحمد الصباح يحدد تاريخ ٢٠ سبتمبر اخر ميعاد يلزم البنك المركزى الكويتى باستبدال العملات الكويتية الورقية بورقات جديدة .

- جرت مظاهرة في مدينة البصرة موالية للرئيس صدام حسين وتدين الاضطرابات التى تثيرها عناصر اجنبية

- بدأت السفن التجارية ترسو في الموانئ الكويتية .
- أعلن كل من إيران والسعودية اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي كانت قد قطعت منذ ٢٦ ابريل ١٩٨٨ على اثر الاحداث التي جرت خلال الحج بمكة والتي اسفرت عن ٤٠٢ من القتلى منهم ٢٧٥ من الايرانيين .
١٩٩١ مارس ٢١ :
- وجهت منظمة للدفاع عن حقوق الانسان نداء يدق ناقوس الخطر حول المعاملة البشعة التي يتلقاها الفلسطينيون في الكويت بالرغم من تصريحات المسؤولين الكويتيين .
- في مؤتمر صحفي عقد بواشنطن ونقل بالقرع الصناعي حدد نائب وزير البترول الامريكى جون ايستون اهم بنود السياسة البترولية الامريكية : ترفض الولايات المتحدة اقامة « حوار » بين المستهلكين والمنتجين خوفا من أن يؤدي ذلك إلى فرض رقابة على الاسعار أو على الانتاج كما تحبذ الاتصالات الثنائية مع الدول المنتجة .
- طلبت الجبهة الموحدة لكردستان العراقية من اللجنة الدولية للصليب الاحمر بذل معونة انسانية لحوالى ٦٠ ألف أسرى حرب من العراقيين وايضا « بالتفاوض من أجل اعادتهم إلى وطنهم » وجه امير الكويت خطاب شكر إلى بريطانيا « لموقفها المشرف المدافع عن حرية الشعوب » .
- شرع العراق في اطلاق سراح مجموعة جديدة من السرى الحرب الكويتيين بلغ عددهم ١,١٥٠ وجميعهم من العسكريين .
- طلبت الصين من مجلس الامن الاسراع برفع العقوبات المفروضة على العراق . فقد صرح المتحدث عن وزارة الخارجية الصينية بأن « قرار وقف اطلاق النار قد أصبح ستاريا . وأن الشعب العراقي برىء بعد أن غانى من ويلات الحرب . أنه يواجه الآن صعوبات خطيرة في حياته اليومية » .
- جاء في اذاعة المناضلين الاكراد المواليين لجلال القلاباني ان الثوار الاكراد قد أصبحوا يسيطرون على محافظة « تهمين » الفنية بالبترول .
- اتهمت « الجمعية العليا للثورة الاسلامية في العراق » الجيش العراقي بشن غارات على مدينة نجف (جنوب بغداد) « بالاسلحة الكيماوية وبالصواريخ أرض - أرض وبالنايالم » .
- اتهمت ابنة آية الله أبو القاسم الخوئى الرئيس صدام حسين بأنه قد اختطف ابيها ويعد اكبر زعيم شيعى عراقي .
١٩٩١ مارس ٢٢ :
- صرح مبعوث خاص من الأمم المتحدة أجرى تحقيق داخل العراق من ١٠ الى ١٧ مارس بأن الحرب وما نتج عنها من تدمير للبنية التحتية العراقية قد أرجعت العراق إلى مرحلة ما قبل التصنيع .
- عين السيد طه ياسين رمضان نائبا لرئيس الجمهورية .
- قدر رئيس أحد المصارف الفرنسية الكبرى تكاليف اعادة بناء الكويت بما يتراوح بين ١٠ الى ٢٠ مليارا من الدولارات .
- أعلن متحدث عن وزارة الخارجية الامريكية أن الاشتباكات في جنوب العراق قد قلت حدتها وأن الحكومة قد بدأت في نقل قواتها الى الشمال حيث يواجه المتطوعون من الاكراد تقدمهم .
- سلمت السفارة الامريكية في الكويت الحكومة الكويتية قائمة تضم أسماء عسكريين كويتيين متهمين بتعذيب الفلسطينيين .
- أفادت مصادر تابعة للجماعة الاقتصادية الأوروبية في بروكسل ان هذه الاخيرة قد قررت تخفيف الحظر المفروض على العراق بحيث يتوافق هذا الحظر مع القرارات الصادرة عن مجلس الامن .
- صرح وزير البترول الكويتي بأن الابار التي لم يحرقها العراقيون بدأت تفرز بفق كبيرة قابلة للاشتعال وأن هذه البقع التي تطفو على السطح تتجه نحو مناطق مأهولة بالسكان .
- فرض حظر التجول في العاصمة العراقية على اثر تزايد التوتر وقيام مظاهرات احتجاجية .
- دعا مسعود يارازاني رئيس الحزب الديمقراطي ككلوردستان

- قام وزير الداخلية العراقي على حسن الماجد بزيارة الى مدينة الموصل في شمال العراق حيث عقد اجتماع خصص « لدعم حالة الامن واعادة بناء » .
- أكدت وزارة الدفاع الامريكية ان حركة التمرد المناهضة للحكم العراقي والتي ادعى النظام في بغداد بأنه قد تمكن من القضاء عليها مازالت جارية في جنوب البلاد حيث توجد اقلية شيعية . كما أن الاكراد في الشمال مازالوا يسيطرون على الامور .
- قرر مجلس الشيوخ الامريكى وقف مبيعات السلاح للدول المتحالفة التي تعهدت بالمشاركة في تمويل حرب الخليج ولكنها لم تستوف ماتعهدت به . المقصود من هذه الدول العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .
- استقل الرئيس مبارك وزير الخارجية اليوغسلافي الذي أعلن اثر هذا اللقاء انه يؤيد الدعوة الى عقد اجتماع غير عادي لحركة دم الانحياز من اجل دراسة الوضع في الخليج بعد الحرب .
- وصل الى البحرين قائد القوات المتحالفة العربية والاسلامية الجنرال السعودي خالد بن سلطان بن عبدالعزيز الذي يقوم بجولة في عدد من الدول العربية .
- أبدت الحكومة العراقية استعدادها لاعادة جميع الممتلكات الكويتية الى الامم المتحدة وإلى اعادة جميع الطائرات الكويتية التي استولت عليها وكذا التحف التي سرقت عندما احتلت القوات العراقية الكويت .
١٩٩١ مارس ٢٠ :
- قرر البنتاجون ان المعدات العسكرية التي تركتها القوات العراقية في الكويت بعد الانسحاب منها تعتبر غنائم حرب « وذلك ردا على محاولة العراق اقرار حقوقه على هذه المعدات » .
- استقبل الرئيس صدام حسين اكبر سلطة دينية شيعية في العالم المثلة في شخص آية الله أبو القاسم الخوئى الذي « هنأه لنتاجه في القضاء على التمرد » .
- حرصت وزارة الخارجية الامريكية بأنه لا يوجد دليل على أي مساندة مادية من قبل ايران لحركة الشيعة المتمردين العراقيين .
- اعربت اللجنة الدولية للصليب الاحمر عن قلقها ازاء الوضع الغذائي في العراق .
- اصدر البرلمان العراقي قرارا يلغى قراره السابق بضم الكويت الى العراق وكذا جميع النتائج التي نجمت عن قرار الضم .
- اقترح مجلس الشيوخ الامريكى على إلغاء المعونة الممنوحة للاردن لعام ١٩٩١ نتيجة للموقف الذي اتخذته الاردن إزاء الولايات المتحدة خلال حرب الخليج . احتج البيت الابيض على هذا القرار الذي يراه بأنه يحد من تحركه في طريق السلام .
- اسقطت طائرة امريكية من طراز ف - ١٥ طائرة قتالية عراقية لم تلتزم بالقيود التي فرضتها قوات الحلفاء على الطيران العراقي . وذلك فوق مدينة تكريت شمال بغداد .
- صرح متحدث عن القوات الشعبية الايرانية بأن « القوات المسلحة العراقية بعد أن فقدت سيطرتها على مدينة كركوك قد تراجعت حتى مدينة تكريت وأن طريق كركوك - تكريت قد قطع . كما أن القوات الشعبية قد احتلت تلال دوالان التي تقع بين كركوك والقاعدة العسكرية « بارولى » .
- بلغ عدد الجنود الامريكيين الذين انسحبوا من منطقة الخليج ٨٠ ألف جندي . ومازال هناك حوالى ٤٦٠ ألف جندي امريكى و ٢٠٠ ألف جندي من الدول المتحالفة متمركز في المنطقة .
- أصبحت بفق الزيت السوداء التي لوئت الساحل الشمالي للعربية السعودية تهدد أيضا الجزء الجنوبي من هذا البلد وكذا البحرين وقطر .
- أبدت الحكومة الفرنسية قلقها ازاء وضع الفلسطينيين في الكويت .
- وصفت الدوائر الدبلوماسية الغربية استقالة الحكومة الكويتية بالقرار المرتقب واللازم ولكنه لا يحل الأزمة الداخلية في الكويت .

العراقي « جميع المسؤولين من المعارضة العراقية بالعودة إلى العراق من أجل تشكيل حكومة مؤقتة » .

- تقدمت المعارضة الكويتية بطلب مفاده ان لا يكون رئيس الحكومة المقبل من اعضاء أسرة الصباح الحاكمه .
١٩٩١ مارس ٢٤ :

- ازدادت الاشتباكات في مدينة كربلاء حيث تمكن المتمردون الشيعة من طرد الجيوش العراقية من الجزء الاكبر من المدينة .
- قام مئات من المعارضين العراقيين في لندن بمظاهرة لمطالبه الحكومة البريطانية بمعونة فورية تمنح لضحايا الحرب الاهلية في العراق .

- تم تشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة سعدون حمادي .
يحتفظ صدام حسين برئاسة الجمهورية .

- اعرب الرئيس التركي تورجوت اوزال عن امله في ان تمتنع كل من سوريا وايران عن التدخل في شئون العراق .

- احتجت ثلاث صحف عراقية تصدر في بغداد على مشروع القرار الامريكي الذي يحدد شروط اقرار وقف اطلاق النار على نحو دائم ووصفته بأنه يستهدف « انتزاع السيادة من العراق ورمي ثرواته » .

- تم اكتشاف مخزن هام لصواريخ اكسوست « سيلكورم » كانت القوات العراقية قد خبأتها في الكويت .

- أمر الملك فهد وسائل الاعلام السعودية بالتوقف عن الرد على الهجمات الاعلامية الموجهة ضد العربية السعودية .
١٩٩١ مارس ٢٥ :

- تمكنت القوات الحكومية العراقية من السيطرة على مدينتي الموصل وكركوك .

- تقدم السفير العراقي لدى الأمم المتحدة بشكوى ضد ايران وكشف عن ما لا يقل عن ١٢ حادثة حدود بين البلدين فيما بين ٦ و ١٧ مارس

- أعلن السيد جلال طالباني ان جميع مناطق شمال العراق باستثناء الموصل قد وقعت في ايدي المتمردين الاكراد .

- أعلن ولي العهد ورئيس الحكومة الكويتية الشيخ سعد العبدالله الصباح ان الانتخابات التشريعية ستقام في الكويت في « مستقبل قريب » . ولكنه لم يذكر تاريخا محددا لهذه الانتخابات

- نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » ان الولايات المتحدة على وشك فتح قاعدة عسكرية لها في البحرين

- احتجت الحكومة الايرانية لما تقوم به القوات الامريكية من اعمال لصد « الرحلات الاستكشافية » الجديدة التي تقوم بها ايران في الخليج وفي بحر عمان .

١٩٩١ مارس ٢٦ :

- قررت الكويت منح سوريا قرض قدره ٢٥ مليون دولار سيخصص لتمويل مشاريع صغيرة في مجالات الصناعة والخدمات

- استقبل السلطان قابوس قائد القوات الامريكية في الخليج الجنرال نورمان شوارتركوف الذي يقوم بجولة في المنطقة .

- دعا رئيس حكومة البحرين دول منطقة الخليج الى مواصلة التعاون مع الغرب والى دعم التعاون في مجال الامن . كما اوضح

الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة معارضة البحرين لتقسيم العراق مؤكدا بان حالة عدم الاستقرار في العراق كفيلة بالقضاء على استقرار المنطقة .

- أعلن البنتاجون ان قوات صدام حسين قد دعمت مراكزها في الجنوب ولكنها انسحبت من كركوك في الشمال .

- طلبت صحيفة « الجمهورية العراقية » من بعض الدول العربية « المشرفة » معارضة المشروع الامريكي الخاص باقرار وقف اطلاق النار في الخليج على نحو يستهدف حرمان العراق من مكتسباته

العلمية والتكنولوجيا والى فرض سيطرة على موارده لسنوات عديدة

- قام بنك الكويت الموحد بمنح ٢٥٠ الف جنيه استرليني للصندوق البريطاني الذي انشئ من اجل الخليج

- توجه الدول الخمس الاعضاء الدائمين داخل مجلس الامة الى الاتفاق حول اصدار قرار جديد حول العراق والشروط التي ستفرض من اجل القرار وقف اطلاق النار .

- أكد الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رافسنجاني ان عدد الطائرات العراقية المدنية التي لجأت الى ايران خلال الحرب لا يتعدى الـ ٢٢ طائرة .

- وصل وزير البيئة الفرنسي الى الكويت من اجل التمرض على الوضع الذي نتج عن حرق آبار البترول .

- أعلنت وزارة الخزانة انتهاء عملية تجميد الارصدة الكويتية في الولايات المتحدة .

- قررت الحكومة اليابانية منح ١٢,٦ مليون دولار تخصص لمشاريع دولية من اجل مساعدة الفلسطينيين ومكافحة بقعة الزيت في الخليج والخرائق التي ألحقت بآبار البترول .

- تنبأ الرئيس بوش بسقوط صدام حسين على المدى القصير

١٩٩١ مارس ٢٧ :

- وصل الى القاهرة الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد حامد الجايد الذي يقوم بزيارة ستدوم بضعة ايام .

- نفى وزير الاعلام الكويتي المعلومات التي تقيد بان الفلسطينيين يتلقون معاملة سيئة في الكويت ووصف هذه المعلومات بأنها اكاذيب .

- ايدت الحكومة المصرية معارضتها لاي وجود عسكري ارضي على المدى الطويل في منطقة الخليج .

- اضاف مجلس الامن شرطا اخر لقرار وقف اطلاق النار في العراق وهو ان يتخلى العراق عن الارهاب

- اعرب وزير الخارجية الفرنسي رولاند دوماس عن قلقه ازاء « حظر التقسيم الجارى » للعراق وأبدى امله في ان تعتمد الأمم المتحدة سريعا القرار الذي يحدد شروط وقف اطلاق النار

- استعادت القوات العراقية سيطرتها على البصرة وعاء مدن اخرى في الجنوب والوسط العراقي .

- انتقدت صحيفة « القادسية » التابعة للجيش العراقي مشروع القرار الامريكي المقدم لمجلس الامن ووصفه بأنه جزء من مؤامرة موجهة ضد العراق ولصالح اسرائيل .

١٩٩١ مارس ٢٨ :

- وجه وزير الاسكان المصري السيد حسب الله الكفراوى العتاب الى السلطات الكويتية لان هذه الاخيرة قد نست « ان موقف مصر من ازمة الخليج هو الذي اضفى الشرعية على تحرك الولايات المتحدة وحلفائهم في المنطقة » مما سمح بتحرير الامارة

- بلغت مساهمة الولايات المتحدة وحلفائها في حرب الخليج ٢٨,٧ مليار من الدولارات

- وصفت الدوائر الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة مشروع القرار الجديد الذي يحدد شروط وقف اطلاق النار بأنه يجعل من العراق « اول دولة في العالم تتمتع « بسيادة محدودة » على الصعيد الاقتصادي . وهي شروط قاسية لم تفرض منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

١٩٩١ مارس ٢٩ :

- صرح الجنرال خالد بن سلطان قائد الجيش السعودي بأنه يؤيد فكرة وجود دائم لقوات امريكية في منطقة الخليج خارج العربية السعودية

الكويتية وفقا للخط المرسوم في ١٩٦٢ وايضا قبول العراق تدمير كافة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية التي يمتلكها وتخصيص نسبة من عوائد تصدير النفط العراقي الى صندوق التعويضات عن خسائر الحرب.

- إحتج العراق لدى الأمم المتحدة على إختراق مجاله الجوي من قبل الطيران الأمريكي .

- صرح رئيس الاتحاد الوطني لكرديستان السيد جلال الطالباني أن فكرة إقامة دولة كردية مستقلة ماضى سوى « حلم » وأنه من المستحيل إجراء تعديل في حدود الدول في الشرق الأوسط .

- أعلنت وكالة الأنباء العراقية بأن القوات العراقية قد إستعادت مدينة « زاخو » وطردت منها المتمردين الأكراد وأن السكان الأكراد في المنطقة يتعاونون مع الجيش النظامي العراقي في مطاردة المتمردين .

- تمكنت القوات العراقية من تدمير نقطة المروء الوحيدة بين العراق وسوريا .

١٩٩١ أبريل ٢ :

- جرى قتال عنيف ودام بين مجاهدي الشعب - المعارضة الإيرانية - وحراس الثورة الإيرانية داخل الأراضي الإيرانية شمال مدينة قصر شيرين . وقد وجهت الحكومة الإيرانية إحتجاجا لدى العراق على « محاولة التوغل » داخل إيران من قبل قوات المعارضة الإيرانية المتمركزة في العراق . أكد مجاهدي الشعب أنهم قد هوجموا داخل الأراضي العراقية .

- جرى لقاء في المساء بالعاصمة القطرية بين أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد الثاني والجنرال شوارتزكوف قائد القوات الأمريكية في الخليج تقبل الوضع في المنطقة بعد تحرير الكويت وإجراءات الأمن الجاري دراستها حاليا من أجل إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة وأخيرا كيفية دعم علاقات الصداقة والتعاون على الصعيد الثنائي بين قطر والولايات المتحدة .

- في رسالة موجهة لأمير الكويت أكد الرئيس جورج بوش على ضرورة أحداث تطور ديمقراطي في الكويت .

١٩٩١ أبريل ٣ :

- إجتمع مجلس الأمن بالاجماع ماعدا كوبا (القرار رقم ٦٨٧) وتتضمن الفقرة ٢٠ منه على الغاء كافة الإجراءات المتخذة والتي نص عليها القرار رقم ٦٦١ (٦ أغسطس ١٩٩٠) الذي يحظر تصدير كافة المواد الغذائية الى العراق . ينص القرار أيضا على إنسحاب القوات الأمريكية التام من العراق في حالة قبول العراق لهذا القرار التي يضع شروط إقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم .

- سلم عصمت عبد المجيد رسالة الى كل من سفراء الدول للـ ٨ (العربية السعودية الكويت ، اتحاد الامارات العربية ، قطر ، البحرين ، وعمان) تضمنت الاقتراح بعقد إجتماع « لمجموعة الـ ٨ » على مستوى الخبراء في نهاية شهر أبريل من أجل وضع اتفاقيات ترجع إعلان دمشق الى الواقع .

١٩٩١ أبريل ٤ :

- أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأن قوات صدام حسين قد أصبحت تسيطر على جميع المدن العراقية الهامة . ولكن عليه أيضا أن يبقى في هذه المدن عددا كبيرا من هذه القوات كما أن إشتباكات مازالت جارية .

- طالبت الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن بإعتماد قرار يدين العراق للطريقة التي بها يقوم بقمع السكان في داخل العراق .

- طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة التركية بفتح حدودها مع العراق لكي يتمكن الفارين من المعارك الجارية اللجوء الى تركيا . كما أعربت عن إستعدادها لتقديم مزيد من المعونة لأغاثة اللاجئين الى تركيا وذلك من خلال قنوات المنظمات الدولية .

- في حديث أجرته شبكة التلفزيون البريطانية صرح الرئيس التركي « ترجوت أوزال » أن بلاده غير قادرة على إيواء اللاجئين الأكراد القادمين من العراق الذين قد بلغ عددهم ٥٠٠ ألف .

- رشحت الحكومة المصرية السيد عصمت عبد المجيد ليكون الأمين العام لجامعة الدول العربية .

- قدم الى القاهرة مسئولان من منظمة التحرير الفلسطينية حيث إستقبلهما وزير الخارجية المصري د . عصمت عبد المجيد .

- تعهد رئيس الحكومة البريطانية « جون ميجور » بالمساهمة في حلحلة

- صرح دبلوماسي غربي بأن الحكومة الكويتية تريد الحد من عدد الفلسطينيين والاجانب وأن الشعور العام لدى الكويتيين هو عدم إتاحة الفرصة ليصبحوا أقلية داخل بلادهم .

- أبدى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني عن قبوله فكرة التعاون بين إيران وأوروبا مستهدفا « ضمان الأمن في المنطقة »

- طلبت المعارضة العراقية من الجامعة العربية التدخل لوقف « مذبحه الشعب العراقي » على يد سلطان بغداد .

- حذر الكولونيل معمر القذافي من إقامة أي قاعدة عسكرية أمريكية في البحرين .

١٩٩١ مارس ٣٠ :

- أعلن السيد عبدالله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في مؤتمر صحفي بالكويت بأن المجلس قد قرر « تجميد » المعونة التي كان يمنحها للأردن وللمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك نتيجة لمساندتهما للعراق خلال حرب الخليج .

- في القاهرة افتتحت الدورة الـ ٩٥ لمجلس الجامعة العربية المنعقد على مستوى السفراء وقد حضر الاجتماع ممثلا عن العراق السيد سعد قاسم محمودي رئيس إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية العراقية . يتولى الكويت رئاسة الدورة .

١٩٩١ مارس ٣١ :

- أعلن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي السيد عزت

ابراهيم في كلمة القاها امام جمهور من المستقلين والجنود والسكان في محافظة « أربيل » أنه قد تم « تنظيف محافظة أربيل العزيزة من

كافة العناصر المشينة والخونة وأعوان الصهيونية » . كما أثنى على الدور الذي قام به الحرس الجمهوري في التصدي للمتمردين .

- قدر الرئيس حسني مبارك الخسائر التي تكبدتها مصر نتيجة لحرب الخليج بحوالي ٢٠ مليار من الدولارات .

- طالبت المعارضة الكويتية بمزيد من الديمقراطية ومن المشاركة

الفعالة في الحكم وتنظيم انتخابات تشريعية وإعادة البرلمان الكويتي الذي أوقفه الأمير في ١٩٨٦ والعودة الى دستور ١٩٦٢ .

- صرح مسئول عن المعارضة الشيعة العراقية بأن القتال مازال مستمرا بين القوات العراقية والمتمردين في مدينة الكربلاء .

● ● ● ●

١٩٩١ أبريل أول :

- أجرى الرئيس مبارك محادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي يزور القاهرة تناولت (١) الإجراءات الأمنية الاقليمية (٢) العلاقات العربية

(٣) عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

- وجه أحد زعماء الحركة الكردية مسعود البرازاني نداء الى الرئيسين بوش وميتران وكذا الى رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بيريزدي جويلار من أجل أغاثة السكان الأكراد الذين يذبجون في العراق على يد القوات العراقية بعد أن إستعادت هذه الأخيرة المدن الرئيسية في الكرديستان العراقي .

- نشرت الحكومة الأمريكية قائمة ضمت حوالي مائة من المؤسسات أو

الأفراد وصفتهم بأنهم « أعوان » العراق وأنهم يعملون لحساب « المركب المالي » الذي يقوم بتوريد الاسلحة للعراق .

- وصل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الى جدة في زيارة رسمية .

- أعلنت منظمة العمل الاسلامي المعارضة للحكم العراقي أن حوالي ٣٠ ألف كردي عراقي هاجروا الى تركيا خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية .

- إنعقد مجلس الأمن لدراسة مشروع قرار (رقم ١٤) يحدد شروط وقف إطلاق النار على نحو دائم . ويتضمن الاعتراف النهائي بالحدود العراقية

الخليج أن يعود الى الهجوم الذي كان عليه قبل إنذلاع الصراع وأخيرا حث الولايات المتحدة على مزيد من الجهود والنشاط من أجل التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط .

١٩٩١ أبريل ٩ :

- رفض العراق بصفة قاطعة أنه منطقة عازلة داخل أراضيه لحماية اللاجئين الاكراد . وأعلن أنه سيحارب مثل هذا الاقتراح بكافة الوسائل .
- صرحت وزارة الخارجية الأمريكية بأن فكرة إقامة منطقة عازلة لحماية اللاجئين الاكراد في العراق ليست إحدى الولايات بالنسبة للولايات المتحدة ولكن إذا عرقلت بغداد الجهود التي تبذل لانقاذ اللاجئين فإنها ستعمل على أن تتدخل الأمم المتحدة وفقا لما تضمنه القرار رقم ٦٨٨ الصادر في ١٥ أبريل ١٩٩١ .

- غادر الرئيس مبارك القاهرة مع وفد رسمي متجه إلى طرابلس .
- أكد مسئول أمريكي مرافق لوزير الخارجية جيمس بيكر بأن إسرائيل قد قبلت مبدأ عقد « مؤتمر إقليمي » حول الشرق الأوسط .
- عرض وزير الخارجية البولندي في امستردام فكرة تشكيل « ترويكة » تضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل محاولة إقرار السلام في الشرق الأوسط وتسوية مشاكل ما بعد حرب الخليج . هذه اللجنة الثلاثية ستكون بمثابة جهاز تنسيق وتنظيمي .
- وأضاف الوزير بأن مبدأ عدم التدخل الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يجب أن توضع له حدود . وبذلك إتفق مع رأي وزير الخارجية الفرنسي الذي نادى « بواجب التدخل على الصعيد الانساني » .

- لكن الامير صدر الدين أفغان من قبل الامين العام للأمم المتحدة للقيام بدور المنسق لكافة المعونة الدولية التي تمنح للسكان المدنيين التي تضررت من حرب الخليج .

- عقد كل من إيران وفرنسا اتفاقا تضمن « خطة من أربع نقاط خاصة بمنح المعونة للاجئين العراقيين » .

- أوضح وزير الخارجية البريطاني « دوغلاس هوج » بأن إنشاء « منطقة أمن للاكراد » ستطلب وجود عدد هام من المراقبين التابعين للأمم المتحدة على أن تدعمهم وحدات عسكرية قريبة .

- أيد وزير الخارجية النمساوي فكرة إقامة مناطق عازلة لحماية اللاجئين الاكراد داخل العراق .

- أبدى مجلس الوزراء السعودي عن « أسفه العميق » إزاء أعمال العنف والقمع الذي تقوم به العراق وقرر إرسال معونة للاجئين .

١٩٩١ أبريل ١٠ :

- في حديث تليفوني أجراه مع الامين العام للأمم المتحدة وافق الرئيس بوش على ضرورة إقامة « مناطق أمن » ومصالح اللاجئين الاكراد في شمال العراق . وأوضح متحدث عن الرئيس أن الولايات المتحدة قد حذرت منذ أيام من القيام بأي عمل عسكري ضد اللاجئين . فلم يحدث أي هجوم وبالتالي فإن مثل هذه المناطق موجودة بالفعل في العراق .

- صرح قائد القوات الدولية أن عملية المراقبة لمنطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت ستطرح العديد من « المشاكل الكبيرة » وأن حياة الجنود ستكون في خطر نتيجة الانفجار التي زرعت في الحقول المجاورة بالإضافة الى التلوث الناتج عن الحريق الذي أصاب الحقول البترولية في الكويت وملحقاتها .

- صرح مسئول تركي أن جنودا من الأتراك متواجدين داخل الأراضي العراقية من « أجل ضمان أمن عراقي الشمال » .

١٩٩١ أبريل ١١ :

- أشار مسئولون أمريكيون أن الولايات المتحدة قد وجهت اتذارا جديدا الى العراق بعدم عرقلة عمليات الاغاثة للاجئين ، وأن يلتزم في ذلك بما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ .

- وصل ياسر عرفات الى طرابلس حيث إستقبله وزير النقل الليبي .
- أجرى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر محادثات مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق وصرح بعدما بأن هناك إمكانيات لإقرار السلام في الشرق الأوسط وأن تقدما قد أحرز في هذا الصدد .
- أيدت الحكومة المصرية فكرة المؤتمر الإقليمي للسلام ووصفتها بأنها جديرة بالاهتمام .

اللاجئين الاكراد بمبلغ قدره ٢٠ مليون جنيهًا إسترلينيًا (٤٠ مليون دولار) كما أكد بأن حكومته لن تتورط في الحرب الأهلية الجارية في العراق .
- إنهم وزير الداخلية العراقي كلا من بريطانيا وألمانيا وإسرائيل بالتواطؤ في حركة التمرد الكردية . كما إنهم إيران بتورطها في الاضطرابات الدينية التي جرت في وسط وجنوب العراق .

- وجه الامين العام لمنظمة حلف شمال الاطلسي نداء شخصيا في وجه الامين العام لمساعدة اللاجئين الاكراد .

- كوينهاجن من أجل مساعدتهم على العودة الى بلادهم .
- أعرب وزير الخارجية النمساوي عن قلقه إزاء الوضع الراهن الذي يحياه السكان الاكراد الذين تطاردتهم القوات العراقية في شمال العراق .

١٩٩١ أبريل ١١ :

- إعتد مجلس الامن بناء على طلب من فرنسا القرار رقم ٦٨٨ الذي يدين أساليب القمع التي مارستها بغداد للقضاء على حركة التمرد والذي يتضمن نداء من أجل بذل معونة إنسانية دولية للسكان المدنيين وخاصة الاكراد . حصل القرار على ١٠ أصوات - بما في ذلك الاتحاد السوفيتي - ضد ٣ أصوات (اليمن وكوبا وزيمبابوي) وإمتنع عن التصويت كل من الصين والهند .

١٩٩١ أبريل ١٦ :

- وافق ١٦٠ نائب داخل البرلمان العراقي ضد ٣١ على القرار رقم ٦٨٧ الذي يضع شروطا لاقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم .

- قام الرئيس صدام حسين بتعيين وزير للدفاع جديد وهو السيد حسين كامل حسن بدلا من السيد سعدى طلحة عباس الذي عين مستشار عسكري لدى الرئيس .

- أعرب الرئيس بوش عن إرتياحه لقبول العراق الشروط القاسية التي فرضتها عليه الأمم المتحدة من أجل إقرار وقف إطلاق النار في الخليج ووصفه بأنه « إيجابى » .

- بدأ جيمس بيكر جولته « الاستشارية » في الشرق الأوسط بادئا بتركيا حيث يقوم بدراسة الوضع للاجئين الاكراد . ثم ينتقل الى إسرائيل ومصر وسوريا وأخيرا الى جنيف .

١٩٩١ أبريل ١٧ :

- ردا على المطالبة بإعادة البرلمان الذي حل في ١٩٨٦ صرح أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح بأن التهديدات الداخلية والخارجية التي مازالت ماثلة على الكويت تدفع الى تأجيل الانتخابات التشريعية التي وعد بها شعبه منذ ٣ أسابيع في أول خطاب القاه عند عودته الى أرض وطنه . وقد أعطى الامير نفسه مهلة ٢١ شهرا لاعادة البرلمان .

١٩٩١ أبريل ١٨ :

- في لوكسمبرج ، إتخذ مجلس الجماعة الأوروبية عددا من القرارات منها : ضرورة إسقاط نظام صدام حسين حتى يستعيد العراق مكانته في صفوف الدول المتحضرة والبقاء على العقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة حتى تتم التغييرات السياسية المنشودة والمطالبة بأحداث منطقة داخل العراق مخصصة لحماية اللاجئين وأيضا منح اللاجئين الاكراد معونة انسانية قدرها ١٨٠ مليون دولار وأخيرا مساندة الولايات المتحدة في جهودها من أجل التوصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية .
- أوضح الخارجية السويسري في مؤتمر صحفي أنه يساند أحداث إنقلاب في النظام العراقي على أساس أن مثل هذا الامر لصالح إستقرار المنطقة ولكن إضاف أن أى تدخل من قبل الحلفاء باسم منظمة الأمم المتحدة هو أمر مرفوض من وجهة نظر القانون الدولي .

- خلال زيارته لتركيا قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر برحلات جوية داخل المجال الجوي العراقي على جانبي خط الحدود التركية - العراقية بهدف التعرف على وضع اللاجئين الاكراد .

- في مؤتمر صحفي أجراه نائب وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بيليجونوف بالرباط صرح الوزير بأن بلاده والمغرب متمسكان بالحفاظ على الوحدة الإقليمية للعراق جاء هذا التصريح على أثر محادثات أجراها الوزير السوفيتي مع وزير الدولة للشئون الخارجية المغربي السيد عبد اللطيف فيلال . وأضاف الوزير السوفيتي بأن على « الوجود العراقي » في منطقة

- ذكرت وكالة الانباء الايرانية في طهران بأن عدد اللاجئين العراقيين الى ايران قد بلغ ٩٠١,١٢٠ ومازال تدفق اللاجئين مستمر.

- وصف نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز التدخل الامريكي في شمال العراق « لا دخل له بالاغاثة الانسانية بل إنها تلبس اعتبارات سياسية بحتة ». وأضاف بأن تدخل الدول الكبرى في مشكلة اللاجئين قد ادى الى تعقيدها .

١٩٩١ أبريل ١٨ :

- أعلنت السلطات في بغداد مد فترة العفو عن الاكرد المتهمين « بالقلم باعمال يعاقبها القانون للمرة الثانية » .

- دعا وزير الدولة السوري السيد ناصر قدور الجماعة الدولية الى « إيجاد صيغة تجعل إسرائيل تطبق قرارات مجلس الامن الخاصة بالصراع العربي - الاسرائيلي » .

- تم التوقيع في بغداد على إتفاق بين الحكومة العراقية ومنظمة الامم المتحدة نص على « قبول العراق التعاون مع الامم المتحدة يكون للمنظمة وجوع ذو طابع إنساني في العراق » مدة الاتفاق لغاية نهاية العام الحالي .

- تلقت الامانة العامة للامم المتحدة وكذا رئيس مجلس الامن رسالة من المصريين من العراق تضمنت قائمة مفصلة عن كميات جميع الأسلحة التي يمتلكها والاماكن التي توجد فيها وذلك وفقاً لما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ أبريل ١٩٩١ . وقد سلم العراق أيضاً رسالة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا تضمنت أنواع المنشآت النووية التي يمتلكها .

- إرتفع سعر الدولار على نحو ملحوظ في بورصة نيويورك بينما تراجع سعر الذهب .

- وصل الى جدة امين الحزاة الأمريكية نيكولاس برادي حيث إستقبله وزير المالية السعودي تأتي هذه الزيارة بضعة أيام قبل عقد إجتماع في الرياض لوزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي الذي يستهدف دراسة « وسائل لتنشيط الاستثمارات ودعم التعاون بين دول التحالف العربي والدولي الذي وقف في وجه العراق » .

- أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية بأنها ترى أن وجود الامم المتحدة عند عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط فهو أمر « لا بد منه » .

- وصل الى دمشق ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز حيث أجرى محادثات مع نائب الرئيس السوري عبدالطيم خدام .

- أعلنت العربية السعودية والكويت عن رفضهما إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق « طالما لم يغير هذا البلد نظام حكمه ويثبت حسن نواياه » كان العراق قد قطع في ٦ فبراير علاقاته مع كل من العربية السعودية ومصر إحتجاجاً على إشتراكهما في الهجوم الجوى الذي قامت به قوات الحلفاء ضد العراق .

- صرح مسئول كبير كويتي بأن الكويت قد قررت وقف المعونة المالية التي كان يبذلها للدول العربية التي وقفت بجانب العراق .

- نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً على اثر زيارة قامت بها الى الكويت فيما بين ٢٨ مارس و٩ أبريل يفيد بأن العديد من الاعتقالات واعمال التعذيب والقتل قد ارتكبت في هذا البلد وخاصة ضد الفلسطينيين منذ انسحاب القوات العراقية .

١٩٩١ أبريل ١٩ :

- وصل ولي عهد السعودية الى القاهرة وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك في إطار الجهود والمشاورات التي تجريها مصر مع الدول العربية بالوضع في الخليج والعلاقات الثنائية وعملية السلام .

- اعترضت الولايات المتحدة على نص الرسالة المقدمة من العراق الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تضمنت إحتجاجاً على قرار مجلس الامن بوجوب تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية كما أوضحت أن زهد العراق لم تكن كافية .

- طالب البرلمان الأوروبي الدول الاعضاء بالمجموعة الأوروبية باتخاذ اجراء قانوني في محكمة العدل الدولية لإدانة العراقية لمحاولتها إبادة الاكرد بشكل جماعي .

- جرت مباحثات بين الجانبين الأمريكي والعراقي حول خطط دول التحالف لاقامة مخيمات آمنة للاجئين الاكرد داخل العراق .

- اعترفت الحكومة الكويتية بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان بعد تحرير الكويت وأكدت انه قد تمت استعادة القانون والنظام .

- أبلغ وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل مستر جيمس بيكر خلال زيارته للقاهرة بأن حكومته لم تعد تعمل منظمة التحرير الفلسطينية وستكتفي بمساعدة الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة .

- رفضت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وهي منظمة موالية لسوريا ومعادية لجبهة التحرير الفلسطينية فكرة عقد مؤتمر اقليمي للسلام في الشرق الأوسط ووصفتها بأنها تؤدي الى مفاوضات منفردة .

- قرر مجلس قيادة الثورة العراقية مد فترة العفو العام الذي منحته للمتمردين الاكرد بأسبوع آخر يبدأ يوم الجمعة ١٢ أبريل .

- حذرت حكومة العراق تركيا وايران من أي تدخل في شؤون الاكرد العراقيين .

١٩٩١ أبريل ١٢ :

- تولى الدول الخمس على التشاور بخصوص إقامة « مناطق امن » للسكان المدنيين الاكرد .

١٩٩١ أبريل ١٣ :

- قام نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بزيارة الى الخرطوم دامت ٢٤ ساعة . أجرى خلالها محادثات مع السيد عمر البشير .

١٩٩١ أبريل ١٤ :

- إحتجت ايران رسمياً لدى العراق حول عدد الطائرات العراقية التي لجأت الى ايران خلال الحرب تؤكد طهران أن عدد هذه الطائرات لايتعدى الـ ٢٢ طائرة في حين تقول العراق ان عددها قد وصل الى ١٥٨ .

- صرح المستشار سموكوفت لدى الرئيس بوش بأن إسرائيل لن يمكنها تبرير ضرورة الاحتفاظ بالأراضي المحتلة بما سمته « العمق الاستراتيجي » اللازم لدفاعها . إذ أن حرب الخليج أثبتت بأن أمن إسرائيل لايتوقف على هذا العمق فقط . فقد أطلق العراق صواريخه عبر الأردن ماراً بالأراضي المحتلة .

- بدأت القوات الأمريكية في الانسحاب من جنوب العراق متجهة نحو منطقة منزوعة السلاح على طول خط الحدود العراقية - الكويتية .

١٩٩١ أبريل ١٦ :

- بدأ وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر جولته الثالثة في الشرق الأوسط في محاولة التقاط أية فرصة تقدم في طريق السلام . والملاحظ أن وزير الخارجية قد تقادى مناقشة قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة . وهو أمر تعارضه الحكومة الأمريكية وترأه عانقا في طريق السلام .

- في لندن حيث التقى برئيس الحكومة السوفيتية فالنتان بافلوف أعرب إسحق شامير عن امله في أن تقبل موسكو مبدأ عقد مؤتمر اقليمي حول الشرق الأوسط .

- أعلن الرئيس بوش أن القوات المتحالفة (أمريكية بريطانية فرنسية) ستدخل منظمة شمال العراق من أجل إقامة مراكز معونة لاغاثة اللاجئين الاكرد على أن يكون هذا التدخل بصفة مؤقتة . كما دعا الى إسقاط نظام صدام حسين كأفضل وسيلة لتسوية مشكلة هؤلاء اللاجئين والعمل على المصالحة الوطنية داخل العراق . على أن لاتشارك الولايات المتحدة في أية حرب مدنية عراقية .

١٩٩١ أبريل ١٧ :

- أعلنت القيادة الأمريكية في الرياض أن معظم أعضاء اركان الحرب الأمريكيين سيرحلون عن المنطقة ويعودون الى بلادهم وأن الجنرال شوارتزكوف سيواصل قيادته للقوات المتواجدة في الخليج من موطنه بفلوريدا .

- دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج بوش) الى مقاطعة جيمس بيكر خلال جولته الثالثة الى الشرق الأوسط . والى الالتزام بعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الامم المتحدة .

- التقى جيمس بيكر بوزير الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية في لوكسمبورج وعاهده بأن يحاول إقناع إسرائيل بقيام الجماعة الأوروبية بمشاركة كاملة في المؤتمر الاقليمي الذي سيعقد من أجل السلام في الشرق الأوسط .

- في باريس صرح مسئول أن الخطة المقترحة من قبل فرنسا لصالح اللاجئين الاكرد لاستهداف إقامتهم الدائمة حتى لايصبحوا في حاجة دائمة الى المعونة بل تقتصر على بذل « مساعدة مباشرة » .

١٩٩١ أبريل ٢٠ :

- استقبل الرئيس مبارك السيد نيكولاس برادى وزير الخزانة الأمريكى .
- أعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل قوات المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة (١٤٤ فردا) الذين سيتخذون مواقعهم على الحدود بين العراق والكويت .

- ذكرت وكالة الانباء الايرانية ان الاكراد سحقوا محاولة للقوات العراقية لاستعادة مرتفعات شمال السيمانية وأن القتال مازال مستمرا في عدد من المدن .

- أعلن الجنرال شوارنكوف في مؤتمر صحفى عقده عقب لقائه مع وزير الدفاع المصرى الفريق يوسف صبرى أبو طالب بأن دور القوات المصرية كان حاسما في تحرير الكويت .

- جرى اجتماع طارئ بين صدام حسين وزعماء الاكراد بناء على دعوة الرئيس العراقى في محاولة للتفاوض حول سبل انتهاء مأساة ملايين من الاكراد المحاصرين في الجبال على الحدود مع تركيا .

- صرح مسئول دبلوماسى أمريكى في انقرة بأن الولايات المتحدة طالبت العراق بسحب قواته بعيدا عن منطقة « زاخو » في شمال العراق بمسافة ٣٠ كيلو متر حتى يمكن اقامة مناطق آمنة للاجئين ومن المتوقع ان يصل عدد القوات المتحالفة في المنطقة الى ١٧,٥٠٠ جندي من امريكا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا .

- تم تشكيل حكومة كويتية جديدة .

١٩٩١ أبريل ٢١ :

- أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع جيمس بيكر الذى قدم الى القاهرة في جولته الثالثة لدفع عملية السلام في المنطقة . وقد غادر الوزير الأمريكى القاهرة متوجها الى السعودية ومنها الى الكويت ثم الى سوريا على ان يعود الى القاهرة يوم ٢٣ أبريل أو ٢٤ أبريل .

- دخلت قافلة من ٥٠ سيارة عسكرية أمريكية شمال العراق قادمه من تركيا لحماية اعمال بناء المخيمات للاجئين ولم تواجه أية مقاومة من جانب القوات العراقية . توجهت القافلة الى مدينة « زاخو » على بعد ١٠ كيلو مترات داخل العراق . ذكر المنسق الأمريكى لعمليات الاغاثة ان القوات البحرية الأمريكية اقامت معسكرا نموذجيا يضم ١٢ خيمة على بعد كيلو متر من « زاخو » بهدف اغراء اللاجئين المنتشرين في الجبال على العودة .
- انعقد في تونس اجتماع للمجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة المشروع الأمريكى الخاص بعقد مؤتمر اقليمي لدفع عملية السلام في الشرق الاوسط .

١٩٩١ أبريل ٢٢ :

- صرح جيمس بيكر خلال زيارته الى الكويت بأنه قد تلقى تأكيدات صريحة جدا من السلطة الكويتية حول وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان وأن الكويت مستعد لاستقبال لجان تحقيق مستقلة . وإضاف أنه قد درس مع المسؤولين الكويتيين امكانية اقامة قاعدة أمريكية في الكويت دون ابداء أى تفاصيل أخرى .

- أعلن مسئول أمريكى بأن الرئيس بوش ينوى القيام بمبادرة خلال شهر مايو المقبل تستهدف نزع السلاح من منطقة الشرق الاوسط .

- صرح مسعود برازاني رئيس الحزب الديموقراطى في كردستان والمشارك في المفاوضات الجارية بين الاكراد والنظام العراقى بأن جبهة كردستان التى تضم اهم التشكيلات للمعارضة الكردية لن توقع أى اتفاق مع السلطات العراقية ان لم يكن مدعما بضمانات دولية .

- أكد الامير سعود الفيصل مساندة بلاده للجهود التى تبذلها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط .

- أعلن متحدث عن المعارضة الكويتية السيد سامى الخطراش بأن السلطات الكويتية قد منعت اعضاء من المعارضة من عقد مؤتمر صحفى في فندق بالعاصمة مما يشكل عدم وجود ديموقراطية حقيقية في الكويت .

- قامت ٧ حركات تابعة للمعارضة الكويتية باصدار بيان جاء فيه بأن « المعارضة الاسلامية والعلمانية ترى أن الحكومة الجديدة « تؤيد » الإرادة في ابعاد الشعب الكويتي عن ممارسة حقوقه الدستورية » تعيب المعارضة على التشكيك الحكومية الجديدة احتواءها عددا كبيرا من الشخصيات التكنوقراطية على حساب « الشخصيات السياسية التى لديها برامج عمل »

وكذا على الحلال « ضرورة مشاركة القوات السياسية » .

- أجرى جيمس بيكر الذى وصل أمس الى العاصمة السورية مباحثات مع المسؤولين السوريين .

- افادت مصادر وثيقة في بغداد بأن السلطات العراقية وممثل المعارضة الكردية المجتمعين في العاصمة يدرون مسألة « الضمانات الدولية » اللازمة لى اتفاق يتم حول منح الكردستان العراقى الحكم الذاتى . وتقوم هذه المفاوضات على أساس الاتفاقيات الماضية التى أبرمت في مارس ١٩٧٠ والتي كانت قد وعدت الاكراد العراقيين بالحكم الذاتى مع اعتبارهم جزء لا يتجزأ من الجمهورية العراقية .

١٩٩١ أبريل ٢٤ :

- بدأت اول مجموعة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الانتشار على جزء من خط الحدود الفاصلة بين العراق والكويت .

- استقبل الرئيس صدام حسين وفدا من الزعماء الاكراد يضم حلال طلابانى (رئيس الاتحاد الوطنى لكردستان) ورسول ملاند (رئيس الحزب الاشتراكى الكردى ونشيريوان اديس بارازانى . عصر الحزب الديموقراطى لكردستان) ومسعود بارازانى ومحمد محمود عبدالرحمن الامين العام لحزب الشعب الديموقراطى لكردستان) ومسعود بارازانى ومحمد محمود عبدالرحمن الامين العام لحزب الشعب الديموقراطى لكردستان .

- قرر مجلس التعاون الخليجى في الرياض انشاء صندوق لمساعدة الدول العربية المتحالفة ضد العراق بمبلغ ١٠ طيار من الدولارات تحت عنوان « برنامج معونة لتنمية الدول العربية يستهدف المشاركة في تحويل الصادرات العربية ومنع القروض للقطاع الصناعى الخالص خاصة في مجال الأغذية » .

- انتهى المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية اعماله في تونس ليؤكد رفضه لى قواعد سلام لا يقوم على الشرعية الدولية . ويطالب بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاعضاء الخمس دائمي العضوية في مجلس الامن .

- أعلنت سوريا انها مستعدة للمشاركة في مؤتمر للسلام « يشارك فيه ايضا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والاوربيين والأمم المتحدة » .

١٩٩١ أبريل ٢٥ :

- أجرى الوزيران السعودى والايراني للشئون الخارجية محادثات في جدة تناولت الوضع في الخليج ما بعد الحرب وامكانيات تنمية العلاقات بين البلدين وبصفة خاصة مشاركة ايران في ترتيب الامن الخليجى في المستقبل . وأخيرا والسماح للحجاج الايرانيين بالتحج الى مكة في منتصف شهر يونيو .

- تم توقيع اتفاق مبدئى بين النظم العراقى والمعارضة الكردية .

١٩٩١ أبريل ٢٦ :

- قرر العراق حل « الجيش الشعبى » وهى ميليشيا شبه عسكرية تضم عدة ملايين من المتطوعين . انشأ هذا الجيش في ٢ أبريل ١٩٧٤ ويستولى وزارة الدفاع تصفية جميع ممتلكاته .

- امتثل العراق للأنذار الموجه له من قبل القوات المتحالفة وسحب قوات من مدينة « زاخو » التى ستكون مأوى للاجئين الاكراد .

- صرح المستشار لدى الرئيس السوفيتى « اينجنى بريمنكوف » في باريس لتقديم كتابه حول أزمة الخليج بأن حرب الخليج كل من الممكن تفاديها لو اتبعت الفرصة للدبلوماسية السوفيتية ان تلقى بشراها .

- وصف زعيم الحزب الديموقراطى لكردستان السيد مسعود برازاني الاتفاق المبرم بين المعارضة الكردية والحكومة العراقية بأنه « أمل كبير بالنسبة للشعب العراقى والشعب الكردى » . وأن خطوة كبيرة قد تمت فيما يتعلق بالنقاط الثلاث : تطبيق اتفاق الحكم الذاتى المبرم في ١٩٧٠ والقرار الديموقراطية في العراق والغاء « القوانين المعادية للاكراد » .

١٩٩١ أبريل ٢٧ :

- أمر الملك فهد بن عبد العزيز بإقامة معسكر كبير لايواء اللاجئين العراقيين بالقرب من مدينة ربحا .

- حذر « فاروق الباز » من أن الاضرار التى الحقها الحرب في الخليج بالبيئة قد تسببت في حدوث عواصف رملية وترابية غير معهودة وستسفر عن آثار مدمرة على الصحة والمعدات والزراعة .

١٩٩١ مايو أول :

- أكد الرئيس مبارك في خطاب القاء بمناسبة أول مايو أن مصر ضد أية محاولة « تستهدف تقسيم شعب العراق أو تقطيع أوصاله » .

- أبلغ العراق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مخزونها من اليورانيوم المدعم قد دفن تحت الاطلال التي نتجت عن الغارات التي شنتها قوات الحلفاء خلال حرب الخليج وأن حوالي ٢٠ كيلو جرام من اليورانيوم يوجد مدفون مكان مفاعلين نووية يقعان على بعد ٣٠ كيلو متر من جنوب شرقي بغداد ، وحذر العراق الخبراء الدوليين من محاولة استعادة هذا المخزون خوفا من الاشعاعات .

١٩٩١ مايو ٣ :

- طلب العراق من الأمم المتحدة تأجيل ميعاد دفع التعويضات عن الخسائر التي لحقتها بالكويت مدة خمس سنوات متعلقة في ذلك بضخامة الخسائر التي لحقتها به الحلفاء خلال حرب الخليج ، أثار هذا الطلب استياء السفير الكويتي لدى الأمم المتحدة الذي وصفه بأنه محاولة للتحويل على مجلس الأمن الذي عليه أن يرفض طلب بغداد .

- قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن توصيات الخاصة بإنشاء صندوق للتعويض يقوم بتغطية الخسائر التي لحقتها القوات العراقية بالكويت عندما قامت بالغزو . ولم يحدد الأمين العام قيمة المساهمة العراقية في هذا الصندوق ولكنه مع ذلك قدم عددا من الاختيارات خاصة بخصم مبالغ هامة من صادرات البترول العراقي .

١٩٩١ مايو ٥ :

- أكد الرئيس بوش ، ردا على ما جاء في صحيفة بريطانية استنادا إلى وثيقة عسكرية سرية حول نية الولايات المتحدة إقامة منطقة مستقلة مخصصة للاكرد تتولى قوات دولية ضمان أمنهم بأن الولايات المتحدة غير مهتمة بتقسيم العراق وكل ما تريده هو ضمان حياة السكان الاكرد ووحمايتهم ضد العنف الذي عانوا منه سنوات طويلة .

١٩٩١ مايو ٥ :

- أوصى المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في الكويت « الأبقاء على الحظر الاقتصادي المفروض على العراق وطالبه بأن يبدأ « دون مواريه » في تعويض الكويت عن الأضرار التي لحقت به وفقا لقرارات الأمم المتحدة . كما أكد ضرورة « الأبقاء على العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى يضطر إلى « إطلاق سراح جميع الكويتيين الذين احتجزهم » طلب المجلس أيضا من العراق أن يتخلى دون شروط عن امتلاكه أية أسلحة نووية وأن يدمر أسلحته البيولوجية والكيميائية . أعرب المجلس عن تضامنه مع الشعب العراقي في « معاناته » على يد النظام القائم كما ساند الحفاظ على وحدة تراب العراق .

- في جدة ، استقبل الملك فهد وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم الصباح الذي حمله إلى العاهل السعودي رسالة شفوية من أمير الكويت . يأتي هذا اللقاء قبل بضع ساعات قبل قدوم وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني لمناقشة ترتيبات الأمن في المنطقة يطالب الكويت بأبقاء قوات عربية ومتحالفة على أراضيها أما العربية السعودية فهي تعارض وجوف قوات اجنبية وخاصة أمريكا على أراضيها .

- في دمشق استقبل الرئيس حافظ الأسد وزير الخارجية الهولندي الذي يقوم بهذه الزيارة في إطار التشاور باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع دول المغرب والشرق الأوسط .

- استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية التونسي السيد حبيب بن يحيى الذي التقى أيضا به عصمت عبد المجيد ثم د . بطرس بطرس غالي ، وقد تناولت مباحثاته مع المسؤولين المصريين لكيفية تسوية المشاكل الراهنة في الشرق الأوسط وخاصة المشكلة الفلسطينية .

- قرر مجلس الوزراء العراقي السماح بإنشاء مصارف خاصة

١٩٩١ أبريل ٢٨ :

- رفض اسحق شامير اقتراح جيمس بيكر بعقد المؤتمر الاقليمي للسلام في حين اتهم دافيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي اسحق شامير بالجمود وتعهد بمواصلة العمل مع بيكر .

- تقرير تأجيل اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي كان مقررا عقده بالكويت الى تاريخ « مايو » .

- ذكرت مصادر مطلعة أن السلطات الكويتية ستعلن قريبا عن التعاقد مع شركات من القطاع في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا للقيام بعمليات تطهير الأراضي الكويتية من الالغام ستكلف هذه العملية مئات الملايين من الدولارات .

- اعتمد المؤتمر الرابع للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية المنعقد في القاهرة عددا من القرارات والتوصيات .

- في دمشق أكد الرئيسان حافظ الأسد وعلى أكبر هاشمي رفسنجاني معارضتهما لأي مساس بوحدة تراب العراق ولحقوق الشعب العراقي .

- قررت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية في لوكسمبرج المساندة الدبلوماسية لجهود السلام التي تقوم بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . كما قررت المبادرة بطرح فكرة وضع سجل مراقبة لمبيعات الأسلحة التي تتم على الأمم المتحدة وقد كلفت مجموعة عمل بتضمين هذه المقترحات لتعرض أمام القمة الأوروبية القادمة التي ستعقد في نهاية يونيو .

١٩٩١ أبريل ٢٩ :

- أوضح الرئيس بوش موقف بلاده من العراق قائلا أنه لن يجرى تطبيع في العلاقات التجارية مع العراق طالما بقي صدام حسين على رأسه .

- افتتح د . بطرس بطرس غاي المؤتمر الذي عقده في القاهرة

لجنة الشرق الأوسط التابعة « للدولية الاشتراكية » وتضم ١٦ حزبا موضحا موقف مصر ومؤكدا أهمية استعادة العراق لمكانه داخل الجماعة الدولية . وفيما يتعلق بترتيبات الأمن في الخليج صرح أن معظم دول المنطقة ترغب في وضع أي وجود عسكري اجنبي في الخليج تحت لواء الأمم المتحدة .

١٩٩١ أبريل ٢٥ - ٢٩ :

- أصدر المؤتمر العربي - الاسلامي المنعقد في الخرطوم بناء على طلب السودان واليمن بيانا تضمن المطالبة برفع العقوبات عن العراق وإدانته مبدأ تدمير ما يملكه العراق من أسلحة غير تقليدية . إلا إذا اتخذ اجراء مماثل بالنسبة لهذا النوع من الأسلحة الذي تملكه إسرائيل .

- تلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة جديدة من الحكومة العراقية تضمنت التوضيحات المطلوبة حول اماكن وكميات وأنواع المنشآت النووية الموجودة في العراق .

- طلبت الحكومة الكويتية من عدد من الشركات اليابانية المساعدة على إعادة بناء الأمانة وخاصة في عملية مكافحة تلوث البيئة وبناء الطرق وتوريد حاسبات الكترونية ومواد البناء .

- اقترحت فرنسا على دول الجماعة الأوروبية مشروع انشاء صندوق من أجل التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط والمغرب العربي مستهدفة حصول أوروبا على دور هام في المنطقتين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

- في لقاء اجراه مع مسئول فرنسي أعرب وزير الدولة اليمني للشئون الخارجية السيد عبدالعزيز الدالي عن قلق حكومته ازاء الترتيبات الامنية المقترحة لمنطقة الخليج من قبل الامارات البترولية الستة وسوريا ومصر والتي تجاهلت وجود اليمن . موضحا بأن بلاده عانت من حرب الخليج خاصة بعد عودة حوالي مليون من العمالة اليمنية نتيجة أزمة الخليج .

١٩٩١ أبريل ٢٧ - ٢٩ :

- ادت الزيارة التي قام بها الرئيس الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني الى دمشق حيث أجرى مباحثات مطولة مع الرئيس السوري حافظ الأسد الى ابراز « توافق في الآراء » حول الخليج وحول وضع العراق ولبنان . وخاصة حول منح ايران دورا مهما في الترتيبات الامنية في المنطقة .

بمقتضى قانون الشركات المساهمة وتحت اشراف البنك المركزي ويعد هذا القرار الخطوة الثانية في طريق « التحرر » الاقتصادي . أما الخطوه الأولى فهي تتعلق بإنشاء بورصة تحت تسمية : « سوق بغداد النقدية » .

- استقبل امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي رولاند دوماي الذي تحدث معه حول الترتيبات الامنية المزمع اقامتها في المنطقة وكذا العلاقات الثنائية بين الكويت وفرنسا .

١٩٩١ مايو ٦ :

- قدمت الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية التشيكية مذكرة احتجاج على ازماح الحكومة تشيكية بيع اسلحة الى سوريا والى ايران . وجاء في المذكرة ان الحكومة الامريكية متهمة للمشكلة التي تواجهها صناعة السلام في تشيكوسلوفاكيا وان لجنة من الخبراء الامريكيين ستذهب الى تشيكوسلوفاكيا من اجل دراسة امكانيات تحويل هذه الصناعة .

- اتفق الزعيم السوفيتي ميخائيل جورياتشوف والرئيس الفرنسي فرنسو ميتران الذي يزور موسكو على ضرورة « دفع جديدة لتنشيط الجهود الامريكية مع توجيه هذه الجهود نحو مبادرات « اكثر جماعية حتى تأتي بشمارها » .

- قدم الى القاهرة الممثل الدائم العراقي لدى جامعة الدول العربية السيد نبيل نجم لتقديم اوراق اعتماده امام المنظمة العربية .

- وصل الى الرياض وزير الدفاع الامريكي ريتشارد تشيني في زيارة مدتها ٢٤ ساعة وذلك لمناقشة ترتيبات الامن المزمع اقامتها في المنطقة .

- صرح المتحدث عن البتاجون ان الجولة التي يقوم بها حاليا ريتشارد تشين في الخليج تستهدف فيما بين اشياء اخرى دراسة المكان الذي سيكون المقر المقبل الذي ستمركز فيه القوات البحرية والجوية الامريكية . الملاحظ انه حتى هذا اليوم مازالت ١/٤ المعدات العسكرية الامريكية لم يتم اعادتها الى الولايات المتحدة على الرغم من ان ثلثي ٢/٣ القوات العسكرية قد تم ترحيلها الى الولايات المتحدة .

- رفضت المعارضة العراقية في أن مشاكل الشعب العراقي تقتصر على « مسألة اللاجئين » ذات طابع انساني وطلبت بان يعالج على انها مشكلة سياسية وما هو سبب هروب مليون من العراقيين وما يتحملون من معاناة .

- وصل الى بغداد زعيم الحزب الديموقراطي لكردستان السيد مسعود بارزاني حيث اجري محادثات مع الرئيس صدام حسين تناولت « الضمانات الدولية » لاي تسوية تطرح للمشكلة الكردية . جاء في صحيفة « ايران تايمز » ان الاكراد سيفقدون ما يتمتعون به حاليا من مساندة دولية وعطف من خولهم في مناقشات مع صدام حسين ويتوقعهم معاهدة جديدة حول الحكم الذاتي .

- صرح وزير الدفاع الامريكي عند مغادرته الكويت ان الولايات المتحدة لن يكون لها قوات في الكويت الالمدة بضع شهور فقط . كان المسؤولون الكويتيون قد طلبوا تواجد قوات امريكية في الامارات كاجراء ضروري طالما بقي صدام حسين في الحكم .

- قام الرئيس صدام حسين بتعيين احد اخوته غير شقيقين السيد « وثان ابراهيم الحسن » في منصب حاكم لولاية صلاح الدين شمال بغداد .

١٩٩١ مايو ٨ :

- اعلن وزير الدفاع الامريكي في ختام زيارته الى ابوظبي ان المحادثات الخاصة بالترتيبات الامنية قد سجلت تقدما . وانه « متفائل » حول استقرار المنطقة .

- صرح نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز ان النظام العراقي قد ارتكب اخطاء ولكن مستعد لوضع دستور مقبول من الشعب يتضمن تفويضا رئاسيا مدته ٧ سنوات (بدلا من الانتخاب

مدى الحياة) وحل مجلس الثورة وعدم احتكار حزب البعث للحكم الذي استولى عليه منذ ٢٢ عاما . واكد ان الشعبية التي مازال يتمتع بها صدام حسين تتيج له ان ينتخب وان يبقى في الحكم .

- اشاد امير البحرين خلال لقائه بوزير الدفاع الامريكي « باهتمام الولايات المتحدة بامن الخليج » .

- اعلن الرئيس حسنى مبارك عن قراره سحب « جميع القوات المصرية المنتشرة في الخليج منذ غزو الكويت وذلك خلال الشهور الثلاث المقبلة » .

- استقبل الرئيس حافظ الاسد وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بسمرتنيخ ، الذي قدم من موسكو لى جولة استقوده بعد دمشق الى الاردن ومصر واسرائيل .

- قررت الحكومة التشيكية بصفة نهائية بيع ١٦٠ دبابة من طراز ت - ٧٢ الى سوريا بقيمة الصلفة ٢٠٠ مليون دولار .

١٩٩١ مايو ٩ :

- تم انسحاب القوات الامريكية من منطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت والتي ستصبح منطقة منزوعة السلاح ليتولاهما مراقبون من قبل الامم المتحدة .

- رفضت حكومة بغداد اى وجود لقوة شرطة تابعة للامم المتحدة في شمال العراق .

- ترى الاوساط الدبلوماسية الغربية في منطقة الخليج ان ترتيبات الامن المزمع اقامتها من قبل الدول الساحلية لن تتحقق في المستقبل وان هناك اتفاقيات تعاون عسكري على مستوى ثنائي مبرمه مع الولايات المتحدة ولصالح هذه الاخيرة ستحل محلها . وبالتالي ان السلام في الخليج سيكون سلاما امريكيا ولن يؤخذ بما نصت عليه اتفاقية دمشق المبرمة في ٦ مارس الماضى .

- عاد وزير الدفاع الامريكي الى الرياض حيث التقى مع الملك فهد لاطلاعه على نتائج مباحثاته مع دول الخليج الاخرى وتشكل المقترحات الامريكية الخاصة بامن الخليج في دعم الوجود البحرى الامريكى في المنطقة مع تنظيم مناورات مشتركة مع قوات الدول الستة المعنية .

١٩٩١ مايو ١٠ :

- دعت الولايات المتحدة المسئولين العراقيين الى قبول تواجد قوة شرطة تابعة للامم المتحدة في شمال العراق لحماية الاكراد وطلبت منهم اعادة النظر في موقفهم الرافض لهذه القوة .

- اشار الامين العام للامم المتحدة بييرز دى جويلار الى الاحتمال في ان يعتمد مجلس الامن قرارا اخر ينص على القيام بعمل في شمال العراق وحتى يمكن ارسال عسكريين تابعين للامم المتحدة الى هذه المنطقة من اجل حماية الاكراد .

- وصل الى القاهرة في المساء وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ بعد ان زار سوريا والاردن واسرائيل .

- احتج سفير اسرائيل في براج بشدة لدى وزارة الخارجية التشيكية على قرار الحكومة التشيكية بيع دبابات الى سوريا . ووصفه بأنه لايتناسب مع الجهود المكثفة المبذولة حاليا من اجل اقرار السلام بين الدول العربية واسرائيل .

- صرح متحدث عن الامم المتحدة بأنه قد تم انشاء منطقة منزوعة السلاح تحت مراقبة الامم المتحدة على الحدود العراقية - الكويتية وذلك بعد ان تحقق انسحاب جميع قوات الحلفاء منها يشرف على هذه المنطقة ٢٨١ من مراقبي الامم المتحدة يقوم على حمايتهم ٦٤١ جندي . تمتد المنطقة على عمق ١٠ كم داخل العراق و ١١ كيلو متر داخل الكويت .

- اكد الامين العام لدى الامم المتحدة « الرفض الواضح للعراق » للاقتراح البريطاني الخاص بإنشاء قوة شرطة تابعة للامم المتحدة في الكردستان العراقى والذي ايدته دول الجماعة الأوروبية .

- شرع المجلس الوطنى العراقى في حملة استهدفت كسر العزلة الدبلوماسية للعراق وارسل عدة برقيات الى البرلمانات العربية والاجنبية اوضح فيها « السياسة الخارجية للعراق » .

ترتيبات الامن في منطقة الخليج وان هذه الدول لا يمكنها تجاهل الدور الذي يمكن ان تقوم به ايران بصفتها دولة هامة في المنطقة - اكدت الحكومة السعودية عدم وجود خلاف بين الرياض والقاهرة كما اكدت « متانة » العلاقات القائمة بين رئيسي الدولتين وبين الشعبين الشقيقين

١٩٩١ مايو ١٤ :

- صرح مسئول امريكي داخل الكونجرس ان هناك نزاع بين الولايات المتحدة واليابان حول مبلغ ١,٢ مليار دولار من الـ ٩ مليارات التي تعهد اليابان دفعها لكي تغطي واشنطن مصاريف حرب الخليج .

- اعلن مصدر من البنك المركزي العراقي بان السلطات العراقية قد وضعت الشروط اللازمة لانشاء مصارف خاصة وبذلك انتهى عهد احتكار الدولة على الانشطة المصرفية الذي دام ٢٧ عاما . - اعلنت مصادر دبلوماسية ان مجلس الامن سيشكل لجنة مكلف بإدارة صندوق التعويضات للخسائر الناتجة عن الحرب في الخليج . وذلك وفقا لما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الامن في ٣ ابريل ١٩٩١ .. يمول الصندوق من الاستقطاعات التي ستجري في صادرات البترول العراقية . لم يتفق بعد على النسبة : الولايات المتحدة وبريطانيا تحبذان نسبة ٤٠ الى ٥٠ ٪ . اما فرنسا فهي اميل الى نسبة ٢٠ الى ٣٠ ٪ والدول عدم الانحياز داخل المجلس ترى استقطاع ١٠ ٪

- تم انسحاب ٢/٣ القوات الامريكية من الخليج وعددهم ٤١٣ الف جندي .

- وجهت الامانة العامة لجامعة الدول العربية نداء الى الجماعة الدولية من اجل « اتخاذ اجراءات فعالة تؤدي الى تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية » .

- تم توقيع اتفاق مبدئي بين الحكومة العراقية ومنظمة الامم المتحدة لضمان امن اللاجئين في شمال العراق .

- غادر فيينا وفد هام يرأسه مسئول كبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية متجها الى العراق بهدف اجراء تفتيش على الطبيعة من القدرات النووية التي يمتلكها العراق .

١٩٩١ مايو ١٥ :

- اتفق وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست على عقد اجتماع رسمي لهم في الكويت في اواخر شهر يوليو القادم لدراسة مشروع بروتوكول المبادئ والاسس التي تضمنها اعلان دمشق . على ان تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعها في الرياض .

- صرح المتحدث عن البيت الأبيض بان وزير الخارجية جيمس بيكر يناقش خلال جولته الحالية الحد من التسلح مع مختلف اطراف الشرق الأوسط .

١٩٩١ مايو ١٦ :

- في استراسبورج هدد البرلمان الاوروبي بإيقاف تجاري ايرم بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج إذا لم يضع الكويت حدا لانتهاكات حقوق الانسان

- في حديث اجراه مع صحيفة الاخبار صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الامارت العربية المتحدة بان دول الخليج كانت تريد اعفاء مصر وسوريا من حمل ما سيكلفه وجود قواتهما العسكرية في الخليج .

- ادان البرلمان الاوروبي انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة .

- طالب البرلمان الاوروبي بتدخل في السودان مماثل لما جرى في العراق

١٩٩١ مايو ١٧ :

- أكد الشيخ علي صباح السالم وزير الدفاع الكويتي ان بلاده ستطلب قوة يتم تشكيلها من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا وبعض الدول الصديقة لتحل محل قوات دول التحالف التي بدأت في الانسحاب من الكويت .

- صرح الرئيس مبارك في حديث تليفزيوني ايطالي ان مصر ستواصل

١٩٩١ مايو ١١ :

- استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بيسمرتينغ ويبحث معه الجوانب العملية الضرورية لعقد مؤتمر السلام .

- صرح وزير الدفاع الامريكي ريتشارد تشيني بانه توصل الى اتفاق في مفهومه العام حول ترتيبات الامن . وكان من المفروض ان تحل قوات مصرية وسورية محل القوات الامريكية بعد انسحابها وذلك ابتداء من ٢٠ ابريل ولكن مصر اعلنت سحب قواتها من الخليج . اشار تشيني ايضا الى وجود بعض الخلافات بين الدول الخليجية . فالبحرين والكويت ترى من الأفضل وجود قوات امريكية في الدولتين بينما تعارض السعودية ذلك وترغب اعادة الوضع الى ما قبل الحرب .

- في بداية جولته الرابعة والاخيرة الى الشرق الاوسط صرح بيكر بانه حصل على موافقة دول الخليج الست على ارسال امينها العام الى مؤتمر السلام المزمع عقده

١٩٩١ مايو ١٢ :

- اجتمع الرئيس مبارك بجيمس بيكر والكسندر بيسمرتينغ في اول اجتماع من نوعه وذلك في اطار مسيرة السلام ولبحت عقد مؤتمر لتسوية ازمة الشرق الاوسط

- اعلن قائد القوات البحرية الامريكية في الخليج في المنامة بان عملية نزع الالغام من الخليج سوف تتم خلال اسابيع قليلة . - اعلن رئيس الحزب الديموقراطي لكردستان السيد مسعود بارازاني في بغداد بان المفاوضات الجارية بين المعارضة الكردية والمستوليين العراقيين قد حققت « تقدما ملموسا » وان الجانبين يتجهان نحو الاتفاق حول مصير الكردستان .

- تدتد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جودج جوش) بقبول دول مجلس التعاون المشاركة في مؤتمر « اقليمي للسلام » المقترح من قبل الولايات المتحدة

- صرح وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي بان مشاركة دول الخليج في مؤتمر اقليمي للسلام تعد « تقدما » ويجب التحقق عن مايعنى بلفظ « مراقب »

- اجري وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر محادثات في دمشق مع الرئيس حافظ الأسد دامت « ساعات وتناول عقد مؤتمر اقليمي للسلام

- صرح الامين العام لمجلس التعاون العربي « السيد حلمي نمر » ان هذا المجلس سيعاود نشاطه بمجرد ان يتم تطبيع العلاقات بين مصر والعراق

- صرح رئيس قسم الشؤون العربية بوزارة الخارجية العراقية بان العراق سيشارك في اجتماع المجلس الوزاري التابع للجامعة العربية الذي سينعقد في ١٥ مايو .

- أجرى الرئيس مبارك حديثا تليفونيا من رئيس دولة الامارات المتحدة والملك فهد يأتي هذا الاتصال بعد اعلان بيكر عن مشاركة الدول الخليجية في مؤتمر اقليمي للسلام والذي تعارضه مصر . ان ترى ان يقتصر المؤتمر على دول المواجهة مع اسرائيل

- استقبل د . عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم الصباح السالم وقد تناول اللقاء الاعدادات اللازمة لعقد الاجتماع الوزاري للجامعة العربية في القاهرة في ١٥ مايو وكذا العلاقات بين الدولتين .

١٩٩١ مايو ١٣ :

- افتتحت الامم المتحدة مكتبا ومركزا لمساعدة اللاجئين في مدينة « دهوق » بالجزء الغربي من الكردستان العراقي

- وقع الكويت والعراق اتفاقا ينص على ارسال مجموعة من الخبراء المتخصصين الايرانيين من اجل اطفاء الحرائق التي نشبت في ابار البترول الكويتية .

- نقلت صحيفة ايرانية عن القائم بالاعمال السعودي في ايران تصريحاً له يفيد بان دول الخليج تدرس امكانية التعاون مع ايران في

قواتها بمجرد الانتهاء من تفاصيل إعلان دمشق تبعا لاحتياجات الاتفاق
- صرح البنتاجون انه على الرغم من السياسة المعلنة من قبل واشنطن بعدم
ترك قوات أمريكية متمركزة في دول الخليج إلا أنه قد تقرر الابقاء على كتيبه
مكونه من ٥ إلى ٦ آلاف جندي أمريكي بمعداتهم في الكويت « لفترة ما » .
١٩٩١ مايو ١٨ :

- أجرى الرئيس مبارك محادثات مع الرئيس التركي تودجوت اوزال عقب
وصوله الى انقرة قادما من باريس . تناولت المحادثات فيما بين أشياء أخرى
والوضع في الخليج ومؤتمر السلام في الشرق الاوسط .
- بدأت اليوم القوات التابعة للامم المتحدة في الانتشار والتمركز بالمناطق
الكردي شمال العراق .

- أعدت الأمم المتحدة خطة عمل لازالة الاسلحة الكيميائية والجراثمية
لدى العراق وتقضى بمنح العراق في حالة تصديق مجلس الامن عليها مهلة
٤٥ يوما لتسليم هذه الاسلحة .

- يقوم وزير الدفاع البريطاني توم كنج بزيارة السعودية والكويت .
- أعلن مسعود بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي لكردستان ان الزعماء
الاكرد وممثلي الحكومة العراقية قد توصلوا لاتفاق من حيث المبدأ يقضى
بإقامة نظام ديمقراطي في العراق ومنح الاكرد الحكم الذاتي يضم الاتفاق
المبدئي ٢٠ نقطة
١٩٩١ مايو ١٩ :

- في مؤتمر صحفي مشترك للرئيسين مبارك والقذافي صرح هذا الأخير
ان الاعتماد على قوة اجنبية للدفاع عن الامن العربي ستثبت الايام عدم
جذورها لان الامن العربي في حاجة إلى قوة العرب الذاتية .

- أعلن ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة
سوف تحتفظ بلواء مدرع في الكويت حتى شهر سبتمبر القادم مع بقاء قوات
أخرى حتى نهاية العام الحالي لانتهاء عمليات شحن الاسلحة ، وأكد ان
المبدأ الاساسي هو عدم وجود قوات أمريكية في منطقة الخليج لفترة طويلة .

- في انقرة أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع الرئيس التركي تودجوت
اوزال تناولت الجهود المبذولة من أجل دفع عملية السلام في الشرق الاوسط
ومشكلة الاكرد في شمال العراق والعلاقات الثنائية بين البلدين

- تحركت الدفعة الاولى من قوة الأمم المتحدة لحماية اللاجئين الاكرد
العراقيين إلى مدينة « دهوك » العاصمة الاقليمية . وقد اتخذت الحكومة
العراقية اجراءات لتسهيل عودة هؤلاء اللاجئين كما ازالته نقاط التفتيش
على الطريق المؤدى الى « دهوك »

- بدأت في الكويت محاكمة المتعاونين مع القوات العراقية .

١٩٩١ مايو ٢٠ :

- اعتمد مجلس الامن (١٤ صوتا وامتناع كوبا) القرار رقم ٦٩٢
الخاص بانشاء صندوق للتعويضات تابع للامم المتحدة يخصص لتمويل
الخسائر التي تبحث عن حرب الخليج . ستقوم لجنة بإدارة هذا الصندوق
وهي مقيمة في جنيف ويضم مجلس إدارتها ١٥ عضوا يمثلون الدول
الاعضاء في مجلس الامن .

- وصل إلى الكويت وزير الدفاع البريطاني توم كنج حيث استقبله رئيس
الوزارة الكويتي الشيخ سعد عبد الله الصباح : تناولت المحادثات بين
الأتنين وفي حضور وزير الدفاع الترتيبات الامنية المزمع اقامتها في منطقة
الخليج : صرح الوزير البريطاني بأن بلاده ستساند وستدعم كافة اجراءات
الامن التي ستتخذها دول مجلس التعاون الخليجي وأضاف : « لا بد من أن
ينبع النظام الامنى من المنطقة نفسها » . ولكن يجب ان يكون للولايات
التحدة وبريطانيا ومصر وسوريا وهى الدول الاعضاء في التحالف المناهض
للعراق دورا في اى ترتيب امنى يوضع في المستقبل .

١٩٩١ مايو ٢١ :

- اتهمت الحكومة الايرانية البحرية الامريكية بالهجوم على سفينة
ايرانية في منطقة الخليج .

- صدر بيان من القوات المتحالفة يفيد بأن اتفاق قد تم بين قيادة القوات
المتحالفة والقوات العراقية ينص على انسحاب القوات العراقية من مدينة
دهوك وعلى بعد ١٠ كم منها . ولكن العراق سيحتفظ بقوة شرطة في مدينة
دهوك للحفاظ على الامن والنظام .

- تعرض جنرال عراقي في مدينة « زاخو » لاعتداءات من قبل السكان
الذين القوا عليه الحجارة

- سجلت في العراق ١٧ حالة اصابة بالكوليرا منها ٤ حالات في بغداد .
- أكد الرئيس بوش معارضته لرفع العقوبات الاقتصادية ضد العراق
طالما بقي صدام حسين في الحكم .

- أعلن مسئول تركي أن تركيا والعراق يستعدان لاعادة فتح خط انابيب
البترول بين البلدين والذي كان يستخدم لتصدير البترول العراقي عبر
تركيا .

- ندد العراق بإنشاء صندوق التعويضات التابع للامم المتحدة وقبله في
نفس الوقت .

- تأجل في الكويت محاكمة المتهمين باصدار صحيفة « النداء » خلال
الغزو العراقي
١٩٩١ مايو ٢٣ :

- جرت مباحثات بين الرئيسين حسنى مبارك والسلطان قابوس في
القاهرة تناولت الترتيبات الامنية في الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين
وبيان دمشق .

- صرح رئيس وكالة المخابرات الامريكية « وليم ويستر » ان المخابرات
الامريكية قد نجحت في احباط أكثر من عملية ارهابية هامة كان العراقيون
يحاولون القيام بها خلال حرب الخليج .

- اكتشفت مجموعة الخبراء المتدربين من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية
التي انتقلت الى العراق للتحقق من تدمير الاسلحة البيولوجية والكيميوية
التي يملكها العراق وكذلك المواد الذرية والاسلحة غير التقليدية بأن مخزون
العراق من اليورانيوم لم تدمره الغارات التي شنتها القوات المتحالفة خلال
حرب الخليج . قررت مجموعة الخبراء بأن القائمة التي قدمتها العراق
للكالة عن ممتلكاته من الاسلحة صحيحة .

١٩٩١ مايو ٢٤ :

- انتهى وزير الخارجية الاردني زيارته الى تركيا التي دامت ٣ ايام والتي
خلالها تباحث مع الرئيس تودجوت اوزال . اعرب الوزير الاردني عن أمل
حكومته في التوصل إلى « حلول مباشرة » لمشاكل المنطقة بعملية تركيا التي
يمكنها ان تقدم بدور هام في اقرار السلام في المنطقة وقد أعلن وزير
الخارجية الاردنية والتركيبه عن « املمها في مواصلة الاتصالات وعن توافق
ارائهما حول ضرورة الحفاظ على وحدة تراب العراق بعد حرب الخليج »
- وصلت المفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية والاكرد والتي دخلت
في شهرها الثاني الى مناقشة مشكلة عويصه وهى : التحديد العمل لفهم
الحكم الذاتي بالنسبة للاكرد . . اى بمعنى آخر التحديد الجغرافى
والسياسى للحكم الذاتى بالنسبة للكرديستان . وخاصة فيما يتعلق بكركوكه
التي يطالب بها الاكرد .

١٩٩١ مايو ٢٥ :

- وصل الى القاهرة وفد ايراني يرأسه نائب رئيس الوزراء السيد محمد
جواد فاهادجى للمشاركة في الدورة السنوية لورئاسة بنك التنمية الاسلامي
المنعقدة في القاهرة .

١٩٩١ مايو ٢٦ :

- قررت محكمة الطوارئ الكويتية تأجيل النظر في قضية ٢٠ متهم بالتعاون
مع العدو العراقي إلى شهر يونيو - أشتكى محامو الدفاع من أن بعض
الأشخاص المعتقلين بعد التحرير قد عانوا من التعذيب .

- عقدت جلسة مباحثات عسكرية مصرية كويتية في القاهرة حول ترتيبات
الامن في الخليج صرح مدير الدفاع الكويتي على أثرها أن مشاركة مصر
وسوريا في ترتيبات الأمن لها الثقل السياسي والعسكري في الحفاظ على أمن
الكويت ضد أى تهديد . تناولت المباحثات أيضا مساهمة القوات المسلحة
المصرية في إعادة بناء القوات المسلحة الكويتية .

١٩٩١ مايو ٢٧ :

- استقبل الرئيس مبارك وزير الدفاع الكويتي الشيخ على صباح السالم
الذى سلمه رسالة من عامل الكويت الشيخ جابر الاحمد . تناول الحديث
التعاون العربي والاسهام العربي في أمن الكويت وصرح الوزير عقب هذا
اللقاء : بأن القوات المصرية والسورية ستعنى بحماية الخليج والكويت وأنه
لا قواعد أمريكية ثابتة في الكويت « بل قوات عربية وصديقة » .

- قررت الحكومة الكويتية مد الاحكام العربية في البلاد لمدة شهر

- بدأ د. عصمت عبد المجيد جولاته العربية بزيارة الخليج كبادرة جهر متواصلة لاعادة التضامن العربي .
- أكد سفير مصر في الكويت أن مشاكل المصريين ستحل خلال ٢ شهرين .
- ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » أن مصر وافقت مبدئياً على اعادتها الى الكويت وأن المصادر المصرية قد أكدت أن إرسال قواتها للخليج سيكون بهدف قيام قوة ردع قادرة على مواجهة أية تهديدات تتعرض لها المنطقة . وبمناخية ترتيبات أمنية . كما أن مصر مستشارك في تشكيل قوة سلام مع الدول العربية المعنية .

١٩٩١ يونيو ٣ :

- أعلنت المصادر السورية الرسمية في دمشق ان القوات السورية التي شاركت في حرب تحرير الكويت بدأت تعود الى سوريا .
- حدد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى المبادئ التي تقوم عليها السياسة المصرية والسعى من أجل اعادة بناء التضامن العربي والتوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية كشرط لالزام السلام في المنطقة .
- وصل د. عصمت عبد المجيد الى مطار الظهران في بداية جولته العربية وتستغرق زيارته للسعودية يومين . وقد عقد د. عبد المجيد اجتماعاً مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في مدينة الخبر .

١٩٩١ يونيو ٤ :

- أعلن رئيس الدورة الحالية لوزارة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في مدينة الخبر بالسعودية ان المباحثات التي أجراها الوزراء مع د. عصمت عبد المجيد قد تناولت الأوضاع العربية وجميع جوانبها وكذلك القضايا الدولية والإقليمية .
- اختتم المؤتمر أعماله وأصدر بياناً جاء فيه : تأكيداً وحرصه على إبعاد قاعدة مشتركة للتعاون بين مجلس التعاون الخليجي وإيران معرباً عن تطلعه الى بدء مرحلة جديدة من التعاون لصالح شعوب المنطقة .
- أشاد وزير الاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة خلال لقائه مع « صفوت الشريف » ان بلاده تقدر لمصر مساندتها منذ قيامها حتى الآن .
- وصل د. عصمت عبد المجيد الى القاهرة حيث التقى مع أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة .
- نفى العراق التصريحات التي أدلى بها نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان حول الكويت وذكر فيها ان الكويت ارض عراقية .

١٩٩١ يونيو ٥ :

- جرت في القاهرة مباحثات ثنائية بين الرئيس مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد تناولت جهود السلام وأمن الخليج والأوضاع في لبنان ثم انضم الى المباحثات الوفدان المصري والسوري . وصرح وزير الخارجية عمرو موسى رداً على سؤال بشأن عودة القوات المصرية والسورية الى الكويت ان هذا الموضوع سيتم بحثه قريباً على مستوى الخبراء ثم على المستوى الوزاري في إطار بحث عناصر الأمن الشامل للمنطقة وفقاً لإعلان دمشق .
- عقد مجلس الوزراء الكويتي اجتماعاً نقل خلاله الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح نتائج المباحثات التي أجراها مع الشيخ خليفة بن حمد الثاني أمير قطر ورئيس الوزراء الإيطالي جوليو أنديريوتي . أكد المجلس تمسك الكويت بحقوقها وفق القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن والخاص بالتزامات العراق ووجبت تنفيذها كشرط لوقف إطلاق النار .
- طلب مؤتمر العمل الدولي المتعقد في جنيف استعادة مستحقات العمال المهاجرين بالكويت وتعويضات مناسبة لضحايا الغزو العراقي .

١٩٩١ يونيو ٧ :

- أرجأ مجلس الأمن مشاوراته حول إمكانية تخفيف الحظر المفروض على العراق لمدة أسبوع .
- أدلى الزعيم الكردي مسعود بارزاني بتصريحات تلقيت بآذان الانتفاضة في بلاد وشيكا مع الحكومة العراقية لمنع الاكراد الحكم الذاتي وأشار الزعيم الكردي بأنه مازالت هناك بعض الخلافات حول حدود المنطقة التي سيحكمها الحكم الذاتي إلا ان الطرفين قد وجدوا طريقاً لتسوية هذه الخلافات وخاصة حول كركوك .

١٩٩١ مايو ٢٨ :

- انعقد في القاهرة مؤتمر لخبراء الدول المصدرة للبترول غير عضو في منظمة الاوبك لدراسة الوضع على الاسواق الدولية .
- أعلن متحدث عن البيت الأبيض بأن الرئيس بوش سيعلم غداً عن مبادرة تستهدف الحد من انتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل في الشرق الأوسط .

١٩٩١ مايو ٢٩ :

- قدم الرئيس بوش مبادرة من ٥ فقرات حول الحد من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط : (١) امتناع الدول الموردة للسلاح (٢) تحريم انتاج الأسلحة النووية (٣) تجريد الحصول والانتاج والتجارب للصواريخ ارض الاض . (٤) الأسلحة الكيميائية : مطالبة جميع دول المنطقة بالتوقيع على معاهدة دولية تحرم الأسلحة الكيميائية .
- (٥) الأسلحة البيولوجية : دعم معاهدة ١٩٧٢ التي تحرم هذه الأسلحة .
- أدانت الجامعة العربية في بيان صدر لها هجرة يهودي العالم بأكمله الى إسرائيل وأنشاء مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة .
- جاء في تقرير نشرته منظمة جرينسبيس أن عدد السكان المدنيين العراقيين الذين قتلوا خلال حرب الخليج يتراوح فيما بين ٥٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ . أما عدد العسكريين العراقيين الذين قتلوا خلال الاشتباكات فقد يتراوح فيما بين ١٠٠,٠٠٠ و ١٢٠,٠٠٠ جندي .
- هذا بالإضافة إلى حوالي ١٠٠,٠٠٠ من العراقيين والاكرد الذين قتلوا خلال الحرب الأهلية التي تلت هزيمة العراق .
- نشرت صحيفة « الاتحاد الاشتراكي » المغربية « تصريحاً أدلى به نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز جاء فيه « ان المرحلة المقبلة في العراق ستكون العبور من مرحلة الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية » .
- جاء في بيان صادر عن البنك المركزي العراقي انه قد تقرر اصدار اوراق نقد عراقية جديدة من فئة الـ ١٠٠ دينار (٢٢٠ دولار بالسعر الرسمي) .
- انعقد في الرياض اجتماع استثنائي لوزراء البترول للدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وذلك لدراسة الوضع على الاسواق البترولية العالمية والاعداد لمؤتمر الاوبك المقبل الذي سينعقد في ٥ يونيو بفيينا . وقد إختتم المؤتمر أعماله دون التوصل الى اتفاق نهائي على كمية النفط التي يمكن ان يفرضها بعض دول المجلس للكويت .
- جاء في صحيفة « ميليت » التركية بأن نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز قد اتهم الاميركيين باثارة الاكراد ضد العراق من خلال بث دعاية مفرضة .

١٩٩١ مايو ٣١ :

- أعلن ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي انه يجري حالياً تخزين معدات عسكرية أمريكية في إسرائيل تحسباً لنشوب حرب في المستقبل .
- اتهم وزير خارجية العراق السيد أحمد حسين خضير مجلس الأمن باستغلال تعويضات الحرب من أجل معاقبة العراق على مدى اجيال قادمة .

١٩٩١ يونيو أول :

- اتهمت الكويت العراق باستمراره في اظهار سوء النية ومؤكدة بأن العراق لم يتخل عن مزاعمه الإقليمية في اراضي الكويت .
- اجتمع الرئيس مبارك بوزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني في مدينة الاسماعيلية حيث جرى النقاش بينهما عن الأوضاع في المنطقة بعد تحرير الكويت والعلاقات المصرية الأمريكية من جوانبها العسكرية اسفرت المحادثات عن برنامج إنتاج الدبابة أبرامز مع مصر واستلام مصر ٩٢ طائر ف ١٦ ابتداء من أكتوبر القادم .

١٩٩١ يونيو ١١ :

- بدأت في الرياض اجتماعات الدورة العادية لوزارة خارجية دول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة تطورات الاتصالات الجارية حول قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والوضع في منطقة الخليج بالإضافة الى الاتصالات بين المجلس وإيران بشأن ترتيبات الأمن في الخليج والحد بين دول المجلس وأوروبا .

لاجيء عراقي في جنوب العراق منعهم القوات العراقية من العبور الى
ايران .
- أصدرت محكمة الاحكام العراقية في الكويت اول حكم بالاعدام منذ بدا
محاكمات المتهمين بالتعاون مع الاحتلال العراقي .

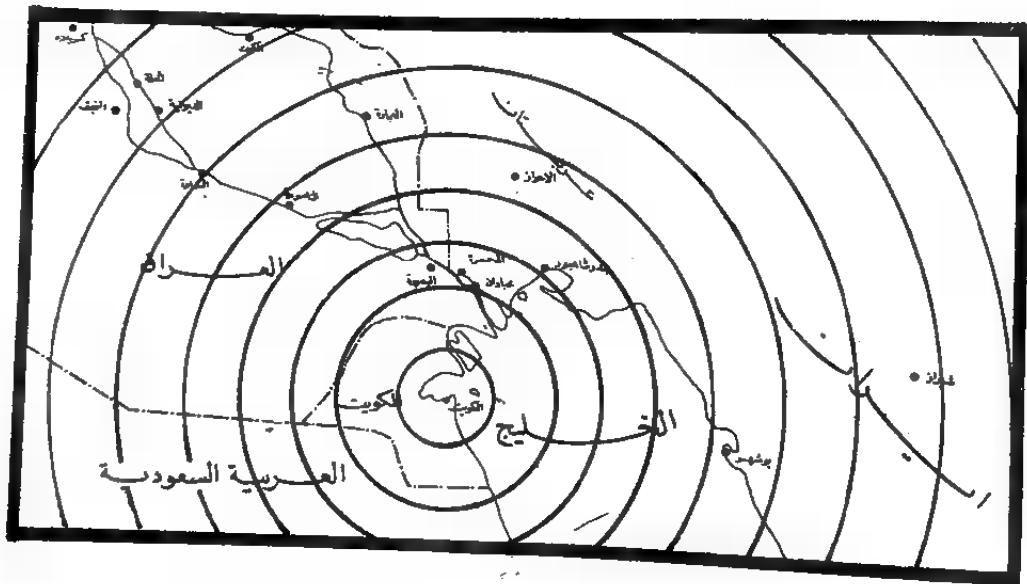
١٩٩١ يونيو ٩ :

- جرت في القاهرة مباحثات عسكرية بين الامير سلطان بن عبد العزيز نائب
رئيس الوزراء ووزير الدفاع السعودي والفريق طنطاوي .

- وجه الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي دعوة رسمية من الملك
فهد بن عبد العزيز للرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني لزيارة المملكة
السعودية .

١٩٩١ يونيو ٨ :

- قامت مظاهرات كردية في شمال العراق تطالب ببقاء قوات التحالف .
- اعرب مسئولون كبار في الامم المتحدة عن قواتهم ازاء محنة نصف مليون





- الحوار والصراع بين الجنوب والشمال د. بطرس بطرس غالي
- القضية الفلسطينية واحتمالات المستقبل بدر أحمد عبد العاطي
- الانتخابات الهندية والاستقرار السياسي الغائب أحمد الأبراشي
- القرن الأفريقي من النزاع الأقليمي الى المنازعات الأهلية أشرف راضي
- رؤية عربية لمؤتمر القمة الأفريقي أحمد يوسف القرعي
- افريقيا والتغيرات الديمقراطية سفير أحمد طه محمد
- قضية الصحراء المغربية تدخل مرحلة حاسمة أحمد مهابة
- الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي محمد أبو الفضل أحمد
- عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية : محمد رسلان
- مستقبل العلاقات السوفيتية اليابانية ياسر علي هاشم
- المازق الداخلي في الاتحاد السوفيتي سفير بهي الدين الرشيدى
- البانيا بين رياح التغيير وأسوار العزلة محمد علي المداح

تقرير



الحوار والصراع بين الجنوب والشمال*

د . بطرس بطرس غالي

موضوعية تنبئ بقرع وقوع هذا الخطر الوشيك .
باديء ذي بدء يمكننا تصور امتداد الستار الحديدي
الجديد بشكل متقطع طوال الخط الذي يفصل بين
مجموعة الدول الغنية ومجموعة الدول الفقيرة . وإذا
اعتبرنا هذا الخط خطأ نظريا بحقا بالنسبة لمنطقة المحيط
الهادي الشاسعة فانه من المتوقع ان يظهر بشكل أوضح
بين الاتحاد السوفيتي وبين الصين ، وبين استراليا
وبين اندونيسيا ، كما انه سيزداد وضوحا بين شواطئ
البحر المتوسط الغنية وبين شواطئ الفقيرة أو في البحر
الكاربي بين الولايات المتحدة من جانب وشمال امريكا
الوسطى من جانب آخر ، أي في تصور أكثر تحديدا
سيمتد الستار الحديدي الجديد حتما بين جنوب وبين
شمال البحر المتوسط الأفريقي الأوربي وبين جنوب ومن
شمال البحر الكاريبي . ان تشير الاحصاءات الى ان
التناقض الديمجرافي سيزداد حدة داخل هذين القطاعين
بالتحديد . فإذا كان الشمال سيشهد معدل تزايد سكاني
بطيء الوتيرة فانه من المتوقع ان يشهد الجنوب انفجارا
سكاني هائلا . فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير

بكل وضوح وجلاء عبر الخطاب
الذي ألقاه الرئيس مبارك في
ويندهوك بمناسبة الاحتفال
باستقلال ناميبيا في مارس ١٩٩٠
عن المخاوف التي تساور دول الجنوب النامية حين أعلن :
« نحن نرحب بالتقارب بين الشرق والغرب . نحن
نرحب بانتهاء الستار الحديدي ، الا أننا لا نود أن يترتب
على هذا الانهيار قيام ستار حديدي جديد يفصل بين
الشمال والجنوب ، فنحن نخشى أن تؤدي المصالحة بين
القطبين الأعظم الى تهميش الأهمية السياسية
والاقتصادية للقارة الأفريقية » .
وفي هذا المقام تثار تساؤلات عدة حول المكان الذي
يمكن أن يشهد قيام هذا الستار الجديد أو بصدد الشكل
المتوقع أن يتخذه أو في شأن انعكاساته المحتملة على
الحياة اليومية في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة .
وإذا كانت تساؤلاتنا يبدو عليها أنها تسعى الى
استشراف ملامح تصور افتراضي لم تظهر بوادره بعد الا
أن ذلك لا ينفي أنها تركز الى حقائق محددة ومعطيات

هذا التقرير كان موضوع محاضرة القيت في الدار البيضاء في الاكاديمية الملكية المغربية بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٩١ باللغة الفرنسية .

الخوميني وتكرار هذا النموذج في إحدى الدول العربية حينئذ ليس من المستبعد أن تبحث النخبة المثقفة المستغربة عن ملجأ لها في إحدى أو بعض الدول الأوروبية . ولعل رفض أوروبا لاستقبال هذه الصفوة سيسهم بشكل أو بآخر في تدعيم الستار الحديدي الفاصل بين الشمال والجنوب بل يمكننا أن نضيف أنه حتى لو فتحت الدول الغربية أبوابها إلى الصفوة العربية اللاجئة إليها فإن هذا الاستيطان العربي سيذكر - لا محالة - من حدة الحركات الرفضية لوجود الأجانب على الأراضي الأوروبية مما سيتربط عليه بشكل غف مغ مباشر ترسيخ دعائم الستار الحديدي الجديد .

اذن فأيا كان الأسلوب الذي ستنتهجه الدول الغنية في أوروبا أو الولايات المتحدة ازاء حركة الهجرة الوافدة إليها من الدول النامية فإنه من المتوقع ازدياد حدة التوتر العلاقات بين الشمال والجنوب في منطقة البحر المتوسط المتوقع أن تكون بؤر التوتر بها أكثر تأججا من البحر الكاريبي وذلك للأسباب التالية :

(١) تشكل الصحراء الفناء الخارجي لدول البحر المتوسط ومن المعروف أنها تعد أكثر مناطق العالم جفافا وفقرا بينما تتشكل المنطقة المحيطة بدول البحر الكاريبي من دول كبيرة - مثل الأرجنتين والبرازيل - تتمتع بموارد ضخمة وطاقات اقتصادية هائلة . ومو تيار الهجرة الوافدة من جنوب البحر المتوسط لن يتمكن الا من الاتجاه شمالا في الوقت الذي سيتمتع فيه تيار الهجرة الوافدة من البحر الكاريبي بمزيد من حرية الحركة المتمثلة في الاتجاه سواء شمالا أو جنوبا .

(٢) بدأت الدول المتاخمة لمنطقة البحر الكاريبي في الحصول على استقلالها منذ القرن التاسع عشر بينما لم تستقل دول جنوب البحر المتوسط الا بدءا من النصف الثاني من القرن العشرين . ومن ثم اكتسبت دول المنطقة الأولى قدرا كبيرا من الوعي والادراك السياسي مما يؤهلها للتداول مع الدول الغنية بالمقارنة بغيرها من الدول النامية .

(٣) يتشكل التركيب السكاني في الوجهة الجنوبية للبحر المتوسط من عرب وأتراك ومسلمين بينما يتشكل في الوجهة الجنوبية من البحر الكاريبي من هسبانين مسيحيين كاثوليك أو برتغاليين . ومن ثم فإن القدرات الاستيعابية الأوروبية بالنسبة للمهاجرين القادمين من الجنوب تقل بكثير عن قدرات الولايات المتحدة التي أنصهرت في بوتقتها مختلف القوميات والأجناس المهاجرة عبر قرنين من الزمان . ويضاف إلى هذه الحقيقة أن قدرة المهاجر من جنوب البحر المتوسط إلى أوروبا على التأقلم في المجتمع الأوروبي تقل بكثير عن قدرة المهاجر من جنوب البحر الكاريبي إلى الولايات المتحدة .

نخلص من هذا التحليل المقارن بأن الستار الحديدي الذي سيفصل بين شمال وجنوب البحر المتوسط سيكون أكثر احكاما من الستار الذي سيفصل بين شمال وجنوب البحر الكاريبي .

الدراسات الديموجرافية إلى أن عدد السكان في كل من دول المغرب الثلاث بالإضافة إلى مصر وليبيا البالغ اليوم ١٢٠ مليون نسمة سيصل إلى ٢٠٠ مليون نسمة خلال

الربع الأول من القرن القادم . وإذا كانت ظاهرة الهجرة التي نشهدها حاليا من قبل

الدول الفقيرة إلى الدول الغنية تعد ظاهرة هامة للغاية فمن المرجح أن تكتسب مستقبلا مزيدا من الأهمية . من

المتوقع أن ترتفع نسبة المهاجرين إلى الولايات المتحدة من جانب ونسبة الأتراك والعرب والأفارقة المهاجرين إلى

الدول الأوروبية من جانب آخر . وإذا افترضنا جدلا أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة قد توصلت إلى وضع

معايير صارمة للتخفيف من حدة وفود المهاجرين الجدد إليها ، يجدر بنا التساؤل عن النتائج العملية التي

ستترتب على ذلك . فكيف يتسنى اقناع فائض السكان المتراكمين في الجانب الجنوبي من البحر المتوسط أو

البحر الكاريبي بالتخلي عن محاولات المغامرة في أوروبا والولايات المتحدة بحثا عن حياة أفضل دون أن يترتب

على ذلك تدعيم هيكل الستار الحديدي الجديد ؟ ففي منطقة التماس بين الشمال والجنوب يدرك المواطنون

رجالا ونساء من خلال الاذاعة والسينما والتلفزيون الاختلاف البين بين أوضاعهم المعيشية وبين أوضاع

جيرانهم الأغنياء ، ولا يخفى أن هذا الجوار يزيد من ازكاء حدة التناقضات فيما بينهما . بل أننا نجد أيضا

أن لانظمة الغربية جاذبية سياسية خاصة لدى مواطني الدول الفقيرة لما تتمتع به من نظام ديمقراطي يحترم

الحريات العامة وحقوق الانسان هذا في الوقت الذي تكاد تختفي فيه سمات الحياة الديمقراطية في الدول الفقيرة .

كما يجب ألا يفوتنا أن الاستعمار قد ترك أكثر بصماته وضوحا في هاتين المنطقتين . ومن ثم فإنه من الصعوبة

بمكان التغاضي الكامل عن ذكريات السيطرة والقهر لبدء علاقات جديدة يسودها الحوار والتفاوض بين الشمال

الغنى والجنوب الفقير . فالاستعمار الصهيوني مازال قائما ليزكر الشعوب العربية والمسلمة بأن الأمبريالية

العسكرية والدينية مازالت راسخة . وإذا كانت الماركسية قد فقدت تأثيرها الحقيقي في تكييف العلاقات بين

الشمال والجنوب - حيث تشهد كوريا ونيكاراجوا وسلفادور وأثيوبيا وأنجولا انحسارها تدريجيا - فمن

جانب آخر نجد أن الحركات الأصولية الإرهابية أو الفوضوية في العالم الثالث بدأت تشكل متغيرا جديدا

يسهم في تعميق الفجوة بين الشمال وبين الجنوب . فإذا نجح « الطريق المنير » في بيرو أو « كارتل ميدلين » في

كولومبيا في الوصول إلى الحكم فلن تجد الصفوة المثقفة بدا من الاتجاه شمالا للجوء إلى الولايات المتحدة ، وذلك

أسوة بالصفوة الكوبية التي سبق لها أن لاذت بالفرار إلى خارج البلاد متخذة من المدينة الأمريكية ميامي وطنا

جديدا . ويمكننا أيضا أن نتصور أنه في حالة نجاح التيار

الأصولي الذي اطمح بشاه إيران وأسس النظام

ولعل هذه الاستفادة تسبج لنا بتخيل ستر حديدية مختلفة الأنماط تشكل وفقاً للمناطق التي ستقوم بها فضلاً عن توازنات القوى السائدة . ومن المرجح أن الستار الحديدي الجديد الذي سيفصل بين أفريقيا وأوروبا سيكون أكثرها قوة ومناعة مما يستدعى منا التركيز في هذا المقام على مستقبل العلاقات بين أفريقيا ودول الشمال الغنية . ولا جدال أن تحليلنا سيكون أقرب إلى منطق الواقع إذا أضفنا إلى الحقائق الجيوبوليتيكية التي سبق أن تعرضنا إليها انعكاسات المتغيرات الدولية الجديدة التي أسفرت عن نهاية الحرب الباردة .

(١) يجمع الكثيرون على أن مناخ العلاقات الدولية سيمتيز بالتركيز الشديد على الشؤون الأوروبية . فذاكرة التاريخ تستعيد الآثار التي نجمت عن انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية غداة الحرب العالمية الثانية وموجة التحرر من الاستعمار التي تلتها والتي أسفر عنها تهميش جنوب الكرة الأرضية بعض الشيء ، إلا أنه سرعان ما حال ظهور نذر الحرب الباردة من الاستمرار في عدم الأكرات بدول الجنوب . إذ تتداعى أمثلة التدخل الأمريكي في كوريا وفيتنام وتشبيد السد العالي في مصر وبناء القواعد العسكرية السوفيتية في عدن والقواعد العسكرية الأمريكية في بربرة فضلاً عن المساعدات الكوبية للأمبالا في لواندا من جانب والمساعدات الأمريكية لليونيتا بزعامة سافيمبي من جانب آخر ، لتؤكد أن الدعم المادي والعسكري المقدم من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كان يخضع في أغلب الأحوال إلى مقتضيات الحرب الباردة . إذن ، فنتيجة لأفول الحرب الباردة الذي نشهده اليوم من المرجح أن يتضائل تدريجياً اهتمام القوى الكبرى بالدول الفقيرة على الرغم من أهمية النفط والمواد الأولية التي تعتبر دول الجنوب مصدراً رئيسياً لها .

(٢) أن « ظاهرة عودة الأبن الضال » التي نشهدها اليوم أو في قول آخر عودة دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى العائلة الأوروبية الأم ستشغل حيزاً واسع النطاق في نسيج العلاقات الدولية الراهنة بحيث يتضائل أمامها الاهتمام بالعلم الثالث أو أفريقيا .

(٣) يؤدي احباط الدول الغنية الناجم عن فشل سياسة المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى أفريقيا على مدى ثلاثين عاماً إلى مزيد من التخلي عن الاهتمام بهذه المنطقة . فليس من شك أن أفريقيا اليوم تعد أكثر فقراً مما كانت عليه يوم بدء حصولها على الاستقلال منذ ثلاثين عاماً خلت .

فالي جانب التضاؤل المتوقع للمساعدات المقدمة من كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان فإنه من جانب آخر من المرجح أن تقلص دول شرق أوروبا مساعداتها إلى أفريقيا إلى حد كبير ، بل أن هذه الدول قد بدأت بالفعل في استدعاء خبراءها في أفريقيا إلى بلادهم . هذا بالإضافة إلى التقليل الذي نشهده بالنسبة لاعداد المنح الدراسية المخصصة لأفريقيا من قبل الدول الغنية . هذا بالإضافة الاتجاه إلى تغيير التسهيلات

المالية الممنوحة إلى الدول الأفريقية من قبل دول الشمال . ولعل تلك الصورة المائلة أمامنا لتوضح أن ارمصاصات تهميش أفريقيا قد بدأت في الظهور .

(٤) في الوقت الذي تتجه فيه الاقتصاديات الدولية إلى الأخذ بنظام الاقتصاد الحر ، فإننا نجد أن أفريقيا تفتقر إلى الحد الأدنى من البنية الأساسية (طرق ، بريد ، اتصالات) أو الأطر التشريعية (قوانين وتشريعات مالية) التي تمكنها من المشاركة أو استفادة من المناخ الاقتصادي الدولي الجديد . ولاشك أن هذه الزاوية ستكون دول شرق أوروبا أكثر قدرة على توفير هذه البنية بغية جذب الاستثمارات الأجنبية .

(٥) من الطبيعي أن يؤدي تفوق الأيدي العاملة للأوروبيين الشرقيين بالمقارنة بالأيدي العاملة الأفريقية والعربية إلى استيعابها بسهولة في المجتمع الأوروبي لاسيما أن العمالة الأوروبية الشرقية لن تثير مشاعر العداء التقليدية للأجنيين التي يضرها الغربيون نحو العرب أو الأفارقة مما يزيد من صعوبة تأقلمهم واندماجهم في المجتمع الغربي .

(٦) كما تجدر الإشارة أيضاً إلى الشروط الجديدة التي تفرضها الدول المانحة على الدول الأفريقية والتي تطالبها بالأخذ بالنهج الليبرالي في الحكم المستند إلى التعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان وهو الاتجاه الذي عبرت عنه بوضوح توصيات القمة الفرنسية - الأفريقية التي انعقدت في « لابل » في يونيو ١٩٩٠ . ومن البديهي أن العديد من الأنظمة الأفريقية ستصطدم بعقبات سياسية واقتصادية واجتماعية شتى تفرضها البنية المحلية نفسها وتحول دون تحقيق الشروط الغربية البعيدة إلى حد كبير عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي الأفريقي .

صفوة القول أن تضافر المتغيرات الدولية الجديدة مع المعطيات الجيوبوليتيكية سوف يؤدي إلى قيام ستار حديدي جديد يرتبط ارتباطاً طردياً بالتناقضات القائمة بين العالم الغنى والعالم الفقير . وإذا كان الستار الحديدي القديم ستارا أيديولوجياً محضاً ، فالستار الجديد سيكون ستارا اقتصادياً يكتسب مزيداً من القوة والمناعة مع كل قفزة يحققها عالم الشمال إلى الأمام في ميادين العلم والتكنولوجيا .

ويجدر بنا أن نتساءل عن رد الفعل المرتقب لدول الجنوب - ولاسيما أفريقيا - إزاء هذا التحدي الجديد ؟

في شهر مايو ١٩٨٨ ، اتخذت القمة الأفريقية في أديس أبابا قراراً يستهدف إثارة اهتمام الرأي العام بالتطورات الدولية ، وبناء على مبادرة من مصر جاء القرار ١١٥٣ كالتالي :

« أدراكاً لظهور ارمصاصات تحولات جديدة على الساحة الدولية يمكنها أن تؤدي إلى تطورات جذرية ، وإدراكاً أيضاً لبدء مرحلة من الوفاق بين القطبين الأعظم يمكنها أن تؤدي إلى انخفاض حدة التوتر فيما بينهما ومن ثم على الساحة الدولية بأسرها ، نؤكد أنه من أجل استمرار الوفاق الدولي بشكل دائم فيجب أن يكون عالمياً وشاملاً

تحقيق الهدف المنشود .

وعلى هامش قمة عدم الانحياز ، اقترحت ببيد تكوين مجموعة تضم خمسة عشر دولة تجتمع بصفة منتظمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات لبحث الامكانيات المتاحة التي من شأنها توطيد علاقات التعاون بين دول الجنوب والجنوب كشرط اساسي لاقامة حوار متكافئ بين الشمال والجنوب . وتتكون مجموعة الدول الخمسة عشر من : مصر والهند والسنگال وفنزويلا ويوغوسلافيا والجزائر ونيجيريا وزيمبابوي وماليزيا واندونيسيا والارجنتين والبرازيل والمكسيك وجاميكا وبيرو .

ومن الجدير بالتنويه اليه أنه لكل من المجموعتين مهمة محددة على الرغم من التداخل القائم بينهما . فمجموعة الدول الخمس منوط بها مسئولية التفاوض مع الدول الصناعية السبع من اجل التحضير لاجتماع على مستوى القمة بين الشمال والجنوب . أما مجموعة الدول الخمسة عشر ، فإنها تتولى تعميق العلاقات فيما بين دول الجنوب كخطوة رئيسية نحو التوصل الى نمط جديد من علاقات التعاون بين الجنوب والشمال المتقدم . كما تضطلع كل من المجموعتين بمهمتها في نطاق مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الدول السبع وسبعين . هذا . وقد اجتمع الممثلون الشخصيون لرؤساء مجموعة الدول الخمس في باريس في نيويورك مع ممثلي الدول الصناعية السبع خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . الا أن هذه الاجتماعات لم تأت ثمارا ايجابية نتيجة لاصطدام مساعي الدول النامية بمعارضة كل من بريطانيا والولايات المتحدة ورفضهما الحاسم لمبدأ عقد مؤتمر دولي بين الشمال والجنوب على غرار مؤتمر كانكون . وفي بداية شهر يونيو ١٩٩٠ اجتمعت مجموع الدول الخمس على هامش القمة الاولى لمجموعة دول الخمسة عشر التي انعقدت في العاصمة الماليزية كوالالمبور وذلك لتؤكد عزمها على الاستمرار في مسيرتها على الرغم من معارضة مجموعة الدول السبع . ومن جانب آخر كتبت مجموعة الدول الخمسة عشر من نشاطها فعقدت مجموعة متتالية من الاجتماعات على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الاعضاء وذلك في نوفمبر ١٩٨٩ ، وفي مارس ومايو ١٩٩٠ . وقد اصدرت قمة كوالالمبور التي حضرها عشرة رؤساء دولة وحكومة وخمسة وزراء خارجية بيانا من ٣٥ فقرة استعرض الأوضاع الاقتصادية الراهنة . كما اوصى البيان بتكوين لجنة تتكون من ماليزيا والسنگال وفنزويلا لمتابعة مقررات المؤتمر ، وقد عقدت اللجنة بالفعل اجتماعا على المستوى الوزاري في كراكاس في أغسطس ١٩٩٠ . وقد قررت القمة عقد قمة الدول الخمسة عشر التالية في كراكاس في شهر يونيو ١٩٩١

ربما لم يحن الوقت بعد لتقييم النتائج التي اسفرت عن عقد اجتماعات المثلث القاري للدول الفقيرة . ولكن هذا لا ينتقص من قيمة الجهود الدؤوبة التي تسعى من خلالها دول الجنوب الى الحيلولة دون قيام الستار الحديدي الجديد .

ومفتوحا ، ونؤكد أنه على دول العالم الثالث الاضطلاع بدور اكثر نشاطا وايجابية في معترك العلاقات الدولية حتى تكون على قدم المساواة مع الاطراف الأخرى وذلك تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع الدولي كما أننا ندعو حركة عدم الانحياز ان تتابع عن كثب الأوضاع الدولية الراهنة لتقييم ما سبق الإشارة اليه ، كما توصى القمة ببدء عملية تقييم انعكاسات الأوضاع الدولية الجديدة على العالم الثالث وعلى القضايا العادلة التي يناضل من أجلها . وقد أدى تبني قمة منظمة الوحدة الأفريقية لهذا القرار الى اطلاق حملة واسعة النطاق لاستقطاب انتباه الرأي العام العالمي الى مشاكل العالم الثالث ولاسيما افريقيا . وسوف نستعرض في عجلة ووفقا للتسلسل الزمني عددا من المبادرات التي اتخذت من قبل افريقيا في هذا الاتجاه .

ففي ١٣ يوليو ١٩٨٩ ، في باريس قام رؤساء كل من مصر والسنگال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند ، على هامش الاحتفالات بمرور مائتي عام على الثورة الفرنسية بالأعراب للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران - بصفته رئيسا لمجموعة الدول الصناعية السبع وقتذاك - عن رغبتهم في البدء في اتخاذ خطوات جادة ترمي الى عقد مؤتمر دولي في اقرب فرصة ممكنة لمناقشة القضايا الاقتصادية العامة ومشاكل البيئة ذات الاهتمام المشترك . وقد عبر الرئيس ميتران عن تقديره لهذه الاقتراحات التي تتماشى مع قناعاته بضرورة دفع الحوار بين الشمال والجنوب .

ولم يلبث بعد أيام من هذه المبادرة ان تبني مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعه الخمسين القرار رقم ١٢١٩ الذي :

- يرحب بمبادرة باريس الرباعية التي تستهدف بدء سلسلة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية لبحث القضايا العامة ومشاكل البيئة .

- يدرك ان هذه المبادرة من شأنها اقامة حوار مثمر وبناء بين الشمال والجنوب ويعرب عن تأييده لجهود القائمين عليها من اجل الاستمرار في بذل المساعي الرامية الى الدخول بالمبادرة الى حيز التنفيذ .

- يوصي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بتفويض رئيس منظمة الوحدة الأفريقية لاتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها تمكين افريقيا من الاستجابة الى مبادرة باريس .

كما كان موضوع التقارب بين الشرق والغرب وانعكاساته على العلاقات بين الشمال والجنوب هو الموضوع الرئيسي الذي التأمت حوله قمة عدم الانحياز في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٨ . وقد بحثت القمة الامكانيات المتاحة بغية احياء حركة عدم الانحياز بعد تصفية الاستعمار وانتهاء الحرب الباردة . وبعد أن وافقت القمة على مبادرة باريس الرباعية قرر الزعماء الأربعة المجتمعون في بلجراد حينئذ ضم يوغوسلافيا رئيسية حركة عدم الانحياز الى مجموعتهم بغية المساهمة في

ولا يفوتنا الإشارة إلى برنامج العمل الذي تبنته القمة الأفريقية السابعة والعشرون والذي أطلق عليه : « برنامج بشأن الموقف السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى أفريقيا والتغيرات الجذرية الدولية الراهنة » .

ويخلص التقرير إلى أن الساحة الدولية تشهد تطورات جذرية وأن المناخ الدولى قد أنتقل من مرحلة المواجهة والصدام إلى مرحلة التعاون والحوار بين الشرق والغرب . ويضيف أنه على الرغم من الخطط العديدة التى أعدت مثل : خطة عمل لاجوس ١٩٨٠ وبرنامج الانعاش الاقتصادى فى أفريقيا ١٩٨٧ فإن الجهود المبذولة من أجل الإصلاح الاقتصادى فى أفريقيا لم تحقق أى من النتائج المرجوة . بل على النقيض من ذلك فالموقف الاقتصادى فى أفريقيا يزداد تآزما وخطورة . إذ أن البنيات الأساسية فى الدول الأفريقية أخذت فى التدهور كما أن المديونية الخارجية الأفريقية تزداد تفاقمًا يوما بعد يوم (٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٧ مليار عام ١٩٩٠) هذا بالإضافة إلى أن الدول الأفريقية الأقل نمواً قد زاد عددها من ٢١ دولة عام ١٩٨٠ إلى ٢٨ دولة عام ١٩٩٠ .

كيف كان رد فعل أفريقيا إزاء هذه الصورة القائمة ؟ . لقد شرعت أغلب الدول الأفريقية فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى بالتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية متكبرة من جراء ذلك تضحيات جسام . إلا أن هذه البرامج لم تعد أن تكون محاولات قصيرة الأجل عجزت عن النهوض بالأوضاع الاقتصادية وانتشال القارة من محنتها .

ونتيجة لرياح التغيير التى هبت على وسط وشرق أوروبا بدأت الدول المانحة فى التمسك بفرض معايير جديدة ذات طابع سياسى كشروط أساسية لاستمرارها فى مد يد العون إلى أفريقيا . ومن البديهي أن الأنظمة الأفريقية القائمة تدرك تماما أهمية الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية بكافة أنواعها فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية فى البلاد . إلا أن دول القارة الأفريقية وحدها هى القادرة على طرح النموذج الديمقراطى الأمثل بالنسبة لها وفقا للمقتضيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها .

ونضيف إلى هذا ، أن القارة السوداء التى - غدت أفقر قارات العالم قاطبة - تحدوها قناعة كاملة بأن التعاون بين دول الجنوب سيعود بالنفع والفائدة لها كما أنه سيدفع بمسير الإصلاح الاقتصادى بها . ومن جانب آخر فإن العمل الأفريقى الجماعى يجب أن يستهدف بدوره دفع الحوار بين الشمال والجنوب . وإذ كنت قد أسهبت فى عرض هذا الكم من المؤتمرات والاجتماعات الذى تشرفت بالمشاركة فى أعمالها ، والتى لعبت فيها مصر دورا قياديا ، فذلك لأؤكد ادراك أفريقيا

والعالم الثالث للضرورة التى غدت تهدد مصيرهم الا وهى خطر التهميش . ففى أول الأمر حاولت دول العام الثالث فى أن يكون لها صوت مسموع . أما اليوم فهى تسعى أن توجد جهودها سواء على المستوى الاقليمى أو داخل المثلث القارى أو فى نطاق المؤسسات الدولية أو فى إطار المجموعات الجديدة التى تعمل على تنشيط هذه المؤسسات . إلا أن جهود الدول الأفريقية ترتبط إلى حد كبير بمدى إستجابة دول الشمال الغنية لمطالبها . وهنا يجدر التساؤل عن سياسة الدول الغنية إزاء المخاوف التى تساور دول العالم الثالث وإذا كانت تشاركها تصورها للأمور .. تلك التصورات التى تغزو الازمة الراهنة إلى التدهور المستمر لأسعار المواد الأولية التى تصدرها أفريقيا أو فى الزيادة المطردة لأسعار المنتجات المصنعة ؟ أو إلى عبء المديونية الخارجية المتفاقمة أو التدفق العكسى للموارد المالية ؟ أى باختصار هل تشاطر الدول المتقدمة الدول النامية الرأى القائل بأن الدول المتقدمة هى المسئولة عن الأوضاع الاقتصادية الدولية المجحفة التى نعيشها اليوم ؟ بل ونتيجة للتقارب الحالى بين الشرق والغرب يمكن أن تصبح هذه الأوضاع أكثر أجحافا ؟

ومن القراءة المتأمل للبيانات الرسمية الصادرة عن الدول المانحة أو من خلال اللقاءات التى أجريتها مع كبار المسئولين فى هذه الدول خلال الأعوام الأخيرة سواء فى الولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان أو الاتحاد السوفيتى ، تتلخص اجابات الدول المتقدمة فى التالى :
الاجابة الاولى تأخذ شكل التأكيد المطلق التالى :
أن المساعدات التى ستمنح إلى شرق أوروبا لن تأتى على حساب المساعدات المقررة لأفريقيا . ومن ثم تأتى الفقرة ٤٨ من البيان الختامى لقمة هيوستن للدول الصناعية السبع (١١ يوليو ١٩٩٠) لتؤكد هذا التوجه :

« نحن نؤكد أن التزاماتنا إزاء الدول النامية لن تضعفها مساندتنا لدول وسط وشرق أوروبا الناهضة . فالدول النامية الأكثر فقرا يجب أن تظل محور اهتمامنا » .

أما الاجابة الثانية : والتى وردت إلى مسامعى أبان زيارتى إلى كل من واشنطن وموسكو ، فهى تتسم بشئ من الغموض . فعلى حد تعبير المسئولين نجد أنهم يقولون أنه فى مرحلة أولى سينصب تركيز القوتين العظميين على تصفية آثار الحرب الباردة وعلى قضايا نزع السلاح والاستجابة إلى التحولات فى وسط وشرق أوروبا ، وأن ثم ذلك على حساب الدول النامية . إلا أنه فى مرحلة ثانية لن تعطى القوتان الاعظم أولوية إهتمامها إلى الدول النامية فحسب ، بل أنه يمكن تصور أن يقوم تعاون بينهما مع سائر الدول الصناعية من أجل التوصل إلى أنماط جديدة للمساعدات المقدمة إلى الدول النامية تكون أكثر استجابة إلى احتياجاتها

الشمال والجنوب .

(٢) لقد انشئت هذه المؤسسات منذ فترة تعدون نصف القرن ومن ثم فهي عاجزة عن التأقلم مع المعطيات السياسية والاقتصادية الدولية الجديدة .

(٣) يحتم خطر التهميش الدائم والذي بات يهدد دول الجنوب عامة وأفريقيا خاصة قدرا كبيرا من اليقظة والادراك الواعي بغية صياغة فكر دولي تحركه ارادة الحوار والتخاطب بين عالم الاغنياء وعالم الفقراء . ولدحض مجموعة هذه الاراء ، تعدد الدول الغنية الخطط العملية التي طرحتها في سبيل مساعدة الدول النامية ومنها اعادة جدولة الديون وإطالة فترة السداد وإسقاط الديون العامة بالنسبة للدول الأكثر فقرا وتخفيف عبء المديونية بالنسبة للدول متوسطة الدخل فضلا عن تقديم مساعدات مالية وفنية جديدة . ولعبارة أخرى ترى الدول الصناعية السبع أن الاستراتيجية التي يحدونها حاليا لمواجهة قضايا التنمية والسياسة التي ينتهجونها في الوقت الراهن ولعلاج أزمة المديونية - كل حالة على حده - تمثل أقصى جهد يمكن بذله حتى لا يتحول الخط المتقطع الذي يفصل بين الشمال والجنوب إلى ستار حديدي جديد .

إذن فإن الدول الغنية ترى أن المؤسسات والمنظمات الدولية التي أنشأتها منذ أكثر من خمسة عقود قادرة على التوصل إلى حلول لمعادلة الشمال والجنوب وإن اقتضى الأمر شيئا من تطوير هذه المؤسسات وتلك المنظمات . نخلص من هذا العرض إلى أن الدول الغنية لا تصومها قناعة حقيقية بمدى خطورة قضايا الدول الفقيرة بل انها تمنح أولوية اهتماماتها إلى مشاكل بعيدة كل البعد عن قضايا العالم الثالث مثل نزع السلاح أو إعادة ترتيب البيت الأوروبي ، ومن ثم فعلى مشاكل الجنوب أن تمكث لفترة - طالت أو قصرت - قابعة في زوايا النسيان . وما يعضد هذا التحليل أن بيان هيوستن الختامي لم يتعرض إلى قضايا العالم الثالث إلا في المقام الثامن ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يتضمن أى مبادرات جديدة من شأنها مواجهة قضايا الجنوب . فالاستراتيجية الوحيدة التي اقترحتها الدول الغنية في هذا البيان بالنسبة للدول النامية تتلخص في ضرورة تبنيها لبرامج اصلاح اقتصادى صارمة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

أما بالنسبة لمطالبة الدول الغنية الدول الفقيرة بالانضمام بالنظام الليبرالى الغربى ، قد تثار شكوك كثيرة حول مدى نجاح هذا « العلاج الديمقراطى » ، في قارة مثل أفريقيا . ونحن لا نغزو هذا التشكك إلى افتقار أفريقيا إلى التقاليد الديمقراطية أو إلى سيادة النزعات القبلية بها ، ولكنه من الصعوبة بمكان أن نتوهم الديمقراطيات في مجتمع ما دون توافر الحد الأدنى من الكفاية الاقتصادية أو في ظل غياب المؤسسات أو الكوادر القادرة

أما الاجابة الثالثة : فهي اجابة ذات طابع أيديولوجي مؤداها أن الدول النامية التي تشهد أى تقدم يذكر طالما لم تأخذ بسياسة الاقتصاد الحر وهو الأمر الذى لن يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة توافر مؤسسات ديمقراطية فاعلة بوصفها ركيزة الاداء الفعال لاقتصاديات السوق . أما الاجابة الرابعة : فهي موجهة إلى دعاة عقد مؤتمر دولي يخصص للمديونية الأفريقية حيث يشكك الكثيرون في جدوى عقد مثل هذا المؤتمر .

فإذا كان الهدف من عقده هو إثارة إنتباه الرأى العام إلى خطورة الوضع الاقتصادى الراهن في أفريقيا أو إلى خصوصية المديونية الأفريقية فإن المؤسسات النقدية المالية الدولية تضطلع بهذه المسؤولية كاملة ومن ثم ينتقى الدافع إلى عقد مثل هذا المؤتمر . وتأتى الفقرة ٥٧ للبيان الصادر عن الدول الصناعية الأخيرة التي انعقدت في هيوستن لتأكيد هذا الاتجاه :

« أن تبني الدول المدينة لبرامج اصلاح اقتصادى جادة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، هو محور استراتيجية مواجهة أزمة المديونية وتخفيف عبء خدمة الدين » .

أما الاجابة الخامسة : فهي تتعلق بالاقترحات الداعية إلى عقد مؤتمر دولي على غرار مؤتمر كانكون أو بعبارة أخرى مؤتمر دولي جديد لبحث قضايا الحوار بين الشمال والجنوب . الا أنه على الرغم من التأييد العارم الذى أبدته كل من فرنسا وكندا وإيطاليا أثناء الاجتماعات التحضيرية للاقتراح الخاص بعقد اجتماعات مؤتمر الشمال والجنوب بصفة منتظمة ، فمن المتوقع ألا تؤتى مبادرة الدول الخمس بثمارها المرجوة نظرا للمعارضة الصلبة التي تبديها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبقدر أقل اليابان وألمانيا . وتستند هذه الدول إلى المنطق القائل بأن هناك مؤسسات دولية قائمة بالفعل يمكنها الاضطلاع بمثل هذه المسؤولية ، كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى أو البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، فضلا عن الوكالات الدولية المتخصصة وذلك على سبيل المثال لا الحصر . فما هى الحاجة إذن إلى انشاء جهاز جديد يمكن أن يتعرض إلى خطر التسييس أو يمكن أن يتضارب نشاطه مع المؤسسات الدولية المعنية بهذا الموضوع مما يؤدي إلى مزيد من تعقيد الموقف . فمن الحرى إذن - وفقا لوجهة نظرهم - السعى نحو تدعيم وتطوير المؤسسات الدولية القائمة والنشطة بالفعل في هذا المضمار .

ويمكننا تلخيص موقف مجموعة المبادرة الخماسية إزاء الحجج التي تسوقها مجموعة الدولية الصناعية السبع في التالي :

(١) لم تأت المؤسسات الدولية المعروفة بأى نتائج إيجابية كما لم تسفر جهودها الا عن طرح حلول قصيرة المدى وعجزت عن مواجهة لب القضايا القائمة بين

اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية الاستمرار في البقاء طالما أن يتم التوصل إلى شكل من أشكال التكامل أو التعاون الإقليمي فيما بينها .

ومن الأحرى بالدول المانحة أن تنظر بعين الاعتبار إلى هذا البعد كشرط من الشروط الأساسية لاستمرارها في تقديم المساعدات إلى الدول الأفريقية وأن تسعى في مرحلة لاحقة إلى تشجيع التعاون القاري بين سائر أرجاء أفريقيا . إذ أثبتت التجربة العملية أن المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الدول المانحة للدول الأفريقية في قالب من التعاون الثنائي تريد من الدولة المتلقية الانغلاق على نفسها كما أنها تؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة نوع من علاقات التبعية بين الدول المانحة والدولة المتلقية . هذا بالإضافة إلى أن كثرة المساعدات الثنائية المقدمة إلى دولة واحدة تؤدي إلى التداخل في توظيف المساعدات المتلقاه ومن ثم بدأ يتضح للدول المانحة نفسها أنها تشتت مساعداتها في تمويل مشروعات وهمية في الدول الأفريقية لا تستهدف إلا الاستجابة إلى رغبات أية للحكومات المحلية بغض النظر عن الاحتياجات الملحة للشعوب .

(٣) في كثير من الأحيان تنشأ في الدول الأفريقية أحداث غير متوقعة مثل المواجهات العسكرية أو التوترات السياسية أو الكوارث الطبيعية - تؤدي إلى إجهاد المشروعات القائمة الخاصة بتوظيف المساعدات الخارجية . وهنا تنشأ أهمية إنشاء جهاز للمتابعة من شأنه سرعة مواجهة هذه المواقف بشكل فعال في الوقت الذي يتولى فيه النشاط الدبلوماسي بأسلوب متقن تسوية الخلافات القائمة فيما بين الدول الأفريقية إذا ما اقتضت الحاجة .

ولامراء أن انهيار الأنظمة الماركسية تثير تحدياً جديداً في مواجهة النظام الليبرالي الغربي واقتصاديات السوق التي أصبحت اليوم النموذج الوحيد القائم على الساحة الدولية . فإذا كان هذا النموذج قد عجز حتى يومنا هذا عن مواجهة قضايا التخلف في أفريقيا بما أنه لم ينجح أبان الحرب الباردة في احتواء ظواهر تهيش أفريقيا فهل ينجح اليوم في ظل سياسة الوفاق الدولي فيما فشل بشأنه بالأمس ؟

صفوة القول أنه إذا أراد العالم تفادي كوارث منطقة فعلية تقبل ضرورة أن يصبح الأقرياء أقل ثراء والفقراء أقل فقراً . ولعل تغيراً من هذا القبيل يشمل الكرة الأرضية بأسرها يتطلب استعداداً فكرياً مختلفاً ومنظوراً جديداً لتناول الأمور وإعادة التقويم وإدراكاً واعياً للحقائق الراهنة . فإن قدرة الجنس البشري على البقاء مرهونة إلى حد كبير بمدى ثراء وخصوبة خيال الإنسان وقدرته على الإبداع والعطاء .

على ممارسة العمل الديمقراطي السليم . لقد شهدت الستينات معارك كفاح ضارية خاضتها الشعوب الأفريقية بكل بسالة للتخلص من نير الاستعمار . وكان الأمل الذي يداعب الشعوب المناضلة وقتذاك هو بناء مجتمع جديد يجسد آمالها في الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية .

إلا أن الأحلام الوردية سرعان ما تلاشت . فمازالت الشعوب الأفريقية بعد مرور ثلاثين عاماً على استقلالها تترجح تحت وطأة الفقر والتخلف ، فإذا كانت بعض الأنظمة الأفريقية قد تبنت نظام الاقتصاد الحر مثل كوتديفوار ونيجيريا وزائير ، وإذا كان البعض الآخر قد أخذ بالنهج الاقتصادي الاشتراكي مثل تنزانيا وأنجولا وغينيا فلم يسفر عن هذا أو ذاك أي نتائج بناءة تعود بالنفع على شعوب القارة . وتمتزج نتائج هذه المحصلة المحبطة للآمال مع تداعيات التقارب الراهن بين الشرق والغرب لتكشف النقاب عن الأسباب الحقيقية التي تؤدي تضائل تدريجي لاهتمام العالم الغني بأفريقيا . وقد حاولنا طوال هذا العرض أن نحلل أبعاد حوار الصم القائم حالياً بين الشمال والجنوب :

فمن جانب نجد أن العالم الغني يحصر معالجة قضايا العالم الثالث في نطاق المؤسسات الدولية القائمة ووفقاً لاساليب كلاسيكية لا تتسق مع المتغيرات الدولية الجديدة .

ومن جانب آخر يتشبث العالم الفقير بأحلام طوباوية تهدف إلى تغيير النظام الحالي برمته .

وأود أن أنوه في هذا السياق أنه إذا كانت أزمة الخليج قد سلطت اهتمام الشمال مرة أخرى على العالم العربي وأفريقيا ، فإنه لا يخفى أن هذا الاهتمام قد أنصب على مواجهة العدوان فحسب ، أي أنه اهتمام أني ينصب على معالجة موقف بعينه بعيد كل البعد عن قضايا المنطقة الحقيقية . بل الأخطر من ذلك أنه يخشى - عقب انقشاع الأزمة - أن تستحوذ العلاقات بين الشرق والغرب على اهتمام دول الشمال الغنية من جديد .

وعلى الرغم من القناعة التي تغلق التصورات التي طرحها هذا العرض ، فلا يجب أن يترك تحليلنا انطباعاً بأن الأوضاع الراهنة تسير نحو طريق مسدود ذلك أنه يمكننا استخلاص ثلاث دروس رئيسية من العقود

الأربعة الأخيرة هي :

(١) ليس هناك حلول « سحرية » كافية بتذليل كافة العقبات التي تعرقل مسيرة التنمية في أفريقيا في آن واحد ، ذلك أن مواجهة قضايا التخلف والتنمية في أفريقيا البالغة الصعوبة والتعقيد تتطلب لتسويتها عملاً مثابراً ودؤوباً يمتد لأعوام طويلة في نطاق نموذج جديد من أشكال التعاون بين الشمال والجنوب .

(٢) نظراً للمعطيات الجغرافية القائمة يصعب على



القضية الفلسطينية .. واحتمالات التسوية

بدر أحمد عبدالعاطي

على الرغم من الزلزال الذي أحدثته أزمة الخليج الثانية على المستويين الإقليمي والدولي إلا أن تطورات القضية الفلسطينية منذ انتهاء حرب الخليج بنهايتها الدامية وحتى وقتنا هذا ، ترجح أن هذا الزلزال يكاد لم يمسه بشكل عميق وذلك على الرغم من أن أحداث الخليج قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بقاء الصراع العربي - الإسرائيلي وبشكل أكثر تحديداً القضية الفلسطينية دون تسوية شاملة فإن ذلك سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة . فبعد أربع جولات قام بها وزير الخارجية الأمريكي لدول المنطقة وزيارة لوزير الخارجية السوفيتي عادت القضية الفلسطينية إلى نقطة البداية . فما زال الموقف الإسرائيلي على حالة من التصلب ورفض تقديم أية تنازلات ولا زالت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية على حالها من التحيز لصالح إسرائيل ورفض ممارسة أية ضغوط عليها .

وقبل استعراض الجهود المبذولة لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي واستعراض مواقف الأطراف المعنية فإنه تجدر الإشارة للنقاط التالية :-

(١) أن تطورات الأحداث التي تلت أزمة الخليج ترجح

عدم مصداقية الاتجاه الذي ساد قطاعاً كبيراً من المحليين العرب والذي يقوم على اقتراض مؤداه أن أزمة الخليج قد أدت إلى إنتقاص الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة مما يفتح المجال أمام ممارسة الولايات المتحدة لضغوط على إسرائيل للامتثال للشرعية الدولية إلا أن ما تلا انتهاء أزمة الخليج قد دلل على استمرار التمييز الأمريكي تجاه إسرائيل ورفض ممارسة الضغوط عليها بل أن إسرائيل قد زادت أهميتها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة بعد انتهاء الأزمة وفقاً لتصريحات وزير الدفاع الأمريكي . فالأهمية الاستراتيجية لإسرائيل ليست هي العامل الوحيد والحاسم وراء التحيز الأمريكي تجاه إسرائيل .

(٢) أن أزمة الخليج وماتلاها من تداعيات قد أدت إلى حدوث خلل استراتيجي رهيب في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل مما يضع المزيد من العراقيل أمام عملية التسوية ويؤدي إلى تزايد التشدد الإسرائيلي . فالنسبة لإسرائيل لا يوجد هناك ما يغري إسرائيل أو يدفعها لملء صفقة مع الجانب العربي تقدم على تقديم تنازلات تتعلق بإعادة جزء من الأراضي المحتلة بل أن أزمة الخليج جاءت لتزيد الموقف الإسرائيلي تصلباً وتشدداً خاصة بعد خروج طرف عربي مؤثر وهو العراق من المعادلة

يكون للأمم المتحدة دور في المؤتمر وحتى تقبل به إسرائيل .

(٢) فيما يتعلق بالاطراف المشاركة في المؤتمر :

تري الولايات المتحدة أن يعقد المؤتمر تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خاصة موقفه في أزمة الخليج وذلك بمشاركة الاطراف المعنية وهي (سوريا - مصر - اسرائيل - لبنان - وفد اردني فلسطيني) وذلك بهدف استبعاد أية مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتغلب على مشكلة التمثيل الفلسطيني الذي سيعتمد اساسا على قيادات الداخل . وحتى يمكن اغراء اسرائيل بالمشاركة في المؤتمر فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا مكثفة على دول الخليج لاقناعها بالمشاركة في المؤتمر الاقليمي ونتيجة لهذه الضغوط وافقت دول الخليج على المشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر ممثلة في الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي مع المشاركة الفعالة في أعمال اللجان الفرعية التي تختص ببحث مشكلات المياه والأمن والقضايا الاقتصادية عل الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين اسرائيل ودول الخليج .

وتهدف الولايات المتحدة من مشاركة دول الخليج هو الضغط على سوريا لاعطاء تنازلات وحتى تكون شروطها بمثابة فيتو على انعقاد المؤتمر والاغراء اسرائيل وفيما يتعلق بإمكانية مشاركة الأمم المتحدة ودول الجماعة الأوروبية في أعمال المؤتمر فقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لمشاركة الجماعة الأوروبية بصفة مراقب لعدم إغضاب أوروبا وكذلك الحال بقبول مشاركة ممثل للأمم العام للأمم المتحدة بصفة مراقب صامت .

(٣) سلطات المؤتمر وإختصاصاته :

وفقا للتصور الأمريكي فإن المؤتمر الاقليمي المقترح لن تكون له صلاحيات قانونية محددة ولن تكون له سلطة فرض حلول معينة ولن يتدخل في سير عملية التفاوض وانما سيقصر على الجوانب البروتوكولية فقط . فالمؤتمر سيكون بمثابة مظلة دولية للمفاوضات المباشرة بين العرب والاسرائيليين . فبعد انعقاد الجلسة الافتتاحية برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث ستقتصر على التار الكلمات ثم تبدأ المفاوضات المباشرة في اتجاهين Daul Track .

(٤) فيما يتعلق بمضمون التسوية :

وفقا للتصور الأمريكي فإن عملية التسوية داخل المؤتمر ستكون على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى أساس مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام وذلك وفقا للخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي امام الكونجرس في ١٩٩١/٣/٧ ، وعلى الرغم من التزام الولايات المتحدة بأن يكون أساس التسوية قرار ٢٤٢ إلا أن الولايات المتحدة لا تقرض تفسيراً معنياً للقرار فالمجال مفتوح امام جميع التفسيرات بما فيها التفسير

العسكرية بعد تدمير التة العسكرية والاقتصادية تماما . كما أن أية تسوية - أن حدثت - لن تكون في جانب الطرف العربي نتيجة لهذا الخل .

(٣) يمكن القول أن دبلوماسية التسوية التي يقودها وزير الخارجية الأمريكي حاليا تقوم اساسا على التصور الاسرائيلي لعملية التسوية مع وجود بعض الاختلافات أهمها حرص الولايات المتحدة على إعادة جزء كبير من الأراضي المحتلة للطرف العربي في مقابل كل مزايا السلام والأمن لاسرائيل بشرط ألا يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

(٤) أن عنصر الوقت يلعب دورا هاما في عملية التسوية فاسرائيل تعمل على استهلاك الوقت بالمرافعة خاصة وأن الولايات المتحدة لن يمكنها القيام بأية مبادرة مع اقتراب نهاية هذا العام لانشغالها ببدا حملة انتخابات الرئاسة . وبعد هذه المقدمة الموجزة فسوف نعرض فيما يلي لتطورات القضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج ومواقف الاطراف المعنية منها تجاه خمس قضايا فرعية مرتبطة بفكرة المؤتمر الاقليمي .

اولا الموقف الأمريكي :

يمكن القول بأن الجهود المكثفة التي تبذلها الادارة الأمريكية في محاولة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي والتي تتمثل في أربع جولات متتالية قام بها وزير الخارجية الأمريكي لدول المنطقة تنبع أساسا من الرغبة الأمريكية في استثمار إنتصارها الحاسم في حرب الخليج وتربعها على قمة النظام الدولي بصفتها القوة الدولية المهيمنة وذلك من أجل تكريس سيادتها على النظام الدولي الجديد التي تسعى لتدشينه . هذا فضلا عن رغبة الولايات المتحدة في تهدئة المشاعر العربية وإمتصاص الغضب العربي نتيجة التدمير الهائل الذي أحدثته حرب الخليج في العراق عسكريا واقتصاديا . وحتى تظهر الولايات المتحدة بمظهر الدولة العظمى التي تسعى لتطبيق الشرعية الدولية في كل القضايا . على أن جولات « بيكر » الأربع للمنطقة قد جاءت دون وجود تصور أمريكي بشكل مفصل لعملية التسوية وانما جاءت فقط « للاستكشاف والتمهيد وجس النبض » وفقا لتصريحات وزير الخارجية الأمريكي على الرغم من وضوح مواقف جميع الاطراف باستثناء الطرف الاسرائيلي .

وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن القول بأن هناك بعض الأفكار الرئيسية الأمريكية الخاصة بعملية التسوية قد تبلورت بعد الجولة الرابعة « لبيكر » كما يلي :

(١) فيما يتعلق بالية التسوية :

يمكن القول بأن الموقف الأمريكي يقوم على استبعاد فكرة المؤتمر الدولي للسلام بحجة أن الوقت غير مناسب وترى في نفس الوقت أن صيغة المؤتمر الاقليمي - التي سبق أن اقترحتها اسرائيل - تعتبر أكثر ملامة حتى لا

أحدثته حرب الخليج الثانية من خلل رهيب في ميزان القوى لصالح إسرائيل بعد خروج العراق من المعادلة العسكرية وإستئناس سوريا وانطفاء جذوة الانتفاضة الفلسطينية بعد انقطاع الدعم الخليجي عنها وتحويل أجهزة الاعلام عنها ويأتى كل ذلك متوافقا مع سيطرة اليمين المتطرف على سدة الحكم في إسرائيل ومثالا في تكتل الليكود القوة الحقيقية في إسرائيل والذي يضم صفوف الدولة العبرية والتي تتحالف مع باقى الحركات المتطرفة منها حركة «موليدات» وذلك حتى لا تكون هناك حاجة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل الأمر الذى قد يدفع لبدء بعض المرونة .

وعلى هذا فالتكتيك الاسرائيلى الحال يقوم على استهلاك عنصر الوقت ببدء بعض المرونة أولا بقبول فكرة عقد مؤتمر اقليمي وذلك بهدف عبور لحظة الانفجار في الجانب العربى والتي تلت إنتهاء أزمة الخليج بنهايتها المساوية وامتصاص المشاعر العربية ثم التسويد والمراوغة حتى تنشغل الادارة الأمريكية بانتخابات الرئاسة مع حلول نهاية العام والعمل في نفس الوقت على تكثيف سياسة تهويد الاراضى العربية وبناء المستوطنات وجلب المزيد من اليهود من الخارج حيث شهد عام ١٩٩٠ مجيء نحو ٢٠٠ ألف يهودى لاسرائيل وجلب نحو ٨٠ ألف يهودى منذ بداية عام ١٩٩١ وبالتالي حتى لا يمكن الحديث عن إعادة الاراضى المحتلة وفرض سياسة الأمر الواقع والتفاوض حول السلام فقط دون مقابل خاصة مع عدم وجود ضغط امريكى حقيقى على إسرائيل فقد صرح «بيكر» (اننا لسنا في وضع لفرض حل وسوف يتعين علينا ان نعمل مع دول المنطقة لتحقيق تقدم) .

كما صرح «اننا يمكن ان نكون فعالين كمنصر مساعد لتشجيع السلام ولكن بقدر رغبة دول الشرق الأوسط في اقامة سلام حقيقى .»

وبالتالى ترك الأمر لاسرائيل دون ضغط عليها كما يقول وزير خارجية اسرائيل فان اسرائيل «لم تعد في حاجة لأن تقول (نعم) لبيكر والذي يقول نعم لاسرائيل هو بيكر نفسه» .

وفيما يتعلق بالموقف الاسرائيلى تجاه عملية التسوية فيمكن ايجازه فيما يلى .

(١) فيما يتعلق بالية التسوية :

يتلخص الموقف الاسرائيلى من هذه النقطة في تأكيد فكرة عقد مؤتمر اقليمي وتسميته « المؤتمر الاقليمي للمفاوضات المباشرة في الشرق الأوسط » والتي هي أساسا صاحبة فكرته وذلك كبديل للمؤتمر الدولى وحتى لا يكون المؤتمر خاضعا للشرعية الدولية . فالهدف الاسرائيلى من إنعقاد المؤتمر الاقليمي هو أن تقوم عملية التسوية بالتعامل المباشر بين اطراف الصراع بعمل من المجتمع الدولى والأمم المتحدة وبالتالي عدم الاحتكام الى

الاسرائيلى الذى يقوم على أن القرار ٢٤٢ قامت اسرائيل بتنفيذه عند الانسحاب من سيناء وفيما عدا ذلك فهي اراضى اسرائيل الكبرى وعلى الرغم من أن مضمون التسوية وفقا للرؤية الأمريكية تقوم على مبدأ الارض مقابل السلام فهذا لا يعنى تماما اقامة دولة فلسطينية مستقلة وهي ما ترفضه الولايات المتحدة . فالهدف المرحلى من التفاوض سيكون اقامة حكومة ذاتية تشرف على الشؤون الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات يجرى بعدها الاستفتاء على الكونفدرالية مع الأردن وذلك بعد انسحاب اسرائيل من المناطق الكثيفة بالسكان العرب .

(٥) كيفية سير المفاوضات :

وفقا للتصور الأمريكى فان عملية التفاوض داخل المؤتمر الاقليمي ستقوم على أساس التفاوض في اتجاهين Daul Track . مفاوضات اسرائيلية - فلسطينية مة اشرة ممثلة في وفد أردنى - فلسطين مشترك وذلك للتفاوض حول القضية الفلسطينية وترتيبات الامن واسترجاع العرب لجزء كبير من الاراضى المحتلة . أما خط المفاوضات الثانى فيكون مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية كل على حدة بما فيها دول الخليج وذلك للتفاوض حول تطبيع العلاقات ومشكلة المياه والتعاون الاقتصادى وذلك دون وجود إرتباط بين الاتجاهين فحدث تقدم في احدهما لا يرتبط بالآخر . فتعثر المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية لا يؤثر على تطبيع العلاقات العربية - الاسرائيلية .

ويبرز في هذا المجال المبادرة الاخيرة التى طرحها الرئيس « بوش » للحد من التسلح في المنطقة والتي تفرض فقط حظرا على تطوير الصواريخ وتجميد تصدير التكنولوجيا النووية دون أن تمتد الى نزع الأسلحة خاصة النووية مما يبقى على الخلل القائم في توازن القوى لصالح اسرائيل .

ثانيا الموقف الاسرائيلى :

يمكن القول بأن الموقف الاسرائيلى مازال يمثل العقبة الرئيسية أمام عملية السلام في المنطقة فعلى الرغم من التنازلات الهائلة التى قدمها الجانب العربى خاصة فيما يتعلق بتأجيل بحث موضوع الدولة الفلسطينية ومشكلة القدس وقبول المفاوضات المباشرة دون اشراف من الأمم المتحدة أو رقابة دولية تضمن الحقوق العربية بل والقبول باستبعاد منظمة التحرير بل وقبول دول الخليج بالمشاركة في المؤتمر مع أنها لا تملك حدود مشتركة مع اسرائيل ، إلا أن الموقف الاسرائيلى مازال على تصلبه خاصة وأنه ليس هناك ما يدفع اسرائيل للقبول بأية تسوية مع الطرف العربى تقوم على ارجاع جزء من الاراضى العربية على الرغم من تأكيدها أن عقد أية تسوية مع الجانب العربى في هذا التوقيت سيكون في صالحها نظرا لما

قراراتها كإطار مرجعي للتسوية .

(٢) فيما يتعلق بالأطراف المشاركة في المؤتمر :
وفقا للتصور الاسرائيلي لعملية التسوية فان الأطراف المشاركة في المؤتمر المقترح هي جميع الدول العربية أو على الأقل دول الخليج بالإضافة الى مصر والأردن ولبنان مع إمكانية استبعاد سوريا ويمكن تمثيل الفلسطينيين في إطار وفد أردنى - فلسطينى مشترك يكون لاسرائيل فيه حق الفيتو على أعضائه وأن يقتصر على فلسطينى الداخل واستبعاد ممثلى القدس الشرقية وفيما يتعلق بالمشاركة الدولية فان اسرائيل يمكن أن تقبل بمشاركة الاتحاد السوفيتى بشرط إعادة العلاقات الدبلوماسية قبل المؤتمر واستمرار السياسة المتعلقة بحرية اليهود السوفيت فى السفر خارج الاتحاد السوفيتى ويأتى هذا القبول خاصة وأن الاتحاد السوفيتى أصبح لا يملك أدوات الضغط على اسرائيل وأصبح يسلك نفس السلوك الأمريكى تجاه عملية التسوية .

كما يمكن لاسرائيل أن تقبل بمشاركة الجماعة الأوربية ممثلة فى رئيس الدورة - وهو حاليا هولندا التى تتعاطف مع اسرائيل - بدور مراقب وذلك مقابل المزيد من المعونات والمساعدات الفنية والاقتصادية من دول الجماعة لاسرائيل بالإضافة الى فتح الاسواق الأوربية أمام المنتجات الاسرائيلية .

وترفض اسرائيل رفضا مطلقا أى دور للأمم المتحدة أو أى إشراف من جانبها بحجة أن ذلك يمثل أداة ضغط عليها .

(٣) فيما يتعلق بسلطات المؤتمر وإختصاصاته :
تقوم وجهة النظر الاسرائيلية فى هذا المجال على - وهى تتفق مع الموقف الأمريكى - استبعاد أى إشراف دولى على المؤتمر المقترح وأن يكون المؤتمر مظلة شكلية فقط للمفاوضات المباشرة ولا يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول أو التدخل فى سير المفاوضات أو أن يكون له صلاحيات قانونية محددة . وأن يكون المؤتمر مظلة لبحث قضايا فرعية أوسع نطاقا من القضية الفلسطينية مثل القضايا التى تتعلق بالأمن وتطبيع العلاقات وقضية المياه وغيرها .

(٤) فيما يتعلق بمضمون التسوية :
يقوم الموقف الاسرائيلي على الرفض المطلق لمبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام وعلى الرغم من قبولها على مضض لأن يكون القرار ٢٤٢ أساسا للتسوية إلا أنها تعلن صراحة أن لها تفسيرها الخاص لهذا القرار فبعض القيادات الاسرائيلية تؤكد على أن اسرائيل قد نفذت هذا القرار بانسحابها من سيناء وأما ما عدا ذلك فهى أرض اسرائيل الكبرى التى ترفض تماما الانسحاب فيها فقد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي فى ٨/٢ أن اسرائيل « لن تتخلى عن القدس ولن تتخلى عن أى شبر من أرض اسرائيل » وأعلن أيضا رفض بلاده « الانسحاب من جنوب لبنان » ورفض مجرد « تجميد » المستوطنات .

وعلى ذلك فان اسرائيل تسعى الى تفريغ القرار ٢٤٢ من مضمونه وبالتالي يكون الهدف من عملية التفاوض حول القضية الفلسطينية هو التفاوض حول شئون البلديات فى مناطق خاضعة للسيادة الاسرائيلية أى تطبيق الحكم الذاتى على الافراد دون أن يمتد الى الأرض التى تسعى حاليا إلى تهويدها ببناء المستوطنات التى تنتظر الآلاف من اليهود المهاجرين من الخارج والذى زادت كثافته مع وجود شارون على رأس وزارة الاسكان وعلى ذلك فان اسرائيل تريد الحصول على كل مزايا السلام عن طريق تطبيع العلاقات مع الطرف العربى وانهاء حالة الحرب وتوثيق التعاون الاقتصادى خاصة مع دول الخليج لاستثمار رؤس الاموال الخليجية بها وبالتالي تصبح الدولة القائدة فى المنطقة دون أن تقدم فى المقابل شيئا .

(■) فيما يتعلق بسير المفاوضات :
يتفق الموقف الاسرائيلي مع الموقف الأمريكى تجاه هذه النقطة بأن تكون عملية المفاوضات مباشرة فى خطين متوازيين DouL Track الأول بين وفد اسرائيل ووفد أردنى فلسطينى مشترك تكون حول موضوع الحكم الذاتى وتطبيقه على الافراد دون الأرض والاتجاه الثانى يكون مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة للتفاوض حول عملية التطبيع والتعاون الاقتصادى ومشكلات المياه والبيئة وترتيبات الأمن دون وجود ربط مباشر بين الخطين فاسرائيل تسعى للتطبيع الكامل للعلاقات مع الدول العربية دون أن يرتبط ذلك بتحقيق تسوية سياسية أو حتى ضبط التسلح فى المنطقة .

ثالثا الموقف العربى :

يمكن القول بأن الموقف العربى العام لم يبلغ هذا المدى من السوء والتدهور والتراجع من قبل طيلة الأربعين عاما الماضية مثلما هو عليه الآن حتى بالمقارنة بالوضع أبان هزيمة ١٩٦٧ . فآزمة الخليج الثانية بمآلها من تداعيات فى ضوء تدمير الآلة العسكرية والاقتصادية العراقية ، وبالتالي خروج طرف عربى كان قادرا على تهديد اسرائيل والضغط عليها من المعادلة العسكرية إضافة الى حالة التشردم التى يعيشها الواقع العربى الحالى قد خلقت حالة من الخلل الاستراتيجى الرهيب بين العرب واسرائيل تصبح معه أية تسوية محتملة للصراع العربى الاسرائيلي فى صالح اسرائيل على طول الخط .

وقد ظهر هذا التراجع العربى جليا فى تقديم تنازلات هائلة لم تكن تحلم بها اسرائيل منذ شهور مضت والتى تتمثل فى :

(١) التخلي عن المطلب الخاص بعقد مؤتمر دولى للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة والقبول بالمؤتمر الاقليمى والمفاوضات المباشرة دون وجود إشراف دولى للأمم المتحدة .

والختمانية وفقا للتصور الأمريكي وهو ما حدا بالولايات المتحدة الى محاولة الالتقاء باللوم على سوريا بجلب إسرائيل لفشل جهود التسوية فقط لانها تصر على دور فعال للأمم المتحدة التي لعبت دورا محوريا خلال أزمة الخليج . وقد ظهرت بعض المؤشرات من الجانب الأمريكي بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية في حالة إصرارها على هذه المطالب بل لجأت الولايات المتحدة للضغط على دول الخليج للمشاركة في المؤتمر المقترح كوسيلة للضغط على سوريا للتخل عن مطالبها وفيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني فهناك قبول علم لفكرة تشكيل وفد أردني - فلسطيني مشترك .

[٣] فيما يتعلق بسلطات المؤتمر وإختصاصات كما سبق وان ذكرنا فإنه يمكن أن نميز في هذه التقه بين الموقف السوري ومعه الأردن ومنظمة التحرير والذي يصر على دور فعال للأمم المتحدة وأن يكون للمؤتمر سلطات وإختصاصات محددة وأن تقسم أعمال المؤتمر بالاستمرارية والا يقتصر على الاعمال البروتوكولية ر جلسى الافتتاح والختام فقط فمؤدى الموقف السوري هو ضمان أن يكون أساس المؤتمر هو الشرعية الدولية معق في قرارات الأمم المتحدة وتوقيع عقوبات على الطرف الذي يسعى لاقشال المؤتمر .

[٤] فيما يتعلق بمضمون التسوية :

يمكن القول بأن هناك إتقاا علما بين الأطراف العربية على أن يكون أساس عملية التسوية هو قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٢٨ وعلى أساس مقايضة الأرض بالسلم وفيما يتعلق بهذه القضية الفرعية فقد قم الطرف العربى تنازلات جوهرية في هذا الاطار خاصة ما يتعلق بإرجاء موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة بل والقبول القائم على إقامة كوندراالية أردنية - فلسطينية بعد انسحاب إسرائيل من معظم الاراضى المحتلة .

[٥] فيما يتعلق بكيفية سير عملية المفاوضات : هناك إتفاق عربى عام على قبول التصور الأمريكى تجاه هذه النقطة الفرعية والخاصة بالتمرد في إتجاهين Dual Track وقبول فكرة التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل في كافة المجالات وذلك مقابل تحقيق تفهم ملموس على صعيد القضية الفلسطينية بل أن دول الخليج التي لا ترتبط بحدود مشتركة مع إسرائيل قد وافقت على المشاركة في أعمال المؤتمر الاقليمى والتفاوض المباشر مع إسرائيل وذلك لمحت إسرائيل على إبداء بعض المرونة من جانبها .

ولعل هذا العرض السابق لمواقف الأطراف المعنية تجاه عملية التسوية يتضح أن هناك الكثير من نقاط الاتفاق بين هذه الأطراف خاصة فيما يتعلق بالمؤتمر الاقليمى كآلية ملائمة للتسوية وفكرة السير في إتجاهين كأسلوب لسير عملية التفاوض وإعطاء قرار ٢٤٢ كأساس للتسوية على الرغم من التفسيرات المتعددة .

(ب) قبول الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل دون وجود اطار مرجعى لهدف المفاوضات وعدم تعهد اسرائيل بقبول مبدأ الأرض مقابل السلم مما يجعل نتائج هذه المفاوضات غير مضمونة .

(ج) القبول بتأجيل موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة والاكتفاء بالكوندراالية مع الأردن وكذلك الحال بالنسبة لقضية القدس .

(د) قبول دول الخليج دون التشاور مع باقى الأطراف العربية بالمشاركة في المؤتمر الاقليمى بصفة مراقب والمشاركة الفعالة في أعمال لجان المؤتمر على الرغم من أن هذه الدول لا تربطها حدود مشتركة مع اسرائيل ويمثل تنازلا دون مقابل .

(هـ) القبول الضمنى باستبعاد مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر والقبول بفلسطينيين الداخل كبديل لذلك .

(و) القبول بالتفاوض في اتجاهين دون وجود ارتباط بينها مما قد يقود الى حدوث تطبيع كامل للعلاقات مع اسرائيل دون حدوث تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وعلى الرغم من هذه التنازلات التي قدمها الجانب العربى الا أن هذا تم بدون مقابل من الجانب الاسرائيلى .

ونستعرض فيما يلى الموقف العربى تجاه القضايا الفرعية الخاصة بعملية التسوية :

[١] فيما يتعلق بالموقف تجاه الية التسوية : يمكن القول بأنه بعد الجولة الرابعة « لبيكر » في المنطقة أصبح هناك قبول عربى عام لفكرة المؤتمر الاقليمى كميكانيزم للتسوية وذلك بديلا عن المؤتمر الدولى على الرغم من المحاذير والغموض الذى يكتنف هذه الفكرة خاصة ما يتعلق باستبعاد دور الأمم المتحدة وعدم الاتفاق على أسس التسوية بعد .

[٢] فيما يتعلق بالأطراف المشاركة في المؤتمر : أصبح الموقف العربى العام أكثر تقبلا للتصور الأمريكى تجاه عملية التسوية والتخل عن بعض المطالب العربية في هذا الصدد خاصة ما يتعلق بضرورة مشاركة الاعضاء الخمس دائمى العضوية في مجلس الأمن وذلك لضمان إستمرار عملية التسوية وتنفيذ ما يتمخض عنها . ومع ذلك يمكن تمييز بعض المواقف في إطار الموقف العربى العام فبالنسبة لمصر ودول الخليج فإنها أكثر تقبلا لوجهة النظر الأمريكية خاصة فيما يتعلق بإعطاء دور هامش للأمم المتحدة يقتصر على الجلسة الافتتاحية والختمانية دون التدخل في عملية التفاوض أو ضمان تنفيذ مقررات المؤتمر أو توقيع عقوبات على الطرف المتعنث هذا بالإضافة الى قبولها للمشاركة الأوروبية بصفة مراقب . وعلى الناحية الأخرى فهناك الموقف السورى الذى يصر على ضرورة اعطاء الأمم المتحدة دورا فعالا في عملية التسوية بالإضافة الى الاصرار على ضرورة استمرار أعمال المؤتمر وعدم إقتضاره على الجلسة الافتتاحية

أن هناك مازالت بعض النقاط الرئيسية محل الاختلاف وهي :

- دور الأمم المتحدة حيث مازالت إسرائيل تصر على إستبعاد أى دور لها في المؤتمر بحجة أنها ستمارس الضغط على إسرائيل لقبول تسوية لاترضى عنها وذلك على الرغم من التصريحات الخطيرة الأخيرة التي أدلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة والتي دعا فيها الى ضرورة الغاء القرار الخاص بإعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري بحجة أنه قرار ظالم . وفي نفس الوقت مازالت سوريا تصر على إعطاء دور فعال للأمم المتحدة كما حدث من قبل خلال أزمة الخليج لضمان الحقوق العربية وتسعى الولايات المتحدة للضغط على سوريا لقبول بحل وسط يقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب فقط .

[٢] أما النقطة الثانية محل الخلاف فهي إستمرارية أعمال المؤتمر حيث تصر سوريا على ضرورة ألا تقتصر أعمال المؤتمر على الجلستين الافتتاحية والختامية فقط بل يظل مستمرا لرعاية وضمان عملية التسوية والتفاوض وهو ما ترفضه إسرائيل بشدة وقد لوححت الولايات المتحدة بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية كعنصر ضغط لإجبارها على تقديم المزيد من التنازلات . سيناريوهات المستقبل

على الرغم من صعوبة التنبؤ بما ستكون عليه جهود التسوية في المستقبل القريب نظرا لتسارع إيقاع الأحداث وتعدد المواقف خاصة وأن الأوضاع في المنطقة مازالت في مرحلة سيولة إلا أننا يمكن توقع أن تأخذ عملية التسوية أحد السيناريوهات التالية بشرط توفر شروط معينة كما يلي .

السيناريو الاول

يفترض هذا السيناريو تحقيق تقدم سريع وملحوس في عملية التسوية وأن يعقد المؤتمر الاقليمي خلال أشهر معدودة وقبل دخول السياسة الأمريكية مرحلة « البطة العرجاء » بالانشغال بانتخابات الرئاسة بحلول نهاية هذا العام ويشترط تحقق هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لإجبارها على القبول بالصيغة الأمريكية لعملية التسوية القائمة على إعادة جزء كبير من الأراضي المحتلة للجانب العربي مقابل تطبيع العلاقات الاسرائيلية العربية . غير أن هذا السيناريو يصعب تحقيقه نظرا لتأكيد المسئولين الأمريكيين بعدم الضغط على إسرائيل بل أن العلاقات الأمريكية الاسرائيلية يزداد ترسخها

بالاضافة الى توقيع البلدين على مذكرة التفاهم التي تساهم بمقتضاها الولايات المتحدة بنحو ٧٣ ٪ من تكاليف تطور الصاروخ الاسرائيلي « أبو » المضاد للصواريخ . بل إن الولايات المتحدة قدمت احتجاجا

لتشيكيوسلواكيا لقيام الأخيرة ببيع بعض الدبابات السوفيتية لسوريا هذا فضلا عن اتفاق الدولتين على أن تكون إسرائيل مخزنا للأسلحة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

(٢) السيناريو الثاني : ويتصور فيه حدوث تحول دراماتيكي بقيام كل من واشنطن وموسكو بالدعوة لعقد اجتماع في واشنطن لرؤساء الدول المعنية بالصراع العربي / الاسرائيلي وذلك تمهيدا للدعوة لعقد المؤتمر الاقليمي في القاهرة أو واشنطن وذلك للاتفاق على أسس التسوية والنقاط محل الاختلاف . وعلى الرغم من أن هذا السيناريو وارد في الواقع إلا أنه يكتنفه بعض الصعوبات أهمها أن الاتحاد السوفيتي الذي لا يعارض هذه الفكرة إذا بادرت بها الولايات المتحدة إلا أنه في ذات الوقت لا يفضلها خوفا من فشل الاجتماع لعدم الاتفاق على نقاط الخلاف .

(٣) السيناريو الثالث : ويتصور فيه بقاء الأوضاع على ما هي عليه من حيث الجمود مع بذل بعض الجهود خاصة من الجانب الأمريكي تنتهي بالفشل مع تحميل كل من إسرائيل وسوريا مسئولية هذا الفشل على حد سواء خاصة مع قرب موعد الاعداد لانتخابات الرئاسة الأمريكية ومراوغة إسرائيل لاستهلاك الوقت لأفضل مساعي السلام خاصة وأن الأوضاع الحالية في صالحها وليس هناك ما يجبرها على الدخول في تسوية مع العرب فالأراضي المحتلة يتم تهويدها على قدم وساق ببناء المزيد من المستوطنات لفرض الأمر الواقع والانتفاضة انخفضت جذوتها مع إنقطاع الدعم الخليجي . بل أن الشركات متعددة الجنسيات بدأت في العمل داخل إسرائيل مع تخفيف قيود المقاطعة العربية خاصة من جانب دول الخليج .

(٤) السيناريو الرابع :

ويتصور فيه وصول جميع الأطراف إلى حل وسط بحيث تتخلى سوريا عن بعض مطالبها والقبول بأفكار أمريكية تقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب وحل مشكلة إستمرارية إنعقاد المؤتمر وذلك بالضغط على سوريا بما يسمح بموافقة جميع الأطراف على حضور المؤتمر المقترح برئاسة الدولتين العظميين وبمشاركة ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة بصفة مراقب ورئيس الدورة الحالية للجمعية الأوروبية كممثل عنها بصفة مراقب أيضا على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فور إنتهاء الجلسة الافتتاحية وذلك للوصول إلى تسوية تمثل صفقة شاملة تحقق مصالح جميع الأطراف بدرجات متفاوتة وفقا لميزان القوى القائم . ويمكن القول بأن السيناريو الثالث والرابع هما الأقرب الى الواقع . □ وان كان السيناريو الرابع يواجه مصاعب شتى أبرزها الرفض الاسرائيلي المطلق للمقترحات الأمريكية الأخيرة بشأن مشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب صامت وأن تعقد جلسات المؤتمر مرة كل ٦ شهور

ان هناك مازالت بعض النقاط الرئيسية محل الاختلاف وهي :

- دور الأمم المتحدة حيث مازالت إسرائيل تصر على إستبعاد أى دور لها في المؤتمر بحجة أنها ستمارس الضغط على إسرائيل لقبول تسوية لاترضى عنها وذلك على الرغم من التصريحات الخطيرة الأخيرة التي أدلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة والتي دعا فيها الى ضرورة الفاء القرار الخاص بإعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري بحجة أنه قرار ظالم . وفي نفس الوقت مازالت سوريا تصر على إعطاء دور فعال للأمم المتحدة كما حدث من قبل خلال أزمة الخليج لضمان الحقوق العربية وتسعى الولايات المتحدة للضغط على سوريا للقبول بحل وسط يفضي بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب فقط .

[٢] أما النقطة الثانية محل الخلاف فهي إستمرارية أعمال المؤتمر حيث تصر سوريا على ضرورة ألا تقتصر أعمال المؤتمر على الجلستين الافتتاحية والختامية فقط بل يظل مستمرا لرعاية وضمان عملية التسوية والتفاوض وهو ما ترفضه إسرائيل بشدة وقد لوححت الولايات المتحدة بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية كعنصر ضغط لاجبارها على تقديم المزيد من التنازلات .

سيناريوهات المستقبل

على الرغم من صعوبة التنبؤ بما ستكون عليه جهود التسوية في المستقبل القريب نظرا لتسارع إيقاع الأحداث وتعقد المواقف خاصة وأن الأوضاع في المنطقة مازالت في مرحلة سيولة إلا أننا يمكن توقع أن تأخذ عملية التسوية أحد السيناريوهات التالية بشرط توفر شروط معينة كما يلي .

السيناريو الأول

ويفترض هذا السيناريو تحقيق تقدم سريع وملحوس في عملية التسوية وأن يعقد المؤتمر الإقليمي خلال أشهر معدودة وقبل دخول السياسة الأمريكية مرحلة « البطة العرجاء » بالانشغال بانتخابات الرئاسة بحلول نهاية هذا العام ويشترط تحقق هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لاجبارها على القبول بالصيغة الأمريكية لعملية التسوية القائمة على إعادة جزء كبير من الأراضي المحتلة للجانب العربي مقابل تطبيع العلاقات الاسرائيلية العربية . غير أن هذا السيناريو يصعب تحقيقه نظرا لتأكيد المسؤولين الأمريكيين بعدم الضغط على إسرائيل بل أن العلاقات الأمريكية الاسرائيلية يزداد ترسخها

بالإضافة الى توقيع البلدين على مذكرة التفاهم التي تساهم بمقتضاها الولايات المتحدة بنحو ٧٣ ٪ من تكاليف تطور الصاروخ الاسرائيلي « أرو » المضاد للصواريخ . بل إن الولايات المتحدة قدمت احتجاجا

لتشيكيوسلوفاكيا لقيام الأخيرة ببيع بعض الدبابات السوفيتية لسوريا هذا فضلا عن اتفاق الدولتين على أن تكون إسرائيل مخزنا للأسلحة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

(٢) السيناريو الثاني : ويتصور فيه حدوث تحول دراماتيكي بقيام كل من واشنطن وموسكو بالدعوة لعقد اجتماع في واشنطن لرؤساء الدول المعنية بالصراع العربي / الاسرائيلي وذلك تمهيدا للدعوة لعقد المؤتمر الإقليمي في القاهرة أو واشنطن وذلك للاتفاق على أسس التسوية والنقاط محل الاختلاف . وعلى الرغم من أن هذا السيناريو وارد في الواقع إلا أنه يكتنفه بعض الصعوبات أهمها أن الاتحاد السوفيتي الذي قد لا يعارض هذه الفكرة إذا بادرت بها الولايات المتحدة إلا أنه في ذات الوقت لا يفضلها خوفا من فشل الاجتماع لعدم الاتفاق على نقاط الخلاف .

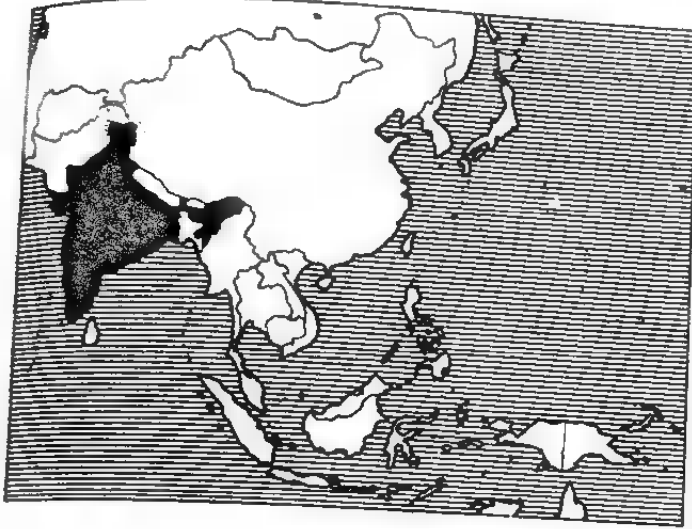
(٣) السيناريو الثالث : ويتصور فيه بقاء الأوضاع على ما هي عليه من حيث الجمود مع بذل بعض الجهود خاصة من الجانب الأمريكي تنتهي بالفشل مع تحميل كل من إسرائيل وسوريا مسئولية هذا الفشل على حد سواء خاصة مع قرب موعد الاعداد لانتخابات الرئاسة الأمريكية ومراوغة إسرائيل لاستهلاك الوقت لأفضل مساعي السلام خاصة وأن الأوضاع الحالية في صالحها وليس هناك ما يجبرها على الدخول في تسوية مع العرب فالأراضي المحتلة يتم تهويدها على قدم وساق وبناء المزيد من المستوطنات لفرض الأمر الواقع والانتقاضه انخفضت جذوتها مع إنقطاع الدعم الخليجي ، بل أن الشركات متعددة الجنسيات بدأت في العمل داخل إسرائيل مع تخفيف قيود المقاطعة العربية خاصة من جانب دول الخليج .

السيناريو الرابع :

ويتصور فيه وصول جميع الأطراف إلى حل وسط

بحيث تتخلى سوريا عن بعض مطالبها والقبول بأفكار أمريكية تقضي بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب وحل مشكلة إستمرارية إنعقاد المؤتمر وذلك بالضغط على سوريا بما يسمح بموافقة جميع الأطراف على حضور المؤتمر المقترح برئاسة الدولتين العظميين وبمشاركة ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة بصفة مراقب ورئيس الدورة الحالية للجماعة الأوروبية كممثل عنها بصفة مراقب أيضا على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فور إنتهاء الجلسة الافتتاحية وذلك للوصول الى تسوية تمثل صفقة شاملة تحقق مصالح جميع الأطراف بدرجات متفاوتة وفقا لميزان القوى القائم . ويمكن القول بأن السيناريو الثالث والرابع هما الأقرب الى الواقع . □

وان كان السيناريو الرابع يواجه مصاعب شتى أبرزها الرفض الاسرائيلي المطلق للمقترحات الأمريكية الأخيرة بشأن مشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب صامت وان تعقد جلسات المؤتمر مرة كل ٦ شهور .



الانتخابات الهندية والاستقرار السياسي الغائب

أحمد الأبراشي

الاستقرار وهو الأمر الذي أصبح الهنود في أشد الحاجة إليه فبدونه لن تتمكن الهند من تحقيق خططها الاقتصادية الطموحة التي من شأنها أن تنقذ الهند من عوز الفقر وذلك . كما أن استقرار البلاد سيعيد للهند ثقتها في نفسها وقياداتها وأحزابها ويجعلها في حالة مزاجية تسمح لها بوضع إطار جديد لوحدها المعرض للخطر ، لكن لم تأت الرياح بما أشتته السفن ، فعندما أعلن رئيس الجمهورية الهندية الدعوة إلى الانتخابات كان كل همه أن تسفر عن نتائج واضحة وحاسمة تتيج الفرصة لحزب واحد قوى قيادة البلاد في سهولة ويسر ولا تعرضه من حين لآخر للسير في طريق المناورات الحزبية والطموحات الضيقة التي تجعله ينصرف عن المصالح الحقيقية للبلاد ويتفرغ للمحافظة على مقعد رئاسة الوزارة بأي ثمن ، لكن الآمال التي كان يتطلع إليها رئيس الجمهورية الهندية لم تتحقق مع الأسف مع عدم حصول حزب الكونجرس على الأغلبية المطلقة وعادت الأمور إلى ماكانت عليه وأصبح الحزب الأول في حاجة إلى تأييد حزب صغير هنا أو هناك وهو مايجعل الهند تدخل في متاهات عدم الاستقرار مما يعرض الحكومة للسقوط ويضطر رئيس الجمهورية مرة أخرى إلى دعوة الناخبين لاختيار حكومة جديدة .

تعرضت ولا تزال أكبر الديمقراطيات في العالم لمحنة تدعو رجال الفكر والسياسة لتأملها ودراستها ، فقد انقلبت كافة المعايير الانتخابية رأساً على عقب وظهرت على السطح مفاهيم جديدة للعملية الانتخابية التي هي قلب الديمقراطية النابض لتضع عنصر العاطفة في المقدمة وتقذف بالعقل والمنطق بعيداً . فقد انتصرت دموع المرأة وفرضت إرادتها على صندوق الأصوات الذي امتلأ عن آخره بنحيبها وولولتها فكان لها ما أرادت . وبعد أن كان راجيف غاندي خاسراً لامحالة وهو حتى أصبح فائزاً وهو ميت . فقد بلغ عدد المقاعد التي حصل عليها في الجولة الأولى التي قادها بنفسه ٢٥ مقعداً فقط من جملة ٢٠٤ مقاعد ، أما بعد مماته فقد نسي الناخب الهندي كل معتقداته وتخلّى عن آرائه التي نادى بها طويلاً وتحول راجيف غاندي بعد مماته إلى الأمل الذي تصبوا إليه الجماهير وتتطلع إليه لانقاذها من كل مشاكلها وعثراتها ، وهكذا أيدته الجماهير ودعته إلى اعتلاء كرسي رئاسة الوزارة وقيادة الهند بمنحه الأغلبية داخل البرلمان إلا قليلاً .

والواقع أن الموقف السياسي الداخلي في الهند وعلى ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة لم يدخل بعد دائرة

الدائرة الجهنمية :

والسؤال الى متى تستمر هذه الدائرة المفرغة الجهنمية التي تتساقط بداخلها حكومة تلو الأخرى رغما عنها تقع في نطاق اكبر الديمقراطية في العالم . لقد حكم الهند كما هو معروف اسرة واحدة قادت حزب واحد ولفترة طويلة لم تتخل عن مكانها إلا لسنوات أربع من مجموع أربع وأربعين عاما حكمت خلالها اسرة نهرو الهند منذ العام الأول للاستقلال ، واصبحت الهند بسكانها الثمانمائة مليون أو أكثر في حالة افلاس سياسي ولم تتمكن خلال الأربعين عاما الماضية من ابراز قيادة واحدة تصلح لقيادة البلاد اللهم إلا من خلال اسرة واحدة ، وحتى الأحزاب الأخرى وقفت قيادتها التقليدية في وجه الشباب وتشبثوا بمقاعدهم وحالوا دون ظهور قيادة واحدة جديدة ، ولعل من الأمور المثيرة للتعجب ان حزب الكونجرس بكل قوته وتاريخه لم يجد بعد راجيف غاندى قيادة جاهزة إلا السيدة سونيا الايطالية زوجة زعيمهم السابق ويعرضون عليها كرسى القيادة ، إلا أن السيدة كانت أكثر منهم حنكة فرفضت العرض مرة ومرتين ، وهذا في حد ذاته اكبر دليل على فقر الشارع السياسي الهندي ، بل انه اصبح تقليدا في الأحزاب الأخرى ان يرث الابن قيادة الحزب بعد وفاة أبيه أو مرضه ، ومن هذا المنطلق فانه لكى تخرج الهند من محنتها لابد ان يعاد النظر في شكل الأحزاب الحالية وقياداتها ، ولعل اختفاء اسرة نهرو من المعترك السياسي في الهند يمكن ان يساعد في ظهور قيادات جديدة تساهم في عملية الاستقرار في الهند .

مؤشرات مستقبلية :

اسفرت الانتخابات الأخيرة عن بروز قوة حزب بهاراتيا جاناتا كقوة ثانية لها شأنها في البلاد . ولقد كان من الممكن ان يحوز هذا الحزب على عدد أكبر من المقاعد البرلمانية لولا ان فاجأه راجيف غاندى بموته وفقد نتيجة لعامل التعاطف الشعبى عدد لا بأس به من المقاعد الذى كان يأمل في الفوز بها ، وحزب بهاراتيا جاناتا يخوض حركة متعصبة تريد ان تطرد من الهند كل العناصر السكانية غير الهندوكية وهو نفس الحزب الذى دخل في صراع دموى مع عدد كبير من السكان المسلمين بسبب رغبته في هدم مسجد واقامة معبد هندوكى مكانه ، وذهب ولا يزال عدد كبير من الهنود من الجانبين ضحية له ، والحزب له جناح عسكري سرى ويعتبر من أكثر الأحزاب الهندية تنظيما ويفخر بأنه حزب كامل يملك كل المقومات التى تمكنه من قيادة البلاد ، وهو وان كان لم يتمكن هذه المرة من الوصول الى مقعد الحكم فسوف يعمل جاهدا على تحقيق هذا الهدف حتى يتمكن من تنفيذ برنامجه العنصرى ، ولعلنا نذكر ان هذا الحزب كان يستحوذ على مقعدين اثنين داخل البرلمان في انتخابات عام ١٩٨٤ واصبح الان يشغل أكثر من مائة مقعد وذلك خلال فترة

قصيرة وهذا مؤشر للاتجاهات الآخذة في النمو داخل الهند ، وإذا سار الحزب على هذا المنوال فان ذلك يعنى ان الأحداث العنصرية الحالية ورغم خطورتها سوف تعتبر قطرة في بحر لو قورنت بما سوف يحدث مستقبلا . وقد تتجاوز الأحداث حدود دولة الهند لتجر معها دول أخرى مجاورة .

ونظرة على المشاكل الداخلية الرئيسية نجد ان مشكلة كشمير لاتزال ومنذ ان اتخذت الأمم المتحدة قرارها باجراء استفتاء باشراف دولي لتقرير مصيرها - بدون حل - وبدخلت هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة مرحلة الاقتتال وحرب العصابات وبعد ان كانت كشمير تمثل للهند الواحة الجميلة التى تبشر بمكاسب كبيرة من تجارة السياحة والزراعة أصبحت مرتعا للدم والقتل والخطف والاغتصاب .

كما ان مسألة البنجاب لاتزال على حالها منذ ان بدأت في بداية السبعينات حيث تطالب طائفة السيخ بالانفصال عن الهند ولم تتقدم خطوة واحدة نحو الحل وتبادلت عليها الوزارات والزعامات وذهب ضحيتها الآلاف من الهنود وبقيت المشكلة ساخنة .

وهناك مشاكل أخرى في أسام وتاميل نادو وغيرها وكلها تدور حول الخلافات العرقية والدينية وتتفاقم مشاكل المسلمين وهم يشكلون الأقلية الأولى داخل الهند وقد يتعدى عددهم المائة وخمسين مليونا .

الكونجرس والحكم :

ومن هنا فان حزب الكونجرس الذى اعتلى مقعد الحكم وبدون احد من اسرة نهرو لأول مرة ، عليه ان يقود السفينة الهندية وينتشلها من هذا البحر الهائج الذى اوصلها له زعماء مابعد نهرو وإلا فان السفينة قد تتعرض للغرق والمهمة ليست سهلة خصوصا وكما ذكرنا فان حزب بهاراتيا جاناتا لن يمكن ربان السفينة من الوصول بها الى بر الامان وانما سيفتعل المزيد من الحوادث التى تمكنه من الحصول على المزيد من التأييد داخل طبقة الهندوس .

الكونجرس ليس مؤهلا :

ان نظرة على تاريخ حزب الكونجرس نجد انه الحزب الذى قاد الهند قبل استقلالها وبعده كما انه هو الحزب الذى أسس مايعرف بالهند الحديثة تحت قيادة جواهر لال نهرو ، وكان يضم القادة التاريخيين الذين تربوا في مدرسة المهاتما غاندى العظيمة بمبادئها وأخلاقياتها ، ثم ورثت انديرا غاندى ابنة جواهر لال نهرو الحكم وبدأت الهند خلال فترة حكمها الى مرحلة من الخلافات العرقية ، وبدأت الحركة السياسية تضعف نتيجة لسيطرتها على كل مقاليد الأمور داخل حزبها فلم تتح أية فرصة لأسماء جديدة تصلح لأن تكون قيادات حقيقية للبلاد وتخلى الحزب عن رسالته السامية التى كانت

خلال انتخابات داخلية تبدأ من القاعدة الى القمة . كما ان الوقت قد حان امام اعضاء الحزب الذين تركوه خلال فترات ماضية بسبب سيطرة اسرة نهرو للعودة اليه مرة اخرى ، وبدون ذلك لن يتمكن حزب الكونجرس من البقاء في الحكم فعلى الجانب الاخر يقف حزب بهاراتيا جانتا الهندوسى المتعصب محاولا كسب ارض جديدة كل يوم ولن يستطيع اى حزب آخر ان يوقف تقدمه إلا حزب الكونجرس براية العلمانية التى يرفعها والتى بفضلها ستمتكن الهند من المحافظة على وحدة ترابها .

برنامج الكونجرس :

دخل حزب الكونجرس الانتخابات ببرنامج معد محاولا ان يعالج كافة المشاكل التى تعاني منها الهند ونستعرض فيما يلى اهمها :

- يرى الحزب انه يجب الابقاء على كافة اماكن العبادة على ما هى عليه وبدون المساس بها من اى جانب آخر وبالنسبة لمشكلة مسجد بابارى الذى يتعارك عليه المسلمون والهندوس فان حزب الكونجرس يرى بناء معبد بجوار المسجد وليس هدمه .

- الانحياز للطبقات الفقيرة بحفظ نسبة كبيرة قد تصل الى ٢٧ ٪ من الوظائف لهذه الطبقات .

- الاستجابة لمطالب المسلمين بتخصيص محكمة خاصة يحاكم امامها كل مرتكبى الحوادث الطائفية وتعويض السكان الذين يتكبدون خسائر بسبب الخلافات الطائفية .

- العمل بكل الوسائل على منع الاضطرابات الطائفية قبل وقوعها وازالة كافة الاسباب التى تؤدى اليها .

هذا ومن الملاحظ ان النقاط المشار اليها سبق للمسلمين ان تقدموا بها لحزب الكونجرس خلال فترات الحكم الطويلة وكان الحزب يعدهم بتحقيقها إلا انه بمجرد انتهاء الانتخابات لايفى بما وعدهم به .

وبالنسبة للسياسة الخارجية فان حزب الكونجرس كان قد بدأ بممارسة سياسة حسن الجوار من جيرانه خصوصا باكستان وذلك خلال فترة حكم راجيف غاندى والسيدة بنازير بوتو إلا ان مشكلة كشمير تقف كحجر عثرة في تهئية جو مناسب لتأسيس علاقات طيبة ومستمرة بين البلدين ، كما ان الحرب قد بدأ خلال فترة حكم راجيف غاندى تهئية جو مناسب لتسوية خلافات الحدود مع الصين إلا ان المشكلة الاصلية لم تزل برمتها بغير حد وعلى صعيد العلاقات الدولية فلن الهند لاتزال تلعب دورا مؤثرا وان كانت تأخذ في اعتبارها مصالحها مما يضعها احيانا في مواقف مواجهة مع اصدقائها .

وعلى أية حال فان الدور الذى يمكن ان تلعبه الهند دوليا سيتوقف على حل مشاكلها الداخلية وان كان في واقع الامر يتوقف على استمرارية الحكومة ومدى نجاحها في تحقيق الاستقرار السياسى على ارض شبه القارة الهندية . □

تهدف الى توحيد البلاد وخلق مواطن ينتمى الى دولة الهند قبل انتمائه الى دينه او عرقه ثم مالبثت البلاد ان سقطت في حالة من الفوضى اضطرت بسببها انديرا غاندى لاعلان حالة الطوارئ في عام ١٩٧٤ ثم مالبثت ان سقطت سقوطا مدويا في أول انتخابات خاضتها بعد ذلك ، وللأسف لم تتمكن القوى التى حكمت الهند خلال سنتين من الصمود بل دبت الخلافات بينها وسرعان ما تفككت وأصرها وعادت مرة اخرى انديرا غاندى وحزب الكونجرس الى الحكم .

اغتيال انديرا :

وتقتال انديرا غاندى على أيدي حرسها الخاص وتدخل البلاد في حرب أهلية مات بسببها أكثر من عشرة آلاف هندي . ويعتلى راجيف غاندى النجل الأكبر لانديرا عرش الهند وتمكنه الجماهير المنفعلة بعاطفة جياشة من الفوز بأكثر من أربعمئة مقعد داخل البرلمان وهو رقم لم يصل الى تحقيقه جده العظيم نهرو . وراجيف غاندى لم يكن سياسيا ودخل معترك السياسة بعد مقتل اخيه الأصغر الذى كانت تعده أمه انديرا لخلافتها ، وهكذا وجد راجيف غاندى نفسه على مقعد رئاسة الوزارة وهو لم يتعد الأربعين من عمره ليقود أمة كبرى قوامها ثمانمئة وخمسين مليوناً من البشر يتكلمون بعشرات اللغات وينتمون الى عشرات الأجناس ويدينون بأكثر منها من الديانات والمعتقدات .

كما ان أكثر من نصفهم يعيشون عيشة الكفاف ويعيشون تحت مستوى حد الفقر . ولقد كان راجيف غاندى يملك الاحلام ولكنه لم يتمكن من تحقيقها رغم التأييد الشامل الذى منحه إياه أمته وحرية الحركة التى كان يتمتع بها داخل البرلمان لكن راجيف ادخل نفسه داخل شرنقة الأمن فبسبب حياته المهددة من قبل طائفة السيخ انقطعت صلته الروحية بالمواطن العادى الذى تعود على الالتقاء بزعمائه بدون حاجز كما ان حكومته وقعت في عدة فضائح اهمها قضية الرشوة الشهيرة في صفقة سلاح مع شركة سويدية ، الى جانب الخطأ التقليدى لقادة الحزب وهو عدم السماح لاية زعامات حقيقية جديدة للظهور ، فقد اصر راجيف على تأجيل الانتخابات داخل الحزب لمرات عديدة .

زعامة جديدة :

وتنتهى اسرة نهرو بتطاير جسد راجيف غاندى وماهى الفرصة الآن متاحة امام حزب الكونجرس خصوصا وانه قد حصل على نتيجة طيبة في الانتخابات الاخيرة لم يكن يحلم بها - لاعادة تنظيم صفوفه - وصحيح انه لم يتمكن من ذلك خلال فترة قصيرة ولكن الوقت لايزال في صالحه كما ان عليه ان يأخذ في الاعتبار ان نذر الانقسام داخل صفوفه لاتزال تطل برأسها ، فالحزب في حاجة الى زعامات جديدة قوية تكون قريبة من الجماهير ومتصلة بها اتصالا وثيقا وهذا لايتأتى إلا من



القرن الأفريقي : من النزاع الإقليمي الى المنازعات الأهلية

أشرف راضى

ومنذ فرار الرئيس السابق محمد سياد بري من مقديشيو، بعد أن دمر أحياء كثيرة منها تدميراً كاملاً، كانت التوقعات تشير إلى أن البلاد مهددة بالتفكك، والانقسام فيما بين القوى السياسية القبلية التي تحالفت للاطاحة بنظام سياد بري .. وما أن انفرد المؤتمر الصومالي المتحد بالسيطرة على مقديشيو، في الوقت الذي كانت « الحركة الوطنية الصومالية » قد أحكمت سيطرتها على مدينة وميناء بربرة في الشمال، بدأ الحديث يشير إلى أن البلاد معرضة لاحتمالات تقسيمها وفقاً لخبرتها الاستعمارية السابقة .. فالصومال الحديث هو نتيجة لاتفاقية وقعت بين الشمال، الذي كان يعرف بالصومال البريطاني، والجنوب، الذي كان يعرف بالصومال الإيطالي، وقعت في عام ١٩٦٠.

وبالفعل بدأت « الحركة الوطنية الصومالية » تمهد للانفصال من خلال سلسلة المعاهدات التي وقعت مع القبائل الأصغر في شمال البلاد، وبدأت تحكم سيطرتها على الشمال برمته، وإستفادات من التأييد الذي تحظى به في وسط قبائل إسحق، في حملتها لفزع السلاح من أيدي المدنيين .. ودعت « الحركة » إلى عقد مؤتمر إقليمي للقبائل في الفترة من ١٥ - ٢٧ فبراير لمراجعة قانون الاتحاد الصادر عام ١٩٦٠، واتفق المشاركون في المؤتمر على عقد إجتماع آخر في مدينة برعو، وفيما بين

أعلنت « الحركة الوطنية الصومالية » انفصال شمال الصومال عن جنوبه ليصبح دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها مدينة هرغيا التي دمرت بالكامل تقريباً نتيجة للقصف الوحشي الذي تعرضت له من قبل قوات محمد سياد بري، في محاولة تجاوزت حدود المجابهة العسكرية مع قوات « الحركة الوطنية الصومالية »، لتمتد إلى محاولة تدمير الأساس البشري الذي يزود هذه الحركة بعناصرها المقاتلة، أي قبائل « اسحق » التي تعيش في شمال البلاد. ويشيع بين أبناء الشمال أن الجنرال « مورجان »، صهر الرئيس سياد بري كتب إليه رسالة يقترح فيها أن الحل المناسب لمشاكل شمال البلاد هو القضاء على القبيلة الاسحاقية قضاء مبرماً. وبغض النظر عن مدى صحة هذه الاشاعة، يبقى الصحيح أمران : الأول، هو أن القوات الموالية للرئيس سياد بري دمرت مدينة هرغيا في الشمال لارغام سكانها على الخروج منها، والثاني، هو أن هذا النظام لم يتورع عن الانقضاض على قبيلة الميريحانية التي ينتمي اليها والقضاء على أعداد كبيرة من أبنائها. والمهم أن شيوع تلك القصة الى درجة الاقتناع هيأت المناخ في شمال البلاد في اتجاه الانفصال ..

* تم تحرير هذا المقال قبل وقوع الاحداث الاخيرة في اثيوبيا

والسياسية الضرورية للتكيف مع التحولات الجارية في العالم .. وهكذا شهد عام ١٩٩٠ محاولات من جانب دول القرن الأفريقي الثلاث للتكيف من خلال إدخال بعض التغييرات الشكلية ، ولكن دون المساس بجوهر النظام ، ولا بجوهر أسلوب ممارسة السلطة ..

فمنذ عام ١٩٨٩ ، تمثلت ردود أفعال النظام الحاكم في إثيوبيا على الوضع الداخلي الذي يزداد تأزماً ، في إجراء العديد من التغييرات في الحكومة ، عادة ما تكون مصحوبة بالاطاحة بالرموز المتشددة ، والتقدم بمرز معتدلة قريبة من الولايات المتحدة والغرب ، أملاً في تحسين العلاقات مما يدعم النظام في مواجهة الثورة المتصاعدة ، ويوفر له المساعدات التي قد تمكنه من تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد . وكان أبرز تلك التعديلات ، التعديل الذي جرى يوم ٢٦ أبريل ١٩٩١ ، وعين بمقتضاه « تسفاي دينكا » وزير الخارجية ، رئيساً للوزراء ، وهو التعديل الذي اعتبر من قبل الدبلوماسيين الغربيين يمثل موقفاً أكثر اعتدالاً للرئيس منجستو ، الذي أيد الحكومة الجديدة ، وأعلن أن مهمتها الأولى تتمثل في تطبيق قرارات الجمعية الوطنية الإثيوبية (الشنغو) الأخيرة .

وشهدت الفترة ذاتها عدة محاولات لعقد مفاوضات بين الحكومة الإثيوبية وحركات المعارضة الرئيسية المسلحة ، إلا أن إنهيار هذه المفاوضات ، وعدم توقف القتال فيما بين القوات الحكومية والتنظيمات المعارضة ، لاسيما في شمال البلاد ، قلل بدرجة كبيرة من أهمية التعديلات التي أدخلها النظام بالنسبة لحركات المعارضة التي لم ترى في تلك التعديلات ما يحقق الحد الأدنى من مطالبها .

وفي الصومال ، وعد الرئيس سياد بري في ٢٠ أغسطس ١٩٨٩ بإجراء إنتخابات على أساس التعدد الحزبي في عام ١٩٩٠ ، وإقترحت حكومته في ١٢ يوليو ١٩٩٠ التقدم بمشروع دستور جديد وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه في شهر أكتوبر ، وأعلنت تأجيل الانتخابات على أساس تعدد الأحزاب إلى شهر فبراير ١٩٩١ . ومع بدء تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار بين إثيوبيا والصومال ، بدأت حركات المعارضة الصومالية المدعومة من إثيوبيا تتعرض لضغوط من أجل وقف نشاطها .. ورغم عود الرئيس بري ، لم يحدث أي تقدم في الاتجاه نحو الديمقراطية .. واتجه أسلوب التعامل مع المعارضة إلى اتباع سياسة الأرض المحروقة . الأمر الذي أسفر عن تدمير أكبر المدن الصومالية التي تعرضت لقصف وحشي من قبل القوات الحكومية .

وفي جيبوتي ، تزايدت وتيرة المصادمات العرقية بين قبائل العفر وقبائل عيسى ، كما تعرض الفرنسيون لهجمات مسلحة من وقت لآخر .. وأدت ضغوط فرنسا على نظام الحكم في جيبوتي إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية في اتجاه نظام التعدد الحزبي ، إلى حدوث

الاجتماعيين كانت « الحركة الوطنية قد حددت موقفها من مسألتي أسلوب الحكم والتنظيم في شمال الصومال ، والصيغة السياسية الجديدة التي يجب أن تربط الشمال بالجنوب . ثمتمر « برعو » الذي أعلن في أعقاب إعلان انفصال الشمال عن الجنوب ليعود الوضع إلى ماكان عليه قبل الاستقلال .

وبإعلان الانفصال ، يكون النزاع الدائر في « القرن الأفريقي » قد دخل مرحلة جديدة ، يرسم ملامحها بالإضافة إلى تطورات الصومال ، التطورات الجارية إلى الغرب والشمال منها في إثيوبيا .. ونظراً لأن هذه التطورات تحدث بعد إنتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فالسؤال هو ما هي آثار ذلك على منطقة القرن الأفريقي ؟

القرن الأفريقي في عصر ما بعد الحرب الباردة : لم يسفر انتهاء الحرب الباردة عن تحقيق السلام في منطقة القرن الأفريقي . فالحروب الأهلية في إثيوبيا والصومال جعلت المنازعات الدائرة في المنطقة ظاهرة مزمنة في تلك المنطقة التي تفتك المجاعة بشعوبها .. وبدلاً من أن يسفر التقارب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عن التقدم نحو إيجاد حل للنزاع الإقليمي في القرن الأفريقي ، انسحبت القوى الكبرى من النزاع . صحيح أنه في أفريقيا الجديدة ، لم تعد القوى الكبرى تدعم الطغاة ، لكنها لا تقدم أي مساعدات لمجموعات المعارضة . حتى المساعدات الإنسانية أصبحت تتدفق على المنطقة ببطء يزيد من معاناة شعوبها ، والسبب كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين هو أن « المساعدات يمكن أن تشعل الحرب » . فالوقود اللازم لتشغيل محطات ضخ المياه في مقديشو ، مثلاً ، يساهم كذلك في تشغيل المركبات العسكرية للأجنحة المتصارعة ..

وهذا الانسحاب من قبل القوى الكبرى من منطقة القرن الأفريقي - التي تضم إثيوبيا والصومال وجيبوتي - بعد انتهاء الحرب الباردة ، يؤكد صحة الرأي الذي ذهب إلى القول بأنه سيتم تفكيك مراكز التوتر والنزاع في العالم ، نتيجة للاستقلال المتزايد للقوى المحلية الفاعلة .. ويقف وراء هذا الموقف الذي إتخذه القوى الكبرى من منطقة القرن الأفريقي ، القناعة المتزايدة بأن المنازعات في القرن الأفريقي وفي الأماكن الأخرى في العالم الثالث إنما هي نتاج للظروف المحلية كالروح القبلية والتوترات الدينية والعرقية أو العداوات التاريخية التي ربما سبقت قدوم الاستعمار الأوروبي .. ومنذ الثورة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية وأطاحت بنظم الحكم الشيوعية في عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، أصبحت قضية حقوق الإنسان ، وتفكيك سيطرة الدولة على الاقتصادات الوطنية من بين الموضوعات الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الدول الكبرى عند تعاملها مع البلدان الفقيرة في العالم الثالث .. وتعرضت الأخيرة لضغوط متنوعة من أجل إجراء الإصلاحات الاقتصادية

توترات في العلاقات الفرنسية - الجيبوتية . وإستجاب الرئيس حسن جوليدي أبتيدون لتلميحات فرنسا بإمكانية خفض وجودها العسكري (أربعة آلاف جندي فرنسي) في البلاد ، وقيامها بخفض مساعداتها الاقتصادية بالفعل ، بأن إتجه إلى واشنطن بحثا عن تمويل جديد لنظامه ، ولم يخرج النظام عن النمط السائد في المنطقة للتعامل مع المعارضة ، والمتمثل في إتباع سياسة الأرض المحروقة ..

تأثير حرب الخليج :

وباستثناء الصومال التي كانت تشهد في فترة عملية بناء القوة العسكرية لدول التحالف المناهض للعراق في شبه الجزيرة العربية ، نزاعا دمويا حادا على السلطة ، مما أجبر الدول الكبرى على إخلاء رعاياها ورعايا الدول الأخرى من الصومال ، حاولت كل من جيبوتي وأثيوبيا الاستفادة من الأزمة في تحقيق مكاسب في الداخل والخارج .

وفضلا عن الوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي ، والذي يلعب دورا مهما في حماية الدولة على المستوى الاقليمي في مواجهة كل من أثيوبيا والصومال ، وحماية أمن النظام في الداخل في مواجهة المعارضة المحلية ، فإن الولايات المتحدة كذلك الحق في الاستخدام الروتيني لموانئ ومطارات جيبوتي . وكانت جيبوتي بحكم موقعها الاستراتيجي المتميز في جنوب البحر الأحمر ، حيوية في عملية بناء القوة العسكرية . وتسعى جيبوتي في الوقت الراهن الى إستثمار موقعها والحصول على مساعدات من الولايات المتحدة والدول العربية النفطية .

ومن جهته ، حاول الرئيس الاثيوبي منجستو هايلي ماريام تدعيم روابطه مع الولايات المتحدة من خلال تبنيه موقفا معاديا للعراق . وكان إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين أثيوبيا وإسرائيل في شهر نوفمبر عام ١٩٨٩ ، سببا لتحسن العلاقات الاثيوبية - الأمريكية . وفي تقدير بعض المراقبين ، فإن أزمة الخليج أعطت لنظام منجستو قاعدة جديدة لنجاته . فقد إختار الرئيس منجستو أن يدين صدام حسين على غزوه الكويت ، بينما أعلنت « الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا » عدوه الرئيسي ، عن استعدادها لارسال خمسة آلاف من مقاتليها ليحاربوا الى جانب العراق ، مما أدى الى قطع المساعدات العسكرية والمالية التي كانت تقدمها السعودية والحكومات العربية الأخرى المعارضة لصدام حسين عن « الجبهة » . وبدأت السعودية في شحن النفط إلى أثيوبيا ، مما عوضها عن وقف شحنات النفط السوفيتية ، بينما لم يكن العراق المفروض عليه حظرا إقتصاديا في وضعه يمكنه من تقديم مساعدات معاتلة « للجبهة » .

وبالرغم من أن « الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا » لم تعد تحصل على مساعدات من الخارج نتيجة للتطورات الإقليمية ، فإن الجبهة منذ سيطرتها على ميناء مصروع في فبراير عام ١٩٩٠ ، ومنذ إعتراف العديد من الهيئات

الدولية المانحة للمعونة لأثيوبيا التي تعاني المجاعة بهذه السيطرة « بالجبهة » ، قد تمكنت من إلحاق المزيد من الهزائم بالنظام الاثيوبي . وبدأت « الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي » تحقق تقدما في العديد من الولايات الشمالية ، بالتنسيق مع المنظمات المعارضة الأخرى وقد أسفر هذا التنسيق عن تشكيل الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا والتي تشكل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي دعائمتها الأساسية ورغم أحجام أريتريا عن المشاركة ، إلا أن هذا لم يحل دون التنسيق العسكري بين « الجبهة الشعبية » و « الجبهة الديمقراطية » و « جبهة تحرير أورومو » .

وكان النجاح العسكري الذي حققته الحركات الثلاث ، هو الذي هيا الأساس لمشاركتها في المفاوضات مع الحكومة ، والتي تم التوصل اليها من خلال الوساطة الأمريكية . وكان التقدير الأميركي للموقف في أثيوبيا يشير إلى حدوث تغييرين مهمين . الأول ، هو أن الوضع على الأرض تبدل خلال

الاشهر الماضية لصالح ثوار تيجراي وأريتريا نتيجة تعاون المجموعتين والتنسيق فيما بينهما . والثاني ، هو بدء جميع الاطراف إستخدام كلمة « الديمقراطية » و « المشاركة » ، الأمر الذي إعتبرته الإدارة تطورا ايجابيا آخر ، يتفق مع دعوة الجمعية الوطنية الاثيوبية « الشنجو » الى عقد مؤتمر للبحث في ترتيبات إنتقال السلطة ، الأمر الذي إعتبرته الولايات المتحدة تطورا مهما وتنازلا واضحا لصالح أى مفاوضات في المستقبل .

وأعلنت الولايات المتحدة التي ترعى هذه المفاوضات ، وتلعب دورا مهما في الوساطة بين الاطراف المتحاربة ، أن المفاوضات التي تعقد بين الثوار والحكومة ، إنما ستكون « لبحث تأمين الانتقال السلمي للسلطة في أديس أبابا » . وكانت إستقالة منجستو وفراره خارج البلاد تطورا آخر أعتبر المراقبون أن من شأنه أن يجعل المفاوضات بين الثوار والحكومة أمرا أسهل ، على الرغم من رفض المعارضة المسلحة وقف القتال ، وإبداء قدر من التشكك في التطورات السياسية الجارية في أديس أبابا .. ورات في إقدام منجستو على الاستقالة محاولة للميلولة دون أن يترجم الثوار انتصاراتهم العسكرية الى مكاسب سياسية ملموسة .

وخلافا للتطورات في الصومال ، فإن هروب منجستو ، وإن كان لا يمثل تحولا جذريا في النظام السياسي الاثيوبي وما حققته المعارضة المسلحة من تنسيق فيما بينها من شأنه أن يمهّد الطريق امام حل تفاوضي لمستقبل أثيوبيا ، والعلاقة فيما بين القوميات ، في إطار الوحدة الاثيوبية على الأقل .. وإن كان هذا لن يمنع دون حدوث نزاعات داخلية فيما بين التنظيمات السياسية المتنافسة داخل الاقليم الواحد ..

وصغيرة على حدودها الشرقية ، يعتمد وجودها وإقتصادها على أن تفتح لأثيوبيا منافذ على البحار المفتوحة لتجاريتها مع العالم الخارجى ، إذ يعتمد عليها استخدام المنافذ الموجودة على البحر الأحمر عصب ومصوع نظرا لظروف الثورة وأثيوبيا تهدف من وراء ذلك الى تقليل إقتصادها على المنافذ التى يسيطر عليها الثوار مما يحرر يدها ويجعلها فى وضع تفاوضى أفضل فى مواجهة الثوار .. وتفيد التقارير الواردة من أثيوبيا والصومال عن ضغوط مارستها أثيوبيا ، وإتفاقات بينها وبين « الحركة الوطنية الصومالية » على استخدام ميناء بربرة ، سبقت إعلان الحركة إنفصال شمال الصومال .. إن التغييرات السياسية التى يشهدها القرن الأفريقى ، ليست مجرد تغييرات فى نظم الحكم الاستبدادية ، لحساب تطور أو تطورات ديمقراطية ، إنما هى تعبير عن مدى إستحكام الحرب الأهلية داخل دول القرن الأفريقى الثلاثة ، ومؤشر على أن عقود سياسة زعزعة الاستقرار ، التى أفرزت العديد من التنظيمات المسلحة المعارضة ، لاسيما فى الصومال وجيبوتى ، والقمع الوحشى للأقليات القومية والعرقية فى أثيوبيا الذى أدى إلى تكاتف أبناء هذه الأقليات فى مواجهة النظم الحاكم ، قد أدت إلى نمو آلية عمل خاصة بتلك المنظمات ، وثبت أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل قلب مسار هذا الاتجاه ، من خلال ترتيبات إقليمية ، كما حدث بين أثيوبيا والصومال اللتين إتفقتا على حل النزاع بينهما حول إقليم الأوجادين . وتعهدتا بعدم دعم الحركات المعارضة داخل أى منهما .

إن الخريطة السياسية التى أفرزتها المنازعات الإقليمية ، والمجاعة والجفاف فى منطقة القرن الأفريقى ، تؤذن ببدء عصر جديد فى علاقة المجتمع بالدولة فى القرن الأفريقى ، سمته الأساسية هى تفكك مؤسسات « الدولة بعد الاستعمارية » وفقا للخطوط العرقية أو القبلية ، وتآكل المجتمع المدنى .. وإذا كانت السمة الأولى تؤدى إلى إعادة رسم الحدود السياسية بين الدول فى القرن الأفريقى ، فإن السمة الثانية هى الاداة التى تستغلها القوى الأجنبية للحيلول دون أن يكون إعادة رسم الخريطة السياسية ضمن الحدود التى تخدم مصالح هذه الدول .

(انظر خريطة القوى السياسية فى الصفحة التالية)

خريطة سياسية معقدة :
إن خريطة القوى السياسية المتنافسة الآن فى منطقة القرن الأفريقى ، هى نتاج لعقود إتبعته الدول الأفريقية الثلاثة خلالها سياسة « زعزعة الاستقرار » كاسلوب للتدخل المباشر فى شؤون الدول الأخرى المجاورة ، والمتنافسة . ونظرة واحدة على خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الأفريقى (انظر الملحق) تكفى للقول بأن غالبية القوى السياسية فى دول القرن الأفريقى الثلاث هى نتاج لاتباع حكومات تلك الدول ، ودول أخرى مجاورة ، خصوصا السودان وكينيا لسياسة زرع عدم الاستقرار ..

ويمكن تعريف سياسة زعزعة الاستقرار بأنها « خطة تهدف الى زعزعة الوضع الداخلى لدولة ما (وهو ما يطول طبيعة الحكم أو عمل مؤسساته أو دورته الاقتصادية أو موقف الرأى العام) من أجل دفعها الى تغيير سياستها الخارجية بالاتجاه المطلوب أو التصديق على خياراتها الدولية » . وبذلك فإن الطرف الذى يقوم بإتباع هذه السياسة ، يستغل أو يحاول إستغلال الاضطرابات (أو الانقسامات) السياسية (والعرقية والقبلية فى حالة القرن الأفريقى) فى الدول المستهدفة .. وفى منطقة القرن الأفريقى تتداخل الأهداف من وراء خطط « عدم الاستقرار » ، التى تتراوح بين مجرد تغيير إتجاهات السياسة الخارجية للدولة المستهدفة بحيث تتناسب مع مصالح الدولة المتدخلة الى إستهداف تغيير من شأنه أن يحدث تغييرات جوهرية فى الخريطة السياسية فى الدولة المستهدفة بمحاولة تحرير أو سلخ أحد أقاليم الدولة عنها .

والملاحظ فى حالة « القرن الأفريقى » أنه على الرغم من وجود أساس موضوعى ، لانفصال إقليم إريتريا عن أثيوبيا ، إستنادا إلى الاختلافات العرقية ، ولتاريخ المشكلة الإريتريّة ، والثورة الإريتريّة ذاتها ، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق طوال العقود الثلاثة التى إنقضت على إنطلاق الثورة الإريتريّة التى لا تتوقف . والسبب فى ذلك هو أن التغييرات الإقليمية فى منطقة البحر الأحمر التى يمكن أن تترتب على انفصال إريتريا ، تحول دون تحقيق إريتريا إستقلالها .. وفى المقابل تنجح الخطط الأثيوبية لتقسيم الصومال ، فى محاولتها إيجاد دولة ضعيفة

(ملحق)
خريطة القوى السياسية في منطقة القرن الأفريقي

اسم الحزب / الجبهة	سنة التأسيس	مركز النشاط	التفصيل الطائفي
أولا : جمهورية جيبوتي : (١) التجمع الشعبي من أجل التقدم (الحزب الحاكم) Rassemblement Populaire pour le Progrès (RPP)	١٩٧٩ مارس	جيبوتي	التنظيم الأساسي لـ التجمع هو المتحدث الرئيسي باسم قبائل العيسى
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظورة) (١) جبهة تحرير الساحل الصومالي (FLCS) Front de Libération de la Côte de Somalis	١٩٦٣	مقديشو	قبائل العيسى
(٢) الجبهة الديمقراطية لتحرير جيبوتي (FDLD) Front Démocratique pour la Libération de Djibouti	١٩٧٩	اثيوبيا وفرنسا	قبائل الحفر
(٣) حزب الشعب الجيبوتي Partie Populaire Djiboutienne (PPD)	١٩٨١	اثيوبيا	قبائل الحفر و به بعض عناصر من العيسى
(٤) حركة تحرير جيبوتي (MLD) Mouvement pour la Libération de Djibouti	١٩٨٤	اثيوبيا	قبائل الحفر
(٥) الحركة الوطنية الجيبوتية لاقامة الديمقراطية Mouvement National Djiboutien pour l'Instauration de la Democratie (MNDID)	١٩٨٦	المقر الرئيسي : باريس الفرع : اديس ابابا	الحفر والعيسى
(٦) التجمع من أجل حماية الامة Rassemblement pour la Sauvegarde de la Nation (RSN)	١٩٨٨	اثيوبيا	ينتمي مؤيدوه الى القبائل المتحالفة مع الحركة الوطنية الصومالية (عيسى)
(٧) اتحاد الحركات الديمقراطية (UMD) Union de Mouvements Democratique	فبراير ١٩٩٠	اثيوبيا وفرنسا	الحفر
لغنيا : جمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية : (١) الحزب الحاكم : حزب العمال الاثيوبي Workers' Party of Ethiopia (WPA)	١٩٨٤	اديس ابابا	يسيطر عليه امهريون
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظورة) (١) الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا (EPLF) Eritrean People's Liberation Front	١٩٧٠	اقليم اريتريا	مسلمو ومسيحيو اريتريا
(٢) جبهة تحرير غرب الصومال Western Somalia Liberation Front (WSLF)	١٩٧٥	مقديشو	الاولاديين متحدثي الصومالية
(٣) الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي Tigre People's Liberation Front (TPLF)	١٩٧٥	اقليم تيجراي	التيجريين
(٤) التحالف الديمقراطي الشعبي الاثيوبي (EPDA) Ethiopian People Democratic Alliance	١٩٨٢	الخرطوم ، وبريطانيا والولايات المتحدة	امهريين

تابع ملحق خريطة القوى السياسية في منطقة القرن الأفريقي

اسم الحزب / الجبهة	سنة التأسيس	مركز النشاط	التمثيل المطلق
(٥) المجلس الارتري الوطني الموحد Eritrean United National Council (EUNC)	١٩٨٥	الخرطوم	مسلحو ارتيريا لند
(٦) جبهة اوجادين المتحرر الوطني Ogaden National Liberation Front (ONLF)	١٩٨٦	اقليم اوجادين شرق اثيوبيا	الأوجادين
(٧) الحركة الديمقراطية الشعبية الاثيوبية (EPDM) Ethiopian People's Democratic Movement	١٩٨٦	اقليم وولو في الشمال	امهرين
(٨) الجيش الثوري الشعبي الاثيوبي (EPRA) Ethiopian People's Revolutionary Army	١٩٨٧	اقليم كوجام	غير محدد
(٩) جبهة تحرير اورومو Oromo Liberation Front (OLF)	١٩٨٩	شرق وسط وغرب اثيوبيا	مسلحو الأورو (الجالا)
(١٠) الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا Ethiopian People's Democratic Revolutionary Front (EPDRF)	١٩٨٩	شمال اثيوبيا	تيجوانين واسهرين
(١١) جبهة تحرير العفر Afar Liberation Front (ALF)	١٩٨٩	اقليمي هاراجي وولو	قبائل العفر
(١٢) جبهة تحرير الابو الصومالي Somali Abo Liberation Front (SALF)	١٩٨٩	المنطقة الجنوبية الجبيلة	الابو الصوماليين
(١٣) حرصة الجنود الاثيوبيين الاحرار Free Ethiopian Soldiers Movement (FESM)	١٩٨٩	اثيوبيا	عسكرية
(١٤) حزب العمال الاثيوبي الثوري ^(١) Ethiopian Workers Revolutionary Party (EWRP)	١٩٩١	شمال اثيوبيا	(غير محدد)
ثالثا : جمهورية الصومال الديمقراطية : (١) الحزب الحاكم : الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي Somali Revolutionary Socialist Party (SRSP)	١٩٧٦	مقديشو	خاضع لسيطرة الرئيس سومالي بري
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظور) ، وتستند على ركائز قبلية في الاساس (١) الحركة الوطنية الصومالية Somali National Movement (SUN)	١٩٨١		قبائل الاسحاق وعيسى شمال الصومال
(٢) جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالية (SDSF) Somali Democratic Saluation Front	١٩٨١	روما ، اديس ابابا عدن	غير محدد
(٣) الصومال اول Somalia First (SF)	١٩٨٢	لندن	غير محدد
(٤) الحركة الاسلامية الصومالية Somali Islamic Movement (SIM)	١٩٨٦	مقديشو	غير محدد

ملحق خريطة القوى السياسية ■ القرن الـ ٢١

اسم الحزب / الجبهة	سنة التأسيس	مركز	التحليل الطائفي
(٥) المؤتمر الصومالي المتحد United Somali Congress (USC)	١٩٨٩	روما ، مدينتي	يسيطر عليه مثقفي قبائل الهوية
(٦) الجبهة الوطنية الصومالية Somali Patriotic Movement (SPM)	١٩٨٩	جنوب الصومال في المنطقة الواقعة بين نهر جوبا والحدود مع كينيا	اوجادينية
(٧) جبهة تحرير الصومال المتحدة Somali United Liberation Front (SULF)	١٩٨٩	الصومال	قبيلة دواباهنتي التي تنتمي الى قبائل الدارود
(٨) التحالف الديمقراطي الصومالي Somali Democratic Alliance (SDA)	١٩٨٩	جنوب الصومال	قبائل البانتو
(٩) جبهة العمل الصومالي Somali Action Front (SAF)	١٩٨٩	منطقة جوبا الجنوبية	خير محمد
(١٠) الجبهة الوطنية المتحدة للصومال National United Democratic Front for Somalia (NUDFS)	١٩٨٩		تحتل بدعم الضباط المعارضين في الجيش الصومالي
(١١) الجيش الوطني الصومالي Somali National Front (SNF)	١٩٨٩	وسط الصومال	الاوجادين
(١٢) جبهة قبائل عيسى ^(٢) Issa Front (IF)	١٩٩٠	جيبوتي	قبائل عيسى شمال غرب الصومال

مصادر الملحق

- تم إعداد الملحق الخاص بخريطة القوى السياسية بالاعتماد على المعلومات المتوافرة في :
- Arthur S. Banks et al., **Political Handbook of the World : 1990**, (New York : CSA Publications , 1990) pp . 171 - 2, 204 - 4, 574 .
 - **Africa South of the Sahara : 1991**, Twentieth Edition (Europa Publicotians Limited , 1990) pp . 440 - 441 , 476 , 909 .
 - 1 - **Africa Confidential** , vol . 32 , No . 4 , February 22 , 1991 , P . 8 .
 - 2 - **Africa Confidential** , vol . 32 , No . 1 , January 11 , 1991 , P . 8 .



رؤية عربية لمؤتمر القمة الأفريقي

أحمد يوسف القرعي

تأسس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ وكلها الآن أعضاء عاملون بالمنظمة ويتحملون مسئولياتهم والتزاماتهم الأفريقية شأنهم شأن أية دولة أفريقية جنوب الصحراء . ولقد استضافت القاهرة (١٩٦٤) ، الجزائر (١٩٦٨) ، الرباط (١٩٧٢) ، مقديشو (١٩٧٤) ، الخرطوم (١٩٧٨) مؤتمرات القمة الأفريقية . والمسألة ليست مسألة الوجود العربي في أفريقيا فحسب ، وإنما مسألة التفاعل العربي الأفريقي على مستوى الوطن العربي والقارة الأفريقية ككل والشعور المشترك بالمصير الواحد منذ عصر التحرير العربي والأفريقي في مواجهة سبع امبراطوريات استعمارية تحكم في المنطقتين طوال سنوات طويلة . لقد وقفت الشعوب العربية والأفريقية معا في كفاح مشترك ضد العدو المشترك . وإذا كانت موجة التحرير العربية أسبق زمنا (منذ الأربعينات) من موجة التحرير الأفريقية (منذ الستينات) فإن هذا لا ينفي أن زحف التحرير جميعا كان موجة واحدة متعاصرة ملتزمة أساسا وأن تعددت شعبا وتتابع خطوات وحقت كل منهما أعلى مراحل الاستقلال في غضون ربع قرن وكان الوطن العربي نواة التحرير الأفريقي أساسا وكانت ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ أول جسر يربط حركتي التحرير العربية

شهدت أبوجا العاصمة الجديدة لنيجيريا انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي العاشر السابع والعشرين في مطلع يونيو ١٩٩١ أي في موعده السنوي المعتاد شأنه شأن كل مؤتمرات القمة الأفريقية السابقة منذ عام ١٩٦٤ . ولعل هذا يعكس إلى حد كبير مدى تمسك الأفارقة بمنظمة الوحدة الأفريقية كتجسيد لآمل الوحدة الأفريقية التي كانت حلما وهدفا للرواد الأوائل لحركة «البن أفريكان» (الجامعة الأفريقية) منذ بداية هذا القرن وفي مقدمتهم المفكر والمناضل الأفريقي المعروف «وليم ديبوا» وقد لعب دورا شبيها بدور كل من الكواكبي ورشيد رضا وساطع الحصري في حركة الوحدة العربية والإسلامية .

ولاشك أن الامتداد السكاني والجغرافي العربي في القارة الأفريقية يجعلنا كعرب شركاء في البيت الأفريقي وشركاء في كل تجربة أفريقية . وليس أدل على هذا من وجود ٧٥ ٪ من مساحة الوطن العربي وكذا نمو ٧٠ ٪ من تعداد الشعب العربي في الشمال الأفريقي ويتمثل الجناح العربي في أفريقيا في تسع دول عربية هي مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، السودان ، الصومال ، جيبوتي . وشاركت سبع من هذه الدول في

والأفريقية . (راجع ماجاء في فلسفة الثورة للرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤)

وعلى ضوء أعمال ونتائج مؤتمر القمة الأفريقي الأخير في أبوجا ، ومن منطلق الاحساس العربي بالمشاركة في المصير الأفريقي ، فإن المتابعة عن كثب لما يجري في كل من الوطن العربي وأفريقيا لعقد دراسات عربية أفريقية مقارنة من شأنه رصد الخاص بكل منطقة والعام المشترك بينهما مما يتيح تبادل التجارب والخبرات والممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية في إطار ما يعرف الآن باسم التعاون العربي الأفريقي ويمثل « رغم تواضع نشاطه الحالي » أشمل وأعمق مظاهر التعاون بين الجنوب / الجنوب دعما لوحدة صف العالم الثالث في حوار مع عالم الشمال الغنى .

ويركز هذا المقال على الدراسة المقارنة لمؤتمرات القمة لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأخيرة أكبر وأشمل منظمة قارية في العالم « ٥١ دولة » وانعقاد مؤتمر القمة العربي أو الأفريقي وإن كان ليس هدفا في حد ذاته فإنه يأتي استجابة لظاهرة معروفة في عالم اليوم هي « دبلوماسية القمة » . واللجوء الى عقد مؤتمرات القمة يعني تجاوز الوسائل التقليدية الأخرى وذلك بقصد سرعة حسم الموضوعات والقضايا المطروحة في المؤتمر من قبل الرؤساء . وإذا كانت الدول الكبرى قد احتكرت لنفسها مؤتمر القمة فترة طويلة فإن دول العالم الثالث بدأت منذ بداية الأربعينات تمارس هذه المسؤولية وكانت مؤتمرات القمة العربية التي أنشأت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ومؤتمر القمة الأفريقي الآسيوي في باندونج الذي وضع أسس الحركة الأفروآسيوية عام ١٩٥٥ وأول مؤتمر قمة أفريقي عام ١٩٥٨ في أكرا - غانا « قبل انشاء منظمة الوحدة الأفريقية » وأول مؤتمر قمة لعدم الانحياز في بلجراد عام ١٩٦١ ثم مؤتمر القمة الأفريقي التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ . وهكذا شاعت مؤتمرات القمة وتنوعت .

وبالدراسة المقارنة نجد أن عام ١٩٦٤ قد شهد انعقاد كل من مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة « يناير » ومؤتمر القمة الأفريقي الأول بالقاهرة أيضا « يوليو » . ومنذ ذلك الوقت وطوال ٢٧ عاما انعقدت ٣٠ قمة أفريقية « منها فقط ثلاث قمم طارئة » مقابل ١٨ قمة عربية « منها ٦ قمم طارئة » . معنى هذا أن القمة الأفريقية قد حافظت على استمراريته العادية سنويا « باستثناء قمة ١٩٨٠ » حتى انعقاد مؤتمر أبوجا الأخير بينما فقدت القمة العربية العادية منذ عام ١٩٨٢ استمراريته منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس « سبتمبر ١٩٨٢ » وبدأت القمة العربية منذ عام ١٩٨٥ تعقد دورات طارئة على فترات غير منتظمة كما يلي :

- مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء « أغسطس ١٩٨٥ » لمواجهة العمليات الارهابية على المخيمات الفلسطينية في لبنان .

- مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان « نوفمبر ١٩٨٧ » وخصص للحرب العراقية الإيرانية .

- مؤتمر القمة العربي الطارئ بالجزائر « يونيو ١٩٨٨ » بشأن المؤتمر الدولي للشرق الاوسط وتأكيد الحقوق الفلسطينية

- مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء « مايو ١٩٨٩ » لمواجهة تداعيات الازمة اللبنانية .

- مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد « يونيو ١٩٩٠ » ودعا اليه الرئيس العراقي صدام حسين أساسا في محاولة مكشوفة لتتويجه زعيما عربيا على الأمة بعد مزاعم « قادسية صدام »

- مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة « أغسطس ١٩٩٠ » لادانة الاجتياح العراقي للكويت .

أما القمم الأفريقية الطارئة فهي كما أشرنا لم تتجاوز ثلاث دورات طارئة هي :

- مؤتمر القمة الأفريقية الطارئ في أديس أبابا بسبب غزو قوات جنوب أفريقيا العنصرية لانبولا « يناير ١٩٧٦ »

- مؤتمر القمة الأفريقي الطارئ في لاجوس - نيجيريا وخصص للشئون الاقتصادية وتوقيع خطة عمل لاجوس « أبريل ١٩٨٠ »

- مؤتمر القمة الأفريقي الطارئ في أديس أبابا لدراسة مشكلة المديونية « نوفمبر ١٩٨٧ »

ولاشك أن الحرص الأفريقي على انتظام دورات انعقاد مؤتمرات القمة العادية « ايجابية » تحسب للعمل الأفريقي المشترك ويفتقر اليها العمل العربي المشترك على الأقل لتنقية الأجواء العربية وتصحيح مسار التعاون العربي الذي خربه الاجتياح العراقي للكويت .

ومسألة تحديد الموعد الشهري واليومي للقمة العربية كانت مثار مناقشات عديدة سابقة وأول مرة تحدد فيها موعد للانعقاد الدوري جاء في قمة الجزائر السادسة عام ١٩٧٣ وتحدد شهر أبريل من كل عام ولم يتم الالتزام بذلك . وفي القمة السابعة عام ١٩٧٤ تقرر عقد القمة الثامنة في يونيو ١٩٧٥ بمقديشيو - الصومال ولم يتم الالتزام بذلك أيضا وفي القمة العاشرة « نوفمبر ١٩٧٩ » تم التأكيد مرة أخرى على عقد القمة بصفة دورية خلال نوفمبر من كل عام ، كما تحدد أساس اختيار المكان تبعا للترتيب الهجائي للدول الاعضاء . وهذا القرار التزم به وعلى أساسه عقدت القمتين اللاحقتين ثم يجيء تعطيل القمة العادية الثالثة عشرة والتي كان مقررا عقدها في الرياض « نوفمبر ١٩٨٣ » ليدل مرة أخرى على عدم الالتزام العربي الجماعي - أيا كانت المبررات - يمثل هذا القرار .

والتساؤل المطروح حاليا الى أي حد تستطيع الأمانة العامة للجامعة العربية أن ترتب انعقاد القمة العربية العادية في موعدها الذي سبق أن تحدد في شهر نوفمبر من كل عام ولتكن قمة أبوجا الأفريقية هي الدرس

هـ - اعتماد أسس التعاون العربي المشترك مع المجموعات الدولية الأخرى .

و - تعيين أعضاء محكمة العدل العربية

ز - تحديد مقر الجامعة

ح - اقرار تعديل الميثاق

ورغم أهمية مثل هذه الاختصاصات فيما لو أدخلت على صلب ميثاق الجامعة العربية فإن مؤتمر القمة الأفريقي الأخير في أبوجا ■ إستحدث أمراً جديداً بالتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية . ومن أبرز الخطوات التي استحدثتها هذه الاتفاقية هي إضفاء الشخصية القانونية لمنظمة الوحدة الأفريقية على الجماعة على اعتبار أن الجماعة جزءاً لا يتجزأ من المنظمة ومن ثم فالمعاهدة التي أنشأت الجماعة جزءاً لا يتجزأ من ميثاق المنظمة وبذلك أصبح مؤتمر القمة الأفريقي هو الجهاز الأعلى للجماعة . ولذا فقد طالبت القمة الأفريقية الأخيرة أمين عام المنظمة بالدعوة في أقرب وقت إلى عقد اجتماع اللجنة المختصة بمراجعة ميثاق المنظمة مع الأخذ في الاعتبار البنود المتعلقة بوثيقة الجماعة الاقتصادية وبالقرارات المتعلقة باندماج الجماعة مع المنظمة .

وبالدراسة المقارنة مع أوضاع الجامعة العربية نجد أن الدول العربية اكتفت بالتوقيع على استراتيجية العمل الاقتصادي العربي منذ عام ١٩٨٠ ولم يدخل بعد مرحلة التنفيذ وإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقعة منذ عام ١٩٥٧ لا يضم مجلسها الحالي سوى اثنتي عشر دولة عربية فقط . وأن الوثيقتين ١٩٥٧ ، ١٩٨٠ منفصلتان تماماً عن ميثاق الجامعة وليس ثمة إلزام قانوني بالانضمام إليهما .

يعنى هذا بالمناظرة مع أوضاع أفريقيا أن الوطن العربي في حاجة أيضاً إلى وثيقة اقتصادية حديثة يتم الاتفاق الجماعي بشأنها وتصبح جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الجامعة الجديد أو المعدل وعندئذ تصبح الوثيقة ضمن المسؤوليات العربية الملزمة لمؤتمر القمة العربي شأنه شأن مؤتمر القمة الأفريقي ولعل هذا يدعم دور مؤتمر القمة العربي في إعادة ترتيب البيت العربي وترتيباً أمنياً وسياسياً واقتصادياً .

الأفريقي المستفاد فلقد انعقدت في موعدها السنوي رغم الأزمات المزمنة والمستحدثة التي تعرضت لها القارة وفي مقدمتها الانقلابات العسكرية والاستيلاء على إدارة الحكم حتى في أديس أبابا حيث مقر الأمانة العامة للمنظمة الأفريقية .. وأكثر من هذا فلقد انعقدت القمة الأفريقية في اليوم المحدد لها بعد أن حدد مؤتمر القمة الأفريقي عام ١٩٩٠ يوم الاثنين الأول من يونيو موعداً للقمة وتم هذا للمرة الأولى أوائل هذا الشهر .

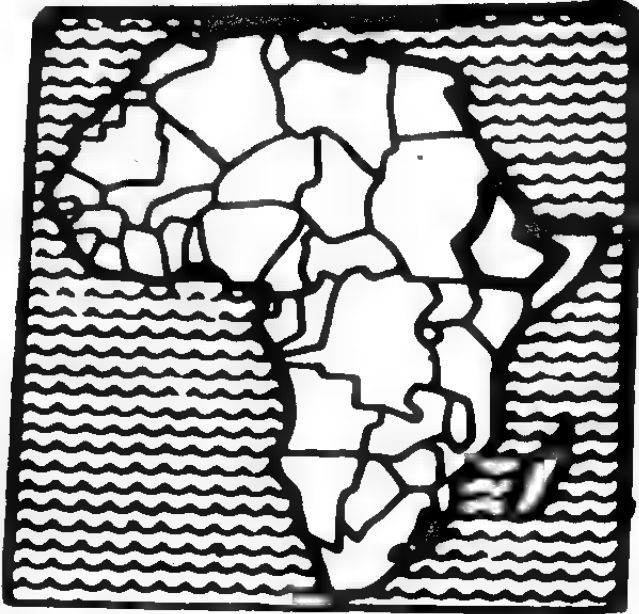
والقضية ليست قضية توقيت فحسب وإنما أيضاً مسألة تقنين لآلية مؤتمر القمة العربي - على غرار مؤتمر القمة الأفريقي - في ميثاق جديد أو معدل للجامعة العربية ليأخذ المؤتمر مكانه الطبيعي في الهيكل التنظيمي للجامعة مقروناً بأهداف ووسائل وأساليب واضحة . وهذا ماورد فعلاً في مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية والذي جعل من مؤتمر القمة أعلى سلطة في الجامعة ■ البند الأول من المادة ٨ ■ وأوضح اختصاصاته بصورة أشمل وأقوى مما ورد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأورد البند الثاني من المادة ٨ هذه الاختصاصات كما يلي : للمؤتمر أن ينظر في أية مسألة تدخل في نطاق هذا الميثاق أو تتصل بمعالجة الوضع العربي أو بسلطات ونشاطات الجامعة ومؤسسات العمل العربي المشترك أو التي تقدمها إليه الدول الأعضاء بهدف تعزيز التضامن العربي ورسم الخطط الكفيلة بتدعيم قدرات الوطن العربي في مختلف الميادين ويقوم بصفة خاصة بما يلي :

أ - اقرار استراتيجية العمل العربي المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومي للامة العربية ومصالحها المشتركة .

ب - اعتماد سياسة الدفاع المشترك في الوطن العربي وأمنه وتأمين متطلباتها والنظر في أي وضع دولي يمس بالأمن والسلم العربيين .

ج - اعتماد الخطط والمشاريع العربية المشتركة ضمن إطار الجامعة وقرار تمويلها وكذلك دمج أو لقاء المنظمات أو المجالس الوزارية المتخصصة .

د - التصدي للنزاعات العربية والعمل على حلها بالطرق السلمية



أفريقيا والتغيرات الديمقراطية

السفير: أحمد طه محمد

السلطة بعد أربعة أيام ، حيث اعتقلت الرئيس تراورى ، وتشكل مجلس مصالحة وطنية برئاسة الكولونيل (أمادوسوماتى تورى) حيث أعلن المجلس إلغاء الدستور وحل البرلمان والحكومة والحزب الحاكم (الاتحاد الديمقراطي لمالى) ، كما قرر تطبيق التعددية الحزبية . وقد تشكلت لجنة للتنسيق بين تجمعات المعارضة واتحاد الطلاب والاتحاد العام للعمال والموظفين الذى قاد رئيسه هذه اللجنة ، وتم التنسيق بين اللجنة ومجلس المصالحة الوطنية على تكوين لجنة مشتركة بينها هي (لجنة الانقاذ الشعبى) ، مهمتها اتخاذ القرارات بما فى ذلك اختيار رئيس الوزراء وتشكيل حكومة مؤقتة ، فضلا عن عقد مؤتمر وطنى يجمع كل المنظمات السياسية لاعداد دستور جديد للبلاد ، وقانون جديد للانتخابات النيابية ، والاعداد لهذه الانتخابات ، وانتخاب رئيس الدولة ، مع تطبيق التعددية الحزبية .

وفى ٣١ مارس ١٩٩٠ تم حل مجلس المصالحة الوطنية ، وتشكلت اللجنة الانتقالية للخلاص الوطنى برئاسة الكولونيل امادو تورى ، ضمت خمسة وعشرين عضوا (منهم عشرة من العسكريين وخمسة عشر من المدنيين الذين يمثلون معظم القوى المعارضة والنقابية

شهدت القارة الافريقية فى الفترات الاخيرة تطورات هامة على الساحة السياسية الداخلية تبرز اتجاهات جديدة فى الطريق نحو تطبيق الديمقراطية فى القارة ، واهتمت وكالات الانباء بابرار هذه التطورات معلنة ان بشائر رياح الديمقراطية قد بدأت تظهر فى افريقيا ، كما اهتم المحللون بهذه التطورات التى تشهدها القارة فى المرحلة الحالية التى تتسم بتغييرات بارزة فى المجتمع الدولى المعاصر .

والواقع ان هذه التطورات على الساحة الافريقية تحتاج الى المتابعة والدراسة خاصة مع بروز التطورات السياسية الاخيرة فى شرق اوربيا وفى العلاقات بين القوى العظمى ، وبعد انقضاء ثلاث حقب على إستقلال دول القارة اختبرت فيها مجموعة من أنظمة الحكم كان أبرزها نظام الحزب الواحد .

أحداث غرب القارة :

ومن امثلة الاحداث التى وقعت فى القارة وتوضح الاتجاهات الجديدة نحو الديمقراطية ، ما حدث فى جمهورية مالى ، حيث اندلعت المظاهرات فى ٢٢ مارس ١٩٩١ مطالبة بالديمقراطية وتعدد الاحزاب واقالة الرئيس تراورى ، وقامت القوات المسلحة بالاستيلاء على

الدراسات والتوصيات . وتم الاستفتاء على الدستور الجديد في ١٠ ديسمبر ١٩٨٩ ، كما تم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وتعرضت البلاد للاضطرابات خلال عام ١٩٩٠ .

وفي جمهورية الكاميرون كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت في ٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، قانونا يسمح بالأخذ بنظام التعدد الحزبي في البلاد ، وذلك بعد موجة من الاضطرابات العارمة التي بدأت في احتياج الكاميرون منذ شهر يوليو ، وكان إصدار هذا القانون تعبيراً عن أول خطوة نحو تحقيق الديمقراطية في البلاد .

وقد سبق في ١٤ أكتوبر ١٩٩٠ أن انشئت في باريس لجنة للتنسيق بين الحركات السياسية ، وضمت هذه اللجنة بين الحركات السياسية كثيراً من الحركات السياسية والمعارضة لنظام الحكم في الكمرن ، بالإضافة الى مجموعة من الشخصيات المؤثرة في الحركة السياسية هناك ، وقامت اللجنة بتوجيه رسالة الى الرئيس (بول بيا) في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ حملها اليه نائب رئيس اللجنة ، وحين وصل الى مطار (ياوندي) العاصمة الفت السلطات القبض عليه ، ولكن أفرج عنه في اليوم التالي ، وتسلمت سكرتارية الرئاسة في ٣٠ أكتوبر الرسالة مع محضر تأسيس اللجنة .

هذا وقد طالبت اللجنة في رسالتها بإلغاء القوانين الاستثنائية ، كما طالبت بحرية الصحافة وبالأخذ بنظام التعدد الحزبي الذي أخذ به القانون الذي أصدرته الجمعية الوطنية ، وأن كانت اللجنة قد طالبت رئيس البلاد بتحقيق المزيد من الممارسات الديمقراطية كما طالبت بإسراع الجمعية الوطنية بإصدار قانون يقضى بالعفو الشامل وغير المشروط عن المعتقلين السياسيين ، فضلاً عن المطالبة بعقد مؤتمر وطني لوضع قواعد جديدة لمستقبل المجتمع في الكمرن .

وسبق كل هذا الأحداث الدامية التي وقعت في جمهورية ليبيريا ، والتي تمثلت في الحرب الأهلية الضارية التي شهدتها البلاد واستنزفت مواردها ، والتي أدت الى فقد فئات كثيرة من الشعب لماواها ونفشي الأمراض . ومعاناة البلاد من المجاعة الطاحنة ، كما أدت في الوقت نفسه الى انعدام الثقة بين مختلف الأطراف المتصارعة . وتحاول الهيئات المانحة تقديم المعونات الغذائية لمقاومة المجاعة الا أن التغلب على الأزمة الغذائية الطاحنة مقرون بالتوصل الى حل سياسي للموقف المتنازع وإعادة الربط بين المدينة والريف في البلاد .

أحداث القرن الأفريقي

كما شهدت القارة في الفترات الأخيرة تطورات عامة في منطقة القرن الأفريقي ، حيث اندلعت في جمهورية الصومال الحرب الأهلية من المعارضة الصومالية المتمردة على نظام الرئيس سياد بري واحتلت حركة المؤتمر العاصمة وعينت رئيساً جديداً للبلاد ، وكان سياد

والطلابية) . كما اتفق على تشكيل حكومة إنتقالية وعقد مؤتمر وطني يضم جميع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد .

كذلك حدث في موريتانيا تطور جديد ، حيث أبرزت الأنباء ما أعلنه في ١٥ أبريل ١٩٩١ ، رئيس الجمهورية (ولد سيد أحمد طايح) عن إجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد استجابة لرغبة الشعب ، مؤكداً إجراء الانتخابات العامة عقب الاستفتاء الذي يجري قبل نهاية العام ، وذلك لاختيار جمعية وطنية ومجلس للشيوخ ، وأشار الى أن السماح بإنشاء أحزاب سياسية بدون تحديد العدد يشكل خلفية أي عمل في إطار الإجراءات الدستورية الجديدة .

وأبرز المراقبون أنه لم يتم تحديد موعد للسماح بإنشاء الأحزاب السياسية وأن رئيس جمهورية موريتانيا كان قد تولى الحكم في أعقاب انقلاب عسكري في ديسمبر عام ١٩٨٤ ، وتعهد بإدخال الديمقراطية في البلاد ، كما أشاروا الى أن الأحزاب السياسية في موريتانيا التي يعمل معظمها حالياً بشكل شبه سرى مستعدة لبدء نشاطها العلني فور السماح لها بالعمل .

وفي ٢٧ أبريل ١٩٩١ ، جاءت الأنباء بتظاهر عشرات الآلاف في موريتانيا تأييداً لخطط الحكومة في إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ، ووصفت المصادر الدبلوماسية المظاهرة بأنها أكبر مظاهرة من نوعها تشهدها نواكشوط ، وكانت المظاهرة قد اندلعت على بعد حوالي نصف كيلو متر من مقر الرئاسة ، وحاولت قوات الشرطة احتواء المظاهرة في البداية ، وفشلت في منع سير المتظاهرين الى مقر الرئاسة ، وارتبطت المظاهرة بتعهد الرئيس الموريتاني حسبما سبق بإجراء الانتخابات الحرة وإقامة نظام متعدد الأحزاب ، والاستفتاء على تعديل الدستور قبل نهاية العام الحالي ١٩٩١ .

وفي ٢٧ أبريل ١٩٩١ ، أبرزت وكالات الأنباء ما أعلنته حكومة جمهورية النيجر عن عقد مؤتمر في نيامي العاصمة لمناقشة انتقال البلاد الى نظام التعدد الحزبي ، وكانت سلطات النيجر قد أعلنت في نوفمبر ١٩٩٠ قرب انضمامها الى الدول الأفريقية التي أنهت النظام الديكتاتوري وحكم الحزب الواحد (حزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية) (N.N.S.D) .

وكانت البلاد قد شهدت سلسلة من التطورات منذ عام ١٩٨٩ ، تم الانتقال فيها من سيطرة المجلس الأعلى الى دولة مؤسسات والافراج عن السمجونين السياسيين في إطار سياسة للمصالحة الوطنية ، وعقد في مايو من ذلك العام دور الانعقاد الأول للمؤتمر الدستوري لحزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية ، كما تم تشكيل المكتب التنفيذي للحزب ، ثم تشكيل مجلس أعلى للتوجيه الوطني كأعلى سلطة في الدولة برئاسة رئيس الجمهورية ، كما تشكل مجلس وطني للتنمية مكمل للجمعية الوطنية لتقديم

و١٩٢٦ ، فضلا عن تشريعات التسجيل ومناطق الجماعات ، وهي التشريعات التي تعتبر الاعمدة الرئيسية التي يتركز عليها نظام (الابارتيد) في جنوب افريقيا ، بالاضافة الى قانون الامتيازات المستقلة الذي ألغته بريتوريا في ١٥ أكتوبر عام ١٩٩٠ . وهو القانون الذي كان يحرم على السود التردد على كثير من الاماكن العامة كالمكتبات والشواطىء والحدائق والمتنزهات العامة .

وواضح ان الجهود المبذولة من اجل انهاء نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا وما تسفر عنه من انهاء حكم الاقلية ، انما ترتبط بقضية الديمقراطية في البلاد ، وقد سبق ان اعرب (نلسون مانديلا) عن ترحيبه بالخطوات الشجاعة التي يتخذها الرئيس (دى كليرك) في سبيل القضاء على (الابارتيد) في جنوب افريقيا ، الا انه اوضح في الوقت نفسه ان السود مازالوا محرومين من حق التصويت او الترشيح لعضوية البرلمان .

والواقع انه لا ينبغي في تقييم النظام السياسي في جنوب افريقيا من حيث ارتباطه بالديمقراطية التركيز على الصيغة النيابية التي يتبعها نظام الحكم الذي يسيطر عليه البيض ، فالديمقراطية تعني بمجموع الشعب وليس بأقلية من البيض ، وحكمهم المسيطر ، وعلى ذلك فالخطوات الجديدة من اجل انهاء (الابارتيد) لابد ان ترتبط بتحقيق ديمقراطية جميع الشعب هناك ، غالبية من السود الذين عانوا من التفرقة العنصرية ، وبالتالي فهم يعانون من حرمانهم من الديمقراطية الحقيقية ومن التمتع جميعا بحق التصويت دون أى تمييز او تفرقة .

اثر احداث شرق أوروبا ويربط كثير من المحللين بين الاتجاهات الجديدة نحو الديمقراطية في افريقيا والتغيرات التي حدثت في شرق أوروبا ، على أساس ان هذه التغيرات لها تأثيرها على هذه الاتجاهات ، كما نجح التخفيف من التنافس بين القوتين الاعظم في اضعاف قدرة بعض الدول على الممارسة الدبلوماسية بالتهديد بان تجلأ الى احدى القوى لطلب الحصول على ما لم تحصل عليه من القوى الأخرى ، بل انه مع فشل الدول الشرقية في البقاء كنموذج للاشتراكية ، فان انهيار أنظمة هذه الدول كان له اثره السلبي على الدول الأفريقية التي كانت تتبع الاتجاه الاشتراكي . ولكن الدول الأفريقية التي كانت ذات ميول غربية استطاعت ان تفلد مما حدث في الشرق باعلان اتجاهها نحو التعددية السياسية ، على أساس ان الدول الغربية لا تستطيع ان تشجع مثل هذا الاتجاه في الدول الشرقية وتتفكر له في القارة الأفريقية .

ولكنهم في الوقت نفسه يبرزون ملاحظة ان القارة الأفريقية قد سبقت شرق أوروبا في الاتجاهات والتطبيقات الديمقراطية ، فهناك بلاد افريقية بدأت فيها

برى قد استولى على الحكم في عام ١٩٦٩ ومكث فيه تسعة عشر عاما ، اقام اثنا عشر سياسة اشتراكية ، وألغى جميع الأحزاب السياسية ، وشكل حزبا واحدا هو الحزب الثوري الاشتراكي الصومالي .

وتتضمن الأحزاب الصومالية المعارضة حزب المؤتمر الصومالي المتحد ، والحركة القومية الصومالية ، وحركة المواطنين الصوماليين ، وحركة جبهة الخلاص الديمقراطي وجماعة الميثاق ، وكانت هذه الأحزاب تعمل من الداخل والخارج ، وكانت هناك ولا تزال جهود من اجل عقد اجتماع لمائدة مستديرة تضم حركات وأحزاب الصومال من اجل وضع نهاية للأحداث المأسوية في البلاد .

وفي ٢١ مايو ١٩٩١ جاءت الأنباء باستقالة (منجستو هيلاماريام) من منصبه كرئيس جمهورية اثيوبيا ، ومغادرته البلاد الى زيمبابوي ، بعد أربعة عشر عاما قضاها في الحكم ، وذلك بعد تعرضه لضغوط لم يسبق لها مثيل من جماعات الثوار في شمال البلاد الذين حققوا انتصارات كبيرة على القوات الحكومية منذ فبراير الماضي ، حيث استولوا على اقليمين في شمال غرب البلاد ومناطق هامة في ثلاثة اقاليم أخرى ، وجاءت الأنباء كذلك بالاستيلاء على اسمرة وتهديد العاصمة أديس أبابا ، في الوقت الذي يتم فيه الاستعداد لعقد مؤتمر في لندن بين الحكومة والمعارضة .

وكان الرئيس الهارب قد استولى على حكم اثيوبيا في عام ١٩٧٧ بعد ثلاث سنوات من قيام مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب ضد الامبراطور هيلاسيلاس ، وأقام نظام حكم شيوعيا ، كما اتسم حكمه بالشدة والدموية ، واعدت العشرات من خصومه وسجن الآلاف واشترك في بعض عمليات الاعدام ، وفي عام ١٩٨٤ تعرض لانتقادات دولية حادة لتجاهله المجاعة التي اجتاحت شمال البلاد وراح ضحيتها عشرات الآلاف من الاثيوبيين .

التطورات السياسية بجنوب افريقيا : وفي الجنوب الأفريقي ، حدثت تطورات سياسية متتالية في جنوب افريقيا ، والمعروف ان كفاح حركتي التحرير الأفريقية (المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع) يتركز على انهاء التفرقة العنصرية في البلاد ، الا أن الصراع القائم هناك يرتبط في الوقت نفسه بقضية الديمقراطية ، حيث تهدف حركتا التحرير الى انهاء (الابارتيد) والاتفاق على دستور للبلاد يتيح الفرصة لاقامة مجتمع ديمقراطي ، يشترك فيه سائر المواطنين ، بصرف النظر عن اختلاف اللون ، على أساس فرد واحد صوت واحد .

وقد شهدت جنوب افريقيا في الفترات الأخيرة خطوات كبيرة نحو ازالة نظام التفرقة العنصرية واصدار دستور جديد في البلاد ، وذلك في ضوء ما أعلنه (دى كليرك) من الغاء قوانين الأرض الصادرة في عامي ١٩١٣

المواطنين في سبيل تحقيق الخطط الاقتصادية الموضوعية في البلاد .

الأنظمة السياسية في القارة

ويقسم بعض المحللين الأنظمة السياسية السائدة في القارة الأفريقية إلى أنظمة ديمقراطية ، وأنظمة ديكتاتورية ، ويقصدون بالأنظمة الديمقراطية الأنظمة التي تهتم فرصا واسعة للمنافسة بين التجمعات المنظمة ، وفرصا كثيرة للمشاركة الشعبية في الحكم ، وانتخابات تعقد بطريقة سليمة ومتابعة ، فضلا عن تقرير ضمانات دستورية للحريات المدنية وحقوق الإنسان بطريقة فعالة ، وأمثلة الأنظمة المطبقة في بتسوانا ، وجامبيا ، وموريشيوس ، والسنغال ، وناميبيا ، وهم يميزون بين هذا النوع من الأنظمة والأنظمة التي يعتبرونها أنظمة ديمقراطية موجهة ، ويقصدون بها الأنظمة التي تتوفر فيها مؤسسات رسمية وممارسات للديمقراطية الدستورية ، مع سلطات كبيرة للحاكم أو الحزب أو النظام تحد من مشاركة الأفراد والتجمعات المنظمة والمجالس التشريعية والقضاء .

ويقصدون بالأنظمة الديكتاتورية الأنظمة التي تتوفر فيها امكانيات كبيرة للحد من التعبئة والتحرك السياسي ، وتكون السلطة فيها في يد حاكم أو مجموعة صغيرة غير منتخبة بطريقة رسمية ، وليست فيها حدود دستورية فعالة لممارسة السلطة السياسية ، وأمثلة الأنظمة السائدة في أثيوبيا ، وليبيا ، وموريتانيا ، والصومال ، والسودان ، ومالاوي ، وجيبوتي ، وبوروندي .

ويركز بعض المحللين على متابعة ودراسة الاتجاهات الديمقراطية في الدول الأفريقية ، بحيث يقسمون هذه الاتجاهات على أساس المدى والوضوح فيها إلى ثلاثة أنواع ، أولها دول يعتبر الاتجاه لتحقيق الديمقراطية فيها اتجاها قويا ، وثانيها يعتبر الاتجاه نحو الديمقراطية فيها اتجاها معتدلا ، والثالثة يعتبر الاتجاه للديمقراطية فيها اتجاها غامضا ، ويتخذ هؤلاء المحللون مجموعة من المظاهر التي يبنون عليها أساس التقسيم من حيث القوة والاعتدال والغموض .

ومن مظاهر القوة في الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية ، تمسك الحكومة بقوة بإقامة نظام سياسي ديمقراطي في البلاد ، والالتزام بقوة بإدخال عمليات ديمقراطية عن طريق التقليل من سلطة الحاكم ، والابتعاد الكلي أو الجزئي عن الاحتكارات الحزبية ويعطون المثل على الدول التي يتحقق فيها هذا الاتجاه الجابون ، تليها بنين وكوت ديفوار ونيجيريا .

ومن مظاهر الاعتدال في الاتجاه نحو الديمقراطية ، الالتزام الرسمي بالتحول الديمقراطي مقرونا فقط بخطوات تمهيدية وحذرة نحو إقامة مؤسسات التعدد والوعود التي تعكس الرغبة في الديمقراطية ولكن الواقع في البلاد لم يرتبط به بهذه الوعود ويعطون المثل على ذلك

عملية التحول إلى النظام الديمقراطي منذ سنوات طويلة سابقة على تغيرات شرق أوروبا منها بتسوانا وجامبيا وموريشيوس والسنغال ، كما أن الاتجاهات العملية الديمقراطية كانت واضحة منذ هذه التغيرات في الجابون وكوت ديفوار وبنين وغيرها ، ويمكن القول فقط بأن تغيرات شرق أوروبا قد كان من شأنها تشجيع تزايد العملية الديمقراطية في أفريقيا ، حيث أخذت القارة الأفريقية تتجه على وجه العموم نحو اتخاذ أنظمة سياسية بل واقتصادية أكثر تحررا ، سواء بالتطبيق أو بالوعود .

اختبار نظام الحزب الواحد

على أن المتتبع للتاريخ الحديث للقارة الأفريقية ، يرى أنه عقب حصول دولها على الاستقلال ، خاصة من الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني ، أخذت هذه الدول تطبق الأنظمة الديمقراطية التعددية التي سادت كلا من فرنسا ، والتي تمثلت فيها في النظام الرئاسي ، وبريطانيا التي تمثلت فيها في النظام البرلماني . بيد أن القارة شهدت بعد فترة من الزمان تحولا نحو تطبيق نظام الحزب الواحد ، مسترشدة في ذلك بالأنظمة التي سادت الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا ورأى حكم الدول الأفريقية في تطبيق هذا النظام ما يمكنهم من السيطرة على البلاد وتوجيه التنمية الاقتصادية فيها ، وقد ساعدتهم في ذلك الأوضاع القبلية والشرقية في القارة وأن المجتمعات الأفريقية لم تمارس المعارضة في تاريخها القديم .

وبعد مرور ثلاثة أحقاب على الاستقلال في القارة ، فقد أبرز المحللون فشل نظام الحزب الواحد في بعض الدول التي طبقته ، بل أنه كان العقبة الرئيسية أمام الوحدة الوطنية ، حيث فرضت على الأفراد الاتجاهات الأيدلوجية والسير في خط فكري معين ، كما أن هذا النظام الذي كان من أهدافه تعليم الفرد ورفع مستواه ، أدى من الناحية الواقعية إلى تعليم الفرد إخفاء مشاعره الحقيقية واستخدام لغة معينة تتماشى مع الخط السياسي الذي رسمه الحزب ، كما أدى إلى زيادة ارتباط الفرد بالنظام القبلي واعتباره ملاذا له .

وأشاروا إلى أن بعض الأنظمة التي طبقت نظام الحزب الواحد قد لجأت إلى محاولة أسباغ الصفة الديمقراطية عليه ، وتحرير الانتخابات وفتح المجال أمام المرشحين الذين لا ينخرطون في جهاز هذا النظام ، ولكن التجارب أوضحت عملا أن ذلك كان وسيلة لإبعاد العناصر السياسية المشاغبة من الذين سبق انتخابهم بتأييد الحزب الواحد ، والذين قرر إبعادهم من الحزب أو الحكومة ، كذلك لم يحقق نظام الحزب الواحد ما كان يطمح فيه مؤيدوه من الافادة منه في تدعيم التنمية الاقتصادية ، على أساس أن من شأنه أن يقلل من القلاقل الاجتماعية ويساعد على تعبئة جهود وأنشطة

زامبيا الى مقاطعة زامبيا لصندوق النقد الدولى ولكن المظاهرات عادت من جديد في عام ١٩٩٠ ، حيث اضطرت زامبيا الى تأييد الاتجاه الى انتخابات لنظام التعدد الحزبى ، وان كان الابقاء على نظام السياسة الاقتصادية مستمرا .

وهكذا يقال بأنه على الرغم من مرور سنوات طويلة على ربط العالم الفنى المانع معونات ومساعدات للدول الافريقية بضرورة تحقيق الاصلاح الاقتصادى والتقدم الديمقراطى ، الا أن بعض هذه الدول قد تتجارب مع الاتجاه الديمقراطى دون الاتجاه الاقتصادى ، والاخرى قد تتمشى مع الاصلاح الاقتصادى دون الاصلاح الديمقراطى ، فاذا ما عاقب المانحون دولة لا يتحقق الاصلاح الديمقراطى ، فقد يؤثر ذلك بالسلب على برامجها للاصلاح الاقتصادى ، ويعطى المثل في هذا الشأن لحالة جمهورية غانا التى تحصل على المساعدات تشجيعا لها على المضى فى الاصلاحات الاقتصادية . هذا ومن الملاحظ ان التطورات السياسية التى وقعت قد شملت مساحة كبيرة فى القارة وعددا متزايدا من دولها ، وواضح ان الأحداث التى وقعت انما تمثل تمردا على وجه العموم على أنظمة الحكم الشمولية وعلى غياب الديمقراطية ، وأن الاتجاه الشعبى قد يؤدى الى اعادة النظر فى الأنظمة التى كانت مطبقة والى الانفتاح على مزيد من الديمقراطية ، غير ان ذلك يحتاج الى وقت وجهود كبيرة تحتاج الدول التى وقعت بها الأحداث الدموية الى الكثير من المعونات لاعادة البنية التى دمرتها الحروب الاهلية ، والاكثر من ذلك الاحتياج الى حل مشكلة المجاعة والمشكلة الغذائية الطاحنة التى ترتبت على هذه الأحداث ، وهو ما تحاول مختلف الدول والمنظمات المانحة أن يكون لها دورها فى هذا السبيل تدفعها فى ذلك مختلف الدوافع الانسانية والسياسية . ولاشك أن الأحداث السياسية التى وقعت فى دول القارة ، من شأنها أحداث آثار سلبية وسلبية على اقتصادياتها ، وبالتالي فهى ستحتاج الى الدعم الاقتصادى من الخارج ، والأمريتيوقف على المواقف التى ستتخذها الدول المانحة ازاء ربط المعونات بالاتجاهات السياسية والتحول الديمقراطية الجديدة ، غير أنه مع وضوح الاهتمام بين دول الجنوب على وجه العموم بالاعتماد على النفس وسياسات التعاون بين الجنوب والجنوب ووضوح اهمية التجمعات الاقتصادية التى برزت فى العالم الغربى ، فعمل الأحداث والتطورات السياسية التى وقعت فى القارة الافريقية تشجع دولها على الاتجاه نحو مزيد من التعاون التكاملى والتجمع الاقتصادى الاقليمى ، وهو ما سبق للدول الافريقية جميعها أن تبينته اهميته فى خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ وفى الرغبة فى تحقيق السوق الافريقية المشتركة التى تسعى لها القارة .

بالجزائر وتونس ، بالدرجة الاولى ، ثم زامبيا والكمرون والكونغو وغينيا والنيجر وموزامبيق والرأس الأخضر ، فى درجة ثانية ، وبنزانيا فى درجة ثالثة .

ومن مظاهر الغموض فى الاتجاه نحو الديمقراطية ، أن يكون الالتزام من جانب النخبة الحاكمة نحو الديمقراطية متقلبا وغير ثابت أو واضح فى كثير من الأحيان ووقف تنفيذ التعهدات المعلنة بادعاء مقتضيات الساعة ، وأن يكون انشاء البنية الديمقراطية فيها مجرد مناورة سياسية ، ويعطون الامثلة على ذلك فى المغرب ومدغشقر ورواندا وزائير بالدرجة الاولى ، وكينيا وانجولا ، وغانا ، ومالى وسيراليون والتوجو ، بالدرجة الثانية .

موقف الدول الغربية المانحة

أما عن موقف الدول الغربية المانحة ، فتبرز التحليلات أنه ازاء الضعف الاقتصادى القائم فى القارة ، فان الدول المانحة الديمقراطية من المنطقى ان تفضل مساعدة الافارقة المحتاجين ذوى الاتجاهات الاوتوقراطية ، وبدلا من أن تصر هذه الدول على تطبيق نظام التعدد الحزبى كشرط لمنح المساعدات ، فعليها أن تتمشى مع أصحاب النظرية التى تطبق نظام التجميع فى حزب واحد . كما تبرز أنه لا غضاضة فى أن تركز الدول المانحة الديمقراطية على اهمية أن يتوافر فى الدول المستقبلية لمعنات ، استقلال القضاء وحرية الصحافة ، وأن تترك الدول الافريقية لكى تكتشف وتتحقق بنفسها من أن التنمية لا تتحقق الا بالادارة الجيدة وهو ما أكدته البنك الدولى فى مختلف المناسبات ، وأن هذه الادارة الجيدة تتحقق من الناحية العملية بتطبيق نظام التعدد الحزبى . ويذهب البعض الى أن من المفهوم أن الافارقة يرفضون أن يوجههم الاستعماريون السابقون الى ما يجب ان يعملوه ، ويقول الافارقة بأن من الممكن تحقيق الديمقراطية بدون تطبيق نظام التعدد الحزبى ، وأن نظام الحزب الواحد يمكن المواطنين من اختيار قياداتهم بحرية كما يمكنه التعايش مع القضاء المستقل والصحافة الحرة .

على أنه يمكن القول بأن الدول المانحة الديمقراطية قد ربطت تقديم معوناتها ومساعداتها للدول الافريقية المحتاجة بعنصرى الاصلاح الاقتصادى والتقدم الديمقراطى المبني على تطبيق نظام التعدد الحزبى ، وكان الملاحظ ان قمع المعارضة السياسية فى بعض الدول الافريقية مرتبط بالقمع الاقتصادى ، الأمر الذى اخذ يحدو بالكثير من الافارقة الى المطالبة بانهاء القمعين معا ، بيد أن هناك من الدول ما فرض برامج صارمة للتقشف ، ولكن الشعوب فيها تزايد الاحساس لديها بمدى ضرر هذه البرامج مع اندلاع اسعار الصرف والاعتماد على الشركات الحكومية غير القادرة ، سواء فى ذلك المتعلمون ام فئات الشعب المعذمة التى تشكل اغلبية السكان ، وقد أدت مظاهرات الطعام فى عام ١٩٨٧ فى



قضية الصحراء الغربية والمرحلة الحاسمة

أحمد مهابة

(٢٠٠) مائتى مليون دولار .

ولقد حفزت هذه التطورات منذ بدأت في شهر يونيو ١٩٩٠ ، العاهل المغربي الملك الحسن الثاني أن يشير شعبه بأن مشكلة الصحراء الغربية ستشهد نهاية لها خلال السنة اشهر القادمة ، وذلك حسبما جاء في خطاب جلالته تعقيبا على الاحداث التي وقعت في مدينة فاس المغربية في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ .

ولعل هذا التفاؤل هو الذى جعل الملك الحسن الثاني يقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية المغربية لمدة عامين ، بحيث تمتد فترة مجلس النواب الحالي الذى انتخب عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ ، هذه المدة الاضافية ، ليتمكن المجلس من إقرار ما يستجد من تطورات في المشكلة ، من ناحية وحفاظا على وحدة الشعب المغربي بعيدا عن المعازلة الانتخابية من ناحية اخرى ، وأهم من ذلك للضغط على الأمم المتحدة للاسراع نحو الوصول بالمسألة الى الحل النهائي خلال هذه الفترة ، وإلا أصبح المغرب في حل من كل التزام ، بحيث يستطيع أن يعامل الأقاليم الصحراوية المتنازع عليها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي المغربية عند إجراء الانتخابات القادمة .

ولقد كانت نقطة البداية لهذه التطورات الايجابية

دخلت قضية الصحراء الغربية ، المتنازع عليها بين كل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، مرحلة جديدة وحاسمة تبشر بتحول ايجابي نحو الحل ، على ضوء نتائج الاستفتاء ، الذى من المقرر أن يجرى تحت اشراف ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ، حيث سيقدر هذا الاستفتاء هوية الشعب الصحراوي ومصيره ، حسبما يختاره من الاستقلال أو أن يصبح جزءا من المملكة المغربية .

وقد وضع السيد خفير بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة خلال النصف الثانى من ابريل الماضى ، خطته لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ، تحت تصرف الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، لمناقشتها والموافقة عليها ، وتتضمن هذه الخطة مرحلتين تستغرق المرحلة الاولى منهما نحو ستة عشر اسبوعا ، تتمركز خلالها قوات الأمم المتحدة الخاصة بالاستفتاء في الصحراء الغربية ، أما المرحلة الثانية فتتعد خلالها الأمم المتحدة قوائم التسجيل واعادة التوطين للاجئين في الاقطار المجاورة ، ثم تبدأ حملة الاقتراع ، وفي النهاية يجرى الاستفتاء ، وتتكلف هذه الخطة

التقرير الذى رفعه السكرتير العام للأمم المتحدة السيد بيريز دى كويلار فى الثامن عشر من يونيو ١٩٩٠ ، والخاص بتسوية مشكلة الصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء .

ولقد أشارت الوثيقتان إلى الموافقة المبدئية للطرفين ، المغرب والبوليساريو على مقترحات التسوية التى قدمت لكل منهما على حدة ، يوم الحادى عشر من أغسطس عام ١٩٨٨ ، وذلك من طرف كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية .

ولقد كانت تلك المقترحات مثارا لمباحثات جرت على مختلف المستويات ، بعد الدراسات المتعمقة لها ، والتى على إثرها وجه ملك المغرب الحسن الثانى رسالة بشأنها الى السكرتير - العام للأمم المتحدة فى التاسع والعشرين من أغسطس عام ١٩٨٨ ، والتى ضمنها الحدود التى لايمكن ان تتعداها موافقة المغرب المبدئية على مسائل يرى انها أساسية ، لاعتبار هذه الموافقة نهائية وقابلة للتنفيذ .

ولقد رأينا أنه من الأهمية أن نركز فى هذا التقرير على موقف الجانب المغربى لأهميته الخاصة ، لأنه هو الذى يسيطر عسكريا وإداريا على الأغلبية الساحقة من الاقاليم الصحراوية ، وخاصة مايعرف بالثلث النافع ، الذى يضم عواصم هذه الاقاليم ، العيون والداخلة وسمارا ، والذى يحتوى على مصادر الثروة البحرية والجوفية ، وعلى الجزء الأكبر من أبناء الشعب الصحراوى ، واستطاع بجيشه البالغ نحو ١٨٠ ألف جندي ، وبعد إقامة الجدران الدفاعية على حدوده مع كل من موريتانيا والجزائر ، أصبح يسيطر على الموقف العسكرى سيطرة مطلقة ، بالرغم من قيام قوات البوليساريو بين الحين والآخر بعمليات الكر والفر .

ويضاف إلى ماسبق أن المغرب هو الذى انسحب من منظمة الوحدة الافريقية عندما قبلت الجمهورية الصحراوية عضوا عاملا بالمنظمة ، التى اتهم المغرب سكرتيرها العام آنذاك ، السيد (آدم كودجو) بالانحياز والتواطؤ لصالح جبهة البوليساريو ، الأمر الذى جعل المغرب يعتبر منظمة الوحدة الافريقية غير مؤهلة لحل النزاع ، كما رفض المغرب ، ومازال مطالبة منظمة الوحدة الافريقية له بالتفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو للاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار ، لأن المغرب يعتبر التفاوض المباشر مع البوليساريو اعترافا بها كممثل شرعى ووحيد للشعب الصحراوى ، وأنه عندما استقبل بعض اعضائها فى المغرب فى العام الماضى ، فعل ذلك بوصفهم مواطنين مغاربة ، وليس كأعضاء فى جبهة البوليساريو .

كذلك أدت موافقة لجنة تصفية الاستعمار فى الأمم المتحدة على قرارات منظمة الوحدة الافريقية التى رفضها المغرب ، الى مقاطعة المغرب لهذه اللجنة ، معتبرا أن ملف

مشكلة الصحراء الغربية أمامها ، أصبح بالنسبة له ملفا مغلقا لايقبل النقاش فيه مع لجنة تصفية الاستعمار ، إلا أنه قبل أن يبقى الباب مفتوحا مع سكرتير الأمم المتحدة ، ومن يرتضيه كمراقبين أو معاونين لحل المشكلة ، الأمر الذى كانت له نتائج المرضية للجانبين المغرب والبوليساريو ، كذلك تميز الموقف المغربى بحكومة ومعارضة بالملاحظات العديدة على خطة السكرتير العام للأمم المتحدة ، فقد ضمن الملك الحسن الثانى رسالته الى بيريز دى كويلار العديد من الملاحظات والتحفظات والاعتراضات وذلك على النحو التالى :-

١ - إن المغرب لايمكن أن يقبل أن تكون مدة العمليات والاجراءات التى ستقضى إلى تنظيم الاستفتاء فى الصحراء مدة غير محددة ولا تمتد إلى شهور طويلة .

٢ - يرى المغرب أن تواجد الأمم المتحدة داخل الاقاليم الصحراوية ينبغى أن يتضمن مرحلتين متميزتين بحيث يقتصر التدخل فى مرحلته الاولى على مراقبة وقف إطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية ، أما المرحلة الثانية ، والتى تعتبر أكثر أهمية وأقصر بكثير من الناحية الزمنية ، فيجب أن تقتصر على إجراء الحملة الانتخابية للاستفتاء والاشراف على عمليات التصويت .

٣ - يرى المغرب أن تحديد مخطط التسوية فى الفقرة (٤٧ ج) بأربعة وعشرين أسبوعا من تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ، هو تقدير يمكن الا يحترم ، مادام الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لديه سلطة تغيير إجراء الاستفتاء ، إذا ما رأى أن الظروف تقرض ذلك ، حسبما ورد فى الفقرة (٥٠) من التقرير .

٤ - يرى المغرب أن مسار مسلسل التسوية يتوقف بكاملة على وضع اللوائح الانتخابية ، حيث من المقرر أن تنتهى لجنة إثبات الهوية المكلفة بهذه المهمة اشغالها بعد ثمانية عشر أسبوعا من وقف إطلاق النار وهو تقدير قد يكون مبالغيا فيه نظرا لتعدد العمليات المتصلة بهذا الموضوع .

٥ - يبدى المغرب إنشغاله بالمدة التى سيتم خلالها إنجاز مختلف العمليات ، ذلك لأن مخطط العمليات الخاصة بالتسوية يرى أنه من الضرورى أن يخضع لنظام موحد خلال الفترة الانتقالية التى من المنتظر أن تكون مدتها أربعة وعشرين أسبوعا ، والتى تظل مدتها الممكنة غير محدودة ، بسبب الصعوبات التى تنجم عن وضع اللوائح الانتخابية ، وقد يترتب على ذلك أن يصبح تدخل الأمم المتحدة فى الصحراء قائما طيلة عدة أشهر دون مبرر لذلك ، لأنها ستكون غير مجدية ومكلفة فى نفس الوقت ، وغير ملائمة كثيرا لإجراء الاستفتاء على أحسن مايرام .

٦ - حرص المغرب على التأكيد من جديد أن تدخل الأمم المتحدة فى الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف إطلاق النار والوقت الذى سيتم فيه وضع اللوائح الانتخابية بشكل نهائى ، لايمكن أن يكون له إلا هدفان اثنان ، يتمثل الاول فى مراقبة احترام وقف إطلاق النار أما الثانى

تجربتها من اسلحتها ، في حين أن هذه القوات تشكل في نظر المغرب جزءا لا يتجزأ من الشرطة المدنية ، لأنها موضوعه تحت إمرة وزير الداخلية وليس تحت إمرة القوات المسلحة . وليس هناك مبرر قانوني لمعاملتها بهذا الشكل ، وفضلا عن ذلك يبدو على المستوى العملي أنه من الخطير حرمان الشرطة العامة من جزء هام من وسائل عملها ، في وقت يكون من الممكن فيه ارتكاب جرائم في الحق العام .

١٢ - بالنسبة للحملة الخاصة بالاستفتاء ، يتعلق الأمر في نظر المغرب بفترة قصيرة يتم خلالها تنظيم اعلام حضوري للناخبين المؤهلين قانونا من خلال تسجيلهم في اللوائح الانتخابية ، كما يرى المغرب أن السؤال الذي سيناقش خلال هذه الحملة ينبغي أن يكون هو نفس السؤال موضوع الاستفتاء ، أي ما إذا كان المعنى بالأمر ، وهو الشعب الصحراوي ، يؤكد أو يتنازل عن الجنسية المغربية ، ويتعين أن يتم تصور هذه الحملة من أجل الاستفتاء على أساس هذا الهدف ، الأمر الذي يترتب عليه مايلي :-

أ - أنه ينبغي أن يفهم من مقتضيات الفقرتين (١٥ / ٣٠ ج) عدم السماح بدخول الأشخاص المتواجدين وقت وقف اطلاق النار خارج الصحراء ، اللهم إلا إذا اعترف لهم بصفة ناخب وافتتحت الحملة .

ب - أن الوسائل الخاصة بتنظيم حملة اعلامية حضورية لا يمكن توظيفها إلا بعد افتتاح الحملة الاستفتاءية ، كما أن اختصاصات الممثل الخاص للسكرتير العام والهادفة إلى تحقيق ذلك لن تمارس إلا خلال الحملة الاستفتاءية .

ج - ان المناقشة التي ستم لا يمكن أن تتعلق إلا بالسؤال المطروح على الناخبين فلا يمكن أن تحيد عن هذا الهدف لتصبح ذريعة لتهجمات تمس بالمؤسسات السياسية للمملكة المغربية ، أو لاي دولة جارة ، أو بالمؤسسات الدينية أو المعتقدات .

د - يرى المغرب انه يتعين أن تسمح بساطة السؤال المطروح والتوزيع الجغرافي للناخبين ، بإعطاء الحملة الاستفتاءية وقتا قصيرا ، مما سيساعد على إجراء الاستفتاء في جو هادئ ونزيه ، ويمكن أن يكون هذا الأجل عشرة أيام ، ويرى المغرب أن خطة السكرتير العام لاتشفي الغليل بهذا الخصوص ، حيث أن استمرار الحملة ستة أسابيع في حين أن وضع اللوائح الانتخابية ، من المقرر أن يمتد على مدى ١٨ اسبوعا ، كما انه من المقرر تنظيم الاستفتاء في تمام الاسبوع الرابع والعشرين ، ويظهر جليا في نظر المغرب أن هذه المدة مبالغ فيها ، وليس من شأنها أن تساعد على إجراء الاستفتاء في جو يسوده الهدوء . فبساطه السؤال المطروح لاتبرر هذه المدة .

هـ - أن وسائل التعبير المزمع توظيفها في الحملة

فيتمثل في وضع اللوائح الانتخابية في حين ان مراقبة وقف اطلاق النار لاتستوجب قطعاً تدخلا عاما من الامم المتحدة في الصحراء ، كما يتبين من خلال العديد من الحالات السابقة والهامة .

٧ - يرى المغرب أن الاشغال المتعلقة بوضع اللوائح الانتخابية تكتسي طابعا تقنيا ولا تتطلب اطلاقا إجراءات خاصة ، ماعدا إقامة الأجهزة المختصة وتنقل الأشخاص المعنيين ، وبناء عليه يرى المغرب أنه لا داعي لإقامة الأجهزة والفنيين والهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، التي لن تكون ضرورية قبل افتتاح الحملة المتعلقة بالاستفتاء ، لا لمراقبة وقف اطلاق النار ، ولا لاعداد اللوائح الانتخابية .

٨ - يؤكد المغرب انه مستعد لأن يقبل خلال حملة الاستفتاء وعمليات التصويت ، بأن يحد مؤقتا وبشكل مضبوط من ممارسة سلطته ، غير انه لا يمكنه أن يقبل ذلك إذا كان - سيتجاوز قبل انطلاق الفترة التي يجري خلالها الاستفتاء ، متطلبات مراقبة وقف اطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية ، وبمعنى آخر يرى المغرب أنه يتعين تمكين الامم المتحدة من الاختصاصات والامكانيات الضرورية لتنظيم مراقبة الاستفتاء دون أن تخضع الصحراء مع ذلك لسلطتها ، وهذا أمر يحرص المغرب على أن يؤكد دون أي التباس .

٩ - يلاحظ المغرب أنه فيما يتعلق بمسئولية الحفاظ على الأمن العام للصحراء ، فهو دون المس بما قيل حول التقسيم اللازم للفترة الانتقالية الى مرحلتين ، يوضح أن سلطات الممثل الخاص للسكرتير الامم المتحدة في هذا المجال لا يمكن ان تمارس الا من أجل تنظيم ومراقبة وإجراء - الاستفتاء .

وبالنسبة لهذه النقطة استجاب السكرتير العام للامم المتحدة لطلب المغرب وذلك في الرسالة التي وجهها إلى ملك المغرب في ٢٩ اغسطس عام ١٩٨٨ ، حيث أشار السكرتير العام إلى أن سلطة الممثل الشخصي للأمين العام ستكون هامة بالنسبة لمشاكل الامن فيما يتعلق بتنظيم ومراقبة الاستفتاء ، وأشار الى ضرورة تسوية هذا المشكل عن طريق الاتفاق ، وبحث هذا الأمر مع ممثلي المغرب في عين المكان لايجاد افضل السبل والوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف ولتلافي أي سوء تفاهم .

١٠ - يرى المغرب أنه ليس هناك مبرر قبل وضع اللوائح الانتخابية ، لكي يمارس الممثل الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة أي مراقبة على الادارة المغربية خاصة فيما يتعلق بحفظ النظام ، وهي المراقبة التي لن يكون لها مايقابلها لدى الطرف الاخر .

١١ - اعترض المغرب على تحديد قوات التدخل المتنقلة والقوات المساعدة التي وصفت بأنها بوحدات شبه عسكرية ، وذلك من جانب مخطط التسوية الذي يقرر

الاستفتاءية تتجاوز بكثير الوسائل اللازمة لحوار ديمقراطي ، إذ أنه إذا كانت الاجتماعات والتجمعات ضرورية خلال الحملة الاستفتاءية فإن الاستعراضات والمظاهرات في الشارع العمومي من شأنها أن تخل بالنظام أكثر مما تساهم إعلاميا في الحملة (الفقرة ٦٤ ب) .

و- يرى المغرب التذكير بما جاء في رسالة وزير الخارجية المغربي للسكرتير العام للأمم المتحدة ، والتي رأى فيها أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار ، الصحراويين الذين لجأوا الى المغرب عندما كانت الصحراء تحت الاحتلال الاسباني ، وذلك عند وضع اللوائح الانتخابية .

١٢- أشار المغرب ، بالإضافة الى ماسبق عدة نقاط أخرى ، منها اعتباره أن وقف إطلاق النار ليس هدنة بل هو عملية مادية محضة ، تستهدف تحقيق إقرار السلم في وقت لاحق ، وأن مضمون وقف إطلاق النار يكمن في وقف الأعمال الحربية .

ويبقى دور السلطة الدولية التي اتخذت مبادرة وقف إطلاق النار أو قبلت مراقبته ، يبقى هذا الدور متمثلا فقط في التأكد من أن الأعمال الحربية قد توقفت ، وإذا تم خرق وقف إطلاق النار ، فعليها أن تحدد الطرف المسئول عن ذلك ، والذي يعنيه المغرب من هذا كما يقول ، أن وقف إطلاق النار لايعنى مطلقا أن تتدخل السلطة الدولية لتتزع سلاح اطراف النزاع وتحدد لها اجراءات لانتعلق بخط المواجهة أو بالمناطق المحاذية له مباشرة ، وبصورة اوضح ترى المغرب انه لا يوجد أي مبرر معقول لكي يتم كليا أو جزئيا ، تحديد القوات المسلحة المغربية الموجودة بالصحراء خارج نطاق خط المواجهة أو المناطق المحاذية لها .

١٤- كما يرى المغرب صعوبة إمكانية التطبيق المتكافئ والمتساوي ، لاجراءات غير تلك المتعلقة بوقف إطلاق النار ، إذ انه يرى انه من السهل تحديد مواقع القوات المغربية في الصحراء في كل وقت وبينها قوات الخصم (البوليساريو) يصعب تحديد مواقعها ، لاسيما وانها متمركزة في دولة أو عدة دول اجنبية ، وبالتالي فإن الاجراءات التي ينص عليها مخطط التسوية ستتحمل المغرب وحدها عبئها الثقيل .

١٥- وتتحفظ المغرب على كون مستوى القوات التي لن يتسملها التحديد ، يرجع أولا واخيرا للسلطة التقديرية للممثل الخاص ، وترى المغرب ان إلزام اعضاء من بعض وحدات (اللوبستيك) والدعم المغربية بالتخلي عن حمل السلاح وعن زيهام العسكري بمجرد وقف إطلاق النار (الفقرة رقم ١٥٦ من المخطط) امر لا يمكن ان يلتزم به المغرب .

١٦- يلاحظ المغرب انه يحق لمختلف المسئولين العاملين لحساب الأمم المتحدة ، الحق في ترجيح قوانينهم

ولوامرهم وتعليماتهم ، بناء على تقييمهم الخاص على كل مقتضيات القانونية او التشريعية في القانون المغربي ، ويرى المغرب ان ذلك لا يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يضمن سيادة الدول ، كما ان هذا لا يتلاءم في نظره مع الدستور المغربي .

١٧- يتحفظ المغرب على مقتضيات الفقرة (٨٠) من مخطط التسوية ، والتي تنص على أن اعوان وحدة الشرطة المدنية يستطيعون في نطاق مهامهم ، اعتقال المجرمين وتحديد الاجراءات التي ينبغي اتباعها فيما بعد ، في الوقت الذي ترى فيه المغرب ان المبادئ - المعترف بها عالميا في مجال حقوق الانسان ، أنه لا يمكن متابعة أو إدانة أي شخص الا بمقتضى قانون صادر مسبقا ، وامام محكمة مكونة تكوينا قانونيا .

وخلال الفترة من ١١ الى ٧ من شهر يونيو ١٩٩٠ ، عقد فريق من الموظفين الساميين في الأمم المتحدة ، برئاسة الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، وهو (السيد جوهانس مانس) عقد هذا الفريق اجتماعا في جنيف مع ٢٨ شخصية من الاعيان الصحراويين المدعويين من طرف الأمين العام للأمم المتحدة ، وبحضور الممثل الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية ، وقد مكن هذا الاجتماع فريق الأمم المتحدة من إطلاع الاعيان الصحراويين على دور (لجنة تحديد الهوية) ، وعلى المراحل الاولى المقررة لتنظيم الاستفتاء وطلب مساعدتهم لتحقيق هذه الغاية ، وخلال هذا الاجتماع تم بحث الاحصاء الذي نظمته السلطات الاسبانية في إقليم الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، وطبقا للمقترحات الخاصة بتسوية قضية الصحراء الغربية التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية وقد تم قبول هذا الاحصاء كأساس لتحديد الهوية للأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء ، على الرغم من إقراره بوجود بعض الثغرات والنواقص كاغفاله لأسماء عدد من الصحراويين واللاجئين منهم ، كما اقترح صيغة من أجل تطوير هذا الاحصاء واكماله

ولقد اثار الجانب المغربي بعض الملاحظات على الاحصاء الاسباني ، وذلك على النحو التالي

- أ- أن عدة اشخاص سجلوا مرتين أو ثلاث
- ب- هناك اشخاص لم يكن لهم وجود فعلي ، تم تسجيلهم من طرف بعض الاباء للحصول على مساعدة مادية من السلطات الاسبانية آنذاك
- ج- أن كتابة الاسماء العربية باللغة الاسبانية كانت غير دقيقة ، حيث كان مثلا اسم (الجوماني) يكتب مرة (اليماني) ومرة أخرى (الهماني) وتارة ثالثة (الجماني)
- د- هناك عدد كبير من الاشخاص الذين تم احصاؤهم في مناطق الحدود لا ينحدرون من الصحراء ،

بينما لا يتحدث عن تخفيض قوات البوليساريو . هو امر غير مقبول

و - تجريد ممثل السكرتير العام للقوات المغربية من اختصاصاتها وتقييده من حركتها يعنى ان المخطط يريد تجريد المغرب من وسائل الدفاع عن سيادته ووحدة الترابية وهى سابقة لم تسجل من قبل .

ز - لم يحدد المخطط مناطق العمليات ويعتبر الحزب ان هذه مغالطة كبيرة لانها تحمل على الاعتقاد ان المخطط يعتبر كل منطقة الاقاليم الصحراوية منطقة عمليات . بينما كان عليه ان يحدد منطقة انتشار القوات الدولية على الحدود بين المغرب والجزائر من جهة . والمغرب وموريتانيا من جهة اخرى ، وذلك فى المنطقة الفاصلة بين الجدار الامنى وقواعد (البوليساريو) . لان ترك هذه النقطة غامضة امر يدعو الى التخوف وعدم الاطمئنان .

ح - يتساءل حزب الاتحاد الاشتراكى هل ستنتشر القوات الدولية فى قواعد البوليساريو فى كل من الجزائر وموريتانيا ؟ وهل سيسمح هذان البلدان بدخول قوات دولية الى اراضيها ؟ . يعتبر الحزب ان هذا امر يكتفه الغموض إن لم يكن يشكل انحيازاً الى جانب (البوليساريو)

ط - يعتبر اشراف منظمة الوحدة الافريقية على عملية وضع اللوائح الانتخابية مؤشراً آخر على انحياز تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة الى الموقف المعادى للمغرب ، لأن منظمة الوحدة الافريقية التى وقفت ضد المغرب لا يمكن ان تعمل الا على تزكيه وجهة نظر البوليساريو والدفاع عنها .

ى - لا يمكن الاطمئنان الى الطريقة التى يريد السكرتير العام للأمم المتحدة إتباعها فى تحديد هوية الأشخاص الذين لهم حق المشاركة فى التصويت ، كالاعتماد على الوثيقة الاساسية المتضمنة للاحصاء الاسبانى عام ١٩٧٤ ، وضرورة الرجوع الى الوثائق الفرنسية والموريتانية فى المرحلة الاستعمارية ، بالاضافة الى الوثائق الاسبانية والقيام بالمقارنة بين المطومات الموجودة فى كل منها ، للحصول على احصاء اكثر مصداقية للسكان الذين ينتمون حقيقة الى الاقاليم الصحراوية .

ك - ان ماجاء فى تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة انه من حق جميع اللاجئين الذين تم احصاؤهم العودة بحرية الى الاقاليم الصحراوية والمشاركة فى الاستفتاء ، وان عفوا عاما سيكون قد صدر بحقهم ، إن هذا الامر سيؤدى الى خطر اساسى يتهدد المنطقة لاسيما بعد تخفيض القوات المغربية والحظر الذى سيكون مفروضاً على تحركاتها . الامر الذى من شأنه تهديد المنطقة بالعودة الى ما قبل الثمانينات وتحطيم كل الجهود والتضحيات التى بناها المغرب وقواته المسلحة من اجل فرض الامن والاستقرار فى المنطقة .

وخاصة فى عدد من البلاد الصحراوية بعينها وهى (الزويرات) ، (نواذيبو) ، (بئر ام كرين) و (تندوف) فى الجزائر ، و (وازاود) فى جمهورية مالى . هـ - هناك بعض الشيوخ الذين توجد اسمائهم على اللوائح الدولية ، ليست لهم اية وثائق اسبانية ، ولا احد يستطيع ان يؤكد العكس .

و - وجود اخطاء فى شرائح الاعمار ، فمعدل النمو فى بلدان العالم الثالث يتراوح ما بين ٨ ، ١ ٪ و ٢ ، ٣ ٪ ، غير ان عددا كبيرا من الاطفال الذين كانت اعمارهم تتراوح ما بين ٤ و ٥ سنوات ، بلغوا الآن سن التصويت ، وهذا يتجاوز بكثير المعدلات المتعارف عليها ز - ان لائحة الامم المتحدة التى وضعت حسب الترتيب الابدعى تتضمن تكرارات واغفالات وإضافات وعدم اخذ الوفيات بعين الاعتبار فى هذه القوائم .

ح - ان اسبانيا كانت تهيئ للتعجيل باستقلال الاقاليم الصحراوية وعينت رئيسا لها

ط - ان الاحصاء الاسبانى اهمل اكثر من أربعين الف صحراوى دفعتهم اسبانيا الى الهجرة بطريق مباشر او غير مباشر الى العديد من المدن المغربية .

المعارضة المغربية ترفض مخطط التسوية

كان للمعارضة المغربية رؤيتها المتشددة فى مخطط التسوية الذى وضعه السكرتير العام للأمم المتحدة ، ويكفى ان نسوق نموذجا لموقف إحدى فصائل المعارضة المغربية وهى (الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية) ، الذى رفض المخطط جملة وتفصيلا ، بعد ان عقدت لجنته المركزية اجتماعا يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠ ، درست فيه تقرير السكرتير العام وفسرت رفضها له بالملاحظات الآتية : -

أ - ان التقرير لا يعطى للمغرب اى اعتبار كدولة زادت سيادة وينكر عليها حق الدفاع عن النفس

ب - ان الصلاحيات المعطاة لممثل السكرتير العام للأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية ستجعل الاقاليم الصحراوية خارج السيادة المغربية ، الامر الذى يجعل من الممثل الامى مندوبا ساميا باسم الامم المتحدة لمدة تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٠ اسبوعا .

ج - ان مجيء قوات دولية الى منطقة الصحراء وجعل القوات المغربية مجردة من سلاحها وضع لاتوافق عليه المغرب

د - ان التقرير اعطى (جبهة البوليساريو) قبل التحضير واثناؤه او خلال عملية الاستفتاء ، امتيازات كثيرة على حساب المغرب وسيادته ، ويظهر التقرير وكأنه يتعامل مع احدى قضايا تصفية الاستعمار ، وبصورة تؤدى فى النهاية الى انفصال الاقاليم الصحراوية عن السيادة المغربية .

هـ - ان ماجاء فى التقرير حول موضوع التواجد العسكرى المغربى وقضية تخفيض القوات المغربية فقط

رأى جبهة البوليساريو :

خلال النصف الثاني من شهر ابريل الماضى ، جرى حوار بين مراسل الاذاعة البريطانية الموجهة باللغة العربية وبين (بشير مصطفى السعيد) رئيس وفد جبهة البوليساريو المفاوض فى الامم المتحدة ، ابدى خلاله ممثل (البوليساريو) قلق الجبهة من إمكانية تدخل المغرب فى اعداد قائمة المشاركين فى هذا الاستفتاء لصالح المغرب ، الذى قال انه صادق بصفة اساسية على الاستفتاء ، وان جبهة (البوليساريو) والامم المتحدة سيكونان بالمرصاد لكل محاولة لتعطيل عملية الاستفتاء او خلق متاعب لتقويت الفرص .

واضاف (البشير مصطفى) ان لدى الجبهة مقترحات وافكارا تشاطرها فيها الامم المتحدة ، وهى ان يبقى الاحصاء الاسبانى لسكان الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، هو الاساس الذى لايقبل المساس به ، وان يمنع دخول لوائح اخرى لاتمت للصحراء الغربية بصلة ، وكالذين هم من سكان المغرب ومن اقليم (طرفاية) الذى سلم للمغرب عام ١٩٥٠ ، واذا اراد المغرب ان يناور بهؤلاء السكان ، فعليه ان يقبل كذلك ادخال موضوع الارض فى مجال المساومة . واجاب البشير مصطفى السعيد على سؤال عما اذا كان لجوء اعضاء من جبهة

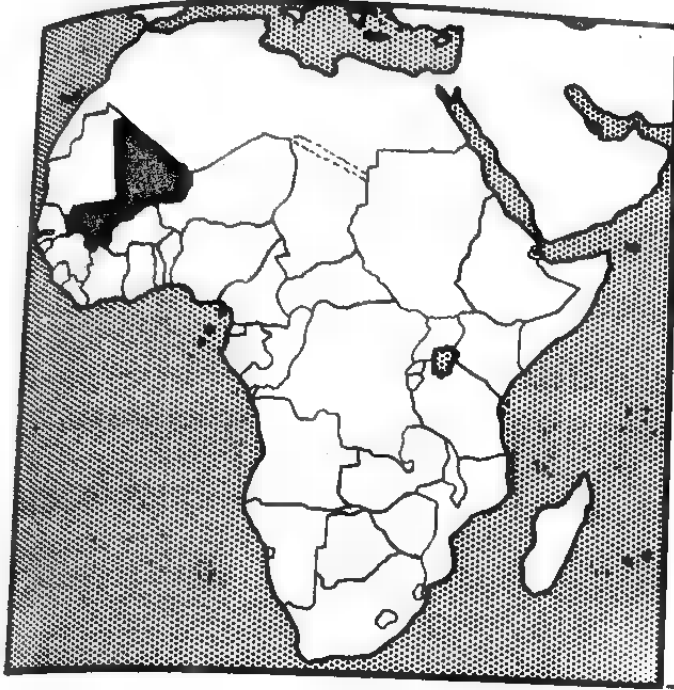
البوليساريو الى المغرب ، يعنى ان البوليساريو تقبل ابرام سلام مع المغرب فقال : -

نحن نريد سلاما دائما مع المغرب ، ونريد مصالح دائمة معه ، وان يحترم استقلالنا وسيادتنا ، وان نستفيد من المغرب كجار وكشقيق ، وعلى المغرب ان يقبل نتائج الاستفتاء ، والجمهورية الصحراوية وان يتبادل معها السفارات .

واضاف البشير مصطفى ممثل الجبهة ، ان البوليساريو ستحترم نتائج الاستفتاء وحين يفشل الشعب الصحراوى فى التعبير عن إرادته فى الاستقلال ، وفضل الالتحاق بالمغرب ، فعلى جبهة البوليساريو ان تحل نفسها ويبقى للمواطنين الصحراويين ان يقرروا مع من سيعيشون وكيف سيعيشون .

هذه عجالة عن خطة التسوية التى وضعها السكرتير العام للامم المتحدة واجراء استفتاء للشعب الصحراوى تحت اشراف ممثل خاص للسكرتير العام ، ورأى كل من المغرب والبوليساريو فى المشكلة التى ستكون الامم المتحدة قد قدمت انجازا يستحق التقدير اذا نجحت فى ايجاد حل حل لهذه المشكلة ، التى تهدد الاستقرار والسلام فى منطقة المغرب العربى منذ عام ١٩٧٥ . □





الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي

محمد ابو الفضل احمد

المعاصر ولكن هل تستطيع ان تتغلب على خلافتها العقيدية ونزاعاتها القبلية التي في معظم اعضاء التحالف الديمقراطي أم تدخل في دوامة الحرب الاهلية ..؟
مالي في ظل الوضع الجديد :-

حتى نفهم التطورات الاخيرة التي حدثت في مالي وادت الى حدوث انقلاب على رئيسها السابق الجنرال موسى تراوري لابد ان نعي ابعاد هذا الانقلاب التاريخي منذ الاستعمار الفرنسي وحتى نهاية عهد تراوري.. فقد خضعت مالي للنقوذ الفرنسي ابتداء من عام ١٨٥٤، وذلك بعد ان بدأت فرنسا غزوها للبلاد في ١٨٤٧، وتمكنت فرنسا في ذات الوقت من السيطرة على قوى المعارضة وزعماء الحركة الوطنية في مالي وعلى رأسهم الزعيم عمر الحاج الذي كان قد اعلن استيلاءه على منطقتي « البمبرا » والفولاني ، واعلنتها مملكة ثابتة له ، الا ان القوات الفرنسية تمكنت من اغتياله ، ومن ثم خضعت مالي للحماية الفرنسية واصبحت تعترف باسم السودان الفرنسي . وفي عام ١٨٩٢ أصبحت لفرنسا السيطرة على جميع مناطق التمرد في مالي حتى ان جاء عام ١٨٩٩ فقامت فرنسا بتقسيم مالي الى عدة مقاطعات وتحويل المناطق المدنية الى ادارات عسكرية وفي سنة

نضجت كل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية في افريقيا عامة ومالي خاصة لتخرج حركات المعارضة من تحت الارض لتعمل في العلن وتزيح دكتاتوريات ظلت جاسمة على قلوب شعوبها فترة من الوقت .. ومالي هي احدى الدول الافريقية التي تقع في غرب القارة التي عانت من حاكمها الجنرال موسى تراوري طوال فترة حكمه التي امتدت الى مايزيد عن عشرين عاما ، الى ان شعر شعب مالي بتغير الظروف من حوله في معظم دول القارة ، وبدأت الديمقراطية والتعددية الحزبية تجتاح افريقيا لانها ليست ببعيدة عن التحولات الجذرية في دول اوربا الشرقية ودول العالم التي اخذت سبيلها الى الديمقراطية مؤخرا .

ولكن القضاء على انظمة الحزب الواحد يمر غالبا باللجوء الى العنف .. فقد تحركت جبهات المعارضة في مالي ، وانطوت تحت اسم التحالف المالي الديمقراطي ثم انضم اليها الجيش الذي اشفق على شعبه من حمامات الدم التي كادت ان تحدث لو وقف الجيش بجانب حاكمه السابق الجنرال تراوري .. وبدأت مالي تطوى صفحة من صفحات تاريخها

١٩٤٦ منحت فرنسا السودان الفرنسي « مالى » نوما من الحكم الذاتى ، وذلك على مراحل فى ظل عضوية الاتحاد الفرنسى ومنحت المستعمرة حق تكوين جمعية وطنية ، وتبع ذلك تكوين حكومة منتخبة فى عام ١٩٥٧ الى ان حصلت مالى على استقلالها الكامل عن فرنسا فى ٢٢/٩/١٩٦٠ وتولى رئاسة البلاد فى ذات الوقت الرئيس « موديبوكيتا » كأول رئيس وطنى للبلاد الذى اهتم علاقاته بفرنسا نتيجة توجهه اليسارى الاشتراكى ثم عاد الى تنمية علاقاته بها وذلك على اثر الازمة الاقتصادية المتفاقمة التى حدثت فى مالى بعد الاستقلال واستمر الرئيس « كيتا » فى حكمه المدنى ولم يطبق الديمقراطية الكاملة فى بلاده على اساس انها حديثة العهد بالاستقلال الى ان قاد الملازم اول موسى تراورى انقلابا عسكريا فى نوفمبر ١٩٦٨ واطاح بالرئيس « موديبوكيتا » ونظامه الاشتراكى فى باماكو وحل جميع المؤسسات السياسية ويكون لجنة عسكرية للحكم حتى كون حكومته فى سبتمبر ١٩٦٩ وتولى هو رئاستها وعمل على احلال مؤسسات سياسية جديدة ، وانشأ حزب الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى بزعامته وذلك بعد اعادة انتخابه رئيسا لمالى فى يونيو ١٩٧٤ ثم اعلن عن دستور جديد للبلاد يضمن عودة الحياة النيابية لها . وبالرغم من اعلان « تراورى » عن الدستور الجديد الا انه لم يف بوعده واستمر فى حكمه العسكرى حتى انه عندما استشعر خطورة الموقف واشتداد قوى المعارضة التى تطالب بالديمقراطية واتاحة الفرصة لتكوين احزاب سياسية قام بتدبير تمثيلية يقودها اعضاء الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى (الحزب الحاكم)

وخرجوا فى مظاهرات فى باماكو لتأييد الحزب الحاكم وسكرتيرة العام « موسى تراورى » وتجمعوا فى ميدان الحرية قبل ان يتوجهوا الى مقر الاتحاد الديمقراطى للشعب المالى . وصدر بيان عن المكتب التنفيذى المركزى فى الاتحاد الديمقراطى يعد بدراسة الافكار الخاصة بالتعددية الحزبية فى البلاد وذلك كنوع من المناورة السياسية التى اراد ان يلعبها النظام الحاكم فى البلاد عندما شعر بخطورة موقفه فاستغل هذه التظاهرة والتى من المعتقد ان هؤلاء المتظاهرين هم اعضاء الحزب الحاكم فى مالى حتى يظهر نفسه بمظهر البلد الديمقراطى الذى يستجيب لمطالب شعبه مع وعد بطرح فكرة التعددية على المؤتمر العام فى مارس . الا ان اشتداد قوة المعارضة فى مالى لم يمهل الرئيس تراورى لاتخاذ اجلاءات الاصلاح الديمقراطى فى البلاد . وفى ظل هذا المناخ الملبد بغيوم التحولات الجذرية لا غربة فى ان يتدهور الوضع ويصل الى درك المواجهة الساخنة فى شوارع باماكو ..

فى ٢٢ مارس من هذا العام بدأت الاضطرابات العادية للحكومة تجتاح البلاد مما ادى الى مصرع

العديد من المواطنين نتيجة اطلاق قوات الامن النيران على المتظاهرين الذين يطالبون بانهاء حكم الحزب الواحد وذلك خلال توجههم فى مسيرة الى المقر الرسمى للرئيس تراورى الذى اعلن حالة الطوارئ فى البلاد وفرض حظر التجول فى البلاد وحمل اهالى الطلاب مسئولية الاضطرابات مع وعده مرة اخرى بمناقشة موضوع التعددية فى مؤتمر الحزب القادم . وفى اليوم الثالث للاضطرابات وجهت تجمعات المعارضة نداء مشتركا تدعو فيه لاضراب عام للمطالبة باستقالة « تراورى » فوراً وحل البرلمان مع عقد مؤتمر وطنى للبحث فى الاصلاح السياسى والتعددية الحزبية وتشكيل لجنة انقاذ شعبية تعنى بادرة مرحلة الانتقال الى الديمقراطية وتضم اللجنة نقابة المحامين والاتحاد الوطنى للعمال والمنظمة المالية لحقوق الانسان ورابطة تلامذة وطلبة مالى واللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية ومنظمة الديمقراطية وغيرها .. وقامت لجنة التنسيق المشكلة من المعارضة بتحديد برنامجها على الوضع التالى :-

- الغاء حالة الطوارئ - الغاء حظر التجول - استقالة رئيس الدولة - تشكيل حكومة الخلاص الوطنى - اجراء انتخابات ديمقراطية حرة - حل كل الاجهزة البوليسية والاستخبارات العسكرية - اعتماد سياسة جديدة تركز على التعددية الحزبية . وفى ٢٦ مارس وبعد استمرار المظاهرات اربعة ايام على التوالي تدخل الجيش المالى لحسم الموقف والوقوف بجانب الشعب والاستيلاء على الحكم واعتقال الرئيس « موسى تراورى » الذى حاول الفرار جوا مستقلا طائرة كانت تنتظره فى مطار « باماكو » الدولى ولكن وحدة عسكرية كانت ترابط فى المطار تابعة لسلح المدرعات قامت با اعتقاله . وأكد الكولونيل امارو توماني تورى قائد الانقلاب ورئيس المجلس العسكرى ان النظام الجديد سيتخذ خطوات للاستجابة لمطالب المعارضة والتحول الى الديمقراطية والتعددية الحزبية ..

وقال ان المجلس سيجتمع لاحقا مع الزعامات المدنية والعمالية للبحث فى القضية .. كما اعلن عثمان نيازى الامين العام الادارى للاتحاد الوطنى للعمال فى رسالة عبر اذاعة مالى الغاء الاضراب العام المفتوح الذى نظمت المعارضة فى حملتها على تراورى وقال ان الاتحاد اتخذ القرار بعد تحليل الوضع السياسى الجديد . وفى اول بيان بثته اذاعة باماكو بعد سقوط الحزب الحاكم بقيادة الجنرال تراورى حدد مجلس الوفاق الوطنى الذى تم تشكيله عقب الاطاحة بتراورى من العسكر القرارات الرئيسية التى اتخذها وهى حل الحكومة السابقة - حل الحزب الديمقراطى للشعب المالى - فرض حالة الطوارئ فى عموم البلاد - اغلاق المطارات فى وجه حركة الملاحة الجوية الدولية والمحلية . كما وافق الحكام العسكريون الجدد على اقتسام

عن اهتمامهما بهذا الامر باعتبار ان كلا البلدين يحتري في جزء منه على طوارق يعدون من ابناء البلد الاصيلين وقدست ليبيا عرضا لكل الطوارق بالتوجه اليها والحصول على الجنسية الليبية في محاولة لتخفيف التوتر الذي بدا بين الطوارق القاطنين في اجزاء من شمال مالي ، واخرين من اصول عرقية وقبلية مختلفة ، الا ان هذا العرض لم يقدم حلا مرضيا .. وشهدت البلاد موجة عنف كبيرة في الفترة الاخيرة بعد اقالة تراوردي مما يمثل ضربة قاتلة لاتفاق السلام الذي عقد في مدينة « كداس » الجزائرية في يناير الماضي بين حكومة الرئيس السابق « موسى تراوردي » وقيادات حركتين انفصالييتين هي الجبهة العربية الاسلامية لتحرير « ازواد » والجبهة الشعبية لتحرير « ازواد » ونص الاتفاق الذي رعته الجزائر على وقف فوري للنار يعقبه انسحاب القوات الحكومية من الاقليم واجراء انتخابات اقليمية لاختيار مجلس محلي يكلف بادارة شئون المنطقة ..

وبتجدد الصراع المسلح في شمال مالي دخل النظام الجديد في تحد كبير ابعد مايكون عن قدراته الحالية في مواجهته خاصة اذا علمنا ان اركان النظام عبارة عن مجموعات غير متجانسة من العسكريين والثقلبيين والطلاب ولجان القبائل .. مما يجعل التركيبة الحكومية الحالية قد تعجز عن السيطرة على الاوضاع في بامكو .. لذلك من الممكن ان يتخذ العسكريون التصعيد الجديد في ازواد ذريعة للتراجع عن النهج الديمقراطي والذي بدأه بتشكيل حكومة انتقالية تعد بانتخابات قادمة على اسس الديمقراطية واتاحة الحرية بانشاء الاحزاب السياسية ويجعل البلاد تدخل في دوامة الحرب الاهلية ..

وفي تطور جديد للاوضاع في شمال مالي قامت جماعات من « الصناعات » قبيلة الرئيس بالاعتداء على السكان العرب في « تومبوكتو » عاصمة الاقليم الشمالي واملم عجز النظام عن مواجهة الثوار ربما يلجأ الى توريث القبائل الافريقية التي تشكل غالبية السكان في مواجهات دموية مع سكان الشمال .. واكد ذلك ان قوات الامن لم تتدخل لحماية العرب من الصناعات خلال الاحداث .. واذا ارادت الحكومة المالية الجديدة السيطرة على الاوضاع في شمال البلاد عليها ان تقوم ببذل جهود سياسية للتعاون مع الجزائر وموريتانيا وهذا ملحد فعل اذ قام المقدم « توري توماني » بأول زيارة خارج بلاده الى الجزائر مما يشكل بداية جديدة على هذا الطريق . كما اعلن المقدم توماني في الجزائر تمسك باتفاق دست وحرسه سلى الامن والاستقرار في المنطقة .. ولكن لا بد ان يعي توماني جيدا ان تحقيق تقدم في هذا المجال يتوقف على مدى نجاحه في اقناع الجزائريين ببذل جهود جديدة لاستيعاب قيادات الشمال التي لم تشارك في توقيع اتفاق السلام بل وتعتبره لاغيا . وكذلك يرتبط الامر بالاعتماد على الموريتانيين للضغط على

السلطة مع المدنيين والعودة سريعا الى الحكم المدني والموافقة على تشكيل لجنة مؤقتة للخلاص الوطني تضم ٢٥ عضوا ، كما اعلن ان الانتخابات الحرة ستجرى في البلاد في نهاية هذا العام مع تعيين حكومة انتقالية ورئيس للوزراء لقيادة الدولة حتى الانتخابات العامة كما وعد بعقد مؤتمر وطني خلال ثلاثة اشهر لتعديل الدستور ووضع قانون للانتخابات والموافقة على نظام تشكيل الاحزاب السياسية وتخلي المجلس العسكري الذي يرأسه الكولونيل امدو تودي عن السلطة بحلول يناير ١٩٩٢ . واليوم وبعد ان طوت مالي صفحة طويلة من تاريخها المعاصر فان المعارضة المالية التي وحدت صفوفها مؤقتا في التحالف المالي الديمقراطي واللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية وجمعية تلاميذ وطلاب مالي والاتحاد الوطني لعمال مالي مرشحة لان تعود الى خلافاتها العقيدية ، فضلا عن النزاعات القبلية الكبيرة التي تشمل كافة هذه الاطراف المشاركة في التحالف الديمقراطي مما يعنى ان شيخ « متروفا » و « مقدشيو » يخيم على سماء « بامكو » وهذا ماتداركه مجلس الوفاق الوطني الذي يادر بتعيين « سومانه ساكو » رئيسا جديدا للوزراء الذي شغل من قبل منصب وزير المالية في حكومة « تراوردي » من فبراير حتى اغسطس ١٩٨٧ واستقال على اثر نشوب خلاف حاد بينه وبين رئيس الدولة حول نشاطات زوجة الرئيس مريم تراوردي اللاقانونية .. هذا وقد شكل ساكو حكومته في الخامس من ابريل مكونة من ٢٢ وزيرا خمسة منهم عسكريون والبقية مدنيين .

ويرى عدد من المحللين السياسيين ان احزاب المعارضة في مالي لن تقدم على اية خطوة من شأنها ان تعرقل حركة حكومة « ساكو » وذلك لثلاثة اسباب جوهرية : ١ - ان الجيش عين شخصية مدنية لادارة شئون البلاد وبدأ تدريجيا في العودة الى ثكناته (على غير ماتوقع البعض من تمسك الجيش بمقاليد السلطة ، شأنه شأن الانقلابيين العسكريين في دول العالم الثالث .. ٢ - الحكومة الحالية مؤقتة وان كل اعضائها بمن فيهم رئيسها ورئيس الدولة لا يحق لهم ان يرشحوا انفسهم في الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية التي ستجرى في مالي من الان وحتى ٢٠ يناير ١٩٩٢ .. ٣ - الحكومة الحالية في حاجة الى مهلة لاعادة ترتيب امورها الداخلية والخارجية حتى تخوض المعركة الانتخابية كما ينبغي وتفوز بغالبية الاصوات والمقاعد .. الحرب الاهلية تهدد مالي : -

هناك ازمة حقيقية بين حكومة حالي المركزية وبين الثوار العرب والطوارق الذين يقطنون شمال مالي ويقاتلون منذ فترة من اجل انفصال اقليمهم المعروف باسم « ازواد » عن الدولة المالية .. ففي منتصف العام الماضي ١٩٩٠ اثيرت قضية الطوارق في شمال مالي وحقيقة انتمائهم الوطني وقد عبرت كل من الجزائر وليبيا

« البوليزاريو » لحدود مالى الشمالية في محاولة للهجوم على موريتانيا التى كانت تعارض البوليزاريو انذاك في نفس الوقت الذى وقفت مالى موقف المؤيد لجبهة البوليزاريو وهى من ضمن الدول التى اعترفت بالجمهورية الصحراوية ..

الا ان مالى اخيرا ادركت اهمية الجزائر بالنسبة لها فاسرعت بتوطيد علاقاتها معها منذ عهد تراورى الذى وقع في الجزائر اتفاق كمذاست مع قيادات الحركات الانفصالية في الشمال ، و اخيرا قيام المقدم توماني بزيارة رسمية الى الجزائر في اول زيارة له خارج بلاده .. ومن المرجح ان تغير مالى موقفها من جبهة البوليزاريو والصحراء الغربية وذلك بضغط من الجزائر التى دخلت في اطار وحدة مع دول المغرب العربى ومن ضمنها المغرب وموريتانيا .

- اجتاحت حمى الديمقراطية والتعددية الحزبية معظم دول القارة الافريقية ، وذلك في اطار اجتياح الديمقراطية لدول اوربا الشرقية ومعظم دول العالم وافريقيا ليست ببعيدة عن هذه الدول ولكن القضاء على انظمة الحزب الواحد يمر غالبا باللجوء الى العنف مثلما حصل في تشاد ، ثم في مالى ، ويحصل في الكاميرون حيث تتصاعد وتيرة العنف يوما بعد يوم ، واحيانا يمر بحرب اهلية مثلما حدث في انجولا و اخيرا في الصومال واثيوبيا بالاضافة الى بعض دول القارة التى تحاول ان تأخذ طريقها الى التعددية الحزبية سلميا مثل افريقيا الوسطى والسنغال وموزمبيق التى اقرت دستورا جديدا على اساس ديمقراطى في شهر ديسمبر الماضى وان احزاب المعارضة الان أصبحت احزابا شرعية ..

وفي زامبيا التى من المقرر اجراء انتخابات بها في شهر اكتوبر القادم والتى اعلن رئيسها كينث كاوندنا بانه سوف يسمح للاجانب بمراقبة هذه الانتخابات .

وهكذا انضجت الظروف الداخلية في تلك البلاد والاقليمية والدولية لتخرج حركات المعارضة من تحت الارض وتطالب بصوت عال وضع بلادها على طريق الديمقراطية . □

الانفصاليين والتعاون مع حرس الحدود المالىين .

في كل الاحوال اثبتت الفترة التى مضت على بدء النزاع المسلح في اقليم « ازواد » انه على رغم التفاهم بين باماكو والجزائر ونواكشوط واصل رجال البدو المالىون نشاطهم المسلح بل وسلحوا جيوشهم من عتاد الجيش النظامى مما يشكل التحدى الاكبر الذى يواجه مالى وينذر بحرب اهلية تؤدى الى الفوضى في البلاد خاصة وان مالى يعتبر البلد الافقر في غرب افريقيا .

علاقة مالى بالدول الافريقية :

مالى هى احدى دول غرب افريقيا وترتبط بعلاقات وثيقة مع جيرانها الافارقة باستثناء ازمات الحدود التى تتجدد من حين لآخر . او ازمات الاقليات التى تنتمى لاكثر من دولة بالاضافة الى مالى مما يشكل نوعا من القلاقل لها ..

- فهناك أزمة حدود بين مالى وفولتا العليا منذ فترة مابعد الاستقلال التى دارت حول منطقة « اجاشير » جنوبى مالى وهى منطقة مشبعة بالمياه ، وقام الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور بالوساطة بين الدولتين لحل النزاع حيث دعا الى عقد لقاء قمة بين الدولتين بالاضافة الى السنغال وتوجو عقد في لومى عاصمة توجو في ديسمبر سنة ١٩٧٤ واسفر عن تكوين لجنة وساطة لضمان امن رعايا الدولتين على ارض الدولة الاخرى والعمل على الانسحاب الفعلى لقوات البلدين من منطقة النزاع الا ان جلسات لجنة الوساطة تعثرت حيث كان من المقرر ان تختتم اللجنة اجتماعاتها في يناير سنة ١٩٧٥ باجتماع بين رؤساء دول اللجنة . الامر الذى لم يتم ولا تزال الازمة قائمة وان كان الهدوء خيم على العلاقة بين البلدين .. ثم عاد الصراع مرة اخرى عقب اجتياح قوات فولتا العليا لاراضى مالى واحتلالها لاربع قرى على الحدود ومازال الصراع مستمرا دون التوصل لحل نهائى لمشاكل الحدود بين البلدين .

- في عام ١٩٧٧ تعرضت مالى لخلاف حاد مع الجزائر - ابان قضية الصحراء الغربية اثر عبور قوات جبهة



عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية - الإيرانية مقدماتها .. ونتائجها

محمد عبد الله رسلان

أولا : مسار العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران :

إن المملكة العربية السعودية وإيران بالإضافة إلى ما يربطهما من وشائج الجوار والحدود ، يربطهما الدين والمصالح الإقليمية المشتركة مما يفرض عليهما إقامة علاقات ودية بينهما .

فقد توصل البلدان بعد أحداث الخليج إلى أن العلاقات بين الجارتين الكبيرتين على ضفتي الخليج لابد أن تعاود مسيرتها بثقة متجاوزة حزازات السنوات الثلاث الماضية بإستلهاهم التاريخ الطويل من المودة بين البلدين المسلمين منذ أن وضع لبنتها الأولى الملك عبدالعزيز مؤسس المملكة العربية السعودية والشاه رضا بهلوي ، حيث وقع البلدان في أغسطس سنة ١٩٢٩ معاهدة صداقة ومودة تضمنت إقامة علاقات دبلوماسية بينهما ، أعقبها افتتاح أول سفارة لإيران في جدة في مارس ١٩٣٠ .

في خلال فترة الستين عاما الماضية التي تمثل عبر العلاقات بين الدولتين ، فقد كانت هذه العلاقات قائمة على المودة والاحترام المتبادل ولم تشبها إلا حالات

أعلن يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ في كل من الرياض وطهران بيان رسمي بشأن إستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية ، وحدد يوم ٢٦ مارس الماضي موعدا لتنفيذ القرار .
والحقيقة أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين جاء بعد قطيعة إستمرت ما يقرب من ثلاث سنوات تخللتها الكثير من حالات الشد والجذب إلى أن تغلبت لغة المنطق والمصالح المشتركة وعاد البلدان يواصلان رحلة العلاقات الطيبة بينهما كما كانت في الماضي ، وإذا كان هذا الحدث العام قد إستحوذ على إهتمام كثير من المراقبين والمحللين السياسيين ، إلا أنه نتيجة طبيعية أفرزتها الأحداث الأخيرة غير المتوقعة في منطقة الخليج ، تلك المنطقة الحساسة من العالم .

وبداية يتعين علينا في إطار عودة هذه العلاقات تناول تطور مسار العلاقات بين السعودية وإيران والمقدمات والنتائج لقرار إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ثم أمن الخليج والترتيبات الأمنية المستقبلية .

الدبلوماسية بين القاهرة وطهران .

وما من شك في أن إيران إستطاعت تحقيق مكاسب عديدة في أعقاب أزمة الخليج ، منها المحافظة على صورتها القومية لدى القوى الإسلامية في العالم العربي ، وإستطاعت أن تعد أواصر العلاقات وتعمل على كسر عزلتها الدولية التي فرضها عليها الغرب منذ قيام الثورة الإسلامية . حيث نلاحظ أن الحماس الثوري الإيراني بدأ يتراجع الآن بعد إثني عشر عاما من قيام الحكومة الإسلامية .

ويرى المراقبون أن إيران التي خرجت من مرحلة الثورة الإسلامية خلال الثمانينات الى مرحلة بناء الأطر الإسلامية أصبحت أكثر واقعية ، ووجدت نفسها بعد حرب الثمان سنوات مع العراق في وضع يحتم عليها الاتجاه الى البناء وأعمار ما دمرته الحرب والعمل على بناء إقتصاد إيراني أكثر قوة وأقدر على مجابهة متطلبات أكثر من خمسين مليون إيراني .

لذلك فإن الموقف الإيراني الذي إتسم بالواقعية في أزمة الخليج كان أقوى الرسائل مصداقية التي وجهتها الحكومة الإيرانية الى العالم وبشكل خاص الى جيرانها في الخليج ، فقد وجدت طهران أنه لا بد لها من العمل مع جيرانها والالتقاء معهم على سياسة ثابتة ومستقرة تضمن التعاون المشترك لما ينفع الجميع وتضمن الاستقرار لدول المنطقة مجتمعة .

ويؤكد كثير من المحللين أن ما ساعد على بروز هذا الموقف الإيراني هو رحيل مرشد الثورة ومفجرها الامام الخميني ، وكذلك بروز تيار من المعتدلين بقيادة رئيس الجمهورية هاشمي رافسنجاني ، هذا الموقف ساعد كثيرا على الاسراع بإعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية - الإيرانية بعد أن كانت قد قطعت إثر محاولات إيران في العهد السابق لتصدير الثورة في مواسم الحج .

ب - النتائج :

لقد لعبت طهران خلال حرب الخليج دورا سياسيا متوازنا إتسم دائما بمعارضة إحتلال العراق للكويت ، وبعد أن إختارت حسن الجوار مع دول الجزيرة العربية والخليج ، مثل هذا الموقف شكلا تحولا أساسيا ليس في حياة إيران الحديثة فقط بل حتى إيران الشاه وما قبل الشاه .

لذلك كان لقاء مسقط بين كل من وزير خارجية إيران علي أكبر ولاياتي ، ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي تم في مارس الماضي ، وتصريح عودة العلاقات بين السعودية وإيران التي لم تكن متوقعة بهذه السرعة ، لكن الوضع السياسي الجديد في المنطقة هو الذي عمل لتنفيذ مثل هذه الخطوة التي تشكل في ضوء الأحداث المتسارعة خطوة عملية وجوهرية نحو الاستقرار في المنطقة .

استثنائية مثل حادثة المدينة في عام ١٩٢٤ وإعدام أحد الحجاج الإيرانيين عام ١٩٤٣ . في مكة المكرمة ، نتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية لمدة أربع سنوات ، بعدها عادت العلاقات الى طبيعتها بين البلدين ، وظلت تسير بشكل مضطرب نحو الأفضل وبلغت هذه العلاقات أوجها في فترة الستينات ومعظم السبعينات في عهد الملك فيصل ابن عبدالعزيز والشاه محمد رضا بهلوي ، اللذين عملا من أجل عقد أول قمة إسلامية في المغرب عام ١٩٦٩ أنشئت على أثرها منظمة المؤتمر الإسلامي . وكان التعاون الخاص بينهما في تكريس مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر القمة للدول الإسلامية قد حقق نتائج باهرة لتوثيق العلاقات بينهما . حيث أسفرت هذه العلاقات الودية الوطيدة عن عقد اتفاقيات ثنائية بين البلدين منها الاتفاقية الثقافية عام ١٩٦٧ ، واتفاقية تحديد حدود المياه الإقليمية للبلدين لعام ١٩٦٨ ، والاتفاقية التجارية في عام ١٩٧٢ .

الواقع لقد كان العمل الإسلامي المشترك أول عناصر الالتقاء الرئيسي الذي أعطى للعلاقات السعودية - الإيرانية طابعها المتميز هذا بالإضافة الى علاقة الجوار والمشاركة في مياه الخليج والانتماء الى المنطقة ذاتها . الأمر الذي يحتم على البلدين ضرورة الالتقاء والعمل المشترك .

ثانيا : قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين :

١ - المقدمات :-

يأتى قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية - الإيرانية بعد الموقف الإيراني المحايد من أزمة الخليج ، حيث أدانت إيران الإحتلال العراقي للكويت وإستخدام القوة العسكرية لفض المنازعات الدولية ، ففي أثناء الأزمة وخلال الشهور الأخيرة منها أدرك الجانب الإيراني خاصة بعد القمة الخليجية بالدوحة ، ضرورة المضي قدما لتحسين علاقاته مع القوة العربية عموما والقوة الخليجية بصفة خاصة .

وقد ظهرت مقدمات هذه الرغبة من خلال ادارة القيادة الإيرانية وموقفها من أزمة الخليج حيث أدارتها بمهارة يشهد عليها كافة الخبراء والتي إتسمت بدرجة عالية من التوازن وفقا لمصالحها بعيدة المدى في المنطقة ، ويمكننا إعتبار المبادرة الإيرانية بإستئناف العلاقات مع الكويت بعد تحريرها مباشرة كأحدى هذه المقدمات ، أيضا إنهاء القطيعة الأردنية الإيرانية التي إستمرت ما يقرب من عشر سنوات وإنتهت يوم ٢٠ مارس الماضي برفع العلم الإيراني على السفارة الإيرانية في العاصمة الأردنية عمان .

وفي إطار المقدمات أيضا في نفس التوقيت بدأت العلاقات المصرية الإيرانية مرحلة جديدة من المصالحة وفتح صفحة جديدة ترتب عليها إستئناف العلاقات

وعلى رأسها النفط وعائداته ، وموقعها الاستراتيجي من حيث إطلالتها على بحار ومحيطات وتحكمها في عدة مضائق ، وملتقى طرق ومواصلات بحرية وجوية وبحرية في العالم كله ، وقربها من صراعات حساسة مثل الصراع العربي الاسرائيلي ، ومن ناحية أخرى قربها من حدود الاتحاد السوفيتي .

فقد كانت جغرافية منطقة الشرق الأوسط السياسية والخليج العربي خاصة محل أطماع المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لكثير من القوى العظمى منذ أوائل هذا القرن وحتى الآن . فقد احتفظت بريطانيا بنفوذها في الخليج العربي حتى نهاية عقد الستينات ثم اضطرت الى الخروج من منطقة الخليج وشرق البحر المتوسط بسبب زوال نفوذها الاقتصادي والعسكري . وفي مطلع عقد السبعينات والاعلان عن خطة نيكسون . إعتبرت ايران والسعودية قاعدتين أصليتين للاستقرار في منطقة الخليج حسب الخطة الأمريكية . ورغم ذلك عملت أمريكا على توسيع نفوذها العسكري في المناطق الحساسة المتنازع عليها مثل البحرين وسلطنة عمان . ثم جاءت الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ التي أنهت هذا النظام الامني لمنطقة الخليج . وعادت المنطقة منذ ذلك التاريخ ، في حالة من عدم الاستقرار ، حربا عراقية - إيرانية إستمرت ثمانى سنوات أهدرت فيها كثير من الموارد والامكانيات الإيرانية والعراقية . ثم يفاجا العالم بعد فترة من السكينة في هذه المنطقة بالغزو العراقي للكويت ، هذا فضلا عن الخلافات عن الحدود بين دول المنطقة ، أى أن هذه المنطقة كانت دائما بؤرة توترات وأزمات كثيرة . إلا أن الأزمة الكويتية الأخيرة ، تحولت بطريقة سريعة الى أزمة توسعت نطاقها لأبعد ما الاقليمية والدولية .

من هذا المنطلق ، فإننا نجد أن قضية أمن الخليج والترتيبات الامنية المقترحة أصبحت مسألة حيوية وملحة تفرض نفسها في هذا الوقت وبعد هذه الأحداث . لذلك فإنه يمكننا في هذا الصدد إستنتاج وجهة النظر السعودية والإيرانية حول هذه القضية الجوهرية ، حيث أن المنطقة مازالت تخوض غمار المحاولة الموضوعية الجادة لاستجلاء صورة نظام الامن المناسب الذي تتطلبه المنطقة وفقا لعناصر تاريخية وواقعية أوضحت عنها تجارب المنطقة على مدى نصف قرن من الزمان تقريبا . الواقع إن دور المملكة العربية السعودية بات دورا محوريا أكثر منه في أى وقت مضى وسياساتها الخارجية صارت أكثر مباشرة وأقل مداراة . ومثل هذه السياسة الواثقة ستتترجم نفسها على الصعيد الاقتصادي ، فمعظم دول المنطقة ودول الخليج بصفة خاصة تريد بقاء العراق دولة واحدة موحدة ، ولكن بقدرات عسكرية محدودة لا تشكل خطرا على أمنها وحدودها . لهذه الدول لآتمانع بقيام أى نظام بدون القيادة العراقية الحالية .

في هذا الصدد لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته سوريا - تلك الدولة الصديقة لايران - في بقاء الجسور مفتوحة بين إيران ومعظم الدول العربية وخاصة الدول الخليجية ، رغم الجفوة الواضحة في العلاقات مع ايران وكان من أبرز مسبباتها الحرب العراقية - الإيرانية . فالجسر السوري ظل مفتوحا بين طهران وكثير من العواصم العربية عبرت عليه أفكار وآراء من الجانبين كان لها دور كبير في تخفيف حدة التوتر التي كانت قائمة آنذاك بين طهران وهذه العواصم ، وجاءت افرازات أزمة الخليج لتعيد لهذا الجسر حيويته ونشاطه ، وقد برهن على ذلك الاهتمام غير العادي الذي أولته الاوساط السياسية والاعلامية العربية والدولية للزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني الى سوريا خلال شهر أبريل الماضي حيث تعتبر أول زيارة للرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني خارج بلاده منذ توليه الحكم في إيران . لذلك فإن التحول الجديد في السياسة الإيرانية وتحركها نحو العواصم العربية ، وبخاصة الرياض والقاهرة بات يستند الى نظرة واقعية لارساء قواعد أمن في منطقة الشرق الأوسط التي لم تعرف الراحة منذ أكثر من خمسين عاما .

ومما سبق يتضح أن المقدمات والدوافع السابقة هي الجسر الذي عبرت عليه العلاقات السعودية - الإيرانية مرحلة الخلاف والقطيعة الى مرحلة التلاقى والتفاهم بعد تسوية الخلاف القديم بين البلدين الخاص بقضية الحج بشكل نهائي حيث وافقت السعودية على إستقبال حوالي مائة ألف حاج إيراني بدلا من خمسين ألف حاج حيث يعد ذلك تعويضا عادلا لايران التي قاطعت الحج ثلاثة مواسم متتالية .

لذا فإن عودة العلاقات بين الرياض وطهران قد تكون ليست فقط نتيجة لما تقدم من أسباب ، بل وأيضا مقدمة لصياغة نهج جديد يحكم علاقات الخليج العربي مع دول الجوار الجغرافي .

ثالثا : أمن الخليج والترتيبات الامنية المستقبلية :
في الواقع تكمن حساسية قضية أمن الخليج اليوم في تشابك الدوائر حول هذه القضية التي تمس أطرافا عربية ، وأطرافا إسلامية وأطرافا غير عربية وغير إسلامية . كما تزداد هذه الحساسية في أعقاب مشاركة القوى الدولية في تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي الاخيرة المتعلقة بتحرير الكويت ، وهو ما يضع هذه القوى في موقع المشاركة ولوبوجهات النظر في أية ترتيبات أمنية مستقبلية في المنطقة . وهو ما يعنى بنظرة واقعية أن القضية أصبحت عربية - دولية في أعقاب التجاوزات التي بدأت بالاحتياج العراقي للكويت .

الحقيقة أن هناك معطيات جيوبوليتيكية تفرض نفسها في الخليج حيث تتمتع المنطقة بثراوات طبيعية كبيرة ،

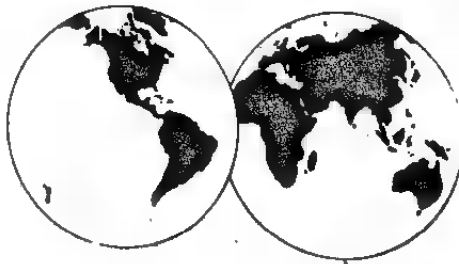
الدولية ، الا وهو دمج الاعتدال والادراك لاعادة الدور الايراني الى سابق عهده ، هذا النهج الذي ساعد في توطيد أسس الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي أثناء حرب الخليج وبعد إنتهائها ، إرتكز على مبادئ القانون الدولي الذي يقوم على عدم تشجيع الحروب ونبذ العنف في حل المشاكل الدولية بعدم جعل الحرب اداة لادارة العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، والسعى الى تحقيق التعاون الاقليمي والدولي ، هذا النهج الذي أعاد ايران الى المجتمع الدولي ، وسرعان ما رأينا ثماره بعد إتصالات عديدة ، وتدخلات للوساطة بين البلدين ، توجهت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية .

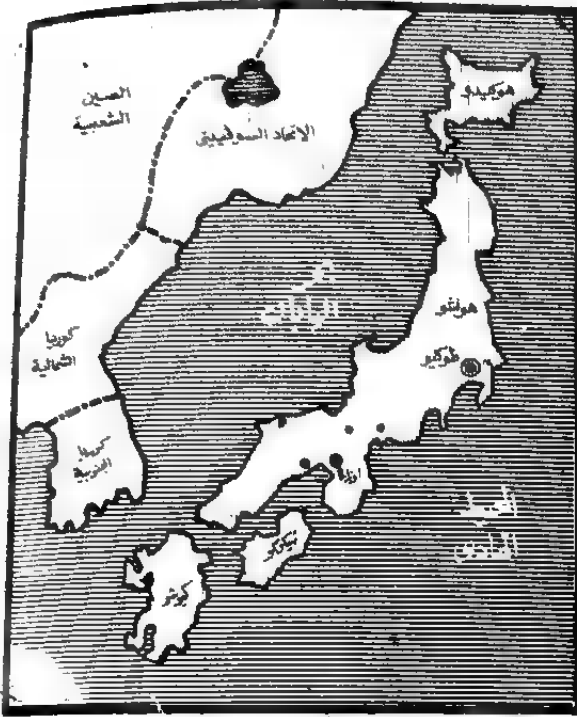
الحقيقة أن أية خطة أمنية مقترحة إذا لم تكن واقعية تتضمن إشترك كافة دول منطقة الشرق الاوسط عامة ودول الخليج خاصة لتحقيق مصالح جميع دول المنطقة فإن مطالبتها سوف تكون موضع تجاهل القوى العظمى . إن إعادة العلاقات السعودية - الايرانية وإستمرار الاتصال بينهما أمر حتمته القيم الاسلامية والتاريخ والجغرافيا المشتركة وكذا المصلحة الامنية المشتركة ، مما جعل من القطيعة أمرا مستحيلا □

رغم أن بعض الدول المتاخمة للعراق لاتحبذ قيام دولة شيعية وبعضها الآخر يرفض قيام دولة كردية . من ناحية أخرى نجد أن ايران التي خرجت أكثر إيجابية وحكمة سياسية نتيجة سياستها الواقعية ، تريد إستثمار هذا الموقف الايجابي لمصالحها ومصالح أمن وإستقرار دول المنطقة ، فهي تدرك أنها جزء من المنطقة وتستطيع أن تلعب مع بقية الأجزاء دورا في تحقيق نظام أمني جديد يمكن أن يعيد للمنطقة إستقرارها ويساهم في إزدهار شعوبها وقد جلت هذه الحقيقة في التصريحات التي أعقبت زيارة على أكبر ولاياتي الى الرياض بعد قرار إستئناف العلاقات السعودية الايرانية حيث صرح بأن ايران والمملكة العربية السعودية إتفقتا على العمل من أجل الامن الاقليمي عبر علاقات أوثق بينهما . وأنهما قررتا إقامة تعاون وثيق وإستراتيجي شامل بينهما ، وأضاف قوله « أننا نعتبر أن التعاون الاقليمي هو أساس الامن الاقليمي وهو ما تتفق عليه دول المنطقة » .

خاتمة :

الواقع أنه لاتخفى على أحد الأهمية الاستراتيجية لايران في منطقة الخليج وفي العالم بأسره ، هذه الأهمية كللتها الحكمة الايرانية بالنهج الجديد في السياسة





مستقبل

العلاقات السوفيتية اليابانية

ياسر على هاشم

الاطال . بينما كان الاتحاد السوفيتي احدى دول التحالف المضاد . ولم يمنع هذا العداء الرسمي - لاعتبارات واقعية - قيام العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين طوال هذه الحقبة الممتدة . والتي كان آخر مظاهرها انعقاد القمة اليابانية / السوفيتية . البيان الختامي للقمة .

أصدر توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان ، والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بيانا مشتركا اكدا فيه على اتفاقهما حول سعيهما الجاد للوصول لاتفاقية تتضمن حلا نهائيا ودائما لمشكلة جزر الكوريل الاربعة التي احتلتها القوات السوفيتية في الحرب العالمية الثانية .

وذكر الجانب السوفيتي في البيان انه طرح اقتراحات محددة هي :-

- ١ - خفض عدد القوات السوفيتية في الجزر والبالغ قوامها ١٢ ألف جندي
- ٢ - البدء في نشاط تجارى متبادل للجانبين يجرى على الجزر الاربعة .
- ٣ - الا يستوجب دخول اليابانيين للجزر الحصول على تأشيرة .

هل فشل جورباتشوف في مفاوضاته في اليابان ؟ كان هذا هو التساؤل الكبير الذي اطلقه المراقبون والمعلقون السياسيون عقب انتهاء القمة اليابانية / السوفيتية والتي امتدت من ١٥ - ١٩ ابريل ١٩٩١ وعقدت في طوكيو .

وحتى نستطيع الاجابة على هذا التساؤل ، والذي سيكون محور هذا التقرير ، نناقش عدة نقاط اهمها :-
١ - البيان الختامي للقمة - ٢ - نقطة الخلاف الرئيسية (التنازع على جزر الكوريل) - ٣ - المقترحات التي تضمنتها المحادثات . - مستقبل العلاقات بين البلدين .

ومن الطرائف التي نود ان نذكرها قبل التعرض لهذه النقاط ، وهي من الامور المثيرة للاهتمام في مجال الحديث عن العلاقات اليابانية / السوفيتية ، ان الدولتين لم تزالا بعد في حالة حرب رسميا وقانونيا ، اذ انهما لم توقعا حتى الان على معاهدة الصلح فيما بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وقف الطرفان موقف المواجهة العسكرية في اطار معسكرين مختلفين بان انضمت اليابان للمحور الالماني

٤ - زيادة معدل التزاود بين سكان الجزر اليابانية وعائلاتهم في اليابان .

وصرح الجانب الياباني ، بأن الطرفين اتفقا على طرح « مسألة ملكية » الجزر الأربع رسميا للمرة الاولى على بساط البحث . في حين تم توقيع ١٥ اتفاقية بالاحرف الاولى تتناول بصورة خاصة مجالات التعاون الفني والتكنولوجي وتقدم اليابان بمقتضاها الى موسكو مساعدات تكنولوجية لدعم برنامج اصلاح الاقتصادى .

كما وافقت اليابان على تقديم معونات غذائية عاجلة تقدر بحوالى ٢,٧ مليون دولار الى الاتحاد السوفيتى . الى هنا ينتهى البيان الرسمى الصادر عن القمة . والذي عبر عنه المراقبون بأنه « بيان انقاذ ماء الوجه » بعدما تعذر على الجانبين الياباني والسوفيتى تحقيق تقدم حقيقى يستحق الذكر حول موضوع جزر ارخبيل الكوريل ، اذ اصررت اليابان على ضرورة اعادة السوفيت الجزر اليها بدون قيد او شرط ، قبل اى بحث لتقديم قروض واعانات يابانية للاتحاد السوفيتى .

ومن هنا يتضح ان موضوع الجزر المتنازع عليها كان هو محور الخلاف الرئيسى . ففى حين تعهد جورباتشوف من جهته بحل النزاع خلال فترة قصيرة ، مؤكدا في الوقت نفسه انه يمكن ايجاد تسوية له عبر (توازن المصالح والحلول الوسط) الا انه في نفس الوقت ذكر « ان الاتحاد السوفيتى واليابان اضاعا الكثير من الوقت في وضع شروط مسبقة واتخاذ مواقف متصلبة . » في حين اكتفى رئيس الوزراء الياباني كايفو بالقول « ان البيان المشترك يدل على الوجهة التى يجب ان يملكها البلدان في بناء علاقات جديدة .

التنازع على جزر الكوريل . يتبلور هذا النزاع في وجود مجموعة من الجزر تسمى جزر الكوريل اضافة الى الجزء الجنوبي من جزيرة سخالين ، تقع جميعها تحت السيطرة السوفيتية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . هذه الجزر تصر اليابان على انها جزء لا يتجزأ من اراضيها ، وان ضمها للاتحاد السوفيتى يعد مساسا بسيادتها الإقليمية .

وظل هذا النزاع قائم منذ ١٩٤٥ وحتى الان يمثل حجر عثرة امام تحسين العلاقات بين البلدين . وخاصة في ظل التطورات الجديدة في الاتحاد السوفيتى ، وما ترتب عليها من تفاعلات مختلفة على مستوى النظام الدولى . ولاستعراض الجوانب المختلفة لهذا النزاع نعرض لما يلى :-

- ١ - الخلفية التاريخية لهذا النزاع . ٢ - اسباب اثارته في الامة الاخيرة . ٣ - الابعاد المختلفة : سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية .
- اولا الخلفية التاريخية :

بدا هذا النزاع في ٩ اغسطس ١٩٤٥ ، عندما خرق

الاتحاد السوفيتى معاهدة الحياد التى وقعها مع اليابان في عام ١٩٤١ ، حين اجتاحت قواته المسلحة جنوب جزيرة سخالين ، وهى المنطقة التى كانت تقع ضمن اراضى اليابان بمقتضى معاهدة بورت سموت عام ١٩٠٥ عقب الهزيمة الروسية امام اليابان . كما اجتاحت عددا من الجزر كانت تقع داخل حدود اليابان طبقا لتلك المعاهدة . وفي بداية سبتمبر ١٩٤٥ اتمت القوات السوفيتية سيطرتها على مجموعة جزر الكوريل هى اربع جزر اتوروخو ، وكوناشيري ، وشيكوتان ، وهابوماى .. وهذه الجزر الأربع تطلق عليها اليابان اسم المناطق الشمالية . وبعد عدة سنوات من انتهاء الحرب وبالتحديد في ٨ سبتمبر ١٩٥١ وقعت اليابان معاهدة سان فرانسيسكو التى تخلت فيها عن اى حقوق في مجموعة جزر الكوريل وجنوب سخالين ، بينما رفض السوفيت التوقيع على هذه المعاهدة التى لم تتضمن الاشارة الى الجزر الأربع . ومن هنا بقيت المشكلة معلقة .

ومنذ ذلك التاريخ تعددت محاولات الوصول الى حل الى هذا النزاع كان أبرزها محاولتان اساسيتان الاولى في عام ١٩٥٦ عندما اعلنت الدولتان استئناف علاقتهما الدبلوماسية ، واصدرتا وثيقة مشتركة حول ضرورة اجراء المفاوضات حول « الموضوع الاقليمى » بعد اعادة العلاقات فيما بعد اشارة واضحة للجزر المتنازع عليها . وكانت المحاولة الثانية في اكتوبر ١٩٧٢ خلال زيارة « كاكوى تاناكا » رئيس الوزراء الياباني الاسبق لموسكو حينما صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان ان للتوصل الى معاهدة سلام بحل المشكلات المتبقية من الحرب العالمية الثانية سوف يساهم في اقامة علاقات حسن جوار حقيقية بين البلدين . في حين تم الاتفاق على ان الجزر المتنازع عليها واحدة من هذه المشكلات المتبقية . وهنا يثار التساؤل حول فتح ملف النزاع حول الجزر المتنازع عليها مرة اخرى في المحادثات الرسمية بين الدولتين ، والتى بدأت اولى جولاتها في ١٩ مارس ١٩٨٩ وكانت الجولة الثالثة في ١١ سبتمبر ١٩٩٠ والتى استكمل فيها الجانبان بحث الاتفاق على توقيع معاهدة سلام بين الدولتين انتظارا للزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس السوفيتى جورباتشوف الى اليابان خلال منتصف شهر ابريل ١٩٩١ .

فانبا : اسباب اثاره النزاع : الامة الاخيرة : يمكن ان نحدد الاسباب الكامنة وراء اثاره النزاع حول تلك الجزر الصغيرة من ارخبيل الكوريل في الفترة الاخيرة فيما يلى :

- ١ - الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التى يعاني منها الاتحاد السوفيتى ، بحيث اعتبرت اليابان ان الاتحاد السوفيتى هو رجل اوروبا المريض ، وان هذه هى الفرصة المناسبة للمطالبة بحقوقها وسيادتها على تلك الجزر

الحفاظ على عقد جمهوريات الاتحاد السوفيتي دون ان ينفرد اذا قدم تنازلات بشأن تلك الجزر التي استقرت قناعة لدى المواطن العادي بانها جزء من الاتحاد السوفيتي ككيان سياسي ، خاصة ان هذه الجزر تنطبق حالا على جمهوريات البلطيق الثلاث إذ انها ضمت للاتحاد السوفيتي قسرا عقب الحرب العالمية الثانية ؟ وفي نفس الوقت كيف يمكن لليابان ان تلعب الدور السياسي المتوقع لها بما يتفق وامكاناتها الاقتصادية الهائلة في النظام الدولي دون ان تحقق على الاقل وحدة سيادتها الاقليمية ؟ . ويأتى التفاعل بين الاجابة على هذين التساولين ليشكل جوهر البعد السياسي للنزاع على جزر الكوريل .

وهنا نود الاشارة الى حدوث تحسن كبير في مجال العلاقات السوفيتية /اليابانية انعكس على محاولة تسوية هذا النزاع ، وهو الامر الذي تمت ترجمته عمليا في جولات المحادثات الرسمية بين الجانبين طوال العام الماضي لعقد معاهدة سلام اسفرت عن العديد من الاقتراحات منها دعوة شيفرنادزة الى تحويل هذه الجزر الاربع وجزر سخالين الى ميدان تجارب للجهود المشتركة في مجال حماية البيئة . ومنها أيضا دعوة مسئول بوزارة الخارجية اليابانية . لفكرة قيام السوفيت باستئجار الجزر فترة من الزمن بعد عودتها لليابان . كما اقترح احد كبار كتاب صحيفة البرافدا السوفيتية (فيسينولوف اوفشتيكوف) معروف بان له صلة وثيقة بالكرملين ، وضع جزر الكوريل بالمحيط الهادئ تحت وصاية الامم المتحدة وتحويلها الى منطقة اقتصادية خاصة بالاتحاد السوفيتي واليابان .

وتكفي نظرة سريعة لهذه المقترحات ، لنجد ان ايا منها يعد صالحا - إن لم يكن لتسوية النزاع بصورة نهائية - فإنه يعد كذلك كنقطة مقبولة لبداية التفاوض حولها .

الابعاد الاقتصادية

يبدو ان الحديث عن الابعاد الاقتصادية هو الرقم الحاكم في معادلة النزاع حول جزر الكوريل وهذا بطبيعة الحال نابع من أن الصراع في عالم اليوم هو صراع على القوة الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية او الايديولوجية . وفي اطار ما تتمتع به اليابان من مكانة وقوة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم في مقابل ما يواجه الاتحاد السوفيتي من صعوبات اقتصادية جعلت ومن هذه الزاوية - أقرب الى بلدان العالم الثالث .

فاليابان ما تزال تستخدم السلاح الاقتصادي لاغراء الاتحاد السوفيتي بتقديم تنازلات بشأن تلك الجزر ، وذلك عن طريق ربط المساعدات اليابانية الشخصية للاتحاد السوفيتي بتحقيق تقدم في ذلك النزاع الاقليمي ويتم هذا على عدة مستويات منها :
١ - الصفقات المتكافئة . فقد قامت ٦ شركات تجارية

٢ - المناخ الدولي العام السائر في اتجاه تسوية المنازعات الاقليمية حتى لا تشكل بؤر توتر وانفجار تهدد الوفاق الدولي الذي أحدثه تقارب العملاقين منذ تولي جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي في ابريل ١٩٨٥ .

٣ - الضغوط الامريكية على اليابان لزيادة نفقاتها الدفاعية ، وبالتالي كان لابد لليابان ان تخلق عمقا استراتيجيا في المحيط الهادئ لا يكتمل عناصره الا بهذه الجزر .

٤ - الرغبة اليابانية في تأكيد الزعامة الاسيوية ، فكيف تستطيع اقناع الدول الاسيوية بدورها المتعاطف ، وهي تعاني من فقد سيادة على جزء من اقليمها ؟
٥ - تعد اثار النزاع في هذه الفترة فرصة سانحة للزعامة السوفيتية للمساومة بشأنها في سبيل الحصول على المساعدات الغربية عامة واليابانية خاصة .

٦ - اثاره اهتمام الشعب السوفيتي بقضية خارجية تعد سحبا من التركيز على القضايا الداخلية سواء كانت صعوبات اقتصادية ام اضطرابات عرقية او حركات انفعالية تموج بها الجمهوريات السوفيتية .

قالنا : ابعاد النزاع

ومن خلال هذه الاسباب التي أدت الى اثاره النزاع مرة أخرى في الأشهر القليلة الماضية نستطيع ان نرصد العديد من الابعاد بشأن النزاع السوفيتي / الياباني حول جزر الكوريل وهي ابعاد سياسية ، واقتصادية وعسكرية واجتماعية .

الابعاد السياسية

يتبلور البعد السياسي واضحا في كون هذه الجزر ورقة ضغط دائما في يد من يحسن استغلالها من القيادات السياسية للدولتين . فقد ظلت المنازعات بين الاتحاد السوفيتي واليابان حول هذه الجزر هي احد العناصر الرئيسية في استراتيجية الدولتين تفاوتا بين المرونة والتشدد . وبطبيعة الحال اذا كان هذا بدأ في فترة الحرب الباردة وانقسام العالم فان مرحلة الوفاق الدولي فرضت حدوث متغيرات جديدة تؤثر مباشرة على هذا النزاع . فالاتجاه السلمي لتسوية المنازعات يعطى مناخا مهيئا للحل وفق اعتبارات تقوم على بعض المبادئ المستقاة من البريسترويكا السوفيتية . وعلى رأسها توازن المصالح لا توازن القوى .

ومن هنا نجد ان تطبيق مثل هذا المبدأ على النزاع حول جزر الكوريل قد يعطى مرونة في التفاوض بين الاتحاد السوفيتي واليابان ، وحول شروط ميسرة يتم بمقتضاها استرداد اليابان لتلك الجزر بالصورة التي يستفيد فيها الاتحاد السوفيتي بتلك الصفقة ، ودون المساس باعتبارات السيادة الاقليمية ، والنزعة القومية لدى الشعب السوفيتي . تلك في الواقع هي الاشكالية الحقيقية التي تواجه كلتا الدولتين . حيث كيف يمكن

يابانية بتقديم الغذاء والدواء وكافة الاحتياجات اليومية الضرورية في مقابل بترول سوفيتي في صفقة مقدارها مليار دولار .

ب - الهبات والمنح ، فقد خصصت الحكومة اليابانية ١٠٠ مليون دولار كمعونات طارئة عن طريق البنك المركزي للتصدير والاستيراد لتزويد الاتحاد السوفيتي بالغذاء ، كما خصصت ٨ ملايين دولار كمعونات للدواء .

ج - التعاون الاقتصادي . فقد عبر رئيس الوزراء الياباني «توشكي كايفو» عن أن التعاون الاقتصادي الثنائي بين اليابان والاتحاد السوفيتي ، وخاصة في سيبيريا ومناطق الشرق الأقصى السوفيتي ستكون له فوائد اقتصادية كبيرة ليس فقط للدولتين ، وإنما للدول الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ بسبب غنى هذه المناطق بالثروة الطبيعية .

ويبدو أن هذه المساعدات لاتقوم بمبادرة من جانب الحكومة اليابانية في جميع الأحوال ، ففي ٩٠/٢/٢٧ طلبت الحكومة السوفيتية مساعدات مالية للتغلب على المصاعب الاقتصادية التي تواجهها . حيث تقدم بهذا الطلب السفير السوفيتي في طوكيو خلال اجتماعه مع مدير عام مكتب الشؤون الأوروبية بوزارة الخارجية اليابانية .

ومن هنا ، فقد حققت عمليات التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي واليابان قفزات كبيرة خلال عام ١٩٩٠/٨٩ . وتشير مصادر اقتصادية صحفية أسيوية إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا حيويا في دعم الاقتصاد السوفيتي الذي يعاني من مشاكل متفاقمة وذلك من خلال العمليات التجارية المتبادلة مع الجانب الياباني .

فلقد سارع رجال الأعمال اليابانيون بتوقيع عدد من الاتفاقات مع الجانب السوفيتي على الرغم من التحفظ الذي تديبه الحكومة اليابانية تجاه التقارب مع الاتحاد السوفيتي بسبب عدم حسم النزاع على جزر الكيوريل . ولكن هذا لم يمنع اليابان أيضا - ووفقا لاعتبارات اقتصادية في الأساس - من عقد إتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي كان أبرزها في ١٩٩٠/٢/٢٤ . إتفاقية تنص على تحديد كمية الأسماك التي سيتم إصطيادها في المنطقة الاقتصادية لكليهما بمقدار ١٨٣ ألف طن خلال عام ١٩٩١ . كما ينص الاتفاق على السماح لقوارب الصيد اليابانية بإصطياد كمية أسماك تصل إلى ٣٥ ألف طن من المنطقة الاقتصادية السوفيتية التي تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل بحري مقابل تصدير منتجات سمكية ، ومعدات يابانية إلى الاتحاد السوفيتي بقيمة مليارين ياباني كما تنص الاتفاقية على السماح لقوارب الصيد السوفيتية بزيارة ميناء أوناهاما الياباني الواقع إلى الشمال الشرقي من شواطئ اليابان للتزود بالوقود والمواد الغذائية . وكانت اليابان قد دفعت مبلغ ٨٨٤

مليون ين ياباني إلى الاتحاد السوفيتي إضافة إلى تصدير ألف طن من الأسماك المجمدة مقابل المزايا الممنوحة لصائدي الأسماك اليابانيين خلال عام ١٩٩٠ .

ويبدو التساؤل حول المقابل الذي تطلبه اليابان أمام كل هذه المساعدات ؟ تأتي الأجابة إنها جزر الكيوريل المتنازع عليها . فقد أبدى توشكي كايفو إستعداد بلاده لتقديم مساعدات إقتصادية وعالية ضخمة للاتحاد السوفيتي كجزء من جهود تستهدف تحسين العلاقات بين الدولتين في المجالات المختلفة ، ولكن بعد تسوية المسائل المعلقة . وأكد كايفو في مقابلة أجرتها معه وكالة تاس السوفيتية ضرورة أن يتحل القادة السوفيتي بالشجاعة اللازمة لاتخاذ القرارات الحاسمة لتحسين العلاقات بين الدولتين مشيرا إلى أن توقيع إتفاقية سلام بين الدولتين ضرورة إعادة الاتحاد السوفيتي للجزر اليابانية التي استولى عليها .

الأبعاد العسكرية :

هذه الأبعاد تعبر بصفة أساسية عن وجهة النظر السوفيتية العسكرية تجاه جزر الكيوريل وتجاه اليابان من خلال أن النفوذ السوفيتي يتركز حاليا في آسيا على القوة العسكرية المتفوقة فقط . ويبدو أن جورباتشوف غير مستعد للمساس بهذا الوضع ، فبحر أوكهوتسك تحميه جزر كوريل التي تعتبر قلعة إستراتيجية حصينة لايمكن أن يضحى بها السوفيت بسهولة . فسلسلة جزر كوريل ذات أهمية حيوية لتخطيط السوفيت الاستراتيجي النووي . ولهم قاعدة بحرية ضخمة في ميناء فلاديفوستك المطل على بحر اليابان . كما أن الغواصات الحاملة للصواريخ النووية تتمركز في قاعدة بيترو فافلوسك الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لشبه جزيرة كامشاتكا . وتنفذ بعض المصادر الدبلوماسية والعسكرية في طوكيو بأن السوفيت نقلوا (١٢ ألفا من قواتهم) على الجزر المتنازع عليها وكذا ٤٠ طائرة ميغ ٢٣ . وتعتبر اليابان من وجهة النظر السوفيتية حاملة طائرات لايمكن إغراقها وهي على مسافة غير بعيدة عن الساحل الباسفيكي كما بثومميقل ريتشارد مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي . ويأتي هذا في إطار ماعبر عنه كبير المتحدثين بلسان وزارة الخارجية السوفيتية «جينادي جراسيموف» في ٩٠/٢/٢١ عن خشية الاتحاد السوفيتي من ظهور اليابان كقوة عسكرية .

أما على الجانب الياباني ، فتمثل جزر الكيوريل في حد ذاتها بعدا عسكريا هاما حيث تعد أحد عناصر العمق الاستراتيجي التي تحاول اليابان صنعها لتأمين كيائها بالنظر إلى إعتماها المتزايد تأمينا على الذات على الرغم من العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات الأخرى .

اليابان ، وجزءا من حركتها الحالية نحو توجهات دولية جديدة .

ويعزز من خطورة البعد الاجتماعي أن كلا الجانبين السوفييتي والياباني يتجاهل الواقع السياسي للأمر . فجورباتشوف محاصر بسلسلة من المشاكل في الداخل ، ومن هنا فإن تقديمه لأي تنازلات سيكون بمثابة إنتحار سياسي من جانبه .

وعلى الجانب الآخر لا يستند كايغو الى أي قدرات خاصة للاحتفاظ بموقعه . فقد إختاره لهذا المنصب بارونات الحزب الديمقراطي الحر في اليابان وبوسهم إسقاط حكومته غدا إذا خرج عن الخط المرسوم له .

المقترحات التي تضمنتها المحادثات :

تباينت المقترحات التي تضمنتها المحادثات بين المرونة والتشدد ، وبين زمنية مختلفة لانجازها ، وإن كانت تدور جميعها في فلك تحسين العلاقات بين الدولتين ، وفتح مجالات التعاون على المستويات .

ومن أهم هذه المقترحات مايلي :

١ - إنشاء منطقة إقتصادية حرة تضم جزر الكوريل وجزيرة هوكايدو اليابانية في إطار واحد يعود بالمنفعة المتبادلة على الجانبين . وهو الاقتراح السوفييتي الذي لم يحظ بموافقة اليابانيين .

٢ - هناك من السوفييت من يروج لاقامة وتأسيس جمهورية سوفيتية جديدة في الشرق الأقصى السوفييتي القريب من اليابان . ويعزز هذا الفريق تأسيس الجمهورية لجذب اليابانيين ، لأن اليابان وشعبها وحكومتها يفضلون أن تكون لهم «منطقة مسئولية» في داخل الاتحاد السوفييتي ذاته .

٣ - الإشارة الى ماسدر عن الجانب السوفييتي في علم ١٩٥٦ وفيه حل وسط بالتنازل عن جزيرتين من الجزر الأربع لليابان بقية التوصل لمعاهدة سلام وحسن جوار . وكان الغرض من العرض السوفييتي وإلتها منع اليابان من الدخول في تعاون عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما أعلن فعليا عن التحالف الأمريكي الياباني سارع السوفييت في سنة ١٩٦٠ بإلغاء عرضهم .

٤ - إنشاء مركز أبحاث ياباني يطلق عليه اسم «مركز الدراسات اليابانية المعاصرة» بهدف لدعم سياسة «البرسترويكا» في الاتحاد السوفييتي عن طريق إجراء الدراسات المقارنة في مجال السياسة والاقتصاد والقانون في الدولتين . وهو الاقتراح الذي تمت الموافقة عليه بالفعل .

٥ - إقتراح سوفييتي بإنشاء أو إقامة تجمع أممي في منطقتي آسيا والباسفيك يضم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين واليابان والهند بهدف بحث كل القضايا التي تواجه المنطقتين بما فيها المسائل الأمنية يضاف الى هذا دعوة الولايات المتحدة واليابان

ولكن هذه الأهمية لجزر الكوريل لاتعني تخوفا من الاتحاد السوفييتي فقد وافق مجلس الوزراء الياباني على سبيل المثال في ١٩٩٠/٨/٨ على (الورقة البيضاء) التي تقدم بها عدد من مسئولى وكالة الدفاع اليابانية الى زوال خطر التهديد العسكري السوفييتي . ونقلت وكالة تاس قول معدى هذه الورقة أنه نظرا للصعوبات الداخلية بالاتحاد السوفييتي والبيئة الدولية فإنه غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفييتي بهجوم على دولة أخرى .

الابعاد الاجتماعية :

يبدو أهم الأبعاد الاجتماعية لجزر الكوريل بالنسبة للاتحاد السوفييتي هو وقوعها داخل نطاق جمهورية روسيا التي يزعمها بوريس يلتسين ، المنافس الحقيقي لجورباتشوف والذي ذكر في أحد تصريحاته بعد زيارته لهذه الجزر بأنه «لاداعي لاعطاء اليابانيين كل هذا الجمال وكل هذه الخيرات» حيث أن حوض هذه الجزر يدر أرباحا طائلة تبلغ مليار روبل سنويا من الثروة السمكية .

ومن هنا يمكن القول أن هذه الجزر دخلت في إطار سلسلة الأوراق التي يتنافس بها يلتسين مع جورباتشوف . فمن وجهة نظر يلتسين رئيس برلمان روسيا أنه لا يحق لجورباتشوف أن يتحدث أو يتفاوض على مناطق حدودية كجزر الكوريل لأنها جزء تقع في نطاق سيادة جمهورية روسيا الاتحادية .

يضاف الى هذا قناعة الرأي العام السوفييتي بأحقية السوفييت في هذه الجزر يعزز من هذا وجود بعض المعادن النفيسة كالذهب في هذه الجزر وخاصة جزيرة كوناثيرا . ويأتى هذا في إطار أن هناك حوالى ١٤ ألفا من الروس الذين ولدوا على أرض هذه الجزر ، ومن المنتظر ألا يفرط منهم أحد في وطنه .

ويتأسس منطق الرأي العام السوفييتي على عدة اعتبارات أهمها :

١ - لم يكن من المعقول أن يذهب جورباتشوف في أول زيارة لليابان ليعلن على الملأ التنازل عن مناطق حدودية لليابان ، مع كل المغريات بالمساعدات اليابانية ، فحدود الوطن ليست للبيع .

٢ - إن التنازل عن مناطق حدودية تعبير واقعي عن الهزيمة السوفيتية أمام اليابان وهو الأمر الذي يتناقى مع الصراع التاريخي على الزعامة الآسيوية بين البلدين .

٣ - إن السماح بالتنازل عن أجزاء من الأرض يعطى بدءا واقعيا للجمهوريات المطالبة بالانفصال

أما بالنسبة لليابانيين ، فالأمر بالنسبة لهم يتعلق بالكرامة الوطنية ، والتي تأخذ لدى اليابانيين بعهدا هاما ، وفقا للتعالم الكونفوشية ، والتي تجسدت في الانتحارية أثناء الحرب العالمية الثانية . ومن هنا فإن هذه الجزر والتي تمثل المناطق الشمالية لليابان كما يطلقون عليها تمثل الركن الأخير . من أركان محو هزيمة

للدخول في محادثات مع موسكو من أجل نزع التسليح في منطقة الباسفيك .
وعن طبيعة هذا التجمع ذكر جورباتشوف في كلمة أمام البرلمان الياباني :

« أنه لا يهدف من وراء الاقتراح أن يكون هذا التجمع منطقة أمنية ، وإنما مجرد هيئة يمكن عن طريقها التنبؤ بالآزمات التي قد تحدث » .
وبطبيعة الحال ، لم يحظ هذا الاقتراح بعناية اليابان ، لأنه اصطدم مع مبدأ ثابت في العقيدة السياسية اليابانية ، وتم تشريعها في الدستور ، ويقضى ، ألا تكون لليابان قوات مسلحة نظامية (جيش بالمعنى المعروف) .
يضاف الى هذا المبدأ الياباني الذي يقضى بأنه من الأفضل للدول الآسيوية لبحث القضايا الاقتصادية وليس المتعلقة بالنواحي العسكرية والأمنية ، في إطار أن الصراع للحصول على القوة الاقتصادية ، هو الصراع الحيوي والحاكم في مجمل العلاقات الدولية ، في النظام الدولي الآخذ في التشكيل .

ويبدو أن تلك الاقتراحات في مجموعها وخاصة فيما يتعلق بمسألة الجزر لم يكن لها نصيب من الاتفاق في المحادثات اليابانية / السوفيتية ، والتقدم الوحيد الملموس في هذا الصدد هو أن جورباتشوف إتفق مع كايغو على استمرار الاتصالات مرة واحدة كل عام على الأقل بما يفتح الباب أمام أخذ وعطاء تقتضيه طبيعة الأحوال .
وإذا أردنا أن نتلمس سويًا أسباب عدم إنجاز هذه المقترحات ، ودخولها الى أرض الواقع سنجد ما يلي :-
١ - رفض أغلبية الرأي العام الياباني على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عاما إعتبار التقدير السوفيتي (أن الحدود هي ما إنتهت إليه نتائج الحرب العالمية الثانية) أمرا نهائيا ، بل والاصرار على إستعادة هذه الجزر الأربع كأنها هي « الحدود الشمالية » للدولة اليابانية ..
والتي ورد ذكرها في المعاهدات التي وقعها الروس مع حكام اليابان أيام السلطة القيصرية .
٢ - إن المؤسسة العسكرية السوفيتية تعتبر هذه الجزر من المناطق التي تتيح لها متابعة التحركات العسكرية التي تستهدف العمق الحدودي البحري السوفيتي .

٣ - إن التنازل السوفيتي عن أراضٍ إحتلت نتيجة للحرب العالمية الثانية على الساحة الآسيوية أيا كانت صورته ، قد يثير مسائل عديدة للاتحاد السوفيتي في حدوده الغربية وبخاصة مع بولندا التي ضم الاتحاد السوفيتي مناطق منها وزودها بمناطق كانت تابعة للدولة الألمانية قبل الحرب .

وقد ظهرت هذه المسألة في السنوات الأخيرة عندما خشي السياسيون السوفييت من مطالبة ألمانيا الموحدة بأراضٍ ألمانية سابقة ، ولم يحسم هذه المخاوف إلا تصديق ألمانيا على أن الحدود الألمانية هي الحدود التي حددت بين بولندا وألمانيا الشرقية سابقا .

مستقبل العلاقات بين الدولتين :

يبدو أن مستقبل العلاقات بين الاتحاد السوفيتي واليابان ، لن يبقى رهين العداء التاريخي للسيطرة والزعامة على القارة الآسيوية ، أو بين الصراع الأيديولوجي بين مفاهيم الاشتراكية السوفيتية ، والرأسمالية اليابانية . وإنما يعبر عن واقع جديد جوهره تعاون إقتصادي وثيق ، بإستخدام آليات جديدة .
وفي هذا الإطار تأتي زيارة جورباتشوف كأول حاكم سوفيتي يزور اليابان منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية بادرة طيبة في هذا المجال . ونستطيع أن فناقش مستقبل العلاقات بين الدولتين من خلال العوامل المساعدة ، والعوامل المعوقة .

أولا : العوامل المساعدة :

١ - هناك تصور مشترك لدى الدولتين في فتح الأراضي السوفيتية الروسية بإتساعها المهول « كوسيط » مفيد بين اليابان الآسيوية ، ودول المجموعة الاقتصادية في أوروبا .. وقد يتمثل هذا الدور الوسيط في تقديم الاتحاد السوفيتي خدماته لنقل التكنولوجيا والابداعات الصناعية اليابانية إلى أوروبا الغربية وحمل الأفكار والتصورات الأوروبية عبر الأراضي الروسية والحدود السوفيتية الى اليابان أولا ثم الدول الآسيوية الأخرى فيما بعد ، وعلى رأسها دول تجمع (آسيا) .

٢ - إنشاء ما يسمى تجمع الأرخييل الياباني وهوما عبر عنه أحد رجال الاقتصاد الياباني « تابوتشي ستسوا » في نظريته للمستقبل ، بأن اليابان لديها التكنولوجيا ورأس المال ، والصين تتوافر فيها اليد العاملة نظرا للحجم السكاني الكبير ، أما الاتحاد السوفيتي فهو غني بالمعادن .

٣ - إعطاء البعد الآسيوي في السياسة الخارجية للدولتين مكانة متميزة ففي حين تعتبر اليابان نفسها الأخت الكبرى للدول الآسيوية ، في إطار إحياء مشروع « رخاء آسيا الكبرى » . ويهمها أيضا أن تزيل حالة العداء مع جار قوي مثل الاتحاد السوفيتي وإحتوائه نظرا لظروفه الاقتصادية الطاحنة - نجد في المقابل يأخذ الاتحاد السوفيتي صياغة جديدة لعلاقاته بالدول الآسيوية في إطار المبادئ التي رفعتها البريسترويكا وأهمها « عالم واحد آمن أولا عالم » و« توازن المصالح على حساب توازن القوى » .

هذه الصياغة الجديدة لا يمكن أن تتجاهل اليابان القطب الاقتصادي الكبير ليس في آسيا وحدها ، وإنما في العالم كله .

٤ - يعد الاتحاد السوفيتي ، بإتجاهه نحو السوق المفتوح ، وإقتصاديات السوق الحرة ، وتطبيق الخصخصة Privatization ساحة جاذبة للاستثمارات اليابانية . وهي الفرصة التي لن يدعها الاقتصاديون اليابانيون تفلت من أيديهم على هذا السوق المتكثف للبضائع الاستهلاكية طوال فترة تتجاوز ٧٥ عاما .

ويتزامن هذا مع رغبة قوية من الحكومة في الاتحاد السوفيتي في الحصول على مساعدات إقتصادية يابانية لدعم حركة الإصلاح الاقتصادي، في إطار توسيع مصادر التمويل، وعدم وضع البيض كله في سلة الولايات المتحدة أو أوروبا.

٥ - إن الاتفاق على مناقشة مسألة جزر الكوريل، وزيارة جورباتشوف لليابان أزال جزءا كبيرا من الحاجز النفسي المترسخ بين اليابانيين والسوفييت كمواطنين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

٦ - إن توقيع الاتحاد السوفيتي والصين على إتفاقية الحدود المتعلقة بالجانب الشرقي من خط الحدود المشترك في ١٦ مايو ١٩٩١. يعد مؤشرا هاما لتقارب سوفييتي/ صيني بعد فترة من السعداء على المستوى الرسمي إستمرت أكثر من ثلاثين عاما. وهو الأمر الذي يعنى في التحليل الأخير تأكيد تحالف صيني/سوفيتي، لن يكون الا على حساب التقارب من اليابان. ويضاف الى هذا أن قبول الاتحاد السوفيتي مسألة الحدود مع الصين يعطى بادرة هامة لامكانية تطبيق تلك المعالجة على النزاع مع اليابان حول جزر الكوريل.

العوامل المعوقة :

١ - إن النظرة المستقبلية للأرخبيل الياباني كما تصورناها لم تضم إليها كوريا الجنوبية التي تعتبرها اليابان من أشد المنافسين لها. حيث أنها تمارس نشاطا واسع النطاق شمالي شرق آسيا، وتقوى علاقاتها بسرعة. ومن هنا أصبحت العلاقات بين سول/بيكين وسول موسكو أوثق ما تكون.. وذلك بعد أن قدمت كوريا الجنوبية دعما للاتحاد السوفيتي في يناير ١٩٩١ قيمته ثلاثة مليارات دولار.. كما تفوقت كوريا الجنوبية أيضا على اليابان في المشروعات الخاصة بسيبيريا.

كما أسفرت الزيارة القصيرة التي أجراها جورباتشوف لكوريا الجنوبية عقب زيارته لليابان عن نتائج هامة منها : تنمية التعاون بحيث تصل المبادلات التجارية بين كوريا الجنوبية والاتحاد السوفيتي الى ١٠ مليارات دولار سنويا وحتى منتصف التسعينات.. ويلاحظ أن حجم التبادل التجاري بين البلدين سيبلغ العام الحالي ١٩٩١ ما يصل الى ١,٥ مليار دولار مقابل ٨٨ مليون دولار فقط العام الماضي ١٩٩٠. وكان العام الماضي ١٩٩٠ هو عام تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وسيول، وزيارة رئيس جمهورية كوريا الجنوبية «رودي أو» لموسكو.

٢ - تردد رجال الأعمال اليابانيون في الاستثمار داخل الاتحاد السوفيتي بالقدر الكافي، ويرجع ذلك إلى إبتعاد مجموعة الإصلاح الاقتصادي السوفيتي برئاسة د. شتالين من طاقم جورباتشوف، وتوتر العلاقات بين موسكو (كمركز للاتحاد السوفيتي) وباقي الجمهوريات، وتخطب الإصلاح الاقتصادي فيبساطة لايعرف رجال المال اليابانيون لمن يقدمون عروضهم، ومن

الذي يصدر التراخيص ومن يسدد الديون والقروض. ٣ - إن أعضاء كتلة «سويوز» المعارضة في البرلمان السوفيتي يعتبرون تسليم الجزر الى اليابان. (وهي الخطوة الرئيسية في مجال تحسين العلاقات) جريئة وخيانة عظيمة، خاصة مع ما أعلنه أحد أعضاء الوفد الرسمي السوفيتي في المحادثات (فالنتين فيدوروف) من أن تايوان وكوريا الجنوبية أبدتا رغبتهما في التعاون مع الاتحاد السوفيتي للاستفادة من هذه الجزر.

٤ - الضغط الأمريكي المتزايد، لوقف هذا التقارب السوفيتي/الياباني، ووضح هذا جليا في ما عبر عنه المسؤولون الأمريكيون عن إرتياحهم تجاه ما وصفوه بـ «الموقف القوي» الذي وقفه رئيس الوزراء الياباني توشيكى ريدوكيفو حيال إقتراح الرئيس السوفيتي الخاص بإقامة نظام أمن إقليمي أسبوي. كما أكدوا إرتياحهم تجاه ما أكدته كايغو على الأهمية الأكبر التي تعطيلها طوكيو لعلاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة.

٥ - محاولة دول جنوب شرق آسيا الصناعية، إفساد هذه العلاقات، وخاصة مجموعة التجمع الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا Asedn، حيث ترى في التقارب الياباني الصيني السوفيتي خطرا كبيرا يهدد كياناتها الاقتصادية، التي بدأت تثبت أقدامها في إقتصاديات السوق العالمي. وإن كانت تتفهم بطبيعة الحال ضرورة مطالبة اليابان بمجموعة جزر الكوريل، ومحاولة إسترضاء الاتحاد السوفيتي.

الخلاصة :

إن العلاقات اليابانية/السوفيتية بمنظورها الجديد، مازالت تتلمس خطواتها بحذر وذلك خلال حقل القلم صالحة لنسف أى محاولات تقارب مثل مواءمة الاتحاد السوفيتي بين كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة وإعادة البناء وبين المحافظة على الترابط الإقليمي والتكامل القومي دون تنازلات.

وأيضا كيفية قيام اليابان بالحصول على حقوقها التاريخية بإستعادة جزر الكوريل وربطها بالمساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي. مع المنافسة للحصول على الاستثمارات بداخله، مع كافة القوى الاقتصادية القوية مثل ألمانيا والولايات المتحدة، بل وحتى الدول الصناعية في شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية.

فهل تستطيع قوة الدفع الحالية التي نتجت عن زيارة الرئيس السوفيتي لليابان وما أسفرت عنه المحادثات من إتفاقات تعاون على إجتياز ذلك الحقل من الألفاظ؟ أم أن العقبات والعراقيل الطبيعية والمصطنعة ستنسف وتعوق تلك المحاولات؟ هذا ما ستجيب عنه جهود الطرفين من ناحية، والمتغيرات على الساحات الداخلية (لكتلة الدولتين) والأقليمية في منطقة شرق آسيا وشمالها والدولية في إطار النظام الدولي الجديد، وحسابات توازن قوى لم تستقر بعد، من ناحية أخرى. □

المأزق الداخلى فى الاتحاد السوفيتى



السفير : بهى الدين الرشيدي

اتجاهاتها المتباينة فى اهدافها كان جهاز الحكم معبرا عن هذه الصراعات داخلة . ومع تزايد المطالبة بالديمقراطية والاصلاح الاقتصادى بدا تأرجح الجهاز الحاكم بين الحفاظ بشكل أو بآخر على الصيغة التقليدية المتمسكة بالسلطة المركزية القوية وبسياسات التخطيط والدعم والتدخل الخ .. وبين تغليب روح ومتطلبات ما أطلق عليه بسياسة الاصلاح الاقتصادى من رفع يد الحكومة وتخفيف قبضتها فيما يتعلق بمركزية التخطيط والتنفيذ وبالدعم وتحديد الاسعار وبالقطاع العام وسوق العمل والبطالة الخ ..

وبالتدريج ومع تواصل الصراع الفكرى والسياسى داخليا تسربت بأرجاء الاتحاد السوفيتى روح الفوضى وعدم الانضباط فى المستويات المختلفة فى الادارة والانتاج . وظهرت لأول مرة بالدولة وبالمجتمع ظواهر غير مألوفة . أما على مستوى الجمهوريات والمناطق فقد بدأت الوحدات المختلفة فى التحلل من التزاماتها وعدم تسليم حصص الانتاج المخصصة لغيرها من الجمهوريات والمناطق (من مواد الطاقة والخامات والمنتجات الزراعية والصناعية) . وهو الامر الذى أدى

من المعروف انه مع تولى الرئيس جورباتشوف السلطة فى منتصف الثمانينات ، والساحة السياسية السوفيتية تشهد دعوات للمراجعة والتصحيح ، وهى التى عرفت بسياسات اعادة البناء والمكاشفة ، وكان طبيعيا أن تتعالى تدريجا وفى المقابل اصوات معادية للنظام الاشتراكى وتطالب بتصفيته جذريا . وازدحمت الساحة الفكرية والسياسية بدعوات تتراوح ما بين الاصلاح والديمقراطية فى اطار نفس النظام وما بين الغاء الدور المركزى للحكومة والحزب باعتبارهما المسئولين بصفة أساسية عما حدث بالأعوام الماضية من تردى للأوضاع . وقد تحقق فعلا صدور تشريع بالغاء الدور القيادى للحزب الشيوعى مما يعد ثورة فى نظام الحكم وفى المجتمع السوفيتى ، هذا فى الوقت الذى صدرت فيه تشريعات اخرى للاستثمارات الاجنبية ومنح القطاع الخاص اهتماما أكثر لأول مرة بالاتحاد السوفيتى . وفى الوقت الذى ازدحمت فيه الساحة الفكرية والسياسية بهذه الجماعات والتيارات المتناقضة فى

ومن ناحية أخرى لا يرضى المتشددون والعسكريون عما يعتبرونه تهاونا وتنازلا سياسيا وعسكريا من جانب جورباتشوف وحكومته في أوروبا وغيرها من المناطق في مواجهة الولايات المتحدة بما أتاح لها النفوذ الدول والهيمنة العالمية دون منازع .

ثانيا : التيار المنفتح الليبرالي ويؤيد إطلاق الحريات والديمقراطية بمعناها الواسع . كما يناصر بشدة خطوات الإصلاح الاقتصادي من أجل تطبيق نظام السوق الحرة بشكلها المتكامل من الخضوع لقانون العرض والطلب والغاء الرقابة على الأسعار مع تصفية كاملة لمظاهر الدعم وغيرها من مخلفات النظام الاشتراكي . وبالتالي فهذا التيار من جهة أخرى يهدف لتصفية جذرية للامس الاشتراكية في الصناعة والزراعة والاقتصاد بوجه علم وفي مقدمتها إعادة الملكية الخاصة للأرض والعقارات وتسليم القطاع العام تدريجا بكافة ما يدير من مؤسسات ومرافق الى القطاع الخاص .

وأناصر الإصلاح والديمقراطية الليبرالية لا يعفون جورباتشوف من المسؤولية في اعاقه عملية الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الديمقراطية الليبرالية على نطاق واسع . ومع ذلك فكان هجومهم في المرحلة السابقة ينصب على نيكولاي ريجكوف رئيس الوزراء باعتباره من العناصر الراديكالية المتشددة ، وبالتالي تصبح افكار بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية أقرب الى تمثيل هذا التيار رغم ما هو معروف عن تطرف يلتسن في اتجاه الإصلاح الليبرالي الفوري بلا حدود . وهؤلاء مازالوا اقلية في البرلمان وفي جهاز الحكم ويمكن تقم وضعهم هناك من خلال صعود ادوارد شيفرنادزه ثم اضطرابه للاستقالة رغم ملازمته لجورباتشوف في سياساته الخارجية والداخلية التي اعتبرت ثورة وتجديدا في العالم الاشتراكي . فهذه الاستقالة تمثل عدم قدرة تلك العناصر الإصلاحية (مهما كان مركزها بالحكم أو صلاتها بالزعيم) على أن تفرض اتجاهاتها ومطالبها على مجريات الأمور بالاتحاد السوفيتي سياسيا أو اقتصاديا على الأقل في المرحلة الآتية .

ثالثا : تيار الوسط المعتدل الذي يقوده ويمثله الرئيس جورباتشوف ذاته وهو أقرب الى ممارسة التغيير وفق مراحل زمنية بعيدة المدى .

ويعتبر تطور الأوضاع الداخلية وما يتعلق منها بالاقتصاد والظروف المعيشية وبأوضاع الحكم والسلطة .. مرتبطا الى حد كبير بالتفاعلات والتوازنات الداخلية للأجنحة الثلاث المسيطرة على الإدارة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية . كما أن هناك بعض عوامل أخرى مؤثرة في تلك الأوضاع كالقوى الخارجية « ومدى استعداد واشنطن والغرب للتعاون وتقديم المعونات من ناحية أو إثارة الرأي العام من ناحية أخرى » . هذا بالإضافة الى عامل جديد تدخل في هذه التطورات وكان له اثره وهو النقابات والاتحادات العمالية

الى نقص متزايد في المواد الأولية والغذائية في موسكو وليننجراد .

هذا خلافا لتزايد معاملات السوق السوداء وتجارة الوسيط مما أدى بالتبعية الى تخزين المستهلكين للمواد التموينية وبالتالي الى انعدام مظاهر الثقة والاستقرار في المعاملات الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة . وكان أخطر مظاهر التدهور ما حدث من ارتباط بين تجارة السوق السوداء وبين جماعات إجرامية تماثل المافيا المعروفة بالعالم الغربي . ولم يكن ذلك إلا أحد مظاهر انتشار الجريمة والعنف بأشكالهما المختلفة مما لم يكن معروفا بالمجتمع السوفيتي طوال الحقبة الماضية .

وأدى تواصل تدهور الأوضاع السياسية مع تفاقم المشكلات القومية الى تضاعف العجز في الانتاج ونقص في المواد الغذائية مما عبرت عنه توقعات الأرقام والاحصاءات حيث قدر العجز الاقتصادي للعام الحالي ١٩٩١ بمبلغ ١٥ مليار دولار رغم ما وضع في الاعتبار من المعونات والقروض الغربية التي تصل لمبلغ مماثل « أي ١٥ مليار » . كما يلاحظ أن هذه المشكلات صاحبها تصاعد حركات التمرد والانفصال القومية في مواقع عدة من دولة الاتحاد .

ولقد غير تفاقم وتدهور للأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي شكل الموقف تماما بالنسبة لمركز جورباتشوف ولنفوذه وسلطاته . ولأول مرة أصبح من الواضح تدخل هذا النفوذ وتلك السلطة لا بالنسبة للجمهوريات الاتحادية فحسب بل أيضا داخل الجهاز المركزي للحكومة في موسكو .

وقد أصبح من الواضح أن هناك تيارات ثلاثة تتجاذب جهاز الحكم في موسكو وهي : تيار متشدد راديكالي وآخر منفتح ليبرالي والثالث الوسط المعتدل .

أولا : التيار المتشدد الراديكالي ويؤيد الإصلاح ولكن يتحفظ بضرورة التمسك بالأسس الاشتراكية في المتغيرات الداخلية الجديدة . كما يفضل الحفاظ على دور قيادي أو مؤثر للحزب . ويعبر عن هذا الاتجاه جماعة الاتحاد « سويوز » المكونة من ٥٨١ نائبا بمجلس السوفيت الأعلى « أكثر من ربع المجلس » . ورغم أنها لاتمثل الأغلبية فهي تحظى بتأييد كتلة ضخمة من النواب . ويتمتع هذا الاتجاه بتأييد جانب هام من المؤسسة العسكرية ممن ساءهم تدهور الأوضاع وعدم الانضباط داخليا وما صاحب ذلك من تفشي حركات التمرد والانفصال ومن انهيار للنظم الموالية في أوروبا الشرقية وغيرها مع انحلال حلف وارسو في الوقت الذي يتواصل فيه الاطْلَظُ . وكان مثيرا للانتباه ظهور قيادات من القوات المسلحة والأمن للتحدث علنا في التليفزيون أو في مناسبات أخرى وذلك لابداء الرأي والاعتراض على بعض مجريات الأمور أو التنويه ببعض المحاذير الخ ..

من جهة أخرى ■ جورباتشوف مشروعه لاقامة اتحاد جديد بين الجمهوريات السوفيتية يكون اقرب الى الاتحاد الكونفيدرالى . ولكنه لن يكون اتحاد على نمط الكومنولث مثلا حيث انه اعد على نمط اتفاق تكامل يقوم على أسس توافقية ، وبمقتضى الاتحاد الجديد تتفق الجمهوريات السوفيتية على قواعد لاستخدام وتوزيع الموارد المشتركة الداخلية والخارجية بما فى ذلك القمح والغلال وغيرها من الحاصلات .. والبتروك وكافة مواد الطاقة الضرورية .. والتكنولوجيا المتقدمة .. والعملات الصعبة الخ ..

ولى نفس الوقت الذى كان جورباتشوف يعد فيه مشروعه الجديد ويدعو اليه عمد الى بعض اجراءات لفرض القانون والنظام كان ضمنها تشكيل دوريات مسلحة تطوف كافة الشوارع والمواقع العامة للحفاظ على الامن والاستقرار بكافة انحاء الجمهوريات الاتحادية . وكان من الطبيعى ان يتعرض لمعارضة ونقد شديدين من جانب انصار الديمقراطية والاصلاح والتجديد ولى نفس الوقت بتأييد قوى وحاسم من جانب طائفة المتشددين وفى مقدمتهم قيادات المؤسسة العسكرية .

على أى حال ففى هذا المناخ الذى يجمع بين فرض اجراءات الانضباط والتمهيد لمشروعات الاصلاح عرض جورباتشوف مسودة هيكل الاتحاد الجديد على مجلس السوفيت الاعلى حيث جاز موافقته على المشروع وعلى طرحه للاستفتاء يوم ١٧ مارس .

وقد تدعم مركز جورباتشوف بالاتفاق سابق التتويه عنه الذى أمكن التوصل اليه مع تسعة من رؤساء الجمهوريات السوفيتية « بما فيهم بوريس يلتسين » الذى واجه به اضرابات عمال الفحم ومناجم التعدين ونجح فى انهاءه وذلك رغم غياب دول البلطيق ومولدافيا وجورجيا وأرمينيا . وقد تضمن هذا الاتفاق اقرار عقد اتفاقية جديدة للاتحاد وان أى جمهورية بما فيها دول البلطيق أو جورجيا لها ان تقرر البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الجديد . ولكن ذلك سيكون بطبيعة الحال وفقا لاجراءات وشروط معينة . ■ ومن المفهوم أن ذلك يخضع لعملية دستورية ضرورية ومحددة وان موضوع الطاقة والمعونات ستكون موضع مباحثات واشتراطات ،

يتزامن اعداد هذا التقرير للطبع مع احداث وتطورات جديدة بالداخل والخارج . بعض هذه التطورات تتعلق بتشجيع الاستثمارات الأجنبية . وتيسير التصدير والاستيراد مع اعطاء دفعة قوية لانشطة القطاع الخاص .

وفى الوقت الذى يطالب فيه جورباتشوف الغرب بمساعدات ضخمة والذى يستعد فيه للالتقاء بزعما الدول الصناعية السبع . بعد انتهاء قمعتهم فى لندن .. فى

لعمال الفحم والمناجم وغيرهم . وقد بدا واضحا تصادم القوى السياسية بتياراتها الثلاثة الراديكالية والليبرالية والمعتدلة ، ومن مظاهر هذا التصادم الصراع الحاد بين الرئيس جورباتشوف وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية والذى تقدم باقتراح لمجلس السوفيت الاعلى لاقصاء جورباتشوف من منصب الرئاسة فى الوقت الذى تقدم فيه جورباتشوف بمبادرة سلمية لانهاء أزمة الخليج . واستجبت بعد ذلك اضرابات نقابات عمال الفحم فى سيبيريا وقد فشل جورباتشوف فى فضها رغم ذهابه بنفسه اليهم . ثم اعقبها اضرابات لنقابات عمال المناجم فى اقاليم أخرى فى أوكرانيا وروسيا البيضاء . واصبح من الواضح مدى الاضرار الجسيمة التى تلحق بالاقتصاد السوفيتى نتيجة لهذه الاضرابات . وكانت المفاجأة فى تمكن جورباتشوف الحصول على تأييد زعماء الجمهوريات السوفيتية على برنامج لمواجهة أزمة البلاد وتحقيق الاصلاح السياسى والاقتصادى تفاديا للانهايار الاقتصادى الذى يهدد الدولة السوفيتية . ويتضمن البرنامج عددا من الاجراءات الاقتصادية مع تحديد موعد لانتخابات عامة مبكرة .

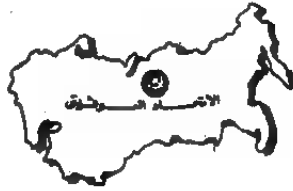
ورغم عدم مشاركة بعض الجمهوريات فى الاتفاق « البلطيق وأرمينيا ومولدافيا وجورجيا » فقد كانت مشاركة جمهورية روسيا ويمثلها بوريس يلتسين وغيرها من الجمهوريات عاملا هاما فى تعزيز مركز جورباتشوف خاصة وقد شاركه يلتسين وغيره من الزعماء فى توجيه نداء للعمال المضربين بانهاء اضرابهم . وتوالت عودة العمال لأعمالهم بعد النداء وعلان الاتفاق على الاصلاحات ، وبذلك تدعم مركز جورباتشوف واستعداد وضعه فى مواجهة كل من التيارين المعارضين .

وتعد مشكلة القوميات داخل الاتحاد السوفيتى احد مصادر الخلاف بين التيارات السياسية السائدة فيه ، والمعروف ان جمهوريات البلطيق ليتوانيا واستونيا ولاتفيا وجورجيا تموج فيها تيارات الانفصال عن الاتحاد السوفيتى ، وكان موقف جورباتشوف ازاء هذه الدعوات متسما بالاعتدال وعدم اللجوء للعنف . وفى حالة الاشتباكات المسلحة فى ليتوانيا اصدر تصريحات تفيد انها تمت دون تعليمات من موسكو . وبالنسبة الى ليتوانيا بالذات فقد لجأ جورباتشوف الى وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى الذى دفع حكومتها الى قبول التفاوض مع موسكو وتأجيل تنفيذ قرار الاستقلال . وكانت ليتوانيا قد قررت اقامة علاقات دبلوماسية مع اسلندا عقب زيارة لها قام بها وزير خارجية الأخيرة . فجاء الرد السوفيتى حاسما بعدم قبول هذا الاجراء وعدم قبول أى تعديل للمشكلة من ناحية المبدأ .

الليبرالى داخل جمهورية روسيا التى هى دون شك العمود الفقرى للاتحاد . واذا كان جورباتشوف سيضع مثل هذا الفوز فى اعتباره فان يلتسين وانصاره لابد لهم من التسليم بأنه من الضرورى تحقيق التوازن بينهم وبين التيار المعتدل الذى يمثل جورباتشوف والذى مازال يحظى بتأييد كبير على المستوى الداخلى والدولى على حد سواء .

ولعله مما يتفق مع مثل هذا الاتجاه للتوازن ان الاتجاه الى تعديل اسم الاتحاد السوفيتى يقتصر على حذف عبارة « الاشتراكية » من اسم الاتحاد كي يصبح « اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة » □

هذا الوقت اسفرت الانتخابات العامة فى جمهورية روسيا الفيدرالية عن مفاجأة بفوز بوريس يلتسين كأول رئيس لها بالاقتراع المباشر بأغلبية مطلقة « حوالى ٦٠ ٪ » . ويعد هذا الانتخاب الاول من نوعه فى الاتحاد السوفيتى حيث كان يلتسين « وغيره من المسئولين السوفيت » ينتخبون لمناصبهم الرئاسية بطريق غير مباشر أى بواسطة نواب البرلمان . وكانوا بذلك يعتبرون رؤساء لمجلس السوفيت الاعلى وليس رؤساء للجمهورية . ومن ناحية أخرى فمثل هذا الفوز لبوريس يلتسين مع هزيمة نيكولا ريجكوف رئيس الوزراء السابق وغيره ممن يؤيدهم الحزب والتيار الراديكالى .. مثل هذا الفوز وهذه الهزيمة لهما دلالتها كمؤشر على تزايد ونمو التيار





ألبانيا بين رياح التغيير وأسوار العزلة

محمد على المداح

أكثر .. فكان أن رضخت السلطة الألبانية التي يتربع على قممها الرئيس رامز عليا ، للقيام بعملية اصلاح بطيئة وإن كانت خجولة ، تنازعا تياران أحدهما معتدل بقيادة الرئيس عليا ، والآخر متشدد بزعامة أرملة الرئيس الألباني الراحل أنور خوجا ، حيث سيطر الاصلاحيون المعتدلون بعد عزل بعض رموز التشدد في قيادة الحزب الحاكم

والدولة وبدأت التساؤلات تثار .. هل تصبح أوروبا كلها هذه المرة بلا شيوعية بعد سقوط البانيا ؟ وهل بذلك يكون المعد العكسي في عمر النظام الشيوعي الستاليني الوحيد في أوروبا قد بدأ ؟ ثم هل يكفي السماح لحزب معارض بممارسة نشاطه العلني ، لكي يقال أن البانيا بدأت تخطو في الطريق الى الديمقراطية ؟ .. وهل سيتمكن عليا من قيادة عملية الاصلاح حتى النهاية ؟ ..

ماذا عن طبيعة النظام السياسي الألباني ؟ .. تشغل البانيا رقعة صغيرة من العالم ، تقع على الشاطئ الشرقي للبحر الادرياتيكي ، وتبلغ مساحة تلك الرقعة ٢٥,٧٥٠ كم^٢ ، ويسكنها حسب تقدير سكانى يعود إلى عام ١٩٨٥ ، ثلاثة ملايين نسمة ٩٥ ٪ منهم البانيون عنصرا ، وأكثرهم مسلمون ، وهناك أقلية صغيرة من اليونان ، نحو ثلاثمائة ألف نسمة ، والالبان

أدت الأحداث السياسية التي هبت رياح التغيير المصاحبة لها على شرقى أوروبا ، الى اخراج البانيا من عزلة سياسية ، دامت أكثر من ثلاثين عاما .. حيث شهد المعقل الأخير للحكم الشيوعي في القارة الأوروبية ، والجزيرة التي قيل أنها كانت دائما لاتتأثر بها حولها .. شهدت الدولة الألبانية رياحا عاصفة كتلك التي عصفت بدول أوروبا الشرقية على مدى الشهور الماضية فقد ظلت البانيا تغط في سبات عميق حتى أوائل العام الحالى ، وبعد سقوط كل الأنظمة الأوروبية الشرقية ، خصوصا جارتها رومانيا .. بدأ التمثل في المدن الألبانية ، ووقعت اضطرابات استدعت فرض حالة الطوارئ في مدينة « سكودرا » الواقعة قرب الحدود اليوغوسلافية ، كما حدثت بلبلة واسعة ودموية في معسكرات « سباك » للعمل قرب مدينة « البازان » في وسط البانيا نتج عنها مقتل ألف وخمسمائة شخص ، وجرح آلاف آخرين ، وتنفيذ السلطات حكم الاعدام بحوالى مائة من المستولين عن هذا التمرد .

وبذلك كما يرى المراقبون السياسيون توافرت رياح التغيير الآتية من الشرق ، مع الظروف الداخلية المتمثلة في عدم الرضى الشعبى ، والرغبة في نظام يضمن مشاركة

عن العالم الخارجى طوال فترة الدكتاتور السابق خوجا .. لم يكن يتناسب والتطورات الحضارية للعشرين .. رغم التفاهم حوله ، لانهم رأوا فيه الضامن لاستقلالهم الذى ظل حلما انتظروه اربعة قرون ..

رامز عليا .. ورياح التغيير :
بعد وفاة خوجا بثلاثة أيام تولى رامز عليا حكم البانيا ، ووعد بتطوير الامور ، لكن الشعب مع طول المعاناة السابقة لم يكن يؤمن بذلك ، ومن هنا جاءت هجرة بعض الفئات من سكان البانيا واكثرهم من اليونانيين .. وكان امام عليا ان يختار الانحياز إما للتيار الاصلاحى او للتيار المحافظ المتجمع حول أرملة الرئيس السابق ، وقد انحاز للاصلاحيين وقام بطرد وزير الداخلية المتشدد ، لكن ظلت قضية الهروب واللجوء الى السفارات من الامور الجسيمة البالغة الخطورة ..

وقد تنبته القيادة الالبانية فى أوائل العام الماضى ، الى تنامى نفاد الصبر لدى الشعب بسبب تباطؤ عملية التغيير ، وذلك حين اعلن عمال المصانع إضرابا عاما فى يناير ١٩٩٠ ، وقام الطلاب بمسيرات تهتف للإصلاح ، مما اضطر السلطات لاستخدام القوة لإنهاء مظاهر الاحتجاج . واحتدم الصراع بين بيريسستويكا رامز عليا التى تتسم بالحذر ، وبين التقليديين الذين يرفضون أى تغيير بحذر أو بدون حذر ، وكأن بيروقراطية حزب العمل الحاكم توشك ان تحسم المواجهة لمصلحتها ، خاصة مع استمرار تردد عليا كثيرا فى تطبيق برنامج الاصلاحى بسبب غياب أى قاعدة اجتماعية منظمة ، يمكن ان توفر له الحماية فى مواجهة خصومه الاقوياء الا أن تطورات أوروبا الشرقية جاءت فى اللحظة المناسبة ، لتصيب معسكر خصوم الاصلاح فى تيرانا ، بحالة من فقدان التوازن ، بعد ان برهنت الأحداث المحيطة ان المستقبل قد يكون مختلفا الى حد كبير . الا أن الالبانيين الذين كانوا يتوقعون الى حرية أكثر ومشاركة أكثر . والمحظور عليهم التجمهر استغلوا فى يوليو ١٩٩٠ فرصة انتهاء مباراة لكرة القدم بين فريقى ايطاليا والأرجنتين على كأس العالم ، وخرجوا للتجمهر فى حى السفارات بالعاصمة الالبانية وطالبوا باللجوء للسفارات التى دخلوها . وبلغ عدد اللاجئين الالبانيين الى هذه السفارات اربعة آلاف وخمسمائة شخص ، وافقت السلطات على منحهم تأشيرات خروج وجوازات سفر ، بعد مفاوضات مع الأمم المتحدة . وودعت باعطاء آخرين موافقات على الخروج . وكان ذلك بمثابة محاولة أخرى من نظام الرئيس عليا للتكيف مع تنامى الضغوط الداخلية واستيعابها ، ولكن كان لابد من مزيد من خطوات تنفيس الاحتقان . فقام عليا بسلسلة من الاصلاحات ، اولها الاعلان عن انتهاء الحظر على التعددية الحزبية . واجراء تعديلات عامة فى الحكومة ، شملت الدفاع والداخلية والوزراء المهمين بالشأن الاقتصادى . وأتبع ذلك تغييرات اقتصادية سمح بموجبها باقامة اسواق خاصة بالشوارع العامة

بقية من الموجات الآرية التى هبطت الى آسيا الصغرى والبلقان عبر العصور ، ولكنهم اختلطوا مع توالى الأجيال بالسكان الأصليين الذين كانوا فى أبيروس وهى الاسم القديم لمنطقة البانيا وجوارها) .

وقد ساهمت البانيا بحكم موقعها فى شبه جزيرة البلقان ، فى تاريخ المنطقة منذ القرن الاول قبل الميلاد مروراً بالامبراطورية البيزنطية والدولة العثمانية ، حتى أواسط القرن التاسع عشر حين أخذت محاولات البانيا الاستقلالية تتزايد نشاطا ، وبلغت الذروة فى أوائل القرن العشرين ، بسبب الحروب التى خاضتها الدولة مع الدول الأخرى ، وكانت الحرب البلقانية الاولى مناسبة ، لحصول البانيا على استقلال داخلى وحكم ذاتى عام ١٩١٢ ، واعترفت به الحكومة العثمانية عام ١٩١٣ . وخلال الحرب العالمية الاولى وماتلاها ، كان مستقبل البانيا فى مهب الريح ، لكن الامر انتهى بالاعتراف باستقلالها نهائياً ، لكن ايطاليا قامت باحتلالها عام ١٩٢٩ أثناء الحرب الثانية .. وفر حاكمها المسلم أحمد زوجو الى اليونان - (ثم لجأ الى مصر لمدة طويلة ، حتى توفى عام ١٩٦١) وقد أعلنت البانيا جمهورية شعبية متحدة عام ١٩٤٦ يتولى شئونها أنور خوجا ، الذى اختار أن يضع بلاده داخل كبسولة زمنية .. فتشاجر فى البداية مع الغرب ، بعد ان حاولت بريطانيا والولايات المتحدة الاطاحة بحزبه من السلطة ، وفى اواخر الأربعينات قاطع تيتو فى أعقاب خلافه مع ستالين ، وفى الستينات رفض الانحناء لسلطة موسكو ، وفى اواخر السبعينات اختلف مع الصينيين بعد ان بالغوا فى اصلاحاتهم ، ورفض حتى تعزيز التجارة مع الغرب والشرق على حد سواء ، خوفاً من أن تقع بلاده تحت نفوذ أى من الدولتين العظميين . لقد كان خوجا مقتنعا ان بوسع أى بلد أن يعزل طوعا عن العالم ، لايتأثر بما يموج به من أفكار رجعية ، ووضع أساسا نظريا لمنطق يقول أن بالإمكان أن تكفى البانيا ذاتيا ، لا إستيراد من العالم ولا تصدير اليه .. بل أنه لم يكف باتهام موسكو بالخروج عن الماركسية منذ عام ١٩٥٦ . بل أنهم الصين بالانحراف عنها منذ مطلع الستينات .

وهكذا ظلت البانيا بعزلة عن التاريخ ، أو هكذا بدأ الأمر فوق سطح المجتمع الالبانى .. ومع تزايد احتياجات البشر ، وتزايد اعدادهم .. ازدادت رغبتهم فى التغيير ، فتراكمت عوامل التغيير على نحو مستمر ، وكان التخطيط الاقتصادى والقمع السياسى يعجلان من تراكمها ، حتى جاء رامز عليا وقرر استباق الانفجار بتطبيق برنامج اصلاحى مدروس لنزع الفتيل ، وحين ظهرت نوايا الرئيس الجديد ، بدأ وكان شبح أنور خوجا لايريد مغادرة تيرانا ، حتى بعد أن غادرها هو نفسه فى ابريل ١٩٨٥ .. حيث أعلنت أرملته معارضتها لبرنامج الرئيس الجديد ، فى الوقت الذى بدأت أعين الالبان تنفتح على التغيير والحرية ، بعد ستار حديدى فرض عليهم وعزلهم

اول انتخابات برلمانية في البانيا منذ منتصف نصف قرن :

اسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية الحرة التي اجريت في البانيا يوم ٣١ مارس ١٩٩١ ، للمرة الاولى منذ نصف قرن ، وبمشاركة احد عشر حزبا سياسيا . ابرزهم حزب العمل الحاكم (الشيوعي) ، والحزب الديمقراطي المعارض .. اسفرت عن نصر ساحق للشيوعيين الالبان ، يراه المراقبون نهاية العزلة الالبانية ، وبداية الانفتاح على المؤثرات التي يشهدها العالم .. سيما وان الوعود التي قطعها رامن عليا على نفسه تحرص على الاعتقاد ، بان المشروعية الشعبية التي حظى بها حزب العمل اثر الانتخابات الاخيرة (فوزه بـ ١٧٦ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٢٥٠ مقعدا ، سوف توظف لتطوير مؤسسات الحزب ، بحيث تجعلها مؤهلة للتفاعل مع السعى الحثيث الذي تشهده القارة الاوروبية بجناحيها الشرقي والغربي ، نحو تحقيق البيت الاوروبي الواحد .. ولاشك ان القراءة المتأنية للنتائج التي اسفرت عنها اول انتخابات في البانيا منذ نصف قرن ، ستمكن من رصد التفاصيل الصغيرة للتغيرات التي اسقطت عزلة البانيا ، كما انها تشكل في نفس الوقت اداة جيدة لاستقراء المستقبل القريب لآخر بلد شيوعي في محيط الاتحاد السوفيتي تصله رياح التغيرات ويتفاعل معها ، خاصة وان نصر الشيوعيين الانتخابي ، جاء منقوصا بشكل مذهل ، عندما اظهرت النتائج فقد الرئيس رامن عليا لمقعه البرلماني لمهندس مغمور في دائرته ، من اعضاء الحزب الديمقراطي . ويقول المراقبون السياسيون ان من العوامل التي ادت الى هزيمة المعارضة الديمقراطية ، الافتقار الى ثقافة سياسية متطورة ومطلعة والخوف من التغيير ، في حين ساند اهالي الاريف حيث يعيش ثلثا السكان حزب العمال .. هذا فضلا عن ان الجماهير الالبانية كانت ترى في احزاب المعارضة الديمقراطية - رغم انها قد تكون اكثر تسامحا - ان فوزها يمكن ان يهددها بتغييرات مؤلمة .. كما يؤكد هؤلاء المراقبون ان الانتخابات جرت دون مشاكل كبيرة ، فيما أكد التلفزيون الالباني ان المشاركة كانت بنسبة ٩٥ ٪ ، وبلغت في العاصمة تيرانا ٨٦ ٪ .

على صعيد اخر افادت المعارضة ان هزيمة عليا ، تظهر فشل سياسته الاصلاحية لدى الطبقات المثقفة في المدن ، في الوقت الذي تواجه فيه السياسة معارضة مستمرة من الجناح المتشدد في الحزب الحاكم .. كما تأتي الانتخابات لتشير الى المآزق السياسي ، الذي يمكن ان تقع فيه البانيا اذا خسر الجناح الاصلاحى في الحزب الحاكم ، مواقع القوة امام الجناح المتشدد .

وقد شجعت نتائج هذه الانتخابات على المقارنة بينها وبين الانتخابات التي اجراها النظام الشيوعي عام ١٩٨٧ ، وقيل وقتها ان نسبة المشاركة فيها كانت مائة في المائة ، وان الدوائر كلها صوتت بالاجماع للمرشح

كما ترك لاصحاب الحرف وصغار الباعة ان يمارسوا مهنتهم بمفردهم والسماح بممارسة الشعائر الدينية لأول مرة منذ ٢٥ سنة .. ثم تلا ذلك اعتراف السلطات الالبانية بأول حزب غير شيوعي هو الحزب الديمقراطي الالباني ، واعلان استقالة أرملة خوجا من رئاسة الجبهة الديمقراطية الالبانية التي يتزعمها الحزب الشيوعي ودعمها لمبادرات الرئيس عليا ، في استكمال اصلاحاته لاعادة البانيا لدورها كبلد هام في التصنيع الزراعي للمجموعة الأوروبية ضمن النظام العالمي الجديد .

ويشير المراقبون الى أن الرئيس عليا اذ أقدم على إحداث بعض التغيير في التعامل مع واقع بلاده ، فإنه إنما فعل ذلك مضطورا من القوى الشعبية التي واصلت لجوئها للسفارات الأجنبية ، وأنه لابد من تقديم تنازلات لتخلو من المجازفة حتى يقال ان النظام المقترح على أساس التعددية الحزبية ، يشكل نقلة جدية في الاتجاه الديمقراطي .. لأن لا شيء يؤذى البانيا الآن أكثر من تجاهل الحقائق والتعامي عن مسار التاريخ .. لأن الوقت قد لا يكون كافيا للأحزاب الجديدة لإدارة شئونها وتنظيم امورها ، في الوقت الذي يكون فيه حزب عليا منظما ومستقرا .. لذلك تلاحظ انه مع الأيام الأخيرة من العام الماضي ، والأيام الأولى من العام الحالي بدت رغبة رامن عليا قوية في منح البانيا دستورا جديدا ، كما أعلن في رسالته في بدء العام الجديد حرصه على اجراء الانتخابات على أساس التعددية الحزبية ، بالرغم من جميع الاعتراضات ..

وقدما كان المعارضون للشيوعية ينظمون مهرجانا ضم عشرات الآلاف في بلدة « كوروتش » جنوبى شرقى البانيا ، كان ممثلون عنهم يجتمعون برئيس الوزراء الالباني « عادل كركاني » ليلبحثوا في سبل احتواء فرص الانتقال الى الديمقراطية ، التي أكد الرئيس عليا عدم الرجوع عنها .. وقد حاول رئيس الوزراء ان يقنع المعارضة بأن الدستور الجديد سيضمن تحول البلاد الى الديمقراطية ، مؤكدا ان الانتخابات ستكون حرة تماما وتتسم بالتعددية الحزبية والسرية ، في وقت كانت المعارضة غير الشيوعية المتمثلة في الحزب الديمقراطي الالباني ، وثلاثة احزاب اخرى ، تطالب بتأجيل الانتخابات لتتمكن من الاستعداد لها بشكل ملائم ، وحتى لا يأخذها الحزب الحاكم على حين غرة .. وكان العنف يندلع في شوارع البانيا لدى عدم التوصل الى نتيجة مع رئيس الوزراء ، خصوصا عندما دعت التوصل الى نتيجة مع رئيس الوزراء ، خصوصا عندما دعت المعارضة الى الاضراب ، لكن السلطات الالبانية رأت أنها بذلك التصلب تعود الى عهد الستالينية ، فتوصلت الى حل وسط مع المعارضة على اجراء الانتخابات في نهاية مارس ١٩٩١

يشير الى عدم الارتياح الشعبي لفوز الحزب الشيوعي ، رغم كل ماسببه من آلام واحزان للشعب الالباني لشعب البانيا ، شعب متدين بالدرجة الاولى ومقسم ما بين مسلمين يمثلون ٦٧ ٪ من مجموع السكان والباقي ما بين ارثوذكس وكاثوليك ، ومع ان الدستور الالباني نص على تحريم المناسك الدينية ، وقامت السلطات باغلاق دور العبادة وتحويلها جميعا الى قصور ثقافية ومراكز لممارسة الرياضة ودور سينما ، الا ان الشعور الديني لدى الطوائف الالبانية المختلفة ظل قويا صلبا ، ولم تتوقف اى طائفة عن ممارسة شعائرها الخاصة ، حتى وان كانت في سرية تامة وبعيدا عن اعين السلطات . وقد ساعد هذا البعد الديني مع ارتفاع نسبة الامية وكبار السن ، على التصويت لصالح الحزب الحاكم في القرى والمناطق الريفية ، للبعد عن المشاكل التي يمكن ان يسببها تصويتهم للمعارضة . وهو ما أدى الى انخفاض عدد الاصوات التي حصلت عليها احزاب المعارضة بصفة عامة .

من هنا ، ورغم نجاح الحزب الحاكم في الانتخابات ، ورغم تخطي رامنز عليا عن مناصبه الحزبية ، وتكليف فاتوس نافو كرئيس للوزراء في حكومة جديدة .. رغم كل ذلك فانه ليس من المتوقع استقرار الاوضاع الداخلية ، لان عجز المعارضة عن توظيف شعبيتها ، سيدفعها حتما لتصعيد انتقاداتها لسياسات النظام وممارساته ، هذا فضلا عما يمكن ان تسببه محنة الالبان في مواطن لجوئهم من ضغوط نفسية وسياسية على النظام ، باستمرار تفاعلات وتأثيرات موجات الهجرة الجماعية للدول المجاورة ، على دور القوى المعارضة في التعامل مع الحكم الحالي ، وفي اجباره على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة .

على صعيد آخر يتسائل المراقبون عما اذا كانت هناك قوى منظمة أو معارضة سياسية في الخارج ، تدعم قوى المعارضة في الداخل ، وتحرك الاحداث التي تجري في البانيا للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية وثمة من قائل ان هناك طرفا يقف وراء الاحداث .. يشكل قوة المعارضة للنظام على المستويين الداخلي والخارجي .. وان عمليات الهجرة الجماعية المنظمة ، لم تكن لتتم دون مساعدات ومساعدات خارجية ، لان المعارضة الداخلية ، بالشكل المؤثر امر مشكوك فيه .. وفي هذا الصدد طرحت المصادر الاعلامية الاوروبية اسم « صديق فيرميتاي » احد ابرز المناهضين لنظام الرئيس السابق ايفور خوجا ، على رأس المجموعات المعارضة التي تتستر بالعمل مجموعات لها وفي صمت داخل حزب العمل الحاكم . هذا بالاضافة للمجموعة الشيوعية التي يقودها هونسيه من فرنسا حيث يقيم ومجموعة انصار الاسرة الملكية التي حكمت البانيا منذ استقلالها عن الدولة العثمانية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وتنتظم في اطراف الحزب الالباني الملكي ، ثم المجموعة التي يزعها

الوحيد فيها ، وهو مرشح الجبهة الديمقراطية التي قادها الحزب الحاكم . انعكاسات نتائج الانتخابات على الوضع السياسي الالباني :

عكست نتائج الانتخابات والتطورات السابقة والمصاحبة لاجرائها مجموعة من المؤشرات لعل ابرزها ارتباط نجاح الحزب الحاكم في تلك الانتخابات ، بضرورة اتخاذ عدة اجراءات لدعم مكانه وانتهاجه لسياسة الاصلاح الداخلي .. وهو ما بدا واضحا في تكليف الرئيس عليا المجموعات النيابية وزعماء الاحزاب السياسية ، اجراء المشاورات حول ترشيح فاتوس نافو كرئيس للوزراء في البانيا ، ثم حصوله على موافقتهم على هذا الترشيح في اوائل مايو الماضي .. كما اعلن الرئيس عليا استقالته من جميع مناصبه داخل حزب العمل ، حيث كان يتولى منصب رئيس المجلس الشعبي الاعلى (البرلمان) ، والسكرتير الاول للجنة المركزية للحزب ، وقبول اللجنة المركزية للاستقالة . من ناحية اخرى بدأ الحزب تنشيط قواعده وكوادره المتواجدة بالريف ، مع احكام سيطرته على وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها ، واعلان رامنز عليا انتهاج الحزب للتوجه الاشتراكي على النمط الغربي خلال المرحلة القادمة ، فضلا عن اتجاها لتطوير علاقاته الخارجية مع الدول الكبرى ، حيث اعاد علاقاته مع الولايات المتحدة ، ومطالبته باقامة علاقات مع دول السوق الاوروبية المشتركة .. لكن على الجانب المقابل صعدت احزاب المعارضة ، خاصة الحزب الديمقراطي لمطالبها بعد الانتخابات الديمقراطية في مواجهة الحكومة ، واندلعت اول مظاهر عنف بعد الانتخابات في مدينة شكودرا الشمالية ، تعرض خلالها مقر الحزب الشيوعي لاطلاق النار ، كما تدخلت شرطة مكافحة الشغب لتفريق حشود الشبان التي تجمعت على مدخل الحى الدبلوماسي في العاصمة تيرانا ، خوفا من اقدامهم على اقتحام السفارات كما حدث في العام الماضي .. ويؤكد المحللون ان حوادث العنف ، ليست الا صورة من صور القلق من جانب المعارضة بعد هزيمتها في الانتخابات ، وبداية لمقاطعتها للحكومة ، وعدم تقديمها لمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة .. لكن هذا الرد السلبي من جانب المعارضة ، لا ينفي انها استطاعت من خلال بعض قياداتها تحقيق نجاح على المستوى الشخصي ، انطلاقا واستنادا الى شعبيتها ، وهو ما اسفر عن فوز الحزب الديمقراطي في بعض الدوائر الانتخابية على حساب الحزب الحاكم ، وهو ما يعني ايضا في نفس الوقت تزايدا في الحرص الجماهيري على دعم المسيرة الديمقراطية ، رغم حداثة التجربة الانتخابية الحرة في البلاد ، وذلك بالنظر الى بلوغ نسبة المشاركة في التصويت لنسبة الـ ٩٥ ٪ . ثم .. وماذا عن مسيرة التغيير في المستقبل ؟ لاشك ان تفجر الموقف بشكل مفاجيء في عدد من المدن الالبانية الكبرى ، بعد اعلان نتائج الانتخابات ،

البروفيسور عباس ارمضى الاستاذ الجامعى السابق في
تيرانا ، وتضم تيارا قوميا جمهوريا ليبراليا ديمقراطيا
تحت اسم « الجبهة الوطنية » .
واذا كان الجميع قد اجمع ، مراقبون وسياسيون ،
على ان التغيير الذى يتم حاليا في البانيا ، يمثل بدء
مسيرة السفينة باصلاح داخلى وانفتاح خارجى ، لتمر
بهدوء وسلام .. فالمسألة لاشك تؤكد انها معقدة للغاية ..
وتطرح تساؤلا ملحا حول مدى قدرة النظام الالبابى على
الصمود .. فالبانيا تختلف عن الدول الاوروبية الشيوعية
التي شهدت ثورات ديمقراطية ، حيث يطغى الحس
القومى هنا ، لكنه يظل فاعلا بنظر المراقبين الغربيين في
ظل اى نظام اخر . لذلك فان كانت تيرانا اليوم تلعب
لعبتها الاخيرة على طريق الديمقراطية .. وهى التى كانت
تعتبر التعددية الحزبية مسألة جدلية فلسفية فقط .. ان
ذلك يعنى في حقيقة الامر ان القيادة السياسية فيها ، او

بالتحديد الجناح المعتدل في الحزب الحاكم قد تبلفت
الرسالة الداخلية والخارجية في ان واحد ، وبدأت تحاول
استيعاب الاحتياجات الشعبية والصفوف الخارجية ،
حتى لا تقع بين مطرقة الثورة وسندان السقوط ..
ويغض النظر عن النتائج العملية التى انتهت اليها
الانتخابات الديمقراطية ، فان الامر الثابت والمؤكد ان
البانيا لن تعود الى الوراء وانها في طريقها لان تعود الى
اوربا كآخر بلد في المنظومة الشيوعية الاوروبية ، كان
لا يزال محافظا على الخصائص الاساسية للنظام
الستالينى .. وان شكل الحكم الديمقراطى لاجدال في
اختلافه بخصائصه بين بلد واخر ، ل يبقى التطبيق
النموذجى مرهونا بنضج التجارب الشعبية في ميادين
التعبير السياسى على طريق الديمقراطية الطويل ، كسرا
لاسوار العزلة ، ودعا لرياح التغيير والانفتاح .. كمدخل
للالتحاق بالغرب . □



مؤتمرات ونذوات دولية

ندوة الانعكاسات الدولية والاقليمية لازمة الخليج : نظرة مستقبلية

(١٦ - ٢٠ يناير ١٩٩١) د . عطية حسين افندى

في سياق اهتمام المركز ومتابعته الدقيقة لكل ما اثاره ويشهده الغزو العراقي للكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠) ، وفي إطار سلسلة من النشاطات المتعلقة بالموضوع ، نظم مركز البحوث والدراسات السياسية خلال الفترة من ١٦ الى ٢٠ يناير ١٩٩١ ندوة بعنوان « الانعكاسات الدولية والاقليمية لازمة الخليج : نظرة مستقبلية » شارك فيها سواء بتقديم البحوث أو سواء بالتعقيب عليها أو بالاشتراك في المناقشات والتعليقات والحوار ، مجموعة من الاساتذة والخبراء والباحثين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية التي تتضمنها ابعاد أزمة (حرب) الخليج الراهنة . وقد اشتملت جلسات الندوة العشر على الموضوعات التالية :

- (١) القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط : بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الراهنة .
- (٢) أزمة الخليج والنظام الدولي .
- (٣) الأمم المتحدة وأزمة الخليج : دراسة حالة في نظام الامن الجماعي .
- (٤) أزمة الخليج والنظام الاقليمي العربي .
- (٥) أزمة الخليج ودولتا الجوار تركيا وإيران .
- (٦) تأثير أزمة الخليج على قضايا عربية أخرى .
- (٧) أزمة الخليج في إطار جامعة الدول العربية .
- (٨) التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير في الدور العربي لمصر .
- (٩) بعض الجوانب الاقتصادية للغزو العراقي لدولة الكويت وبعض آثاره على الاقتصاد المصري .
- (١٠) المنطقة العربية بعد الأزمة : تصورات مستقبلية أو ماذا بعد الأزمة ؟

بالاستمرارية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية فإن إدارتهما لأزمات المنطقة قد عرفت تغيراً في سياساتهما ومواقفهما وتكتيكاتهما في التساوم ، وقد تراوحت تلك التكتيكات بين الضغط والاكراه والتعاون مروراً بالتعايش والتشارك . ويعرض د . مصطفى علوى أولاً للقوتين العظميين وأزمات الشرق الأوسط بين الأثرة والتصعيد ، ثم للقوتين العظميين وانتهاء أزمات وحروب الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية والازمة الراهنة في الخليج مروراً بالحرب الباردة ، أزمة عام ١٩٤٨ ، أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، حرب يونيو ١٩٦٧ ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ . الحرب العراقية - الإيرانية . ثم ينتقل د . علوى الى عرض أدوات المساومة الاكراهية في إدارة القوتين العظميين لأزمات الشرق الأوسط ، وأخيراً يتناول التعايش والتعاون في ادق القوتين العظميين لأزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية والازمة الراهنة . والخلاصة أن التعاون والتعايش هو الأساس في إدارة القوتين العظميين لازمة الخليج الراهنة بدرجة لم يسبق حدوثها من قبل في إدارتها للأزمات التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط من قبل فضلاً عن الاهتمام باحياء دور مجلس الأمن وبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كوسيلة لبناء اتفاق دولي بشأن قيم ومبادئ التسوية السلمية للصراعات والازمات الدولية .

(٢) وتثير دراسة أزمة الخليج والنظام الدولي للدكتورة نادية محمود مصطفى سؤالين محددين : ما أثر أزمة الخليج على النظام الدولي ؟ وما أثر النظام الدولي على الأزمة ؟ وتبدأ الدراسة بعرض إطار تحليلي يتضمن الأبعاد النظرية المتصلة بدراسة النظام الدولي ، الخبرة السابقة للعلاقة بين النظام العربي والنظام الدولي ثم تحدد د . نادية مصطفى أهداف الدراسة فيما يلي :

- (١) لماذا تصلح هذه الأزمة اختباراً لطبيعة المرحلة الراهنة من النظام الدولي ؟
- (٢) كيف أثرت طبيعة هذه المرحلة بدورها على اندلاع الأزمة وعلى إدارتها ؟

- (٢) حالة الديمقراطية في النظم العربية الحاكمة .
 (٣) توزيع السكان والثروة في الوطن العربي .
 (٤) افتقاد النظام العربي لآليات فعالة لحل وتسمية الصراعات بين وحداته .
 (٥) طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بدور قيادي في النظام العربي .

وتنتقل الدراسة بعد ذلك لتناول آثار أزمة الخليج الراهنة على النظام العربي بتناول :-

- (١) تطور النظام العربي قبل أزمة الخليج .
 (٢) مناقشة لأهم آثار الأزمة على النظام .

وتجىء خاتمة الدراسة لتتضمن أفكارا حول الهكرا حول المستقبل بخصوص المشاركة الشعبية والديمقراطية والأمن والتكامل ثم الوحدة العربية كهدف ضروري والاحتمالات الواردة أو السيناريوهات المستقبلية المحتملة .

- (٥) أما مايتعلق بدولتي الجوار تركيا وإيران فقد تناولتهما دراسة . هالة سعودي نظرا لأهميتهما الجغرافية والسياسية وباعتبارهما دولتين إسلاميتين انطلاقا من طبيعة علاقات الدولتين بالعراق وبالدول العربية الأخرى وطبيعة علاقاتهما بالاطراف الدولية .

تتقسم الدراسة الى جزئين الاول يعرض لمحددات السياسة الخارجية لدولتي الجوار (تركيا - إيران) قبل الأزمة من حيث المتغيرات الداخلية - العلاقات مع الدول العربية والعلاقات بينهما وبين الدول الكبرى .

ويتضمن القسم الثاني تحليلا لآثار الأزمة على مصالح وأهداف الدولتين وموقفهما منها ، بدءا بعرض الاعتبارات التي تحكم موقف الدولتين من الأزمة ثم الموقف حال نشوبها وتضم د . هالة سعودي دراستها بطرح بعض التصورات المتعلقة بموقف الدولتين في حالة نشوب حرب (وقد وقعت الحرب في اليوم الثاني لانعقاد الندوة) وجاءت التصورات تستبعد اشتراك إيران في عمل عسكري ضد العراق بل وتؤكد حرص إيران على تحسين علاقاتها بالدول العربية وبالدول الكبرى أملا في قيامها بدور قيادي في المنطقة فيما بعد الأزمة . أما تركيا فقد تسمح باستخدام القواعد العسكرية فيها للهجوم على العراق (وهو ما قد حدث فعلا بعد تنشوب الحرب) وقد تضطر الى الدخول في الحرب اذا ماتعرضت لهجوم مضاد من جانب العراق وأن الدولتين لا بد وأن يطالبا بالاشتراك في النظام الأمني لمنطقة الخليج بعد انتهاء الأزمة (الحرب) .

- (٦) أما عن تأثير أزمة الخليج على القضايا العربية فقد كان موضوعا لدراسة الاستاذ وحيد عبد المجيد والتي تناولت تأثير الأزمة على القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي ، والأزمة اللبنانية بإبعادها الإقليمية .

عن تأثير الأزمة على القضية الفلسطينية تعرض الدراسة للجدل الواسع الذي دار حول ما أصبح معروفا بالربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية وبروز تصورات ثلاثة في هذا السياق الاول ما تبنته منظمة التحرير الفلسطينية وبعض القوى السياسية العربية بضرورة الربط والثاني تصورات اسرائيل والولايات المتحدة برفض الربط مطلقا والثالث يعكس نوعا من الوفاق الأوديسي السوفيتي على ما يمكن وصفه بالربط المتعاقب .

ما يمكن وصفه بالربط المتعاقب .
 تتناول الدراسة بعد ذلك السلوك الاسرائيلي اثناء الأزمة ثم سلوك منظمة التحرير الفلسطينية والأمم المتحدة لا يحتاج الى تفصيل كثير . أما عن تأثير الأزمة على المشكلة اللبنانية فتتناولها الدراسة بعرض لما كان قد تحقق من تقدم في اتجاه حل المشكلة على أساس اتفاق الطائف والصراع بشأن السلطة الشرعية (سوريا x عون) وموقف اسرائيل تجاه هذا الصراع وخصوصا موضوع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان .

- (٧) في إطار تأثير أزمة الخليج على النظام الإقليمي العربي تجىء دراسة أخرى يقدمها د . أحمد حسني الرشيدي وهي

(٣) هل ستساهم الأزمة في دفع عملية التغيير للدخول في مرحلة تحول حقيقية في هيكل النظام الدولي وفي طبيعته ؟
 (٤) هل تهدد الأزمة بتقويض أسس وقواعد النظام الجديد أو سلامة انتظام الاعداد لترتيبات إقامة هذا النظام الذي يهش وضع العالم الثالث ؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة تتناول الدراسة أزمة الخليج ومصادر التهديد استقرار النظام الدولي الجديد من حيث وضع العالم الثالث - مصادر التهديد وخصائص الأزمة - اشكاليات التحدي المتبادل بين صدام حسين والنظام الدولي (الولايات المتحدة) ، ثم تتناول الدراسة في الجزء الثاني أزمة الخليج وأنماط التفاعلات الدولية واشكالية قيادة النظام الدولي الراهن .

وقد خلصت الدراسة الى النتيجة الرئيسيتين التاليتين :
 أولا : بقدر ما مثلت الأزمة تهديدا للنظام الدولي نابعا من تراكم تأثير متغيرات داخلية إقليمية وعالمية عديدة بقدر ما عكس تعامل الاطراف الدولية الكبرى معها مدلولات هامة حول مسار ومستقبل العلاقات بين النظام العربي والنظام الدولي الجديد .

ثانيا : بقدر ما مثلت الأزمة اختبارا للتوازنات الدولية الجديدة الجاري تشكيلها بقدر ما عكست أنماط التفاعلات حولها بين الاطراف الخارجية الكبرى مدلولات هامة حول مسار هذه التوازنات ، كما عكست مؤشرات هامة حول اتجاه تطورها ومن ثم حول شكل التحول في هيكل النظام الدولي الجديد .

(٣) وتجىء دراسة د . حسن نافعة عن الأمم المتحدة وأزمة الخليج - دراسة حالة في نظام الأمن الجماعي - لتكمل خلقات المستوى الدولي في موضوع الندوة . ويبدأها د . نافعة بتقرير حقيقة أن أزمة الخليج الراهنة تشكل - دون أي تجاوز أو مبالغة - حدا فاصلا في تاريخ الأمم المتحدة ويقدم الدليل على صحة هذه الحقيقة سواء بعدد القرارات التي اتخذها مجلس الأمن حيال الأزمة أو طبيعة هذه القرارات أو توقيت حدوث الأزمة ذاتها .

وتعرض الدراسة في بدايتها لنظام الأمن الجماعي كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ثم تعرض لهذا النظام في حالة التطبيق سواء في حروب الاستقلال سواء الحروب المتعلقة بالحدود أو التوسع الإقليمي سواء الحروب أو الصراعات المسلحة ذات الطبيعة الأيديولوجية مع تصنيف للحالات التي أضفيت فيها الشرعية على استخدام القوة المسلحة .

وتعرض الدراسة بقدر من التفصيل للأزمة الكورية عام ١٩٥٠ والخلاصات المستنتجة من تجربة الأمم المتحدة فيها .

ثم ينتقل د . نافعة بعد ذلك ليتناول معالجة الأمم المتحدة لأزمة الخليج محددا العوامل التي أدت الى أن تكون الأمم المتحدة أحد المراكز الرئيسية في إدارة أزمة الخليج وتنسيق التفاعلات الدولية تجاهها ، وتكييف طبيعة الأزمة وأسس حلها وتحليل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ومسألة العقوبات الاقتصادية وما يتصل فيها وينتهي بالخيار العسكري .

وتعرض الدراسة في الخاتمة لمستقبل الأمم المتحدة على ضوء أزمة الخليج التي كشفت عن طبيعة الخلل البنوي في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة بشكله الحالي والذي يمكن أرجاعه الى الطبيعة غير الديمقراطية لتشكيل وطريقة اتخاذ القرار في مجلس الأمن وعدم استكمال البناء المؤسسي لنظام الأمن الجماعي .

- (٤) انتقلت الندوة بعد ذلك لمناقشة آثار أزمة الخليج الراهنة على المستوى الإقليمي

عن النظام العربي وأزمة الخليج جاءت دراسة د . أحمد يوسف والتي يصف في مقدمتها أزمة الخليج بأنها قد انطوت على أخطر تحد واجهه النظام العربي منذ نشأته الرسمية عام ١٩٤٥ فهي قد تفجرت من داخله مهما كان دور الاطراف الخارجية فيها . وتبدأ الدراسة بعرض لطبيعة النظام العربي باعتباره مصدرا

لأزمة الخليج ويتضمن ذلك عرضا لما يلي :-
 (١) طبيعة الحدود السياسية بين الدول العربية .

العربي تقوم على دعمتين فكريتين وظيفيتين في آن واحد هما :-

- دور المنفذ للشرعية الدولية في المنطقة العربية .
- الدور الخاص لحقوق الانسان العربي والمدافع عن حريات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على سلامة الدولة الوطنية المستقلة ووحدتها اراضيها في نطاق المنطقة العربية .
(٩) ويعرض د . سامي السيد لبعض الجوانب الاقتصادية للغزو العراقي لدولة الكويت وبعض اثار الغزو العراقي للكويت على الاقتصاد المصري من خلال منظور كلي للاحداث مع التركيز على العوامل الاقتصادية المحركة لها ضمن غيرها من العوامل . ويتبع البحث الاسلوب التحليلي وليس الاسلوب الكمي لعدم توافر البيانات الكافية وبالدقة المطلوبة عن الآثار الاقتصادية الكمية الناجمة عن العدوان العراقي على دولة الكويت في الوقت الحالي ، فضلا عن ان هذه الآثار لم تكتمل بعد بل وما زالت تتصاعد وتزداد ومن ثم يصعب التنبؤ كميا بجرحها . بالإضافة الى ان هذه الآثار الكمية سوف تتأثر بالطبع بطرق الحل المختلفة والمقترحة لمواجهة أزمة الغزو وهو يزيد من صعوبة التنبؤ بها .

وتخرج الدراسة ببعض الدروس المستفادة فالعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية حتى وقوع الغزو العراقي للكويت كانت احادية الجانب وهذا الجانب هو انتقال العمالة من الدول الطاردة للعمالة الى الدول الجاذبة لها ، أما الجانبان الاخران للعلاقات الاقتصادية الدولية وهما انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال فلم يكن لهما وجود حقيقي بين الاقطار العربية . الامر الذي يتطلب تصحيح هذا الواقع بفتح الاسواق العربية امام السلع والخدمات ورؤوس الاموال العربية ومحاولة التوصل الى سوق عربية مشتركة وبصفة عامة يصبح تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية هدفا حيويا وضرويا .

(١٠) وتصل الندوة الى نهايتها بورقة يقدمها د . علي الدين هلال عن التصورات المستقبلية للمنطقة العربية بعد الازمة موضعا في بدايتها ارتباط اي دراسة عن مستقبل المنطقة بشكل انتهاء الازمة ، بالنظرة الواقعية للأمور ، ويتعدد التصورات المستقبلية وارتباطها بابعاد زمنية مختلفة .

ويرى د . علي الدين هلال ايا ما كان شكل انتهاء الازمة فقد كشفت عن عدد من النتائج سوف تؤثر على اي تصور لمستقبل المنطقة سواء عن انهيار الاسس التي قامت عليها العلاقات العربية/العربية - اعادة ترتيب خريطة التحالفات والصراعات العربية - عدم وجود اتفاق في الادراك السياسي او الامني لاجزاء التجمعات الاقليمية العربية - المشكلات الهيكلية والبنائية في العلاقات العربية/العربية - قضية امن الخليج .

ثم ينتقل د . علي الدين هلال الى طرح تصورات المستقبلية للمنطقة بعد انتهاء الازمة في شكل قضايا ثلاث :

النظام الامني - التطور السياسي الداخلي - التطور الاقليمي (اقتصاديا سياسيا) وفي مراحل كل قضية يطرح د . علي الدين هلال مختلف الاحتمالات والسيناريوهات على المستوى العربي ككل وعلى المستوى الخليجي بصفة خاصة .

وينهى د . علي الدين هلال أطروحة بتقرير ان هذه التصورات ليست كلها على نفس الدرجة من الاهمية كما أنه لا يمكن تطبيقها دفعة واحدة او في نفس الوقت ولكن الامر المؤكد ان بعضها سوف يتبلور تدريجيا كأحد نتائج التمهضات التي اوجدها الازمة الراهنة في منطقة الخليج . ولعل أهم الخلاصات في المستقبل المنظور بتعلق بما يلي :

- (١) أن ماحداث لا يجب أن يتكرر .
- (٢) اعادة ترتيب البيت الخليجي من الداخل .
- (٣) الترتيبات الامنية وادوار الاطراف المختلفة .
- (٤) صياغات جديدة أكثر عقلانية وواقعية للعلاقات العربية/العربية .

بالتحديد عن تأثير الازمة على مؤسسة النظام الاقليمي العربي وادائه وهي الجامعة العربية .

في البداية يقرر د . الرشيدى ان ما اقدم عليه العراق يوم الثاني من اغسطس ١٩٩٠ من غزو لدولة الكويت واحتلال اراضيها بالكامل ثم اعلان ضمها اليه بالمخالفة لكافة القوانين والمواثيق الدولية ، قد شكل بحق وبكل المقاييس حدثا غير مسبوق من حيث آثاره المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للنظام الاقليمي العربي في مجمله . وقد هدفت الدراسة الى القاء بعض الضوء على الدور الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية فيما يتعلق بمحاولة تسوية أزمة الخليج سلميا وفي اطار عربي ، وفي سبيل ذلك بدأت الدراسة يعرض للآثار القانونية لوظيفة الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات العربية عموما وتطورها من خلال الخبرة التاريخية .

وانتقلت الدراسة بعد ذلك للإشارة الى المحاولات التي بذلت في اطار الجامعة من اجل التوصل الى تسوية سلمية للازمة الناشئة عن الاحتلال العراقي للكويت بدءا بتكليف الغزو العراقي قانونا وفي اطار ميثاق جامعة الدول العربية ثم عرض للاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة يومي ٢ ، ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتماع القمة العربية الطارئة يومي ٩ ، ١٠ أغسطس ١٩٩٠ والاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة يومي ٢٠ ، ٢١ أغسطس ١٩٩٠ .

ويعد عرض لمجمل ما قامت به الدبلوماسية العربية الجماعية في اطار الجامعة العربية بهدف احتواء الازمة تنتقل الدراسة الى تقييم اداء الجامعة بالنسبة للازمة والتي مفادها اخفاق الدبلوماسية العربية التنظيمية في اتخاذ اية خطوة ايجابية في سبيل حل الازمة في اطار عربي وهو الامر الذي يثير التساؤل بشأن مدى كفاية أو ملاءمة الاطار القانوني القائم الذي ينظم وظيفة الجامعة فيما يتصل بتسوية المنازعات وقمع العدوان .

(٨) بالنسبة للمستوى المحلي ناقشت الندوة البحث الذي قدمته د . نازلي معوض والمعنون « التحرك المصري في أزمة الخليج الثابتة : الثابت والمتغير في الدور العربي لمصر » وتبدأ الدراسة بتحليل الجوانب الوقائية للتحرك المصري في في أزمة الخليج الثانية (الغزو العراقي لاراضي دولة الكويت) ثم تتطرق المعالجة الى القاء الضوء على مدلولات تلك الوقائع من منظور الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية العربية المعاصرة لمصر ، واخيرا تخلص الدراسة الى رؤية تنبؤية باحتمالات الدور العربي لمصر في المستقبل القريب . وتؤكد الدراسة على أن السلوك المصري قد تحدد بوضوح في الآتي :

(١) الوساطة الحيادية اللانحازية السلمية مابين الطرفين المتصارعين - العراق والكويت - من اواسط يوليو ١٩٩٠ وحتى واقعة الغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ .

(٢) بعد قرارات القمة العربية الطارئة في ٨ اغسطس ١٩٩٠ تحولت الجهود المصرية الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين أو متزايين زمنيا وفنيا :

(أ) الحشد العسكري الدفاعي الرادع الهادف الى استقرار أمن الخليج ومن ثم الأمن العربي الشامل .

(ب) الاتصالات الكثيفة السياسية الرئاسية منها والدبلوماسية مع شتى فعاليات المجتمع الدولي العربي والعالمي سعيا حثيثا الى الحل السلمي للازمة .

ثم تعرض الدراسة لاستمراريات خمس تشكل مؤشرات خاصة للثبات في السلوك السياسي الخارجي العربي لمصر وضحت في التحرك المصري اثناء اثناء الازمة كما تعرض لمستجدات خمس يمكن اعتبارها شواهد للتغير أو ظواهر جديدة في السلوك الخارجي العربي لمصر كما اوضحت مواجهتها للازمة .

وبناء على الثوابت والمتغيرات والمستجدات ، وانطلاقا من استقرار تطورات الاحداث الراهنة تخلص د . نازلي معوض في خاتمة بحثها الى تصور نوعية او نمط مستحدث جديد من الريادة الاقليمية المحتملة بل المرجحة لمصر في المستقبل المنظور في العالم

ندوة مصر والجماعة الأوروبية

(أسوان ٢١ - ٢٥ فبراير ١٩٩٠)

صلاح فوزي

الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . ثالثا : لعبت الجماعة دورا دبلوماسيا متميزا لاتساج مواقف اطراف النزاع . وخاصة اقناع منظمة التحرير بالاجترار بوجود اسرائيل ونيل العنف . اما بالنسبة لسياسات الجماعة الاوروبية تجاه الازمة اللبنانية فتجوزها الباحثة فى مستويين اساسيين : المستوى الاول - وهو المستوى العام الجماعى ، ويشمل موقف الاعضاء الاثنى عشر المشكلين للجماعة الاوروبية ازاء تطورات الازمة . اما المستوى الثانى - وهو الذى يتحدد بالسياسة الفرنسية المتميزة فى إطار الجماعة الاوروبية ، والتي لايمكن فصلها موضوعيا وواقعيا عن الخطوط الرئيسية للمصلحة الاوروبية .

ثم تتناول الباحثة موقف الجماعة من ازمة الخليج الثانية ، ذلك الموقف الذى ترى انه تابع من عدة دوافع : استعرارية امدادات النفط . تأمين بقاء النظم الخليجية . القضاء على احتمالات تسبب العراق للخليج . وبصفة عامة ترى الباحثة ان رد الفعل الاوروبى يتسم بالجماعية والوضوح والاستقلالية عن الموقف الأمريكى . اما البحث المقدم من د . نادية مصطفى فقد كان عن « حرب الخليج الثانية : بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الاوروبية » حاولت من خلاله تحليل الدور الاوروبى تجاه حرب الخليج الثانية . وتستنتج من تحليلها غياب الدور الجماعى بين الدول الاوروبية الرئيسية الثلاث : بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، على نحو يتفق وقدرات كل منها ، ووضعها السابق فى المنطقة ، وعلاقتها مع الولايات المتحدة . كذلك ترى الباحثة ان الدور الجماعى الاوروبى ، والادوار الاوروبية المنفردة ستقوم بدور أساسى فى تنفيذ سيناريو مابعد الحرب ، وستتوقف طبيعة ووزن هذا الدور بالمقارنة باطراف اخرى ، وخاصة الولايات المتحدة ، على ضوء النتائج النهائية للحرب .

ثم تتناول الباحثة الموقف الاوروبى تجاه الاهداف الحقيقية للحرب ، والمتمثلة فى تعطيم البنية العسكرية العراقية ، بحيث يؤثر على قدرته على مواصلة القتال . وترى ان بعض المصادر الاوروبية قد تعدت حد التساؤلات الى حد التحذيرات من السماح بتجاوز قرار مجلس الامن . بل ان مصادر فرنسية اتهمت الولايات المتحدة بتغيير الاهداف التى من أجلها وافق المجتمع الدولى على إندلاع الحرب . وذلك لتحقيق هدف اصبل لديها وهو تدمير القوة العراقية ، بل اتهمت واشنطنون بفرض قانونها على الامم المتحدة . ثم تناولت الباحثة المحاولات الفرنسية لوقف إطلاق النار ووصفت الموقف الفرنسى بأنه موقف المراقب انتظارا لبوادر موقعة عراقية . ثم تتناول سيناريوهات مابعد الحرب فتري انها اتسمت بعودة الدور الجماعى الاوروبى والحديث عن مؤتمر للتعاون والامن على غرار مؤتمر التعاون والامن الاوروبى . اما عن مغزى الدور الاوروبى فى إطار النظام العالمى الجديد مقارنا بالدور الأمريكى - فتتسائل الباحثة هنا - هل

يشهد العالم الآن تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية ضخمة ، تلك التغييرات التى بدأت بالزلزال السوفيتى وتطل الكتلة الشرقية ، وتفكك حلف وارسو ، والوحدة بين الالمانيتين ، وبدأ يبرز فى الافق نجم نظام دولى جديد ، بدأت ملامحه فى الوضوح اعلان ازمة الخليج الثانية متمثلا فى التحالف الدولى ضد العراق . بالاضافة الى اقتراب الموعد الذى حددته دول المجموعة الاوروبية لبدء الاندماج السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين دول المجموعة الاوروبية تلك الوحدة التى من شأنها ان تؤثر سلبا وإيجابيا على النظام الدولى الجديد ، وعلى المجموعة الاوروبية ذاتها ، بل على العالم اجمع وبخاصة دول العالم الثالث ، ومن بينها مصر .

لذا كان لزاما علينا ان نعمل جاهدين لدراسة الاطراف الرئيسية فى النظام الدولى الوليد . وان نحاول قدر المستطاع التفاعل مع المتغيرات الجديدة ، اذا كنا جادين فى ان يكون لنا دور ولوهامشى فى هذا النظام الجديد .

وكالعادة كان مركز البحوث والدراسات السياسية - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية سابقا بأخذ المبادرة وقام بتنظيم تلك الندوة التى تتناول « مصر والجماعة الاوروبية ٨٩ - ١٩٩٠ » . فى البداية نعرض للبحث المقدم من د . نازلى معوض ، والذى كان تحت عنوان « الجماعة الاوروبية وصراعات الشرق الأوسط عامى ٨٩ - ١٩٩٠ » التمايز فى إطار الائتلاف ، والاستقلالية فى نطاق التحالف . . والذى تحاول خلاله الباحثة تحليل سياسات الجماعة الاوروبية تجاه مجريات واهداف وتطورات الصراعات الثلاثة الرئيسية فى الشرق الأوسط عامى ٨٩ - ١٩٩٠ ، وهى : الصراع العربى - الاسرائيلى ، الازمة اللبنانية ثم ازمة الخليج الثانية . وتقوم الدراسة على فرضية اساسية مفادها ان خبرة الجماعة الاوروبية تقدم ارضا خصبة لتجارب خاصة متفردة سواء على صعيد النماذج الناجحة للتفاعل الدولى التجميعى ذاته ، وذلك من حيث التمايز فى المواقف ما بين اطرافه . فالبنسبة لسياسات الجماعة الاوروبية تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى تسرد الباحثة تحليلا سياسيا علميا لخصائص تطود الموقف الاوروبى الغربى الجماعى ازاء الصراع العربى الاسرائيلى فى عامى ٨٩ - ١٩٩٠ . وخرجت منه بالنتائج التالية : اولاً : ان الجماعة الاوروبية لديها إدراك عام ما يجمع دولها الاثنى عشرة بأن العلاقات السياسية الاوروبية العربية المتميزة تاريخيا واقتصاديا ، تقدم القاعدة الصلبة التى تؤهل اوريا للقيام بدور الوساطة لتسوية سلمية للصراع .

ثانياً : ان القاسم المشترك الاعظم والدائم « للبناء العضوى » للجماعة الاوروبية و « البناء العنصرى » للأمم المتحدة المتمثل فى وجود انجلترا وفرنسا على قمة الجماعة ولق مقعدين دائمين فى مجلس الامن فى أن واحد ، وإنما يجعل مشاركة اوريا الموحدة فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى حتمية ضمن حتميات المؤتمر

التجانس ، إلا انه في نفس الوقت يرى انه من الصعوبة في الوقت الراهن تحديد شكل الترتيبات السياسية والأمنية في المنطقة بعد الحرب ، وإن كانت تلك الترتيبات ستكون ذات أهمية كبرى للمجموعة الأوروبية .

ويرى الباحث ان النظام الدولي يشهد في الوقت الراهن تحولات وتغييرات سيكون من شأنها خلق نظام دولي جديد ، ويرى كذلك ان السبيل الدولية الراهنة سوف تؤثر على العديد من التوازنات السياسية والأمنية والاقتصادية في العالم ككل ، والمجموعة الأوروبية لن تكون بمعزل عن ذلك .

اما على الصعيد الداخلي للمجموعة فيرى الباحث انه ليس هناك تصور أوروبي واضح ومحدد حتى الآن لمضمون وطبيعة الوحدة السياسية المنشودة ، ويرى كذلك ان بلورة مضمون وشكل الوحدة السياسية لدول المجموعة الأوروبية يحتاج الى فترة قد تستغرق عقد التسعينات كله . اما عن الموقف البريطاني تجاه المجموعة فيرى الباحث ان جون ميچور يحاول البحث عن صيغة وسط تسمح لبريطانيا بالانخراط في المجموعة دون تقديم تنازلات تتعلق بالسيادة الوطنية ، اما بالنسبة لألمانيا الموحدة فإن تأثيرها على المجموعة سيتوقف على النهج الفكري والسياسي الذي ستتبناه ألمانيا في المستقبل ، وعلى القيود التي سيفرضها النظام الدولي الجديد عليها ، وعلى الفرص التي ستتاح لها .

ثم تلقى د . خالدة شاذي بحثها الذي تناول موضوع « الوحدة الألمانية والمجموعة الأوروبية » وترى الباحثة من خلاله ان الوحدة في مضمونها الواسع انما هي عملية تقتت للحوار الانسانية والاجتماعية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي كانت تقص بين شطري ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية . وترى كذلك ان عملية تحقيق الوحدة الألمانية ارتبطت بظهور مجموعتين من القضايا والاشكاليات المحورية التي كان يجب أخذها في الاعتبار تمثل المجموعة الأولى كل ما إرتبط بالتغيرات التي شهدتها عملية الوحدة الألمانية من قضايا كالقضية الدستورية ، وقضية العاصمة ، والقضية الاقتصادية والنقدية . اما المجموعة الثانية فتشمل القضايا الخارجية المتصلة بتنظيم العلاقات الخارجية للدولة الألمانية الموحدة مع الأطراف الدولية ، كقضية الحدود مع بولندا ، وقضية عضوية ألمانيا في حلف الأطلسي . وقضية العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتي . ثم تطرح الباحثة بعض المحاذير والتحديات التي تواجه الوحدة الألمانية ، وأول هذه التحديات هي « التحديات البنوية » حيث إن توقع حدوث تغيير في بنية النظام الاقليمي الأوربي سواء بالمعنى الاقتصادي او بالمعنى الاستراتيجي ، إنما يترتب عليه إعادة توزيع موارد القوة بداخله ، وتغيير في قواعد التفاعلات القائمة بين دوله . كذلك ترى الباحثة ان ألمانيا الموحدة بإعتبارها عملاقاً اقتصادياً منتظراً يمكن ان يكون لها الدور الريادي في شرق أوروبا ووسطها . وفي نفس الوقت تورد الباحثة بعض المعايير الايجابية للوحدة الألمانية فتري ان الوحدة الألمانية قد تكون فرصة مواتية للمجموعة الأوروبية للتغلب على إختلاف درجة الضمان لدى الدول الاعضاء للسير في طريق الوحدة الأوروبية ، ومن ثم التغلب على المشكلات والصعوبات التي تواجه مسيرة الجماعة وأهمها : التخفيف من حدة الخل في العلاقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة المشكلة لنواة الاندماج الأوربي ، والدعوة للإسراع والتجهيل بعملية الاندماج ، لاستيعاب القوة الألمانية ، لدفع ألمانيا بصورة أكثر عملاً داخل الجماعة . وفي نهاية البحث تطرح الباحثة بعض البدائل لسلوكيات التحالف المستقبلية لدولة ألمانيا ، حيث ترى ان البديل الأكثر قبولاً للتحقيق ، هو البديل الذي يتمثل في تجاوز فكرة الدولة الألمانية بعد تحقيق انجاز الوحدة الداخلية - حدود الدولة الألمانية - ليصل الى مستقبل الجماعة الأوروبية والوحدة الأوروبية ، وهو ما يعني ديمومة التحالف الألماني ، واستمرار دفع عجلة اندماج الجماعة الأوروبية الى الامام .

انتهى حلم القطب الأوربي الجديد ؟ وأن كان رد الباحثة قد جاء بالسلب ، إلا انها في الوقت نفسه ترى ان هناك عناصر أخرى تستدعي إعادة التفكير بالنسبة لدولاتها وأهمها الآثار الاقتصادية . ثم تناقش الباحثة مغزى التفاعلات الدولية خلال الحرب ، وتتساءل في النهاية عن طبيعة وأبعاد التعاون مع الجماعة الأوروبية وهل ستتطور ام ستظل حبيسة قيود السياسة المتوسطية ؟

« مصر والجماعة الأوروبية : الأهداف ٨٩ - ١٩٩٠ » كان عنوان البحث المقدم من د . ودودة بدران والذي تهدف من خلاله لتحليل اهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه المجموعة الأوروبية من خلال تصريحات المسؤولين المصريين في تلك الفترة . ففي مجال التعاون مع المجموعة الأوروبية ترى الباحثة انه بالرغم من وجود مثل هذا التعاون بين الجانبين ، الا ان الجانب المصري يرى ان هذا التعاون لم يحقق التوقعات المصرية ، بدليل وجود عجز تجاري لصالح المجموعة الأوروبية . اما من حيث التعاون الاقليمي فقد أبدت الدبلوماسية المصرية إهتماماً بدعم التعاون الأوربي بين مصر وأفريقيا ، وأكدت على أهمية الحوار العربي - الأوربي . وتعبير الباحثة على الدور الأوربي في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي . حيث ان المجموعة الأوروبية لا تلعب دور الوسيط ولا تتدخل مع الصندوق نيابة عن العالم الثالث . وفي مجال التنمية فتري اولا وجود قيود تحد من المشاركة الأوروبية في مجال التنمية ، فهناك قيود تتعلق بالتغييرات في النظام الدولي وقيود تتعلق بالمجموعة الأوروبية ذاتها وقيود تتعلق بالنظام الاقليمي العربي وقيود تتعلق بالاقتصاد المصري .

اما الغرض فهي مرتبطة بالتقاء المصالح بين مصر والجماعة . اما فيما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي فتستنتج الباحثة ان مصر تعطى أهمية كبرى للدور الأوربي في دفع عجلة السلام ، الا انها في الوقت نفسه ترى بعض القيود التي تؤثر في فاعلية دور الجماعة تجاه القضية الفلسطينية منها : الاختلافات بين دول المجموعة ، والآثار المترتبة على التغييرات في أوروبا الشرقية ، والروابط الأوروبية - الاسرائيلية . كذلك تتناول اثر أزمة الخليج على الصراع العربي - الاسرائيلي . وهنا ترى ان التطورات الدولية ادت الى التقاء وجهات النظر الأوروبية والمصرية لحل القضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج ، الا ان القيادة المصرية ليست متفائلة تماماً وربما تكون قد تأثرت ببعض التصريحات الأوروبية ، التي اشارت الى وجود صعوبات تواجه الدور الأوربي في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي .

اما بحث د . حسنين توفيق فقد تناول موضوع « المجموعة الأوروبية : التطورات الداخلية ٨٩ - ١٩٩٠ » . وقد حاول الباحث خلاله رصد وتحليل التطورات الداخلية التي حدثت على صعيد المجموعة الأوروبية ، ويمكن تحليل هذه التطورات على مستويين : يتضمن المستوى الأول التطورات في اجهزة ومؤسسات وقواعد وإجراءات عمل المجموعة الأوروبية ككيان اقتصادي يتضمن داخله اتجاهات عامة لتحقيق اهداف سياسية . اما المستوى الثاني فيشمل التطورات الداخلية في بعض الدول الاعضاء والتي من شأنها ترك تأثيرات هامة على كيان المجموعة ككل . ومن هذا المنطلق يتناول الباحث اولا : الاطار الاقليمي والدولي ، للتطورات الداخلية في المجموعة الأوروبية فيرصد لمجموعة من التطورات والقضايا التي اثرت في حركة المجموعة خلال الفترة محل الدراسة منها : إنهاء انظمة الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية ، ومسألة الوحدة الألمانية ، وانتهاء بعض الاسس التي قامت على اساسها « أوروبا يالتا » ، ومشكلة شكل ومضمون سياسة المجموعة الأوروبية تجاه أوروبا الشرقية . اما من ناحية حرب الخليج الثانية على المجموعة الأوروبية فيرى الباحث ان الأزمة قد تفجرت في منطقة ذات أهمية استراتيجية لأوروبا الغربية ، وان سياسة المجموعة حيالها قد إتسمت بنوع من

هامة وهي ان تدفق التكنولوجيا الاجنبية يرتبط ايجابيا بعملية تنظيم هذا النقل ، وإخفاء صفة الرسمية على المعاملات التي تتم في هذا الشأن .

اما الورقة الاخيرة فقد كانت من نصيب د . حسن علي خضر - عن « الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩٠ » .

والذي يرى ان الصادرات الزراعية غير التقليدية من محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات العطرية لها اهمية خاصة في هذا المجال . وذلك لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية واضحة في انتاج تلك المحاصيل ويرى ان الصادرات المصرية تحقق تواجدا في اغلب الاسواق العربية وبعض دول اوربا الغربية والشرقية . ويرى كذلك ان هذا التواجد يواجه منافسة من دول المجموعة الاوروبية المنتجة لنفس المنتجات ، والتي منها اسبانيا وتركيا ، وهذا الامر يتطلب بذل جهود واسعة لدراسة الاسواق واوضاعها التنافسية وطبيعة الهيكل الانتاجي بما يمكننا من التعرف على إمكانات التصدير المتاحة للمنتجات المصرية ، والتعديلات الواجب احدثها في هيكل الزراعة المصرية لزيادة انتاج بعض الأنواع وتحسينها لزيادة إمكانات فتح اسواق جديدة

ويتطلب تحقيق اهداف الدراسة محاولة تحليل طبيعة الصادرات المصرية للأسواق المختلفة وتطويرها خلال السنوات الخمس القادمة والتعرف على الاهمية النسبية لتلك الاسواق . لقد كان موضوع الندوة على جانب كبير من الاهمية ، وكان يتطلب مشاركة واسعة سواء من المتخصصين او المهتمين ، الا ان ادارة المركز قصرت الدعوة على عدد محدود من المشاركين ، وربما يتسائل البعض عن مغزى اقامة مثل هذه الندوة الهامة في اسوان ؟

اما د . علي احمد علي فقد قدم بحثا بعنوان « علاقات مصر بالجماعة الاوروبية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا » . حيث يرى الباحث ان الاقتصاد المصري يرتبط بالجماعة الاوروبية بعلاقات متعددة ، ومتشعبة ، ويستلزم البحث في علاقة مصر بالجماعة الاوروبية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا . وفي هذا الاطار عرض الباحث لجوانب التعاون بين مصر والجماعة ، والتي تحكمها اتفاقية التعاون التي تم توقيعها في يناير سنة ١٩٧٧ . ومن هذا المنطلق فإن الورقة تنقسم الى قسمين اساسيين الاول : يتعرض لاتفاقية التعاون والجوانب التي تضمنتها ، والانجازات التي تمت من خلالها . وإن كان يرى ان العلاقات التجارية قد شهدت انخفاضا في السنوات الاخيرة ، الا انه في نفس الوقت يرى ان القطاع الخاص سوف يلعب دورا هاما في زيادة الاستثمار الكلي خلال فترة الخطة الخمسية . اما القسم الثاني : فيتناول التعاون من خلال الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا حيث يرى ان مساهمات الجماعة الاوروبية شهدت تطورا ملحوظا في الفترة محل الدراسة ، ويورد جداول تبين هذا التطور . الا ان الباحث يرى ان هذه الزيادات لم تؤد الى زيادة نسبتها الى إجمالي الاستثمارات ، وهو ما يعني ان مساهمات الدول الاخرى قد زادت ، وبالتالي زيادة الحجم الكلي للاستثمار الخاص في مصر ، وزيادة الدور الذي يلعبه هذا الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . اما بالنسبة للتعاون التكنولوجي فيرى الباحث ان الشركات الاوروبية تاتي في درجة الصدارة من حيث نقل التكنولوجيا الى مصر ، وان النسبة الاكبر من التكنولوجيا المنقولة تتم عن طريق اتفاقيات بين شركات مصرية ، وشركات اوروبية للحصول على التكنولوجيا في مجال العمل مقابل إتاحة . وتتميز الشركات المشتركة في عملية نقل التكنولوجيا بتعدد الجنسيات ، ويشير الباحث في النهاية الى حقيقة

مؤتمر براج الدولي من أجل مستقبل الأمن الأوروبي

[براج ٢٥ - ٢٦ ابريل ١٩٩١]

د . خالد محمود الكومي

وهكذا انعقد المؤتمر في براج ، وافتتحه رئيس تشيكوسلوفاكيا هافيل بخطبة افتتاحية تناولت التعريف بأهمية مثل هذا المؤتمر بالنسبة لمستقبل كل اوروبا ، شرقا وغربا . وعبر عن امتنانه للاستجابة لانعقاده في عاصمة بلاده - براج - التي شرفها ان تضم بين ذراعيها هذا المؤتمر وكل المشاركين فيه ، مثلما أشاد هافيل في خطابه . فقد شارك في المؤتمر حوالي مائة من الشخصيات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والباحثين والصحفيين من ذوي الاهتمام بشئون الأمن الأوروبي ، فضلا عن مندوبي الدول الاعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (اي جميع الدول الاوروبية شرقا وغربا اضافة الى الولايات المتحدة وكندا) . فكان من بين المشاركين فيه مستشار النمسا فرانز فرانزيسكي وعدد من وزراء خارجية الدول الاوروبية مثل جيانى ميكيلس (إيطاليا) أدريان نيتاسي (رومانيا) ، ووزير التعليم الفرنسي وعدد من نواب وزراء الخارجية الاوروبيين بينهم نائب وزير الخارجية السوفيتي كلوشينسكي في كلمته الافتتاحية ركز الرئيس التشيكوسلوفاكي هافيل على تأكيد حقيقة ان مشكلات الأمن هي مشكلات ذات اهتمام عالمي

في ٢٥ و ٢٦ ابريل ١٩٩١ شهد قصر « تشرنين » مقر وزارة الخارجية الفيدرالية التشيكوسلوفاكية ، القريب على بعد خطوات من قلعة براج التاريخية ، مقر رئيس الجمهورية ، انعقد مؤتمر براج الدولي تحت شعار : « من أجل مستقبل الأمن الاوروبي » .

هذا المؤتمر انعقد تحت اشراف ثنائي مشترك لكل من « يريى دينسبير » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التشيكوسلوفاكي ، ومانفريد فورنر سكرتير عام حلف الاطلسي . وكان الرئيس التشيكوسلوفاكي فاتسلاف هافيل ووزير خارجيته دينسبير قد سافرا في مارس ٩١ إلى بروكسل والتقىا هناك بفورنر سكرتير عام حلف الاطلسي لندرس ترتيبات هذا المؤتمر معه ، والتنسيق فيما بينهم حول مقتضيات وشروط تحقيق أقصى قدر ممكن من نجاح المؤتمر في العاصمة التشيكوسلوفاكية . ولم يكن لا هافيل ولا دينسبير يخفيان مدى الحماس الذي يحملانه لفكرة المؤتمر وما يعولان عليه من أهمية واهتمام ، ومن ثم يجرى المؤتمر بتتويجا لجهودهما ومساعدتهما في اتجاه اوروبا .

الآن في حالة « عزلة استراتيجية » نتيجة لتطورات القاسم الأخيرين .

وعلى ذلك - فيما ذهب ماتيك - فإن تشيكوسلوفاكيا تطلق أمالا عريضة على عملية « تشكيل هيكل أمنى أوروبى شامل يدور حول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى » ذلك الذى يضم كلا من القوتين العظيمتين اللتين بدونهما لا يمكن أن يكون ثمة اعتبار لآى نظام أمنى على مستوى كل أوروبا . بيد أن نائب الوزير السوفيتى كفيتشنسكى تصدى لماتيك فى مقولة توقع نهاية اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى يوليو ١٩٩٠ . وحرص على التأكيد بأن مثل هذا التوسع سابق لأوانه . إذ أن الأمر يحتاج أولا إلى الرجوع إلى السلطات المسئولة فى الاتحاد السوفيتى التى من صلاحياتها اتخاذ قرار فى هذا الشأن . وبذلك فوت الفرصة على الجانب التشيكوسلوفاكى فى المؤتمر بأن يظهر أمام الحاضرين بمظهر يوفق حقيقة حجم قدراته الحقيقية والفعلية فى الوقت الحالى . فى هذا الصدد .

تقدم جيانى ديميكليس وزير خارجية إيطاليا بورقة إلى المؤتمر حملت عنوان : « التغييرات فى وسط وشرق أوروبا .. هل هى محطات أم معوقات للوحدة السياسية الأوروبية ؟ » . ورغم الصيغة التساؤلية لعنوان ورقة الوزير الإيطالى . لكنه استطاع أن يقدم من خلالها المنظور والتصور الإيطاليين للمفهوم المستقبلى لعملية الأمن الأوروبى الشامل .

وقد بدأ دى ميكليس ورقته بأن يادر محذرا كل من قد يهيمه الأمر . من أنه لو قد فشل الغرب فى بناء الاندماج الأوروبى الشامل . فإن ذلك سوف يعنى ليس فقط تفكك الشرق الأوروبى . وإنما كذلك تفكك أوروبا الغربية ذاتها أيضا . وذلك فى إشارة واضحة من جانبه إلى الترابط العضوى الوثيق بين شقى القارة العجوز . التى تقع إيطاليا فى جنوبها . (وما يذكر هنا أن إيطاليا وهى أحد مؤسسى منظمة أو مجموعة البنتاجونال للتعاون الاقليمى فى مناهية . وهى المنظمة التى تضم إلى جانب إيطاليا كلا من النمسا ويوغسلافيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا (مؤخرا فى عام ٩٠) .. وقد رحبت منذ البداية بطلب تشيكوسلوفاكيا الانضمام إلى المجموعة علم ١٩٩٠ بعد عام واحد من تخلصها من الحكم الشيوعى .. بل ويلاحظ الآن تحمس إيطاليا للتعاون والمساعدة مع مجموعة الدول المتحررة مؤخرا من النظام الشيوعى فى شرق ووسط أوروبا وخاصة المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .. ولاشك أن عيون إيطاليا الآن على كل من البانيا ورومانيا ترقب عن كثب مجرى التطورات الديمقراطية الجارية فيهما . بالنظر للأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية الخاصة لكل منهما بالنسبة لإيطاليا .. وفى هذا الصدد يذكر أيضا أن لرون نستاسى وزير خارجية رومانيا كان قد فاتح الجانب التشيكوسلوفاكى - على هامش مؤتمر براج هذا - برغبة بلاده الانضمام إلى مجموعة البنتاجونال . غير أن الرد التشيكوسلوفاكى فيما يبدو لم يكن مشجعا بما فيه الكفاية ... ربما إنتظارا لمزيد من التطور الديمقراطى فى رومانيا .. حيث كان ملخص الرد التشيكوسلوفاكى أنه من الأفضل أن يتم السعى لتشكيل مجموعات تعاون اقليمية جديدة أخرى فى منطقة البلقان أو البحر الأسود تضم الدول والبلدان ذات النظم المتشابهة أو المتقاربة . بدلا من التعويل على الانضمام للمجموعات الإقليمية (**البلقان**) بالفعل) .

وأعتبر الوزير دى ميكليس أن هناك ثلاثة أعصدة تقتصب عليها عملية الاندماج الأوروبى هى : ١ - حلف الأطنطى والجماعة الأوربية والمجلس الأوروبى . ويرى دى ميكليس أنه بينما تمثل هذه العناصر الثلاثة أسس الاندماج الأوروبى . فإن لها أيضا ثقلها أو مظلة تغطى عملية الاندماج الأوروبى هذه . تتمثل فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى . ويتصور دى ميكليس أن هذه المظلة - السلف ممتدة من سان فرانسيسكو غربا (فى أقصى الغرب الأمريكى) إلى فلاد افوستوك شرقا (باعتبارها أقصى نقطة فى شواطئ الاتحاد السوفيتى) .

وليس اقليميا . وأشار إلى أن أوروبا التى كانت قبلا « منقطعة انفسام » قد أضحت اليوم موضعا لمخاض مولد عالم جديد متعدد الاقطاب . . وغير عن امتنانه وامتنان بلاده لمنظمة معاهدة شمال الاطنطى (الناتو) باعتبارها - على حد تعبيره - « مؤسسة ديموقراطية قد تم إختبارها » . مع الإشارة إلى دور الاتحاد السوفيتى فى إنجاح عملية الأمن الأوروبى ... « الذى بدون الانخراط السوفيتى فيها فإنه لا يمكن تصور ثمة مستقبل للأمن الأوروبى » . وذكر هافيل أن بلاده تنتظر الكثير من وراء عملية هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى . وقدم تصوره عن مستقبل الأمن الأوروبى بأنه يرى « بضرورة قيام نظام ينهض على معاهدات جماعية تربط بين ثلاث مجموعات من الدول : البلدان أعضاء حلف الأطنطى . والدول المحايدة . وبلدان ما كان يعرف فى السابق ببلدان شرق أوروبا الشيوعية » . وأيد هافيل فكرة قيام معاهدات ثنائية بين الدول الأوربية بحيث تشكل أساس شبكة الأمن الأوروبى المستقبلى . وفى هذا الصدد أعاد التأكيد على مدى أهمية دور الاتحاد السوفيتى : فى عملية الأمن الأوروبى المستقبلى) .

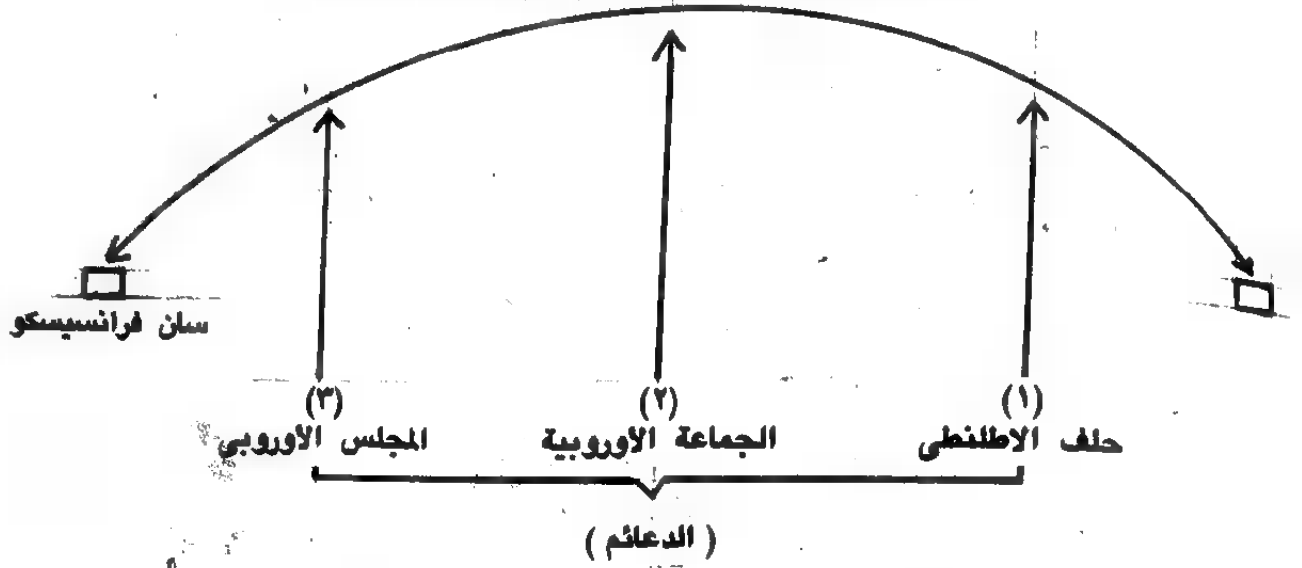
وكرس مانفريد فورنر (سكرتير عام حلف الأطنطى) خطابه الافتتاحى أمام المؤتمر لمحاولة تعريف مستمعيه بالبرنامج الجديد للأمن من منظور حلف الأطنطى فى إطار مجمل المحتوى الأوروبى الشامل . ولفت النظر فى نعمة وصياغة خطابه السياسى نقطة مهمة كان من الواضح أنه يقصد بها « تلمين » السوفيت بالذات . فقد أكد على أن حلف الأطنطى لا بنوى تغيير عملية التوازن الأوروبى . كما لا ينوى توسيع حدوده القائمة أكثر من إتجاه الشرق . وفى إشارة لا يخفى مغزاها لنفس هذا المعنى قال فورنر بأن الكل يعلم بأن جدول أعمال الحلف فى المرحلة الحالية لا يتضمن لا تقديم ضمانات رسمية لأحد (من غير أعضائه الحاليين) ولا منح العضوية فى الوقت الراهن لآى أعضاء جدد .

غير أن فورنر - رغم حرصه على توضيح ذلك . وعلى الأعراب عن متابعة الحلف واهتمامه الشديد بالتطورات السياسية الجارية فى الاتحاد السوفيتى فقد حرص أيضا على الإشارة الحاسمة غير القابلة للالتباس إلى أن حلف الأطنطى لن يقف غير عابىء إذا ما جريت محاولة تغيير الأوضاع الجديدة فى منطقة شرق ووسط أوروبا . بمعنى أى محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء . وهكذا ترك فورنر لكل من يهيمه الأمر أن يحلل ويستنتج ما يشاء من ثنائى السطور ومن بينها على حد سواء . ومن ثم يكتمل شقا المعادلة : تلمين السوفيت . وتحذيرهم . فى أن معا . ومع ذلك لم يفت فورنر أن يعرب أمام المشاركين فى المؤتمر - عن سعادته الفامرة بأن يرى فى هذا المؤتمر تمثيلا سوفيتيا على مستوى عال . وذكر أن « التطور السوفيتى فى مجال الأمن والاستراتيجية » سوف يظل يحظى بأولوية متقدمة منا جميعا » . وأن هذا المؤتمر سوف يقدم فرصة لصياغة « توقعاتنا الجماعية » للدوائر العسكرية السوفيتية وللتطور السوفيتى إجمالا .

واقترح فورنر - أمام المؤتمر - مناقشة ثلاثة مستويات من القضايا : يتعلق المستوى الأول بتكوين وتشكيل وصياغة مفهوم جديد وعصرى وأكثر اتساعا وشمولا للأمن . ويرتبط المستوى الثانى بضرورة التعامل مع المؤسسات التى سوف يكون من الضرورى نشؤها مع تخلص أوروبا من وضعية التجزئة والانقسام . أمام المستوى الثالث فيتعامل مع « دور حلف الأطنطى » وبدأ أزدنيك ماتيك نائب وزير الخارجية التشيكوسلوفاكى المناقشات السياسية حول قضية أبعاد الأمن الأوبى . ولما دخلته آثار قضية حساسة شدد انتباه المشاركين جميعا . ولما قدمتهم الوفد السوفيتى برئاسة نائب وزير الخارجية السوفيتى كفيتشنسكى . فقد أعلن ماتيك أن « اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو من الزعم أن تعقد جلستها فى براج فى أوائل شهر يوليو (٩١) » . وأن تشيكوسلوفاكيا لا تخفى توقعها بأن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسات اللجنة » . وأضاف أن أوروبا الشرقية تجد نفسها

(السقف / المظلة)

مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى (او عملية هلستكى)



[تصور دى ميكيلس المستقبلى لهيكل عملية الاندماج الاوروبى الشامل]

الهندسى فى تصور تطلعى للمستقبل الاوروبى كاحد ابناء هذه القارة ، ولكن من منطلق سياسى / استراتيجى عام . لكن ترى هل منطلقات الوزير فى هندسة المستقبل الاوروبى تستند الى مبادئ الهندسة المعمارية البنائية ام الى مبادئ الهندسة الفراغية التجريدية ؟ سؤال تصعب الاجابة عنه فى الوقت الراهن .. وإن تكن الشهور والسنوات القادمة بما تحمله وتسفر عنه من تطورات وبخبايا كفيلة بتقديم الاجابة ... أو بعضها ، دون نسيان القول الشائع بين دارسى وطلبة العلوم والسياسة بأن « السياسة - دائما - مُطلق من مطلقات الحُبل بما قد لا يحصى من الاحتمالات » . ومع ذلك تبقى لنا هنا ملاحظة أخيرة بشأن ما عرض له الوزير الايطالى من أفكار عن مستقبل الامن الاوروبى الشامل . فهو - فى رأينا - قد نجح فى أن يصنع تطلعات الغرب إجمالا وككل ذلك الذى يبدو أنه يمارس الآن فى منطقة شرق ووسط أوروبا - فى نشوة المنتصر - مباراة « لعبة الامم » بأسلوب الشطرنج السياسى . ويطبق بإقتدار واضح حتى الآن على الأقل - نظرية « قطع الموزاييك » - فهو يضم القطع المستقطعة حديثا الى مساحاته القديمة ، ثم يعمل على تلويئها بعد ذلك بصيفته الخاصة .

ولخصى يرجى دينسيير (نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تشيكوسلوفاكيا) تصور بلاده - أمام المؤتمر - عن مستقبل الامن الاوروبى ، فى أنه يجب أن يقوم على أساس الديمقراطية والابتناع عن عزل الاتحاد السوفيتى واستمرار التعاون الاوروبى (أوروبا + كلا من الولايات المتحدة وكندا) . مع تأكيد على ضرورة عدم السماح بعد ذلك بما أسماه . الخطوط العازلة Dividing Lines

لا يجب أن ننسى هنا أن تشيكوسلوفاكيا كانت دائما عبر تاريخها - حتى قبل قيام جمهوريتها الأولى لأول مرة فى عام ١٩١٨ - منطقة عبور / ترانزيت لكل أوروبا ، ولازالت . بالنظر الى طبيعة

دى ميكيلس ومراحل الاندماج الاوروبى :
عرض الوزير الايطالى دى ميكيلس - فى ورقته المقدمة إلى المؤتمر - لتبئين ما أطلق عليه تعبير « دليل - أو - خط سير (عملية) الاندماج « الاوروبى » . ويتصور أن العملية سوف تستغرق ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى . ينبغي أن تشمل تكثيف التعاون الثنائى فى الشرق الاوروبى ، وبصفة خاصة عبر نماذج جديدة لاتفاقيات المعونة بين الاتحاد السوفيتى وحليفاته السابقات من جهة ، وبين بلدان ماكان يعرف سابقا بالكتلة الشرقية وبعضها البعض من جهة أخرى . ويؤكد الوزير الايطالى - هنا - على أهمية التعاون الاقليمى بين الاجهزة القائمة لهذا الغرض مثل البنتاجونال ودول البلطيق . ويرى أن هذه المرحلة الأولى يجب أن تتم مع عام ١٩٩٥ بتوقيع اتفاق أو معاهدة بين حلف الاطلسنطى والاتحاد السوفيتى .. وذلك يزول - فى رأيه - مصدر واضح للتوتر الكامن ولسوء الفهم . المرحلة الثانية : وتبدأ فى رأيه ما بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ . وهنا يرشح الوزير الايطالى - فى تصوره - ثلاث دول على الأقل من دول وسط أوروبا يراها على الترتيب : تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ، التى يمكن أن تصبح أعضاء فى الجماعة الاوروبية ، خلال هذه المرحلة . ويعتقد أن إنضمام هذه الدول الى هذه الجماعة سوف يصبح له دور فعال فى اتجاهين فهو يمكن أن يقوى من نفوذ الجماعة الاوروبية ومن نفوذ بلدان وسط أوروبا فى أن معا بالنسبة لسياسة الجماعة ولعملية صنع القرار فيها .

لما المرحلة الثالثة والأخيرة : فهى أنها سوف تاتى بعد ذلك ، وهى بمثابة تكريس لعملية التشطيب النهائية للمسارات الأخيرة فى هيكل الوحدة الاوروبية الشاملة .

وهكذا نرى الوزير الايطالى دى ميكيلس (الذى يبدو وثقا فى نتائج تنبؤاته المستقبلية) يصنع أفكاره السياسية بصدد مستقبل الامن الاوروبى الشامل بطريقة هى أقرب الى طرق صياغات التعبير

- يجب ألا يتجزأ ، ويجب أيضا أن يشمل كل أوربا بما فيها الاتحاد السوفيتي (دينسبير + فورنر)
- ٢ - أن الهيكل الجديد للأمن الأوربي يجب أن ينهض على أساس التعاون المشترك بين كل من : ١ - مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي (عملية هلسنكي) - ب - حلف الاطلنطي - ج - المجلس الأوربي
- د - الجماعة الأوربية . (دينسبير + فورنر)
- ٣ - ضرورة إلغاء « الستار الحديدي » وليس تحريكه نحو الشرق . (دينسبير فقط)
- ٤ - تكثيف العلاقات بين البلدان شرق ووسط أوربا من ناحية وحلف الاطلنطي من ناحية ثانية ، إذ لم يتم بعد إستنفاد كافة إمكانيات ذلك . (فورنر فقط)
- ٥ - إن المؤتمر قد كان خطوة أخرى قربت حلف الاطلنطي وبلدان شرق ووسط أوربا من بعضهم البعض ، الأمر الذي يدل على أن المؤتمر قد أثبت وبرهن على أنه قد تمت تصفية الخطوط العازلة القديمة في أوربا . (فورنر فقط)
- ٦ - على الاتحاد السوفيتي أن يعرف بأن أعضاء حلف الاطلنطي وبلدان شرق ووسط أوربا راغبون جميعا في بناء « أوروبا جديدة » بمشاركة الاتحاد السوفيتي نفسه ، كما أنه « على الاتحاد السوفيتي أن يدرك بأننا لسنا أعداء » . (فورنر فقط)
- ٧ - عدم إمكانية قيام نظام أمن أوربي شامل بدون الاتحاد السوفيتي . (فورنر فقط) □

جغرافيتها السياسية ، وخاصة في ضوء أنها دولة حبيسة لاتطل على أي بحر من البحار) ..

وافكار سوفيتية :

أثار بعض أعضاء الوفد السوفيتي - أمام المؤتمر - فكرة ضرورة إلغاء حلف الاطلنطي بإعتبار أن الأمن الأوربي لم يعد أمنا عسكريا بل سياسيا واقتصاديا وإنسانيا وأيكولوجيا من حيث نوعية المشكلات التي أضحت تواجهه في عالم اليوم ، وما قد طرأ من متغيرات ومستجدات . ومن ثم - في إعتقاد السوفيت - حتمية إعادة النظر في مسألة بقاء وإستمرار حلف الاطلنطي من الأصل في ضوء التطورات والمعطيات الأوربية الجديدة . (وقد تصدى بعض أعضاء الوفد البريطاني في المؤتمر لهذه المقولة مؤكدين أنه ليس في مصلحة أي من الشرق - أو الغرب على حد سواء إلغاء حلف الاطلنطي) .

الخلاصة ومجمل الصورة العامة للمؤتمر :

في المؤتمر الصحفي الذي إنعقد عقب إنتهاء المؤتمر (يوم ١٩/٤/٧٦) تحدث كل من دينسبير وزير خارجية الدولة المضيفة وفورنر سكرتير عام حلف الاطلنطي (بإعتبار هذا المؤتمر قد انعقدت تحت إشرافهما الثنائي المشترك) فخلصا ما أسفر عنه المؤتمر من محصلة اتفاق في الآراء والتوجهات ووجهات النظر .

ويمكننا إيجاز ما ذكره الاثنان دينسبير وفورنر في هذا الصدد في النقاط التالية :

١ - أن المشاركين في المؤتمر قد إتفقوا على أن الأمن الأوربي

ندوة العلاقات العمانية المصرية التاريخية

(مسقط : ٢ - ٤ مارس ١٩٩١)

د . عبد الرحمن اسماعيل الصالحى

الدولة العربية الوحيدة في الشرق العربي التي حافظت على صلاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع مصر طوال ثمانينات هذا القرن . وتحدث أيضا السيد سالم بن محمد الغيلاني مستشار وزارة التراث القومي والثقافة بعمان وأمين الندوة عن الجانب العماني ، وذكر أن الندوة تأتي انطلاقا من حرص عمان ممثلة في وزارة التراث القومي والثقافة ، ومصر ممثلة في كلية الآداب جامعة الزقازيق ورغبتها في دعم أواصر الاخوة والمودة بينهما ، ومن هذا فإن الندوة تأتي في إطار تقوية العلاقات بين البلدين .

وبعد انتهاء أعمال الجلسة الافتتاحية بدأت جلسات العمل التي امتدت على مدى أيام ثلاث تخللتها ١٢ جلسة . وكانت جلسة العمل الاولى التي تحدث فيها الاستاذ الدكتور رافت غنيمي الشيش أمين الندوة وعميد آداب الزقازيق عن بحث بعنوان : « مصر وعمان في النصف الاول من القرن التاسع عشر والنصف الثاني من القرن العشرين : دراسة مقارنة » فاستعرض العلاقة التاريخية بين مصر وعمان عبر التاريخ الحديث مشيرا الى تشابه الاحداث بين البلدين خلال فترة امتدت زهاء قرنين من الزمن في إطار علاقات غير منحازة ، ومن ثم فإن العلاقات اتسمت بالثبات والود والاحترام المتبادل . وينتهي الاستاذ الباحث الى انه قد تهيأ لمصر وعمان لواء

عقدت في مسقط ندوة العلاقات العمانية المصرية التاريخية في الفترة ٢ - ٤ مارس ١٩٩١ . وقد وضعت الندوة تحت رعاية السيد فيصل آل سعيد وزير التراث القومي والثقافة العماني ، وافتتح الندوة السيد سلطان بن حمد البوسعيدى محافظ مسقط ، وشهد الافتتاح بفندق الخليج نخبة من المثقفين من الوزراء والسفراء واساتذة الجامعات من مصر وعمان والدارسين والباحثين . وقد نظمت الندوة بالتعاون بين وزارة التراث القومي والثقافة بعمان وكلية الآداب جامعة الزقازيق .

وفي الجلسة الافتتاحية تحدث السيد سلطان بن حمد البوسعيدى محافظ مسقط عن المدونات التاريخية التي اشارت الى ازدهار ونمو العلاقات والتواصل المصري العماني منذ اقدم العصور ، والتي اكدت وجود علاقات مزدهرة بين حضارة الفراغة وبين انسان عمان منذ عهد الاسرة السادسة ، واختتم سيادته كلمته بالتأكيد على دور الثقافة والعلم لدى عشاق الفكر في تشييد الحضارات الانسانية . وفي نفس الجلسة تحدث الاستاذ الدكتور رافت غنيمي الشيش عميد كلية الآداب جامعة الزقازيق بصفتة امينا للندوة ورئيسا للوفد المصري في الندوة فاشاد بدور سلطان عمان ومواقفه الشجاعة تجاه مصر وشعبها في حرب رمضان ومابعدها فقد كانت السلطنة هي

منتقلا من العصر العباسي وكيف ظهرت قوة مصر الى العصر الحديث مؤكدا ان مصر وعمان مازالتا من العلاقات المضيق للعرب والمسلمين .

وفي اليوم الاخير للندوة بدأت جلسات الصباح حيث نوقشت في الجلسة الاولى الورقة البحثية التي اعدتها الدكتورة امال محمد حسن مدرس التاريخ الاسلامي بكلية البنات جامعة عين شمس وكان موضوعها : « موقف المدرسة المصرية والمدرسة العمانية : قراءة في منهج التفسير والتاويل بين السيوطي والفهاتي » وأوضحت الباحثة بجلاء فكر علمين من اعلام الفكر الاسلامي في عديد من قضايا التوحيد لايضاح كيف عملت الحضارة الاسلامية على الفساح المجال لحرية الفكر والاجتهاد . وأوضحت الباحثة ان طابع الوحدة الجغرافية في العالم الاسلامي لم يمنح اقاليم هذا العالم بخصوصية فكرية متميزة عن غيره ، بل لقد اكتسبت هذه الخصوصية من مبدأ من المبادئ الاسلامية وهو الاجتهاد . واعقب بحث الدكتورة امال بحث للدكتور رجب عبد الحليم الخبير بوزارة الاعلام العمانية عن : « الازد والمهرة في مصر ودورهم السياسي والثقافي حتى نهاية الدولة الفاطمية » وأوضح البحث حركة مجرات الازد والمهرة الى مصر ودورهم الكبير في اثر الساحة العلمية بمصر والفتوحات التي شاركوا بها . كما أوضح الباحث كيف قويت الروابط بين مصر وعمان من خلال دور الازد والمهرة في معظم مجالات الحياة وبصفة خاصة في تدعيم حركة انتشار الاسلام وحركة التعريب في مصر .

وفي جلستي المساء الاخير للندوة عرض الباحث العماني سعيد بن محمد الغيلاني بحثه عن : « عمان ومصر في رحلات الرحالين والمستكشفين » حيث تحدث عن اهمية عمان ومصر جغرافيا واقتصاديا ، وعرض لهذه اهمية من خلال كتابات بعض الرحالة والمكتشفين من امثال ابي القاسم النصيصي ، الادريس ، الحموي ، وابن بطوطة .

وتحت عنوان : « مصر وعمان علاقة حضارة متميزة عبر التاريخ » جاء بحث الاستاذ عبد التواب يوسف ليكون اخر البحوث مرصعا بأدب رفيع وصياغة رشيقة يتحدث عن العلاقات المصرية العمانية من قبل ظهور الاسلام وفي اطار الاسلام حيث اسلمت عمان على يد عمرو ابن العاص ، وهو في ذات الوقت فاتح مصر . ثم يوضح الباحث كيف انعكست اثار الحضارة الاسلامية على البلدين في نماذج وترايط . ويفرج الباحث الى علاقات البلدين في الثمانينيات وكيف كانت ومازالت راسخة مستمرة على اسس واضحة رغم قطيعة العرب لمصر في هذه الفترة .

وفي جلسة الختام تحدث نفس المتحدثين في جلسة الافتتاح مشيدين بنجاح الندوة بفضل الجهود المشتركة المستندة الى الرغبة المخلصة من جانب المسؤولين والباحثين في كل من مصر وعمان . واعقب ذلك تلاوة التقرير الختامي للندوة والتوصيات التي جاء معظمها مؤكدا على ضرورة مضاعفة الجهود الشعبية والحكومية في البلاد العربية لتوثيق الصلات فيها مع التأكيد على ان العبد الاكبر في هذه المهمة يقع على عاتق المثقفين .

وكذلك جاءت التوصية على ضرورة توضيح الدور الثقافي والحضاري العربي ومساهمة العرب في الحضارة العالمية بصفة عامة وتأسيس الروابط العربية الافريقية وابرازها بصفة خاصة نظرا للترابط الوثيق بين العرب وافريقيا .

كما جاءت التوصيات مناشدة المؤسسات المتخصصة في نشر التراث العربي لتوضيح الدور الحضاري لامة العرب مع فتح المجال اكثر للاستفادة المتبادلة من خبرات الاساتذة العرب ومع اجراء عديد من البحوث في القضايا العربية العامة .

ويمكن القول بان هذه الندوة اثرت الفكر العماني والمصري بما نوقش فيها وطرح في طياتها من ابحاث ودراسات دأب من حولها نقاش دائب بفكر علمي متزن هادئ فاككت في الواقع عمق الروابط واستمراريتها بين مصر وعمان . □

واعية وحكيمة ترمي مصالح الامة في اطار توازني في محيط علاقات عربية ودولية عكست احترام العالم لمصر وعمان . وفي جلسة الصباح الثانية كان المتحدث من الجانب العماني عبد الله بن ناصر الحارثي من جامعة السلطان قابوس والذي قدم بحثا بعنوان : « عمان ومصر ودورها البطولي في التصدي والدفاع عن ارض العربية والاسلام » وقد ركز بحثه حول الحملات الصليبية المعادية لمصر ، والدور المصري الشجاع في صد هذه الحملات مما عكس اثارا جادة تمثلت في الحفاظ على العربية والاسلام في البلدين . وفي الجلستين المسائيتين ، تحدث في الاولى منها المهندس سعيد بن محمد الصقلاني عن : « الفنون المعمارية في كل من مصر وعمان من حيث التشابه والتمازج » ، موضحا البعد الحضاري لمصر وعمان ، من حيث الالتقاء بين البلدين مركزا على نشأة الحضارة وتعاقب ونقاط الالتقاء في الاتصال من خلال صلات ملوك مصر وعمان الحضارات وعمليات الاتصال من خلال صلات ملوك مصر وعمان والمؤثرات الفعلية في تشكيل عمارة مصر وعمارة عمان سواء كانت هذه المؤثرات تاريخية او اجتماعية او ثقافية وبيئية .

بينما قدم الدكتور عبد الرحمن الصالحى استاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق بحثا في الجلسة المسائية الثانية عن : « خصوصية العلاقات المصرية العمانية : ١٩٧٩ - ١٩٨٩ » واستعرض الباحث فيه مسيرة العلاقات بين الدولتين خلال هذه الفترة العصبية من تاريخ الامة العربية وكيف ابقت عمان على علاقاتها مع مصر كاملة بل مزدهرة بينما قطع الباقون هذه العلاقات ، وأشار الباحث الى ان هذه تعد ترجمة لمنهاج واستراتيجية الدولة العثمانية ولتلاقيها مع الاستراتيجية المصرية . وانتهى الباحث بحثه بتوضيح المرتكزات التي يمكن ان تنطلق منها علاقات مصرية عمانية اكثر ثباتا ودواما ورسوخا في اطار من التعاون والتنسيق بل ربما يصل الى حد التكامل .

وفي اليوم الثاني بدأت الجلسات الصباحية ببحث لقاء الاستاذ الدكتور شوقي عطا الله الجمل استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة وكان موضوعه : « دور مصر وعمان الحضاري في شرق افريقيا » وقد أوضح الباحث انعكاس اثر مصر وعمان الحضاري على افريقيا ، فكان للبلدين دورا هام ومؤثر في القارة الافريقية وان برز هذا الدور في شرق القارة نتيجة التفاعل العماني فان دور مصر كان واضحا وبارزا في الاقاليم المطلية على الساحل الشمالي للقارة وغربها وكذلك في اقاليم حوض النيل . وفي الجلسة الصباحية الثانية جاء بحث على بن محسن آل حفيظ مدير دائرة تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم والشباب بعمان وكان موضوعه : « عربوية مصر القديمة وصلاتها بارض اللبان » ، وحدد في بداية عرضه للبحث مسألة هامة وهي ضرورة الترابط عند دراسة العلاقات التجارية بين مصر وعمان بمعنى ان تتضمن العلاقات مع بلاد العرب الجنوبية حيث كانت تمثل وحدة طبيعية متكاملة . وقد تتبع الباحث العلاقات التجارية بين الجنوب العربي وبين مصر منذ الالف الثاني قبل الميلاد وحتى اوائل القرن السادس الميلادي .

وفي المساء عقدت جلستان عرض في الاولى بحث الدكتورة سحر عبد العزيز سالم مدرس التاريخ باداب الاسكندرية وكان موضوعه « دور عمان في تجارة الكارم » « التوابل » وصداها في سياسة مصر الخارجية . وأوضح البحث ان العمانيين عرفوا تجارة الكارم منذ اقدم العصور وهذه التجارة كان لها سوق في مصر خاصة في العصر الفاطمي حتى وصلت تجارتهم من التوابل والاعطور ٥٠ الف دينار في العام . وهذه التجارة كانت أحد عوامل الربط بين مصر وعمان . وجاء الاستاذ الدكتور احمد السيد الحسيبي الاستاذ باداب عين شمس وموضوعه : « لمحات مضيئة في مسيرة التاريخ المصري العماني » ، وباقتدار كمادة الدكتور الحسيبي دائما في الندوات والمؤتمرات عرض بحثه موضحا اهم اللامحات المضيئة منذ عصر قدماء المصريين وكيف كانوا يجلبون احتياجاتهم من عمان ، وينتقل الباحث الى القرن الخامس الهجري موضحا كيف كانت مصر وعمان جناحي امان وامن للمنطقة كلها . وينتهي الباحث بطوافه المضيء

قضية الفقر في العالم

عرض لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٩٠

مفهوم الفقر :

ويحدد التقرير تصورا واضحا لقضية الفقر :
فهو يتضمن الاوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية ،
بالاضافة للمفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض .
وتتضح معالم حالة الفقر في الدول النامية من الاحصاءات التالية : -
توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين ، بينما أنها لا تتعدى
الخمسين في إفريقيا جنوب الصحراء ونسبة وفيات الاطفال دون
الخمس سنين حوالي ١٧٠ في الالف في آسيا الجنوبية ، بينما
لا يتعدى عشرة في الالف في السويد .
وما زال هناك ١١٠ ملايين طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي
نوع من التعليم !

ومن الجدير بالذكر ان اعباء الفقر تقع بصفة خاصة على النساء
والاطفال وخصوصا الاناث منهم .
كما ان الاوضاع الاثنية او القبلية تؤثر على توزيع الدخل والخدمات
ومن ثم الفقر - في عدد من الدول النامية .
فلسفة التقرير واستنتاجاته :

لا يكتفى هذا التقرير بالتعرض لتحليل العلمى لقضية الفقر
وتجارب الدول المختلفة في مكافحته ، بل ينتقل الى الخروج
باستنتاجات محدودة حول ما خلصت اليه هذه التجارب من الدروس
المستفادة ، ومن ثم يرسم التقرير ومقترحاته للخطوط العريضة
للعمل الدولي لمكافحة الفقر ويحدد اهدافا يراها ممكنة للعقد القادم .
ويينتهي البنك الدولي من تحليله الى الاستنتاجات الآتية : -
اولا : النمو الاقتصادي امر ضروري وإن لم يكن كافيا لمكافحة
الفقر ، مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها . من الصعب
اتخاذ خطوات كبيرة في القضاء على الفقر ، في ظروف ركود اقتصادي
عام ، ناهيك عن التدهور الاقتصادي الذي تمر به الدول الافريقية
حاليا .

ثانيا :

النمو الاقتصادي وحده لا يكفي ، بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة
تستهدف القضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء .
وسنعود فيما يلي الى هذه السياسات وتكييفها لحال كل بلد وظروفه
الخاصة .

ثالثا : تحسين حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول الى مستويات عليا
من الدخل القومي .

فقد بينت التجربة انه بالرغم من ان اغلب المؤشرات الاجتماعية
(مثل نسبة وفيات المواليد) توقعا في الحياة ، التعليم ، ...)
تناسب في اغلب الاحوال مع الثراء (متوسط الدخل القومي

للبلد) الا ان هذه المؤشرات تصل الى قرب قمتها بعد حوالي ١٥٠٠

-WORLD DEVELOPEMENT REPORT, 1990
- POVERTY (WORLD DEVELOPEMENT IN-
DICATORS)
- WORLD BANK, WASHEINGTON, U.S.A.
FISRT EDITION JUNE 1990.

(اعد الترجمة العربية : مركز الاهرام للترجمة والنشر)

اصدر البنك الدولي تقريرا هاما عن قضية الفقر في العالم .
جاء هذا التقرير بعد عقد من الزمان من تقرير مماثل اصدره البنك
الدولي عام ١٩٨٠ .
ومن المفيد أن نقف عند هذا التقرير الجديد ، لما به من معلومات
هامة ولما يصفه من تصور تفصيلي لقضية الفقر ووسائل علاجها .
الفقر في العالم :

رغم أن عقد الثمانينات كان عقد الازمات الاقتصادية والمحن
الاجتماعية ، وما مرت به الدول النامية من أزمة الدين الخارجية ،
وتداعى أسعار المواد الأولية ، وذبذبات أسعار العملات ، وغيرها من
الاهوال الاقتصادية .. ، بالرغم من هذا كله ، من الملفت أن نسبة
الفقراء في المجتمعات النامية انخفضت في كل انحاء العالم باستثناء
إفريقيا ، جنوب الصحراء ، حيث حالت الازمات الطاحنة وضعف
النسيج السياسي والبنية الاقتصادية ، دون إنجاز حد أدنى من
التنمية ، بل عاشت هذه المنطقة مجاعات مزت ضمير الانسانية
جمعاء .

وبصورة عامة نجد ان منطقة آسيا الشرقية ، التي عاشت نموا
اقتصاديا سريعا جدا ، تمكنت من خفض نسبة الفقر بصورة
ملموسة ، كما تمكنت من تطوير إلى الاحسن أغلب المؤشرات
الاجتماعية .

أما آسيا الجنوبية ، باستثناء بنجلاديش ، فقد تمكنت من تحقيق
نمو مطرد ، وتحسن بسيط ولكنه مستمر في مستوى معيشة ابنائها
عامة ، وازدحام الفقراء منهم خاصة ، ومن الواضح أن للصين
والهند وضعما خاصا في مثل هذه الاوصاف ، فهاتان الدولتان تمثلان
قرب مليارين من الناس أغلبهم من الفقراء .

ولذا كانت السياسات المتبعة في هاتين الدولتين لهما تأثير جذري
على وضع الفقر في العالم .

ومن ثم باتت استمرارية نجاحهما في مكافحة الفقر حجر الزاوية في
نجاح أي عمل دولي لحصر الفقر والحد من آثاره السلبية على
الانسانية جمعاء .

دولار، للفرد سنويا ومع ذلك فالملاحظ أن إتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم للأطفال) تؤدي إلى تفاوت ضخم في حال الفقراء.

فعل سبيل المثال تمكنت كل من الصين وسريلانكا من خفض معدلات وفاة المواليد إلى حوالي ٢٠ في الألف، ورفع توقعات الحياة إلى حوالي ٧٠ عاما، بينما كان المتوسط لدول إفريقيا جنوب الصحراء، التي تتعادل مع الصين وسريلانكا من حيث متوسط دخل الفرد - أكثر من أربعة أضعاف ذلك : ١٢٢ في الألف، وكان معدل توقعات الحياة في إفريقيا حوالي ٥٠ عاما.

سياسات مكافحة الفقر:

ويتلخص فلسفة التقرير في أهمية التركيز على مواكبة السياسات الأساسية للتنمية الاقتصادية بسياسات حكيمة لمكافحة الفقر، ويرى التقرير أن هذه السياسات من شطرين متكاملين :-
أولا: التأكيد على وسائل الانتاج التي في حيازة الفقراء، ولكن بكفاءة وأهمها العمالة.

ومن ثم فبالإضافة لقضايا الملكية والتمويل للفقراء، بات ضروريا التأكيد على تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء، دون اللجوء إلى دعم وظائف وهمية أو الاعتماد على التضخم في التوظيف الإداري الحكومي.

وهذا يعني تعبئة الحوافز والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البنية الأساسية والتكنولوجيا المناسبة، وتفضيل وسائل التنفيذ التي تعتمد أساسا على قدر كبير من العمالة، وتحرير أسواق العمل.

ثانيا: توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من الصحة والتغذية والتعليم الأساسي وتنظيم الأسرة وغيرها.

محتويات التقرير:

في مطلع التقرير تصوير يلخص أهم النتائج، أما متن التقرير فمكون من تسعة فصول، والعديد من الملاحق الإحصائية. الفصل الأول: يرسم خريطة الفقر في العالم، مبينا التفاوت الكبير بين المناطق المختلفة والتطورات الموجودة خلال الثمانينات. فآسيا بالرغم من أنها تحوى أكبر عدد من الفقراء إلا أن عددهم في انخفاض مستمر.

وذلك الوضع نفسه في أمريكا اللاتينية، وإن كانت حدة الفقر اشتدت في بعض البلاد هناك، بينما نجد أن إفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة التي تتزايد فيها أعداد الفقراء. والفصل الثاني: يتصدى لتحليل ما نعرفه عن الفقر والفقراء. ويتضمن وضعاً إنسانياً للمحنة الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها ثلاث من العائلات الفقيرة، كما يتصدى الفصل للمسائل الفنية والتعنية لقياس مدى الفقر في الدول المختلفة.

وأهمية هذه المسائل الفنية أنها تسمح بتقويم السياسات المختلفة لمكافحة الفقر في الدول المختلفة.

أما الفصل الثالث: فيحلل تجارب ناجحة في مكافحة الفقر وعلى رأسها اندونيسيا التي تمكنت من خفض نسبة الفقراء بين ابنائها من ٦٠٪ إلى ٢٠٪ في جيل واحد!

ثم ينتقل الفصل الرابع: إلى تحليل كيفية زيادة الفرص الاقتصادية للفقراء وكيفية التركيز على المناطق التي يتمركز فيها الفقراء، وكيفية ربط خفض الفقر مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أما الفصل الخامس: فيركز على الشق الاجتماعي من سياسة مكافحة الفقر، وينتهى إلى المطالبة بالتركيز على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والتغذية وتنظيم الأسرة، والمطالبة بالتأكيد على أن الصرف في هذه الميادين يعالج أولويات حاجات الجماهير

العريضه من الفقراء (الطب الوقائي - والطب العلاجي مثلا، التعليم الاساسي المجاني قبل التعليم العالي المجاني، إلخ ..)
ويمالج الفصل السادس قضايا الدعم وكافة وسائل التكافل المتبعة في هذه الميادين حتى لا تتسرب الموارد إلى غير مستحقيها وحتى تتوصل الدولة إلى تحقيق أهدافها الاجتماعية بأقل قدر ممكن من الموارد.

ويؤكد الفصل - على عكس ما يتصوره كثيرون عن مواقف البنك الدولي - أن حماية قدر أساسي من التكافل والضمان الاجتماعي أمر لا يمكن التغريط فيه، ولكن المناقشة كلها حول كيفية تصميم هذه البرامج، حتى تتمتع بالكفاءة والفاعلية والوضوح.

ويتصدى الفصل السابع إلى تجربة الثمانينات تجاه الفقراء، ويصفه خاصة كيف استجابت سياسات الدول للتغيرات الدولية العنيفة في موازينها التجارية والمالية والدروس المستفادة من ذلك لحاجبة التحديات الدولية في التسعينات.

أما الفصل الثامن فيتصدى لدور العوامل الدولية في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر، وبصفة خاصة التجارة الدولية، المديونية، والتعاون الدولي في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويلخص الفصل التاسع والآخر لافاق التسعينات، ويرسم للعمل الدولي في التسعينات:

يقترح التقرير أن يتبنى المجتمع الدولي أهدافا لعقد التسعينات أهمها:

● خفض عدد الفقراء في العالم من ١,٢٥٠ مليون نسمة حاليا (أي حوالي ٢٢٪ من سكان الدول النامية) إلى ٨٢٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠

(أي حوالي ١٨٪ من سكان الدول النامية حينئذ) وذلك مع منع أي زيادة في الفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء.

● تحسين الخدمات الأساسية والصحية والتعليمية للفقراء للوصول إلى خفض نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من أكثر من ١٠٠ في الألف حاليا إلى ٦٧ في الألف عام ٢٠٠٠ وارتفاع نسبة تغطية التعليم الابتدائي من ٨٤٪ حاليا إلى ٩١٪ عام ٢٠٠٠.

خلاصة:

ليست قضية الفقر مستعصية على المجتمعات التي تجند طاقاتها حقا لمكافحتها.

وقد بينت تجربة دول شرق آسيا أن النمو السريع مع تحسين حال الفقراء من الممكن التوفيق بينهما.

وبينت تجربة بعض الدول مثل الصين وسريلانكا أن بالرغم من مستويات منخفضة للدخل (وهو المفهوم السائد للفقر) يمكن تحسين حال السكان بطريقة ملموسة تفوق بكثير ما قد يتوقعه البعض.

كما أن الانجازات في مجال تحسين حال الفقراء ليست موهوبة ينظم سياسي خاص، فمن أحسن الانجازات في هذه الميادين خلال الثمانينات في أمريكا اللاتينية كوستاريكا وبنيل والاولى من اعرق النظم الديموقراطية الليبرالية بالقارة الفت الجيش والصرف العسكري - بينما الثانية - تحت حكم بينوشيت - كانت من أشدس الانظمة الدكتاتورية العسكرية البهيمية.

ومن ثم نخلص إلى أن الالتزام الحقيقي بمكافحة قضية الفقر وأثاره واجب إنساني، والوصول إلى نتائج ملموسة في عقد أو يزيد من الزمان ما زال في مت أول اليد إذا صحت العزائم، وانتهجت سياسات مناسبة للتنمية مع مكافحة الفقر من اليوم وإلى مدخل القرن الجديد.

د . إسماعيل سراج الدين

المؤلفات العربية السياسية

□ □ ألفت حسن أغا « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية .. دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري » رسالة دكتوراه في الآداب ، قسم الاجتماع . جامعة القاهرة □ □

تعد الدراسات السوسولوجية للقائمين بالاتصال أحد الروافد الهامة في التعرف على الخصائص القيمية والمهنية لهذا القطاع المؤثر في العملية الاتصالية ، إلا أنه ولأسباب عديدة لا ينال اهتماما كبيرا من الباحثين والدارسين ، ولذا لا تتوافر الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع ، وتعد الدراسة التي قامت بها ألفت أغا الخبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام للحصول على درجة الدكتوراة في الآداب قسم الاجتماع حول هذا الموضوع بمثابة الدراسة الرائدة في هذا المجال . ليس فقط لأنها سدت أحد جوانب القصور في المكتبة العربية ولكن لأنها ساهمت وفق منهج علمي في إجراء عملية تشريع اجتماعي/سياسي/ قيمي لهؤلاء الذين يقومون بتحرير الرسالة الاتصالية ويلعبون من خلال وظيفتهم تلك دورا هاما في تشكيل وعي المواطن والتأثير على توجهاته إزاء مجتمعه وإزاء بلده وما يعوج فيها من قضايا ومشكلات . بعبارة أخرى يمارسون دورا مباشرا في عملية التنمية الشاملة والتعريف بأبعادها والمعوقات التي تواجهها .

تقوم الدراسة في جوهرها على التعرف على القيم والأفكار الأساسية التي تحكم وجهة نظر عينة من القائمين بالاتصال - سواء من الصحف القومية والحزبية والإذاعة والتلفزيون - إزاء قضايا التنمية ، ثم علاقة هذه الأفكار والقيم بعملهم وبتوجهاتهم المهنية وبتصورهم لدورهم ولكيفية قيامهم بهذا الدور لتنمية المجتمع . تتكون الرسالة من بابين يحمل الأول منهما عنوان « القائمون بالاتصال بقضايا التنمية .. المفاهيم والنماذج والاطر النظرية » ويضم فصلين الأول منهما تناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال .. المفاهيم وأبعاد الاطار النظري ، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان « الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث : تحليل لدور نماذج الاتصال والتنمية » . أما الباب الثاني فعنوانه « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية في المجتمع المصري - الدراسة الميدانية » . وبدوره يتضمن عددا من الفصول التي توضح كيفية إجراء الدراسة الميدانية والصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء العمل الميداني . وجاءت الفصول على النحو التالي :

الفصل الثالث ويشرح الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية . الفصل الرابع وتناول الخصائص الاجتماعية والثقافية والتوجهات الايديولوجية للقائمين بالاتصال .

الفصل الخامس وتناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال من خلال استخدام مقياس التوجه المهني المكون من ٢١ عنصرا وفرض تصنيف عينة البحث الـ ٢٨٠ قائم بالاتصال والذين يمثلون حوالي ١٠ ٪ من جملة القائمين بالاتصال في المؤسسات القومية والحزبية معا .

الفصل السادس تناول الضغوط التي تعرض لها القائمون بالاتصال في المجتمع المصري وأبعادها المهنية والسياسية .

الفصل السابع وتناول اتجاهات القائمين بالاتصال نحو دور الاتصال الجماهيري في المجتمع .

الفصل الثامن وجاء بعنوان القائمون بالاتصال وقضايا التنمية الشاملة ، وعرض لمفهوم التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة ثم معوقات التنمية كما يراها القائمون بالاتصال وما يحده من سياسات للمواجهة .

وفي النهاية تضمنت الدراسة خاتمة احتوت على أهم النتائج والتوصيات سواء تلك التي استنتجتها الباحثة أو تلك التي عبرت عنها عينة الباحثين لفرض تطوير الرسالة الاعلامية وأسبيل قيامهم بدورهم في تطوير المجتمع المصري . ومن أهم النتائج ما أظهره الباحثون من حيث تعرضهم لعدد من الضغوط أثناء تأدية عملهم وتأكيدهم أن أغلب هذه الضغوط تأتي من قبل السلطة ثم الضغوط الواردة من الرؤساء في العمل وأخيرا نقص الموارد والامكانيات . ويدرك القائمون بالاتصال أهمية أن يكون للاعلام دور نقدي وموجه للسياسة القومية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تنمية وعي الجماهير العريضة ، وعن معوقات التنمية وأساليب مواجهتها أشارت عينة البحث الى أن أهم الأسباب التي أعاققت تنمية المجتمع المصري هي أسباب سياسية بالدرجة الأولى تليها أسباب اقتصادية واجتماعية ثم أسباب ثقافية . ومن أهم الأسباب السياسية التي أشار اليها الباحثون من القائمين بالاتصال كمعوقات للتنمية طبيعة الخبرة والتكوين السياسي لمن يتولون الحكم وعدم استيعاب الأحزاب القائمة لكل القوى السياسية في المجتمع وتقديم الولاء على الكفاءة في اختيار القيادات . وعن دور التنمية رأت عينة البحث الرؤية المختلطة بين النموذج الاشتراكي الذي تقوم فيه الدولة بالدور الرئيسي في التنمية والنموذج الرأسمالي الذي يقتصر فيه دور الدولة على الأمن والدفاع والخدمات العامة ويترك جهد التنمية بالكامل للأفراد والجمعيات والشركات الخاصة .

وحول تطوير الرسالة الاعلامية للقيام بدور فعال في عملية تنمية المجتمع المصري رأت عينة البحث أن ذلك لن يتأتى إلا إذا روعيت عدة معايير من أهمها تحقيق مصداقية وسائل الاعلام بعدم تضليل الرأي العام وأخفاء الحقائق . وكما أن هناك وظائف يمكن من خلالها أن تساهم وسائل الاعلام في خدمة جهود التنمية فهي يمكن أن تكون سلاحا خطيرا ضد هذه الجهود لو أسير استخدامها ، ويحذر الباحثون بالاهتمام بقضايا ومشكلات الجماهير والالتزام بالموضوعية والدقة والاختيار الدقيق للمشغلين بالاعلام والتكليف على معايير الحرية والديمقراطية .

١ - الجذور التاريخية لشرعية (آل الصباح) في حكم إمارة الكويت الحديثة كدولة مستقلة :

الحقيقة أن غالبية الوحدات السياسية في العالم ، بشكلها وحدودها الراهنة - بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية - لم تتحدد الا في القرنين ١٩ و ٢٠ ، فلم تكن في العالم القديم حدود دولية مرسومة ، كما نعرفها اليوم ، وإنما كانت هناك مجتمعات متجاورة او معزولة عن بعضها البعض ، بحدود وهمية صنعتها اللغات والثقافات والحضارات ، وأنه قبل ذلك لم تكن عشرات الدول ، التي نسمع بها اليوم موجودة على خريطة العالم ، وإن مولد الكويت الحديثة تحت حكم آل صباح عام ١٧٢٦م ، يضعها في قمة الدول التي تحددت كياناتها السياسية في وقت مبكر نسبيا ، إذا ما قيس بالعديد من دول العالم شرقا وغربا .

ويذكر التاريخ المؤكد ، ان الامبراطورية العثمانية ، قامت في القرن السادس عشر ، وكانت العراق ، تتكون من ثلاث ولايات هي (بغداد) في الوسط ، و (البصرة) في الجنوب ، و (الموصل) في الشمال . ومع مطلع القرن السابع عشر ، بدأت العديد من الوحدات السياسية العربية ، في الظهور عند الساحل الغربي للخليج العربي ، وكونت العديد من المشيخات ، وكانت (الكويت) من أبرزها . ففي حوالى عام ١٧١٦م تحالفت ثلاث قبائل عربية ، هي (آل صباح) و (الجلامه) (آل خليفة) ، واستقرت في بقعة من الأرض على الساحل الشمالي الغربي من الخليج العربي ، تسمى (الكويت) واتفقت فيما بينها على أن تمارس جماعة (آل صباح) شؤون الحكم ، وأن يشرف (الجلامه) على أعمال البحر ، وأن يتولى (آل خليفة) امر التجارة . لكن لعدة أسباب ، تركت قبيلتا (الجلامه وآل خليفة) ، الكويت وبقي فيها (آل صباح) بمفردهم يديرون كافة الامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان الشيخ (صباح بن جابر) ، اول زعيم يتولى الحكم في الكويت وعندما خلفه ابنه الصغير الشيخ (عبدالله بن صباح) في عام ١٧٦٢م ، برزت الكويت كمشيخة لها أهميتها التجارية ، قرسح حكم (آل الصباح) في الكويت

ولم يكد القرن الثامن عشر ، يشرف على الانتهاء حتى كانت معظم مشيخات الخليج العربي ، قد ثبتت وجودها في المناطق التي نزلت التجمعات القبلية فيها ، وأخذت تقوم بدور هام في المنطقة ، الأمر الذي دفع القوى الأوروبية القائمة هناك ، والمتنافسة حول الخليج ، وقتئذ - البرتغاليون والهولنديون ، ثم الإنجليز والفرنسيون - إلى الدخول في علاقات مع بعض تلك المشيخات ، وإلى الاصطدام بها في بعض الأحيان .

وكانت الدولة العثمانية - حتى ذلك الوقت - تسيطر على المشرق العربي كله ، وإستمرت في سيطرتها حتى إحتلال بريطانيا مصر والمشرق العربي . ففي عام ١٧٧٠م نقل الإنجليز نشاطهم التجاري من (الحمرة) إلى (البصرة) ، الأمر الذي جعل (الحمرة) أغنى ميناء على الخليج العربي . وقد دفع ذلك (القوى الفارسية) إلى إحتلال (البصرة) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر (١٧٧٥ - ١٧٧٩) فترتب على ذلك قيام علاقات مباشرة بين (الكويت) و (شركة الهند التجارية الشرقية) ، فأصبحت البضائع المنقولة من (الهند) تفرغ في (الكويت) ، ومنها تنقل بطريق البر ، إلى (حلب) و (بغداد) ، وملواهما .

ومع أن المركز التجاري في الخليج العربي أعيد إلى (البصرة) بعد سنتين ، فإن الكويت أفادت من التجربة ، وحافظت على مكانتها ، كمركز تجاري بحري - بري ، وكان ذلك التميز للكويت ، بفضل السياسة المتزنة ، التي كان ينفجها الشيخ (عبدالله الصباح) .

وفي نهاية القرن التاسع عشر ، حاولت (الدولة العثمانية) ، أن تفرض نفوذها السياسي ، على الخليج وأن تخضع الكويت قسراً لوالى البصرة العثماني ، لأهميتها التجارية والاستراتيجية . ولكن الشيخ (عبدالله الصباح) صمد أمام كل هذه المحاولات العثمانية .

الافتقار ليس فقط لكونها تكشف الملامح الكلية للقائمين بالاتصال والقيم الغالبة عليهم ، وإنما لأنها تثير العديد من القضايا المنهجية والسياسية التي يخوض فيها الكثيرون دون علم ودون دراية ، وغير لغة علمية سهلة الصياغة وفي ذات الوقت دقيقة المعاني أجادت الباحثة في كل الفصول والمباحث دون استثناء ، وتعتبر الدراسة في مجملها عن جهد فائق وحقيقي وعن الملم كامل بكل التفاصيل المنهجية والعلمية التي تفترضها مثل هذه الدراسة الميدانية ، ولكم يكون جميلاً أن تجد هذه الدراسة طريقها إلى النشر العام حتى يتسنى لهذا القطاع - أي القائمين بالاتصال - من معرفة أنفسهم وما يدور فيها وأهمية ما يقومون به من جهد في سبيل تنمية مجتمعهم وأمتهم .

حسن أبو طالب

د . منيرة بنت عبدالله بن العرينان - علاقات نجد بالقوى المحيطة (١٩٠٢ - ١٩١٤) رسالة دكتوراه - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٩٩٠ □

إن كافة الذرائع الواهية ، التي يرددها زعماء العراق ، لتبرير إجتياح الكويت - ومنها (أن الكويت كانت تابعة عمليا للعراق ، أي كانت تابعة للواء البصرة في عهد الخلافة الإسلامية العثمانية) !! - لا يؤيدها الواقع العملي ، فإن التاريخ الحديث والمعاصر ، من خلال الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، يؤكد - بما لا يدع مجالا لأدنى شك - أن الكويت لم تخضع للحكم العثماني المباشر أو غير المباشر ، منذ تأسيسها في عام ١٧٢٦م تحت حكم (آل الصباح) لا ، كما لا يوجد أي ذكر في التاريخ ، ولا في وثائقه العلنية والسرية ، على أن الدولة العثمانية قد وضعت يدها فعلا ، على الكويت ، وأقامت فيها حاميات عسكرية أو أقامت من جانبها حاكما يمثل سلطتها الشرعية أو حتى الاسمية ، بل كانت الكويت وحاكمها الشيخ مبارك مستقلين تماماً عن الكيان العثماني ، لها علم خاص بها ، والشيخ مبارك رفض الجنسية العثمانية ، الخ الخ

وهذا ما أثبتته الباحثة السعودية الجادة (منيرة بنت عبدالله بن العرينان) ، في دراستها العلمية الوثائقية الجيدة ، والتي حصلت بها على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث ، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، عام ١٩٩٠م بمرتبة الشرف الأولى ، وموضوعها (علاقات نجد بالقوى المحيطة ١٩٠٢ - ١٩١٤) ، من خلال الكم الهائل من الوثائق العثمانية والبريطانية والسعودية الخطيرة للغاية ، والتي تنشرها الباحثة لأول مرة . والنشر (دار السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٠) .

وقد استنطقت الباحثة السعودية ، هذه الوثائق الخطيرة ، بجرأتها التاريخية التفصيلية بحرفية المؤرخ المتمكن من فنّه ، فجاءت الدراسة في شكلها الأكاديمي المتميز ، لتؤكد كافة حوادثها التفصيلية ، بطلان الدعاوى العراقية التي أطلقها زعماء العراق في تبريراتهم لغزو الكويت ، ولتثبت من خلال هذه الحوادث والوثائق ، حق الكويتيين وحدهم في الكويت

سمحت لمشاريع السكك الحديدية ، في ممتلكاتها تسيطر عليها المانيا ، ولذلك خشيت فرنسا ، من ان يتسرب النفوذ الالمانى الى ولايات الشام ، فراحت تتهيج على ذلك التمييز الالمانى لدى الدولة العثمانية ، ولم تسكت فرنسا عن احتجاجاتها الا بعد ان حصلت - هي الاخرى - على امتيازات (شبه مماثلة) ، في عام ١٩٠٣ بعد خطوط حديدية في سورية وفلسطين ، وإمكانية ربطها ببغداد من جهة اخرى .

في نفس الوقت إعتبرت (روسيا) - خط سكة حديد بغداد - مهددا لأطماعها في شمال ايران ، فأعربت عن رغبتها في ان تستأجر بشبكة خطوط مواصلات حديدية ، مابين (تجرقرزون) و (الخليج العربى) ، فأوعزت (روسيا) الى (كابنست) - وهو رجل أعمال روسى ، وابن أخ السفير الروسى في فينيا - ، بالتقدم الى الدولة العثمانية بمشروع وضع عليه اسمه ، لد شبكة حديدية تمتد من (طرابلس على ساحل البحر المتوسط الى الكويت) ، وبطبيعة الحال ، كانت روسيا تهدف من وراء مشروع (كابنست) هذا ، إحباط المخطط الالمانى ، لمشروع سكة حديد (برلين - بغداد) ، وعرقلة تنامي النفوذ الالمانى في الخليج العربى ، الذى كانت ترى فيه روسيا ، منطقة دولية للجميع ، وليست منطقة نفوذ بريطانية او المانية !!

وبالفعل قامت (وزارة الاشغال العامة العثمانية) ، بفحص (مشروع كابنست) ، واقتره بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات . وعلى الفور قامت (بعثة عمل روسية) بجولة من (البصرة) الى (الكويت) ، وكانت (روسيا) قد إنتهزت فرصة مشغولية (بريطانيا) في حرب البوير ، في ذلك الوقت ، وحاولت انشاء قنصليات لها في بندر عباس) و (بوشهر) و (البصرة) . لكن (بريطانيا) تنبته لخطورة (مشروع كابنست) الروسى ، الذى اثارها بشكل واضح ، حيث شعرت ان (الكويت) هي الهدف المباشر والمنشود ، في استراتيجية الروس .

ولما كانت (بريطانيا) لا تستطيع التصدى للنفوذ الروسى ، وتقدمه في ايران ، فإنها عقدت العزم على التركيز على (الكويت) لاستخدامها كقاعدة بحرية وعسكرية ، في حالة نشوب حرب ضد روسيا . من هنا اصبح مركز ثقل العلاقات الدولية يتجه نحو الكويت ، وخاصة بعد ان منحت الدولة العثمانية تسهيلات كثيرة - في شكل امتيازات للأجانب - على أمل ربط ولاياتها الاسيوية بشبكة مواصلات حديدية ، لتوطيد نفوذها . الامر الذى أثار السياسة البريطانية ، التى كانت تسعى - هي الاخرى - لربط ولاياتها بالهند ، بشبكة حديدية مماثلة ، لتقوية نفوذها هناك ، هذا علاوة على ان بريطانيا ، رأت في وصول الخطوط الحديدية الى الخليج ، وإصلاح الدولة العثمانية ، أمرا خطيرا ضد مصالحها حيث سيقوى من مركز العثمانيين هناك ، ويضعف من سلطتها ونفوذها ، وهى كانت حريصة على ان تكون صاحبة النفوذ الاقوى والمتميز في الخليج العربى ، باعتبارها بوابة الهند ، والخط الاول للدفاع عن امبراطوريتها هناك . وبطبيعة الحال ، وعند نهاية القرن التاسع عشر ، وضع ثمنا للعيران ، ان الدولة العثمانية تحاول جاهدة ان تفرض سيطرتها على مشيخات الخليج العربى ، وان تخضع الكويت قسرا ، لوالى البصرة ، لتنفيذ مشروعاتها للسكك الحديدية عن طريق الأتلى ، الامر الذى جعل بريطانيا تسارع بعقد معاهدة مع (امير الكويت) في عام ١٨٩٩ .

ونتيجة لهذه المعاهدة (البريطانية - الكويتية) ، تحرك الأتلى ، ودون ان ينتظروا نتائج المباحثات مع (الباب العالي) ، وقامت اللجنة المانية) في مارس ١٩٠٠ ، الى (الكويت) بدعوى اجراء عمليات المسح الاولى ، لمواضع الخط الحديدى المقترح ، وقبل ان تعمل اللجنة الى الكويت ، حتى إنتفض قنصل بريطانيا في (البصرة) ، ودخل في عدة مباحثات مع رئيس (اللجنة الالمانية) ، الذى أخبره « ان حكومته (الالمانية) بحثت الموضوع مع السلطان العثمانى مباشرة ، ودون الرجوع الى (شيخ الكويت) » ، مع الأخذ في

وعندما تولى الحكم في الكويت الشيخ (مبارك الكبير) ، في عام ١٨٩٢م ، بعد وفاة الشيخ (عبدالله خشى مبارك) ، ان تخطو الدولة العثمانية ، خطوة اخرى ، وتحتل الكويت عسكريا وبسبب التحركات التى دلت بواردها على نية (الروس) اقامت ميناء لهم في الكويت ، وعلى مشروع الألمان في التخطيط لد خط سكة حديد (برلين - بغداد) ، لذا فقد طلبت الكويت ، عقد اتفاقية مع بريطانيا في عام ١٨٩٩ ، تعهدت فيها بريطانيا بدعم استقلال الكويت ، وشرعية آل الصباح ، على الا تتحل (أسرة الصباح) !! ، بالمقابل ، عن أى جزء من اراضي الكويت لأى قوى اخرى !! وقد ظل امر هذه الاتفاقية سرا بين الطرفين حتى عام ١٩٠٣م .

٢ - محاولات الدولة العثمانية إحتواء حاكم الكويت (١٨٩٩ - ١٩١٤) -

وفي (الفصل الثالث) ، والذى عنوانته الباحثة ب (إنتقال مركز ثقل العلاقات الدولية حول الخليج الى شماله) ، خصصته للحديث عن السبب المباشر لهذا التحول في استراتيجية القوى الدولية ، والذى تمثل في ظهور (النفط) بمنطقة (عربستان) ، القابضة في شمال الخليج ، فتزايدت اهمية ومكانة (عربستان) الاقتصادية ، وبطبيعة الحال ، برزت اهمية خطوط السكك الحديدية ، فتعددت المشروعات الخاصة بهذه الخطوط الحديدية والمطروحة لد السكة الحديد ، ونتج عن هذا التعدد تصاعد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى المتصارعة حول اسبقية ، الحصول على الامتيازات من (الدولة العثمانية) للبدء في مد الخطوط الحديدية والملاحية الدولية ، وتشديد وانشاء محطات التلغراف والفحم ، في محاولة للسيطرة على المنطقة الجديدة .

وتصل بنا الباحثة في عرضها التاريخى الشيق ، إلى مرحلة انتقال الضغط السياسى الدولى ، نحو (الكويت) ، وتداخل العلاقات الدولية بشكل خطير للغاية ينذر بالانفجار ، فهى تقول : « كان لبريطانيا افضلية الحصول على إمتياز إستغلال حقول النفط في (عربستان) ، وذلك في ٢٨ مارس ١٩٠١ ، من الشاه (مظفر الدين) ، ولعدة ستين عاما ، باعتبار السيادة الاسمية لبريطانيا على عربستان ، وقد تبع هذا الامتياز امتياز آخر ، بشأن مد خطوط الانابيب الى الخليج العربى . وتحولت هذه الامتيازات البريطانية الى احتكارات حكومية . الامر الذى جعل شيخ (المحمرة) - خزل خان - ، وباعتباره صاحب السيادة الفعلية على هذه المناطق ، يتحرك ويعلم عن موقفه الرافض تجاه ما يحدث في بلاده .

فإضطرت بريطانيا لاسترضائه ، نظرا لما يتمتع به من إستقلال تام عن (طهران) . وعقدت معه إتفاقية في ١٦ يوليو ١٩٠٩ ، حولت له الحصول على ضمان من (حكومة لندن) ، بتقديم اقصى مساعدة له للابقاء على حقوقه الموروثة ، وتأييد استقلاله عن (طهران) ، وعن (الدولة العثمانية) .

ولما كانت (عربستان) - الى جانب ظهور البترول فيها - اهم منطقة زراعية في ايران ، فإن القوى الأجنبية نظرت اليها ، على أنها مجالا خصبا للاستغلال التجارى والصناعى ، وحرصت بريطانيا على تحقيق ذلك ، فإقترحت على السفارة مد خط سكة حديدى ، وطريق بمحاذاة نهر الكارون من (شيراز) الى (المحمرة) وشط العرب !!

وبطبيعة الحال دخلت العلاقات الدولية في منطقة الخليج ، مرحلة جديدة ، من التنافس والصراع بين القوى الاوربية (بريطانيا - فرنسا - المانيا - روسيا) والدولة العثمانية ، ذلك التنافس الذى تصاعد بشكل خطير حول اسبقية الحصول على إمتيازات مد خطوط السكك الحديدية في (عربستان) ، والخطوط الملاحية في (نهر الكارون) وشط العرب ، وحول مشيخات الخليج العربى .

من هنا صار مركز (الدولة العثمانية) هو الهدف الاول لكل القوى الاوربية المتصارعة ، حول إمتيازات خطوط السكك الحديدية والملاحية في الخليج العربى . وبدا للعيران ان الدولة العثمانية ،

الاعتبار انه تم الاتفاق على ان تكون الكويت الموقع النهائي للخط

الحديدي !!
وانزعجت بريطانيا من نشاط اللجنة الألمانية ، وتقدمت بانذار
للباب العالي ، بعدم التدخل في شئون الكويت ، غير ان اللجنة
الألمانية ، كانت قد وصلت الى الكويت فعلا ، ولم تكن مزودة بأية
خطابات رسمية من (الباب العالي) أو أحد من الولاة العثمانيين في
البصرة أو بغداد .

وعندما عقدت اللجنة اجتماعها الاول مع الشيخ (مبارك آل
الصباح) ، حاكم الكويت ، وأخذ رئيسها يوضح له الأهمية
الاستراتيجية والاقتصادية لوصول الخط الحديدي لمارته ، وأن
الحكومة الألمانية مستعدة لشراء شريط كبير من أراضى (كاظمية) ،
لتصبح محطة لنهاية الخط ، وفقا للمبلغ الذي يحدده الشيخ مبارك .
وفي حالة موافقة الشيخ مبارك ، فإن ألمانيا سوف تقوم بإنشاء
(نقطة) عسكرية لحماية الكويت ، غير أن (الشيخ مبارك)
رفض كل هذه العروض ، للوهلة الأولى ، لأنه حاكم مستقل ، ولا
يخضع لأي سلطة .

وأخذ (الشيخ مبارك) يسأل (رئيس اللجنة) وأعضائها ، « ان
كانوا قد جاءوا من تلقاء أنفسهم أو من قبل السلطان العثماني !!
فإن كانوا موفدين من السلطان العثماني ، فهو يعترف به كخليفة
للمسلمين فقط ، ولا يعترف بالسيادة العثمانية على الكويت . »
وفي عام ١٩٠٣ عندما حصل الألمان ، على الموافقة النهائية رسميا
من السلطان العثماني ، على امتياز مد خطوط السكك الحديدية ،
وإنشاء المستودعات اللازمة لتأمينها والإشراف على حراستها مع
وزارة الحربية العثمانية ، عقد العثمانيون العزم على إعادة
مصالحتهم في الكويت ، لتنفيذ المشروع ، باعتبار الكويت (الميناء
الذي سينتهي عنده الخط الحديدي .

وبدأت مرحلة احتواء شيخ الكويت ، من جانب السلطان
العثماني ، « فقد منح السلطان العثماني عبد الحميد للشيخ مبارك -
حاكم الكويت - لقب (قائم مقام) - وحاول العثمانيون بذلك الانعام
بسط نفوذهم على الكويت . » غير ان هذا الانعام السلطاني ، لم يكن
سوى لقب تشريفي بحت ، ولم يكن إداريا قط ، ولو كان كذلك
لربطته الدولة العثمانية ، بولاية البصرة ، باعتبار (والي البصرة)
اقرب الولايات للكويت . كما ان الدولة العثمانية ، عندما اقترح
عليها (والي البصرة) ، ان « ترسل كتيبة من الجنود العثمانيين
تسكروا بشكل مؤقت في الكويت ، مقابل وعد من جانب السلطان
العثماني للشيخ مبارك ، باصدار فرمان سلطاني ، يخول له السيطرة
على نجد والاحساء ، والقطيف وقطر . » في محاولة لاحتوائه .
كانت استجابة السلطان العثماني تافهة ، ولم ينفذ هذا
الاقتراح . كما لم تلحق الدولة العثمانية الكويت ، ولو على الورق بأية
ولاية أخرى . حتى ان الدولة العثمانية بقيت تذكر الكويت والشيخ
مبارك ، في جميع مراسلاتها و (سلكاماتها) - وهي الجريدة
الرسمية لها في ذلك الوقت - بوصفه - اى الكويت - بأنه (قضاء
مستقل) .

وامام هذه المحاولات التافهة لاحتواء (الشيخ مبارك) - غير
الرسمى - من جانب الدولة العثمانية ، اضطرت بريطانيا الى الاعلان
رسميا عن فحوى اتفاقية عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك ، في عام
١٩٠١ ، هنا فقط انزعجت السلطات العثمانية ، وعلن وزير
الخارجية العثماني (توفيق باشا) ، « بان تلك المعاهدة
(البريطانية - الكويتية) تعد خرقا لمعاهدة برلين ١٨٧٨ م » !! فرد
عليه وزير الخارجية البريطاني : « بأنه ليس في النية اعلان الكويت
محمية بريطانية . » ولكن قد ترغبنا حكومة استانبول على
ذلك !!

وامام التوترات في العلاقات البريطانية - العثمانية ، « توصل
الطرفان (العثماني - البريطاني) الى اتفاقية مؤقتة في عام ١٩٠١
على اساس احترام الوضع الراهن في الكويت . » غير ان كل طرف
أخذ يسعى محاولا ، تدعيم نفوذه هناك ، بأساليب وطرق شتى ،

فراحت الدولة العثمانية تؤيد (يوسف آل ابراهيم) - وهو أحد تجار
الزؤل الكبار في الكويت ولكنه كان معاد للشيخ مبارك - في محاولة
غزوه للكويت ، وبطبيعة الحال ، وعندما شعر الشيخ مبارك - الذي
طلب من الباب العالي تثبيت مركزه رسميا ، وكانت استجابة الباب
العالي تافهة - بأن تقرب من الدولة العثمانية لم يكن منه
جدوى ، اضطرت الى الاستنجاد والاستعانة بالانجليز .

ولم يكتف العثمانيون ، بالتلويح للشيخ مبارك ، بخصمه (يوسف
آل ابراهيم) ، وإنما حاولوا مرة أخرى في عام ١٩٠٤ إقامة حامية
عسكرية في (أم القصر) و (صفوان) . كما حاولوا ضم جزيرة
(بوبيان) - الثابت ملكيتها للشيخ مبارك - ، مما أثار قضية جديدة
تتعلق بحدود إمارة الكويت ، وأهمية الكويت التي تتميز بموقع
استراتيجي هام بالقرب من (وادي الرافدين) ، وامتلاكها لميناء
بحري رائع ، أتاح لها حركة تجارية واسعة مع (البصرة) و
(سوريا) وعلاقات قوية بنجد .

وحتى ذلك الوقت ، صارت الكويت ، نقطة التقاء لمحاور الخطوط
الحديدية ، التي تتنافس عليها الدول الاستعمارية ، حيث كان
(المحور الألماني) يمتد من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ، و
(المحور الروسي) يمتد من الشمال الى الجنوب ، بينما كان (المحور
البريطاني) يتجه من (لندن) الى (الهند) وينطلق من الجنوب
الشرقي الى الشمال الغربي ، عبر المحيط الهندي وخليج عمان .
وهكذا أصبحت (للكويت آل الصباح) ، أهميتها الاستراتيجية
والاقتصادية ، باعتبارها نقطة التقاء المشروعات الاستعمارية
(الاقتصادية والعسكرية) لهذه الدول المتصارعة حول اسبقية بسط
النفوذ في الخليج العربي .

(٣) امتلاك (الشيخ مبارك آل الصباح) ، حاكم الكويت ،
الأراضي الزراعية في (الفاو) و (البصرة) و (حول شط
العرب) منذ عام ١٨٣٤ م :

وبعد كل هذه التطورات ، أثارت السلطات العثمانية (قضية
حدود إمارة الكويت) ، في محاولة لمزيد من التحرشات بالشيخ
مبارك ، الذي كان يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في
(الفاو) و (البصرة) وحول شط العرب ، فأعلن الشيخ مبارك في
عام ١٩٠٦ ، « بأن حدود إمارته يمتد الى (الفاو) شمالا ، التي
تقع عند نهاية شط العرب - » حيث ترجع ملكية (نخيل الفاو) لآل
الصباح فعلا ، منذ عهد الشيخ جابر الصباح ، عندما أهداها له
(الشيخ راشد السعدون) في عام ١٨٢٤ م ، لمعروف آداه له عندما
استجار به . »

ويؤكد هذه الملكية أيضا ، (الدكتور مصطفى النجار) ، الذي
كان رئيسا لاتحاد المؤرخين العرب ، وهو عراقي الجنسية دما
ولحما ، في مؤلفه (التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية) -
(ص ١٢٧)

ولما تصاعدت التحرشات العثمانية ، بالشيخ مبارك ، ضد
ممتلكاته في (الفاو) و (البصرة) وغيرها ، وضد حدوده في (أم
القصر) و (بوبيان) ، التجأ الرجل - مضطرا - الى الحكومة
البريطانية ، لتحمية من محاولات التسلطية العثمانية ، التي ضمت
اليها بالفعل ، (أم القصر) وأقامت فيها حامية عسكرية عثمانية في
عام ١٩٠٦ .

وعلى الفور اعترضت حكومة الهند البريطانية ، على ضم (أم
القصر) للعثمانيين ، وأخذت تسعى بريطانيا لاجبار القوات
العثمانية على الانسحاب منها ، كما أعلنت حكومة الهند - كذلك -
معارضتها لأي محاولات عثمانية ، تسعى لإقامة قواعد عسكرية ،
وأكدت في معارضتها : « وأنه في حالة عدم استجابة العثمانيين
للانذار البريطاني ، بالانسحاب من الجزيرة (أم القصر) ، فإن
بريطانيا ستعمل على مساعدة شيخ الكويت ، في إقامة قاعدة جديدة
في الجزيرة . »

وفي نفس الوقت ، « رفعت حكومة الهند البريطانية ، شكوى
أخرى ، الى الباب العالي ، بخصوص جزيرة (بوبيان) ، وأوضحت

٤ - بعض صور التحرشات العثمانية - بامير الكويت ، لاجباره على قبول الجنسية العثمانية :
وعندما اقترحت بريطانيا على (الشيخ مبارك) - امير الكويت - فتح مكتب بريد في جزيرة (بوبيان) ، كان رد الشيخ مبارك : « انه لا يجزوه على تنفيذ هذا الاقتراح وتحمل المسؤولية كاملة بمفرده ، فقد سبق ان تعرض وكيل اعماله في البصرة للسجن - على أيدي السلطات العثمانية ، والتدخل في شئون ممتلكاته في (الفار) ، وهو لا يريد ان ينتقم منه الولاة العثمانيون أكثر من ذلك لتعاقبه من الانجليز » .

ويبدو ان الشيخ مبارك ، كان يتميز بالدهاء السياسي ، فهو لا يرغب في فقدان ممتلكاته الزراعية في البصرة والفار ، بأثرة الدولة العثمانية ، وفي ذات الوقت ، يريد مزيدا من الضمانات البريطانية لمعرفته بأهمية موقع امارته بالنسبة للطموحات البريطانية ، وهو لا يريد ان يخسر العثمانيين نهائيا حيث تتواجد املاكه واصدقائه في البصرة والفار .

وامام رد الشيخ مبارك ، اسرعت الحكومة البريطانية ، واطهرت له استعدادها للمساعدة امام (الباب العالي) فقط عليه ان يحدد حجم المساعدة التي يحتاجها من حكومة لندن !!

وبطبيعة الحال ، كان على (الشيخ مبارك) - الذي يسمى جاهدا للمحافظة على استقلال امارته ، (ومسك العصا من وسطها) ، ان يطلب من (لندن) الاحتفاظ بالمندوب السامي البريطاني في الكويت ، وتدعيم امارته بمستشار عسكري للمحافظة على الامن فيها ، لكنه لم يكن يرغب في طلب حماية بريطانيا له ، بشكل رسمي . ولم تمنع (حكومة لندن) في ذلك ، وان كانت تنتظر - بفارغ الصبر - من الشيخ مبارك ، طلب الحماية رسميا ، ولكنها - في نفس الوقت - كانت لاتريد ان تستعجل الصدام بالحكومة العثمانية ، التي كانت ترى انها دولة اسلامية كبرى ، وعديد من الشعوب الاسلامية ، تخضع للحماية البريطانية ، وتخشي بريطانيا - ان اتخذت موقفا عدائيا من الدولة العثمانية ، ان تثير سخط المسلمين في الهند ، من أجل قطعة صغيرة في الخليج ، وهي الكويت ، ولذلك تغاضت بريطانيا ، عن استمرار القاعدة الحربية العثمانية في جزيرة (أم القصر) - التي يصعب اثبات حق الشيخ مبارك عليها ، من وجهة النظر البريطانية .

الشيخ مبارك ، امير الكويت ، يرفض الجنسية العثمانية :
ومن بين المشاكل التي فجرتها الدولة العثمانية ، لعرقلة مصالح (الشيخ مبارك) ، التجارية والزراعية في البصرة ، والفار وشط العرب ، خلال الفترة (١٩٠٧ - ١٩٠٩) ، قضية (الجنسية العثمانية) . فقد كان للشيخ مبارك ، وغيره من التجار الكويتيين مصالح كثيرة في شط العرب ، ومن بين هذه المصالح كان للشيخ مبارك (مزرعة كبيرة) في منطقة الفار ، كان قد اشترها من صاحبها ، وكانت هذه المزرعة ، مجاورة لاحدى القلاع العثمانية ، ويفصل بينهما جسر صغير .

اثار (حسن بك) الوالي العثماني في (البصرة) ، مع بعض التجار الكويتيين ، (قضية الجنسية العثمانية) ، والتي تكال للمواطن حق التملك في الاراضي والعقارات ، بالولايات العثمانية ، خاصة عندما نما الى علمه ان الشيخ مبارك ، ينوي تسجيل املاكه الزراعية في (الفار) و (البصرة) لدى المحاكم العثمانية . وطلب (حسن بك) من كافة التجار الكويتيين ، ضرورة حصولهم على الجنسية العثمانية ، والا لن ينظر في أي شكوى او دعوى يتقدمون بها ، لأي جهة حكومية .

وعند منتصف ١٩٠٧ ، اختلقت السلطات العثمانية في البصرة ، حادثة هدم الجسر الذي يفصل بين ارض الشيخ مبارك في (الفار) وبين القلعة العثمانية ، في محاولة للتجهيل بطلبه تسجيل املاكه لدى المحاكم العثمانية . وبطبيعة الحال ، كانت هذه الحادثة كاذبة لا تارة مخاوف الشيخ مبارك ، من ضياع املاكه ، فرفع شكوى للحكومة الهند ، باعتبار الصداقة والمعاهدة بينهما ، يشكو فيها من تدخل

فيها عزم بريطانيا على القيام باجراءات فعالة لمساندة الشيخ مبارك ، في حالة عدم الاستجابة للشكوى .
وبطبيعة الحال ، كانت بريطانيا تنفذ نصوص اتفاقية ١٨٩٩ ، بمساعيها هذه ، فهي تساند شيخ الكويت في المحافظة على املاكها ، وحدود امارته ، من التدخل العثماني . وفي نفس الوقت ، تحافظ على مصالحها في هذه المنطقة ، بكسبها تأييد الشيخ مبارك ، للمشروعات البريطانية ، بشأن السكك الحديدية .

ولكن العثمانيين لم يستجيبوا لا للشكوى ولا للانذار البريطانيين ، واخذوا يواصلون تشييد واقامة القواعد الحربية في جزيرة (أم القصر) ، ولم يسحبوا قواتهم العسكرية من جزيرة (بوبيان) - التي كانت بريطانيا تعتبر تبعية للشيخ مبارك امرا لا يقبل الجدل .

وامام هذا العنت العثماني ، واخلال العثمانيين ببنود اتفاقية (المحافظة على الوضع الراهن في الكويت) اخذت الحكومة البريطانية ، تسعى جاهدة ، هي الاخرى ، من جانبها لوقف هذه المحاولات العثمانية ضد شيخ الكويت حليفها ، فمنحته حكومة لندن (لقب سير) ، للتعبير عن قوة النفوذ البريطاني في المنطقة ، ثم انشأت حكومة الهند ، لها (وكالة سياسية) في الكويت ، وعينت (نويس) وكلاء سياسيا ، بدرجة قنصل هناك ، للتلويح للدولة العثمانية ، باعلان الكويت محمية بريطانية !!

وكان من الطبيعي ان تعترض الحكومة العثمانية ، على تعيين (الوكيل السياسي) في الكويت ، على اعتبار ان الكويت قضاء مستقل ، لا يخضع لأي نفوذ . وانتهزت بريطانيا المناسبة واخذت تساو (الباب العالي) ، على سحب القوات العثمانية من جزيرة (بوبيان) ، في نظير سحب (المقيم السياسي) من الكويت . فوافقت السلطات العثمانية فورا ، وعادت تبعية (بوبيان) خالصة للشيخ مبارك .

وكانت هذه الخطوة مشجعة لبريطانيا ، فسعت لاقامة مكتب بريد في الكويت ، وعقدت مع الشيخ مبارك ، اتفاقية جديدة ، حملته فيها المسؤولية ، بعدم السماح لأي حكومة اخرى ، باقامة أي مكتب بريد في الكويت . واقترحت عليه - في نفس الوقت - ان يرفع علم الكويت الخاص ، لمحاربة تجارة الاسلحة .

وهكذا اعلنت بريطانيا رايها صراحة ، في انها تؤيد الشيخ مبارك في احقية (بوبيان) ، وارسلت على الفور بالسفينة الحربية (سفنكس) ، في زيارة للمنطقة المتنازع عليها وهي (جزيرة بوبيان ، وريا ، أم القصر ، الصوف) للاستطلاع والتثبت من أمر الاخلاء العثماني ، ورات بريطانيا ان تواصل تدعيم وتأييد الشيخ مبارك في ملكيته جزر (وريا وبوبيان) دون (أم القصر) لصعوبة اثبات احقية الشيخ فيها !!

وبطبيعة الحال ، كان موقف بريطانيا الى جانب حاكم الكويت ، نابعاً من خشية حكومة لندن ، من امتداد نفوذ أي دولة الى الكويت ، وبخاصة الدولة العثمانية ، حيث ان حكومة الهند البريطانية ، كانت لديها حساسية شديدة ، لاحتمار نفوذها في الكويت بالذات !! ولعل عملية فرض النفوذ البريطاني ، على الكويت بهذا الشكل الحاسم والسريع ، قد اوجدت العديد من المشكلات للشيخ مبارك مع الدولة العثمانية ، حول ممتلكاته الزراعية في (الفار) و (البصرة) وحول شط العرب . مع الاخذ في الاعتبار ان فرض النفوذ البريطاني على شيخ الكويت ، لم يكن بصورة رسمية فعلا ، فبريطانيا كانت ترى : « ان الكويت تتبع السلطان العثماني من الناحية الاسمية ، اما في الواقع فهي حرة في ان تنتهج سياستها الخارجية الخاصة بها » ، وهذا الامر قد ابلغته الخارجية البريطانية ، للخارجية الألمانية عندما احتجت الاخيرة على معاهدة ١٨٩٩ البريطانية - الكويتية .

العثمانية ، باسماء اولاده ، وبذلك يحصلون على الجنسية العثمانية ، وهو ما حاوله الوالي العثماني (حسن بك) في البصرة ، فعلا !!

فقد اوعز (حسن بك) الى مسئول التسجيل ، بأن يقوم مساعده ، بتوجيه نصيحة للشيخ مبارك فحوها ، « انه في حالة قيام (مبارك) بتسجيل ابنائه الاربعة في سجل الافراد ، وتجنيد اثنين منهم ، فلا مانع من تسجيل (المزرعة) باسمائهم » !!

وبطبيعة الحال ، كان هذا العمل اذا ما نفذه الشيخ مبارك ، فانه سيكون ضد رغبة بريطانيا ، لانه في حالة وفاة الشيخ مبارك ، سوف يكون من الجائز قانونا للدولة العثمانية ، ان تطالب بالكويت ، لانها أصبحت تابعة لهم بحكم حصول وريثة الشيخ مبارك الشرعيين على الجنسية العثمانية ، ومن اجل عدم حدوث هذا الامر ، سعت بريطانيا كثيرا ، عن طريق قنصلها في البصرة (مستر كرو Crow) ، مع الوالي العثماني (حسن بك) ، في أوائل فبراير ١٩٠٩ ، أن يقبل تسجيل الاملاك للشيخ مبارك ، دون حصوله على الجنسية العثمانية ، وهو حاملا للجنسية الكويتية ، في محاولة من جانبها لاضفاء صفة الاستقلال على الكويت بعيدا عن نفوذ الدولة العثمانية ، وجعل الجنسية الكويتية قائمة بذاتها .

وبعد استيلاء (رجال الاتحاد والترقي) على السلطة في (استانبول) ، وبعد عزل السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) ، تزايد اهتمام (تركيا) بالخليج عامة ، والسعي لاختصاص (الكويت) خاصة . بإرسال الحملات الحربية اليها ، عن طريق (سعدون باشا) ، شيخ قبائل المنتفق . الامر الذي جعل بريطانيا تزيد من تمسكها بالسيطرة على الكويت ، فتعهد الشيخ مبارك في اغسطس ١٩١٠ لبريطانيا ، بعدم منح الشركات الاجنبية أية امتيازات ، لاستغلال الاسفنج واللؤلؤ ، الا بإذن الحكومة البريطانية .

وفي ٢٥ مايو ١٩١٠ كان (والي البصرة) قد اقترح مد خط تلغرافى أرضى ، من (البصرة) الى (فاو) ثم الى (الكويت) ، بدعوى توفير التسهيلات الواسعة للتجار الكويتيين ، في المعاملات التجارية . ولكن (الشيخ مبارك) لم يوافق على هذا الاقتراح ، خشيت ان تستغل (تركيا) كذريعة لفرض النفوذ في الكويت . وفي نفس الوقت ، كان الشيخ مبارك ، يحاول اظهار ولائه (للاتحاديين) حرصا على ممتلكاته في البصرة والفاو ضد العرب ولكن كل محاولات الشيخ مبارك ، لاطهار الولاء للاتحاديين ، باتت بالفشل ، واضطرت حكومة الاتحاديين الى اصدار اوامرها - (سعدون باشا) - بتجهيز حملة عسكرية ضد الكويت ، وبالفعل تحركت الحملة العسكرية ، واشتبكت ضد قوات مبارك في معركة (هدية) ، يوم ١٠ يونيو ١٩١٠ م .

وامام تفوق قوات سعدون باشا ، طلب (مبارك) النجدة والمساعدة من (ابن سعود) في (نجد) ، الذي قدم له العون . وسرعان ما دخلت بريطانيا والدولة العثمانية ، في مفاوضات ومباحثات حول مفاطع النفوذ في الخليج . (خلال الفترة من ١٩١١ - ١٩١٢) وعقدت معاهدة لندن . ولكن خلال المباحثات تقدر الوضع في الكويت ، على الوجه التالي : « اعتبار الكويت قضاء مستقلا ، ولا تتدخل الحكومة التركية في شئونه الداخلية ، كان ذلك في ٢٩ يوليو ١٩١١ ، يرفع الشيخ مبارك العلم العثماني مع اضافة كلمة الكويت ، ولا يجوز للدولة العثمانية ان تحتل عسكريا ، أي جزء من أرض الكويت ، وتعترف الدولة العثمانية ، بالاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والكويت ، وخاصة اتفاقية عام ١٨٩٩ »

ويعتبر تخطيط الحدود الكويتية على الشكل التالي : « ان تخرج جزيرتا (أم القصر) و (صفوان) من حوزة الكويت ، على أن يضم اليها جزيرتى (وربة) و (بوبيان) ، ويعتبر (خور الزبير) هو نهاية للحدود الشمالية للامارة ، بينما (القرين) في نهاية الحدود الجنوبية لها . كما تخترم املاك شيخ الكويت في (الفاو) ، وتعفى من الضرائب » .

السلطات العثمانية في البصرة في شئون ممتلكاته . وبمقتضى معاهدة ١٨٩٩ سعت بريطانيا ، لمساندة الشيخ في المحافظة على حقوقه وممتلكاته ، فطلب السفير البريطاني في (استانبول) ، ضرورة تعيين لجنة هندسية للتحكيم واصلاح الجسر . ونجحت المساعي البريطانية ، فقامت السلطات الحربية العثمانية بالبصرة ، باصلاح الجسر واعادته الى ماكان عليه ، كحاجز طبيعي وفاصل بين املاك الشيخ والدولة العثمانية . وقد اشرف القائد العسكري العثماني للقنطرة ، بنفسه ، على عملية الاصلاح واعادة الجسر الى وضعه . وكان من الطبيعي ، بعد هذه الحادثة - المفتعلة - أن يقوم

الشيخ مبارك ، وبالتحديد في ٢٧ ديسمبر ١٩٠٨ ، بتقديم طلب لدى السلطات العثمانية في (البصرة) ، لتسجيل املاكه الزراعية في منطقة الفاو وماحولها ، لكن لم يوافق (حسن بك) - والى البصرة العثمانية - على التسجيل ، الا بعد الحصول على (الجنسية العثمانية) ، وتقديم الاوراق الرسمية الدالة على ذلك ، وقد اشتمكى (الشيخ مبارك) للمندوب السامي البريطاني ، من تصرفات (حسن بك) ، الوالي العثماني ، ضد التجار الكويتيين ، ورفضه تسجيل (الأراضي الزراعية التي يمتلكها في الفاو) !!

وكان الوالي العثماني (حسن بك) ، يعمل ، وبتوجيهات من الباب العالي ، على عرقلة الاجراء ملا مبارك ، متدعرا ، بـ (الأوقاف الاسلامية العثمانية) ، ترغب في وضع يدها على هذا العقار ، لجعله وفقا اسلاميا على الحرمين الشريفين ، باعتبار الشريط الاصلي لهذه المزرعة موقوف اصلا ، كما وان الزيادة التي طرأت ، هي جزء من التربة الطمئية التي طرحتها حركة المياه والامواج في شط العرب . حول الممتلكات الاصلية . كما ان المدعين بالنيابة عن (الأوقاف العثمانية) ، يرون ان التربة الطمئية المطروحة من شط العرب ، في هذه الحالة تكون تابعة للوقف الاصلى .

ورأت السلطات البريطانية ، ان هذه الذرائع التي يسوقها (والي العثماني) ، تهدف بالدرجة الاولى ، الى تكدير العلاقات بين الشيخ والباب العالي ، واثارة المشاكل حول جنسية شعب الكويت . وعلى الفور اوضح (القنصل البريطاني) في البصرة ، رفضه للسلوك العدائى الموجه للشيخ حليف بلاده وشعبه . واعلن رفضه لارغام الشيخ مبارك ، على استخراج الجنسية العثمانية . غير أن بعض التجار الكويتيين ، الذين كانت لهم مصالح حيوية في (البصرة) جنوب العراق ، اضطروا - مرغمين - الى الحصول على شهادات الجنسية العثمانية عند ناية عام ١٩٠٧ . ودون علم الشيخ مبارك ، خوفا من الطرد ، وللمحافظة على ممتلكاتهم ومصالحهم .

وبطبيعة الحال ، كان حصول (الشيخ مبارك) على الجنسية العثمانية ، يضامى تبعية الكويت تبعية كاملة للسلطان العثماني . ولما كانت بريطانيا تعرف ذلك جيدا ، وهي التي تسعى للانفراد بالنفوذ المتميز في شمال الخليج ، نصحت الشيخ مبارك ، بالاستغناء عن المحاكم العثمانية وعدم اللجوء اليها لاثبات ملكيته للأراضي الزراعية والعقارات الاخرى التي يمتلكها في الفاو والبصرة .

واشارت عليه ، باعداد صورة (عقد بيع ابتدائى) يوضح فيه تفصيليا البيع ، وفقا للشريعة الاسلامية ، بعد تحديد ومعاينة قطعة الأرض على الطبيعة ، وتعيين اشخاص معروفين ومشهود لهم بالتقفة في الدين الاسلامى ، للقيام بالمهمة كمحكمين لتسوية أي نزاع حولها ، فيما لو حدث ذلك . ولطمانته صدق (نوكس K. H. -) المقيم السياسى البريطانى في الكويت - على عقد البيع الابتدائى هذا !!

وهكذا قام ، الشيخ مبارك ، بإثبات أحقيته شرعا ، فيما اشتراه من ممتلكات زراعية وعقارات أخرى في الفاو والبصرة . دون اللجوء الى المحاكم العثمانية ، ودون أن يضطر الى أن يكون أحد الرعايا العثمانيين !! لكنه كان غير مطمئن الى هذه الاجراءات . في نفس الوقت ، كانت بريطانيا ، تخشى من أن يضطر الشيخ - في محاولة للحفاظ على ممتلكاته في الفاو - الى تسجيلها لدى المحاكم

المعاهدة ، إنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ ، والتي اخضعت حاكم الكويت للحماية البريطانية .

وبتوقيع المعاهدة الجديدة ، اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة وبذلك أصبحت حكومة دولة الكويت المسؤولة الوحيدة عن تصريف شئونها الداخلية والخارجية .

وهكذا كان الكويت ، كيانا دوليا مستقلا - مهما كانت صفته - وان خارطته تبوات مكانها في الطبوغرافية العالمية ، قبل ان تنشأ دولة باسم العراق ، بحوالى ربع قرن من الزمان .

كلمة للتاريخ :

لقد ادعى النظام العراقي « بان (العراق الجديد) قد ورث الممتلكات التركية العثمانية في بلاد الرافدين ، بما في ذلك الكويت » .

من الواضح ان هذه الذريعة واهية ، ولا أساس لها من الواقع والنصوص والوثائق والمصادر التاريخية ، والتي عرضت لها (الدكتور منيرة العريبنان) الباحثة السعودية ، فكما جاء ذكره ، عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ، أعلنت الكويت قطع جميع علاقاتها نهائيا بالدولة العثمانية ، والاسهام مع بريطانيا في غزو (بلاد الرافدين) ، وبالفعل قام حاكم الكويت الشيخ (مبارك الصباح) ، بدور نشط للغاية في الأعمال الحربية ضد الأتراك في البصرة .

وبما أن الشيخ مبارك قد أعلن الحرب ضد الدولة العثمانية ، فإنه بذلك قد حصل على اعتراف صريح من بريطانيا لبلاده (كحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية) ، ومن ثم ظلت الكويت تتمتع بهذا الوضع حتى ١٩ يونيو ١٩٦١ ، عندما أصبحت دولة مستقلة استقلالاً تاماً .

أما بالنسبة الى (العراق الحديث) ، الذي يدعى أنه ورث قانونا ، ولايات الموصل وبغداد والبصرة التركية ، فهذا الادعاء أيضا مردود عليه ، قانونا ..

ففى ٢ مايو عام ١٩٢٠ عندما أعلنت بريطانيا وضع (العراق الحديث) تحت الانتداب البريطانى ، وقررت السلطات البريطانية دمج ولايتي (البصرة) و (بغداد) ، ووصفهما باسم (العراق) ، كانت الكويت خارج الحدود . وظهر اسم (العراق) لأول مرة ، وفي نفس العام ١٩٢٠ تم رسم الحدود وتعيينها بين الكويت و (مملكة نجد والحجاز) ، بمعاونة السلطات البريطانية ، وفي عام ١٩٢٥ تم ضم ولاية (الموصل) رسميا الى (العراق) - تحت الحماية البريطانية - ولم تكن الكويت ضمن ولاية (الموصل) أيضا . وفي ٢٨ يناير ١٩٣٢ عندما انتهى الانتداب البريطانى على العراق ، أوصت بريطانيا بقبول العراق عضوا في منظمة الأمم المتحدة ، وقبل العراق عضوا في ٢ أكتوبر عام ١٩٣٢ ، ولم تكن الكويت ضمن حدوده ، في ذلك الوقت .

إن القانون الدولي يدحض فكرة او دعوى وراثه العراق للممتلكات العثمانية السابقة في أعقاب هزيمة (تركيا العثمانية) ، بعد الحرب العالمية الاولى ، تفاوضت هذه الدولة ووقعت على معاهدة الصلح في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ هذه المعاهدة المعروفة في التاريخ المعاصر باسم (معاهدة سيفر) ، والتي جاء فيها : -

اولا : « بموجب المادة (٩٤) اعترفت (تركيا العثمانية) ، باستقلال بلاد الرافدين وسوريا ، لكن تحت الحماية لتقديم المشورة الادارية والمساعدة .

ثانيا : حددت هذه المعاهدة ، حدود دولة العراق الجديدة ، ولم يرد فيها ذكر للكويت ، على الإطلاق !!

فلو افترضنا جدلا صدق وصحة دعوى (وراثه الممتلكات العثمانية) ، فإن الكويت في هذا الامر ..

واذا افترضنا أيضا جدلا ، « ان الكويت كانت تشكل جزءا من ولاية البصرة التركية السابقة » ، فإن (معاهدة لوزان) المبرمة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، والمصدق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية ، جاء فيها : -

وهكذا كان (اتفاق مايو ١٩١٣) بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، قد نص على : « اعتراف الدولة العثمانية باستقلال الكويت المحل ، وتحديد حدوده » ، وصار وضع الكويت القانوني امرا واقعا (مستقلا ، وكان من شروط (اتفاق مايو ١٩١٣) - كذلك - عدم امتداد الادارة العثمانية الى الكويت .

وكانت الحكومة العثمانية ، قد حاولت مرارا ، ارسال موظف جمركي الى الكويت ، لكنه كان يطرد قبل الوصول الى مشارفها ، غير انه لم يقدر لهذا الاتفاق ان يتم التصديق عليه بشكل نهائى ، بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) ، قرر الشيخ مبارك ، قطع علاقاته نهائيا بالدولة العثمانية والاسهام مع بريطانيا في غزو العراق . وفي نوفمبر ١٩١٤ اقترن احتلال بريطانيا للبصرة ، باعلان استقلال الكويت رسميا ، ولكن تحت الحماية البريطانية ، استنادا الى معاهدة عام ١٨٩٩ ، وتأكيذا لها .

كل ذلك تؤكد الوثائق البريطانية الكثيرة المحفوظة ، في ارشيف وزارة الخارجية البريطانية ، والتي رجعت اليها الباحثة السعودية . الشيخ مبارك ، حاكم الكويت ، يرفض عرضا شعبيا ، لحكم العراق !!

من هذا العرض التاريخي ، يتضح لنا ، ان الكويت كانت ، ومنذ عام ١٧٥٦ ، محكومة حكما مستقلا ، من جانب (آل الصباح) ، ودون أى تدخل مباشر من الامبراطورية العثمانية ، أو ممتلكها في الاقاليم العثمانية ، وإن هذا الوضع المستقل للكويت قد استمر كذلك ، (بعدت باشا) - والى بغداد - الذى قاد حملة على (الاحساء) في عام ١٨٧١ ، لاختصاص المنطقة ، وحتى نشوب الحرب العالمية الاولى .

وجميع المصادر التاريخية والوثائق البريطانية والعثمانية ، والتي رجعت اليها الباحثة السعودية تشير - ومما لا يدع مجالا للشك - بأن شيوخ الكويت ، لم يدينوا بالولاء للسلطين العثمانيين ، وبأن الدولة العثمانية لم تحرز في أى يوم من الايام حق (السيادة) بمعناها القانوني ، على الكويت ، التى لم يحتلها العثمانيون لا عسكريا ولا اداريا ولا سياسيا على وجه الاطلاق .

خلال الفترة من ١٩١٣ - ١٩١٤ ، عندما تنامي مد (الحركة العربية القومية في الخليج) ، يوم أن عقد زعماء الخليج عدة اجتماعات طالبرا فيها الدولة العثمانية ، اتخاذ الخطوات اللازمة لاستقلال الامارات العربية في الخليج . ومن بين هذه المؤتمرات كان (مؤتمر المحمرة) يونيو ١٩١٣ ، والذي حضره (الشيخ مبارك والشيخ خزعل والسيد طالب النقيب) ، والذي دار البحث فيه ، حول مستقبل العراق ، والمطالبة باستقلاله . وكان هدف المؤتمر اختيار احد هؤلاء الزعماء الثلاثة ، ليتولى حكم العراق !!

ويقول الباحث (عبد العزيز المنصور) ، العراقي الجنسية ، في دراسة علمية وثائقية ، عنوانها : « الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة » ، (ص ٦٨ و ٦٩) « عرض المؤتمرين الأمر على (الشيخ مبارك) - حاكم الكويت - ليتولى حكم العراق ، فرفض اكراما لصديقه ، السيد طالب النقيب » .

استقلال الكويت :

وفي عام ١٩١٥ توفي الشيخ (مبارك آل الصباح) ، وتولى ابنه (جابر) شياخة الكويت ، مكانه لمدة سنة واحدة ، ثم تلاه ابنه الثانى الشيخ (سالم الصباح) ، وسرعان ماظهر للبريطانيين أن الشيخ (سالم) يعمل الى (الأتراك) ، ويفضل حركة الجامعة الاسلامية ، على التحرر في ظل العلم البريطانى ، فاضطرت بريطانيا الى ارسال حملة عسكرية لاحتلال الكويت والبقاء فيها ، حتى اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت مستقلة ذات سيادة ، بموجب معاهدة ١٩٦١ ، والتي جاءت في شكل مذكرات متبادلة وقعت في مدينة الكويت بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦١ بين امير الكويت (الراحل) الشيخ (عبد الله السالم الصباح) ، والمقيم السياسى البريطانى في الخليج حينذاك السير (وليام لوس) ، حيث تم بموجب هذه

أولاً : في المادة (١٦) كما جاء في المادة (٩٤) من (معاهدة سيفر) حددت حدود دولة العراق الجديدة ، دون أية إشارة - على الإطلاق - لامارة الكويت . ثالثاً : نصت في مادتها (١٦) أيضاً على أن تركيا العثمانية ، تخلت عن جميع ممتلكاتها في العالم خارج حدود (جمهورية تركيا الحديثة) . والنص كما ورد ذكره في المادة (١٦) كما يلي :

« تتخلى تركيا عن جميع حقوقها وممتلكاتها أياً كانت ، بشأن الأقاليم الواقعة خارج الحدود المثبتة في المعاهدة الحالية ، وفي الجزر . أما مستقبل هذه الأقاليم والجزر فيحدده الأطراف المعنية » .

وبطبيعة الحال ، يشمل هذا التخلي عن الحقوق التركية الواقعة في إقليم الكويت ، هذا إذا افترضنا جدلاً ، أن الكويت كانت تشكل جزءاً من ولاية البصرة التركية السابقة ، كما يدعى النظام العراقي وأبواقه المأجورة .

فأين وراثة الممتلكات التركية العثمانية ؟ ! !

على كل حال .. وبالنسبة للجزئية الأخرى ، فإن مستقبل الكويت قد حددته الأطراف المعنية ، كما تنص معاهدة لوزان - وهم (آل الصباح) و (بريطانيا) و (الشعب الكويتي) ومنذ عام ١٩٦١ ، فدعوى (وراثة الممتلكات العثمانية) باطلة قانوناً .

وهنا نستطيع إدراك ، أن ادعاء العراق بأحقية الكويت تاريخياً ، استناداً إلى هذه الدعاوى ، ليس له أي مبرر وليس له أي سند من الصحة . ثم هناك وثيقتان صادرتان من الحكومة العراقية نفسها ، تدحضان ، من الناحية القانونية ، إدعاءات النظام العراقي ، بل وتتناقضان مع مبدأ الاستمرار في المطالبة العراقية بالكويت :- الوثيقة الأولى ، « اعترفت فيها دولة العراق الجديدة (المستقلة) ، في عام ١٩٣٢ ، بالحدود الحالية للكويت ، وذلك في الرسائل التي تبودلت بين (نور السعيد) رئيس الوزراء العراقي ، والشيخ (أحمد الجابر الصباح) ، حاكم الكويت ، بتاريخ ٢١ يوليو و ١٠ أغسطس ١٩٣٢ . وقد أكدت هذه الرسائل (الحدود القائمة بين الكويت والعراق) ، وكما ورد وصفها من قبل ، في رسائل سابقة ، تبودلت بين الشيخ (أحمد الجابر الصباح) ، حاكم الكويت ، والسير (بيرس كوكس) ، المندوب السامي البريطاني في العراق ، آنذاك ، بتاريخ ١٩ و ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ ، وقد جاء تعيين الحدود العراقية - الكويتية ، في جميع الرسائل بعاليه ، ووضعها على النحو التالي :-

« في تقاطع (وادي العوجا) مع (الباطن) ، ومن هناك شمالاً إلى نقطة تقع إلى جنوب عرض (صفوان) . ومن هناك شرقاً مروراً بجنوب (أبار صفوان) و (جبل سنم) و (أم قصر) تاركاً هذه للعراق ، ماضياً إلى نقطة التقاء (خور الزبير) بـ (خور عبد الله) . أما جزر (وربة) و (بوبيان) و (مسكان) و (مشجان) و (فيلك) و (عوة) ، و (كبر) و (قارو) و (أم المرادم) ، فتخص الكويت » .

ومع أن الحدود بين الدولتين ، قد ظلت دون تخطيط فعلي ، فإن وضعها الذي جاء ذكره ، في تلك الرسائل المتبادلة في أعوام ١٩٢٣ و ١٩٣٢ ، يعتبر ملزماً للطرفين ، وبشكل لا يقبل المناقشة ، بسبب عدم وجود اتفاق مسبق بين الدولتين ، ينص على غير ذلك صراحة ! !

ولذلك فإن هذه الرسائل ، واثاق رسمية ، وتعتبر دافعة تبطل كافة الدعاوى العراقية ، خاصة إذا عرفنا أن فقهاء القانون الدولي ، قد أجمعوا على « أن المناسبات الشرعية الوحيدة التي تتضمن الاعتراف هي ، - ضمن أمور أخرى - عقد معاهدة ثانية » . واتفاق عام ١٩٣٢ - الذي يتخذ شكل تبادل رسائل - يعتبر في قوة المعاهدة الثانية - التي تشكل - هنا - من وجهة نظر القانون الدولي ، اعترافاً رسمياً وصريحاً - من حكومة العراق المستقلة ،

للكويت بحدوده القائمة الحالية .

أما الوثيقة الثانية : فيبعد الإطاحة ، بحكم (عبد الكريم السام) في ٨ فبراير ١٩٦٣ ، اعترفت حكومة (عبد السلام عارف) الجديدة رسمياً ، باستقلال الكويت ، وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الشيخ (صباح السالم الصباح) ، رئيس مجلس الوزراء الكويتي ، في بداية أكتوبر ١٩٦٣ ، بدعوة من نظيره العراقي (أحمد حسن البكر) .

وفي ختام تلك الزيارة ، وقع رئيسا الوفدين العراقي والكويتي ، في يوم ١١ أكتوبر ١٩٦٣ ، على محضر اجتماع مشترك ، أكد فيه اعتراف العراق بالكويت ، وبحدودها ، كما جرى تعريفها في الرسائل المتبادلة ، بين العراق والكويت عام ١٩٣٢ .

وتنص الفقرة الأولى ، من هذا المحضر ، والذي يعد وثيقة تاريخية دافعة ، أخرى ، لدعوى العراق بالباطلة ، « أن الجمهورية العراقية تعترف ، باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة ، طبقاً لتعيين حدودها الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢١ يوليو ١٩٣٢ ، والصادرة من رئيس وزراء العراق ، وجواب حاكم الكويت ، على الرسالة المؤرخة ، والمؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٣٢ » .

ومن الواضح أيضاً هنا ، أن اتفاق ١٩٣٢ ينص صراحة على أن جزيرتي (وربة) و (بوبيان) تعودان إلى الكويت .

د . سوسن سليم اسماعيل

□□ د . محمود سمير أحمد - الدبلوماسية - الناشر : المكتب المصري الحديث - ١٩٩١ □□

حصلت المكتبة الدبلوماسية المصرية والعربية أخيراً على ما كانت تتطلع إليه من عمل يجمع صاحبه بين الخبرة الدبلوماسية الطويلة والعريضة التي غطت مجالات العمل الدبلوماسي الثنائية والمتعددة واختبرت خلالها مراحل تعتبر حاسمة في تطور الوظيفة الدبلوماسية وبين الخبرة والثقافة الأكاديمية وما تقدمه من أسس نظرية يثرى الخبرة العملية ويعطيها مفهوماً علمياً متماسكاً . لذلك فإن قراءة العمل الذي وضعه بين أيدينا السفير الدكتور محمود سمير أحمد وأودعه خبرته في العمل الدبلوماسي على مدى أربعين عاماً ستجعلنا ندرك هذه الخبرة المزدوجة منعكسة في كل فصول الكتاب وموضوعاته وأسلوب تناوله له . وبها سند أن العمل قد تضمن فصولاً اعتقد أن كتاباً مصرياً أو عربياً عن الدبلوماسية لم يطرقها من قبل ، مثل تلك التي تتعرض للعلاقة بين الدبلوماسية والصحافة ، والدبلوماسية والسلطة الحاكمة وعن نماذج من الدبلوماسية العالمية وخصائصها ومصادرها الحضارية والثقافية ، فتلك موضوعات يحتاج الخوض فيها وبشكل جاد إلى أسس فكرية عريضة تماماً مثلما يحتاج إلى الخبرة العملية . ويبدأ الكتاب بإيضاح مفهوم الدبلوماسية واستخدام هذا لكي يفرق بين الاستعمالات الشائعة للدبلوماسية وبين حقائقها ومبادئها الدقيقة ، ومن هنا يفرق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية ، فحينئذ تشير السياسة الخارجية إلى المضمون ، فإن الدبلوماسية هي طريقة وأسلوب تنفيذ ، ويستخدم هذا لكي يدل على أهمية الأسلوب لخدمة المضمون ، فيذكرنا بأن ثمة سياسة عادلة أضعافها دبلوماسية قاصرة ، وكما من دبلوماسيات ماهرة « وأرويه » استطاعت أن تحول ضعف السياسات إلى قوة . كذلك يفرق الكتاب بين الدبلوماسية والمفاوضة فالفاوضة هي

اللون الهام من الدبلوماسية المعاصرة والتي اسمها «دبلوماسية السلام» باعتبار أنها تهدف في نهاية الأمر إلى إقرار السلام بين الأمم وتفادي الحروب والصراعات كما تهدف إلى السلام بمعناه الشامل من خلال تشجيع الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكل ما يخدم تقدم العلاقات السلمية بين الأمم. وبين الخبرة يدعونا الكاتب أن نميز بين دبلوماسية الأمن والمنظمات الدولية، التي تهتم بأساليب العمل ومستلزمات النجاح في هذه المؤتمرات، وبين «دبلوماسية التنظيم الدولي» وهو النوع من الدبلوماسية الذي يعنى بدراسة وتشجيع الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة التعاون الدولي والتكامل الجماعي. وفي تقييمه لتجربة التنظيم الدولي منذ الحرب العالمية الثانية وللأعمال التي تعلقت على ميثاق سان فرانسيسكو من إقامة نظام عالمي جديد يرتكز على المسؤولية الجماعية للأمن الجماعي، يتحدث الكاتب عن الإحباط الذي ألم بهذه الآمال وما صاحب ذلك من «شلل سياسي» للمنظمة في حل المشكلات الكبرى للمجتمع الدولي الأمر الذي يفسره ويرجعه إلى حالة الاستقطاب الدولي الناجمة عن حالة الحرب الباردة وما تضمنته من صراع بين الشرق والغرب، على أن الكتاب يحفظ للتنظيم الدولي مع هذا صورة ايجابية لم تنعكس عليها الصراعات السياسية ويعنى بهذا مجالات أخرى من نشاطات التنظيم الدولي وما قامت به وكالاته المتخصصة في مجالات مثل التعليم والصحة والثقافة والعمل والأرصاد الجوية واللاجئين والمرأة والطفولة الخ.

ولست أعرف التاريخ الذي قدم فيه الأستاذ الكاتب كتابه إلى الطبع ولكنه من الواضح أنه تاريخ سابق على التطورات الإيجابية في علاقات الشرق والغرب وغيث بشكل أساسي طابع هذه العلاقة ونقلتها من المواجهة والصراع إلى التعاون والتفاوض وهما لتعكس على التنظيم الدولي وأزال أو كاد العنصر الأساسي الذي كان وراء الشلل السياسي الذي أصاب المنظمة الدولية على مدى الحقب الماضية، وهو التطور الذي سمح لها خلال الأعوام القليلة الماضية بدور أكثر ايجابية في معالجة القضايا الدولية، مثلما شاهدنا في أفغانستان والحرب العراقية الإيرانية، واستقلال نامبيا وشكل نسبي في كمبوديا، ثم أخيراً في أزمة الخليج، وأثق أن الكتاب لو كان قد لحق بهذا التصور لكان قد قدم لنا رؤية مستقبلية ودور التنظيم الدولي في ضوء هذه التطورات ولعله يفضل ويقدم لنا بحثاً مستقلاً حول هذا الموضوع الهام.

أما الجانب الهام الثاني المتصل بالتنظيم الدولي والذي تجرى معظم نشاطاته ومظاهره في نطاق هذا التنظيم، فهو ما أسماه الكاتب «دبلوماسية التنمية الاقتصادية» أو «دبلوماسية التنظيم الاقتصادي العالمي الجديد» وهو جانب يهتم به الكاتب ويستخلص معناه بالنسبة للأجهزة الدبلوماسية وخاصة في الدول النامية وما تتطلبه من حاجة إلى لون جديد من الدبلوماسيين معينين ومهيئين لمواجهة مهام هذه الدبلوماسية ومجالاتها الجديدة ابتداء من مشكلات الديون وعقبات التنمية، ومصادر التمويل والاستثمار إلى الفجوة التكنولوجية المتفاقمة بين الشمال والجنوب، إلى مشكلات العالم الثالث مثل أسعار المواد الخام وشروط التجارة العالمية، ومشكلات البيئة، وهي القضايا والمشكلات التي تمثل جدول أعمال هذا العالم لحقب قادمة ومن ثم دبلوماسية وأجهزته الدبلوماسية. غير أن الأستاذ المؤلف برؤيته الواسعة لا يرى هذه المشكلات تحدياً لدول الجنوب فحسب وإنما تعمل أيضاً تحدياً فلسفياً للشمال من حيث ضرورة أدراكه ليس فقط للاعتبارات الإنسانية في تنظيم علاقاته مع الجنوب، وإنما أيضاً في تقديره أن استمرار تفوق أوضاع دول العالم الثالث الاقتصادية بشكل خاص سوف يتسبب في اختلالات على اقتصاديات العالم بأسره وإمكانات استقراره. ويختتم الكتاب بباب فريد سقا على الأدب الدبلوماسي المصري والعربي وهو باب يذكر المرء بكتاب أندريه سيجفريد العظيم

أحدى أدوات الدبلوماسية وربما من أهمها ولكن الدبلوماسية أشمل منها. كما ينبه إلى أن الخلط بين معاني الدبلوماسية يؤدي إلى الخلط بين واضعي السياسة الخارجية وبين منفذيها. وفي هذا الصدد يشير إلى تداخل الدبلوماسية وصناعة القرار السياسي، وبشكل تجعل أجهزة الحكم تقيم قراراتها على ما يصلها من تقديرات من سفرائها ومبعوثيها وتوقعاتهم، مثل هذه العلاقة المتبادلة يراها الكاتب بحق تضع أعباء ومسئوليات على طرفيها مسئولية على الدبلوماسيين أن يكونوا في مستوى هذه المهمة التي تتوقف عليها قرارات بلادهم، ومسئولية على صناعات السياسة في أن يهتموا ويقدرها ما يقدمه جهازهم الدبلوماسي من تقديرات، في العلاقة الدقيقة والحرجة كثيراً ما نلمس ظلالاً من التوتر بين الجانبين فالدبلوماسي قد يشعر أحياناً أن صناعات السياسة يتجاهلون توصياته وقد يذهب هذا إلى حد أن يصاب بالإحباط وقد يأخذ بعضهم قرارات فيما يتعلق بمستقبل حياته الدبلوماسية، يكون هذا من حقه، ولكن عليه أيضاً أن يدرك أن ما يراه وما يوصي به لا يمثل إلا جانباً واحداً من الصورة التي لا يمتلك أبعادها مجتمعة الشيء الذي لا يتوفر إلا لدى صناعات القرار في بلاده، هذا فضلاً عما يوصي به حتى علماء السياسة من ضرورة أن ترك هامش لما يوصف ببرؤية القادة والزعماء خاصة المبرزين منهم.

ومثلما يعالج الكتاب هذا الموضوع الحرج، علاقة الدبلوماسيين بصناعات القرار السياسي، يعالج أيضاً علاقة الدبلوماسية بالصحافة والأعلام، ويعتبرهما مهنتان وحرقتان شديدتا الصلة وأولاد عومة يتصلان بشئون الأمم والعالم، ويقومان على الاحتراف والتدريب والحكمة وكل منهما يحتاجان لصفات الأخر ورغم ما لهما من جوانب تعاون تجعل حفلات الدبلوماسي الناجح تتميز بوجود الصحفيين البارزين، إلا أن ثمة جوانب أخرى يختلفان فيها في أسلوب الكتابة، وطريقة معالجة الأحداث، والدبلوماسي رغم سعيه وراء الأخبار والتطورات، إلا أنه لا يسعى - مثلما يسعى الصحفي - نحو سبق صحفي حتى ولو كان على حساب دقة الخبر. أما الدبلوماسي فإن ما يهمه في المقام الأول هو دقة الخبر ووزنه وشموله، ففي نهاية الأمر، فإن الصحيفة، سوف تستخدمها ربات البيوت في اليوم التالي في مهام مختلفة تماماً، أما تقرير الدبلوماسي فسيظل باقياً ومؤثراً.

وعلى الرغم من أن ثمة ألوان جديدة من الدبلوماسية قد تطورت على مدى الحقب الأخيرة، فإن الكاتب يرد هذه الأنواع الدبلوماسية إلى أصولها التي كانت لها في أزمنة تاريخية سابقة ويوصل لها، فدبلوماسية البوارج والأساطيل البحرية هي مجرد تسمية جديدة للدبلوماسية التقليدية القائمة على استخدام القوة وهي ما كانت تلجأ إليه قوى مثل فرنسا وإنجلترا وألمانيا للضغط على الخصم. كذلك دبلوماسية العصا الغليظة هي التي تطورت إلى دبلوماسية الترهيب والترغيب وإذا كانت من أهم مظاهر الدبلوماسية الجديدة هي الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتي ترتبط في الأذهان على الأكثر ببروز عصبة الأمم بعد الحرب الأولى، وهيئة الأمم بعد الحرب الثانية، فإن الكاتب يذكرنا بأن أصول هذه الدبلوماسية ترتد إلى ما بعد هزيمة نابليون عام ١٨١٤ وانعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، وحضور عدد كبير من دول أوروبا التي اشتركت في التحالف ضد نابليون، وكان هذا المؤتمر هو أهم مقدمات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وقد تبعه مؤتمر لا شابل عام ١٨٢١، ومؤتمر باريس عام ١٨٥٦ بعد حرب القرم، ومؤتمر لاهاي ١٨٩٩، ١٩٠٧، وهي المؤتمرات التي أدخلت أوروبا في عصر الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

بالإضافة إلى حديث الكاتب وتأصيله للدبلوماسية المتعددة الأطراف والتي تأخذ صورها في المنظمات الدولية، إلا أنه لم يكن غريباً، وقد أمضى الأستاذ الكاتب جانباً هاماً من حياته الدبلوماسية في العمل في المنظمات الدولية والإقليمية، أن يفرد فصلين عن هذا

« سيكلوجية الشعوب » ، وفي هذا الباب يبلور المؤلف مقومات وعناصر الدبلوماسية كما تشكلها عوامل التاريخ ، والموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي ، والايولوجية ، وأنماط الثقافة السائدة ، ثم شخصية الحاكم وصانع القرار السياسي ويستخدم الكتاب هذه المقومات لكي يقدم من خلالها خصائص عدد من الدبلوماسية الرئيسية وهي في نفس الوقت دبلوماسية الدول أو بشكل أدق القوى الرئيسية التي عمل فيها واختبرها وتعامل معها .

ففي تقديمه وتقييمه للدبلوماسية الفرنسية يعتبر أن المقومات التي صاغت هذه الدبلوماسية تدفعها إلى تأكيد استقلالها وإظهار عظمة فرنسا وأبعادها عن التبعية ، كما يرى أن مقومات هذه الدبلوماسية تفسر الموقف الفرنسي من محاولة « تطويق » احتمالات الخطر الألماني باحتوائه داخل السوق الأوروبية . وبأسلوب الاتفاقيات والتشاور المستمر معها .

أما الدبلوماسية البريطانية فهو يرى أن مقوماتها تفسر سعيها السياسي إلى المحافظة على التوازن فيما بين دول أوروبا ومن سيطرة دولة على مقدرات الأخرى ، الأمر الذي جعل منها عنصر التوازن ومثلما يورد الكاتب المقومات التقليدية للدبلوماسية البريطانية ، فإنه يهتم بما طرأ على هذه المقومات من تغييرات دفعت الدبلوماسية البريطانية إلى صياغة علاقة خاصة مع الولايات المتحدة وخاصة بعد حرب ٥٦ ، والدفاع عن علاقات بريطانيا التجارية مع كل أنحاء المعمورة خاصة في وجه المنافسات الجديدة الأمر الذي فرض واجبات وأعطى للدبلوماسية البريطانية وجها جديدا جعلها لا تقتصر على مشكلات سياسية ذات طابع إمبراطوري .

ويلاحظ الكاتب على الدبلوماسية الألمانية أنه قد انعكس عليها وفي اتجاه متكرر ، المزاج الألماني ونظرة التشاؤم المتأثرة بفلسفات نيتشه وهيجل ، وكذلك روح العسكرية والفروسية والرومانسية الفاجنرية التي صبغت سعى الشعب الألماني تاريخيا لتحقيق وحدته وإنهاء تقسيمه إلى دويلات ، أما خبرته الشخصية في العمل مع الدبلوماسية الألمانية الجديدة والدبلوماسيين الألمان ، فتشير إلى أنها تتميز بكفاءة خلاقة نادرة وتبدى كل مزايا الاحتراف والحق والجدي والاقبال على العمل الدبلوماسي بحب وشفف وفهم وواقعية ومسئولية كاملة .

أما الدبلوماسية الإيطالية فإن الكاتب يراها وريثة دبلوماسية عريقة بل وشديدة العراقة بل ولعلها أعرق دبلوماسية أوروبية ، وقد استطاعت الدبلوماسية الإيطالية الحديثة أن تحتفظ بعصارة المهارات الدبلوماسية الإيطالية التقليدية .

وبما يستلقت النظر في تقديم الكاتب لهذه الدبلوماسية الأوروبية الرئيسية حرص على التذكير بأن كلا منها تستند في تحملها على تعزيز وجودها الثقافي والحضاري في مختلف عواصم العالم من خلال مراكزها ومعاهدها الثقافية .

أما النموذج الخامس من الدبلوماسية فهو الدبلوماسية الأمريكية وهي الدبلوماسية التي اختبرها الكاتب وعاشها خلال فترتين من تاريخه الدبلوماسي من عمله في سفارة مصر في واشنطن ، ثم كسفير مناوب في بعثتنا الدائمة في نيويورك . ويتوقف الكاتب عند المفارقة التي تتميز بها الدبلوماسية الأمريكية .. ما تتميز به من كفاءة فنية وعملية وما تملكه من امكانيات لا تعادلها أية دول متقدمة وما تحمل في طياتها من عدم نضج ونجاسة ، ويرد الكاتب هذا الجانب الأخير إلى افتقارها إلى الأساس والخبرة التاريخية من ناحية ، وإلى اعتبارات السياسة الأمريكية من ناحية أخرى وما تمارسه جماعات الضغط والمصالح على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية .

ويختتم الكاتب هذا الباب ويختتم كتابه بفصل عن مقومات الدبلوماسية المصرية ، وحيث يقسم مراحل تطورها ومنذ أن تأسس أول جهاز دبلوماسي مصري عام ١٩٢٢ وبعد إعلان استقلال مصر ، يقسمها إلى خمس مراحل .. الدبلوماسية الملكية ١٩٤٠ - ١٩٥٢ .

والدبلوماسية الثورية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، ودبلوماسية ثورة التصحيح وما يمثلها عصر السادات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، ثم دبلوماسية تصحيح التصحيح وهو ما يمثلها مبارك منذ عام ١٩٨١ .

ويخلص الكاتب هذه المراحل وأحداثها ارتباطا بالعمل الدبلوماسي وأدواته وتأثيره بخصائص كل منها ، وما واجهه من صعوبات ومحاذير . إلا أنه يحسه الوطني وانتمائه لمهنة يسجل ما أثبتته الدبلوماسية المصرية من كفاءة وجدارة ، وما خاضته من معارك منذ العمل على تحقيق الاستقلال الوطني ، إلى مفاوضات ونتائج الحروب العربية الإسرائيلية ، إلى المواجهة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والغرب حول قناة السويس والسد العالي ، وإلى أدوارها في العالم الثالث ، وتأسيس حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومواجهة الحصار الغربي بعد كامب ديفيد ، وانعكاساتها في المنظمات والوكالات الدولية ، وجهودها في مشاكل الدول النامية وعلاقة الشمال الجنوب ، وقضايا النزاع السلاح ، وأخيرا معركة الداخل والخارج وهي معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها من مصادر وتأييد خارجي متعدد الوجوه ، وهي المعركة التي تكاد تشغل الآن محور عمل ونشاط واهتمام الدبلوماسية المصرية .

وبعد ، فإن الدبلوماسية المصرية واجهتها الحالية والمقبلية . سوف تعزز بهذا الكتاب لحرص صاحبه على أن يقدم رصيق خبرته الدبلوماسية الخصب وأن يقدمها بهذا الفكر الرأقي والمستنير .

د . السيد أمين شلبي

□ □ بسيوني ابراهيم حماده -
دور وسائل الاتصال المصرية في
صناعة القرارات دراسة تطبيقية
على صانعي القرار في مصر - رسالة
دكتوراه - كلية الاعلام - جامعة
القاهرة - فبراير ١٩٩١ - اشراف
د . راسم الجمال □ □

دراسة دور نظام الاتصال في صناعة القرارات في هذه الرسالة هو امتداد لجهود الباحث صاحب الرسالة في رسالته للماستر عام ١٩٨٧ والتي كانت عن موضوع العلاقة المتبادلة بين وسائل الاعلام والجمهور في تحديد أولويات القضايا العامة في مصر ذلك أنه قدم رسالة الدكتوراه تأكيداً لدور الاتصال في وضع أولويات اهتمامات الرأي العام وصانعي القرارات للأغراض الرئيسية لنظرية وضع الأجندة أن ثمة علاقة ارتباط إيجابية قوية بين أولويات اهتمامات نظام الاتصال وأولويات اهتمامات الجمهور .

وهذه الدراسة تعتمد على اقتراب تحليل النظم الذي يشير إلى مجموعة من المتغيرات المرتبطة بظاهرة معينة والتي تقوم بينها - وارتباطات أكثر من تلك التي تجمعها مع أي نظام آخر - وعليه فالنظام السياسي يشمل التفاعلات التي تتم بين السلطة السياسية والمواطنين بينما النظام الاتصالي أيضاً يشمل التفاعلات التي يتم بمقتضاها انتاج الرسالة الاتصالية بشكل يسمح بإدارة الحوار

المصرية بالعراق نوفمبر ١٩٨٩

واعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على أسلوبين أساسيين : أسلوب تحليل المضمون - أسلوب الاستقصاء ، ووقع اختيار الدراسة على كل الطبقات لجريدة الامرام كنظام اتصال قومي وطبقات جرائد الولد والشعب والامالي كنظم اتصال معارضة ، ومثل عقد الثمانينيات الاطار الزمني للدراسة (١٩٨١ - ١٩٨٩) وبعد ان عرض الباحث لكل ما سبق في الفصل الاول عرض في الفصل الثاني للعلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية حيث عرض الباحث فيه للنماذج والرؤى المختلفة للعلاقة بينها من خلال التراث العلمي السابق في هذا المجال سواء العربي او الاجنبى .

ثم ركز الباحث في الفصل الثالث على العلاقة بين الاعلاميين والسياسيين على النظريات والنماذج التي تقصر العلاقة بين العاملين في مجال الاتصال والسياسة وعلاقة الجماهير بأدوارهما . وعرض الباحث في الفصل الرابع لمفهوم عملية صنع القرار ومراحلها وأشكالها وأنواع القرارات ونماذج عملية صنع القرار وعرض الفصل الخامس للعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة وذلك من خلال تناول : مفهوم الرأي العام والسياسة العامة - الآراء المختلفة حول اساليب تكوين الرأي العام ودوره في السياسة العامة - نماذج العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة - الديمقراطية وعلاقتها بدور الرأي العام في صنع السياسة العامة .

وعرض الفصل السادس لدور وسائل الاتصال في صناعة القرارات حيث ركز على الاطار النظري لموضوعين هما : الاول : مفاهيم ووظائف وسائل الاتصال في عملية صنع القرار والثاني : دور وسائل الاتصال في صنع قرار السياسة الخارجية .

ثم تعرض الفصل السابع لوسائل الاتصال وصناعة القرارات في النظم الاتصالية المختلفة حيث تناول التراث العلمي السابق الخاص بتأثير النظم الاتصالية المختلفة على دور وسائل الاتصال في صناعة القرارات . وعرض الفصل الثامن لمفهوم النظام السياسي المصري : المكونات والسلطات والمسئوليات باعتباره احد النظم الاساسية الخاضعة للدراسة جنبا الى جنب مع النظم الاتصالية ويتميز هذا الفصل بوضوح جهد الباحث في تحديد اطار ومضمون النظم السياسي المصري من خلال عرض مميز لنظم الحكم والاحزاب السياسية وتجربتها واسباب ضعف فاعليتها وجماعات المصالح . وفي الفصل التاسع عرض الباحث لبيئة صنع القرار في مصر الثمانينيات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالاضافة الى الملامح العامة للبيئة الخارجية .

وفي الجزء الثاني من الرسالة عرض الباحث لنتائج الدراسة والتحقيق من الفروض حيث عرض في الفصل العاشر للقضية الاولى وهي قانون انتخابات مجلس الشعب وفي الفصل الحادي عشر للقضية الثانية وهي قضية شركات توظيف الاموال وفي الفصل الثاني عشر للقضية الثالثة وهي قضية القطاع العام والتخصيصية وفي الفصل الثالث عشر للقضية الرابعة وهي قضية مشكلة المصريين العاملين في العراق .

وقام الباحث في هذه الفصول الاربعة الاخيرة بعرض النتائج الخاضعة بكل قضية اعتمادا على : تحليل مخرجات نظام الاتصال كليا وكيفا - تحليل مضمون القضية وموضوعها - تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي اجريت مع القيادات الصحفية بنظم الاتصال والمقابلات العلمية المفتوحة مع بعض المفكرين والسياسيين وصانعي القرار - دراسة علاقة النظم الفرعية بالقضية موضوع الدراسة وذلك عبر مراحل **١-٢** اساسية

داخل المجتمع وبناء اولويات اهتمامات الرأي العام والتعبير عنها لدى صانعي القرارات ثم نقل القرارات الى الجماهير وتفسيرها واضفاء الشرعية عليها وربما اضعاف شرعيتها . الا ان الباحث يؤكد على ان دور الرأي العام في صناعة القرارات يتوقف على وجود حرية نظام الاتصال وبطبيعة النظام السياسي والفلسفة التي تحكمه ايضا .

وتكمن المشكلة البحثية لهذه الدراسة في البحث عن ماهية الدور الذي يقوم به نظام الاتصال في صناعة القرارات وحجم هذا الدور ونوعه وقوته وبطبيعته والعوامل التي تعوق نظام الاتصال عن ممارسة دوره الطبيعي في صناعة القرارات والشروط التي تجعل استجابة النظام السياسي اكثر احتمالا لان تتفق مع مطالب نظام الاتصال ومدى ممارسته لدوره في صناعة القرارات بهدف تحقيق نوع من الضبط الاجتماعي او بهدف تحقيق نوع من التغيير الاجتماعي ومدى قيام هذا النظام بالعمل على اضعاف او اضعاف الشرعية على القرارات وكيفية ذلك .

ويطرح الباحث تساؤلا أساسيا في بداية دراسته عما اذا كانت هناك فجوة بين نظام الاتصال وعملية صنع القرار .

وتبنى الباحث اقتراب او مدخل تحليل النظم لدراسة دور نظام في صناعة القرارات باعتباره انسب الاقترابات العلمية التي تسمح بالنظرة والتناول الشامل لعلاقة متغيرات الدراسة بعضها ببعض الآخر ويوظف الباحث هذا الاقتراب لدراسة التفاعل بين النظام الاتصالي والنظام السياسي بهدف الكشف عن غموض مشكلة البحث والخاصة بدور نظام الاتصال في صناعة القرارات في مصر في عقد الثمانينيات . واستهدفت الدراسة اختبار اربعة فروض علمية : الاول : يمارس نظام الاتصال دوره في عملية صنع القرار عن طريق المساهمة في تقديم مدخلات العملية والتعامل مع مخرجاتها وقلمما يؤثر في عملية التحويل ذاتها

الثاني : يرتبط الدور المحدود لنظام الاتصال في صناعة القرارات بالدور المحدود الذي يمارسه نظام الرأي العام في صناعة القرارات . الثالث : ان صدور قرار سياسي معين مخرجات يتفق ومطالب نظام الاتصال لا يعنى بالضرورة استجابة السلطة السياسية لنظام الاتصال قدر استجابتها لمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية محلية او دولية تشكل بيئة النظام السياسي .

الرابع : يختلف أسلوب نظم الاتصال الفرعية المعارضة عن نظم الاتصال القومية في التعامل مع مخرجات عملية صناعة القرارات في مصر فبينما تعمل الاولى مع اضعاف شرعية القرارات تعمل الثانية على اضعاف الشرعية عليها .

وحدد الباحث نظام الاتصال على مستوى هذه الدراسة في الصحافة القومية والصحافة الحزبية المصرية . ووضع معايير لاختيار القضايا التي تمكنه من التحقق من الفروض الاربعة السابقة على اساس ان تكون القضايا هامة تعنى الرأي العام وان تكون على قمة اولويات اهتمامات نظام الاتصال وان تكون مثار جدل وانقسام في الرأي في المجتمع وان يكون هناك رد فعل من جانب السلطة السياسية تجاهها وان تحظى هذه القضايا بقرارات ذات طبيعة متنوعة وان تكون القضايا ذات طبيعة متنوعة وان تكون مثار اهتمام النظامين السياسيين والاتصالي عبر فترة زمنية طويلة ، وقام الباحث بعمل دراسات استطلاعية على نظام الاتصال المصري ومن خلال مقابلات مفتوحة متعمقة مع بعض القيادات الصحفية في مصر ، ومن خلال كل هذه الاسس العلمية وقع اختيار الباحث على اربع قضايا هي : قانون انتخابات مجلس الشعب - قضية شركات توظيف الاموال - قضية القطاع العام والتخصيصية - قضية العمالة

وفي الفصل الرابع عشر قام الباحث بالتحقق من فروض الدراسة بهدف مناقشة فروض الدراسة والتحقق منها على مستوى القضايا الأربع وهو من أهم فصول الدراسة حيث تناولها الباحث على النحو التالي : بالنسبة للفرض الأول عن دور نظام الاتصال في عملية صنع القرار : فبالنسبة لقضية انتخابات مجلس الشعب كانت استجابة النظام السياسي للنظام القضائي وليست للنظام الاتصالي حيث أن النظام القضائي هو الذي حدد مضمون التعديلات والتغييرات التي طرأت على القانون . وبالنسبة لقضية شركات توظيف الأموال فإن قانونها الصادر عام ١٩٨٨ لم يمثل استجابة بدرجة ما لمطالب نظام الاتصال المصري الذي يرى الباحث أنه من خلال نشاطه الاعلاني لهذه الشركات شكل عاملاً هاماً لاحتساس النظام السياسي بتهديد نشاط هذه الشركات للنظام الاقتصادي في مصر . وبالنسبة لقضية القطاع العام والتخصيصية لا يمكن استبعاد دور نظام الاتصال في صنع القرارات المتعلقة بالتخصيصية ذلك لأن هذا الدور المحدود والمرتبط بمجرد وضع القضية في أولويات اهتمامات صانعي القرار لم يكن يحدث في غياب المؤثرات الدولية وبالنسبة لمشكلة المصريين العاملين بالعراق فلقد كان دور نظام الاتصال المصري في صنع القرارات الخاصة بهذه القضية أكبر منه في أي قضية أخرى على نحو جعل نظام الاتصال يشارك في اتجاه حسم المشكلة .

بالنسبة للفرض الثاني عن ارتباط الدور المحدود لنظام الاتصال في صناعة القرارات بالدور المحدود للرأي العام في ذلك طرح الباحث لمجتمع الدراسة سؤالاً عن مدى ممارسة الرأي العام في مصر لذلك وتوصلت الدراسة إلى ضعف هذا الدور ومحدوديته في صناعة القرارات وإن كان الباحث يرجع إلى أنه من أسباب ذلك مشكلات قياس هذا الدور وهو ما تفتقده مصر في قياس الرأي العام . وينتهي الباحث في هذا الفرض باقرار ارتباط محدودية دور نظام الاتصال المصري بالدور المحدود لممارسة الرأي العام في صناعة القرارات .

بالنسبة للفرض الثالث والخاص بأن صدور قرار سياسي معين يعني بالضرورة استجابة لنظام الاتصال قدر استجابتها لتغيرات تشكل بيئة النظام ، أثبتت الدراسة صحة ذلك بالنسبة للقضايا الثلاث : قانون انتخابات مجلس الشعب - قضية شركات توظيف الأموال - قضية القطاع العام والتخصيصية . كما أثبتت الدراسة عدم صحة ذلك نسبياً بالنسبة لقضية مشكلات العاملين المصريين في العراق ذلك أنها لم تشمل صانعي القرار إلا بعد أن اهتم بها نظام الاتصال .

بالنسبة للفرض الرابع والخاص باختلاف أسلوب نظم الاتصال الفرعية المعارضة عن نظم الاتصال القومية في التعامل مع مخرجات عملية صنع القرار في مصر انتهت الدراسة إلى أن النتائج أشارت إلى أن الأهرام كنظام اتصال قومي يسعى إلى تدعيم الأوضاع القائمة والمحافظة عليها والعمل على استمرارها بينما تسعى نظم الاتصال الفرعية المعارضة إلى المطالبة بالتغيير الاجتماعي والسياسي أكثر من ممارسة دورها في الضبط الاجتماعي .

ويتناول الباحث القضية التي طرحها في بداية الرسالة عن مدى وجود فجوة بين النظام الاتصالي والنظام السياسي وحاول الإجابة عليه ذلك أن الدراسة أكدت وجود مثل هذه الفجوة دون أن ينفي ذلك وجود قدر من تبعية النظام الاتصالي القومي للنظام السياسي كما أن مظاهر هذه الفجوة ش في ضوء أن نظام الاتصال في مصر لا يشارك مشاركة فعلية في صنع القرار السياسي مما يعني انتفاء الوظيفة الأساسية لعمل هذا النظام وهدفه في المجتمع ولا يعني وجود هذه

الفجوة أنه ليس هناك تفاعل بين النظامين الاتصالي والسياسي فالتفاعل قائم بمعنى أن النظام الاتصالي يتمتع بقدر كبير من الحرية ولكن الفجوة هنا تعني عدم المشاركة الفعلية الجادة في صنع القرار . ودعا الباحث إلى وجود أجهزة متخصصة لدى صانعي القرار للعناية فقط بتحليل مطالب نظم الاتصال القومية والعزبية والوقوف على أهم ما جاء بها من اقتراحات وبدائل حلول وسياسات ومناقشتها على مستويات مختلفة ذلك أن مطالب نظام الاتصال ليست بالضرورة كلها صائبة وموضوعية . وأكد الباحث أن دراسته أثبتت أن عوامل الفجوة بين النظامين ليست مسئولية طرف دون الآخر منهما ولكن كليهما يشترك في مسئولية وجود هذه الفجوة ويساهم بنصيب فيها . وفي خاتمة الرسالة وهي خاتمة غير تقليدية حيث عرض الباحث لنموذج للعلاقة بين النظام الاتصالي وعملية صنع القرار السياسي في مصر اعتماداً على نتائج الدراسة وفروضها ثم طرح الباحث في الخاتمة أيضاً رؤية لتجسير الفجوة بين النظام الاتصالي والسياسي في مصر .

وهنا يطرح الباحث خلاصة فكره وعقيدته حيث أكد أن الإسلام هو منبع هذا البناء الفكري . الكليل بتجسير الفجوة ذلك أن الإسلام يكفل اقرار مبدأ الحرية بمعناها الواسع وحرية نظام الرأي العام بل ويعتبر الإسلام المرجع الأساسي لمبدأ الحرية . كما أكد الباحث أن المتطلب الثاني لتجسير الفجوة هو الديمقراطية بأبعادها المختلفة البعد القيمي والمتمثل في الحرية والبعد التنظيمي والمؤسسي والبعد الاقتصادي والاجتماعي وأشار الباحث إلى أن الإسلام قد طرح الشورى كقرينة وأجبه على الرسول الكريم وهذه الشورى تمارس في مجال اختيار الحكام والمشاركة في صنع القرارات . وأكد الباحث على نحو لا يبعث على الشك أن القضية ليست مجرد إحلال مصطلحات ذات طابع إسلامي ولكن هذه المصطلحات لها خصوصيتها التي تطرح اسماً جديدة لشرعية النظام السياسي في الإسلام والتي يعمل وفقاً لها نظام الاتصال وكل النظم الفرعية . ويطرح الباحث تأكيداً على أن نظام الاتصال في ظل البناء الفكري الإسلامي لن يكون سوى أحد الانظمة الفرعية داخل النظام الوطني ليسعى لتحقيق وظيفته ومن ثم تضيق الفجوة من خلال مبدأ الشورى ومبدأ الحرية ولا يعني ذلك تلاشي هذه الفجوة تماماً ولكن سيظل هناك الاختلاف الناتج عن تعدد الرؤى السياسية لحل القضايا التي تستجد يوماً بعد يوم وتجسير هذه الفجوة على هذا النحو ليس أمراً سهلاً كما يقول الباحث كما أنه ليس متسجيلاً ولكنه امر ممكن ويحتاج إلى الإيمان بمنطق التصور الاصلاحي التنويري خاصة إذا كان التغيير المستهدف لا يتحقق فقط من أعلى ، أي من جانب السلطة السياسية ولكن يجب أن يسبقه وأن يسايره التغيير على مستوى القاعدة وهي عملية مجتمعية طويلة المدى ولذا فالباحث أن دعوته هذه تأتي وسط واقع إسلامي وعربي معاصر كئيب . وهذه الرسالة المتميزة تماماً في بعدها النظري والتطبيقي إنما تمثل بداية باحث متميز تعلم به مصر مثلاً يحلم بها وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور عبد الملك عودة ذكر في مناقشته لنفس الباحث في رسالته للماجستير عام ١٩٨٧ أنه من الفاتحين في العلم ولا شك أنه في رسالته للدكتوراه قد أكد هذه المقولة بصديق للمحبين للعلم والوطن وصديق المؤمنين بأهمية الإسلام ودوره في بناء المجتمع واستمراره في ظل نظام عالمي جديد مجهول .

عصام الدين فرج

□ □ د . أحمد حسن الرشيدى (محرر) - الإدارة المصرية لأزمة طابا - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - □ □ ١٩٩٠

قدمت الدبلوماسية المصرية في ادارتها لازمة طابا نموذجا رائعا في التعامل مع القضايا والمشكلات القومية باكبر قدر من النجاح . حيث حرصت الدولة في مصر على أن تحشد معها ومن ورائها كافة القوى السياسية الشعبية على النحو العربى الذى كفل لها في النهاية كسب معركة التحكيم لصالحها .

وهذا الكتاب الذى نعرض له يمثل جملة الابحاث التى قدمت للندوة « الإدارة المصرية لازمة طابا » ، والتى قام بتنظيمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة في مايو ١٩٩٠ وقد افتتحت أعمالها بكلمة جامعة الدكتور/ عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حيث تناول فيها الجهود الكبيرة التى بذلت والمفاوضت الشاقة مع الجانب الاسرائيلى وبوساطة امريكية وكيف تم التوصل مع اسرائيل إلى اتفاق حول صيغة مشاركة التحكيم في سبتمبر ١٩٨٦ ، والذى تضمن « يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ إبريل ١٩٨٢ » . وعرض د . عصمت للعوامل التى كانت وراء إدارة الأزمة بنجاح حتى اسدل الستار على الفصل الختامى للأزمة - التى استمرت سبع سنوات كاملة - برفع العلم المصرى فوق منطقة طابا يوم ١٥ مارس ١٩٨٩ .

أما الابحاث التى قدمت للندوة قد ركزت على دراسة الأزمة انطلاقا من أربعة محاور رئيسية هي :-

المحور الأول : ويتصل بموقع طابا في سياسة مصر الخارجية . وقد عالج هذا الموضوع بحثان .. أولهما بحث د . يونان لبيب رزق عن مشكلة طابا في علاقات مصر الدولية ١٩٠٦ - ١٩٧٩ « حيث يرى أن طابا قد اقتضت ابواب التاريخ المصرى المعاصر في مستهل عام ١٩٠٦ عندما قامت بعض القوات التركية باحتلال طابا ، حيث تخضعت عن ذلك أزمة سياسية كبيرة بين تركيا وبريطانيا ، انتهت بعملية تعليم خط حدود مصر الشرقية ، ويؤكد الباحث من خلال الوثائق والخرائط أن طابا أصبحت جزءا لا يتجزأ من التراب الوطنى المصرى .. وقد اعترفت اسرائيل بذلك - ضمينا على الأقل - عندما انسحبت من كامل سيناء - بما فيها طابا - في أعقاب فشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . إلا أن طابا قد وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلى نتيجة حرب ١٩٦٧ حتى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل من ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وقد قامت اسرائيل خلال تلك الفترة بمحاولة ربط طابا بالأراضي الاسرائيلية وأخفاء عدد من المعالم التى تؤكد على مصرية طابا .

أما البحث الثانى .. فقد عرض له د . عطية حسن أفندى « حدود مصر الشرقية في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وموقع مشكلة طابا فيها » . وقد عنى هذا البحث وقراءة وتحليل النصوص التى أوردها معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية يحدد مصر الدولية مع فلسطين تحت الانتداب بوجه عام مع اسرائيل مع محاولة تحديد مايتصل من هذه النصوص بقضية طابا بوجه خاص . واتفق الطرفان على عدم إجراء أية تعديلات في الحدود حيث نصت المعاهدة ضمن بنودها على « ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس » . ويشير الباحث إلى أن اسرائيل قد أكملت انسحابها من

سيناء في آخر مرحلة في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ولكنها رفضت الانسحاب من طابا وكانت تهدف من وراء ذلك إلى إغراء كثير من حيث المراقب الاستراتيجى لطابا وأهميته لها وقد جرت عدة مباحثات بين الجانبين المصرى والاسرائيلى استمرت لمدة طويلة انتهت بقبول اسرائيل مبدأ التحكيم في ١٢ يناير ١٩٨٦ ووقعت على مشاركة التحكيم في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ حيث اتفق الطرفان على إحالة النزاع حول علامات الحدود إلى التحكيم الملزم وإنشاء محكمة تحكيم لهذا الغرض والتى أصدرت حكمها لصالح مصر في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

أما المحور الثانى : فيتصل بالجهود التى بذلت من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة منذ نشوبها عام ١٩٨٢ وحتى تم التوصل إلى اتفاق بعرضها على التحكيم الدولى . وقد عالج هذا الموضوع البحث المقدم من د . نازلى معوض « أشكاليات التسوية السلمية في قضية طابا ما بين مصر واسرائيل » وقد تناولت الباحثة هذا الموضوع من عدة زوايا حيث أشارت في قسم من دراستها لاتفاق الاجراء المبدئى لحل مسائل الحدود الذى وقعته مصر واسرائيل ٢٦ إبريل ١٩٨٢ ، والذى يعتبر بمثابة أول اعتراف رسمى على من جانب الطرفين بوقوع خلاف بينهما حول تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية . وقد تناولت الباحثة في قسم ثان مسمى بالسلام البارد والمعرفة الدبلوماسية حول طابا ، حيث أوضحت الدراسة كيف انتهكت اسرائيل الاحكام الواردة في ورقة الاجراء المبدئى والظروف التى ساعدت اسرائيل على ذلك وقد قامت بعرض شامل للمعركة الدبلوماسية التى دارت بين الجانبين والتى أحدثت شرخا في الائتلاف الاسرائيلى الحاكم آنذاك وكيف انتهت تلك المعركة الطويلة بانتصار الخيار المصرى بقبول اسرائيل - على مضض - لاسلوب التحكيم والذى طالما رفضته سابقا .

أما المحور الثالث : فقد ركز على دراسة الأزمة بعد الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم من أجل تسويتها .. وقد قدمت في هذا الخصوص ثلاثة ابحاث هي (أولا) البحث المقدم من اللواء محمد عبد الفتاح محسن بعنوان « طابا ومشكلة الحدود الشرقية » وقد تناول فيه الدوافع الاستراتيجية - من وجهة نظر بريطانيا - لاتضاء خط الحدود الشرقية لمصر عام ١٩٠٦ . (وثانيا) بحث د . وديدة بدران « الوساطة الأمريكية من النزاع المصرى الاسرائيلى حول طابا : ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ - ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ » . وقد أكدت الباحثة أنه كانت هناك دوافع أمريكية وراء تدخلها كوسيط من النزاع . ويأتى في مقدمة هذه الدوافع حرصها على عدم تدهور علاقات طرفى الصراع . وأكدت الدراسة أن مصر قبلت هذه الوساطة رغم توفر بديل آخر يحقق مصالحها ، ألا وهو التحكيم الدولى ، لأن مثل هذا القبول لا يعنى تأجيل عملية التحكيم وإنما اشترطت ألا يكون لهذه الوساطة أية حلول تقال من سيادة مصر على طابا . وقد قدمت الولايات المتحدة عددا من المقترحات كان مصيرها الفشل وانتهى الامر بتسوية النزاع عن طريق حكم هيئة التحكيم الدولية في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، والذى أكد على مصرية طابا . (وثالثا) البحث المقدم من د . أحمد عبد الوهيد بعنوان « القيمة الاستدلالية لأدلة الاثبات في منازعات الحدود - دراسة لبعض الأدلة مع التطبيق على قضية تحكيم طابا » .

وهو بحث تحليلي في إطار القانون الدولى مع التطبيق على قضية طابا ، وقد انطلق البحث من فرضية مؤداه « أن الأدلة - بمعنى إقامة الدليل أمام القضاء الدولى على صحة الحق للمدعى به - إنما يحتل مكانة مهمة في مجال حفظ الحقوق والدفاع عنها . ويعزى ذلك إلى كون أن الحق الذى يكون محلا للمنازعة أمام القضاء ولكنه يفتقر إلى الدليل في الوقت ذاته - الذى يؤكد إنما يكون هو والعدم سواء من وجهة نظر إدارة العدالة عن طريق القضاء ، وقد تناول الباحث في جزء من الدراسة القيمة الاستدلالية النسبية للخرائط في منازعات الحدود عموما وفي نزاع الحدود بالنسبة لطابا وبخاصة من مؤلف علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب بشكل خاص . والمحور الرابع يتعرض لتطورات قضية طابا خلال الفترة التى

ويستعرض الكاتب في الفصل الثالث المحاولة الأولى لاعتقال طابا عام ١٩٠٦. والتي استغرقت فيها المفاوضات والمناورات والضغوط على استانبول ١٠٥٠. يوما انتهت بالاذعان العثماني للمطالب البريطانية المصرية وصدور قرار سلطاني بالجلاء عن طابا ١٤ مايو ١٩٠٦.

ثم يتناول الكتاب ظهور قضية طابا على سطح الأحداث كقضية قومية لأول مرة. وحدث ذلك عندما قامت اللجنة العسكرية المشتركة بإعادة تعليم علامات الحدود في الفترة ما بين أكتوبر وديسمبر ١٩٨١ وكان الخلاف على موضع « ١٤ » علامة أهمها العلامة « ٩١ » عند طابا... ويشير الكاتب إلى ضبط « كمال حسن على » الاسرائيليين في حالة تلبس بنسف العلامة « ٩١ » ومحاولة إزالتها. والأسباب التي عرضها الكاتب الصحفي لتسبب إسرائيل بطابا تتلخص في الضغط على مصر وحاكمها الجديد حسني مبارك بعد اغتيال السادات ليزور القدس ويوقع تمهدا باحترام معاهدة السلام. وإرساء سابقة سياسية لتطبيق بعد ذلك في الضفة وغزة والجلولان ولبنان وكل الأراضي التي قد تحتلها إسرائيل في حروب مقبلة. إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية الكبرى لطابا والبعد الجيوبولتيكي لتلك الأهمية.

وفي الفصل الخامس يصف الكاتب مشاهداته في منتصف أكتوبر ١٩٨٢، لعملية بدء الاسرائيليين في تهويد طابا وإخضاعها للسيادة الاسرائيلية وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها وإنتهاك اتفاق « ٢٥ » أبريل الذي يمنع القيام بأية انشاءات جديدة في المنطقة.

ويتناول الفصل السادس مواجهة الخارجية المصرية لقضية طابا بعد الانسحاب الاسرائيلي بثلاثة أيام « ٢٨ » أبريل ١٩٨٢. ولكن بعد اجتياح القوات الاسرائيلية للبنان ومذابح صابرا وشاتيلا أوقفت حركة التطبيع ونامت مفاوضات طابا لأكثر من « ٩٠ » أشهر... وبعد ضغوط مصرية وأمريكية تبلور الموقف واستقر الجانبان المصري والاسرائيلي على استبعاد المفاوضة كوسيلة لحل النزاع بعد أن عجزا عن تحقيق أى تقدم عن طريق التفاوض... وبقي اللجوء إلى التوفيق والتحكيم... ويشير الكاتب إلى المزاوغات الاسرائيلية والعراقيل التي كانت تضعها إسرائيل في سبيل المفاوضات حتى استطاعت الضغوط المصرية والأمريكية تخليص مسألة التحكيم من خيط البنود الاسرائيلية وبدأت مفاوضات مشاركة التحكيم التي ثم التوقيع عليها في ١١ سبتمبر ١٩٨٦.

ويستعرض المؤلف في الفصل الثامن عملية تحضير القضية للتحكيم وتزويدها بالوثائق والخرائط والمستندات وجهود العلماء والقانونيين المصريين في هذا الشأن. ويشير للحيلة الاسرائيلية لتشكيك المحكمة بادعاء أن العلامة « ٩١ » ليست هي علامة الحدود الأخيرة وأن هناك عمودا آخر هو عمود « باركر ». وتم الحكم لصالح مصر.. وفي تعليقه على حكم المحكمة، « سيس » رئيس الوزراء اسحق شامير التطبيق بقوله: « لقد ثبت أن التحكيم الدولي يضر دائما بمصالح إسرائيل. وطابا ليست استثناء من هذه القاعدة لكن علينا أن نقبل قرار التحكيم. وعلينا في نفس الوقت ألا نذهب إلى المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط لأنه سيجبر إسرائيل على تقديم تنازلات اقليمية ».

وفور صدور الحكم توالى التحليلات السياسية المتشائمة من احتمال إثارة إسرائيل لمشاكل فنية أو قانونية في تنفيذ الحكم. ويقول الكاتب أن المصريين كان لديهم بدائل لمواجهة هذه الاحتمال معها. وقف عمليات التطبيع وقطع البترول المصري عن إسرائيل ومنع رسو سفنها في قناة السويس وتجميد العلاقات الدبلوماسية بتدريج ينتهي بقطعها واللجوء للأمم المتحدة لإلزامها بتنفيذ حكم المحكمة.. على أن مصر أثرت اللجوء للأساليب الدبلوماسية عبر قنوات المفاوضات المباشرة والضغوط الأمريكية الفعالة إلى أن نجحت القيادة السياسية والدبلوماسية في استرداد طابا وتم توقيع الأوراق النهائية لتحرير طابا في ٢٦ فبراير ١٩٨٩.

ويستخلص الكاتب في الفصل الأخير درس عودة طابا فيري أن

له صدور حكم هيئة التحكيم الدولية بشأنها في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وحتى انمام تنفيذها هذا الحكم ورفع العلم المصري على أرض طابا في ١٥ مارس ١٩٨٨. وقد عالج هذا الموضوع البحث المقدم من د. احمد الرشيدى بعنوان « دور الطرف الثالث في تنفيذ احكام التحكيم الدولية » دراسة لبعض القواعد العامة مع التطبيق على حكم طابا كحالة خاصة. وقد تناول الباحث المقصود بالطرف الثالث في مجال الحديث عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية. وبين طبيعة وحدود دور الطرف الثالث في تنفيذ احكام التحكيم الدولية. وقد عرض الباحث للخلاف المصري الاسرائيلي بشأن تنفيذ حكم هيئة التحكيم بشأن طابا وغيرها من مواضع علامات الحدود المتنازع عليها بين الدولتين وحدود الدور الذي قامت به الولايات المتحدة من أجل تسوية هذا الخلاف. حيث ترددت اسرائيل في تنفيذ الحكم فور صدوره متزعة في ذلك بحجج شتى قانونية وغير قانونية. وانتهى الباحث إلى أن الولايات المتحدة قد لعبت دورا كبيرا من أجل إيجاد تسوية ودية لحل هذا الخلاف.

- وفي النهاية تناولت كلمة السيد السفير د. نبيل العربي بعض ملامح الاستراتيجية المصرية في إدارتها لازمة طابا حيث أكد أن قضية طابا - قضية العصر - كانت تمثل نجاحا باهرا للدبلوماسية المصرية سواء في التخطيط أو في التنفيذ والمتابعة. وعرض د. نبيل للجهد الكبير الذي بذل من جانب المصريين حكومة وشعبا في سبيل الوصول إلى الحق وتأكيد مصرية طابا وعودتها إلى الوطن الأم.

وجيه عبد العاطي الحيدى

□□ عبد التواب عبدالحى - طابا - كيف ضاعت؟ وكيف عادت؟ مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة - □□ ١٩٩٠

يتناول الكتاب في عشرة فصول خبايا المعركة الدبلوماسية لتحرير طابا وجذور القضية من خلال متابعة المؤلف لها منذ بداية تفجيرها عام ٨٢ من موقع أحداثها ومن خلال الاتصال الوثيق بأطراف القضية من دبلوماسيين وقانونيين وعسكريين ومواطنين عاديين، حتى تمام تحريرها عام ١٩٨٩.

يشير الكاتب إلى أن رحلة أسر طابا قد استغرقت « ٢١ » عاما و٩ أشهر وأسبوعا « واستغرقت المعركة الدبلوماسية لتحرير طابا « ٢٤٩٩ » يوما.

ويرى الكاتب أن طابا كانت مشكلة قبل تحريرها، وبعد التحرير أصبحت مشكلة أخرى. حيث يجرى على أرضها صراع بين « السيادة » والسياحة.. فقبل حل نزاع طابا كان فندق « السيادة » هو محور النزاع السياسى ثم أصبح الفندق « طابا سونستا » محور النزاع السياحى المشوب دائما بدوافع خفية وأن كانت تظهر بوضوح في الممارسات الاسرائيلية اليومية التي تغلف بدعوى شديدة الإغراء وهى « استمرار تشغيل الفندق بأعلى نسبة اشغال » ولكن خلف تلك الدعوى، محاولة التفاف حول « احكام اتفاق التردد » على منطقة طابا ليعاد ذرع الوجود الاسرائيلي مرة أخرى بالتدريج.

وبالنسبة لمستقبل طابا، يحذر الكاتب من تصاعد أعمال الحرب الاسرائيلية الخفية لخنق حركة السياحة إلى طابا وجنوب سيناء والفردقة لصالح أيلات، ويطالب بالانتباه والحذر حتى لا تنقطع الشعرة الفاصلة بين مقومات السيادة المصرية على طابا ومقومات السياحة إليها.

لاشك فيه إن تلك الظاهرة في حقيقتها إنما تعكس وجود أزمة داخل النظام السياسي في البلاد . وللتعرف على طبيعة تلك الأزمة لابد من الخوض في أغوار التجارب السابقة ، وتحليل المقدمات للوصول إلى نتائج تبقى البلاد والنظام من مغبة وأخطار المستقبل . لذا كان هذا الكتاب الذي بين أيدينا محاولة لسبر أغوار تجربة إنتخابات سنة ١٩٨٧ ، وتحليل عيوب ومثالب هذه الانتخابات . وكان من المفروض أن يكون بين أيدي المتخصصين والمهتمين قبل إنتخابات سنة ١٩٩٢ ، لكن المحكمة الدستورية أبت إلا أن تقيم الانتخابات الخامسة في سنة ١٩٩٠ مما عجل بصدر هذا الكتاب .

يستهل الكتاب المرحوم الدكتور فؤاد مرسى ببحث عن « التحولات الاقتصادية في مصر منذ السبعينيات » . بداية يحاول د . مرسى رصد التحولات التي واكبت ثورة ٢٣ يوليو بدءا من قانون الإصلاح الزراعي ومحاولة إقامة إقتصاد وطني يقوم على الصناعة وكسروطق التبعية . ثم يأتي عصر السادات فتبدأ الثورة المضادة ، حيث العودة للتبعية ، وإعادة تشكيل الإقتصاد ، فتخلت الدولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فبرزت الرأسمالية الطفيلية لتشجيع الفساد في المجتمع ، مما أدى إلى خلل إجتماعي وهيكلي عميق . ثم يأتي عصر مبارك والذي يصفه د . مرسى بأنه « استمرار للثورة المضادة » ، حيث تكسدت الثروات في أيدي الرأسمالية الطفيلية ، مما أدى لاستفحال الأزمة الاقتصادية ، وارتفاع المديونية ، وبالتالي لأمراض إجتماعية تتمثل في البطالة والاغتراب والتطرف والادمان .

أما الأستاذ أشرف حسين فيتناول في الفصل الثاني « المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية » فيتعرض للانتخابات البرلمانية الأربعة التي تمت في ظل التعددية الحزبية المقيدة ، سواء من ناحية الأقبال الجماهيري أو الترشيح ، أو المناخ السياسي والقانوني المحيط بها . فيرى في إنتخابات سنة ١٩٧٦ أكثر المعارك حيدة ، وإن كانت عقلية الحزب الواحد كانت ما تزال مسيطرة . أما إنتخابات ١٩٧٩ فقد تمت في مناخ سياسي وصدام مع المعارضة . ثم إنتخابات ١٩٨٤ التي تمت بنظام القوائم الحزبية لأول مرة ، والتي كانت صدمة للمعارضة حيث كان القانون يهدف لضرب المعارضة ، وتمركز النفوذ السياسي في البرلمان . وبالرغم من ذلك فإن الباحث يرى إن هذه الانتخابات شهدت إرتفاعا ملحوظا في نسبة المشاركة الجماهيرية ، إلا إنه لم يرق للمستوى المتوقع . ويعزى الباحث عزوف الجماهير عن المشاركة إلى عدم الثقة في نتائج الانتخابات على ضوء التجارب السابقة وإلى إقتناع الناخبين أن الأحزاب القائمة لا تعبر عنهم ، وضعف التنظيمات الوسيطة .

ثم يتناول الأستاذ أحمد رفعت طه « النظام القانوني لانتخابات ١٩٨٧ » . والذي يتناول فيه العيوب والصعوبات التي واكبت نظام الانتخابات بالقائمة طبقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ، والتعديلات التي أدخلت عليه بالقانون ١٨١ لسنة ٨٦ . لتفادي عيب عدم الدستورية .

أما الفصل الرابع فقد تناول موضوع « قوى المعارضة السياسية في إنتخابات ١٩٨٧ » . حيث قام الأستاذ طارق حسن بتحليل لقوى التحالف الإسلامي الذي رفع شعار « الإسلام هو الحل » كبديل للحلول المحددة للمشكلات . أما الديمقراطية فقد كانت هدفا تكتيكيا يمنحهم جواز مرور للبرلمان ، ونظروا إلى مخالفاتهم على أنهم يحاربون الله . ويرى الباحث أن المعركة الانتخابية كانت معركة الأخوان ، فهم القوة الوحيدة التي استطاعت الدفاع عن الصناديق ، وتمسكت لكل المحاولات القمعية التي مارستها الشرطة .

وتناول الأستاذ عصم فوزي دور حزب الوفد والذي شهده معركة سنة ١٩٨٧ إنفصاله عن الأخوان ، فقد أعتمد على الرموز القبلية والعائلية والاقتصادية ، وكانت الحريات العامة ، وتعديل الدستور ، وحقوق الإنسان على رأس المبادئ التي أعتمد عليها في دعايته الانتخابية . أما من الناحية الاقتصادية فقد أستمر في المطالبة بالحرية الاقتصادية ، ولكنه تفادى المطالبة ببيع القطاع العام . ويعتبر الباحث النتائج التي حصل عليها الحزب إيجابية . أما بالنسبة لتحالف التجمع واليسار فيرى الباحث أن قوى اليسار كانت

الأهمال هو السبب الأول في ضياع طابا حيث لم تدخل أية قوات مصرية وأدى طابا طوال ٢٣ عاما منذ عام ١٩٥٦ حتى أعقاب معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ويناقش غفلة الجانب المصري عن وجود علامة تالية للعلامة ٩١ . وهي عمود بادكر والخط بين العلامة والعمود بعد ظهور صور بادكر .

ويقوم الكاتب أدارتنا لصراع تحرير طابا بالتساؤل عما إذا كنا قد بالغنا في تضخيم القضية حتى أصبحت حبلا سياسيا ملفوفا حول اعناقنا وورقة ضغط اسرائيلية ضدنا ، وعن سبب تركنا للاسرائيليين ممارسة مطلقة لكل عناصر الملكية على المنطقة طوال الصراع مما حذر الاسرائيليين لمحاولة تهويد طابا في بداية الصراع كما منحهم شيئا من القوة والتشدد في تنفيذ الحكم الملزم بعد صدوره ، وعن عدم تطبيق أحكام القانون المدني المصري في البناء على أرض مملوكة للغير بسوء نية على المنشآت السياحية في طابا . ويضع الكاتب صورة للمفاوض الاسرائيلي من خلال آراء بعض المفاوضين المصريين المشاركين في إدارة القضية ، كي يستفيد منها أي مفاوض عربي في المستقبل . فالمفاوض الاسرائيلي يترك لنفسه مهربا دائما ، لابد أن أرجع لحكومتى لأحصل على تصديق ، وما يحله لنفسه ينكره على غيره ، والعالم عنده يبدأ وينتهي بالمصالح الاسرائيلية وهو يدافع عنها بشراسة مهما كانت عارية من السند والشرعية وهو لا يقتنع بالحجج القانونية مهما كانت سلامتها ولا يتكلم الوفد الاسرائيلي بلسان واحد . فهناك دائما المتشدد نسبيا والمتساهل نسبيا .. ولكنه في نفس الوقت ، مفاوض مثابر يأتي جاهزا تماما بالوثائق والمستندات ودارسا لقضية وأسانيده وملما بموضوعه . أيضا يتسم المفاوض الاسرائيلي بالمرأغة والخداع والاستفزاز وإجادة أساليب خنق المفاوضات وعرقلة أي تقدم . ويوضح الكاتب خصائص المفاوض المصري التي أهله لتحقيق النصر وهي الذكاء على المستوى الشخصي ومستوى تجهيز القضية بصورة علمية حضارية ، والحس الوطني الثابت من أنه صاحب الحق والأرض . والصبر والمقدرة على امتصاص العقبات ، ودوح الجماعة ، وتنوع التخصصات في فريق التفاوض وامتلاكه صلاحية كاملة للتفاوض .

ويشير الكاتب إلى ملاحظة القصور العددي الشديد في الكوادر المصرية المتخصصة في الشئون الاسرائيلية بالنسبة للكوادر الاسرائيلية المتخصصة في الشئون المصرية والعربية ويطالب بتدراك هذا القصور لتلبية احتياجات الصراع السياسي والحضاري مع اسرائيل والتسريبات المستقبلية التي كانت قضية طابا نموذجا لها .

الهام أبو سمرة

□ □ د . أحمد عبدالله وآخرون - الانتخابات البرلمانية في مصر - دارسينا للنشر ومركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٩٠ □ □

تعتبر الانتخابات البرلمانية مقياسا للممارسة الديمقراطية ومعايير ثبات النظام السياسي في الدولة وقد شهدت مصر منذ تطبيق التعددية الحزبية سنة ١٩٧٦ وحتى سنة ١٩٩٠ خمسة إنتخابات برلمانية ، ثلاثة منها لم تكمل مدتها البرلمانية ، وتعرضت جميعها ، إما للظعن في دستورتها ، أو الشك في حدوث نوع من التزوير والتدخل الحكومي . وبهذا تم حل بعضها إما المحكمة من المحكمة الدستورية ، أو لضيق النظام من المعارضة داخل المجلس . ومما

ثم يتناول كل من الأستاذ أمين سعد ، والأستاذة سناء جلال « دور الصحافة المصرية في إنتخابات ١٩٨٧ » ، بادن بالصحف المعارضة ، وحاولت لقي تهمة التزوير ، كذلك قامت بدعوة المواطنين للمشاركة في الانتخابات . أما الصحف الحزبية فقد تبنت موقفاً يكاد يكون موحداً تجاه القضايا المطروحة ، فقد أجمعت على الطعن في دستورية القانون الجديد ، وأظهرت عداً واضحاً للحزب الوطني باعتباره الخصم الرئيسي لها . وأتلفت في التنديد بالتزوير والتدخل الحكومي المتوقع ، وطالبت بوجوب تحقيق التفسير الجذري على المستوى السياسي . وكانت الأهل أكثر الصحف الحزبية تطرفاً في هذا الصدد ، حيث طالبت بالاضراب والاعتصام والتظاهر لاهداث هذا التغيير .

وفي النهاية يختم د . أحمد عبدالله الكتاب برؤية شاملة تحت عنوان الانتخابات البرلمانية في مصر : أى إنتخابات .. وإى برلمان .. وإى مصر ؟ » ويؤكد الكاتب أن مصر قد مرت بثلاث لحظات هامة بالنسبة للتطور الديمقراطي : الأولى - بعد ثورة ١٩١٩ وإستقلال مصر الأسمى ، وصدر دستور ٢٣ والثانية سنة ١٩٧٦ حيث الاتجاه للتعددية الحزبية . والثالثة - بعد تولى مبارك الحكم ، والافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة الصحف الحزبية للصدور . ويرى الكاتب أن هذه اللحظات الثلاث لم تستغل لصالح ترسيخ التجربة الديمقراطية ، وأصبحنا في حاجة لحظة رابعة تأتي ببنين ديمقراطى أكثر تماسكا . وفى تعليقه على المشاركة الشعبية يلاحظ الباحث ثلاث ملاحظات - الأولى - أنه يصعب الحديث عن قياس دقيق قاطع ، لأن التزوير الذى يتم بدرجات مختلفة كان سمة ملازمة لكل الانتخابات . والثانية - تتعلق بالمؤشر الكمي للمشاركة في الانتخابات ، والذي عرف الصعود والهبوط على مدى الانتخابات التى عرفت مصر . والثالثة - تتعلق بالصورة المفزعة للحجم المحدود للمشاركة والقاعدة الضيقة للشرعية . ولكن الباحث يرى إن أخطر ما في الانتخابات البرلمانية في مصر هو المعيار الذى على أساسه ينتخب المواطنون نوابهم حيث الغالب هو معيار العصبية والجمالة والخدمات الشخصية ، وبالتالي يصبح البرلمان مجرد (مجمع خدمات) لا فرق بينه وبين المجلس المحلى . أما بالنسبة للتمثيل البرلماني فهو يتطلب ممثلين عن مختلف القوى الاجتماعية ، وهو هنا يمس نسبة العمال والفلاحين ويقترح أن تكون الربع فقط ، بشرط أن يقتصر على فقراء الفلاحين وعلى العمال الممارسين . ويرى الباحث أن التقدم الوطنى لا يرتبط فقط بممارسة الحرية السياسية وتحقيق العدل الاجتماعى ، إنما يرتبط أيضاً بالكفاءة الاقتصادية ، ولكن الكفاءة السياسية مقدمة ضرورية للكفاءة الاقتصادية . ويرى أن ضعف المشاركة إنما هو تعبير عن ضعف الكفاءة السياسية . ولهذا فمن الطبيعي أن تحتكر الصفوة الحاكمة السلطة ، وأن يكون أمام مصر مشوار طويل نحو الديمقراطية .

صلاح فوزى

□□ د . يونان لبیب رزق - قصة
البرلمان المصرى - دار الهلال -
القاهرة - مارس ١٩٩١ □□

تناول المؤلف في كتابه الحياة البرلمانية في مصر على امتداد الحقبة من ١٨٦٦ حتى عام ١٩٩٠ .. ففرى أن أول قانون صدر للانتخابات صدر في أكتوبر ١٨٦٦ وكان بمبادرة من الخديوي اسماعيل في إطار سعى حثيث من هذا الحاكم لتكوين مجلس نواب وقد قصر حق

مستهلكة تماماً في صراعاتها الداخلية ، أو في معارك محدودة ضد النظام ، وتعانى القوى الماركسية من فقدان الاتزان نتيجة للانشقاقات القديمة ، والناصريون لم يكونوا مهتمين لدخول معركة إنتخابية . وفى داخل حزب التجمع انقسمت الآراء بين مؤيد لدخول الانتخابات ، وبين معارض لخوضها ، وانتصر الرأى الأول ، لكن الحزب واجه مشكلة إعداد القوائم خاصة بعد فشل محاولات إستقطاب القوى اليسارية ، فافتقد الحزب الخبرة والجماعية . كما سيطرت روح السلبية على الحزب أثناء إدارة المعركة الانتخابية . أما أزمة التيار الناصرى فيوجدتها الباحث في غياب الفاعلية وعدم التطور مع الزمن . وأزمة التيار الماركسى تكمن في غياب المشروع البديل . وأخيراً يرى الباحث أن التجمع كان أكثر القوى تأثراً بنتائج الانتخابات ، حيث تفجرت داخله الأزمات ، وانقسم الحزب إلى أجنحة وفصائل كل منها يتهم الآخر بالمسئولية عن الهزيمة الانتخابية .

ويتناول الفصل الخامس « دراسة بعض الحالات الانتخابية » حيث بدأت الباحثة د . هدى زكريا بحالة محافظة الشرقية كمثال للانتماء العائلى والقبلى . إذ تحظى محافظة الشرقية بأكبر عدد من العائلات ذات التأثير السياسى والاجتماعى ، وتحرص على أن يكون لها دور سياسى . وترى الباحثة أن هناك ارتباطاً بين إمتلاك القوة الاقتصادية والاجتماعية وبين إمتلاك مقاعد البرلمان . وتلعب الحليات هناك دوراً هاماً في الدعاية للحزب الحاكم . كذلك ترى الباحثة أنه بالرغم من تواجد الأحزاب الأربعة : الوطنى ، الوفد ، التحالف ، التجمع بالمحافظة إلا أن التعددية هناك هي تعددية ظاهرية ، لأن المرشحين في حقيقة الأمر يتفادون الاعلان عن هوياتهم الفكرية والايديولوجية ، مما سمح بظهور الصراع القبلى والنشلية الادارية . وإن الصراع الوحيد الموجود كان في محاولة القوى الحزبية الثلاث تكبيل قوى اليسار .

وفي نفس الفصل يحلل الأستاذ عصام فوزى ح لة أخرى متميزة وهي منطقة حلوان في جنوب القاهرة ، والتي تتركز فيها التجمعات العمالية ، وبعض العصبيات ، بالإضافة إلى أنها منطقة نفوذ حكومى . وبالتالي شهدت المنطقة إستخداماً للعوامل القبلى من كافة القوى باستثناء التحالف والتجمع . ولعبت أجهزة الامن دوراً مزدوجاً في التأثير على الناخبين ، وفي تقوية نفوذ مرشحي الحزب الوطنى .

أما الحالة الثالثة فقد قدمها د . الطاهر مكي وهي « نموذج لحالة مرشح المقعد الفردى بدائرة قنا » . وهي حسب تعبير الباحث شهادة لما لمسها بنفسه كمرشح فردى بتلك الدائرة . فيبدأ بوصف الواقع السكائى القبلى في دائرة متسعة ، ثم يتناول المرشحين الفرديين بالدائرة ومناوراتهم قبل واثناء العملية الانتخابية ، ويرى الباحث أن مراقبة العملية الانتخابية كانت عملية بالغة الصعوبة لوجود ما يزيد على ألفى لجنة ، مما ساعد على التزوير والتدخل لتسويد البطاقات في بعض اللجان .

ويلمس الفصل السادس بعض القضايا المرتبطة بالعملية الانتخابية ، فيتناول الأستاذ صابر نايل « الطائفية الدينية في إنتخابات ١٩٨٧ » . والتي جاءت بعد شهر واحد من أحداث الفتنة الطائفية في بعض المحافظات ، حيث ادانت كل الأحزاب تلك الفتنة وأكدت على وحدة الأمة ، إلا أن السلوك الفعلى لها كان أبعد كثيراً عن مواقفها المعلنة ، باستثناء حزب التجمع الذى قوبل مرشحوه بترحاب من الاقباط خاصة في الصعيد أما عن سلبية الاقباط في الانتخابات فيرجعها الباحث الى عدم رغبة الاقباط في إثارة خصومة خاصة ومصلحهم متشعبة ، وفي رغبة البابا شنودة في إبعاد الكنيسة عن السياسة ، بالإضافة الى تصعيد العنف من جانب الجماعات الدينية . ويورد الباحث جداول تبين إحصاء الأحزاب عن ترشيح الاقباط ، بل أنه يعزى تقاعس الاخوان في إنتخابات اسيوط لسبب ترشيح أحد الاقباط بقائمة التحالف . وأخيراً يصف الباحث الطائفة القبطية بأنها مازالت تفتقد الوعي السياسى ، ومازالت مشوشة بالنسبة للقضية القبطية .

وفعلا وحصل الملك فؤاد الى قاعة المجلس وقد سلم رئيس وفدائه خطبة العرش ليلقيها .. وتداخت الاحداث بسرعة غريبة حيث انقضت سبع ساعات فقط بين رفع الجلسة الصباحية وبين ابلاغ رئيس الوزراء بالرسوم الذى يقضى بحل المجلس في الساعة الثامنة مساء . وصدر المرسوم الملكي بحل المجلس على ان يتم اجراء انتخابات جديدة اخرى في ٢٢/٥/١٩٢٥ وبذلك انتهت قصة قصر برلمان في تاريخ الحياة النيابية في مصر والتي دامت ثمانى ساعات .

عثمان الجوهري

□□ حسن بن توفيق ابراهيم - ظاهرة العنف السياسى في النظم العربية - إشراف د . على الدين هلال - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩١ □□

لاشك ان هذه الرسالة تعد الاولى في هذا المجال ، ولا تكتسب أهميتها من هذه الصفة فحسب ، ولكنها تكتسب أهميتها ايضا من كونها تتناول موضوعا له وجود حقيقى في بلدان العالم الثالث عامة ، وبلدان المنطقة العربية بصفة خاصة . فالعنف السياسى هو الوجه المقابل للنظام الديموقراطى ، حيث يزداد العنف حين تتراجع الديموقراطية ، وحيث يقل العنف حين تتعمق الديموقراطية . وهناك شئ وجذب في إطار هذه المقولة حين ترتبط بمدى عدالة توزيع الدخل القومى السائدة في المجتمع . بل ان هذه الرسالة تعد جزءا من نسج - ما يمكن تسميته - بالمدرسة الكمية الحديثة في علم السياسة . وهذه المدرسة قوامها تحليل الظاهرة السياسية من خلال مؤشرات يمكن اخضاعها للقياس الكمي وفي إطار توجه منهجي معين يتلام وكل موضوع ، ولكن لا تستهدف هذه المدرسة ترجمة الظاهرة السياسية الى ارقام ، بل تستهدف التعامل مع الظاهرة في جانبها الكمي كأداة تحليلية لفهم وتحليل وتفسير جوانب الظاهرة المختلفة في سياقها المجتمعي الشامل . وتجنبنا لاي تحيزات من جانب الباحث في هذه المدرسة ، فانه يتم اللجوء الى وسائل عديدة لضبط القياس الكمي كاللجوء الى تحكيم عدد من الخبراء والمهتمين بمجال الدراسة ، واللجوء الى المعادلات الرياضية البسيطة والواضحة بما لا يثير لبسا أو غموضا ، أو غير ذلك وأصبح هناك عدد لا بأس به ، أعضاء في هذه المدرسة بدراسات رائدة بشهادة العقلاء في البحث العلمي . فهناك دراسة د . مصطفى علوي عن تحليل كمي لتطوير الادراك المصرى لاحتمالات الحرب في أزمة ١٩٦٧ ، ودراسة د . فاروق يوسف عن الاستقرار وعدم الاستقرار السياسى مع المقارنة بين ايران ومصر ، ودراسة د . أحمد يوسف أحمد عن الصراعات العربية (دراسة كمية) ، ود . جمال زهران ، عن قياس قوة الدولة مع التطبيق على حربى ٦٧ ، ١٩٧٣ ، ود . محمد السيد سليم عن التحليل السياسى الناصرى - دراسة كمية ، ثم تأتي هذه الدراسة لتضيف اسهاما جديدا في دائرة هذه المدرسة الكمية . وعلى أية حال ، فان هذه الرسالة سعت الى تحقيق عدة اهداف منها : رصد وتحديد اشكال العنف السياسى الأكثر تكرارا في النظم العربية وتفسير ذلك ، وتحديد معدلات تكرار أحداث العنف السياسى ودرجات شدتها في النظم العربية . وكذلك رصد وتحديد القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسى غير الرسمى في النظم العربية ، ورصد وتتبع اتجاهات حركة العنف السياسى فيما بين النظم العربية ، وأيضا تحديد وتحليل طبيعة العلاقات بين

اختيار اعضاء مجلس شورى النواب في الريف على المشايخ باوصاف معينة ولدى المدن باتفاق اكرتية آراء الوجوه والاعيان في المدن . اما في القانون الثانى الصادر في عام ١٨٨٢ قصر على إعطاء حق الانتخابات لثلاثى فئات من الشعب وابتدع نظام المندوب عن عدد من الناخبين وكان يتكون مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا بينما تتكون الجمعية العمومية من اعضاء شورى مجلس القوانين ٤٦ عضوا يتم انتخابهم من المدن والمديريات .

ومع الأيام تسقط الفلسفة التي كانت تحكم تلك القوانين خلال ١٨٦٦ - ١٩١٢ لتحل محلها فلسفة جديدة عبر عنها اعضاء لجنة الثلاثين اثناء عكوفهم على وضع دستور عام ١٩٢٣ وقامت على فكرة ان كافة المصريين المزمين باداء الخدمة العسكرية بأن لهم جميعا حق الانتخاب . ول قانون الانتخاب الصادر في ابريل ١٩٢٣ قرر حق الانتخاب لكل مصرى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية مع وضع بعض القيود مثل تعدد درجات الانتخاب .

ويصل بنا المؤلف هنا الى البرلمان المصرى في ثورة ٢٣ يناير ١٩٥٢ والتي كان من اهدافها اقامة حياة ديمقراطية سليمة وقد صدر الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ وارسى قاعدة لم تكن معروفة ، واصبح الاتحاد القومى مسئولاً عن عملية الترشيح ، وايضا تم توسيع قاعدة الناخبين بخفض سن الناخب الى ١٨ سنة . ونرى كذلك في اغسطس ١٩٧٢ صدر قانون لتعديل بعض المواد وبعد شهور برزت للوجود - لأول مرة - ثلاثة منابر والتي سرعان ماتحولت الى احزاب في نوفمبر ١٩٧٦ ودخلت اول انتخابات تجري خارج التنظيم الواحد عناصر قوية في مجلس الشعب عام ١٩٧٦ وقد حملت هذه العناصر بشدة على الرئيس السادات مما ادى الى حل المجلس وايضا صدر قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وتحت عنوان عقد التجربة والخطأ قال المؤلف : حاول النظام ارساء صيغة توفيقية في الحياة السياسية مما انعكس على النظام الانتخابى من الابقاء على حزب الحكومة مع السماح بحرية العمل الحزبى مع القبول بإسقاط اى من القيود التي كانت مفروضة على حق اى مصرى في الانتخابات أو الترشيح مع الابقاء على نسبة النصف من العمال والفلاحين .

وبرزت في هذه الحقبة العديد من الاحزاب . وتطرق المؤلف الى الحصانة البرلمانية على الطريقة المصرية حيث تم الاخذ بمبدأ الحصانة البرلمانية منذ نشأة النظام السياسى عام ١٨٦٦ ومازال مأخوذا به حتى يومنا هذا ومضت على ذلك الدساتير المصرية كان آخرها الدستور الصادر عام ١٩٧١ خاصة في المادتين ٩٨ ، ٩٩ فقد جاء في المادة ٩٨ مثلا : لا يؤخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والآراء في اداء اعمالهم في المجلس او في لجانه .

ول الفصل السادس يتحدث عن البرلمان الاول ١٩٢٤ صدر القانون الانتخابى المحتوى على ٢٨ مادة تنظيم انتخابات في مجلس الشيوخ والنواب وكان اهم ما لوظف فيه مؤثرا في طبيعة المعركة التي دارت على اساسه وان حزب الوفد الذى اخذ على عاتقه حث الناس على قيد اسمائهم في جداول الانتخابات خلال حملة منظمة قام بها . وجرى انتخابات برلمان ١٩٢٤ كأول انتخابات في تاريخ مصر تجري على اساس حزبي . وقد خاضتها الاحزاب الثلاثة التي كانت معروفة آنذاك ولكن ظهر في الافق عدم رضا بريطانيا عن نتائج الانتخابات .

اما في الفصل السابع فيحكى لنا المؤلف قصة برلمان اليوم الواحد والذي يعتبر حادثا فريدا في تاريخ البرلمانات عموما - حيث جرى يوم ٢٢/٣/١٩٢٥ حين صدر في نفس اليوم قرار حل المجلس .. وبذلك انتهى الفصل التشريعى .. نتيجة الضربة التي طالتها الانجليز لوزارة الشعب وكانت ايضا موجبة في نفس الوقت للبرلمان الذى انتهى فصله التشريعى الاول

ولقد وجهت الدعوة الى اعضاء البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب الى الانعقاد في تمام الساعة العاشرة صباح يوم ٢٣/٣/١٩٢٥

العنف الرسمي والعنف غير الرسمي في النظم العربية . مع تفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التي تتضمن علاقات ارتباطية (ايجابية وسلبية) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى المفسرة له وهي : التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية ، وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل الوطني والتعبئة الاقتصادية .

وقد صاغ الباحث عددا من الفرضيات الأساسية التي انطلق في دراسته لتحليلها وتفسيرها وهي : - أن هناك علاقة عكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي . أي أنه كلما زاد معدل ومستوى التنمية الاقتصادية ، انخفض العنف السياسي والعكس صحيح .

- وأن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين درجة التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي ، أي كلما زادت درجة التعبئة الاجتماعية زاد معدل العنف السياسي والعكس صحيح .

- وأن هناك علاقة زردية (ايجابية) بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي . فكلما زادت درجة عدم العدالة زاد العنف السياسي والعكس صحيح .

- وأن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي . فكلما زادت درجة عدم التكامل زاد العنف السياسي والعكس صحيح .

- وأخيرا فإن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين التعبئة الاقتصادية والعنف السياسي . أي كلما زادت درجة التعبئة الاقتصادية زاد العنف السياسي والعكس صحيح .

وقد شملت الدراسة أطارا جغرافيا واسعا شمل (١٧) نظاما عربيا ، حيث تم استبعاد لبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتي لأسباب مختلفة وردت بالدراسة أما عن الإطار الزمني للدراسة ، فإنها تغطي فترة زمنية قوامها ١٥ عاما (يناير ١٩٧١ - ديسمبر ١٩٨٥) ، لحدثة هذه الفترة ، ووجود حد أدنى مناسب من المعلومات عن ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية خلالها ، إضافة إلى سمات موضوعية أخرى تتعلق بالسمات الجديدة للنظام العربي منذ مطلع السبعينات . كما أن الدراسة تناولت ظاهرة العنف السياسي على مستويين . الأول هو العنف الرسمي (الحكومي) وهو الذي يمارسه النظام السياسي ضد المواطنين أو ضد فئات أو جماعات منهم ، ويشمل حملات الاعتقال وأحكاما بالحبس ، وأحكاما بالإعدام - الخ .

والثاني هو : العنف غير الرسمي (غير الحكومي) ، وهو الذي يمارسه المواطنون أو قطاعات وتظاهرات منهم ضد بعض رموز النظام السياسي ، ويشمل المظاهرات والأضرابات وأحداث الشعب . والاعتقالات والانقلابات .. الخ .

ولا تقتفي الدراسة بالمقارنة بين النظم العربية من حيث تكرار أحداث العنف السياسي فحسب ، بل تقارن بينها من حيث درجة شدتها أيضا ولذلك فقد ساهم الباحث ببناء مقياس لشدة الظاهرة استنادا إلى أسلوب المحكمين الذي ساعد على تحديد الأوزان الرقمية الدالة على شدة الظاهرة في النظم العربية . وفي إطار تفسير الظاهرة ، لجأت الدراسة إلى قياس معاملات الارتباط (معامل الارتباط الخطي البسيط ، ومعامل الارتباط الجزئي ، ومعامل الارتباط المتعدد) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى كالتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية ، والتعبئة الاقتصادية .

ومن ثم فإن الدراسة تعتمد على منهجية قوامها الجمع بين المقترحات والاتجاهات النظرية من جانب والأساليب الكمية من جانب آخر ، وهذا طبقا لما يراه الباحث مسلحا ملائما لمعالجة ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية .

وعلى مدار (٦٩٦) صفحة ، حيث اشتملت الدراسة على ستة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة وعدد من الملاحق وثبت هائل من المراجع ، قدمت هذه الدراسة من فصلها الأول أطارا نظريا لتحليل

ظاهرة العنف السياسي وذلك بتناول تعريفات العنف المختلفة ، واتجاهات تفسيره المختلفة . وفي الفصل الثاني تم تناول الإطار المؤسسي والسياق التاريخي لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية . والفصل الثالث تضمن الإطار الإجرائي لتحليل الظاهرة ودراساتها في النظم العربية . أما الفصل الرابع فيعرض تكرارات أحداث العنف السياسي في النظم العربية ، وأنماط العنف السياسي وتطورها فيها ، ثم ماهية القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف غير الرسمي في النظم العربية . بينما الفصل الخامس يعالج عملية بناء مقياس لشدة العنف السياسي وتطبيقه على النظم العربية من حيث خطوات بنائه ، وتطبيقه على الظاهرة محل الدراسة ، مع المقارنة بين النظم العربية من حيث تكرارات أحداث العنف فيها ودرجة شدتها . أما الفصل السادس فيتناول تفسير ظاهرة العنف السياسي من خلال تناول قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسي وخمسة من المتغيرات المرتبطة به وهي التنمية الاقتصادية ، وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل الوطني ، والتعبئة الاجتماعية والتعبئة الاقتصادية ، إضافة إلى تناول الأبعاد الإقليمية لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية .

- وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج هامة من أبرزها ما يلي : - ١ - أن النظم العربية التي شهدت أعلى معدلات للعنف السياسي من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها وهي : سوريا والعراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وليبيا والسودان والمغرب . وأن أدنى النظم العربية هي دول مجلس التعاون الخليجي ، أما بقية النظم العربية ، فتأتي في مراتب وسطى ما بين المجموعتين السابقتين .

٢ - توجد علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص أحداث العنف ، وزيادة أو نقص درجة شدتها ، وذلك من واقع إجمالي تكرارات أحداث العنف السياسي في كل النظم موضع الدراسة . وبالنظر إلى كل نظام على حدة ، فإن هذه العلاقة نسبية . وعلى سبيل المثال فإن مصر تأتي في المرتبة الأولى من حيث إجمالي تكرارات العنف الرسمي ، وفي المرتبة الثالثة من حيث تكرار إجمالي تكرارات أحداث العنف غير الرسمي ، إلا أنها جاءت ضمن أدنى المراتب من حيث متوسط شدة العنف بشقيه . وذلك لأن أغلب أعمال العنف السياسي التي مارستها النظام المصري أو التي مورست ضده كانت محدودة وجزئية ، أي أنها منخفضة من حيث متوسط شدتها ، وذلك على عكس نظم أخرى .

٣ - أن هناك علاقة طردية ايجابية تبادلية (غير مباشرة) ، بين زيادة أو نقص تكرار أحداث العنف السياسي الرسمي ودرجة شدتها من جانب ، وزيادة أو نقص درجة تكرار أحداث العنف غير الرسمي ودرجة شدتها من جانب آخر . ولذلك فإن أعلى النظم العربية من حيث درجة عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة هي التي شهدت أعلى معدلات للعنف السياسي من حيث تكرار الأحداث ومتوسط شدتها وهي : سوريا والعراق والسودان وليبيا واليمن الشمالي والجنوبي والمغرب . وهذا يؤكد وجود علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص معدل تكرار أحداث العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) ، وارتفاع / انخفاض درجة شدتها من جانب ، وزيادة نقص درجة عدم الاستقرار من جانب ثان . أي زيادة أو نقص الثاني تقلبن بزيادة أو نقص الأول .

٤ - خلال الفترة الزمنية ٧٦ - ١٩٨٠ ، شهدت النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسي ، من حيث تكرار أحداثه ودرجة شدتها ، وذلك نظرا للمتغيرات المفوسمة التي وقعت خلال هذه الفترة في إطار بعض النظم العربية من جانب ، وعلى مستوى النظام الإقليمي برمتها من جانب آخر .

٥ - أن القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي غير الرسمي في النظم العربية خلال فترة الدراسة هي بالتتابع (الجماعات الإسلامية ، والعلوية ، والقوى المنخرطة في حروب أهلية) ، والعمال ، وبعض وحدات الجيوش . ويلاحظ أن دور هذه القوى قد اختلف من نظام إلى آخر ، ومن فترة إلى أخرى بالنسبة للنظام الواحد . كما يلاحظ أيضا أن أغلب هذه القوى قد طرحت إلى

العلمية والتكنولوجية كان آخرها عمادة كلية الدراسات العليا . وله كتابات ودراسات في سياسات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي في الوطن العربي .

وقد اخذ المنتدى على عاتقه القيام بهذه الدراسة كجزء من برنامجه حول الدراسات الاستراتيجية المستقبلية . فمصير العرب في القرن القادم يتوقف على الكيفية التي سيعدون بها أبناءهم تربوياً وتعليمياً خلال ما تبقى من القرن العشرين ، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين . وقد تنبأت كل دول العالم المتقدم وعدد من دول العالم النامية لهذه الحقيقة منذ بداية الثمانينات مفضلاً عن الحقيقة المستقرة منذ عدة قرون حول ضرورة « التعليم » كطريق لاي نهضة حقيقية ، فان الجديد في السنوات الأخيرة هو تزايد الادراك بأن المسألة ليست أي تعليم ، وإنما الذي أصبح مطلوباً هو « تعليم » من نوع جديد ، يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر جديد ، هو عصر الثورة التكنولوجية الثالثة ، عصر التغير المتسارع ، عصر الانفتاح الاعلامي الثقافي الحضاري العالمي ، عصر تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الانتاج .

تعالج هذه الدراسة جملة قضايا تتعلق بالنمطين الثاني والثالث من ثلاثة انماط رئيسية من مؤسسات التعليم العالي منتشرة في البلدان العربية .

النمط الأول : المعاهد أو الكليات المتوسطة التي يجري فيها اعداد القوى البشرية لمدة سنتين أو ثلاث بعد الدراسة الثانوية . والنمط الثاني : المعاهد العليا أو المدارس العليا التي يجري فيها اعداد القوى البشرية لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد الدراسة الثانوية . وتقود الدراسة في هذه المعاهد الى منح درجة البكالوريوس أو الى اجازة تعادل درجة البكالوريوس التي تمنحها الكليات في الجامعات . ومرة أخرى يجد المؤلف تسميات مختلفة لهذه المعاهد فبعضها يدعى المعهد القومي لهذا التخصص أو ذاك كما هو الحال في تونس والبعض الاخر يدعى بالمعهد الوطني أو المدارس الوطنية أو المعهد العالي كما هو الحال في المغرب والجزائر . وفي لبنان تسمى بالكليات وفي بعض الأحيان تتبع هذه المعاهد الى وزارات غير وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي . فمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للفلاحة يتبعان الى وزارة الفلاحة مثلاً يتبع المعهد الوطني للبريد والمواصلات لوزارة المواصلات والمعهد الوطني للدراسات القضائية لوزارة العدل وهكذا . وقد تغيرت تبعية هذه المؤسسات في السنوات العشر الأخيرة في بلدان متعددة اذا اندمج العديد من المعاهد القومية المتخصصة في تونس في احدى الجامعات الثلاث التي تم تنظيمها في عام ١٩٨٦ ، وكذلك الحال في الجزائر وتونس ومصر والمغرب ، وأما الكلية الجامعية وكلية التكنولوجيا والادارة في البحرين فقد تم تنظيمها معاً تحت اسم جامعة البحرين في عام ١٩٨٦ ، ويسود هذا النمط في عدد من البلدان العربية مثل السودان وتونس والجزائر والمغرب ولكنه نادر الوجود في بلدان مثل سوريا ومصر والعراق والسعودية واليمن ودول الخليج .

أما النمط الثالث فهو الجامعات وهو منتشر في جميع البلدان العربية والصورة السائدة لمدة الدراسة في الجامعات هي أربع سنوات في كليات العلوم والاداب والزراعة والتربية والشريعة والحقوق والاقتصاد والتجارة والعلوم الادارية ومن ٥ الى ٦ سنوات في كليات الطب والهندسة والصيدلة وطب الأسنان . ويقود هذا النوع من الدراسة الى منح درجة البكالوريوس . وتشمل الجامعات أيضاً دراسات عليا تقود الى منح الدبلوم العالي (١ - ٢ سنة) أو الماجستير (١ - ٢ سنة) أو الدكتوراه (٢ - ٣ سنوات) . ولهذه القاعدة سواها أيضاً اذا تقوم بعض كليات الجامعات في تقديم دراسات تمتد مدتها من سنتين الى ثلاث وتقود الى منح درجة الدبلوم شأنها في ذلك شأن الكليات المتوسطة أو المعاهد الفنية المتوسطة وذلك بالإضافة الى برامجها الجامعية الأخرى وتوجد هذه الصورة في الجزائر وتونس والمغرب ولكنها نادرة في البلدان العربية الأخرى .

جانب بعض المطالب والمصالح الفئوية الخاصة بكل منها ، بعض المطالب العامة ، كالمطالبة بالديموقراطية والعدل الاجتماعي ومحاربة الفساد وصيانة الاستقلال الوطني . ولذلك فانه باستثناء بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية التي تتبنى فكرة انقلاباً يقوم على استخدام القوة كاسلوب للفلب للعمل السياسي ، فان العنف الذي مارسه القوى الأخرى ارتبط في الغالب بظروف موقفية ، وبقضايا ومطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية . ومن ثم فإن العنف لم يكن جزءاً من التكوين الايديولوجي والفكري لتلك القوى .

وفي ضوء هذه النتائج ، فقد ثبتت صحة فرضية العلاقة الطردية (الايجابية) بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي مع ضرورة توافر مجموعة من المتغيرات الوسيطة ، كما ثبتت صحة العلاقة الطردية الايجابية المفترضة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي مع ضرورة وجود مجموعة من المتغيرات الوسيطة . كذلك لم تثبت صحة الافتراضات التي انطلقت منها الدراسة بخصوص العلاقة بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتعبئة الاقتصادية من ناحية ، والعنف السياسي من الناحية الأخرى . ولاشك ان البحث العلمي في مصر والوطن العربي ودول العالم الثالث يواجه أزمة حقيقية ، تتمثل في ابعاد مجتمعية حقيقية ، وهذا ما ينعكس على الأساليب الامبريقية الكمية عند الأخذ بها ، حيث توجد صعوبات في توافر المعلومات ودقتها وتصنيفها .. الخ .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، فقد تم انجاز هذه الرسالة بجهد كبير ، ودقة فائقة ، والتزام علمي جاد . وهذا يعود الفضل فيه الى جهد الباحث ومثابرته ومتابعته لكل ما كتب وأتيح له في هذا الموضوع ، بل وجسارته في اقتحام الصعاب ، اضافة الى المشرف الذي يعد بحق صاحب مدرسة مصرية عربية في العلوم السياسية . فإذا كان الطالب هو الجهد والاستعداد والجدية والالتزام ، فان الأستاذ المشرف يمثل النهج والبوصلة التي توجه جهد واستعداد الطالب الباحث . وبدونهما معا (الطالب والمشرف) فانه لا يمكن خلق عمل علمي متكامل كهذا العمل الذي بين أيدينا . وإذا كانت دراسات سياسية سابقة قد سدت ركنا في المكتبة العربية والأجنبية ، فان هذه الدراسة الرصينة قد شيدت جداراً شامخاً في المكتبة السياسية على المستوى العربي والأجنبي ، وهو ما نفخر به كجماعة علمية في العلوم السياسية .

د . جمال علي زهران

□ □ د . صبحي القاسم - التعليم

العالي في الوطن العربي - عمان :

منتدى الفكر العربي □ □

يمثل هذا الكتاب ، حلقة من حلقات المشروع الكبير الذي يقوم به منتدى الفكر العربي ، منذ عام ١٩٨٦ ، عن مستقبل التعليم في الوطن العربي ، والذي يقع ضمن دراسات المحور الثاني وفيه يجري مسح وصفي تحليل تقويمي لسياسات وأوضاع التعليم في كل الاقطار العربية ، كل على حدة ، ثم كمجموعات اقليمية (المشرق العربي ، والجزيرة والخليج ، وادي النيل ، المغرب العربي) ، ثم عبر الاقطار العربية مجتمعه ، وخاصة في قضايا الامية وتعليم الاناث والتعليم الفني والتعليم العالي والجامعي . والمؤلف الأستاذ الدكتور صبحي القاسم صاحب هذا الكتاب هو من الاساتذة المرموقين والتميزين في الجامعة الأردنية ، وقد قضى حوالي ربع قرن في العمل الجامعي ، شغل خلالها عدة مناصب في عمادات الكليات

وحول القضايا الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة فهي تتلخص في - نشأت التعليم العالي في البلدان العربية وتطوره خلال القرن العشرين - أهداف التعليم العالي وبخاصة الجامعات - ميادين التخصص في الجامعات ومستوى الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات في كل تخصص - القوى البشرية التي يجري اعدادها أو تأهيلها في الجامعات وتوزيعها وفق لبلدان العربية والتخصصات ومستوى الدرجة العلمية - القوى العلمية العاملة في التعليم العالي من حملة الدكتوراه والمجستير وتوزيع تلك القوى وفق أبلدان والتخصص والمستوى والجنسية - مؤشرات التعليم العالي والقضايا المتصلة بالانتاجية والاداء الجامعي ويشمل ذلك نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكفاءة الانتاجية مقاسة بالخريجين والانتاج العلمي والعمل الاضال لأعضاء هيئة التدريس - مشاهد مستقبلية للتوجهات العامة في التعليم العالي .

إسلام عفيفي

□ □ لبنان وآفاق المستقبل - أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - يناير ١٩٩١ □ □

يضم الكتاب أعمال ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في إطار اهتماماته بموضوع يهم الأمة العربية بأسرها .. انه لبنان بعد أن عانت من ويلات حرب أهلية طاحنة على مدى سنوات عديدة واستهدفت هذه الندوة وضع تصور عام لما يجب أن تكون عليه الأوضاع اللبنانية المستقبلية من خلال أربع ورقات عمل دارت حولها كثير من التعقيبات والمناقشات .

تناول الفصل الأول ورقة عمل الأستاذ/ جهاد الزين عن مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني وتدور حول ثلاثة أفكار رئيسية أولها : أن الفكر السياسي اللبناني لا يتمحور حول الدولة بل حول المجتمع .

ثانيها : أن وثيقة الطائف لا تخرج عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حل لقاء بين الجماعات الدينية وتبرز أهميتها الجوهرية في لحظتها السياسية فيما وفرته من تسوية وحيدة متاحة للخروج من الحرب الأهلية وليس في نصها ذاته .

ثالثها : أن العلاقات الرسمية مع الخارج تساهم بدور في تعزيز الوحدة الوطنية والذي يجب أن يتم من خلال البلدان العربية في غايتها القومية بوحدة الكيان اللبناني وبمخاطر تفككه على الأمن القومي العربي نفسه .

وقد أكد الباحث على أن لبنان قد دخل في مسيرة السلام . فالعرب الأهلية اللبنانية أصبحت دون وظيفة بعد أن كانت مهمتها من منظور خارجي هي تولى مشاكل المنطقة نيابة عن إسرائيل وبعض العرب .

وقد عقب الأستاذ « جوزيف معيقل » عن الوحدة وعن النظام السياسي اللبناني من معطيات محدودة تضمنتها وثيقة الطائف وشرعها القانون الدستوري رقم (٩٠ / ١٨) وذلك على الصعيد الوطني والنظام السياسي والعروبة والقيم وحقوق الانسان والحريات

الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي وصعيد الطوائف .

أما الأستاذ إبراهيم النجار قد تسائل : هل لا يزال لبنان مشروعا ممكنا ؟ ليجيب بأنه لابد من ثلاثة شروط لذلك وهي : (١) الشروط السياسية العامة لبعث الوحدة الوطنية في لبنان (٢) دور العنصر الخارجي (٣) توازن السلطات الدستورية لتنظيم التعددية .

وقد وصل في النهاية الى أن لبنان لا يزال مشروعا يمكن تحقيقه مع زوال الاحتلالات وبلوغ الاستقلال الحقيقي وعدم وضع دستور ظرفي يتقلب بتقلب موازين القوى .

أما الأستاذ نجاح واكيم فقد ركز على ثلاثة أفكار أساسية في دراسة الأستاذ/ جهاد الزين وبعد أن قام بإبداء الملاحظات عليها طرح السؤال التالي : هل يستطيع اللبنانيون حكم أنفسهم ؟ وأجاب بـ « لا » .

ثم تناول الفصل الثاني ورقة العمل الثانية وهي من الأستاذ/ الياس سابا حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان . وبدأها بإبراز أهم خصائص النظام الاقتصادي اللبناني ثم تناول أسباب الأزمة الاقتصادية المستحلة ونتائجها وانتقل بعد ذلك الى مستقبل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي برزت خلال الحرب (وبسببها ؟) والتي تتمثل في التضخم المفرط والحرب والاقتصاد الموازي الذي نما وتوسع خلال الحرب ثم تخلف الافراد والمؤسسات عن مواكبة التطور . أما القسم الثاني فيشمل كل ما يختص بهيكلية الاقتصاد اللبناني وبنيته ونظام لبنان الاقتصادي ويتمثل في ضعف القطاع العام وعدم قيامه بدوره الكبير المطلوب منه .

وقد نادى الباحث بإمكانية قيام تجمع اقتصادي يضم لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق كخطوة أولى ويرى أن ضرورة الضروريات وأولى الأولويات هي القيادة السياسية ذات الكفاءة والاخلاص

عقب الدكتور/ سمير مقدسي فأوضح أن بعض جوانب المستقبل الاقتصادي في لبنان ربما استمحت أن تبرز بشكل أوضح وأوجز ملاحظاته في ثلاث هي : - (١) التنسيق الاقتصادي وقضية الترابط بين السياسة الاقتصادية وإعادة الاعمار ، والقطاع العام وتطويره ، ثم بناء المؤسسات .

وعقب بعد ذلك الأستاذ/ كمال حمدان وأوضح أن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر بدائي أو اقتصاد حرفوضوي وأن الوصول لهم أفضل لخصائص النظام الاقتصادي أن يقترن تناولها بتناول الاطار العام السياسي والاجتماعي لهذا النظام . ثم سعى الى إعادة ترتيب هموم لبنان وقضاياها الاقتصادية المستقبلية وتوصل الى إعادة صياغة لابرز التحديات التي تواجه مستقبل لبنان الاقتصادي .

وتناول الفصل الثالث ورقة عمل الأستاذ معن بشور عن « مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية » وبدأها بعرض لبعض الملاحظات التمهيديّة عن العلاقات اللبنانية/ السورية من حيث الابدولوجية والتاريخ ومكانة العلاقة والوضع السوري المميز لدى اللبنانيين والدور الحيوي الذي تلعبه سوريا في لبنان والذي تدعم بعد وثيقة الطائف ثم انتقل الى مناقشة بعض الافكار الشائعة في العلاقات اللبنانية السورية ليصل الى عرض لمستقبل العلاقات والمتمثل في : التكامل كسبيل لمواجهة تحديات المستقبل ومبادئ التكامل وقواعده .

وقدم الباحث بعض المقترحات العملية لتطوير العلاقات اللبنانية/ السورية وعقب الأستاذ رياض الريس والذي أراد فك الحصارين المحيطين بأى حديث عن العلاقات اللبنانية/ السورية اللذين أشار اليهما الأستاذ/ معن بشور - وهما الحصار الابدولوجي والحصار التاريخي . وتلاه في التعقيب الدكتور/ محمد المجذوب والذي أشار الى المنظرين المستعملين لتحديد مستقبل العلاقات اللبنانية/ السورية وهما : - المنظر القانوني والمنظر القومي . واختتم الدكتور عصام خليفة التعقيبات داعياً اللبنانيين والسوريين أن يستيقظوا مبادرين الى التفاهم والتعاون والحوار في أجواء العقلانية والاخلاص .

وحول القضايا الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة فهي تتلخص في :
 - نشأت التعليم العالي في البلدان العربية وتطوره خلال القرن العشرين
 - أهداف التعليم العالي وبخاصة الجامعات .
 - ميادين التخصص في الجامعات ومستوى الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات في كل تخصص .
 - القوى البشرية التي يجري اعدادها أو تاهيلها في الجامعات وتوزيعها وفق لبلدان العربية والتخصصات ومستوى الدرجة العلمية .
 - القوى العلمية العاملة في التعليم العالي من حملة الدكتوراه والمجستير وتوزيع تلك القوى وفق ابلدان والتخصص والمستوى والجنسية .
 - مؤشرات التعليم العالي والقضايا المتصلة بالانتاجية والاداء الجامعي ويشمل ذلك نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكفاءة الانتاجية مقاسة بالخريجين والانتاج العلمي والعمل الاضاحي لأعضاء هيئة التدريس .
 - مشاهد مستقبلية للتوجهات العامة في التعليم العالي .

إسلام عفيفي

□ □ لبنان وآفاق المستقبل - أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - يناير ١٩٩١ □ □

يضم الكتاب أعمال ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في إطار اهتماماته بموضوع يهم الأمة العربية بأسرها . . انه لبنان بعد أن عانت من ويلات حرب أهلية طاحنة على مدى سنوات عديدة واستهدفت هذه الندوة وضع تصور عام لما يجب أن تكون عليه الأوضاع اللبنانية المستقبلية من خلال أربع ورقات عمل دارت حولها كثير من التعقيبات والمناقشات .

تناول الفصل الأول ورقة عمل الأستاذ /جهد الزين عن مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني وتدور حول ثلاثة أفكار رئيسية أولها : أن الفكر السياسي اللبناني لا يتمحور حول الدولة بل حول المجتمع .

ثانيها : أن وثيقة الطائف لا تخرج عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجماعات الدينية وتبرز أهميتها الجوهرية في لحظتها السياسية فيما وفرته من تسوية وحيدة متاحة للخروج من الحرب الأهلية وليس في نصها ذاته .

ثالثها : أن العلاقات الرسمية مع الخارج تساهم بدور في تعزيز الوحدة الوطنية والذي يجب أن يتم من خلال البلدان العربية في عنايتها القومية بوحدة الكيان اللبناني وبمخاطر تفككه على الأمن القومي العربي نفسه .

وقد أكد الباحث على أن لبنان قد دخل في مسيرة السلام . فالجرب الأهلية اللبنانية أصبحت دون وظيفة بعد أن كانت مهمتها من منظور خارجي هي تولى مشاكل المنطقة نيابة عن إسرائيل وبعض العرب .

وقد عقب الأستاذ « جوزيف معيزل » عن الوحدة وعن النظام السياسي اللبناني من معطيات محدودة تضمنتها وثيقة الطائف وشرعها القانون الدستوري رقم (١٨ / ٩٠) وذلك على الصعيد الوطني والنظام السياسي والعروبة والقيم وحقوق الإنسان والحريات

الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي وصعيد الطوائف .
 أما الأستاذ ابراهيم النجار قد تسامل : هل لا يزال لبنان مشروعا ممكنا ؟ ليجيب بأنه لا بد من ثلاثة شروط لذلك وهي : (١) الشروط السياسية العامة لبعث الوحدة الوطنية في لبنان (٢) دور العنصر الخارجى (٣) توازن السلطات الدستورية لتنظيم التعددية .
 وقد وصل في النهاية الى ان لبنان لا يزال مشروعا يمكن تحقيقه مع زوال الاحتلالات وبلوغ الاستقلال الحقيقي وعدم وضع دستور ظرفي يقلب بقلب موازين القوى .

أما الأستاذ نجاح واكيم فقد ركز على ثلاثة افكار اساسية في دراسة الأستاذ /جهد الزين وبعد أن قام بإبداء الملاحظات عليها طرح السؤال التالي : هل يستطيع اللبنانيون حكم أنفسهم ؟ وأجاب بـ « لا » .

ثم تناول الفصل الثاني ورقة العمل الثانية وهي من الأستاذ /الياس سابا حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان . وبدأها بإبراز أهم خصائص النظام الاقتصادي اللبناني ثم تناول اسباب الأزمة الاقتصادية المستحلة ونتائجها وانتقل بعد ذلك الى مستقبل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي برزت خلال الحرب (وبسببها ؟) والتي تتمثل في التضخم المفرط والحرب والاقتصاد الموازى الذى نما وتوسع خلال الحرب ثم تخلف الافراد والمؤسسات عن مواكبة التطور ، أما القسم الثانى فيشمل كل ما يختص بمهيكلة الاقتصاد اللبناني وبنيت ونظام لبنان الاقتصادي ويتمثل في ضعف القطاع العام وعدم قيامه بدوره الكبير المطلوب منه .

وقد نادى الباحث بإمكانية قيام تجمع اقتصادي يضم لبنان وسوريا وفلسطين والاردن والعراق كخطوة أولى ويرى أن ضرورة الضروريات وأولى الاولويات هي القيادة السياسية ذات الكفاءة والاخلاص

عقب الدكتور /سمير مقدسى فأوضح ان بعض جوانب المستقبل الاقتصادي في لبنان ربما استحكمت أن تبرز بشكل أوضح وأوجز ملاحظاته في ثلاث هي : - (١) التنسيق الاقتصادي وقضية الترابط بين السياسة الاقتصادية وإعادة الاعمار ، والقطاع العام وتطويره ، ثم بناء المؤسسات .

وعقب بعد ذلك الأستاذ /كمال حمدان وأوضح ان الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حريدي أو اقتصاد حرفوضوى وأن الوصول لفهم أفضل لخصائص النظام الاقتصادي ان يقرن تناولها بتناول الأطار العام السياسى والاجتماعى لهذا النظام . ثم سعى الى إعادة ترتيب مفهوم لبنان وقضاياها الاقتصادية المستقبلية وتوصل الى إعادة صياغة لأبرز التحديات التي تواجه مستقبل لبنان الاقتصادي .

وتناول الفصل الثالث ورقة عمل الأستاذ معن بشور عن « مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية » وبدأها بعرض لبعض الملاحظات التمهيدية عن العلاقات اللبنانية / السورية من حيث الابدولوجية والتاريخ ومكانة العلاقة والوضع السورى المميز لدى اللبنانيين والدور الحيوى الذى تلعبه سوريا في لبنان والذي تدعم بعد وثيقة الطائف ثم انتقل الى مناقشة بعض الافكار الشائنة في العلاقات اللبنانية السورية ليصل الى عرض لمستقبل العلاقات والمتمثل في : التكامل كسبيل لمواجهة تحديات المستقبل ومبادئه

التكامل وقواعده .
 وقدم الباحث بعض المقترحات العملية لتطوير العلاقات اللبنانية / السورية وعقب الأستاذ رياض الريس والذي أراد فك الحصارين المحيطين بأى حديث عن العلاقات اللبنانية / السورية اللذين اشار اليهما الأستاذ /معن بشور - وهما الحصار الابدولوجى والحصار التاريخى . وتلاه في التعقيب الدكتور /محمد المجذوب والذي أشار الى المنظرين المستعمرين لتحديد مستقبل العلاقات اللبنانية / السورية وهما : - المنظر القانونى والمنظر القومى . واختتم الدكتور عصام خليفة التعقيبات داعيا اللبنانيين والسوريين ان يستيقظوا مبادرين الى التفاهم والتعاون والحوار في أجواء العقلانية والاخلاص .

- ١ - هل يقترون أسلوب التنمية السائد في المجتمع بوجود شكل من الاندماجية على صعيد النظام السياسي ؟
- ٢ - ما مدى استقلالية نقابات العمال وحريتها في الحركة في ظل النظام السياسي الاندماجي ؟
- ٣ - الى اي حد يختلف موقف التنظيم النقابي باختلاف نمط التنمية المنتجة ؟
- ٤ - هل يحدث ان يثبذ سلوك القواعد العمالية عن موقف التنظيم النقابي ولماذا ؟
- ٥ - ما مدى تأثير التعددية الحزبية على الوزن السياسي للحركة العمالية ؟

يتناول الفصل الاول النظم السلطوية في العالم الثالث بصفة عامة مع التركيز على النظم السلطوية البيروقراطية للتعرف على معدلات العلاقة بين النظام السلطوي البيروقراطي وجماعات المصالح في تلك البلدان متمثلة في مفهوم الاندماجية بابعاده المختلفة .

وتناول الفصل الثاني الحركة العمالية في العالم الثالث من حيث العوامل التي ساعدت على ظهورها وتطورها .. ويأتي الفصل الثالث ليضع الحركة العمالية المصرية في سياقها التاريخي مبرزاً الدورين بين واقعا قبل الثورة وبعدها .

ويستكمل الفصلان الرابع والخامس هذه النقطة ، فيعرض الرابع للتطور القانوني ، والبنائي ، والوظيفي للتنظيم النقابي في مصر عقب ثورة ١٩٥٢ ، وهو ما اتضح منه حرص السلطة السياسية على ادماج الحركة العمالية ومن أمثلة هذا الحرص ، تكوين اتحاد واحد لنقابات العمال على مستوى البلاد ككل .

بينما يركز الخامس على التحليل الاجتماعي للطبقة العاملة المصرية من حيث هيكلها وتوزيعها على أنشطة الاقتصاد القومي .. حيث ان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطبقة يحدد دورها السياسي وفاعليتها .. وتناول الفصل السادس موقف الحركة العمالية من القضايا الاقتصادية والسياسية ، وذلك بتحليل جريدة العمال ، والمؤتمرات التي عقدت ، فضلاً عن رصد التحركات العمالية التلقائية غير المنظمة كالاضرابات للتعرف على موقف القواعد العمالية ثم في النهاية الفصل السابع الذي يتناول علاقة الحركة العمالية بالمؤسسات السياسية والحكومية والشعبية كمحاولة لتحليل ديناميكية التفاعل بين الحركة العمالية ، وبين هذه المؤسسات ومن خلال هذه الفصول ، تستطيع الباحثة في النهاية الاجابة عن تساؤلاتها - السابق الاشارة اليها - والتي يمكن ايجازها على النحو التالي :-

يمكن تفسير سياسات النظام السياسي المصري في مرحلتى التصنيع بإحلال الواردات (٥٧ - ١٩٧٤) او الاندماج في السوق الرأسمالي (٧٤ - ١٩٨١) تجاه الحركة العمالية في ضوء مفهوم الاندماجية بنوعيهما الطبقي والمحافظة ، والتي بدأت تتبلور منذ عام ١٩٥٢ متمثلة في هيئة التحرير ، والاتحاد القومي ، والاتحاد الاشتراكي .. وجهاز المدعى العام الاشتراكي الذي حل محل الاتحاد الاشتراكي ، بالإضافة الى مجموعة اخرى من الاليات التي استعان بها النظام الاتمام عملية الاندماج فيها ، ومنها على سبيل المثال ، تقنين نظام واحدة ومهياركية التنظيم النقابي بمقتضى القوانين العمالية المتعاقبة (قانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ ، ٦٢ لسنة ٦٤ ، ٣٥ لسنة ٧٦ ، ١ لسنة ٨١ .. واستخدام أسلوب دمج النقابات او اعادة التصنيف النقابي بما يضمن استبعاد القيادات النقابية غير المرغوب فيها ، والوصاية الادارية الناتجة عن تدخل وزارة العمل في اختصاصات الحركة النقابية واستحداث الجمع بين منصبى وزير العمل ، ورئيس الاتحاد ورئيس الاتحاد العام للعمال ، والعمل على مد الدورة النقابية لاستمرار بقاء قيادات معينة في مواقعها .

اختلف نمط الاندماجية من مرحلتى التصنيع بإحلال الواردات ، والاندماج في السوق الرأسمالي ، فقد كان شعبويًا في الاول ، حيث تمتعت الطبقة العمالية بالعديد من المزايا ، وتحول في المرحلة الثانية الى نمط محافظ فقدت فيه هذه الطبقة العديد من مزاياها

وقدم الاستاذ شفيق الحوت الورقة الرابعة والاخيرة وهي موضوع الفصل الرابع تناولت العلاقات اللبنانية / الفلسطينية من منطلقين : الاول يختص بالشئون المعيشية والمدنية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الاراضى اللبنانية وقد طرح عدة نقاط لايجاد الحلول للمشاكل الخاصة بهم . كما سجل عددا من الثوابت السياسية والحقوق الموضوعية يستحيل الخلاف عليها . ووضح ضرورة قراءة نصوص اتفاقية الطائف في ضوء هذه الثوابت من اجل تجاوز عثرات الماضى والتكفل بتحديات المستقبل ، وتتلخص في بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة الاراضى اللبنانية ، وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيل .

- وعقب الاستاذ / محمد حسن الامين على القسم الثانى الذى يخص الجانب السياسى - العسكري ووقف على التعقيدات والاشكالات التى تطرحها مهمة تنظيم العلاقات الفلسطينية - اللبنانية من هذا الجانب وهى تعقيدات من الجانب اللبنانى والجانب الفلسطينى والجانب العربى وأوضح ان بحث العلاقات الفلسطينية - اللبنانية بهدف الوصول الى ارساء قواعد واضحة لهذه العلاقة ليس مبررا فحسب بل هو ضرورى وذلك لاعتبارات عديدة واختتم الاستاذ / احمد صدقى الدجاني التعقيبات من موقع الاتفاق مع الورقة وأورده في ثلاث نقاط في معرض التأكيد أو التفصيل . ثم تلا ذلك مناقشة عامة تحدث خلالها كل من الدكتور / سهيل ادريس والاستاذ / نجاح واكيم والدكتور / سعود المولى والدكتور / زاهية قدورة . ثملقى الاستاذ « معن بشور » كلمة المشاركين والتي ركزت في مجملها على ضرورة الوحدة العربية . ثم جاء الختام وهى كلمة مركز دراسات الوحدة العربية التى القاها الدكتور / خير الدين حسيب حيث أوضح ان المركز سيولى لبنان ومستقبله وشؤونه قسما اكبر من نشاطه في المرحلة المقبلة .

والملاحظ ان الكتاب الصادر عن الندوة يضم وثائق تاريخية ودستورية . ويعد اثراء للمكتبة العربية حيث يتناول موضوع في غاية الاهمية ولان الدراسات التى تناولها واكبت وأعقبت توقف الحرب الاهلية في لبنان ووضع وثيقة الطائف ولذا فهو يلقى عليه طابع الصدق واليقين والحدائق والواقعية والنظرة المستقبلية .

زكريا محمد عبد الله

□□ هويدا عدلى رومان - الدور السياسى للحركة العمالية في مصر من ١٩٥٢ - ١٩٨١ - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩١ □□

تستمد الدراسة اهميتها من عناصر ثلاثة وهى استخدام النموذج السلطوى البيروقراطى كإطار نظرى لتحليل واقع البلدان في العالم الثالث ثم الاهمية المتزايدة التى يوليها علماء السياسة لدراسة جماعات المصالح كمدخل اساسى لفهم ديناميات النظام السياسى واخيرا ندرة الدراسات التى ركزت على الجوانب السياسية للحركة العمالية في مصر في اعقاب ١٩٥٢ .

وتحاول فصول الدراسة السبع الاجابة عن التساؤلات الخمس الاتية :-

هناك ثلاثة ادوار رئيسية نهض بها التنظيم النقابي المصري
تأرجعت بين المساندة ، والمعارضة ، والوساطة .
فقد لعب التنظيم النقابي المصري دور المساندة في الفترتين الاولى
والثانية فيما يتعلق بقضايا السياسات الداخلية والخارجية بينما
عارض توجيهات النظام الاقتصادية في الفترة الثانية ، عمل حين
ساند التحولات الاشتراكية في المرحلة الاولى .
ساند التعددية الحزبية الى زيادة النقل النسبي للحركة العمالية ،
لم تؤد السبب في ذلك الى مجموعتين من العوامل .
ويرجع الاولى بالتنظيم النقابي نفسه حيث اعلن حياده من البداية ،
تتعلق الثانية ، تتعلق بالاحزاب السياسية نفسها التي ضعف في اغلبها -
ونسبة تمثل العمال في المستويات القيادية العليا بها .

اماني الطرابيشي

□□ محسن فؤاد صيادي - ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والأقليمية بها - دار طلاس للدراستات والترجمة والنشر - دمشق - ١٩٩١ □□

تتقادم مديونية البلدان النامية يوما بعد يوم ، وقد وصلت الى
منعطف خطير في الآونة الأخيرة وبصورة خاصة بعد أن تطورت
أحجامها وتضاعفت أعباؤها وتحولت من مسألة اقتصادية فنية بعثة
الى مسألة سياسية دولية . وقد احتلت أزمة الديون مكان الصدارة
في جداول أعمال العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية حيث
استحوذت على اهتمام كافة الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية
في معظم البلدان النامية والمتقدمة . هذا وقد اعتاد المجتمع الدولي
على مثل هذه الأزمة الاقتصادية الطارئة والتي أصبحت إحدى
سمات العلاقات المالية والدولية .

ويتناول هذا الكتاب الأسباب التي أدت الى أزمة ديون البلدان
النامية وتفاقمها في مطلع الثمانينات ، ويثبت المؤلف بالوقائع والأرقام
مسئولية العالم الرأسمالي عن هذه المشكلة ولا يعفى المدينين من
بعض المسئولية . ويركز المؤلف لأول مرة على مواقف الجهات
الدولية والأقليمية تجاهها ، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة
والمبادرات العديدة الرامية الى اخراج العالم النامي المرهق أصلا
بالتعبية من فخ المديونية .

وينقسم الكتاب الى سبعة فصول يقدم الفصل الأول معلومات
أساسية عن أزمة الديون ويشير الفصل الى مجموعة من الوقائع
منها ان أزمة الثمانينات تشترك بشكل عام في اصولها وأن اختلفت
آلياتها مع الأزمة التي هزت العالم في أوائل الثلاثينات ومن جهة
أخرى فإن اقتصاد الدول النامية تحول بعد مرحلة الاستقلال في
الخمسينات من اقتصاد اسير لاقتصاد تابع بدرجات متفاوتة . ومن
المعروف ان الدول النامية بشكل عام صارت دون تخطيط على طريق
الاستدانة المفرطة نظرا لسهولة الاقتراض الخارجى من قبل بسبب
تخمة السيولة الدولية وكانت النتيجة ان هذه الديون قد نمت ،
وبمعدلات اكبر من معدلات نمو صادرات البلدان النامية ، وكل ذلك
كان يشير بشكل أو بآخر الى أن ساعة الكارثة آتية لا محالة . وقد
وقعت الواقعة بالفعل في عام ١٩٨٢ حينما توقفت كمبيات الدول
المدينة مثل المكسيك والارجنتين عن دفع اعباء ديونها الخارجية
المستحقة للبنوك الأمريكية . وقد تبعتها في العام نفسه العديد من

الدول المدينة الاخرى ، فوصلت الأزمة الى منعطف خطير ، وبشكل
خاص عندما هبطت معدلات نمو الائتمان الدولي بشكل شديد ،
وتفاقمت احوال الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى ، وتأثرت
البلدان النامية تأثرا جسيما ، وتضعفت قدرتها على الوفاء بأعباء
ديونها المترامية ، وتعقد الموقف أكثر فأكثر عندما تدهورت اسعار
المواد الأولية ولى مقدمتها اسعار النفط ..

ولى الفصل الثاني يوضح الكتاب حجم ديون المجموعات
الجغرافية في العالم الثالث بما فيها المجموعة العربية واسرائيل .
ولقد أصابت الديون الخارجية بشكل رئيسي دول أمريكا اللاتينية
٤٢ ٪ من مجمل ديون عام ١٩٨٢ وأن ديون آسيا - بشكل عام -
ليست بالمفرطة اذا أخذنا بعين الاعتبار حجم القارة السكاني
والاقتصادي ، وقد اشارت الأرقام ان حصة آسيا من مجمل مديونية
العالم الثالث تقلدرب ٢٤ ٪ في عام ١٩٨٧ - أي اقل بكثير من حصة
في مجمل الناتج القومي للدول ذاتها أي ٣٩ ٪ في العام نفسه .
ان دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعتبر بشكل عام في وضع
أسوأ من حيث نسبة الديون الخارجية ، بالمقارنة بالناتج القومي في
عام ١٩٨٧ = ١٦٧ ٪ مقابل ٥٤ ٪ . أما المسألة فهي في القارة
الافريقية . وقد اشارت الاحصاءات الى ان القارة السوداء تتحمل
١١ ٪ من مديونية دول العالم الثالث جميعها ، بينما لم يمثل
ناتجها القومي سوى ٥ ٪ من مجموع الناتج القومي للعالم
الثالث .

ويتناول الفصل الثالث جهود الأمم المتحدة حيال أزمة الديون
ومنها انشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية . ورغم هذا فإن
دور المنظمة الدولية متواضع في هذا المجال .

ويخصص المؤلف الفصل الرابع لبيان مواقف المجموعات
الجغرافية الرئيسية في العالم من أزمة الديون بما فيها موقف
المجموعة العربية والبلدان الاشتراكية ومنها على سبيل المثال اقتراح
امير الكويت في الدورة ٤٢/١٩٨٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة
الغاء فوائد ديون العالم الثالث وطلب باعادة النظر في شروط البنك
الدولي وصندوق النقد الدولي لتكون أكثر مرونة وإنسانية وزيادة
العين العلى والتقنى من الشمال الى الجنوب .

ويرصد المؤلف في الفصل الخامس موقف المؤسسات المصرفية
الدولية « صندوق النقد والبنك الدوليين » وهاتان المؤسستان
توجهان الاهتمام الى الادارة التي يمكن أن تقوم بها السياسات
الموجهة نحو تحقيق ادارة اقتصادية افضل في الدول النامية
ولتقربان بالنهج القائم على ادارة كل حالة بمفردها مع التركيز على
انتهاج سياسة الاقتصاد الحر .

وتحت عنوان مسئولية الدائنين والمدينين عن تقادم أزمة الديون
جاء الفصل السادس وتشير الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة
وخارجها الى ان أزمة الديون ترجع اسبابها الى عوامل داخلية
وخارجية وأن الدول المدينة تقاسم الدول الدائنة المسئولية عن
مديونية العالم الثالث وأن كان ذلك بدرجات متفاوتة .

ولى الفصل السابع والاخير يسجل المؤلف عددا من الاستنتاجات
والاقتراحات ومنها على سبيل المثال « وعلى مستوى الوطن العربى »
الدعوة لأول مرة الى عقد مؤتمرة عربية تشارك فيه المنظمات
الحكومية وغير الحكومية والشخصيات العربية المتخصصة بالشؤون
الاقتصادية والتنمية تعالج فيه مشكلة مديونية الوطن العربى وتعثر
محاولات التكامل الاقتصادى العربى .

هناء عبدالسلام العبادي

كتب جديدة وردت الى المجلة

□□ الاستراتيجية السياسية العسكرية

- تأليف مجموعة من الباحثين واشراف د . مصطفى طلاس
- الناشرة دار طلاس للدراسات والترجمة النشر - دمشق ١٩٩١

تعبير الاستراتيجية هو تعبير ذو اصل عسكري ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الاستراتيجية بلفظ الحرب وقياداتها وعندما ظهر علم الحرب أصبحت استراتيجية الحرب فرعاً من فروعها وبدأت الجهود الجادة لتدوين فن الحرب مع نيقولا ميكافيللي الذي كتب كتاباً بعنوان « فن الحرب » وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع الى منتصف القرن الثامن عشر ، عندما قام هنري لويدي الانجليزى في مقدمة كتابه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة واسس الاستراتيجية الحربية .

ويقصد بالاستراتيجية في المجال العسكري استخدام القوة المسلحة بواسطة الدول لتحقيق اهدافها . ويمكن الاشارة الى ثلاث اضافات فكرية واضحة ساهمت في تطوير المفهوم وتحديد معناه . ففي البداية سادت تعريفات حصرت مفهوم الاستراتيجية في اطار قيادة المعارك وجاء ليدل هارت لينتقد هذه التعريفات ويوسع من مفهوم الاستراتيجية لتشمل كيفية استخدام القوة المسلحة عموماً لتحقيق الاهداف السياسية ثم قدم بولر اضافته التي أخرجت مفهوم الاستراتيجية من اطاره العسكري الى اطار اوسع يعتبر القوة المسلحة احد ابعاده ومجالاته .

يتألف الكتاب من أحد عشر فصلاً تتحدث عن طبيعة الحرب وقوانين الصراع المسلح ووسائل الصراع المسلح وتأثيرها مع طابع الحرب والجغرافيا الاستراتيجية واسس الاستراتيجية والاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة وصلة الاستراتيجية بالسياسة والمعنويات وتطور الاستراتيجية حتى بداية الحرب العالمية الاولى وتطور الاستراتيجية خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة وخصائص استراتيجية الحرب المقبلة .

□□ الأكراد .. الاساطير والثورات والحروب

تأليف : نبيل زكى

الناشر : مطبوعات كتاب اليوم - مؤسسة اخبار اليوم - القاهرة - ١٩٩١

من هم الاكراد الذين ظهروا فجأة في مقدمة مسرح الأحداث في المنطقة الآن وأصبحت مأساتهم وحكاياتهم على كل لسان وفي كل وقت في وسائل الاعلام فور سكوت المدافع في جبهة الخليج؟ من أين جاء هؤلاء الاكراد؟ وماهى قصتهم؟ وهل يشكلون شعباً وقومية؟ وماذا تعنى كردستان والصراع حولها؟ وماهى قصة محاولات اقامة دولة كردية مستقلة على مر العصور؟

على مثل هذه التساؤلات وغيرها يأتى كتاب الكاتب الصحفى الاستاذ نبيل زكى ليجيب عليها من واقع المراجع العديدة والمتابعة الميدانية منذ منتصف السبعينيات ولقاءات المؤلف مع الاطراف المعنية . وجاء الكتاب في النهاية كمحاولة استطلاع معانٍ لابعاد المسألة الكردية وتأكيداً لحقوقهم المشروعة في اطار الوطن العربى ويخص المؤلف هذا بارتباط مستقبل المسألة الكردية بمستقبل النضال الشعبى العراقى من أجل القرار الوطنى المستقل والقامة نظام ديمقراطى حقيقى على أساس التعددية السياسية والحكم الدستورى البرلمانى .

□□ مهارات العمل النقابي

تأليف : دعاء الدين حسن
الناشر : الجامعة العمالية - القاهرة - ١٩٩٠

الموضوعات التى يتضمنها الكتاب من الموضوعات الضرورية والاساسية لممارسة العمل النقابي بأسلوب علمي ويتناول الفصل الأول تاريخ مجتمع العمل وتطوره والقوانين المختلفة التى كانت تحكم ومازالت تحكم على الحركة النقابية . ويشرح الفصل الثانى التنظيم النقابي بأنواعه سواء التنظيم الصناعى او التنظيم الحرفى ومزايا وعيوب كل منهما ثم التنظيم النقابي فى مصر . ويتناول الفصل الثالث مهارات الاتصال وهى ضرورية بالنسبة للقائد النقابي وتعد جزءا اساسيا من عمله اليومى . وتتناول الفصول الأخرى من الكتاب موضوع حل المشكلات النقابية بأسلوب علمي واتخاذ القرارات بالنسبة للحركة النقابية .

□□ الاسلام والعقلانية

تأليف : جمال البنا
الناشرة دار الفكر الاسلامى - القاهرة - ١٩٩١

يضم الكتاب ثلاثة أبواب ويثبت ان الاسلام يؤذن بالعقل ثم يناقش قضية العقل والنقل ويعرض فى فصل مستقل أثر القلب مع العقل . وفى الباب الثانى : مقومات العقلانية الاسلامية ويوضح كيف ان الاسلام يجعل أعمال القلب هوسبيل الايمان وان العقلانية الاسلامية موضوعية اكثر من اى مذهب عقلانى آخر . كما انها تتميز بطبيعة خيرة تميزها عن العقلانية الطليقة التى لاتجد ما يحول دون اساءة استغلالها . ويعالج الباب الثالث القضايا الاربع التى تطرحها العقلانية مع الاسلام الا وهى : وجود الله تعالى وصفاته وخلود الروح وجود حساب وعقاب ، جنة ونار واخيرا النبوات التى يكون الوحي العنصر المميز لها عن الفلسفات .

□□ الوحدة اليمنية فى مواجهة التحديات

تأليف : خالد بن محمد الفاسى
الناشر : دار دمشق - دمشق - دار الثقافة العربية - الشارقة - ١٩٩١

أحدث الكتب التى قدمها المؤلف فى اطار اهتماماته بالوحدة اليمنية وتركز فصول الكتاب على ثلاثة محاور . يدور المحور الأول حول الخلفية التاريخية للشعب اليمنى تأكيداً لأصوله الحضارية ولقومات وحدته ويتناول المحور الثانى العلاقة المميزة بين اليمن والخليج باعتبار وحدة اليمن ركيزة اساسية نحو تحقيق وحدة الخليج والحرية العربية اما المحور الثالث فيشرح باستفاضة وثيقة دستور دولة الوحدة . ويشارك المؤلف عددا من الكتاب فى تحرير الكتاب .

□□ الدراسات الاعلامية

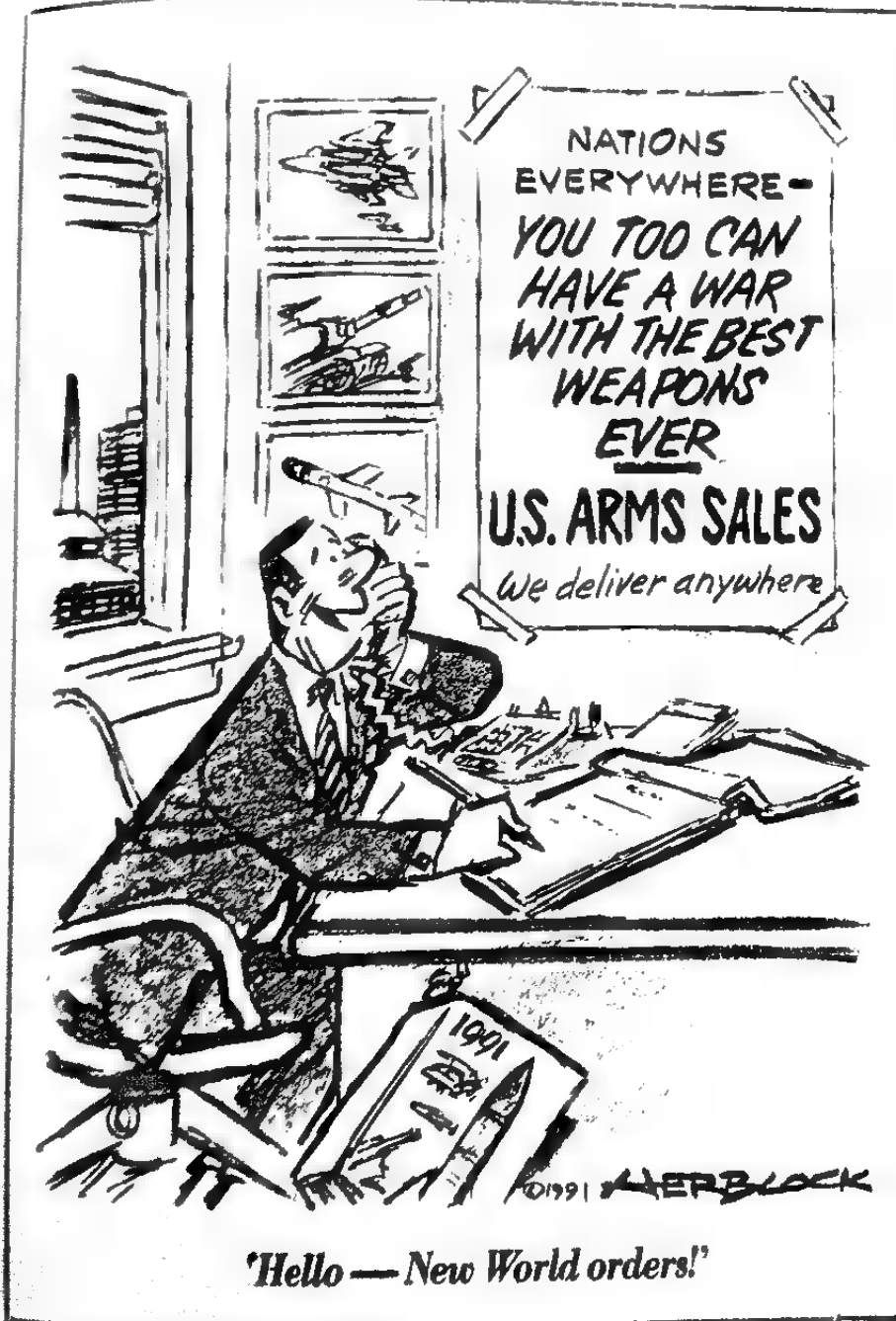
- دورية تصدر عن المركز العربى للدراسات الاعلامية (العدد ٦٣)
- رئيس التحرير : صلاح الدين حافظ

يتضمن هذا العدد عددا من الدراسات الاعلامية الجادة وكان من الطبيعى ان تترك ازمة الخليج بصماتها على مثل هذه الدراسات وهنا استهل رئيس التحرير كلمته الافتتاحية بالحديث عن حرية الاعلام وازمة الخليج ويؤكد فى مقاله ان فشل الادارة الاعلامية لازمة الخليج قد كشف عن نقائص كثيرة تعوق التقدم العربى فى اى مجال من مجالات الحياة كما كشف حجم العجز الذى أصاب الفكر العربى ليس فقط خلال ادارة الأزمات ولكن قبلها فى محاولة لتفادى تداعورها وبعدها فى محاولة لاحتواء أثارها . وطالب الكاتب بفتح الملفات لتعيد تقويم المواقف والآراء والاتجاهات السائدة لتبدأ باصلاح بيوتنا من الداخل .

ومن الدراسات المنشورة ازمة الخليج ومصادقية الاعلام المصرى للدكتور عبدالفتاح ابراهيم عبدالنبي (والضبط من اجل صحافة حرة) ترجمة وعرض د . محبوب عز) والصحافة السودانية بين الأنظمة الحزبية والعسكرية (د . صلاح عبداللطيف) وأحداث العالم الثالث فى التغطية الاعلامية (د . راجية احمد قنديل) والتعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة المتغيرات الدولية (عصام رفعت)

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



الى جميع الدول
فى كل مكان

انتم ايضا يمكنكم
خوض حرب بالفضل
الأسلحة

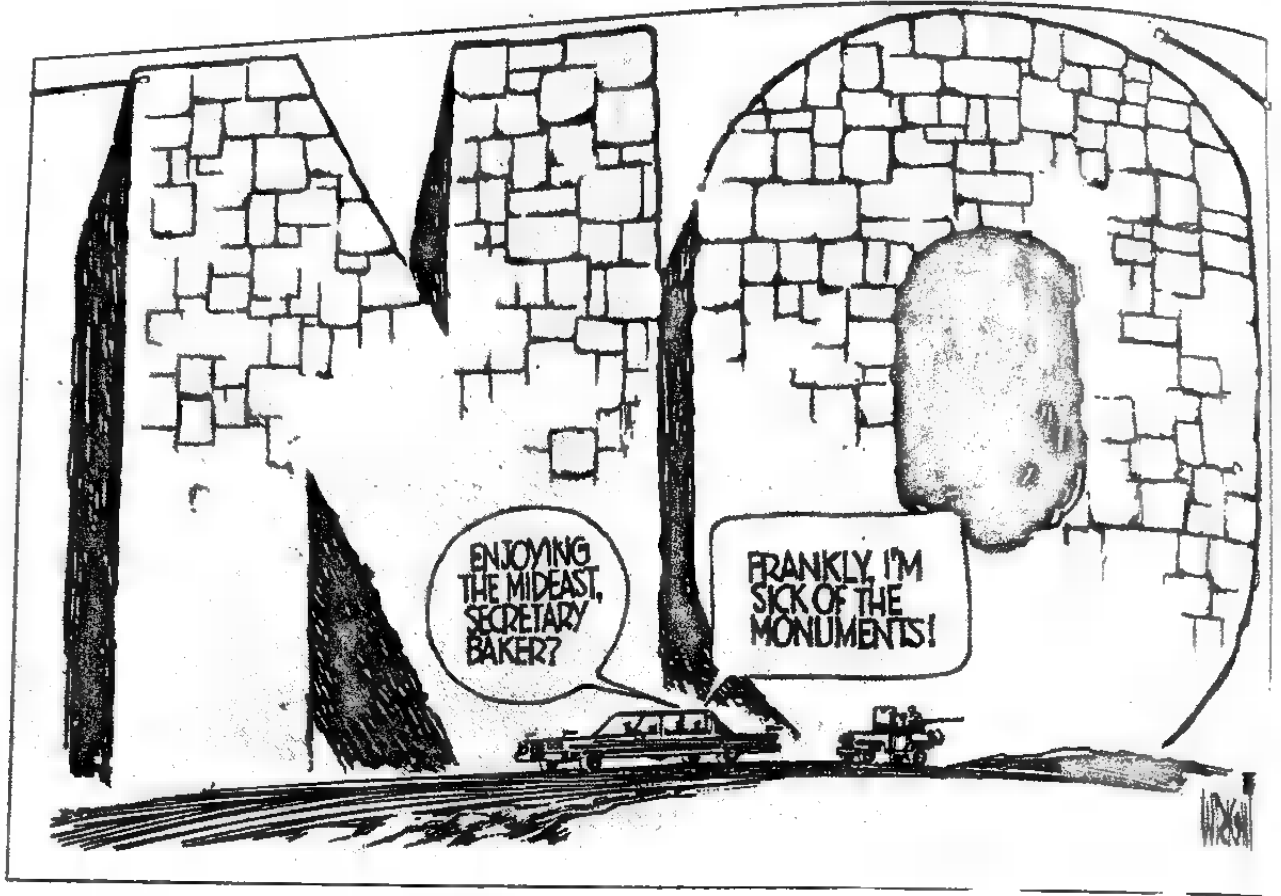
مبيعات الأسلحة
الأمريكية

التسليم فى أى مكان

هالو... طلبيات العالم
الجديد!

'Hello — New World orders!'

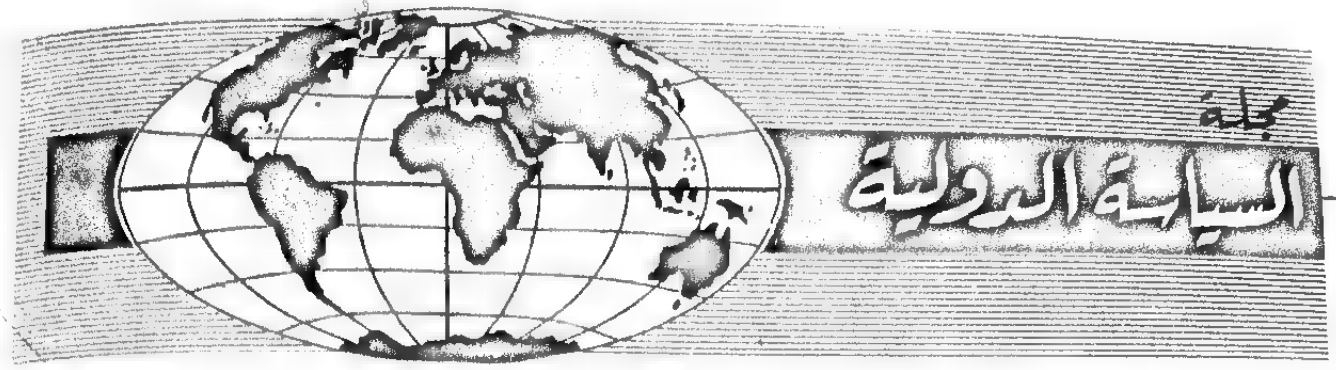
عن صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون - ٩ مايو ١٩٩١



- هل تستمتع ياسيد السكرتير بيكر بزيارة الشرق الاوسط ؟
- بصراحة ، لقد مللت هذه المباني الاثرية ..
عن نيوزويك - ٢ يونيو ١٩٩١



- انها اوروبا .. بخصوص الاكراد
- قل لها انني لم انتهِ من مهمتي بعد
(ليموند - ١٧ ابريل ١٩٩١)



رؤية غربية لأهم قضايا مابعد حرب الخليج

(١)

إعداد: سوسن حسين

■ سكنت المدافع وتوقفت المعارك وانتهت حرب الخليج . انتهت بانتصار قوات التحالف الغربى . وأدت السرعة غير المتوقعة التى انهار بها الجيش العراقى الى اصابة العالم العربى بالذهول رغم مشاعر الارتياح النسبى التى عمت معظم أرجائه لهزيمة الطاغية المغتصب .
لقد كان لهذا الانتصار طعم مر .. ولا يزال .. انه انتصار غربى فى حرب بين دولتين عربيتين دفع الغرب نفقاتها ، وكان الأشرف ان يحل الصراع فى اطار عربى وبأيد عربية . أن حرب الخليج قد خلفت شعورا عميقا بالاحباط والخجل لدى الشعوب العربية فقد أثبتت هذه الحرب العجز العربى التام وغياب الارادة العربية الموحدة . ولولا اشتراك القوات المصرية والقوات السورية مع قوات التحالف لتمزقت البقية الباقية من الكرامة العربية الجريحة .. اما هؤلاء الذين اشعل صدام حسين حماسهم وحرك آمالهم وطموحاتهم ضاربا على الوتر الحساس وهو مواجهة القوى الغربية حليفة اسرائيل وهزيمتها . هؤلاء قد اصابتهم الهزيمة العراقية فى مقتل .

■ ان أى نظام دولى جديد يجب أن يضع فى اعتباره الحالة النفسية العامة لشعوب المنطقة . ولابد أن يعيد الغرب تقييم علاقاته بالدول العربية على هذا الاساس ، والا حدث مالا تحمد عقباه ، خاصة وان اسرائيل ماضية فى تعنتها وتحديها ورفضها لجميع مبادرات السلام . ان النتيجة الطبيعية لمثل هذا الموقف هى انتشار التطرف وتصاعد مشاعر النفور والكراهية تجاه مجتمع دولى استطاع من خلال الأمم المتحدة ان يفرض ارادته على العراق وفشل فى فرض ارادته على اسرائيل !! لذلك يجب بذل الجهود من اجل امتصاص غضب وثورة العالم العربى وتنظيم علاقات قوية على اساس سليم وقواعد عادلة بين دول المنطقة والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

■ ماهى رؤية العالم الخارجى لقضايا مابعد حرب الخليج ومستقبل منطقة الشرق الاوسط ؟ وماهى الحلول التى تطرحها الاقلام غير العربية لهذه القضايا ؟ وكيف يمكن تحقيق الاستقرار فى هذه المنطقة التى مزقتها الحرب وفجرت توتراتها الكامنة ؟
ان قضية « مابعد حرب الخليج » قد اصبحت الشغل الشاغل للمراقبين السياسيين والفكرين والمحللين الغربيين وقد انهمر سيل من البحوث والدراسات والمقالات التى تتناول هذا الموضوع وتستحق ان نفرد لها صفحات هذا العدد وبعض الاعداد القادمة .

politique internationale

Les Clés de L'après- Crise

Marc Lavergne .

Politique Internationale No 51 Printemps 1991 .

مفاتيح ما بعد الأزمة بقلم مارك لافرنى

■ ان أهم قضايا تطرح نفسها امام التحالف الغربى بعد ان وضعت حرب الخليج اوزارها هي :
اولا : ماذا سيكون مصير العراق المهزوم ؟
ثانيا : هل سيحتفظ للحلفاء بوجود عسكري في الخليج حتى يتأكد الاستقرار الذى يضمن لهم الحصول على احتياجاتهم من البترول ؟
ثالثا : القضية التى أثارها صدام حسين منذ البداية وهى الربط بين الانسحاب من الكويت وبين انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة . وهى حقيقة لن يستطيع المنتصرون تجاهلها فترة طويلة .
ويؤكد المقال ان جميع الدلائل تشير الى عدم وجود خطة موضوعة لتسوية مصير الشرق الاوسط بعد الحرب . وبناء عليه لكى نحدد شكل السلام فى المستقبل يجب ان نفهم وندرس التطورات التى حدثت فى دول المنطقة ، وان نضع تطلعات الاطراف المتنازعة فى اطار هذا التطور .
كيف كانت الاوضاع فى الشرق الاوسط عشية الثانى من اغسطس ؟

■ عرفت المنطقة لأول مرة فى تاريخها وقبل اندلاع الأزمة مباشرة فترة من الهدوء والتقدم السياسى والاقتصادى . فقد هدأت التوترات بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية وكانت المعارك الشرسية التى دامت ثمانى سنوات وبدأت

الأزمة اللبنانية اولى خطواتها على طريق الانفراج بعد اتفاقيات الطائف فى ١٩٨٩ بعد خمسة عشر عاما من المواجهات الدامية . وقد جاءت هذه العودة الى الهدوء فى منطقة الشرق الاوسط وسط جو عالمى ملائم تماما لهذا النوع من التطور .

أما على الصعيد الاقتصادى فقد تراجعت اسعار البترول التى ارتفعت بعد ١٩٧٣ و ١٩٧٩ وشهدت الفترة الأخيرة عودة النظام الاقتصادى العربى الى الطريق السليم ، وبدأ خير البترول يعم حتى على الشركات التى لا تملك الكثير . وأصبح لدى الدول المنتجة هياكل تحتية وكوادر محلية وبدأت تنصرف بوعى وحذر أكبر فى ادارة ثرواتها البترولية بعد ان تعلمت من دروس الماضى . كما تمت محاولات جادة وواقعية للتقارب الاقليمى ، وأصبح مجلس التعاون الخليجى الذى أسسته السعودية عام ١٩٨١ جهازا للتعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمى الفعال . كما بدأ اتحاد المغرب العربى فى وضع اهداف اقتصادية من أجل تطوير علاقات طيبة ومثمرة بين اعضائه . وحتى مجلس التعاون العربى الذى وضع اساسه الملك حسين والذى ضم الاردن ومصر والعراق واليمن الشمالى كان شاهدا على جو التعاون الجديد الذى ساد المنطقة . كما بدأت دولتا اليمن الشمالية والجنوبية اللتان انفصلتا اكثر من قرن فى التقارب لاتمام الوحدة بينهما بشكل واقعى ومتوازن .

وكان هذا الجو من الوفاق والتعاون يترجم نفسه الى تحرير الاقتصاد الذى كان حتى ذلك الوقت تابعا للدولة ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال والمبادرات الخاصة . كما بدأت النظم السياسية تسير فى طريق الليبرالية بدرجات متفاوتة . وكان أبرز مثل هو التطور السريع الذى حدث فى الأردن وانتهى بالانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ١٩٨٩ . وحتى صدام حسين نفسه بدأ يستعد لتكوين احزاب سياسية مجازاة منه لروح العصر . وفى الكويت اصر الراى العام الليبرالى على عودة البرلمان الذى الغى عام ١٩٨٦ . واستسلم الأمير جابر ووافق على اجراء الانتخابات لتشكيل البرلمان . وتم ذلك ولكنه كان برلمانا عاجزا لم يرض عنه الشعب الكويتى ومطالب بتغييره .

وهكذا كان الشرق العربى يعمل بجدية على تطوير نفسه عشية غزو الكويت . ثم حدث الانفجار الذى زلزل كيان هذه المنطقة .

■ انفجار العالم العربى :
وكانت أولى بوادر هذا الانفجار بعد غزو صدام للكويت هى التزام الاطراف التى كان يجب ان تتخذ مواقف فعالة بالصمت التام . فلم يسمع احد صوت منظمة البترول العربية حيث تمثل الدول العربية الاغلبية . اما الجامعة العربية فقد اصبحت بالشلل التام وعجزت عن مواجهة الموقف بعد ان فشلت فى توحيد كلمة اعضائها على أدانة

مواجهة تركيا وايران ، ولن توافق الدول العربية على تمزيقه مهما كان .

أما فيما يتعلق باحتمالات الانفجار الداخلي في العراق فهي ضعيفة رغم الاضطرابات الأخيرة . فالقوى المعارضة لنظام صدام سواء الأكراد في الشمال أو الشيعة في الجنوب لا تريد تمزيق العراق بل إن هذه القوى تناضل من أجل اشتراك أكبر في السلطة المركزية ، وتطالب بالاعتراف بحقوقها أي الحكم الذاتي في منطقة الأكراد وسيطرتهم على ثرواتهم المحلية ويطالب الشيعة في الجنوب بتطبيق الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالقوانين والحياة الاجتماعية .

إن إيران تتمنى أن يصبح للشيعة في جنوب العراق صوت مسموع ويستطيعون التدخل في إدارة البلاد . إنها تريد عراقاً ضعيفاً يمكنها من إزالة العقبة التي تفصلها عن العالم العربي بحيث تمارس نفوذها دون اعتراض . وقد أثار هذا الاحتمال قلق دول الشاطئ الجنوبي من الخليج حيث يعيش كثير من الشيعة ، بل إنهم يشكلون أغلبية في بعض الدول مثل البحرين .

أما تركيا فهي تحلم باستعادة ولاية الموصل القديمة التي كانت تابعة لها والتي انتزعتها منها إنجلترا عام ١٩٢٢ ، خاصة وأن هذه المنطقة غنية بالبترول الذي تحتاجه تركيا من أجل التصنيع . وقد أعلن الرئيس التركي ذلك صراحة أمام البرلمان التركي في سبتمبر ١٩٩٠ .

ولكن هذه المنطقة تابعة للأكراد . وهذه الحقيقة يجب أن تجعل تركيا تتوخى الحذر ، فالأكراد العراقيون وتعدادهم ٤,٥ مليوناً يعيشون في ثورة منذ عشرين عاماً وينضالون من أجل الحصول على حقوقهم التي كفلها لهم الدستور العراقي . أما الأكراد الأتراك وتعدادهم عشرة ملايين فالحكومة التركية تتجاهل وجودهم تماماً منذ أن أتت ولا تعتبرهم طائفة ذات لغة وثقافة وأصول عرقية مختلفة ، بل تعتبرهم أتراك الجبل . إن عدوى الحركة الكردية العراقية يمكن أن تصيبهم وبذلك تدعم حركة حزب العمال في كردستان ، وهو حزب مسلح يزدهر نشاطه في الجبال الواقعة في الجنوب الشرقي . وقد تأبعت انقرة بقلق تطور الأحداث التي تقع على حدودها الجنوبية .

أما فيما يتعلق بالمطالبات بالاقليم الشمالي من العراق باسم الحقوق التاريخية ، فذلك قد أصبح سخفاً يذكرنا بحقوق صدام التاريخية في الكويت ، وهكذا أصبح الاستيلاء على حقول بترول كركوك أمراً لا يمكن التفكير فيه .

أما بالنسبة للأكراد أنفسهم فإن حصولهم على الاستقلال لم يعد هدفاً معلناً رغم وجود حركات تمزيق مسلحة في العراق وايران وتركيا . إن هدف هذه الحركات هو الاعتراف بحقوق الأكراد في الدول المذكورة . وقد أحرزت هذه الحركات تقدماً ملحوظاً في العراق بالذات

الغزو . وهكذا فشلت هيئة كان يمكن أن تأخذ بزمام المبادرة لحل الأزمة . كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي التي لعبت دوراً هاماً في النزاع بين العراق وايران وادانت مراراً القلاقل التي تثيرها طهران في مواسم الحج لاذت بالصمت هي الأخرى خلال الأزمة ولم ترق إلى مستوى مسئولية جمع الكلمة في العالم الإسلامي .

إن اختفاء هذه الهيئات الثلاثة التي كان يمكن أن تقوم بدور فعال في تسوية الأزمة وحل الخلافات قد ترك المجال مفتوحاً أمام الحلفاء الذين اضطروا إلى التدخل المباشر من أجل حل الصراع حفاظاً على مصالحهم في المنطقة . هذا بالإضافة إلى أن المنظمات الأخرى التي كانت تشجع التجمعات الإقليمية قد وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه . فقد أنهار تماماً مجلس التعاون العربي منذ بداية الأزمة . كما أن مجلس التعاون الخليجي قد برهن على عجزه عن القيام بالدفاع عن أعضائه . فالكويت عضو في هذا المجلس ، ولم يستطع حمايتها من العدوان ، رغم نفقات التسليح التي بلغت مليارات الدولارات . وحتى السعودية لم تستطع القيام بدور حامية الخليج في مواجهة الاطماع العراقية . وقد أدى تفتت العالم العربي إلى التدخل الخارجي وفرض الوصاية الخارجية لكي لا تصبح المنطقة حقلاً للاضطرابات التي يمكن أن تهز استقرار العالم وتهدد المصالح الحيوية للقوى الغربية .

ما هو مصير العراق ؟ :

● لقد كان الهدف الأول للتحالف الغربي هو تدمير القوة العراقية وقد تحقق هذا الهدف جزئياً بالحرب ، ثم شروط وقف إطلاق النار التي فرضت على العراق تدمير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية والصواريخ التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو متراً . وأضافت الولايات المتحدة هدفاً آخر هو إسقاط نظام صدام حسين . وكان موضوع تمزيق العراق وتقطيع أوصاله مثاراً في تركيا وايران بل إن التشاور في هذا الشأن تم بين العاصمتين ، ووافقت إسرائيل على هذا الحل بلاشك ، فهي تتمنى أن يعاد تكوين دول المنطقة على أساس ديني أو طائفي ، لأن ذلك يتيح أمامها فرض الاندماج الإقليمي دون أن يفرض عليها أي تغيير في طبيعتها إلى جانب أن تمزيق العراق سيمنعه من أن يصبح قوة يخشى جانبها مرة أخرى ، وكان الاتفاق الذي تم بين تركيا وايران هو أن تأخذ تركيا كيركوك في الشمال ويتم إنشاء دولة شيعية منفصلة في الجنوب تضم حقوق الرميّة ، ولا يبقى العراق إلا في المنطقة الوسطى حول بغداد وبلا أية إمكانات سوى إمكانات زراعية .

ولكن اتضح فيما بعد ضخامة العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مثل هذا المشروع . أولاً من هي الدولة الغربية التي يمكن أن تتحمل نتائج هذا التصعد في قوة هاتين الجارتين وتساعداهما في الفوز بهذه الغنائم في حرب لم تخوضها ؟ إن العراق يعتبر قوة توازن ضرورية في

الحرب بين العراق وايران ، وكان هذا الحزب يقوم بتنسيق العمل بين مجموعة المنظمات الشيعية في العراق . وقد تعرض الشيعة العراقيين لأنواع من الاضطهاد والقمع المروع أدى الى مزار العديد منهم الى ايران . والحزب الشيعي الآخر وهو حزب العمل اكثر نشاطا من الخارج عن الداخل وتساعد سوريا . وقد لعبت هذه الأحزاب دورا هاما في حركة التمرد الشعبي التي انفجرت في بداية شهر مارس في جنوب العراق . وفيما يتعلق بالمسلمين السنة ، فان الدول البترولية المحافظة وعلى رأسها السعودية تساندتهم وتجزل لهم المساعدات المالية . ويشكل حزب الاخوان المسلمين أهم تنظيم لديهم . وقد تأسس هذا الحزب في بداية الخمسينات ، وانتشر بسرعة داخل الجيوش واقام علاقات وثيقة مع الحركات الاسلامية الكروية ومع المناضلين الافغان .

وهناك أيضا الحزب الاسلامي الذي انبثق عن انشقاق حزب الاخوان المسلمين في بداية الستينات ، واتخذ سياسة العنف كوسيلة لتحقيق اهدافه . ويوجد أيضا حزب التحرير الاسلامي الذي يدعو منذ وقت طويل الى قلب نظام صدام حسين عن طريق انقلاب عسكري . وهو حاليا يبحث عن مجندين له في الخارج . وفي الواقع ان الحركة الاسلامية الكردية هي التي عانت كثيرا من اعمال القمع لأنها حركة كردية اساسا . وقد قصفت مواقع هذه الحركة بالقنابل الكيماوية في مارس ١٩٨٨ وفر زعمائها الى ايران . وقد استقبلت السعودية أيضا كثيرا من الاسلاميين الأكراد وساعدتهم ماليا ولكنها منعتهم من اقامة علاقات مع الحركات الكروية الأخرى ذات الطابع العلماني . نقول إذن ان القوى الاسلامية كثيرة ومتعددة ولكنها منقسمة على نفسها والاحتمال ضعيف في امكانية تحالفها أو نجاح إحداها في الاستيلاء على السلطة بمفردها . ولكن من المؤكد ان نفوذ هذه الحركات سيقوى ويتشتر نظرا لموقف المعارضة والخلافات بين أجنحتها . وفي هذه الحالة سيكون البديل هو الحركة الدينية التي يمكن ان تخرج من بين كوادر حزب البعث أو من داخل الجيش .

ما هو مستقبل منطقة الخليج ؟

■ يكرر المقال التأكيد على ان شرط استقرار الأوضاع في المنطقة مستقبلا يرتكز بموقف الكويت عنهما للعراق أو سبب النزاع ، فاما ان تتنازل الكويت عنهما للعراق أو تؤجرهما له فترة طويلة وان يتم الاتفاق بشأن استقلال بترول الرميطة الواقع في المنطقة مثار الخلاف بشكل واقعي ومتوازن . ويجب أيضا شطب بعض الديون العراقية بما في ذلك تعويضات خسائر الحرب التي نص عليها القرار ٦٨٧ ، وربما أيضا الموافقة على منح المعتدي بعض القروض من أجل إعادة بناء البلاد . ومما لاشك فيه ان الفلسطينيين لن يستطيعوا العودة الى الكويت بأعداد كبيرة كما كان الحال في الماضي ولن يلعبوا الدور

حيث نص دستور البلاد في بنده الأول على ان الشعب العراقي مكون من العرب والأكراد ، وتم انشاء منطقة كردستان في العراق ولها حكومتها وبرلمانها واداعتها وجانفتها ومدارسها . ولكن لم يمنع ذلك من معاملة الأكراد معاملة أقل ما توصف به انها غير انسانية على الاطلاق . ان طوابير اللاجئين الفارين من المذابح الى تركيا وايران منذ نهاية شهر مارس هي ابلغ دليل على هذه المعاملة الوحشية . ومع ذلك يجب ان نعترف بأن مصير الأكراد العراقيين لم يكن أبشع من مصير المعارضة العراقية . لقد تم قمعهم بوحشية لانهم يشكلون تهيدا سياسيا وعسكريا وليس لأنهم اكرادا . بالإضافة الى ان ظروف الأكراد في العراق على المستوى المؤسسي لا يمكن مقارنتها بظروف اخوانهم في تركيا وايران وسوريا . ففي هذه الدول يجري إدماجهم بالقوة مع بقية الشعب ، لذلك لا يوجد حكم ذاتي يمكن منحه أيهم .

ويطرح المقال قضية النظام العراقي بعد صدام . ماذا سيكون نوعه واتجاهاته ؟ ان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي تملك موارد بترولية هائلة ، بالإضافة الى اراض زراعية خصبة يرويها نهران غزيران وتعداد سكاني ضخم . ومهما كان حجم الخراب الذي لحق بالعراق بسبب الحرب ، فان امكانياته تسمح باستعادة مستوى من الأزدهار يحسد عليه خاصة اذا قبلت دول الجزيرة العربية تمويل إعادة بناء الدولة العراقية . ولا يفوتنا ان نقول ان ذلك من مصلحتهم ، حتى لا يكون السلام امرا مفروضا من قبل القوى الغربية ومليئا بالاحقاد ونزعات الانتقام . وقد يكون من الأفضل ان تقبل الكويت تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق ، وهما الجزيرتان اللتان تطالب بهما بغداد حتى لا تختنق تجارتها البحرية .

وفيما يتعلق بالقوى السياسية التي يمكن ان تخلف صدام حسين فتنقسم الى اتجاهين : الاتجاه العلماني ، والاتجاه الاسلامي . والاتجاه الاول يضم الحركة الشيوعية والحركة البعثية والحركة التقدمية الكردية التي عرفت سنوات من المجد منذ ثورة ١٩٥٨ ، وحتى بداية عهد صدام وقد مزقها القمع بعد ذلك وحاولت جاهدة جذب الانتباه دون جدوى ، ولم تستطع الحصول على مساعدات فعالة . ومازال هناك شك في ان تستطيع الحصول في الوقت الحالي على مساعدات تذكر من قبل الدول البترولية . كما ان دول التحالف الغربي لن تهتم بمساعدة حركات ذات ايدولوجية تختلف تماما مع افكارها .

اما الاتجاه الاسلامي فيضم الحركة السنية ، والحركة الشيعية ، والأكراد السنيين وجميعهم يعتمدون على الاساس الثقافي التقليدي . والشيعة يتجمعون داخل حزبين حزب الدعوة وحزب العمل . وقد انكمش حزب الدعوة الذي تأسس عام ١٩٥٢ في ايران عندما اندلعت

السوفيتي قد ادى الى تعقيد الامور اكثر . فقد كانت تركيا هي حارسة الدردنيل والجانب الجنوبي الشرقي لحلف الاطلنطي ، الى جانب حدودها مع جورجيا وارمينيا السوفيتية وكانت تتمتع بقيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للغرب . ونجد ان هذه القيمة قد انخفضت كثيرا في الآونة الأخيرة نتيجة التقارب الشرقي الغربي واختفاء التهديد السوفيتي لذلك يجب ان تعمل انقرة على اقامة علاقات جديدة مع الاتحاد السوفيتي والجمهوريات السوفيتية المجاورة . حقا انه هدف ثقفي خلاقات كثيرة في سبيل تحقيقه ولكنه يستحق المحاولة لانه يبشر باعادة تنشيط العلاقات بين تركيا ومهدا الشرق .

ان تركيا ستنظر اكثر في اتجاه الجنوب الشرقي لا لكي تستولي على بترول كركوك ولكن لكي تحل المشكلة الكردية بالاتفاق مع جيرانها الايرانيين والعراقيين . بالإضافة الى ان امتلاكها لنهر الفرات الذي يعتبر مصدر الحياة بالنسبة لسوريا والعراق يعطيها قوة ونفوذاً عظيمين يمتدان بعيدا في اتجاه الكويت التي قد تضطر الى تزويد نفسها بالمياه من شط العرب كما كان الحال حتى منتصف القرن العشرين ، وفي اتجاه الأردن في حالة اضطرابه في يوم من الايام كما هو متوقع الى اللجوء الى خط مياه قادم من الفرات ، وايضا في اتجاه اسرائيل التي تقوم باستيراد المياه حاليا من تركيا .

ان تركيا لم تقرر حتى الآن استخدام سلطاتها ونفوذها في المشرق العربي ولكنها لن تستطيع من الآن فصاعدا ان تبتعد عن مشكلات المنطقة وحلولها .

الاطراف المستفيدة من هزيمة العراق :

■ ان سوريا وهي الشقيقة العدو للعراق قد استفادت تماما من هزيمة صدام . أكسبها اشتراكها في حرب الحلفاء عطف الغرب رغم ادانته لسياساتها السابقة . ويبدو ان التدخل المباشر للقوى الغربية في المنطقة وبقاؤها بعد الحرب يثير طموحات سوريا الإقليمية . ان امريكا وأوروبا ترحب بتعاون رجل قوى مثل حافظ الاسد يمكن ان يهدىء الموقف ويحتوى منظمة التحرير الفلسطينية . بل ان السلام لن يتحقق في المنطقة الا اذا تم استئناس الدول المشاكسة المثيرة للقلق ، وتأتي سوريا على رأسها .

ان سوريا تستطيع ان تبقى في لبنان حيث نجح جيشها في فرض النظام لصالح الجميع بما فيهم اسرائيل شريطة ان تحترم اتفاقيات الطائف لانها تمثل الاطار الشرعي لعودة السلام وعودة التوازن في الداخل مرة اخرى ، ويمكن لسوريا ان تقوم بعملية الرقابة على اقرار السلام ، ولكن لا يمكن ان تستمر بعد ذلك في الوجود والتدخل في الشؤون اللبنانية في وقت السلم . وفي الواقع ان العقاب الذي انزل بالعراق سيثني سوريا عن التدخل في شؤون جيرانها .

إذن لم يبق امام سوريا سوى التفاهم مع اسرائيل من اجل تحديد مناطق نشاط القوتين والقضاء على مخاطر

الحيوى الذي تعودوا ان يلعبوه على مدى أربعة احقاب . ومن المنتظر ان تحصل الكويت على نظام ملكي دستوري اكثر ديموقراطية من الدول المجاورة . ولكن الكويت هي سوق تجارية قبل أي شيء وقد استمرت تواصل انشطتها المالية طوال فترة الأزمة من لندن . والسؤال الآن هو : هل ستنجح بريطانيا الوصية التقليدية على الكويت في اقناع الولايات المتحدة بالتدخل لتحديد مصير الكويت ؟ أما السعودية فتستعرف أياما صعبة . فقد وضع تماما على الصعيد السياسي عجزها عن القيام بدور حامية الخليج . ونظرا لقوة ايران المتصاعدة في هذه المنطقة حيث يكثّر عدد السكان الشيعة وتكثر مطالبهم نجد ان مصلحة السعودية تحتم بقاء العراق قويا الى حد ما وعدم تمزيقه ويجب ان تهدف الاستراتيجية السعودية الى اقامة علاقات طيبة مع بغداد ومع طهران أيضا من اجل استقرار منطقة الخليج ، ان شرعية السعودية كحامية وحارسة على الأماكن الاسلامية المقدسة قد أصبحت موضع تساؤل بعد الاحداث الأخيرة ، لذلك عليها ان تبتعد عن أية شبهة تحيز وان تقيم علاقات طيبة مع جميع اطراف المجتمع الاسلامي .

وهناك سبب آخر للبقاء على العراق وعدم اذلال الشعوب العربية التي ساعدته هو إعادة التأكيد على حل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك وضع القدس .

ويجب أيضا على السعودية ودول الخليج الاسهام في تنمية الدول العربية الاخرى التي لا تملك الكثير . وحرب الخليج هي درس قاس في هذا الصدد . وفي النهاية رب ضارة نافعة كما يقولون والمهم ان تستوعب هذه الدول الدرس بحيث لا تتكرر المأساة .

تركيا بين الشرق والغرب :

■ حقا ان تركيا تحتل الخط الثاني في هذا الصراع ولكن مستقبل المنطقة يهيمها بالدرجة الاولى ، لذلك اتخذت على الفور موقفا معارضا للعراق ، وأغلقت حدودها الشمالية في وجهه ، ووضعت قواعدها تحت تصرف الطيران الأمريكي .

ان تركيا بلد مسلم علماني وتعتبر قوة اقتصادية واعدة ويهدف زعمائها الى جعلها جزءا من أوروبا ويطالبون منذ وقت طويل بدخولها السوق المشتركة . وهذا الخيار سيؤدي الى تخليها عن لعب أي دور سياسي في الشرق العربي حيث كانت تستطيع التأثير بقوة من واقع أربعة قرون من السيطرة العثمانية . كما ان دخولها المجتمع الغربي يتطلب ثمنا فادحا أي لابد ان تحرز انقرة تقدما هائلا على طريق الديمقراطية والتعددية التي مازالت ضعيفة جدا وتمنع حقوقا معينة للاكراد وبلغ عددهم عشرة ملايين وهي لا تعترف بهم اساسا وعليها أيضا ان تعترف بالمجازر التي ارتكبتها ضد الشعب الأرمني .

وكل ذلك يدفع بتركيا الى التردد امام الغرب ، بالإضافة الى ان ما حدث من تطورات في الاتحاد

موضوع تحت رقابة مشددة حتى من قبل واشنطن . إن ردود افعال الدول العربية لا يمكن تجاهلها وستتصاعد ضغوط هذه الدول من أجل إنهاء هذا الاحتلال . ثانيا مشكلة طرد الفلسطينيين وهي المشكلة الاصب . فاسرائيل تحاول تفريغ الضفة الغربية من قواها البشرية وذلك عن طريق القمع وحظر التجول واغلاق المدارس والجامعات وتفجير المنازل وخلع اشجار الزيتون والفاكهة . قد ينتج عن هذه السياسة الوحشية هجرة بعض الفلسطينيين الى الخارج وخاصة من بين الشباب ، ولكنها طريقة لن تصل باسرائيل الى هدفها ، لأن معدلات الزيادة السكانية لدى السكان الفلسطينيين ستعوض هذا النقص وبسرعة . والدليل الروح القتالية لاطفال الانتفاضة .

ما هو مصير الفلسطينيين ؟

ومن المتوقع ان تتكرر أحداث ٤٨ و ٦٧ مرة أخرى : أى تدفق فلسطيني مكثف في اتجاه الأردن . ان نصف سكان المملكة الهاشمية من أصل فلسطيني . وقد قال أرييل شارون « ان الدولة الفلسطينية موجودة فعلا .. انها الاردن » وكانت هذه الفكرة تبدو بالأمس غير معقولة ، أما اليوم فقد أصبحت مقبولة من جانب معظم الرأي العام اليهودي كحل عملي للمشكلة الفلسطينية . ان عدد المستوطنات اليهودية التي أقامها الاسرائيليون في الضفة قد بلغ ١٠٠,٠٠٠ مستوطنة . وقد أدى ذلك الى ترجيح كفة الضم مما يتناقض تماما مع الخيار الذي يقترحه حزب العمل : أى الحوار مع الفلسطينيين بهدف السماح لهم ببعض الحكم الذاتي الإداري . ولكن مثل هذه التسوية للمشكلة الفلسطينية ، أى ترحيلهم الى الأردن تبدو غير واقعية على الاطلاق ، وستؤدي الى عزل اسرائيل تماما عن البيئة المحيطة بها . وهذا أمر خطير . كما ان الأردن لن يستطيع استيعاب مليون لاجئ إضافي لأنه دولة بلا موارد ولا بترول وقد استقبل من قبل ٤٠٠,٠٠٠ عام ٤٨ ثم ٣٠٠,٠٠٠ عام ٦٧ ، وهو اليوم قد استنزف طاقته في الاستيعاب أما على الصعيد السياسي فان الاردنيين من ذوي الاصول البدوية ومن سكان الجبال في الشمال الغربي لن يقبلوا على الاطلاق تحويل الأردن الى دولة فلسطينية . ويؤكد المقال ان ضم اسرائيل الاراضي المحتلة وتحويل الأردن الى مخزن للأيدي العاملة بخدمة والاقتصاد الاسرائيلي هي فكرة لا يمكن تحقيقها وسينتج عن ذلك عودة التوتر الى المنطقة وقد تؤدي حالة اليأس من إيجاد تسوية عادلة الى انفجار رهيب لن يستطيع الغرب السيطرة عليه . ان واشنطن ستضطر الى التصدي تدريجيا للأهداف الاسرائيلية في المنطقة حفاظا على مصالحها . ان الاستقرار والسلام في المنطقة لابد وان يمرأ أولا بتسوية المشكلة الفلسطينية ، وهذه الحقيقة تدركها جميع الاطراف . إن الفلسطينيين يعرفون الحركة الصهيونية حق المعرفة . فعند أكثر من

الواجهة بينهما . ان الظروف كلها مهيأة لعقد اتفاق سلام مع اسرائيل . ويجب ان يكتمل هذا السلام بانسحاب اسرائيل من الجولان وجنوب لبنان حتى يصبح هذا السلام مقبولا لدى الرأي العام السوري والعربي . أما المستفيدة الكبرى من هزيمة العراق فهي اسرائيل التي تعتبر المنتصرة رقم اثنين بعد الحلفاء مباشرة في حرب الخليج دون ان تضطر الى خوض هذه الحرب . وقد خلسها الغرب من آخر اعدائها دفعة واحدة فقد جذب العراق معه في سقوطه ياسر عرفات . وفي الواقع ان هذا النصر سيفتح امام اسرائيل عصرا جديدا مليئا بعلامات الاستفهام . حقا ان العراق قد هزم وضعف وقضى على اسلحته الكيماوية والبيولوجية ، ولكنه مازال دولة ذات موارد طبيعية وبشرية هائلة . بالاضافة الى ان هذه الحرب قد اكدت للحلفاء ان اسرائيل يمكن الاستغناء عنها في تنفيذ سياستهم في المنطقة . وفي الواقع ان دور اسرائيل قد كان منذ البداية هو التصدي للنفوذ السوفيتي في الشرق الاوسط ومنع موسكو من وضع يدها على موارد المنطقة البترولية . ولكن الاوضاع قد تغيرت تماما بعد البريسترويكا كما نعلم جميعا . وقد كفت موسكو عن مساندة حليفاتها في المنطقة : سوريا واليمن الجنوبي ، بل ان الاتحاد السوفيتي قد شجع الوحدة بين اليمنين وهو يعلم انه سيفقد قاعدته البحرية في عدن . كما رفض تزويد سوريا بالسلاح وطالبها بدفع ديونها العسكرية التي تبلغ (١٥) مليار دولار . مما أدى الى تحطيم حلم سوريا في التوازن العسكري مع اسرائيل . وهكذا نجد ان اسرائيل تفقد مع اختفاء التهديد السوفيتي الكثير من الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي . ان الاستراتيجية الاسرائيلية تركز في الوقت الحالي على منطق الانغلاق داخل القلعة انها ليست قلعة محاصرة مثل « الماسادا » وانما قلعة منتصرة لا يعلم احد حدودها أو طموحاتها . حقا ان اسرائيل تطالب باعتراف جاراتها في حقها في الوجود وفي حدود أمنة معترف بها ، ولكن لم يجرؤ أى زعيم اسرائيلي حتى اللحظة على تعريف الحدود المثالية النهائية التي تريدها اسرائيل وتقبل بها . ان اسرائيل مستفيدة من رفض جيرانها الاعتراف بها ، لذلك لا تريد الاقدام على أية مبادرة للسلام ، وتهدف الى اخفاق أية محاولات من هذا الصدد .

ومما لا شك فيه ان الضفة الغربية تعتبر صيدا ثميننا لن تتخلى عنه اسرائيل بسهولة ، فهذه الارض الخصبة يمكن ان تجعل اسرائيل تستقل إقتصاديا عن الولايات المتحدة . على عكس قطاع غزة حيث تتراكم اعداد هائلة من اللاجئين ولا يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للدولة العبرية . ومع ذلك فالضفة الغربية ليست بالفريسة السهلة التي يمكن الاستيلاء عليها وابتلاعها وذلك لاسباب مختلفة : أولا اذا كان العرب قد تسامحوا حتى الآن ازاء الاحتلال الاسرائيلي فذلك لان هذا الاحتلال

politique internationale

Une Croix Sur Les Kurdes

Kendal Nezan

Politique Internationale No. 51 Printemps
1991

إبادة الاكراد بقلم كندال نيزان

● يروى هذا المقال تفاصيل مذهلة للمحاولات المنظمة التي قام بها حاكم بغداد منذ ان كان نائبا للرئيس العراقي حسن البكر للقضاء على الاكراد ومحوهم محواً حتى من ذاكرة التاريخ . لقد استخدم صدام حسين اساليب بارعة المكر والدهاء للاستيلاء على السلطة واقامة دكتاتوريته البغيضة التي اسهم الغرب دون ان يدري في تدعيمها وتوفير الحماية اللازمة لها ان جميع الدلائل كانت تشير الى ان هذه الشخصية بكل مقوماتها وتصرفاتها ستكون كارثة على العالم ومع ذلك اطلق لها الحبل على الغارب لتنفيذ مآربها التي بدأت بمحاولة ابادة الاكراد مروراً بالحرب ضد ايران وضحاياها المليون وانتهت بغزو الكويت

■ ونقلاً عن شهود عيان يروى الكاتب انه بعد ثلاثة ايام فقط من الانقلاب البعثي في ١٧ يولييه ١٩٦٨ استقبل صدام حسين وفداً من المقاومة الكردية وقال لهم بالحرف الواحد : « اعلموا اننا هنا لكي نبقي في السلطة » ولدينا الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ سياستنا العربية . ان الدم يمكن ان يتدفق بحوراً ويجرف كالسيل مئات الالاف من الجثث ، ولا توجد أية قوة داخلية أو خارجية يمكنها ان تجعلنا نحيد عن طريقنا . افهموا ذلك جيداً وتصرفوا بناء عليه ، فهذا افضل بالنسبة للجميع ولم يأخذ الزعماء الاكراد هذا الكلام الفظ الصادر عن النائب الشاب مأخذ

نصف قرن وهم يشاهدون وفود هؤلاء الاغراب المهاجرين وكانوا اول من تنبهوا الى الفرق الشاسع بين عالمهم والعالم الغربي . ولم تكن هذه المواجهة موجودة قبل انشاء الدولة الاسرائيلية في ١٩٤٨ وكانت هذه المواجهة على مستويين : المستوى الاول المواجهة بينهم بين العرب الاسرائيليين وعددهم ٧٠٠,٠٠٠ ورغم انهم مواطنون من الدرجة الثانية الا انهم مخلصين لاسرائيل ويقدرون الحريات الديمقراطية ومستوى المعيشة . والمستوى الثاني المواجهة بين المليون ونصف فلسطيني في الضفة والقطاع وبين الاسرائيليين وذلك من خلال الاحتلال وذهابهم الى اسرائيل للعمل هناك ، مما أدى الى معرفتهم بالمجتمع الاسرائيلي وسلوكه وعاداته .

وفي الواقع لا يوجد أي فلسطيني سواء في الخارج أو في الداخل يرغب في تدمير الدولة العبرية وفنائها حتى على الرغم من تعاضم مشاعر الغيظ والاحباط من التعنت الاسرائيلي . ان الفلسطينيين مستعدون للتعايش مع الاسرائيليين . أما فيما يتعلق بالأردنيين فنحن نعلم انهم يتفاوضون مع الاسرائيليين منذ اربعين عاماً ونذكر اللقاءات التي تمت بين الملك عبدالله وجولدا مائير بهدف محاولة منع الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ . ولكن لا يوجد احتمال لتوقيع معاهدة سلام منفصل كما فعلت مصر ، وذلك بسبب المليون ونصف أردني من اصل فلسطيني الذين لن يقبلوا بذلك . وفي الواقع ان الدولة الأردنية التي تحرمها اسرائيل من مزارعها التقليدية الى البحر الأبيض المتوسط لن تزدهر إلا من خلال التعاون مع الدولة العبرية ودولة فلسطينية . وفي المقابل سيشكل الأردن بالنسبة لهاتين الدولتين نافذة على شبه الجزيرة العربية .

وكذلك لا يمكن تصور تخلي العرب عن القدس وتركها فقط للسيطرة الاسرائيلية ولكن أي تسوية لهذه المشكلة ستقابل من جانبهم بالترحيب .

ان المشكلة هي اذن تغيير رؤية المجتمع الاسرائيلي بحيث يقبل بيئته الشرق اوسطية وفي هذه الحالة ستفهم اسرائيل ان استراتيجيتها الحالية هي وهم كبير ، وستفهم طبيعة العلاقات بين المجتمعات العربية التي تختلف تماماً عن تجربتها التاريخية في أوروبا والشتات . وكذلك يجب ان تترك النظم الشمولية في الشرق الأوسط مكانها لنظم تعددية تعكس مصالح المجتمعات الحقيقية . ورغم ان حرب الخليج هي مأساة بكل معنى الكلمة الا انها ربما تقدم لاسرائيل والدول العربية فرصة تسوية شاملة وعادلة وتزيل العقبات النفسية التي تقف في سبيل هذه التسوية . وربما يكون الوقت قد حان أخيراً لكي تعرف هذه المنطقة المتفجرة طريق الأزدهار والسلام الدائم . ويجب ان تكون لدى الغرب الارادة القوية لدفع اسرائيل وجيرانها الى التفاهم لمصالح الجميع . □

وأدى هذا العمى الغربى الى اقتناع صدام حسين بأنه يستطيع شراء أى شىء بأمواله حتى ضمانات الدول التى ترفع شعار الديمقراطية وحقوق الانسان !! اقتنع بأن الغربيين يمكن أن يبيعوا أى شىء حتى الحبلى الذى سيتم شنقهم به ! وتعمق لديه الاحساس باحتقار الغرب التاجر المخادع الذى يرفع شعارات لا وجود لها فى الممارسة الفعلية .

ولكى يتحول الحلم الى حقيقة لابد له من الحد الأدنى من الظروف المواتية ، لذلك عمل النظام البعثى العراقى على تهئية هذه الظروف عن طريق الاستفادة من الأوضاع الدولية والصراع بين الشرق والغرب والمنافسات التجارية والارتفاع الضخم فى اسعار البترول . وقد قام أولا بتدعيم نفوذه داخليا . وشن صدام حسين فى عهد ابن عمه احمد حسن البكر الذى كان رئيسا بالاسم فقط حملات تطهير دموية قضى فيها على كل من كان يشكل خطرا عليه سواء بثقافته او ذكائه او ماضيه النضالى المشرف ، وذلك عن طريق التصفية الجسدية . وبعد ان سيطر تماما هو وعشيرته على الحزب بدأ فى تنظيم البوليس السياسى والجيش بمساعدة خبراء من المانيا الشرقية والمستشارين السوفيت

وقد لجأ نظام صدام الى جميع اساليب المكر والخداع الى جانب القوة الوحشية للقضاء على أعدائه . فاستخدم فى البداية الجيش للقضاء على المعارضة الكردية . وقامت بغداد من يوليه ١٩٦٨ وحتى مارس ١٩٧٠ بشن هجمات مكثفة برية وجوية على مواقع قوات الجنرال برزانى ولكنها لم تحقق هدفها . فقد استمرت قوات برزانى تسيطر على الجزء الأكبر من مواقعها ولم تستسلم فلجأ صدام حسين الى الحيلة ، وذهب الى برزانى واعترف له بأنه ارتكب خطأ فادحا وطلب مغفرته ، وقال له « اعتبرنى ولدا من اولادك » وسلمه ورقة بيضاء وطلب منه ان يكتب كل شروطه ومطالبه التى يوافق عليها مسبقا . وهكذا تم التوقيع على اتفاقية السلام فى ١١ مارس ١٩٧٠ . وهذه الاتفاقية تعترف بحق الاكراد فى حكم ذاتى كامل . بل ان البند الذى ينص على ان الدولة العراقية تتكون من شعبين عربى وكردى متساويين فى الحقوق قد ادرج فى الدستور العراقى . وتم اجراء تعديل وزارى فود توقيع الاتفاقية بحيث ضمت الوزارة خمسة وزراء من الاكراد ، واصبحت اللغة الكردية ثانى لغة فى البلاد ، وبقي تحديد مصير الاقليمين الكرديين كيركوك وخانقين حيث توجد اهم حقول البترول العراقية ، وحددت مهلة اربعة سنوات لاقامة مؤسسات الحكم الذاتى ، واجراء الاحصائيات لمعرفة المكونات العراقية للمناطق .

وقد انتهز النظام العراقى هذه الهدنة لتقوية جيشه وعزل الحركة الكردية على الصعيد الدولى ، واضعافها عن طريق سلسلة من الاغتيالات . والقيام بتعريب الاقاليم الكردية بالقوة . وفى ابريل ١٩٧٢ وقع العراق

الجد ، واعتقدوا انه مجرد عبارات وقحة ، خاصة وان هذه المنطقة قد اعتادت هذا النوع من الالفاظ الرنانة التى لاتعنى فى الواقع شيئا . ومع ذلك كانت هذه الكلمات تعبر تماما عن المنهج السياسى الذى انتهجه صدام وتلخص مخططات وطموحات هذا الذى اصبح فيما بعد حاكم العراق الاوحد وسعى لكى يصبح زعيم العالم العربى الاوحد ايضا .

ويصف الكاتب صدام حسين بأنه رجل قليل الثقافة ذوقناات جامدة متحجرة ولكنه مخطط ماهر ، اكثر منه ذكى ، ليس له ضمير أو وازع يردعه عن ارتكاب اية اعمال وحشية انه النسخة العربية من هتلر اوستالين . وقد اقتنع تماما بأنه مكلف بأداء مهمة تاريخية هى تحقيق الوحدة العربية بالقوة من الخليج الى المحيط . وقد عمل منذ البداية على تكوين نواة صلبة لسلطته تقوم على اساس التضامن العشائرى والعائلى ، ولاتقوم على اساس اخلاص زملائه فى الحزب لأن الاخلاص يمكن ان تحكمه المصالح احيانا . والتف حول هذه النواة نخبة تم اختيارها بعناية فائقة من بين الاقلية السنية (١٥ ٪ من السكان) وجميع افراد هذه النخبة من بلدته التى نشأ فيها « تكريت » . وقد قدمت له الدولة العراقية جميع الامكانيات التى تخدم طموحاته ، فهى الدولة الوحيدة فى العالم العربى التى تتمتع بالموارد المادية والبشرية فى نفس الوقت ، بالاضافة الى تاريخها الحافل وانجازاتها الضخمة فى ظل الامبراطورية العباسية مما يعطى قاعدة تاريخية قوية لهذه الزعامة العربية المنشودة .

العمى الغربى :

■ ان التاريخ شاهد على ماجلته الطموحات القومية من خراب ومأسى خلال هذا القرن . فقد ادت مغامرة التعصب الالمانى الى سقوط اكثر من ٦٠ مليون ضحية فى اوربا وقبلها مثيلتها التركية التى أدت خلال الحرب العالمية الاولى الى انهيار الامبراطورية العثمانية ومذبحة الشعب الارمنى وقتل مايقرب من ٧٠٠,٠٠٠ كردى وطرد اكثر من مليون يونانى من الاناضول .

ورغم هذه السوابق المحزنة لم تفكر القوى الغربية أو حتى يعترىها القلق بشأن المقومات الخطيرة للايديولوجية البعثية القومية التى انتهجها علانية نظام صدام حسين . ان الجميع قد تصور ان الأمر يتعلق بشعارات للاستهلاك الداخلى لاتأثير لها على الاستقرار الاقليمى . بالاضافة الى الاغراء القوى الذى يشكله ضم دولة غنية وحليفة للاتحاد السوفيتى الى المعسكر الغربى وقت الحرب الباردة والذى يفسر جميع المزايا التى حصل عليها النظام العراقى وتكديسه للسلاح بجميع انواعه الدمرة . وذلك دون ان تفكر الدول الغربية فى الفظائع التى ترتكب داخل العراق وضد الشعب العراقى والشرق الكردى منه بالذات . هذا فى الوقت الذى لم تكف هذه الدول عن توجيه اللوم والاعتراض على اعتقال النقيبىين فى بولندا !

تعرقل عملية تدمير القرى والحقول ولكنها لم تستطع منعها . ويروى الكاتب كيف استطاع التسلسل خلسة عبر المنطقة الامنية في ابريل ١٩٧٩ ومعه فريق من الصحفيين ورجال التلفزيون الفرنسي . وشاهدوا كيف دمرت هذه القرى والحقول والوديان التي تفتى الكتاب والشعراء الفرنسيون والبريطانيون بجمالها وسحرها والتي صارت اليوم اطلالا وخرائب تنعق فيها اليوم . وتحركت مشاعر وضمانات افراد الوفد ونشروا صور هذه الفضائع في الصحافة والتلفزيون واثارت احتجاج الرأي العام الفرنسي والغربي . ولكن الامر وقف عند هذا الحد ، ولم نأخذ الحكومات اى موقف لانها كانت مشغولة بعقد الصفقات المربحة مع سيد بغداد .

الالة الجهنمية :

● وبعد مرور عام واحد على هذه الواقعة اقدم صدام حسين على مغامرته العسكرية مع ايران . وكان الهدف المعلن هو اسقاط نظام خميني واستعادة العراق كامل سيادتها على شط العرب اى اراد الغاء التنازل الذي قدمه للشاه مقابل تعاونه في قمع المقاومة الكردية . وبدأ أطول وأشرس صراع عرفته منطقة الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الاولى . وقد خرج العراق مستنزفا من هذه التجربة الاليمة وبلا نصر عسكري واصبح فريسة لمشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة . ومع ذلك حقق النظام العراقي بعض المكاسب الاستراتيجية ، فقد استطاع اضعاف ايران عسكريا لسنوات قادمة واستطاع بناء الة حرب ضخمة جعلت من الجيش العراقي اول جيش في العالم العربي ، كما استطاع ايضا اضعاف المقاومة الكردية بفضل استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والتدمير المتواصل للقرى والمدن الكردية .

ونتيجة للخراب الاقتصادي الذي لحق بالعراق من جراء هذه الحرب ، اندفع صدام حسين الى غزو الكويت كخطوة اولى على طريق تحقيق حلمه الكبير ، اى توحيد العرب وتزعمهم . وقد لعب صدام لعبته بدهاء شديد في البداية فاقام الصداقات القوية في كل مكان التي كانت تقوم بالدعاية له بما في ذلك داخل فرنسا ذاتها ، وكان سخيا جدا مع هؤلاء الاصدقاء الذين امتدحوا النظام العراقي وعددوا مزاياءه ، واطلقوا على العراق « الجمهورية العلمانية المعاصرة » ، متجاهلين ان هذه « الدولة العصرية » قد دمرت كردستان وهي دولة يبلغ حجمها ضعف حجم سويسرا واجهزت على معظم سكانها واستخدمت في عمليات الابادة الاسلحة الكيماوية والغازات السامة واعتقلت مليوني كردي واجبرت نصف مليون على الهرب الى تركيا وايران .

وادت هذه المساندة والمديح من جهة وسلبية الرأي العام الدولي من جهة اخرى امام الفضائع التي ارتكبت الى تشجيع صدام حسين على التفكير في غزو الكويت وضمها للعراق . انه يستطيع بفضل موارد هذه الدولة

معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي استطاع من خلالها الحصول على الاسلحة السوفيتية بكميات ضخمة وتغيرت نتيجة لذلك سياسة موسكو تجاه الاكراد وكانت تساندهم سرا بسبب مساعدة الجنرال برزاني للشيوخيين العراقيين الذين تعرضوا للاضطهاد والتعذيب على يد النظام العراقي . وشعر الاكراد بالعزلة والحصار فسعوا الى الحصول على مساندة ايران والولايات المتحدة .

وفي مارس ١٩٧٤ قامت بغداد بشن هجوم شرس على المقاومة الكردية واعادت الكرة مرات ومرات على مدى عام كامل دون ان تستطيع القضاء عليها نهائيا رغم تفوق الجيش العراقي في المعدات والافراد ولم يكن العراق يملك اسلحة كيماوية وبيولوجية في ذلك الوقت واستنجدت الحركة الكردية بالقوى الغربية بلا جدوى . ولو كانت الديموقراطيا قد استجابت لنداءات برزاني المتكررة في ذلك الوقت او حتى كفت عن تزويد النظام الصدامي بالسلاح لما حدث ما حدث ولا استطاعت الحركة الكردية ان تطيح بالدكتاتور وتسهم في اقرار نظام تعددي في العراق ، وتحاشي الخراب والدمار الذي نتج عن حربه مع ايران ثم غزوه للكويت . ولكن اغراء الكسب السريع قد تغلب على الرؤية السياسية السليمة . وقد كانت فرنسا في عهد جيسكار ديستان هي اول دولة اوروبية تتورط في سياسة بيع السلاح للعراق ثم تلتها دول اخرى وفاققتها في هذا المجال .

وفي مارس عام ١٩٧٥ عندما تأكد صدام حسين من استحالة الانتصار الكامل على الاكراد قرر حصارهم عن طريق التحالف مع شاه ايران وذلك بتقديم تنازلات سياسية واقليمية هامة . وتم في ذلك الوقت عقد اتفاقية الجزائر التي قبل العراق بموجبها طهران على نصف مياه شط العرب واصبح الجنرال برزاني معزولا ، وتخلت عنه ايران فاصابه اليأس وامر بوقف المقاومة المسلحة ولجا الى الولايات المتحدة حيث تولى بعد اربعة أعوام .

ورغم ايقاف عمليات المقاومة المسلحة لم يمارس النظام العراقي سياسة مصالحه وطنية بل على العكس اندفع في سياسة تعريب الاقاليم الكردية بالقوة ومنع الاكراد من شراء المنازل او الاراضي في المدن التي يوجد بها حقول البترول ، ومنعهم ايضا من بيع منازلهم او اراضيهم لاکراد مثلهم ، في الوقت الذي شجعت فيه الحكومة العراقية العرب على الاستقرار في هذه المناطق الكردية ومنحتهم مزايا كثيرة ، واقيمت منطقة أمنية بعمق ٢٠ كيلومترا على الحدود مع ايران وتركيا ، واخلت القرى الموجودة في هذه المنطقة ودمرتها عام ١٩٧٦ ، وقبضت على الالاف من المواطنين الاكراد ونفذت فيهم حكم الاعدام ، وطردت حوالي ١٥٠,٠٠٠ من المدنيين ودفعتهم دفعا الى صحراء جنوب العراق .

وقد ادى هذا القمع الجماعي الى ظهور الحركة الفدائية الكردية مرة اخرى ، واستطاعت هذه الحركة ان

مأساة شعب بأكمله ضحية لصدام حسين تماما مثل الشعب الكويتي . كيف ستحل مشكلة هذا الشعب وما زال صدام في الحكم ؟ ان مستقبل النظام الدولي الجديد ، الذي يتكرر الحديث عنه اليوم يعتمد على الطريق التي سيتعامل بها المجتمع الدولي مع المأساة الكردية . □

politique internationale

Le Golfe Ju D'Extrême Orient
Francois Jouaux
Politique Internationale No. 51-Printemps
1991

الشرق الأقصى وأحداث الخليج بقلم فرانسوا جوايو

■ لقد كان يحلو للمراقبين السياسيين في الثمانينات التحدث عن دول الشرق الأقصى التي ستصبح « المركز الجديد للعالم » ، وتحمل المكان الذي احتلته بالأمس الولايات المتحدة ومن قبلها أوروبا . ثم جاءت حرب الخليج لتثبت خطأ هذه النظرة وتعيد الأمور إلى نصابها مرة أخرى . حقا ان كثيرين قد تحدثوا عن غياب دور أوروبا خلال هذه الأزمة ، أي دور أوروبا الموحدة ولكن الدول الأوروبية كدول لم تكن غائبة . ان الغائب الحقيقي كان هو الشرق الأقصى بدوله الكبرى سواء الصين أو اليابان أو الدول الصناعية الجديدة في الباسيفيك ، وهو غياب واضح جدا رغم ان جميع هذه الدول فيما هذا الصين تعتمد على بتروال الشرق الأوسط . ويتناول المقال هنا اسباب هذا الموقف ونتائجه ، خاصة والحديث دائر عن « النظام الدولي الجديد » ، لذلك يجب معرفة ما الذي تمثله الصين بسكانها المليار ، وما

الضعفة الاستيلاء بعد بضع سنوات على الجزيرة العربية كلها ويحقق بذلك جزءا كبيرا من مخططه العربي . وفي الواقع ان أي دكتاتور يملك نصف احتياطي العالم من البترول الى جانب جيش قوى لن يجد صعوبة كبيرة في ان يصبح سيد العالم العربي بلا منازع . ويؤكد بعض المنشقين عن النظام الصدامي ان خطة صدام حسين كانت هي الاستيلاء في مرحلة لاحقة على امارات الخليج وعلى الساحل الشرقي للسعودية الذي توجد فيه ابار البترول ، وترك السيادة على منطقة الحجاز والامكن المقدسة للملك حسين تقديرا لجهوده ومساعداته . أما الاردن فتصبح دولة فلسطينية وتضم الضفة الغربية وكان هذا المخطط سيسمح له بمواجهة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة كرجل دولة مسئول يهتم بالاستقرار الاقليمي وبالمصالح المشروعة للجميع في المنطقة .

ان صدام كان يمكن ان يفلت بفعلته لو انه اقدم عليها خلال الحرب الباردة ، ولكن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لم تترك له مجالا للمناورة أو المساومة . وأصبح من كان يعلم بتوحيد العرب والتحاور مع الغرب من موقع القوة ، هو الذي دمر جيشه وبلاده ودفع بالمنطقة كلها الى الوراء وأغرق العروبة في بحور اليأس نتيجة لمغامرته المجنونة

وخلال المعارك وعندما بدأت القوات العراقية في التخطيط حدث نوع من التمرد الشعبي الذي بدأ يكتسح البلاد ويعبر عن نفسه متخطيا الخلافات العرقية والدينية والسياسية . وقد بدأت هذه الحركة في الجنوب ووصلت سريعا الى كردستان حيث اتخذ الاكراد موقفا حذرا للغاية حتى لا يتهموا بالتعاون مع الاعداء ، وكان الفدائيون الاكراد قد جمدوا نشاطهم العسكري منذ أغسطس ١٩٩٠ . ومع ذلك وتحت التأثير المزدوج لنجاح حركة التمرد في الجنوب ونداءات الرئيس الامريكى المتكررة للإطاحة بنظام صدام حسين ، اعتقد الاكراد ان ساعة التحرير قد حانت ، وثار سكان المدينة الصغيرة رانيا التي كان صدام ينوي تدميرها ، واستولوا في ٧ مارس على الثكنات العسكرية دون مقاومة تذكر . وكان انتصارهم السريع حافزا لتمرد مدن كردستان الأخرى ، واستطاعت المقاومة الكردية ان تسيطر على معظم أراضي كردستان . وفي الواقع ان الجيش العراقي لم يتصد للاكراد بشكل قوى . فقد كان في حالة نفسية سيئة . ولكن بغداد فاجأت الاكراد ابتداء من ٢٧ مارس بغارات جوية بالغة الشراسة والقصف المدن الكردية بالقنابل الثقيلة . وقد اختارت هذا الهجوم الجوي لان القوات الكردية غير مزودة بدفاع مضاد للطائرات . ولم يستطع السكان الاكراد مقاومة القصف المستمر فهربوا خوفا من الابادة الجماعية . وهكذا هام حوالي مليونين من المدنيين على وجوههم في الشوارع والطرق المؤدية الى الحدود التركية والايرانية .

ان التحالف الغربي يجد نفسه اليوم في مواجهة

مساندة قوية عملا باتفاقيات الأمن المشترك بين الدولتين والتي تنص على التعاون السياسي والاقتصادي والأمني المشترك .

في الواقع ان الحكومة اليابانية كانت قد قامت بعد ادانتها واستنكارها للغزو العراقي للكويت بتقديم مشروع قانون الى المجلس التشريعي في اكتوبر يخلو لليابان سلطة تشكيل هيئة للتعاون والسلام تتكون من شخصيات من مختلف الوزارات ومن هيئة الدفاع على ان تكون مهمتها مدنية . وقد قوبل هذا المشروع بالرفض لانه يعتبر انحرافا عن البند ٩ من الدستور الياباني الذي يمنع اي استخدام للقوة المسلحة وبذلك تخلت الحكومة اليابانية عن المشروع .

ويثور التساؤل : ماذا كان هدف هذا المشروع ؟ هل كان يهدف الى اشترك اليابان في ادارة الازمة الى جانب الولايات المتحدة ؟ ام ان الهدف كان ببساطة اظهار النوايا الطيبة امام واشنطن علما بأن البند التاسع من الدستور يحرم ذلك وان المعارضة سترفض وينتهي الامر عند هذا الحد ولا تفعل اليابان شيئا . وهذا التفسير الأخير هو الاقرب الى الواقع .

وقد اتجهت اليابان الى تقديم المساعدات المالية فقط عندما بدأت المعارك الحربية . فقررت طوكيو تقديم اعتماد تجاري بمبلغ ٢ مليار دولار يمكن ان يرتفع الى ثلاثة مليارات الى الدول التي تضررت من الغزو ، وهي مصر والاردن وتركيا ، ومنحت سوريا قرضا قدره ٥٠٠ مليون دولار ، وساهمت بمبلغ تسعة مليارات دولار في نفقات حرب الخليج .

بعبارة أخرى ان اليابان اكتفت بلعب دور تمويلي بحت في العملية العسكرية الامريكية وخاصة بعد ان استعادت رهائن المحتجزين في العراق في نوفمبر . وهذا الموقف هو تطبيق واضح لما يسمى « نظرية يوشيدا » اي الاحتماء وراء التحالف مع امريكا ، والاستفادة اقتصاديا من هذه الحماية . وهذه الاستراتيجية قد طبقتها اليابان في حرب كوريا وحرب فيتنام ، وما هي تطبيقها مرة أخرى في حرب الخليج .

اما الصين فتندرج مواقفها خلال الازمة في سياق آخر مختلف تماما . اولا بصفتها عضوا دائما في مجلس الامن كان عليها ان تأخذ موقفا صريحا ، ثانيا كان من العسير على بكين عدم ادانة الغزو العراقي ، لأن الصين سبق ان ادانت عدوان فيتنام على كمبوديا والعدوان السوفيتي على افغانستان . هذا بالإضافة الى اعتراف السعودية بنظام بكين بعد اربعة احقاب من العلاقات الوثيقة مع التبت الذي وضع الصين في موقف يصعب معه تجاهل الازمة . لذلك صوتت الصين مع القرارات الدولية للأمم المتحدة ضد العراق . ولكن عندما دعت الولايات المتحدة الى التصويت على القرار ٦٧٨ الذي يسمح للدول الاعضاء في الامم المتحدة باستخدام جميع الوسائل الضرورية لفرض احترام وتنفيذ القرارات السابقة ، امتنعت الصين عن

الذي . يمثلته الدخل القومي الياباني الذي يبلغ ٣٠٠ مليار دولار في التوازن السياسي والاستراتيجي العالمي .

علاقات وثيقة :

■ من الخطا الاعتقاد بأن دول الشرق الأقصى قد ابتعدت عن أزمة الخليج بسبب عدم اهتمامها بالمنطقة . لان أولا : منطقة الشرق الأقصى مرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط تاريخيا وبالتالي سياسيا . بالإضافة الى ان الاسلام يلعب دورا كبيرا في منطقة الشرق الأقصى ، فهناك ٢٠ مليون مسلم في الصين يقيم معظمهم في مناطق استراتيجية هامة بالنسبة لبكين ، وقد انعكست الحركات الاسلامية الكبرى التي هزت الشرق الأوسط على الصين في صور مختلفة . وقد أثرت النهضة الاسلامية التي حدثت في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر على الايديولوجيات السياسية لدول مثل ماليزيا واندونيسيا وهذه الاخيرة تعتبر اكبر دولة اسلامية في العالم ويبلغ عدد سكانها ١٥٠ مليون مسلم . ومما لاشك فيه ان تطور الحركة الفدائية الاسلامية في جنوب الفلبين له علاقة بتصاعد التطرف الديني في الشرق الأوسط . وتنتشر الحركات الاسلامية المتطرفة في دول الشرق الأقصى المسلمة مثل ماليزيا وسوماطرا وجزيرة مينداناو . كما تشترك اندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناي في المؤتمرات الاسلامية . وقد قامت المظاهرات في الصين احتجاجا على كتاب سلمان رشدي الذي يسخر من الاسلام . وكلها دلائل قوية على مدى ارتباط سياسة الشرق الأقصى بسياسة الشرق الأوسط والتداخل الشديد بينهما .

ان ما ينطبق على السياسة ينطبق ايضا على الاقتصاد ، فاليابان تعتمد على بترول منطقة الشرق الأوسط فهي تستورد من هذه المنطقة ٧٠٪ من احتياجاتها ، وهذه الكمية تفوق ماتحتاجه الولايات المتحدة وأوروبا ، وكذلك الدول الصناعية الجديدة في الشرق الأقصى تعتمد اساسا على بترول الشرق الأوسط . بالإضافة الى ان منطقة الشرق الأوسط تشكل سوقا هامة بالنسبة لهذه الدول ومصدرا من مصادر التمويل الضخم بالنسبة للصين واندونيسيا والفلبين وتايلاندا . وهناك نصف مليون فيلبيني يعملون في دول الشرق الأوسط يوجد منهم ٤٠٠ الف في السعودية فقط ويرسلون الى حكومة مانيلا سنويا مليار دولار . وتقوم بعض الدول الغنية مثل السعودية والكويت والامارات باقراض كثير من دول الشرق الأقصى مثل الصين الشعبية وماليزيا واندونيسيا وكل ذلك يؤكد ان العلاقات الاقتصادية والمالية بين المنطقتين هي علاقات وثيقة جدا تماما كالعلاقات السياسية التي تجمع بينهما .

غياب واضح :

■ اذن ماهي الاسباب وراء غياب دور دول الشرق الأقصى خلال أزمة الخليج ؟ وماذا كان موقف دول هذه المنطقة منذ انفجار الازمة في ٢ أغسطس الماضي ؟ ان الولايات المتحدة كانت تنتظر من حليفها اليابان

التصويت وكانت العضو الوحيد في مجلس الأمن التي اتخذت هذا الموقف ، وانطلاقاً من نفس المنطق امتنعت أيضاً عن التصويت على القرار ٦٨٦ الذي يحدد شروط وقف إطلاق النار ويعيد التأكيد على المبادئ التي تضمنتها القرارات السابقة .

وفي الواقع ان موقف الصين قد اتسم بالغموض خلال أزمة الخليج وذلك بسبب محاولتها تنفيذ هدفين متناقضين في نفس الوقت . فقد أرادت ان تمحو من ذاكرة المجتمع الدولي أحداث « تيان ان من » المأسوية ، ورأت في أزمة الخليج فرصتها الى ذلك ، فقامت بالموافقة على القرارات الاولى للأمم المتحدة وحققت بذلك هذا الهدف . ولكنها من ناحية أخرى أرادت ان تؤكد اختلافها عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وانتماءها الى العالم الثالث وتفهمها لمشكلاته ومتناقضاته لذلك امتنعت بكيين عن التصويت على القرارين ٦٧٨ و ٦٨٦

وإذا أمعنا النظر في الموقف الياباني والموقف الصيني نجد انهما لا يختلفان بشكل جذري . ففي كلتا الحالتين كانت هناك رغبة في الوقوف الى جانب الاغلبية العظمى من المجتمع الدولي ولكن لم يؤد ذلك الى تورط أي منهما . فبالنسبة لطوكيو اسفرت هذه المساندة عن مساعدة مالية فقط ، وبالنسبة لبكين ادى امتناعها عن التصويت على القرارين الأخيرين الى الغاء الموقف الأول .

ونلاحظ ان هذا الغموض في الموقف الصيني والياباني يعكس مواقف معظم حكومات دول الشرق الأقصى ان دولة مثل كوريا الجنوبية حليفة الولايات المتحدة اكدت بارسال بعض الاطباء و ٢٠٠ مليون قروض لمصر وتركيا ، اما اندونيسيا المسلمة فقد رفضت الاشتراك في أي عمل عسكري الى جانب الحلفاء وحاولت ان يكون موقفها محايداً بقدر المستطاع .

ان جميع دول الشرق الأقصى سواء اشتراكية او صناعية او تلك التي تنتمي الى رابطة دول جنوب شرق اسيا قد اتخذت موقفاً متحفظاً حذراً مناقضاً تماماً للموقف الغربي وموقف الاتحاد السوفيتي أيضاً .

الشرق الأقصى والنظام الدولي الجديد :
هل اضاع الشرق الأقصى فرصة دخوله الى النظام الدولي الجديد الذي يجري اعداده ؟ بالقطع لا . ان أهمية الدولة اليابانية على المسرح الدولي لاتقاس بالتزامها العسكري تجاه هذا الصراع او ذاك ، ولا يمكن الغاء عضوية الصين من مجلس الأمن لانها لم ترسل قوات الى الخليج ، فالاتحاد السوفيتي أيضاً لم يرسل قوات الى الخليج

ان عدم الانحياز هو في الواقع اتجاه عميق لدى معظم دول الشرق الأقصى سواء كانت شيوعية او معادية للشيوعية ، متقدمة او نامية . ولم تفعل أزمة الخليج سوى تعميق هذا الاتجاه خاصة لدى الدول اعضاء « رابطة دول جنوب شرق اسيا »

أي عدم الانحياز يمكن ان يصبح سمة من السمات الهامة في هذا النظام . ان الصين رفضت دائماً الانحياز لأي من القوتين العظميين وكذلك دول الرابطة . وهو موقف اليابان أيضاً رغم انها تقول غير ذلك . بالاضافة الى ان دول الشرق الأقصى تفسر القانون الدولي بطريقة تختلف عن الولايات المتحدة . ويجب علينا ان نتفهم موقف هذه الدول ، فالولايات المتحدة تفكر في عمل عسكري عندما قامت فيتنام بغزو كمبوديا عام ١٩٧٨ منتهكة بذلك القانون الدولي ، كما لم تفكر في أي عمل عسكري أيضاً عندما احتل الاتحاد السوفيتي افغانستان ، وفي الحالتين اعتبرت واشنطن ان العمل الدبلوماسي والحظر الاقتصادي كافيان . وهذا هو منطق الصين خلال أزمة الخليج . لماذا لم تفعل واشنطن نفس الشيء مع العراق ؟ اذن الاختلاف في المواقف سببه القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط وليس الرغبة في فرض احترام القانون الدولي .

وهناك موقف آخر غريب ومتناقض بالنسبة لليابان فاليابان قد منعت باسم القانون الدولي عام ١٩٤٦ من استخدام القوة العسكرية ، ثم تلومها عام ٩٠ على عدم اشتراكها في العمل العسكري في الخليج من اجل فرض نفس هذا القانون الدولي الذي حرم عليها استخدام القوة العسكرية !! موقف آخر متناقض هو موقف الولايات المتحدة التي ارسلت نصف مليون جندي حتى لاتصبح الكويت محافظة من محافظات العراق البعثي ولكنها تتخل عن معاهدة الأمن مع تايوان التي تعتبرها الصين الشيوعية اقليماً صينياً يجب تحريره والامثلة كثيرة لتصرفات الولايات المتحدة التي تزرع الشكوك في نفوس شعوب هذه المنطقة وتجعلها تتسائل عن المبادئ التي تحكم هذه التصرفات . ومما لاشك فيه ان هذه الشكوك هي السبب الاول في سلبية الشرق الأقصى خلال أزمة الخليج ، وهو موقف غير صحي على الاطلاق فقد ظل الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة في الشرق الأقصى متحفظين امام مبادرة امريكية على هذه الدرجة من الأهمية ، كما ان اليابان لم تفعل سوى اعطاء الأموال في الوقت الذي قامت فيه الولايات المتحدة بالعمل القدر للحرب . ولن يقاوم أي تحالف هذا النوع من توزيع الأدوار .

وقد حذرت الصحافة الصينية بعد وقف إطلاق النار من ان أزمة الخليج قد تؤدي الى سيادة الولايات المتحدة على العالم . وكان يمكن ان يكون لهذا التحذير صدى لو لم تنتهز بكين فرصة هذه الأزمة لتصدر احكاماً صارمة على المتهمين في أحداث تيان ان من . كما ترى بعض الدوائر المحافظة في اليابان ان ضعف الاتحاد السوفيتي واشتداد الخلافات الأوروبية وغياب دور الشرق الأقصى سيؤدي الى فرض واشنطن لارادتها ورأيها بشكل تعسفي سواء في الشرق الأوسط او غيره . لذلك لا بد أولاً العمل على منح الشرق الأقصى مكاناً اكبر

politique internationale

L'Appel Du Sud
Francisco Fernandez Ordonez
Politique Internationale No 51 Printemps
1991

نداء الجنوب فرانسييسكو اوردونيز

في المجتمع الدولي ، ليس فقط من أجل تحجيم السيادة الأمريكية وإنما أيضا من أجل حل دول هذه المنطقة على تولى مسؤولياتها في حفظ الأمن العالمي . أن أزمة الخليج قد أكدت أن اليابان عازمة عن تولى أية مسئولية سياسية أو عسكرية . إذن لماذا لا يكون هذا الموقف جديرا بمقعد في مجلس الأمن ، وبذلك يصبح المجلس قادرا على تمثيل جميع الاتجاهات . ومن الخطأ تصور أن اليابان غير قادرة على أن تلعب دورا هاما في حفظ الأمن العالمي لأنها اتخذت موقفا سلبيا خلال أزمة الخليج . أن هناك مفاهيم أخرى في الشرق الأقصى لتسوية النزاعات .

ثانيا : كان الحوار الأوروبي الآسيوي شبه معدوم خلال أزمة الخليج ، وهذا أيضا موقف غير صحي بالنسبة للتوازن في العالم ، فمصلحة أوروبا الغربية وكذلك مصلحة اليابان ودول شرق آسيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا تكمن في الاهتمام والتركيز على القضايا ذات المصالح المشتركة ، وكانت أزمة الخليج تشكل إحدى هذه القضايا . وقد حان الوقت للتنبيه إلى هذه الحقيقة وجعلها إحدى مكونات النظام الدولي الجديد . □

■ يتناول هذا المقال المشكلات التي سنصطدم بها في منطقة الشرق الأوسط في سعيها إلى الاستقرار وعلى رأس هذه المشكلات الصراع العربي الإسرائيلي والمأساة الفلسطينية والعلاقات بين العراق والكويت . ويجب العمل على حلها عن طريق عقد مؤتمرات دولية من أجل السلام . وفي نفس الوقت لا يجب استبعاد أي مناهج أخرى يمكن أن تتقدم بعملية السلام أي خطوة إلى الأمام .

أن القضية الملحة في الوقت الحالي على الصعيد السياسي هي المشكلة الفلسطينية . أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة والجولان وشرق القدس هو ظلم فادح وقع على العرب ويجب على الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة أن يعملوا على محو الأحساس الذي تولد لدى الشعوب العربية خلال أزمة الخليج وهو أن الأمم المتحدة تسمح لإسرائيل بما تحرمه على العراق وأن القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ الصادرة ضد إسرائيل ليس لها قيمة في حين أصرت على تنفيذ القرارات رقم ٦٦٠ و ٦٧٨ الصادرة ضد العراق . أن موقف الغرب من هذه القضية سيكون له تأثير حاسم على الكيفية التي سيتم بها وضع نظام إقليمي جديد في المنطقة أما على الصعيد الأمني فينبغي تزويد المنطقة بهياكل

أن من مصلحة اسبانيا وبقيّة الدول الأوروبية تشجيع التنمية الاقتصادية في دول المغرب التي تعتبر الضمانة الوحيدة للسلام الاجتماعي الذي يقوم عليه استقرار المنطقة ، وذلك ليس لأسباب إنسانية وإنما لأسباب استراتيجية بحتة ومن أجل تحاشي أخطار إقامة نظم راديكالية في هذه الدول أيا كانت طبيعتها .

وفي الواقع أن الهدف طموح ولا يمكن لدولة بمفردها تحقيقه رغم الجهود التي بذلت على المستوى الثنائي لذلك لجأت اسبانيا إلى تنسيق عملها مع جاراتها البرتغال وإيطاليا وفرنسا ، وأسفرت هذه الجهود عن إنشاء مجموعة ٤ + ٣ التي تضم الدول الغربية الأربع التي تقع شمال غرب البحر المتوسط ودول المغرب الخمس ويوجد أيضا مستوى ثالث للتعاون هو تطوير العلاقات بين السوق المشتركة واتحاد المغرب .

وهناك أيضا إطار آخر للتعاون يضم المشرق والمغرب في نفس الوقت ويستطيع مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط تقديم هيكلا مساعد دون أن يحل محل الأجهزة الأخرى التي تعمل على تسوية الصراعات . وهذا المؤتمر يستطيع أن يوفرجوا من الثقة بين الأطراف يمكن أن يقوم على أساس الحوار .

وفي النهاية يجب العمل على مواجهة الموقف وعدم الاكتفاء بالصمت .

أن الحرية والتضامن والسلام الذي سيسود منطقة البحر الأبيض المتوسط هو هدف يستحق بلا شك أي جهد أو عناء يبذل في هذا الصدد . □

و ضمانات تكون ملزمة ليس فقط لدول المنطقة وإنما أيضا للقوى الخارجية كما يجب أن تشارك الأمم المتحدة وبعض القوى الكبرى في هذه العملية التي يتم تتويجها بوضع اتفاقيات لنزع السلاح وتخفيض القوات وإقامة مناطق منزوعة السلاح .. وتستطيع بقية دول العالم أن تسهم في هذه العملية أيضا عن طريق محاولة السيطرة على تصدير السلاح . ولكن ما حدث في الأيام الأخيرة من هذا الصراع من بيع لكميات ضخمة من السلاح لبعض دول المنطقة لا يبشر بخير على الإطلاق . أن الغرب يجب أن يعترف بمسئوليته عن الانفجار الذي حدث في الشرق الأوسط ، أن ٩٥ ٪ من السلاح الذي يعج به الشرق الأوسط مصدره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بالصعيد الاقتصادي لا بد من علاج الفوارق المخيفة في دخول دول المنطقة وأيضا الفوارق الاجتماعية داخل كل دولة . ونقول أن الجهود التي بذلتها مصر وسوريا في اجتماع مجلس التعاون الخليجي في فبراير الماضي تستحق التشجيع ويجب وضع حلول عادلة لمشكلات أخرى مثل مشكلة استخدام المياه وهي مشكلة خطيرة تهدد استقرار المنطقة .

الموقف المغربي خلال الأزمة :

● لقد أثارت حرب الخليج ردود أفعال سياسية واقتصادية لدى دول المغرب تتفاوت بلا شك في قوتها من بلد إلى آخر . ولكنها بالغة الخطورة . وقد استغلت قوى المعارضة في هذه الدول المشاعر التي أثارتها الحرب ضد العراق لتحقيق أهداف سياسية ، وأثارت الرأي العام الذي أجبر الحكومات على تغيير مواقفها .

وقد مرت دول المغرب بمراحل ثلاث ففي البداية قامت تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا أيضا بإدانة الغزو العراقي للكويت واتخذت بذلك الموقف الذي يتوافق مع مصالحها واقتناعاتها ثم واجهت حكومات هذه الدول ضغطا شعبيا هائلا عبر عن نفسه من خلال المظاهرات الكبرى التي نزلت إلى الشوارع . ولم تستطع الحكومات تجاهل هذا الضغط الشعبي فعمدت إلى الصمت .

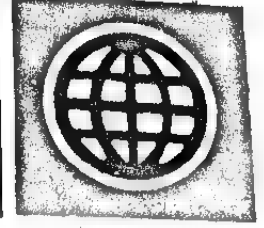
وبعد انقضاء أيام الحماس وعودة الهدوء إلى النفوس مرة أخرى ، سعى الزعماء المغاربة إلى تحسين علاقاتهم مع الدول الغربية ، وهي علاقات لا يمكن الاستغناء عنها سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو التجاري والمالي .

الدور الإسباني :

● يرى الكاتب أن اسبانيا يمكن أن تلعب دورا رائدا في هذه الأزمة . حقا أن اسبانيا ليست عضوا دائما في مجلس الأمن كما أن مصالحها في الشرق الأوسط محدودة . ومع ذلك فهي تشكل الحدود الغربية لأوروبا مع العالم العربي والإسلامي لذلك تعتبر قوة إقليمية لا يستهان بها .

مارس ١٩٩١
أبريل ١٩٩١
مايو ١٩٩١

شهریات



إعداد : أبو السعود إبراهيم

مارس ١٩٩١

افلاس المناجم لزيادة الخصائر الى اكثر من ٤٠٠ مليون دولار .

٢٦ : حظر المظاهرات في موسكو حتى ١٥ ابريل تحسبا لوقوع أى أعمال عنف مع قرب تنفيذ قرار رفع الأسعار ، وتوقع طرد يلتسين من البرلمان .

٢٩ - ٣٠ : جورباتشوف يتراجع عن حظر المظاهرات بموسكو في ضربة قوية للسلطة المركزية ويصدر أوامره بسحب التعزيزات العسكرية الضخمة بعد تظاهر مئات الآلاف امام الكرملين لتأييد يلتسين الذى اتهم جورباتشوف بالتدخل عن الاصلاح ويدعو لحكومة ائتلافية .

٣١ : تراجع برلمان جمهورية روسيا الاتحادية في مؤتمره الاستثنائي الثالث عن سحب الثقة من بوريس يلتسين خوفا من شعبيته ، وجمهورية جورجيا تتحدى السلطة المركزية وتجرى استفتاء حول الاستقلال اثيوبيا

١٨ : اعلنت اثيوبيا تعبئة عشرات الآلاف من قواتها لمواجهة هجوم جديد تشنه الجماعات الثورية في اقليمى تيجرى وارتريرا .

٢٢ : استئناف هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل ، وقد وصل ٢٢٠ يهوديا بعد أن اوقفت الحكومة الاثيوبية هجرة مواطنيها من اليهود لمدة ٣ اسابيع

٢٢ : قررت اثيوبيا طرد السفير الليبى لديها ودبلوماسى ليبى اخر وكذلك الحق العسكرى السودانى ودبلوماسى سودانى اخر بسبب ماوصفتهم بقيامهم بأعمال لا تتناسب مع مهامهم اسرائيل :

١٠ : استبعدت الحكومة الاسرائيلية قبولها مبدأ الأرض مقابل السلام مع سوريا والتنازل عن هضبة الجولان التى تحتلها منذ عام ١٩٦٧

١٨ : اصدر مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق شامير بياناً اعلن انه ليست هناك نية لدى الحكومة الاسرائيلية في

جديدة للصدقة وحسن الجوار والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتى بدلا من المعاهدة التى ابرمت قبل ٧٠ عاما بين لينين وكمال اتاتورك . كما تم توقيع اتفاقيات حكومية بين البلدين حول التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى وتحديد اتفاقية التبادل التجارى لمدة عام اخر .

١٥ : أعلن الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتية ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى متفقان حول عدة قضايا تتعلق بترتيبات الامن في منطقة الخليج ولديهما وجهات نظر متشابهة بشأن سبل التحرك نحو التسوية الشاملة لمشكلات الشرق الاوسط والصراع العربى الاسرائيلى ويعتقدان ان هناك فرصة افضل لتحقيق تسوية في الوقت الراهن .

١٦ : قدم الاتحاد السوفيتى خطة من ٦ نقاط لوزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر اثناء زيارته لموسكو لمرحلة مابعد الحرب في منطقة الخليج وحذرت الخطة من تشكيل كتلتان في المنطقة ودعت القوات العسكرية الأجنبية في الخليج الى الرحيل وبمركز قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في منطقة الخليج تضم وحدات عسكرية عربية .

١٨ : كشفت النتائج الأولية للاستفتاء الشعبى على مصير الاتحاد السوفيتى تمسك الشعب بالاتحاد وتأكيد على ضرورة العمل بالاصلاحات السياسية والاقتصادية التى دعا اليها جورباتشوف

اعلنت وزارة الداخلية في ليتوانيا ان قوات البوليس الخاصة السوفيتية اعتقلت اودريوس نيوتكفسكيوس الذى يرأس وزارة الدفاع الانفصالية في جمهورية ليتوانيا السوفيتية .

٢٣ - ٢٥ : تصاعد الصراع بين جورباتشوف يلتسين في الاتحاد السوفيتى ، عمال المناجم يطالبون باستقالة جورباتشوف ويهددون الصناعات الابيانية . ويرفضون دعوة فالنتين بافلون رئيس الوزراء بانهاء الاضراب ومخاوف من

الاتحاد السوفيتى :

١ : أعلن الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتى ان الوقت قد حان لاستئناف الجهود لحل نزاعات الشرق الاوسط الاقدم عمرا .

اعلن المتحدث باسم الخارجية في فرنسا ان الاتحاد السوفيتى سيتولى رعاية المصالح الفرنسية في العراق كما سيقوم ايضا برعاية المصالح العراقية في فرنسا

٣ : أعلن المتحدث باسم الرئيس السوفيتى جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتى لايرحب بالرئيس صدام حسين اذا طلب اللجوء السياسى في الاتحاد السوفيتى

٤ : صدق البرلمان السوفيتى على اتفاقية توحيد ألمانيا التى وقعت عليها ٦ دول وبذلك افسح المجال امام تحقيق سيادة ألمانيا الموحدة على كامل اراضيها

اكملت نتائج الاستفتاء الذى جرى في كل من جمهوريتى لاتفيا داستونيا السوفيتية موافقة الأغلبية الساحقة على الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى

٦ : وافق البرلمان السوفيتى بصفة مبدئية على مشروع قانون جديد لاعادة تنظيم سلطات جهاز المخابرات السوفيتية ويدعو الى فرض مراقبة الحكومة والبرلمان على أنشطة الجهاز

٧ : صرح فيتالى شورلين المتحدث الرسمى السوفيتى بان بلاده اتخذت قرارا بسرعة عودة السفير ريفيديف الى الكويت واكد اعتزامها بحظر تصدير السلاح للعراق وحذر من استئناف سباق التسلح بالمنطقة ١٢ : توقف العمل في ٩٨ منجماً للفحم من بين مائة منجم في منطقة سيبيريا بعد ان قرر مجلس اللجان العمالية في مناطق استخراج الفحم في سيبيريا القيام باضراب سياسى مفتوح للضغط لتنفيذ مطالبهم باستقالة الرئيس السوفيتى جورباتشوف . ١٣ : وقع الرئيس التركى تودجوت اوزال والرئيس السوفيتى جورباتشوف معاهدة

تغيير او تعديل او الغاء قانون هضبة الجولان السورية المحتلة .
 ١٩ : اعلن دان شمرون رئيس الاركان الاسرائيلي ان باستطاعة اسرائيل الان ان توافق على فكرة مبادلة الارض بالسلام لان قيمة الارض تغيرت بانتقال دول المنطقة الى حالة السلام بعد الحرب .
 : اعلن الجنرال ميخائيل شامير قائد وحدة الاتصال الاسرائيلية في لبنان ان اسرائيل لاتنوي الانسحاب من الشريط الحدودي الذي تحتله بالجنوب اللبناني وتطلق عليه اسم المنطقة الامنية .
 ٢١ : اعرب شيمون بيريز رئيس حزب العمل الاسرائيلي عن تأييده لانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة مقابل السلام مع العرب
 : اعلن البنك المركزي الاسرائيلي ان ديون اسرائيل الخارجية زادت بمقدار ٢٦٠ مليون دولار في الماضي ليصبح اجمالي الديون الخارجية ٢٤.١ مليار دولار .
 ٢٦ : رفضت اسرائيل طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي لبحث انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف في تعاملها مع الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة .
 ٢٧ : اذاع رئيس مجلس الامن الدولي بيانا باسم الدول الاعضاء بالمجلس يشجب فيه قرار اسرائيل بطرد ٤ فلسطينيين من قطاع غزة واعرب البيان عن القلق الشديد لدول المجلس لتدهور الاوضاع في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة
 افغانستان :
 ٢٤ : تجدد الحرب الاهلية في افغانستان والمجاهدون فيقدمون نحو مدينة خوست وحكومة كابول تستخدم النابالم وصواريخ سكود لمحاولة من الهجوم الباني .
 ١٢ : اصدرت السلطات الالبانية قرار بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين بالبنانيا وذكر راديو البانيا ان القرار تحت الموافقة عليه من قبل رئاسة البرلمان الالباني .
 ٢٥ : اعترف الرئيس الالباني رامز علي ان الحزب الشيوعي الحاكم ارتكب اخطاء ولايزال يرتكب الاخطاء ولا بد من تجديده من القادة الى القمة
 ٣١ : توجه حوالي ١,٥ مليون الباني الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم في اول انتخابات حرة في تاريخ البلاد لاختيار ٢٥٠ عضوا للبرلمان من بين أكثر من الف مرشح ينتمون الى ١١ حزبا سياسيا
 ألمانيا :
 ١٢ : اعلن المدعي العام بمدينة « دار مشنت » الألمانية انه تقدر توجيه الاتهام ضد ١٢ ألمانيا لمساعدتهم العراق في انتاج الغازات السامة .

١٥ : اتهم عاتزد يترلسين جينشر وزير الخارجية الألمانية حكومة موسكو بانتهاك القوانين الدولية بعد ان قامت سرا بنقل الرئيس الألماني الشرقي الأسبق ايريك هونيكر الذي يواجه تهما جنائية في ألمانيا الى الاتحاد السوفيتي

٢٦ : اول موجة احتجاجات شعبية ضد هيلموت كول من جانب الزعامة الشرقية احتجاجا على تصاعد معدلات البطالة .
 انجولا :

١٨ : اعلن جوناثان سافيمبي زعيم حركة يونيتا المناهضة لحكومة انجولا ان الحرب الاهلية الدائرة في البلاد منذ ١٦ عاما اصبحت في حكم المنتهية تقريبا وان (يونيتا) تعتزم التخلي عن العمل المسلح والتحول الى منظمة سياسية
 ايران :

٧ : ايدت ايران تحفظا واضحا ازاء اعلان دمشق بشأن قيام تعاون امني اقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا وذكر راديو طهران في تعليق له ان وضع خطط امنية تفقده الى الشمول ولا تخدم كافة دول المنطقة ستلحق الضرر بمصالح دول المنطقة اكثر مما ستحق الفائدة .

٨ : دعا الرئيس الايراني هاشمي رافسانجاني الرئيس العراقي صدام حسين وحزب البعث الحاكم في العراق الى الانصياع لارادة الشعب شيئا الى ان اغلبية الشعب العراقي تؤكد انها لم تعد تريد قادتها وانها تريد ان تحكم نفسها بنفسها من خلال نظام ديمقراطي

ذكر تقرير لمجلة ايكونوميست البريطانية ان ايران لاتعترف باعادة الطائرات العراقية التي فرت الى ايران خلال حرب الخليج كبديل للتعويضات العراقية .
 ١١ : اعادة ايران فتح سفارتها في الكويت

١٢ : اعلنت حركة مجاهدي خلق المعارضة الايرانية ان ايران تنتهز فرصة عدم استقرار الوضع فيما بعد حرب الخليج لضرب هذه الحركة داخل العراق .
 ١٧ : اكد الرئيس الايراني هاشمي رافسانجاني زغبة بلاده في المشاركة في الترتيبات الامنية في منطقة الخليج بعد ان انتهت الحرب

٢١ : اتهمت الحكومة الايرانية سلطات العراق باختطاف واعتقال اية الله ابو القاسم الخويي اكبر علماء الشيعة في العراق .
 : استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وايران على مستوى المكاتب لرعاية المصالح بعد انقطاع دام ١٢ عاما . كما استأنفت العلاقات الدبلوماسية ايضا بين ايران والسعودية بعد قطيعة استمرت مايقرب عن ثلاث سنوات
 ٢٧ : اكد الرئيس الايراني هاشمي

رفسانجاني ان ٢٢ طائرة عسكرية عراقية فقط بالاضافة الى عدد من الطائرات المدنية قد لجأت الى ايران خلال حرب الخليج
 ايطاليا :

١٢ : اكد جيانى ديميكليس وزير خارجية ايطاليا اثناء زيارته للقاهرة ضرورة ايجاد حل ايجابي لقضية الشرق الاوسط تحت مظلة الامم المتحدة وعقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا ان ذلك هو موقف المجموعة الأوروبية .

٢٩ : استقالت الحكومة الايطالية بعد خلافات بين الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي المشاركين في الحكومة .
 بنجلاديش :

١ : فاز حزب البيجوم خالدة ضياء ارملة رئيس بنجلاديش السابق الجنرال ضياء الرحمن الذي اغتيل عام ١٩٨١ اثر عملية تمرد عسكري ، بأكثر عدد من مقاعد البرلمان في الانتخابات العامة وكلفت بتشكيل الحكومة الجديدة .

١٥ : قرر شهاب الدين احمد القائم بأعمال رئيس الجمهورية حل مجلس الوزراء المؤقت

١٩ : تم تعيين البيجوم خالدة ضياء رئيسة للوزراء في بنجلاديش لتصبح بذلك اول سيدة في بنجلاديش تتولى هذا المنصب
 بولندا :

٢٣ : دعا الرئيس البولندي ليخ قاونسا رجال الاعمال الامريكيين الى توجيه استثماراتهم في بلاده مؤكدا ان بلاده تريد ان تصبح امريكا الشرق (انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢٧٢٠)
 تانزانيا :

٢١ : قرر الرئيس التزاني علي حسن معيني حظر نشاط جميع الجماعات السياسية المعارضة في البلاد .
 تركيا :

١١ : بدء زيارة الرئيس تورجوت اوزال للاتحاد السوفيتي في اول زيارة كرئيس للدولة يبحث خلالها تطورات ما بعد الحرب والتكامل الاقتصادي في منطقة البحر الاسود
 ١٢ : كشف الرئيس التركي تورجوت اوزال ان اجتماعا قد عقد بين كبار مسؤولي وزارة الخارجية والمخابرات التركية وكبار ممثل المقاتلين الاكراد الذين يقاثلون ضد قوات الحكومة العراقية في شمال العراق .
 تشيكوسلوفاكيا :

٢١ : دعا فاتسلاف هافيل رئيس تشيكوسلوفاكيا المسؤولين في حلف شمال الاطلسي بالسماح لدول اوروبا الشرقية بالانضمام الى الحلف وتقديم المساعدة لهذه الدول التي تتعرض لمشاكل اقتصادية وأمنية خطيرة .

١٠ : أعلن الدكتور بطرس غالي وزير
الدولة للتشؤون الخارجية أن مصر تعمل من
الآن وحده الصنف الصومالي وترفض أية
محاورة من أية جهة أخرى بحركة انفصالية
وأن مصر متمسكة بوحدة الثواب الصومالي
والأهمية تطبيق المصالحة الوطنية
١١ : وقعت مصر مذكرة التفاهم مع البنك
العالمي
٢٠ : استقبل الرئيس حسني مبارك
بوزير خارجية تونس ووزير خارجة
ليبيا يوسف ماضي ومعه سبل تكثيف التعاون
بين دور عدم الانحياز لارساء قواعد الأمن
الدولي ورفض السلام في الشرق الأوسط
٢٢ : رحب الرئيس حسني مبارك
بمستشارة القاهرة المؤتمر دولي لتحقيق
السلام في الشرق الأوسط
٢٤ : استمر الدكتور عصمت عبدالجيد
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية تجاهل
السلطات العراقية للاتصالات التي تجريها
الهيئات الدولية لأطعمتان على المصريين في
العراق
٢٥ : صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية
بان استمرار النشاط الاستيطاني الاسرائيلي
في الأراضي العربية المحتلة يثير الشك في
جدية موقف اسرائيل من السلام ويؤدي الى
زيادة التوتر وتقويض كافة جهود السلام .
٢٦ : استقبلت مصر أولى طلائع القوات
المصرية العائدة من الخليج بعد تحرير
الكويت
٢٧ : ناشدت المنظمة المصرية لحقوق
الانسان الحكومة المصرية والأمم المتحدة
والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان
التدخل لوضع حد لمعاملة المصريين
والجنائيات العربية الأخرى وخاصة
الفلسطينيين الذين يتعرضون لانتهاكات
حقوق الانسان في الكويت
٢٨ : أعلن وزير الداخلية أنه تم اعتقال
٦ مخربين يتلقون تعليماتهم من بغداد للقيام
بعمليات إرهابية في مصر وهم أعضاء في حزب
لبعث المصري
٢٩ : أكد مجلس الشعب ثقته في حكومة
الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة الدكتور
حافظ صدقي
٣٠ : عقدت بالقاهرة في المقر الدائم
جامعة الدول العربية أعمال الدورة ٩٥
لجامعة على مستوى المنوبين بحضور
جميع الدول العربية
٣١ : زار القاهرة الرئيس السوري حافظ
الأسد
ومافيا
٣٢ : بدء المؤتمر الأول لجبهة الخلاص
وطنى الحاكم ، وبحث المؤتمر إختبار
بيانات جديدة للجبهة وكيفية إزالة الخلافات
داخل الجبهة ، وتحويل الجبهة إلى حزب
اشتراكي على النمط الغربي
٣٣ : أعرب المرابطون السياسيون في

بوتلارست من إعتقادهم بأن الموجة المتزايدة من عمليات حل مزارع الجماعية وتحويلها إلى مزارع خاصة في معظم دول أوروبا الشرقية ستكون هي الضربة الحاسمة والأخيرة ضد الشيوعية.

السودان

١٧ : أكد الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقلاب السودانية التزامه بتطبيق الشريعة الإسلامية والنظام الاتحادي الجديد الذي طرح في محاولة لإنهاء الحرب الأهلية.

١٨ : أصدر الفريق عمر البشير قرارا يقضي بإسقاط مائتي من العقوبة المحكوم بها على ثلاثة من الوزراء السابقين في حكومة الصادق المهدي رئيس وزراء السودان السابق.

٢٧ : بدأ تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في السودان ماعدا الأقاليم الجنوبية ذات الأغلبية غير الإسلامية.

٢٣ : أعلن جيش المتمردين في السودان أنه إستولى على بلدة لاماربي العسكرية في غرب الأقليم الاستوائي.

سوريا

٦ : وقع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج الست بالأحرف الأولى على إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية ويقضي بتعزيز التعاون الاقتصادي وتبنى سياسات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لإقامة تجمع إقتصادي عربي لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات إقتصادية كبرى في العالم.

: بحث وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج العربية الست مع وزراء خارجية الترويكا الأوروبية دور أوروبا في حل مشاكل المنطقة وإتفق على ضرورة عقد مؤتمر دول تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث هذه المشاكل.

١٠ : إستأنفت السفارة البريطانية في دمشق منح التأشيرات للسوريين الراغبين في السفر إلى بريطانيا وذلك لأول مرة منذ عدة سنوات.

١٧ : أعلنت سوريا أنها أقرجت عن جميع الفلسطينيين المحتجزين في سجونها.

١٤ : أعلن جومس بيكر وزير الخارجية الأمريكي أنه توجد الآن فرصة مواتية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٢٢٨ وأكده بيكر وجوب عدم استخدام أى معايير مزدوجة في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلى وأن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لاستخدام نفوذها لدى إسرائيل للمساعدة على التوصل إلى تسوية.

٢٥ : زار دمشق الملك حسين عامل الأردن وأجرى محادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد حول القضايا العربية الثنائية.

٢١ : أقر مجلس الشعب السوري القانون

المتضمن التعديل على إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا .
الصومال :

٢٤ : دعا السيد عمر عرته غالب رئيس الوزراء الدول العربية والمجتمع الدولي الى مد يد العون وتقديم المساعدات العاجلة لبلاده ، كما دعا قادة الجبهات الصومالية للجلوس على مائدة المفاوضات للتباحث حول مستقبل البلاد والتوصل الى إتفاق موحد لتقرير مصيرها .
سويسرا :

١٩ : وافق البرلمان السويسري على تقديم مساعدات تبلغ ١٣٠ مليون فرنك سويسري لمصر والأردن وتركيا .
الصين :

٢٥ : أكد لي بينج رئيس الوزراء الصيني المتشدد أن الصين ستظل قلعة راسخة للاشتراكية في الشرق بالرغم من الضغوط الخارجية التي تتعرض لها وإنها ستواصل عملية تحديث الاشتراكية بنظام يجمع بين الاقتصاد المخطط والاستفادة من قوى السوق والانفتاح التجاري على العالم الخارجي .
العراق :

١ : إتهم العراق الولايات المتحدة الأمريكية بخرق وقف إطلاق النار عن طريق تعزيز قواتها داخل العراق وطالبت بسحب هذه القوات على الفور .

٢ : فتح تشكيل المدرعات العراقية النار على القوات الأمريكية جنوب مدينة البصرة وذكر متحدث عسكري أمريكي أن القوات الأمريكية ردت على النيران وتمكنت من تدمير ٦٠ دبابة عراقية والاستيلاء على ٨٠ دبابة أخرى كما تم أسر ألف عسكري عراقي .

٣ : أكدت مصادر مختلفة أن حدة القلاقل ضد الرئيس العراقي صدام حسين داخل العراق تتصاعد بشكل ملحوظ .

٤ : أصدر مجلس الأمن قرارا بأغلبية ١١ دولة ومعارضة كوبا وامتناع اليمن والصين والهند عن التصويت ويحدد شروط إنهاء حرب تحرير الكويت التي يتعين على العراق قبولها ويحمل رقم ٦٨٦ ويطالب العراق بإلغاء قراره ضم الكويت وأن يقبل من حيث المبدأ المسئولية عن أي خسائر أو دمار أو إصابات نشأت عن غزوه الكويت واحتلاله لها وإطلاق سراح الأسرى فوراً وجميع الرعايا الكويتيين والأجانب الآخرين وإعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولت عليها قوات الغزو العراقية .

٥ : أعلن الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد عملية عاصفة الصحراء أن قادة التحالف الدولي والعراقيين إتفقوا على جميع القضايا بلا أية شروط بما في ذلك الإفراج عن أسرى العرب وذلك في المحادثات بين الوفدين

العسكريين ببلدة صفوان العراقية على الحدود الكويتية بهدف إقرار وقف إطلاق النار رسمياً .

٦ : أعلن المتمردون الشيعة في العراق أنهم سيطروا على مدينة البصرة ثاني أكبر المدن العراقية وطلبوا من أمريكا وبقية دول التحالف سرعة تقديم العون لهم .
٧ : صرح محمد باقر حكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والموجود في إيران بأن المتمردين إستولوا على البصرة وخمس مدن أخرى في جنوب العراق هي العمارة وسامراء والناصرية والديوانية والكوت .

٨ : أصدر العراق عفوا عاما عن جميع الجنود والضباط الفارين من الخدمة والذين تغيّبوا بدون حصولهم على أجازات .

٩ : أعلنت المعارضة العراقية عن إستيلائها على مدن كربلاء والنجف الأشرف وأربيل بعد معارك القوات الموالية للرئيس صدام حسين بينما أكدت الخارجية الأمريكية أن الاضطرابات تسود ست مدن عراقية وأن النظام العراقي الحاكم إستخدم الحرس الجمهوري وقوات الجيش النظامي والشعبى والبوليس لقمع الاضطرابات .

١٠ : قرر مجلس قيادة الثورة العراقية إلغاء قرار ضم الكويت وإعتبار جميع القوانين والأحكام القضائية والقواعد التي تم تطبيقها على الكويت منذ الغزو العراقي في أغسطس الماضي لاغية وأن الرئيس صدام حسين وقع على القرار ، وذلك في إطار قبول العراق لقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار ٦٨٧ .
١١ : قرر مجلس قيادة الثورة العراقية إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها من الكويت ، بعد الغزو العراقي في أغسطس ١٩٩١ .

١٢ : أعلن العراق أنه سلم جميع الأسرى الأمريكيين وغيرهم من أسرى الحلفاء إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد .
١٣ : أقال الرئيس العراقي صدام حسين وزير الداخلية سمير محمد عبد الوهاب من منصبه وعين بدلا منه ابنه علي حسن المجيد كما قرر الرئيس العراقي منح الحرس الجمهوري علامة شهرية تبلغ ٢٠٠ دولار .
١٤ : أعلن مندوب العراق بالأمم المتحدة عيدا الأمير الانباري بأن جميع الكويتيين الموجودين بالعراق أحرار في مغادرتها .

١٥ : أعلن العراق تسريح عشر فرق عسكرية من القوات البحرية التي تم تشكيلها بعد غزو الكويت .

١٦ : أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المسئولين العراقيين سلموا ٤٠ صحفيا غربيا وجنديين أمريكيين لمستولى الصليب الأحمر ببغداد .

١٧ : ذكر راديو بغداد أن القيادة العراقية قررت حل خمس فرق أخرى من الجيش العراقي ليصل بذلك الفرق التي تم

تسريحها منذ إنتهاء حرب الخليج الى ١٥ فرقة .

١٨ : أعلن المتحدث باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أن الثوار يحاصرون وزير الداخلية الجديد علي حسين الماجد و ٤٠ ألفا من القوات الموالية لصدام حسين في مدينة البصرة وأن الثوار أصبحوا يسيطرون على ٢٩ مدينة ومئات القرى وأن ثلاث أرباع مساحة العراق تحت سيطرة الثوار .

١٩ : أعلن متحدث في الاتحاد الوطني لكرديستان أن ٥٠ ألف جندي عراقي قد إنشققوا وانضموا الى الثوار في المنطقة الواقعة بين (حاج عمران) و (خاليقان) في شمال شرق العراق .

٢٠ : أعلن الثوار العراقيون أنهم يسيطرون على ٣٠ مدينة عراقية ومئات القرى .

٢١ : بدأ العراق في تلقي مساعدات إنسانية وإستقبال خبراء لتقييم إحتياجاته على المدى الطويل .

٢٢ : طلب السفير العراقي في مدريد حق اللجوء السياسي الى اسبانيا .

٢٣ : أكد زعماء المعارضة العراقية أن صدام حسين سحق الثوار في جنوب العراق وأقام دروعا بشرية من آلاف الرهائن من الأطفال والنساء لارهاب الثوار في الشمال وإعالة تقدمهم .

٢٤ : طالب مؤتمر المعارضة العراقية الذي إنعقد في بيروت بتجميد عضوية الحكومة العراقية الحالية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز دون سبب خرق هذه الحكومة لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها كما أوصت المعارضة بتأسيس صندوق لدعم الانتفاضة العراقية .

٢٥ : ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن مدينة البصرة في الجنوب قد سقطت بالكامل في أيدي الثوار الذين إستولوا أيضا على مدينة « الحلة » عاصمة محافظة بابل وسيطروا على مدينة وانبا شمال السليمانية .

٢٦ : أعلن الثوار الاكراد العراقيين والثوار في وسط العراق أن القوات الموالية للرئيس العراقي صدام حسين قد إرتكبت مذبة جديدة ضد المدنيين الاكراد في محاولة لسحق الثورة على نظام الحكم وأنها تستخدم النابالم والطائرات في إبادة الثوار .

٢٧ : صرح الجنرال ريتشارد نيل نائب القوات الأمريكية في السعودية بأن بعض القوات الأمريكية عادت إلى المواقع التي كانت قد تركتها في عمق العراق بعد وقف إطلاق النار .

٢٨ : أعلن الثوار الاكراد أنهم اكملوا تقريبا تحرير إقليمهم الجبلي الذي يضم المركز الرئيسي للبترويل العراقي وقالوا أنهم إستولوا على ٩٥٪ من المناطق وأن الأغلبية الكردية بشمال العراق على نقطة العبور

جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لمدة ثلاثة اشهر اخرى .

٧ : رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بما ورد في خطاب الرئيس الامريكى جورج بوش امام الكونجرس من عناصر تتعلق بحل الصراع العربى الاسرائيلى والتعامل مع القضية الفلسطينية وفق قرارات مجلس الامن الدولى ووصفتها بانها عناصر ايجابية .

١٢ : طالب السيد خالد الفاوم رئيس مجلس الانتفاذ الوطنى الفلسطينى والرئيس السابق للمجلس الوطنى الفلسطينى لتشكيل مجلس وطنى فلسطينى جديد يتولى انتخاب قيادة فلسطينية جديدة .

١٥ : أعلن الرئيس الفلسطينى اصراره على البقاء فى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية وقال انه ليس بالامكان التوصل الى سلام بالشرق الاوسط بدون انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقيام وطن فلسطينى عليهما .

١٨ : أعلن السيد ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست مصرة على مؤتمر دولى قابل للسلام فى الشرق الاوسط لحل الصراع العربى الاسرائيلى وقال انه قبل اقتراح الرئيس الفرنسى ميتران الداعى الى حوار فلسطينى اسرائيلى تحت مظلة مجلس الامن بهدف تطبيق قراراته .

٢٢ : ذكر بسام ابو شريف مستشار الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ان (٢١٠) فلسطينيا قتلوا فى الكويت تحت التعذيب والرمى بالرصاص والشنق .

٢٤ : قررت اسرائيل طرد اربعة فلسطينيين لمشاركتهم فى الانتفاضة ودورهم فى مقاومة الاحتلال الاسرائيلى طوال السنوات القليلة الماضية .

٢٩ : أكد متحدث رسمى باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن اللقاء الذى جرى فى واشنطن بين الدكتورة حنان عشراوي ومسؤولين فى الادارة الامريكىة تم بموافقة القيادة الفلسطينية وعلمها .

الكويت :

١ : قال مندوب الكويت فى الامم المتحدة ان العراقيين اخذوا معهم ما لا يقل عن ٢٢ ألف كويتى قبل خروجهم من مدينة الكويت .

٢ : صرح عبدالرحمن العوضى وزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء فى مدينة الكويت بأن عدد الكويتيين الذين قتلوا خلال الاحتلال العراقى يبلغ ٢٢ ألف كويتى .

٦ : أعلن جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا خلال زيارة مفاجئة للكويت ان الوقت قد حان لاجراء تسوية لمشكلة الشق الاوسط .

١ : أعلن محمد ابو الحسن مندوب الكويت لدى الامم المتحدة أن قيمة ما نهبه العراق من ارصدة الكويت منذ الغزو وحتى تحريرها يتراوح بين ١٢ مليارا و ١٥ مليار دولار وطالب بتشكيل هيئة تحكيم دولية لتقدير

المتضررين من الحرب .

سلطنة عمان :

١١ : تلقى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان برفقة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تضمنت شكر وتقدير السعودية لمشاركة القوات البرية العمانية الى جانب القوات السعودية فى عملية تحرير الكويت .

١٣ : فى سلطنة عمان ترأس السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الاجتماع الاول للجنة العليا لاعاداد الترتيبات المستقبلية لمسيرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذى عقد بمدينة صلالة فى سلطنة عمان . وقد تم خلال الاجتماع استعراض حصيلة اللقاءات والمشاورات والمباحثات بشأن وضع نظام امنى نابع من دول المنطقة بهدف تحقيق الامن والاستقرار فيها . وأعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية انه وفقا لقرار القمة الحادية عشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى الدوحة ، أوكل للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان دراسة امكانيات المستقبل فى إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاجاد أفضل الوسائل وأفضل اسس التعاون للترتيبات الامنية فى منطقة الخليج . وأشار الى أنه ليس هناك افكار محددة فى الوقت الحاضر ولكن هناك توجهات ستخضع للدراسة وربما تشكل فى المستقبل اطارا لما يمكن ان يتم الاتفاق عليه بين دول الخليج العربى .

٢٠ : اتفق وزيرا خارجية السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

فرنسا :

■ : بدأت المقاتلات الفرنسية بالخليج مغادرة المنطقة .

١٤ : ١٥ عقد فى جزيرة المارنتينيك بالبحر الكاريبى اجتماع قمة بين الرئيسين الفرنسى ميتران والامريكى بوش لبحث افاق التسوية السلمية فى الشرق الاوسط وتصورات الجانبين الامريكى والفرنسى لمرتكزات النظام السياسى الجديد .

١٥ : أعلن وزير المالية الفرنسى ان حكومات الدول الغربية وافقت على الغاء نحو نصف الديون المستحقة لها لدى بولندا والتي تقدر بنحو ٣٣ مليار دولار .

فلسطين :

٢ : أكدت هيئات ومنظمات إغاثة دولية أن اسرائيل الحقت ضررا لم يسبق له مثيل بحياة الفلسطينيين بفرضها حظر التجول فى الاراضى المحتلة منذ بداية حرب الخليج . وكانت خسار الفلسطينيين ٢٠٠ مليون دولار .

٤ : أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلى من العمل بقرارها الخاص باغلاق اربع

الرئيسية على الحدود التركية .

١ : أعلن الرئيس العراقى صدام حسين أن قواته تمكنت من إنهاء تحرير الجنوب الذى تزعمته عناصر شيعية وإتهم دولا أجنبية بتأييده . ووعده بإجراء اصلاحات ديمقراطية فى البلاد بإدخال نظام التعدد الحزبى .

١٨ : إتهم الثوار العراقيون قوات صدام حسين باستخدام غاز الخردل والغازات الخائفة والنايالم فى عدة مدن بالجنوب لاختفاء الثورة .

١٩ : أعلن الثوار الاكراد ان مدينة كركوك الغنية بالترول سقطت فى أيديهم بعد معارك شرسة .

٢٠ : طالب العراق باستعادة المعدات العسكرية التى تركتها القوات العراقية أثناء انسحابها من الكويت .

٢ : صدق المجلس الوطنى العراقى على الغاء قرار العراق ضم الكويت وإعتبارها المحافظة رقم ١٩ .

٢١ : حذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة فى العراق من خطورة الوضع الحالى فى بغداد مشيرا الى أن الشعب العراقى سيواجه كارثة مزدوجة تتمثل فى الأوبئة والمجاعة .

٢ : ناشدت منظمة حقوق الانسان فى العراق الملك فهد عاهل السعودية تقديم المساعدة للاطاحة بصدام حسين وإنقاذ المدنيين فى العراق .

٢٢ : صدر فى بغداد مرسوم جمهورى يقضى بتعيين طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الصورة نائبا للرئيس صدام حسين خلفا لطله محيى الدين معروف . وافق العراق على الافراج عن اكثر من خمسة آلاف اسير كويتى .

٢٣ : شكلت حكومة عراقية جديدة برئاسة سعدون حمادى - أول شيعى - يتولى رئاسة الوزراء منذ تولى حزب البعث الحكم فى عام ١٩٦٢ وعين فيها طارق عزيز نائبا لرئيس الوزراء وأحمد حسين خضير وزيرا للخارجية وعلى حسن المجيد وزيرا للداخلية وحامد يوسف حمدي وزيرا للاعلام وتتألف الوزارة من ٢٤ عضوا وتضم ١١ وجها جديدا .

٢٤ : ذكرت صحيفة لوبون الفرنسية نقلا عن أحد المسؤولين العسكريين الأمريكين أن خسائر الجيش العراقى خلال حرب الخليج تجاوزت ١٠٠ ألف قتيل .

٢٦ : أبلغ العراق الامم المتحدة رسميا بأن فى حوزته ممتلكات كويتية من الذهب والعملات النقدية التى تبلغ قيمتها ١٠٦٠ مليون دولار . وأن العراق مستعد لتسليم الكويت ممتلكاتها فوراً تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وبالطرق التى يحددها المجلس .

٢٧ : أعلنت منظمة الاغذية الزراعية الدولية فى روما أنها سترسل أغذية عاجلة قيمتها ١٧ مليون دولار الى العراقيين

حجم التعويضات التي يتعين دفعها للكويت من جانب بغداد .
٧ : ادانت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بشدة انتهاكات حقوق الانسان التي مارسها العراق في كل من العراق والكويت ووافقت اللجنة لأول مرة على تعيين محقق خاص ليتولى التحقيق في هذه الانتهاكات .

٨ : ابلغت الكويت الأمم المتحدة رسمياً بأن حكومتها استأنفت مهامها الدستورية في الكويت بعد زوال الاحتلال العراقي .
تعهد الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس الحكومة الكويتية بأجراء انتخابات عامة خلال الأشهر القليلة القادمة .
وصلت الى الكويت اول دفعة من الاسرى الكويتيين وعددهم ١٨٨١ أسيراً من بين أكثر من ٦ آلاف أسير كويتي تعتقلهم السلطات العراقية من بينهم اثنان من المصريين .

٩ : أعلن الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير الكويت في اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في مدينة الطائف أن الكويت سوف تبحث الاعتراف بإسرائيل اذا نفذت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنزاعاتها مع الدول العربية . ولم يحدد أمير الكويت القرارات التي يعنيها .

١٤ : عاد الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير الكويت الى بلاده بعد غياب ايام أكثر من سبعة شهور اثر الغزو العراقي للكويت .
أعلنت الحكومة الكويتية أن القيمة الاجمالية للممتلكات الكويتية التي سرقت أو دمرت خلال الاحتلال العراقي تبلغ ١٠٠ مليار دولار .

١٩ : قدم الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته الى الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير الكويت .

٢١ : أعلنت مصادر كويتية أن العراق اطلق سراح ١٥٠٠ كويتي كانوا قد إسرأوا خلال العراق للكويت .

٢٢ : طالب التجمع الديمقراطي الكويتي بإقامة نظام دستوري في الكويت وتشكيل حكومة وحدة وطنية لانضم أيا من الوزراء في الحكومة الكويتية المستقلة وأنه يتعين بجدية النظر في اختيار شخص رئيس الوزراء من خارج اسرة الصباح .

٢٤ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن سفارة الولايات المتحدة في الكويت قدمت الى الحكومة الكويتية اسما عسكربين كويتيين يشتبه في أنهم عذبوا فلسطينيين في لبنان .

٢ : أعلن الرئيس اللبناني الياس الهراوي امام وفد شيعي من الجنوب اللبناني أنه لن يتسامح مع أي هجمات صاروخية فلسطينية ضد إسرائيل من جنوب لبنان .

١٢ : نجا ايلي حبيقة وزير الدولة اللبناني

وزعيم حزب الوعد من الموت وذلك اثر تفجير قنبلة في سيارته بينما كانت متوقفة قرب احد مكاتب الحزب في بيروت .

١٨ : وصلت سفينة شحن الى ميناء طرابلس بشمال لبنان تحمل عتادا عسكرية وقطع غيار وذخائر امريكية للجيش اللبناني .

٢٠ : نجا ميشيل وزير الدفاع اللبناني من محاولة اغتياله بتفجير سيارة ملغومة ولقى ١٠ مصرعهم واصيب ٢٥ اخرون .

٢٨ : قرر مجلس الوزراء اللبناني حل التنظيمات المسلحة والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية واعطى لهذه التنظيمات مهلة حتى ٢٠ يونيو القادم لتسليم اسلحتها وذخائرها الى الجيش اللبناني كما قرر ان تقوم قوى الأمن الشرعية بالانتشار في مناطق خارج بيروت الكبرى في مدة اقصاها ٢٠ سبتمبر القادم أعلن زايد وهبة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ان المنظمة سترفض اوامر الحكومة اللبنانية بتسليم سلاحها والتخلي عنه في إطار خطة حل ونزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية طبقا لاتفاق الطائف .

لوكسمبورج :

١٢ : قال جاك بوس وزير خارجية لوكسمبورج ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري الأوروبي ان دول المجموعة تؤيد اجراء مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ولكن المجموعة مستمرة في تجميد اتصالاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بسبب انحيازها لصدام حسين حاكم العراق .

٢٧ : اتفق وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية على ضرورة تطوير دور دفاعي مشترك لدول المجموعة بعد ان اتضح خلال أزمة الخليج وجود خلافات كبيرة في دورهم ، غير أنهم فشلوا في كيفية التعامل مع القضايا الدفاعية والأمنية في المرحلة الانتقالية حتى نهاية القرن .

ليبيا :

٨ : نفت ليبيا الاتهامات الأمريكية بأن مصنع الرابطة الليبية للأدوية مازال مزودا بامكانيات انتاج اسلحة كيميائية .

١٠ : ١١ : عقد في رأس لانوف في ليبيا مجلس رئاسة اتحاد دول المغرب العربي في دورته الثالثة ، واصدر المجلس بيانا ختاميا ادان فيه تدفق اليهود الى الاراضي العربية المحتلة واستغلال الكيان الاسرائيلي لأزمة الخليج لتعزيز قدراته في المنطقة العربية وأكد المؤتمر على تضامنه مع الشعبين الكويتي والعراقي في إعادة البناء والتعمير كما طالب برفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد انسحابه من الكويت وأمثاله للقرارات الدولية . كما أعلن المجلس تمسكه بمبادئ واهداف ميثاقا الجامعة العربية والعمل من أجل تطوير مؤسساتها المشتركة بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة . وقد تغيب العاهل المغربي الحسن الثاني عن المؤتمر .

٢٦ : زار طرابلس السيد صفوت الشريف وزير الاعلام المصري حاملا رسالة من الرئيس حسني مبارك الى العقيد معمر القذافي حول التضامن العربي وحمل ردا عليها الى الرئيس مبارك .

٢٨ : أعلن العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية ازالة الحدود والجمارك والجوازات بين مصر وليبيا .

مالي :

٢٢ : أعلنت حالة الطوارئ وفرض حظر التجول الليلي على معظم انحاء مالي وذلك اثر اشتباكات بين قوات الحكومة والمتظاهرين المناوئين لحكم الرئيس المالي موسى تراوري .
٢٥ : وافق الرئيس موس تراوري على انتهاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسحب قوات الجيش من الشوارع بعد سقوط ١٥٠ قتيل والف جريح في المصادمات .

٢٦ : اطاحت القوات المسلحة في مالي بالرئيس موس تراوري في انقلاب عسكري ابيض بعد ان تولى الحكم ٢٢ عاما . وقد شكل قادة الانقلاب مجلسا للمصالحة الوطنية لإدارة الحكم البلاد كما تم اعتقال الرئيس تراوري وحل الحكومة ووقف الدستور واغلاق الحدود وعين امانو ثوري قائد وحدة المظليين ورئيسا للجنة المصالحة الوطنية التي تضم ١٧ عضوا .

٢٧ : أعلن الكولونيل امانو ثوري قائد الانقلاب العسكري أنه سيغادر مالي نحو الحكم المدني الديمقراطي .

٢٩ : أعادت مالي فتح حدودها مع الدول المجاورة وخفض عدد ساعات حظر التجول .
٣٠ : شكل الزعماء العسكريون الجدد في مالي لجنة تضم مدنيين وعسكريين لإدارة شئون البلاد خلال الفترة القادمة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ : طالب الملك حسين بتسوية القضية الفلسطينية بنفس المعايير التي تم استخدامها لتحرير الكويت وحث العرب للكفاح من أجل تحقيق وحدة جديدة وطالب بفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية مبنية على الثقة المتبادلة وذلك بعد أزمة الخليج التي وصفها بأنها كارثة قومية قاسية على الأردن .

١١ : أعلن وزير المالية الأردني ياسل جردانة أمام مجلس النواب أن الأردن تلقى ٦٠٨ ملايين دولار في إطار المساعدات الدولية المتوقعة لعام ١٩٩١ بصفته إحدى الدول الأكثر تضررا من حرب الخليج .

١٢ : أكد الملك حسين عاهل الأردن أن الأردن لن يوافق على أن يكون بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية في محادثات سلام مع إسرائيل ولكن إذا طلبت القيادة الفلسطينية الى الأردن أن يشارك في هذه المحادثات فسوف يقبل شريطة أن يعطيه الفلسطينيون ولاية واضحة وأن يأخذوا مكانا بارزا في المفاوضات .

وقال ان الجيش العراقي لم يعد يشكل اي تهديد عسكري للمنطقة . كما تم تدمير ٤٢ فرقة عسكرية عراقية في حين خسرت الولايات المتحدة ١١ دبابة فقط .

٤ : أعلن الرئيس بوش ان وزير الدفاع الامريكى ديك تشينى قد تلقى خرائط الالغام المزروعة داخل الاراضى الكويتية عقب اجتماع (صفوان) بين العسكريين والامريكيين والعراقيين .

٥ : ذكرت صحيفة واشنطن بوست الامريكية ان البيت الابيض وافق على منح إسرائيل ٨٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية إضافية .

٧ : أعلن الرئيس الامريكى بوش ان الولايات المتحدة ستعمل بجدية لحل مشكلة الشرق الاوسط وأكد ان التزام واشنطن بالسلام في المنطقة لاينتهى بتحريض الكويت .

٨ : أخطرت الحكومة الامريكية الكنجرس بأنها ستبيع لمصر ٤٦ طائرة مقاتلة طراز اف - ١٦ ، وأكثر من ١٦٠٠ قنبلة وصاروخ قيمتها ١,٦ مليار دولار .

٩ : أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان نحو ٨ آلاف من افراد القوات الامريكية في الخليج بدأوا مغادرة من المنطقة وأن أعدادا منهم وصلت بالفعل الى الولايات المتحدة .

١٠ : عادت الى الولايات المتحدة أول دفعة من القوات الامريكية في الخليج . تشمل نحو ١٠٠ فرد من فرقة المشاة المدرعة ال - ٢٤ .

١١ : قررت الولايات المتحدة فرض قيود جديدة لتشديد الرقابة على تصدير الاسلحة الكيماوية والبيولوجية وتكنولوجيا الصواريخ الى ٤٨ دولة تشمل كافة دول منطقة الشرق الاوسط وعددا من دول جنوب شرق آسيا .

١٢ : أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على بدء علاقات دبلوماسية مع البانيا بعد قطيعة إستمرت نصف قرن .

١٣ : حدد الرئيس الامريكى بوش أولويات السياسة الامريكية في المرحلة الحالية بإقامة وقف إطلاق نار دائم في منطقة الخليج وتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وتسوية الحرب الأهلية في لبنان .

١٤ : أكدت الولايات المتحدة موقفها الثابت بعدم الاعتراف بقرار اسرائيل ضم مرتفعات الجولان السورية في عام ١٩٨١ .

١٥ : أعلنت الولايات المتحدة أنها ستحجز ثلاثة من أسرى الحرب العراقيين بتهمة ارتكاب جرائم الحرب .

١٦ : أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى ان الولايات المتحدة ستعمل على زيادة ودعم التعاون العسكرى مع مصر .

١٧ : أعلن الرئيس الامريكى بوش خلال إستقباله للرئيس البولندى ليخ فاويزا أن الولايات المتحدة قررت إعفاء بولندا من ٧٠٪ من ديونها لمواشنطن كمكافأة للخطوات التي إنتهجتها بولندا نحو الديمقراطية وإقتصاد السوق .

للأداء المتميز لها خلال المعركة .

٢٦ : أستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بعد قطيعة إستمرت ما يقرب من ثلاث سنوات .

٢٧ : أعلنت دول مجلس التعاون الخليجى تجميد المساعدات المالية لكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢٨ : أعلنت المملكة المتحدة :

٤ : أكد تقرير لست منظمات تطوعية بريطانية ان حرب الخليج قد ألحقت اثرا خطيرة باقتصاديات ٤٠ دولة نامية على الأقل .

٦ : انتقد دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا السياسة الاسرائيلية في الاراضى العربية المحتلة ووصفها بأنها خطأ جسيم .

٨ : منى حزب المحافظين الحاكم بهزيمة في الانتخابات الفرعية أمام حزب الأحرار الديمقراطيين .

٢١ : أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستغفر ضريبة الرؤوس التي فرضت أثناء تولى مارجريت ثاتشر رئاسة الوزراء فيما وصف بأنه أحد التحولات الهامة في التاريخ السياسى البريطانى .

المملكة المغربية :

١ : وافقت الولايات المتحدة على إعادة جدولة ١٢٨ مليون دولار من ديون المغرب .

كما وافق البنك الدولى على منح المغرب قرضا قدره ١٤٥ مليون دولار يخصص لتحسين التعليم في البلاد .

الهند :

٦ : قدم شاندر شيكار رئيس وزراء الهند إستقالته الى الرئيس الهندى راماسوامى فينكا كارامان بعد أن قاطع حزب المؤتمر جلسات البرلمان .

١ : أبلغ شيكار الصحفيين بأنه نصح الرئيس الهندى بالدعوة لاجراء إنتخابات جديدة في الهند .

١٣ : حل الرئيس الهندى رامسوانى فتكاترامان البرلمان وأمر بإجراء انتخابات عامة مبكرة في مايو القادم .

٢٥ : قررت الهند طرد عدد من الدبلوماسيين من أعضاء السفارة العراقية في نيودلهى عقب إتهامهم بإطلاق النار على مظاهرة تأييد للثوار الشيعة في العراق .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلن الرئيس الامريكى جورج بوش أن الظروف مهيأة الآن لاقرار السلام في الشرق الاوسط .

أعلن رولان دوما وزير خارجية فرنسا أثناء وجوده في واشنطن أن فرنسا والولايات المتحدة متفقتان على ضرورة السعى في أسرع وقت ممكن لانهاء أزمة الخليج وتسوية المشكلة اللبنانية والنزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية .

ذكر المتحدث العسكرى باسم وزارة الدفاع الامريكية أن قوات الحلفاء دمرت ٤ آلاف دبابة عراقية خلال العمليات البحرية

١٨ : قدر الأردن المشاركة في إجتماعات مجلس الجامعة العربية المقرر عقدها بالقاهرة في آخر هذا الشهر .

١٩ : إقترح حسين حمامى سفير الأردن في الولايات المتحدة إنشاء منظمة أمن اقليمية تضم إسرائيل ودولا عربية .

٢٢ : إستشهد فدائيان في إستيلاك مع دورية إسرائيلية إثر تسللها عبر الخطوط الأردنية شمال وادى الأردن .

المملكة العربية السعودية :

٢ : أعلن ريتشارد نيل المتحدث العسكرى الامريكى أن قوات البحرية الامريكية أسرت ١٤٠٥ عراقيا من بينهم ضابط برتبة لواء ٨٩ ضابطا كانوا لايزالون محتبسين بجزيرة فيلكة الكويتية وتم الاستيلاء على ٣ قطع من المدفعية المضادة للطائرات والعديد من قاذفات الصواريخ والدبابات والسيارات المدرعة .

٤ : طالب المجلس الوزارى لدول الخليج العربية في بيانه الختامى بتنفيذ قرارات مجلس الامن الثلاثة عشر المتعلقة بالعدوان العراقى على الكويت بإعتبارها السبيل الوحيد والأفضل لازالة آثار ونتائج العدوان العراقى وجدد المجلس إدانته لما ارتكبه القوات العراقية من أعمال قتل وتعذيب وتدمير لكافة المنشآت في الكويت .

٧ : إتفق المسئولون من دول التحالف والعراق وبحضور ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال محادثاتهم في الرياض على تبادل عشرات الآلاف من الأسرى العراقيين والرهائن الكويتيين في أسرع وقت ممكن .

١٠ : أصدر وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى عقب إجتماعهم مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية في الرياض بيانا جاء فيه أنهم أعربوا عن تقديرهم لمساهمة الولايات المتحدة في تحرير الكويت ومساندة الشرعية الدولية كما أعربوا عن إدراكهم لأهمية العمل المشترك من أجل منع تكرار عدوان مماثل عاجل بالكويت كما أكدوا توفير الظروف لتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وإحترام سيادة العراق ووحدته اراضيه الاقليمية .

٢٠ : أعلن متحدث باسم القيادة المركزية الامريكية من الظهران أن مقاتلة أمريكية أسقطت قاذفة عراقية بالقرب من تكريت في وسط العراق لانتهاكها شروط وقف إطلاق النار .

٢٢ : إتفق مسئولون عسكريون من دول التحالف والعراق على إعادة جميع أسرى الحرب العراقيين الى بلادهم في غضون شهرين .

٢٥ : قلد الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة في عملية عاصفة الصحراء وسام (عاصفة الصحراء) لقادة القوات المصرية المشاركة في العملية تقديرا

٢٢ : إتفق مسئولون عسكريون من دول التحالف والعراق على إعادة جميع أسرى الحرب العراقيين الى بلادهم في غضون شهرين .

٢٥ : قلد الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة في عملية عاصفة الصحراء وسام (عاصفة الصحراء) لقادة القوات المصرية المشاركة في العملية تقديرا

٢٥ : قلد الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة في عملية عاصفة الصحراء وسام (عاصفة الصحراء) لقادة القوات المصرية المشاركة في العملية تقديرا

٢٥ : قلد الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة في عملية عاصفة الصحراء وسام (عاصفة الصحراء) لقادة القوات المصرية المشاركة في العملية تقديرا

من الا تتمكن اليابان من أن تحصل على دور أكبر في إقامة النظام العالمي الجديد في أعقاب حرب الخليج وأن يقتصر دورها على (الممول الصامت) .

١٥ : ألغت اليابان العقوبات الاقتصادية التي كانت قد اتخذت ضد الكويت في شهر أغسطس الماضي لحماية ممتلكات الكويت في الخارج بعد اجتياحها من قبل القوات العراقية .

٢٤ : أكدت اليابان أنها لن تتراجع عن موقفها تجاه الخلاف مع الاتحاد السوفيتي حول جزر (الكوريل) الأربع اليابانية .

٣٠ : دعت اليابان الاتحاد السوفيتي الى الاعتراف بسيادتها على جزر كوريل الأربع الواقعة بالمحيط الهادئ والتي احتلها الجيش الأحمر في عام ١٩٤٥ .

يوجوسلافيا :

٢ : رفض مجلس الرئاسة اليوجوسلافية مطالب جمهورية سلوفينيا وكرواتيا بحمل إتحاد الجمهوريات اليوجوسلافية ووصفت القيادة هذه المطالب بأنها غير دستورية وباطلة .

١٥ : أعلن الرئيس اليوجوسلافي بديريشاف يوفيتش إستقالته بعد إستمرار حملة الاجتياحات الشعبية وفشل الجهود الرامية لفرض حالة الطوارئ بناء على إقتراح الجيش .

٢١ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن المندلات الفعلية لتوطن وإستقرار المهاجرين من اليهود السوفيت في الأراضي العربية المحتلة تبلغ أربعة أمثال الأرقام التي تعلن عنها الحكومة الاسرائيلية .

٢٢ : وافق الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والرئيس بوش من موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار بوقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية للأردن التي يقدر حجمها بنحو ٥٥ مليون دولار سنويا .

٢٢ : وافق الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب على تخفيف موقفه المتشدد من المساعدات الاقتصادية للأردن ووافق على منح الرئيس بوش الحق في الإفراج من المساعدات للأردن بشرط إعلان بوش أن الملك حسين عاهل الأردن يعمل من أجل السلام بالمنطقة .

٢٧ : أعلنت الولايات المتحدة أنها حصلت على ٢٢,٢ مليار دولار كمساهمات في نفقات حرب الخليج .

٢٩ : وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة لإسرائيل تبلغ قيمتها ٦٥٠ مليون دولار أقرها الكونجرس قبل ذلك .

اليابان :

١١ : أبدى المسئولون اليابانيون قلقهم

أبريل ١٩٩١

الاتحاد السوفيتي :

٣ : أفادت أبناء صحيفة نشرت في موسكو أن ١٣ ألف يهودي سوفيتي هاجروا الى إسرائيل خلال شهر مارس الماضي .

٤ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على منح رئيس الجمهورية بوريس يلتسين سلطات رئاسية استثنائية من بينها إصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الطوارئ السياسية والاقتصادية .

٥ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على إجراء انتخابات رئاسية مباشرة بالجمهورية في ١٢ يونيو القادم .

٦ : وقع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف والرئيس الروماني ايون ايليسكو اتفاقية صداقة بين الاتحاد السوفيتي ورومانيا وهي اول اتفاقية من نوعها بين فرنسا ودولة من أوروبا الشرقية منذ الثورات ضد الشيوعية التي اجتاحتها

٩ : أقر برلمان جمهورية جورجيا السوفيتية بالاجماع مشروع قرار يعلن

للعالم اجمع عودة الاستقلال لجورجيا على اساس قرار الاستقلال الذي أعلن في ٢٦ مارس لعام ١٩١٨ .

١٦ : احتفل المسلمون السوفيت بعيد الفطر المبارك بشكل علني ورسمي لأول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي .

٢٢ : أعلن عن تأسيس اول حزب اسلامي في الاتحاد السوفيتي أطلق عليه اسم حزب البعث الاسلامي « وذلك في إطار سياسات الإصلاح السياسي .

٢٤ : حصل الرئيس السوفيتي ميخائيل جوربا تشوف على تأييد زعماء جمهوريات سوفيتية على خطته الخاصة بمنع الانهيار الاقتصادي التي وافق عليها البرلمان

السوفيتي . وامتنعت جمهوريات البلطيق الثلاث : جورجيا ومولدافيا وأرمينيا في الاشتراك في الاجتماع

صوت معظم أعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي ضد مجرد مناقشة فكرة تخلي

١٧ : أعلن سلوبودان ميلوسيفيتش الرئيس الشيوعي المتشدد لجمهورية الصرب اليوجوسلافية أن جمهوريته ترفض شرعية مجلس الرئاسة الفيدرالي الذي إتهمه بأنه يدفع يوجوسلافيا الى الفصل الأخير للسقوط .

١٨ : وافق برلمان جمهورية الصرب بالأغلبية على عزل رضا صابونجي عضو هيئة الرئاسة اليوجوسلافية عن إقليم كوسوفو وبذلك تكون جمهورية الصرب قد حرمت هيئة الرئاسة اليوجوسلافية من النصاب القانوني لاكمال التصويت لاتخاذ القرارات .

٢٦ : اتفق زعماء جمهورية الصرب وكرواتيا على منح الحكومة الفيدرالية اليوجوسلافية شهرين لاحتواء الأزمة السياسية الحالية .

٢٩ : فشل رؤساء جمهوريات يوجوسلافيا الست في التوصل الى اتفاق بشأن مستقبل النظام السياسي في البلاد . اليونان :

١٨ : تمكنت السلطات اليونانية من إعتقال عبدالرحيم خالد الفلسطيني المطلوب القبض عليه بتهمة التخطيط لخطف سفينة الركاب الايطالية اكيلى لادور عام ١٩٨٥ وإحتجاز ركبائها وطاقمها .

جورباتشوف عن منصبه كزعيم للحزب ٢٥ : اجتمع الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتي مع نظيره جيمس بيكر في منتجع كيمسلفودسك بجبال القوقاز وبحثا جهود التسوية السلمية في الشرق الاوسط واعاد صيغة عمل امريكية سوفيتية .

ذاعن الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتية ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد عقدا العزم على حل نزاع الشرق الاوسط وان الاتصالات ستستمر بينهما في هذا الشأن

إثيوبيا :

٢ : أعلنت الجبهة الديمقراطية الثورية المعارضة في إثيوبيا ان قواتها نجحت في الاستيلاء على عاصمة إقليم وولبيي .

« صرح دبلوماسيون غربيون في أديس ابابا بأن المتمردين الاثيوبيين يهددون العاصمة الاثيوبية بعد ان الحقوا بالقوات

صدام حسين على غرار ماجرى فى محاكمات نورمبرج
١٧ : قررت الحكومة الالمانية الغاء قرارات المقاطعة التى فرضتها على الكويت بعد الاحتلال العراقى .
ايران :

١ : شنت قوات المعارضة الإيرانية التى تتخذ العراق مقراً لها هجوماً داخل الاراضى الإيرانية وتصدت له قوات الحرس الثورى الإيرانية وقتلت واسرت العديدين منهم
٢ : اطلقت السلطات الإيرانية سراح رجل الأعمال البريطانى روجر كوبر الذى امضى خمس سنوات فى السجن فى ايران بتهمة التجسس

١٤ : اعلنت وزارة الخارجية الإيرانية ان تم اختيار السيد على اشجار محمدى لرئاسة مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة
٢٧ : اعلن على اكبر ولايتى وزير خارجية ايران ان ايران والسعودية قررت اقامة تعاون استراتيجى وثيق فيما بينهما لخدمة قضايا المنطقة .
ايسلندا :

٢١ : احزب حزب الاستقلال اليمى المعارض فى ايسلندا تقدماً ملحوظاً فى الانتخابات العامة والتى اعتبرت بمثابة استفتاء شعبى على انضمام ايسلندا الى السوق الأوروبية المشتركة وهو ما رفضه الائتلاف الحاكم (يسار الوسط) الذى يتزعمه الحزب التقدمى وايدى حزب الاستقلال .
إيطاليا :

٥ : طلب الرئيس الايطالى فرانسيكو كوسيجا من رئيس الحكومة المستقبل جوليو اندريوتى تشكيل الحكومة الايطالية الجديدة
١٤ : بدأت الحكومة الايطالية الجديدة ممارسة مهامها وسط متاعب سياسية خاصة بتشكيلها والخلافات داخلها حيث ظلت ٢ مناصب وزارية شاغرة بعد نزاع تقجر فى اللحظة الأخيرة قبل تأدية اليمين الدستورية .
البحرين :

١٤ : اكد مسئول بحرينى ان البحرين خسرت حوالى مليارى دولار بسبب أزمة الخليج رغم زيادة عائداتها النفطية .
٢٢ : اعلن رسمياً عن اقامة علاقات رسمية بين البحرين وبولندا على مستوى السفراء
بلجيكا :

١٢ : وافق رؤساء اركان دول حلف الاطلنطى على تكوين قوة اوروبية للرد السريع لمواجهة أية تهديدات فى المستقبل تتعرض لها دول الحلف عقب انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين .
بولندا :

١٩ : وافق صندوق النقد الدولى على منح بولندا قرضاً قيمتها ٢,٤٩ مليار دولار لدعم اصلاح الاقتصادى بها
٢٢ : وقعت بولندا اتفاقاً لخفض ديونها

القود اللازم له .

٢٩ : قدم اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل اقتراحاً بحجب الثقة عن حكومته بسبب موقفها من جهود السلام فى المنطقة واقامة المستوطنات فى الارض المحتلة ومن هجرة اليهود السوفيت . وقد رفض الكنيست الاقتراح بأغلبية ٤٤ صوتاً ضد ٢٢ صوتاً .
٣٠ : كشف والنشتاين رئيس مجلس المستوطنات الاسرائيلية عن خطة أعدتها وزارة الاسكان والبناء الاسرائيلية لانشاء عشرة الاف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، كما تم اقامة ٢٤٠٠ وحدة سكنية جديدة فى المستوطنات الاسرائيلية بالضفة والقطاع منذ شهرين وانه تم مضادة ٨٥ الف دونم من الاراضى العربية لهذا الغرض .
افغانستان :

٢ : اعترف الرئيس الأفغانى نجيب الله بأن منطقة خوست الاستراتيجية شرقى افغانستان قد سقطت فى ايدي المجاهدين الافغان

٩ : اقاتل حكومة كابول الموالية للاتحاد السوفيتى سلطان على فشطمند نائب الرئيس الأفغانى وعينت مكانه عبدالواحد سروبي
٢١ : اعلنت مصادر المجاهدين الافغان ان حوالى ٣٠٠ شخص لقوا مصرعهم واصيب ٥٠٠ اخرين فى هجوم بصواريخ (سكود) السوفيتية شنته القوات الحكومية على احد معقل المجاهدين فى مدينة اسد اباد على الحدود الباكستانية
البانيا :

١ : فاز الحزب الشيوعى الحاكم فى البانيا بأغلبية مقاعد البرلمان فى اول انتخابات ديمقراطية ، فى الوقت الذى فقد فيه الرئيس الالبانى رامن عاليا عدد من اعضاء حكومته مقاعدهم فى البرلمان الجديد
٥ : اعلنت الحكومة الشيوعية فى البانيا انها ستقوم بتحويل عدد من المشروعات والشركات التى تمتلكها الدولة الى القطاع الخاص
المانيا :

٦ : ذكرت مجلة ديرشبيجل الالمانية ان الحكومة الالمانية وافقت دون قصد او علم على تصدير اسلحة للعراق بلغت قيمتها ١,٢ مليار مارك او مايعادل ٧٦٠ مليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية
٩ : طلبت الحكومة الالمانية من القائم بالأعمال العراقى فى بون مغادرة المانيا خلال ٤٨ ساعة وذلك بسبب العثور على بندقية هجومية غير مسجلة فى مبنى السفارة العراقية من طراز كلاشينكوف
١٠ : قررت المانيا ترشيح وزير خارجيتها هانز ديتريش جينشر لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة خلفاً لـ كويلار

١٣ : طالب هانز ديتريش جينشر وزير الخارجية الألمانى بمحاكمة الرئيس العراقى

الحكومية سلسلة من الهزائم المتلاحقة .
١٩ : عرض الرئيس الاثيوبى منجستو هايلي ماريام التنحي عن رئاسة البلاد اذا كان هذا سيساعد جميع افراد الشعب فى مواجهة التمرد .

٢٢ : اصدر البرلمان الاثيوبى قراراً يسمح بالتعددية السياسية فى اثيوبيا واعداد نظام جديد للتحويل السياسى ، كما اصدر قراراً بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين والتوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار مع المتمردين فى شمال البلاد .

٢٦ : عين الرئيس الاثيوبى هيلاماريام تقاى دنكا رئيساً للوزراء كما أجرى عدداً من التغييرات فى المناصب القيادية
اعلنت قوات المعارضة المناهضة للحكومة الاثيوبية استيلاءها على مدينتين رئيسيتين الى الفرقة من العاصمة الى اديس ابابا .
اسرائيل :

٥ : امر الجنرال ايهود باراك رئيس اركان الجيش الاسرائيلى الجديد بخفض عدد العسكريين يهدف جعل الجيش اقل حجماً واكثر كفاءة

٨ : اعلنت اسرائيل انه ستطلق سراح الف من المعتقلين الفلسطينيين
١١ : كشف المسئولون الاسرائيليون النقب عن استكمال عملية سرية لتهجير جميع اليهود الالبان وعددهم ٣٠٠ شخص من البانيا الى اسرائيل

١٤ : اعلن ارييل شارون وزير الاسكان الاسرائيلى ان سياسة بناء المستوطنات فى الاراضى المحتلة هى سياسة حكومة اسرائيل وهذا هو ماوافق عليه مجلس الوزراء ويقوم هو بتنفيذه كوزير للاسكان

١٥ : اعلن حزب العمل الاسرائيلى انه سوف يتقدم بشكوى الى القضاء ضد كتلة ليكود بتهمة التجسس على المقر الانتخابى للحزب فى عام ١٩٨٨ قبل ثلاثة اشهر من الانتخابات العامة .

حث اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى الدول العربية على انتهاء المقاطعة الاقتصادية التى تفرضها على اسرائيل ودعا الى قيام تعاون اقتصادى بينهما لتحقيق السلام والتعايش السلمى بينهما

١٦ : عقد اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى وقالنتين بافلوف رئيس الحكومة السوفيتية اجتماعاً فى لندن . هو الأول على هذا المستوى بين مسئولى البلدين منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٦٣

١٩ : وافق بنك الاستيراد والتصدير التابع للحكومة على ضمان قرض بمبلغ ٦٤,٧ مليون دولار لاسرائيل يستخدم لتمويل شراء ٣٠٠٠ وحدة سكنية خشبية سابقة التجهيز لتسكين المهاجرين من السوفيت واوروبا الشرقية

٢٦ : اذاع راديو اسرائيل ان الاتحاد السوفيتى سينزود اسرائيل بمفاعل نووى لاستخدامه فى تحلية مياه البحر بالإضافة الى

بنسبة ٥٠٪ مع نادى باريس للحكومات الغربية الدائمة .

تايوان :

١٨ : انتزعت المعارضة الديمقراطية في تايوان تنازلا هاما من الحزب الوطنى الحاكم بارغامة على اجراء حوار معها حول الاسراع بخطوات الاصلاح السياسى والديمقراطى في البلاد .

٢٨ : توجه وفد من تايوان الى بكين بهدف العمل على تحسين العلاقات بين الصين وتايوان في اول زيارة من نوعها يقوم بها وفد تايوانى الى الصين منذ اكثر من ٤٠ عاما .

٣٠ : اعلن رئيس تايوان لي بينج هوى ان بلاده تعترف بالصين الشعبية كدولة ذات سيادة

تركيا :

٥ : عرض الرئيس التركى تورجوت اوزال مبادرة سلام جديدة لحل الصراع العربى الاسرائيلى يتم بمقتضاها تقديم تركيا المياه الى دول الشرق الاوسط ومن بينها اسرائيل

٦ : اعلنت الحكومة التركية عن سلسلة من الاصلاحات القانونية التى من شأنها رفع الخطر المفروض على تشكيل احزاب سياسية وشيوعية واسلامية

١٢ : اقر البرلمان التركى تشريعات جديدة تقضى برفع الحظر عن تشكيل الاحزاب الشيوعية والاسلامية . كما ترفع الخطر عن تعليم اللغة الكردية لاکراد تركيا .

١٤ : اعطت تركيا الضوء الاخضر للولايات المتحدة لتأمين منطقة سلام في شمال العراق عبر اراضيها

٢٩ : انتخبت سمرا اوزال زوجة الرئيس التركى تورجوت اوزال بأغلبية كبيرة رئيسة لحزب الوطن الام الحاكم

زار استانبول الرئيس الايرانى هاشمى رافسانجاني في اول زيارة يقوم بها رئيس ايرانى لتركيا منذ ١٦ عاما .

تشيكوسلوفاكيا :

٩ : قررت تشيكوسلوفاكيا طرد اربعة موظفين بالسفارة العراقية في براغ بعد اطلاق النار من داخل السفارة على متظاهرين اكراد امامها .

تونس :

٩ : اعلن الرئيس التونسى زين العابدين بن على عن انشاء الهيئة التونسية العليا لحقوق الانسان والحريات الانسانية التى تعمل على دعم حقوق الانسان وتطويرها على الصعيدين الوطنى والدولى .

الجزائر :

٢ : صدق المجلس الشعبى الوطنى الجزائرى (البرلمان) على مشروع القانون المعدل للانتخابات الذى يهدف الى ضمان التمثيل العادل لكافة القوى السياسية والابتعاد عن ظاهرة الاستقطاب .

٣٠ : نفت السلطات الجزائرية رسميا الاتباء التى ادانتها صحيفة (صنداي

تايمز) البريطانية حول قيام الجزائر بتنفيذ مشروع سرى لصنع اول قنبلة ذرية في العالم العربى خلال السنوات القادمة بمساعدة الصين .

اعلن في الجزائر عن حصول حزبين سياسيين جديدين على الاعتراف القانونى مما يرفع عدد الاحزاب السياسية بالجزائر الى ٤٤ حزبا .

رحبت الخارجية الجزائرية بقرار مجلس الامن بالاجماع على قرار يتضمن خطة الاستفتاء في الصحراء الغربية التى وضعها بيريذ دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة في ضوء المباحثات التى اجراها مع الاطراف المعنية قبل نهاية العام الحالى لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية بعد نزاع حول المشكلة استمر حوالى ١٥ عاما .

جمهورية مصر العربية :

٣ : ابلغت مصر الدول العربية رسميا بترشيح الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أمينا عاما لجامعة الدول العربية .

٤ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد عمر عرته رئيس وزراء الصومال .

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة خاطفة لليبيا .

تم توقيع الاتفاق المبدئى بين مصر وصندوق النقد الدولى .

١٠ : استقبل الرئيس حسنى مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية حيث بحثا سبل اقرار السلام في الشرق الاوسط وترتيبات الامن في المنطقة .

١١ : عقد وزراء خارجية مصر والسعودية والولايات المتحدة اجتماعا ثلاثيا في القاهرة بحثوا خلاله ترتيبات الامن ودفع جهود السلام بالمنطقة .

١٣ : اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء أنه تم التصرف بالبيع في ٧٠٪ من المشروعات المملوكة للمحافظات .

٢٠ : اقر مجلس ادارة صندوق النقد الدولى خطاب النوايا الذى تم التوصل اليه بين مصر والصندوق .

٢١ : بحث الرئيس حسنى مبارك مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية مساعى السلام في الشرق الاوسط .

٢٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد توفال ستولنبرج وزير خارجية النرويج وبحث معا وسائل دفع مسيرة السلام والاستقرار بالشرق الاوسط .

تم الاتفاق بين مصر والسودان وسوريا وليبيا على انشاء هيئة عربية للانتاج الزراعى براسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار ويكون مقرها القاهرة .

٢٣ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد رولان دوما وزير خارجية فرنسا واستعرض معه عملية السلام بالشرق الاوسط والوضع بالخليج ولبنان واكد سعى فرنسا لتخفيض ديون مصر بنسبة ٥٠٪ في

اجتماعات نادى باريس . كما اكد تطابق وجهتى نظر مصر وفرنسا حول ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الاوسط يحضره اوربيا والامم المتحدة .

٢٥ : عقد بالقاهرة المؤتمر الرابع للمجلس الاعلى للشنون الاسلامية وطالب بانشاء كتلت اقتصادى تشارك فيه جميع دول العالم الاسلامى لخدمة قضايا التنمية في بلادهم .

٢٦ : اعلن السفير الأمريكى في القاهرة ان امريكا ومصر واسرائيل تجرى حوارا فيما بينها حول ضبط التسليح في الشرق الاوسط مشيرا الى ان ذلك يعد جزءا اساسيا من ترتيبات الامن والسلام في المنطقة .

٢٨ : زار مصر كلوس ياكوبى وزير الدولة للشئون الخارجية السويسرى لبحث جهود السلام بالمنطقة واعلن تقديم سويسرا لمصر ٧٤ مليون فرنك سويسرى منح لا ترد .

٢٩ : اكدت وزارة الخارجية المصرية استهجائها للاخبار القادمة من اسرائيل والخاصة بنشاط اسرائيل يستهدف اضافة المزيد من المستوطنات الى ما هو موجود فعلا منها الاراضى الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية .

٢٩ : اجتمعت بالقاهرة لجنة الشرق الاوسط التابعة للدولية الاشتراكية واصدرت في ختام اجتماعاتها بيانها رحبت فيه بالدور الذى اضطلعت به مصر فيما يتعلق بتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط ، كما ادانت اللجنة سياسة حكومة الليكود الاسرائيلية غير المرنة ووصفتها بأنها احدى العقبات الرئيسية التى تعترض طريق السلام في الشرق الاوسط وطالبت الأمم المتحدة بان تباشر دورها مثلما فعلت في أزمة الخليج لحل النزاع العربى الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية .

جنوب افريقيا :

٧ : اكد المؤتمر الوطنى الاافريقى ان المفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا بشأن الانتقال السلمى الى نظام ديمقراطى لا يقوم على اسس عنصرية تواجه اكبر أزمة في تاريخها بعد ان رفضت حكومة دى كليرك انذارا نهائيا من حزب المؤتمر يدعو الى استقالة وزيرى الدفاع والداخلية .

١٢ : اعلن نيلسون مانديلا نائب رئيس منظمة المؤتمر الوطنى الاافريقى ان المنظمة قد شكلت وحدات دفاعية لحماية المواطنين السود في المناطق التى تسودها الاضطرابات .

١٥ : وافق وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية على تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا .

السودان :

١٤ : اكد مسئولو منظمات وهيئات الاغاثة الدولية في الخرطوم انهم يوجهون انذارا اخيرا الى حكومة الفريق عمر البشير بشأن التحرك سريعا مع جهود الاغاثة

المنطقة العازلة المنزوعة السلاح القائم بين العراق والكويت . ويحمل القرار رقم ٦٨٩ .

١٣ : أعلن أحمد حسين خضير وزير خارجية العراق أن ١٤٨ طائرة عسكرية ومعدنية عراقية قد انتقلت الى ايران أثناء حرب الخليج .

١٤ : أكد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي حرص بلاده على استئناف العمل العربي المشترك وخاصة في الجامعة العربية .

١٥ : وجه الرئيس العراقي صدام حسين نداء للاكراد الذين فروا للعودة دون خوف من العقاب وأكد أن الذين قتلوا أو سرقوا هم فقط الذين سيواجهون العقاب .

١٦ : انسحبت القوات الأمريكية من معظم المناطق المحتلة بجنوب العراق وتوجهت الى مواقع جديدة داخل المناطق المنزوعة السلاح .

١٧ : دخلت القوات الأمريكية شمال العراق للمرة الأولى لاقامة مخيمات غوث للاجئين الاكراد .

١٨ : أكد سعدون حمادي رئيس وزراء العراق أن رياح التغيير في العراق بدأت بقبوله لكافة قرارات الأمم المتحدة وقال إن شعب العراق وحده هو الذي سيحدد مستقبل صدام حسين من خلال الانتخابات العامة التي ستجرى في البلاد طبقاً للدستور الجديد الذي يمليه طبيعة التغيير الحالية .

١٩ : أعلن المتحدث الرسمي باسم منظمة الطاقة النووية الدولية أن العراق سلم مقر الأمم المتحدة بجنيف قائمة بترساته من المواد النووية تنفيذاً لقرار وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن .

٢٠ : طالب البرلمان الأوروبي الدول الاعضاء بالمجموع الأوروبية باتخاذ اجراء قانوني في محكمة العدل الدولية لادانة القيادة العراقية لمحاولتها ابادة الاكراد بشكل جماعي .

٢١ : قدم العراق الى الأمم المتحدة وثائق تثبت امتلاكه لآل أنواع متعددة من الصواريخ والأسلحة الكيميائية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن .

٢٢ : صرح المتحدث كروى في لندن بأن الزعيم الكروى جلال طالياني وثلاثة مسؤولين اكراد آخرين يزورون بغداد بقاء على دعوة من الرئيس العراقي صدام حسين لاجراء محادثات مع المسؤولين العراقيين حول مستقبل كردستان .

٢٣ : أعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل قوات المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة الدولية والبالغ عددهم ١٤٤٠ فرداً واتخذوا مواقعهم على الحدود بين العراق والكويت .

٢٤ : أطلق النظام العراقي سراح جميع الأسرى المعتقلين من اسيرة الضمخ بعد اعتقال حبرى في المعتقلات العراقية دام ٧ أشهر خلال غزو النظام العراقي للكويت .

٢٥ : قرر مجلس قيادة الثورة العراقي أن

الديمقراطي الكروى المعارض في العراق نداء الى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للتدخل من اجل انقاذ الاكراد العراقيين من الابادة على يد قوات صدام حسين .

٢٦ : طلبت ادارة التجنيد بالقوات المسلحة العراقية من الشباب العراقي فوق ١٨ سنة التوجه الى مراكز التجنيد للانضمام الى الجيش العراقي .

٢٧ : وافق مجلس الامن على مشروع القرار الامريكي الخاص بوقف اطلاق النار بشكل رسمي ونهائي في منطقة الخليج والذي يفرض سلسلة من الشروط والاجراءات الصارمة وطالب العراق باعلان قبولها رسمياً حتى يصبح وقف اطلاق النار سارياً بشكل دائم وقد صدر القرار رقم ٦٨٧ بموافقة ١٢ دولة وصوتت ضده كروياً بينما امتنعت اليمن واكوادور عن التصويت .

٢٨ : صرح مسئولون في وزارة الدفاع الامريكية أن العراق وافق على سحب عدة مئات من الجنود العراقيين كانوا قد دخلوا منطقة في جنوب العراق تحتلها قوات امريكية .

٢٩ : صرح وزير التجارة العراقي بأن العراقيين يواجهون خطر المجاعة بسبب نقل المواد الغذائية بصورة بالغة .

٣٠ : وافق المجلس الوطني العراقي (البرلمان) على قرار مجلس الامن ٦٨٧ الذي يحدد شروط وقف اطلاق النار الدائم في الخليج .

٣١ : أدان مجلس الامن باغلبية ساحقة القمع العراقي للاكراد مطالباً بانهاء الغطاء التي ترتكها السلطات العراقية ضدهم ويحمل القرار رقم ٦٨٨ .

٣٢ : أجرى الرئيس العراقي صدام حسين تعديلاً في الحكومة التي عينها الشهر الماضي شمل ٣ مناصب وزارية عين بموجبها حسين كامل حسن وزيراً للدفاع والفريق امير حمودي السعدي وزيراً للصناعة والتصنيع الحربي ووزيراً للترول بالانابة . كما عين طعمة عباس وزير الدفاع السابق مستشاراً خاصاً للرئيس العراقي للشؤون العسكرية .

٣٣ : في ذكرى تأسيس حزب البعث اشد الرئيس العراقي صدام حسين بالصمود العراقي في مواجهة قوى الشرعية الدولية وأن العراق كان له شرف التصدي للمؤامرات التاريخية التي استهدفت المشروع القومي الحضاري الجديد للامة .

٣٤ : أعلن الجيش العراقي أن الثوار الاكراد اسروا حوالي ثلاثة آلاف جندي بالقوة ونقلوهم الى ايران حيث سلموهم الى المعارضة الشيعية العراقية هناك .

٣٥ : تم وقف اطلاق النار رسمياً في الخليج والتزم العراق بتنفيذ جميع الشروط الواردة في قرار مجلس الامن .

٣٦ : وافق مجلس الامن الدولي على تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بإنشاء هيئة مراقبين دوليين « اليونيكوم » للعمل في

الدولية لانقاذ الآلاف من مواطني الجنوب من الموت الذي تهددهم به المجاعة والا فسيتم ذلك بالقوة في حالة تجاهل الانذار .

٣٧ : اقال الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية فيصل ابو صالح وزير الداخلية وعثمان ابو الحسن رئيس اعلى اللجان الخاصة بالشؤون السياسية في المجلس العسكري وعضوى مجلس قيادة الثورة .

٣٨ : أعيد تطبيق حظر التجول بالخرطوم خلال الليل .

٣٩ : رفض السودان اتهامات اثيوبية له بدعم الاريتريين واتهم الرئيس الاثيوبي متجسستو بدعم حركة التمرد في جنوب السودان .

٤٠ : أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس الثورة الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ويشمل القرار الصادق المهدي ومحمد ابراهيم رئيس الحزب الشيوعي سوريا .

٤١ : أعلن في دمشق ان الرئيس السوري حافظ الأسد أكد خلال لقائه بوفد امريكي حرص سوريا على احلال السلام بالشرق الاوسط وفقاً لقراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام .

٤٢ : أعلنت سوريا تمسكها بمطلبها الخاص بعقد مؤتمر سلام للشرق الاوسط تقدم الأمم المتحدة فيه بدور بارز وعارضت الافكار الامريكية بعقد مؤتمر اقليمي .

٤٣ : أجرى جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي محادثات من دمشق مع الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير الخارجية فاروق الشرع وادان بيكر بلهجة عنيفة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية باعتباره عرقلة لمهمته السلمية . كما أعلن أن محادثات مع الرئيس السوري فشلت في اقرار صيغة اتفاق بينهما على الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تلعبه في عملية صنع السلام في الشرق الاوسط ولكنه ذكر انه تم احراز بعض التقدم .

٤٤ : زار الرئيس الايراني هاشمي رافسنجاني الجمهورية العربية السورية . ودعت سوريا الى اشراك إن في ترتيبات الامن في منطقة الخليج .

الثين :

٤٥ : أعلنت الحكومة الصينية رسمياً احتجاجها على استقبال الرئيس الامريكي جورج بوش الزعيم الديني الدالاي لاما في البيت الابيض .

٤٦ : قررت الحكومة الصينية وقف الحرب الاعلامية مع تايوان واغلاق صفحة الحرب الباردة معها بهدف تخفيف حدة التوتر بين الجانبين وخلق الظروف المواتية لتحقيق تعايش سلمي بينهما .

٤٧ : وجه مسعود برزاني زعيم الحزب

يشمل العفو العام الذي أعلن يوم ١٠ أبريل الحالى عن الأكراد جميع المواطنين العراقيين.

٢١ : أعلن مسئول بوكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا أن العراق لم يعد بمقدوره انتاج اسلحة نووية بعد تدمير جميع منشآته الخاصة بأبحاث وتطوير الطاقة النووية أثناء حرب تحرير الكويت.

٢٢ : ذكرت وكالة الأنباء العراقية أن الرئيس العراقي صدام حسين تنازل عن بعض سلطاته للحكومة الجديدة في إطار سلسلة من التغييرات التي تستهدف ادخال الديمقراطية.

٢٤ : أعلن الزعيم الكردي جلال الطالباني أنه قد وقع على اتفاق مع الرئيس العراقي صدام حسين بشأن الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق ويؤكد الاتفاق على مبدأ الديمقراطية في العراق وحرية الصحافة والسماح للأكراد بالعودة الى المدن والقرى التي نزحوا منها.

٢٥ : أعلن العراق التزامه بتطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الحكم الذاتي للأكراد. ذكرت صحيفة بابل العراقية أن العراق سيتوقف عن انتاج السلاح في المرحلة المقبلة.

٢٦ : استجاب العراق لانداز قوات التحالف وسحب قواته من مدينة زاخوشمالى العراق.

٢٨ : أعلن الرئيس العراقي صدام حسين عن بدء عملية واسعة النطاق لاعادة بناء الجيش والصناعات الحربية.

٢٩ : قررت الحكومة العراقية منح الرئيس العراقي صدام حسين « ميدالية الرافدين » وهى أرفع وسام عراقى وذلك تقديرا لدوره التاريخى وخدماته النبيلة للعراق.

سلطنة عمان :

١٢ : تقرر زيادة رأسمال البنك المركزى العماني الى ١٧٥ مليار ريال عمانى اعتبارا من ٣١ ديسمبر القادم.

٢١ : بدأت ولايات سلطنة عمان ترشيح ثلاثة من أبناء كل ولاية لتمثيلها في أول مجلس للشورى في تاريخ عمان الذي امر بتشكيله السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.

٢٠ : زار سلطنة عمان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تلبية لدعوة من السلطان قابوس بن سعيد ، في إطار التعاون والتشاور المستمرين للبلدين لبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك على الساحتين الخليجية والعربية.

فرنسا :

١٢ : فازت حكومة ميشيل روكار بالثقة بعد أن رفضت الجمعية الوطنية مذكرة سحب الثقة من الحكومة التي قدمتها المعارضة اليمينية.

فلسطين :

٢ : صرح بسام أبو شريف المستشار السياسى للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بأن منظمة التحرير الفلسطينية أمرت بإجراء تخفيضات كبيرة في نفقاتها لمواجهة الانخفاض الكبير المتوقع في التمويل القادم من الدول البترولية الخليجية.

٥ : حكمت محكمة عسكرية فلسطينية حكما بالإعدام على حمزة أبو زيد الذى قدم على ارتكاب جريمة اغتيال صلاح خلف الرجل الثانى في منظمة فتح وهاميل عبد الحميد رئيس جهاز الأمن في المنظمة وفكرى العمري أحد مساعدى خلف.

٩ : أعرب ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن استعداده لبدء الحوار مع إسرائيل تحت علم ومظلة الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إذا كانت إسرائيل تريد احلال سلام حقيقى.

١٠ : بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تنفيذ مخطط للعراق بهدف الى قطع أوصال الضفة الغربية والضم الكامل غير المعلن لها وتكريس وجود المستوطنات القائمة وتسهيل اقامة المزيد منها والربط بينها.

١٣ : أكد ياسر عديريه رئيس الدائرة الاعلامية بمنظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لصيغة المؤتمر الاقليمى المقترح عقده للسلام في المنطقة.

٢٤ : قرر المجلس المركزى الفلسطينى في اجتماعه بتونس عدم الرفض القاطع لجهود السلام التى يقوم بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ومحاولة تطوير الجوانب الايجابية لهذه الجهود. كما أكد المجلس ضرورة إعادة ودعم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان ومصر والأردن.

كوريا الجنوبية :

١١ : ذكر مسئولون في كوريا الجنوبية أنه تم تبادل السلع مباشرة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية للمرة الأولى منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية في عام ١٩٤٨.

١٩ : ٢٠ زار سول الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف وتم الاتفاق خلال الزيارة على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وقيام كوريا الجنوبية بتقديم التكنولوجيا الحديثة للاتحاد السوفيتى وزيادة الاستثمارات به. كما أعلن الزعيم السوفيتى موافقته على محاولة كوريا الجنوبية الحصول على مقعد في الأمم المتحدة كما وافق على ممارسة ضغط لاقتناع كوريا الشمالية بأخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولى.

الكويت :

٧ : أعلن أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح عن إجراء انتخابات نيابية في الكويت العام المقبل وفقا للدستور الكويتى الذى وضع عام ١٩٦٢ كما أنه سيطلب من

قوات الحلفاء البقاء في الكويت ما بقى صدام حسين رئيس العراق في الحكم.

٨ : أبلغت الكويت السكرتير العام للأمم المتحدة موافقتها على خرائط الكويت الطبوغرافية بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ والتي جاءت الاشارة اليها في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بصدد ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

٩ : أعلن عبدالرحمن العوضى وزير شؤون مجلس الوزراء الكويتى أن بلاده ستطلب من الولايات المتحدة الاحتفاظ بقوات لها بالكويت لردع أى عدوان عراقى محتمل.

١٤ : أعلن وزير التخطيط الكويتى أن بلاده غير مستعدة لقبول لاجئين عراقيين ولكنها ستقبل فقط أو لأسباب إنسانية مروهم عبر أراضيها إذا عرضت دولة ثالثة قبولهم.

١٨ : دعت منظمة العفو الدولية أمير الكويت الى التدخل شخصيا لوقف إنتهاكات حقوق الانسان التى يتعرض لها الفلسطينيون والأردنيون والعراقيين وآخرون في الكويت.

١٩ : ألقت الحكومة الكويتية بولوع إنتهاكات لحقوق الانسان بعد تحرير الكويت من الغزاة العراقيين.

٢٠ : أعلن الشيخ سعد العبدالله الصباح ولى عهد الكويت ورئيس الوزراء التشكيل الوزارى الجديد الذى ضم ١١ وزيرا جديدا.

٢٢ : ملقت الكويت الإنتباه الى تجاهل العراق المستمر للالتزام ببنود قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٨٦.

٢٠ : وقعت مصر والكويت بروتوكولا يحدد أوجه التعاون بينهما في المرحلة المقبلة خاصة في المشاركة في عمليات إعمار الكويت.

لبنان :

٢ : أكد ميشيل المر وزير الدفاع اللبناني لأنه لن تقوم أى دولة مسلحة بدخول الدولة اللبنانية وأنه لن يكون هناك سلاح غير سلاح الشرعية.

٦ : ذكرت مصادر لبنانية مطلعة أن قرارا رسميا اتخذ بالموافقة على السماح للعهد ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبنانى بمغادرة السفارة الفرنسية في بيروت التى لجأ اليها بعد سقوطه في أكتوبر الماضى إلى فرنسا.

٧ : أعلن الرئيس اللبناني إلياس الهراوى أن الدولة ستحفظ للفلسطينيين حقوقهم في لبنان إلا أنها لن تسمح لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم.

١٠ : أعلن هادى رضا عسكري قائد الحرس الثورى الايرانى الموجود في شرقى لبنان رفضه حل مليشيات (٢٠٠٠ مقاتل) مؤكدا أن قواته ستبقى في لبنان حتى تنسحب إسرائيل من الجنوب.

١٢ : أكد الرئيس اللبنانى إلياس الهراوى أنه لاعودة لاتفاقية القاهرة بين

لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن الغامها مجلس النواب اللبناني عام ١٩٨٧ وأشار إلى أنه لن يتم إبرام أي اتفاق جديد ينظم وجود المنظمات الفلسطينية في لبنان . ١٤ : أعلن رئيس وزراء لبنان أن السلطات اللبنانية لاتعترف للجوء الى القوة لنزع سلاح الفلسطينيين في الجنوب . ١٥ : أكد أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين « القيادة العامة » أن جبهته لن تسلم سلاحها للسلطات اللبنانية طالما إستمرت إسرائيل في إحتلال الجنوب اللبناني . ٢٤ : وافقت المنظمات الفلسطينية في لبنان على سحب أسلحتها من بيروت وجنوب لبنان الى مواقع بالقرب من الحدود السورية . ٢٩ : أعلنت القوات اللبنانية موافقتها على تسليم أسلحتها الثقيلة للجيش وفقا لاتفاق الطائف . ٣٠ : أعلن حزب الله الموالي لايران أنه لن يسلم أسلحته للجيش اللبناني حتى تتسحب إسرائيل من الجنوب اللبناني المحتل .

ليبيا : ٣ : إتفق العقيد معمر القذافي ونائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام على ضرورة أن يتضمن قرار مجلس الأمن حول الوقف الدائم لاطلاق النار في الخليج إزالة أسلحة الدمار الشامل من كل منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل وعارضا وجود قوات أجنبية في المنطقة . ١٠ : صدر بيان مشترك عن محادثات العقيد معمر القذافي والرئيس محمد حسنى مبارك أكد ضرورة بدء عمل عربى جاد يمكن من خلاله الانطلاق نحو المستقبل وطالبا بالحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه وحماية إستقلاله . ٢٩ : أصدر العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية خلال استقباله لوفد اللجنة المصرية للتضامن قرارا بباتاحة الفرصة كاملة للتبادل الثقافى والاعلامى بين مصر وليبيا . ليسوتو : ٣٠ : ١ إستقالت حكومة ليسوتو العسكرية بعد أن حاصرت قوات الجيش منزل الحاكم العسكرى للاطاحة به . المملكة الأردنية الهاشمية : ٢١ : كشفت مصادر أردنية أن السلطات الأردنية إتخذت اجراءات أمنية مشددة لمنع حوادث التسلل عبر الخطوط الأردنية الاسرائيلية . ٢٢ : أصدرت محكمة العدل العليا الأردنية قرارا أكدت فيه أن قرار الحكومة الأردنية الخاص برفض قبول أبناء الضفة الغربية في مدارسها هو قرار غير قابل للطعن ويمثل أحد قرارات السيادة الأردنية . المملكة العربية السعودية : ١٥ : أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل

السعودية أن المملكة العربية السعودية بصدد زيادة حجم الجيش وإعادة تسليحه بأحدث وأقوى الأسلحة للدفاع عن أرض الوطن .

١٨ : صرح الفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات السعودية في حرب تحرير الكويت بأن الولايات المتحدة سوف تترك بعض قواتها البرية في السعودية والكويت ولكنها لن تقيم قواعد عسكرية بالمنطقة . ٢٢ : وافقت دول مجلس التعاون الخليجى الست على إنشاء صندوق للتنمية برأسمال مبدئى قدره عشرة مليارات دولار لمساعدة الدول العربية المتضررة من حرب الخليج خلال السنوات العشر القادمة . ٢٦ : أمر الملك فهد بن عبدالعزيز بإقامة معسكر كبير لايواء اللاجئين العراقيين بالقرب من مدينة رفحا السعودية . بحث وزيرا خارجية السعودية وإيران سبل تطوير علاقتهما الثنائية . المملكة المتحدة :

٩ : إتفتحت بريطانيا والولايات المتحدة على عدم التدخل لمساعدة الثوار الأكراد في قتالهم ضد القوات الحكومية في شمال العراق وأعلنتا أنهما ستعيدان النظر في موقفهما إذا إستخدم العراق الأسلحة الكيماوية . ٦ : أعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية أنه فشل في الاتفاق مع الزعماء الصينيين خلال زيارته لبيكين على إنشاء مطار جديد في هونج كونج أو الاستقرار المالى لهونج كونج بعد عودتهما للسيادة الصينية في عام ١٩٩٧ . ١٣ : أعلن في لندن عن رفع القيود التى كانت قد فرضت خلال حرب الخليج على دخول المواطنين العراقيين الأراضى البريطانية . ١٤ : أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أن آخر الجنود البريطانيين قد انسحبوا من الخليج وإتجهوا الى قواعدهم بألمانيا . المملكة المغربية :

٦ : كشفت تقارير سوفيتية نشرت في الرباط أن المساعدات الخارجية لجماعة البوليساريو المعارضة والتى تطالب بفصل الصحراء الغربية عن المغرب قد تقلصت الى حد كبير . ٢٠ : تم التوقيع في الرباط على إتفاقية للتعاون في مجال الطاقة النووية بين وزارة الطاقة والمناجم المغربية والمفوضية الفرنسية للطاقة الذرية . ٢٢ : أوصت الأمم المتحدة بارسال حوالى ١٧٠٠ من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الى الصحراء الغربية للإشراف على إنهاء حالة الحرب المستمرة منذ ١٦ عاما بين جبهة البوليساريو والمغرب في إطار خطة الأمم المتحدة لاعادة السلام . ٢٥ : تلقى الملك الحسن الثانى عاهل المغرب رسالة شفوية من الرئيس حسنى

مبارك نقلها اليه د . بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية . موريتانيا :

٣ : دعت منظمة العفو الدولية المهمة بحقوق الانسان حكومة موريتانيا الى التحقيق في اثناء ذكرت أن حوالى ٢٠٠ سجين سياسى توفوا في السجون في الأشهر الستة الماضية بسبب التعذيب . ١٥ : أعلنت الحكومة الموريتانية ان إنتخابات حرة ستجرى في نهاية العام الحالى وسينظم إستفتاء حول دستور جديد وإنشاء أحزاب معارضة قبل الانتخابات . النمسا :

٧ : أعلن وزير الداخلية النمساوى ان النمسا ستقبل ٢٠٠ من الأكراد الفارين من العراق بإعتبارهم لاجئين سياسيين . نيكاراغوا :

٥ : صرح مسئول سوفيتى في ماناجوا عاصمة نيكاراغوا بأن الاتحاد السوفيتى سيوقف إمداد جيش نيكاراغوا الذى يسيطر على زعماء الساندنيسا الموالية للرئيس السابق دانييل أورتيجا بقطع غيار الأسلحة . الهند :

٦ : وقعت الهند وباكستان إتفاقيتين عسكريتين للحيلولة دون قيام حرب رابعة بين البلدين . الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أن أكثر من ٢٥٪ من القوات الأمريكية في الخليج قد غادرت المنطقة وأن عدد هذه القوات قد إنخفض الى أقل من ٤٠٠ ألف بعد أن كان ٥٤٠ ألفا في ذروة حرب الخليج . ٢ : أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستبدأ سلسلة لقاءات مع المعارضة العراقية .

٣ : أعلن الجنرال كولن باول رئيس الأركان المشتركة للجيش الأمريكى عن إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة في العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج وأن حلف الأطنطى سيظل قويا وبقايا وستبقى منطقة الشرق الأوسط والخليج منطقة تحديات والتزامات أمريكية لمواجهة المجهول وأن واشنطن ستحتفظ بقوة عسكرية قادرة على حماية دول حلف الأطنطى والشرق الأوسط والخليج الى جانب القارة الأوروبية . ١٠ : أعلن البيت الأبيض أن الطائرات الحربية الأمريكية ستقوم بمهام استطلاعية فوق العراق حتى بعد انسحاب القوات البرية وذلك لضمان التقيد بشروط وقف إطلاق النار الذى فرضته الأمم المتحدة .

١ : وقع الرئيس الأمريكى جورج بوش قرارا بخفض المساعدات الأمريكية للأردن إستجابة لطلب الكونجرس الأمريكى بسحب موقف الأردن من حرب الخليج . ١٢ : أعلن الرئيس بوش رفض الولايات المتحدة التورط في الحرب الأهلية الدائرة في العراق مؤكدا أنه سيعمل على إقادة القوات

الأمريكية في الخليج إلى الوطن في أسرع وقت ممكن بعد أن حققت قوات التحالف الدولي الأهداف المحددة لها بموجب قرارات مجلس الأمن .

١٤ : أعلن ضباط أمريكيون أن الولايات المتحدة أكملت سحب كتيبة قوامها ١٧ ألف جندي من جنود العراق وبذلك إنخفض عدد القوة الأمريكية في الخليج إلى ٣٠٠ ألف جندي .

١٤ : أعلن وزير الدفاع الأمريكي أن القوات الأمريكية الموجودة في جنوب العراق بدأت في الانسحاب وإنها ستتمركز في المنطقة العازلة على الحدود العراقية الكويتية مع استمرارها في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الأكراد .

١٥ : وافقت الحكومة الأمريكية على إستئناف المساعدات والمعونات إلى السودان وتشمل تقديم ٤٥ ألف طن من القمح كان متوقفا عليها قبل أزمة الخليج .

١٦ : قررت الولايات المتحدة إرسال عدد محدود من القوات الأمريكية إلى شمال العراق للمساعدة في تأمين عمليات إغاثة آلاف اللاجئين الأكراد النازحين من العراق .

١ : أدانت الولايات المتحدة بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية وكلفت سفيرها في إسرائيل بالاستفسار عن هذه التصرفات في الوقت الذي أوفد فيه الرئيس بوش وزير الخارجية جيمس بيكر لبحض القضايا المتعلقة بالمشاكل القائمة بين الدول العربية وإسرائيل وتحريك عملية السلام في المنطقة .

١ : أعلنت الخارجية الأمريكية أنها تعترف بقبرص واحدة غير مقسمة ولا تعترف بدولة قبرصية تركية وتدين تقسيم الجزيرة .

١٩ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قرار يدعو إلى تشكيل محكمة دولية لمحكمة مجرمي الحرب العراقيين بمن فيهم صدام حسين .

٢ : عقد الجنرال الأمريكي جون شاليكاشفيلي جلسة مباحثات مع مسئولين عراقيين في شمال العراق حول خطط دول التحالف لأقامة مخيمات آمنة للاجئين الأكراد داخل العراق .

٢ : عترضت الولايات المتحدة على نص خطاب بعث به وزير الخارجية العراقي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا وسجل فيه احتجاجه على قرار مجلس الأمن الصادر في بداية أبريل الحالي والذي ينص على وجوب تدمير لسلحة الدمار الشامل العراقية .

٢٠ : إتفقت واشنطن وهانوي على تطبيع العلاقات بينهما وإقامة أول مكتب رسمي أمريكي في فيتنام الشيوعية .

٢ : أكدت الولايات المتحدة أنها ستقوم بتجميد المساعدات المالية التي تقدمها للدول الأفريقية التي لاتعمل على إجراء إصلاحات ديمقراطية .

٢٦ : أعلن الرئيس جورج بوش أن القوات الأمريكية ستبقى في شمال العراق إلى أجل غير مسمى لمساعدة اللاجئين الأكراد .

٢٩ : أعلن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض أن الجولات الثلاث التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في منطقة الشرق الأوسط لم تحقق النتائج الضئيلة وأن هذه الحصيلة تعتبر مخيبة للآمال بكل وضوح .

اليابان : ١ : أعلنت الحكومة اليابانية عن إنخفاض احتياطي اليابان من العملات الأجنبية والذهب بسبب مساهمتها المالية في نفقات حرب الخليج .

١٦ : ١٨ : زار الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف اليابان . وإقترح إقامة تجمع آمناً في منطقتي آسيا والباسيفيك يضم كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين واليابان والهند .

١ : أصدر توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان والرئيس السوفيتي جورباتشوف بياناً مشتركاً أكداً فيه إتفاقهما حول سعيهما الجاد للوصول إلى إتفاقية تتضمن حلاً نهائياً ودائماً لمشكلة جزر الكوريا الأربعة التي إحتلتها القوات السوفيتية في الحرب الثانية .

١ : وافق الاتحاد السوفيتي واليابان على ١٥ إتفاقية في المجالات العلمية والتكنولوجية والغذائية .

اليمن :

٦ : ذكر وزير المفتربين اليمنى أن الضائكر في الأموال والممتلكات الناجمة عن عودة المفتربين من السعودية تزيد على سبعة مليارات وتسعمائة مليون دولار .

١٤ : أعلن وزير الخارجية والمفتربين اليمنى أن الآف المفتربين عادوا من قطر والصومال بسبب رفض السلطات القطرية تجديد تصاريح الإقامة للمفتربين وللاضطرابات في الصومال .

٢٢ : تعهد مجلس الرئاسة اليمنى بأن تكون الشريعة الإسلامية هي أساس مصدر كل التشريعات في البلاد وإعتبار كل تشريع يتناقض مع الشريعة باطلاً من أساسه .

يوجوسلافيا : ١ : أصدر مجلس الرئاسة اليوجوسلافي أمراً إلى قوات الجيش بالتدخل لوقف الاشتباكات الدائرة في جمهورية كرواتيا بين وحدات من بوليس كرواتيا وبعض المتمردين من الصرب .

٢ : أعلن زعماء الأقلية الصربية في جمهورية كرواتيا إنفصال الأقليم الذي يقطنونه عن الجمهورية والانضمام إلى جمهورية الصرب .

٥ : فشل زعماء الجمهوريات اليوجوسلافية الست في التوصل إلى إتفاق حول مستقبل النظم السياسي في البلاد .

٨ : إعترفت يوجوسلافيا بالأقلية الصربية التي تعيش في الأجزاء الجنوبية من يوجوسلافيا وإعتبرتها إحدى الجماعات العرقية الثلاثين التي تتألف منها الشعب اليوجوسلافي .

٩ : أكد وزيراً خارجية يوجوسلافيا والاتحاد السوفيتي أن حل القضية الفلسطينية هو أساس أي حل سلمي ولن يتحقق هذا الحل بدون مشاركة الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢٦ : أصدر برلمان جمهورية الصرب قانوناً يقضى بإعادة الأراضي الزراعية في الجمهورية والتي تم تأميمها خلال الفترة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢ إلى ملاكها الأصليين أو إلى ورثتهم إذا كانوا يعملون في المجال الزراعي .

الاتحاد السوفيتي :

٧ : عقدت في موسكو قمة سوفيتية فرنسية بين الرئيسين جوبالتشوف وفرانسوا ميتران .

١٢ : حذر الرئيس السوفيتي جوبالتشوف العالم الغربي من أن بلاده تقف على حافة الفوضى ، كما حذر من أن أي تدهور في العلاقات بين موسكو وواشنطن قد يؤدي إلى أن تعم الحرب الباردة علاقات القوتين العظميين من جديد أو على الأقل عودة مناخ مطر بينهما .

١٣ : دمر الاتحاد السوفيتي آخر صواريخه النووية متوسطة المدى من طراز اس - اس - ٢٠ .

١٦ : ٢٠ عقدت في موسكو قمة سوفيتية صينية أكد في ختامها الزعيم السوفيتي جورباتشوف وجيانج زيمين زعيم الحزب الشيوعي الصيني حرصهما على تطبيع العلاقات بين البلدين والمساهمة في تحسين الوضع الدولي وتعميق علاقات حسن الجوار والتعاون بين البلدين .

١٦ : وقع وزيراً خارجية الاتحاد السوفيتي والصين اتفاقية الحدود بين البلدين المتعلقة بالجانب الشرقي من خط الحدود المشترك .

١٨ : أعلن بيلا كادار وزير العلاقات الاقتصادية الدولية المجري أن قراراً بحل منظمة التعاون الاقتصادي بين دول الكتلة الشرقية (الكوميكون) قد اتخذ في اجتماع عقد في موسكو وأن التوقيع على انتهاء وجود المنظمة رسمياً سيتم في ١٨ يونيو القادم في بوا دابست .

٢٢ : وافق مؤتمر نواب الشعب في جمهورية روسيا الاتحادية على مشروع قانون جديد يقضى باستحداث منصب رئيس جمهورية ذي سلطات واسعة .

٢٧ : فاز زفيد جامسا خورديا رئيس برلمان جمهورية جورجيا السوفيتية بأغلبية ٨٧ ٪ من الأصوات في أول انتخابات رئاسية شعبية مباشرة في الاتحاد السوفيتي ليصبح أول رئيس لجمهورية جورجيا التي ظلت تحت الحكم الروسي أكثر من ٢٠٠ عام .

١ : ذكرت الصحف الإسرائيلية أن إسرائيل تقوم بتنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية في إثيوبيا من بينها قواعد عسكرية ومصنع للأسلحة .

٥ : جرت عملية سرية لنقل ماتبقى من

٢٥ الفا من يهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل .

٩ : وافقت حكومة اثيوبيا على الاشتراك في مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعت اليه الولايات المتحدة للاجتماع في لندن وتحضره ثلاث منظمات اثيوبية وارتيرية تخوض حرباً ضد الحكومة .

١٠ - نصبت حكومة جديدة في اثيوبيا وصفت بأنها أكثر اعتدالاً وذلك لبدء مفاوضات مع الثوار المناهضين للحكومة ، ويرأس الحكومة تيسفاي دنكا وتتكون من مجموعة واسعة من الجماعات العرقية المختلفة .

١١ : أعلن الرئيس الاثيوبي منجستو هيلاماريام التعبئة العسكرية العامة في البلاد وتجنيد جميع المواطنين فوق سن ١٨ لمواجهة ضراوة الحرب الاهلية التي امتدت الى مناطق جديدة في البلاد .

٢١ : أعلن راديو اديس ابابا ان الرئيس الاثيوبي منجستوهيلاماريام قد استقال من منصبه وغادر اثيوبيا بعد ١٤ عاماً في الحكم وأن نائبه تيسفاي جابري كيدان تولى القيام بأعمال الرئيس .

٢٢ : رفضت المعارضة الاثيوبية وقف القتال او التعاون مع الحكومة الجديدة باعتبارها جزءاً من نظام منجستو .

٢٧ : استلمت الحكومة الاثيوبية للثوار وامرت قواتها المسلحة بوقف إطلاق النار فوراً وبدون شروط ، وامرت قيادة الثوار قواتها بدخول العاصمة اديس ابابا . وألغت القيادة العامة للقوات المسلحة القرار السابق بإعلان التعبئة العامة .

٢٨ : استولى الثوار الاثيوبيون على العاصمة الاثيوبية اديس ابابا بما فيها قصر الرئاسة .

٢٩ : أعلن هيرمان كوهين وسيط السلام الأمريكي ان المباحثات بين وفدي الحكومة والمعارضة في لندن قد انتهت وأن الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب اثيوبيا - أكبر جماعات المعارضة - ستتولى السلطة .

٢٩ : تم تشكيل حكومة مؤقتة في اثيوبيا لتولى السلطة هناك الى حين تكوين حكومة انتقالية في أوائل يوليو القادم من كل جماعات الثوار وتعهدت الجبهة الديمقراطية الثورية بإجراء انتخابات حرة خلال عام .

٢٩ : شرعت جبهة تحرير اريتريا في تكوين حكومة انتقالية بالإقليم .

اسرائيل :

١ : هددت اربعة احزاب يمنية ودينية في اسرائيل باسقاط حكومة اسحق شامير رئيس الوزراء اذا ما قدمت تنازلات حول مؤتمر السلام في الشرق الاوسط .

٤ : اصدرت المجموعة الاوروبية بياناً أكدت فيه ان الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة عمل غير شرعي في ظل احكام القانون الدولي خاصة معاهدة جنيف الرابعة .

٧ : أكد هانز فان دين بروك وزير خارجية هولندا دعم السوق الاوروبية المشتركة للجهود الامريكية الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط وقال ان السوق الاوروبية تريد ان يكون لها دور في تشجيع مفاوضات السلام وضمان الامن والاستقرار في المنطقة .

٨ : شكل المهاجرون السوفييت الى اسرائيل حزباً سياسياً خاصاً بهم لحل مشاكل الهجرة التي يعانون منها خاصة العمل والسكن

٨ : صرح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بأن المستوطنات الاسرائيلية في الارض العربية المحتلة ستكون نقطة من نقاط التفاوض في أي مباحثات سلام مقترحة مع العرب وأنها تعتبر جوهر النزاع .

١٢ : أعلن اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل رفضه للمطلب الأمريكي السوفيتي الخاص بمعادلة الارض بالسلام .

١٦ : ذكر راديو اسرائيل ان أول اتفاق للتعاون العلمي الاكاديمي بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي قد وقع في بنو سيع .

١٦ : أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية ان مهمة السلام التي يقوم بها في منطقة الشرق الاوسط مازالت مستمرة وقال ان الخلافات في وجهات النظر العربية والاسرائيلية تتركز على دور الامم المتحدة في عملية السلام وامكانية السماح لأي مؤتمر سلام مقترح بأن يعود للإنعقاد أثناء المفاوضات وأن هناك الكثير من مجالات الاتفاق وأنها تزيد كثيراً على مجالات الاختلاف .

١٩ : جاء في تقرير أعدته وحدة الاستيطان التابعة للمستديرة الاسرائيلي ان وزارة الاسكان الاسرائيلية تعزّم إقامة ١٥٧٦٢ وحدة استيطان سكنية موزعة على ٥٥ مستوطنة في الاراضي المحتلة .

٢٠ : قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي

اقامة مستعمرة جديدة في وسط هضبة الجولان السورية المحتلة .

٢١ : زار اسرائيل لينج فاليسا رئيس بولندا ذكر راديو اسرائيل ان شركتي الطيران الاسرائيلية والسوفيتية الوطنيتين وقعتا اتفاقا يقضى بمساعدة الرحلات الجوية بين موسكو و تل أبيب .

٢٤ : نظمت اسرائيل جسرا جويا طارئا في اطار عملية سرية واسعة النطاق لاجلاء الالاف من اليهود الفلاشا من اديس ابابا الى اسرائيل . أكد ذلك مصدر مطلع في مطار اديس ابابا .

٢٥ : وافق مجلس الامن وياجمع الاراء ويتايد الـ ١٥ دولة اعضاء المجلس على قرار يشجب طرد اسرائيل للفلسطينيين من اراضيهم .

٣٠ : زار ديك تشيني وزير الدفاع الامريكى اسرائيل ووقع خلال الزيارة اتفاقا للتعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة لدعم مشروع تطوير صاروخ (جيش) الاسرائيلي المضاد للصواريخ .

افغانستان :

١٣ : اتهم وزير خارجية افغانستان باكستان بانها ارسلت اكثر من ١٠ الالف جندي من قواتها وعملاتها لمساعدة المجاهدين الافغان في الاستيلاء على مدينة خوست الافغانية .

١٠ : طرح الملك ظاهر شاه ملك افغانستان المخلوع من منفاه في روما خطة سلام تقضى بتشكيل لجنة من قيادات المجاهدين والسياسيين الافغان لتكون بمثابة هيئة تنفيذية مؤقتة تعيد الامن الى البلاد وتضع دستوراً جديداً .

١٢ : في تطور مفاجيء قررت الحكومة الامريكية عدم تخصيص اية مساعدات للمجاهدين الافغان في مشروع ميزانية ١٩٩٢ .

اليابا :

٤ - أعلن رامز عالبا رئيس اليابا انه قد استقال من منصبه كرئيس للحزب الشيوعي الالباني الحاكم وذلك تمشيا مع الدستور الجديد الذي ينص على عدم تولي رئيس الدولة اى مناصب حزبية .

المانيا :

١ : استدعت وزارة الخارجية الالمانية سفير الكويت لدى ألمانيا الى مقرها في بون وأبلغته قلق الحكومة الالمانية العميق ازاء التجاوزات التي استهدفت الفلسطينيين المقيمين في الكويت . كما أبلغته حرص ألمانيا على اجراء انتخابات حرة في الكويت .

٨ : أعلن المستشار الالماني هلموت كول انه انتهى الخلاف بين حزبه الديمقراطي المسيحي وحزب اليمين الاخرى المشتركة

معه في الائتلاف الحاكم وهو الخلاف الذي كاد يهدد بانهيار الائتلاف .

٢٤ : قررت ألمانيا اعفاء مصر من ضرورة الحصول على موافقات مسبقة قبل تنفيذ التعاقدات على الاجهزة والمعدات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والحساسة .

٢٥ : أغلقت ألمانيا ربيع قواعدا العسكرية وذلك في اطار برنامج تخفيض حجم قواتها العسكرية .

٢٩ : انتخب الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني المعارض بيون انجولم رئيس وزراء ولاية شيرتينج هولشتاين زعيما جديدا له .

انجولا : ٢ : توصلت الحكومة الانجولية وجمعية يونيتا المناهضة لها الى اتفاق لانهاء الحرب الاهلية الدائرة في البلاد منذ ١٦ عاما والتي راح ضحيتها مئات الالاف من الاشخاص . ١٦ : بدأ سريان وقف اطلاق النار رسميا بين حكومة انجولا وحركة يونيتا المناهضة لها .

ايران : ٣ : جرت محادثات في طهران بين وزيرى خارجية ايران وفرنسا تم التوصل خلالها الى اتفاق مبدئى حول النزاع المالى الفرنسى الايرانى وقيمه مليار دولار .

٤ : اهرت ايران - رسميا لأول مرة على لسان وزير خارجيتها - عن تأييدها لفكرة محاكمة صدام حسين رئيس العراق .

٦ : حذر الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجاني من اقامة جيوب كردية في شمال العراق على الحدود المنافسة لايران وأعلن ان الامريكيين لديهم نوايا سيئة .

٢٦ : اتهمت ايران الرئيس العراقى صدام حسين باستخدام الاساليب الوحشية في معاملته لشعبه خاصة الشيعة الذين يتركزون في جنوب البلاد .

ايطاليا : ١٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لروما . ووافقت الحكومة الايطالية على تخفيض الديون المصرية بنسبة ٥٠ ٪ (٨٠٠ مليون دولار) على ان يتم التخفيض دفعة واحدة .

باكستان : ٢٨ : وافق مجلس الشيوخ الباكستانى على قانون يرسى قواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها القانون الاساسى للدولة .

بلغاريا : ٢٩ : باغلبية ١٩٨ نائبا مقابل ٢٩ صوتا معارضا وامتناع ٣٧ نائبا عن التصويت وافق البرلمان البلغارى على اجراء انتخابات تشريعية وبلدية في سبتمبر ١٩٩١ وقرار الدستور الجديد قبل ١٧ يونيو ١٩٩١ .

بلجيكا : ٢٨ : وافق وزراء دفاع حلف الاطلنطى على اجراء تغييرات جذرية في هياكل الحلف

تشمل تشكيل قوة تدخل سريع للتعامل مع الاخطار التي تواجه دول الحلف سواء من جانب اوروبا الشرقية او الشرق الاوسط كما قرروا خفض قوات الحلف في وسط اوروبا بمقدار النصف بعد زوال خطر الحرب الباردة .

بولندا : ٢٠ - ٢٣ : زيارة الرئيس لنج فاوونسا لاسرائيل اعلن مسئولون اسرائيليون ان الرئيس البولندى لينج فاوونسا قد وعد اسرائيل بالغاء صفقة لبيع دبابت حديثة لسوريا وقال ان بلاده لن تزود من اسلحهم اعداء اسرائيل باسلحة .

تركيا : ٥ : دعا الرئيس التركى تودجوت اوزال الولايات المتحدة والقوات المتحالفة الى عزل الرئيس العراقى صدام حسين .

١٨ : ١٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عمل لانترة خلال جولة اوروبية لبحث دفع جهود السلام واوضاع الشرق الاوسط بعد حرب الخليج والتعاون بين البلدين بتشيكوسلوفاكيا :

٨ : ابلفت السفارة الامريكية في براغ وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا بطلب بلاده عدم بيع اسلحة لايران وسوريا لتأييدهما الارهاب .

٢٥ : فضّل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا في التوصل الى اتفاق حول حجم التعويضات التي يجب ان يدفعها الاتحاد السوفيتى مقابل الاضرار التي الحقها وجود قواته بتشيكوسلوفاكيا .

تونس : ٨ : أعلن محمد الفخوش وزير المالية التونسى ان احتياطات تونس من العملة الصعبة انخفضت الى ما قيمته ٢٣٠ مليون دينار تونسي (نحو ٣٦٢,٣ مليون دولار امريكى) مقابل ٥٠٠ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لازمة الخليج .

١٨ : ذكرت صحيفة لايريس التونسية الرسمية ان اجهزة الامن التونسية اكتشفت مؤامرة دبرتها العناصر الاسلامية المتطرفة لقلب نظام الحكم واقامة جمهورية اسلامية . ٢٦ : أكد الرئيس التونسى ان خطوات حاسمة ستتخذ ضد حركة النهضة الاسلامية المحظورة بعد اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم ضمت عناصر مدنية وعسكرية منتمية لهذه الحركة .

جمهورية مصر العربية :

٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك وزيرى خارجية اليمن وبريطانيا كلا على انفراد .

٤ : تلقى الرئيس حسنى مبارك رسالة خطية من الرئيس التونسى زين العابدين بن على حملها اليه وزير خارجية تونس .

٧ : تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد ٧ سفراء جدد لكل من الجزائر وتايلاند واوجواى وبروناي والمغرب واليابون

الافريقي مؤتمر السلام الذي عقده رئيس جنوب افريقيا فريدريك دي كليرك وحضره رئيس حركة (إنكاتا) :
السودان :

٣ : طلب السودان من المجتمع الدول والدول الخفيفة والصديقة المساعدة في نقل المواد الغذائية جوا الى مدن جنوب السودان .

٤ : اصدر المؤتمر التاميسي للنظام السياسي بالسودان بيانا تضمن الحث على نبذ الفرقة والتشتت وترسيخ حكم الشورى وسيادة القانون وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم وتطبيق النظام الكونفدرالي واعتبار الشريعة الاسلامية والاعراف مصدرين للقانون

١٠ : تقدم السودان بمذكرة الى الجامعة العربية بشأن تهديد اسرائيل لأمته القومي وضلوعها في الحرب التي تشنها حركة التمرد في جنوب السودان بما في ذلك اقامة قواعد عسكرية متاخمة للأراضي السودانية واقامة سدود على النيل الأزرق لعرقلة الامدادات المائية

١٩ : اعلنت حكومة السودان استعدادها للدخول في مفاوضات سلام مع حركة التمرد في الجنوب في اي وقت ومكان بشرط ان يكون الطرف الآخر جادا في ذلك

٢٦ : قررت الحكومة السودانية تجميد ٣٠٪ من اموال المواطنين الذين اودعوا اموالا تزيد على مبلغ ١٠٠ الف جنيه سوداني في البنوك بعد يوم ١٨ مايو الحالي وتجميد ٢٠٪ من اي مبالغ كانت موجودة في حسابات المواطنين وزادت قيمتها على مئة الف جنيه تم ايداعها قبل هذا التاريخ سوريا :

٦ : صرح مايريان كالفا رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا - خلال زيارته لاسرائيل - بأن بلاده ستبيع دبابت من طراز تي - ٧٢ السوفيتية الاصل والمتطورة لسوريا لأنها في حاجة الى المال لتشغيل مصانع الاسلحة

٧ : أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان بلاده لا تقبل الا حلا شاملا وعقلا وترفض اي حل منفرد حتى ولو كان ذلك بعودة الجولان المحتلة اليها وترفض اي حل منفرد معها

١٨ : قام الملك حسين عاهل الأردن بزيارة سريعة لسوريا وبحث مع الرئيس السوري حافظ الأسد اتخاذ موقف موحد تجاه متطلبات مؤتمر السلام

١٩ : زار دمشق الرئيس حسنى مبارك وأجرى محادثات مع الرئيس حافظ الأسد حول أزمة المنطقة والوضع في الخليج

٢٢ : وافق مجلس الوزراء السوري في اجتماع طارئ على مشروع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان

٢٢ : وقع الرئيسان السوري حافظ الأسد واللبناني الياس الهراوي معاهدة

١٧ : وافق صندوق النقد الدولي على الاتفاق مع مصر بشأن دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري

٢٠ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بتعيين الدكتور بطرس غالى نائبا لرئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ووزير دولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج كما شمل القرار تعيين وزراء جدد

٢١ : ٢٣ زار مصر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان

٢٧ : استقبل الرئيس حسنى مبارك وزير دفاع الكويت الذي سلمه رسالة من اميرها وأعلن الوزير ان الرئيس مبارك وعد بأن تكون مصر في مقدمة الدول العربية التي ستعنى بالمحافظة على امن الخليج العربي والكويت بشكل خاص .

(انظر ايضا فرنسا ٥/٢٥) الجزائر :

٣٠ : مظاهرات واسعة بالجزائر تطالب باجراء انتخابات سياسية . وكانت جبهة الخلاف الاسلامي قد دعت الى هذه المظاهرة لتعزيز مطالبها باجراء انتخابات رياضية مع الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر اجراؤها في يونيو ٩١ والغاء القوانين الانتخابية بدعوى انها تحايى جريدة جبهة التحرير الجزائرية الحاكم جنوب افريقيا :

٢ : أعلن رئيس جنوب افريقيا فريدريك دي كليرك عن عدة اجراءات اصلاحية استجابة لشروط حزب المؤتمر الوطني من بينها تخفيف حدة قانون الامن الداخلي وخطة سلام من عشر نقاط ترضى مطالب المؤتمر الوطني

١٠ : توصل الزعيم الافريقي نيلسون مانديلا الى اتفاق مع دي كليرك رئيس جنوب افريقيا الى اتفاق بحظر حيازة الاسلحة في مناطق السود بمدينة جوهانسبرج ومناطق اخرى . الا ان القتال استمر بين العناصر المتصارعة

١٨ : أعلن المؤتمر الوطني الافريقي ان الاجراءات التي تعهد فريدريك دي كليرك رئيس جنوب افريقيا باتخاذها من اجل وقت العنف في مناطق السود لم تلبي الشروط التي طالب بها حزب المؤتمر الوطني للاستمرار في المفاوضات حول مستقبل البلاد .

١٤ : اصدرت المحكمة العليا في جنوب افريقيا حكما بالسجن لمدة ٦ سنوات على السيدة ديني مانديلا زوجة نيلسون مانديلا بعد ادانتها بتهمة خطف ٣ شبان افارقة من المناهضين للعنصرية وتعذيبهم بمدينة سوتو عام ١٩٨٨

١٨ : أوقف المؤتمر الوطني الافريقي محادثاته مع حكومة جنوب افريقيا بشأن مستقبل البلاد السياسي احتجاجا على استمرار القتال بين السود

٢٤ : قاطع حزب المؤتمر الوطني

٨ : أعلن الرئيس حسنى مبارك ان مصر

قررت سحب جميع قواتها من السعودية والكويت بعد ان نفذت المهمة التي كلفت بها والتي انتهت بتحرير الكويت

١٠ : وافق مجلس الشعب على مد العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاث سنوات

١٢ : ١٣ زار القاهرة الكسندر بسمرتينج وزير الخارجية السوفيتي ضمن جولة له في بعض عواصم الشرق الاوسط شملت دمشق وعمان وتل ابيب والسعودية لبحث سبل دفع السلام في الشرق الاوسط ، كما التقى بسمرتينج بوزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في القاهرة وعقد اجتماعات ثنائية كما اجتمع بهما الرئيس حسنى مبارك لبحث وسائل دفع جهود السلام بالمنطقة

١٢ : ١٤ زار القاهرة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي ضمن جولته الرابعة في الشرق الاوسط لدفع جهود التسوية السلمية في المنطقة

١٢ : عقد الرئيس مبارك والرئيس الاوغندي يوري موسيفيني جلسة مباحثات باستراحة الرئيس بمطار القاهرة لبحث القضايا الدولية وتنسيق المواقف في مؤتمر القمة الافريقي الذي يعقد في يوليو القادم

١٣ : عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعين مع كل من جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي ثم مع الوزير الامريكي الكسندر بسمرتينج ومصر الخارجية السوفيتي في اول اجتماع من نوعه يضم وزيرى خارجيتي الدولتين العظميين مع الرئيس مبارك لدفع الجهود السلمية

١٣ : ١٥ : بحث الرئيس مبارك مع الرئيس روبرت موجابى رئيس زيمبابوى اجراءات التحضير للقمة الافريقية

١٤ : تسلم الشيخ سالم صباح السالم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي رسالة الى الرئيس مبارك من امير الكويت حول العلاقات بين البلدين .

١٥ : قدم الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية استقالته الى الرئيس حسنى مبارك الذي قبلها وذلك بعد انتخاب الدكتور عبدالمجيد باجماع الدول العربية امينا عاما لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

١٦ : استقبل الرئيس مبارك الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية الذي نقل رسالة من الملك فهد عاهل السعودية

١٦ : ١٩ قام الرئيس حسنى مبارك بجولة اوروبية شملت كلا من ايطاليا - الفاتيكان - لوكسمبورج - وفرنسا وتركيا وكذلك سوريا والجمهورية الليبية أجرى خلالها مباحثات مع زعماء هذه الدول حول الأوضاع في الشرق الاوسط والخليج ومعالجة مسألة الديون المصرية .

الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين
٢٨ : استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد وفد م. ف. برئاسة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة واستعرض الوضع في المنطقة

الصومال :
١٨ : أعلن متحدث باسم متمردى الشمال في الصومال ما أسماه باستقلال الشمال عن الجنوب

١٩ : وصف حزب المؤتمر الصومالي المتحد الحاكم في الصومال إعلان عدد من قبائل شمال الصومال إقامة دولة مستقلة - بأنه غير مقبول وأنه مخالف للاتفاقيات بين الحزب والحركة الوطنية الصومالية التي أيدت الاستقلال

٢٧ : طالبت الحكومة الصومالية المؤقتة بإلغاء إعلان دولة مستقلة في الشمال الصومالي

٢٩ : انتخب الحركة الوطنية الصومالية رئيس الحركة عبدالرحمن أحمد على رئيساً للجمهورية وحسن عيسى جاما نائباً له الصين :

٨ : أعلن متحدث باسم منظمة « مراقبة آسيا » لحقوق الإنسان ومقرها نيويورك أن الحكومة الصينية أطلقت سراح لي جينج جينج المستشار القانوني لاتحاد العمال المستقل الذي تشكل اثر حركة الديمقراطية في عام ١٩٨٩

١٠ : حذر لي بنج رئيس وزراء الصين الولايات المتحدة من أن إلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية تجارياً التي تمنحها واشنطن للصين سيوجه ضربة خطيرة لسياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الغرب الذي بداته الصين عام ١٩٧٩

١١ : أعلنت الصين أنها لن تتخلى عن احتمالات استخدام القوة العسكرية ضد تايوان لكن هدفها الأساسي يبقى تحقيق الوحدة سلمياً مع هذه الجزيرة العراق :

١ : صرح مسئول أمريكي بأن العراق أبلغ المنظمة الدولية للطاقة النووية أنه نقل جزءاً من المواد النووية التي يملكها من المنشآت النووية العراقية إلى مواقع أكثر أمناً خلال حرب الخليج وأنه لن يكشف عن موقع ١٢ كجم من اليورانيوم المخضب حصل عليها من فرنسا إلا إذا قدمت واشنطن وعداً بعدم مهاجمة أية مواقع عراقية أخرى

٢ : أعلن الزعيم الكردي جلال طالباني أن الرئيس العراقي صدام حسين وافق على إجراء انتخابات حرة خلال ستة شهور كما وافق أيضاً من حيث المبدأ على العفو العام عن جميع المسجونين العراقيين

٣ : توغلت القوات المتحالفة لمسافة ٨٠ كيلومتراً في شمال العراق وطلبت من الجيش العراقي الانسحاب من هذه المنطقة

٤ : طلب السفير العراقي لدى الأمم

المتحدة مجلس الأمن بإرجاء تصديق التعويضات المفروضة على العراق الناجمة عن أضرار حرب الخليج إلى خمس سنوات على الأقل

٥ : قررت الحكومة العراقية إجراء تعديلات في القوانين المصرفية تقضى بالسماح بتأسيس البنوك الخاصة تحت إشراف البنك المركزي وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٥

٦ : أعلن العراق رفع القيود التي فرضت على الصحفيين الأجانب أثناء حرب الخليج

٨ : اعترف طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة في العراق بأن الرئيس صدام حسين قد ارتكب أخطاء خلال قيادته للبلاد ، كما ارتكب النظام العراقي كله أخطاء إلا أن ذلك يعد امراً حتمياً - كما قال - خاصة عندما يبقى أي شخص في السلطة لفترة طويلة

٩ : اتعت القوات الأمريكية انسحابها بالكامل من جنوب العراق

٩ : أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة أن الحكومة العراقية رفضت تماماً فكرة إنشاء قوة بوليس تابعة للأمم المتحدة في شمال العراق

١٠ : أعلن بيتر هومينفيلر رئيس لجنة العقوبات على العراق التابعة للأمم المتحدة أن الدول التي لديها أرصدة عراقية مجمدة حرة في الإفراج عن بعض الأرصدة من أجل شراء العراق للغذاء والأمدادات الإنسانية

١ : أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن الجيش الأمريكي قد أكمل انسحابه من المنطقة الحدودية بين العراق والكويت والتي ستكون من الآن فصاعداً تحت سيطرة مراقبي الأمم المتحدة

١١ : بدأت قوات التحالف نقل آلاف الأكراد من من مخيماتهم في تركيا إلى موطنهم الأصلي في شمال العراق

١٨ : أعلن مسعود بيزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردي أن زعماء الأكراد وممثلي الحكومة العراقية قد توصلوا إلى اتفاق من حيث المبدأ يقضى بإقامة نظام ديمقراطي في العراق ومنح الأكراد الحكم الذاتي

١٩ : صرح محمد سعيد الصحاف وزير الدولة العراقي لشئون الخارجية بأن بلاده ستجرى تغييرات في سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية وعواقفها تجاه الأمن الإقليمي العربي وذلك انسجاماً مع الوضع الدولي القائم

٢٠ : قرر مجلس قيادة الثورة العراقية حل محكمة الثورة

٢١ : وافق مجلس الأمن بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع كوبا عن التصويت على تشكيل صندوق للتعويضات العراقية للدول المتضررة من غزوة الكويت في أغسطس الماضي . وتقرر اختيار مدينة جنيف مقراً للصندوق الذي يتكون مجلس إدارته من

ممثلين عن الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن دون أن يكون لأي منهما حق الاعتراض (الفيتو)

٢ : ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية الرسمية أن سلطنة عمان وباكستان والمغرب وهي الدول التي كانت تشارك في التحالف الدولي ضد العراق قد أعادت فتح سفاراتها في بغداد

٢٢ : أرجأت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة اتخاذ أي إجراء بشأن طلب العراق السماح له بتصدير بشمول بقيمة ألف مليون دولار

٢٦ : وافق العراق على سحب قواته من مدينة دهوك الواقعة شمال العراق كما وافق على دخول عناصر من القوات المتحالفة إلى المدينة

٢٦ : أعلنت مجموعة تقصى حقائق فرنسية أن العراق قد رعد عدد ضحايا حرب الخليج من المدنيين والعسكريين العراقيين بما يتراوح ما بين ١١٠ ألف و ١٥٠ ألف شخص

٢٨ : ذكرت مجلة (بونتي) الألمانية أن عبد الجبار عمر غاني سفير العراق السابق في ألمانيا الاتحادية أعدم بتهمة الخيانة

٢٨ : كشف جواد هاشم وزير التخطيط العراقي السابق - بأن أحكاماً بالإعدام صدرت ضده وضد محمد المشاط السفير العراقي السابق لدى واشنطن وعفيقي الراوي السفير السابق في استراليا بسبب رفضهم إصرار الرئيس العراقي صدام حسين على الحرب بسبب الكويت سلطنة عمان :

١ : ٤ أجرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مباحثات سياسية هامة ، مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية في إطار الزيارة التي قام بها إلى سلطنة عمان . وقد أعلن يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية أن الزعيمين تبادل خلال الجلسة وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والأوضاع القائمة في منطقة الخليج بعد حرب تحرير الكويت والاستقرار الذي تتعم به المنطقة بعدما تحقق النصر على العدوان ، وكذلك تبادل الآراء حول الخطوات الواجب اتخاذها بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمستقبل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة ، وفي إطار العمل المشترك بين دول المجلس والتعاون مع الأطراف الأخرى المجاورة والعربية والدولية وقررت سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة أن يكون التمثيل الدبلوماسي بينهما على أعلى مستوى على أن يتم تبادل السفراء في القريب العاجل جاء ذلك في بيان مشترك صدر عن زيارة رئيس دولة الإمارات لمسلط

٧ : عقدت اللجنة الأمنية العليا التابعة لمجلس التعاون الخليجي اجتماعات في مسقط لبحث الترتيبات الأمنية في المنطقة بعد انتهاء

كوريا الجنوبية :

١٢ : أمرت حكومة كوريا الجنوبية باعتقال ٩ من زعماء المعارضة والطلاب الذين شاركوا في الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد .

٢٦ : أجرى روتاي وو رئيس كوريا الجنوبية تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه ٤ وزراء من الحكومة الكورية وذلك في محاولة منه لكسب ثقة الشعب في حكومته التي تزداد المعارضة الشعبية لها .

كوريا الشمالية :

٥ : أصدر المؤتمر البرلماني الدول الذي شهدته ولود من ١٩ دولة في ختام أعماله لبيونج يانج عدة قرارات وتوصيات في مقدمتها مساندة الجهود التي تبذل لتحقيق مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط والخليج ودعا الى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع العربي الاسرائيلي حلا عادلا ودائما كما أكد حق كل الدول بما فيها إسرائيل في العيش في سلام في إطار حدود أمنة . ومعترف بها . كما دعا المؤتمر الى ضرورة عودة المواطنين الاكراد والتركمان وأي مواطنين آخرين يضطرون الى ترك بلادهم أو أماكنهم تحت حماية الأمم المتحدة .

٢٨ : أعلنت كوريا الشمالية أنها تتقدم بطلب للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة في ضوء اعتزام كوريا الجنوبية التقدم لعضوية الأمم المتحدة .

الكويت :

■ طالب وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في ختام أول إجتماع لهم في أرض الكويت بعد التحرير بأن يكون إعلان دمشق هو الإطار الذي تتم من خلاله الترتيبات الأمنية للمنطقة وكذلك جوانب العمل العربي المشترك الأخرى كما دعا الوزراء الى تطوير الهياكل الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي لسد الثغرات التي كشفت عنها أزمة الخليج وغزو العراق للكويت . كما جددوا المطالبة باستمرار فرض العقوبات على العراق حتى يفرج عن جميع المحتجزين الكويتيين لفيهم ودفع التعويضات للكويت وأشادوا بدور مصر وسوريا المؤازر للكويت وبدور المجلس الأخرى خلال الأزمة .

٧ : قررت حكومة الكويت مساواة العمالة البحرينية في سوق العمل بالمواطن الكويتي في جميع الحقوق والواجبات .

١٤ : أعلنت الحركة الدستورية الإسلامية إحدى جماعات المعارضة في الكويت أن السلطات الكويتية اعتقلت خمسة من أعضائها .

١٧ : أكد وزير الدفاع الكويتي أن قوة من الخليج ومصر وسوريا سوف تمل بالكويت محل قوات التحالف المنسحبة من الكويت .

١٨ : أصدر وزير الداخلية الكويتي قرارا يقضي بتسليم جميع الأسلحة والذخائر

الشرق الأوسط على أساس حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وضمان أمن إسرائيل داخل حدود أمنة ومعترف بها .

٢٥ : قرر نادي باريس تخفيض ديون مصر الخارجية بنسبة ٥٠٪ وجدولة الجزء الباقي منها بشروط ميسرة .

٢٨ : بدأت فرنسا سحب قواتها من الخليج العربي .

٢٩ : أعلن متحدث باسم الرئيس الفرنسي ميتران أن فرنسا قررت دعوة سوريا الى سحب قواتها العاملة في لبنان والدعوة الى إجراء إنتخابات حرة في البلاد .

فلسطين :

١٨ : أبدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ٤ مواطنين فلسطينيين من قطاع غزة الى لبنان بتهمة قيادة منظمة فتح بالقطاع والقاء زجاجات حارقة على قوات الاحتلال .

٢٠ : حثت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة على وقف عمليات إبعاد الفلسطينيين التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

٢٢ : إستولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الأراضي الخاصة بـ ١٧٦ عائلة فلسطينية في بلدة عناتا بقضاء طولكرم بالضفة الغربية .

دولة قطر :

١٦ : أكد السيد مبارك على خاطر وزير خارجية قطر ورئيس المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي أن دول إعلان دمشق ماضية في تنفيذ ما جاء في الاعلان بخطى حثيثة ووفق أسس موضوعية مدروسة لدعم الأمن والاستقرار وتحقيق التقدم في الوطن العربي .

كمبوديا :

٢ : لأول مرة منذ ١٢ عاما من الحرب الأهلية توقف إطلاق النار على جميع الجبهات بين قوات حكومة كمبوديا والائتلاف المعارض المكون من ٢ أجنحة وذلك تنفيذا لقرار من السكرتير العام للأمم المتحدة وفرنسا وأندونيسيا إستعدادا لجولة جديدة من مباحثات السلام المقرر .

كندا :

٨ : سمحت كندا للسفير العراقي في الولايات المتحدة محمد المشاط بالهجرة اليها ومعه إثنان من عائلته على أن يكون له الحق في الحصول على الجنسية بعد ٣ سنوات .

كوبا :

٧ : أعلن كارلوس رافائيل رودريجو نائب الرئيس الكوبي فيديل كاسترو أنه تم وضع الاقتصاد الكوبي في حالة اقتصاد حرب وذلك لمواجهة المشكلات الناجمة عن اضطرابات علاقات كوبا التجارية مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية .

١٤ : بدأت متاجر كوبا في عرض ٥٠٠٠ نسخة من الانجيل للبيع علنا في بادرة على التسامح مع الأديان من جانب الحكومة الشيوعية .

حرب تحرير الكويت وامكانية مشاركة ايران في تلك الترتيبات

١٩ : ٢٣ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة رسمية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر

٢٤ : أعلن معالي عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني ان صيغة الترتيبات الأمنية المقترحة في الخليج ستكون تابعة من المنطقة ومستجيبة لمطالباتها وقال ان امن الخليج وامن المنطقة كلها هو - كل لايتجزأ - وان ايران ستكون طرفا في هذه الترتيبات التي ستساهم فيها أطراف عربية ودولية أخرى . وأضاف ان سلطنة عمان تدرس مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موضوع الترتيبات الأمنية وسترفع النتائج الى القمة الخليجية المقبلة ، مشيرا الى ان رؤساء اركان دول المجلس سيجتمعون قريبا من أجل البحث في المسائل العسكرية لهذه الترتيبات . وأكد وزير الاعلام العماني ان الترتيبات ستكون شمولية ، أي انها ستتناول الامن الاجتماعي والاقتصادي والتواصل الحضاري بين الشعوب ودعا الى ضرورة بناء جدار الثقة حجرا حجرا حتى لايتزعزع عند أول عاصفة .

وقال ان لكل طرف مصالحه في المنطقة التي نريد حمايتها ولكن ينبغي علينا ان نسعى لثلا تغطي مصالح الآخرين على مصالحنا أي علينا ان نحقق التوازن المنشود .

ومن ناحية أخرى أوضح وزير الاعلام العماني ان سلطنة عمان تؤيد حق الفلسطينيين في استعادة ارضهم وحريتهم وحققهم في تقرير مصيرهم في إطار قواعد الشرعية الدولية لهيئة الأمم المتحدة .

فرنسا :

٦ : زيارة الرئيس فرانسوا ميتران لموسكو وفي مؤتمر صحفي مشترك بينه وبين جورباتشوف أكدوا تأييدهما لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

١٥ : قدم ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا إستقالته من منصبه . وأعلن متحدث باسم الرئيس الفرنسي ميتران أنه تم تعيين « إديث كريسو » وزيرة الدولة الفرنسية السابقة للشئون الأوروبية رئيسة للوزراء خلفا لروكار لتصبح بذلك أول سيدة تتولى الحكومة في تاريخ فرنسا .

١٨ : خلال الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك لفرنسا ، وافقت الحكومة الفرنسية على تخفيض الديون المصرية بنسبة ٥٠٪ أو أي نسبة يتم الاتفاق عليها في نادي باريس .

أكدت إديث كريسون رئيسة وزراء فرنسا الجديدة أن حكومتها ستعمل بشبات للمساهمة في تحقيق تسوية سلمية لمشكلة

والفرقعات التي بحوزة المواطنين والمقيمين الى الجهات المختصة .
٢٧ : قررت حكومة الكويت مد العمل بقانون الاحكام العرفية لمدة شهر حتى ٢٦ يونيو القادم .
لبنان :

١ : بدأ الجيش اللبناني السيطرة على معقل القوات اللبنانية في الشمال وشمالي شرق بيروت وعمق جبال الشوف جنوب شرقي بيروت حيث معقل قوات الحزب الاشتراكي التقدمي الدرزي الذي يتزعمه وليد جنبلاط .

٢ : أعلن وليد جنبلاط وزير الدولة اللبناني وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي رفض إغلاق المينامين اللذين يستخدمهما حزبه في الحصول على إمداداته من الخارج رغم قرار مجلس الوزراء بإغلاق جميع الموانئ غير الشرعية التي تديرها الميليشيات اللبنانية .

١٢ : تحركت كتيبة من الجيش اللبناني قوامها ٦٠٠ جندي صوب الجنوب لتنفيذ قرار مجلس الوزراء اللبناني بتوسيع نطاق الجيش في المنطقة إستكمالاً لبسط سلطة الشرعية على كامل التراب الوطني اللبناني .
١٦ : وافق مجلس الوزراء اللبناني على مشروع معاهدة للتعاون والأخوة والتنسيق بين سوريا ولبنان على أساس العلاقات المتميزة بينهما .

١٧ : أجرت القوات الاسرائيلية مناورات واسعة في جنوب لبنان وشمال إسرائيل .
٢٧ : تم الاتفاق على تبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل بحيث تقوم منظمة حزب الله بالأفراج عن يكون لديها من رهائن مقابل إفراج إسرائيل عن ٤٠ معتقلاً من حركة حماس الاسلامية في غزة و٤٠ آخرين من الشيعة اللبنانيين على رأسهم الشيخ إبراهيم عبيد أحد زعماء حزب الله المحتجزين في إسرائيل منذ عام ١٩٨٩ .
٢٠ : أقر المجلس النيابي اللبناني معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا . كما أقرها مجلس الشعب السوري لتصبح بذلك قانوناً ملزماً لحكومتى البلدين .
ليبيا :

١٨ : ذكر راديو صوت أمريكا أن ليبيا أرسلت سفينة مشحونة بالذبابات وغيرها من المعدات العسكرية الى الحكومة اللبنانية .

١٩ : قام الرئيس حسني مبارك بزيارة سريعة للجمهورية الليبية في مدينة رأس لانوف حيث جرت محادثات بينه وبين قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي أكدوا بعدها العلاقات الوثيقة بين مصر وليبيا ووصفاهما بأنها لم تكن في يوم من الأيام أفضل مما هي عليه اليوم ووصفا الوضع العربي بأنه صعب للغاية وفي حاجة إلى مزيد من الجهد لعودة التضامن العربي .

٢٠ : منحت جائزة القذافي الدولية لحقوق الانسان لعام ١٩٩١ الى الهنود الحمر

(الأمريكية) وقدر معهد القذافي لحقوق الانسان والشعوب ومقره جنيف تنظيم مؤتمر حول إبادة الهنود الحمر وحقوقهم في الحرية والبقاء .

٢٥ : ٢٦ : عقدت في طرابلس الدورة الحادية والعشرون لاتحاد المجالس النيابية العربية - دورة الوحدة العربية .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١٨ : أذاع راديو عمان أن الملك الحسين عاهل الأردن تلقى رسالة من الرئيس حسني مبارك تتعلق بالجهود المبذولة من أجل تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط .

في زيارة قصيرة قام عاهل الأردن بزيارة لسودان وأجرى محادثات حول عقد مؤتمر السلام بالشرق الأوسط وسبل بلورة موقف موحد .

المملكة العربية السعودية :

١ : دعا محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد السعودي صندوق النقد والبنك الدوليين الى القيام بدور اكبر في تقديم المساعدة المالية والفنية الضرورية بالمساعدة للدول العربية المتضررة من الحرب في الخليج وذلك بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الاقليمية المانحة للمعونات للدول المتضررة .

٧ : أعربت المملكة العربية السعودية مجدداً عن دعمها لجميع الجهود المؤدية الى حل القضية الفلسطينية بوصفها القضية الاساسية على الاصعدة العربية والاسلامية والدولية حلاً عادلاً وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ليسود السلام جميع دول المنطقة .

١١ : قام الفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة بتقليد ميداليات «عاصفة الصحراء» وتحرير الكويت» للفريق اركان حرب صلاح عطية الحلبي قائد القوات المصرية و٤ لواءات مصريين آخرين .

١٣ : اعرب مجلس الوزراء السعودي عن الامتنان للدور الذي لعبته القوات المصرية والسورية والمغربية في الحملة الدولية لتحرير الكويت .

٢١ : تم التوقيع في وزارة الخارجية السعودية على محضر تبادل وثائق المروء الدولية والحدود بين السعودية وسلطنة عمان .

٢٦ : أعلنت السعودية مجدداً ما سبق ان اتخذته من قرار بمساواة جميع افراد الجالية اليمنية بأراضيها بالجاليات العربية الاسلامية الأخرى .

المملكة المتحدة :

٣ : منى حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا بهزيمة ثقيلة في الانتخابات المحلية لصالح حزب العمال والحزب الديمقراطي الليبرالي .

٢٨ : أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على

انفثائها في لندن كشفت فيه ان ثلثي سكان العالم تحكمهم أنظمة مستبدة تقتل أو تعذب مواطنيها .

المملكة المغربية :

٩ : انقلت الملكة المغربية وأيران على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية التي كانت قد قطعت في عام ١٩٧٩ بعد سماح المغرب لشاه ايران الزاقل بالوقوف فيها وهو في طريقه الى منفاه .

١٩ : أبلغ الملك الحسن الثاني كبار ضباط الجيش المغربي أن الظروف الحالية تنتقل من المرحلة العملية العسكرية الى المرحلة التنظيمية للاستفتاء في الصحراء الغربية .

نيجال :

١٤ : قدم كريشنا براساد بهاتاريا رئيس وزراء نيجال استقالته بعد هزيمته امام أحد المرشحين الشيوعيين في أول انتخابات ديمقراطية في نيجال منذ ٣٢ عاماً . كما أعلن بهاتاريا أنه سيستقيل أيضاً من زعامة حزب المؤتمر النيجالي وهو أكبر الأحزاب في البلاد .
٢٩ : أصدر الملك بيرندرا ملك نيجال قراراً بتعيين مجلس جديد للوزراء يضم ١٥ وزيراً في أول حكومة منتخبة منذ ٣٢ عاماً . واحتفظ جريما براساد كوبرالا رئيس الوزراء لنفسه بوزارات الخارجية والمالية والدفاع وشؤون القصر .
الهند :

٢١ : اغتيال راجيف غاندي رئيس وزراء الهند السابق وزعيم حزب المؤتمر في حادث انفجار قنبلة قوية وهو يستعد لإلقاء خطاب انتخابي في ولاية تاميل نادو في جنود الهند وذلك في خضم انتخابات وصفت بأنها أعنف وأكثر دموية من نوعها في تاريخ الهند .
٢٢ : ٢٣ : اختارت قيادة حزب المؤتمر الهندي بالاجماع السيدة سونيا غاندي أرملة راجيف غاندي رئيسة جديدة للحزب ورفضت السيدة سونيا غاندي هذا القرار .

٢٩ : اختار حزب المؤتمر الهندي السياسي الهندي المخضرم ضرم فاراسيما راو (٦٩ سنة) كزعيم له بصفة مؤقتة .

الولايات المتحدة الأمريكية :

ذكر تقرير صدر عن الكونغرس الأمريكي .. ان الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية لمجلس الأمن زودت دول الشرق الأوسط خلال ١٤ عاماً بأسلحة بلغت قيمتها ١٦٢,٢ مليار دولار وحصل العراق على أكبر قدر منها وبلغت قيمة إمداداته منها ٥٢,٨ مليار دولار .

٩ - انتهى وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني جولته في دول الخليج العربية وصرح المراقبون له في الجولة بأنه طرح ترتيبات أمنية اقليمية جديدة في الخليج تقوم فيها الولايات المتحدة بدور اكبر ، وإقامة مركز قيادي متقدم في البحرين للقيادة المركزية الأمريكية في المنطقة وتشمل الترتيبات

١١,٩٪ مما كان عليه في العام السابق وتأتي ألمانيا بعد اليابان في المركز الثاني.

١٩ : دعت جبهات المعارضة في اليمن الى اجراء انتخابات عامة مبكرة في البلاد .
٢١ : وافق ٩٨٪ من اليمنيين الذين ادلوا بأصواتهم في الاستفتاء على دستور اليمن الموحد على الدستور الجديد الذي رفضه ١,٥٪ من المشاركين في الاستفتاء .
يوجوسلافيا :

٧ : اعلن فيلجكو كار جيفيتش وزير الدفاع اليوجوسلافي ان يوجوسلافيا أصبحت بالفعل في حالة حرب أهلية وحذر من انه إذا لم تستطع السلطات المدنية استعادة الأمن والسلام والاستقرار في البلاد كان الجيش سيتدخل لتحقيق ذلك .

٨ : فشل زعماء يوجوسلافيا في التوصل الى اتفاق حول كيفية وضع حد للاضطرابات العرقية التي اكد وزير الدفاع اليوجوسلافي انها تدفع البلاد الى حرب أهلية مدمرة .
: نقل راديو النمسا عن وزير خارجية جمهورية سلوفينيا اليوجوسلافية تصريحاً قال فيه ان الجيش اليوجوسلافي قد اتخذ قراراً بالتصرف بشكل مستقل لمعالجة الأزمة المتفجرة في يوجوسلافيا .

٩ : وافق مجلس الرئاسة اليوجوسلافي الذي يضم زعماء الجمهوريات اليوجوسلافية الست على برنامج يتضمن خطوات محددة تستهدف وضع حد نهائى للصراع المتفاقم في البلاد وينص على الغاء التعبئة في صفوف الاحتياطى في البوليس في جمهورية كرواتيا ونزع اسلحة المدنيين وبدء مباحثات بين جمهوريتي العرب وكرواتيا لايجاد حل لقضايا الخلاف والصراعات بينهما .

١٣ : اعلنت الأقلية الصربية في كرواتيا رفضها الاستقلال عن يوجوسلافيا في حالة موافقة جمهورية كرواتيا على ذلك .

١٥ : فشل مجلس الرئاسة اليوجوسلافي في انتخاب رئيس جديد للبلاد وفقاً للنظام الدورى المتبع .

٢٠ : وافق شعب كرواتيا بأغلبية ساحقة في استفتاء على سياسة حكومته الرامية الى الانفصال عن الاتحاد اليوجوسلافي .

بلواء مدرج في الكويت حتى شهر سبتمبر القادم مع بقاء قوات أخرى حتى نهاية العام الحالي لانتهاء عمليات شحن الاسلحة .

٢١ : قرر مجلس النواب الأمريكى خفض ميزانية الدفاع الجديدة التى تبلغ ٢٩١ مليار دولار بالرغم من تهديد الرئيس بوش باستخدام الفيتو ضد القرار . كما قرر المجلس خفض الاموال المخصصة لبرنامج حرب الكواكب من ٤,٦ مليار دولار الى ٢,٧ ملياراً .

: تعهد الرئيس الأمريكى بوش والمستشار الألماني هيلموت كول بأن يبذلا كل ما في وسعهما لمساعدة الاتحاد السوفيتى على انقاذ الاقتصادى المتدهور .

: اشترطت الولايات المتحدة انهاء الأزمة السياسية في يوجوسلافيا وتولى سيبب ميسيتش رئيس جمهورية كرواتيا رئاسة مجلس الرئاسة الجماعية حتى يمكن لواشنطن ان توافق على استئناف المساعدات الاقتصادية الأمريكية ليوجوسلافيا .

٢٢ : ذكر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى امام إحدى اللجان الفرعية لمجلس النواب الأمريكى انه في كل مرة ذهب فيها لاسرائيل خلال جولاته الأربع السابقة كانت اسرائيل تستقبله بالاعلان عن إقامة مستوطنة جديدة وأن هذا يمثل معارضة وانتهاكاً لسياسة الولايات المتحدة .

٢٣ : قرر الرئيس الأمريكى جورج بوش دعم جيمس بيكر وزير الخارجية في موقفه الذى ادان فيه سياسة اقامة المستوطنات في الاراضى المحتلة وقال انه طلب من اسرائيل وقف بناء المستوطنات .

٢٩ : اعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش خطة لتخليص منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل وطلب الدول الخمس الكبرى للاجتماع لوضع أسس التسلح بالمنطقة .
اليابان :

٢١ : اعلنت وزارة المالية اليابانية ان اليابان احتفظت بمركزها بوصفها أكبر دولة دائنة في العالم لعام ١٩٩٠ وقد وصل صافي ممتلكات اليابان في الخارج الى مستوى قياسى ٣٢٨,١ مليار دولار أى ارتفاع

زيارات دورية منتظمة للقوات الجوية وحاملات الطائرات الأمريكية واجراء مناورات عسكرية أمريكية عربية مشتركة وتوسيع نطاق عمليات التدريب الأمريكية للقوات العربية وابرام صفقات اسلحة جديدة وتخزين كميات من الاسلحة الأمريكية في السعودية والقيام بعمليات تدريب برمائية قبالة ساحل عمان .

١١ : في بداية جولته الرابعة بالشرق الأوسط منذ انتهاء حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ان الحكومة الأمريكية توصلت الى اتفاق يدعو السعودية ودول الخليج الخمس الأخرى للتفاوض المباشر مع اسرائيل في حالة عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط .

١٢ : قررت الحكومة الأمريكية عدم تخصيص اية مساعدات للمجاهدين الافغان في مشروع ميزانية عام ١٩٩٢ .

اعلن البيت الأبيض ان الرئيس الأمريكى بوش والسوفيتى جورباتشوف اتفقا في اتصال هاتفى على ارسال خبراء امريكيين للقيام بدراسات نظام التوزيع الغذائى المتدهور في الاتحاد السوفيتى .

١٣ : اعلن الرئيس الأمريكى بوش حظر استخدام الاسلحة الكيماوية لى سبب من الاسباب بما فيها الانتقام ضد أى دولة . كما تعهد بتدمير كل مخزون بلاده من الاسلحة الكيماوية .

٤ : وصل الى واشنطن الجنرال ميخائيل موسيف رئيس اركان حرب الجيش السوفيتى لاستكمال المباحثات التى بدأها وزير خارجية الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بالقاهرة وازالة العقبات التى تحول دون اقرار وتنفيذ معاهدة خفض المتبادل للأسلحة في اوربا الموقعة من الرئيسين الأمريكى والسوفيتى في نوفمبر ١٩٩٠ .

١٧ : اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً وصول ٣٥٠ من اسرى الحرب الليبيين السابقين الى الولايات المتحدة بعد منحهم حق اللجوء السياسى .

١٩ : اعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى ان الولايات المتحدة سوف تحتفظ

وثائق دولية

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية

ان الجمهورية العربية السورية ،
والجمهورية اللبنانية ،

انطلاقاً من الروابط الأخوية المميزة التي تربط بينهما والتي
تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير
المشترك والمصالح المشتركة .

وايماناً منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم
مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما
القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة
جميع التطورات الاقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي
البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي
بتاريخ ١٩٨٩ / ١١ / ٥ .

اتفقنا على ما يلي :

(المادة الأولى) تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون
والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية
والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في
اطار سيادة واستقلال كل منهما وبما يمكن البلدين من استخدام
طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار
والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز
مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضمناً لمصيرهما
المشترك .

(المادة الثانية) تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين
البلدين في المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية
والنقل والمواصلات والجمارك واقامة المشاريع المشتركة وتنسيق
خطط التنمية .

(المادة الثالثة) ان الترابط بين أمن البلدين يقتضى عدم جعل
لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ، ولأمن لبنان في أى حال من
الأحوال ، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لاية
قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا ، وأن
سوريا - الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاء ابنائها -
لا تسمح بأى عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته .

(المادة الرابعة) بعد اقرار الاصلاحات السياسية بصورة
دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني ، وعند انتهاء المهل
المحددة بالميثاق ، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية اعادة تمركز
القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربى في شهر

البيدر حتى خط عمانا - المديرج - عين داره . وإذا دعت الضرورة في
نقاط أخرى ، يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية - سورية
مشتركة ، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجرى بموجبه تحديد حجم
ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة
هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها .

(المادة الخامسة) تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية
للدولتين على المبادئ التالية :

١ - لبنان وسوريا بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول
العربية ومعاهدة الدفاع العربى والتعاون الاقتصادي المشترك
وجميع الاتفاقات المبرمة ، في اطار الجامعة ، كما انهما عضوان في
الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز .
٢ - المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين .
٣ - يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه

ومصالحه الوطنية وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة .
وعليه ، فإن حكومتى البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما
العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات
العربية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية .
(المادة السادسة) تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه
المعاهدة ، كما يمكن انشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى
الوارد ذكره أدناه :

١ - المجلس الأعلى :

١ - يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية في كل من
الدولتين المتعاقدتين وكل من :

- رئيس مجلس الشعب ، رئيس مجلس الوزراء ، ونائب رئيس
مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية .

- رئيس مجلس النواب ، رئيس مجلس الوزراء ، نائب رئيس
مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية .

ب - يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة ، وعندما تقتضى
الضرورة ، في المكان الذى يتم الاتفاق عليه .

ج - يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين
الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية

وغيرها ، ويشرف على تنفيذها ، كما يعتمد الخطط والقرارات التي
تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن ، أو

ج - يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين واعداد التوصيات المادية الى ذلك .

د - تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الاعلى ، مع مراعاة الاصول الدستورية في كل من البلدين .

هـ - لجنة شئون الدفاع والامن :

١ - تتشكل لجنة شئون الدفاع والامن من وزيرى الدفاع والداخلية في كل من الدولتين .

ب - تختص لجنة شئون الدفاع والامن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على امن الدولتين ، واقتراح التدابير المشتركة للموقف في وجه أى عدوان أو تهديد لامنهما القومى ، أو أية اضطرابات تفل بالامن الداخلى لأى من الدولتين .

ج - تعرض جميع الخطط والتوصيات التى تعدها لجنة شئون الدفاع والامن على المجلس الاعلى لاقرارها ، مع مراعاة الاصول الدستورية في كل من البلدين .

٦ - الامانة العامة :

١ - تنشأ الامانة العامة لمراقبة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة .

ب - يرأس الامانة العامة امين عام يسمى بقرار من المجلس الاعلى .

ج - يحدد مقر واختصاص وميزانية الامانة العامة بقرار من المجلس الاعلى .

(أحكام ختامية)

١ - تعقد اتفاقيات خاصة بين البلدين في المجالات التى تشملها هذه المعاهدة ، كالمجالات الاقتصادية والامن والامنية والدفاعية وغيرها ، وفقا للاصول الدستورية في كل من البلدين ، وتعتبر جزءا مكملا لهذه المعاهدة .

٢ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ابرامها من قبل السلطات المختصة وفقا للنظم الدستورية للدولتين المتعاقبتين .

٣ - تعمل كل من الدولتين على إلغاء القوانين والأنظمة التى لا تتوافق مع هذه المعاهدة ، بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين .

أية لجنة تنشأ فيما بعد .
د - لقرارات المجلس الاعلى الزامية و نافذة المفعول في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين .

هـ - يحدد المجلس الاعلى المواضيع التى يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها ، وفقا للنظم والاصول الدستورية في كل من البلدين أو فيما لا يتعارض مع هذه النظم والاصول .

٢ - هيئة المتابعة والتنسيق :

تتكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيس مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما ، وتتولى المهام التالية :
١ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس الاعلى ورفع التقارير الى المجلس عن مراحل التنفيذ .

ب - تنسيق توصيات اللجان المختصة ومقرراتها ورفع المقترحات الى المجلس الاعلى .

ج - عقد اجتماعات - كلما دعت الحاجة - مع اللجان المختصة .
د - تجتمع الهيئة مرة كل ستة أشهر ، وعندما تقتضى الضرورة في المكان الذى يتم الاتفاق عليه .

٢ - لجنة الشؤون الخارجية :

١ - تشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيرى الخارجية في البلدين .

ب - تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين ، وعند الاقتضاء في إحدى الدولتين بالتناوب .

ج - تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول ، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية ، وتعد من أجل ذلك الخطط لاقرارها من قبل المجلس الاعلى .

٤ - لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية :

١ - تتشكل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

ب - تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب مرة كل شهرين وعند الاقتضاء .

دمشق في ٢ ايار ١٩٩١

عن

الجمهورية العربية السورية

حافظ الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

رئيس الجمهورية اللبنانية

الباس الهراوي

عن الجمهورية اللبنانية



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds.

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

CONTENTS

EDITORIAL:

- The Gulf Crisis & Aftermath Issues: Dr. Boutros-Boutros Ghali (p. 4)

STUDIES:

- Towards a New Order of Regional Cooperation in the Nile Basin: Anass Mustafa Kamel (p.12)

- The Islamic Conference Organization (ICO) & Disputes Settlements: Dr. Mohamed El Sayed Selim (p.34)

- South Africa.. Apartheid's Liquidation: Walid M. Abdel Nasser (p.26)

FILE:

- Introduction: The Gulf's Future after the War: Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id (p.82)

- Political Economy of the Gulf after the War: Magdi Sobhi (p.85)

- The Gulf's Security between Arab Orientation & External One: Murad Ibrahim Dessouki (p.89)

- Iran & the Gulf's Security: Ahmed Mehaba (p.96)

- Turkey & the Gulf's Security: Hani Ruslan (p.104)

- Kuwait's Future after its Liberation: Mohamed Abdel Salam (p.112)

- Iraq's Future after the War: Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id (p.121)

- Documents, Chronology: N. Asfahany (p.132)

REPORTS & COMMENTS:

- Dialogue and Conflict between North & South: Dr. B. Boutros Ghali (p.155)

- The Palestinian Problem-Eventual Settlements: Badr Abdel Ati (p.162)

- Indian Elections & Political Stability: Ahmed el-Ibrashi (p.168)

- African Horn: from Regional Conflict to Civil Disputes: Ashraf Radi (p.171)

- An Arab Vision of the African Summit: Ahmed Youssef El-Kara'i (p.178)

- Africa & Democratic Changes: Ambass: Ahmed Taha Mohamed (p.181)